



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
العربي التبسي - تبسة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار



القيادة في الولاية الأولى وعلاقتها بالحكومة التونسية 1954-1958

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د تخصص تاريخ الجزائر المعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:

بوبكر حفظ الله

إعداد الطالبة:

بوزاهر سناء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
شلاي عبد الوهاب	أستاذ التعليم العالي	العربي التبسي تبسة	رئيسا
حفظ الله بوبكر	أستاذ التعليم العالي	العربي التبسي تبسة	مشرفا ومقررا
أجقو علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	ممتحنا
قريري سليمان	أستاذ محاضر - أ -	جامعة باتنة 1	ممتحنا
عسول صالح	أستاذ محاضر - أ -	العربي التبسي تبسة	ممتحنا
حيمر صالح	أستاذ محاضر - أ -	العربي التبسي تبسة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2020



﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا

يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ ﴿٩﴾

صدق الله العظيم

سورة الزمر (الآية: 09)

إهداء:

إلى كل من ضحى دفاعاً عن الوطن، وذوداً على حرماننا وأوطاننا

من كل اعتداء مهما كان نوعه وشكله ومصدره

إلى روح والدي الطيبة - رحمه الله - الذي ما فتى يحرس

على تعليمنا أقول دائماً لازلت وستبقى مصدر كل إلهام وسبباً لكل نجاح

إلى أمي الغالية أدامها الله لي نوراً يضيء كل الدروب المظلمة

إلى إخوتي وأخواتي: فرحات، علي، سامي، لبيبة وصونية

إلى زوجي الذي كان لي داعماً في رحلة البحث في الدكتوراه

إلى زوجة أخي كريمة أخصها بكل الشكر وزوجة أخي علي نور الهدى

إلى الكتاكيت الصغار: مريم، سلسبيل، فاطمة، محمد،

صالح، يعقوب، إسراء، إسلام

إلى من كانا سنداً لي في هذا العمل صديقي العزيز أنيس

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد أخص بالذكر

حكيم، مخلوف، صالح لغرور، صادق، مختار هواري، نجيب عبدلي، قراوي سليمان

إلى من لها الدور الأهم في كتابة هذه الرسالة نصيرة

شكر وعرفان:

لا يسعني بعد إتمام هذه الدراسة المتواضعة وقبل كل شيء أن أقف
وقفة شكر لله عز وجل الذي وفقني في إتمامها وشملي برعايته وأمدني بالصبر
" فالحمد والشكر لله "

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الخاص للأستاذ المشرف الأستاذ
الدكتور " بوبكر حفظ الله " الذي شرفني بمتابعة هذا البحث
الذي استطاع بفضلله أن يرى النور إذ كان لي دليلاً ومرشداً طوال مدة الإنجاز
فله مني أخلص الاحترام والتقدير، متمنية له دوام الصحة والعافية
والمزيد من التوفيق في نشاطه الدعوي من أجل خدمة الطلبة
كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذاي العزيز " أجقو علي "
الذي كان لي نعم الأب الذي فقدته ونعم الأستاذ الحريص على نصحي وإرشادي
وإن كان لا بد من الاعتراف لكل ذي حق بحقه لا بد من الاعتراف بالفضل
لأساتذتي جميعاً في جامعتي تبسة وبسكرة

قائمة المختصرات:

المختصر	باللغة العربية
(ح.م.ج.ج)	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
ح إ ح د	حركة انتصار الحريات الديمقراطية
(م.و.ث.ج)	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
(ل.ت.ت)	لجنة التنسيق والتنفيذ
[د.س.ن]	دون سنة نشر
[د.ب.ن]	دون بلد النشر
[د.د.ن]	دون دار نشر
ص	صفحة
تع	تعريب
و.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية
ل.ت.م.ع	لجنة تحرير المغرب العربي
م.د.و.ع	مركز دراسات الوحدة العربية
ح.ع.2	الحرب العالمية الثانية
تر	ترجمة
ع	عدد
تق	تقديم
ط	طبعة
ج	جزء
م	مجلد

Abréviations en français:

Les abréviations	Langue Française
A.U.R.C	comité révolutionnaire d'unité
C.C.E	comité de coordination d'exécution
G.P.R.A	Gouvernement provisoire de la république algérienne
M.T.L.D	Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques
O.S	Organisation Spéciale
P.P.A	Partie du peuple algérien
Pr	Préface
A.L.N	Armée de libération nationale
FLN	Front de libération nationale
C.C.E	Comité de coordination d'exécution
A.U.R.C	Comité révolutionnaire pour l'unité et le travail
M.N	Mouvement national
S.D.P	Sans date de publication
Éd	Édition
P	Page
C	Carton

مقدمة

يعد نشوء العلاقات في حياة المجتمعات أمر طبيعياً، هته العلاقات التي أنتجت نظاماً متكاملًا يربط بين الشعوب، ومن بين هذه العلاقات تلك التي ربطت الدول في ما بينها في مختلف المجالات إذ يتبادر في الذهن كلما أشرنا إلى هذا الأمر تلك العلاقات التي ربطت بين تونس والجزائر في ظرف كان فيه البلدين تحت وطأة الإستعمار الفرنسي وتطور تلك العلاقات مع تطور الأحداث التاريخية في البلدين، إذ بدأت تظهر وتتضح معالم استقلال تونس سنة 1956 وقيام الدولة التونسية مع أول نظام بقيادة الرئيس الحبيب بورقيبة إذ شهدت العلاقات في هته المرحلة ديناميكية جديدة خاصة بعد أن إرتكزت الثورة على القواعد الخلفية في تونس بعد عمليات التنسيق التي ربطت بين قادة الولاية الأولى ممثلين للجنة التنسيق والحكومة التونسية في وقت نمت فيه جيوب المعارضة اليوسفية بقيادة صالح بن يوسف ضد النظام البورقيبي.

وقد جاءت أهمية الدراسة على إعتبار أنها دراسة تحاول إعطاء قراءة تاريخية دقيقة لموضوع العلاقات بين دولتين تربطهم حدود جغرافية على الجهة الشرقية في ما يخص الجانب السياسي والعسكري والتي أملتها ظروف المعركة مع المستعمر الفرنسي فرضت عليهم العمل خارج التراب الوطني أو محاولة التنسيق بين الطرفين من أجل مواجهة قوة حربية كقوة الجيش الفرنسي. إذ لا يخفى على الباحث الأهمية التي يكتسيها الموضوع خاصة في مجال التسليح الذي يشكل العصب الرئيس للثورة الجزائرية ومجاهديها ولن يتحقق لهم هذا المطلب دون العمل المشترك مع التونسيين من أجل تسهيل مهمة عمليات الإمداد خاصة في مجال العتاد العسكري إنطلاقاً من أراضيها كقاعدة خلفية.

ولعل أهم ما يجب الحديث عنه اليوم، والبحث والتنقيب فيه بدقة وموضوعية هو مسيرة الثورة في الولاية الأولى الأوراس- النمامشة من خلال دراسة جانب العلاقات التي تربطها بالحدود الشرقية كونها المحرك الأساسي والعملي للمواجهة خاصة على إعتبار أنها منطقة جلب للسلاح، إذ أن تطور الثورة الجزائرية وازدياد حاجتها الملحة للأسلحة جعلتها تسعى جاهدة لكسب التأييد العربي، وفتح الحدود كطريقة لإيصال السلاح إلى الجزائر.

إن موضوع الدعم التونسي للثورة على الحدود الشرقية وخاصة منها على الولاية الأولى يعد من الموضوعات المهمة والشائكة في التاريخ المغربي وذلك بحكم تأثير الثورة الجزائرية العميق على المنطقة المغربية، فعلى الرغم من الظروف العويصة التي واجهت الثورة الجزائرية إلا أنها واصلت صمودها تجاه السياسة الفرنسية، وأكدت بأنها جزء لا يتجزأ من دائرة المغرب العربي، فكانت طاقات التأييد الشعبية

السند الأول لها، حيث استغلت كل الظروف وإمكانيات التعاون من أجل خدمة أهدافها في الاستقلال والتحرر.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة جزء من أشكال التنسيق بين "تونس" ممثلة في حكومتها وقادة الثورة الجزائرية على اعتبارها مركز احتضان قيادتها السياسية، والقاعدة الخلفية للإمداد والتمويل اللوجستيكي والواجهة السياسية التي تطل منها الثورة على حكومات وشعوب العالم. وقد كان لهذه العلاقات أثر على الثورة الجزائرية بشكل عام، والثورة في الجبهة الشرقية وبالتحديد على الولاية الأولى بشكل خاص لما لهذه الولاية من تقارب أملاه الارتباط الحدودي ساند من خلاله قيادة هذه الولاية الاحتكاك بالحكومة التونسية والتعامل معها وبناء العلاقات سعيا منها للبحث عن المساعدة لمساندة الثورة واستمرارها، لكن طول سنوات الكفاح الجزائري وتزايد حساسية السلطات السياسية من النشاط العسكري للجزائريين خلق ظروفًا متباينة في الالتزام بهذا الدعم العسكري، كما أثر على طبيعة علاقات الجزائريين بالدول المستضيفة.

إذا لا يزال موضوع العلاقات بين الحكومة التونسية وقيادة جيش التحرير الوطني بالولاية الأولى من المواضيع التي شغلت ومازالت تشغل اهتمام الباحثين، ويتأتى ذلك بسبب الغموض الذي يكتنف تلك الفترة وكذا تضارب الكتابات والآراء في معالجة القضايا التي تتعلق بالموضوع، وبالأخص علاقتها مع الدول الحدودية لتونس، هذا الموضوع الذي يزال بحاجة إلى دراسات أعمق خاصة بعد ما تمخض عن مؤتمر الصومام من نتائج هامة ومفصلية في تنظيم الثورة سياسيا وعسكريا بالموازاة مع الاستقلال التونسي.

أسباب اختيار الموضوع:

كان اختيار الموضوع بعد تردد بين العديد من الموضوعات التي كانت تشدني إليها بدرجات متفاوتة ولأسباب مختلفة وهي:

الأسباب الذاتية:

- رغبة قديمة في التركيز على الموضوعات ذات الطابع السياسي العسكري المرتبطة بالتخصص الذي درسته منذ فترة وربطه بالدراسة المرتبطة بالمجال التاريخي، والذي دعمها اقتراح أستاذه وتوجيهاته لي من أجل الخوض في الموضوع ومعالجته بمنظور تاريخي.

- الميل للدراسة والبحث في الموضوع وذلك بعد الاطلاع على بعض الدراسات التي تخص تاريخ الجزائر من بينها دراسة أستاذي في مجال التسليح والتموين، فأثار انتباهي دائما الحدود الشرقية الجزائرية التونسية والتسهيلات التي تقدمها الأخيرة للثورة والثوار في الجزائر .

الأسباب الموضوعية:

- إشكالية العلاقة بين قيادة الولاية الأولى الأوراس - النمامشة بالحكومة التونسية في الفترة التي عرفت فيها تونس استقلالها وبقيت القيادة تبحث عن مصدر لجلب السلاح والمؤونة وذلك دون الانسحاق وراء الاعتبارات الشخصية والسياسية التي لا تزال تحجب الرؤية السليمة للكثير من القضايا المتعلقة بهذا الموضوع خاصة القيادة الثورية في الأوراس والصراعات حولها.
- إثراء مواضيع تاريخ الجزائر وبالخصوص العلاقات الجزائرية التونسية التي ما يزال الغموض يكتنف جوانبه، فبالرغم مما قيل حول هذه العلاقات لا يزال الحديث عن الجهة الشرقية المتاخمة للحدود التونسية وبالخصوص الولاية الأولى الممثلة من طرف قيادتها بنشاطاتها وجهودها وخاصة في ما يخص التسليح والتموين والذي يحتاج إلى دراسات أعمق كون الموضوع لا يزال يعتره الغموض ويحتاج إلى توضيح وتفسير كونه عنصرا فعالا في عدة محطات بارزة من الثورة التحريرية والذي كان له أثر على مجرياتها وتطورها.
- البحث عن دراسة لجوانب أخرى للثورة تم التطرق لها من زاوية مختلف وخاصة لما مر من تطورات سياسية وعسكرية في الولاية الأولى الأوراس- النمامشة بعد فقدانها لقائدها مصطفى بن بولعيد والصراع حول القيادة وما كان له من أثر بارز في العلاقات مع الحكومة التونسية خاصة بعد ظهور الحركة المعارضة لاتفاقية الاستقلال التونسي من طرف صالح بن يوسف وأتباعه.
- محاولة المساهمة في إضافة مجهود علمي تاريخي يميظ اللثام على موضوع من مواضيع تاريخ الجزائر وخاصة ما يخص العلاقات بين القيادة في الولاية الأولى والحكومة التونسية.
- الاعتقاد بأن هذه المرحلة من تاريخ الجزائر ما يزال يكتنفها الغموض والتشويه في عدة جوانب لاسيما إذا علمنا أن معظم أو أغلب ما كتب يربطها بما حدث من أزمة داخل القيادة في الولاية الأولى وما اعترأها من غياب سلطة مخولة، وما خلفته من صراع على السلطة والتي كثيرا ما ربطتها العديد من الدراسات به وهو ما يحوي الكثير من المغالطات التاريخية التي تسيء إلى رموز الثورة وقادتها في محاولة لتقزيم دورهم من جهة والتشكيك في نواياهم وأهدافهم الوطنية من جهة أخرى وذلك بغرض ضرب الثورة والتي انتصرت وعبرت عن قوتها في الميدان.

حدود الدراسة:

يدور موضوع البحث حول العلاقات بين الحكومة التونسية وقيادة الولاية الأولى الأوراس-النامشة منذ 1954 أي منذ اندلاع الثورة التحريرية إلى 1958 أي مع تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وما جاء من تطورات ضمن هاته الفترة خاصة بعد مؤتمر الصومام 1956 وما كان لها من دور في الثورة التحريرية وكذا الاستقلال التونسي، وما كان له من دور في تطور العلاقات وذلك بالحديث عن أهم ما ميز العلاقات في هاته الفترة الحاسمة من تاريخ الثورة. ومن خلال ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما حقيقة وواقع العلاقات بين قيادة الولاية التاريخية الأولى الأوراس - النامشة**والحكومة التونسية وما مدى تأثيرها على مسار الثورة التحريرية ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا طرح الأسئلة التالية:

1. ما حقيقة العلاقة بين الجنوب القسنطيني وتونس ؟
2. هل كان للصراعات الداخلية في تونس وظهور المعارضة اليوسفية أثر على العلاقات بينها وبين المنطقة الحدودية الجزائرية ؟
3. إلى أي مدى نجحت قيادة الثورة في المنطقة الأولى في إقناع الحكومة التونسية بضرورة دعم الثورة التحريرية وتسهيل مهام قيادتها ؟
4. ما هي انعكاسات العلاقة بين قيادة الولاية الأولى والحكومة التونسية على مسار الثورة التحريرية وعلى تدعيم استقلال تونس ؟

وللإجابة عن الإشكالية والتساؤلات التي أثارناها مسبقا وبناءا على الأهداف المتوخاة من الدراسة وضعنا خطة بغرض الوصول إلى بعض الحقائق التاريخية ومن أجل الإلمام بكل الجوانب المختلفة لهذا الموضوع والتي تم تقسيمها كما هو موضح:

المقدمة: حاولت فيها إبراز أهمية هذه الدراسة والوقوف على خلفية البحث في الموضوع سواء كانت الذاتية أو العلمية منها في آن واحد، ثم تطرقت إلى تحديد الإشكالية وضبطها من خلال طرح مجموعة من التساؤلات المرتبطة بموضوع البحث ثم حاولت استعراض مراحلها من خلال خطة مركزة وشاملة: تطرقت إلى المصادر والمراجع التي اعتمدها وذكرت الأهم منها فقط وحددت المنهج المعتمد وانتهت في الأخير إلى تحديد جملة الصعوبات والمشاكل التي اعترضت البحث في بعض مراحلها.

وقسمت خطتي إلى خمسة فصول حاولت من خلالها قبل الولوج إلى صلب هذه المحاولة الوقوف على الموقع الجغرافي لكل من تونس والجنوب القسنطيني وكذا الأوضاع السياسية والعسكرية فيهما ورصد المحاولات المبكرة لتجسيد فكرة العمل المشترك، وثنيته بمبحث ثانٍ (لمظاهر العلاقات بين الولاية الأولى وتونس 1954-1956) تطرقت فيه: لانطلاق الثورة في الأوراس، وكذا التنظيم الذي عرفته تلك الفترة والقيادات التي تقلدت قيادة الولاية وصولاً إلى العلاقات التي ربطت المنطقة بالحدود التونسية، وفصل ثالث حول (مؤتمر الصومام ودوره في العلاقات بين الطرفين) من خلال: دراسة المؤتمر وإفرازاته على الولاية الأولى وما كان له من دور في تطور العلاقات بين الطرفين، وتجاذب هاته العلاقات من تحالف مع المعارضين لمؤتمر الصومام والمؤيدين ممثلين في لجنة التنسيق، وأضفنا فصلاً رابعاً حول (انعكاس العلاقات بين قادة الولاية واليوسفيين على العلاقات الرسمية والتي مثلتها الحكومة التونسية وأثرها على تطور المساعدات لجبهة التحرير بمختلف أشكالها) وختمته بفصل أخير تحدثت فيه عن انعكاس هاته العلاقات على الطرفين التونسي والجزائري وتأثيره على مسار العمل المشترك على المستوى المغربي.

منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع وما أثارناه من إشكاليات من أجل الوصول إلى حقائق والإمام بجوانب الموضوع هي التي تحدد المنهج والأدوات المستعملة في البحث وعليه استوجب علينا استخدام أو اتباع المنهج التاريخي: الذي يهتم بدراسة الأحداث وتسلسلها الكرونولوجي في الزمان والمكان لأن موضوع البحث عبارة عن مراحل تاريخية تطورت فيها الحياة السياسية والعسكرية وتخللتها أحداث، إذ يعتمد هذا المنهج على جمع الوثائق والمعلومات والشهادات والوقوف على أهم الأحداث التاريخية لفهمها أكثر وسردها بطريقة منتظمة من خلال دراسة العلاقات بين الحكومة التونسية وقيادة الأوراس النمامشة 1954-1958 والوقوف على التحليل والمناقشة، الذي تفرضه متطلبات بناء الواقعة التاريخية في قالبها الأكاديمي إذ يُهتَم في هذا المنهج بوصف الأحداث المهمة التي لا تزال لم تتضح معالمها وتحتاج إلى البحث أكثر لمحاولة تغطيتها ولو لجانب بسيط من عناصره، وكذا تسجيل أهم النصوص والآراء والمواقف والتصريحات المدونة بشأنها والصادرة عن الأشخاص الفاعلين والزعماء، وذلك بالحديث عن العلاقات بين الولاية الأولى والحكومة التونسية وسرد لأسباب والنتائج التي تمخضت عن هذه العلاقات، وذكر أهم العمليات العسكرية للتسليح والتموين، وما كان للعلاقات من دور في هذه العملية من خلال استعراض وتقصّ للمواقف والأحداث التاريخية.

المصادر والمراجع:

تكمن قيمة البحث في نوعية مصادره ومراجعته لذا حاولت أن أجمع أغلب ما يخدم الموضوع جِزْصًا مَنِّي لانجاز هذا البحث بالعودة إلى مختلف المصادر والمراجع المنجزة، ومن دراسات وكتب أو مقالات باللغة العربية أو الأجنبية، التي تناولت الموضوع بصفة عامة أو أشارت إليه، وقد ذكرنا الاعتماد بصفة خاصة على قائمة البيبليوغرافيا المذكور والمقالات والشهادات الحية بنوعيتها المكتوب والشفهي لرجال من المجاهدين عايشوا الأحداث المسجلة منها أوالمكتوبة في الملتقيات والندوات.

إذ تم الاعتماد على مجموعة من المراجع والمصادر الهامة التي تناولت العلاقات التونسية الجزائرية نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

الوثائق الأرشيفية:

اعتمدت عليها باعتبارها المصدر الأساسي والأول بالنسبة لموضوع البحث، حيث تمكنت من العثور على كم لا بأس به من الوثائق الأرشيفية من الأرشيف التونسي ومركز التوثيق التونسي والمتاحف الجهوية والمرتبطة بموضوع الشهادات إذ تنطلق الدراسة التاريخية من الوثيقة، باعتبارها المصدر الأساسي الذي يعد وعاء حاملا للمعلومة في سياقها الزمني مفصولا عن تدخل الفاعلين فيها من خلال الانطباعات والتحويلات الحية بنوعيتها: المكتوب والشفوي وقد وُفِّتُ في جمعها بفضل تجاوب عدد من المجاهدين.

وقد حرصت على توظيف الشهادات الحية المكتوبة اعتمادا على بعض الكتب والتقارير الولائية والملتقيات والندوات التاريخية بالعودة إلى الدوريات الجزائرية والتونسية، التي تزخر بعدد كبير من الشهادات الحية من رواد الثورة والمقاومة، كمجلة أول نوفمبر، الجيش، والصحف الصادرة خلال تلك المرحلة. وقد اعتمدنا بشكل أساسي على صحيفتي " العمل " و"المجاهد" إذ كانت الأولى لسان الحزب الدستوري التونسي، والثانية لسان جبهة التحرير الوطني، وكان اعتمادنا عليهما كمصدرين مهمين في بحثنا.

اعتمدت **المذكرات**: وهي عبارة على مجموعة من المذكرات الشخصية باعتبارها مصدراً من المصادر المهمة في الدراسة إذ تفيدينا في الموضوع باعتبار مؤلفيها أطرافاً مباشرة في الأحداث التاريخية التي نحن بصدد تسليط الضوء حولها. ومن المذكرات الشخصية التي خدمت موضوعنا مذكرات: أحمد توفيق المدني " حياة الكفاح " الجزء الثالث التي نعتبرها مصدرا مهماً لأنه عايش الأحداث وساهم في نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، كذلك مذكرات فتحي الديب " عبد الناصر وثورة الجزائر "

فلها مكانة مثل سابقتها على اعتبار أنه كان مكلفا بتنسيق مهام التسليح مع مسؤولي الثورة، واستفدنا كذلك من مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، عمر الشاذلي...

المقابلات: قمنا بمجموعة من المقابلات الشخصية كل من الموقع الذي كان يحتله، وهو ما يجعل الأسئلة تستوجب أن تتعدد أنواعها وأشكالها ليكون الطرح يتماشى والمعلومات التي نريد الحصول عليها من هذا أو ذاك ممن قابلناهم.

الدراسات العلمية الموثقة أو الكتب الأكاديمية نذكر منها: حفظ الله بوبكر في كتابة حول التسليح والتموين، حبيب حسن اللولب ومقلاتي عبد الله بكتبهم المختلفة، فقد أفادت موضوعنا من بعض الجوانب وكذلك عميرة علية محمد صغير، عمار بوحوش ويحي بوعزيز حول تاريخ الثورة الجزائرية كذلك استندنا على دراسة محمد الملي، والكم القليل من الدراسات حول موضوع علاقات القيادة الأولى بتونس من ناحية والدعم بالسلح على يد بعض الشخصيات من جيل الثورة التحريرية لا يزال غير كاف لبناء تصور تاريخي دقيق لعدم امتلاك أصحاب تلك الكتابات لأدوات الكتابة التاريخية الأكاديمية، وفي هذا السياق نشير إلى كتابات (عبد المجيد بوزبيد ومراد صديقي).

صعوبات الدراسة:

لا يوجد بحث يخلو من صعوبات ترتبط بإمكانات الباحث وموضوع بحثه لذا فقد واجهتني في إنجاز البحث صعوبات جمة أهمها ندرة المراجع وإن وجدت فهي تشير إلى الموضوع بصفة جزئية وكذا تشعب الموضوع وصعوبة الإمام بجوانبه خاصة لما عرفته الولاية الأولى من صراعات حول السلطة بالإضافة إلى قلة الدراسات حول العلاقات بين تونس والقيادة في الولاية الأولى وإن وجدت فهي تشير بشكل عام وتلمح بشكل قليل عن العلاقة مع القيادة. فمهما كتب عن دور العرب بشكل عام وتونس بشكل خاص في دعم الثورة الجزائرية فلن نتمكن من الإمام بالموضوع وتغطية كل جوانبه لصعوبة الحصول على المادة الأرشيفية من المصادر الأصلية من جهة، وصعوبة تغطيته لعدم توفر الإمكانيات المادية، ولذلك يبقى علمنا مفتوحا وغير نهائي وقابلا للإضافة حتى توفر المادة التاريخية.

صعوبة تاريخ الجزائر وتاريخ ثورتنا إلى جانب النقص الذي يعانیه يجعلانه يتعرض اليوم إلى محاولة الطمس والتشكيك من خلال كتابات سابقة وحديثة حاولت وتحاول المساس برموزه وتضحياتهم التي ما سلم منها لا الأموات ولا الأحياء.

الفصل الأول:

الأوضاع السياسية والعسكرية في منطقة الجنوب

القسنطيني وتونس قبل اندلاع الثورة

تمهيد

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية في الجنوب القسنطيني قبل الثورة

المطلب الأول: جغرافية منطقة الجنوب القسنطيني قبل 1954

المطلب الثاني: الأوضاع السياسية للمنطقة قبل 1954

المطلب الثالث: الملمح التنظيمي العسكري قبل 1954

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية والعسكرية في تونس قبل 1954

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لتونس

المطلب الثاني: الأوضاع السياسية في تونس قبل 1954

المطلب الثالث: الأوضاع الأمنية في تونس قبل 1954

المبحث الثالث: مظاهر العلاقات بين تونس والجنوب القسنطيني قبل اندلاع الثورة الجزائرية

المطلب الأول: مشاركة أو مساهمة الجزائريين في الثورة التونسية

المطلب الثاني: بوادر نشوء العلاقات بين الجنوب القسنطيني وتونس

المطلب الثالث: تسليح الجنوب القسنطيني عبر تونس

خلاصة الفصل

كان لموقع كل من الجنوب القسنطيني (الأوراس) وتونس دور كبير في ضل مقاومة الإستعمار لكونهما عمقا استراتيجيا لبعضهما في معركة التحرير ضد الإحتلال الفرنسي وذلك من أجل خلق متنفس للكر والفر لجيوب المقاومة للبلدين وهذا ما خلق تنسيقا بينهما في الجهة الشرقية وخاصة مع الولاية الأولى.

إذ لعبت العوامل الطبيعية والحضارية التي تربط البلدين دورا كبيرا في توطيد هذه العلاقات إذ شكلت الوحدة الجغرافية العامل الأساسي والمحوري إضافة إلى العمق العربي بما يمثله من عقيدة ولغة وعادات وتقاليد ومصير مشترك إذ شكلت هذه العوامل مجتمعة العوامل الرئيسية في بناء علاقات بين البلدين الشقيقين والتي من الطبيعي أن تولد تواصل وإحتكاك قبائل التخوم الجزائرية التونسية للتضامن في ما بينها لمقاومة القوات الفرنسية.

وقد إنطلق الكفاح المسلح بين البلدين وبالتحديد بن المقاومين في الحدود الشرقية 1952 وشارك فيه المقاومون الجزائريون والتونسيون خاصة وأن الثورة التونسية انطلقت قبل الثورة الجزائرية بالرغم من كون الجزائريين سابقين للدعوة إلى ضرورة تنظيم الكفاح المشترك.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية في الجنوب القسنطيني

لدراسة الأوضاع في منطقة الجنوب القسنطيني يجب معرفة جغرافية هاته المنطقة والبحث في الأوضاع التي عرفت في الفترة قبيل اندلاع الثورة التحريرية، وما كان لهذه الأوضاع من دور في سعي القادة للانتقال من العمل السياسي إلى العمل المسلح من خلال التحضير لتفجير الثورة، هاته المحطة التي لعب فيها ثوار منطقة الجنوب القسنطيني دورا كبيرا، والذين تمكنوا من احتضان الثورة والثوار.

المطلب الأول: جغرافية منطقة جنوب القسنطيني قبل 1954

سميت في الوثائق الفرنسية بمنطقة الجنوب القسنطيني وتؤكد هذه الوثائق أنها مجموع أوراس النمامشة⁽¹⁾، إذ أطلقت الإدارة الاستعمارية على المناطق الواقعة مباشرة جنوب مدينة قسنطينة بعد احتلالها في 1837⁽²⁾ وقد حافظت تقريبا على نفس ترسيم الحدود الموروثة عن بايلك الشرق في العهد العثماني حتى تحديد إدارة جديدة للصحراء وفق قانون 4 أوت 1904⁽³⁾، إذن فإن إطلاق مسمى منطقة الأوراس يتسع ويتجاوز التحديد الجغرافي، وذلك تبعا لانتشار الإنسان الأوراسي ليشمل نصف ولاية قسنطينة حسب التقسيم الإداري في فترة الاحتلال الفرنسي⁽⁴⁾.

قد أطلق عليها مسمى المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) وهي التي تقع من جبال النمامشة جنوب قسنطينة حتى الحدود التونسية، ويفصل بين الأوراس والنمامشة واد عبيد⁽⁵⁾ ووضحت بعد تحديد

(1) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2013، ص:60.
يوسف مناصرية، واقع الثورة العسكري في خلال السنة الأولى 1954-1955، من كتاب مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى، الجزائر، 1999، ص ص:34-36.

(2) Charles Andre Julien, Histoire de l'Algerie contemporaine: la coquette et les débuts de la colonisation (1827-1871), presse universitaire de France, ed: 2^{ème}, Paris, 1979, P:353.

(3) هواري مختار، نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني 1871-1916، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة1، كلية الإنسانية والاجتماعية، قسم الآثار والتاريخ، 2016-2017، نقلا عن: عبد المجيد شيخي، الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال، مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، [د.س.ن.]، ص:220.

(4) Mathea Gaudrey, Le femme chaoua de l'aures, ed: librairie orientatiste, paul gutmer, Paris, 1929, P:21.

(5) Dominique Farale, Lagrou abbés 1926-1957 colonel de le wilaya de aurés-némentcha, éd: bouchéne, France, 2016, P:11.

المناطق من طرف مجموعة الستة وهي المنطقة المحصورة بين: باتنة وخنشلة شمالا، وخنشلة وزريبة الوادي غربا وزريبة الوادي وبسكرة جنوبا، وبسكرة وباتنة غربا، بحيث تكون شكلا هندسيا مربعا بأطوال متقاربة تتساوي أو تزيد قليلا بطول مائة كيلو متر للضلع الواحد⁽¹⁾، فتضم بذلك جبال الأوراس، جبال النمامشة، الهضاب العليا، ناحية سوق أهراس وجبال بني صالح، جبال الحضنة⁽²⁾، وهذا ما يؤكد ناصر الدين سعيدوني بقوله: «الأوراس منطقة جبلية حصينة تتحكم في الاتصال بين الجنوب التونسي والشرق الجزائري وتسيطر على حركة الانتقال بين منطقتي الصحراء في الجنوب والتل في الشمال»⁽³⁾.

كانت إحدى المناطق الأربعة التي أوكلت منذ 1957 لسلطة جيش القطاع القسنطيني لكن قسما من النمامشة التي كانت تابعة قبلا إلى الأوراس على مستوى العمليات أصبحت تابعة إلى منطقة الشرق القسنطيني، وهي منطقة تتوسطها كتلة جبال الأوراس⁽⁴⁾ أما عن إدارتها فقد كانت تابعة لنيابة عمالة باتنة وكانت مساحة البلدية المختلطة في أريس تغطي معظم مساحة الأوراس، أما معظم أجزاء اللمامشة فتابعة لبلدية خنشلة المختلطة في حين كانت السفوح الشرقية من المنطقة الجبلية تابعة لبلدية تبسة المحاذية للحدود التونسية⁽⁵⁾.

وقد حددت جغرافيتها بداية الثورة من قبل مصطفى بن بولعيد ورفاقه بحيث تمتد من مدينة برج بوعرييج ولمسيلة غربا إلى حدود تونس شرقا⁽⁶⁾ أما مجموعة الستة فقد حددت حدود المنطقة الأولى الأوراس- النمامشة كالتالي: تمتد حدودها بداية من الغرب: الأغواط، بوسعادة، مسيلة، من الشمال: برج بوعرييج، سطيف، لخروب، عنابة، من الشرق: سوق أهراس، تبسة، كل الحدود التونسية، من الجنوب:

(1) تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والإدارية في أثناء فترة الاحتلال الفرنسي من 1837-1954، إنتاج جمعية أول نوفمبر في الأوراس، دار الشهاب، باتنة، ص:64.

(2) السعيد بلخروش، مذكرات الضابط بلخروش السعيد من قلب الثورة، دار الهدى، الجزائر، 2016، ص:346.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص:50.

(4) وهي: بوش دي رون، لوفار، الألب البحرية، الألف السفلي، فوكليز، الألب العليا ولادروم. ميشال فورجي، الحرب الباردة وحرب الجزائر 1954-1964، تر: مختار عالم، تق: بيار مسمير، دار القصبية، الجزائر، 2008، ص ص:87-88.

(5) دومنيك فارال، معركة جبال النمامشة (1954-1962): مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبية، الجزائر، 2008، ص:71.

(6) فيلاي مختار، الولاية الأولى التاريخية وثورة أول نوفمبر الخالدة 1959-1962، مجلة التراث، ع: 01، جمعية التاريخ والتراث الأثري، باتنة، 2003، ص:42.

وادي سوف، ورقلة، تقرت، أي كل جنوب المنطقة، وبقي أن تنظيم المنطقة السادسة الصحراء حيث تقرر أرجاء ذلك إلى ما بعد انطلاقة الثورة واتخذ بن بولعيد بعد ذلك قراره بإلحاق منطقة الصحراء الواسعة بمنطقة الأوراس.

وبالنسبة لحدود المنطقة بعد أن أصبحت تسمى الولاية الأولى بانعقاد مؤتمر الصومام وتقسيم البلاد إلى ست ولايات ووضع لكل ولاية حدودها⁽¹⁾ وقد فصلت في حدود للولاية الأولى مصلحة التراث التاريخي لولاية بسكرة، إذ ذهبت إلى أن هذه الولاية تمتد حدودها من الناحية الشرقية من جبل سيدي صالح شمالا إلى نقرين جنوبا على الحدود التونسية في دراب المنطقتين الخامسة والسادسة من الولاية، أما حدودها الغربية فتتطلق من مدينة البرج إلى لمسيلة بما فيها المدينة من تراب المنطقة الأولى ومن الناحية الشمالية تبدأ حدود الولاية من البرج- سطيف بما فيها المدينة- ثم طريق السكة الحديدية كحدود بين الولاية الأولى والثالثة، ومن سطيف إلى العلمة- إلى أولاد رحمون- فسيقوس- قصر الصبيحي- صدراته- مداوروش- كحدود مع الولاية الثانية في تراب المنطقة الرابعة والخامسة، ثم الونزة- المريج- جبل سيدي صالح- كحدود مع القاعدة الشرقية، أما حدود الولاية الأولى من الناحية الجنوبية فتمتد من مدينة لمسيلة عبر شط الحضنة بركة- بيطام- تيلاطو- معافه- جبل الأزرق- خنقة بني بوسليمان- جبل أحمر خدو شمالا، سيدي عقبة- عين الناقة- سيدي خليل- خنقة سيدي ناجي- زريبة الوادي- بونقار- بوقشة- جنوب نقرين بالحدود التونسية كحدود مع الولاية السادسة⁽²⁾، وهنا يمكننا القول أن حدود المنطقة تغير بعد مؤتمر الصومام وإعادة تنظيم الولاية الأولى إذ تم اقتطاع أجزاء من هذه الأخيرة بعد المؤتمر وما نتج عنه من تنظيم لتأتي الولاية السادسة كآخر منطقة يتم إنشاؤها⁽³⁾.

(1) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص: 153.

(2) مصلحة التراث التاريخي والثقافي، اليوم الوطني للمجاهد الذكرى المزدوجة 20 أوت 1956/1955: 20 أوت صمود وتحدي، بسكرة، 2007/08/08، ص: 03.

(3) محمد تقية، الثورة الجزائرية- المصدر، الرموز والمأل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبية، الجزائر، 2010، ص: 178.

المطلب الثاني: الأوضاع السياسية للمنطقة

عرفت الجزائر عدة تنظيمات سياسية قبل 1954 منها الإتجاه الاستقلالي، والإتجاه الاصلاحى مثلته جمعية العلماء المسلمين التي أنشأها عبد الحميد بن باديس⁽¹⁾، الشيوعيون الجزائريون منضويين تحت الحزب الشيوعي الفرنسي، لكن الجزائريين إنفصلوا عنه عام 1936 وأسسوا حزبا مستقلا سمي بالحزب الشيوعي الجزائري⁽²⁾، فكانت مساهمته في النشاط السياسي- مرحلة اليقظة- محدودة جدا لقلة العناصر المنتمية لهذه الأحزاب، وجلهم من ذوي المستوى الفكري الضحل أو عديمي التكوين أصلا، مثل: المغتربين، ونسنتي من ذلك بعض العناصر التي تشربت القيم الوطنية منذ الصبا، مثل: بن بولعيد⁽³⁾ الذي كان قد عرف هذه التنظيمات في فرنسا، وبن مهدي⁽⁴⁾... إلخ وقد امتد النشاط السياسي إلى الأوراس عن طريق ممثلي الحركات الوطنية التي راحت تتسابق لكسب أكبر عدد ممكن من المناضلين⁽⁵⁾.

هذا بالنسبة للتنظيمات السياسية أما عن الأوراس، فيمكن أن نذكر أن الأوراس النمامشة كان مهدا للحركة الوطنية بكل أبعادها وخصوصا للمناضلين المناهضين للاستعمار، فمع نمو الحركة الوطنية في هاته المنطقة نتج عنه تبلور فكرة إنشاء منظمة شبه عسكرية مهمتها التحضير لتفجير الثورة، لينقرر

(1) عبد الله بن محمد بن مصطفى بن مكي بن باديس ولد 14 ديسمبر 1889 بمدينة قسنطينة بالشرق الجزائري تلقى علومه الأولى بها التحق بجامع الزيتونة وهو ابن 19 سنة عام 1908 وقضى بها أربع سنوات له عدة مساهمات صحفية وعلمية ترأس جمعية العلماء من تأسيسها حتى وفاته 1940. ينظر: خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956، دار كردادة، الجزائر، 2009، ط:2، ج:3، محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951)، تر: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص ص:284-287.

(2) رايح لونييسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2013، ص ص:120-122.

(3) مصطفى بن أحمد بن عمار بن بولعيد من مواليد 1917/02/5 بأريس درس بمسقط رأسه وأتم دراسته بباتنة، انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، من المخططين الأوائل للثورة، قائد للولاية الأولى هرب من سجن الكدية، ليعود بعدها لقيادة الثورة بمنطقة الأوراس، ابن استشهد بها يوم 23 مارس 1956، عشية عقده لاجتماع تقييمي للعمل إثر جهاز إرسال واستقبال ملغم بالمظلة بمكان غير بعيد عن القيادة من قبل المكتب الثاني الفرنسي المصالح الخاصة استشهد في 15 مارس 1956. ينظر: جريدة المجاهد، ع:9، 20 أوت 1957، ص:1، مجلة الجيش، مهندسو الثورة، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع:592، نوفمبر 2012، ص:19،

Mohamed Harbi, la guerre commune en algérie, PP: 189-190.

(4) من مواليد 1923 بعين مليلة بقسنطينة، كان من المناضلين الأوائل في حزب الشعب ومن كوادر التنظيم المسلح، عضو مؤسس لـ (ل.ث.و.ع) ثم قائد منطقة وهران، وبعد مؤتمر الصومام أصبح عضو (ل.ت.ت)، تم اعتقاله خلال معركة الجزائر من طرف قوات الكولونيل بيجار، استشهد في 4 مارس 1957. ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخلص، تر: نجيب عباد، صالح المثولي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص ص:191-192.

(5) مسعود عثمانى، الأوراس مهد الثورة، دار الهدى، الجزائر، 2017، ص:189.

إنشاء منظمة سرية خلال انعقاد مؤتمر حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية في 15 فيفري 1945، حيث كلفت بجمع الأسلحة وتحضير المناضلين لتفجير العمل المسلح ولهذا الغرض اجتمعت أركان المنظمة الخاصة لأول مرة يوم 13 نوفمبر 1947⁽¹⁾، إذن فقد كان ظهورها إلى الوجود بعد ولادة قيصرية خلال المؤتمر الأول للحركة وعاشت مدة 03 سنوات تقريبا أين تم اكتشافها. وقد بلغ عدد أعضائها بين 1000 و1500 عضوا⁽²⁾ وقد اختير بن بولعيد ليقوم بالمهمة في الأوراس، وكان مسؤول تخزين الأسلحة بآريس التي يتم الحصول عليها من ساحات المعارك في كل من ليبيا وتونس⁽³⁾.

يعتبر محي الدين بكوش العنابي الذي نفي إلى آريس مع كل من العربي بن مهدي، ورولا من جيجل ومناضلين من الحزب الدستوري التونسي بسبب نشاطهم السياسي أول من أيقظ الحس الوطني في آريس سنة 1940. بدأ هذا المناضل يبث أفكاره الوطنية ليجد أذانا صاغية واستجابة⁽⁴⁾، نتج عنها إنشاء أول خلية سياسية في آريس وكان من بين عناصر الخلية الحاج ازراي اسمائحي، محمد الصالح مختاري، الأخضر بعزي، الأخضر قريزي⁽⁵⁾، فأصبحت لها عدة خلايا في المنطقة منها: خلية مدينة آريس، خلية قرية الحاج الأولى، خلية قرية الحاج الثانية، خلية لمدينة، خلية فم الطوب، وبروز خلايا النظام السري⁽⁶⁾، وقد ارتكز نشاطها في البداية على اختيار العناصر المؤهلة لجمع الأسلحة والتدريب على استعمالها واستطلاع طبيعة الأرض بالإضافة إلى البحث عن مصادر جلبها وكيفية إدخالها من الحدود الشرقية والصحراء، ونقلها إلى منطقة الأوراس وصيانتها وتخزينها في المطامير بقرية الحاج

(1) علي بوشربة، محطات خالدة في مسيرة الكفاح المسلح: ركائز الثورة التحريرية، مجلة الجيش، المنشورات العسكرية، ع:617، ديسمبر 2014، ص:30.

(2) Mahfoud Kaddache, L'Algerie des Algeriens, Histoire de l'algerie 1930-1959, ed: rocher noir, Alger, 1998, P:224.

(3) Jacques Simon, Mostefa ben Boulaid le promoteur de la revolution algerienne, l'harmattan, Paris, 2016, P:18.

(4) مسعود عثمانى، مصطفى بن بولعيد - مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص:69.

(5) ولد سنة 1900 بداور تاجموت بلدية لمزيرعة دائرة مشونش، انخرط في (ح.إ.ح.د)، فكان له دور كبير في تكوين الخلايا في تاجموت، استشهد في أواخر 1956 في نواحي كيمل. أنظر: شهداء منطقة الأوراس: جوانب من حياتهم منذ

1954، جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس، دار الهدى، الجزائر، 2005، ج:4، ص ص:349-351.

(6) نفسه، ص:629.

لاستعمالها في الوقت المناسب⁽¹⁾؛ وبالتالي فقد وصلت الخلايا بالأوراس إلى 22 خلية قام بتأسيسها مصطفى بن بولعيد رفقة حسين برحاييل⁽²⁾.

بدأ العمل الجدي والفعال للتحضير للثورة المسلحة والتي دُعِمَتْ بوصول بعض الفارين من المنظمة السرية بعد اكتشاف أمرها⁽³⁾، لذلك سعوا إلى تجنيد الشباب، فلعّب مسعود بن عيسى دورا هاما في تأطيرهم ومن بينهم الذين تمردوا عن الإدارة الفرنسية في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينات وتشجيعهم على الانخراط في صفوف الحركة الوطنية ومن هؤلاء الثوار حسين برحاييل، عايسى المكي، مسعود معاش وقرين بلقاسم⁽⁴⁾...⁽⁵⁾. وبذلك اعتبرت منظمة شبه عسكرية وهي الجناح العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية⁽⁶⁾.

وتعد مسألة اكتشافها من قبل السلطات الاستعمارية أكثر الجوانب غموضا فيها حيث كانت الإدارة الفرنسية تجهل هذا الجهاز طوال مدة، وقد اختلفت الروايات حول اكتشافها وهي كالتالي:

■ **الرواية الأولى:** ومفادها أن بداية معرفة السلطات الاستعمارية بوجود تنظيم مسلح تعود إلى يوم 15 ماي 1948، عندما اعتقلت هذه السلطات ثلاثة طلبة كان من بينهم محمد يزيد⁽⁷⁾ الذي ضبط وهو يحمل وثائق عن الجيش الوطني السري، لكن لم تستطع التوصل إليه.

(1) **الشهيد مصطفى بن بولعيد**، المتحف الوطني للمجاهد، سلسلة رموز الثورة التحريرية، الجزائر، 2001، ص: 46.

(2) بلقاسم بن محمد برحاييل، **أبطال الأوراس الشهيد حسين برحاييل: نبذة عن حياته وأثار كفاحه وتضحياته**، مطبعة البدر، الجزائر، 2000، ص ص: 344-345.

(3) زايد غسكالي المدعو السعيد غسكيل، **كامل والتاريخ**، دار الهدى، الجزائر، [د.س.ن.]، ص: 143.

(4) ولد سنة 1924 بمنطقة خنشلة، في الأوراس عرف منذ شبابه الأول بطبعه المتمرد الثائر ضد الاحتلال، قرر حمل السلاح لمكافحة المحتل، خاصة بعد مجزرة 08 ماي 1945. في مارس 1952، أسس قرين بلقاسم مجموعة مسلحة وجعل من جبال الأوراس قاعدة لإطلاق هجماته، وعملت السلطات الفرنسية على تشويه صورة جماعته من خلال وصفها بـ " جماعة الأشرار " أو " الخارجين على القانون "، التحق بالمجاهدين بمنطقة الأوراس، قام بالعديد من العمليات العسكرية. سقط في ميدان الشرف في 29 نوفمبر 1954. محمد الشريف ولد الحسين، **من المقاومة إلى الحزب من أجل الاستقلال 1962-1930**، دار القصة للنشر، الجزائر، [د.س.ن.]، ص: 77.

(5) عمار جرمان، **الحقيقة: مذكرات عن الثورة التحريرية الوطني وما بعد الاستقلال**، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص: 74.

(6) Raymond Nart Lhamattan, **histoire interieure de la rébellion dans les aurés: Adjoul**, Paris, 2015, P:45.

(7) ولد 1923 عضو بحزب الشعب، مسؤول عن الفرع الجامعي بباريس عام 1947، كان كاتباً عاما لجمعية طلبة شمال إفريقيا، عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب، اعتقل في مارس 1948 وحكم عليه بسنتين سجنًا، وممثلا لقيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية تحت اسم الزبير في فرنسا، وزيرا (ح.م.ج.ج) من 1958-1962 وعضوا بالمجلس الوطني

■ **الرواية الثانية:** وتتمثل فيما رواه المناضل أحمد بن بلة⁽¹⁾ بشأن الزر الذي سقط من الحقيبة التي تم بواسطتها حمل النقود من بريد وهران أثناء عملية الهجوم عليه في يوم 6 أبريل سنة 1949، إذ أن المنفذين للعملية استخدموا حقيبة جد قديمة وفي عجلة وفي عجلة الفرار، استبكت إحدى رزيتها مع القفل وحين انتزعت بعنف سقطت قطعة منها على مداس النعال في السيارة التي استعملوها واستخدمت كوسيلة إثبات⁽²⁾ إلا أن هذه الرواية تبدو مستبعدة بسبب ضعف القرائن الدالة على حدوثها⁽³⁾.

■ **الرواية الثالثة:** تذهب الرواية إلى أن قيادة الحركة عملت على عرقلة نشاط المنظمة الخاصة وكانت هناك تصفية حسابات داخلية مما أدى إلى تفكيك هذا الجهاز من طرف السلطات الاستعمارية وهذا ما يستبعده حسين آيت أحمد إذ يقول إذا ستبعدنا سيناريو قيام ح ح إ ح د بصفة إرادية الإعلان عن اندلاع حرب التحرير لأنه كان ضربا من الأحلام⁽⁴⁾، إلا أن بن بلة يؤكد على وجود منافقين وشو به إلى الفرنسيين وهنا يؤكد قضية الوشاية من أعضاء داخل النظام وذكر أنه بلحاج الجيلالي الذي يلقب نفسه بكوبيس الذي اخترق النظام السري للمنظمة⁽⁵⁾

■ **الرواية الرابعة:** طرح وهو الأقوى والذي يرجح كفة المخابرات الفرنسية إذ اعتبرت مؤامرة إستعمارية الهدف منها تحميل قيادة الحزب مسؤولية المنظمة وبالتالي تعطيل العمل المسلح الذي يناشده الثوريين

1962-1965 سفيرا ببيروت 1975، وعضوا للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير 1979-1984، توفي في نوفمبر 2003. للمزيد ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق، ص: 183-184.

(1) ولد 25 ديسمبر 1919 بمغنية بتلمسان، انضم إلى حزب الشعب بعد مجازر 8 ماي، مسؤول بالمنظمة الخاصة، أصبح رئيسا للبلاد عام 1962، تم الانقلاب على حكمه في 19 جوان 1965، بقي تحت الإقامة الجبرية حتى جويلية 1979 أطلق سراحه 1980، استقر بالجزائر 1990 أنشأ حزب الحركة من أجل الديمقراطية ساند الرئيس بوتفليقة في المصالحة الوطنية، في 2007 كان رئيس لجنة العقلاء للإتحاد الإفريقي توفي في 11 أبريل 2012. ينظر: مجلة الجيش، أول رئيس للجزائر المستقلة: نبذة عن حياة الفقيد، ع: 585، أبريل 2012، ص: 07.

(2) روبر ميلر، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، 1979، ط: 2، ص: 83.

(3) مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر: من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطبيعة، الجزائر، 2003، ص: 124-125.

(4) حسين آيت أحمد، روح الاستقلال: مذكرات مكافح 1952-1962، تر: سعيد جعفر، منشورات البربخ، [د.ب.ن]، 2000، ص: 221.

(5) روبر ميلر، المرجع السابق، ص: 67.

في الجزائر كبديل للدعوة الإصلاحية غير المفيدة نتيجة التعنت الإستعماري⁽¹⁾ إذ يروي المؤرخ الفرنسي ايفي كوريار أن المخابرات خططت للانتقام لمقتل الضابط الفرنسي كروتوف، ويضيف أن هذه العملية كانت ثمرة محاولة لضرب رأس القيادة المستعصية في المنطقة المتمردة في الأوراس⁽²⁾.

■ **الرواية الخامسة:** في حين أشار السيد أحمد غزالي في مذكراته إلى الخطأ الذي ارتكبه مسؤول المنظمة الخاصة يحي فارس⁽³⁾ أسبوعا قبل اكتشافها، عندما ترك في مقعده بالحافلة التي كانت تقله من قسنطينة إلى تبسة، ملفا به وثائق مهمة عن التنظيم، ونزل لتناول قهوة بمحطة الحمامات واكتفى بتغطيته بسترته وأضاف: « كنتيجة لتوقيفي والتحريات التي قامت بها الشرطة للعثور عن فارس، اتهم مسؤولو تبسة المحليون، في المنظمة السياسية وكذا المنظمة الخاصة إدانة خيارى بتهمة الخيانة »⁽⁴⁾.

■ **الرواية السادسة:** يري فيها محفوظ قداش أن أسباب إكتشافها يعود إلى العملية التي قام بها مناضلو المنظمة الخاصة والمتمثلة في تدمير تمثال الأمير عبد القادر أو ما يطلق عليها عملية كاشيرو التي كانت في 1 أكتوبر 1949⁽⁵⁾.

■ **الرواية السابعة:** وهي رواية المناضل محمد بوضياف بظهور نوع من القلق والإستياء لدى عناصرها وتطلع القيادة النضالية ورغبتها في الانتقال إلى المرحلة الحاسمة، ورغم إخطار القيادة بهذه الحالة المتوترة التي كانت تعيشها القاعدة لكن إجاباتهم كانت غامضة⁽¹⁾.

(1) Khaddache Mahfoud, **histoire de nationalisme quotion national et politique Algérien 1919-1951**, 2^{em}ed, tome de alger, PP:855.

(2) Yves Courrière, **La guerre d'Algérie (les fils da la tousaint)**, Preface de joseph kassel de l'codeine Française, éd: Ralima Riyad el- Fatah, niveau 112, PP:386-387.

(3) ولد عام 1910 بأقبو ببجاية، تخرج بشهادة الحقوق وكان أول من مارس مهنة كاتب عدل (موتق) بالجزائر، اشتهر بدعوته لفرنسا بالحلول السياسية الإدماجية، تولى رئاسة الجمعية الوطنية الجزائرية سنة 1953، بدأت اتصالاته الأولى مع الثورة منتصف سنة 1955، وكان ضمن مجموعة الواحد والستين نائبا جزائريا التي وقعت بيانها المشهور، عرضت عليه الحكومات الفرنسية عدة مناصب لكنه رفضها. أعتقل في الخامس نوفمبر 1960، أصبح من مناصري فكرة الاستقلال، تولى رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي أشرفت على إدارة شؤون الجزائر خلال المرحلة الانتقالية بعد توقيع اتفاقيات إيفيان، وبعد حل اللجنة في أكتوبر 1962، بدأ ينسحب من السياسة.

Ben Jamin Stora, **dictionnaires biographique de militants nationalisier algerien S.E.W.A, P.P.A, M.T.L.D (1926-1954)**, ed: l'hamattan, Paris, PP:343-344.

(4) عبد الوهاب شلالى، **المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة دراسة تاريخية موثقة**، البدر الساطع، الجزائر، 2016، ص:105.

(5) Khaddache Mahfoud, op cit , PP:886.

■ الرواية الثامنة: ويطلق عليها رواية الظرف الاستثنائي أو حادثة تبسة وهي الحادثة التي يتفق حولها الكثير من المؤرخين وبعض المناضلين الذين عاصروا تلك المرحلة أو ما سمي بالمؤامرة. حدث في 18 مارس 1950، وهناك من يذهب إلى أن سببها فصل الدكتور الأمين دباغين⁽²⁾ عن الحزب بشكل مفاجئ ما خلق مضاعفات على مستوى شرق البلاد نظرا لمكانة الرجل في الهرم الحزبي، ورأي آخر أن القيادي في التنظيم السيد عبد القادر العمودي⁽³⁾ أكد بالقول أن الأمر راجع إلى السرية والانتظار حيث قال: « المناضلون الثوريون طال بهم الانتظار، وضاق بعضهم بحياة السرية والحرمان وقد ترتب عن هذه الوضعية ظهور حالات عدم الانضباط هنا وهناك عبر عمالة قسنطينة »، ولهذه الأسباب درس بن مهدي ورفاقه من مسؤولي النواحي هذه الحالة وقرروا تأديب بعض الخارجين على الانضباط ليكونوا عبرة لغيرهم وذلك في الأماكن التالية: قسنطينة، بسكرة، تبسة⁽⁴⁾ وتدخل مؤامرة تبسة في هذا السياق إذ يرجع الكثير ممن عايشوا الحادثة لسبب تافه هو أن أحد المناضلين وهو عبد القادر خياري الملقب رحيم كان مستاءً من فصله عن صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في تبسة، فأخذ يقدح في مصداقية الحزب ويهدد بإفشاء الأسرار التي كانت بحوزته عن المنطقة الخاصة⁽⁵⁾، ورأي يذهب إلى أنه مخبر خطير بحث في مخطط التحفظ عليه⁽⁶⁾ إذ كان متهما بتزويد الشرطة بالمعلومات

(1) عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر: 1945-1954، منشورات السائحي، الجزائر، 2010، ج:3، ص:117.

(2) ولد بحسين داي بالعاصمة سنة 1917، عضو بحزب الشعب، أهم مهامه: عين ضمن الوفد الخارجي، ثم عضو في (م.و.ث.ج.)، كذلك عضو (ل.ت.ت.)، عين وزير الشؤون الخارجية في التشكيلة الأولى (ح.م.ج.ج.)، توفي في 22 جانفي 2003. ينظر: مريم سيدي علي مبارك، المثقفون خلال الثورة، دار المعرفة، الجزائر، 2012، ص:222. ينظر كذلك:

Ben Jamin Stora, Op- cit, PP:281-282.

(3) ولد سنة 1925 بوادي سوف، الحرب أجبرته على الانقطاع عن الدراسة، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1943، كوين خلية سرية للحزب بوادي سوف، أصبح عضوا في المنظمة الخاصة بعد تأسيسها، ساهم في عملية شراء الأسلحة من ليبيا، حضر اجتماع مجموعة الـ 22 اعتقل غداة الفاتح نوفمبر ثم أطلق سراحه، لجأ إلى العاصمة في ربيع 1955، وفي أواخر السنة أُلقي عليه القبض ووضع في سجن بربروس، ثم أطلق سراحه فاستأنف نشاطه مع نشاطه النضالي السري ضمن خلايا دعم المجاهدين وجريدة العمل الفدائي حتى الاستقلال. ينظر: مجلة الجيش، مهندسو الثورة، ع:592، مرجع سابق، ص:23.

(4) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص:98-102.

(5) للمزيد ينظر: أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص:332. محمد يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية: المنظمة الخاصة، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات شالة، الجزائر، 2010، ط:2، ص:134.

(6) Raymond Nart Lhamattan, Op- cit, P:46.

فأقصى من الحزب وتقرر تأديبه⁽¹⁾ وهناك من يذهب إلى أنهم أرادوا معاقبته لأنه انتقد حزب الشعب وكانت له نوايا المساس بالمنظمة الخاصة⁽²⁾ وما يؤكد القضية أنه نفس ما ذكره عبد الرحمان بن العقون والكثير ممن عاشوا تلك الأحداث⁽³⁾ ما بعد أن بقي مصرا على موقفه رغم محاولات المناضلين حمله على التعقل، وقصد تخوفيه نظمت عملية من طرف كل من ديدوش مراد⁽⁴⁾ الذي اختار معه مصطفى بن عودة⁽⁵⁾، عبد الباقي بكوش، حسين بن زعيم، إبراهيم عجامي وتوجه الجميع إلى تبسة، وتمكنوا من استدراج رحيم إلى خارجها إلا أن الأخير تمكن من الهرب واستبد به الهلع وتمكن من العودة إلى المدينة فأدلى إلى محافظة الشرطة بأعضاء مجموعة الفدائيين، فألقت القبض عليهم، إضافة لما كان لديه من معلومات عن أسماء أعضاء المنظمة كانت هذه النقطة انطلاق الموجة القمعية التي اجتاحت كل المنظمة الخاصة⁽⁶⁾، إلا أن الأستاذ بوبكر حفظ الله يستبعد الأمر لأنه بعيد كل البعد على الواقع لأن مبادئ المنظمة الخاصة السرية فكيف يمكن أن يكون عارفا بكل الأعضاء وهو مبدأ يسري على الجميع⁽⁷⁾

(1) محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، ط:2، [د.س.ن.]، ص:294.

(2) حسين آيت أحمد، المرجع السابق، ص:214.

(3) عبد الرحمان بن العقون، المرجع السابق، ص:33.

(4) ولد 1927 من الرعيل الأول، تحصل على الشهادة الابتدائية 1939 انخرط منذ الصغر في شغوف الكشافة الإسلامية، ثم حزب الشعب الجزائري سنة 1943، ساهم في تكوين المنظمة الخاصة، وفي تحرير بيان أول نوفمبر، عين قائدا للمنطقة الثانية، استشهد في معركة غير متكافئة مع العدو قرب مدينة السمندو في 18/01/1955.

(5) بن عودة بن مصطفى تم اعتقاله في مارس 1950، ليفر من سجن عنابة 1952، عين عضوا في مجموعة 22 ثم مسؤولا عند اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954. ولم يكن عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن المؤتمر، وعند نهاية المؤتمر، أرسل إلى تونس مع إبراهيم مزهودي، بغرض فرض سلطة (ل.ت.ت). عضو في لجنة التنظيم العسكري بالقاعدة الشرقية، التي ترأسها العقيد محمدي السعيد، ينظر: مجلة الجيش، مهندسو الثورة، ع:592، مرجع سابق، ص:20.

(6) حول الموضوع ينظر كل من: محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان، الجزائر، 2011، ط:2، ص:23، أحمد محساس، المرجع السابق، ص:332، محمد يوسف، المرجع السابق، ص:134.

(7) بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، طكسيج كوم، الجزائر، 2011، ص:17.

فبعد هذه الحادثة وتحت التعذيب تهاطلت الاعترافات، فاكتشفت منها أجهزة الشرطة أن هناك تنظيماً خطيراً كان يعمل للتمرد على السلطة وهذا ما يذهب إليه الوردى قتال⁽¹⁾ وكذا ريموند نارت الذي تحدث عن سلسلة الاعتقالات التي استمرت 19 مارس إلى 27 ماي 1950 إذ أخبر عبان رمضان فرحات عباس أنه حتى بن بلة وضع على طاولة الاستجواب وهو قيادي في هذا التنظيم⁽²⁾ عندما يقول: « بأن التنظيم اكتشف ليس بسبب خيانة، وإنما بسبب الاعترافات التي انتزعتها الشرطة الفرنسية من الأعضاء » وهذا ما يؤكد المتهم بخيانة المنظمة الخاصة حيث يبعد التهمة عن نفسه مؤكدا جهله التام بأسرارها⁽³⁾، ويذكر السيد علي محساس⁽⁴⁾: « أن الاعتقالات لم تتوقف عند حدود تبسة بل امتدت إلى سوق أهراس، عنابة، وشملت في النهاية كل أرجاء الجزائر وهي نفس الشهادة التي يؤكد بها السيد بن عودة⁽⁵⁾، إذ سمحت هذه الحادثة للشرطة بالقيام بعمليات القمع والإعتقالات وتعذيب المستجوبين أثناء إستنطاقهم فلم تجد صعوبة في تتبع السلسلة⁽⁶⁾، وبدأت الإعتقالات المترتبة عن ذلك من منطقة تبسة لتشمل بعد ذلك كامل أنحاء التراب الوطني⁽⁷⁾ ويرجع ليؤكد الأستاذ عبد الوهاب شالي في خاتمة كتابه

(1) المجاهد قتال الوردى هو أحد مجاهدي معركة الجرف، ولد بتاريخ أول جويلية عام 1925 بدوار قننيس بتبسة، تعلم القرآن بمسقط رأسه، وزاول تعليمه بتونس ثم في معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة، ومنه تحصل على الشهادة الأهلية أكتوبر 1955، تم تعيينه على رأس منطقة سوق أهراس. ينظر: عمر تابليت، القاعدة الشرقية: نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، دار الألمعية، الجزائر، 2011، ص: 56-57.

(2) Raymond nart lhamattan, Op- cit, P:46.

(3) مومن العمري، المرجع السابق، ص: 129.

(4) ولد يوم 17 نوفمبر 1923 في بودواو ببومرداس، ناضل في حزب الشعب، التحق بالمنطقة الخاصة في 1948، القي عليه القبض سنة 1950 وفر من سجن البلدية 1952، من العناصر التي أنشأت فيدرالية فرنسا في ديسمبر 1954، عضو إضافي في (م.و.ث.ج)، بعد الاستقلال صار وزير الفلاحة ضمن حكومة بن بلة (1963) وبومدين (1965-1966) عضو في مجلس الثورة، انسحب من الحكومة سنة 1966، وغادر البلاد ثم عاد إليها سنة 1981، أنشأ في 1989 اتحاد القوى الديمقراطية U.F.D الذي اختفى بعد سنوات قليلة من إنشائه. ينظر: صالح بلحاج، تاريخ الثورة صانعو أول نوفمبر 1954 - المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص: 233.

(5) عامر رخيلة، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص: 120.

(6) أحمد محساس، المرجع السابق، ص: 332.

(7) بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص: 214.

أن اكتشاف المنظمة الخاصة يعود بالدرجة الأولى إلى سوء تقدير من قيادة المنظمة الخاصة في قسنطينة بحكم أنها كانت المسؤول المباشر عن التنظيم في تبسة فهي التي خططت لاختطاف رحيم⁽¹⁾. وبالتالي وجد الحزب نفسه محرجا وهل يتبنى التنظيم ويعترف به كجهاز من أجهزته؟ لذلك تقرر عدم الاعتراف به محافظة على الحزب حتى لا يقع حله نهائيا وأعلنوا أن ما حدث هو مجرد مؤامرة استعمارية حيكنتها الشرطة⁽²⁾، وبالتالي نفى الحزب وجود المنظمة الخاصة وأعطى الأمر للمناضلين الذين اعترفوا تحت التعذيب بالتراجع عن اعترافاتهم، لقد تفاجأت قيادة الحزب بالتأكيد وقدر محمد بوضياف⁽³⁾ بأن الإدارة أرادت رفع مسؤوليتها حتى لا يتم توريثها في هذه القضية⁽⁴⁾، وتؤكد هذا الموقف المتخاذل للتملص من المسؤولية وببساطة اعتبار المنظمة الخاصة " ابنا من غير صلبها "، كان ذلك بواسطة مقولة " المؤامرة الاستعمارية " والمتمثلة في اعتراف القيادة بانتماء المناضلين المقبوض عليهم إلى الحزب مع إنكار وجود منظمة عسكرية، لكن بعضهم رفض أوامر القيادة، منهم علي محساس وابن بلة اللذان اعترفا بمسؤوليتهما عن الأفعال المنسوبة إليهما⁽⁵⁾، ولهذا الأمر اجتمعت اللجنة المركزية في شهر فيفري 1951 لدراسة وضعية المنظمة الخاصة التي أصيبت في القمة بسبب اعتقال قيادة أركانها⁽⁶⁾ وقررت تجميد نشاطها بصفتها هيكله شبه عسكرية إلى موعد لاحق⁽⁷⁾، وأمر حرق جميع المستندات وإخفاء المعدات والعتاد ووجوب الانتظار مع التركيز أكثر على موضوع المؤامرة التي دبرتها الإدارة الفرنسية⁽⁸⁾، ومهما يمكن من أمر فإنه تم رسميا حلها في شهر فيفري من سنة 1951 واعتبر الكثير من المناضلين هذا

(1) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص: 293.

(2) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص: 295.

(3) ولد في 23 جوان 1919 بالمسيلة بدأ النضال في صفوف حزب الشعب كان مسؤولا سياسيا عن ناحية سطيف 1946-1947 كان مسؤولا عن المنظمة شبه العسكرية في عمالة قسنطينة، أشرف على التنظيم في اتحادية الحركة من أجل الانتصار والحرية الديمقراطية، ألقى عليه القبض 1963 وغادر الوطن 1964 بعد أن صدر بحقه حكم الإعدام ولم يعد إلى الجزائر إلا بعد إيقاف المسار الانتخابي حيث أسندت له وظيفة رئاسة المجلس الأعلى للدولة، اغتيل في عنابة 29 جوان 1992. ينظر: محمد زروال، اللامشعة في الثورة، دار هومة، الجزائر، 2003، ج: 1، ص: 83-84.

(4) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 1219.

(5) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص: 64-65.

(6) بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2010، ص: 241.

(7) نفسه، ص: 246.

(8) Ahmed Mehsas, Le mouvement revolutionnaire en de la 1^{ere} guère mondiale à 1954-1979, l'harmattan, paris, 1979, P:278-279.

القرار هو بمثابة التخلي عن فكرة الإعداد للكفاح المسلح، بينما أرجعه فريقا آخر إلى الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر⁽¹⁾.

بعد حل المنظمة تم إعادة إدماج عدد من عناصرها في التنظيم السياسي بعد أن أفلت هؤلاء من قبضت القمع⁽²⁾ بينما عادت بعض الإطارات⁽³⁾ إلى المنطقة السياسية كدائمين⁽⁴⁾، لكن في الحقيقة ما يثير الاستغراب هو أن قرار الحل شمل كل فروع المنظمة بما فيها غير المعروفة والمتواجدة بمنطقة الأوراس مثلا، وهذا ما أثار حفيظة المناضلين وكان هذا القرار إحدى الهزات التي عملت على تصدع جدران الحزب العتيق إلا أن مصطفى بن بولعيد رفض قرار الحزب⁽⁵⁾. إذ تشير عدد من الروايات بكون بن بولعيد قد احتفظ بهيكل المنظمة الخاصة قائما في المنطقة⁽⁶⁾، إذ تمكن بن بولعيد وديدوش مراد وبن مهدي من أن يفلتوا من القمع بالرغم من أن الإدارة الإستعمارية كانت تملك ملفا ملموسا يؤكد وجود مؤامرة ذات طابع عسكري ولكنها لم تتبع نداء المعمرين وحملاتهم الإعلامية التي كانت تتكلم عن مؤامرة وطنية⁽⁷⁾، وتقرر من مجموعة مشكلة من بوضياف، بن مهدي، بن بولعيد إعادة تشكيلها في سرية وخارج إطار الحزب والتي ستتحمل مسؤولية الشروع في الكفاح المسلح والكف عن سياسة المشاركة في الانتخابات والأهم السعي لعقد اتصالات مع التونسيين والمغاربة المؤمنين بالمقاومة المسلحة، وقد تولى مصطفى بن بولعيد العمل على تنشيط المنظمة العسكرية في عمالة قسنطينة⁽⁸⁾، وإن كانت لم تحل في يوم من الأيام. وجرت عدة محاولات للدخول في اتصال مع مناضلي القبائل ولاسيما كريم بلقاسم⁽⁹⁾ وعمر

(1) محمد الشريف سيدي موسى، المنظمة الخاصة بين التأصيل السياسي والعمل العسكري، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع:168، جويلية 2006، ص:66.

(2) حسين آيت أحمد، المرجع السابق، ص:223.

(3) بوضياف، بن عبد المالك، مشاطي، بيطاط، حباشي، قراس، بن مهدي وديدوش.

(4) علي مزوز، مذكرات المجاهد علي مزوز - الثورة التحريرية في منطقة الأوراس (بلدية يابوس أنموذجا)، مطبعة عمار قرفي، الجزائر، 2014، ص:35.

(5) مومن العمري، المرجع السابق، ص:141-143.

(6) جمال قتان، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954 الرجال والحدث: دور الشهيد مصطفى بن بولعيد في الإعداد لغرة نوفمبر 1954، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الجزائر، 1989، ص:75.

(7) حسين آيت أحمد، المرجع السابق، ص:215.

(8) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص:299-300.

(9) من مواليد 1922 بذراع الميزان بتيزي وزو، انخرط في حزب الشعب سنة 1945 حكم عليه بالإعدام مرتين، كان من المنادين إلى الكفاح المسلح ومن مؤسسي جبهة التحرير، عين قائدا على الولاية الثالثة، ومن المشاركين في مؤتمر

أوعمران⁽¹⁾ ولكنها باءت بالفشل⁽²⁾، واستأنفت المنظمة الخاصة الثانية كما يحلو للبعض تسميتها نشاطها، ويقول المجاهد علي بن شايبة إنها المنظمة الخاصة الثانية التي تضم الراضين لقرار حل المنظمة الأولى بعد اكتشافها وفي مقدمتهم جماعة شمال قسنطينة والأوراس وبسكرة⁽³⁾.

ومن بين الأعمال التنظيمية التي قامت بها المنظمة في الأوراس إيواء المناضلين الفارين بعد اكتشاف المنظمة السرية والذين اضطروا للهروب سنة 1951 والتحقوا بالأوراس⁽⁴⁾، وهذا ما أكده يوسف بن خدة⁽⁵⁾ في كتابه عن اكتشاف المنظمة الخاصة فيقول « استقبلنا رئيس دائرة أريس عبد الرحمان بلكوان⁽⁶⁾ ونقلنا عبيدي الطاهر⁽⁷⁾ إلى باتنة وبقينا من أول أوت 1950 إلى 1952 في الأوراس »⁽¹⁾، وتم توزيع

الصومام ومن أعضاء CCE المنبثقة عنه، ومن المفوضين البارزين في اتفاقية إفيان، قتل شنقا بألمانيا سنة 1970 بعد حكم الإعدام عليه. ينظر: مسعود عثمان، مصطفى بن بولعيد...، المرجع السابق، ص:36.

⁽¹⁾ ولد في فريغات (ذراع الميزان) 19 يناير 1919 تطوع في الجيش الفرنسي، انخرط في حزب الشعب الجزائري، ألقى القبض عليه 1946، شارك في الثورة ككاتب كريم، ثم خلف بيطاط على رأس المنطقة الرابعة 1958، بعد تشكيل (ح.م.ج.ج) عين رئيس لبعثة الجبهة في تركيا، انتخب غداة الاستقلال نائبا (ل.م.و) التأسيسي، انسحب احتجاجا على الطريقة اللاديمقراطية التي كان يحاول بن بلة فرضها على النواب. ينظر: محمد عباس، ثوار عظماء: شهادة 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2012، ص ص:173-174.

⁽²⁾ عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تق: عبد الحميد مهري، تر: موسى أشرشور، زينب القبلي، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ط:2، ص:10.

⁽³⁾ محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص:43.

⁽⁴⁾ الطاهر صدراتي، من مذكرات المجاهد الطاهر صدراتي، مذكرات غير منشورة، قسمة المجاهدين بزريبة الوادي، بسكرة، ص:01.

⁽⁵⁾ مناضل حزب الشعب، من قادة المركزيين، التحق بالجبهة 1955، عضو في (ل.ت.ت) الأولى مكلف بالاتصال، وزير الشؤون الاجتماعية في (ح.م.ج.ج) الأولى، رئيس الحكومة في الثانية ووزير الاقتصاد في الثالثة، اختفي من الساحة السياسية بعد الاستقلال في 1989، أنشأ حزبا توجهاته إسلامية هو حزب الأمة توفي في فيفري 1997. ينظر: صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص ص:438-436.

⁽⁶⁾ ولد بالجزائر 1925 م واصل دراسته بالأطوار الثلاثة، انخرط في صفوف حزب حركة الانتصار، اشتغل أمينا عاما لجمعية المسلمين المغاربة من 1946-1948، وفي سنة 1947 اشتغل مهنة المحاماة ووظفها في الدفاع عن المناضلين، التحق بجبهة التحرير في سبتمبر 1955، والتحق بالوفد الخارجي بالقاهرة للعمل السياسي والدبلوماسي ومكث هناك حتى الاستقلال. ينظر: محمد عباس، رواد الوطنية: شخصيات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص:132.

⁽⁷⁾ المدعو الحاج لخضر ولد سنة 1916 بقرية أولاد شليح ببلدية عين التوتة، غادر البلاد 1936 متوجها إلى فرنسا بحثا عن العمل، عاد إلى الجزائر وفي 1944، مناضل في حركة الانتصار، كان له أول اتصال مع بن بولعيد الذي كلفه باستقبال المناضلين الفارين من السجن، كلف بجمع الأسلحة، عين قائدا لأحد الأفواج ليلة نوفمبر، وواصل كفاحه بالأوراس، أحد الذين تولوا قيادة الولاية الأولى قبل أن تستدعيه القيادة إلى تونس. شارك في اجتماع الولايات المعارض

المناضلين الفارين من جهات أخرى من الوطن على مناضلي المنطقة للتكفل بهم فمنهم من ذهب إلى كيمل، تيلاطو، آريس ويابوس⁽²⁾، وهذا ما يؤكد أحد المكلفين بهذه المهمة فيقول: "كما كلفني في هذه الفترة من سنة 1944 السيد مصطفى بن بولعيد بتوليه مهمة استقبال المناضلين القادمين من شمال قسنطينة بمدينة باتنة أثناء عبورهم⁽³⁾ بل راح أبعد من ذلك حيث استخرج لبعضهم بطاقات تعريف مزيفة بأسماء مستعارة⁽⁴⁾، وقد ذكر مبارك بن عكشة أن المرأة التي مونتهم لقبها مناعي⁽⁵⁾ وقد ذكرت لي بزة عائشة زوجة مصطفى بوسنة⁽⁶⁾ وابنتها جميلة هذه القضية في منطقة تكوت أين خبأ بوسنة الفارين ومن بينهم لخضر بن طوبال وبن عودة في منطقة بوسنة بتكوت⁽⁷⁾ بالمقابل وفي فترة وجودهم حاولوا تسوية النزاعات بين الدواوير ونشروا الوعي ثم قاموا بالاتصالات مع مجاهدي - فلاقة - تونس في وقت لم تكن فيه الحدود مغلقة⁽⁸⁾.

للحكومة المؤقتة، دعم بن بلة ضدها في أزمة 1962، نائب بالمجلس الوطني التأسيسي (1962-1963) توفي المجاهد الحاج لخضر في 23 فيفري 1998 بباتنة. ينظر: محمد الشريف ولد الحسين، عناصر الذاكرة حتى لا أحد ينسى من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر 1962/7/5، دار القصب، الجزائر، 2009، ص:75، صالح بلحاج، المرجع السابق، ص:215.

(1) Ben Youcef Ben Khedda, Les origines de 1^{er} novembre 1954, éd: dahlab, Alger, 1989, PP:156-157.

(2) علي مزوز، المرجع السابق، ص:25.

(3) الطاهر حليس، قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، شركة الشهاب، الجزائر، [د.س.ن.]، ص:28.

(4) مسعود عثمانى، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص:192-193.

(5) مبارك بن عكشة، مقابلة خاصة، في محل عمر فضاوي بقرية آشمول، بتاريخ 2017/03/22.

(6) من مواليد 1915 بزلاطو (بلدية تكوت) حاليا، انخرط في حزب الشعب سنة 1943، أسندت إليه مهمة إيواء بعض إدارات المنظمة الخاصة، شارك في تهريب السلاح والاجتماعات التحضيرية استعدادا للثورة، لازم بن بولعيد إلى أن أستشهد، فانتقل إلى الولاية السادسة وفي جبل بوكحيل ببوسعادة تعرض لمحاولة اغتيال، عثرت عليه القوات الفرنسية فنقل إلى مستشفى الجلفة وعندما استعاد وعيه نقل إلى العاصمة حيث أعطي اسما مستعار عند التحقيق معه، فلما أطلق سراحه، عاد إلى الأوراس والتحق بالثورة ثانية. عاش حتى الاستقلال، لم يشغل أي منصب حتى توفي يوم 11 سبتمبر 1995 ودفن في تكوت. ينظر: مسعود عثمانى، مصطفى بن بولعيد...، المرجع السابق، ص:109.

(7) عائشة بزة، مقابلة خاصة مع زوجة مصطفى بوسنة في بيتها في ولاية بسكرة، بتاريخ: 2017/04/24، ص:13:30.

(8) Jacques simon, Op- cit, P:20.

في أواخر شهر أوت وأوائل شهر سبتمبر اكتشفت السلطات الفرنسية المنظمة العسكرية السرية بالأوراس سنة 1952⁽¹⁾، وبذلك نقلوا الخبر إلى حاكم أريس فقامت قواته بمحاصرة المكان فجاء الأمر من قيادة المنظمة على أن كل واحد من المناضلين الفارين من سجن عنابة يعود إلى مسقط رأسه فغادروا المنطقة⁽²⁾ وقد أوصلهم بن شايبة علي بن بوبية إلى الشمرة⁽³⁾ وفي هذا السياق وتحت قيادة الجيش قامت قوات الأمن الفرنسي الخاصة بعملية تفتيش على أعضاء المنظمة السرية والسلاح في منطقة أريس سنة 1951، 1952 في الأماكن التالية: لمدينة القديمة، لحريق، الحجاج، تيفرطاسين، أريس، تكوت⁽⁴⁾، إذ أشارت أحد التقارير إلى وجود: مركز سري للمنظمة شبه العسكرية في الأوراس وكان يعمل بشكل منتظم جدا بالقرب من ناحية منعة، وأن مناضليه كانوا يجتهدون في تطوير معارفهم العسكرية تحت غطاء النشاط الكشفي في تلك الناحية لكن اختتم التقرير بالتأكيد على عدم العثور على أي مخزن للأسلحة في ناحية باتنة- لمبيز وبهذا يتأكد نجاح بن بولعيد في حماية الثوار ليوم الحسم⁽⁵⁾.

خلال انعقاد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات في 4-5 و6 أبريل 1953 طرح خلاله توجهات الحزب الجديد التي تمثلت في السير بالحزب إلى العمل السياسي العلني وتعزيز الروابط مع الأحزاب الوطنية وهذه التوجهات الجديدة خلقت أزمة بين أعضاء اللجنة المركزية وبين المصاليين⁽⁶⁾، غير أن خصوصية النظام الحزبي في الأوراس والمتمثل في ذلك التلاحم والتكامل بين التنظيم السري والعلني سهّل تحويل النظام كله إلى تنظيم عسكري كما حدث فعلا⁽⁷⁾.

2- اللجنة الثورة للوحدة والعمل:

تأسست اللجنة تلبية للحاجة الماسة إلى توجيه هذه الحركة الجديدة وتحويلها إلى قوة مستقلة عن الإتجاهين السياسيين المتصارعين ولمنع الانقسامات وهدر الطاقات في الخصومات الحزبية بين الإدارتين

(1) في قريت تافرننت مكان هو عواج قرب بلدية إنوغيسن دائرة إيشمول ولاية باتنة.

(2) بلقاسم بن محمد برحائل، المرجع السابق، ص: 339، علي مزوز، المرجع السابق، ص: 29.

(3) بن شايبة العلمي، مقابلة خاصة، في محل عمر فضاوي بقرية أشمول، بتاريخ: 2017/03/22

(4) شهداء منطقة الأوراس...، ج: 4، المرجع السابق، ص: 632.

(5) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص: 140-141.

(6) Ben Youcef Ben Khedda, Op- cit, P::221.

(7) جمال قنن، قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، [د.س.ن.]، ص: 375.

وأن الأوان تشكيل البديل الثوري⁽¹⁾ قبل أن ينفجر الخلاف ويصبح علنيا أصبحت هناك محاولات عديدة أشرف عليها المناضلون من أجل رَأب التفكك الذي أصبح يهدد كيان الحزب⁽²⁾ وأمام المأزق الذي آلت إليه الأمور اهتدى مصطفى بن بولعيد ورفاقه لتشكيل لجنة مؤقتة لحين تزكيته من طرف المؤتمر المقبل إذ يذهب محمد مشاطي إنه يرجع الفضل في تأسيسها إلى أحد أعضاء اللجنة المركزية وهو حسن لحول والذي تذر من الوضع المزري الذي آل إليه الحزب فقام بإستدعاء محمد بوضياف المتواجد بفرنسا وطلب منه إعادة إحياء المنظمة الخاصة⁽³⁾ إلا أن محمد بوضياف يفند هذا الطرح بالقول أن الفضل في تأسيسها يعود إلى العناصر المهمشة والمضطهدة وغير المرغوب فيها من طرف قيادة الحزب⁽⁴⁾

أطلقت على نفسها اسم " اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، وذلك لإعادة جمع أعضاء PPA وMTLD رغبة في تنظيم عمل عسكري مسلح فوري وإعادة توحيد الحزب⁽⁵⁾ بعد أن قرروا البقاء على الحياد فيما يخص صراع جناحي القيادة، والبحث عن مخرج للأزمة بالسعي من أجل التقريب بين رئيس الحزب مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية⁽⁶⁾ لذلك قام مصطفى بن بولعيد بدور الوسيط في حسم هذا الخلاف والنزاع لأنه لا يخدم المصلحة الوطنية فحاول التوفيق بين الأعضاء ولكن محاولته لم تأت بنتيجة بسبب تعصب الاتجاهين وتمسك كل طرف بفكرته⁽⁷⁾ وبالتالي أدرك أعضاء المنظمة الخاصة أن الوقت قد حان للتحضير للعمل المسلح الذي يتطلب تأسيس حركة قوية قادرة على قيادة هذا العمل⁽⁸⁾.

في شهر مارس 1954 بدأ مصطفى بن بولعيد يتحرك ويفكر مع زملائه الأعضاء الأربعة⁽⁹⁾ إلى تحضير الاجتماع التأسيسي وهو مؤتمر يجمع نخبة من أعضاء المنظمة العسكرية السرية والمناضلين المخلصين والمحبين للحرية والاستقلال⁽¹⁰⁾، والتي ستكلف بجمع وتوفير الوسائل البشرية، المادية والمالية

(1) أحمد محساس، المرجع السابق، ص:236.

(2) محمد بوضياف، المرجع السابق، ص:36-37.

(3) محمد مشاطي، مسار مناضل، تر: زينب قبي، منشورات الشهاب، باتنة، 2010، ص:63.

(4) Mohamed Boudiaf, **La préparation de premier novembre 1954**, Laid: Aissa Boudiaf, 2^{eme} édition, dar Elnoamane, Alger, 2011, P:45.

(5) Dominique Farale, Op- cit, P:11.

(6) بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح، المرجع السابق، ص:19.

(7) جمال قنان، المرجع السابق، ص:83.

(8) علي بوشرية، المرجع السابق، ص:31.

(9) محمد بوضياف، العربي بن مهدي، رابح بيطاط، انظم لهم فيما بعد ديدوش مراد وبقي كريم بلقاسم متمسكا بحياده.

(10) Jacques Simon, Op- cit, P:37.

اللازمة من أجل تعبيد الطريق لاندلاع الثورة⁽¹⁾ والواقع أنه توجد هناك عدد من المؤشرات تفيد بكون هذا المسعى كان موجوداً قبل هذا التاريخ وأن الخلاف داخل الحزب والذي بدأ يتفشى في صفوف المناضلين هو الذي سهل له إمكانية التعبير عن نفسه في شكل الهيكلية الأولوية الممثلة في هاته اللجنة والتي كانت في الواقع تضم بين صفوفها اتجاهين، دعاة فكرة البدء في الكفاح المسلح واتجاه المركزيين والذين يريدون كسب هؤلاء إلى جانبهم في صراعهم ضد رئيس الحزب⁽²⁾ ويرى بعض الكتاب بأن المنظمة الخاصة تحولت في مارس 1954 إلى (ل.ث.و.ع) وذلك بمبادرة من محمد بوضياف، ويرمي هذا التنظيم إلى إعلان حركة رأي كفيلة بتوحيد القاعدة النضالية لمنعها من الانسحاق وراء أي من الطرفين بالشكل الذي يزيد الضغط لفرض مؤتمر وحدوي ينقذ الحزب من الانقسام لكن الكثير من المناضلين فهموا من التسمية بأنها جناح منشق عن الحزب⁽³⁾ خاصة وأنها تنتقد المصاليين بشكل خاص وهذا ما جعل الثوريين يتخوفون من وقوعها تحت سيطرة المركزيين وقد حاول بعض المناضلين التنبيه لهذه القضية لكن اللجنة لم تصح وجهتها⁽⁴⁾

ويصل بوضياف إلى أن هذه اللجنة ليست منظمة وليست حزباً ولا تشكيلة ولا تنظيماً سياسياً بل تجمع أربعة أشخاص يدعون إلى جبر الكسور التي لحقت بحزبهم وتسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخله، ولقد رسمت لنفسها هدفاً واضحاً هو بعث حركة واسعة في أوساط الرأي العام تكون قادرة على لم شمل القاعدة النضالية لكلا الفريقين المتنازعين، ومن ثمة فرض فكرة عقد مؤتمر وحدوي لإنقاذ الحزب من خطر الانشقاق وتمكينه من الاستمرار في أداء دوره الطلائعي التاريخي ضمن المسار الثوري التحرري⁽⁵⁾، وخرج اللقاء باتفاق حول بعث حركة آراء وسط القاعدة هدفها حماية وحدة الحزب وما لبثت أن انطلقت هذه الحركة ولسان حالها نشرة "لوباتريوت" (الوطن) وكان شعار "الوحدة والعمل"⁽⁶⁾.

(1) لامية بن دادة، الثورة المسلحة: ملحمة الشعب، مجلة الجيش، المنشورات العسكرية، ع:616، نوفمبر 2014، ص:49.

(2) جمال قنان، المرجع السابق، ص:72.

(3) عيسى كشيدة، المرجع السابق، ص:62.

(4) أحمد محساس، المرجع السابق، ص:375-376.

(5) بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص:359.

(6) محمد عباس، في كواليس التاريخ... مرافعة... في سبيل الاستقلال، دار المعرفة، الجزائر، 2015، ص:17.

وتتلخص أهدافها في: وحدة الحزب عن طريق مؤتمر موسع وديمقراطي لضمان الانسجام الداخلي ولمنح الحزب قيادة ثورية، وبإعدادها السنة مكنت من توضيح دور المناضلين المطالبين بقول كلمتهم والحكم في الأزمة بدل الانحياز لهذا الطرح أو ذاك⁽¹⁾، وقد إتخذت اللجنة موقفا ضد الأزمة أهمها:

1. أن النزاع هو في رئاسة الحزب ويتحمل الجميع مسؤولية ذلك ومنهم مصالي الحاج.
2. الذود عن وحدة الحزب في الأساس على صعيد المناضلين بعد تبديد الإلتباس الذي استحوذ على الحزب ضد الحملات الديماغوجية التي شنت من كل جهة وحملات الطعن والقذف الناجمة عن التعفن والأزمة الداخلية.

3. في الميدان السياسي تكمن أنجح الطرق لحسم النزاع الداخلي في استئناف محاربة الاستعمار أما استئناف النشاط السياسي فإنه يكمن في تعزيز الكفاح والأخذ بتلايبب العمل المباشر⁽²⁾.

قرر أعضاء المنظمة حجب الثقة عن زعيم الحزب وأعضاء اللجنة المركزية جميعهم، وقرروا الانتقال إلى العمل الثوري بتأسيس حركة قوية تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وتؤثر في المصاليين والمركزين على السواء وتكون قيادتها جماعية ومن تضمنت قراراتها العسكرية الكفاح المسلح كالبداية في الإعداد المباشر لإعلان الثورة⁽³⁾، بسلوك طريق ثالث بين التيارين المتنازعين من خلال العمل على إحصاء الأسلحة المخزنة وتكثيف عمليات التدريب العسكري استعدادا للكفاح المسلح⁽⁴⁾، كما تم فيه نوع من توزيع المهام بينهم بالنسبة لابن بلة فقد كان عليه أن يستطلع الوضع في مصر في منظور إمكانية الحصول على المساعدات خاصة فيما يخص الأسلحة⁽⁵⁾، إذن نشاطها لم ينحصر داخل الوطن، بل تجاوزته إلى خارجه وذلك بالاتصال بالأشقاء في كل من تونس

(1) علي مزوز، المرجع السابق، ص: 41.

(2) فرحات عباس، المرجع السابق، ص: 161-162.

(3) محمد لحسن أزغدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2004، ص: 80.

(4) مجلة أول نوفمبر، " الشهيد مصطفى بن بولعيد (1917-1956) "، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع: 177، 1 جانفي 2013-30 جوان 2013، ص: 132.

(5) إن الاتصال الأول الذي جرى بين الأخ أحمد بن بلة والمكلف بالشؤون العربية في حكومة ثورة 23 يوليو الأخ فتحي الدين يوم 5 أفريل 1954، يبين أن القرار بإعلان الكفاح المسلح كان قد اتخذ من طرف مناضلين جزائريين طليعين كما كانوا قد أعدوا الخطة الأولية لتنظيم هذا الكفاح، وأن ما يطلبه هؤلاء نصف الأسلحة بالدرجة الأولى وأن قرارهم بالبداية في جريدة العمل المسلح كان قد أتم سواء بهذه المساعدة أو بدونها. ينظر: فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص: 33-34.

والمغرب الأقصى وهذا ما يشير إليه أحد الكتاب بقوله: «... إن اللجنة الثورية، كان لها اتصال بحزب الدستور الجديد بتونس وحزب الاستقلال بالمغرب لتنسيق عمل الثورة على مستوى المغرب العربي، كما قام مكتبها بالقاهرة على جمع نشاط المنظمات الإفريقية وضمن دعم رؤساء البلاد العربية»⁽¹⁾.

عقد اجتماع في 30 أبريل 1954 بين عباس لغرور⁽²⁾ وعاجل عجول⁽³⁾ ومسعود بلعقون⁽⁴⁾ في مزرعة بن بولعيد حيث أدوا اليمين على الالتزام بالمرور إلى العمل المسلح، وبعد خمسة عشر يوما التحق بهم رئيس دائرة باتنة شيحاني بشير⁽⁵⁾ وحاجي من " الخروب " وخنتر من " بريكة "، بقيت هذه المجموعة على الحياد بالنسبة للانقسامات داخل اللجنة المركزية⁽⁶⁾.

بعد ما بدأ يظهر أن المركزيين كانوا في السر يتكلمون مع المقربين منهم بما معناه أن (ل.ث.و.ع) " لجنتم " هذا أدى إلى انتشار إشاعات في هذا المعنى، انتهت إلى مسامع العديد من

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص: 289.

(2) ولد في 23 جوان 1926 م بدوار أنسيعة (حوز خنشلة) ترعرع وكبر في أسرة متوسطة الحال، حفظ ما تيسر له من القرآن الكريم، ثم التحق بمدرسة الأهالي الابتدائية باللغة الفرنسية حتى نال الشهادة الابتدائية بعدها وفي سنة 1948 عمل طباحا عند حاكم المدينة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، نظم مظاهرات في خنشلة، ولم يلبث أن طرده الحاكم من الوظيفة بسبب نشاطه السياسي وقيادته مظاهرة احتجاج على تصرفاته، فألقى عليه القبض وسجن وعذب، بعد خروجه اتصل بابن بولعيد، وبالعديد من إطارات الحركة الوطنية، جاء فاتح نوفمبر 1954 فقاد الأفواج الأولى التي هاجمت مدينة خنشلة توفي في مارس 1957م بعد أن وقع ضحية اختلاف مع (ل.ث.ت) بعد محاكمته. ينظر: عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، دار الهدى، الجزائر، 2012، ج: 1، ص: 35.

(3) هو بن عبد الحفيظ ولد بدوار كيمل الواقع قرب أريس، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري والحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية في 1951. وبعد انكشاف أمر المنطقة الخاصة، فرّ عجول إلى قسنطينة ليواصل عمله السياسي في 1953 تحت قيادة بشير شيحاني. شارك في إطلاق الشرارة الأولى لثورة نوفمبر بصفة نائب لمصطفى بن بولعيد، ومنذ 1955 صار أحد قادة الولاية الأولى ينظر: محمد الشريف ولد الحسين، المرجع السابق، ص: 77.

(4) ولد عام 1895 بدوار أشمول بأريس عرف بنشاطه المبكر في منطقة الأوراس، إذ يعود له الفضل في إرساء تنظيم جمعية العلماء في الأوراس ثم حزب الشعب وسلم المشغل لمصطفى بن بولعيد، خاض ضمن فوج أريس عدة هجمات على الفرنسيين عام 1955، كلف بنقل الثورة إلى ناحية سطيف، برج بوعريبيج إلى أن ألقى عليه القبض سنة 1958 وتم إطلاق سراحه سنة 1961 فعاد إلى باتنة وخضع للإقامة الجبرية إلى غاية الاستقلال، توفي بداية عام 1975. ينظر: عبد الله مقلاتي، موسوعة أعلام وأبطال الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، [د.س.ن.]، ص: 50.

(5) ولد في 22 أبريل 1929 بالخروب بقسنطينة، انخرط في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية منذ إنشائها سنة 1946، وفي المنظمة السرية سنة 1947، لازم بن بولعيد خلال مرحلة الإعداد للثورة، فكلفه بالإشراف على الثورة في الأوراس خلال ذهابه إلى الشرق، اتهم من قبل نوابه بفساد الأخلاق. وتم إعدامه في أواخر أكتوبر 1955. ينظر: مسعود عثمان، مصطفى بن بولعيد...، المرجع السابق، ص: 107.

(6) صالح لغرور، المرجع السابق، ص: 63

قدماء المنظمة الخاصة، مما دفع بن بولعيد وبوضياف إلى التدخل لسد الطريق أمام تلك الإشاعات وتوضيح الموقف⁽¹⁾ بالقضاء على الهيئات السياسية التي تدعي لنفسها الشرعية هو وحده الذي يجمع كل الجزائريين الراغبين في الكفاح المسلح ضد الاستعمار⁽²⁾.

يبدو أن بوضياف قد دفعته التدايعات اللاحقة إلى البحث عن " صنيعة جديدة " يمكنه من تجاوز (ل.ث.و.ع) بعد خلافه مع المناضل محمد دخلي وخروج هذا الصراع إلى العلن إلى جانب تخوف مصالي الحاج⁽³⁾ من قدماء المنظمة الخاصة، وفشل بن بولعيد في إقناع هذا الأخير بمباركة العمل المسلح وتفجير الثورة ومناقشات سياسية حول الفكرة انتهى الأمر بين بن خدة ولحول إلى قبول مساعدة مالية من إدارة الحزب لدعاة العمل الثوري، أما بالنسبة للجانب الفرنسي فقد كانت التقارير التي تصل إلى مكتب المسؤولين العسكريين تؤكد حدوث أمور غير عادية. ففي أبريل 1954 وصل إلى الحاكم العام تقرير كامل عن ذلك فقرأه دون اهتمام ووضعه في درج مكتبته⁽⁴⁾.

رغم كل الجهود المبذولة لكن الحقيقة التاريخية تؤكد عدم النجاح في تحقيق الهدف فقد منيت اللجنة بفشل ذريع في رأب الصراع الذي أصاب الحزب وانتهى اللقاء بالاتفاق على أن الوقت قد حان لتفجير الثورة انطلاقا من قناعة راسخة مفادها أن الخيار العسكري أنسب حل لإنقاذ الحركة الوطنية.

3- مجموعة الاثني والعشرين:

بعد فشل اللجنة الثورية عقد بن بولعيد وبوضياف وديدوش اجتماعا بحثوا أثناءه الموضوع وقرروا في نهايته استدعاء قدماء المنظمة الخاصة لغرضين، أولهما توضيح موقفهم من المركزيين والثاني إثارة مشكل ما يجب عمله لاحقا ومسألة الهيكل التنظيمي الذي سيتم العمل في إطاره، وأدى ذلك إلى اجتماع الـ 22 التاريخي⁽⁵⁾ فقرر استدعاء كل إطارات المنظمة الخاصة في شهر جوان 1954 قصد دراسة تطور الوضع، واتخاذ الإجراءات الضرورية للشروع في العمل المسلح⁽⁶⁾ ولذلك شرعت في إرساء أسس التنظيم

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص:131.

(2) محمد لحسن أزغيد، المرجع السابق، ص:81.

(3) ولد 18/5/1898 بتلمسان أسس نجم شمال إفريقيا 1926 في فرنسا، تم حله 1936، أسس حزب جديد باسم حزب الشعب الجزائري في 1937، ومن نهاية (ح.ع.2) بعث الحزب باسم جديد هو حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ظل مصالي بفرنسا حتى توفي 3/6/1974 ونقل جثمانه إلى الجزائر. محمد الشريف ولد الحسين، مرجع السابق.

(4) عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص:136.

(5) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص:131.

(6) سليمة ثابت، دور محمد بوضياف للتحضير للثورة، مجلة أول نوفمبر، ع:176، ديسمبر 2011، ص:63.

بسرعة عبر التراب الوطني وفي الخارج، للإستفادة من الظروف السانحة آنذاك⁽¹⁾ إذ أنهى الاجتماع عمليا (ل.ث.و.ع) التي تلقت الضربة القاضية في مؤتمر " أورنو " ببلجيكا⁽²⁾، وفيما يخص أزمة الحزب فإن مجموعة 22 لم تياس ولم تفقد الأمل في توحيد طائفة المركزيين والمصاليين ودعوة الجميع إلى الاتفاق حول هذه اللجنة، وكلفت السيد مصطفى بن بولعيد بالاتصال بممثلي كلتا الطائفتين ولكن المحاولات والاتصالات لم تتجح فأمنت المجموعة أكثر بأن إشعال نار الثورة هو الكفيل بإخماد نار ذلك النزاع الخطير⁽³⁾، فبعد الأزمة التي هزت الحركة انضم مجموعة إلى موقف بن بولعيد التي تدعو إلى العمل الثوري المسلح بعد تغير خطابه فكان يقول: « أن العمل السياسي لا يأتي بنتيجة، الحل هو العمل الثوري فقط »⁽⁴⁾.

وكان المشتركون في هذا الاجتماع من قدماء المنظمة الخاصة رغم أنهم كانوا مطاردين من طرف الشرطة فقد واصلوا نشاطهم وحافظوا على الاتصالات مع المناضلين الموثوق بهم في الجهات التي كانوا فيها مسؤولين⁽⁵⁾، ترأس الجلسة بن بولعيد بينما قدم محمد بوضياف التقرير الذي أعد من خلال الجلسات التحضيرية من قبل كل أعضاء الفريق وأحيانا بمساعدة بن مهدي وديدوش وقرروا في هذا الاجتماع: جمع قدماء المنظمة الخاصة، استئناف التدريب العسكري، إقامة فترات تربية في مجال المتفجرات لصنع القنابل الضرورية عند الانطلاقة⁽⁶⁾.

وقد خصصت جلسة المساء لمناقشة التقرير في جو صريح وأخوي وبرز موقفان أحدهما الذي يمثله أساسا العناصر المطاردة من طرف الشرطة يوصي بالانتقال الفوري إلى العمل المسلح كوسيلة وحيدة لتجاوز الوضعية المأساوية ليس للحزب فحسب بل للحركة الثورية في مجملها، والاتجاه الآخر رغم أنه لم يطعن في ضرورة العمل المسلح إلا أنه رأى أن الوقت لم يحن بعد⁽⁷⁾.

دار نقاش حاد بين الحاضرين مما دفع الشهيد سويداني بوجمعة إلى القول للحاضرين وعيناه مغرورقتان بالدموع « هل نحن ثوريون أم لا ؟ وإذا كنا نزهاء مع أنفسنا فماذا ننتظر للقيام بالثورة »، ثم

(1) أحمد محساس، المرجع السابق، ص:381.

(2) محمد عباس، في كواليس التاريخ...، المرجع السابق، ص:19.

(3) محمد لحسن أرغيدي، المرجع السابق، ص:86.

(4) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:62.

(5) Mohamed Boudiaf, op cit, 2011, P:52.

(6) سليمة ثابت، المرجع السابق، ص:63.

(7) محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص:49-50.

تبعه الشهيد العربي بن مهيدي بالقول: « أعلنوا الثورة وارموا بها إلى الشارع فسوف يحتضنها الشعب » ثم الشروع مباشرة في العمل المسلح ضد الاستعمار⁽¹⁾.

كان انضمام منطقة القبائل إليهم قد أسقط مشكلة كبيرة من حساباتهم لكن مشكلة جديدة ظهرت في صفهم وهي انسحاب ممثلي مدينة قسنطينة في اجتماع الـ 22، ومعهم المجموعات التي كانوا أعدوها لشن الانتفاضة بعاصمة شرق البلاد وكانت مدينة قسنطينة شاركت بعدد كاف من قدماء المنظمة الخاصة ومنهم محمد مشاطي وعبد السلام حباشي، بالإضافة إلى عبد القادر لعمودي من جنوب قسنطينة وكان هؤلاء مسؤولين عن لجنة قسنطينة للحزب قوامها نحو 40 مناضلا مستعدين للعمل المسلح⁽²⁾.

وقد خلاص هذا الاجتماع إلى إدانة انقسام الحزب وتأكيد التزام مجموعة من الإطارات بعمل كل ما بوسعهم لتجاوز آثار تلك الأزمة وإنقاذ الحركة الوطنية من الانهيار، كما قرر المجتمعون ضرورة تعجير الثورة المسلحة كسبيل وحيد وأوحد لتحرير الجزائر، وتم اتخاذ القرار بالأغلبية لتعجير العمل المسلح من خلال الاقتراع السري، انتخب أعضاؤها محمد بوضياف مسؤولا وطنيا مكلفا بتشكيل أمانة تنفيذية⁽³⁾. غير أن علي كافي قد ذكر أن تعيين مصطفى بن بولعيد منسقا كان على أساس الانتخاب ولم يكن على أساس الإختيار لكنه تنازل عن ذلك لمحمد بوضياف من دون أن يذكر السبب⁽⁴⁾ وبذلك منحت اللجنة بوضياف جميع المؤهلات لتعيين أعضاء إدارتها⁽⁵⁾، وانتهت اللائحة بالجملة التالية: « إن الاثنين والعشرين يكلفون المسؤول الوطني الذي سينتخب، بتكوين قيادة مهمتها تنفيذ مقررات هذه اللائحة⁽⁶⁾ ».

4- مجموعة 5 + 1:

بعد فشل لجنة 22 في الإصلاح بين الطرفين المتصارعين شرعت في التفكير في ضرورة إشعال نار الثورة قبل فوات الأوان فانبثقت عنها لجنة مهمتها التحضير للثورة المسلحة وإشعال فتيلها في أقرب

(1) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج:2، ص ص:264-265.

(2) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص:172-173.

(3) علي بوشربة، المرجع السابق، ص:31.

(4) علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصب لل نشر، الجزائر، 2011، ط:2، ص:99.

(5) فرحات عباس، المرجع السابق، ص:163.

(6) مسعود عثمانى، مصطفى بن بولعيد...، المرجع السابق، ص:79.

وقت ممكن⁽¹⁾، بعد انتخاب السيد محمد بوضياف الذي كلف بتشكيل أمانة تنفيذية لتطبيق توصيات وقرارات اللائحة⁽²⁾، توجت باختيار طريق العمل المسلح كحل وحيد ومن أجل ذلك تم تكوين لجنة من خمسة (05) أعضاء هم: محمد العربي بن مهدي، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، رابح بيطاط⁽³⁾، محمد بوضياف الذي (انتخب) منسقا لأعمال اللجنة⁽⁴⁾.

ومن مهامها تحديد المناطق الحربية وتعيين المسؤولين فقد عين مصطفى بن بولعيد مسؤولا على الأوراس، بالاتصال مع كريم بلقاسم وعمر أوعمران، الاتصال بمجموعة الخارج، مع استئناف التكوين العسكري اعتمادا على كتيبات المنطقة الخاصة وتنظيم دورات تدريبية لصناعة القنابل لاستخدامها ساعة الإعلان الرسمي لاندلاع الثورة، لهذا تقرر الاتصال بجماعة جرجرة وعلى رأسها كريم بلقاسم⁽⁵⁾ بهدف إدماجه ضمن الحركة الجديدة⁽⁶⁾ هاته الأخيرة اشغلت بكيفية ديمقراطية وبفعالية كبيرة إلى حد أول نوفمبر وجرى اجتماعها الأول عند " كشيدة عيسى " (شارع بابا عروج)⁽⁷⁾ واعترف أوعمران أن الاتصالات التي قام بها بن بولعيد مع ممثلي القبائل، استغرقت وقتا طويلا وكلفتهم جهدا كبيرا وتمخض عنه انضمام كريم إلى لجنة الخمسة وأصبح العضو السادس فيها وهو كنائب له⁽⁸⁾، وقد أرجع محمد حربي بسبب تعثر المفاوضات بين كريم وأوعمران ممثلي القبائل وبوضياف وبن بولعيد ممثلي الـ 22 حول مسألتين:

1. علاقة بوضياف وأصحابه بالمركزيين.

(1) بشير بلاح، المرجع السابق، ص:241.

(2) المنعرج الحاسم، مجلة الجيش، ع:592، مؤسسة المنشورات العسكرية، نوفمبر 2012، ص:17.

(3) ولد بعين التين بمدينة قسنطينة 1925، عضو في (ل.ث.و.ع) قائد المنطقة الرابعة، عضو (م.و.ث.ج)، شارك في (ح.م.ج.ج)، أيد إنقلاب بومدين 1965، شغل عدة مناصب وزارية توفي في نهاية التسعينات. ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق، ص:188.

(4) Hamam Ghania Sihem, les etapes cruciales de la guerre de liberation les fondements, Aljeich, n: 617, Decembre 2014, P:31.

(5) ولد في 23 ديسمبر 1922 بذراع الميزان، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1945، مسؤول الحزب بمنطقة القبائل، التحق بالقيادة الخماسية التي أعدت للثورة، عين قائدا للمنطقة الثالثة، أصبح فيما بعد من أبرز قادة الثورة حيث تولى مهام عليا أبرزها وزيرا للخارجية في (ح.م.ج.ج) الثانية ووزيرا للداخلية في الحكومة الثالثة، قاد وفد التفاوض في محادثات إيغيان، شكل بعد سنة 1962 جبهة معارضة للحكم، اتهم بمحاولة قلب نظام الرئيس هواري بومدين، اغتيل في شهر أكتوبر 1970 بفرانكفورت بألمانيا، محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق، ص:1 و88، كذلك: Ben Jamin Stora, Op- cit, PP:329-330.

(6) مجلة الجيش، المنعطف الحاسم، ع:592، المرجع السابق، ص:17.

(7) محمد بوضياف، المرجع السابق، ص:52.

(8) Mohamed Boudiaf, Op- cit, P:64.

2. توزيع المسؤوليات.

وقد أزيلت العقبة الأولى في جويلية والعقبة الثانية أزيلت في أوت دون أن ننسى تخوف ممثلي اللجنة من تشكيل القبائل منطقة متميزة عن الولاية الجزائرية يذكر بأزمة 1949 والتخوف من انبثاق تيار بربري إضافة إلى أن كريم لذلك الوقت بقي بالنسبة للمصاليين قائد ولايتهم حتى نوفمبر 1954⁽¹⁾ بالإضافة إلى الثلاثة الموجودين في الخارج وهم: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد⁽²⁾ ومحمد خيضر⁽³⁾ لتصبح لجنة 6 + 3 وهي ما سمّي بلجنة التسعة وانتقوا بينهم على أن القيادة ستكون جماعية⁽⁴⁾ وحاولوا الاتصال بمصالي الحاج واللجنة المركزية، ولقد أرسلنا عليّ زعموم ليحضر مؤتمر هورن " Hornou " ببليجا في جويلية 1954: بعد عدة اتصالات وبعد تيقن بلقاسم كريم وأوعمران من عدم اقتناعهم بالشروع في الثورة التحريرية حالا قرروا التخلي عنهم وصرف النظر عن انضمامهم⁽⁵⁾. وقد عملت كذلك على: جمع الأعضاء القدامى للمنظمة العسكرية السرية ووضعهم في التنظيم، استئناف التدريب العسكري وإقامة فترات تربية في مجال صناعة القنابل اللازمة لاندلاع الثورة⁽⁶⁾. دخلت لجنة السنة ابتداء من مستهل سبتمبر 1954 مرحلة التحضير المكثف للثورة، كان عليها أن نجد حولا عاجلة لهم المشاكل؛ واجهة الحركة الوليدة عدة إشكاليات ومضمونها السياسي، التمويل، تاريخ الانطلاقة، تكوين وتسليح الأفواج الأولى لتكون في الموعد...⁽⁷⁾.

(1) محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع...، ص: 103.

(2) مناضل في الحركة الوطنية، مسؤول المنظمة الخاصة 1947-1949، من القادة التسعة الذين أسسوا جبهة التحرير، وزير الدولة في الحكومة 1958-1962، حكم عليه بالإعدام 1964 وعفي عنه. ينظر: صالح بلحاج، المرجع السابق، ص: 703-704.

(3) مناضل من نجم شمال إفريقيا وعضو في حزب الشعب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية (1947-1951) رئيس الحركة بالقاهرة، عضو الوفد الخارجي (1954-1956)، من الخمس المختطفين بالطائرة 1956، قضى فترة الثورة الباقية في السجن، وزير الدولة في (ح.م.ج.ج)، أمين عام للمكتب السياسي لجبهة التحرير (1962-1963)، استقال من منصبه ولجأ إلى الخارج إلى غاية إغتياله في 4 جانفي 1967. ينظر: صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص: 712.

(4) مراد سعودي، جيش التحرير الوطني النشأة والتطور 1954-1962، مجلة فصلية لمخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للأساتذة، جامعة بوزيعة، الجزائر، ع: 01 أبريل 2016، ص: 185-187.

(5) بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص: 156.

(6) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص: 490.

(7) محمد عباس، المرجع السابق، ص: 25.

وبعد الاجتماعات من شهر سبتمبر 1954 اجتمع المسؤولون الستة عدة مرات سرىا ابتداء من شهر سبتمبر 1954 من أجل مناقشة التدابير الواجب اتخاذها لإعلان الثورة ومن بين ما اتفقوا عليه، إطلاق تسمية جبهة التحرير الوطني على القيادة السياسية الجديدة وجيش التحرير الوطني على التنظيم العسكري وبعد الاجتماعات من شهر سبتمبر 1954⁽¹⁾.

وقاموا بمناقشة الترتيبات الأساسية لإعلان الثورة وفي النهاية اتفق القادة الستة على ما يلي:

1. اللامركزية في العمل نظرا لاتساع الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي بتسيير الثورة تسييرا فعالا وخاصة في وقت صعبت فيه الاتصالات
2. أولوية الداخل على الخارج وهو مبدأ سليم حسب حربي
3. ترك حرية العمل في البداية لكل منطقة حتى يحين موعد عقد مؤتمر وطني في المستقبل.
4. نظرا لفشل الأحزاب في توحيدهم واستحالة الاتفاق على من يقود حركة التحرير فقد تقرر خلق جبهة جديدة ينظم إليها الأشخاص بصفة فردية إذا كانوا متفقين مع أهدافها وتوجيهاتها⁽²⁾.

اجتمعت لجنة الستة يوم 14 أكتوبر 1954 لمناقشة آخر التحضيرات، وقد نص البيان الذي سيعلن مع بداية الكفاح المسلح⁽³⁾ وفي هذا الاجتماع قسم التراب الوطني إلى خمس مناطق وكان الشرق الجزائري مقسما إلى منطقتين منطقة الأوراس ومنطقة السمنندو وشمال قسنطينة، وبقي هذا التقسيم من الفاتح من نوفمبر 1954 إلى تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام 1956⁽⁴⁾.

وفي اجتماع عقده لجنة الستة ببلدة " الرايس حميدو " بوانت بسكاد سابقا " بغرب العاصمة في 23 أكتوبر 1954، من أجل اتخاذ قرارين مهمين هما: إعطاء تسمية جديدة للحركة وتحديد تاريخ اندلاع الثورة حيث تقرر أن يكون يوم أول نوفمبر 1954 هو تاريخ اندلاع الثورة واحتفظ بسريره⁽⁵⁾.

ومن نتائج لجنة 06 تكليف محمد بوضياف بالاتصال مع الوفد الخارجي لتبليغه القرارات وتجنيد من أجل الحصول على الأسلحة، اختارت اللجنة السادسة تاريخ 15 أكتوبر لاندلاع الثورة ولكن نظرا إلى

(1) علي بوشرية، المرجع السابق، ص:31.

(2) ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير...، ص ص:110-111، عمار بوحوش، المرجع السابق، ص:359-360.

(3) Ahmed Mehsas, Op- cit, P:316.

(4) بلقاسم بن محمد برحاييل، المرجع السابق، ص:134. كذلك ينظر محمد حربي، جبهة التحرير...، المرجع السابق، ص:111.

(5) محمد لحسن أزغويدي، المرجع السابق، ص:90.

تسرب الخبر أجل التاريخ إلى أول نوفمبر 1954⁽¹⁾ فعاد كل عضو إلى منطقتة، فكان بوضياف كثير التنقل إلى الخارج فقد انتقل إلى مصر لإخبار الوفد الخارجي والتنسيق معه⁽²⁾، وفكر في تاريخ الشروع في ليلة الانطلاقة بعد أن وضعوا في الحسبان الآجال الضرورية لإعداد المهاجمين وإيصال البيان إلى الوفد الخارجي في مصر⁽³⁾.

بعد عودة بوضياف إلى الوطن، اجتمعت لجنة الخمسة لتطلع على نتائج مهمتها واتخذت عدة قرارات، يقول بوضياف: « كان علينا قبل كل شيء أن نجمع ما عندنا من أموال وترسل أكثر ما أمكن إلى سويسرا، فوفرت لنا العملية 1.400.000 فرنك قديم كلف بيطاط بتبليغها إلى وجهتها وكان على بن بلة وبن بولعيد أن يسيرا إلى طرابلس لتسلم الأسلحة التي وعدنا بها بن بلة ذلك أثناء عيد الأضحى 9 أوت⁽⁴⁾ ».

وقد رأت المجموعة أنه للشروع في العمل المسلح لن يحقق النجاح دون موافقة ودعم الجماهير وهذا يحتاج إلى أسماء معروفة أو على الأقل إلى شخصية بارزة وهذا ما دفعهم حسب بوضياف إلى الاتصال بالأمين دباغين الذي بسط وجهة نظره فيما يلي: « إن كانت منطقتا الأوراس والقبائل قادرتين على القيام بالعمل المسلح، فإنه لا يثق في الباقي، وما كاد يتم كلامه حتى قاطعه بن بولعيد ليؤكد له أن كل الذين التزموا كانوا مصممين على المضي قدما إلى النهاية، وأنهم يثقون تمام الثقة ببعضهم البعض، فرد عليه الأمين دباغين وهو اندفاعي المزاج: لماذا أتيتم حينئذ تبحثون عني؟ كان عليكم أن تفعلوا ذلك يوم قررتم الانفصال عن فئة الحزب، وأن تقوموا بالعمل وحدكم. وما أتم كلامه حتى قام بن بولعيد وكان رزين الطبع رغم ذلك وأجاب: كنا جننا لنبحث عنك، أما الآن، فلا نبحث عنك، لا نحتاج إلى أحد... » وقد أثبتت التجربة بأنه لا يمكن أن ننتظر شيئا من رجال السياسة ذلك الوقت. وخاصة بعد اتصالات أخرى مع عناصر مثل: مهري، دماغ العتروس، قاسم مولود والتي آلت لنفس الفشل⁽⁵⁾.

(1) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص: 160.

(2) عامر رخيلا، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [د.س.ن.]، ص: 46، بشير بلاح، المرجع السابق، ص: 265.

(3) عباس فرحات، تشريح حرب، تر: أحمد منصور، المسك، [د.ب.ن.]، 2010، ص: 85.

(4) محمد بوضياف، المرجع السابق، ص: 59.

(5) نفسه، ص: 65.

5- الوضع الانتخابي قبل 1954:

عرفت الحياة السياسية انتعاشا جديدا سنة 1935 أثناء الانتخابات البلدية في باتنة بعد فترة الركود التي أعقبت انتخابات 1922 وخاصة بعد بروز التوجهات الحزبية بوضوح أثناء السنوات السابقة التي تعتبر بكيفية ما سنوات تدريب على الممارسة السياسية وشهدت سنة 1929 احتدام المنافسة السياسية بين أعيان المحليين المؤيدين للإدارة الفرنسية وممثلي الحركة الوطنية⁽¹⁾، وبسبب المعارضة للإدارة الفرنسية ظهرت المساعي التي قامت بها هاته الأخيرة لتمكين الجماعات من تربية مدنية وإحباط النزوع إلى المعارضة الشاملة⁽²⁾.

قد عرفت الحياة السياسية في الجنوب القسنطيني ظهور تعدد الانتماءات الحزبية هذا الأمر الذي تعجب له رجال الإدارة إذ انتمى الأوراسيون إلى أكثر من تنظيم سياسي في نفس الوقت، وهذا ما يكشف عن التطور المعنوي الذي أحدثته دعاية مختلف الأحزاب في الأذهان وأن الأوراسيين قد تجاوزوا حالة الصحو لأنهم وضعوا النشاط الوطني ضد المحتل، بقطع النظر عن شكل العطاء السياسي أي فوق أي اعتبارات حزبية⁽³⁾.

وفي شهر أكتوبر 1946 أعيد النظر في قضية المشاركة في هذه الانتخابات بعد مقاطعتها وتبنى مصالي الحاج هذا الاتجاه الذي يرى فيه وسيلة للدعاية والنضال السياسي أما السيد لحول فتبني اتجاه الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، إذ وصل إلى الجزم أن المشاركة في الانتخابات والإعداد لها سيأخذ من الحزب وقتا كبيرا سيلهي عن التفرغ للعمل المسلح الذي هو الغاية العليا للنشاط الحزبي⁽⁴⁾.

ومن أهم الإصلاحات التي مست التنظيم السياسي والإداري في الفترة الممتدة بين 1945 إلى 1954 " قانون الجزائر " الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية وأمضاه رئيس الجمهورية الفرنسية بعد أن صادق عليه البرلمان الفرنسي وهو ما عرف بدستور الجزائر سنة 20 ديسمبر 1947⁽⁵⁾، لذلك فإن

(1) يبدو أن المقعد العاشر الذي كان في وضعية تنازع في الدور الأول قد عاد إلى نفس القائمة.

(2) عبد الحميد زوزو، الأوراس إبّان فترة الاستعمار الفرنسي - التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (1837-

1939)، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ج:2، ص:39-40.

(3) نفسه، ص:57.

(4) عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

1995، ص:362.

(5) regarde: Pierre Montagnon, **La Guerre d'Algérie**, Genèse et Engrenage d'une Tragédie, Pygmalion, Paris, 1988, P:102, André Nouschi, **La Naissance du Nationalisme Algérien 1914-1954**, Ed de Minuit, Paris, 1962, P:150.

قراءة الواقع السياسي لهاته الفترة يجعلنا نفهم حقيقة التغيير الذي حدث، خاصة بعد تضمن الدستور بعض المواد التي تنص على المساواة بين المعمرين والجزائريين والقيام بإصلاحات. فمثلا المادة الثانية تنص على حق المساواة بين جميع سكان العمالات (الولايات) الجزائرية دون تمييز من حيث الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين، ومن جهة أخرى تعلن مادة أخرى على أن مجلس الجزائر يتكون من مائة وعشرين (120) عضواً مقسماً بالتساوي بين الجزائريين والمستوطنين وهذا هو منطق المساواة بين أقلية لا تزيد عن مليون مواطن، وبين الأغلبية التي تقدر بحوالي عشرة ملايين مواطن من الجزائريين وإذا كان القانون الفرنسي الجديد قد منح الجزائريين هذا الحق فإن الإدارة الفرنسية في الجزائر قد التجأت إلى تزوير الانتخابات وتعيين عملائها⁽¹⁾.

ولهذا الغرض ارتكز جهد المستوطنين على تعطيل كل ما من شأنه أن يعطي بعض الصلاحيات للجزائريين، وهكذا كانت أول خطواتهم إقالة الحاكم العام " شاطينيوا " chatigneau الذي اتهم بسلوك سياسة مرنة مع الأهالي وحل محله " آدموند نايجلان " الذي مثل بحق السياسة الاستيطانية بكل معانيها⁽²⁾، وتمّ الإشراف على الانتخابات. وسنركز على انتخابات حزب الشعب الجزائري، التي كان الحزب محضوا دائما غير أن ذلك لم يمنعه من تقديم القوائم باسم الحركة من أجل الحريات الديمقراطية (MTLD)⁽³⁾.

بعد أن انعقد أول مؤتمر لحزب الشعب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية يومي 15 و16 فيفري 1947 أوعز مصالي للجنة المركزية بأن تتخذ موقفا لصالح المشاركة في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي متخطيا ما كان يعتبر من تقاليده الراسخة حول الامتناع عن المشاركة في الانتخابات⁽⁴⁾، والتي أدت إلى انشقاق داخل الحزب فقد كانت الانتخابات في نظر العناصر الشابة تراجعا وتقينا لجهود

(1) عبد الواحد بوجبار، الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة للولاية الأولى التاريخية في المجالس المنتخبة، [د.د.ن.]، [د.ب.ن.]، [د.س.ن.]، ص:44.

(2) Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Question nationale politique Algérienne, T.II.S.N.P, ed Alger, 1980, PP:196, 794.

(3) عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصة، الجزائر، 2007، ص ص:52-53.

(4) مسعود عثمانى، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص:187.

فرضوها، وكادت أن تحدث أزمة داخل الحزب لو لا أن زعيمه السيد " مصالي الحاج " تدارك الوضع بالدعوة إلى عقد مؤتمر وطني للحزب وقد ظهرت في أفقه ثلاثة تيارات⁽¹⁾.

لم تكن المشاركة في الانتخابات إلا مرحلة ووسيلة لنشر أفكار الحزب 1948 وتدعيم مكانته بين الجماهير⁽²⁾. وقد جرت انتخابات المجلس الجزائري في دورتين يومي 4 و11 أبريل عام 1948، وقد فاز في الجولة الأولى لكن الإدارة الفرنسية أبطلت الانتخابات ووضعت خصمه في مكانه " قادري عبد القادر " وبهذا تأكد لبن بولعيد أوهام تحرير الجزائريين بالطرق القانونية⁽³⁾ ولأنه لم يكن في مقدور الحاكم العام الجديد، إدموند نايجلان، منعها فقام " بصنعها ". فبعد أن مهد الطريق باعتقالات مسبقة كثيرة طالت مناضلي الحزب ومرشحيه، قام بعملية تزوير الانتخابات وبذلك لم تحصل الأحزاب الوطنية إلا على سبعة عشر مقعدًا مع أن كل شيء كان يوحي بأنه سيحصل على أغلبية المقاعد⁽⁴⁾.

بعد التجربة المريرة التي خاضها الحزب بخصوص الانتخابات التشريعية كان عليه أن يعقد اجتماعا تقييميا للتجربة التي خاضها وتسطير خطة للمدى القريب⁽⁵⁾ أما عن المنتخبين فقد كانت لأقلية من النمامشيين وخصوصا منهم قدماء المحاربين يحوزون حق التصويت ضمن الهيئة الانتخابية الأولى مع الأوروبيين، أما باقي السكان فكانوا يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية بالرغم من كونهم يمثلون سبعة أضعاف عدد الأوروبيين⁽⁶⁾، وبذلك تبين أن الإدارة الفرنسية بالجزائر ما هي إلا لعبة في يد الأوروبيين، فالانتخابات قد زورت، وذهبت المقاعد الثالثة والأربعون إلى الموالين للإدارة الفرنسية، التي أشرفت على تعيينهم بنفسها كما أن اثنين وثلاثين من مرشحي حركة الانتصار الذين يبلغ عددهم تسعة وخمسين قد سجنوا قبيل إجراء الانتخابات⁽⁷⁾، لأن الإدارة وبقرار من الوالي العام " إدموند نايجلان " كانت

(1) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص:71.

(2) أحمد محساس، المرجع السابق، ص:314.

(3) Jacques Simon, Op- cit, P:18.

(4) حسين آيت أحمد، المرجع السابق، ص:165.

(5) عمار هلال، المرجع السابق، ص:364.

(6) دومنيك فارال، المرجع السابق، ص:73.

(7) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص:71.

عازمة على حجب الفوز في الانتخابات عن حركة الانتصار الممثلة محليا في شخص بن بولعيد، بعد أن رفض الخضوع لإدارة الحاكم (فابي) في أريس، الذي أراد مساومته⁽¹⁾.

وجاءت انتخابات 1948 الخاصة بالجمعية الجزائرية لتظهر صورة نيجلان الحقيقية فقد اتخذ طريق تزوير الانتخابات كسياسة عامة الهدف منها تشديد القبضة على الوطنيين، وهذا ما أشار إليه الكاتب الفرنسي بيير فريد ريكس ونقله جوليان حيث قال: لم يكن الخيار في مقاطعة الثلاث الجزائرية بين انتخابات حرة، وانتخابات مهياة (مزورة)، بل كان بين انتخابات يهيئها الزعماء المصاليون وانتخابات تهيئها الولاية العامة، وقد اخترنا الثانية⁽²⁾، وقد تم اعتماد المرشحين الفائزين بفضل التزوير بالرغم من احتجاج كافة الاتجاهات السياسية الوطنية الجزائرية⁽³⁾.

إذن فبالرغم من أن السياسة الاستعمارية عمدت منذ جانفي 1950 إلى خلق جو حربي، ترتبت عليه نتائج جسام في هذه المنطقة، ولكن القمع الحقيقي كان ذلك الذي رافق الانتخابات التي أجريت في 17 جانفي 1951 والتي كان الغرض منها اختيار النواب في المجلس الوطني الفرنسي، حيث فقدت حركة الانتصار مقاعدها الخمسة التي كانت لها في المجلس السابق، كما فشل جميع مرشحي الاتحاد الديمقراطي ومن بينهم فرحات عباس زعيم الحزب⁽⁴⁾، لأنه وعند إجراء هذه الانتخابات وحسب جرعاعي أحمد وبعد فشلها بمحاولة أعوان الإدارة تزوير الانتخابات وقعت بكيمل بالوسطية حادثة خطيرة، وهي تحطيم الصندوق وضرب الدرك والقائد وأسقطوا عليهم الدار التي كان بها الصندوق ولهذا الأسباب جاءت القوات الفرنسية بالحرس المتنقل (قارد موبيل) والسنغال حيث قام العدو بجرائم في حق المواطنين مما جعلهم يفرون إلى الجبال ويباشرون التدريب على الأسلحة المختلفة⁽⁵⁾.

ونفس التلاعب عرفته انتخابات التشريعية بتاريخ 17 جوان 1951 وذلك أنه على الرغم من تنصيب القانون الانتخابي الصادر عن المجلس الفرنسي بتاريخ 9 ماي 1951، على أن للنواب

(1) مسعود عماني، من اغتيال بن بولعيد - مضاعفات وانعكاسات خطيرة أعقبت موته، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص:71.

(2) عبد الجليل التميمي، مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة ودوره في بلورة السياسة المغاربية لحركات التحرر، المجلة التاريخية المغربية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ع:89، تونس، 1998، ص:28.

(3) عبد الواحد بوجبار، المرجع السابق، ص:318.

(4) Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien..., Op- cit, P:196.

(5) ينظر: عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، دار الهدى، الجزائر، 2012، ج:2، ص ص:173-174، زايد غسكالي، المرجع السابق، ص:191.

المرشحين أو من ينوب عنهم الحق في الحضور داخل المكاتب الانتخابية للحد من أعمال الغش، فإن شيئاً من هذا لم يطبق⁽¹⁾ ونتج عن هذه الانتخابات حوادث لاسيما في كيمل تعرض فيها قائد الدوار إلى الضرب ودخل المستشفى⁽²⁾.

وبعد فشل ممثلي الحركة الوطنية في معركة الانتخابات التشريعية قررت حركة الانتصار والحريات الديمقراطية مع حزب البيان وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي تأسيس جبهة (الجبهة المشتركة) التي ترأسها الشيخ العربي التبسي⁽³⁾⁽⁴⁾، ويهدف التجمع أساسا إلى إلغاء انتخابات جوان التشريعية المزورة وضمان الحرية الانتقالية للقسم الانتخابي الثاني الخاص بالمسلمين واحترام الحريات الأساسية⁽⁵⁾ وصلت الأمور إلى المأزق، فالانتخابات لم يعد لها أي معنى، والتحالف بين الأحزاب الوطنية لم يتحقق أما الأوربيين فقد أبدوا تعنتهم ورفضوا أي تحاور مع الوطنيين فيما بقية الإدارة حبيسة تفكيرها⁽⁶⁾.

المطلب الثالث: الملمح التنظيمي العسكري قبل الثورة

اتخذ المؤتمر قرارا تاريخيا وهو ترقية جيش التحرير إلى جيش نظامي له تسلسل هرمي ورتب وقيادات ذات كفاءة ودقة⁽⁷⁾، فكان التكوين العسكري في هذه الفترة يتطور، وأصبح يشبه إلى حد بعيد التكوين العسكري الذي يتلقاه أي جندي يلتحق بالجيش النظامي⁽⁸⁾، ولدراسة هذا التنظيم يجدر بنا دراسة

(1) عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر: دراسة في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص:303.

(2) Raymond Nart Lhamattan, Op- cit, P:47.

(3) ولد سنة 1892 في دوار سطح الصغرى قضى فترة طفولته البائسة في ظل قوانين الإنديجينيا القصرية محروما كسائر الجزائريين من أبسط حقوقهم الإنسانية والبشرية تتجدد محاور وظائفه المهنية مرحلة ما بعد عودته من مصر 1927/1929 مرحلة إدارة الابتدائية 1929/1932، مرحلة إدارة التهذيب بنين وبنات بتبسة 1933/1947، مرحلة إدارة معهد عبد الحميد بن باديس 1947/1956.

(4) عثمان السعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص:741.

(5) فرحات عباس، ليل الإستعمار، تر: أبو بكر رحال، تنقيح: عبد العزيز بوباكير، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005، ص:169، كذلك: عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص:304.

(6) عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص:132.

(7) Hamam Ghania Sihem, Op- cit, P:34.

(8) هجيرة لعماري وعبد الناصر بخوش، المرجع السابق، ص:06.

المنطقة الخاصة، وذلك على مستوى التنظيم للمناضلين، فكانت القاعدة هذه هيكلية نظرية فقط (على الورق) يقول عجول: « أما على أرض الواقع فلم يصل تعدادنا إلى فيلق »⁽¹⁾.

فكان تنظيم القاعدة يتشكل من نصف فوج من مناضلين اثنين ورئيس الفوج أي 03 ثم يتشكل نصف فوجين يعني 3 + 3 + 1 رئيس الفوج = 7 مناضلين، ويوجد فوق الفوج القسمة التي تتركب من فوجين يترأسها رئيس القسمة يعني في المجموع 15 شخصا، والقسمة وهي أعلى مستوى من الهيئة التنظيمية في القرية وإذا تواجد في القرية أكثر من 15 مناضلاً⁽²⁾، يتعين إنشاء فصيل ويتكون من ثلاث فرق ومسؤول ما يعادل 49 وكان مجموع المناضلين فيها 150 مناضلاً موزعين على مجموع التراب الوطني الذي كان مقسماً إلى ناحية، منطقة وهيأة أركان وهي قمة الهرم الهيكلي⁽³⁾

إذن كانت المنطقة الخاصة عبارة عن تنظيم صارم قائم على مبدأ العمل السري، وكان على رأس الهرم قيادة أركان وطنية مسؤولة⁽⁴⁾، إضافة إلى ذلك هناك الفصيلة: تتكون من ثلاثة فرق وتساوي تسعة وأربعين فرداً (49) وتعد هذه هيئة الأركان وهي قمة الهرم الهيكلي⁽⁵⁾ ووفقاً لايحي كوريار كونت مجموعة، وكل قسمة كان من المهم أن يرأسها قائد ولجنة مع مسؤول محلي، ورئيس الشرطة الداخلية، وآخر للتمويل الشؤون الإسلامية، والشؤون النقابية⁽⁶⁾ وضم التنظيم ما يلي:

❖ **نصف الفوج:** تعتبر الخلية الركيزة الأساسية للنظام السياسي والإداري للثورة وتضم ما بين (10-15) مناضلاً في القرى وما بين (2-5) مناضلين في المدن⁽⁷⁾، وكانت هذه الخلايا تقوم بنشاطاتها في سرية تامة بحيث لا يعرف أعضاء خلايا قرية أو مدينة بعضهم بعضاً في أغلب الأحيان ولا يتم الاتصال بينهم إلا عن طريق رؤساء الخلايا⁽⁸⁾ بحيث تجتمع الخلية مرة كل أسبوع⁽⁹⁾.

(1) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:127.

(2) Mohamed Boudiaf, Op- cit, P:23.

(3) علي كافي، المرجع السابق، ص:34.

(4) أحمد محساس، المرجع السابق، ص:304.

(5) عبد الواحد بوجبار، المرجع السابق، ص:79.

(6) Jacques Simon, Op- cit, P:21.

(7) التقرير الجمهوري لولاية سيدي بلعباس، ملتقى تاريخ الثورة، وهران، 8-10 ماي 1983، ص:05.

(8) الطاهر حليس، قبسات من ثورة نوفمبر 1954...، المرجع السابق، ص:27.

(9) مسعود عثمانى، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص:231.

❖ **الفوج:** يضم الفوج ثلاث خلايا أو أكثر وهو يمتاز بالتنظيم الدقيق ودراسة المشاكل المطروحة على بساط البحث وإيجاد الحلول المناسبة لها، وكذا التقاني في أداء الواجب الثوري مما ساعد التنظيم السياسي على التغلغل بسرعة فائقة في أوساط الجماهير، إذن فالجبهة كانت تعتمد عليه اعتمادا كبيرا في ترسيخ التنظيم السياسي والإداري في أوساط الجماهير⁽¹⁾.

❖ **الفصيل:** يوجد على مستوى كل دوار وهو يتكون من أربعة إلى خمسة أفواج، وتتمثل مهمته الأساسية في جمع المعلومات من القاعدة ودراستها بدقة ثم اتخاذ القرارات، والبحث في الحلول الناجعة للمشاكل المستعجلة وإبلاغها لقائد العرش أما مسؤول الفرع فكان يقوم بالأعمال بناء على التعليمات والأوامر الصادرة من القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني⁽²⁾.

أما الأساس في التنظيم أن يكون التوزيع عادلا بين عدة قبائل التي اشتركت بفعالية في الإعداد للثورة وفي إذكاء فتيلها، وهذا قصد إحداث نوع من التوازن في التمثيل بين القبائل التي لم تلتئم وحدتها إلا بسبب الضغوط الخارجية التي فرضها الاستعمار وحاجتها للتضامن لدفع الضرر المشترك⁽³⁾.

كانت منطقة الجنوب القسنطيني تتمتع بتنظيم دقيق بفضل بن بولعيد ورفاقه، فقد نظموا بدقة الرجال والميدان وهذا سنوات قبل اندلاع الثورة، فقد تمت هيكلة المناضلين وخصوصا ما كان يسمى من طرف السلطات الاستعمارية " الخارجون عن القانون " أو " متمرّدو الشرف " من بينهم: قرين بلقاسم، شبشوب الصادق، عمار معاش، بالرحايل وغيرهم...⁽⁴⁾. والذين اعتصموا بالجبال بسبب قضايا لا تمت للسياسة بصلة فحاول تخليصهم من السليبيات وإخضاعهم للنظام بإدماجهم في الحركة السياسية قصد الاستفادة من تجربتهم الحربية⁽⁵⁾.

(1) أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية...، المرجع السابق، ص ص: 309-313.

(2) أحسن بومالي، المرجع نفسه، ص ص: 309-313.

(3) مسعود عثمانى، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص: 79.

(4) صالح لغرور، المرجع السابق، ص: 137.

(5) مسعود عثمانى، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص: 69.

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية والعسكرية في تونس قبل 1954

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لتونس

تونس هي أصغر بلدان شمال إفريقيا مساحة وأقلها جبالا، وتكون مع الجزائر والمغرب ما يسمى بدول المغرب العربي وتمتد بين خطي عرض 30° و 37° شمالي خط الاستواء وبين خطي طول 7.5° و 11.6° شرقي غرينتش، وتحدها الجزائر غربا، وليبيا من الجنوب الشرقي، أما في الشمال والشرق فيحدها المتوسط، حيث تمتد بعض الجزر التابعة لها وأهمها جربة وكركنة، ويقترب شمال شرق تونس من جزيرة صقلية الايطالية مكونا مضيق صقلية- تونس (140 كلم) الذي يعتبر بمثابة الحد الفاصل بين حوضي المتوسط الشرقي والغربي⁽¹⁾.

بحسب البروتوكول الجديد الموقع في 1956 اعترفت فرنسا بتولي تونس لمسؤولياتها في مجال العلاقات الخارجية والأمن والدفاع وتكوين الجيش الوطني، أدى ذلك إلى انتقال السلطات الفعلية إلى أيدي رئيس الحكومة وأصبح الباي مجرد شخصية صورية⁽²⁾.

المطلب الثاني: الأوضاع السياسية في تونس

قام بعض الشباب التونسي المثقف بتكوين حزب سياسي وكان ذلك في فبراير 1919 وبرز من مؤسسه أحمد الصافي، صالح فرحات ومحي الدين التليلي، وقد انضم إليه عبد العزيز الثعالبي⁽³⁾ هذا الأخير الذي أصبح المؤسس الحزب الدستوري القديم والتي كانت مطالبه مبنية على الإستقلال التام وبذلك كسر كل العلاقات مع فرنسا لذلك لم تقبله⁽⁴⁾ وفي نفس الوقت لم تحقق طموحات الشعب التونسي كله

(1) ينظر: عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارة العربية 21- 22 تاريخ- جغرافية- حضارية وأدبية: تونس والجزائر، كراب، بيروت، 1999، ط:2، ص:7، حسن محمد جوهر، تونس، دار المعارف، مصر، 1961، ص ص:95-96.

(2) عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارة العربية... المرجع السابق، ص:77.

(3) من أصل جزائري ولد بتونس 1874 زيتوني الثقافة، شارك في تأسيس وتحرير العديد من الصحف منها الرشاد، الإتحاد الإسلامي، غادر تونس وزار بعض الدول المشرقية والمغربية وسافر إلى غرسن 1919 ليمثل تونس في مؤتمر الصلح بعدها ترأس الحزب الحر الدستوري، نفي إلى المشرق عاد بعدها 1937 ألف كتاب تونس الشهيدة. لمزيد من المعلومات ينظر: خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون... المرجع السابق، ص:24، كذلك: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،

المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، [د.س.ن.]، ج:3، ص ص:837-838.

(4) ينظر: الملحق رقم (02): وثيقة حول الأحزاب في تونس وأثرها على الوجود الإستعماري.

فهو مجرد خطوة في الإصلاح الدستوري كخطوة نحو الاستقلال⁽¹⁾، فكانت النخبة التونسية بين 1919 - 1920 تتكون من أربعة اتجاهات هي:

1. **الاتجاه الثوري**: وعلى رأسه محمد باش حامية وقد طالب بالاستقلال الكامل ومعاداة الفرنسيين.
2. **الاتجاه الإصلاحية**: وعلى رأسه حسن قلاتي، وكان يؤمن بسياسة التعاون مع الفرنسيين وإدخال إصلاحات على نظام الحماية وتحقيق المساواة بين الفرنسيين والتونسيين.
3. **الاتجاه المعتدل**: وعلى رأسه فرحات بن عياد وقد نادى بمشاركة التونسيين في إدارة شؤون البلاد والنهوض في ظل سلطة الحماية
4. **الاتجاه الواقعي**: بزعامة الثعالبي وكان استقلاليا في أول الأمر ثم أصبحت مطالبه قدرا مشتركا مع الإصلاحيين والمعتدلين⁽²⁾.

وقد عاش الدستوريون فترة من أخرج فترات تاريخهم في سنوات 1923-1925 فقد كانوا يواجهون الخطر من جميع الجهات وانقسمت صفوف الحزب وتمزقت بين إصلاحيين واستقلاليين، وجراندتهم قد توقفت عن الصدور لأسباب مالية وكذا محاصرة المقيم العام وإمضائه لإصلاحات ضددهم وتوقف عن مساندهم، لذلك احتجوا لدى المقيم العام وكذا الباي لكن لم يستقبلوهم⁽³⁾.

وهذا ما أحدث غليان داخل تونس وشهدت عدة أحداث أهمها مظاهرات صيف سنة 1924 التي قادتها جمعية العملة التونسية بالتنسيق مع الحزب الدستوري وتم على إثرها نفي زعماء العمال التونسيين خارج تونس في نوفمبر 1925، وتخلّى الحزب الدستوري عن النضال السياسي المباشر بسبب ما انتهجه نظام الحماية من تعسف وذلك بالإدانة والمتابعة والنفي للوطنيين من قادة الحزب وعلى رأسهم الثعالبي⁽⁴⁾. لقد وضعت سياسة فرنسا والأوامر المتتالية في الجور الحزب أمام خيارين تحدي سلطات الحماية ومواصلة العمل وإثارة الجماهير الشعبية ضد النظام الاستعماري، وهو موقف جماعة " العمل التونسي " التي ارتقت إلى هيئة القيادة للحزب أثناء المؤتمر المنعقد 12-13 ماي 1933 والتي إعتمدت على تعبئة

(1) شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب الأقصى (مراكش)، المكتب المصري، القاهرة، 2007، ص: 412.

(2) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص: 147-148.

(3) يوسف مناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، دار هومة، الجزائر، 2013، ص: 196-197.

(4) محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص: 227.

الجماهير، واستخدمت وسيلة الضغط أو التريث إلى وقت آخر، وكان الموقف الأخير يحظى بتأييد الأعضاء القدامى في اللجنة التنفيذية وهي نفس الخطوة التي تبنتها في سنوات 1925-1926 إثر القمع الذي سلط على الشق المتصلب من الحزب وقد مثلته آنذاك جامعة عموم العملة التونسية⁽¹⁾، وقد جمع المؤتمر 90 نائبا وفيه تشكلت مختلف القسامات الوطنية وألقى خلاله الحبيب بورقيبة⁽²⁾ خطابا حماسيا منتقدا سياسة الحزب المهادنة⁽³⁾، وإزاء المطالب الدستورية عينت فرنسا المقيم العام Loassuan San لوسيان سان⁽⁴⁾ الذي وصل إلى تونس في 21 جويلية 1933 الذي جاء تعيينه ظاهريا لتهدئة الأحوال في تونس لكن باطنيا لبث الخلاف بين الزعماء إذ استطاع التفرقة بين صفوف الحزب الدستوري بموافقة البعض على إصلاحاته مما دعا المتمسكين بمبادئ الحزب السياسية الإعلان أن من يؤيد السياسة التي ينتهجها المقيم العام يعتبر خارجا على الحزب. وهذا ما دعا لمن خرج من الحزب تأسيس حزب جديد هو حزب الإصلاح ليحدث شقاق آخر بسبب الخلاف الذي نشب بين الحبيب بورقيبة والشاذلي خير الله، ليدعوا بورقيبة لعقد الاجتماع في 12 و13 ماي 1932 عرف بمؤتمر الجبل لتجديد أهداف الحركة الوطنية وحدد أهدافها في العمل لتحرير الشعب التونسي، إعطاء البلاد دستورا سلميا يحفظ الشخصية التونسية ويحقق سيادة الشعب⁽⁵⁾، وهناك من يرجع الخلاف بين الاتجاهين كون الحزب الجديد تكون أصحابه في المدارس التبشيرية والمعاهد الفرنسية العليا والقديم إسلامي سلفي ورغم الاختلاف فقد كانت

(1) علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934، تر: عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص: 557.

(2) ولد في 3 أغسطس 1903 في حي الطرابلسية بمدينة المنستير الساحلية، تلقى تعليمه الثانوي بالمعهد الصادقي ثم معهد كارنو بتونس ثم سافر إلى باريس عام 1924، التحق بكلية الحقوق وتخرج عام 1927، أسس في مارس 1934 الحزب الحر الدستوري الجديد، وفي 3 يونيو وقعت فرنسا المعاهدة استقلالها الداخلي ثم قام الحبيب بورقيبة بتشكيل أول حكومة تونسية بعد الاستقلال في 20 مارس 1956، وأصبح أول رئيس للجمهورية استنفد دوراته القانونية وبقي في الحكم حتى قام زين العابدين بن علي بتحتيته ليقوم بورقيبة بمسقط رأسه المنستير إلى أن توفي في أبريل 2000. ينظر: راغب السرجاني،

قصة تونس: من البداية إلى ثورة 2011، دار أقلام للنشر، القاهرة، 2011، ص ص: 34-36

(3) علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص: 546-549.

(4) لوسيان سان ولد 1867 بمجاز في الحقوق، دخل سلك الإدارة وعين مقيما عاما في تونس (1921-1929)، رفع حالة الحصار بتونس وقام بعدة إصلاحات سنة 1922، شجع الانقسامات التي ظهرت داخل الحزب الدستوري الحر، أجبر عبد العزيز الثعالبي على الهجرة إلى المشرق سنة 1923، أصدرت أوامر صارمة سنة 1926 تنص على منع الحريات بكل أنواعها، نقل سنة 1929 إلى المغرب وأحيل على التقاعد 1933.

(5) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص ص: 414-415.

للشيخ الثعالبي القدرة على الجمع بين مختلف الاتجاهات وتوحيد الصف وجمع بين أفكار الطرفين إذ جاء برنامجه مقسما إلى قسمين الأول عاجل الإصلاحات والثاني آجل الاستقلال⁽¹⁾.

انتهت الخلافات بين الاتجاهين إلى قطيعة تامة سنة 1934 إذ دعت هيئة تحرير جريدة العمل أو ما تسمى بجماعة العمل التونسي إلى اجتماع عام في بلدة قصر هلال بجنوب تونس في 2 مارس 1934 الذي رفض المحافظون القدامى حضوره⁽²⁾، فانعقد المؤتمر فوق العادة للحزب وعين مجلسا ماليا يتكون من 20 عضوا لكن اللجنة التنفيذية لم تعترف بجملة القرارات التي أصدرها المؤتمر واعتبرت نفسها الممثل الشرعي الوحيد للحزب الدستوري⁽³⁾ وكان ردهم هو مقاطعتهم للجنة التنفيذية وهي المسيرة للحزب وأحلوا محلها مكتبا سياسيا متكونا من الشباب المثقفين فكان محمود الماطري⁽⁴⁾ رئيسا والحبيب بورقيبة أمينا عاما⁽⁵⁾، ومنذ ذلك الوقت أصبح هناك تنظيمان وللتفريق بينهما أطلق الملاحظون الأجانب على اللجنة التنفيذية اسم الدستوري القديم، والديوان السياسي اسم الدستوري الجديد وفي الواقع كان الخلاف الوحيد بينهما وهو الخلاف الجوهرى ألا وهو التصلب في أساليب العمل ما عدا ذلك لا يوجد فرق بين التنظيمين⁽⁶⁾.

وعند ظهور الحزب الدستوري الجديد أدركت السلطات الفرنسية خطر ظهور مثل هذا الحزب فلجأت القيادة الفرنسية في 3 سبتمبر 1934 إلى اعتقال عدد من زعماء الحزب الجديد منهم محمود الماطري، بورقيبة، الحبيب بوقطينة ويوسف الروسي⁽⁷⁾؛ وأدى هذا إلى القيام بمظاهرات في كل أنحاء

(1) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص: 147-151.

(2) صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ط: 6، ص: 332.

(3) علي المحجوبي، المرجع السابق، ص: 169-171.

(4) ولد في مدينة تونس في شهر ديسمبر 1897 تحصل على شهادة دكتوراه في الطب 1926، من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد، عين وزيرا في الحكومة الوطنية سنة 1943، ثم وزيرا في الوزارة التفاوضية 1950-1952، كلف بوزارة الصحة العمومية بعد الاستقلال، توفي سنة 1972.

(5) محمد الهادي شريف، ما يجب أن تعرفه عن تاريخ تونس: من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر: الشاوش محمد محينة، سراس للنشر، تونس، 1993، ط: 3، ص: 122.

(6) شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، تر: محمد مزالي وآخرون، الدار التونسية، تونس، 1976، ص: 101.

(7) ولد 1907 أحد مؤسسي الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، هرب من تونس 1943، نشط بفرنسا وألمانيا وإسبانيا حكم عليه بالإعدام غيابيا سنة 1946، وكان من مؤسسي مكتب المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947، توفي 1980، ينظر: عبد الجليل التميمي، القناعات والثوابت في مسيرة المناضل الكبير يوسف الروسي ودوره في إنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة، المجلة التاريخية المغاربية، ع: 108/107، جوان 2002، ص: 31.

تونس للمطالبة بالإفراج عن القادة الوطنيين وقد واجهت السلطات الفرنسية الموقف بالعنف والقسوة⁽¹⁾، وعرف الحزب نوعا من الركود حتى نجاح الجبهة الشعبية في فرنسا فعاد الحزب إلى الشرعية فمدوا فروعه وزاد منخرطوه⁽²⁾.

هذا وقد قرر بورقيبة سنة 1936 اتباع سياسة المراحل فلا مانع من أن يحصل على بعض ما يصبو إليه التونسيين وحاول الاتصال بالدوائر السياسية الفرنسية والصحفية والحزبية والبرلمانية لشرح مطالبهم وتحقيق المساواة بينهم وبين المستوطنين⁽³⁾، وقد عرفت تونس وضعاً متأزماً في 1937 إذ تم إلغائه في 9 أفريل من هذه السنة بين جويلية 1937 ومارس 1938 وفي السنة الأخيرة هذه تدهورت حالة الحركة الوطنية بسبب انفصال الحزب الدستوري القديم الذي انقسم إلى قسمين جناح تزعمه الشاذلي خلادي لا يريد التضامن مع الحزب الدستوري الجديد وقسم تزعمه الشيخ الثعالبي وأكد على ضرورة العمل مع جماعة الدستوري الجديد نظراً للظروف التي تمر بها البلاد⁽⁴⁾، وأعيد تشكيل الحزب الدستوري الجديد من طرف الاحتلال الألماني الإيطالي حتى 1943 للقيام بالدعاية ضد فرنسا وتم حله بعد انتصار الحلفاء⁽⁵⁾.

وبحلول سنة 1945 ونهاية (ح.ع.2) وخيبة الأمل التي مني بها الحزب الدستوري الجديد بسبب رفض فرنسا لمطالب الحزب بسقوط الحماية ورفض الإصلاحات المطبقة والموقف الفرنسي المتشدد وبعودة بورقيبة استأنفت نشاطه علناً وحاول كسب مؤازرة دول الجامعة العربية ليشارك في العمل بمكتب المغرب العربي⁽⁶⁾. وبعد سفر بورقيبة إلى القاهرة تولى قيادة الحزب صالح بن يوسف⁽⁷⁾ وحاول إعادة

(1) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص: 415-416.

(2) محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص: 123.

(3) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص: 418-419.

(4) محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص: 400-403.

(5) ينظر: الملحق رقم (02).

(6) جلال يحيى، المغرب الكبير: الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ج: 1، ص: 196.

(7) ولد بجزيرة بجزيرة يوم 1909، تحصل على شهادة البكالوريا بجامعة السربون بفرنسا وشهادة ليسانس في الحقوق والعلوم السياسية سنة 1933، امتحن مهنة المحاماة، التحق بالحزب الدستوري الجديد الذي أصبح أمينه العام في 1948، بعد إعلان فرنسا فكرة الاستقلال الداخلي والتي قبلها بورقيبة مع الجانب الفرنسي مما أدى به إلى مواصلة جريدة العمل المسلح، أسس جيش التحرير التونسي، تنقل إلى ألمانيا أين تم اغتياله بفرنكفورت في أوت 1961. ينظر: عبد الوهاب الكيالي،

تنظيم الحزب إلا أنه حصل الخلاف بينه وبين بورقيبة ومنشأ هذا الخلاف أن بن يوسف عمل على إبعاد الشيخين عاشور والشاذلي بالقاضي اللذين كانت اتصالاتهما عن طريق المراسلة من القاهرة، وكانت تأتيه رسائل من داخل تونس تخبره وهو في القاهرة بأن صالح بن يوسف والمنجي سليم⁽¹⁾ يعملان جاهدين على إقصائه من رئاسة الحزب لكن الواقع أثبت عكس ذلك لأن تلك المرحلة التي تمر بها تونس والحركة الوطنية لا تسمح بالانشقاق⁽²⁾.

تخلّى الحزب في سبتمبر 1949 عن مطلب الاستقلال المباشر وطرح بدلاً منه برنامج الاستقلال الداخلي الذي صاغ بورقيبة بنوده وبإشراف تطبيقه بإجراء مفاوضات مع سلطات الحماية التي قبلت التفاوض وتم تشكيل وزارة تونسية مشتركة من الدستوريين، ونقلت الوزارة مطالبها إلى تونس⁽³⁾.

وقد تطورت الأوضاع منذ تلك الفترة إذ قدم ممثلو المستعمرة الفرنسية⁽⁴⁾ للسيد روبير شومان Robert Schuman وزير الشؤون الخارجية وذلك بتاريخ 25 ماي 1950 ذكرت أسماؤهم جميعاً في الوثيقة الموقعين في أديناها دعوا حكومة الجمهورية للنظر بشأن الوضع الحالي في تونس بإعتباره مقلقا للغاية والذي لا يمكن تصور عواقب استمراره إلا مع توقعات بحدوث تطورات خطيرة للغاية⁽⁵⁾ كذلك تحدثت عن الوضع الذي خلقه التواجد الإستعماري والسكان الفرنسيين الذين يعيشون في تونس والبحث في سبل تواجدهم وتمكينهم من البقاء وكذا المخاطر التي تهددهم⁽⁶⁾.

موسوعة السياسة، المرجع السابق، ص:548، لزهرة بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص:259.

(1) ولد بتونس في عائلة من أصل يوناني في 15 سبتمبر 1908 وأول تعليمه بالمدرسة الصادقية ثم بكلية الحقوق بباريس ونشط في جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، انخرط مبكراً في النشاط الحزبي في الحزب الدستوري الجديد، وقد انتخب مديراً للحزب، ثم انتخبه عضواً بالديوان السياسي للحزب، وقد عين في أوت 1954 وزيراً في حكومة الطاهر بن عمار، ثم الحكومة الثانية في سبتمبر 1955، عين وزيراً في حكومة الاستقلال، بعد ذلك مندوباً لتونس لدى الأمم المتحدة وسفيراً بواشنطن، وهو يشغل منصب كاتب دولة أنه كان نائباً بالبرلمان منذ 1956 وقد توفي سنة 1969. ينظر: حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2009، ج:2، ص:320-321.

(2) ينظر: الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية - رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1990، ط:2، ص:71-75، كذلك: أحمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1993، ص:421-422.

(3) مجموعة من المؤلفين، تاريخ أقطاب العربية المعاصرة، دار التقدم، موسكو، 1975، ج:2، ص:252.

(4) ينظر: الملحق رقم (01): ممثلو المستعمرة الفرنسية بتونس يدعون حكومتهم لتجاوز التطورات فيها.

(5) ينظر: الملحق رقم (13): تقرير حول الوضع في تونس فترة الاستقلال، ص:2.

(6) ينظر: الملحق رقم (13): ص:3.

لكن فرنسا رفضت المطالب الوطنية في مذكرة بعثت بها إلى الحكومة التونسية سنة 1951 مما أثار استياء عميقا في تونس تمثلت في حركة احتجاج واسعة واضطرابات عمالية وردت سلطات الحماية موالية بقمع الوطنيين بالقوة واعتقال قادة الحزب ونصبت حكومة جديدة موالية لها⁽¹⁾، وبتأكيد صارم على مبدأ السياسة المزدوجة⁽²⁾ كما أكدّت على إبقاء نوع من الرقابة الفرنسية على الحياة السياسية بالبلاد⁽³⁾.

المطلب الثالث: الأوضاع الأمنية في تونس

بدأت حركة الغليان بعد أن أعلن الحزب الدستوري عن وجوده بالعرائض والمناشير السرية وحتى المظاهرات الشعبية في بداية المصادمات العنيفة التي وقعت في سبتمبر 1934 بالساحل أو في شهر فيفري 1936 بتونس، وفي عدد من الجهات داخل البلاد⁽⁴⁾ وتطورت الأحداث بعد فترة من الزمن حيث أظهرت انتصارات فلاقة زرمدين في الساحل التونسي وقد فروا من الجندية وتحذوا جيش الاحتلال 1945-1948، وإن كانت انتفاضتهم عفوية وارتجالية لا تنصهر في أية خطة وطنية ولكن هذه المبادرة مشجعة لمنظمي العمل المسلح في نطاق استراتيجية شمولية على صعيد الشعب التونسي بأسره⁽⁵⁾.

عند إيقاف بورقيبة في 18 جانفي 1952 كان من نتائجه أن أصبحت البلاد في حالة الغليان برزت زيادة عمليات القمع وضربت المراقبة المشددة على المراكز السكنية، تلتها حملات بوليسية واعتقالات عشوائية وإهانة للمواطنين، ووقعت حملات قمع وتمشيط ضد بعض المناطق المعروفة بوطنيتها مثل الوطن القبلي والساحل في نهاية شهر جانفي وبداية فيفري 1952 وقد زاد من بشاعة القمع الرسمي إرهاب مضاد قامت به اليد الحمراء وهي منظمة تتكون في معظمها من رجال البوليس، فكانت تخطط على هامش كل إطار شرعي اختطاف الزعماء الوطنيين واعتقالهم وهي أعمال لم تجد العدالة الفرنسية ضدها شيئا من الحجج والبراهين⁽⁶⁾.

(1) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2009، ج:2، ص:39.

(2) تمثيل المعمرين الفرنسيين ضمن المنظمات المنتخبة وهو ما كان سيؤول إلى تكريس مشاركة الفرنسيين إلى جانب التونسيين في المنظمات المنتخبة.

(3) ينظر: محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص:134، كذلك: الشاطر خليفة وآخرون، تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودول الاستقلال، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ج:3، ص:143.

(4) محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص:123.

(5) الشاطر خليفة وآخرون، المرجع السابق، ص:144.

(6) محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص:135.

وزدادت الاضطرابات والمظاهرات ضراوة في تونس بعد أن أطرتها النقابات العمالية بقيادة النقابي المغربي فرحات حشاد⁽¹⁾، وامتدت التظاهرات الشعبية إلى الجنوب التونسي كله وسار المواطنون بالآلاف⁽²⁾، في كل من صفاقس وقابس وقفصة ونفطة وتوزر ومدنين وجرجيس ولجئوا إلى حرب العصابات، فقطعوا أسلاك الهاتف وحطموا السكك الحديدية والجسور والطرق وبخاصة طرق المواصلات الرابطة بين تونس والجزائر لمنع وصول النجديات الفرنسية من الجزائر⁽³⁾. ومثل اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد 5 ديسمبر 1952 في الوقت الذي كانت فيه اللجنة السياسية للأمم المتحدة تدرس القضية التونسية تجاوز لكل المعايير السلوكية الدولية، إضافة إلى ما تمثله من تصعيد سياسة التصلب والقمع من طرف الإقامة العامة في تونس وحلفائها في المنظمة الإرهابية الفرنسية اليد الحمراء⁽⁴⁾.

وهذا ما شجع على انطلاق معركة التحرير الحاسمة والتي اعتمدت على إستراتيجية تعبئة الجماهير الوطنية وكسب تأييد الرأي العام الفرنسي والعالمي مع ازدواجية العمل⁽⁵⁾، كون خطة الحزب الدستوري الجديد تُولي الأهمية للعمل السياسي ولكنها تعتبر حتمية اعتماد المقاومة المسلحة لإثارة انتباه الرأي العام واهتمامه، بعد أن اقتنع الزعيم بورقيبة بأن المعركة تحتاج إلى سند ألا وهو الكفاح بمختلف أشكاله إذ اقتنع أن منظمة الأمم المتحدة لن تنظر حاليا إلى القضية التونسية إلا في صورة حدوث قلاقل خطيرة بها، ونذكر في هذا المجال تأزم الوضع إثر مذكرة 15 ديسمبر 1952 التي ستفرض إقرار إستراتيجية المقاومة المسلحة لدعم الكفاح السياسي والدبلوماسي⁽⁶⁾. إذ أصدرت فرنسا ازدواجية السيادة بمقتضى هاته المذكرة، فساد التوتّر البلاد لاسيما بعد إلقاء القبض على عدد من الوطنيين تزامن ذلك مع السياسة التعسفية القمعية التي سنّها المقيم العام دي هوتوكوك وقائد القوات العسكرية الجنرال قريبي Garbay⁽⁷⁾.

(1) نقابي تونسي 1914-1952 عمل بجريدة العمل النقابي من خلال الحزب الدستوري الجديد وتمكن من تأسيس نقابة تونسية هي الاتحاد العام التونسي للشغل قتل على يد المنظمة الخاصة الفرنسية التي كانت تسمى اليد الحمراء سنة 1952، ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية معالم، وثائق، موضوعات، دار رواد النهضة، بيروت، [د.س.ن.]، ج:7، ص:143-144

(2) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص:117-118.

(3) مسعود الخوند، المرجع السابق، ص:144.

(4) محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص:182.

(5) مسعود الخوند، المرجع السابق، ص:143.

(6) الشاطر خليفة وآخرون، المرجع السابق، ص:143.

(7) عروسية التركي، فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة، دار نهى، صفاقس، 2005، ص:84.

وفي 16 ديسمبر 1952 أرسلت برقيات احتجاج إلى الحكومة الفرنسية من طرف الحزب الدستوري الجديد، وقرروا الاضطراب العام لمدة ثلاثة أيام أين أظهر نجاح هذه الاضطرابات وقوف الشعب إلى جانب الحزب في الاجتماعات التي نظمها والتي كانت ترمي إلى تعبئة الشعب التونسي وتهيئته للمواجهة الأخيرة والهادفة للاستقلال⁽¹⁾، وكانت خطة الكفاح التونسي تقتضي الاستفادة من رصيد المتطوعين التونسيين في حرب فلسطين وقد التحق بعضهم بالجيش المصرية واللبنانية والسورية، وقد أوكل بورقيبة إلى المناضل مراد بوخريص وعلي الزليطني وعبد العزيز شوشان مهمة تكوين خلية المقاومة في طرابلس وسرعان ما بادر بتكوين هيئة قومية للمقاومة يشرف عليها المناضل النقابي الدستوري أحمد التليلي وعينت هذه الهيئة السرية عشرة نواب للجهات تكفلوا بتنظيم الكفاح المسلح⁽²⁾، كذلك قامت شعبة جارة ومن ورائها الديوان السياسي بالاتصال بطاهر لسود عدة مرات بلغاه فيها أن الهادي شاكر والمنجي سليم يوكلائه حرية اختيار أفراد يشاركونه في الثورة⁽³⁾.

وقد أعلن الحزب الدستوري الحر منذ بداية 1956 سقوط الحماية والتعبئة للكفاح المسلح ورغم الإمكانات الضعيفة إلا أن المقاومة التي شملت معظم المناطق الجنوبية والمدن الساحلية استطاعت القيام بحملات عسكرية واسعة ضد الفرنسيين، فقد كانت المقاومة الأشد عنفا في الجنوب هي التي نظمتها خلايا الحزب الدستوري الحر إضافة إلى المقاومة العفوية في الساحل والتي بدأت سنة 1954 معتمدة على المزارعين والعمال، وقد أطرها مقاومون كونتهم لجنة التحرير للمغرب العربي ثم الحزب لاستغلال حركة المقاومة والسيطرة عليه⁽⁴⁾.

وقد شجعت الحركة الوطنية على تكوين وحدات كفاح في مختلف الجهات التونسية وظهرت منذ بداية المعركة عصابات يشرف عليها قادة عينهم الحزب الحر الدستوري الجديد أو اعترف بهم فكونوا وحدات منظمة للكفاح المسلح تعمل بهديه ولكنها تنمي نفسها حسب الإمكانيات المتوفرة، فنشطت المقاومة أثناء سنة 1952 خاصة في المدن ثم كثفت العمليات سنتي 1953-1954 في المناطق الريفية وسائر الجهات إذ تكونت عصابات النضال المسلح التي أخذت تدعم قدراتها النضالية وتفسح مجال

(1) مسعود الخوند، المرجع السابق، ص: 144.

(2) الشاطر خليفة وآخرون، المرجع السابق، ص: 144.

(3) عروسية التركي، المرجع السابق، ص: 85-86.

(4) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص: 26.

نشاطها⁽¹⁾، إذن فإن تكوين " عصابات " المقاومين المعروفة بحركة " الفلاقة " منذ جانفي 1952 من خارج الأحزاب ودون إذن منها، ونشطت خارج أوامرها ودون تمويلها حتى وإن عمل الحزب الدستوري الجديد على تأطيرها وتوجيهها دون اعتراف رسمي بها، وقد انخرط في المقاومة حوالي 2700 مجاهد تزعمهم وقادهم رجال من أمثال الأزهر الشرايطي⁽²⁾، الساسي الأسود، هلال الفرشيشي...إلخ.

وقد ازدادت المقاومة خلال سنة 1953 وبلغت أوجها في تونس سنة 1954 فشكلت فرنسا وزارة محمد مزالي أحد أعضاء وزارة محمد شنيق⁽³⁾ وأوكلت إليها صلاحيات في 04 مارس 1954 والتي نتج عنها إطلاق سراح المساجين وإلغاء المحتشدات، وفي هذا الإطار لعب محمد المصمودي⁽⁴⁾ مندوب الحزب الدستوري الجديد دورا باتصالاته المتكررة بكل من " إدغار فور " و " منديس فرانس " و " فرنسوا

(1) الشاطر خليفة وآخرون، المرجع السابق، ص:180.

(2) يرجح أنه ولد 1920 من أحد عروش الهمامة بقفصة، انخرط في الاتحاد العام التونسي للشغل، هب لمناصرة فلسطين في 29 من عمره سنة 1947 شارك في المعارك ضمن الفيلق المغربي، بقي سنتين في الجيش السوري عاد 1949، انخرط في المقاومة التونسية 1952، وأصبح قائدا للفلاقة، من المعارك التي قادها معركة زدين، معركة السلم، معركة سيدي عيش الأولى، معركة الرديف سلم ساحه في 8 ديسمبر 1954، وبعد تسليمه انحاز إلى الثوار الجزائريين وشارك في بعض المعارك مثل معركة عين بابوش، بعدها مال إلى جانب بورقيبة بعد أن جندهم للقضاء على الخصوم، تورط في الانقلاب على النظام 1962، حوكم بالإعدام 17 جانفي 1963، نفذ الحكم بعد أسبوع ينظر: عميرة عليّة الصغير، **اليوسفيون وتحرير المغرب العربي**، [د.ب.ن.]، تونس، 2011، ط:2، ص ص:141-155.

(3) ولد ماي 1889 شغل عدة مناصب: مدير شركة الاتحاد التجاري، رئيس للحجرة التجارية الأهلية، رئيسا لبنك التعاضد المالي الذي أسسته السلطات الفرنسية 1922، ترأس قسم التونسي للمجلس الكبير، أسس عام 1938 الجامعة العامة للنقابات التجارية والصناعية التونسية، عين وزيرا أولا مرتين في عهد المنصف باي 1943، والثانية بين 1950-1952، أبعده المقيم العام دي هوتكوك إلى قبلي بسبب نشاطه السياسي، بعد الاستقلال انسحب من الحياة السياسية حتى وفاته 20 نوفمبر 1976. ينظر: الهادي التميمي، **تاريخ تونس الاجتماعي 1881-1956**، دار محمد علي الحامي، 1997، ص ص:47-48.

(4) ولد سنة 1922 في المهديّة بمنطقة الساحل بتونس وأتم دراسته الثانوية 1922، انضم إلى الحزب الدستوري الجديد في أوائل الخمسينات، ويشرف على إدارة الحزب في فرنسا، شارك بصفته عضوا في الحكومة التونسية في المفاوضات التي أدت إلى التوقيع على اتفاقية 1955 حول الاستقلال الذاتي، ثم أصبح وزير الدولة في أول حكومة لتونس المستقلة، عين في 1957 سفير تونس وانتخب 1959 وزيرا للإعلام، وفي 1964 عين سفيرا في فرنسا، وسنة 1965 أصبح أمينا عاما للحزب الدستوري، عينته الجمهورية الليبية سفيرا لها في الأمم المتحدة. ينظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ص:147.

(5) ولد 11 جانفي 1907 متحصل على شهادة ليسانس في الدراسات القانونية، مارس المحامات وانشغل بالسياسة فانتخب 1932 نائبا عن الحزب الرديكالي، أصبح أمين عام للجمهورية 1938، ترأس الحكومة الفرنسية من جوان 1954 إلى فيفري 1955 عارض سقوط الجمهورية الرابعة سنة 1958 ومن هذا التاريخ لم يعد له تأثير إلى أن توفي 18 أكتوبر 1982. ينظر: لزهو بديدة، المرجع السابق، ص:265.

ميتزان⁽¹⁾ " وإطلاعهم على الحالة الصحية المتدهورة لرئيس الحزب الحبيب بورقيبة الموجود بالمنفى وقتئذ وبواسطة المصمودي اتضحت سياسة بورقيبة تجاه فرنسا المتمثلة في " إمكانية التعاون مع فرنسا " لتصفية الجانب الوطني الثوري " المتطرف " المؤمن بوحدة الكفاح والتحرر ووحددة المغرب العربي⁽²⁾.

وانطلاقا من هذا الأساس شرع فرق من المواطنين بعضهم عناصر في صفوف الاتحاد العام التونسي للشغل وبعضهم في صفوف الحزب الدستوري التونسي في تكوين نواة سرية للحركة المسلحة فجمعوا السلاح وهياؤا الرجال المدربين على حمل السلاح والالتحاق بالجبال وتكوين جيش التحرير التونسي بقيادة الطاهر الأسود وقد بلغ عدد هؤلاء المقاتلين في سنة 1954 حوالي ثلاث آلاف (3000) مقاتل كان الجنوب التونسي مركز قيادتهم ومسرح نشاطهم وكانت هذه أول حرب عصابات منظمة في تاريخ حركات التحرير الوطني في المغرب العربي، وكان السلاح الذي استعمله هؤلاء الفدائيون في قتالهم من مخلفات (ح.ع.2) حيث دأب الوطنيون على جمعه وكان فيه مجموعة من السلاح المتوسط والرديء يتكون من بنادق ألمانية، إيطالية وفرنسية الصنع وقد استطاعوا فيما بعد الاستيلاء على بعض السلاح الجيد من القوات الفرنسية مثل الرشاشات والمدافع الرشاشة⁽³⁾.

وبذلك لعب الفلاحة دورا في تدمير المنشآت الفرنسية مثل ما حصل في منجم أزيرد على بعد 20 كلومترا جنوب غرب تالة حيث تحدث تقرير فرنسي حول تخريب معدات منجم الزنك إذ أكدت نفس الوثيقة أنه وفي فترة أبريل إلى جوان 1954 كانت الحالة غير مستقرة بعد أن بدأت الهجومات على المحطات والمناجم من طرف فرق المجاهدين أو الفلاحة- كما ذكرها التقرير- لذلك ذهب التقرير إلى ضرورة إيجاد حل لهذه الأوضاع غير المستقرة من خلال ضمان أمن المنطقة بتجمع لقوات شرطة القصرين تحت قيادة العقيد رولين⁽⁴⁾، وفي وثيقة أخرى صادرة بتاريخ 23 أوت 1954 للإقامة العامة من مندوبها في تونس جاء فيها بيان الاعتداء من خلال ذكر الأحداث التي وقعت وكذلك ذكر الأضرار التي نجمت عن هذا الاضطراب وأكد سعي الشركة المستغلة للمنجم للحصول على تعويض من الحكومة⁽⁵⁾.

(1) من أبرز الشخصيات الفرنسية في ق20، عاش ما بين 1916 و1996، تولى مسؤوليات عليا لبلاده آخرها رئيسا للجمهورية لعهدتين من 1981 إلى 1995 كان أثناء الثورة وزيرا للداخلية ثم وزيرا للعدل، عارض سياسة ديغول عموما وخصوصا اتجاه الجزائر. راجع: Le Petit Robert, **Dictionnaire de culture general**, Paris, 1993, P:1222.

(2) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص ص: 129-130.

(3) نفسه، ص ص: 103-104.

(4) ينظر: الملحق رقم (03): اعتداء المجاهدين التونسيين- الفلاحة- على منجم جبل أزيرد بالقصرين.

(5) ينظر: الملحق رقم (04): نسخة من بيان الإعتداء على جبل أزيرد.

المبحث الثالث: مظاهر العلاقات بين تونس والجنوب القسنطيني قبل الثورة الجزائرية

لقد عرفت هذه المرحلة تطورات على مستوى العلاقات خاصة بظهور جيوب المقاومة في كل من تونس والجنوب القسنطيني، وظهور علاقات ساهمت بشكل كبير في التعاون والتنسيق خاصة بعد مشاركة الجزائريين في الثورة التونسية.

المطلب الأول: مشاركة أو مساهمة الجزائريين في الثورة التونسية

اعتبر الجزائريون قضية الحزب الحر الدستوري قضيتهم ودعموه بجهودهم السياسية والمالية والفكرية، إذ كان هدفهم استقلال القطرين الجزائري والتونسي فحسب تقرير حاكم الجزائر العام إلى النقيب العام الفرنسي بتونس في نهاية سنة 1920 بأن الجزائريين كانوا ملتقين حول جمعية دينية تعمل الدعاية لاستقلال القطرين⁽¹⁾، فكان الجزائريون ومن بينهم طلبة جامعة الزيتونة يشكلون مكمنا للوطنية إذ كانوا ينشطون بقيادة الشاذلي المكي⁽²⁾.

وفي حديث الأستاذ درواز عن مساهمة الجزائريين في الثورتين المجاورتين أكد وجود عناصر جزائرية مع الإخوة المناضلين في تونس⁽³⁾، وهذا ما أكدته العديد من المصادر والمراجع إذ حمل الجزائريون السلاح مع إخوانهم التوانسة في مختلفة جبهات القتال والمقاومة على طول منطقة الحدود لتمكين التونسيين من الكر والفر والدفاع عن أنفسهم⁽⁴⁾. ويرجع دعم الجزائريين للمقاومة التونسية لعدة عوامل من بينها الاحتكاك الجوّاري على طول الحدود والعلاقات العائلية التي أكدت الشعور بالمصير المشترك، وتفاعل الجالية الجزائرية في تونس مع الحركة الثورية، وتجدد عناصرها في صف

(1) خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1939، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ط:2، ص:108.

(2) ولد بخنقة سيدي ناجي ببسكرة سنة 1912، درس بالزيتونة، قائد لفدرالية حزب الشعب الجزائري 1943، مثل حركة الانتصار الحريات الديمقراطية في الجامعة العربية، وانضم في 1947 إلى مكتب المغرب العربي حيث أشرف على الطلبة الجزائريين سنة 1950، ليشترك في الندوة الأفرو آسيوية في مؤتمر باندونغ 1955، وفي أكتوبر 1963 عاد إلى الجزائر واشتغل ليتوفى بعد سنة 1988. ينظر: عاشور شرفي، معلمة الجزائر: القاموس الموسوعي تاريخ ثقافة، أحداث، أعلام ومعاليم، تر: عبد الكريم أوزغلة وآخرون، دار القصبية، الجزائر، 2009، ص:1374 كذلك:

Ben Jamin Stora, Op- cit, P:133.

(3) خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ج:1، ص:199.

(4) حسان الجيلاني، قصة العودة: مذكرات عائد من الرديف بتونس إلى وادي سوف الجزائر في صائفة الاستقلال، دار هومة، [د.ب.ن.]، [د.س.ن.]، ج:1، ص:24.

المقاومة التونسية وأخيرا ارتماء المناضلين اللاجئين الهاربين من العدالة الفرنسية في أحضان المقاومة التونسية⁽¹⁾.

وكانت نتيجة هذه العوامل انخراط عدد من أبناء الناحية الشرقية في كل منطقة تبسة ووادي سوف وسوق أهراس ضمن صفوف الثورة التونسية، إذ ساهم العديد منهم في معارك ميدانية إلى جانب أشقائهم التونسيين⁽²⁾، وكان أغلبهم شباب مزودين بما يملكون من أسلحة من بينهم: شريط لزهري⁽³⁾، بوزنادة بلقاسم ويدعى قلبي، غلاب بشير، عبد الله النقريني، جبار عمر⁽⁴⁾، الحاج علي⁽⁵⁾ الجيلاني بن عمر، طالب العربي، ... وأسماء أخرى كثيرة، إذن فقد قدمت المنطقة الأولى منذ سنة 1951 دعما مشرفا لتونس من خلال مشاركة عناصر بارزة من أهم مقاتليها كعبد الكريم هالي⁽⁶⁾ والسعيد عبد الحي⁽¹⁾ في المقاومة التونسية وأسماء الأخرى كثيرة⁽²⁾.

(1) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، [د.س.ن.]، ج:1، ص:293.

(2) فريد نصر الله، التطورات السياسية والعسكرية بالناحية الشرقية للمنطقة الأولى (الأوراس) بين 1954-1955، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، مركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 27-28 أكتوبر 2007، ص:102.

(3) ولد عام 1914، دوار تازيننت أين زاول دراسته، أدى الخدمة العسكرية الإلزامية في تبسة ووهران، مارس تجارة الأسلحة والأقمشة، في سنة 1948 تجند في فلسطين لكنه فشل في تحقيق أمنيته بسبب منع السلطات البريطانية عبور المتطوعين الأراضي المصرية. وفي سنة 1953 انتقل إلى تونس وانضم إلى الجيش التونسي كمتطوع، عاد في سنة 1954 إلى الجزائر والتحق بالمجاهدين في الجبل الأبيض، عين مسؤولا على المنطقة الممتدة من الجبل الأبيض إلى الحدود التونسية، وقد أصاب ببندقيته القائد الفرنسي بيجار، وكان من معارضي قرارات مؤتمر الصومام وقد كلفه ذلك حياته قبل صيف 1957، ينظر: الطاهر جبلي، الإمداد بالسلح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص:590.

(4) ولد سنة 1930 في الهمامة بسوق أهراس، انتقل إلى الوزنة، انخرط سنة 1950 في صفوف حركة الانتصار، بعد أن استشهد باجي مختار في 18 نوفمبر 1954، فعمل جبار عمر في الجبهة الشرقية، وقعت خلافات بينه وبين والوردي قتال تطلب عرضها على بولعيد بالأوراس وذلك في بداية 1956 لتسوية الوضعية، استشهد في يوم 9 مارس 1956 وذلك بعد أن اتصل به والوردي قتال وطلب منه حضور اجتماع في أولاد بشبح، ينظر: رابح لونيسي، نبيل داودة، عبد القادر حميد، رجال لهم تاريخ متبوع ينساء لهم تاريخ، دار المعرفة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص:163-164.

(5) عبد العزيز سراير ونوار بلقاسم، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة تبسة، مطبعة عمار قرفي، الجزائر، 1999، ص:50.

(6) ولد خلال 1930، تخرج من جامع الزيتونة 1954، وكان أثناء دراسته عضوا في اتحاد الطلبة الجزائريين بتونس ومناضلا في صفوف الحركة الوطنية، شارك في العديد من المعارك التي خاضها جيش التحرير وأنشأ جسرا برياً لقوافل السلاح من طرابلس حتى داخل التراب الوطني، استشهد خلال سنة 1957م رفقة السعيد عبد الحي وعباس لغرور وغيرهم،

ظل هؤلاء في المقاومة التونسية حتى انطلاق الثورة الجزائرية أين التحق بعضهم بالجزائر وفيهم من بقي بتونس في فصائل جيش التحرير التونسي⁽³⁾، وكدليل على هذه الحقيقة التاريخية نذكر عمر الجيلاني⁽⁴⁾ ومجموعته التي انشقت عن ثوار تونس بعد أن رفضوا تسليم أسلحتهم وانضم إليهم بعض الثوار التونسيين من مؤيدي أطروحات وحدة المقاومة⁽⁵⁾، ومن الراضين لتسليم أسلحتهم لزهري شريط ومجموعته كذلك والذين عقدوا اجتماعا بمنطقة خنقة الصفصا داخل التراب التونسي مع بداية شهر جانفي 1954 ثم انتقلوا إلى ناحية فريانة قرب الحدود التونسية واتفقوا على دخول الجزائر وانضموا بعدها إلى المجاهدين الذين كانوا ينشطون بجبال النمامشة تحت قيادة فرحي ساعي والتي اتخذت من الجبل الأبيض مركزا لتحركاتها⁽⁶⁾، وكانت هذه المجموعات تتكون من تونسيين وجزائريين وقعت بينهم وبين القوات الفرنسية مناوشات كالتالي حدثت في 22 أكتوبر 1954 في قننيس دائرة العقلة حيث هاجمت المجموعات سيارة عسكرية فرنسية من نوع بيريري⁽⁷⁾.

ينظر: سعد بن البشير العمامرة، أحمد بن الطاهر منصوري، شهداء من بلادي الجزائر، مطبعة زروال، الجزائر، 2006، ص ص: 121-122.

(1) ولد خلال 1927، تخرج من جامع الزيتونة 1952، وكان أثناء دراسته عضوا في اتحاد الطلبة الجزائريين، كان مسئولا عن النظام الثوري في تونس بداية من أواخر 1955م، ونتيجة للصراعات التي وقعت بين قيادات الثورة بتونس بعد مؤتمر الصومام تم اعتقاله وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه يوم 26 جوان 1957. ينظر: سعد بن البشير العمامرة، أحمد بن الطاهر منصوري، ص ص: 72-75.

(2) الطاهر جبلي، الإمداد بالأسلحة...، المرجع السابق، ص: 175.

(3) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية - الجهة الشرقية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر، [د.س.ن.]، ص: 124.

(4) ولد خلال 1926 في بلدية العقلة ولاية الوادي، سافر إلى تونس في شبابه عمل في الجيش الفرنسي بمنطقة الرمادة من 1951-1953، التحق بالمقاومة التونسية احتفظ بسلحه سنة 1954 عندما توقف القتال في تونس، كان من الأوائل الذين التحقوا بالثورة الجزائرية، شارك في عدة معارك ضد فرنسا على الحدود التونسية الجزائرية، توفي يوم 11 أكتوبر 1955. للمزيد عن حياته ينظر: سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص ص: 42-44.

(5) عبد السلام العيفي، حوار مع المجاهد على بوغزالة، مجلة أول نوفمبر، ع: 181-182، 1 جانفي 2016 - 30 جوان 2016، ص: 67.

(6) عامر رخيلة، 8 ماي 1945...، المرجع السابق، ص: 58.

(7) عمار جرمان، المرجع السابق، ص: 89.

إلى جانب مشاركة الجزائريين في المقاومة التونسية كانت الأراضي الجزائرية المجاورة للحدود التونسية في كل من ناحية تبسة والوادي، سوق أهراس، مركزا خلفيا للثورة التونسية، فاستخدمت جبال النمامشة وجبال الدير وسيدي أحمد موقعا للراحة وتنقل الثوار التونسيين⁽¹⁾.

أما بالنسبة للجزائريين فكانت هاته الفترة بداية للتحضير السري للعمل المسلح بالجزائر إذ بدأت الخلايا تتكون بالمناطق الحدودية التونسية ابتداءً من سنة 1948، بعد الضغط على الجزائريين والمراقبة الدائمة لتصرفاتهم ومنعهم من أي نشاط سياسي مما جعلهم يشدون الرحال إلى الهجرة القصرية وبالضبط إلى الجنوب التونسي حيث وجدوا نوعاً من الحرية ساعدهم على تأسيس الخلايا الثورية⁽²⁾.

المطلب الثاني: بؤادر نشوء العلاقات بين الجنوب القسنطيني وتونس

لقد عرفت المنطقة الحدودية تطورا ملحوظا في الوعي القومي لكل الجزائريين إذ يؤكد عباس فرحات أن الجزائريين: « كانوا دائما واعين لعلاقاتهم بالعالمين العربي والإسلامي »⁽³⁾، فعند الحديث عن العلاقات التي ربطت الجنوب القسنطيني بتونس نجد أن بؤادر هذه العلاقات تعود إلى تاريخ طويل لارتباطه بعدة عوامل كالتقرب الجغرافي لأن القطاع القسنطيني أغلبه يقع بمحاذاة الحدود التونسية مما يخلق بينهم تقارب اجتماعيا من عمق اللهجة، والعادات والتقاليد... إلخ، وهذا ما ساهم بتزايد الملتحقين بالمقاومة دون أن ننسى عدد الطلبة الجزائريين الموجودين خاصة في الفروع الغربية من الحدود التونسية الجزائرية مثل فرع الكاف⁽⁴⁾ وتوزر حيث كانت توجد الجالية الجزائرية.

وما يؤكد العلاقات التي ربطت تونس بالقطاع القسنطيني وبالتحديد بالجنوب القسنطيني هو وجود عدد من الطلبة الملتحقين بجامعة الزيتونة وخاصة في الفترة 1900-1956 إذ يرجع الدكتور خير الدين شترة عددهم استناداً إلى الانتماء الجغرافي لهؤلاء الطلبة بمعدل عام قدر بـ 72,96% للقطاع القسنطيني إضافة إلى 7,41% بؤادي ميزاب والجنوب الصحراوي⁽⁵⁾.

(1) فريد نصر الله، التطورات السياسية والعسكرية...، المرجع السابق، ص: 103.

(2) حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص: 55.

(3) خير الدين شترة، المرجع السابق، ص: 63.

(4) ينظر: الملحق رقم (20): أمر بمهمة في الكاف.

(5) خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامعة الزيتونة 1900-1956، الروابط الحضارية بين القطرين وأثر الجامع

الأعظم في الوعي الجزائري، دار كردادة، الجزائر، 2013، ج: 1، ط: 2، ص: 968.

ولدراسة العلاقات السياسية والعسكرية للفترة المدروسة خاصة قبل اندلاع الثورة نجد أنفسنا مضطرين للعودة إلى ما حدث من تغيير في توجه لحبيب بورقيبة عام 1934 الذي اتضح فيه استعداده لقبول فكرة إدماج الفرنسيين والتونسيين في بيئة ديمقراطية واحدة وقبوله التعاون مع فرنسا للوصول إلى الاستقلال، مما اضطر الاتجاه المعارض لصالح بن يوسف والذي ساهم في إنشاء مكتب للمغرب العربي بالتعاون مع أمين الحسيني هدفا من خلاله لاستقلال المغرب العربي ووحدته في نطاق الوحدة العربية وهو توجه ثوار الجزائر وحزب الشعب حركة انتصار الحريات خاصة منذ سنة 1942⁽¹⁾.

لكن ومن خلال الاطلاع على المصادر والمراجع لا نعرف متى بدأت بالضبط الاتصالات مع الحركة الوطنية التونسية لكن من المعلوم أيضا ظهور مجموعة من المبادرات بداية من شهر ماي 1945 إذ أرسل حزب الشعب الجزائري وفدًا إلى تونس العاصمة يتكون من الأمين دباغين، عبد الله مبارك الفيلاي والتحق بهما الشاذلي المكي، وحاولوا جس نبض التيارات السياسية في تونس للتجاوز حول وحدة العمل في المغرب العربي⁽²⁾، إلا أنهم لاحظوا أن جماعة الدستوري الجديد لا تريد العمل على المستوى المغربي وإقامة جبهة بينها تتعدى وحدة الهدف والتزام التنسيق في جميع مراحل المعركة⁽³⁾، وفي هذا المجال كانت قيادة المنظمة الخاصة مستعدة لتقديم العون للوطنيين التونسيين بإنشاء أجهزة عسكرية مشابهة لمنظماتها⁽⁴⁾، وحسب بن عودة فالتونسيون رفضوا تلك الفكرة وأكد ذلك الرفض الحبيب بورقيبة في خطاب جامع في تونس حيث قال بالحرف الواحد: « إن تونس محمية فرنسية وتقال حريتها واستقلالها عن طريق الأمم المتحدة، أما الجزائر فهي أرض فرنسية »⁽⁵⁾، لكن على الرغم من ذلك فقد وجدت محاولات كالاتصالات الرسمية التي سعى لها نواب الحزب والمنظمة الخاصة مع الحركة الوطنية التونسية وقادة الدستوري لتنظيم التعاون معهم في مجال السلاح والاتصالات العسكرية إضافة إلى الاتصالات غير الرسمية بمهربي السلاح، وهو ما تؤكد بعض البحوث حول وجود ضابط اتصال جزائري يقيم بصفة دائمة في تونس ظاهريا يمارس التجارة، وفي الحقيقة كان يلعب دور همزة الوصل بين الوطنيين التونسيين

(1) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص: 20، 29.

(2) Ben Youcef ben khedda, Les origies..., Op- cit, P:107.

(3) مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، متيجة للطباعة، الجزائر، 2009، ص: 105.

(4) ينظر: محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص: 293 وكذلك:

Mohamed Harbi, Les archives de la révolution algérienne, ed: jenne Afrique, Paris, 1980, PP:17-49.

(5) مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر...، المرجع السابق، ص: 184.

والجزائريين وهو محمد دحماني، وكان هذا الشخص وراء تنظيم الزيارة التي قام بها بوضياف مع الوفد المرافق له والتي توجت بالاتصال بمجموعتين:

- مهربي السلاح الذين لم يجد بحوزتهم أسلحة للبيع لكن تعهدوا بتوفير البضاعة في المرة القادمة.
- القادة الدستوريين لتنظيم التعاون معهم في مجالات السلاح والاتصالات العسكرية، وأشار العمودي إلى أن الاتصالات توجت بالتفاهم على عقد اجتماعات مشتركة بشكل منتظم، وفي هذا الإطار انتقل هو إلى تونس وبالتحديد لتوزر واتفقوا على هذا الأساس⁽¹⁾.

إلا أن المعالم لم تكن واضحة خاصة بعد ما حصل شرح داخل الحزب الدستوري واختلاف التوجهات وجاء في مذكرات بن سليمان التي تحدثت عنها محمد بلقاسم أن دباغين اشتكى له: « أن الأمور ليست على أحسن ما يرام أثناء تحاوره مع عضوي الدستوري المنجي سليم وعلال البلهوان⁽²⁾ ذلك أن جماعة الدستوري الجديد لا تريد العمل على المستوى المغربي»⁽³⁾، رغم ذلك فقد توجت تلك المحاولات بتوقيع وثيقة تضمنت أساسا التزام كل الأطراف بإعداد العمل المشترك الموحد من أجل تحرير الأقطاب الثلاثة وقد تضمنت الوثيقة الالتزام بعد التفاوض فرادى مع المحتل وتحضير العمل المشترك من أجل الاستقلال ووقع الاتفاق عن حزب الشعب الجزائري محمد الأمين دباغين وعن الدستوري الجديد المنجي سليم وعلال البلهوان وعن حزب الاستقلال محمد بن ناصر⁽⁴⁾.

ومهما كان من الأمر فإن التونسيين والمراكشيين وافقوا على الوثيقة أو الميثاق الذي أقر التنسيق في المغرب العربي، وبعد انعقاد ندوة طنجة في ماي 1950 والتي تمت بالرغم من مقاطعة الحزب للندوة وزيارته لفرنسا- باريس- والتي أعلن فيها برنامجها الشهير المتضمن لـ 07 نقاط المتعلقة بمنح تونس حكما ذاتيا داخليا⁽⁵⁾، إذن وبالرغم من فشل المحاولات السابقة نسبيا إلا أنه أرسل وفد إلى تونس في 19 جوان

(1) مصطفى سعادوي، المرجع السابق، ص ص: 196-197.

(2) ولد 1909 بتونس تحصل على الشهادة الابتدائية، التحق وتحصل على شهادة بالمدرسة الصادقية 1931، التحق بجامعة السوربون، انخرط في جمعية نجم شمال إفريقيا، وبعد تخرجه رجع لبلده وعين أستاذا بالمدرسة الصادقية بدأ ينشر الروح الوطنية في طلابه مما عرضه للسجن، تقلد عدة مناصب ومن مؤلفاته الاقتصاد التونسي، تصميم العاصمة، تونس الثائرة. ينظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، [د.ب.ن]، 1982، ص ص: 118-121.

(3) محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي...، المرجع السابق، ص: 158.

(4) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص: 25.

(5) بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص: 226.

1949 تألف من السيدين لحول الأمين العام للحزب وأحمد بن بلة الذي أصبح بداية ربيع 1949 على رأس المنظمة الخاصة وقد تم الاتصال بصالح بن يوسف والحبيب بورقيبة بغرض التباحث مع هذه التشكيلة السياسية حول احتمال تأسيس جبهة مسلحة على مستوى الشمال الإفريقي، غير أن المسؤولين التونسيين أبدوا تحفظهم تجاه هذه المسألة بل رفضت رفضا واضحا⁽¹⁾ وكانوا يعتبرون حظوظ بلادهم أوفر فيما يخص استعادة سيادتهم وتفضيلهم للعمل السياسي والدبلوماسي⁽²⁾، وهذا ما أدى إلى فشل حزب الشعب في مساعيه خلال سنة 1949 بهدف تكوين جبهة مسلحة مغاربية⁽³⁾.

وبالرغم من المحاولات المتكررة دون أن ننسى الدعوة إلى تأسيس جبهة على المستوى المغاربي حيث تجمعت الأحزاب المغاربية في شانتي بفرنسا بمقر إقامة مصالي الحاج يوم 28 جانفي 1952 وأمضوا على اتفاق مشترك لضرورة اتحاد الأحزاب المغاربية في كفاحها ضد العدو، وكذا الاجتماع الذي ترأسه الشيخ محمد البشير الإبراهيمي يوم 2 فيفري بإنشاء " جبهة وحدة العمل "⁽⁴⁾، لم يرق إلى الجانب العملي أو بالأحرى لم ترق إلى مستوى التعاون الفعلي ما يؤكد بن خدة حيث أن هذا الموقف لم يطرأ عليه أي تغيير على موقف تونس إلا بعد فشل سياسة الحوار بينهم وبين فرنسا وتعرضهما للقمع، حينئذ فقط التفت نحو قادة الحزب الدستوري الجديد ليطالبوا منا الشروع في الكفاح المسلح من أجل تخفيف وطأة القمع المسلط عليهم ويصل بن خدة للقول: « لكن من يدري ؟ ألا يحتمل أن ينقلبوا ضدها ويتخلوا عن تضامنهم مع كفاحنا يوم تلقي فرنسا بكامل ثقلها العسكري على الجزائر»⁽⁵⁾، ومن هنا ولتغيير الظروف كما تطرقنا لذلك سابقا تقرر تكثيف العلاقات مع المناضلين التونسيين المجندين فعلا في العمل المسلح وعرف هذا التوجه بداية التجسيد أثناء اللقاءات التي جرت في غضون شهر أوت 1952 ومع الضابطين اللذين أوفدهما الأمير عبد الكريم الخطابي وهما الهاشمي طود وحمادي عزيز من الريف المغربي⁽⁶⁾، وكلفا بالاتصال بمختلف الحركات المغاربية وبناءً على هذه الاتصالات بين عبد الكريم الخطابي وكل من

⁽¹⁾ Ben Youcef Ben Khedda, Op- cit, P:152.

كذلك: عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص ص:32-33.

⁽²⁾ بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص:225.

⁽³⁾ محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص:342.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص ص:163-164.

⁽⁵⁾ بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص:366.

⁽⁶⁾ عيسى كشيدة، المرجع السابق، ص:366.

تونس والجزائر، توجت هذه الاتصالات بالرد الإيجابي لبوضياف على مبعوثي الخطابي⁽¹⁾ اللذين جاءا من أجل تنظيم مقاومة مسلحة تشمل الأقطاب الثلاث، وفي صيف 1954 نجح الثوريون في إنشاء جيش تحرير المغرب العربي بإشراف كل من بن بلة عن الجزائر، محمد حمادي العزيز عن المغرب وعز الدين عزوز⁽²⁾ عن تونس⁽³⁾.

وكان ذلك الهدف الاستراتيجي للثوريين جميعا سواء بموافقة السياسيين أو بدون موافقتهم والذي توج بإعلان العمل المشترك على المستوى العسكري المغربي ما تؤكد المصادر والمراجع عن العمل المشترك على مستوى الأحزاب السياسية؛ أنّ الحزب لم يكن على علم بهذه الاتصالات ولم يشارك فيها بعد رفضه للعمل المشترك في التقرير الموجه إلى المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في أبريل 1953 حيث أكد عدم وجود عمل مشترك بين حركات شمال إفريقيا القوية لأن تدويل هذه القضايا قد وضع وحدة العمل المغربية في المؤخرة⁽⁴⁾، ويرجع سبب عدم التنسيق بين الحزبين كون حزب الشعب ينظر إلى الاستقلال في إطار المغرب العربي ككل بينما قادة الحزب الدستوري الجديد يميلون إلى إبراز الفوارق⁽⁵⁾ الموجودة في نظرهم بين القضيتين⁽⁶⁾.

إلا أن الوثائق الفرنسية تؤكد عكس ما ذهبت إليه الآراء السابقة وهذا ما جاء في كتاب الأستاذ شلال في دراسته تقارير أمنية إلى انشغال السلطات الإدارية الاستعمارية بنشاط سياسي مكثف ظهر خلال سنتي 1952-1953 بين حزب حركة الانتصار الجزائري والحزب الدستوري التونسي حيث لاحظت تنقل مناضلين من الحزبين بين البلدين، وربط اتصالات سرية بينهم وبخاصة في تبسة فقد طلب

(1) محمد بوضياف، المرجع السابق، ص:31.

(2) ولد 1918 أحد قادة كشافه المسلم التونسي، اشتغل مترجماً للشرطة، شارك في المؤتمر العالمي للشباب بلندن كممثل عن الشبيبة التونسية، حيث ألقى خطابا طالب فيه بالاستقلال فطرد من شغله وحوكم غيابيا، عاش متنقلا بين طرابلس ومصر وسوريا، تخرج من الأكاديمية العسكرية السورية برتبة ضابط 1949، وكان من المقربين للخطابي ومن دعاة الكفاح المسلح المشترك. ينظر: عميرة عليّة الصغير، **تونسيون في الثورة الجزائرية (1954-1957)**، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، الجزائر، يومي 27-28 أكتوبر 2007، ص:230.

(3) Mohammed Yousfi, **L'Algérie en Marche**, ENAL, Alger, 1985, P:145.

(4) عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديث: مؤسسات ومواثيق**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص:184-185.

(5) يرى الحزب أن تونس تتمتع بالسيادة وأن لها شخصية معنوية في نظر القانون المالي في حين الجزائر عبارة عن ثلاث عمالات.

(6) بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص ص:365-366.

رئيس دائرة قسنطينة في محافظة شرطة تبسة إفاذته بتقرير مفصل عن أسباب الزيارة المتكررة لمواطن تونسي من تالة يدعى بلقاسم محمد مرزوق إلى تبسة⁽¹⁾، وقد فشلت الأحزاب السياسية القائمة بداخل وخارج أقطاب شمال إفريقيا في توحيد الصفوف وانطلقت في مجال التصريحات والخطب دون القيام بأي عمل نضالي إيجابي رغم وضوح أهمية التركيز على انتهاج النضال المسلح واعتباره السبيل الوحيد لتحرير المغرب العربي⁽²⁾، بالرغم من محاولات المنظمة الخاصة المتكررة للعمل الثوري على المستوى المغربي لكي لا تبقى الثورة الجزائرية منعزلة وخاصة بعد انتهاج فرنسا استراتيجية وسياسية مختلفة مع تونس والمغرب مقابل عدم تعاونهما مع الجزائريين ولتجنب العزلة قام الجزائريون بإنشاء مكتب للحزب في القاهرة واتصل بن بلة بالحبيب بورقيبة عدة مرات ثم بوضياف وشتوف إلى تونس للقيام بنفس المهمة⁽³⁾. لأن التنظيم أدرك أهمية هذا الارتباط وأهمية المساندة والمساعدة فأرسلت (ل.ث.و.ع) للاتصال بالحزب الدستوري في تونس للتنسيق الثوري⁽⁴⁾، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، إذ أكدت لجنة الستة على هذه الأهمية بالاتصال بثوار تونس والاتفاق على سير الكفاح المسلح إلى أن يتم التحرير النهائي للمغرب العربي⁽⁵⁾، وتمت اتصالات بن بلة وكذا بوضياف الذي انتقل مع مصطفى بن بولعيد إلى بيرم بسويسرا لمقابلة الفاسي⁽⁶⁾ من جانب المغرب وعز الدين عزوز من جانب تونس هذا الأخير الذي يبدو أنه يجهل كل شيء عن فلاقة تونس⁽⁷⁾.

(1) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص: 286.

(2) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص: 13.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 350.

(4) عامر رخيطة، المرجع السابق، ص: 34.

(5) محمد لحسن أرغيدي، المرجع السابق، ص: 88.

(6) ولد 1910 درس في جامعة القرويين، تزعم النواة الأولى للعمل الوطني في فاس، برز كداعية سلفي معاد للاستعمار، ساهم في تحرير دفتر مطالب الشعب المغربي سنة 1934، انتخب رئيسا لكتلة جريدة العمل الوطني، غادر إلى القاهرة ليواصل منها الدعوة للقضية المغربية وتنسيق النضال المغربي، ترأس وفد حزب الاستقلال في مؤتمر طنجة في بداية 1958، ظل يواكب مختلف التطورات الفكرية إضافة إلى مهامه في رئاسة الحزب والتدريس الجامعي، إلى أن وافته المنية وهو ضيف في رومانيا ماي 1974. للمزيد ينظر: مومن العمري، شعار الوحدة ومضامينها في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص ص: 122-123.

(7) محمد بوضياف، المرجع السابق، ص: 58.

هذا الأمر أدى بقيادة الجبهة أن تأمر بربط العلاقات بثوار تونس وقد طبق هذا المسعى جبار عمر بربط الاتصال مع كل من السياسي لسود⁽¹⁾، وعبد الله بن زعيم وهو من قادة الثوار بتونس وذلك في أوت 1954 وهو أول اتصال من نوعه بعد فشل الاتصالات التي حدثت مع قادة الحزب الدستوري الجديد ولم تسفر على نتائج ملحوظة، وكان هدفه إطلاع الثوار التونسيين على تحضير المناضلين الجزائريين للقيام بالثورة المسلحة ضد العدو مما يستدعي توقف التونسيين من نزع الأسلحة من الجزائريين، وفي نفس الوقت الاتفاق معهم على تقديم مختلف المساعدات لهم كالجوء إلى أراضي الطرفين عند الحاجة، وتم تكوين 15 خلية سرية كالموجودة في الونزة ونواحيها القريبة وفي نواحي مداوروش⁽²⁾... إلخ؛ ووصلت عدد الخلايا إلى 17 خلية تتكون كل واحدة منها من 10 مناضلين، مقسمة حسب الجهات إلى 9 خلايا بالرديف و5 خلايا بأم العرائس، 2 بالمتلوي و5 بتوزر، وأخيرا بالمظيلة خلية واحدة، وكان المشرف العام لهذه الخلايا المجاهد الميهي بالحاج الذي يتابع نشاطها⁽³⁾، ويرجع هذه المساعدات لوجود اتصالات بين مختار باجي⁽⁴⁾ والثوار التونسيين. يقدمون لهم الدعم وهذا ما ساعد على الاستعدادات لانطلاق الثورة في المنطقة الحدودية⁽⁵⁾.

(1) ولد بريف حامة قابس سنة 1911 كان فلاحا فقيرا يستعين بالخياطة شارك في الحزب الدستوري، وأصبح من أبرز قياديين المقاومة، رفض تسليم سلاحه في ديسمبر 1954 والتحق بالثورة في الشرق الجزائري، عند اندلاع الخلاف اليوسفي البورقيبي يتعاون مع بن يوسف وكان من أهم العناصر التي كونت العصابات المقاومة من جديد وأصبح القائد الفعلي لها حتى إمضاء بروتوكول الاستقلال في 20 ماي 1956، حيث أعلن اختلافه مع بن يوسف ليعود ويسلم نفسه للسلطات التونسية في 3 جويلية 1956، توفي بالحامة سنة 1994. ينظر: دحو جريال، **حيش التحرير المغربي 1948-1955**، تر: عفاف زقور وآخرون، أعمال ملتقى 11-12 ماي 2001، مؤسسة محمد بوضياف، 2004.

(2) **شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م**، جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس، دار الهدى، الجزائر، 2016، ج:5، ص ص:47-48.

(3) حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص:56.

(4) ولد يوم 17 أفريل 1919 بعنابة، تحصل على شهادة نهاية التعليم الابتدائي من مدرسة الأهالي عام 1934، دخل عام 1936 ثانوية سوق أهراس وغادرها بسبب عنصرية المعمرين، انخرط في الكشافة الإسلامية، ناضل في حزب الشعب منذ 1943، عضو في المنظمة الخاصة، اعتقل في 27 أفريل 1950 حكم عليه بـ 5 سنوات، قضى منها 03، شارك في اجتماع (ل.ث.و.ع) بهدف القيام بعمليات تخريبية عند مناطق الحدود، استشهد يوم 18 نوفمبر 1954. ينظر: الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص ص:550-551، كذلك: علي عياشي، الشهيد باجي مختار، **مجلة أول نوفمبر**، ع:79، نوفمبر 1986، ص ص:28-40.

(5) صالح فركوس، الثورة الجزائرية في الكتابات التاريخية المعاصرة...، المرجع السابق، ص:134.

واستفاد عباس لغرور من الجهود التي بذلها المتمردون في الجنوب التونسي وفي جبال الأوراس، فقد تمكن المتمردون في الأوراس من تجميد عدة كتائب من المظليين في نفس المكان، في حين جمد المتمردون التونسيون الفيلق الرابع المتكون من القناصة التونسيين وكذا الفصيلة الرابعة من جنود الزواف والقناصة السنغاليين والقومية المغاربة والفرقة السادسة من قوات اللفيف الأجنبي وفيلق المشاة والسرية الثانية من الواحات الصحراوية من المرتزقة المحمولة⁽¹⁾، دون أن ننسى الفرق التونسية الجزائرية من الثوار الذين شاركوا في المقاومة التونسية 1952 والتي أفادت التقارير الفرنسية بوجودها تحت قيادة حسن بن عبد الحفيظ بن محمد بن ناصر ويساعده بلقاسم بن خليفة بن علي العبيدي وهو من المنتمين للجناح اليوسفي⁽²⁾.

إضافة إلى ما سبق لا يمكننا أن ننسى كذلك في هذا السياق الحديث عن أهمية الأراضي التونسية للمجاهدين الجزائريين كقاعدة للتمركز بعد المعارك، كما حدث مع عمر الجيلالي وحمة لخضر في معركة 17 رمضان 1954 بحاسي خليفة بالوادي إذ التحقوا بعد المعركة بإخوانهم التوانسة بالرديف واستقبلوهم وساعدوهم⁽³⁾.

المطلب الثالث: تسليح الجنوب القسنطيني عبر تونس

تعد مشكلة التسليح من أعوص المشاكل التي واجهتها الثورة المسلحة لو لا أن أصبحت أراضي تونس وليبيا خلال (ح.ع.2) سوقا سوداء سواء لتجار الأسلحة أو كعمون ومعبّر رئيسي للسلاح⁽⁴⁾، فقد ناقش المكتب السياسي لحركة الانتصار مسألة التسليح منذ مارس 1947 وتم الاتفاق على أن حلها يفرض الاتصال بالدول العربية والحكومات لمساعدة حركات التحرر والأحزاب المناهضة للاستعمار⁽⁵⁾، لذلك كلفت الحركة بن بولعيد منذ ظهور التنظيم وأنشئت من أجل ذلك عدة خلايا راحت تعمل على تهريب الأسلحة من غدامس إلى الأوراس عبر نقطتي عبور هامتين هما: وادي سوف وزريبة الوادي في الصحراء الشرقية كما أنشئت نقاط أخرى في كل من الريف وقابس وجربة في الأراضي التونسية ومنها

(1) دومنيك فارال، المرجع السابق، ص: 91.

(2) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2009، ج: 1، ص: 108.

(3) حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص: 26.

(4) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 85.

(5) ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع (1954-1962)، تر: كيميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983، ص: 49، بلقاسم بن محمد برحاييل، المرجع السابق، ص: 318.

إلى صحراء النمامشة فالأوراس سنوات 1947-1948-1949⁽¹⁾، خاصة بعد أن أكدت مجازر 8 ماي 1945 أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير الجزائر⁽²⁾.

وحسب المعطيات المتوفرة لدينا نجد أن منطقة الأوراس كانت الأوفر حظا بحكم الجوار فهي قريبة من الحدود التونسية إذ عرفت ضواحيها تجارة الأسلحة فظهرت في البداية عناصر مغامرة مهربة للأسلحة إلى المناطق الداخلية لغرض المتاجرة بها⁽³⁾، إذ أن أهم عمليات التهريب تجري في منطقة الجنوب القسنطيني وخاصة بعد أن أصبحت أرضها منطقة لنزول جيش الحلفاء - وادي سوف - مكثف بها قبل أن يهاجم قوات المحور في تونس وليبيا، كذلك ساعد وقوع معارك طاحنة بين الحلفاء والمحور بالقرب منها⁽⁴⁾، فكان التنظيم يتزود بالأسلحة من مخلفات نزول جيش الحلفاء إضافة إلى جنود الحلفاء أنفسهم⁽⁵⁾.

وبعد انتهاء (ح.ع.2) بعد وقوع الحرب بين الألمان والفرنسيين بقي سلاح الحلفاء في بلهينات (الشمرة)، زريبة الواد، زريبة حامد⁽⁶⁾ بعد أن بادر التجار بتجميع الأسلحة التي خلفتها الحرب من نواحي: تونس، وادي سوف كذلك إضافة إلى عمليات جمعه تم تهريبه وهذا ما يؤكد تقرير المكتب الثاني المؤرخ في 25 ديسمبر 1946 على وجود عمليات تهريب السلاح في ناحية تبسة والتي عجزت مصالح الأمن عن وضع حد لها بسبب ضعف وسائل التدخل وعدم كفاية المراقبة، هذا لا يمنع من وجود مهربين تم إيقافهم وحجز بعض الأسلحة الحربية وكان من بين تجار السلاح في الجنوب القسنطيني عاجل عجول الذي أكد أنه بدأ التجارة في السلاح سنة 1946، وأكد أنه كان يبيع لأحد أعضاء المنظمة الخاصة وهو بعزي بن لخضر وأنه يسافر لأجل ذلك إلى جربة- تونس - لشراء السلاح من الشركة الإيطالية واشترك معه كل من: عزوي مدور، عثمانى كعباشي، وكان السلاح من نوع ايطالي وألماني وأمريكي⁽⁷⁾، وكانت

(1) حسين آيت أحمد، المرجع السابق، ص: 183، مسعود عثمانى، مصطفى بن بولعيد...، المرجع السابق، ص: 144.

(2) إلهام غازي، الإمداد خلال ثورة التحرير: تحدي الرجال، مجلة الحيش، المنشورات العسكرية، ع: 618، جانفي 2015، ص: 46.

(3) مسعود عثمانى، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص: 265.

(4) مصطفى سداوي، المرجع السابق، ص: 182.

(5) محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012، ص: 267.

(6) بن شايبة العلمي، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

(7) مسعود عثمانى، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص: 218.

الشركة مقرها مدينة بنزرت وتبيع الأسلحة للتونسيين والجزائريين أما مصدر التمويل فيتمثل في اشتراكات المناضلين⁽¹⁾.

ويؤكد حسين آيت أحمد أنه قد تزايد دور الأوراس بعد الاجتماع الذي تم بهيئة الأركان أواخر 1948 لما أخبر محمد بوضياف الهيئة بوجود سوق مزدهرة في ليبيا انطلقا من غدامس في الوقت الذي كان فيه مسؤول المنظمة في وادي سوف على علم بذلك عن طريق تجار السلاح⁽²⁾، ولهذا الغرض تم توجيهها للشطر الجنوبي الشرقي لرواج الأخبار عن وفرة السلاح هناك وسهولة الحصول عليه وتمت أول عملية في هذه المنطقة سنة 1947 والتي تعود جذورها في الحقيقية إلى سنوات 1945-1946، عندما كان بلوزداد⁽³⁾ يقيم بمدينة قسنطينة في محل بشارع فرنسا سابقا (شارع العربي بن مهدي حاليا) وهو ملك لمناضل سعيد إدريس وهناك نمت لعلمه وفرة السلاح في منطقة وادي سوف فاستدعى مسؤول قسمة وادي سوف ميلودي أحمد⁽⁴⁾، وذهب برفقته إلى المنطقة بدعوى القيام بجولة تفقدية ظاهريا، لكن الغاية الحقيقية كانت اتخاذ قيادة الحزب قرارًا سريًا بالشروع في جمع السلاح واقتنائه من ليبيا والجنوب التونسي لمراقبة هياكل الحزب لكن هدفه الحقيقي كان البحث عن السلاح⁽⁵⁾.

وهذا ما يؤكد أنه بعد عودته للوادي دعاه عصامي إلى بسكرة وسلمه مبلغ مليوني فرنك على دفعتين وبأمر بعدها ميلودي بتكليف ميحي بشير المدعو محمد بلحاج بالسفر إلى ليبيا لشراء السلاح⁽⁶⁾، هذا الأخير الذي أنجز مهمته بنجاح وأشرف بنفسه على نقل السلاح إلى وادي سوف حيث أوصله إلى مخازن أحمد ميلودي عندما كان العمودي مسؤولا على المنطقة الخاصة في الجنوب القسنطيني فقد اختلفت المصادر والمراجع حول كميتها إذ يذهب إبراهيم لونيبي إلى أن الكمية قدرت بـ 100 بندقية وكمية كبيرة من الذخيرة⁽⁷⁾ وحددت هذه الكمية أكثر بـ 103 بندقية حرب من نوع

(1) عمار جرمان، المرجع السابق، ص: 31.

(2) حسين آيت أحمد، روح الاستقلال...، المرجع السابق، ص: 184.

(3) ولد سنة 1924 بحي بلكور بالجزائر العاصمة، انخرط في حزب الشعب الجزائري في 1943، عُيِّنَ عضواً في المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947، وتولى مسؤولية تشكيل المنظمة الخاصة، توفي 24 فيفري

1952. ينظر: بشير بلحاج، ج: 2، المرجع السابق، ص: 512.

(4) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص: 186.

(5) ينظر كل من: عبد السلام العيفي، المرجع السابق، ص: 67، لامية بن دادة، المرجع السابق، ص: 48.

(6) بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص: 195.

(7) إبراهيم لونيبي، المنظمة الخاصة المخ المدبر لثورة نوفمبر 1954، المصادر، ع: 6، مارس 2002، ص: 62.

ستاتي STATTI ايطالية الصنع وأربعة صناديق من الذخيرة⁽¹⁾، ويحددها بشكل أوضح عبد القادر عوادي بـ 100 بندقية شتاتي طلياني و300 خرطوشة نقلت هذه الكمية من السلاح على الجمال إلى منطقة زريبة حامد بين بسكرة وخنفة سيدي ناجي⁽²⁾ وبعد أن وصل السلاح إلى زريبة الوادي وضع تحت تصرف مصطفى بن بولعيد، وقد كلف هذا الأخير مناضلي المنظمة الخاصة لنقل السلاح إلى قرية الحجاج (أريس) حيث خزنت في المطامير⁽³⁾.

لقد أثارت هذه العملية اهتمام جل المناضلين رغم سريتها والتي ساهم فيها بن بولعيد بماله الخاص ووجدت عملية ثانية والتي تم أثناءها شراء أسلحة من منطقة الوادي وتمثلت في 33 بندقية من نوع ستاتي وذخيرة، وكلف بأمرها محمد بلحاج وبلقاسم عوفة، ونقلت من بسكرة إلى قسنطينة⁽⁴⁾.

وهناك إشارة إلى عملية أخرى في نفس المنطقة في ربيع 1948 سمحت بجلب 280 بندقية حربية، ولا نجد لها أي أثر في الروايات الأخرى، فلا أحد من قادة المنطقة على المستوى الوطني أو من إداراتها ومناضليها على مستوى الجنوب الشرقي أشار إلى جلب شحنة أخرى من الأسلحة إلى التراب الشرقي بعد شحنة 103 أو 100 المذكورة أعلاه⁽⁵⁾ مع أنه وجدت إشارة على هذه الشحنة في بعض الإشارات والتي حددتها بـ 230 بفضل مساعدة شبكات النقل العابرة عبر وادي سوف وبسكرة⁽⁶⁾ لكن يؤكد الأستاذ بوبكر حفظ الله أن العديد من المصادر أكدت على أن الدفعة الأولى من السلاح قدرت بـ 300 قطعة من ليبيا وجرى شراء دفعة ثانية من السلاح بفضل التبرعات التي جمعها بناي واعلي⁽⁷⁾ دون علم

(1) للمزيد ينظر: محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:36، بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص:196.

(2) عبد القادر عوادي، معارك الثورة التحريرية بمنطقة وادي سوف 1948-1956، دار هومة، الجزائر، 2016، ص:39.

(3) محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص:43.

(4) حول الموضوع ينظر: محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:37، التقرير

الولائي لولاية سوق أهراس، حول قوافل نقل الأسلحة للولايات، المكتب الولائي للمجاهدين، 4 جوان 1998، ص:01،

أيضا: بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص:196.

(5) مصطفى سداوي، المرجع السابق، ص:189.

(6) Hamam Ghania Sihem, Les etapes cruciales de la guerre..., Op- cit, P:30.

(7) انخرط في حزب الشعب 1944م عين عضوا في اللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار الحريات 1947م، كلف بشراء الأسلحة للمنظمة الخاصة، من بين الأعضاء الذين شكلوا النواة الأولى للنزعة البربرية منذ سنة 1945، ألقى عليه القبض 1948، هذه النزعة أدت إلى طرده من الحزب، وعندما اندلعت ثورة نوفمبر التحق بجبهة التحرير 1955، اغتيل 1957م بتهمة النزعة البربرية، ينظر: يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير 1946-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص:89.

الحزب، وكانت تضم 30 رشاشا و30 مسدسا وخمس بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية سوف تستخدم في انطلاق الثورة⁽¹⁾.

إذن فقد أدرك قادة الثورة الأهمية الإستراتيجية للحدود التونسية لمعابر حيوية لتسليح جيش التحرير الوطني وذلك في مرحلة التحضير للثورة وقد ساهم الرصيد المشترك للعديد من الجزائريين الذين كانوا قد شاركوا في الثورة التونسية وغنموا أسلحة قيمة بعدما رجعوا للجزائر عندما سلم التونسيون أسلحتهم في شهر ديسمبر 1954⁽²⁾، وهذا ما تؤكدته العديد من التقارير الفرنسية التي ذكرت بأن الكثير من الأسلحة كان مصدرها تونس إذ إنه وفي الفترة ما بين سنوات 1943-1945 استطاعت المصالح الفرنسية المكلفة بعمليات المراقبة حجز حوالي 80.000 بندقية حربية وقرابة 3000 بندقية آلية، ولعل إقبال الجزائريين على هذه الأسلحة يعود لانخفاض أسعارها والذي لم يتعد ألف فرنك للقطعة⁽³⁾ ونفس التقارير أشارت إلى عمليات القبض على بعض الأشخاص المهربين كما تم توقيف القوافل الحاملة للسلح الحربي إذ أكدت أنها حجزت بمدينة فريانة بالقطر التونسي سبع بنادق حربية. والمهم هو اعتراف هذه التقارير بضعف إمكانيات السلطات الاستعمارية أمام كثرة القوافل المهربة للسلح الحربي وإفلات أغلب القوافل من قبضتها وهذا ما يؤكدته تواجد الكثير من القوات الاستعمارية على الشريط الحدودي⁽⁴⁾.

نتج عن عدم قدرت الفرنسيين على توقيف عمليات التهريب المساهمة في زيادتها خاصة على الحدود ما جعل التقارير تربطها بنشاط الحركة الوطنية الجزائرية منذ فترة (ح.ع.2)⁽⁵⁾ وكذلك تزايد التهريب من القطر التونسي وانتشار الأسلحة الحربية بين سكان الأوراس جلمهم، هذا لا يعني عدم وجود صعوبة في تمرير هذه الأسلحة إذ كانت فرنسا تحاول تشديد الخناق على المهربين قدر المستطاع، وهذا ما أدى بها في 18-21 جانفي 1947 بإلقاء القبض بمدينة الوزنة قرب "تبسة" على أشخاص جزائريين وتونسيين كانوا يقومون بتهريب الأسلحة ومن بينهم: غزيل، مجندلي، مزوز بن عمر، بوسديرة، عمار بن محمد⁽⁶⁾، وهذا ما أكدته الطاهر جبلي في كتابه كون هؤلاء تخصصوا في عمليات تهريب السلح عبر

(1) بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص:168.

(2) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:362.

(3) يوسف مناصرية، نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية التونسية في (ح.ع.2) إلى 1948، مجلة التراث، ع:10، جويلية 1999، ص ص:134-137.

(4) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص:29.

(5) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:58.

(6) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص ص:31-32.

الحدود وقد اشتملت الكمية المحجوزة على مسدسين من نوع بريتا عيار 09 مم، ومسدس عيار 13 ملم وخمس مسدسات أخرى لم يتم تحديد نوعيتها، بالإضافة إلى خراطيش متنوعة. وهذا ما دفع إلى تعزيز عمليات المراقبة من طرف المصالح الخاصة خصوصا بعد إشارة التقارير الفرنسية إلى أن مصدر السلاح القادم إلى الجزائر هو من مدينتي تونس وبنزرت مما دفع بها إلى مراقبة هذه المناطق للكشف عن المخازن بالرغم من إقرارها بصعوبة المهمة⁽¹⁾.

هذه الرقابة المشددة لم تكن هي المشكل الوحيد بل حتى قلة المال تعتبر عائقا لا يستهان به ويؤكد السيد مسلم « أن مسألة التهريب كانت صعبة للغاية نظرا لقلة توفر المال الكافي لدى المنظمة، ويدل على هذا المشكل عندما كلفه ديدوش مراد بجلب السلاح وعندما رتب أمره مع مهربي السلاح التونسيين الذين كانوا ينشطون بين تونس- تبسة- بئر العاتر فوفر صناديق بنادق نوع بيريتا الإيطالية حصلوا عليها من مخزون الجيش الألماني لكن المهمة كانت صعبة لعدم توفر المال⁽²⁾، وهو ما يؤكد في سياق آخر حسين آيت أحمد واعتبره سببا لعدم وصول الأسلحة⁽³⁾ وبالتالي يمكن القول بأن المنظمة الخاصة فشلت في توفير الحد الأدنى من الأسلحة رغم الجهود التي بُذلت من طرف المناضلين فكل هذه العوامل دفعت القيادة إلى تركيز جهودها على الجبهة الجنوبية الشرقية التي شهدت رواجاً لتجارة تهريب الأسلحة⁽⁴⁾.

ويبدو من خلال المصادر أن منطقة الأوراس كانت الأوفر حضا من حيث التسليح مقارنة مع بقية المناطق وذلك نظرا لقربها من مصادر التموين بالسلاح في كل من ليبيا وتونس، وفي هذا السياق يشير المجاهد الطاهر عزوي إلى أن قيادة المنطقة الخاصة أمرته بمهمة 1948 بخلاف المهمة المنجزة سنة 1947 وبعثت عزوي مدور وكعباشي عثمان إلى تونس عبر صحراء النمامشة⁽⁵⁾، وحسب العلاقات التي ربطت أعضاء المنظمة الخاصة بكل من مهربي السلاح وأعضاء الحزب الدستوري الجديد من أجل تنظيم التعاون في مجال التسليح والاتصالات العسكرية وخاصة مع توفر المخزون الخاص بالأسلحة في

(1) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:58.

(2) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص:56.

(3) حسين آيت أحمد، المرجع السابق، ص:183.

(4) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:50.

(5) للمزيد من التفاصيل حول هته المهمة ينظر: محمد الطاهر عزوي، الإعداد السياسي للثورة في الأوراس أول نوفمبر 1954، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 1999، ص:245، علي العياشي، الشهيد مصطفى بن بولعيد، مجلة أول نوفمبر، ع:77، 1986، ص:55.

تونس، والذي يعود إلى ما تركته دول المحور والذي تم تسريبه عن طريق الوطنيين ومهربي السلاح، ورغم أن مصالح العتاد التابعة للجيش الفرنسي تمكنت من جمع ما يقارب 93.365 بندقية بين سنة 1947 والثلاثي الأول من سنة 1948 وذلك من خلال لجوئها إلى سياسة الإغراء لجمع السلاح من خلال تقديم مكافأة مالية لكل من يقدم قطعة سلاح إذ خصصت مبلغ خمسة ملايين ونصف مليون لإسترداد الأسلحة⁽¹⁾.

لذلك اعتمد القادة الجزائريون على تجنيد من كان لهم معرفة واسعة بالمكان ضمن دورياتهم في جمع الأسلحة والمؤونة، في ظل ظهور عائق جديد بدا في إطار التسليح إذ أن بعض الثوار التونسيين لجئوا إلى استخدام القوة لتجريد المواطنين من أسلحتهم مثلما وقع مع القائد جبار عمر الذي إفتك سلاحه من طرف مجموعة الثوار التونسية الذين يقودهم منصور الفرشيشي وهذا النشاط الثوري على الأراضي الجزائرية كان له تأثير كبير على سير الأحداث بالناحية الشرقية إذ أصبحت مشكلة تهريب الأسلحة من طرف الثوار التونسيين تهدد مستقبل الثورة الجزائرية فأجبر هذا الأمر قادة ناحية سوق أهراس إلى أمر المجاهدين بعدم تسليم الأسلحة الخاصة للمواطنين إلى الثوار التونسيين، وفي جنوب تبسة أين كانت تنشط مجموعة فرحي ساعي بادرت على تشكيل خلايا تعمل على تحسيس المواطنين لعدم تسليم أسلحتهم إلى الثوار التونسيين⁽²⁾.

فعندما استشاروا بن بولعيد في الأمر أشار عليهم مساعدة الثوار التونسيين مع الحرص على عدم تسليمهم الأسلحة بطريقة عشوائية لأن الجزائريين سيكونون بحاجة إليها⁽³⁾. هذا لا يعني عدم وجود محاولات للتنسيق إذ اتفق فرحي ساعي مع عمارة إبراهيم وهو رئيس لدورية باسم الثورة التونسية تعمل داخل تونس في جمع السلاح لصالح الثورة الجزائرية، وفي نفس الوقت كلف مسعي بإجراء اتصالات مع بعض المناضلين للتنسيق في مجال جمع الأسلحة ولهذا الغرض اتصل بمحمد بن رجب وبدأت الخلية

(1) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:59.

(2) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:296.

(3) ينظر: فريد نصر الله، دور مناطق الحدودية...، المرجع السابق، ص:103-104، عبد العزيز سراير ونوار بلقاسم، دور مناطق الحدودية...، نفسه، ص:52.

تنشط في مجال السلاح وصيانتته⁽¹⁾، بعد أن كانت محاولات التوانسة في إطار جمع السلاح عن طريق الضغط ثم الإغراء والمساومة وحتى عرض المبالغ المالية⁽²⁾.

في سنة 1952 قررت مجموعة مصغرة⁽³⁾ من أجل دراسة مجموعة من القضايا أهمها قضية تفعيل قضية السلاح، وتم تكوين النواة المسلحة بالقطاع الأوسط⁽⁴⁾ من منطقة الحدود الشرقية وتجميع الأسلحة عن طريق التهريب من تونس⁽⁵⁾ باعتبار تبسة من الجنوب القسنطيني معبرا ممتازا لقوافل السلاح والتموين⁽⁶⁾.

ومحاولة لربط العلاقات سافر بن بولعيد عن طريق البر ليمهد السبيل لرسم خطة الاتصال لقوافل الأسلحة التي يمكن أن تأتي في المستقبل من طرابلس من المناضلين من الحزب الدستوري التونسي⁽⁷⁾، وهذا الأمر أدى إلى ربط العلاقات وزيادة انتشار الأسلحة. فالتقارير الفرنسية أكدت وجود الكثير من الثوار الجزائريين المسلحين بسلاح حربي منتشرين في جبال سوق أهراس، تبسة، ناحية بسكرة، تقرت؛ وهذا ما يؤكد فشل فرنسا في محاربة هذه العمليات من القطرين التونسي والليبي⁽⁸⁾ إذ أن المقاومة الجزائرية التونسية لم تتوقف، ففي تبسة نظم الجزائريون عملية تزويد واسعة للمقاومة التونسية بالأسلحة في توزر ونفطة، نفزاوة، وأكد محمد زروال على أن هناك مكلفا بشراء السلاح للثورة عند الهمامة وهو المناضل بوجمعة شوشان وذلك بوجود من يخزن السلاح عنده، وذكر اسم "محمد الحيال" كمثال على ذلك⁽⁹⁾، أي أن هذا التنظيم يؤكد وجود تعاون تونسي جزائري في هذا المجال إذ تؤكد ذلك التقارير الفرنسية في إشارتها لممارسة بعض أبناء تبسة لنشاط التهريب لصالح الثوار التونسيين، فقد اهتمت مصالح الأمن بعمل أحد التبسيين يدعى زويب قرايدية في تهريب الأسلحة لصالح الثوار التونسيين وذكر

(1) خليفة بولحروف، الطلائع الأولى لحبش التحرير الوطني وتداعيات جريده العمل الثوري بمناطق الحدود الشرقية: دور منطقة الحدود إبان الثورة التحريرية، جمعية الجبل الأبيض، [د.ب.ن.]، [د.س.ن.]، ص: 60-61.

(2) ينظر: عبد العزيز سراير ونوار بلقاسم، دور مناطق الحدودية...، المرجع السابق، ص: 54، حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص: 55.

(3) والمكونة من: محمد بوضياف، ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي.

(4) ما بين جبل بني صالح شمالا والونزة جنوبا ووادي الشحم وسدراتة غربا.

(5) محمد عباس، من كواليس التاريخ مثقفون في ركاب الثورة، دار هومة، الجزائر، [د.س.ن.]، ج: 2، ص: 18.

(6) مسعود عثمان، المرجع السابق، ص: 303.

(7) جمال قنان، المرجع السابق، ص: 89.

(8) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص: 35.

(9) حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص: 53-54.

نفس التقرير أن المهرب له أصدقاء يأتون إليه لزيارته دوما من تونس وذلك من أجل تهريب الأسلحة⁽¹⁾ وبعد زمن أصبح العكس حيث كانت الأسلحة تجلب من ليبيا وتونس وتباع في الجزائر⁽²⁾.

واعتبار الأوراس أغنى منطقة بالسلح مرده إلى موقعها الإستراتيجي كمنطقة حدودية مع تونس وليبيا الأمر الذي جعلها مسرحا لنشاط أكبر عمليات تهريب وتجارة الأسلحة إلى الداخل⁽³⁾، وارتفع عددها في الفترة التي سبقت الثورة بقليل ويتضح ذلك في التقرير الذي تقدم به العقيد بلانش قائد مدينة باتنة في أكتوبر 1954 إلى الجنرال سبيلمان Spiliman يشير خلاله أن ناحية باتنة وحدها تتوفر على 10.000 بندقية حربية من مختلف الأنواع، وبذلك وجد عشرات الثوار في باتنة، تبسة، سوق أهراس مسلحين تسليحا جيدا بفضل الدور الذي لعبته المنظمة الخاصة في الجهة الشرقية وخصوصا في الأوراس⁽⁴⁾.

وبالرغم من كثرة التقارير، وكذا ما ذكره رجل المخابرات Ean Naujour الذي كان مشرفا عاما على الأمن الاستعماري وحماية الحدود أكد في تقرير له بأن رجال قوافل الجنوب أصبحوا متخصصين في التهريب والمتاجرة بالسلح غير أنه إلى غاية 1954 لا نجد شبكة واضحة تؤكد القيام بهذه العملية من قبل الوطنيين على الأقل على المستوى الخارجي انطلاقا من الدول الأجنبية⁽⁵⁾، لكن السلطات الفرنسية وفي عام 1953 رصدت جزءا من الجيش يكاد يصل إلى 2300 رجل لرصد للحدود الشرقية والغربية وذلك لمواجهة الأعمال المسلحة في الأراضي التونسية والمغربية ومنع تسلل الأسلحة وتهريبها إضافة إلى نجاح روجي ليونار Roujer Leonard لبناء ثكنات بشكل رئيسي في الأوراس وفي بعض المناطق كتكوت، مشونش، فم الطوب، زريبة الواد، نقرين وكذلك عند باردو، المهديّة⁽⁶⁾

كان عباس لغرور مكلفا بمراقبة حركة القوات الفرنسية على الحدود التونسية هذا ما يؤكد المناضل عيسى كشيدة. فخلال شهر أوت 1954 أبلغ باجي مختار بوضياف بأن المحاربين التونسيين اجتازوا الحدود وأن اجتياز الحدود ضايق بوضياف ليس من أجل رفض مساعدة المقاتلين التونسيين،

(1) عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص: 286.

(2) محمد ودوع، ليبيا والثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص: 181.

(3) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 134-137.

(4) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 59.

(5) نفسه، ص: 30.

(6) Ouanassa Siari Tengour, **Histoire Contemporaine de L'Algérie**, pr: René Gallisset, centre national de la recherche en anthropologie sociale et culturelle, 2010, PP:81-82.

وإنما خوفاً من إثارة انتباه الإدارة الفرنسية، ولفت كذلك عباس نظر بن بولعيد إلى حركة مشبوهة للقوات الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية⁽¹⁾.

وبسبب هذه الأحداث تم ربط الاتصالات بالثوار التونسيين، وفي هذا النطاق وبأمر من قيادة الجبهة قام جبار بربط الاتصالات مع كل من السياسي لسود وعبد الله بن زعير وهما من قادة الثوار التونسيين، وذلك في شهر أوت 1954 وكان هذا الاتصال الأول من نوعه والهدف منه هو إطلاع الثوار التونسيين على تحضير المناضلين الجزائريين للقيام بالثورة المسلحة ضد العدو مما يستدعي توقف التونسيين عن أخذ الأسلحة من المواطنين الجزائريين وذلك للاستفادة منها واللجوء إلى الأراضي الجزائرية عند الحاجة⁽²⁾.

كما استمرت في هذه السنة عملية التهريب عبر الحدود التونسية وهذا ما أكده السيد " مونس " المقيم العام الفرنسي بتونس في تقريره المؤرخ في 3 جوان 1948 بتونس والموجه للسيد " جورج بيدو " وزير الخارجية الفرنسي، حيث يؤكد انزعاج السلطات الاستعمارية من تهريب الأسلحة فقام مسؤولوها في القطر التونسي وكذلك الجزائري باتخاذ إجراءات حاسمة للحد من عمليات التهريب، كما اشتكى الحاكم العام للجزائر من عمليات لتهريب الأسلحة الحربية من القطر التونسي إلى القطر الجزائري لوزارة الخارجية الفرنسية، وذلك من أجل تكثيف العمليات لمحاربة النشاط السري والمهربين للأسلحة⁽³⁾.

وبعد أن تأكدت مجموعة الستة من عدم كفاية السلاح قررت جلبه من الخارج وأوكلت هذه المهمة لمحمد بوضياف ورايح بيطاط لشراء الأسلحة وقام أعضاء الوفد الخارجي بالاتصالات مع بعض الدول العربية للحصول على كمية من الأسلحة، إلا أنه وبالرغم من هذه المحاولات أجمعت العديد من المصادر والمراجع أنه لم يدخل أي قطعة سلاح الجزائر قبل أول نوفمبر 1954 وهذا ما دفع كريم بلقاسم إلى تحميل كل من بوضياف وبن بلة المسؤولية في استمرار المشكل⁽⁴⁾، كذلك أكد محمد بوضياف على أن اندلاع

(1) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، [د.س.ن.]، ص: 303.

(2) شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، ج: 5، المرجع السابق، ص: 47-48.

(3) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 145.

(4) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 108-109.

الثورة كان بجهود محلية⁽¹⁾. ويصل إلى بوضياف للقول: « أن وعود الفاسي لم تكن سوى محض افتراء، ومسؤول الولاية الخامسة بن مهدي الذي كان ينتظر السلاح من جهة الريف وجد نفسه معزولا⁽²⁾. ومشكل آخر معيق بسبب ورشة عمل لتحضير قنابل تقليدية بمنطقة الحجاج قرب آريس وفي فترة وفرت الورشة مخزونا كافيا للمرحلة الأولى لكن شاءت الأقدار أن ينفجر المخزن في 19 جويلية 1953 فجاءت الشرطة إثر الحادث وجمعت المفرقات التي لم تنفجر وألقت القبض على الأخوين سعيد ومسعود وحاولت الشرطة أثناء التعذيب والاستنطاق توجيه الأخوين بما يورط بن بولعيد، هذا الأخير الذي كان بحاجة ماسة إلى المال فذهب لمقابلة يوسف بن خدة وحسين لحول فتحصل منهما على مبلغ اقتطع من خزينة الحزب حسب رواية بن خدة الذي حدد المبلغ بحسب ما ذكره به عبد الحميد مهري والذي قدر بـ 250.000 فرنك⁽³⁾.

(1) محمد لحسن أزغيدي، معراج جديد، نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص:74.

(2) ينظر: مومن العمري، المرجع السابق، ص:307، محمد لحسن أغيدي، لحسن بومالي، التحضيرات جريدة العملية للثورة الجزائرية 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص:12.

(3) بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص:247.

لقد أكدت الدراسة لهذه الفترة على أن العلاقات التي جمعت منطقة الجنوب القسنطيني بتونس وخاصة حدودها الجنوبية كبيرة خاصة في فترة ظهور المقاومة التونسية للاستعمار الفرنسي والتي لعب العامل الجغرافي دورا كبيرا فيها، وقد سمح هذا العامل للجزائريين المشاركة ضمن وحدات المقاومة التونسية كما سمح بتلاحمهم وتعاونهم ضد الاستعمار الفرنسي. في وقت كانت فيه المنظمة الخاصة تجمع السلاح من أجل انطلاق الثورة التحريرية بالجزائر مما سمح بعبور كميات من السلاح عبر هذه المنطقة من مخلفات الحرب بين دول الحلف والمحور عن طريق التهريب والتجارة والذي مكن من توفير كمية لا يستهان بها كبداية للانطلاقة الأولى، إضافة إلى اعتمادها كنقطة لتكوين الخلايا الأولى التي ستكون نواة جيش التحرير الوطني عند تأسيسه.

الفصل الثاني:

مظاهر العلاقة بين المنطقة الأولى وتونس

1956-1954

تمهيد

المبحث الأول: انطلاق الثورة في المنطقة الأولى

المطلب الأول: اجتماعات التحضير للانطلاق 30 مارس إلى أكتوبر 1954

المطلب الثاني: العمليات الأولى في الأوراس نوفمبر 1954

المبحث الثاني: التطور الهيكلي للمنطقة الأولى إلى غاية 1956

المطلب الأول: التنظيم السياسي 1954-1956

المطلب الثاني: التنظيم العسكري 1954-1962

المبحث الثالث: القيادة في الولاية الأولى

المطلب الأول: قيادة مصطفى بن بولعيد 1954-1955 فيفري

المطلب الثاني: القيادة بالنيابة والصراع في الأوراس

المطلب الثالث: عودة مصطفى بن بولعيد واستشهاده

المبحث الرابع: طبيعة العلاقات بين قادة المنطقة الأولى والقيادات التونسية

المطلب الأول: تمرير السلاح والمتاجرة به

المطلب الثاني: التعاون بين قادة الولاية الأولى والمعارضة التونسية

المطلب الثالث: تنسيق مسؤولي الداخل مع الحكومة التونسية

خلاصة الفصل

بعد اندلاع ثورة التحرير الجزائرية 1954 استمرت الاتصالات واللقاءات بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وقادة ومناضلي الأحزاب الوطنية التونسية خاصة مع الحزب الدستوري الجديد وذلك من أجل التنسيق والتعاون بين الجبهات، وزادت هذه المحاولات بعد أن نالت تونس استقلالها، إذ أنه عند اندلاع الثورة في الجزائر كانت تونس في مرحلة حاسمة بظهور بوادر الاستقلال التي أصبحت تلوح في الأفق حتى اكتماله سنة 1956.

فقد اعتبرت المناطق الحدودية لتونس حلقة وصل دائمة بين الجزائر والمشرق العربي والتي أقام بها قادة الثورة والثوار، إذ توطدت العلاقات السياسية والعسكرية بعد اعتماد الجزائر على الواجهة التونسي كمنطلقة للتزويد بالسلاح والنشاط السياسي والعسكري باعتبارها بوابة الشرق للثورة الجزائرية، إذ أكد العديد من المجاهدين أن الحدود التونسية الجزائرية كانت أهم المعابر لنقل الأسلحة القادمة من ليبيا.

وقد اتخذت جبهة التحرير الوطني في هذه المرحلة من مشروع الكفاح المغربي المشترك منطلقا لتأكيد بعدها الإيديولوجي، واجتهدت على تكريسه ميدانيا لتوجيه المعركة وضرب السياسة الفرنسية التقسيمية، وهذا ما جسده علاقة القيادة الأولى بقيادات تونس ومجاهديها، وظل هؤلاء جميعا متمسكين بإستراتيجية مغربة الحرب خاصة جبهة التحرير وبعض القيادات التونسية المدعومة من قبل مصر الناصرية، وجندت خلال هذه المرحلة فئات واسعة، خاصة وأن الحركة الثورية المغربية كانت تشق طريقها للدفاع عن استقلال جميع الدول المغربية في ظل العمل والوحدة المشتركة.

المبحث الأول: انطلاق الثورة في المنطقة الأولى

عرفت المرحلة الحاسمة التي سبقت الثورة التحريرية اجتماعات للبحث في الطريقة الصحيحة لانطلاق الثورة من أجل تعبئة مناطق الأوراس وتحضيرها للموعد الحاسم، حيث أشرف قادة المنطقة على عدة اجتماعات فيها، لتأتي المرحلة الحاسمة والخاتمة لكل الاجتماعات بانطلاق الثورة بالأوراس.

المطلب الأول: اجتماعات التحضير للانطلاق

مرحلة الاجتماعات التمهيديّة فرضتها ظروف ومستجدات الاستعداد للثورة المسلحة، وبها تمكن المناضلون من الخروج من عهد التردد ومن ضبط الإحصاءات الدقيقة لكل ما يملكون من السلاح، وما عندهم من المناضلين، وما تتوفر عليه المنطقة من الأماكن الاستراتيجية، وذلك منذ تكوين (ل.ث.و.ع)، وقد ضبطوا أعمالهم بمقاييس تقتضيها ظروف العمل كالسرية، وبذلك واستمرت الاجتماعات بالتتابع لمدة ثمانية أشهر.

الاجتماع الأول: إنّ أول اجتماع انعقد بتاريخ 30 مارس 1954 في دار مسعود بلعقون في الزمالة بباتنة جاء بعد أسبوع واحد من إنشاء (ل.ث.و.ع)، ويكون بن بولعيد بذلك قد سبق قرار لجنة 22 للإعداد للثورة في الأوراس، وأجمعت المجموعة في قرارها على إعلان الثورة، واعتبر ذلك منعرجا تاريخيا حاسما لإنهاء المعضلة السياسية التي تمر بها الحركة الوطنية التي راحت تتداعى للسقوط⁽¹⁾، وكان من بين الحاضرين لهذا الاجتماع عاجل عجول وعباس لغرور ومصطفى بوستة وعبيدي محمد الطاهر⁽²⁾، أحمد نواورة⁽³⁾ ومحمد شريف بن عكشة، وفيه قدم مصطفى بن بولعيد عرض حالة الوضع السياسي العام

(1) مسعود عثمانى، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص: 235.

(2) المدعو الحاج لخضر من مواليد 1916 بقرية أولاد شليح ببداية عين التوتة ولاية باتنة من عائلة فقيرة هاجر إلى فرنسا عام 1936 حيث عمل هناك مدة 04 سنوات، ثم عاد إلى أرض الوطن حيث بدأ نشاطه في الحركة الوطنية حتى قيام الثورة، وقد سجن خلال هذه الفترة عدة مرات كما نفي إلى تونس غير أنه عاد إلى أرض الوطن وكان من طليعة المنظمين لقيادة الثورة التي شاركت فيها من البداية حتى النهاية شغل مناصب قيادية منها منصب قائد الولاية الأولى. ينظر: الطاهر حليس، المرجع السابق، ص: 139.

(3) من مواليد 1920 بأريس دخل مدرسة الأهالي لتعليم اللغة الفرنسية ثم غادر مقاعد الدراسة لإعالة أسرته، انخرط في صفوف (ح.إ.ح.د) منذ الأربعينات وضمن عناصر المنظمة الخاصة منذ 1947، ومن قادة الأفواج المكلفة بهجومات انطلاق الثورة، وقائدا للولاية الأولى 1958، حكم عليه بالإعدام من طرف المحكمة العسكرية للثورة بتونس وذلك في شهر مارس 1959، ينظر: عمار ملاح، قادة جيش التحرير، ج: 1، مرجع سابق، ص: 47-49.

في البلاد، إلى جانب تصوره الشخصي لمجريات الأمور التي تدعو للاطمئنان والتقاؤل بخصوص تفجير الثورة⁽¹⁾.

وقد حضر الاجتماع كل رؤساء الأقسام دون حضور شيحاني بشير⁽²⁾ وكذا مسؤول قسم عين البيضاء السيد زياني، وحضره رشيد بوشامة أحمد بدون تفويض والحاج لخضر، وقد أحاط هذان الأخيران القيادة علما بأن مناضلي باتنة أصبحوا موالين لمصالي الحاج، ولم يبق من المؤيدين (ل.ث.و.ع) إلا نفر قليل يعدون على رؤوس الأصابع، وكان من المسؤولين الحاضرين أيضا عمار معاش (مارشينيوار)، ومسعود بلعقون (صاحب المنزل) وكان موضوع الاجتماع هو التعجيل بالعمل المسلح لأن المناضلين في الأوراس نفذ صبرهم بسبب المضايقات المتكررة وتكالب الاستعمار عليهم⁽³⁾. ومن بين الأوامر والتعليمات التي أعطيت للحاضرين في هذا الاجتماع، القيام بعملية الانتقال حسب الشروط والكيفيات التي حددت ككتمان السر والقدرة على تحمل الأعباء، الإخلاص، واللياقة البدنية والخبرة في استعمال السلاح... إلخ⁽⁴⁾.

الاجتماع الثاني: انعقد على المستوى الجهوي بقسنطينة للاتجاه المصالي، ولم يحضر منه سوى رشيد بوشمال وحده يمثل باتنة بدون مناضلين وبدون تقرير يتكلم عن نشاطهم وعن دفع اشتراكهم، كما لم يحضره مسؤول الدشرة شيحاني بشير يوم 1954/08/14 كان فيه مناضلو هذه المنطقة على الحياد، كما أوصاهم بذلك مصطفى بن بولعيد حيث سانداهم على الحياد المناضل زيغود يوسف من قسم أسمندو⁽⁵⁾.

هذان الاجتماعان يمكن اعتبارهما تحسيسيان سمحا للقيادات المسؤولة من خلال التقارير التي أعدها مسؤولو الأقسام بقياس حساسية ومستوى النضج السياسي لدى المناضلين ومدى استعدادهم لخوض المعركة المصيرية⁽⁶⁾.

(1) الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص: 67.

(2) مسعود عثمانى، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص: 235.

(3) علي مزوز، المرجع السابق، ص: 59.

(4) الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص: 68.

(5) محمد الطاهر عزوي، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الجزائر، 1994، ص: 52.

(6) مسعود عثمانى، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص: 235.

الاجتماع الثالث: لم تذكر بعض الروايات تاريخه إذ اختلفت حول هذا التاريخ ليذهب البعض إلى تاريخ أوت 1954 وهناك من يذكر تاريخ 30 سبتمبر⁽¹⁾، ورأي آخر يذهب إلى أنه انعقد في شهر جويلية⁽²⁾، ولم يذكر عجل تحديدا لتاريخ انعقاده⁽³⁾ وبالرغم من اختلافاتهم في تحديد تاريخ انعقاده إلا أنهم اتفقوا جميعا على إشراف مصطفى بن بولعيد على الاجتماع بضياعته بتازولت (لامبيز) ضم بعض المناضلين القياديين خصص لدراسة الوضع، وضم الإطارات: عاجل عجل من ناحية آريس، عباس لغرور من ناحية خنشلة، محمد خنتري عن ناحية بريكة، موسى حاجي عن ناحية لخروب، الطاهر النويشي عن ناحية باتنة وعن ناحية بوعريف حاج بشير، مسعود بلعقون ومحمد خنتري⁽⁴⁾، وقد تضمن هذا الاجتماع خطة الثورة ودرس نقطتين أساسيتين وهما:

1. إحصاء عدد المناضلين وضبط القوائم ضبطا دقيقا.

2. ضبط الأسلحة والذخيرة المتواجدة عند المناضلين مع حثهم على الانضباط وكتمان السر⁽⁵⁾.

هدف هذا الاجتماع إلى تعبئة جميع الطاقات، من أجل إنجاح الثورة، وقد خرج المجتمعون من هذا الاجتماع بعدة قرارات وتوصيات تتعلق بتخطيطات أولية، تضمنت اختيار الجنود بكل عناية⁽⁶⁾، بعد ذلك دعاهم بن بولعيد في هذا الاجتماع للقيام بإحصاء شامل ودقيق للمناضلين وجرّد دقيق لكمية الأسلحة..، وأقسموا أمامه اليمين على أن يكتفوا ذلك خشية تسرب المعلومات إلى أجهزة الأمن الاستعمارية أو إلى أعوانهم وأذئابهم من مخبري الإدارة⁽⁷⁾.

الاجتماع الرابع: اجتمع لقرين عقد حوالي 12 أو 14 يوما قبيل الثورة على ما يتذكره محمد الطاهر عزوي⁽⁸⁾ وحدد تاريخ انعقاده حسب البعض يوم 24 أكتوبر 1954 وقد أشرف عليه مصطفى بن بولعيد، وحضره العديد من مساعديه، من أمثال شيجاني بشير، عباس لغرور، عاجل عجل، الطاهر

(1) مجلة أول نوفمبر، الشهيد مصطفى بن بولعيد...، ع:177، المرجع السابق، ص:133.

(2) محمد الطاهر عزوي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:53.

(3) مسعود عثمان، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص:235.

(4) الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص:69.

(5) علي مزوز، مذكرات المجاهد علي مزوز...، المرجع السابق، ص:55.

(6) زايد غسكالي، المرجع السابق، ص:105.

(7) ينظر: مسعود عثمان، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص:235، مجلة أول نوفمبر، الشهيد مصطفى بن

بولعيد...، ع:177، المرجع السابق، ص:133.

(8) محمد الطاهر عزوي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:52.

النويشي⁽¹⁾ ومحمد خنتري من بركة وحاجي موسى من الخروب إضافة إلى عبد الله بن مسعودة المعروف بابن إمزيطي صاحب الدار في لقرين بين بولفرايس والشمرة⁽²⁾.

وقد درس معهم كل الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة من سلاح وذخيرة ورجال وضبط خريطة الهجومات والأماكن المستهدفة ليلة أول نوفمبر وتحديد عدد الأفواج ومكان العتاد وتوزيع الأسلحة وكشف لهم لأول مرة عن موعد وتاريخ تفجير الثورة⁽³⁾.

وقد حمل مصطفى بن بولعيد بيان أول نوفمبر من الجزائر العاصمة وطبعه في الأوراس والذي كانت من أهم مبادئه تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي⁽⁴⁾. فقد سحب البيان وفي نفس الوقت تم توزيعه، وقد تمت قراءته باللغة العربية من طرف عاجل عجول وباللغة الفرنسية من طرف عباس لغرور، كما تمت كتابته، وعرض القانون الأساسي لجيش التحرير الوطني⁽⁵⁾.

كان الاجتماع من أهم وأخطر المحطات التي مهدت وأعدت للعمليات الأولى لثورة أول نوفمبر 1954، وذلك من خلال المسائل التي تمت معالجتها، والقرارات الخطيرة التي تم اتخاذها خلال هذين الاجتماعين، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1. ضبط الخط السياسي للحركة السياسية الجديدة والمتمثلة في جبهة التحرير الوطني.
2. ضبط الخط العسكري (النظام العسكري) للحركة السياسية من خلال تأسيس جيش التحرير الوطني.
3. ضبط الأساليب التنظيمية والإجراءات المصاحبة لاندلاع الكفاح المسلح ومنها على الخصوص بيان أول نوفمبر 1954.
4. تقسيم الجزائر إلى مناطق عسكرية مع توزيع المهام والمسؤوليات وفقا لهذا التقسيم على أعضاء لجنة الستة، مع تعيين منسقا وطنيا وهو محمد بوضياف بين جميع الهيئات وبين الداخل والخارج.

(1) الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص: 69-70.

(2) محمد الطاهر عزوي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 53.

(3) مصلحة التراث التاريخي والثقافي، تفاصيل ليلة أول نوفمبر 1954 على المستوى المحلي والوطني، وزارة المجاهدين، مديرية المجاهدين لولاية بسكرة، أكتوبر 2005، ص: 02.

(4) زليخة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة (FLN)، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص: 86.

(5) ينظر: الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص: 70، الطاهر صدراتي، المرجع السابق.

5. تحديد تاريخ بداية العمليات العسكرية المسلحة المعلنة عن بداية ثورة تحريرية لا تتوقف إلا عند تحقيق الاستقلال الوطني وتواعدوا على الالتقاء في 11 جانفي 1955 لتقييم الانطلاقة⁽¹⁾.
وقد كان اجتماعا نظاميا تخطيطيا هاما حسب شهادة عجول، فقد كشف قائد الأوراس⁽²⁾ لرفقائه عن ساعة إعلان الثورة والقرارات الهامة التي اتخذها بالنسبة للمنطقة وهي رسم حدود المنطقة الأولى، اختيار ناحية الوادي- بسكرة للإمداد بالسلح، اختار ناحية طامزة للمؤونة، تكليف محمد بوعزة (عرعار) للاتصال مع الوفد الخارجي بالقاهرة حيث تم تحديد نقطتين لتجمع الثوار ليلة الفاتح نوفمبر وهما: خنقة الحدادة ودرشة أولاد موسى، وقد كلف عجول الذي سبق أن عين على رأس ناحية آريس بالإشراف على تحضير تجمع النقطة الثانية الذي حضره حوالي 180 مجاهدا⁽³⁾. كذلك قدم بن بولعيد توصيات عامة وخاصة ما تعلق بسير العمليات القتالية ضد أهداف عدوه منها: « يمنع منعا باتا قتل المدنيين ولو كانوا خونة والقائد يشمل هذا المنع إذا لم يكن قاتله في حالة دفاع شرعي»⁽⁴⁾.

وقد اقترح عاجل عجول على الحضور إرسال 30 مناضلا من يابوس إلى خنشلة للانضمام إلى عباس لغرور، لأن خنشلة لم يكن لها العدد الكافي من المناضلين لتغطية كل مواقع الهجوم فتمت الموافقة بالإجماع⁽⁵⁾، كما أخبر بن بولعيد القادة رؤساء الأقسام بأن المصاليين والمركزيين على السواء ضد قرار تفجير الثورة وأن هذا القرار كان قد اتفق عليه أعضاء المنظمة السرية في اجتماعهم المنعقد بالمدينة (العاصمة) بتاريخ 24 جوان 1954⁽⁶⁾، وزع بيان أول نوفمبر على الأفواج تلك الليلة الذي أكد أن هذا النداء موجه إلى الشعب الجزائري باسم (ل.ث.و.ع) توضح فيه أهداف الثورة وأسبابها، إضافة إلى الحقوق والواجبات التي تتبناها وكذا الأهداف المستقبلية⁽⁷⁾.

(1) ينظر: عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص:19، مومن العمري، المرجع السابق، ص:309،
(2) ينظر: الملحق رقم (28): نموذج على قائد بالحدود.
(3) محمد عباس، خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص:344.
(4) مسعود عثمان، مصطفى بن بولعيد...، المرجع السابق، ص:133.
(5) علي مزوز، المرجع السابق، ص:57.
(6) مسعود عثمان، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص:236.
(7) جمال قنان، المرجع السابق، ص:90.

الاجتماع الخامس: يوم 1954/10/28 وقع في دار برغوث علي بالمدينة وهناك استعرضوا الأماكن المناسبة للاجتماع ليلة أول نوفمبر 1954 كملوجة ولمدينة ودشرة أولاد موسى وخنقة لحدادة بتيكاوين، وحضر هذا الاجتماع مع صاحب الدار وتحت إشراف مصطفى بن بولعيد كل من عاجل عجول والطاهر النويشي وعباس لغرور⁽¹⁾.

وقد جاء مباشرة بعد اجتماع " لقرين " لتجسيد مقررات القيادة بوضع هذه المقررات موضع التنفيذ⁽²⁾، وبعد المناقشات تم تحديد المواقع التي تنطلق منها الأفواج والوحدات لتنفيذ العمليات المتفق عليها وكذا تحديد التاريخ، واستقر الرأي في الأخير على الأماكن التالية: دشرة أولاد موسى وخنقة لحدادة بالنسبة لمناضلي آريس⁽³⁾، ايشمول، زلاطو، كيمل، فم الطوب، بوعريف، أما بالنسبة لمناضلي يابوس فترك الأمر للأخوين عمار معاش وموسى رداح للتشاور والاتفاق على ما هو مناسب وملائم للمنطقة، علما بأن مناضلي يابوس استلموا نصيبتهم من السلاح يوم 1954/10/12 من القيادة.

وتقرر أن يكلف الطاهر النويشي باستدعاء المناضلين للحضور في خنقة لحدادة وانصرف عباس لغرور بسلاحه إلى خنشلة لتفجير الثورة في ميعادها المحدد لها، كما كلف عاجل عجول باستدعاء من سيحضر من المناضلين في اجتماع ليلة أول نوفمبر 1954 بدشرة أولاد موسى في ميعادها المحدد لها بسفح جبل ايشمول من الناحية الجنوبية الغربية والمطلع على تحركات العدو من مدينة آريس⁽⁴⁾.

الاجتماع السادس: وكان الاجتماع في دار علي بن شايبة بدشرة أولاد موسى، كما اجتمع الرعيل الأول من الأبطال في دار أحمد بولقواس بخنقة لحدادة، وكانت الدشرة والخنقة في حراسة مشددة بحيث لا يخرج أحد من داخلها، وقد أقام الأبطال يومي السبت والأحد في أماكن تواجدهم استعدادا للانطلاق الكبرى⁽⁵⁾، فانعقد ليلة أول نوفمبر 1954 في المكانين المذكورين سابقا حيث وصل إليهما المجاهدون تباعا منذ ليلة السبت 1954/10/29 ومكثوا فيهما إلى ليلة أول نوفمبر⁽⁶⁾.

(1) علي مزوز، المرجع السابق، ص:57.

(2) مسعود عثمانى، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص:240.

(3) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص:344.

(4) محمد الطاهر عزوي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:55.

(5) ينظر: الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص:71، الطاهر صدراتي، المرجع السابق.

(6) محمد الطاهر عزوي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:55.

وذلك بعد أن عاد مصطفى بن بولعيد من هذا الاجتماع إلى الأوراس ومعه بشرى تحديد تاريخ اندلاع الثورة، فأرسل بطلب حضور رؤساء الأقسام فحضروا بتاريخ 28 أكتوبر 1954 فطلب منهم اليمين على أن يكتموا سر تاريخ أول نوفمبر لانفجار الثورة الجزائرية وحثهم على الصمود واليقظة والحزم وتنفيذ كل أوامر الحركة بدقة والهجوم على المراكز المسطرة- المبرمجة- كل حسب الطبيعة أو النقطة التي يوجد فيها، وبدأ مصطفى بن بولعيد في توزيع الأسلحة على الأفواج البعيدة والباقية في أماكنها وهي قسم خنشلة، ودوار يابوس، بريكة، عين توتة، دوار الولجة، وأعطى التعليمات إلى عاجل عجول، الطاهر النويشي، أن يخبروا مناضليهم بأن يلتحقوا بأماكن التجمع يوم 30 و31 أكتوبر ومعه لوازم التدريب العسكري⁽¹⁾.

وحضر الاجتماع شيحاني بشير، عاجل عجول، مصطفى بوسنة ومدور عزوي وحضره كذلك كل الأفواج التي توجهت إلى مدينة باتنة، طريق أفرار، آريس، تكوت، الولجة، بسكرة، عين توتة، بريكة... إلخ⁽²⁾، وفي هذه الليلة الموعودة بدأت المناداة من طرف القيادة وكل فوج يُعَيَّنُ يفصل لوحدة في بيت، وتعطى له التعليمات للقيام بالعملية في الأماكن التي يتوجه إليها، وكان البدء بالدشرة ثم الخنقة حيث مون اجتماع دشرة أولاد موسى من قرية الحجاج ومون اجتماع خنقة لحدادة في تيبكاوين من طرف بولقواس أحمد ومصطفى صاحبي الدار وحدهما⁽³⁾. وقد أثنى في هذا الاجتماع على المناضلين الماثلين أمامه وحددت بالمناسبة مجمل المواقع المدنية والعسكرية المقرر ضربها في تلك الليلة عبر نواحي المنطقة مبررا لقيادة الأفواج الأهداف المرجوة من ذلك، منها على سبيل المثال:⁽⁴⁾

1. تحرير الإرادة الثورية الوطنية.
2. تحطيم البنية التحتية للعدو.
3. إحداث صدمة نفسية قوية في أوساط العدو بشقيه المدني والعسكري.
4. إظهار قوة جيش التحرير بمظهر الجيش المنضبط عبر كامل منطقة الأوراس.

وفي هذا اللقاء تم تحديد اللقاء الموالي وذلك في 31 أكتوبر 1954 على الساعة العاشرة ليلا بالمكان المسمى (ثنية تاورة) قرب إيشمول عند أعالي (خنقة معاش) جنوبا، حيث دعا مصطفى بن بولعيد

(1) جمال قنان، معالم بارزة في الثورة...، المرجع السابق، ص: 91.

(2) محمد الصالح المهرات، المرجع السابق، ص: 11.

(3) محمد الطاهر عزوي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 55.

(4) الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص: 70.

قيادة الأفواج إلى الاجتماع الأخير لتوزيع المهام عليهم وآخر تعليماته بأربع وعشرين ساعة قبل اندلاع الثورة، حيث أسندت قيادة العمليات العسكرية للمناضل الطاهر النويشي، وقيادة الجناح السياسي لعاجل عجول، وما يمكن أن نستنتجه من هذا الاختيار لمكاني التجمع وبالنظر لطبيعة المنطقة فإن القيادة قد اختارت المكانين بعد دراسة دقيقة للموقعين من جميع الجوانب⁽¹⁾.

وأكد بن بولعيد في هذه الاجتماعات على ضرورة الانضباط والتحلي بروح المسؤولية وعدم التعرض إلى المدنيين الأوروبيين حفاظا على سمعة الثورة، كما شرح لهم أهمية منطقة الأوراس في عملية إنجاح الكفاح المسلح⁽²⁾.

المطلب الثاني: العمليات الأولى في الأوراس

في المنطقة الأولى كان مصطفى بن بولعيد قد أمر ابتداء من شهر سبتمبر 1954 للاستعداد للثورة بما استطاعوا من لباس ومؤونة وكذا تنظيف الأسلحة وتوزيعها داخل المناطق المجاورة، وهذا ما شرعت به قيادة الثورة بالأوراس منذ صيف 1954 بفضل مجهودات قائدها، فاستخرج السلاح المخزن بالمنطقة لاسيما الموجود بقرية الحجاج، لفرزه وتنظيمه وصيانته وإعداده لعملية التوزيع مع الاستمرار في عملية صنع القنابل كتلك التي صنعت بقرية تازولت والحجاج، وقد تخصص في صناعتها كل من برغوث علي وبعزي علي وبلقاسمي سماحي، وبتاريخ 5 أكتوبر 1954 شرع في توزيع السلاح انطلاقا من قرية الحجاج⁽³⁾ على عدّة مراحل وهي خمسة مراحل كالتالي:

1. المرحلة الأولى: تكفل مصطفى بن بولعيد وشيخاني بشير وبعزي لخضر بحمل كمية كبيرة في شاحنة إلى تيزي وزو.
2. المرحلة الثانية: تكفل مصطفى بن بولعيد وشيخاني بشير بحمله أيضا في شاحنة إلى ذراع الميزان.
3. المرحلة الثالثة: وتكفل به أيضا مصطفى بن بولعيد وشيخاني وحمل إلى بركة.
4. المرحلة الرابعة: في 12/10/1954 جاء عمار معاش من يابوس وأخذ 45 قطعة بندقية بذخيرتها من قرية الحجاج.

(1) زايد غسكالي، المرجع السابق، ص: 106-107.

(2) مجلة أول نوفمبر، الشهيد مصطفى بن بولعيد...، ع: 177، المرجع السابق، ص: 133.

(3) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 118.

5. المرحلة الخامسة: في ليلة 1954/10/31 وزع السلاح المعد على مناضلي مشونش وبنيان وغسيرة وتاجموت وكيمل وزلاطو وأريس وايشمول والشمرة⁽¹⁾.

وقد وزع بن بولعيد 30 بندقية على المنطقة الثانية في الشمال القسنطيني و60⁽²⁾ على المنطقة الرابعة بالوسط الجزائري وأرسل أسلحة أخرى إلى بسكرة والخروب⁽³⁾، إضافة إلى توزيع الأسلحة أوكلت للقادة مهمة تنظيم دورات تدريبية للعناصر الموثوق فيها لتعليمهم كيفية استخدام الأسلحة في مناطق كدوار معافة في أفرنغال وفي عين السيلان⁽⁴⁾.

وجد القائد مصطفى بن بولعيد قد عقد اجتماعا مع مساعديه وطلب من كل واحد منهم أداء اليمين على كتمان السر ثم أطلعهم على تاريخ وساعة اندلاع الثورة وقرأ عليهم بيان أول نوفمبر باللغتين، وخلال الاجتماع تم تحديد المراكز التي كانت ستشن عليها هجمات المجاهدين، كما طلب منهم الصمود في البداية إلى حين أن تلتحق بهم المناطق الأخرى للثورة وهكذا نفذت أفواج المجاهدين خطة ضرب الأهداف المحددة⁽⁵⁾، إلا أنهم وجدوا مشكل التسليح يقف أمامهم وكانت كتائب الجيش لا تملك أكثر من 400 قطعة من السلاح 300 في الأوراس لوحدها إضافة إلى أن ربعها كان فاسدا، فكان المناضلون ينتظرون قدوم السلاح من الخارج⁽⁶⁾، فحسب علي بن شايبة أن سبب هذا المشكل ظروف التخزين السيئة التي أتلفت حوالي 60% من الأسلحة المطمورة، لكن بالرغم من ذلك يقول المجاهد مصطفى بويستة أن بن بولعيد قال لهم: أن قيادة الثورة تعقد أملا كبيرا على المنطقة الأولى في تفجير الثورة وتغذيتها ريثما تلتحق بقية المناطق الأخرى بالركب⁽⁷⁾ وأنها كانت تنتظر منها الصمود ستة أشهر إلا أنه وعدهم بالصمود 18 شهر⁽⁸⁾.

(1) ينظر كل من: بلقاسم بن محمد برحاييل، المرجع السابق، ص: 349، إلهام غازي، المرجع السابق، ص: 47، محمد لحسن أزغيد، معراج جديد، المرجع السابق، ص: 83-84.

(2) هناك من يزيد عن هذا عدد ليصل إلى 80 بندقية، أما ما تبقى فوزع على الأفواج المشكلة للقيام بعمليات أول نوفمبر عبر مختلف نواحي منطقة الأوراس، ينظر: الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني...، المرجع السابق، ص: 63.

(3) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص: 166.

(4) صالح لغرور، المرجع السابق، ص: 54.

(5) مصلحة التراث التاريخي والثقافي، تفاصيل ليلة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص: 03.

(6) مراد سعودي، جيش التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص: 185.

(7) علي مزوز، المرجع السابق، ص: 59.

(8) محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص: 51.

وعند الحديث عن السلاح يجب الحديث عن حاملي السلاح فقد أحصى المؤرخ محمد حربي عدد الرجال الذين كانوا يحملون السلاح في الأوراس بـ 350 مقاتلاً، أما بخصوص التسليح فلم يكن الوضع سيئاً مقارنة بالمناطق الأخرى، واتفق كل من مراد صديقي ومصطفى هشماوي على أن الثورة في الأوراس انطلقت بـ 550 مجاهداً وتوفر لديهم 200 بندقية إيطالية عيار 6,5 ملم ومجموعة أخرى من بنادق الصيد، وقد صرح سكرتير الدولة الفرنسية للشؤون الحربية جاك شوفالي، آنذاك قائلاً: إن منطقة الأوراس في حالة ثورة حقيقية وعدد الثوار فيها قدر ما بين 440 و450 مقاتلاً وهم يستخدمون أسلحة أوتوماتيكية وأجهزة لاسلكية للإرسال والاتصال⁽¹⁾، أما تقرير ولاية باتنة فحدد عدد المجاهدين بـ 350 مجاهداً بكمية لا بأس بها ولكن معظمها غير صالحة للاستعمال، وهو ما أكده عمر أوعمران⁽²⁾.

وضمن سعيه الحثيث للانطلاقة كَوّن بن بولعيد مجموعة تتكون كل منها من عشرة إلى عشرين رجلاً يتقاسم كل اثنين منهم بندقية، لذلك صمم على أن يتكلف شخصياً بباتنة وأريس بينما أوكل إلى مساعديه مهمة الإشراف على مراكز العدو⁽³⁾، وقد استدعى بن بولعيد وشيخاني كل المجموعات التي تم تشكيلها لغرض شن العمليات بعد أن تم تحديد الأهداف وهي الثكنات العسكرية، مقرات الدرك، السجون ومقرات القيادة⁽⁴⁾. وفي هذه المرحلة بالتحديد كان عدد المجاهدين في الأوراس موزعين على النحو التالي: ناحية أريس تحت مسؤولية مدور عزوي فيها 160 جندياً، ناحية خنشلة تحت مسؤولية عباس لغرور ومساعدته عمار معاش 42 جندياً، ناحية عين لقصر تحت مسؤولية الطاهر النويشي فيها 114، ناحية عين مليلة وهي تحت مسؤولية حجاج بشير فيها 29 جندياً وبريكة تحت مسؤولية بالة محمد الشريف فيها 12 جندياً⁽⁵⁾.

وكانت القيادة قد اجتمعت في أواخر شهر أكتوبر 1954 قدم إلى المجاهدين شيخاني بشير، ومسعود معاش ومرسلين من طرف مصطفى بن بولعيد لإعلان تاريخ اندلاع الثورة مع أمر بن بولعيد بأن لا يحدث شيء بناحية وادي سوف لأن هناك قافلتين محملتين بالأسلحة والذخيرة قادمتين من ليبيا

(1) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 121.

(2) ينظر: عمر أوعمران، تدخل في ندوة الإذاعة، على هامش انعقاد الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم بالجزائر العاصمة من 28-31 أكتوبر 1981.

(3) بلقاسم بن محمد برحاييل، المرجع السابق، ص: 347.

(4) محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بينور، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص: 12.

(5) عبد القادر حميد، فرحات عباس...، المرجع السابق، ص: 127-128.

ستكونان بالجهة في هاته الفترة، لذلك يجب تأجيل العمليات المسلحة إلى غاية مرور القافلتين والالتحاق بالأوراس، وكانت من بين المناطق وادي سوف، ولكن الملاحظ أن بعض هذه المناطق لم تلتزم بتنفيذ هذا القرار لأنها لم تستطيع عليه صبرا فالحاج حمة لخضر في وادي سوف رفض ذلك بشدة بحجة عدم حرمان هذه المدينة من هذه الفرصة التاريخية وأمام تعنته دبرت له مكيدة بيضاء، حيث قدمت رشوة لشرطي يدعى بقاس لإصاق أي تهمة به وذلك ما تم فعلا حيث تم اعتقاله من يوم 28 أكتوبر إلى غاية 8 نوفمبر 1954⁽¹⁾، ويؤكد هذه المسألة الوردي قتال عندما سأل بن بولعيد عن عدم إرسال أفواج إلى منطقة تبسة ليلة أول نوفمبر فرد عليه قائلا: لقد تركناها- أي منطقة تبسة- لنتنفس منها ونجلب الأسلحة للثورة⁽²⁾.

أما عن المنطقة التي كلف بها باجي مختار وذلك رسميا من طرف ديدوش مراد قائد منطقة الشمال القسنطيني بالتسيير السياسي والعسكري للمنطقة الحدودية الجزائرية- التونسية كمنطقة عمليات وهي المنطقة التي تمتد من القالة شمالا إلى تبسة جنوبا والتي عرفت فيما بعد بالقاعدة الشرقية، وما منعه من المشاركة في عمليات أول نوفمبر هو سجنه من طرف الشرطة الفرنسية إذ جاء توقيفه قبل الثورة بأيام بعد توجهه إلى مدينة عنابة قصد الحصول على خريطة عسكرية وبعض التجهيزات واللوازم لإعداد العدة للثورة، لكن لم تعثر على دليل تدينه به فأطلقت سراحه في 31 أكتوبر 1954 بعد أربعة أيام من التحقيق السبب الذي جعله يتأخر في تفجير الثورة في الفاتح نوفمبر في ناحية سوق أهراس⁽³⁾.

وبالعودة ليلة قبل السفر إلى تبكوين حوز آريس حسب الطاهر حليس التقوا بمنطقة المجزرة من مدينة باتنة وراء الأكمة فقال لهم مصطفى بن بولعيد كل واحد منهم عليه أن يستعد ليوم اللقاء للالتحاق بالأفواج وأول عمل نبدأ به هو أن يدفع كل واحد ثمن سلاحه ومقداره ستة عشر ألف فرنك⁽⁴⁾.

وقبل ليلة أول نوفمبر بثلاث أيام اجتمعت الأفواج في دشرة أولاد موسى قرب آريس حيث كانت الأوامر بأن الفوج الذي يدخل إلى مكان التجمع لا يخرج منه وهذا من أجل الحفاظ على سرية تاريخ اندلاع الثورة، حتى أن المجتمعين في الدشرة لم يكونوا على علم بموعد انطلاق الثورة وكانوا يظنون الأمر

(1) عبد السلام العيفي، المرجع السابق، ص: 67.

(2) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 143-144.

(3) صالح فركوس، المرجع السابق، ص: 133، 140.

(4) الطاهر حليس، قيسات من ثورة نوفمبر 1954...، المرجع السابق، ص: 53.

تدريباً من التدريبات العادية⁽¹⁾، فكان يوم 1954/09/27 موعد الجماعة بالجبل معززين بنفر من المجاهدين، أما عن قائمة المجاهدين من الرعيل الأول الذين اجتمعوا بدار بولقراس ليلة أول نوفمبر 1954 تحت قيادة المجاهد الطاهر النويشي وعددهم خمسة وثمانون مجاهداً، بالإضافة إلى عدد من المناضلين لم تسند لهم مهمة العمليات القتالية ليصل العدد الإجمالي إلى 114 مناضلاً حسب ما ورد في مذكرات المجاهد الطاهر النويشي، إذ أنه وفي اجتماع أعضاء القيادة العامة للثورة بالأوراس قبيل اندلاع الثورة بيوم في المكان المسمى ثنية تاورة جنوب خنقة معاش أسندت القيادة العسكرية للمجاهد الطاهر النويشي والقيادة السياسية للمجاهد عاجل عجول والقيادة العامة للمجاهد مصطفى بن بولعيد والكتابة العامة للمناضل شيحاني بشير⁽²⁾.

ضرب بن بولعيد موعداً للفصائل في مزرعة صغيرة يملكها بعزي لخضر وكان عددهم حوالي 150 رجلاً، وفي يوم 31 أكتوبر استلموا أسلحتهم ولباسهم العسكري وأصبحوا منذ تلك اللحظة مجاهدين أو جنود في جيش التحرير الوطني، وعين بن بولعيد مهامهم فحدد ستة وعشرين رجلاً لمهاجمة باتنة بقيادة الحاج لخضر، بوها، مسعودي وبوشامة⁽³⁾.

وفي هذه الليلة ألقى القائد مصطفى بن بولعيد خطاباً على الحاضرين في كل تجمع، وقد سبق أن كلف المناضلين الطاهر النويشي بالإشراف على تجمع خنقة لحدادة دار بولقراس، وقد قام الطاهر النويشي بتوجيه الأفواج القتالية إلى باتنة وعين لقصر والشمرة، وفم الطوب، كما قام بتوجيه الأفواج إلى مدينة تازولت بعد أن تمت عملية توزيع الأفواج القتالية إلى الجهات المعنية، بعد أن عين بن بولعيد عباس لغرور مشرفاً على مدينة خنشلة وقايس، أمر شيحاني بشير كلا من موسى رداح ومحمد البشير رداح بالاتصال فوراً بعباس لغرور بخنشلة وقد حدد لهما طريق الاتصال به وفق خطة محكمة بسرية وعقد اجتماع في منزله ودام ثلاثة ساعات وتقرر فيه:

1. تسليم الخرائط التي تعين أماكن العمليات لكل من موسى رداح، محمد رشيد رداح ليسلماها بدورهما إلى رؤساء الأفواج المقرر إرسالها إلى يابوس للقيام بالعمليات مع الفوجين الموجودين بخنشلة.
2. تقسيم المجاهدين الذين سيقومون بتنفيذ العمليات إلى أفواج.

(1) محمد الشريف عبد السلام، قيسات من الثورة التحريرية بالأوراس: ناحية جبل أحمر خدوا، دار الأوراسية للنشر، الجزائر، 2015، ص: 54.

(2) زايد غسكالي، المرجع السابق، ص: 43، 78.

(3) عباس فرحات، المرجع السابق، ص: 93.

3. نقل الأسلحة والقنابل المخزنة بقرية يابوس إلى خنشلة، ثم نقلها إلى عين سيلان حيث توزع على المجاهدين في الوقت المحدد⁽¹⁾.

عين بن بولعيد المجموعات والأماكن 48 ساعة قبل أول نوفمبر وهي كما أوردها محمد العربي مداسي بالنسبة لكامل هدفين: زريبة الوادي ودرمون بقيادة محمد العابد، ثم تبرقة: بقيادة عبد الوهاب عثمانى، خنقة سيدي ناجي والولجة: عبد الحفيظ السوفي، لمصارة: بقيادة بولعراس، قايس: بقيادة كيلاني وناصر، خنشلة: مجموعة عباس لغرور مع مجموعة عمار معاش مقسمة إلى أفواج، تكوت: مكي عشوري، تاغيت: محمد اسمايحي، لقصر: بلقاسم مزياني، إينوغييسين: مصطفى غقالي، آريس: أحمد نواورة، بركة: محمد الشريف سليمان والصادق بن دايدة ومنصور غقالي، عين التوتة، إسماعيل كشرود، باتنة: ثلاث مجموعات بقيادة علي بعزي ومحمد الشريف بن عكشة والطاهر النويشي وقرين بلقاسم وحاج لخضر: شمرة، فم الطوب، تيمقاد، عين الياقوت، توفانة، بولفرايس، المعذر يقودها رجال الطاهر النويشي، الخروب: بشير حاجي، عين مليلة: موسى حاجي⁽²⁾، أما عن تقسيم الأفواج المجتمعين عند قرية الحجاج تم اختيارهم للقيادة هي كما هو في الملحق⁽³⁾

وقد حدد محمد الطاهر صدراتي الأفواج ببسكرة بـ 5 أفواج وعدد المجاهدين 41 وخنشلة 06 أفواج وعدد المجاهدين 37 والولجة 09 أفواج وعدد المجاهدين 49 ويابوس 04 أفواج وعدد المجاهدين 25 ودرشة أولاد موسى وعدد المجاهدين 180 وخنقة الحداد 73 مجاهدا⁽⁴⁾.

وبهذا وضع مصطفى بن بولعيد النواة الأولى لجيش التحرير الوطني وقسم جيشه إلى خمسة وثمانين فوجا انطلقوا كلهم ليلة أول نوفمبر، ونجح منهم 33 فوجا نجاحا تاما⁽⁵⁾، وبعد توزيع المهام على الأفواج احتفظ بن بولعيد بمجموعة إدارية يمكن أن نعتبرها أول نواة إدارية للقيادة بالأوراس وهم شيحاني، عاجل عجول ومصطفى بوسنة كما التحق بهذه المجموعة المجاهد عباس لغرور في اليوم الثالث من

(1) محمد لحسن أزغيدي، التحضيرات السرية للثورة التحريرية، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ع: 01، 1994، ص: 25.

(2) العربي مداسي، مغربلو الرمال، المرجع السابق، ص: .

(3) ينظر الملحق رقم: 48.

(4) الطاهر صدراتي، مذكرات...، المرجع السابق.

(5) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 345.

شهر نوفمبر بمنخفض الهارة قرب تاويليت على مشارف كيمل⁽¹⁾، وقد قضت المجموعة ليلة الفاتح نوفمبر بالجبل الظهري بالقرب من تافرننت ومنها انتقلت إلى جبل الهارة الذي اتخذته كأول مركز لقيادة المنطقة⁽²⁾، وأما الفوج المتجه إلى باتنة فسافر مساء يوم 1954/10/31 على متن شاحنة يمتلكها محمد بوخلوف المدعو (بوحة والهادي)، حملتهم من مكان يدعى عين المفرط إلى الشتاتيف قرب تازولت وهذا الفوج بقيادة الشقيقين إسماعيل غبروري ولمبارك غبروري نيابة عن عمار معاش الذي كلف من طرف القيادة بمهام أخرى تنسيقية⁽³⁾، إذن تم تعيين فوجين لمدينة باتنة فوج دليله أعبيدي محمد الطاهر وفوج طاهر النويشي وكان الفوج الذي أرسله يتكون من 25 شخصا وقصدوا الثكنة المركزية التي تحتوي على مخزن السلاح وفوج الطاهر النويشي مقصده مدينة تازولت لضرب السجن المركزي وتم الخروج من تيبكويين الساعة العاشرة ليلا⁽⁴⁾، وقد تحدث الحاج لخضر حول العملية بالقول: « لقد صوبت بندقيتي على نائب عامل العمالة ولكنني لم أطلق النار، التزاما بالأوامر لأن ساعة الهجوم لم تكن قد زفت وقد قتل في عملية باتنة جنديان فرنسيان، وأطلقت عدّة طلقات على سيارة عقيد فرنسي، ولكنه نجا، وقطعت خيوط الهاتف»⁽⁵⁾.

أما خنشلة فالمجاهدون الذين انطلقوا يوم 31 أكتوبر بعد الزوال بقيادة موسى رداح، نقلتهم سيارة بعث بها عباس لغرور وسائقها اسمه لرقط وتم النقل على مرحلتين ففي المرحلة الأولى نقلت ستة أفراد وفي المرحلة الثانية نقلت أربعة ومنهم⁽⁶⁾.

لقد كانت الكلمة التي ألقاها عباس لغرور قبل أن يصدر أمره إلى المجاهدين المكلفين بقطع الاتصالات الهاتفية قد تركت صداها في نفوس المجاهدين وقد خطب فيهم قائلاً: « إخواني المجاهدين الأعزاء ها نحن أدركننا يوم الثورة العظيم الذي يجب أن يقود الجزائر إلى الاستقلال... انطلقوا واضربوا العدو بقوة وبدون أدنى شفقة أو رحمة، وعودوا ظافرين»⁽⁷⁾، ومع اقتراب لحظة الانفجار ضببت كل

(1) زايد غسكالي، المرجع السابق، ص: 79.

(2) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 344.

(3) علي مزوز، المرجع السابق، ص: 59.

(4) الطاهر حليس، المرجع السابق، ص: 63.

(5) عباس فرحات، المرجع السابق، ص: 93.

(6) علي مزوز، المرجع السابق، ص: 61.

(7) صالح فركوس، الثورة الجزائرية في الكتابات...، المرجع السابق، ص: 135.

الاستعدادات الخاصة بنقل الأسلحة والذخيرة إلى " شعبة الغولة " (1) وتنتقل الأفواج الخمسة بكل حرية وعددهم 41 مجاهداً (2)، واستهدفت الهجمات مركز الشرطة إلى مقر البلدية بقيادة عباس لغرور، والفوج المتقدم للمولد الكهربائي بقيادة عثمانى إبراهيم، والفوج المتقدم لدار الحاكم، ومهاجمة مركز الدرك بقيادة علي كشرود والثكنة العسكرية بقيادة عمر السعدي كذلك إبراهيم عثمانى التيجاني المكلف بقطع الأسلاك الكهربائية، وسالم بوبكر كلف بحماية الخطوط الخلفية للمجاهدين وتكلفت تلك العمليات بالنجاح، وكانت خسائر العدو تدمير المحول الكهربائي وقطع الهاتف بخنشلة، وهكذا نفذت كل العمليات بخنشلة (3) وحرقت دار الحاكم مع الاشتباك مع الحراس، حرق دار الشرطة والاستيلاء على 04 مسدسات، وقتل قائد المناوبة بالثكنة العسكرية " الملازم دارنوا " والرائد لابلاس ومجنّد مسلم كان يقود الحراسة (4).

وبخصوص بسكرة فقد بدأ العد التنازلي للثورة بقيام المناضل سليمان لاجودان بإرشاد مسؤولي العمليات إلى المواقع المزمع استهدافها والتي قام هو بتحديدتها كما أرشدهم على المسالك الواجب اتباعها عند تنفيذ هذه الهجمات (5). خرج المغاوير من دار الحجاج بقيادة حسين برحايل متجهين نحو بسكرة عبر الشعاب والأودية حتى لقراف بالعالية شمال مدينة بسكرة، إذ انطلق المغاوير للهجوم في الساعة الصفر وفقاً للأوامر، لضرب النقاط الحساسة في الجهاز العصبي (6). فالتقى حوالي 42 مجاهداً فقام حسين برحايل بتقسيمهم إلى خمسة أفواج وكلف كل فوج بالقيام بهجوم على الأماكن التالية: محطة القطار بقيادة أحمد قادة والثكنة العسكرية سانت جيرمان بقيادة حسين برحايل، دار الشرطة بقيادة عبد القادر عبد السلام، دار البريد بقيادة إبراهيم جياموي وأخيراً محطة الكهرباء بقيادة عبد الله عقوني (7)، ويذهب محفوظ قداش أنه في بسكرة تمت مهاجمة مقر الشرطة قبل الموعد المحدد مما سمح للمحافظ بإخطار مسؤوليه في باتنة، أما بلقاسم بن محمد برحايل فيؤكد أنه تم تنفيذها في الموعد المحدد وخلف الهجوم إصابة حارس مدخل الثكنة بجرح كما أصيب المفتش " الكوميسير " وهو برتبة لواء برصاص في

(1) قرب حمام الصالحين التي تبعد عن مدينة خنشلة بحوالي 05 كلم.

(2) محمد الصالح المهرات، المرجع السابق، ص: 12.

(3) زايد غسكالي، المرجع السابق، ص: 84.

(4) لتفاصيل أكثر حول هجمات مدينة خنشلة ينظر كل من: محمد الصالح المهرات، المرجع السابق، ص: 21، كذلك:

Dominique Farale, Op- cit, PP:77-78.

(5) محمد الشريف عبد السلام، المرجع السابق، ص: 54.

(6) بلقاسم بن محمد برحايل، المرجع السابق، ص: 324-325 وكذا 133.

(7) محمد الشريف عبد السلام، المرجع السابق، ص: 64.

فخذه وألقيت قنبلة حارقة على مركز النجارة فاشتعلت فيه النيران وانسحب رجال جيش التحرير الوطني بسرعة مخلفين الفوضى والدمار⁽¹⁾.

أما في الأوراس فكان كمين نفق " تيغانيمين " حيث هاجم المجاهدون بقيادة بشير ورتلان⁽²⁾ قافلة فرنسية تتكون من كتيبتين من الجيش الفرنسي واستمر الإشتباك لمدة 24 ساعة، نتج عنه سقوط قتلى وجرحى من الجانبين 7 شهداء و25 جريحا من المجاهدين، وكان مصطفى بن بولعيد أول من وصل المكان في الموعد⁽³⁾.

وفي ليلة 31 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 1954 وصلت التقارير الأولى للشرطة والدرك إلى مكتب الحاكم العام آنذاك روجيه ليونار في المناطق 2، 4، 5 بقيادة ثلاث نواب لبوضياف: ديدوش، بيطاط، وبن مهدي الألعاب النارية في عيد القديسين خلقت صدمة نفسية⁽⁴⁾، وهكذا هاجم الثوار نقاط عديدة من منطقة الأوراس استطاعوا خلالها غنم بعض الأسلحة وتمكن أغلب المهاجمين من الفرار نحو الجبال⁽⁵⁾، فقد شن هؤلاء 30 هجوما ضد المراكز الحساسة للاستعمار⁽⁶⁾ ملحقا بها خسائر فادحة القتلى 06 والجرحى 06 مما جعل فرنسا تحشد أكثر من 800.00 عسكري للقضاء على الثورة في الأوراس⁽⁷⁾.

وحسب إحصائيات العدو فإن مفجري الثورة قد قاموا بـ 62 عملية ليلة الفاتح نوفمبر 1954 بين منتصف الليل والساعة الثالثة صباحاً، وهذا في 30 مكانا من التراب الجزائري⁽⁸⁾، ورغم أن بعض أفواج ليلة نوفمبر لم تتجز مهامها على الوجه الأكمل، فقد كان المهم أن تتدلع الثورة، وقد اندلعت فعلا مهما

(1) بلقاسم بن محمد برحاييل، المرجع السابق، ص ص: 324-325

(2) المعروف بسيدي حني ولد في 1918 بكيمل انخرط في حزب (ح.إ.ح.د)، كان عنصرا من عناصر المنظمة الخاصة، اعتقلته السلطات الفرنسية نتيجة نشاطه ضمن صفوف الحزب، وكان من الرعيل الأول عند اندلاع الثورة، شارك في الثورة وأصبح مسؤولا على ناحية كيميل سنة 1956، وفي سنة 1958 الناحية الرابعة بريكة، وقد استشهد سنة 1959/07/15. ينظر: عمار ملاح، قادة جيش التحرير، ج:1، المرجع السابق، ص:84.

(3) صالح فركوس، المرجع السابق، ص:263.

(4) Jacques Simon, Op- cit, P:21.

(5) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص: 12-13.

(6) Yves Courrière, **Les Fils de la Toussaint**, Rahma, Alger, 1992, PP:367-368.

(7) حول الموضوع ينظر: مصلحة التراث التاريخي والثقافي، تفاصيل ليلة أول نوفمبر 1954...، المرجع السابق، ص:09، مجلة أول نوفمبر، الشهيد مصطفى بن بولعيد...، ع:177، المرجع السابق، ص:133، وأنظر كذلك:

Yves Courrière, Op- cit, PP:367-368

(8) عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج:1، المرجع السابق، ص:78.

كان تفاوت النجاح في أداء المهام الأولى⁽¹⁾، فكانت النقطة الأكثر سخونة هي منطقة الأوراس إذ توجه منذ يوم 2 نوفمبر⁽²⁾، وفي نفس هذا اليوم أصدر الحاكم العام للجزائر روجي ليونار مذكرة تحمل رقم 42257 جاء فيها: « يبدو أننا في جبال الأوراس أمام المزيد من التمرد الذي يتسم خصوصا بالعدد المتزايد والمستمر في عدد الثوار والذين - حسب آخر المعلومات - يقارب ألف رجل هذه المعلومات تسمح لي بالتخوف من أن هذه الثورة التي مسرحها منطقة الأوراس هي نقطة انطلاق لحركة عامة في شمال إفريقيا»⁽³⁾.

رغم التقارير حول الأوضاع إلا أن قوات الاحتلال لم تستطع تحديد مناطق العمليات في الشرق الجزائري وبالذات في منطقة الأوراس وزعم فيها كاتب عمود في جريدة صدى الجزائر الفرنسية الصادر بتاريخ 2 نوفمبر 1954 أنها جرت في الحدود الجزائرية التونسية وبالتسيق مع فلاة الجنوب التونسي كما يصفهم فعندما فقد الاستعمار الموضوعية في الطرح، كما أفقد الحكام القدرة على الاعتراف بشرعية المطلب فراحوا يكيلون التهم مرة إلى تونس ومرة أخرى إلى مصر⁽⁴⁾ والجامعة العربية وأحيانا أخرى للشيوعية، وظنا منها أن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تقف وراء الحوادث فأقدمت في 5 نوفمبر 1954 على حلها واعتقال أغلب مسؤوليها⁽⁵⁾، وكرد على هذا الأمر وما هي إلا أيام وأسابيع حتى عينت قيادات لنشر الثورة في كامل تراب المنطقة الأولى⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

بعد فترة زمنية قصيرة من اندلاع الثورة انعقد اجتماع في تافرننت لحدود قرب الهارة بمنطقة تكوت تحت قيادة مصطفى بن بولعيد وبحضور جميع القادة والعديد من رؤساء الأفواج وتمحور موضوع الاجتماع نقطتين أساسيتين هما:

(1) محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص: 52.

(2) عباس فرحات، المرجع السابق، ص: 160.

(3) صالح لغرور، المرجع السابق، ص: 124.

(4) مسعود عثمان، مصطفى بن بولعيد...، المرجع السابق، ص: 122.

(5) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 27.

(6) عمار ملاح، من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، الناحية (3)

بوعريف، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص: 106.

(7) ينظر إلى الملحق رقم: 49.

1. تقييم حصيلة العمليات الأولى (ليلة أول نوفمبر):

بالنسبة لهذه النقطة الأولى وبعد دراستها حالة بحالة تبين أنها ناجحة في معظمها باستثناء حالتين سلبيتين هما أريس وعين لقصر اللتين لم تتم مهاجمتهما وكان القائد بن بولعيد قد أظهر غضبه على المكلفين بهما أي رئيسي المجموعتين، أما باقي العمليات كانت نتائجها مرضية⁽¹⁾.

2. وضع استراتيجية للمستقبل (مواجهة العدو):

تقرر تشكيل أفواج في شكل مجموعات صغيرة وإرسالهم إلى جميع الجهات من الأوراس إلى الشرق والغرب، الشمال والجنوب حتى لا تبقى الثورة منحصرة في منطقة صغيرة، ومن ثم ربما يسهل على العدو محاصرتهم⁽²⁾. وبعد حصيلة النتائج والأعمال التي قدموها لمصطفى بن بولعيد أمر ببقاء الأفواج الصغيرة كما هي والعودة لأماكنها المحددة لها مع التوسع في رقعة الثورة وانتشارها بسرعة وبقدر الإمكان في كل النواحي التي تصلها الثورة قبل اليوم وأعطى للأفواج تكتيكا جديدا للعمليات الحربية وهي حرب العصابات⁽³⁾.

(1) ينظر الملحق رقم: 50.

(2) علي مزوز، المرجع السابق، ص: 70.

(3) جمال قنان، المرجع السابق، ص: 95.

المبحث الثاني: التطور الهيكلي للمنطقة الأولى إلى غاية 1956

عرفت الثورة التحريرية منذ انطلاقتها تطورا تنظيميا على جميع المستويات بداية بالتنظيم السياسي على مستوى جبهة التحرير الوطني كالتقسيمات السياسية والإدارية وصولا إلى ما عرفه الجانب العسكري من محاولات تنظيمية لجيش التحرير الوطني مست التقسيمات العسكرية الرتب وصولا إلى الإعداد والتدريب.

المطلب الأول: التنظيم السياسي والإداري

يمكن القول أن التنظيم في هذه الفترة حدد في الاجتماع الذي وقع في بيت بوقشورة⁽¹⁾ بتاريخ 10 أكتوبر 1954 والذي تقرر فيه تقسيم البلاد إلى خمس مناطق منها المنطقة الأولى والتي عين على رأسها السيد مصطفى بن بولعيد ونوابه السادة شيحاني بشير، عباس لغرور والطاهر النويشي⁽²⁾، وبقي أمر تنظيم المنطقة السادسة " منطقة الصحراء " مؤجلا إلى ما بعد انطلاق الثورة غير أنه تم اختيار عضوين لقيادة هذه المنطقة وتنظيمها وإدارة الأعمال القتالية فيها وهما عبد القادر المهدي الذي أحجم عن الاشتراك في الثورة في اللحظة الأخيرة، بينما العضو الثاني الرقيب سليمان الذي اختفى عن دائرة العمل ثم التحق بالجيش الفرنسي، ونتيجة لهذه الأحداث والتطورات قرر مصطفى بن بولعيد ضمها إلى منطقة الأوراس ريثما يتم تنظيمها من جديد⁽³⁾.

وكانت الثورة قد اجتهدت منذ الأيام الأولى لاندلاعها في أن تضع تنظيما سياسيا يتسم بالمرونة في الأسلوب وتطبعه السرعة في التنفيذ⁽⁴⁾ مع الاعتماد على الجانب التنظيمي الذي وضعه الستة لقيادة الحركة وتسييرها والمتمثل في مبدأ اللامركزية والذي فرض بسبب اتساع رقعة البلاد بما لا يسمح لهيئة مركزية بأن تقوم بقيادة الكفاح، وبالتالي ترك لكل ولاية حرية التحرك في قيادة العمل في إقليمها⁽⁵⁾ طبعا وذلك كان على أمل الاجتماع في مؤتمر تقييمي لمسار انطلاق الثورة لكن الظروف حالت دون ذلك⁽⁶⁾.

(1) وهو بيت مراد بوقشورة الذي اختارته القيادة لاجتماع الستة والكائن ببلدية الرايس حميدوا في العاصمة

(2) محمد لحسن أرغيدي، معراج جديد، المرجع السابق، ص: 80.

(3) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص ص: 348-349.

(4) محمد زروال، اللمامشة في الثورة، ج: 1، المرجع السابق، ص: 82.

(5) للمزيد حول الموضوع ينظر: محمد بوضياف، المرجع السابق، ص ص: 67-68، كذلك: صالح بلحاج، المرجع السابق، ص: 178.

(6) محمد بوضياف، المرجع السابق، ص: 68.

إذن فقد عمدت جبهة التحرير الوطني إلى ابتكار تنظيمات ترسي من خلالها هياكل قاعدية قادرة على مجاراة واقع الثورة وتلبية احتياجات جبهة التحرير المتزايدة، وقد سعت من خلالها كذلك إلى عزل الجماهير عن الإدارة الاستعمارية⁽¹⁾، وقد برزت هذه التنظيمات الجديدة والتي تأسست عبر القرى والأرياف والمدن وذلك تحت إشراف المرشدين السياسيين والتي ركزت في البداية على إنشاء فروع لها في القرى والمدن لتحل مستقبلا محل النظام الاستعماري الفرنسي⁽²⁾، وكذا من أجل توفير الاحتياجات الضرورية التي تتطلبها معركة التحرير على جميع الأصعدة وقد راعت الجبهة في هذه التنظيمات خصوصيات كل منطقة حتى تتمكن من تأدية دورها على الوجه الأكمل أما عن المسؤولين فموزعون على المسؤوليات التالية:

1- المسؤول السياسي:

تتخصر مهمته الثورية الأساسية في توعية الشعب، وشرح أهداف الثورة والمتابعة اليومية لحوادثها ليكون على اطلاع دائم بالتطور الذي تحققه في الميدان العسكري والسياسي ولذلك فقد أسندت إليه مصلحة الدعاية والإعلام، وقد كان من بين مهام هذه المصلحة تطوير التكوين السياسي في أوساط المجاهدين ورفع معنوياتهم وتنظيم التجمعات العامة لشرح التعليمات التي تصدرها جبهة التحرير الوطني. فبالنسبة للأوراس فإن أول محافظ سياسي في الأوراس الغربي عينه بشير شيحاني في ناحية جبل كيمل كان هو المجاهد عثمانى لعياشي⁽³⁾، ومن مهامه تنظيم المحاكم الشعبية، جمع الاشتراكات والتبرعات من المواطنين، إنشاء شبكة من المدنيين تنظم على شكل لجان⁽⁴⁾.

2- المسؤول العسكري:

النائب العسكري مكلف بالشؤون العسكرية والمتمثلة في تسليح الجيش بالذخيرة والعتاد بالإضافة إلى لباسه وأكله والأدوية الضرورية للتكفل بالجرحى، ومن مهامه كذلك الإعداد والتخطيط للعمليات العسكرية بالتنسيق مع رئيس القيادة إذا كان نائبا عسكريا على مستوى القيادة العليا، والتخطيط الذي يقوم

(1) التقرير الجمهوري للولاية الثالثة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تيزي وزو، الجزائر، 7-8 فيفري 1985، ص: 28.

(2) أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص: 307-308.

(3) محمد زروال، اللامشة في الثورة، ج: 1، المرجع السابق، ص: 84.

(4) الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص: 56-57.

به يجب أن يكون على ضوء المعطيات والمعلومات التي يتلقاها من النائب المكلف بالمواصلات والإخبار وذلك برصد أدق التفاصيل بشأن تحركات العدو.

3- مسؤول الاتصالات والإخبار:

يعتمد هذا النائب في عمله على قوات أو شبكة يكونها من المدنيين غير المشكوك في أمرهم من طرف سلطات العدو الفرنسي⁽¹⁾، وتتمثل مهمته في جمع الأخبار، وتقديم المعلومات عن الجيش الفرنسي من حيث تحركاته وأهمية مراكزه وذلك اعتمادا على قنوات خاصة في القرى أو المدن وحتى الأرياف، كما كان من مهامه الإشراف على مصلحة الإشارة التي يتم عن طريقها الربط بين مختلف المناطق⁽²⁾ أو بين قسمة (فرقتة) وبين الفرق المجاورة له مع تكوين مراكز ومخابئ بين كل فرقة⁽³⁾.

4- مسؤول التموين:

لقد أولت الثورة إهتماما بالغا بقضية التموين وبذلك تم تجنيد أفواج تتولى مهمة الحصول على المؤن إذ كان يشرف على التموين مسؤول التموين في كل منطقة بنواحيها وقسماتها ودواويرها سواء تعلق الأمر بالشراء أو النقل أو ال توزيع وبذلك يقوم المسؤول بتحديد قوائم للتجار لشراء الألبسة والمواد الغذائية⁽⁴⁾، ويعمل القسم على نشر وتدعيم سياسة الجبهة في أوساط الجماهير وهو مكلف بمراقبة جميع الأنشطة القاعدية من خلال التقارير والأوامر، ويعتمد على المواطنين في عملية تنظيم الاتصال بين الأعراس والأقسام والمراكز وبين قيادات الأقسام⁽⁵⁾.

كان الشعب هو المدعم للعملية التموينية بطريقة تلقائية ولعل هذا ما دعى السلطات الاستعمارية تجميع الشعب والمحتشدات وانشاء المناطق المحرمة ومحاولة إغلاق الحدود وبذلك يمكن القول أن تموين جيش التحرير الوطني كان في البداية عفويا عن طريق الجماهير وبعد ذلك سوف يخضع التنظيم المحكم⁽⁶⁾، وبعد تحديد مسؤولية كل طرف يتم تعيين مسؤول كل مشقة عن كل دوار والإشهار بالثورة المسلحة بقيادة جبهة التحرير الوطني في كل النواحي مثلما عمل باجي مختار على سبيل المثال في

(1) نفسه، ص ص: 54-55.

(2) محمد زروال، اللمامشة في الثورة، ج: 1، المرجع السابق، ص: 84.

(3) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص: 57.

(4) بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص: 59.

(5) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص: 316.

(6) بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص: 60-62.

ناحية سوق أهراس وبوشقوف⁽¹⁾، أي أنه في السنوات 1954-1955 حتى انعقاد مؤتمر الصومام لم يكن هناك تنظيم إقليمي للثورة في المنطقة بل كان هناك ما يطلق عليه باللغة الفرنسية " Secteurs " أي القطاعات وعلى رأس كل قطاع مسؤول فكان هناك قطاع لزهر شريط وقطاع عبان الزين، قطاع عجول... إلخ⁽²⁾.

وهذا ما يؤكد لنا مصطفى بوستة إذ يؤكد على أنه بعد اندلاع الثورة بـ 15 يوما بدأ بن بولعيد يضع التنظيم موضع التنفيذ فكان الطاهر النويشي على رأس باتنة وهو " سكتور"، أو ناحية. فكانت ناحية شليا إلى عين فكرون تحت لواء عباس لغرور وعبد الوهاب الولجي ومسعود أمعاش كلهم متعاونون تحت قيادة عباس لغرور، وامتدت سلطتهم عبر سوق أهراس وعين البيضاء إلى الحدود التونسية إلى وادي سوف، أما آريس فكان يدير شؤونه محمد شريف بن عكشة وبعزي علي، بن الأخضر علي ناحية عين التوتة ووادي عبدي إلى بني فرح، أما ناحية آريس وتكوت فكان على رأسها العايش بادسي ومسعود بن زحاف- تكوت إلى عين الناقة- حوش سيدي محمد- الزربية، كيمل- زلاطو، بوحمامة، طامزة، تمقرة، أما سكتور سطيف فبقيادة مصطفى رعائلي، أما بركة والمسيلة فكانت تحت قيادة عبد الحفيظ طوش ومصطفى طورش أيضا⁽³⁾.

ويؤكد أحسن بومالي أنه بالرغم من أن الدراسة التي أكدت على وجود تنظيم مخطط لكن بعد انطلاقها غلبت عليها روح المبادرة بسبب صعوبة الاتصال بين المناطق نتيجة وجود بوضياف بالخارج وإلقاء القبض على عدد من مجموعة 22 واستشهاد بعضهم، وهو ما جعل لقادة المناطق التصرف بالتشاور مع نوابهم في معالجة المستجدات⁽⁴⁾. بوضياف الذي كان من المفروض أن يقوم بعملية التنسيق بين مناطق الثورة كما تقرر عند الانطلاقة من قبل لجنة الستة التي رفضت تعيين قائد للثورة وتبنت مبدأ القيادة الجماعية.

إضافة إلى بعض الظروف الأخرى التي عانت منها الانطلاقة، فمصطفى بوستة يتحدث عن أنه بعد شهر من اندلاع الثورة دخلت الإدارة العليا إلى بسكرة فوجدت المسؤولين المعينين في بسكرة قد هربوا،

(1) صالح فركوس، المرجع السابق، ص: 142.

(2) عمار جرمان، المرجع السابق، ص: 111.

(3) ينظر: مصطفى بوستة، مذكرات غير منشورة، تحصلت عليها من ابنته. محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 212.

(4) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص: 43.

فأسسوا النظام من جديد فكان السكتور الأول تحت قيادة عبد السلام حسين وجغروري الصادق وهي: أم دوكال، أوماش، أورلال، شعبية، بوسعادة الحدود جبل بوكحيل بينهم وبين زيان عاشور أما السكتور الثاني: بسكرة، سيدي عقبة، جامعة، وادي ريغ، تقرت وهي الحد فكانت القيادة للسيد عبدلي محمد بن أحمد⁽¹⁾، وقد تطور التنظيم الإداري حيث أنشأت المناطق في اجتماع تقرر فيه تعيين المناطق وعين عليها القادة فكانت هيكله النواحي التابعة للمنطقة سنة 1955 كما يلي:

1. البشير ورتلان مسؤول ناحية تبسة.
2. حمة بن عثمان مسؤول ناحية تازينت إلى غاية الونزة.
3. جيلاني بن عمر مسؤول عن ناحية نقرين والجنوب التونسي.
4. محمد لخضر في ناحية وادي سوف ثم خلفه طالب العربي.
5. لزهري شريط مسؤولا عن ناحية الجبل الأبيض وبئر العاتر⁽²⁾.
6. عمر البوقصي مسؤولا عن ناحية سدراتة.
7. علي كربادو مسؤول ناحية ششار.
8. التيجاني عثمان مسؤولا عن ناحية خنشلة.
9. الوردية قتال مسؤولا عن ناحية سوق أهراس.
10. شعبان لغور مسؤولا عن ناحية لخروب وعين فكرون⁽³⁾.

المطلب الثاني: التنظيم العسكري

كانت تشكيلة الأفواج تتكون من حيث العدد من 06 جنود إلى 15، وتختلف من جهة إلى أخرى حسب الإمكانيات المتاحة لكل جهة على حدة، وتتكون الوحدات أو الفرق مثلما أصبحت تسمى فيما بعد من تجميع عدة أفواج أو عندما يتضخم عدد الفوج، وتكون ثلاثة أفواج فرقة، أما مسؤولية الأفواج فتسند إلى الشخص الذي يتصف بصفات معينة مثل القدرة على التسيير والشجاعة وروح المبادرة والتصدي لكل الاحتمالات، أما بعد مؤتمر الصومام فضبط عدد كل فئة، التسليح والرتب العسكرية⁽⁴⁾.

(1) مصطفى بوسطة، المرجع السابق.

(2) ينظر: مداخلة الوردية قتال، أعمال الملتقى حول معركة الجرف، المركز الجامعي، المرجع السابق، ص: 195.

(3) فريد نصر الله، التطورات السياسية والعسكرية...، المرجع نفسه، ص: 193.

(4) التقرير الجمهوري لولاية سيدي بلعباس، المرجع السابق، ص: 05.

إذ أنه وقبل المؤتمر أعيد النظر في تنظيم الوحدات والفرق والأفواج، بعد أن كانت تسري على التنظيم الذي حددته المنظمة الخاصة، وأعطيت التعليمات والأوامر لقادة النواحي بتجنب حرب المواجهة مع عدو يتفوق من حيث التنظيم والتسليح والإمداد والاقتصار على أسلوب الكمائن وحرب العصابات والضربات الخاطفة قصد إرباك العدو⁽¹⁾، إضافة إلى ذلك فإن تقليص عدد الأفواج من أجل التخفيف على المواطنين لتسهيل عليهم عملية تموينهم ولا يكتشف العدو أمرهم⁽²⁾.

إقامة بنية الفيلق من الناحية إذ كان التنظيم مصالح جيش التحرير الوطني العضوية لم تقم إلا في السنوات الأخيرة للثورة التحريرية والفيلق le betation ويشكل من ثلاث بالإضافة إلى عشرين إطاراً أي ثلاثمئة وخمسون عسكرياً سواء ضباط أو صف ضباط أو جنود يشرف عليه مسؤول الناحية ضابط برتبة ملازم ثان ونائبه ضابط برتبة ملازم أول⁽³⁾

أما إذ كان لتنظيم مصالح جيش التحرير الوطني أهمية منذ البداية، حيث كان قادة هذه المنطقة واعون بأهمية ذلك، فقاموا بسن قوانين صارمة لتنظيم الجانب العسكري، وتشكلت عدة مصالح نذكر منها: مصالح التموين، مصلحة التدريب، مصلحة العتاد والتسليح، مصلحة الصحة، مصلحة المحافظة السياسية، مصلحة الاتصالات العسكرية، مصلحة المحاكم العسكرية على مستوى المنطقة⁽⁴⁾.

(1) مسعود عثمانى، مصطفى بن بولعيد...، المرجع السابق، ص: 138.

(2) مداخلة قتال الوردى، في ملتقى التطورات السياسية والعسكرية... المرجع السابق، ص: 55.

(3) بوبكر حفظ الله، التسليح والتموين، ص: 68.

(4) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص: 97.

المبحث الثالث: القيادة في المنطقة الأولى

بانطلاق الثورة عين مصطفى بن بولعيد على رأس القيادة في المنطقة الأولى والذي سجن من طرف السلطات الفرنسية على الحدود التونسية الجزائرية بعد المحاولة التي قام بها للسفر من أجل جلب السلاح للداخل والذي عين نائبه شبحاني بشير على رأس القيادة وبعد فشل هذا الأخير في السيطرة على زمام الأمور في الولاية وفرض سلطته إضافة إلى مطالبة عمر بن بولعيد بالقيادة وفرض نفسه كوريث لأخيه مصطفى بن بولعيد فعرفت هذه المرحلة صراعات داخلية خاصة بعد تصفية شبحاني بشير وبقيت هذه الصراعات حتى عودة بن بولعيد إلى الأوراس بعد فراره من السجن.

المطلب الأول: قيادة مصطفى بن بولعيد 1954- فيفري 1955

لقد تم تعيين مصطفى بن بولعيد على رأس المنطقة العسكرية السرية بمنطقة الأوراس سنة 1946 وأعيد اختياره لقيادة المنطقة في اجتماع الستة ليكون قائدا للمنطقة وينوبه كل من عاجل عجول وعباس لغرور⁽¹⁾، وبالمقابل فقد تعهد بن بولعيد أمام هؤلاء القادة بأن تتحمل الأوراس أعباء الثورة مدة ستة أو ثمانية أشهر لوحدتها في انتظار إتمام هيكلة الأفواج وتسليحها في المناطق الأخرى⁽²⁾.

فسعى مصطفى بن بولعيد لإنجاح الانطلاقة للعمليات العسكرية للثورة المسلحة وقام بتحديد الأفواج وتوزيعها إلى قيادات وفقا للظروف والشروط التي تتطلبها المنطقة ووفقا لما اتفق عليه في مجموعة الستة⁽³⁾، فأسس بن بولعيد مجموعات صغيرة تتكون كل منها من عشرة إلى عشرين رجلا يتقاسم كل اثنين منهم بندقية، وقد صمم على أن يتكفل شخصا بباتنة وأريس، بينما أوكل لمساعديه مهمة الإشراف على مراكز العدو: حسين برحايل على بسكرة ومنطقة الصحراء، عباس لغرور خنشلة وفم الطوب ووزع مجموعة من الملابس العسكرية وأمر بأن يختار كل شخص ما يناسب قامته⁽⁴⁾.

وبعد عرض حصيلة النتائج الأولى لانطلاقة الثورة والتي تراوحت بين النجاح والفشل وكذا بعد الاجتماع الذي انعقد في 10 نوفمبر 1954 بعين تازولت والذي حضره رؤساء الأفواج القادمون من أماكن

(1) جمال قنان، المرجع السابق، ص: 81.

(2) مسعود عثمانى، المرجع السابق، ص: 93.

(3) محمد لحسن أزغيدى، معراج جديد، المرجع السابق، ص: 80.

(4) بلقاسم بن محمد برحايل، المرجع السابق، ص: 95.

العمليات⁽¹⁾، وعقد اجتماع ثان في اينوغيسين " تافرننت لحدور " مع أفواج شمال الأوراس⁽²⁾، وقد توصل من خلال لقاءاته مع قادة الأفواج إلى وجود مشكل عويص ألا وهو مشكل السلاح فرجع إلى مركز قيادته بالأوراس يفكر في التغلب على هذا المشكل⁽³⁾ ونظرا لازدياد قوات العدو شعر مصطفى بن بولعيد بضرورة توفير الأسلحة لتجنيد عدد أكبر من المناضلين، فقرر مغادرة المنطقة متجها نحو الشرق والاطلاع على الأسباب التي جعلت السلاح لا يصل إلى المنطقة⁽⁴⁾، إضافة إلى عدم وصول السلاح الذي وعد المجاهدين بجلبه من جنوب المنطقة عبر الوادي وبسكرة وفشل بعد أن توجه في ديسمبر شخصيا إلى بسكرة لجلب السلاح الموعود فإذا بالشخص المعول عليه ينضم إلى صفوف المصاليين بما في حوزته من سلاح⁽⁵⁾.

عندما اضطر مصطفى بن بولعيد للسفر متوجها إلى ليبيا في مهمة لجلب السلاح⁽⁶⁾ وتنظيم شبكة الإمداد الكفيلة بتزويد الثورة بما يلزمها من هذه المادة الحيوية لمواصل الكفاح وربط الاتصال مع ممثلي الثورة في الخارج⁽⁷⁾، إذ سبق لمصطفى أن ترك في طرابلس عشية اندلاع الثورة ما يقرب من خمسة ملايين فرنك قديم لشراء الأسلحة والتأكد من التزام الرئيس جمال عبد الناصر بما كان قد تعهد به، وفعلا سافر بن بولعيد وعين بشير شيجاني نائبا أولا وعباس لغرور نائبا ثانيا وعاجل عجول نائبا ثالثا، كما اقترحت القيادة الجديدة من جهتها عبد الوهاب عثمانى عضوا في القيادة المؤقتة⁽⁸⁾ وكلف مصطفى

(1) محمد العربي مداسي، مغربلو الرمال: أوراس النمامشة 1954-1959، تر: صلاح الدين الأخضرى، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص:36.

(2) عمر تابليت، الأوفياء بذكرونك يا عباس لغرور، مطبعة قرفي وشركائه، الجزائر، 2011، ط:2، ص:46.

(3) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص:89.

(4) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص:108.

(5) محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص:53-54.

(6) عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج:1، المرجع السابق، ص:58.

(7) نفسه، ص:26.

(8) ينظر: محمد الطاهر عزوي، أشهر معارك الحرف في السنة الثانية للثورة الجزائرية، الملتقى الأول بباتنة، منشورات جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الجزائر، 1989، ص:113، أحسن بومالي، المرجع السابق، ص:90.

بوستة بالمالية ومدور عزوي بالمؤن ومسعود بالعقون كذلك⁽¹⁾، وطلب في هذا الاجتماع من طاهر النويشي أن يحاول الاتصال بزيغود يوسف ومسؤولي الثورة في بلاد القبائل ليخبرهم بسفره إلى الشرق ولربط أوصل الثورة⁽²⁾.

كان شيحاني يرغب في الذهاب إلى المشرق لتنظيم وتنشيط خلايا الإمداد لكن بن بولعيد أصر على الذهاب بنفسه وأعلن ذلك بعين تاوليليت في جبل اللشعة شمال شرق تكوت لتقييم وضع الثورة⁽³⁾، واستعرضوا حصيلة أعمالها في خلال شهرين ونصف، وأعلن بن بولعيد في هذا الاجتماع عن ذهابه إلى المشرق لأن محمد بالحاج في وادي سوف خيب ظنه في تسليم السلاح للثورة في الأوراس⁽⁴⁾. وفي أوائل فيفري توجه مصطفى بن بولعيد إلى ليبيا لكنه أخطأ الطريق وأوقف في 15 فيفري 1955 عند الحدود التونسية⁽⁵⁾، إذ روى فرحات عباس ما حكى له عمر بن بولعيد عن توقيف أخيه وعن سفره: « كان أخي في الأوراس قلقا من نقص السلاح والذخيرة فاتصل بالوفد الخارجي لجهة التحرير، وبالخصوص بن بلة المسؤول على هذا النقص وفكر في معالجة هذا الأمر بالتنقل إلى الخارج »⁽⁶⁾.

وقد نصحه بعض المقربين بالعدول عن هذا الأمر، حسب المجاهد علي بن شائبة فإن المجاهد مدور عزوي العضو في قيادة المنطقة، حاول أن يقنع مصطفى بن بولعيد بالعدول عن قراره⁽⁷⁾ وهذا ما يؤكد عمار جرمان، لأن الثورة في أمس الحاجة إلى شخصه ونصحوه بتكليف أحد المجاهدين للقيام بهذه المهمة بدلا عنه، ويستمر بالقول: « أنه وبعد التفكير توصل إلى أن لا أحد غيره يمكنه القيام بهذه المهمة

(1) Ouanassa Siari Tengour, Adjel Ajoul (1922-1993): combat inachevé, **Insanuyat**, centre de recherche en enthropologie sociale et culturelle, Oran, algerie, 8 année, N°25-26, juillet-December, P:53.

(2) زايد غسكالي، المرجع السابق، ص:129.

(3) جمال قنان، المرجع السابق، ص:112.

(4) محمد الطاهر عزوي، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، الملتقى الأول للثورة الجزائرية في المنظور التاريخي والسياسي والأدبي، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، باتنة، الجزائر، 1989، ص:112.

(5) Jacques Simon, Op- cit, P:21.

(6) عباس فرحات، المرجع السابق، ص:139.

(7) محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص:54.

خوفا من الخيانة»⁽¹⁾، فكان جوابه: «كلكم الآن بن بولعيد، لقد ضربت الثورة بجذورها في أعماق تربة خصبة فلا تخافوا عليها»⁽²⁾،

مصطفى بن بولعيد أبقى إلا أن يسافر وأخبر الجميع أنه كلف عباس لغرور أن يربط صلاته مع الأزهر شريط الذي كان لا يزال في تونس وقد استأذن مسؤوليها أن يلتحق بالثورة الجزائرية، كما كلفه أيضا بالاتصال بجبار عمر في منطقة سوق أهراس، وفي الأخير قسم منطقة الأوراس إلى ثلاث نواحي: الناحية الأولى آريس وتمتد من الأوراس إلى بسكرة وزريعة الوادي إلى أولاد جلال والمسؤول عنها مدور عزوي، والناحية الثانية خنشلة وتمتد من كاروبيير إلى سوق أهراس إلى الحدود الشرقية بما فيها تبسة والمسؤول عنها عباس لغرور، والناحية الثالثة عين لقصر وتمتد من جبل شليا إلى لخروب والمسؤول عنها الطاهر النويشي⁽³⁾، وفي الأخير أكد عباس لغرور أن يترك أخاه عمر بن بولعيد خارج التنظيم تماما⁽⁴⁾ ويبقى حيث هو في جبل الأزرق وأن يتذكر مسعود بن عيسى أن مصطفى بن بولعيد لن يتساهل مع العمل التنظيمي الذي يقوم به⁽⁵⁾، وعندما عاد مصطفى بن بولعيد إلى مركز القيادة فوجد دوريته على أتم الاستعداد بقيادة عبد الوهاب عثمان في أزراع الطير على بعد 150م من مكان عزران بكيمل ولا يعلم بها سوى مصطفى بوسنة⁽⁶⁾ ورافقت هذه الدورية مصطفى بن بولعيد إلى الحدود التونسية ولما دخل تونس اتصل بدليل جزائري يدعى عمر المستيري والذي رافقه إلى مدينين وفيها أو قبلها التحق بهم دليل ثالث⁽⁷⁾. وعن اعتقال بن بولعيد يؤكد البعض اتهام حجاج بشير بأنه أفضى تحت التعذيب سر الطريق الذي سلكه مصطفى بن بولعيد في رحلته ويؤكدون ذلك استنادا إلى رواية الطاهر الزبيري في هذا الموضوع وبعض المصادر الأخيرة والتي تشير إلى وجود اتصال بين بن بولعيد وحجاج بشير مسؤول منطقة لخروب، حيث طلب منه التوجه إلى تونس وحدد له مكانا يلتقيان فيه وكان ذلك عند صاحب مطعم بقابس.

(1) ينظر: عمار جرمان، المرجع السابق، ص:76، بشير بلاح، المرجع السابق، ص:195.

(2) محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص:54.

(3) زايد غسكالي، المرجع السابق، ص:129.

(4) Ouanassa Siari Tengour, Adjel Ajoul..., Op- cit, P:53.

(5) محمد العربي مداسي، المرجع السابق، ص:62.

(6) محمد الطاهر عزوي، المرجع السابق، ص:112.

(7) ينظر: محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص:55، مجلة أول نوفمبر، الشهيد مصطفى بن بولعيد...، ع:177، المرجع السابق، ص:133.

ويؤكد الزبيري روايته في صحيفة الشعب التي نشرت في ديسمبر 1985⁽¹⁾ كما نشرها محمد عباس إلا أن رد المناضل العربي لخروبي كان في السنة الموالية في ملتقى تاريخي بباتنة نافيا ما ذهب إليه زبيري جملة وتفصيلا⁽²⁾، وقد أكد هذا الأمر مجموعة من مجاهدي وادي سوف والتي مفادها أن الوشاية بدأت من قفصة أثناء مروره بها في اتجاه ليبيا وقد عرف مجاهدوا الوادي ذلك فلقى الواشي جزاءه منهم⁽³⁾. إذ أنه وبعد أن وصل إلى مدينين أخبره المناضل التونسي أن الأمن التونسي قد استنطقه بشأنه وأنه مراقب فقفق راجعا على جناح السرعة واستقل أول حافلة اتجاه بن قردان على الحدود التونسية الليبية وتبعه مرافقه التونسي عمار الفرشيشي⁽⁴⁾، وبالرغم من محاولاته للإفلات من قبضة الاستعمار الفرنسي إلا أن هذا الأخير استطاع القبض عليه عائدا للأوراس في 12 فيفري 1955⁽⁵⁾، ووجدوا في حقيبته صورة مستنسخة لتقارير وتعليمات على أنشطة وورقات من 359 مقاتلا تقتدر إلى الرجال والأسلحة والأموال ومعدات الاتصال السلكية والسلكية⁽⁶⁾ لهذا وفي مارس 1955 قدم إلى المحكمة العسكرية بتونس وحكم عليه بالأشغال الشاقة مدى الحياة في 28 مارس 1955، ليحاكم من جديد يوم 21 جوان 1955 بتهمة الإخلال بالنظام العام والتآمر مع جهات أجنبية على أمن فرنسا وهذا بقسنطينة⁽⁷⁾.

المطلب الثاني: القيادة بالنيابة والصراع في الأوراس

عندما توجه مصطفى بن بولعيد إلى المشرق أوكل القيادة إلى شيجاني وعاجل عجول وعباس لغرور ومصطفى بوستة ومدور عزوي ومسعود بلعقون⁽⁸⁾ أي أنه ترك خلفه قيادة جماعية كما ذكرنا إلا

(1) نقلا عن: مسعود عثمانى، مصطفى بن بولعيد...، المرجع السابق، ص: 163.

(2) إذ أكد أنه كان مقررا أن يرافق هو بن بولعيد وليس حجاج، وأنه ظل ينتظر الإشارة من قائد الأوراس لكن الاتصال بين الرجلين لم يتم، ينظر: محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص: 72.

(3) ينظر حول الموضوع كل من: محمد عباس، في كواليس التاريخ...، المرجع السابق، ص: 50، كذلك: محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص: 73.

(4) نفسه، ص: 63.

(5) حول الموضوع ينظر دومنيك فارال، المرجع السابق، ص: 115، كذلك: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 196.

(6) Ouanassa Siari Tengour, Histoire Contemporaine..., Op- cit, P:37.

(7) عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج: 1، المرجع السابق، ص: 20.

(8) Ouanassa Siari Tengour, Histoire Contemporaine..., Op- cit, PP:114-115.

أن الخلاف دب بين الثلاثة الأوائل بمجرد سماعهم نبأ اعتقاله في فيفري 1955⁽¹⁾، إذ حز في نفس نواب شيحاني هذا التعيين، باعتبار أنهما يعدان من أعمدة الثورة في الأوراس، وما حققاه من بطولات وهجومات قهرت العدو مقارنة مع بشير شيحاني إضافة إلى ميول مجاهدي الولاية إلى إعطاء القيادة إلى عباس لغرور كما ذهب إلى ذلك أحد مجاهدي الولاية⁽²⁾، وأن شهادة عجول كذلك يفهم منها أنه قبل أمر تعيينه بعد ما أسر به إليهما قبل سفره على أنهم السلطة الفعلية بعده نظرا لصغر شيحاني بشير وأنه جبان وقد أثر فيه استسلام سهره لاجودان سليمان وأرجع سبب تعيينه إلى ذكائه الذي يجب الاستفادة منه⁽³⁾، هذا الامتعاض كان يخفي طموحا دفيناً لكنه جامع لترجمة السلطة الفعلية إلى سلطة رسمية وما لبث هذا الطموح أن عبر عن نفسه غداة اعتقال مصطفى بن بولعيد على الحدود التونسية في شكل ضغوطات على قائد المنطقة من قبل عاجل عجول مدعوماً من عباس لغرور⁽⁴⁾.

بالرغم من الاختلاف في قضية تعيين شيحاني إلا أنه كان هناك تنسيقاً في إدارة المنطقة بين القادة الثلاثة إذ سعوا إلى كتابة مناشير للتعريف بالقضية الجزائرية، وكذلك إيصال مخططات تنظيم عمليات لهجمات موجهة لكل ناحية⁽⁵⁾، كذلك يعتبر شيحاني أول من رسخ القيادة الجماعية وتوزيع الأدوار على رفاقه⁽⁶⁾، وأصدر قرار منع التدخين⁽⁷⁾. بالرغم من التنظيم الذي قام به شيحاني إلا أن أي عمل يشوبه بعض النقائص إذ استغل الثنائي عباس لغرور بعض مبادرات شيحاني ليصعدا من الضغوطات التي كانت تقابلها ضغوطات مماثلة من عمر بن بولعيد شقيق القائد مصطفى لنفس الغرض وهو الاستلاء على مقاليد الأمور بالمنطقة من هذه المبادرات:

(1) علي مزوز، المرجع السابق، ص: 89.

(2) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 370.

(3) شهادة عاجل عجول، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 371.

(4) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 347.

(5) ينظر: مصطفى مرادة، مذكرات الرائد مصطفى مرادة " ابن النوي "، شهادات ومواقف عن مسيرة الثورة في الولاية الأولى.

دار الهدى، الجزائر، 2003، ص: 100، صالح لغرور، المرجع السابق، ص: 130.

(6) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 144.

(7) جمال قتان، المرجع السابق، ص: 117.

1. نقل مقر القيادة- جزئيا- في 20 فيفري من الهارة إلى القلعة شرقا⁽¹⁾ على مقربة من حدود الأوراس والنامشة للتقرب من الناحية الأخيرة ومعالجة المشاكل الخاصة التي كانت تطرحها بناء على طلب سي مصطفى⁽²⁾.
2. ومن المبادرات التي لم يهضمها كذلك إرسال كمية من الأسلحة المغنومة إلى المنطقة الثانية في إطار المساعي التي يبذلها لتخفيف الضغط على المنطقة الأولى لكن بعد أدائها المهمة وقعت في كمين للعدو في طريق العودة، ولم تكن مسلحة بأسلحة مناسبة فأبيدت عن آخرها، وهذا ما أغضب الرجلين⁽³⁾ لعله بذلك أراد أن يتقرب للوفد الخارجي وهو ما جلب له انتقادات من طرف شقيق بن بولعيد وطالب أن يتنازل له عن القيادة⁽⁴⁾.
3. التنازل عن قيادة المنطقة بالنيابة إلى عمر بن بولعيد في أواخر مارس أثناء اجتماع عقد بناحية الوسطية بكيمل⁽⁵⁾ وقد رفض هذا التنازل أربعة من الهيئة عجول، لغرور، بوسته، بلعقون، وقبله عضو واحد وهو صاحب الاقتراح⁽⁶⁾، وتضيف وناسة ساري للمجموعة الأخيرة عمار معاش مسعود بن عيسى طاهر نويشي أما للمجموعة الأولى علي بازي، علي بن شايبة، محمد بن مسعود⁽⁷⁾، أما مدور عزوي فكان على الحياد وحاول مسعود بلعقون إصلاح ما استطاع وحل المشكل بحمله لحل

(1) فقسم من القيادة مستقر في القسم الغربي من الأوراس في جبل الهارة ويتعلق الأمر بمسعود بلعقون، مسعود بن عيسى، مدور عزوي بناءً على أوامر شبحاني، أما القسم الثاني والمتشكل من عمار بن بولعيد، بشير شبحاني، عباس لغرور، عاجل عجول فقد تمركز في جبل القلعة من جهة النمامشة ووادي العرب، ينظر: عمر تابلبيت، الأوفياء يذكرونك...، المرجع السابق، ص ص: 87-88.

(2) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 349.

(3) ينظر: حمدان سعدي، عائلة وثورة، من قصص أولاد (تبسة) سعد نوفمبر 54، الرحلة للنشر والترجمة، الجزائر، 2015، ص: 208، مسعود عثمان، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص ص: 318-319.

(4) هذا ما فنده صالح لغرور إذ يؤكد أن ردة فعلهما الراضة كانت بسبب تجريد المجموعة من السلاح.

(5) عندما قرأ شبحاني الرسالة التي بعث بها مصطفى بن بولعيد بعد مروره على ناحية تبسة (جنوب تبسة) يطلعه فيها على شقاق بين لزهو شريط ومحمد لخضر السوفي وبلقاسم بوقرة وهم ضباط كانوا في جيش التحرير التونسي وهم بحاجة للم شملهم لتقوية صفوف الثورة فأمر القائد أن يحضروا اجتماع سينعقد في اسماير بتاريخ 15 أبريل 1955 على حدود غابة بني ملول وارتكب غلطة أخرى كان لها أسوأ الوقع وهي تعيين بن بولعيد رئيسا للجمهورية في أثناء الاجتماع، ينظر: جمال قنان، المرجع السابق، ص ص: 114-115.

(6) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 349.

(7) Ouanassa Siari Tengour, Adjel Ajoul..., Op- cit, P:53.

وسط لينهي مشكل تعيين عمر بن بولعيد على رأس القيادة بعد أن فشلوا في طرح فكرة الانتخابات على أمل تقبلها والخروج من المشكل بعد رفضها من طرف مسعود بلعقون وخروج من القاعة وتبعه مصطفى بوستة ثم تلاهم عباس لغرور وبعد ذلك توصل مسعود بلعقون إلى حل وهو تسمية عمر بن بولعيد بصفته مسؤولاً شرفياً وإجراء الانتخابات وأحرز بذلك أصواتاً لقبوله رئيساً شرفياً لاعتقادهم أن جعله مسؤولاً شرفياً عن قيادة المنطقة تجعل من شبحاني بشير هو المسؤول الفعلي⁽¹⁾.

4. إقرار إجراءات تنظيمية جديدة عين بموجبها عجول مراقبا على الناحية الغربية ولغرور مراقبا على الناحية الشرقية من المنطقة وقد بدا على الطرفين مؤشرات التمرد من 10 أفريل وذلك بخرق واضح لتعليمات شبحاني⁽²⁾، وهنا نرجع لما كان من تنازل شبحاني على القيادة كان مكرها وذلك ما يؤكد مصطفى بوستة إذ يقول: « أن بن بولعيد وهو يتأهب للسفر إلى الشرق أوصانا بنائبه شبحاني بشير»، لكن بمجرد وقوعه في الأسر خرج جماعة يطالبون بخلافته وفي مقدمتهم أخوه عمر بتحريض من قبل الطامعين في السلطة فحاول شبحاني بشير أن يخفف من طموحهم قائلاً: « أن سي مصطفى سيخرج من السجن ويعود إلينا إن شاء الله وعرض على عمر بن بولعيد العضوية في قيادة المنطقة »⁽³⁾، رغم ذلك لم يكن مقبولاً من الكثير وهذا ما يؤكد دومنيك فارال إذ يقول: « لم يحظ مساعده شبحاني بشير بالرضا من طرف لغرور عباس في منطقة النمامشة ولا من طرف عاجل عجول في الأوراس »⁽⁴⁾، وهذا ما يؤكد الرائد الطاهر سعيداني في مذكراته إذ يقول: « تعيين شبحاني المجاهد المتقف على رأس الولاية لم يعجب عاجل عجول وعباس لغرور، ففكروا في خطة تمكنهما من الاستيلاء على القيادة لصالحهما، ف وقعت اضطرابات بين جيش شبحاني والمجاهدين الذين يقودهم عجول، ودامت هذه المناوشات إلى غاية معركة الجرف التي انتهت بمأساة إقدام عاجل عجول على اغتيال شبحاني بشير »⁽⁵⁾.

لكن بالنظر إلى الدراسة والبحث عن الحقائق نجد عدم توفرنا على ما يؤكد هذا الطرح الذي يثبت اغتيال شبحاني من طرف عجول إذا ما تحدثنا عن وجود محاكمة ثورية نتجت عن التهم الموجهة إليه،

(1) عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك...، المرجع السابق، ص ص: 84-85.

(2) نفسه.

(3) في طريق العودة مما جعلهم يقعون في الكمين ويبادون بكاملهم، ينظر: صالح لغرور، المرجع السابق، ص: 180.

(4) دومنيك فارال، المرجع السابق، ص: 115.

(5) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص: 160.

لكن ومهما يكن فقد اتفق القادة على محاكمة عجل بأنفسهم فكانت نهايته الموت المحتم لأسباب قد تكون واهية أكثر منها أسباب جوهريّة تمس بمبادئ الثورة ومقوماتها على اعتبار أنه من أوائل مناضلي الحركة الوطنية، وكذا من مفجري الثورة دون أن ننسى ما يملكه هذا الأخير من ثقافة واسعة في وقت كان أغلب المجاهدين من الناس العاديين، وقد اتفقت إرادتهم للتخلص منه لعدة أسباب اختلقوها منها:

1. اتهامه بعدم الكفاءة باعتباره لا يستطيع أن يحل محل مصطفى بن بولعيد⁽¹⁾.
2. ارتجاله لعدة قرارات فردية كانت بداية الشرخ في الهيكل التنظيمي للثورة في المنطقة الأولى.
3. إصداره لأوامر دون استشارة الأركان أو الأخذ برأي نائبه على الأقل إضافة إلى القرارات الاعتبارية التي سبق وتحدثنا عنها⁽²⁾، وهذا ما أكده عجل في استجواب أجرته معه جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة⁽³⁾ ويضاف إلى ذلك ما ذكره محمد العربي مداسي: « على أنه رأي شيحاني وكاتبه يمارس فعلا مخلا بالحياء »⁽⁴⁾، ووفقا لهذه الشهادة التي ذكرت في العديد من المواقع الأخرى تمت محاكمته وحكم عليه بالإعدام ونفذ هذا الحكم.

وقد أكد محمد العربي مداسي أن عجل لم يغير رأيه إلى أن توفيّ وأضاف على التهمة السابقة ما يلي: « شيحاني حوكم من طرف المحكمة الثورية لأنه سرق أموال النظام، ما يقارب خمسة ملايين، إضافة إلى أنّه استأثر بثلاث نساء دون أن يتزوج أيا منهنّ شرعا »، إلا أن هذا الحكم عورض من الكثير فاتهم بيشا الجودي عاجل عجل بالكذب⁽⁵⁾ واتهمه بوسنة مصطفى بالطمع بالسلطة كما سبق وأن أشرنا وهذا ما يصل إليه الكثير من الدارسين. بالرغم من أن مصطفى بن بولعيد أوصاه بحمايته، لا يمكننا كذلك أن نلغي ما أدلى به قتال الوردى أيضا حول اتهام شيحاني أيضا بقتل كلا من مسعود معاش ومعمر معافي (كلاهما من مدينة خنشلة) بسبب تمردهما على قيادة بشير⁽⁶⁾ حينما ألقى القبض على بن بولعيد إلى جانب هذا، اتهم الشهيد بقضية تخص المبادئ والأسس الدينية وهي أمور محرمة شرعا كما سبق وأن ذكرنا، وبالرغم ممّا جاء من مسائل أخلاقية التي ذكرت يؤكد الطاهر الزبيري أن القتل يعود إلى

(1) عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص:149.

(2) مسعود عثمانى، المرجع السابق، ص:87.

(3) استجواب عجل في كتاب مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، المرجع السابق ص:418.

(4) محمد العربي مداسي، المرجع السابق، ص:120.

(5) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:175.

(6) نفسه، ص:183.

تهمة ارتكاب أخطاء تكتيكية لا أخلاقية لكن وبعد وفاة واستشهاد المعنيين بالقضية لا يمكننا الفصل في أمر الأسباب الحقيقية إلا أن هذا الإعدام كان له آثاره السلبية.

بعد إعدام بشير شبحاني أصبح عجول عاجل قائدا فعليا للمنطقة الأولى بمساعدة عباس لغرور، لكن عمر بن بولعيد لم يرض بهذه الوضعية فظهر ثلاثة مسؤولين في المنطقة الأولى: عاجل عجول في وسطها، عمر بن بولعيد في غربها وعباس لغرور في شرقها⁽¹⁾ فكان عجول يمثل خطرا محدقا بالقوات الفرنسية مما أجبر قسما منها على المكوث في عين المكان⁽²⁾، كان عباس يرفض التوقيع على المراسلات والمنشورات وكان يوقعها بدلا منه وبرضاه عاجل عجول وانتقلت الإدارة من القلعة إلى غابة بني ملوك حيث يشرف على تسييرها في تلك الآونة عاجل عجول لأن عباس لغرور جرح في المعركة صحبة فرحي ساعي والشايب علي⁽³⁾.

أما عمار جرمان فيؤكد أن القيادة بعد شبحاني آلت إلى عمر بن بولعيد كقائد للولاية من طرف مؤيديه وفي نفس الوقت خلف عاجل عجول وعباس لغرور فعليا لمدة حوالي شهر واحد لغاية عودة مصطفى بن بولعيد إثر فراره من سحن الكدية بقسنطينة⁽⁴⁾، وفي فترة حكمهم تحدث عنهم الجنرال لكيمون دولاريال Clément de la Ruelle يذكر: « في بني أمول عاجل عجول يقود عصابة من 400 متمرّد مسلحون جيدا وفي النمامشة لدى عباس لغرور 200 متمرّد مسلحين تسليحا جيدا، عنيدون، فخورون بنجاحهم رغم خسائرهم نحن نتعامل مع مقاتلين شجعان، مناورين، عندما يُطاق عليهم الحصار يقاتلون حتى الموت »⁽⁵⁾، لحد هذه اللحظة يمكن القول أن الأمور تسيير على الأقل بخطى متناقلة إلى أنه مع الوقت كان لزاما على الجميع القيام باجتماع لمحاولة تعيين قيادة موحدة، وهذا ما أكده تابليت عمر إذ يذهب إلى أن هذا الأمر لا يستسيغه الكثير لأنه لم يعد أمرا صحيحا قانونيا لأنه وحسب رأي الكثير ومن بينهم محمد الطاهر عزوي كان لزاما عقد اجتماع يضم إطارات الأوراس لدراسة أحوال الثورة وظروفها في جميع الجهات وفي النهاية تتويج الاجتماع بتوحيد القيادة وتعيين مسؤول للمنطقة

(1) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص: 443.

(2) دومنيك فارال، المرجع السابق، ص: 155.

(3) عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك...، المرجع السابق، ص: 139.

(4) عمار جرمان، المرجع السابق، ص: 36.

(5) صالح لغرور، المرجع السابق، ص: 158.

لتوجيه الثورة وتسييرها وكان قضى على الأقل على التمرد ووضع حد للصراعات وكسب مجاهدين جدد للثورة⁽¹⁾.

فمن الطبيعي أن تثار مشكلة الصراع كالتالي أثارها عجل حول عمر بن بولعيد الذي انفرد بقيادة الناحية الغربية للأوراس ونصب نفسه قائدا عليها في غياب أخيه ولم يعترف بالقيادة المستخلقة من قبل القائد الشرعي للثورة في الأوراس⁽²⁾ واعتبره عجل خصما له إذ كان يعرف أنه لا يمكن أن يكون المسؤول الأول⁽³⁾ عن الأوراس ما دام عمر بن بولعيد لا يعترف له بالقيادة، بل أكثر من ذلك فصل عمر بن بولعيد منطقتة عن منطقة عجل، لذلك فالأخير كان يرى بأن عباس لغرور الأولى بقيادة الأوراس لأنه لم يكن له مشكل مع عمر بن بولعيد فضلا على ثقة عجل في عباس⁽⁴⁾، إذ أنه من الواضح أنه لا توجد نزعة التنافس على القيادة بين عجل وعباس بل كان هناك تنسيق كبير إلى درجة التكامل سواء من الناحية الشخصية أو المنطقة الجغرافية، فعباس لغرور ليس بإمكانه الانفصال عن منطقة الأوراس كعمق استراتيجي خاصة أن المنطقة التي كان يقودها جنوب خنشلة جرداء وتسهل السيطرة عليها، ومن ناحية أخرى عجل سياسي محنك وذكي بينما كان عباس لغرور رجلا عسكريا بحت⁽⁵⁾، وهذا ما أكده الجنرال مارسيل بيجار Marcel Bigeard بقوله: « يسيطر على منطقة اللمامشة قائد حربي حقيقي هو عباس، إنه يهيمن على كل تلك المنطقة بما في ذلك السكان المدنيين »⁽⁶⁾، إذ كان يسيطر على الناحية الشرقية أي من مدينة خنشلة إلى غاية الحدود التونسية يساعده عدة نواب منهم عثمانى إبراهيم المدعو التيجاني، سيدي حني ورتلاني بشير ولزهر شريط⁽⁷⁾.

يمكن القول أن عمر قويت شوكتة حسب بعض المراجع بعد أن ارتكب شيحاني غلطة فادحة وهي تقديم أسلحة كثيرة إلى عمر بن بولعيد، حيث أن تلك الأسلحة ستشجعه لإعلان نوع من التمرد واتهم عباس بأنه عميل اللمامشة ومعادي لعائلة بن بولعيد، وما فتئ يكرر أن السلطة هي إرث أخيه مصطفى

(1) عمر تابلت، الأوفياء يذكرونك...، المرجع السابق، ص:140.

(2) مسعود عثمانى، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص:168.

(3) كان عجل بطل الحروب، صارم في التسيير كان جيشه مسلحا أحسن تسليح والذي غنمه من العدو، وجدير بالقيادة بما أنه عين مصطفى، ينظر: عبد القادر بخليلي، مذكرات المجاهد عبد القادر بخليلي، [د.د.ن.]، الجزائر، 2012، ص:32.

(4) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص:211.

(5) المرجع نفسه، ص:210.

(6) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:144.

(7) محمد الصالح المهرات، المرجع السابق، ص:25.

قد استأثر بها الغير من دونه ووصل إلى القول: « الآن فقد عرفت أن أخي مصطفى لم يحسن اختيار نوابه، وأنا الآن بصدد دفع نتائج هذه الغلطة التي ارتكبها " كان ذلك في الأسبوع الأول من شهر جوان 1955 »⁽¹⁾.

فقد راح يعبر عن طموحه في تقلد القيادة ولما لم يكن في نظر الكثير يحظى بنفس الشهرة التي حضي بها أخوه راح عمر بن بولعيد بترصد الأخطاء التي يرتكبها عناصر القيادة ويفتعل إهمال الناحية الغربية ويبحث في نفس الوقت عن عناصر معادية لعجول خاصة لتوفره على مؤهلات تحجب عنه (عمر بن بولعيد) القيادة فوجد ضالته في عايسي مسعود الذي يكنُّ لعجول العداوة⁽²⁾، وقد وضح تمرده في العديد من النقاط:

1. الترحيب بأحمد بن عبد الرزاق المصالي المرفوض من طرف القيادة العليا ورؤساء النواحي، بصفته المصالية واستضافة عمر بن بولعيد المسؤول المنتخب للقيادة العليا الذي يتمتع بكامل الصلاحيات.
2. تبديل قادة النواحي والقطاعات الحربية، وتعويضهم برجال من قبيلة التوابة، التي ينتمي إليها ومن غيرها من الذين يدينون له بالولاء.

وكان عجول على علم بتلك الخطوات لذلك سارع إلى إخطار شيحاني بهذه المخالفات وأصدر هذا الأخير تعليماته إلى رؤساء القطاعات الحربية، في المنطقة الممتدة ما بين أولاد عبدي ووادي لبييض، إلى وادي الطاقة وشليا أن يقطعوا كل اتصالاتهم مع عمر بن بولعيد، وأن لا ينفذوا أي أمر إلا ما كان صادرا عن القيادة العامة في القلعة⁽³⁾.

وقد بدأ عمر بن بولعيد يكشف عن نيته الحقيقية وذلك بتعزيز الفصيل الذي يقوده مباشرة والذي يتشكل من المجاهدين الذين أصبح عددهم مائة وخمسين مجاهدا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه شرع في تبديل قادة النواحي والقطاعات الحربية وعوضهم برجال من قبيلة " التوابة " أو غيرهم ممن يدينون له بالطاعة والولاء وامتد علاقته مع أحمد نواورة وسبق أن اشتكى منه شيحاني قبل وفاته⁽⁴⁾، أما

(1) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:193.

(2) عُرف عجول بالشدة والقسوة والعمى والتسرع في الحكم والانفراد في القضايا المصيرية والانفراد بالقرار فكان دكتاتوريا متعقبا محابيا لجماعته من بني بوسليمان وعرشه السراخنة الذي ينتمي إليه. في هذا الطرح أنظر: علي مزوز، المرجع السابق، ص:90، مسعود عثمانى، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص:328.

(3) عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك...، المرجع السابق، ص:100-101.

(4) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:193.

بلقاسم منكور⁽¹⁾ أرجع الصراع كون القادة أميين وهذا ما ينتج عن الأمية حسب تعبيره إذ كان يقتل بعض المجاهدين لمجرد الشك فيهم ورجع الخلاف كذلك إلى صراع العروشية وأن عرش من الأعراس هو من خلق هذا المشكل كون كل عرش يريد فرض سيطرته على الآخر وهو ما رسخته فرنسا من خلال سياسة فرق تسد وهذا الأمر كان موجودا قبل اندلاع الثورة⁽²⁾

كانت معارضة البعض له جعلته يجمع مواقف كل من عمار معاش ومسعود بن عيسى والطاهر نويشي وامتنع مدور عزوي عن اتخاذ موقف من كلا الجانبين⁽³⁾.

المطلب الثالث: عودة مصطفى بن بولعيد واستشهاده

تمكن مصطفى بن بولعيد من الفرار من سجن الكدية يوم 11/11/1955 مع مجموعة من رفاقه المجاهدين⁽⁴⁾، وعاد إلى استئناف قيادة المنطقة الأولى بكل جدية واهتمام كبيرين⁽⁵⁾، وبالتالي أثبتت الثورة وبرهنت أنها مستمرة ولا تنتهي بسقوط قائد ولو كان قائد الثورة بأكملها⁽⁶⁾ وبعودته بدأ نشاطه من جديد بعد أن أعيدت البيعة له⁽⁷⁾.

(1) بلقاسم منكور، مقابلة خاصة، بتاريخ 22 مارس 2017، ببيته في أريس- باتنة، الساعة 13:30.

(2) ولد في 27 فيفري 1927 سافر إلى فرنسا سنة 1947، انخرط في حزب الشعب مع مصالي الحاج 1952، شارك في 1 ماي للمطالبة بتحرير مصالي الحاج، انظم للثورة منذ اندلاعها شارك في جلب السلاح من تونس في الثورة (مزال حي لحد يوم كتابة هذه الأسطر).

(3) Ouanassa Siari Tengour, *Histoire Contemporaine...*, Op- cit, P:115.

(4) ومن الذين فر معه نذكر: محمد العيفة (سكيكدة)، الطاهر زبيري (الونزة)، لخضر مشري (بني صالح- بوحجار)، علي حفناوي (خنشلة)، إبراهيم طايبي (سوق أهراس)، رشيد أحمد بوشمال (باتنة)، حمادي كرومة (سكيكدة)، محمد بزيان (تكوت- باتنة)، سليمان زايد (يابوس- باتنة)، حسين عريفة (يابوس- باتنة)، ينظر الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص: 126-127.

(5) للمزيد ينظر: أحسن بومالي، المرجع السابق، ص: 100، عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، الجزائر، 1993، ص: 48.

(6) أحمد حماني، تدخله في الملتقى الوطني الثالث لتاريخ الثورة، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين بحزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، [د.س.ن.]، م: 02، ج: 3، ص: 122.

(7) الرجال والحدث: دور الشهيد مصطفى بن بولعيد في الإعداد لغرة نوفمبر 1954، الملتقى الأول للثورة الجزائرية في المنظر التاريخي والسياسي والأدبي، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، باتنة، الجزائر، 1989، ص: 69.

ففي حوار لمصطفى بوستة مع جمعية أول نوفمبر للتراث والتاريخ يقول: "بأن عاجل عجول ومحمد بن مسعود بلقاسمي منعه من الإشراف وممارسة العمل القيادي وزعما أنه كان قد سن قانون⁽¹⁾ كتبه بنفسه قبل السفر على أن أي جندي يفر من بين صفوف العدو يظل تحت الرقابة والاختبار مدة ستة أشهر⁽²⁾، واتهم أن فرنسا هي التي سهلت له عملية الهروب من السجن، لتجد فيه المفاوضات الذي يهيئ لها الأرضية الصالحة لهذا التفاوض في المستقبل، هذا الرأي صدر من طرف المشككين في هروبه فبقي مدة بدون أن يمارس أية مسؤولية أو يصدر أي أمر بسبب تنكر وعدم اعتراف البعض له بأي سلطة واستمرت الأمور على هذا الحال إلى أن دعا بن بولعيد إلى عقد اجتماع عام حضره المسؤولون كلهم⁽³⁾.

ويعود موقف عجول هذا بما جاء به زبيري قائلا: « كما أخبرني محمود الواعي والذي كان كاتباً لأحمد نواورة أن عجول أرسل إليه رسالة كتب له فيها: لا تتقوا في الجماعة التي هربت من سجن فرنسا لأنه ليس كرتونا حتى يخرجوا منه»، ويضيف إلى هذا أن عجول لم يكن ينظر بعين الرضا إلى الوفود التي كانت تزور مصطفى بن بولعيد وتهنئه على نجاته وتعلن الولاء والطاعة له متجاوزة إياه⁽⁴⁾، ويضيف محمد زروال على هذا الموقف أن عجول: « علق على هذا الهروب عندما سمع به أول مرة، فقال إنني أعرف السجن في قسنطينة إنه ليس إسطبلا يسهل الدخول إليه والخروج منه، وإنني أعتقد أن مصطفى إما أن يكون قد قتله المسؤولون عند سجنه أو أن يكون قد تفاوض معهم ليطلقوا سراحه⁽⁵⁾، لكن في الواقع وبالرغم من هذه الآراء كلها فإن القادة والقاعدة استقبلت مصطفى بن بولعيد وسعدت بعودته لكن بعض الرفض جعل مصطفى يسعى إلى اجتماع يجمع فيه الجميع، وهذا من أجل إعادة تنظيم منطقة الأوراس التي نخرتها الانقسامات بفعل الصراعات والخلافات وإعادة لحمة المنطقة بعد أن انعدمت الاتصالات بين القادة⁽⁶⁾، إذ يذهب عمار جرمان إلى أن عودة مصطفى بن بولعيد وبروزه أفسد الساحة السياسية

(1) قانون لكل من فر من سجن العدو يبقى تحت الرقابة مدة 04 أشهر أما المجاهد المسؤول يبقى تحت الرقابة مدة 06 أشهر، ولم يكن هذا الموقف موقف عجول وحده بل كان موقف محمد بن مسعود بلقاسمي قائد ناحية مشونش. مسعود عثمانى، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص: 103.

(2) مسعود عثمانى، مصطفى بن بولعيد...، المرجع السابق، ص: 213.

(3) السعيد بلخروش، المرجع السابق، ص ص: 372-373.

(4) الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص: 141.

(5) محمد زروال، المرجع السابق، ص ص: 195-200.

(6) Ouanassa Siari Tengour, Adjel Ajoul..., Op- cit, P:59.

والعسكرية وكل المخططات المشبوهة التي حدثت في غيابه إذ عزم مصطفى بن بولعيد على عقد اجتماع لتصفية كل الخلافات وتوحيد الجهود ضد العدو الفرنسي وانتزاع الاستقلال بقوة السلاح⁽¹⁾. وقد يكون الموقف الذي صدر من عجول ليس من شخص مصطفى بن بولعيد بقدر ما يكون تخوفا من ردة فعله وغضبه من الأحداث التي وقعت في غيابه خاصة تلك الصراعات التي نخرت عظم الولاية الأولى وأحدثت فيها الصراعات والانقسامات ووصلت بها لحد التصفيات الجسدية.

رغم ما قاله عجول عن بن بولعيد إلا أن هذا الأخير عقد الاجتماع في كيمل، مما يثبت العلاقة المتينة بين عجول وبن بولعيد وتمكن من جميع إشارات الولاية في أيام 11-12-13 مارس 1956⁽²⁾، وقد درس قضية أخيه واستجوب حول هذا الموضوع كل من علي بن شايبة وحسين معارفي⁽³⁾ وصولاً إلى عجول الذي حمل شيجاني بشير قضية تعيين عمر على القيادة، إذا أذعن إلى الحجج التي قدمها له كل من مسعود بن عيسى وعمار معاش ومدور عزوي والطاهر النويشي بوجوب الإعلان عن عمر بن بولعيد على رأس القيادة، إذ أنه لم يستطع السيطرة على الموقف فترك المجال بذلك واسعاً له ويصل عجول للقول: « لم يكن عباس ولا أنا قادرين على وضعه في الطريق الصحيحة »⁽⁴⁾.

وقد اتفقت آراء العديد من الدراسات من بينها دراسة محمد زروال وكذا ما جاء به محمد العربي مداسي أن عجول غير رأيه في القضية بعد أن استشار قادة المناطق في أوراس اللمامشة بشأن إسناد القيادة من جديد له، فوافقوه فاعترف عجول بذنبه عندما صرح أمام قادة المناطق والقطاعات والمجاهدين عموماً وأعاد تجديد ثقته به، وكان قبل أن يصرح بهذا الاعتراف على رؤوس الملائم قد خاطب الحاضرين أول ما خاطبهم فقال: « إنني يا سي مصطفى كنت قد أصدرت الأمر بإبقائك في حالة انتظار لا تمارس أية مسؤولية إلى أن تتبين حقيقة أمرك وإنني أصدرت هذا الأمر لأنني أرى فيه المصلحة العليا للثورة »⁽⁵⁾. وبالعودة إلى قضية الاجتماع الذي دعا له القائد مصطفى بالجبل الأزرق والذي دبرته فيه مكيدة لقتله وذلك ما اختلفت حوله الآراء إذ يذهب محمد عباس أن حادثة اللاسلكي اتجهت فيها الأنظار أول

(1) عمار جرمان، المرجع السابق، ص: 77.

(2) بلقاسم بن محمد برحاييل، المرجع السابق، ص: 87.

(3) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 243.

(4) نفسه، ص: 248.

(5) حول الموضوع ينظر إلى: محمد العربي مداسي، المرجع السابق، ص: 156، محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 253.

وهلة إلى عاجل عجول وعلي الألماني الذي كان ضمن حاشيته، وهو من جنود الليف الأجنبي مختص في الهندسة العسكرية⁽¹⁾ وهذا ما يؤكد طرحة مزياني لخضر إذ اعتبرها مكيدة دبرها عجول الذي أمر علي الألماني القيام بتلغيم المذيع، بحيث كان لا يعمل، ووصل المذيع ووقع في يد القائد ووقعت الحادثة الأليمة ويضيف « أنه صدرت إلينا أوامر بقتل لمبارك عكاف ولمبارك بلالة وهذه التسميات الثورية لمجاهدين نجهل أسماءهم يقول مزياني وهما الذين أوصلنا المذيع للقائد مصطفى بن بولعيد »، إذن فإن مزياني لخضر يؤكد التهمة على عجول⁽²⁾ وبقيت الشبهة ملتصقة في عجول إلى أن سرب العدو بعد فترة روايته عما حدث بتافرننت ليلة 23 مارس 1956⁽³⁾ عندما أرسل إليه جهازاً مفخخاً أحدث الانفجار واستشهد مصطفى بن بولعيد⁽⁴⁾، وقد تعددت الروايات حول كون العملية من تدبير مخابرات العدو بواسطة مصلحة العمليات وضعت خطتها في آريس ونفذتها فصيلة الكومندو جاءت في مهمة خاصة من فرنسا، ونزلت بين القوات الفرنسية المرابطة في منعة⁽⁵⁾، وقد كتب الفرنسيون الكثير عن ظروف اغتيال القائد بن بولعيد وجاء كل ما كتب متطابقاً وإن كانت بعض الكتابات تغوص في تفاصيل تدبير المكيدة أكثر من غيرها لكنها كلها تصب في نفس المعنى، إذ يستدل أصحاب الرواية الأخيرة باعترافات بعض جنرالات فرنسا بأنهم من فخموا الجهاز بالرغم من أن الرواية تبدو غريبة بالنظر إلى الحذر الذي ميز بن بولعيد في التعامل مع الأشياء⁽⁶⁾.

بالرغم من الاعترافات الفرنسية الواضحة حول قضية اغتيال مصطفى بن بولعيد إلا أن البعض يحاول تبرئتها وتركيز التهمة على القائد عاجل عجول ولو بدون دليل قاطع يدينه وما لهم من أدلة إلا أن فرنسا لم تكن لها علم بموت القائد مصطفى بن بولعيد حتى في معركة بني فرح التي وقعت بتاريخ 27

(1) محمد عباس، دروب الاستقلال: فصول في ملحمة التحرير، دار هومة، الجزائر، 2012، ص: 221.

(2) لخضر مزياني، عصارة من أيام الثورة التحريرية، عمار قرفي وشركائه، الجزائر، [د.س.ن.]، ص: 48.

(3) محمد عباس، دروب الاستقلال... المرجع السابق، ص: 444.

(4) كان بن بولعيد حذراً في كل تحركاته وحذراً من كل مشبوه، مع ذلك استشهد رفقة أوعمراني، بن عكشة، بينما أصيب بجروح بليغة كل من بن شايبة، بوسنة وراحي، ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص: 198.

(5) محمد عباس، ثوار عظماء... المرجع السابق، ص: 60.

(6) André Roger Voisin, intosc et coups foves pendank la guerre d'Algérie, chements, Bron, France, 2008.

نقلا عن: صالح لغرور، المرجع السابق، ص: 188، عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج: 1، المرجع السابق، ص: 198.

سبتمبر 1956 بعد ستة أشهر من استشهاده وأن فرنسا لو علمت بذلك لكانت قامت بحملة إعلامية كبيرة لتثبيط العزائم وذلك بإلقاء المناشير والترويج لخطابات إعلامية⁽¹⁾.

لكن الحقيقة عكس ذلك فما مصلحة فرنسا بأن تعترف بما لم ترتكبه، وإلقاء المذيع في حد ذاته يثبت تورط فرنسا في عملية الاغتيال وإلا لماذا تسقط المذيع، إلا أنه بالاطلاع إلى المصادر والمراجع حول الموضوع وحسب الرواية الأخيرة يمكن القول أنه إن كانت هذه القضية تحتاج إلى بحث فلا يجب أن تعطى أكثر من حجمها خاصة بعد أن اعترفت فرنسا بمكيدتها ضد القائد مصطفى بن بولعيد، ليتوقف البعض عن إصاق التهم بدون أدلة لتأكيد روايتهم أو أن الحاجة فقط لزرع الشكوك والمس بتاريخ قادة كانوا السابقين لإعلان الثورة وبالتالي إفراغ التاريخ من محتوى المعارك والكمائن والبحث في الشكوك والظنون التي لا أساس لها من الصحة دون دلائل وقرائن تثبت صحتها، وبمعنى أصح أن اغتيال بن بولعيد كان من تدبير فرنسا دون الحاجة إلى المبالغة ولا التحريف.

وبعد وفاة مصطفى بن بولعيد انعقد الاجتماع في وستيلي في 25 أبريل 1956 ودام ستة أيام كاملة وحضره عمر بن بولعيد، الطاهر النويشي، أحمد نوورة، مسعود بن عيسى، علي مشيش، محمد عزوي، محمد بوعزة، مصطفى بوستة وغيرهم ولم يحضر الاجتماع كل من عاجل عجول وسي الحواس وعباس لغرور⁽²⁾، وللفضل في مسألة خلافة بن بولعيد اقترح الحاج لخضر لعجول لإدارة منطقة الأوراس ولم يقبل أي من الحاضرون هذا الاختيار وحاول المصالحة بين الجهات المتخاصمة ووضع نهاية للخلاف الموجود بين مسعود بن عيسى وعجول وتجنباً للخطأ للموافقة على أحد المترشحين انبثقت لجنة متكونة من 12 عضواً⁽³⁾، وعرض المجتمعون القيادة على مسعود بن عيسى فرفضها بحكمته المعهودة بحجة أن توليه القيادة سيعمم الخلاف بينه وبين عاجل عجول وعباس لغرور، من جهة أخرى عرضت على أحمد عزوي ولكنه رفضها كذلك وأخيراً تم تعيين عمر بن بولعيد قائداً لمنطقة الأوراس ومعه محمد بوعزة نائباً أولاً وعلي بن مشيش نائباً ثانياً⁽⁴⁾. بالرغم من تحفظ الكثير على هذا التعيين فمدور عزوي كان يساند مبادرة الحاج لخضر المتمثلة في تعيين عاجل عجول على رأس إدارة الأوراس مما يدل على عدم

(1) لخضر مزياني، المرجع السابق، ص:48.

(2) رابح لونيبي، الصراعات الداخلية للثورة في الخطاب التاريخي الجزائري، مجلة إنسانية في الأنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، جويلية- ديسمبر 2004، ص:31.

(3) Ouanassa Siari Tengour, Adjel Ajoul..., Op- cit, P:59.

(4) عمار جرمان، المرجع السابق، ص:77.

ثقتة في قدرات عمر بن بولعيد التسييرية، ولكنه تراجع بعد ذلك وعدل عن موقفه وانحاز إلى بن بولعيد كأمر واقع أما مسعود بلعقون فقد أصبح الناطق الرسمي لعباس وعجول، بينما تصلب كل من عمر بن بولعيد ومسعود بن عيسى في موقفهما ضد عاجل عجول ولغرور خصوصا بعد تصفية شيجاني من طرف هذين الأخيرين⁽¹⁾، وكذا اتهام عمر لعجول بتدبير عملية قتل أخيه خاصة بعد التشكيك في قضية فراره من سجن الكدية⁽²⁾.

وقد نتج عن وفاة بن بولعيد صراعات وأزمات داخل المنطقة وهذا ما ترتب عنه ضعف عادة ما فسر بالصراعات القبلية والعروشية السائدة في المنطقة إضافة إلى ما تعرفه المنطقة من صراع في بعض الجهات من أجل الاستقلال عن الولاية الأولى، وهو ما يعرف بقضية سوق أهراس ومساعي عمار بوقلاز لتحويلها إلى ولاية عسكرية لذاتها⁽³⁾.

وإذا أردنا الحديث عن قضية عمر بن بولعيد فإنه جذب إلى جانبه بعض القادة ومنهم مسعود بن عيسى « وقد عرف على الأخير حب المسؤولية هذا الذي جعله يتمرد »⁽⁴⁾، إضافة إلى مسؤول ناحية طامزة عبد الرحمان أوعمراني الذي استجاب له أول الأمر إلا أنه تراجع عندما تبين له أنه لا يعدو أن يكون صراعا على السلطة تغذيه العنصرية والعروشية والقبلية، وهذا ما دفع عمر بن بولعيد إلى إشعال نار الفتنة بين عبد الرحمان أوعمراني واللامامشة بتهمة خروجه عن النظام، فسقط قتلى من الجانبين، فما كان على عبد الرحمان أوعمراني إلا أن يستجد بعمار معاش وجنود شليا والذين فضلوا البقاء على الحياد خلال هذه الفتنة وهنا تمكنوا من طرد منشقي اللامامشة من طامزة، وضواحي خنشلة وششار وجلال وسيار والزاوية⁽⁵⁾.

إذن فقد خلقت وفاة مصطفى بن بولعيد جوا من الشك والريبة وعدم الثقة بين المجاهدين وإنكفأ كل جيش على نفسه يدبر أموره لوحده فظهرت جيوش صغيرة بدل الجيش الواحد مثل جيش اللامامشة

(1) نفسه، ص: 37.

(2) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص: 444.

(3) رايح لونيبي، الصراعات الداخلية للثورة...، المرجع السابق، ص: 31.

(4) محمد هنين، مذكرات من نار ونور، الوطنية للإشهار المتقدم وطباعة، الجزائر، [د.س.ن.]، ص: 23.

(5) علي مزوز، المرجع السابق، ص: 91.

وجيش جبل ششار وجيش تيفورغ وجيش التوابة... إلخ⁽¹⁾، وانقسمت مجددا الإدارة إلى ثلاثة ممثلين: عمر بن بولعيد الجزء الغربي للأوراس، عاجل عجول الجزء الجنوبي للأوراس، عباس لغرور النمامشة⁽²⁾. وهذا الصراع يرجعه محمد الطاهر عزوي إلى افتراق المجتمعين في الاجتماع والتي خرجت بدون توحيد القيادة ويصل إلى القول بأنها غلطة في حق الثورة ويؤكد إلى أن الخلاف لا يعود إلى حب المسؤولية بقدر ما هو تهرب منها تقديرا لثقتها من جهة أخرى إلا أنه وبعد ما حدث اعتبرت ضياعا للأمانة وتخليا عن الشعور بالمسؤولية⁽³⁾.

(1) عمار جرمان، المرجع السابق، ص:38.

(2) Ouanassa Siari Tengour, Adjel Ajoul..., Op- cit, P:60.

(3) محمد الطاهر عزوي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:64-65.

المبحث الرابع: طبيعة العلاقات بين قادة المنطقة الأولى والقيادات التونسية

لعب العامل أو الرابط الجغرافي بين تونس والولاية الأولى أمرا مساعدا لوجود نشاط في المنطقة الحدودية بين الشعبين بحكم الرابط الاجتماعي إضافة إلى ما ربطهم من علاقات عسكرية بفضل مشاركة الجزائريين في الثورة التونسية مما خلق علاقات تعاون مع المعارضة التونسية وخاصة في مجال تمرير السلاح ما حتم على الحكومة التونسية إيجاد مساحة من التنسيق وخلق العلاقات مع مسؤولي الولاية الأولى من قيادات جيش وجبهة التحرير الوطني.

المطلب الأول: تمرير السلاح والمتاجرة به

من العوامل التي ساعدت على اندلاع الثورة في الجزائر دخول الفلقة التونسية في العمل المسلح⁽¹⁾، لا يلغي هذا أنه وفي الفترة الأولى قبل الثورة عرفت مشكلة المقاومين التونسية إذ أبلغ باجي مختار خلال شهر أوت 1954 وبوضياف محمد بوجود محاربين تونسيين عبروا الحدود لطلب المساعدة وجمع الأموال والأدوية واقتناء الأسلحة، وأشار باجي مختار أيضا إلى شخص اسمه حاج علي يسطو على أموال وأسلحة الناس في منطقة سوق أهراس، وهذا ما بدأت تتحدث حوله الجرائد، وتسرب أخبار دخول فلقة تونس للأراضي الجزائرية، هذه التسلات كانت تقلق بوضياف، وهذا يعود إلى تخوفه من انتباه الإدارة الفرنسية لتحضيرات الثورة وليس لعدم مساعدة أشقائه التونسيين⁽²⁾، وإن كان تسرب الثوار التونسيين إلى الأراضي الجزائرية بسبب حاجتهم للسلاح بهدف قد مثل مشكلة سياسية امتدت مضاعفاتها من ناحية تبسة إلى ناحية سوق أهراس أي المنطقة الشرقية للمناطق الحدودية، وإذا كان المناضلون في ناحية تبسة قد توصلوا إلى حل لهذه المشكلة بالتنسيق مع مصطفى بن بولعيد إذ أصدرت تعليمات صارمة إلى المناضلين والمواطنين المتأخمين للحدود خاصة منطقة سوق هراس بأن لا يسلموا أسلحتهم الخاصة إلى الثوار التونسيين وكلفت مجموعة معينة لجمع السلاح من أجل عدم لفت انتباه السلطات للتحضيرات القائمة في تلك الفترة من أجل الإعداد للعمل المسلح⁽³⁾.

(1) Jacques Simon, Op- cit, P:20.

(2) عيسى كشيدة، المرجع السابق، ص:77.

(3) التسليح خلال الثورة التحريرية 1954-1958، سلسلة مشاريع البحث، المركز الوطني للبحث، الأمل للطباعة والنشر، 2016، ص:66.

وقد بقيت مشكلة السلاح مطروحة بحدّة ذلك أن الكمية التي كانت مخبأة في الأوراس تعد قليلة، لذلك انصب الاهتمام على توفير الأسلحة من الخارج واجتهد أحمد بن بلة ومحمد خيضر منذ أفريل 1954 في كسب الموقف المصري والمغربي لدعم الثورة، وظلت هذه المشكلة تشكل عائقاً أمام تفعيل قدرات الجيش، وظل الوفد الخارجي يعد بقرب الفرج وقد اندلعت الثورة من دون أن تدخل أي قطعة سلاح من الخارج⁽¹⁾، وما دخل كان ممّا ورثته الثورة من بقايا المنظمة الخاصة ثم أضيف إليه ما تمّ شراؤه من الجنوب التونسي، وهو من مخلفات (ح.ع.2) وكانت أغلبية البنادق إيطالية رديئة وزادت من رداءتها سوء تخزينها⁽²⁾، وهذا ما يؤكده مختار بوشيبة إلى أن هذه المرحلة حسب ما رواه مجاهدون احتكوا بمجاهدي تبسة أحدهم من ناحية الوزّة وبالتحديد من جنود الشهيد السبتى بومعروف قد اشترى سلاحه وسلاح بعض من التحقوا معه بنقوده حيث ذهب إلى تونس يبحث هنا وهناك ليتسلح ويسلح غيره من المجاهدين بأمواله⁽³⁾.

لكن المشكل الأساسي الذي كان يشغل بال قادة الثورة يتمثل في جمع المال وبعد جمع ما يقدر بـ: 1400.000 فرنك فرنسي قديم قام راجح بيطاط بنقله إلى سويسرا للحصول على أسلحة من عبد الكريم الفاسي من المغرب وعز الدين عزوز من تونس، كما تحصل قادة الثورة على وعد من جمال عبد الناصر أن يزودهم بالأسلحة عندما تتطلق الثورة⁽⁴⁾، وبدعم تحقق الوعود أصبح الحاجة ضرورية للبحث عن مصادر أخرى للأسلحة وذلك باللجوء إلى الدول العربية خاصة بعد الوعود التي قدمتها بعض تلك الدول لدعم الثورة لاسيما في جانب التمويل والتسليح، ومع ذلك فإن المشكل بقي مطروحا وخاصة مع تزايد المنظمين إليها⁽⁵⁾ وتعد هذه النقطة الأكثر أهمية وخطورة لدى كافة المناطق، ولعل الأوراس تعد أوفر حظا مقارنة بالمناطق الأخرى⁽⁶⁾، ورغم ذلك طرحت هذه المشكلة بشدة هناك. فقد أدرك قادة المنطقة بعد أيام أنه لا يمكن أن يعول كثيرا على الأسلحة المتوفرة لقدمها وندرة ذخيرتها، كما لا يمكنه في القريب العاجل

(1) عبد الله مقلاتي، صالح مليش، المرجع السابق، ص: 16-44.

(2) مصطفى هشماوي، جنور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص: 184.

(3) خليفة الجنيدي وآخرون، ج: 1، المرجع السابق، ص: 223-225.

(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 381.

(5) ينظر كل من: محمد ودوع، المرجع السابق، ص: 268، وكذلك: أحمد نبيل بلاسين، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره

في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص: 167.

(6) مسعود عثمانى، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص: 220.

أن يعول على دخول الأسلحة التي يعد بها بن بلة ورفاقه بالخارج⁽¹⁾ فبعد أن أظهر بن بولعيد القلق من ناحية التسليح بعدم قدرته على ربط الاتصال بالمسؤولين المكلفين به وبعد سفره من أجل تنشيط وتنظيم عملية الإمداد بالسلح بانتظام⁽²⁾، هذا حتى من قبل الثورة في سبتمبر إذ حاول مصطفى بن بولعيد التوجه إلى طرابلس قصد تحضير الطريق لعملية نقل السلاح ومراكز عبور قوافله، وفي هذا المجال أقام مراكز للاتصال في كل من مناطق الرديف، قابس وبن قردان⁽³⁾، وذهب واصلوا طريقهم إلى مدينة قابس التونسية ثم إلى ليبيا قبل أن يعودوا إلى الجزائر، وذلك بعدما أمنوا نقاط عبور وتموين قوافل السلاح⁽⁴⁾ بغية الحصول على الأسلحة من قاعدة طرابلس التي أسسها مصطفى بن بولعيد رفقة بن بلة في منتصف شهر أوت 1954، إذ تشير الروايات أنه قبل السفر إلى تونس كان قد سبق أن أرسل بعض العناصر إلى مناطق (تقرت، ورقلة، وادي سوف) لجلب السلاح عن طريق الممر الصحراوي باتجاه مدينة قفصة التونسية، وذلك اعتمادا على بقايا الجزائريين الذين سبق لهم أن شاركوا ضمن صفوف المقاتلين التونسيين ضد الاستعمار الفرنسي وآخرون يعملون في مناجم الفوسفات في الرديف فزودهم بالأسلحة والأدوية وطلب منهم العودة إلى الوطن⁽⁵⁾.

وقد أثمرت مساعي بن بولعيد في الجنوب التونسي وليبيا وحققت نجاحا سياسيا وعسكريا وإيديولوجيا أفاد كثيرا الثورة الجزائرية، أملا في مصير موحد للشمال الإفريقي يدفع في توحيد المواقف السياسية والجبهات العسكرية وحتى الرؤى الإيديولوجية⁽⁶⁾، إلا أنه لم يتمكن رغم جهوده المبذولة من جمع ترسانة الأسلحة لتلبية حاجات منطقة الأوراس التي كان يشرف عليها وخاصة بعد فشل العمليات التي استهدفت مخازن الأسلحة ليلة أول نوفمبر، وكذلك فشل اتصالاته ببسكرة بمحمد بلحاج المكلف بتهرب الأسلحة من وادي سوف والذي فوجئ بتكره للثورة وانضمامه للمصاليين⁽⁷⁾.

(1) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 346.

(2) مسعود عثمانى، مصطفى بن بولعيد...، المرجع السابق، ص ص: 144-146.

(3) محمد ودوع، المرجع السابق، ص: 294.

(4) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص: 94.

(5) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 170.

(6) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج: 1، المرجع السابق، ص: 70.

Mohammed Lbjaoui, **Vérité sur le révolution Algérienne**, ed: Gallimar, Paris, 1970, PP:126-130.

(7) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج: 1، المرجع السابق، ص ص: 144-145.

وقد اجتهد بن بلة في هذا المجال إضافة إلى محمد خيضر منذ أبريل 1954، وفعلا كسب أحمد بن بلة دعم السلطات المصرية لتوفير السلاح والمال وكانت مهمة السلاح تملّي عليه ضرورة التنسيق مع المناضلين التونسيين في طرابلس، وحرصا منه على إدخال السلاح إلى الجزائر اجتمع منذ جوان 1954 مع عبد الكريم الفاسي بمدينة سويسرا لبحث موضوع شراء الأسلحة ولكن الأخير اعتذر على إتمام الصفقة⁽¹⁾، هذا قبل الثورة أما بعد اندلاعها فاستمرت عملية محاولة إدخال السلاح عبر الحدود الغربية الشرقية باعتبار أن مصطفى بن بولعيد له تجربة في هذا المجال إلا أنه لم تتم المهمة إثر القبض عليه في الحدود التونسية الليبية ومحاكمته وسجنه⁽²⁾، وبذلك خلفه في مسألة الاتصال بالخارج عباس لغرور عن طريق عبد الكريم هالي نائب عبد الحي بتونس.

ومن جهة أخرى يمكن القول بأن النشاط الثوري في المنطقة الأولى استفاد من جهود الجزائريين الذين شاركوا في الثورة التونسية من أجل التسليح وخاصة بعد مطالبة الحكومة التونسية للمقاومين بتسليم الأسلحة التي بحوزتهم بداية من 4 ديسمبر 1954 في إطار تنفيذ الحكم الذاتي، غير أن الجزائريين رفضوا تسليم أسلحتهم للمسؤول عن جمعها بتونس⁽³⁾، وحاولوا الاحتفاظ بها والدخول للجزائر، لهذا السبب عرف الجنوب الغربي التونسي مما يلي ولاية قفصة نشاطا مسلحا مضادا لقوافل التسليح الجزائرية كان حسين بوزيان هو الذي يشرف عليها، وفعلا فقد استطاع هذا الأخير أن يحجز بعض الكميات من الأسلحة التي كانت في طريقها إلى الجزائر، وكذا المسمى المحجوبي بن علي يقود مجموعة تونسية مسلحة تتمثل مهمتها في ملاحقة ومتابعة فرق التسليح الجزائرية ويساعده في ذلك وحدات من الجيش الفرنسي⁽⁴⁾.

ومن الذين رفضوا تسليم أسلحتهم الجيلاني بن عمر والذي اشترى مجموعة من الأسلحة من تونس وكون بها فرقة من الجنود، وكانت له اتصالات مع مصطفى بن بولعيد، وقد كلف من طرف بن

(1) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:16.

(2) ينظر: محمد لحسن أزغدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية...، المرجع السابق، ص:212، عبد الله بن شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2010، ص:419، محمد عباس، شهادات حول العقيد مصطفى بن بولعيد 3، جريدة الشعب، ع:29، أبريل 1986.

(3) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:171.

(4) محمد زروال، المامشة في الثورة - دراسة، دار هومة، الجزائر، 2003، ج:2، ص ص:399-400.

بلة بعد ذلك بحراسة الأسلحة القادمة من الشرق⁽¹⁾، وكونوا في تونس منطقة رئيسها الجيلاني بن عمر بمساعدة عثمانى أحمد وعبد الرحمن القبائلي وكانت كالاتي:⁽²⁾

جدول رقم (01): مسؤولو المناطق الجزائرية في تونس في عهد الجلاي بن عمر

قصة	الكاف	القصرين	بورملي
الجيلاني بن عمر	عفيفي (الجزائر وتونس)	فرحي (الجزائر وتونس)	تحت سيطرة الجيلاني بن عمر

المصدر: الوثيقة في الملحق رقم (05): المرجع السابق.

وانطلاقاً من واقع الثورة وفي إطار البحث عن المصادر الخارجية للتزويد بالسلاح عبر الحدود الشرقية في المناطق المجاورة بتونس في كل من: تالة، القصرين، الرديف وقصة فقد تم جمع الأسلحة في المناطق بصورة انفرادية، حيث كان للجالية الجزائرية المتواجدة في الجنوب الغربي لتونس دور بارز في هذه العملية، إذ يذكر المجاهد بوزيد بوصبيح بأن العديد من الجزائريين تكفلوا بمهمة شراء الأسلحة من مدن الجنوب مثل مدينين، رمادة، قابس وقبلي⁽³⁾، إذا كان القطر التونسي غنيا بمخلفات (ح.ع.2) رغم أن هذه العملية لا تخلو من مخاطر حيث كان العدو بالمرصاد لعابري الحدود الجزائرية التونسية، وقد تمكن من إلقاء القبض على بعض القوافل كما ذكرنا⁽⁴⁾، بالتنسيق مع القوات الفرنسية خاصة أن تونس لا تزال بلدا محتلا من طرف هاته القوات ما جعل من هذه العملية أمرا يحتاج إلى إعادة تنظيم، خاصة بعد قبول التونسيين مساعدة الجزائريين، وهو ما سعى إليه بن بولعيد في سفره الذي سجن فيه، وبعده عباس لغرور بممثلين للثورة⁽⁵⁾.

وبالفعل كان السلاح يدخل عن طريق ليبيا إلى تونس، وكانت الجبهة في نوفمبر 1955 بالشقيقة تونس وكأنها تتحرك على الحدود الجزائرية وتأتي بالسلاح، الشيء الذي ساعد على الكفاح الذي تعطل بسبب انعدام وجود الأسلحة⁽⁶⁾، وفي إطار اتساع الثورة وشموليتها نذكر أن الثورة في الأوراس اللمامشة

(1) محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص:125.

(2) ينظر: الملحق رقم (05): ممثلو القيادة الجزائرية في تونس بقيادة الجلاي بن عمر.

(3) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:173.

(4) مجلة أول نوفمبر، ع:1961، الجزائر، 1983، ص:84.

(5) ينظر: محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:48-49، علي العايشي، لقاء

مع المجاهد عمار بوقلاز، مجلة أول نوفمبر، ع:212-213، جانفي- فيفري 1996، ص:25.

(6) خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج:1، المرجع السابق، ص:267.

كانت في 1955 قد بلغت أقصى حدودها الواسعة شرقا إلى الحدود التونسية حيث أقيمت القاعدة الشرقية التي أصبحت البرزخ الطبيعي لمرور قوافل المجاهدين إلى تونس للتزود بالأسلحة والذخيرة⁽¹⁾، لذلك خطت قيادة الثورة منذ اندلاعها على الحفاظ على مناطق الحدود الشرقية آمنة لاستغلالها كمنافذ للاتصال بالخارج والتزويد بالأسلحة⁽²⁾، وكان مسؤولو الثورة في شرق البلاد على اتصال دائم بإخوانهم التونسيين للاستفادة من التسليح والتموين والتمركز، ففي الشرق ارتبط بن بولعيد وباجي مختار بصلات وطيدة مع رجال المقاومة التونسية، وجسد الكثير منهم ميدانيا مبادئ الكفاح المشترك⁽³⁾.

وخاصة في المرحلة 1954-1956 وهي مرحلة أحمد بن بلة، قاضي بشير، علي محساس ومحمد الهادي عرار وغيرهم، إذ أن عمليات الإمداد وتهريب السلاح تغير كله، ورتب ووحد في الإطار القومي العربي الإسلامي⁽⁴⁾، إذ تشير المصادر التاريخية أن هذه الشبكة والتي أسسها بن بولعيد وقاضي بشير وبن بلة شرعت في عملية التنسيق وتوحيد الجهود مع عناصر المقاومة التونسية المكلفة بجمع وإمداد المقاومة التونسية بالسلاح عن طريق ليبيا انطلاقا من أهم قواعد تخزين السلاح والتدريب عليه، وكانت عملية التهريب من مسؤولية الطاهر لسود وابن أخيه من تونس وأحمد بن بلة من الجزائر⁽⁵⁾. وفي نفس الوقت تبرع الكثير من الثوار التونسيين بسلاحهم لصالح الثورة الجزائرية اعترافا بالجميل لمشاركة العديد من الجزائريين إلى جانب الثورة التونسية، وهناك من المقاومين من باع سلاحه لبعض أفراد الجالية الجزائرية وهناك من رفض تسليمها وانضم إلى الثورة التحريرية وقد كانت هذه الكميات القليلة (الضئيلة) تدخل حتى سنة 1955⁽⁶⁾.

(1) التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، من 20 أوت إلى 31 ديسمبر 1956، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص: 09.

(2) للمزيد ينظر: الطريق إلى نوفمبر كما يرويهها المجاهدون، أشغال الملتقى الأول لتاريخ الثورة، منشورات جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1981، ج: 3، ص: 126-130.

(3) خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ج: 3، ص: 280.

(4) محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص: 39.

(5) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 232.

(6) Amira Aleya Sghaier, La Tunisie et la révolution algérienne, Actes du 1^{er} congrès du forum d'histoire contemporaine sur méthodologie, de l'histoire des mouvements nationaux au Maghreb, Fondation Temimi, Septembre 1998, P:113.

خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج: 1، المرجع السابق، ص: 280.

وقد دعم فكرة العمل المشترك بتوحيد جبهة القتال أفكار الأمير عبد الكريم الخطابي التي تدعو إلى وحدة المعركة المغاربية والتفتت مع الاشتراطات المصرية التي ربطت دعمها بتوحيد الكفاح في الأقطاب الثلاثة وبذلك عمل الوفد الخارجي على إنجاح تسليح الثورة اعتماداً على التنسيق المغاربي⁽¹⁾، وكان جلب السلاح عن طريق الشراء من السوق السوداء أو من مساعدات البلدان العربية للثورة⁽²⁾ وقام الوفد الخارجي بتكريس كل الجهود للتنسيق مع المعارضة اليوسفية لإنجاح هذه المهمة، وذلك مع مواصلة بن بلة اتصاله الوثيق بالقيادة المصرية التي قدمت كمية معتبرة من الأسلحة والتي سيتم نقلها بواسطة الثوار الأوراسيين بالتعاون مع اليوسفيين إثر الاتفاق الذي تم بين بن بلة وصالح بن يوسف للاستعانة بالتونسيين في إدخال الأسلحة وإيصالها للحدود الجزائرية التونسية وتكثيف الاتصالات بين المعارضة التونسية وقادة الأوراس بغرض تأمين وصول الأسلحة⁽³⁾، وقد اختارت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها التعامل مع صالح بن يوسف وذلك في تنسيق العمل الثوري وتسخير الشبكات التونسية لتمير السلاح من طرابلس إلى ثوار الأوراس، وخاصة بعد استجابته لعروض بن بلة السابقة بعد عودته من باندونغ⁽⁴⁾، ورفضه لسياسة بورقيبة وظهور الدعاية اليوسفية التي بدأت تظهر خطورتها على مكانة بورقيبة خاصة بعد التجمعات التي قامت بها الحركة والتجنيد والإلتحاق والذي جعلها تدخل في محادثات ونقاش طويل ممل انتهى بخلق جو عدائي لبورقيبة في بعض المناطق المهمشة⁽⁵⁾.

وقد كَلَّت هذه المحاولات للتنسيق في إطار ما يسمى بجيوش تحرير المغرب العربي حسب ما أكده بشير قاضي خاصة بين بن بلة والضابط المغربي وقادة المقاومة التونسية، الهاشمي الطود، عبد العزيز شوشان وعز الدين عزوز خاصة فيما يخص البحث عن الأسلحة وشرائها، إضافة إلى تنظيم شبكات تمريرها بواسطة المناضلين التونسيين والثوار الجزائريين⁽⁶⁾، دون أن تدخل أي قطعة للجزائر إلا بعد اندلاع الثورة وبذلك تجسد الاحتكاك والتنسيق، إذ كان موطن الحامد بلد الطاهر لسود الواقع غرب

(1) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 39.

(2) خليفة الجنيدي وآخرون، ج: 1، المرجع السابق، ص: 279.

(3) ينظر: عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 253، وكذلك: فتحي الديب، المرجع السابق، ص: 126-131.

(4) فتحي الديب، المرجع السابق، ص: 132-133.

(5) الملحق رقم (13): ص: 2.

(6) شهادة بشير قاضي، جيش التحرير المغاربي 1948-1955، المرجع السابق، ص: 169.

قابس على بعد 30 كلم مركزا مهما لتخزين الأسلحة الآتية من ليبيا والتي كانت توزع من طرف المجاهدين التونسيين على مختلف الفصائل التونسية والجزائرية، وكان من بين الفصائل فصيلة الطيب الزلاق⁽¹⁾، طبعاً هذه الأسلحة لم تدخل إلى الجزائر إلا بفضل جهود أحمد بن بلة التي أثمرت في وصول أول شحنة للأسلحة للثورة الجزائرية، على متن السفينة المصرية انتصار التابعة للقوات البحرية المصرية في شهر ديسمبر 1954 والتي أنزلت حمولتها بالقرب من مدينة طرابلس الليبية وأخذت طريقها بعد ذلك إلى الجزائر على ظهور الجمال عبر الجنوب التونسي⁽²⁾، إذ يذكر أحمد بن بلة « المساعدات التي كانت تتم بسرية تامة من الليبيين كونهم تحت النفوذ الأجنبي (البريطاني) بمساعدة الشبكة التونسية لأن الجزائريين لا يملكون في البداية حق الإقامة في المنطقة بتسيير عبد العزيز شوشان رئيس مكتب تونس في طرابلس »، وجمعت هذه الأسلحة في صحراء ليبيا بفضل الشبكة التونسية كونهم السابقين في تكوين شبكة التموين والتسليح⁽³⁾، وجاءت تحت غطاء الشركة الشرقية للملاحة والتجارة ووصلت إلى ميناء زاوة غرب طرابلس ومنه إلى ميناء جرجيس التونسي لتأخذ الطريق إلى الحدود الشرقية⁽⁴⁾ وكانت الشحنة تضم 150 بندقية إنجليزية على أن تقدم مجموعة منها إلى المقاومة التونسية، و10 رشاشات برن و20 رشاش قصير تومسون و100 ألف طلقة، وتجهيزات قتالية أخرى، وكان ذلك بموافقة مسبقة من الملك إدريس السنوسي ملك ليبيا وبعد ترتيبات دقيقة أخذت طريقها إلى الأوراس عن طريق وادي سوف⁽⁵⁾، وكانت هذه الشحنة بالتحديد 100 بندقية لي أنفيلد 303 ر، 10 رشاش برن 303 ر، 25 بندقية رشاش تومي 45 ر، 5 كاس إطلاق، 80.000 طلقة 303 ر (ثمانون ألف)، 18.000 طلقة للبرن، 1000 طلقة 303 حارقة، 1000 طلقة 303 حارقة للدروع، 24,650 طلقة 45 ر للتومي، 120 قنبلة يدوية ميلز؛ ويذهب

(1) تكونت بغار الدماء ثم تكاثرت لتصل عدد جنودها حتى بلغ 110 جندي في بداية الأمر وفي شهر فيفري 1956 بمنطقة منقار البطة، وكانت مشتركة بين الجزائريين والتونسيين وكانت هذه الفصيلة تشتغل بالتنسيق مع فصيلة جزائرية بقيادة محمد الشريف وأحمد الحيلي على خط سوق الأربعاء والجبل الأبيض، ينظر: محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص:125.

(2) الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص:398.

(3) Mohamed Gentari, Organisation politico, administrateur, et militaire de la révolution Algérienne de 1954 a 1962, office des publications universitaires, Alger, 2000, Tome2, P:80.

(4) مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص:446.

(5) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص:185.

محمد بلقاسم وآخرون أن هذه الكمية إلى جانب كمية من الأسلحة كانت موجهة للكفاح المسلح بتونس، وتم إخفاء هذه الكمية في منزل عبد الحميد درنة لتنتقل عبر الجمال إلى تبسة⁽¹⁾، والجدير بالذكر أن السلاح القادم إلى الشرق الجزائري يمون من ثلاثة مسارب:

1. مسرب جزيرة جربة على السواحل التونسية وكانت تستعمل في هذا المسرب بزوارق صغيرة.
2. مسرب زوارة في ليبيا من هناك ينقل السلاح بواسطة الشاحنات عن طريق بن قردان ثم يمر عبر الأراضي التونسية إلى اتجاهين:
 - أ. بوسائل مختلفة إلى بلدة سوق أهراس (ولاية الشمال القسنطيني).
 - ب. بواسطة الجمال عبر ممر الجرف في أقصى الجنوب باتجاه منطقة الأوراس.
3. بواسطة الشاحنات الضخمة مباشرة من مصر عبر ليبيا وتونس بعد الاستقلال ومن هناك يهرب بواسطة الجمال عبر الصحراء بعد أن أغلق ممر سوق أهراس⁽²⁾.

وكانت عملية الاتصال بالشبكات التونسية في ليبيا عبر مراحل حيث يتصل " محمد شلوف " من الجزائر بعبد العزيز شوشان بمدنين، ثم يتم عبور الحدود التونسية إلى ليبيا، وفي بن قردان يعمل عبد العزيز على تسهيل انتقال " بشير عويسا " عن طريق الدليل وهو " ناصر عشين " الملقب " الأزرق " ثم يتصلون بقاعدة العسة أين يكون بن بلة قد جمع كمية لا بأس بها من السلاح وترسل هذه الشحنة إلى المنطقة الأولى وبالذات في سوق أهراس⁽³⁾، وهي نفس الشبكة التي كان أحد مؤسسيها مصطفى بن بولعيد قبل أن يتعرض للاعتقال⁽⁴⁾ والتي نقلت سنة 1955 مجموعة من الأسلحة في شاحنة ذات حمولة 08 أطنان إلى الحدود التونسية لتتولى القوافل الجزائرية نقلها إلى الداخل⁽⁵⁾، وهذه الأسلحة تعبر على ثلاث مراحل؛ في المرحلة الأولى يتم نقل هذه الأسلحة في الزوارق عن طريق جزيرة جربة إلى تونس، وفي المرحلة الثانية تنقل برا عن طريق قوافل الجمال التي تدخل الحدود الجزائرية من أقصى الجنوب وهنا

(1) ينظر: محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص: 46-47، مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص: 96.

(2) مراد صديقي، الثورة الجزائرية وعمليات التسليح السرية، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص: 49.

(3) محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص: 153.

(4) محمد عباس، المرجع السابق، ص: 55.

(5) Mohamed Gentari, Op- cit, P:87.

يبرز دور المنطقة الأولى أوراس اللمامشة كعمود فقري للحصول على السلاح⁽¹⁾، وإن مسألة تأمينه وإدخاله إلى الجزائر أحد أكبر التحديات التي واجهت الثورة الجزائرية واستطاعت التغلب عليها بفضل المساعدات التي وجدتها الثورة الجزائرية لدى الدول العربية ومنها ليبيا وتونس⁽²⁾.

لم يدم التعاون الجزائري التونسي في عمليات التموين بالأسلحة عبر ليبيا طويلا، حيث توقف بشكل نهائي بعد توقف نشاط الشبكات التونسية النشطة في ليبيا إثر تسليم الثوار التونسيين لأسلحتهم في 10 ديسمبر 1955، حيث أصبح الجزائريون في حالة من اليأس والركود لأن مكتب تونس بليبيا لم يعد بإمكانه إرسال الأسلحة كما كان في الأول؛ الأمر الذي دفع شبكات التسليح الجزائرية الدخول في مرحلة جديدة من العمل والتعاون مع مقاومة صالح بن يوسف التي كانت تعمل معه وتقوم بالأسلحة مناصفة، وبذلك استمرت بقايا الجيش التونسي تقدم دعمها لقوافل التسليح الجزائرية دون تأثير الخلاف الذي ظهر بين صالح بن يوسف والطاهر الأسود، وبذلك أسست قاعدة مقرها طرابلس وكانت تجمع فيها الأسلحة بغدامس⁽³⁾.

وقد استعملت وسائل ضخمة لنقل الأسلحة نحو مراكز جبهة التحرير الوطني 500 شاحنة نقلت الأسلحة من ليبيا إلى الحدود التونسية الجزائرية بين سنة 1954-1956 على حسب عبد المجيد بوزبيد، كانت الشاحنات تسير والأنوار مطفأة والبنزين مخزن في براميل حتى لا تدخل الشاحنات في المدن، وكان عليها أن تقطع مسافة 5200 كيلو مترا (ذهابا وإيابا) فهكذا قطعت شاحنات تحمل 10 أطنان أو 20 طنا من الأسلحة مسافة أربع كيلو مترات أي 100 مرة⁽⁴⁾، وحسب نفس المصدر فإنها قامت بأكثر من 400 رحلة عبر هذا الممر بفضل تنظيم محكم نظمه أحمد بن بلة سنة 1956⁽⁵⁾ حتى وصل حدا مزعجا في تهريب السلاح، فقد وقع حجز ما يقرب من 22 مدفعا رشاشا و70 بندقية رشاشة وعدة مئات من البنادق الحربية، مع العلم أن هذه الكميات المحجوزة ليست إلا ربع الأسلحة المهربة عبر الحدود التونسية، وقد ظهرت النتيجة المباشرة لهذا التهريب في شدة الاشتباكات المتزايدة وعنف المعارك الضارية التي تجري

(1) مراد صديقي، المرجع السابق، ص: 46.

(2) رويبر ميلر، المرجع السابق، ص: 97.

(3) شهادة بشير القاضي، جيش تحرير المغاربي 1948-1955، المرجع السابق، ص: 174.

(4) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص: 331.

(5) عبد الله بن شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، دار هومة، الجزائر، 2010، ص: 33.

على طول الحدود التونسية الجزائرية الممتدة من تبسة إلى سوق أهراس⁽¹⁾، إذ تمكنت هذه الشبكات من تهريب الكثير من الأسلحة إلى الجزائر عبر تونس بمساعدة ودعم مناضلي الحزب الدستوري والمعارضة اليوسفية بصفة خاصة الذين سخروا وسائل نقل لنقل الأسلحة.

قد وقعت بعض المشاكل في عملية نقل قوافل التسليح الجزائرية مع الحركة اليوسفية تسبب فيها الحبيب بورقيبة بشكل مباشر الأمر الذي دفع إلى تدخل أحمد بن بلة الذي جاء سرا من روما إلى تونس وتفاوض مع بورقيبة لمدة 24 ساعة بغرض تنظيم عملية عبور السلاح عبر التراب التونسي دون مشاكل أو عراقيل مقصودة⁽²⁾، وكان لقائد سوق أهراس بوقلاز اتصالات مع السلطات التونسية وخاصة مع المحجوبي بن علي⁽³⁾ وخاصة بعد المناورات مع جناحي بورقيبة وصالح بن يوسف جعلت منه ينحاز إلى صف بورقيبة بعد أن لاحظ أن خطه هو الأوفر حظا وحقق بذلك شرطا مهما أملاه بورقيبة حتى يفتح أمامه الحدود.

ورغم ذلك استمرت العلاقات بين حركات المقاومة في المغرب العربي ففي شهر جانفي 1956 بالقاهرة تطورت عمليات الإمداد بالسلاح من مصر، حيث نقلت شحنة من السلاح يوم 18 جانفي 1956 لتلبية احتياجات الجبهة الشرقية، وقد كانت أسلحة هذه الشحنة متنوعة وكثيرة تم إنزالها من الحظ السعيد " فودهوب " بميناء زاوة الليبية ثم نقلها إلى الحدود الشرقية لتأخذ طريقها إلى المنطقة الأولى وسوق أهراس والجبهة الشرقية عموما فكان تحرك اليخت الحظ السعيد في 20 أكتوبر 1955 من ميناء الإسكندرية بشحنة من الذخيرة والمتفجرات، وتمثلت الشحنة عموما فيما يلي⁽⁴⁾:

(1) شهادة بشير القاضي، جيش تحرير المغاربي 1948-1955، المرجع السابق، ص:174.

(2) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:2، المرجع السابق، ص:326.

(3) عمر تابليت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص:17.

(4) ينظر: الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:238، كذلك: محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص:53.

جدول رقم (02): كمية الشحنات المرسلّة من مصر عبر اليخت الحظ السعيد

عدد	صنف	عدد	صنف
100.000	طلقة 92,7 بلجيكي	196	قالب TNT
13.000	طلقة 303 ر انجليزي	100	مقذوف اتيرجا
1000	متر فنيا انفجاري	300	مفجر اتيرجا
6000	كنسول طرفي رقم 8	198	طلقة هاون 2 ش. ف
1000	كيلو غرام جلجنايت	5	دينامو للنسف
399 × 2	متر فتيل مأمون	4	هون 2
1000	كبسول كهربائي	4	جهاز لاسلكي
7	علبة كبريت هواء	100	ياردة سلك كهربائي + 5
1	ايريال لاسلكي		مطواة وصلة اتيرجا

المرجع: محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص:53.

وخلال شهر فيفري 1956 انعقد اجتماع لقيادة جيوش التحرير بأقطار المغرب العربي في القاهرة حضره عن الجانب الجزائري أحمد بن بلة وعن الجانب التونسي الطاهر الأسود وبشير الصباح، وتم خلاله تدارس الموقف بالشمال الإفريقي والتأكيد على ضرورة الإسراع بتزويد الجزائريين باحتياجاتهم من الأسلحة، كما تعهدت الأطراف الثلاث باستمرار الكفاح المسلح وتوحيده إلى غاية تحرير كامل المغرب العربي.

كما اشترت السلطات المصرية المركب " دافكس " من اليونان في 20 مارس 1956، تم تهريب شحنتي الأسلحة، الشحنة السادسة بواسطته وكانت الشحنة السادسة موجهة إلى الجبهة الشرقية (قسطنطينة والأوراس) وتم إنزالها في ميناء زوارة، وكان في استقبالها الملحق العسكري المصري وعلي محساس، على أن يواصل المركب مسيرته نحو الجهة الغربية. وخلال شهر مارس سنة 1956 تم نقل دفعتين هامتين من الأسلحة وعرفت الحدود الليبية التونسية نشاطا متزايدا لتهريب الأسلحة وإيصالها لجيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية، حيث زودت جبهتي الأوراس والقاعدة الشرقية بكمية هامة من الأسلحة دعمت قدراتهما وقد هربت بالطرق السرية سواء من طرف الجزائريين أم بالتنسيق مع أنصار صالح بن يوسف، فقد اتصل محساس بثوار اللمامشة وعمار بوقلاز واتفق معهم على تعيين عدد من السائقين لنقل الأسلحة عبر

السيارات بعد أن منحت لهم هوية ليبين وتجار تونسيين⁽¹⁾، واتخذت قوافل الأسلحة مسالك باتجاه الشمال عن طريق العاصمة تونس ثم مروراً إلى القاعدة الشرقية وعن طريق الوسط مباشرة إلى ثوار اللمامشة، وأصبح مرور الأسلحة يتمركز في مناطق الجنوب نظراً لانصراف المعارضة التونسية بها لكن هذه الأعمال كانت مكلفة وغير مأمونة تعترضها القوات الفرنسية وكذا رجال الحرس التونسي⁽²⁾، إذن كثفت السلطات الفرنسية نشاطها بواسطة الدوريات العسكرية على الحدود الليبية التونسية كما كان من نتيجة النشاط الثوري بالمناطق الحدودية، وقد بادر العدو إلى تمديد حالة الطوارئ لتشمل كل من بسكرة والوادي في التخوم الجنوبية من الشريط الحدودي الصحراوي، تبعاً لتفاقم الوضع الحدودي بالاضطرابات المتجددة⁽³⁾.

ولعل التعهدات والالتزامات بين القيادات التونسية والجزائرية هي التي حتمت على عناصر المعارضة اليوسفية مواصلة النضال والعمل التنسيق مع الجزائريين رغم إعلان استقلال تونس في مارس 1956، وهي نفسها التي جعلت الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وقادة الأوراس يواصلون التعامل مع المعارضة اعترافاً بخدماتها المهمة في تمرير الأسلحة، ولم يكن من السهل عليهم الاعتراف بحكومة بورقيبة⁽⁴⁾.

وفي الأخير يمكن القول أنه فيما يخص العلاقات 1954-1956 حققت سبلاً لحركة تمرير السلاح على الحدود الليبية التونسية كانت تخضع للظروف والأحداث، إذ كانت تنقل على متن قوافل مشكلة من 4 إلى 6 شاحنات كبيرة بمعدل اثنتين أو ثلاث دوريات شهرياً باستثناء الظروف الاستعجالية، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى القواعد والمحطات مثل رعدالين Regdaline وبها مخزن رئيسي للأسلحة ثم قاعدة العسة وبها مخزن للسلاح ثم تيجي وبها مخزن ثانوي، ومركز للتدريب على بعد 40 كلم من نالوت Naloute من الناحية الشرقية ثم جوش Djoch وبها مخزن ثانوي ومركز تدريب شرق تيجي على بعد 35 كلم، ونالوت بها مخزن رئيسي للسلاح ومركز تدريب في الجنوب الشرقي للذهبيات Dehibat ثم يعبر السلاح مسلك بن غردان مروراً بالجنوب الغربي لمدينة تونس أو الجنوب الشرقي

(1) عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص: 80.

(2) خليفة الجنيد وآخرون، ج: 1، المرجع السابق، ص: 282.

(3) صالح قرفي، الجذور التاريخية للاستراتيجية العسكرية الجزائرية 1954-1962، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع: 588، جويلية 2012، ص: 53.

(4) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 254-255.

الجزائري عن طريق غات وغدامس على الحدود الليبية أو عبر مسالك أخرى غير مراقبة من طرف المصالح الفرنسية⁽¹⁾.

وقد لعبت قيادة الثورة في المنطقة الحدودية وخاصة في الولاية الأولى دورا بارزا في عملية البحث عن مصادر السلاح في الخارج، وقد ارتبطت هاته العملية بالموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة بحكم قربها من الحدود وانفتاحها على الخارج وكذلك لما لعبه القادة من أمثال مصطفى بن بولعيد، عباس لغرور، هالي عبد الكريم وعبد الحي من دور هام لدى قادة كل من تونس وليبيا.

المطلب الثاني: التعاون بين قادة الولاية الأولى والمعارضة التونسية

نظرا لأهمية تونس كامتداد طبيعي للمنطقة أولى لها القائد مصطفى بن بولعيد أهمية كبيرة فكلف عباس لغرور مع مناضلين آخرين مراقبة الحدود الشرقية خاصة بعد أن أبلغ القائد لغرور مسؤول قطاع تبسة عن تحركات مشبوهة للقوات الفرنسية على الحدود⁽²⁾، بالرغم من أن قيادة الثورة منذ بداية اندلاعها خططت للحفاظ على مناطق الحدود الشرقية آمنة لاستغلالها كمنافذ في الاتصال بالخارج والتزويد بالأسلحة⁽³⁾، وبذلك اعتمدت الثورة الواجهة التونسية منطلقا للتزويد بالسلاح إذ كانوا على اتصال مباشر بإخوانهم التونسيين للاستفادة من التسليح والتموين والتمركز، ففي المنطقة الشرقية ارتبط مصطفى بن بولعيد وباجي مختار بصلات وطيدة مع رجال المقاومة التونسية، وجسد الكثير منهم ميدانيا مبادئ الكفاح المشترك والتضامن، وقد التحق عدد من رجال المقاومة التونسية بالجزائريين الذين جاهدوا معهم ليمثلوا جيش التحرير الوطني الجزائري⁽⁴⁾ وبذلك شهدت هذه الفترة شبه التحام بين المقاومة في تونس والثورة التحريرية ومن ثم فإن الدعم اللوجستيكي كان واحدا للمقاومة في تونس والثورة الجزائرية⁽⁵⁾ إذن فإن قيادة الأوراس وبن بولعيد شخصيا اهتم بمسألة العلاقة مع الثوار التونسيين وأرسل بعد شهرين من اندلاع الكفاح فوجا مسلحا إلى الحدود الشرقية موفدا إلى الطاهر لسود لتسليمه رسالة تتعلق بدخوله إلى الجزائر،

(1) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 304-305.

(2) صالح لغرور، المرجع السابق، ص: 163.

(3) الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المرجع السابق، ص: 130-136.

(4) ينظر كل من: خليفة الجنيدي وآخرون، ج: 3، المرجع السابق، ص: 280، عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص: 252.

(5) محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي...، المرجع السابق، ص: 180.

لكن الاتصال انقطع في جبال تبرقة إثر نشوب معركة قرب الجبل المتواجد به، فلم يكمل موسى رداح مهمته التي طالت⁽¹⁾.

لهذا الغرض قامت قيادة الأوراس بمحاولة تنظيم الوضع في تونس وذلك لما حدث من مد ثوري وتغيرات فعينت عبد الحي وكلفته بإنشاء قاعدة تنظيمية بتونس العاصمة رفقة هالي عبد الكريم الذي كلف بالاتفاق مع الخارج لجلب السلاح عن طريق ليبيا وذلك من أوائل 1955⁽²⁾، وهؤلاء من ربطوا علاقات مع الوفد الخارجي وباقي أعضاء المغرب العربي المتواجدين بالقاهرة وذلك لتزويد الثورة بالأسلحة والعتاد والرجال وقد أرسل للتنسيق مع الوفد الخارجي من قبل شبحاني بشير⁽³⁾.

تحدثت التقارير الفرنسية عن المتطوعين التونسيين الذين انظموا لمؤازرة الثورة الجزائرية ولتخوف الحكومة الفرنسية من هذا النكاتف الذي سيقضي على الاستعمار عقد جاك شوفالي كاتب الدولة للدفاع الفرنسي اجتماعا مع الحاكم العام في الجزائر وبحث معه تسرب الثوار التونسيين إلى الأراضي الجزائرية⁽⁴⁾. وجاء رد السلطة الفرنسية على التحركات الجزائرية بتكثيف المحادثات الفرنسية التونسية ويرجع هذا التغيير في سلوك الحكومة الاستعمارية التي تخلت عن الجمود وأوغلت في طريق البحث عن حل عاجل إنما دعت إليه أسباب استراتيجية، وذلك من أجل منع جبهة ثانية حقيقية وذلك بإنهاء الاتحاد بين الكفاح المسلح في الريف التونسي والجزائر وإلغاء وحدة الكفاح في بلدان شمال إفريقيا الثلاثة وبالتالي عزل الثورة الجزائرية عن بعدها المغربي⁽⁵⁾.

وبسبب هذه المفاوضات التونسية الفرنسية ظهر تياران يتصارعان أحدهما يمثل الاتحاد المطالب بالاستقلال التام ووحدة الكفاح في المغرب العربي يمثله صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري

(1) موسى رداح، شهادته في الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، حزب جبهة التحرير الوطني، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، الجزائر، [د.س.ن.]، ج:2، ص:119-120.

(2) شهادة محمد يزيد، ندوة الدبلوماسية الجزائرية جوان 1996، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1996، ص:109.

(3) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:129.

(4) حول الموضوع ينظر: حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:82، محمد زروال، المامشة في الثورة، ج:1، المرجع السابق، ص:67-78.

(5) ملفات 24 وثائقية نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، نشر وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، جانفي 1976، ص:13.

الجديد، والثاني الذي قبل التفاوض ويمثله الحبيب بورقيبة رئيس الحزب⁽¹⁾، إذ نجح هو وبعض مؤيديه للقبول بتسوية سياسية مع فرنسا وسلموا بوضع السلاح جانبا مقابل اعتراف فرنسا بالاستقلال الذاتي لتونس، وقد أثار اندلاع الثورة الجزائرية وتأكيدا على البعد المغربي في الكفاح إلى قلب الأوضاع بتونس، إذ أفصح عدد من قادة المقاومة عن رفضهم للحالة التي آلت إليها التسوية السلمية وتجدد الساسة المؤمنون بالحل الجذري للدفاع عن الاستراتيجية المغربية⁽²⁾، جاء تقرير الرائد الأعلى للمختلطة في تونس في رسالته في 16 فيفري 1956 حسب وثيقة بتاريخ 18 مارس 1956 يتحدث فيها عن حالة الفلاقة وبالتحديد علي بن محجوب الذي لازال يخضع لأمر رسمي بفترة حكم وذلك بالبقاء تحت تصرف المحكمة العسكرية، هذا في فترة المباحثات قبل إبرام الاتفاق حول نزع السلاح للفلاقة وقد توصلت القوات الفرنسية على أنه من المستحيل بالنسبة للضباط العسكريين أن لا يتم مقاضاتهم لاحقا من القضاء العسكري إلا إن كان رد جنرال السلك العسكري دولاتور الجنرال العام الفرنسي ليتم التساهل في الأمر باتفاق مع المحكمة العسكرية ليمت اتخاذ إجراءات أخف بما يخدم الأوضاع الجديدة⁽³⁾ وهذا ما حدث فعلا مما سهل على التونسيين إمضاء اتفاقية 3 جوان 1955⁽⁴⁾، وقد وضحت وثيقة صادرة في 30 نوفمبر 1954 من الطاهر بن عمار السبل لعودة الفلاقة للحياة المدنية وعدم التعرض لهم بعد تذكيره بالوعد الفرنسية من حيث العفو الشامل على الجميع، كل هذا حرصا على طي صفحة الماضي واستقبال عقد جديد من الأمن والاستقرار، لذلك وجهت برقية للفرق الفلاقة تتضمن تعيين النواب الموفدين من قبل الحكومة للجماعة لبذل منتهى الجهد لتسهيل مهمة هؤلاء النواب وإعانتهم على مهمتهم الشاقة⁽⁵⁾.

بداية مهمة جمع هذه الأسلحة من المقاومين في الفترة ما بين 30 نوفمبر و1 ديسمبر 1954 واجهت اللجنة المشرفة صعوبات كثيرة وكانت الحصيلة استسلام 2713 مقاوم وتسليم 2105 قطعة سلاح، وهكذا استجاب كثير من قادة المقاومة لنداء تسليم السلاح تحت تأثيرات مختلفة واضعين ثقهم في

(1) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص:116.

(2) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:277.

(3) ينظر: الملحق رقم (07): تقرير الرائد الأعلى يوضح وضع الفلاقة وبعض ضوابط إبرام اتفاق نزع السلاح.

(4) الاتفاقية التي وقعها بورقيبة ومندوب فرنسا في 23 ماي 1954 تم التوقيع الرسمي كل من أدغارفور والطاهر بن عمار وبيار جولي Piere July والمنجي سليم وصادق عليها مجلس النواب الفرنسي بـ 538 صوتا مقابل 44 صوتا معارضا و29 ممتعا. ينظر: عمر الشاذلي، بورقيبة كما عرفته، تر: علي حمريت وآخرون، إنجاز وطبع Simpect، تونس، 2013، ص:106.

(5) ينظر: الملحق رقم (08): وثيقة من الطاهر بن عمار تتضمن طريقة عودة الفلاقة للحياة المدنية.

المفاوضات السياسيين⁽¹⁾ إلا أنه وكما ذكرنا هناك بعض القادة كالتاهر لسود أعلن رفضه لتسليم السلاح ودعا المقاومين إلى عدم وضع الثقة في فرنسا، وبذلك رفض مع جماعته المتكونة من 70 شخصا تلبية نداء تجريد الثوار من أسلحتهم رغم اتصال بورقيبة الابن وعزوز الرباحي المبعوثين من بورقيبة شخصيا إذ لم يقتنعوا بالتسليم خاصة بعد أن اندلعت الثورة الجزائرية إذ كان يرى في ذلك خيانة للوطن وتتكسر لمبادئ الحزب الجديد وخيانة للجزائر⁽²⁾ وهذا ما جعل بورقيبة يتخوف من هذا الأمر وأرسل ابنه إلى التاهر لسود ليحثه للاستجابة لنداء الحزب غير أنه أصر على موقفه وأبدى عدم ثقته في المفاوضات، مؤكدا أن قيام الثورة الجزائرية يدعم كفاح تونس وجميع المغاربة وهذا نفس موقف جنوده الذي يناهز عددهم السبعين مقاوما ومنهم قائد ثوار الحوايا محمد قرفة الذي احتفظ بالأسلحة الصالحة ولم يسلم إلا الفاسدة⁽³⁾، لذلك جاء بيان كتابة الدولة التونسية للإخبار والارشاد 24 ماي 1956 تقدم توضيحات حول التعامل في قضية الأشخاص الذين لم يسلموا أسلحتهم فإن هؤلاء المتمردين من العصابات التونسية قد كشف عنها الغطاء وهي في طريقها إلى المحاكمة وأن أغلبهم نزل من الجبال واستسلموا للسلطة التونسية ورجع المغررون منهم إلى حضرة الشعب وسيتم قريبا محق بقية المتمردين ويرجع الأمن إلى نصابه فمن الواضح هنا أن بورقيبة هنا يتوعد المتمردين عن سلطته بصيغة الوعد والوعيد⁽⁴⁾.

واعتبرها التاهر بن عبد الله اتفاقية الخزي والعار⁽⁵⁾ وأيد التضامن الشعبي التونسي الجزائري مع المجاهدين بعد الاتفاق الانهزامي لبورقيبة، إذ تصدى معظم المجاهدين التونسيين لاتفاق بورقيبة وقرروا مواصلة الكفاح مع اندماجهم مع الثورة التحريرية الجزائرية⁽⁶⁾، وقد زادت المساعدات بعد اتفاقية الاستقلال التي اعتبرها الكثير من قادة الحزب الدستوري ورجال المقاومة خيانة للتضحيات وخاصة بعد رفض الكثير من المقاومين الاستجابة لنداء تسليم الأسلحة الذي دعا إليه بورقيبة، بالمقابل نددت العناصر المتمسكة بخيار العمل العسكري الشمولي بالحل الذي تنتهجه القضية التونسية المناقض لاتفاقية الكفاح المشترك

(1) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:287-288.

(2) عروسية التركي، المرجع السابق، ص:90-91.

(3) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:287-288.

(4) ينظر: الملحق رقم (09): بيان توضيحي حول تعامل الحكومة مع الراضين لتسليم أسلحتهم.

(5) التاهر بن عبد الله، المرجع السابق، ص:115.

(6) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص:308.

المتفق عليها وقد اتهم المناضل حسين التريكي⁽¹⁾ بورقيبة بأنه فوت على التونسيين فرصة قيام ثورة ضد فرنسا تخوضها أقطاب المغرب العربي ونفس الموقف كان لكل من علي البلهوان والرشيد إدريس وصالح بن يوسف⁽²⁾. وجاء رد بورقيبة في اجتماعاته وخطاباته هو وأحمد صلاح واشتركا في تبرير الاتفاقية المشتركة بين تونس وفرنسا وفي ما يخص هذه النقطة أسس لموازاة بين الوضعية التي كانت عليها تونس قبل الاتفاقية والوضعية بعدها وضرب مثال على ما يقول أنه أصبح يخطب بحرية كاملة عكس ما كان في الماضي إذ أنه لو طرح تلك الأفكار في الوضع السابق كان سيتعرض للتوقيف الفوري، وأكد أن صراعه مع صالح بن يوسف لا يقوم إلا على الديماغوجيا وذلك يجعله يهدم النتائج المكتسبة وخاصة أنهم أمام أمة قوية كفرنسا تملك العدة والعتاد وأن الحل لا يكون أمامها إلا من خلال الدبلوماسية والمفاوضات⁽³⁾.

ويعود التصريح حول استئناف المقاومة التونسية لنشاطها العسكري ضد الجيش الفرنسي أتي لتخفيض الضغط على المجاهدين الجزائريين ولتشتيت وإضعاف المجهود الحربي للجيش الفرنسي وهذا ما أكده صالح بن يوسف وصرح به للجريدة الفرنسية ونشرته جريدة الصباح: « بأن العمليات العسكرية كانت عديدة بتونس وراءها خطة عمل وتنسيق بين الثوار التونسيين وحركة التحرير الجزائرية »⁽⁴⁾ إذ أصبح صالح بن يوسف ينادي بعنف واضح لتكوين جبهة مغاربية موحدة لمقاومة الاحتلال الفرنسي وهذا ما أكده في خطاب ألقاه في 7 أكتوبر في جامع الزيتونة⁽⁵⁾.

هذا الأمر أحدث اختلافاً في موقف الجزائريين إذ عرف تباينا فمسؤولو الوفد الخارجي وثور المنطقة المتاخمة لحدود تونس، كانوا يفضلون استمرار تونس في الكفاح ويرتاحون للتعامل مع أنصار صالح بن يوسف في تزويد الثورة بالسلاح، حيث واصل عبد الحي الأوراسي ومحساس والطالب العربي

(1) ولد 1915 بالمنستير ناضل في الحزب الدستوري حكم عليه غيابيا بالإعدام أثناء (ح.ع.2) وفر إلى تونس ونشط في القاهرة ضمن الوطنيين المغاربة وكان من أتباع الحبيب ثامر، اصطف إلى جانبه بن يوسف عند الخلاف في الحزب الدستوري بالخمسينات وحكم عليه غيابيا بالإعدام، ساهم مع الجزائريين والجامعة العربية في التعريف بالقضية الجزائرية والفلسطينية توفي 12 ماي 2012 في الأرجنتين عن عمر يناهز 97 سنة إثر حادث مرور. ينظر: عميرة علية الصغير، المقاومة الشعبية...، المرجع السابق، ص:157.

(2) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:279-280.

(3) ينظر: الملحق رقم (13): ص:3.

(4) جريدة الصباح، العمليات العسكرية بتونس، ع:1290، 4 مارس 1956، ص:01.

(5) عمر الشاذلي، المرجع السابق، ص:107.

التعامل مع المعارضة عبر الجنوب التونسي⁽¹⁾ والذين عارضوا تسليم السلاح للفرنسيين وطالبوا بضرورة الكفاح المسلح، ولجأ بعضهم إلى الأراضي الجزائرية لينضموا إلى إخوانهم الجزائريين لقتال عدوهم المشترك⁽²⁾، هذا الالتحاق بالنضال في صفوف جيش التحرير الوطني يدل على أن كفاح الشعبين كفاح موحد واستمر الكفاح إلى جانب الجزائريين إلى أن طلبت الحكومة التونسية منهم العودة إلى بلادهم⁽³⁾، وهذا ما تؤكدته مذكرات الرائد عثمان السعدي الذي يؤكد أن الكثير من المجاهدين انضموا إلى فوجهم من التوانسة أمثال عبد الله البوعمراني، الطاهر لسود (أخ الساسي الأسود) علي الهمامي، دون أن ينسى كرم الشعب التونسي في مساعدة أخوانهم الجزائريين وضرب مثالا على ذلك قبيلة الهمامة التي أمنت الطعام للجزائريين⁽⁴⁾، إذ شكل السكان التونسيون خاصة المتواجدون قرب الحدود دعما أساسيا لجبهة التحرير الوطني في تنسيق عمليات النشاط السياسي والعسكري بما فيه مرور الأسلحة والمعدات الطبية والغذائية لأفراد الجيش⁽⁵⁾، فمن جبل سمامة التف-التحق- الطاهر لسود وفرقته بالثورة الجزائرية وبالأوراس وذلك تحقيقا لما ذهب إليه من القول: « أينما كنت فعليك القيام بالواجب المقدس وهو تحرير شمال إفريقيا من الاستعمار الفرنسي »⁽⁶⁾ فقد لعب ثوار منطقة نفزاوة ومدنين دورا في تهريب الأسلحة للثوار الجزائريين على جبال مطماطة مرورا باستيفتيمي وجبال الشارب والسقي⁽⁷⁾.

وهناك بعض عساكر التوانسة لم يستسيغوا الفكرة ولم يسلموا السلاح فكان أن يجتمعوا في شهر أكتوبر 1956 ببعض قادة الثورة الجزائرية على رأسهم الطالب العربي في منزل مياطة الصالح بالرديف، حيث دمجهم بالمجاهدين الجزائريين وشكلوا وحدة لا انفصام لها ولكن الفرنسيين لم يستسيغوا الأمر

(1) ينظر: أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح: مع ركب الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ط: 2، ج: 3، ص: 152، حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص: 105.

(2) ينظر: الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص: 53-84 وكذلك: إدريس الرشيد، الطريق إلى الجمهورية، دار الغرب الإسلامي، [د.ب.ن.]، 2001، ص: 346-347.

(3) الطاهر سعدياني، المرجع السابق، ص: 167.

(4) عثمان السعدي، مذكرات الرائد عثمان السعدي بن الحاج، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص: 59-60.

(5) إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962: مرجعية لترشيد حاضر ومستقل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص: 114-115.

(6) عروسية التركي، المرجع السابق، ص: 91.

(7) عميرة علية الصغير، المقاومة الشعبية...، المرجع السابق، ص: 225.

وحاولوا الضغط على الحكومة التونسية حتى لا تسترجع جيشها وأسلحتهم لكي لا يستفيد منها ثوار جبهة التحرير⁽¹⁾.

فإذا تحدثنا عن الاتصالات في هذه الفترة فقد بدأت عام 1955 عندما تنقل عمار بوقلاز إلى العاصمة تونس لربط الاتصالات بآبن بلة والتنسيق مع المسؤولين التونسيين في مجال التسليح والتمويل والذي لقيَ ترحيباً كبيراً من الحزب الدستوري الحر واشترت أسلحة من تونس ومدنين، وكذلك في الفترة نفسها قرر بن بولعيد دخول تونس عابراً إلى ليبيا لبحث قضية السلاح لكن لم تكن له اتصالات وعلاقات وثيقة مع عناصر المقاومة والمسؤولين السياسيين وهذا ما جعله يتعرض لمخاطر السجن⁽²⁾. كذلك تاريخ أبريل 1955 عندما أرسل شبحاني بشير عثمان حوكة مبعوثاً خاصاً إلى صالح بن يوسف والهدف منه التنسيق بين المقاومين، جري الاتصال بجربة وتعهد بن يوسف بتقديم الدعم والمساعدة للثورة⁽³⁾. ويظهر هذا الجانب التنسيقية بتوجيه من لجنة تحرير المغرب العربي وممثليها بالقاهرة من أجل التنسيق لخلق جبهة كفاح مشتركة وهو ما جاء في أثر اجتماع أحمد بن بلة وصالح بن يوسف في أبريل 1955، إذ أنه ومنذ جانفي 1955 عمل بن بلة للتنسيق مع صالح بن يوسف وممثله بليبيا السيد عبد العزيز شوشان⁽⁴⁾ وكان في منزل صالح بن يوسف وحضره إلى جانب ما ذكرنا سابقاً الطاهر لسود، علي زليطي، الطيب الزلاق، عبد الحي، عباس لغرور ومحمد البصري من المغرب وهذا في نطاق سياسة جمال عبد الناصر الرامية لتوحيد الكفاح المسلح بالمغرب العربي قصد تسهيل مد المقاومة بالسلاح⁽⁵⁾.

وقع اختيار الثورة منذ اندلاعها التعامل مع صالح بن يوسف في تنسيق العمل الثوري وتسخير الشبكات التونسية لتمير الأسلحة من طرابلس إلى ثوار الأوراس، واستجاب صالح بن يوسف لعروض التنسيق السياسي والعسكري أثناء اجتماعه مع بن بلة عقب عودته من باندونغ إذ أبدى استعداداً لإعادة إحياء جبهة الكفاح في تونس، وانتقل إلى طرابلس للاتصال بالمناضلين التونسيين وعاد إلى القاهرة

(1) حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص: 66-67.

(2) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، [د.س.ن.]، ج: 2، ص: 304.

(3) ينظر: حبيب حسين اللوب، المرجع السابق، ص: 105، محمد زروال، اللامشة في الثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 389.

(4) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 51.

(5) عروسية التركي، المرجع السابق، ص: 93.

متقاتلاً⁽¹⁾. لقد تجسد الاحتكاك والتنسيق بين جيوش حركات التحرير في الميدان وخاصة في المناطق الحدودية التي تصل الجزائر بتونس فقام جيش التحرير الوطني في الولاية الأولى الأوراس النمامشة بمد يد المساعدة لجيش التحرير التونسي بقيادة الطاهر لسود إذ لم يقتصر الدعم على المساعدة في هيكلة الجيش وتسليحه ومنحه اعتمادات مالية، بل تعدى كل ذلك إلى المشاركة في معارك ضد أعدائه إذ شاركوا جنباً إلى جنب في معركة أم العرائس والرديف، وكان التعاون كذلك بين المقاومتين في جانب التسليح إذ خول شيحاني بشير لعباس لغرور تسليم ستين سلاحاً أوتوماتيكياً إلى التونسي صالح بن يوسف بالمقابل كانت المقاومة اليوسفية⁽²⁾ السند الإضافي للمجاهدين الجزائريين⁽³⁾.

إذن حاول الطرفان تحقيق التوحيد العسكري والذي سعى لتجسيده الأمير عبد الكريم الخطابي والوفد الخارجي للثورة الجزائرية بالرغم من المطامح القطرية التي جعلت بورقيبة يتفاوض مع الفرنسيين، هذا لم يمنع سعي الثورة الجزائرية الدفع بمبادئ الكفاح المشترك إلى الميدان وهو ما تؤكدته شهادة المسؤولين الجزائريين، مؤكدة على تجسيد وحدة حركات تحرير المغرب العربي⁽⁴⁾، خاصة بن بلة وبوضياف، وكان لهذه العمليات التنسيقية الفضل في حماية التونسيين والعودة من جديد لحسم الموقف مع الإدارة الفرنسية وتشكيل جيش التحرير التونسي. وتعتبر هذه المرحلة، المرحلة الثانية من مراحل المقاومة التونسية التي نشط فيها صالح بن يوسف لمواصلة التحرير المغربي وخدمة مشروع الوحدة المغاربية⁽⁵⁾. وفي نفس السياق يؤكد فتحي الديب أن الاتصالات التي جرت بين جيش التحرير التونسي والجزائري بمنطقة تبسة وقسنطينة لتنسيق العمل بين الجبهتين⁽⁶⁾ وأشارت المصادر أيضاً إلى أن صالح بن يوسف وأنصاره قدموا المساعدة إلى جبهة التحرير ونلمس ذلك في رسالة بعث بها أحمد بن بلة إلى صالح بن

(1) فتحي الديب، المرجع السابق، ص ص: 132-133.

(2) ينظر: الملحق رقم (43): بؤر المقاومة اليوسفية (ديسمبر 1955- صائفة 1956).

(3) صالح لغرور، المرجع السابق، ص ص: 163-164.

(4) روبير ميلر، مرجع سابق، ص ص: 99-101، محمد بوضياف، جريدة الاتحاد الاشتراكي، ع: 01 نوفمبر 1984.

(5) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية...، ج: 1، المرجع السابق، ص: 277.

(6) فتحي الديب، المرجع السابق، ص: 139.

يوسف تحدث فيها عن دعم ثلاثة مائة تائر من اليوسفيين في الجنوب التونسي، لهذا تم تكوين لجنة تنسيق بينهم لتنسيق الكفاح المسلح طبقا للخطة العامة لتوحيد الكفاح في الأقطار الثلاثة⁽¹⁾.

وقد تحقق الحلم في الميدان عندما كون بشير شبحاني جناحا عسكريا أطلق عليه اسم جيش تحرير المغرب العربي كان هذا الجيش يتكون من المجاهدين الجزائريين ومن المناضلين التونسيين اليوسفيين، وقد أعطى قيادته للمجاهد الجيلاني بن عمر وكان هذا الجيش قد تكون في المكان المسمى قنيشة مما يلي الجبل الأبيض بجبال اللمامشة، وعندما كون بشير شبحاني هذا الجيش فإن ذلك كان عن أمره الشخصي، أي دون أن يأخذ موافقة أي مسؤول آخر أعلى منه رتبة، وفعلا خاض هذا الجيش معارك كثيرة في الحدود الجزائرية التونسية⁽²⁾. ففي فيفري 1956 أصدر الطاهر لسود بيانا حول إنشاء هذا الجيش جاء فيه: «إننا نعلن على رؤوس المأ للشعب التونسي والشعب الفرنسي أننا أحدثنا على بركة الله جيش تحرير وطني تونسي... وقد قررنا ضم جيشنا المبارك إلى جيوش إخواننا الجزائريين والمغاربة»⁽³⁾.

وحسب الوردية قتال إن تطور العلاقات بين أنصار صالح بن يوسف والثوار الجزائريين في تونس كان نتيجة اعتماد شبحاني بشير ممثلين عنه في تونس للإشراف على شؤون وربط الاتصالات بآبن بلة، وتم ذلك بطلب من هذا الأخير وبهدف الاستفاد من قاعدتي تونس وليبيا في التموين والتسليح وتوطيد العلاقات مع الثوار التونسيين وتجسيد الوحدة المغربية، وقد ظل الاتصال قائما بين الثوار التونسيين والجزائريين لكنه كان فاترا نتيجة الحصار المفروض على المقاومين التونسيين من قبل حكومة بورقيبة والسلطات الفرنسية، إذ يذكر عجول أن مجموعة من المقاومين التونسيين جاءت إلى قيادة الأوراس في بداية سبتمبر 1955 تطلب الدعم وتؤكد على توحيد المعركة، فزودتهم قيادة الأوراس بأربعين مجاهدا مسلحا ممن كان في مركز أولحاج وبمبلغ أربعين مليون فرنك فرنسي، وقد رافق لغرور الوفد إلى الحدود التونسية⁽⁴⁾.

(1) حول الموضوع ينظر: حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص: 91، شهادة بشير قاضي، جيش التحرير المغربي، المرجع السابق، ص: 175-176.

(2) محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 392.

(3) عروسية التركي، المرجع السابق، ص: 94.

(4) شهادة عاجل عجول، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 394.

على أساس التوحيد عاد صالح بن يوسف للقاهرة في أوائل شهر سبتمبر 1955 للتشاور ضمن عدة جلسات لدراسة الموقف والإمام بالظروف المحيطة بعملية إحياء جبهة الكفاح بتونس، لكنه وجد أن بورقيبة تمكن من استقطاب لزهرة الشرايطي وساسي لسود إلى جانبه بعد أن جزل لهما العطاء، وكذلك فتت المجموعة النضالية إما عن طريق تعيينهم في وظائف حكومية بأجور خيالية أو ركون البعض إلى السلبية خوفا من انتقام العناصر الحربية بعد كشف أشخاصهم⁽¹⁾ بتكوين الدستوري الجديد مصلحة النظام للشرطة والتي استطاعت العمل دون عائق من خلال تدخلاتهم العنيفة وكان للزهرة شرايطي الإدارة العليا لمصلحة الحماية الشخصية المتكونة من الفلقة السابقين كلهم مسلحون ومقسمون إلى مجموعات صغيرة تحت إشراف مسؤول⁽²⁾ إلا أنه وبالرغم من هذا أجمع المعارضون لسياسة بورقيبة الانهزامية على ضرورة معاودة الكفاح من جديد وضرورة مصاحبة ذلك عودة صالح بن يوسف إلى الداخل لقيادة العمل السياسي ضد سياسة بورقيبة الاستسلامية.

تم بذلك وضع مخطط مشترك لإمداد الجيش الجزائري بالسلاح عبر الأراضي التونسية، وتبنى قادة جيوش تحرير المغرب العربي استراتيجية موحدة في العمل المسلح على طول الحدود الجزائرية التونسية، وهذا التلاحم في الكفاح المشترك دفع السلطات الفرنسية للإسراع في تطوير الاستقلال الذاتي وقوفا في وجه الوحدة ودعمًا للتوجه البورقيبي، وسلمت في 20 مارس 1956 باستقلال تونس⁽³⁾ هذا ما لم يمنع تكفل الطاهر لسود تسليم السلاح المهرب من ميناء الاسكندرية إلى الشاطئ الليبي ثم نقله الفوري إلى مخزن " التشوين " بزواره وبعد ذلك يتم توزيعه على فرق تسهر على تهريبه فيتسرب الجزء المخصص لجيش التحرير الجزائري عبر قفصة ومنها إلى الأوراس⁽⁴⁾ انضمام عدد كبير من صفوف المقاومة التونسية إلى صفوف جيش التحرير الجزائري بصفة فردية أو بتكوين فرق عسكرية تونسية للمؤازرة والدعم أو بفرق عسكرية مشتركة تونسية جزائرية وهو ما ذكرته المصادر الفرنسية، فكان هناك فرق تونسية وأخرى جزائرية تتعاون مع بعضها البعض في المعارك ضد الجيش الفرنسي، مثل مشاركتهم في معركة يوم 3 جانفي 1955 في المنطقة الشرقية للجزائر بين الجيش الفرنسي وشارك فيها التونسيون إذ صرح أسير تونسي في هذا التاريخ بإفادته إذ يقول: « أن القائد الطاهر الأسود وفرقته غادروا جبل Samma

(1) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص ص: 302-303.

(2) للإحاطة أكثر بالموضوع ينظر: الملحق رقم (13): ص: 6.

(3) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج: 1، المرجع السابق ص ص: 86-87.

(4) عروسية التركي، المرجع السابق، ص ص: 95.

يوم 20 ديسمبر 1954 إلى جبال منطقة الأوراس»⁽¹⁾. ومن الفرق المشتركة حسب ما أكدته السلطات الفرنسية في بيان حول قضية فرقة اليعقوبي وهي فرقة عسكرية تونسية بمثابة لجنة سرية تعمل على تحرير تونس والجزائر وتتلقى معلوماتها وأوامرها من لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة عن طريق ليبيا، ولا يقتصر عملها العسكري على تونس بل يشمل أيضا البلاد الجزائرية حيث يرسلون الثوار التونسيين للجزائر وهم على اتصال مع الثوار الجزائريين⁽²⁾، وكانت هناك عناصر فعالة كذلك بقيادة عمر الجيلاني وبعده الطالب العربي تتكون من عناصر مشتركة جزائرية تونسية على الحدود كان الهدف منها خلق جناح منعدم الأمن للفرنسيين في تونس خاصة في المنطقة الحدودية وكذا تشكيل جبهة مشتركة وهي الجبهة المغاربية⁽³⁾ وقد كان المجاهدون - المتمردون - حسب الوثيقة الجزائريون في تونس أمثال عفيف علي الذي كان يعمل بشكل عام في الونزة يشن غارات على تونس في منطقة الكاف وجماعته تتكون من فرقتين كل فرقة من 20 رجلا وكذا فرقة فرحي بشير متكونة من 30 رجلا في منطقة القصرين وفرقة الجيلاني بن عمر المتكونة من من 200 جندي مسلح من فلاقة تونس وجزائريين يعملون بين البورملي وقفصة وكذلك المجموعة المكلفة بالاتصال بين الإدارة وتونس هم صيفي من الشريعة، خليفة السوفي (أسود)، محمد من تبسة وبلقاسم لعبيدي، كما شاركت كذلك فرقة عسكرية جديدة موالية للزعيم صالح بن يوسف وهي تتكون من خمسين تونسيا و50 جزائريًا وقادها جزائري يدعى عبد القادر السوفي متكونة من خمسة عشر جزائريا (سبعة شاوية وثلاثة لمامشة وخمسة سوافة بما فيهم القائد) وأما التونسيون فهم من جهة القصرين وتابعون للجناح اليوسفي وتم انتداب التونسيين في شهر ديسمبر 1955 في فرقة الحاج النوري البعسوسي. وهناك فرقة تاسعة تتكون من تسعين جزائريا وعشرة تونسيين وقائدها من F.M.A يلقب بعبد المجيد وهو جزائري وينتمي إليها القائد الطيب زلاق وتسعة تونسيين يقطنون بوادي مليز، وهي موجودة بجبال خمير Kroumirie وبجهة الكاف بمشيخة سره وملالة وهي منقسمة إلى مجموعات تتكون من خمسة عشر فردا إلى عشرين فردا⁽⁴⁾.

(1) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:82-91.

(2) عميرة علية الصغير، المقاومة الشعبية، المرجع السابق، ص:220.

(3) ينظر: الملحق رقم (06): المجاهدون في تونس تقسيمهم ونشاطهم.

(4) حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص:107.

وكان المجاهدون الجزائريون يخوضون المعارك الطاحنة ضد قوات العدو في المناطق الحدودية ثم يفرون إلى البلاد التونسية التي يجدون فيها المأوى والأمن والمنعة⁽¹⁾ وهو ما أكدته المصادر والمراجع الجزائرية حول المساعدات اليوسفية للثورة الجزائرية خاصة في منطقة أوراس النمامشة والذين كانوا يتمتعون بمستوى عالٍ⁽²⁾، وتعود هذه المساعدات لاقتناع شعوب المغرب العربي بأن الكفاح المشتت ضد عدو مشترك ليس له مآل غير الهزيمة للجميع وأنه من الخطأ الاعتقاد باستقلال تونس استقلالاً حقيقياً إذا ما بقيت الجزائر رازحة تحت نير الاستعمار⁽³⁾.

وفضلاً عن مساندة جمال عبد الناصر وصالح بن يوسف تزكيتهما للثورة الجزائرية، يقول محمد يزيد: « وقد ساعدنا هؤلاء حيث كانت لهم مكانة في العالم العربي »⁽⁴⁾ وهو ما تؤكد وثيقة تمثل المساعدات من الأخ الأكبر حسب تعبير كل من محساس وبن بلة للدلالة على جمال عبد الناصر بعد المقابلة الشخصية لبن بلة والتي ساعدت على الاتصالات الداخلية والخارجية المتكررة والقوية مع مبعوثين من الرئيس عبد الناصر لتمرير السلاح وتنظيم جيش مسلح بعد مرحلة أولى لتنظيم العصابات لتتطور إلى جيش حقيقي قادر على مواجهة الجيش الفرنسي⁽⁵⁾.

بعد فشل المقابلة التي تمت بتاريخ 15 جانفي 1956 بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف في محاولة المصالحة والوصول إلى حل يرضي الطرفين كان رد اليوسفيين القيام بمظاهرات كبيرة حسب ما جاء في وثيقة لتوضيح الوضع الأمني في تلك الفترة من المفوض السامي في الكاف⁽⁶⁾ وكان رد بورقيبة زيارة للعديد من المناطق بداية بقفصة 5 جانفي ضمن متابعة برنامجه الرسمي لآحياء الخطابات لتوعية الشعب حول الاستقلال والاجتماع مع سكان المناطق التابعة لها⁽⁷⁾ وزيارته للجنوب الغربي التونسي هاته الجولة التي كان يرافقه فيها علي البلهوان ولزهر شرايطي بعد تسليمه للسلاح ليشد أزره مع أحمد بن صلاح كذلك لكن خاب ظنه في هذه الزيارة بسبب قلة الحماس الذي كان مجبراً على رؤيته خاصة في

(1) حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص: 24.

(2) محمد زروال، اللمامشة في الثورة، ج: 1، المرجع السابق، ص: 232-234.

(3) ملفات 24 وثائقية نصوص أساسية...، المرجع السابق، ص: 14.

(4) شهادة محمد يزيد، ندوة دبلوماسية...، المرجع السابق، ص: 109.

(5) ينظر: الملحق رقم (10): الاتصالات مع جمال عبد الناصر لتوفير طريق مرور السلاح.

(6) ينظر: الملحق رقم (15): المقابلة بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف للوصول إلى اتفاق.

(7) ينظر: الملحق رقم (11): زيارة بورقيبة إلى منطقة الشرطة بقفصة.

منطقة الحمامات وقصبة نفسها وأن من حضر من الجمع كانوا موجودين في السوق التي جرى فيها اللقاء ونفس الشيء حصل في سيدي علي بن عون وبير حفاوي هذا المركز الذي لم يحضره أكثر من ثلث السكان⁽¹⁾.

فقد جرى التنسيق بين المقاومين في تونس بعد محاولات التنسيق في القاهرة وطرابلس بين كل من الطاهر لسود وصالح بن يوسف وبن بلة تحت رعاية المخابرات المصرية، كما بدأت الدعوة في جانفي 1956 في القاهرة لإنشاء جيش تحرير المغرب العربي، وقد حضر لهذا الشأن كل من محمد بوضياف وأحمد بن بلة والعربي بن مهدي عن الجزائر والدكتور بن عبود ومحمد بن عبد الله المساعدي عن المغرب الأقصى وقَعُوا جميعاً مذكرة بهذا الخصوص رفعت إلى جمال عبد الناصر بتاريخ 21 جانفي 1956. وإن كان اجتماع طرابلس في 24 نوفمبر 1955 وسع فكرة العمل المشترك لتشمل منطقة المغرب العربي بأكملها فإن اجتماع القاهرة 24 فيفري 1956 وهو الاجتماع الذي حضره كل من الطاهر لسود والبشير السبعي من تونس، وكان هدف هذا الاجتماع هو مواصلة الكفاح المشترك وتحرير المغرب العربي ووحدته⁽²⁾.

فاستطاع الطاهر لسود من تكوين عدة فرق لجيش التحرير الوطني ونظم لها قيادات عبر كل التراب التونسي وعلى الحدود التونسية الجزائرية وتم الاتفاق بينهم في بيت صالح بن يوسف، والذي حضره عباس لغرور والسعيد عبد الحي عن الجزائر ومجموعة من قادة جيش التحرير بقيادة محمد البصري قائد المقاومة وجيش التحرير المغربي واتفق في هذا الاجتماع على جيش تحرير المغربي ورسمت له خطط، واتفق على إرسال عناصر للتدريب على أساليب القتال وفنون الحرب، وعرض الطاهر لسود مخططه على فتحي الدين في طرابلس ملتصقا بتقديم الدعم العسكري وتم الاتفاق على عروض القيادة التنسيقية العليا (بن بلة، صالح بن يوسف) والمتمثلة في تحقيق أمرين:

- أولهما: بدأ الاتصال بممثلي جيش التحرير الجزائري في المناطق الحدودية لتنسيق عمل الجهتين.
- ثانيهما: التعهد بنقل الأسلحة والذخيرة المطلوب وإيصالها لجيش التحرير الجزائري⁽³⁾.

(1) ينظر: الملحق رقم (12): زيارة السيد بورقيبة إلى الجنوب الغربي التونسي.

(2) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 51-52.

(3) المنصف الشابي، صالح بن يوسف حياة وكفاح، دار الأوقاس للنشر، تونس، 1990، ص: 139.

وهو ما تؤكد الوثيقة بعد أن تم الاتفاق على دراسة التحركات والاتصالات المعتادة في جبل عنق قفصة والجنوب التونسي كون التحركات العملية تتسبب لهم في مشاكل عديدة على هذا الطريق والتوصية بتأمين الطريق الجنوبي التونسي نحو الحدود الجزائرية ابتداء من الحدود التونسية لإيصال الأسلحة التي لم يطلب سواها جيش التحرير الوطني الجزائري من الرئيس المصري جمال عبد الناصر⁽¹⁾. إذ تفيد المصادر الفرنسية أن اتفاقا حصل بين " الأمانة العامة " لجيش التحرير التونسي بقيادة الطاهر لسود- قبل عزله- وجبهة التحرير الوطني مفاده ما يلي:

1. عبد الحي (السعيد) له السلطة ومهمة الاتصال مع القيادة العليا والتنسيق معها.
2. ضرورة التدخل الكثيف للجزائريين بتونس.
3. لا يتصل المقاومون الجزائريون إلا بشعب " الأمانة العامة " لتلقي المعلومات والإعانة.
4. فقط المتطوعون الذين يعتمدون الطاهر الأسود يمكن إدماجهم في الوحدات الجزائرية.
5. العصابات المشتركة يجب أن تكون قيادة جزائرية.
6. الإعانة والدعم يضمه اليوسفيون لتسريب السلاح.
7. اليوسفيون يكونون بدورهم فرقة المسلحة والتنظيم السياسي يكون ممثلا لتنظيم الجزائريين.
8. العصابات الجزائرية بتونس يمكن أن توفر السلاح والذخيرة لليوسفيين.
9. الجزائريون يلتزمون بتقديم الإعانة المالية للقيام بالعمليات المشتركة.
10. يجب إشعار الجزائريين عندما يدخل اليوسفيون في التمرد الشامل⁽²⁾.

وبعد وصول صالح بن يوسف إلى طرابلس واستقراره بها بدأ جيش التحرير التونسي في التنسيق مع جيش التحرير الجزائري على العمل المشترك وقد وقعت معارك كبيرة بين جيش التحرير التونسي والجيش الفرنسي في بن خداس وتطاوين وقفصة ونفزاوة والقصرين وجزر معارك كبيرة بين الجيش التونسي من جهة والجيش الفرنسي وقوات بورقيبة من جهة أخرى، وكان الجنوب التونسي مسرحا لها وخاصة في منطقة بني حيرش وتطاوين وقفصة وقبلي والقصرين، وكان الجيشان الجزائري والتونسي

(1) الملحق رقم (10).

(2) ينظر: عميرة علية الصغير، مرجع سابق، ص:109، محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي...، المرجع السابق، ص:205-206.

يقاتلان جنبا إلى جنب وخاصة في أم العرائش والرديف وبقطة، وكان الشعب العربي في تونس يموّن الجميع إيمانا بوحدة الكفاح⁽¹⁾.

فبعد إحياء الطاهر لسود للنظام وتوزيع الوحدات العسكرية أعلن عن انتقاله إلى الحدود الجزائرية لمساندة الثورة الجزائرية لإيمانهم بالمعركة المغاربية المشتركة أين كان ميدانها ومؤطرها استنادا إلى مرجعية لجنة تحرير المغرب العربي خاصة بعد عدم قدرة إقناع المناضلين بخيارات بورقيبة إذ صمموا على خوض المعركة الموحدة ضد العدو المشترك⁽²⁾.

وقد انتقل بن بلة إلى ليبيا ثم إلى طرابلس وزار مخيمات تدريب الثوار التونسيين تحت إشراف صالح بن يوسف الذي كان قد عين على رأس هذه المراكز عبد العزيز شوشان وشكلت مراكز تدريب للثوار التونسيين وهي مراكز استفاد منها الجزائريون مثل مزرعتي " زرزور " على بعد 14 كلم من طرابلس و" بن غاشير " القاعدة الأساسية في العاسي على بعد 12 كلم من الحدود التونسية وهي مراكز لنقل الأسلحة وتخزينها⁽³⁾. كان أكبر مركز للمقاتلين الجزائريين والتونسيين بجبال منطقة قفصة والجريد والظهر وشريط المناجم وكان هناك تنسيق مع مجاهدي منطقة وادي سوف، وكان التنظيم العسكري في قطاع قفصة مدعماً من طرف منظمة سرية تدعى " السيف الأسود " وكانت تقوم بالدعاية للمقاومة وتجمع الأموال والمعلومات، وكان الجزائريون بقيادة محمد العربي بن عمر السوفي، أما التونسيون فكانوا بقيادة الطاهر بن الأخضر الغريبي من نفطة، وتقدم التقارير الفرنسية الفصائل المشتركة التي كانت تشتغل في تهريب السلاح والمقاومة بهذه المناطق، وعددها 11 فصيلة ومن أهمها الفصيلة التي كان أحد قادتها الطالب العربي⁽⁴⁾. وكان من أهم الفصائل فصيلة الطيب الزلاق من بغار الدماء ثم تكاثر جنودها حتى بلغت حدود 110 Bac de Canard 17 جندي في بداية الأمر في شهر فيفري 1956 بمنطقة منقار البطة وكانت مشتركة بها جزائريون وتونسيون وكانت هذه الفصيلة تشتغل بالتنسيق مع فصيلة جزائرية بقيادة محمد الشريف وأحمد الخيلي على خط سوق الأربعاء والجبل الأبيض، وقد تمت متابعة فصيلة

(1) فتحي الديب، المرجع السابق، ص ص: 132-139.

(2) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص ص: 120-121.

(3) نفسه، ص: 41.

(4) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 86.

الزلاق من طرف القوات التونسية (البورقيبية) بقيادة محجوب بن علي وألقي عليه القبض ما بين غار الدماء وسوق الأربعاء ليلة 7-8 ماي 1956 حيث حوكم وأعدم في شهر جويلية من نفس السنة⁽¹⁾.
لقد وصف أحد المجاهدين " الرديف " بأنه أوراس الثورة، فالمقاومة متمركزة هناك وتجد حمايتها في محيطها الاجتماعي الذي لا فرق فيه بين جزائري وتونسي، وقد وفرت الجالية في الرديف الأمن والسلامة⁽²⁾.

ولعل التعهدات والالتزامات هي التي حتمت على عناصر المعارضة اليوسفية مواصلة النضال والعمل بالتنسيق مع الجزائريين رغم إعلان استقلال تونس في مارس 1956، وهي نفسها التي جعلت الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وقادة الأوراس يواصلون التعامل مع المعارضة اعترافا بخدماتها المهمة في تمرير الأسلحة، ولم يكن من السهل عليهم الاعتراف بحكومة بورقيبية⁽³⁾ إضافة إلى الانتماء العروبي والإسلامي الذي كان على أشده بمناطق الأرياف التونسية عامة والجنوب بصورة خاصة وذلك لعدم نجاح السيطرة الثقافية الاستعمارية وتأثير الدعاية الناصرية (راديو صوت العرب) ولأن أطر التأطير من المواطنين كانت جلها من ذوي التكوين الزيتوني وقلة العناصر ذات التكوين العصري⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: تنسيق مسؤولي الداخل مع الحكومة التونسية

لقد كان بورقيبية بمواقفه وتصريحاته الصحفية⁽⁵⁾ أقرب للاستراتيجية الفرنسية الهادفة إلى حل مشكلة تونس في إطار استقلال ذاتي يمنح امتيازات واسعة للفرنسيين ويحافظ على الحضور الفرنسي، ويمنع التحام الثوار التونسيين بالثوار الجزائريين كخطوة أولى فكان على فرنسا أن تختار بيت التعويل على بورقيبية أو على صالح بن يوسف في المفاوضات⁽⁶⁾، الأخير الذي توجه نحو الحل المغربي للقضية التونسية عكس بورقيبية الذي جسد سياسته البورقيبية وذلك من خلال الترويج لطريقته في معالجة

(1) حول هذا الموضوع ينظر: محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص: 125-126، حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 86.

(2) حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص: 26.

(3) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 255.

(4) عميرة علية الصغير، المقاومة الشعبية...، المرجع السابق، ص: 158.

(5) أعد الخطاب البورقيبي والمفاوضين المغاربة خونة لكفاح المغرب العربي المشترك وتواطأ مع الاستعمار، ينظر: أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج: 3، المرجع السابق، ص: 230.

(6) Jean Lacouture, **Cinq homme France**, ed, seuil, Paris, 1961, P:175.

المشكلات التحريرية، والقائمة على مبدأ "خذ وطالب" الذي يعتمد على سياسة المراحل إذ كان يصرح في كل مرحلة من المفاوضات أنه أنجز خطوة مهمة باتجاه الغاية الأساسية وهي الاستقلال، إلا أن الحقيقة تؤكد تشوق بورقيبة للسلطة ومطامحه المستعجلة جعلته يسعى للتسوية ليظهر خلالها الفاعل الرئيسي والمجاهد الأكبر ولو على حساب الأبعاد الوطنية لهذا أكد ارتماؤه في السياسة الفرنسية من أجل أن تراهن عليه فرنسا⁽¹⁾، فكان الإصلاح مع الاستقلال على مراحل لحل المشكل الاستعماري بعيدا عن روح الميثاق الوطني التونسي الصادر بالإجماع عن مؤتمر ليلة القدر في 23 أوت 1946⁽²⁾.

وقد ساعده الجو السائد داخل الثورة الجزائرية التي كانت تسعى إلى إدخال جناحي المغرب العربي في مهمة الكفاح المسلح وتوسيع واجهة المعركة من الصف الوطني وفي نفس الوقت ما يقابل هذا من تشتيت القوات الاستعمارية⁽³⁾، وهذا ما أكد عليه بيان أول نوفمبر وذلك للسير قدما من أجل التحرر الشامل للمنطقة في إطار جيش تحرير مغربي، حيث ورد فيه: « أن أحداث المغرب وتونس لها دلالاتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا إذ يرى البيان أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية... لدفعها إلى المعركة الحقيقية إلى جانب إخوانها المغاربة والتونسيين »⁽⁴⁾، بمعنى أن هدف الجبهة هو تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي إيمانا بأن الوسائل العسكرية وحدها غير كافية لجعل فرنسا تلتجئ إلى مائدة المفاوضات⁽⁵⁾.

ولهذا كانت القيادة السياسية في الخارج تبذل مساعيها لكسب موقف صالح بن يوسف لخيار المعركة المشتركة ومعارضة سياسة الاستقلال الذاتي⁽⁶⁾، وأمام هذا التصميم على وحدة المجابهة بادرت الإدارة الفرنسية لضرب الوحدة وعملت على احتضان التوجه المعتدل في الحركة الوطنية التونسية ممثلا في الزعيم بورقيبة⁽⁷⁾ وتصور بورقيبة هذا المرتمي في أحضان فرنسا والغرب وكذا طعنه للقضية الجزائرية كلها عوامل جعلت مسؤولي جبهة التحرير الوطني يعلنون عداؤهم لبورقيبة على عكس صالح بن يوسف

(1) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:285.

(2) أحمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمار...، المرجع السابق، ص:425.

(3) خليفة الجندي وآخرون، حوار حول الثورة، ج:1، المرجع السابق، ص:263.

(4) محمد لحسن أزغيد، معراج جديد، المرجع السابق، ص:87.

(5) عامر رخيلة، المرجع السابق، ص:52.

(6) للمزيد ينظر: فتحي الديب، المرجع السابق، ص:173-174، عروسي التركي، المرجع السابق، ص:94.

(7) مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود لفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر نوفمبر، دار البعث، الجزائر، 1983، ص:212-213.

المتمسك بمبادئ لجنة تحرير المغرب العربي، والمتحالف مع المصريين والجزائريين ومن ناحية أخرى كان بن بلة يمثل رجح الصدى لتلك الأفكار المناوئة⁽¹⁾.

وقد كان على بورقيبة أن يضحى كثيرا وأن يناور ليجد مخرجا لضغوط الإدارة الفرنسية ولضرورة التضامن المغاربي، ولكن تبريراته السياسية لم تقل شيئا عن حملة التهجم واللاتهام بالخيانة بل أن جبهة التحرير الوطني الحريصة على حل واحد لقضايا الشمال الإفريقي كانت تشن حملة دعائية ضد التوجه البورقيبي⁽²⁾، الذي تراجع على الاتفاقية السرية التي وقعها في 1955 متماشيا مع ميثاق القاهرة (مكتب المغرب) حول انضمام تونس للكفاح المسلح المغاربي وهذا يرجع لقبوله بالاستقلال المشروط⁽³⁾. وهذا ما ترتب عنه اجتماع شهر أكتوبر 1956 ببعض قادة الثورة الجزائرية على رأسهم الطالب العربي في منزل مياطة الصالح بالرديف مع بعض العسكريين التونسيين الذين لم يستسيغوا الاستقلال على توجه بورقيبة حيث تم دمجهم بالمجاهدين الجزائريين وهذا ما لم تستسغه الحكومة الفرنسية وحاولوا الضغط على الحكومة التونسية لتسترجع جيشها وأسلحتهم لكي لا يستفيد منها الثوار الجزائريون⁽⁴⁾، هذا ما لم يستسغه مسؤولو الوفد الخارجي وثور المنطقة المتاخمة لحدود تونس والذين كانوا يفضلون استمرار تونس في الكفاح ويرتاحون للتعامل مع أنصار صالح بن يوسف لتزويد الثورة بالأسلحة، حيث واصل عبد الحي الأوراسي ومحساس التعاون مع المعارضة عبر الجنوب التونسي.

أما مسؤولو الداخل فأدركوا أنه لا مناص من التعاون مع الحكومة الجديدة التي أبدت رغبتها في ذلك بفضل تضامن الشعب التونسي وهذا بعد الاعتماد على المسعى الحكومي وتنسيق العمل مع الحكومة التونسية في الميدان السياسي والتوعوي وخاصة في إيجاد آليات محكمة لتمير السلاح⁽⁵⁾، إذ اعتمدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها على الواجهة التونسية كمنطق للتزويد بالأسلحة وتركيز القواعد الخلفية والنشاطات الإعلامية والسياسية خاصة بعد فتور التوجه المغاربي إثر تصريحات قرطاج ومباشرة الحزب الحر الدستوري لمفاوضاته مع فرنسا لإنهاء المقاومة⁽⁶⁾.

(1) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:2، المرجع السابق، ص:360.

(2) Mohammed Lbjaoui, Op- cit, P:97.

(3) معمر العايب، مؤتمر طنجة - دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص:60.

(4) حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص:67.

(5) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:152.

(6) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:70-71.

وبعد حصول تونس على الاستقلال استلمت القيادة الفئة التهادنية التفاوضية المترنسة في الحزب الدستوري الجديد وبدأت بالتعاون مع السلطات الفرنسية في مطاردة قيادات الكفاح المسلح في تونس بل وشكل الحزب عصابات لاغتيال الذين يرفضون الاتفاقيات المسمومة مع فرنسا⁽¹⁾، في حين إستجاب لنداء الحكومة التونسية والإقامة العامة بمنح الأمان لكل مقاوم يسلم سلاحه للسلطات المعينة إذ تم إعداد قائمة للشخصيات التونسية التي ستتولى استلام السلاح من المقاومين وتسليمهم شهادة الأمان⁽²⁾ لهذا سلم الكثير من الثوار التونسيين أسلحتهم إلى السلطات المختصة⁽³⁾ وذلك بعد ما جاء في تصريح بورقيبة أن الفلاقة السابقون سيحصلون على راتب شهري يقدر بـ 8 إلى 10 فرنك وهذا ما لم يحصل عليه المحاربون القدامى الذين خدموا من 10 إلى 25 سنة وقد اقتطع 50 ألف قنطار من الحبوب موجهة للمحاربين القدامى لتقديمها للفلاقة بل تعدها إلى اعتبار الثلاثين تونسيا المقتولين بالرصاص أثناء التحرر مختلسين ولا يمكن اعتبارهم شهداء⁽⁴⁾ وهذا من أجل إعطاء توجهه المصادقية ولتجربته النجاح بعد نداء الحزب تسليم أسلحتهم وبذلك ينكر الطاهر المهداوي أن يكون التسليم بسبب الاحتجاج والظروف الصعبة التي يدعي البعض أن رجال المقاومة قد تدمروا منها وإنما كان ذلك طاعة لقيادة الحزب⁽⁵⁾، وذلك ما يؤكد الأستاذ قنان عن اختلاف طبيعة الكفاح في البلدين كون طابع الكفاح المسلح في تونس غير طابع الكفاح في الجزائر لا من حيث التنظيم ولا من حيث الحظ السياسي، لذلك فإن الجزائريين الذين كانوا يكافحون إلى جانبهم رفضوا تسليم أسلحتهم وعادوا إلى أرض الجزائر إذ أن لزهرة شريط عقد اجتماعا بهؤلاء في خنقة الصمصاف (في التراب التونسي)، وذلك من أجل إقناعهم بعدم تسليم أسلحتهم إلى السلطة التونسية وبعد الاجتماع انتقلوا إلى ناحية فريانة (قريبا من الحدود الجزائرية) حيث شرعوا في عملية جمع الأسلحة والذخيرة الحربية⁽⁶⁾.

(1) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص:132.

(2) الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال 1881-1956، أعمال الندوة الدولية الثانية عشر، المنعقد بجامعة منوبة، بتونس 6-7 و8 ماي 2004، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2005، ص ص:188-189.

(3) خليفة الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ص:262.

(4) ينظر: الملحق رقم (13): ص:5.

(5) عمار السوفي، يوميات بطل ولد ثلاث مرات: الطاهر المهداوي، [د.د.ن.]، تونس، 2004، ص ص:67-69.

(6) ينظر: محمد زروال، اللمامشة في الثورة، ج:1، المرجع السابق، ص ص:66-67، علي مزوز، المرجع السابق، ص:132.

هذا ما دفع بورقيبة في أواخر 1955 إلى تكوين عصابات لملاحقة اليوسفية تعرف بلجان الرعاية والتي صدر قرار تكوينها من الوزير الأكبر في 31 مارس 1955 وتألقت خاصة من قدماء الفلاحة والمتحمسين لبورقيبة وحتى من شريحة المتعاونين مع الاستعمار والساعين لركوب التيار⁽¹⁾، وهذا يدل على أن بورقيبة كان يتظاهر بمساندتها للشعب الجزائري المكافح وتسلك في الواقع سلوكا هو للخيانة والغدر أقرب، إذ جندت هذه الحكومة عصابات بقيادة البعض من المقاومين التونسيين الذين شاركوا في ثورة تونس، وقد شمل هذا التوقيف حتى الجزائريين وهذا ما يؤكد الطاهر عبد الله إذ يقول: « لقد حل بالبلاد التونسية مائتان من إخواننا الجزائريين وهم في طريقهم إلى الجزائر للالتحاق بإخوانهم المجاهدين فألقت عليهم السلطات الفرنسية القبض ولم يصدر عن الحكومة التونسية إلا احتجاج»، ويؤكد أن السلطات المراكشية وقفت إلى جانب الجزائريين وحمتهم⁽²⁾.

ويعود عدم اتخاذ الحكومة التونسية موقفا معاديا للسلطات الاستعمارية لتعاون الجزائريين وخاصة على الحدود مع المعارضة اليوسفية التي استمرت في المقاومة مما جعل حزب بورقيبة يصدر نداء إلى المجاهدين التونسيين⁽³⁾، في 21 نوفمبر 1954 تطالبهم بتسليم أسلحتهم وهذا النداء الذي استجاب له الكثير كما سبق وذكرنا⁽⁴⁾، خاصة بعد صدور تصريح من المقيم العام وحكومة الطاهر بن عمار وجاء فيه أنه بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما لن يقع بعد ذلك عدم إزعاج الفلاحة أو تتبعهم وتسلم لكل واحد منهم شهادة صادرة عن المقيم العام، وتستخدم إجراءات لتسهيل عودة الفلاحة إلى استئناف حياتهم العادية بين أهلهم وذويهم⁽⁵⁾، وهذا ما شجع فرنسا على قبول إحالة مسؤولية قوات الأمن إلى الحكومة التونسية 8 ديسمبر 1955 بغية مد يد الإعانة إلى بورقيبة حتى يصد المثيرين للفتنة ويضع حد للعلاقات المريبة لليوسفيين بمصر ومع الثوار الجزائريين⁽⁶⁾.

وقد كان لهذه العلاقات المريبة كما اعتبرها بورقيبة وأنصاره من التأثير الناصري وكذا البعد الوحدوي في الثورة الجزائرية والمعارضة اليوسفية إسهام كبير في تحويل التوجه البورقيبي خاصة وأن هذه

(1) المجلة التاريخية المغربية، ملف الخلاف البورقيبي اليوسفي، ع: 114، 2004، ص ص: 215-257.

(2) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص: 164.

(3) تلقبهم بالفلاحة ومعناها قطاع الطرق.

(4) ينظر: الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص: 83، كذلك: محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص: 117.

(5) وقد صدر هذا التصريح بنصه الكامل في: جريدة الصباح، ع: 26 نوفمبر 1954.

(6) عمر الشاذلي، المرجع السابق، ص: 195.

العلاقات تهدد مطامح الرجل السياسي⁽¹⁾، وأن مشروع الكفاح المغاربي قد واجهته السياسة البورقيبية والمخططات الفرنسية وإن كان يصعب علينا اتهام بورقيبة بالتورط في دعم المخطط الفرنسي بطريقة مباشرة فإن كان متسرعاً في التضحية بإنجازات المقاومة العسكرية مقابل الاتفاق المبدئي للاستقلال الداخلي⁽²⁾، فيئست الثورة الجزائرية من بورقيبة الذي كان يأمل في حل سلمي للقضية التونسية عن طريق المفاوضات الثنائية وهاته الأخيرة التي بادرت بها الإدارة الفرنسية لضرب وحدة الشمال إفريقيا وعملت على احتضان التوجه المعتدل في الحركة الوطنية التونسية⁽³⁾.

فما كادت سنة 1955 تنتهي حتى توحدت جهات المقاومة واشتدت المخاطر على فرنسا بعد العمليات المنسقة في أكتوبر 1955 والإعلان على تشكيل جيش تحرير المغرب العربي⁽⁴⁾، وتكوين جيش التحرير التونسي بقيادة الطاهر لسود وكذا أنشئت فصائل مشتركة لمحاربة الاستعمار وأعوانه في تونس والجزائر⁽⁵⁾، واتخذت عدة إجراءات للتنسيق في تنظيم وإمداد المقاومة بالسلح والذخيرة ولهذا الغرض التقى بن بلة عدة مرات في القاهرة وطرابلس وتكونت لجنة تنسيق بينهما مع نهاية سنة 1955 وكان عبد الناصر هناك وقتئذ المدعم الأساسي لحركات التحرير في المغرب العربي عن طريق فتحي الديب⁽⁶⁾. وكان نتاج ذلك أن وقعت معارك كبيرة بين جيش التحرير التونسي والجيش الفرنسي في بن قردان، تيطاوين، قفصة، نزاوة والقصرين، إضافة إلى المعارك الكبيرة التي جرت بين جيش التحرير التونسي من جهة والجيش الفرنسي وقوات بورقيبة من جهة أخرى، وكان الجنوب مسرحاً لها وخاصة منطقة بني حيرش وتيطاوين، قفصة والقبلي والقصرين وكان الجيش الجزائري والتونسي يقاتلان جنباً إلى

(1) عمار السوفي، عواصف الاستقلال رؤية في الخلاف اليوسفي البورقبي، مطبعة الرشيد، تونس، 2006، ص 84-85.

(2) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:286.

(3) مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص:211-213.

(4) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:92.

(5) كان التنظيم في قفصة مدعماً من طرف منظمة سرية تدعى السيف الأسود وكانت تقوم بالدعاية للمقاومة وتجمع الأموال، وكانت تساعد التونسيين بقيادة الطاهر بن الأخضر عبيدي من نفطة، أما الجزائريون بقيادة محمد العربي بن عمر السوفي، ينظر: محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص:126.

(6) فتحي الديب، المرجع السابق، ص:132-134.

جنب وخاصة في أم العرائس، الرديف، نفطة⁽¹⁾، توزر والمتلوي مما جعل من هذه المناطق أرضا لعمليات مطاردة وملاحقة للمجاهدين الجزائريين من طرف القوات الفرنسية، شارك فيها الجيش الفرنسي هذا السبب دفع بالسلطات التونسية الدخول في مفاوضات مع الطالب العربي لكي يسلم لهم العساكر والأسلحة، لكنه رفض ذلك بشدة حيث أرسلت الحكومة التونسية كل من والي توزر وقفصة للتفاوض معه لكن المفاوضات باءت بالفشل، فما كان من السلطات التونسية إلا محاصرة جيش الطالب العربي فقطعوا عليه المؤونة التي تأتيه من القرى الحدودية المجاورة، وأمام هذه التحديات لم يجد الطالب العربي بدا إلا اختطاف معتمد تمغزة⁽²⁾، حيث أبواه رهينة إلى أن يفك الحصار فكان رد فعل الحكومة التونسية عنيفا أيضا حيث قامت باعتقال المهاجرين الجزائريين كلية، ونظرا لعددهم الضخم فإن أي مكان لا يمكن أن يستوعبهم لذلك ألقى بهم في المحتشدات وهي ملاعب كرة القدم وهو ما يعرف بعام القول⁽³⁾.

وقام عمار بوقلاز بالاتصال بالمسؤولين التونسيين بما فيهم الرئيس الحبيب بورقيبة وإقناعهم بضرورة العمل على شد أزر الثورة، بعد أن أظهر استياءه الكبير من التواجد الأوراسي في المنطقة، بعد عودته من تونس مع فوج صغير وذهابه على جناح السرعة إلى الشمال القسنطيني لبحث القضية مع قادة الولاية⁽⁴⁾، إذ كان بوقلاز يمد علاقاته مع بورقيبة في حين كان عباس يفكر في إرسال فدائيين لاغتياله في تونس بعد ارتقاء قادة الأوراس في خيار التحالف الاستراتيجي الذي ألح عليه بن بلة والمصريون واتبع هذا الخط الطالب العربي إذ تؤكد شهادة علي فارس كاتب عباس لغرور أن هذا الأخير لم يكن يجاهر بتحالفه مع اليوسفيين، وأنه كان يتعامل مع الجميع من أجل مصلحة الثورة⁽⁵⁾ وهذا ما جعل الساحة التونسية والجزائرية في شبه التحام بين المقاومة في تونس والثورة في الجزائر للإمداد بالسلح والذخيرة وحتى في المقاومة بداية من فترة السعيد عبد الحي إلى حامد روابحية إلى أحمد محساس⁽⁶⁾.

وبعد فترة من استقلال تونس أدرك مسؤولو الداخل أنه لا مناص من التعاون مع الحكومة الجديدة التي أبدت رغبتها في ذلك بفضل تضامن الشعب التونسي، وهو ما سيظهر مع أول مؤتمر تنظيمي للثورة

(1) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 121.

(2) وهي مدينة تقع في الجنوب التونسي.

(3) حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص: 67.

(4) عمر تابليت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص: 23.

(5) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 327-328.

(6) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 12.

وبداية تنسيق العمل مع حكومة بورقيبة في الميدان السياسي والتعبوي، وخاصة إيجاد آلية محكمة لتميرير الأسلحة⁽¹⁾، وذلك على اعتبار أن بورقيبة كان يرى التركيز على الكفاح الوطني ونيل الاستقلال لتونس لكي تكون عوناً على نصرته الثورة في الجزائر⁽²⁾.

ومن أجل تمتين العلاقة بين جبهة التحرير الوطني الجزائري والحكومة التونسية اتصل محمد البجاوي بالحبيب بورقيبة بعد تعيينه رئيساً للحكومة التونسية لتنسيق الموافق واستقبله بورقيبة بحرارة وقدم له البجاوي عشرين مطلباً يرمي أولها إلى إنشاء منظمة لجبهة التحرير في تونس بشكل غير معلن ويدعو ثانياً إلى تقديم مساعدة للمقاومين الجزائريين، ويطلب ثالثاً بالتدخل لإطلاق سراح الموقوفين في صفوف المقاتلين الجزائريين، وقد استجاب بورقيبة بتلقائية وصدر رحب لكل المطالب دون استثناء، ويؤكد ذلك في كتابه بالقول: « استجاب الرئيس التونسي لكل المطلب دون استثناء وبتلقائية وصدق مؤثرين⁽³⁾، وألح لبجاوي على المطلب الرئيسي لجبهة التحرير في الجزائر، أي الرغبة في أن لا يتحدث الرئيس التونسي عن مفاوضات بين فرنسا والمقاومة الجزائرية أو " المتمردين الجزائريين "⁽⁴⁾ ويمكن أن تكون هذه الاستجابة من بورقيبة نتيجة الضغط الشعبي مع ذلك يؤكد عمر الشاذلي أنه من يتابع التاريخ بهذا الصدد سيلاحظ أن بورقيبة قدم كامل دعمه للثوار الجزائريين كونه كان متيقناً أن استقلال الجزائر أمر مهم لتحقيق تونس استقلالها الحقيقي فصرح في هذا الصدد قائلاً: « لا أنام قريحاً ما دام دم إخواننا الجزائريين يسيل⁽⁵⁾ ».

في رسالة خيضر إلى عباس 06 جوان 1956 رداً على رسالة عبان بخصوص موضوع العلاقات مع تونس وهو ما جعل قيادة الداخل تخلص إلى أنه ليس مفيداً الدخول في معركة مفتوحة مع الحكومة التونسية بقدر ما هو مفيد كسب دعمها ومساعدتها لإعزاز الكفاح الجزائري، وخاصة بعد عودة

(1) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:152.

(2) عمر الشاذلي، المرجع السابق، ص:108.

(3) Mohammed Lbjaoui, Op- cit, P:106.

ينظر كذلك: محمد لبجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص:135.

(4) أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائرية: أحلام ومحن 1932-1965، دار القصب، الجزائر، 2006، ج:1، ص:102.

(5) حول الموضوع ينظر: عمر الشاذلي، المرجع السابق، ص:122، كذلك يمكن العودة إلى رسالة عباس رمضان إلى الوفد الخارجي.

Mabrouk Belhoucine, Le Courrier Alger- Le Caire 1954-1956, édition Casbah, Alger, 2000, P:102

محمد لجاوي وعرضه للنتائج المهمة لموافقة بورقيبة على النقاط وحسن نواياه وخاصة أمام إعراب مسؤوليها عن تضامنهم وانشغالهم بالقضية الجزائرية⁽¹⁾، وبالرغم من كل هذا التضامن والتسهيلات المدعمة لنشاط جبهة التحرير الوطني في تونس فإن الموقف السياسي لتونس لم يرق إلى مستوى أهداف ومبادئ الثورة الجزائرية نظرا لاختلاف التوجهات السياسية وتباين طبيعة القضية الجزائرية عن القضية التونسية⁽²⁾.

إلا أنه كان مضطرا إلى الاستعداد للجولة الثانية بعد فشله في الأولى في مؤتمر صفاقس⁽³⁾ متظاهرا بعدوله عن سياسته الرامية إلى ربط تونس بالمغرب، ودعا ممثلين عن الأقطار العربية لحضور المؤتمر ليتخذ منه نقطة انطلاق لضرب المعارضة التي يتزعمها صالح بن يوسف، وحشد لمسرحيته الجديدة 1700 معدم ممن أعدهم ليقوموا بدور المصفقين والهتاف والبلطجية لفرض أنفسهم على المؤتمر⁽⁴⁾، ومن الملاحظ أن بورقيبة ربط مساعدته للجزائريين بمواصلة تجربة الاستقلال الذاتي وعدم عرقلتها علما بأن الجزائريين قد نددوا بالحكم الذاتي وتحالفوا مع صالح بن يوسف.

وأكد أحمد بن بلة على أن بورقيبة على أتم الاستعداد لتقديم كل المساعدات للجزائريين لتحقيق الاستقلال واعتبر كفاحهم هو كفاح الجزائريين وطلب منهم القدوم للانتخاب بتونس وتعيين ممثل لهم ليكون مرجعا، ويؤكد بورقيبة في اجتماع آخر نظم بالرقاب من منظمة قفصة، تحدث فيه عن كون إعانة الجزائر الشقيقة في معركتها رهينة نجاح هذه التجربة التي تجري بتونس وأضاف قائلا في حديثه بأن

(1) ينظر: محمد لجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص:135، كذلك:

Mabrouk Belhoucine, Op- cit, P:180.

(2) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:154.

(3) في مؤتمر صفاقس أعد هذا المؤتمر الحزب الدستوري الجديد انعقد بين 15 و19 نوفمبر 1955 في ظرف انقسام الحركة الوطنية التونسية بسبب موقفهم من الاتفاق واعتبر الاتفاقية خطوة إلى الأمام حتى ولو كان تجمع مؤسس فهو النتيجة الوحيدة المكتسبة واعتبر خلاله علي البلهوان أن الاتفاقية تمهيد للاستقلال التام وصرحوا خلاله في ما يخص المشكل الجزائري بأن التونسيين مستعدون للمحاربة من أجل القضايا العادلة والكفاح من أجل الأشقاء حول المؤتمر. ينظر: تقرير حول الوضع في تونس الملحق رقم (13): ص:4 منه. حول الموضوع ينظر ينظر: الملحق رقم (16): محضر اجتماع المناطق لمناقشة قرارات وادي الصومام، وكذلك عميرة علية الصغير، اليوسفيون...، المرجع السابق، ص:79-80.

(4) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص:306.

نجاح تجربة الاستقلال الذاتي بتونس له انعكاسات إيجابية على الجزائر⁽¹⁾، وحسب قنز محمود دار الحديث عن تعامل الجزائريين مع الطيب الزلاق الثالث في منطقة الأربعاء وطلب بورقيبة الكف عن ذلك وتعهدت قيادة سوق أهراس الكف عن ذلك وقطع صلتها بالمعارضة وهذا الأمر أغضب عباس وعبد الحي⁽²⁾.

ويمكن القول بأنه رغم التقلبات السياسية لنظام بورقيبة الحريص على إرضاء فرنسا لم تبخل تونس على الثورة الجزائرية حيث كانت قاعدة خلفية احتضنت معسكرات التدريب وكانت القاعدة عند الانسحاب بعد الغارات⁽³⁾، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود بعض المشكلات التي واجهت العلاقات خاصة في المناطق الحدودية بعد أن وصلت بعض الأخبار توجي بأن الثوار الجزائريين قد استخدموا القوة من أجل الحصول على الدعم المادي، ففي رسالة موجهة إلى رئيس الحكومة من عامل تالة يوم 29 جويلية 1955 يشير من خلالها إلى دخول مجموعة من الثوار الجزائريين إلى تراب العمالة، وقد تخرجت منهم الحكومة التونسية لأنهم ساهموا في خلق الاضطرابات بالمنطقة عن طريق استخدامهم أسلوب التهديد والاعتداء بالعنف على الثوار التونسيين لإجبارهم على تسليم ما عسى أن يوجد عندهم من سلاح⁽⁴⁾.

فقامت عصابات بورقيبة بالجنوب التونسي بمنطقة الحامة منها عصابة يقودها " ساسي لسود " مهمتها مطاردة القوافل التي تحمل السلاح إلى الجزائريين عبر الأراضي التونسية، فحجزت بالفعل هذه العصابات قافلتين اثنتين بعد معارك دامية سقط فيها عدد من المجاهدين الجزائريين الذين كانوا يرافقون تلك القوافل، وكان ذلك في شهر جانفي وشهر مارس 1955 وهناك عصابات أخرى يقودها المحجوبي بن علي مهمتها مطاردة الجزائريين الذين قد يلجؤون في بعض الأحيان إلى داخل الأراضي التونسية فيتصدى لهم بإذن من حكومة بورقيبة لمقاتلتهم بجانب الجيوش الفرنسية، وكذلك الأمر بجهة قفصة بالجنوب الغربي التونسي حيث كان المسمى الحسين بوزيان يدير عصابات تحرس الطرق المؤدية للجزائر وتقبض على القوافل الحاملة للسلاح وتمكن هذا الأخير من حجز كمية هائلة من الأسلحة المعدة للجزائر بعد معركة خاضتها عصابته متعاونة مع الجيش الفرنسي⁽⁵⁾، وهذا ما يجعل الباحثين ومن باب الحديث عن

(1) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:375.

(2) محمد زروال، المرجع السابق، ص:267.

(3) عمر الشاذلي، المرجع السابق، ص:122.

(4) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاف...، ج:3، المرجع السابق، ص:167-168.

(5) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص:163.

الحقيقة التاريخية القول أن الكثير من المجاهدين والمناضلين الجزائريين قد تعرضوا للسجن والتعذيب على أيدي بعض السلطات التونسية خاصة في عهد الخلاف السياسي الذي كان ناشبا بين الحكومة التونسية والمعارضة التي كان يقودها المرحوم صالح بن يوسف كون بعض الجزائريين كانوا يؤيدون طروحات تلك المعارضة⁽¹⁾. وخاصة بعد التنسيق المحكم بين بن بلة وقادة الأوراس اللمامشة والذي ارتبط بميلاد الحركة اليوسفية والتحامها بالثورة إذ حتمت عليهم المبادئ والارتباطات المغاربية صياغة موقف معاد لبورقيبة، وقد دعا بعض القادة إلى اغتياله لأنه يقف في وجه الثورة المغاربية ويعترض قوافل الأسلحة⁽²⁾.

ومنذ فترة مبكرة من عمر الثورة أنشأت في تونس مصلحة " العلاقات الخارجية "، تمثلت مهامها في ضمان استمرارية الاتصالات الضرورية مع السلطات التونسية سواء الوزارات أو المصالح الإدارية المختلفة وبالمنظمات التونسية مثل حزب الدستور، وبسفارات الدول الشقيقة والصديقة المعتمدة في تونس، وهي تابعة تنظيميا لوزارة شؤون شمال إفريقيا⁽³⁾.

لقد تدعم نشاط جبهة التحرير الوطني بتونس منذ شهر ماي 1956 وذلك بإنشاء النظام السياسي والعسكري للثورة الجزائرية تحت مسؤولية عبد الحي الأوراسي وجماعة الداخل، وبعدها بإشراف محساس حيث توطد النشاط السياسي والعسكري بقاعدة تونس وأطرت الجالية الجزائرية كما ازدادت قوة التأييد الشعبي التونسي مع القضية الجزائرية، فكان موقف الحكومة التونسية التضامني مع الجزائر تعبيرا عن رغبة الشعب التونسي فقد اعتبر رهانا سياسيا لتحقيق الانتصار السياسي على المعارضة اليوسفية وذلك بكسب الجزائريين إلى جانبها، وتنظيم نشاطها بشكل يحقق الاستقرار والأمن في تونس لذا بادرت حكومة بورقيبة بكسب الجزائريين إلى صفها والحصول على اعتراف جبهة التحرير الوطني بنظامها، وتحقيق الاستقرار والنظام في تونس بشكل يؤهل الرئيس لإقامة علاقات التعاون مع فرنسا، وفي إطارها يسهل معالجة مشاكل الشمال الإفريقي، غير أن المشكل الجزائري وقف عائقا أمام سياسة التعاون التي أملت الحكومة التونسية إقامتها مع فرنسا، وتعرضت المفاوضات التونسية-الفرنسية حول اتفاقية التعاون إلى

(1) محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة الجزائرية- مع دراسة تحليلية للقيادات العسكرية

العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، دار هومة، الجزائر، 2011، ص: 321.

(2) عبد الله مقلاتي، صالح لميش، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص: 94.

(3) عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958- جانفي 1960، دار

الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص: 223.

الانقطاع المستمر نتيجة تصلب المواقف الفرنسية، وإصرارها على بقاء القوات الفرنسية في تونس وضرورة إيقاف مساعدة الثوار الجزائريين والتزام موقف الحياد بخصوص المشكل الجزائري⁽¹⁾.

رغم ذلك تؤكد رواية عجول أن بورقيبة أرسل بداية 1956 رسالة يعترف فيها بالتمثيل الأوراسي في تونس بواسطة عبد الحي ويطلب التدخل لدى قيادة سوق أهراس لمنع جنودها من الدخول إلى تونس لأن فرنسا تحتج على ذلك وعلى أثرها توجهت بعثة عثمانى عبد الوهاب إلى تونس لفض الخلاف بين قادة سوق أهراس والمامشة واتصل عثمانى محمد العيفة بمحمد المصمودي والرئيس بورقيبة ولم يكن عبد الحي وجماعته راضين عن هذه الاتصالات المباشرة مع أن ممثل عباس لغرور لم يشاركهما اللقاء⁽²⁾.

وقد أدى مقتل جبار عمر إلى التأثير في الوضع بالداخل خاصة في المنطقة الأولى بظهور صراعات جديدة بل امتد هذا التأثير إلى تونس حيث أظهر عبد الحي عداوة لقادة اللمامشة الراضين لسلطة عباس لغرور، ومثلما رفض استقبال موفدي الداخل (آيت حسن ورابحية) رفض مبادرة الصلح المقدمة من قبل بعثة عثمانى، وقد عرف عن شخصية عبد الحي تصلب الموقف وميولاته الجهوية وخدمة أوليائه لغرور وبن بلة والوفاء للتحالف مع اليوسفية، وفي ظل الصراع على قاعدة تونس بين الداخل والخارج وبين القيادات الجهوية أصبح موقف جبهة التحرير الوطني محرجا في تونس، وتسببت الاضطرابات في مشاكل عديدة مع نظام بورقيبة وهو يباشر سلطته على تونس⁽³⁾.

عندئذ وجهت قاعدة الثورة في مدينة تونس بقيادة عبد الحي رسالة إلى الحبيب بورقيبة تشرح له فيها المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها العلاقات بين الثورة الجزائرية والحكومة التونسية إذا استمر انتهاج مثل هذه السياسة المتخاذلة، وقد ردت الحكومة التونسية على تلك الرسالة باستعدادها لاستقبال ممثل عن الثورة تدرس معه القضايا القائمة بين نظام البلدين، وكان عبد الحي السعيد وأحمد راشدي هما اللذين مثلا الثورة في هذا اللقاء الذي ترأسه الحبيب بورقيبة، وقد أثمر هذا اللقاء عن تعهد الطرفين بانتهاج سياسة تراعي مصلحة كل منهما، إذ التزمت الحكومة التونسية بتسهيل مرور قوافل الأسلحة للثورة

(1) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ج:2، ص:73-74.

(2) شهادة كل من عاجل عجول ومحمد العيفة بن علي، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص:415-416 وكذلك ص:515-516.

(3) محمد عباس، شهادة إبراهيم مزهودي، رواد الوطنية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص:301.

عن أراضيها كما التزام الطرف الجزائري بالتعامل مع الحكومة التونسية حسب ما يخدم سياستها الأمنية⁽¹⁾.

ولكن بعد ذلك بدأ المسؤولون التونسيون مع مطلع سنة 1956 يتبرمون من تعدد المتحدثين باسم الثورة الجزائرية فطلبوا عن طريق اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من مسؤولي الثورة بالداخل إيفاد مسؤول يسوي هذا المسألة بتونس، فاتصل عبان رمضان بحامد روابحية⁽²⁾ لسابق علاقته بتونس، فسافر هذا الأخير أواخر شهر مارس 1956 واتصل هناك بالباهي الأدغم والطيب المهيري الوزيرين في حكومة الطاهر بن عمار، فشرحاً له أمور قيادة الثورة في تونس، وما ينتظره المسؤولون بتونس من قيادة الثورة؛ كانت جماعة بورقيبة تنتظر أمرين:

1. أن يتخذ الثوار الجزائريون الشريط الحدودي التونسي قاعدة خلفية للاستراتيجية لا لقتال الفرنسيين.
2. أن يلتزموا الحياد بين أنصار بورقيبة وأنصار صالح بن يوسف⁽³⁾.

بعد الاتصال بالأشقاء في تونس علم روابحية أن هناك مسؤولاً عن الثورة هو عبد الحي فاتصل به واتفق معه على أن يتعامل مع الحكومة التونسية بصفة رسمية بصفته ممثلاً للثورة، وعلى هذا الأساس قدمه للمسؤولين التونسيين، وقد استحسّن عبد الحي هذا الموقف من روابحية وعرض عليه البقاء بتونس لتنظيم جبهة التحرير على اعتبار أن عبد الحي يمثل جيش التحرير الوطني غير أن حامد روابحية اعتذر بمبرر أنه جاء إلى تونس في مهمة محددة⁽⁴⁾.

وعاد بعدها إلى العاصمة فقدم تقريراً عن مهمته لعبان ووضح له أن الحكومة التونسية اشتكت مرارا من استمرار تعاون عبد الحي مع المعارضة ومع إثارته للمشاكل بتونس وطلب عبان رمضان من روابحية ومزيان آيت أحسن الالتحاق بتونس كممثلين لجبهة التحرير الوطني، وعند وصولهما إلى تونس

(1) محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:401.

(2) حامد روابحية من مواليد 1918، درس على يد الشيخ العربي التبسي، تخرج من الزيتونة، التحق بحزب الشعب الجزائري سنة 1944، كلف بمهمة إلى تونس رفقة آيت حسين في مارس 1956، انتقل في نفس السنة إلى القارة، ثم عين على رأس بعثة جبهة التحرير الوطني ببغداد (1956-1961)، بعدها انتقل إلى المغرب الأقصى إلى غاية الاستقلال. ينظر: محمد عباس، مع المناضل الشيخ حامد روابحية، جريدة الشعب، ع:19، جانفي 1987، ج:2، ص:246

(3) ينظر كل من: أحمد توفيق المدني، منكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:185، محمد عباس، مع المناضل الشيخ حامد روابحية، مرجع سابق، ص:246،

(4) ينظر: محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص:213-214. عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:257.

في ماي 1956 رفض عبد الحي وجماعة الأوراس الاعتراف بهما بحجة أنهم يأترون بتوجيهات الوفد الخارجي⁽¹⁾، نزل حامد مرفوقا بآيت أحسن يوم 12 ماي 1956 كما كان منتظرا فقد استقبل هو وزميله بكامل البرودة من طرف جماعة عبد الحي الذين تساءلوا: « لماذا رجعت ؟ لقد كنا في حاجة إليك لتكوين الجبهة، أما الآن فقد كونها وانتهى الأمر »⁽²⁾، وإثر خلافات عديدة أقدم عبد الحي على سجن مبعوثي الداخل وتدخلت القوات التونسية لتفرج عن روابحية وآيت أحسن واعتقلت عبد الحي وجماعته⁽³⁾.

ظلت جماعة عبد الحي ترفض التعامل مع جماعة روابحية إلى أن تم عقد لقاء مصالحة أسفر عن تكوين هيئة يرأسها عبد الحي وينوب عنه روابحية وآيت الحسين، ومع ذلك ظلت الأمور متوترة بين الطرفين نتيجة توترها بين ممثلي الثورة في الداخل والخارج إلى أن دبرت " مؤامرة " ضد جماعة عبد الحي فحجزت الأموال التي كان يجمعها لصالح الثورة من طرف القوات التونسية وتم إلقاء القبض عليه بحجة التعامل مع " عناصر موالية للخارج "، وتم إطلاق سراح العناصر الجزائرية التي كان يحتجزها عبد الحي " الموالية للداخل " بما في ذلك روابحية ومزيان آيت الحسين وحدث كل هذا بعد أن طلب مسؤولو الداخل (الجزائر) من السلطات التونسية التدخل لإنقاذ المسؤولين المبعوثين من العاصمة الجزائرية، كما تلقت نفس السلطات طلبا بعدم التدخل من " أحد أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة "، ومن هنا نفهم الصراع الذي سيحدث مستقبلا حول قرارات مؤتمر الصومام وهو صراع إيديولوجي في الواقع بين دعاة القطرية الجزائرية- إن صح التعبير- ودعاة الوحدة القومية المغاربية في الإطار العربي الإسلامي، ذلك أن جماعة عبد الحي كانت على اتصال وثيق بجماعة الوفد الخارجي⁽⁴⁾.

ولم يتوان عبان في توجيه اللوم للوفد الخارجي وتحمله مسؤولية ما يحصل من مشاكل في تونس في رسالة إلى خيضر بتاريخ 15 فيفري 1956، يقول فيها: « في الحقيقة يبدو أنكم وحدكم الذين تؤمنون بهذا الاتحاد الشمال الإفريقي، وقد استغل المغربيون والتونسيون حسن نيتكم، إن المغربيين الذين يحاربون

(1) ينظر: محمد عباس، مع المناضل الشيخ حامد روابحية، مرجع سابق، ص:246، أحمد توفيق المدني، منكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:185.

(2) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:212.

(3) محمد عباس، مع المناضل الشيخ حامد روابحية، مرجع سابق، ص:246.

(4) محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص:215-216.

اليوم يضيعون السلاح بمجرد ما يصبح استقلال المغرب فعليا أما التونسيون فهم أقل انتسابا إلى شمال إفريقيا من المغربيين وسوف يتخلى عنكم صالح بن يوسف كما تخلى عنكم بورقيبة»⁽¹⁾.

وعبر خيضر في رده على عباس عن موقف الوفد الخارجي المتمسك بعقيدته المغاربية وبتحالفه خاصة مع اليوسفية، " نحن نوافقكم موافقة تامة فيما يخص القيام بعمل مع بورقيبة لكن لا بد من مواصلة العمل مع بن يوسف، وفعلا فنحن على اتصال أولا مع هذا الأخير منذ مدة طويلة"⁽²⁾، ويتأكد موقف خيضر من خلال تصريح للوفد الخارجي يوم 26 جوان 1956 أثار حفيظة بورقيبة إذ أجاب محمد خيضر على سؤال أحد الصحفيين الفرنسيين بخصوص موقف الجبهة من حكومة بورقيبة وصالح بن يوسف بالقول: « أن حكومة بورقيبة تضع عراقيل كثيرة في وجه الثورة وأن صالح بن يوسف وأنصاره يقدمون لنا دعمهم" وبهذا أطلت الصحف معلنة أن جبهة التحرير الجزائرية تستنكر مواقف بورقيبة وتعلن تأييدها لصالح بن يوسف»⁽³⁾.

ولهذا أكد أحمد توفيق المدني أن اللجنة العسكرية للوفد الخارجي عقدت اجتماعا في الفاتح من جوان 1956 وناقشت موضوع السياسة الواجب أتباعها مع تونس ولم يقر مطلب مبعوثي الداخل على ضرورة التعامل مع حكومة بورقيبة، إلا بعد جدال ومعارضة أباها محمد خيضر⁽⁴⁾ وقد تواصل تعامل عبد الحي مع أنصار صالح بن يوسف سرا، وأن إرسال قادة الداخل مبعوثا لتمثيل الثورة في تونس زادت في استفزاز أحمد بن بلة لأنصاره (الغرور، عبد الكريم هالي، عبد الحي) من أجل تأكيد نفوذ الخارج على قاعدة تونس الاستراتيجية، وتشير بعض الشهادات أن تحولا حصل في موقف عباس لغرور فبدأ يميل إلى قبول التعامل مع السلطة والمعارضة في آن واحد، وذلك من أجل خدمة مصلحة الثورة الجزائرية التي تحتاج إلى تضافر جهود الطرفين⁽⁵⁾. إذن وبخصوص موقف بورقيبة وأنصاره في هذه الفترة من نشاط الثوار الجزائريين فقد كانوا غير مرتاحين للتعاون القائم بين الجزائريين والمعارضة اليوسفية ويتبرمون من الفوضى والمشاكل التي يثيرها فوق التراب التونسي، واشتكت حكومة بورقيبة من تعدد المتحدثين باسم

(1) Mabrouk Belhoucine, Op- cit, P.162:

(2) ibid, P:180.

(3) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:2، المرجع السابق، ص:357.

(4) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاف...، ج:3، المرجع السابق، ص:151-152.

(5) عبد الله مقلاتي، صالح لميش، المرجع السابق، ص:97.

الثورة، وكان عبد الحي الأوراسي هو المسؤول العسكري عن تمرير الأسلحة بتونس أرسله شبحاني بشير بموافقة بن بلة ولم يكن يتفاهم مع أنصار بورقيبة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ محمد عباس، مع المناضل الشيخ حامد روابحية، مرجع سابق، ص:301.

إن تجذر العلاقات بين قادة المنطقة الأولى والقيادات التونسية يرجع إلى تاريخ قديم وجذور التعاون بينهم في المجال العسكري يعود إلى ظهور المقاومة في القطرين، مما جعل السلطات الاستعمارية تعلن حالة الطوارئ في المنطقة منذ أفريل 1955 لاحتواء الثورة إلا أنها فشلت في ذلك وأعلنتها في كل البلاد، وذلك من أجل العمل على فصل الجنوب التونسي عن طريق محاصرة تبسة وبسكرة والوادي وذلك لمنع مرور الأسلحة من ليبيا إلى الأوراس.

وقد فرض هذا الأمر الامتداد الطبيعي من جهة الشرق هذا التشابك والتنسيق والترابط بين السكان وكذا ترابط المقاومة داخل البلدين، مما جعل الثورة الجزائرية وخاصة بعد أن بدأت تمت نفوذها وتتعاون مع أنصار صالح بن يوسف لتمير السلاح وشن الهجمات على القوات الفرنسية في ظل الصراع الذي كان على أشده بين أنصار بورقيبة والمعارضة اليوسفية. هته الأخيرة التي سعت للتعاون مع الثورة الجزائرية والتمسك بالتنسيق المغربي في ظل الوحدة المشتركة التي دعا لها القادة المؤمنون بتوحيد العمل، في ظل ما يسمى بلجنة تحرير المغرب العربي في ظل تمسك المعارضة بموقفها الراض لانفاقية الاستقلال الداخلي التي عول عليها بورقيبة.

وحتى بعد استقلال تونس وما فرض على بورقيبة من إلزامية التعاون مع الثوار الجزائريين بفضل تواجد المعارضة وكذا الموقف الشعبي الداعم للثورة الجزائرية الذي سمح للثوار الجزائريين بمواصلة نشاطهم بتونس، بالرغم من أن الموقف السياسي لبورقيبة لم يرقى إلى مستوى أهداف ومبادئ الثورة نظرا لاختلاف التوجهات السياسية وتباين طبيعة القضية الجزائرية عن القضية التونسية، وبعد تطور الأحداث أدركت الحكومة التونسية خطورة انعكاس حرب الجزائر على الاستقلال التونسي الذي أكدت على أنه لا يزال ناقصا ولن يكتمل إلا بإيجاد حل للقضية الجزائرية، فبدأ بورقيبة يقوم بتقديم اقتراحات منذ سنة 1956 لمفاوضات بين طرفي النزاع كما دعا للتعاون بين أقطاب الشمال الإفريقي الثلاثة وإيجاد تسوية للمشكلة الجزائرية، ولذلك توالى الاتصالات بين المسؤولين الجزائريين والحكومة التونسية.

الفصل الثالث:

مؤتمر الصومام ودوره في تدعيم العلاقات

بين الولاية الأولى والحكومة التونسية

1957-1956

تمهيد

المبحث الأول: انعقاد مؤتمر الصومام وغياب الولاية الأولى

المطلب الأول: انعقاد مؤتمر الصومام

المطلب الثاني: غياب الولاية الأولى عن المؤتمر الصومام

المطلب الثالث: إفرزات غياب الولاية الأولى

المبحث الثاني: تأثيرات مؤتمر الصومام على الولاية الأولى

المطلب الأول: مهمة عميروش في الولاية الأولى أكتوبر 1956

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للولاية الأولى بعد مؤتمر الصومام

المطلب الثالث: "المشوشون" في الولاية الأولى وقضية جيش النمامشة

المطلب الرابع: اجتماع تونس واختطاف طائرة الوفد الخارجي وموقف حكومة تونس منه

المبحث الثالث: مظاهر العلاقة بين قيادة الولاية الأولى والحكومة التونسية

المطلب الأول: التحالف بين المعارضة اليوسفية وقيادة الولاية الأولى

المطلب الثاني: موقف الحكومة التونسية من التحالف

المطلب الثالث: تحالف الحكومة التونسية مع لجنة التنسيق والتنفيذ

خلاصة الفصل

كان قادة الثورة قد اتفقوا في مرحلة الإعداد على اللقاء في أول فرصة تسمح لهم لتقييم تطور الثورة ودراسة الصعوبات التي واجهتها، ولم تتحقق لهم هذه الأمنية في تلك السنة نظرا للظروف الصعبة التي واجهتها الثورة في الميدان، وقد تشعبت الأحداث وراء التفكير في وضع استراتيجية جديدة تمكن من إعادة هيكلة الأطراف النظامية وتدعيم استمرارية الثورة من خلال توجيهها الوجهة الصحيحة والاستجابة لمتطلبات المرحلة القادمة، ومن هنا جاءت فكرة عقد مؤتمر جامع يهدف إلى التقييم والتنظيم.

يعدّ مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 بتفاعلاته الحدث الأكبر في مسيرة الثورة الجزائرية وجبهة التحرير الوطني سيما وأنه جمع عددا من قادة الداخل لتقييم مسار حوالي سنتين من الكفاح المسلح ضد قوات العدو الفرنسي، لكن غياب قادة كل من المنطقة الأولى والخارج نتج عنه إفرزات أهمها ظهور معارضين لهذا المؤتمر وقرارته، لكن رغم هذه المعارضة كان لزاما على الثورة الجزائرية أن تعمل وفق الاستراتيجية التي حددها مؤتمر الصومام والاعتماد عليها كسندٍ سياسي قوي في الدفاع عن عدالة قضيتها في المحافل الدولية، رغم الانحراف الواضح عن وثيقة أول نوفمبر.

ولأن مؤتمر الصومام جمع بين المجالات السياسية، الاقتصادية والعسكرية وركز على هذه الأخيرة باعتبار جيش التحرير الوطني الركيزة الأولى والقاعدة الأساسية في بناء وتشديد هياكل تنظيمية، إلا أنه أثر حتى خارج الجزائر بعد انعكاس الصراع في الداخل على القاعدة الخارجية بتونس لانقسام وظهور الصراعات فيها بين مؤيدين للداخل وآخرين للخارج، وكان لهذا الأمر انعكاس متفاوت على العلاقات بين القيادة في الولاية الأولى والحكومة التونسية ممثلة في الرئيس الحبيب بورقيبة بعد التقاف بعض قادة الجبهة الجزائرية بالمعارضة التونسية ممثلة في صالح بن يوسف ومؤيدي طروحاته.

المبحث الأول: انعقاد مؤتمر الصومام وغياب الولاية الأولى

شهدت الثورة الجزائرية في عامها الثاني تطورا ملحوظا فخلال الأشهر الأولى من سنة 1956 بدأ الحديث عن التحضير لانعقاد مؤتمر جامع تدرس فيه انطلاق الثورة وتجسد ذلك في مؤتمر الصومام الذي طرح الكثير من الانشغالات حول مرحلة من مراحل مسيرة الثورة وبما أن لكل مؤتمر حاضريه فإن هذا المؤتمر كان ولا بد أن يكون مؤتمرا جامعاً لمناطق الثورة، فيتبادر السؤال عن سبب غياب أحد أهم المناطق في صناعة الثورة وهي المنطقة الأولى؟

المطلب الأول: انعقاد مؤتمر الصومام

لقد كان الوضع الثوري في الجزائر بعد اندلاع الثورة يحتاج إلى تنظيم، وخاصة مع تزايد الخلافات بين القادة الثوريين، وبالتالي كانت الحاجة ملحة من أجل إيجاد ممثل شرعي للشعب الجزائري بشكل عام ولثورته بشكل خاص وهذا ما دعا بهم إلى السعي لعقد لقاء جامع، وبذلك بدأ يتجسد هذا الأمر على أرض الواقع⁽¹⁾، إذ عقد في 20 أوت 1956 واحتضنته المنطقة الثالثة، وقد هيئت له كل الظروف المناسبة لقيادة المناطق، وعلى رأسها الأمن، بتجنيد ثمانمائة (800 جندي) وحوالي ألف وستمائة (1600) مسبل، الشيء الذي جعل الأشغال في ظروف حسنة⁽²⁾، وهو أول اجتماع لقيادة جبهة التحرير الوطني في داخل البلاد⁽³⁾. فقد كان هذا المؤتمر حتمية فرضتها الظروف خاصة مع ازدياد المواجهة مع المستعمر وتفاقم مشكلة التسليح واستشهاد أحد أبرز قادة الثورة الجزائرية⁽⁴⁾.

انعقد المؤتمر في قرية " إيفري أوزلاقن " بغابة أكفادو في السفوح الشرقية لجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام في منزل حارس الغابة سعيد محمد أمقران المدعو مخلوف⁽⁵⁾، هذا بعد أن عكفت لجنة التحضير لمؤتمر الصومام ووضعت جدول أعماله، وذلك في عدة قرى قريبة من بعضها البعض بمنطقة الصومام، ويعود سبب اختيار هذا المكان إلى اعتباره مظهرا من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير على اعتبار أن الفرنسيين كانوا يجزمون بأن المكان تحت السيطرة، لذلك أريد أن

(1) مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954...، المرجع السابق، ص: 85.

(2) شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة، الجزائر، 2003، ص: 113.

(3) محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون...، المرجع السابق، ص: 124.

(4) حكيمة شتوان، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 34.

(5) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ج: 2، ص: 75.

يكون المؤتمر قويا من بدايته وكانت من الأسباب الأخرى لاختياره خلو المنطقة من الخونة، وعدم وقوع عمليات عسكرية في المكان لأكثر من تسعة أشهر، حصانة المنطقة بالغابات والجبال، وتوفر عنصر المياه، وكذا سيطرة عبان رمضان وكريم بلقاسم في اختيار المكان وتجاهل الآراء الأخرى، وكذا توسط المنطقة التراب الوطني الذي سيمكن جميع المناطق من الحضور دون مخاطر⁽¹⁾.

بعد أن أنهت القيادة كافة الترتيبات الأمنية والاستعدادات المطلوبة لعقد المؤتمر وأعلنت مسؤولي كافة المناطق بتاريخ ومكان انعقاد المؤتمر، بدأت الوفود بالتوافد على المنطقة الثالثة، وبحلول يوم 10 أوت اكتمل وصول الوفود المشاركة، وافتتح المؤتمر أعماله يوم الثلاثاء 14 أوت 1956 وانتهى يوم 23 أوت، وذلك بمشاركة معظم قادة الثورة عدا الوفد الخارجي وممثلي منطقة الأوراس النمامشة، وحضور بن طوبال استثناء ممثلا للمنطقة الثانية ومثل بن مهدي المنطقة الخامسة دون أن يستشير نوابه⁽²⁾.

هذا بالنسبة للحاضرين للمؤتمر، أما بالنسبة لأسباب انعقاده فإن الدارسين للنصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 وبالتحديد ما يخص مؤتمر الصومام، يصل إلى أن من أسباب انعقاد المؤتمر والتي تدخل ضمن الصراعات التي عرفتها البلاد⁽³⁾ والتي خلقت الجو المناسب للمؤتمر ومن هذه الأسباب:

1. وضع استراتيجية تنظيمية موحدة، شاملة ودائمة للعمل الثوري على الصعيد الداخلي والخارجي.
2. الخروج بتنظيم جديد محكم في الميدان العسكري، السياسي، الإداري والاجتماعي.
3. توحيد المواقف بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية آنذاك، ويرجع ذلك لما عرفته هذه الفترة من علاقات بالقاهرة حيث يتواجد بعض القادة التاريخيين، إذ لم تكن الأمور على أحسن ما يرام بعد أن عرفت هذه الفترة الصراع على الزعامة والذي زادت حدته واشتدت الخلافات بين الثنائي بن بلة وبوضياف من جهة، والمركزيين من جهة أخرى، فكان عبان يريد تخليص الثورة من الزعامات وجعلها قيادة جماعية وهذا ما لقي مساندة من بن مهدي وكريم بلقاسم وأوعمران فاتفقوا على ضرورة عقد المؤتمر⁽⁴⁾.

(1) ينظر: محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص:80، عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار الطبع للنشر، قسنطينة، 2003، ج:1، ص:385.

(2) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:63.

(3) النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص:14.

(4) عبد القادر حميد، فرحات عباس...، المرجع السابق، ص:163.

4. وقد توصلت فاطمة بودرهم من خلال دراستها لحزب جبهة التحرير الوطني أن الأعضاء المؤسسين للجبهة لم يكونوا يعملون بشكل جماعي وديمقراطي بل استمر الحكم الفردي وتمركز السلطات في يد شخص واحد، ولما غادر بوضياف إلى الخارج صارت جبهة التحرير وجهازها العسكري جيش التحرير يعتمدان على التجريب لأنه لم يكن لهم استراتيجية محكمة الأهداف ومحددة الوسائل، فكان كل مسؤول يبادر بالعمل دون استشارة الجماعة ومنها جاء القول بأنه تواجدت ست سياسات مختلفة وست مناطق مختلفة، هذه التناقضات الداخلية للجبهة هي التي دفعت لعقد مؤتمر الصومام لمعالجة الأخطاء التي ظهرت، ودراسة نقاط الضعف في هذا التنظيم وإثبات الطابع الشعبي للثورة⁽¹⁾، وقد دعا إلى هذا المؤتمر جماعة الداخل الذين لم يعطوا وقتا كافيا لنظرائهم في الخارج حتى يتمكنوا من الحضور، وهكذا وقعت أول بوادر الخلاف والتوتر⁽²⁾، وبذلك تزايدت حدة الخلافات بين قادة الثورة، فكان يجب عقد مؤتمر لوضع حد لهذه التناقضات وتقوية الثورة بمؤسسات قادرة على فرض سلطتها على القادة لوضع حد لكل الزعامات التي كانت تريد الاستحواذ على الثورة لنفسها⁽³⁾.

تضمن جدول أعمال المؤتمر دراسة الوضع السياسي والعسكري لجبهة وجيش التحرير الوطني والمشاكل الهيكلية والآفاق المستقبلية. أسندت رئاسة المؤتمر إلى العربي بن مهيدي، والأمانة العامة إلى عبان رمضان، حيث استعرض المسؤولان أهداف الاجتماع ثم تطرقوا بعدها إلى تقارير مختلف مسؤولي النواحي والتي أعطوا من خلالها فكرة عامة عن وضع الثورة بها، كما وجهت بعض الانتقادات لهجومات 20 أوت 1955⁽⁴⁾.

وتلخص جدول الأعمال في النقاط التالية:

- دراسة ومناقشة تقارير المناطق (عسكرية، سياسية، مالية).
- دراسة المجالات التالية: أ/ النظامي: التقسيم، الهياكل، القيادة، ب/ العسكري: الرتب العسكرية، الوحدات، ج/ السياسي: المحافظون السياسيون ومهامهم، د/ الإداري المجالس الشعبية.

(1) فاطمة بودرهم، حزب جبهة التحرير الوطني: دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة 1954-1962، مذكرة

ماجستير، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص: 81-82.

(2) عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارة العربية...، المرجع السابق، ص: 150-151.

(3) عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص: 164.

(4) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 59.

- العلاقات بين الداخل والخارج⁽¹⁾.
 - جبهة التحرير الوطني: مبادئها وقوانينها الأساسية، نظامها الداخلي والمنظمات القيادية.
 - جيش التحرير الوطني: المصطلحات (المجاهد، المسبل، الفدائي)، الحالة الراهنة، الامتداد، التطور الهجومي⁽²⁾.
 - تقرير جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني: التقرير الداخلي، الخارجي: تونس، المغرب، فرنسا.
 - المعدات والعتاد وبرنامج العمل العسكري والسياسي، إيقاف إطلاق النار والمفاوضات، الأمم المتحدة.
 - عموميات: بلاد القبائل والأوراس⁽³⁾.
- وذلك لدراسة مختلف المشكلات القائمة خاصة فيما تعلق بالمجاهدين المتناحرين في كل من جبال الأوراس وجبال اللمامشة⁽⁴⁾، ولعل من المفيد لتاريخنا حسب الرئيس علي كافي أن نقر بعض الحقائق في هذا المؤتمر:

1. اعتماد المؤتمر تقرير المنطقة الثانية كوثيقة عمل وأرضية للنقاش حيث اتفق عليه كل الحاضرين.
2. اعتماد الهيكل التنظيمي للولاية الثانية في تنظيم المناطق.
3. اعتماد جماعية التسليم⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: غياب الولاية الأولى عن المؤتمر الصومام

لم تحضر الولاية الأولى أشغال مؤتمر الصومام لم يكن ذلك في الحقيقة راجعا إلى ما كانت تعانيه من تفكك في هيكلها القيادي خاصة بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد وبشير شيجاني بل الأمر آخر⁽⁶⁾، إذ يرجع البعض أمر غيابها لعدم التبليغ أو وصول الدعوة متأخرة⁽⁷⁾ ويذهب البعض الآخر إلى أنه قد يكون قد استبعدت بتضليل الوفد عن مكان انعقاد الاجتماع، وهو ما حال دون حضور ممثليها لهذا

(1) عمار قليل، المرجع السابق، ص ص: 390-391.

(2) للمزيد ينظر: عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص ص: 120-121، محمد لحسن أزغدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 143.

(3) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج: 3، المرجع السابق، ص: 336.

(4) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 386.

(5) أحمد بن نعمان، جهاد الجزائر: حقائق التاريخ ومغالطات الأيديولوجية، دار الأمة، الجزائر، 1998، ط: 2، ص: 136.

(6) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 291.

(7) مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 244.

المؤتمر التاريخي، كما حصل مع الوفد الخارجي، وأيضا عدم دعوة ممثلي الفدرالية بفرنسا بسبب عدم تلقيهم الدعوات، وهو ما خلق شكوكا كثيرة حول النية المُبَيَّنَّة من طرف مُحضري الاجتماع في استبعاد الولاية الأولى وأحمد بن بلة من ممثلي الخارج⁽¹⁾ الذي لم يعمل عبان رمضان بجد على تسهيل انتقالهم إلى الجزائر وحتى المنطقة الخامسة مثلها قائدها بن مهدي بتفويض ناقص فوضه الحاج بن علا ولم يفوضه بوصوف⁽²⁾، وكذا بسبب حصول الخلاف بين رفاق مصطفى بن بولعيد على من يخلفه، وظهر هذا الصراع بين القادة، وكذلك الحصار الذي ضربته القوات الفرنسية على منطقة الأوراس الذي خلق صعوبات الاتصال بين قادة الولاية الأولى وبقية الولايات خصوصا بعد استشهاد شيجاني بشير ومصطفى بولعيد⁽³⁾ إذ واجهت المنطقة الأولى العديد من الصعوبات مما أدى إلى وضع علامة استفهام حول تمثيلها في مؤتمر الصومام⁽⁴⁾، بالإضافة إلى المنطقة السادسة التابعة قبل المؤتمر إلى الولاية الأولى الذي اكتفى ممثلها بإرسال تقرير مكتوب نظرا لصعوبة الوصول إلى المكان⁽⁵⁾.

فبالرغم من رغبة بن بولعيد عقد هذا الاجتماع التقييمي بأنوال بجال بوطالب، ولكن بعد وفاته عقد كريم بلقاسم وبوصوف المؤتمر في غياب الولاية الأولى الأمر الذي جعل مسعود بن عيسى يشك في نوايا هذين القائدين لترجيح كفة جبهة التحرير، وهنا بدأ الصراع بين الجبهة والجيش⁽⁶⁾ آراء أخرى تدلي بدلو آخر وتؤكد أن غياب الولاية الأولى لم يكن متعمدا إذ وصلت كل من عجول وعباس استدعاءات للمشاركة بالمؤتمر إلا أنهما لم يُلبَّيا هذه الدعوات نظرا للجو المكهرب السائد في الأوراس، وأيضا لعدم أخذ رأي قادة المنطقة بشأن المؤتمر، ومن ثمة أصبح الكل يحسب ألف حساب لأية خطوة يخطوها أو لأي موقف يعلنه⁽⁷⁾، وقد صرح في هذا الصدد عجول: « لقد تلقيت دعوة فعلا، وقد أرسلت على الأقل اتصاليين (عوني اتصال)، طالبا تحديد المكان، ومازلت أنتظر الجواب »، كما

(1) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 399.

(2) بشير بلاح، ج: 2، المرجع السابق، ص: 46.

(3) لطفي ساعد، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956: واقع وآفاق في ذاكرة الجزائر، حروف للدراسات التاريخية، ع: 01 أوت 2014، ص: 107.

(4) علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي...، المرجع السابق، ص: 102.

(5) عمر مشري، مؤتمر الصومام: منبرج تاريخي للثورة، مجلة أول نوفمبر، ع: 176، ديسمبر 2011، ص: 53.

(6) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 78.

(7) عمار جرمان، المرجع السابق، ص: 395.

ذكر أن عباس لغرور تلقى هو الآخر دعوة⁽¹⁾، ويؤكد في موضع آخر عجلو أن الاستدعاء وصل إضافة إلى عباس لمسعود بلعقون، الطاهر نويشي في الأوراس كتب عليها التاريخ 20 جويلية 1956⁽²⁾، لكن عجلو ولغرور عندما سمعا بأمر بن بولعيد أرسلوا إلى المشرفين عن المؤتمر لينفيا تمثيل عمر بن بولعيد للمنطقة الأولى، ولكنهما رفضا في الوقت نفسه المشاركة في هذا المؤتمر حتى لا يجدا أنفسهما مضطرين لكشف سر استشهاد مصطفى بن بولعيد أو لحاجة في نفس يعقوب⁽³⁾، وحسب رأي علي مزوز فإن عدم حضورهما يرجع مخافة لما يترتب عليه من مساءلتهما عن إعدامهما لكثير من جنود المنطقة كمبارك غبروري، مسعود معاش مبارك غبروري، شيحاني بشير⁽⁴⁾.

بعد استشارة عباس لغرور أكد عجلو عن موقفه من عقد المؤتمر بأنه أرسل إلى القادة المجتمعين في الولاية الثالثة رسالة يحملها محمد الطاهر بوزغوب ومسعود بلعقون يعبران فيها عن خيبة أملها من عقد اجتماع لا يضم قادة الأوراس، وفي نفس الوقت يباركون ما سيسفر عنه من قرارات ولاسيما منها ما يتعلق بتعيين قيادة مركزية يخضع لها الجميع، غير أن هذا الوفد لم يكد يتخطى حدود شلية حتى ألقى عليه القبض من طرف عايسي مسعود بن عيسى اليد الطولى لعمر بن بولعيد وتم احتجازهم هناك إلى غاية وصول عميروش وهو الذي أطلق سراحهما واصطحبهما معه أثناء توجهه إلى كيمل لمقابلة عاجل عجلو وعباس لغرور⁽⁵⁾.

أما عمر بن بولعيد فكان بالمنطقة الثانية في أواخر ماي أو بداية جوان 1956 وتلقى دعوة لحضور المؤتمر، وقد يكون تأخر وفد الولاية الثالثة من أسباب إحجام الأخير عن المشاركة في آخر لحظة فضلا عن الاعتبارات الخاصة بالأوراس⁽⁶⁾. فبعد انتهاء اجتماع وستيلي الذي التأم على خلاف ولم يتمكنوا من تشكيل وفد الولاية الأولى ليمثلها في المؤتمر فالمسعود بن عيسى عاد إلى ناحية شلية وعاجل عجلو عاد إلى ناحية كيمل، أما الآخرون فقد واصلوا رحلتهم إلى وادي سوف، وقد صادفتهم أهوال العمليات العسكرية التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي في المنطقة (الولاية الثالثة) مما تسبب في تأخرهم

(1) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:198.

(2) استجواب عجلو في كتاب مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص:418.

(3) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص:163.

(4) علي مزوز، مقابلة خاصة معه، في منظمة المجاهدين ولاية باتنة، بتاريخ: 2017/11/21.

(5) عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك...، المرجع السابق، ص:165.

(6) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص:150.

عدّة أيام عن موعد المؤتمر⁽¹⁾. وهذا ما حصل مع كل من عمار عشي رفقة عمار معاش والذين ذهبوا إلى جبل لارباع جنوب باتنة قصد حضور اجتماع إدارات الأوراس من أجل تعيين من يمثل الأوراس في مؤتمر الصومام، ولما فشلوا في الاجتماع على من يمثلهم سافر الأخوان عمار عشي وعمار معاش إلى منطقة القبائل لكن لم يتمكنوا من الالتحاق بالمؤتمر لا هما ولا من سافر من غيرهم ممن أراد تمثيل الأوراس في المؤتمر، وعند رجوعهما التقيا بالقائد عميروش في منطقة المنصورة فجاؤا في وفد واحد إلى غاية جبل شلية⁽²⁾.

إذن فالمنطقة واجهت صعوبات بعد استشهاد بن بولعيد مما أدى إلى وضع علامات استفهام حول تمثيلها في المؤتمر، إلا أن بن شايبة العلمي أكد أن هناك من ذهب لحضور المؤتمر فمن الفلونية (المتطوعين) هناك أربعة أو خمسة توجهوا لحضور المؤتمر، وقد وصلوا إلى جبل بوطالب ورجعوا لأنهم لم يتصلوا بهم وكان مسؤولهم فضاوي عمر⁽³⁾، وبالتحديد فقد انطلق وفدان في فيفري 1956 أما الوفد الأول فمكوّن من الإخوة: مصطفى رعايلي، محمد لعموري، يوسف اليعلاوي، صالح عبد الصمد، أحمد قادة، أحمد السطايفي، والوفد الثاني مكوّن من: عمر بن بولعيد، محمد عرار، علي مشيش، أحمد عزوي هذا وقد وصلوا أواخر أوت 1956⁽⁴⁾ إذن فبالرغم من الآراء التي تؤكد تغيير المنطقة الأولى عن حضور المؤتمر إلا أن هناك أقوال تؤكد بأن الوفدين قدما من منطقة الأوراس للمشاركة في أعمال المؤتمر إلا أنهما وصلا بعد انتهاء أشغاله⁽⁵⁾، فقد كون عمر بن بولعيد مجموعة من 72 جندي حسب ما ذهب إليه البعض إلا أن الوفد رجع من الطريق لخطاره أن المؤتمر قد عقد وانتهت أشغاله⁽⁶⁾ وفي رواية أخرى أن عمر بن بولعيد وصل إلى المنطقة الثالثة على رأس مجموعة من الجنود ولم يبق لحضور المؤتمر، غير أنه أكد التزامه بما يصدر عنه، رغم أن قيادة المنطقة الأولى لم تخوله تمثيلها في المؤتمر⁽⁷⁾، في حين تؤكد شهادة إبراهيم كابويا بأن عمر بن بولعيد قد تكلأ في الوصول في الوقت المناسب لكي لا يحضر أشغال المؤتمر فقد كان رئيس الوفد متخوفا من الأسئلة التي سيوجهها إليه المؤتمر عن أسباب وكيفية

(1) علي مزوز، المرجع السابق، ص: 82.

(2) نفسه، ص: 119.

(3) مبارك بن عكشة، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

(4) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 285-286.

(5) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 395.

(6) بن شايبة العلمي، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

(7) علي كافي، مذكرات...، المرجع السابق، ص: 102.

استشهاد أخيه مصطفى⁽¹⁾، أما محمد زروال فلم يتحدث عن أسباب التأخير إلا أنه أكد أن الوفد الذي يقوده عمر بن بولعيد إلتقى مثله مثل الوفد الثاني بمحمدي السعيد وأوعمران وتجاوز الجميع لعدة أيام في كيفية تطبيق قرارات مؤتمر الصومام والذي فاتهم حضوره⁽²⁾ غير أن صالح لغرور يذكر في كتابه أن عمر بن بولعيد قد يكون قد تاه أو وجه إلى مكان آخر بعيدا عن مقر اللقاء لهذا لم يكن للمنطقة الأولى أي ملاحظ في هذا اللقاء فغاب ممثلو الأوراس النمامشة بعد أن استخدم عبان عمر بن بولعيد لصالحه⁽³⁾.

وفي مراسلة بعث بها محمد لعموري إلى كريم بلقاسم بتاريخ 21 ديسمبر 1956 ونصها كالآتي: «... توجهنا إلى منطقة القبائل الصغرى لكن بطلب من عمر بن بولعيد الذي كان يرأس فوج المسؤولين الأوراسيين، تأجل الاجتماع وراسلنا مرة أخرى من سطيف دورية للاتصال بكم، لكن للأسف وجدت الدورية عند وصولها المؤتمر قد انتهى قبل 5 أيام، الأمر الذي أرغمنا على الرجوع دون ملاقاتكم ومع ذلك طبقنا القرارات المتخذة في المؤتمر»⁽⁴⁾. إلا أن الحقيقة التاريخية تؤكد أن غياب الولاية الأولى يرجع إلى الخلافات الداخلية التي لم تسمح لممثلي الولاية الأولى بأن يحضروا المؤتمر، وقد تقدم عمر بن بولعيد بوفدين لكن عجول وعباس لغرور حذرا من قبوله لأنه لا يمثل الجميع، ونفس السبب الذي أكده محمد الشريف عبد السلام كون السبب الأساسي في الغياب هو استشهاد مصطفى بن بولعيد رغم محاولات عمر بن بولعيد وبعض المسؤولين معه الالتحاق بالمؤتمر إلا أنهم لم يصلوا في الوقت المناسب رغم أن هدفه الأساسي لم يكن حضور المؤتمر بل ترسيم خلافة شقيقه في القيادة⁽⁵⁾.

وقد صرح الجنرال حسين بن معلم لجريدة الشروق في عددها 28 فيفري 2010 حول موضوع غياب المنطقة الأولى عن أشغال المؤتمر بأنه قد تفاجأ الجميع لعدم مجيء قيادة المنطقة الأولى، رغم أن عمر بن بولعيد شقيق مصطفى جاء في الربيع إلى القبائل وأخذ الدعوة إلى قيادة المنطقة الأولى وهو ما دفعهم إلى إرسال ثلاثة لجان لمعرفة أسباب عدم مشاركتها بعد أن شكوا بأن أمرا خطيرا وقع فيها⁽⁶⁾.

(1) عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص:93.

(2) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:286.

(3) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:198.

(4) علي زغود، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائري**، منشورات ANEP، الجزائر، 2004، ص:187.

(5) محمد الشريف عبد السلام، المرجع السابق، ص:87.

(6) حسين بن معلم، الذين يتحدثون عن خلاف بين عميروش وعبان يريدون تشويه التاريخ، **الشروق**، ع:2861، الأحد 28 فيفري 2010، ص:7.

ويذهب رأي آخر إلى أن غياب المنطقة الأولى علّه يعود لتلك العلاقة المباشرة بالوفد الخارجي بواسطة محساس تقريبا منذ إعلان الثورة، وقد يعود أيضا لأسباب أخرى مبررة وغير مبررة⁽¹⁾، والأمر نفسه أكدّه الطاهر زبيري على اعتبار أن التنسيق كان قويا بين عبد الحّي مندوب الثورة في تونس والمقرب من أحمد بن بلة⁽²⁾، وهذا لغياب جماعة الخارج يعود إلى ما حدث في منتصف شهر ماي 1956 إذ أخبر عبان رمضان جماعة القاهرة بتغيير مكان الاجتماع دون تحديد المكان البديل وبعد قرابة شهر أشعرهم بتأجيل الاجتماع نفسه مع قرار توسيعه ليصبح مؤتمرا حقيقيا⁽³⁾، إذ أنه وفي رسالة 14 ماي أخبر عبان خيضر بتغيير مكان الاجتماع مبررا ذلك ضمنا بحجز الشرطة الفرنسية عند عون اتصال رسالة تتناول اجتماع مسؤولين بالأوراس، وطرح مسألة طلب موافقة الحكومة التونسية على مرور المندوبين القادمين من القاهرة عبر أراضيها إلى الجزائر، وفي رسالة 11 جوان يعلن عبان تأجيل الاجتماع دون تحديد المكان الذي كان قد أعلنه في رسالة سابقة، أما عن كيفية دخول الوفد الخارجي فيذهب عبان في هذا الموضوع للقول: « أرسلنا مبعوثا إلى بورقيبة لبحث مسألة دخولكم فإذا قبل أوفدنا مناظلا تعرفونه إلى روما لبحث معكم ترتيبات السفر»، ويلح مرة أخرى على مشاركتهم بقوله: « حضوركم ضروري لقد قررنا توسيع الاجتماع ليصبح مؤتمرا حقيقيا للإطارات »⁽⁴⁾. في رسالة إلى قادة الخارج في ديسمبر 1955 وقد قال عبان الآتي: " نحن على اتصال بقسنطينة، التقينا بالقادة ونخطط لعقد اجتماع مهم جدا في الجزائر بمجرد وأن يكون كل شيء جاهزا سنطلب منكم إرسال واحد أو اثنين حيث سيتم اتخاذ القرارات الرئيسية⁽⁵⁾ إلا أن الحقائق التاريخية أكدت سعى عبان رمضان في تقليص دور ومهام الوفد الخارجي إلى أبسط حد ممكن وبذلك أصبح أعضاء الوفد مجرد مكلفين من الجبهة والجيش بعمل في الخارج لا غير إذ عبر عميروش عن شرعية الداخل بلغة مباشرة إذ يقول: « من يريد القيادة ما عليه إلا الصعود إلى الجبل »⁽⁶⁾، وقد أرجع البعض تحديد جماعة الخارج إلى زيارة العربي بن مهدي إلى مصر أواخر 1955 لسؤال المناضلين عن عدم قيامهم بمهمتهم الأساسية وهي تزويد الثورة بالسلاح وقد

(1) شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، ج:5، المرجع السابق، ص:714.

(2) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص:164.

(3) Mabrouk Belhoucine, Op- cit, P:168.

(4) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص:162.

(5) Khalfa Mameri, **Aben Ramdane: le feux proces**, meli, Alger, 2007, éd: 3, P:25.

(6) محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2007، ص ص:955-

ذكر البعض أن اللقاء بين بن مهدي وبن بلة كان مضطرباً، وأن بن مهدي رجع من القاهرة بانطباع سيء عن بن بلة، وهذا ما جعل الكثير يؤكد على أن جماعة الداخل لم تكن ترى أي فائدة من حضور الوفد الخارجي للمؤتمر⁽¹⁾ لكن إذا افترضنا أن هذا الطرح فيه الكثير من الصحة إلا أن هناك رسالة أرسلت في 3 أبريل⁽²⁾ كان على بن بلة أن يلتحق للإنضمام إلى الأعمال التحضيرية للمؤتمر ويشهد الأمر بالكامل من بداية التحضيرات إلى الانعقاد⁽³⁾.

وقد أثار هذا الغياب مسألة التمثيل حيث تساءل زيغود يوسف عن عدم حضور ممثلي الأوراس وبالخصوص ممثلي الوفد الخارجي وعبر عن تخوفه من هذا الغياب الذي ينقص من أهمية المؤتمر عند البعض وذلك بحكم أهمية الأطراف المُعَيَّبة ودورها في الثورة، وقوة نفوذها المعنوي⁽⁴⁾، وقد أكد على هذا الأمر شهادة بن طوبال الذي أكد أن زيغود يوسف لم يكن مرتاحاً لهذا الغياب، وقد نبه أن هذا الأمر قد يلغي الفائدة المرجوة من الاجتماع لأنه يمكن أن ترفض نتائجه⁽⁵⁾، وهذا ما أكدّه الدكتور سعيد سعدي حول غياب مصطفى بن بولعيد الذي أقلق الحاضرين لكنهم أرجعوه في أول الأمر لصعوبة التنقل، علماً بأن التطويق العسكري⁽⁶⁾ لمنطقتي الأوراس والقبائل سنة 1956 بلغ مرحلة جد متقدمة⁽⁷⁾ وقد جاء التأكيد على عدم سماع خبر وفاة مصطفى بن بولعيد من طرف المخططين للاجتماع لورود اسمه ضمن قائمة الأعضاء الرسميين⁽⁸⁾، ومهما يكن من أحداث فإن الولاية الأولى فشلت بسبب الخلافات الداخلية أن تجمع كلمة مسؤوليها على شخص يمثلها في هذا التجمع الثوري والتاريخي وأن غيابها هذا لم يكن ليمنع المؤتمرين أن يعقدوا اجتماعاتهم التي تمخضت عنها بعض النتائج التي قوبلت بالرفض من طرف بعض

(1) زهير إحدادن، شخصيات مواقف تاريخية، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2010، ص ص: 152-153.

(2) وردت في ملحق كتاب: Khalfa mameri, Op- cit, P:207

(3) Ibid, P:29.

(4) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 65.

(5) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 65.

(6) وقد تطور أكثر بعد القبض على بن بولعيد على الحدود التونسية الجزائرية فصدرت عدة قوانين تضبط التنقلات داخل وخارج الوطن للسكان الجزائريين الأخير الذي أصبح يتم عن طريق إصدار جواز سفر والتأشيرات، ينظر: الملحق رقم (34): إصدار جوازات السفر والتأشيرات.

(7) مسعود عثمان، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص: 327.

(8) ينظر: نسخة من القرار التاريخي لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ص: 08، حسين بن معلم، الشروق، ع: 2861، المرجع السابق، ص: 7.

الولايات والتحفظ عليها من طرف بعضها الآخر⁽¹⁾، إذ كان الطعن في التمثيلية هو الذريعة الأولى التي ارتكز عليها الرافضون لقرارات المؤتمر ومبادئه التنظيمية⁽²⁾.

إلا أن بعض المصادر تؤكد على أنه لا ينبغي أن نعلق كثيرا على بعض الأسباب التي لا تعود إلى فكرة التغييب التي طرحها البعض بقدر ما تعود إلى ظروف الحرب فقط فالاتصال بالوفد الخارجي في إيطاليا لم يقع لأسباب قاهرة ولم يأت ممثلو المنطقة الأولى بسبب استشهاد مصطفى بن بولعيد والخلافات التي تبعت ذلك⁽³⁾، إلا أن هذا لا يعني عدم إمكانية حضور البعض من القادة في تلك الفترة إذ سجلت جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس خيبة الأمل والإحباط لدى الكثير نتيجة عقد مؤتمر في غياب المنطقة الأولى دون المراعاة للاعتبارات السياسية والأخلاقية والتاريخية المتعلقة بتلك التضحيات التي يقتضي الواجب تمثيلها، ورغم ذلك ولشعورهم بروح المسؤولية فإنهم باركوا من حيث المبدأ عقد المؤتمر وثنوا بالخصوص قراره بإنشاء القيادة المركزية المتمثلة في المجلس الوطني وأعربوا عن الالتزام الكامل بقراراته⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: إفرزات غياب المنطقة الأولى

بعد عقد مؤتمر الصومام سنة 1956 ووصول (ل.ت.ت) إلى تونس استدعت هذه اللجنة هؤلاء القادة الذين لم يشاركوا في المؤتمر كما لم تشارك فيه الولاية الأولى، وطلبت منهم وضع أنفسهم وقواتهم تحت قيادة اللجنة وأمرتهم بأن يبقوا تحت مسؤوليتها بتونس وألا يعودوا إلى وحداتهم في الداخل وأصروا هم على عدم بقائهم بتونس وعلى عودتهم للداخل⁽⁵⁾، ويرجع هذا الرفض أو عدم القبول لعدم هضم القادة العسكريين بالولاية الأولى هذا الأمر بسبب ثقتهم الزائدة في أنفسهم ورفضوا تلقي الأوامر من السياسيين مادام هم قادة الميدان والمعارك، هذا ما خلق عدة تجاوزات مؤسفة ومؤلمة في آن واحد⁽⁶⁾، إذ لم يكن من المتوقع أن يجد المؤتمر كل تلك المعارضة الشديدة لقراراته، وهي معارضة نشطتها القيادات التي لم تحضر المؤتمر، وهي قيادة الوفد الخارجي، وقادة الأوراس والممامشة والقاعدة الشرقية في الداخل⁽⁷⁾، وقد

(1) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 286.

(2) Mohamed Harbi, Les archives de la révolution..., Op- cit, P:168.

(3) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص: 206.

(4) شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، ج: 5، المرجع السابق، ص: 715.

(5) عثمان السعدي، المرجع السابق، ص: 137.

(6) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج: 1، المرجع السابق، ص: 410.

(7) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 70.

غرس هذا التغيير من طرف البعض على أنه وضع لإبعاد جماعة الخارج أولاً مما أدى بأحمد بن بلة لمعارضة هذا المبدأ " أولوية الداخل على الخارج " (1) والتمس من عبان تأجيل الإعلان عن مقررات الصومام إلى غاية مناقشتها وبعث برسالة إلى قيادة الداخل وذلك لغياب الطابع التمثيلي للمؤتمر بسبب عدم حضور الوفد الخارجي وكذا الأوراس ووهران والمنطقة الشرقية (2)، وبالتالي فقد عزل مؤتمر الصومام قادة بارزين كانوا يؤدون مهامهم بالتنسيق مع الداخل وهذا ما أدى بالتأكيد لرد فعل بعض الثوار الذين تم إبعادهم (3) وظهر موقف الوفد الخارجي الذي فاته عقد المؤتمر واضحا وصارما فقد عارض الوفد بشدة مؤتمر الصومام الذي لم يشارك في إعداد قراراته على غرار بقية قيادات الخارج (4).

فحسب بن بلة فإن منظم المؤتمر كان القبائلي كريم بلقاسم والذي سعى لإعطاء الثقل للداخل والحد من نفوذه (بن بلة) وكذا نفوذ القادة التاريخيين وإفساح المجال أمام القوميين المعتدلين الذين انضموا مؤخرا للثورة (5)، وأكد على عدم أهلية عبان رمضان ورفاقه لوحدهم في التحكم في الثورة هذا ما زاد الصراع بينهم، وهذا ما جعل بن بلة يبحث عن أنصار له لإعادة الاعتبار للنفوذ من خلال مؤتمر تصحيحي (6). هذا الموقف يتفق مع موقف خيضر وآيت أحمد وبوضياف وذلك إلى التحييد الذي يعود أغلب الظن إلى زيارة العربي بن مهيدي إلى مصر أواخر 1955 لسؤال المناضلين عن عدم قيامهم بالمهمة الأساسية وهي تزويد الثورة بالسلاح (7)، وقد ذكر بعض الإخوة أن اللقاء بين بن مهيدي وبن بلة كان مضطربا وأن

(1) علي زغود، صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، متبعة للطباعة، الجزائر، 2006، ص: 132.

(2) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 49.

(3) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 144.

(4) لطفى ساعد، المرجع السابق، ص: 112.

(5) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 70-71.

(6) محمد عباس، نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص: 232.

(7) في رسالة أرسلها عباس في سبتمبر 1956 جعل من هذه المشكلة عامل تأزم في العلاقات بين الطرفين جاء فيها: « ما دتم عاجزين عن خدمة القضية في الخارج فادخلوا لتموتوا معنا على الأقل »، ينظر: محمد عباس، دروب الاستقلال...، المرجع السابق، ص: 119، وعلى ما يبدو أن مشكل السلاح كان واهيا حسب الوفد الخارجي، أن عباس كان خالي الذهن تماما عند التحاقه بجهة التحرير في 1955 ويتجلى ذلك على نحو خاص في موضوع الأسلحة التي بدأت تدخل الأوراس منذ أواخر 1954 ويبدو أن عدم تفهم عبان لمسألة معقدة وخطيرة كمسألة التسليح وسوء تقديره لجهود الساهرين عليه. ينظر: محمد عباس، دروب الاستقلال...، المرجع السابق، ص: 120-121.

بن مهدي رجع من القاهرة بانطباع سيء عن بن بلة، وفي أغلب الظن أن جماعة الداخل لم تر أي فائدة من حضور الوفد الخارجي للمؤتمر⁽¹⁾.

أما محساس فيرى أن سبب التغيب عن المؤتمر يرجع لكونه وبن بلة محسوبين على طليعة التيار العربي الإسلامي⁽²⁾ إضافة إلى افتعال هذا الأمر من طرف الجماعة التي فاتهم الثورة⁽³⁾ وحاولوا استدراك قطارها عن طريق المؤتمر المزعوم حسب قوله⁽⁴⁾، يضاف إلى ذلك أن محساس يوافق بن بلة في اعتبار قرارات المؤتمرين " خطيرة ومميزة ومثيرة للجدل"⁽⁵⁾ وانتقد نتائج المؤتمر من جانبيين انحرافه عن مبادئ الثورة وتجاهله للعروبة وتوقع في الأخير أن يذنب هذه النتائج مرحلة الصراع بين السياسيين والعسكريين وكان بن بلة يعتبر نفسه من الفئة الأخيرة⁽⁶⁾، وأكد محساس كلام بن بلة إذ وصل إلى أن لا علاقة لإيديولوجيته بالثورة وأكد أن الفرق بينهما تماما مثل السماء والأرض⁽⁷⁾ إذ اعتبره بن بلة أول رد ضد الثورة فيقول: « الحقيقة أن هذا المؤتمر الذي يطبل له كان خيانة لانتماءاتنا الأساسية العروبية الإسلامية »⁽⁸⁾، إذن فإن قرارات المؤتمر غيرت مسار الثورة من مسار عربي ناصري إلى مسار ديمقراطي وبالتالي فهو بداية لانحراف الثورة وخيانة للانتماءات الأساسية " العروبة والإسلام "⁽⁹⁾، كان الوفد الخارجي هو المؤهل باسم الثورة والعمل دبلوماسيا على جلب الدعم لها وتوفير ضروريات الحرب للثورة بالأسلحة واللباس والمال والذخيرة ولذلك بقوا على اتصال بهم بواسطة ممثلهم محساس⁽¹⁰⁾، ولهذا

(1) زهير إحدادن، شخصيات ومواقف...، المرجع السابق، ص: 152-153.

(2) أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، دار الأصالة، الجزائر، 2009، ط: 2، ص: 130.

(3) المقصود هنا المركزيين والشيوعيين الذين حاولوا بناء تيار جديد والذي عرف باللجنة الثورية للوحدة وجريدة العمل 1954 وأعادوا الكرة 1956 بعقد المؤتمر.

(4) علي زغدود، المرجع السابق، ص: 154.

(5) حسب الوثيقة التي نشرها محمد حربي وهي رسالة وجدتها السلطات الفرنسية في حقيقة بن بلة عند اختطاف الطائرة التي كانت تقلهم إلى تونس.

(6) محمد عباس، نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص: 161.

(7) أحمد منصور، المرجع السابق، ص: 129.

(8) ينظر كل من: روبر ميلر، المرجع السابق، ص: 113، أحمد منصور، شاهد على العصر، الحلقة الخامسة.

(9) ينظر: حنان لطرش، الثورة الجزائرية في الكتابات التاريخية المعاصرة: الثورة التحريرية من خلال مذكرة أحمد بن بلة، أعمال الملتقى الوطني، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، [د.س.ن]، ص: 216، وكذلك: أحمد منصور، المرجع السابق، ص: 132.

(10) كان عباس يعقد اجتماعات تنسيقية دوريا مع محساس في تونس وليبيا وكان بن بلة يتابع الوضع في الأوراس، ينظر: حمدان سعدي، المرجع السابق، ص: 292.

الغرض أرسل أحمد محساس مندوب الثورة في القاهرة للاتصال بإطارات الولاية الأولى ومنطقة سوق أهراس في مدينة غار ديماء التونسية وضمت هذه اللقاءات عمارة بوقلاز، طاهر غروطة، مسعود عيسى، لزهر شريط، محمود قنز، الحاج علي حمدي، طاهر زبيري، بلقاسم زبيري، وقد ناقش المؤتمر قرارات مؤتمر الصومام ومدى شرعيته، وأثاروا قضية عدم الاعتراف بهاته المقررات⁽¹⁾ التي لم ترض بعض ممثلي الجبهة منهم ممثلها بتونس السيد أحمد محساس الذي صرح علنا للتونسيين والجزائريين بأنه تأثر من تلك القرارات التي تخالف حسب رأيه مبادئ الثورة⁽²⁾، وللاشارة فإن المصادر والمراجع تؤكد بأن الصراع بين عبان وبين بلة دفع بهذا الأخير عبر أحمد محساس إلى تشجيع تنظيم خاص بمناطق الحدود الشرقية واستمالة قادة الولاية الأولى لترجيح الكفة لصالح المناوئين لنتائج المؤتمر⁽³⁾، إذ اتهمت الولاية الأولى بأنها كانت منذ أول نوفمبر على اتصال دائم بأحمد بن بلة في الخارج ولم تكن تتسق أعمالها واتصالاتها مع الداخل أي ب (ل.ت.ت)، وقد ظلت الولاية الأولى أو بعض الأطراف فيها على الأقل محافظة على ذلك الاتصال إلى أن أجبر علي محساس على مغادرة تونس مكرها⁽⁴⁾.

إذ كان القادة في منطقة الأوراس والنامشة ومن أشهرهم لغرور عباس وشريط لزهر يميلون إلى صف بن بلة ومحساس أكثر من ميلهم إلى صف كريم والسبب وراء هذا القرار إنما هو دافع ديني محض ذلك أنهما كان أقرب إلى بن بلة ذي التوجه الإسلاموي منهم إلى اللائكي كريم، فضلا على إعجابهم بشخصية جمال عبد الناصر الذي كان يؤيد بن بلة⁽⁵⁾⁽⁶⁾ كذلك وبناءً على مسألة التسليح العويصة الخطيرة شهد المؤتمر ما يشبه محاكمة للوفد الخارجي الذي اتهم بالتقصير والمحاباة للمناطق الحدودية وقد تخلى هذا الحكم القاسي في عزل أعضاء الوفد من الجهاز التنفيذي لقيادة الثورة⁽⁷⁾، ولتكريس نفوذ بن بلة سعى للبحث عن أنصار له ولن يكون ذلك إلا بعقد مؤتمر تصحيحي أو الدخول في مناقشات مسلحة وتصفية حسابات⁽⁸⁾، وهذا الذي جعل بن بلة يجد ضالته في مسؤولي الأوراس وهذا ما أكده بقوله: « نحن

(1) لطفي ساعد، المرجع السابق، ص: 111.

(2) وهيبة سعدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص: 99.

(3) محمد عجرود، أسرار حرب الحدود 1957-1958، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص: 73.

(4) محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى...، المرجع السابق، ص: 348.

(5) ارتبطوا بالقومية العربية وعلى علاقات حسنة مع مصر وجمال عبد الناصر حتى بعد سجن بن بلة.

(6) دومنيك فارال، المرجع السابق، ص: 171.

(7) محمد عباس، نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص: 352.

(8) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 71.

لم نحضر الصومام ووقفنا وقفة قوية ضده وهكذا فعل المسؤولون في الأوراس، والأوراس كانت أهم المناطق بالنسبة لنا وكان موقف المسؤولين فيها مثل موقفنا لذا بدأوا عملية تصفية لقادتها»⁽¹⁾. وهناك بعض الدارسين أرجعوا سبب اتفاق بن بلة مع الأوراسيين إلى انقطاع الاتصالات شيئاً فشيئاً ما بين الولايات قبل المؤتمر وبقائها معزولة عن العاصمة في حين كانت الاتصالات مع الخارج قائمة⁽²⁾، فكان للوفد الخارجي قبل المؤتمر وبعده شبه سلطة معنوية على الولاية الأولى بسبب التنسيق الدائم بينهما منذ اندلاع الثورة، فشهادة الوردية قتال تؤكد ذلك بقوله « وكان المترجم لهذا الخلاف في الخارج هو أحمد بن بلة الذي كان على صلة وثيقة بعباس لغرور»، ومعلوم أن هذا الأخير كان أحد النواب الرئيسيين للشهيد مصطفى بن بولعيد ويستطرد بالقول أن قادة المنطقة الأولى كانوا على اتصال دائم بالوفد الخارجي في القاهرة وكان هذا الوفد يرسل قادة هذه المنطقة ويزودهم بكل ما يستجد من معلومات على الساحة الثورية⁽³⁾، وهذا التنسيق لا يخدم السياسيين الجدد بدليل أنّ عبان رمضان عزل الوفد الخارجي وعين مكانه لمين دباغين إذ اعتبر عبان بن بلة منافساً له⁽⁴⁾.

قد ارتبطت قاعدة تونس الاستراتيجية بقيادة الأوراس - اللمامشة والقاعدة الشرقية فقد شكلتا جبهة معارضة قوية موالية لابن بلة، وتؤكد بعض الشهادات أن هذه القيادات كانت تحضر لمؤتمر تصحيح بتونس ورفضت الاعتراف بقيادة (ل.ت.ت)، والتعامل مع مبعوثيها إلى تونس بن عودة وآيت أحسن مزهودي⁽⁵⁾، هذا بالنسبة للمعارضين خاصة أن عمر بن بولعيد عند وصوله إلى المنطقة الثالثة على رأس مجموعة من الجنود لم يبق لحضور المؤتمر، غير أنه أكد على التزامه بما يصدر عنه، رغم أن قيادة المنطقة لم تخوله تمثيلها في المؤتمر⁽⁶⁾ إذ أشار أحمد بن بلة أن عمر بن بولعيد الذي يمارس القيادة على جزء متواضع من المنطقة الأولى قد قطع صلته بالأجزاء الأخرى منذ بداية الثورة⁽⁷⁾.

وحتى من لم يقبل المؤتمر فيعود رفضهم كونهم لم يهضموا قراراته بسهولة خصوصاً منهم من كان يرى تقديم العسكري على السياسي، ومن هذا المنطلق كانت نظرة قائد الكومندوس بالمنطقة الثانية،

(1) أحمد منصور، المرجع السابق، ص: 130.

(2) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص: 328.

(3) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 290.

(4) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص: 227.

(5) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 72.

(6) علي كافي، المرجع السابق، ص: 102.

(7) محمد عباس، دروب الاستقلال...، المرجع السابق، ص: 124.

وتمرد عجول واستسلامه للعدو بعد ذلك ومن بعده علي حنبلي وانشق كذلك لنفس السبب عدّة قواد في الثورة مشهورين كلهم كانوا معروفين بالشجاعة المفرطة إلى حد صعوبة خضوعهم لمبدأ الطاعة المفروضة في صفوف الجيش⁽¹⁾، مع ذلك فإن هذه الولاية قد اعترفت بنتائج هذا المؤتمر وعملت على تطبيق مقرراته إن استثنينا بعض التمردات المبالغ فيها كتمرد مسعود بن عيسى⁽²⁾ في جبال الأوراس وما ارتكبه من أعمال إجرامية في حق المجاهدين الأبرياء، كما شهدت كذلك مشكلة الطالب العربي وخروجه على سلطة الثورة وتأييده للمعارضين التونسيين لحكومتهم الوطنية⁽³⁾، وكذا لزهري شريط⁽⁴⁾ الذي انتقد ما جاء به مؤتمر الصومام من نتائج ولم يتعرف بما جاء به من مقررات⁽⁵⁾، وكذلك علي مشيش، الحاج علي، وقد عبأ محساس الأوراس - النمامشة وسوف ومنطقة سوق أهراس ضد (ل.ت.ت) وحدث وضع بالغ التعقيد فأصبح كل واحد يحاول أن يقتطع منطقة نفوذ ويصبح محاورا للقيادة المركزية لحسابه الخاص، ووسط هذه المواجهة بين زمر تريد قبل كل شيء أن تضمن استقلال منظماتها فانشغل محساس بالسياسة التافهة⁽⁶⁾ وبهذا انصرفوا عن الهدف الأساسي الذي اندلعت من أجله الثورة وكذا انعقد من أجله العديد من المؤتمرات التي لم يكن مؤتمر الصومام إلا واحدا منها.

انشق جيش التحرير كما قلت في الولاية الأولى بين مؤيد (ل.ت.ت) وبين معارض ودخل الطرفان في صراع دموي، وكلف عبد الله بلهوشات بمقاتلة الوحدات الراضية للجنة ممن يقود بعضها مسعود بن عيسى، محمد أمزيان، وأما عثمان السعدي فيؤكد أنه انضم للقوات التي هي تحت إمرة لجنة القيادة الجديدة⁽⁷⁾، وقد كانت (ل.ت.ت) تتوقع حدوث بعض التصدع في الصف لأجل ذلك قرر إيفاد السادة عمار بن عودة، وعمار أوعمران وإبراهيم مزهودي إلى تونس قصد شرح النتائج التي توصل إليها المؤتمر وإيجاد الحلول اللازمة للمشاكل العديدة التي تعترض سبيل تزويد الداخل بالسلح⁽⁸⁾.

(1) التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص: 19.

(2) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 46-47.

(3) محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى...، المرجع السابق، ص: 140.

(4) لعل لزهري شريط بصفته العسكرية وسجله الحافل بالانتصارات والإشادات المدائح هي التي أَعْرَتْهُ بمثل هذه السلوكات فتتكر لقاوته ثم بعد ذلك لمقررات الصومام. ينظر: مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 306.

(5) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 407.

(6) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص: 64.

(7) عثمان السعدي، المرجع السابق، ص: 104.

(8) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص: 64.

خاصة بعد أن زرع محساس في الأذهان أن مؤتمر الصومام والثورة قد استولى عليها القبائل وانحرفت عن مسارها، فاقتنع بعض المسؤولين في المناطق الحدودية في الولاية الأولى وفي القاعدة الشرقية بهذه المزاعم، وهذا كان له تداعيات ومضاعفات خطيرة زعزت الثقة بين المسؤولين وعمقت الخلافات بين قادة ناحية تبسة التي تأثرت بهذه الدعاية⁽¹⁾، وبين القيادة المركزية في الأوراس التي باركت من حيث المبدأ هذه القرارات حتى وإن لم تشارك في صياغتها⁽²⁾. إذن فقد عمل بن بلة لرفض مقررات المؤتمر بل اتفق محساس الذي كان في تونس أن ينظم المعارضة من هناك واتصل ببعض من قادة المنظمة الأولى المنشقين المتواجدين بتونس وأن يعملوا على إقناع الولاية الأولى برفض هذه المقررات⁽³⁾.

ويرجع حمدان سعدي سبب رفض هاته المقررات من طرف قادة الأوراس بقوله: «إننا لم نحضر المؤتمر وجاءتنا قيادة جديدة لا نعرفها تماما زيادة على ذلك فرضوا علينا تنظيمًا جديدًا لم نفقهه»⁽⁴⁾، ويضيف إلى ذلك أن الأوراسيين حساسين لإيديولوجية نوفمبر التي رسخها بن بولعيد في نفوسهم، وضمن الردود الرسمية للمنطقة والتي تضمنتها الرسالة الرسمية التي وجهت لـ (ل.ت.ت) والقيادة المجتمعين في الولاية الثالثة والتي أملاها عجل ببقويض من عباس وحملها كل من الطاهر بوزغوب، مسعود بلعقون والتي أكدت على قبول نتائج المؤتمر بالرغم من تسليمهم بخيبة أملهم والإحباط نتيجة لعقد المؤتمر في غياب الولاية الأولى: «نبارك من حيث المبدأ عقد المؤتمر ونثمن بالخصوص قرار إنشاء القيادة المركزية المتمثلة في (م.و.ث.ج) ونعلن الالتزام الكامل بقراراته»⁽⁵⁾ غير أن هذا الوفد لم يكذب يتخطى حدود شلية حتى ألقى عليه القبض من طرف عايسي مسعود بن عيسى، اليد الطولى لعمر بن بولعيد وتم احتجازهم هناك إلى غاية وصول عميروش⁽⁶⁾.

(1) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص: 61.

(2) وافق عليه من رافق عمر بن بولعيد ويؤكد حسين بن معلم كذلك على أن آخرين التقى بهم بعد ذلك وهم: محمد لعموري، أحمد معاش، علي نمر، صالح قوجيل، محمد قادري، عبد المجيد عبد الصمد، محمد الشريف بن عكشة، إبراهيم كويويا، محمد حجار، مداني وعواع، سعيد عوفي، يوسف البعلاوي حاج الخير... إلخ؛ اطلعوا جميعا على مقررات الصومام ووافقوا عليها دون تحفظ. حول الموضوع ينظر: حسين بن معلم، مذكرات اللواء حسين بن معلم، حزب التحرير الوطني، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2014، ج: 1، ص: 80.

(3) زهير إحدادن، المرجع السابق، ص: 33.

(4) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص: 227.

(5) شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، ج: 5، المرجع السابق، ص: 715.

(6) عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك...، المرجع السابق، ص: 165.

وقد كان معارضو مؤتمر الصومام يرون أن جيش التحرير هو من يتولى قيادة جبهة التحرير الوطني، وفي هذا الإطار عاد عمر بن بولعيد متجها إلى تونس لحشد المعارضة لقرارات مؤتمر الصومام من هناك، وذلك بمساعدة عايسى مسعود إضافة إلى رفضه للنظام الجديد ناقما على الولاية الثالثة ومسؤوليها إذ كان يرى أنهم استقردوا بقرار الثورة لصالحهم، فالمؤتمر أقيم بمنطقتهم و(ل.ت.ت) المنبثقة عن هذا المؤتمر كان معظم أعضائها من منطقة القبائل⁽¹⁾.

وقد دعا محساس إلى عقد اجتماع بالحدود الشرقية للقادة المعارضين وقد انعقد هذا الاجتماع فعلا بتاريخ 15 ديسمبر 1956 شارك فيه عن الولاية الأولى كل من عمر بن بولعيد، مسعود عايسى، الأزهر شريط، الباهي شوشان، عبد الله بلهوشات، بلعيد حوحة، عمار بوقلاز⁽²⁾.

إضافة إلى ممثلين لمناطق سوق أهراس وصدراة وخنشلة وتبسة والذين دعوا من خلال الاجتماع محاولة منهم إلى إعادة النظر في الجهاز التنظيمي، السياسي، العسكري والإداري للثورة وانتهى اجتماعهم بقرارات منها:⁽³⁾

1. عدم الاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام، بحجة عدم وجود ممثلين عن جميع المناطق الداخلية وممثلين عن الخارج.
2. تطهير منطقة تونس بإبعاد جميع العناصر التي سببت الفوضى وعرقلة سير عمل الثورة.
3. يعهد لمنطقة سوق أهراس بأداء مهمة التموين بالسلح لولايات الداخل.
4. تجديد الثقة في المجاهد علي محساس للقيام بجميع أعمال الجيش السياسية والعسكرية في الخارج وتمثيل جيش التحرير الوطني⁽⁴⁾.

ففي رسالة موجهة من مسؤولي الشرق الجزائري⁽⁵⁾ إلى مسؤول خنشلة المبروك أكدوا له أن المؤتمر المنعقد داخل الجزائر على أنه ضد القيادة العليا الموجودة في الشرق (أي ضد النظام الثوري وضد الأخ بن بلة)، وأن المجتمعين لم يعترفوا به وأن يحوا أثرهم وأمروهم:

(1) محمد الشريف عبد السلام، المرجع السابق، ص: 98.

(2) مسعود عثمانى، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص: 115.

(3) محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي...، المرجع السابق، ص: 262.

(4) ينظر: فتحي الديب، المرجع السابق، ص: 291-293 وكذلك المستند الموجود به ص: 673-674.

(5) عمار بوقلازة مسؤول عن منطقة سوق أهراس، عبد الله بلهوشات مسؤول عن منطقة صدراة، الأزهر أشريط مسؤول عن منطقة تبسة، المسعود بن عيسى مسؤول عن منطقة الأوراس، عمر بن بولعيد كذلك عن منقطة الأوراس، الباهي شوشان مسؤول عن منطقة خنشلة، بلعيد حوحة مسؤول عن منطقة خنشلة وأعضاء اللجنة التونسية كافة.

« أن يحاربوا المشوشين داخل النظام وخارجه وكل من أيدَ هذا المؤتمر، وتبعه ألقوا عليه القبض حيناً »، وقد أكدوا على هذه الأوامر بصيغة الوعد والوعيد بالقول: " مَنْ أَعَدَّزَ فَقَدْ أُنْذِرَ " (1). فقد أشار فتحي الديب كذلك إلى تمرد قيادات مناطق جيش التحرير الوطني الذين اجتمعوا في مكان ما وقرروا عدم الاعتراف بقرارات مؤتمر وادي الصومام لأنهم لم يشاركوا في وضعها وأجمعوا على ضرورة إبعاد مُؤفِدِي المؤتمر باعتبار أن وجودهم في تونس يشكل مصدراً للقلق ويتسبب في تعطيل عملية التسليح (2)، وقد علل المجتمعون في هذا الصدد سبب عدم اعترافهم بقرارات مؤتمر الصومام ذلك للأسباب التالية:

- التمثيل الناقص بغياب ممثلي الخارج، ومناطق وهران، سوق أهراس، الأوراس، خنشلة، سدراتة.
- تناقض القرارات مع الاتحاد الأصلي للثورة.
- تعارض مبدأ أولوية السياسي مع روح الثورة (3).

وهو نفس الأمر الذي حدث في القاهرة في 17 فيفري 1955 في محضر لمناقشة قرارات وادي الصومام من الموقعين عليه محمد يزيد، محمد خيضر، أحمد مزغنة، حسين لحول... رافضين لمقرراته بسبب توجهاتهم المغاربية ووجوب توحيد الكفاح (4).

ومن الطبيعي أن تتطور الحساسيات المتبادلة في ظل الانسداد التام لقنوات الحوار بين أطراف تدعي شرعية السلطة (عجول ولغرور) وأطراف تنازعها هذه الشرعية وتتهمها بالتقصير في الأداء والتسيير وتسعى إلى إزاحتها من منصبها لتحل محلها (5)، وأصبح بالولاية الأولى التي لم تحضر مؤتمر الصومام مناطق تمرد حيث سادت الفكرة الجهوية والعروشية والعصبية القبلية واختلطت طموحات بعض المسؤولين في جبهات القتال وأدت الأسلحة الموجهة إليها من مخازن تونس وبعض مناطق الحدود في بعض الأحيان إلى قتل جنود وقوافل الإمداد بالسلح (6)، ويمكن أن نذكر أنه إبان الخلاف في ولاية الأوراس وصل بعض المسؤولين لطرح سؤال على الدوريات القادمة من الولاية الثالثة والرابعة والتي كانت

(1) مسعود عثمانى، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص: 157.

(2) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص: 65.

(3) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج2، المرجع السابق، ص: 185.

(4) ينظر: الملحق رقم (16).

(5) مسعود عثمانى، الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص: 333.

(6) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 132.

في طريقها إلى تونس للتزود بالسلح إذ هم من جيش التحرير أو جبهة التحرير؟، فإن قالوا أنهم من الجبهة فإنهم يتعرضون إلى الكثير من الصعوبات، بل وصل الحد إلى اتهام أتباع الجبهة بأنهم خونة⁽¹⁾. ورغم هذه الدعايات التي شارك الاستعمار في تغذيتها إن لم يكن هو المتسبب فيها إلا أنه الشهور الأخير سنة 1957 صفا واحدا تحت نظام جبهة التحرير الوطني وتم إعادة وحدة الصف المدعم بتشكيل الهياكل النظامية المقررة في مؤتمر الصومام⁽²⁾ بعد أن اتخذ عدّة أطراف من قرارات مؤتمر الصومام ذريعة لشق عصا الطاعة عن الهياكل النظامية العادية ورفض الانصياع لقيادتها كما كان الأمر في الولاية الأولى التي لم تشارك في المؤتمر سواء كان ذلك بسبب عدم التبليغ أو أن ذلك كان سبب عجز قيادة الولاية عن تشكيل وفد يحظى بثقة الجميع⁽³⁾، وكذا رأى العسكريون أنهم أولى بالقيادة من القادة السياسيين نظرا لخطورة المهام التي يتولونها وأكدوا على رفضهم النهائي للانضمام للجبهة لأنها انحرفت عن الطريق المستقيم واستباححت دماء الرعيل الأول من الثوار، ونادوا جميعا " لا تحالف مع الجبهة " وهكذا وقع هؤلاء الجنود بين كفي كمامشة جنود الجبهة وجنود الاستعمار سنوات 1957-1958-1959⁽⁴⁾، وقد أدى رأي محمد حربي إلى أن الرهان الحقيقي في الاختلافات حول قرارات الصومام كان يكمن في الصراع حول القيادة⁽⁵⁾، فكان الجناح المؤيد عرف باسم جبهة التحرير الوطني وهو يلتزم جميع القرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام، وقد سار على هديه معظم مسؤولي الناحية الشمالية والشمالية الغربية وبعض الجهات الداخلية من ولاية الأوراس، أما الجناح المعارض فقد انشق وظل متمسكا باسم جيش التحرير الوطني ولم يعمل بتوصيات وقرارات المؤتمر فدب الصراع بين الفصائل⁽⁶⁾.

وفي الأخير يمكن القول أن بن بلة قد كلف محساس بتبليغ موقفه لقيادة الولاية الأولى وبدوره ألهم حماس هؤلاء القادة، واستغل بعض المآخذ التي وقع فيها المؤتمر وكذا وطنية قادة الولاية الأولى ومستوى تفكيرهم وأوهمهم بأن الثورة التي يحملون مشعلها في خطر، فكانت المسألة صراعا على السلطة بين عناصر لا تحكّمها ضمائرهم لكن تخضع لعواطفها، وتحول إلى صراع يمس العمق العربي الإسلامي.

(1) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص:100.

(2) محمد الوردي قصباية، مذكرات مجاهد من الأوراس خلال ثورة أول نوفمبر 1954-1962، ص:92.

(3) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص:255.

(4) عمار جرمان، المرجع السابق، ص:80-81.

(5) Mohamed Harbi, Les archives de la révolution..., Op- cit, P:173.

(6) زايد غسكالي، المرجع السابق، ص:173.

المبحث الثاني: تأثيرات مؤتمر الصومام على الولاية الأولى

لقد تمخض عن مؤتمر الصومام قرارات وتوصيات وجدت صداها ما بين مؤيد ومعارض لاسيما القرارات الخاصة بأولوية السياسي على العسكري والخارج على الداخل وكذا التنظيمات السياسية والعسكرية التي كان على القادة الذين عقدوا المؤتمر، واللجنة المنبثقة عنه أن تعمل على تبليغها والتي عيّنت ممثلين لها للتوجه للمناطق التي تغيبت عن الحضور كالمنطقة الأولى التي لم يصلها منهم إلا عميروش الذي انتقل إليها بهدف إصلاح ذات البين وكذا تبليغ مقررات المؤتمر.

المطلب الأول: مهمة عميروش في الولاية الأولى أكتوبر 1956

قد درس مؤتمر الصومام وضعية المنطقة الأولى وقرر إرسال زيغود يوسف وإبراهيم مزهودي للأوراس مع تفويض واسع لحل مسألة سوق أهراس والمامشة⁽¹⁾، إضافة إلى أوعمران، وسي شريف وعميروش مع الإمكانيات لحل مشكلة الأوراس والجنوب⁽²⁾ ذلك من خلال القيام بمهمة الإصلاح وتصفية الخلافات التي استفحلت بين قيادات الولاية من المامشة والأوراسيين في ذلك الوقت⁽³⁾، وذلك من أجل القضاء على مخلفات العقلية القبلية أو الجهوية باستخدام وسائل مناسبة إذ أدرك قادة مؤتمر الصومام ضرر السلوكات الجهوية وحاولوا تعيين مسؤولين من أجل تسوية أو محاولة تسوية الوضع⁽⁴⁾، أما بالنسبة لهذه التسوية فقد حدد القرار التاريخي لمؤتمر الصومام أن (ل.ت.ت) هي وحدها من لها الأهلية للبت في النهاية⁽⁵⁾، وذلك من أجل التحقيق في ظروف استشهاد القائد مصطفى بن بولعيد وشيخاني بشير وتعيين قيادة جديدة لهذه الولاية التي عانت من الفراغ الذي تركه الشهيدان⁽⁶⁾.

إلا أن الصدف شاءت غير ذلك فقد استشهد زيغود يوسف⁽⁷⁾ وهو يتأهب لأداء المهمة المنوطة به⁽⁸⁾ أما إبراهيم مزهودي فقد توجه إلى تونس لأن المسؤولين المَعْنِين بالمنطقة كانوا هناك⁽¹⁾، وحدثت

(1) من جهة تبسة وخنشلة.

(2) للمزيد ينظر: عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 198-199، وأيضا: عمار جرمان، المرجع السابق، ص: 35.

(3) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 399.

(4) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص: 321.

(5) نسخة من القرار التاريخي لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ص: 09.

(6) عبد الحفيظ أمقران، مذكرات في مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 1997، ص: 69.

(7) استشهد 23 سبتمبر 1956 قبل أن يشرع في مهمته في معركة سيدي مزغيش قرب مدينة سكيكدة.

(8) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 353.

لعمر أو عمران عوارض حالة دون سفره⁽²⁾ فحسب البعض أن تأخره عن الموعد بسبب عودته إلى الولاية الرابعة لترتيب أمورها⁽³⁾ نظرا للأوضاع غير المستقرة والتي تتطلب منه بذل مساعي حثيثة لمعالجتها، وقد أسالت هذه المهمة الكثير من الحبر وحاول العديد من المؤرخين إعطاءها تأويلات غير التي وجدت من أجلها فعند إرسال زيغود يوسف كان ذلك لشهرته وقدرته على التنظيم وكذا لخبرته الواسعة بالعمل العسكري، إضافة إلى معرفته لإطارات الولاية الأولى الذين كانوا يكنون له الاحترام نظرا لعلاقته النضالية والودية التي كان يقيمها مع قائدهم ومن الممكن أن هذا الأخير كان يمكن أن ينجح في مهمته وذلك بتوحيد مختلف الفرق المتنازعة على السلطة في الأوراس، ولو تم ذلك لربحت الثورة وقتا ثميناً واستفادت من طاقات وطنية ضاعت بلا سبب يذكر⁽⁴⁾.

وهنا نتساءل على مبادرة القيادة الجديدة بإرسال وفدين إلى الولاية الأولى فقد أرسلت عميروش إلى غربها وعمار بن عودة وإبراهيم مزهودي أرسلوا إلى شرقها، وهو أول قرار يثير الريبة في النفوس، لماذا وفدان؟ بدل وفد واحد يتصل بالقيادة الرسمية للولاية ويباشر مهامه المخولة له⁽⁵⁾، وبعد أن استعصت على المكلفين المهمة أو اعتذروا كلف بها الرائد عميروش عضو مجلس الولاية الثالثة الذي حل في الأوراس بداية أكتوبر 1956 على الأرجح⁽⁶⁾، حسب التقرير الذي حرره الرائد والذي أكد فيه أن هذا التاريخ هو تاريخ مغادرته منطقة نشاطه بالقبائل الصغرى ودخوله إلى الولاية الأولى وكان ذلك في الفاتح سبتمبر 1956، إذ بقي عميروش ينتظر بضعة أيام الانضمام بقية المكلفين بالمهمة ثم توجه منفردا ومعه بضعة جنود للحراسة إلى الولاية الأولى وشرع بذلك في تنفيذ تعليمات (ل.ت.ت)⁽⁷⁾، والتي كلفته بمهمة خطيرة مع كل الصلاحيات لتقصي الحقائق وتسوية النزاع الذي نشب بين مسؤولي الولاية الأولى الأوراس- اللمامشة⁽⁸⁾، وقد صرح عميروش لعبد الحفيظ أمقران على أنه مكلف بالقيام بمهمة صعبة

(1) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص:444.

(2) يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية: أول نوفمبر 1954 - 19 مارس 1962، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2009، ص:304.

(3) عبد الحفيظ أمقران، المرجع السابق، ص:70.

(4) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص:66-67.

(5) شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، ج:5، المرجع السابق، ص:716.

(6) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص:353.

(7) عبد الحفيظ أمقران، المرجع السابق، ص:70.

(8) جودي أتومي، العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، دار ريمة، الجزائر، 2008، ص:67.

بالولاية تطبيقا لقرارات العقداء بالداخل وسيكون معه فيلق من الولاية الثالثة لا يقل عن 300 مجاهد وضابط عسكري، إضافة إلى القائد محمد الحوران وعبد الحفيظ أمقران كمستشارين سياسيين لحل مشكلة المتمردين كما سما « المشوشين على نظام الولاية الأولى » إما بإصلاح ذات البين وعودتهم إلى النظام، أو بالقضاء عليهم حتى تستعيد ولاية الأوراس - اللمامشة عافيتها ومسيرتها الجهادية. وقد ذهب عميروش رفقة مجاهدين اثنين فقط هما حسين بن معلم أمين سرّه وعبد الحميد مهدي حارسه الخاص⁽¹⁾، إذ يؤكد مصطفى هشماوي أنه قد قدمت مجموعة الولاية الثالثة بقيادة عميروش على أنها لجنة مبعوثة من (ل.ت.ت) لتقصي الحقائق وحل المشاكل إلا أنه قد طرح أمامه الوضع بصفة أخرى وهي معضلة الجبهة حديثة الظهور والجيش على أن الجبهة تريد إملاء إرادتها على الجيش وتدجنه وبذلك تشعب الوضع ووصل إلى درجة التعفن⁽²⁾، غير أن حسين بن معلم من الجهة المقابلة يؤكد أن هذه المهمة تتدرج في دراسة حالة عدم الانضباط المتعلقة بالمسؤولين السامين والتي تعتبر من صلاحيات (ل.ت.ت)، ويضيف أن بداية هذه المهمة كانت بمعية مسؤولي الأوراس وطبقا لتدابير المؤتمر وذلك عند قيامه بتنظيم المنطقتين اللتين زارهما⁽³⁾ وقد وصل عميروش في 1956/09/28 إلى شليا في مكان يسمى دار الحاكم ثم كان اللقاء في سيدي علي⁽⁴⁾ فحينما وصلوا للمنطقة الأولى (جبال بوطالب - ولاد علي) بدأ المهمة حيث عين قيادة كاملة لها وقد وجد التأييد والمساندة على مستوى هذه المنطقة⁽⁵⁾، وانتقل إلى المنطقة الثانية (جبال الأوراس - اللمامشة وغابة كيمل)، حيث يوجد مقر الولاية ومعه مجموعة من الضباط ومسؤولي المنطقتين، وهنا اصطدم بجدار الصعوبات حول مسيرة التحقيق في استشهاد مصطفى بن بولعيد⁽⁶⁾.

وقد استقبل عميروش استقبال القادة الكبار، وحظي بمكانة كبيرة بين إطارات الأوراس يرجع ذلك لكون إطارات الولاية الأولى لم تكن على توافق فيما بينها، فقد وجدوا في عميروش القائد الذي سيحل كل مشاكلهم ونزاعاتهم القائمة فيما بينهم، وخاصة الصراعات الداخلية القائمة بين عاجل عجول وعمر بن

(1) عبد الحفيظ أمقران، المرجع السابق، ص: 98-211.

(2) مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954...، المرجع السابق، ص: 100.

(3) حسين بن معلم، المرجع السابق، ص: 88-89.

(4) علي مزوز، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

(5) تبين أن موقف مسؤولي الناحية يختلف كثيرا عن موقف كل من عجول ومسعود عايسي وعمر بن بولعيد.

(6) عبد الحفيظ أمقران، المرجع السابق، ص: 101.

بولعيد⁽¹⁾، فحسب تقرير العقيد عميروش إلى (ل.ت.ت) يذهب فيه إلى أن أول لقاء له كان بعمر بن بولعيد بقرية لقصر مع بعض مسؤولي النواحي وهم: علي الحاج لخضر أعبيد محمد الطاهر مسؤول ناحية باتنة، طاهر نويشي مسؤول ناحية بوعريف، أحمد نواورة مسؤول ناحية آريس، أحمد عزوي قائد أفواج المتطوعين، طورش عبد الحفيظ مسؤول ناحية بريكة ولمسيلة، ارعايلي مصطفى مسؤول ناحية سطيف وبوطالب ومعازيد، عرار محمد بوعزة أمين عام المنطقة الثانية، علي مشيش ضابط مساعد لعمر بن بولعيد⁽²⁾.

فأول وفد التقى به عميروش هو وفد عام يقوده عمر بن بولعيد ومندوب اسمه جبالي محند أعراب أرسله عجول، الشخص الآخر الذي كان يرافقه والذي أوقف في الطريق من طرف عمر بن بولعيد واحتجز، وأعلنا أنهما ذاهبين إلى حضور مؤتمر الصومام، كان ذلك أوائل " 3 سبتمبر 1956"، وهناك عرف عميروش بحادثة وفاة مصطفى بن بولعيد، وطلب من عمر بن بولعيد تبرير سبب تكتمه عن الخبر لدى مروره بالولاية الثالثة، وأدرك بعد ذلك عميروش أن سبب إخفائه لذلك هو رغبته في السلطة فبعد ذلك أدرك عمر أن ارتكابه لهذا الخطأ جعل حظوظه لتولي القيادة يتضاءل إن لم نقل أنه تبخر⁽³⁾.

عقد عميروش يوم 4 سبتمبر الاجتماع للمسؤولين شرح لهم فيه التنظيم الثوري الجديد الذي أقره مؤتمر الصومام فرحبوا به كلهم وقد أمضوا له وكالة التي تعترف بـ (ل.ت.ت) كقائد الولاية الأولى يعترفون فيها بمسؤوليته عنهم وقد طلب من عميروش أن يبعث هذه الوكالة إلى مدينة الجزائر ولكن عميروش رفض ذلك⁽⁴⁾. إلا أن قرارات الصومام أثرت على قرارات ملتقى وادي الجديدة وهو ما أدى إلى عدم الانسجام التام بين المسؤولين في مناطق الولاية، بسبب توزيع الرتب العسكرية والتي كانت غير مستخدمة بالمنطقة على بعض الضباط دون الآخرين وهذا ما غدى مرة أخرى التفرقة بين المناطق التي وصلتها قرارات الصومام والتي لم تصلها⁽⁵⁾. حسب رواية عثمان الزحاف وعلي مشيش والطاهر الزبيري والذين شاركوا في اجتماعات عميروش بقيادة الأوراس، فإن فرقاء الولاية الأولى كانوا يلتقون في النهار

(1) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص:401.

(2) ينظر: تقرير العقيد عميروش إلى لجنة التنسيق مسعود عثمان، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص:259-265.

(3) جودي أتومي، المرجع السابق، ص:211.

(4) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:297.

(5) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:206.

ويفتخرون في المساء، ثم يرجع كل قائد إلى معسكره وقد انفض اجتماع إطارات الولاية 19 أكتوبر 1956 وبعد رجوع عجول إلى معسكره حدث ما لم يتوقعه (حادثة عجول)⁽¹⁾.

وقد أكد في تقرير عميروش عقده لاجتماع قرأ فيه محضر مؤتمر الصومام والذين استحسنوا فيه التنظيم الجديد وبعدها انتقل إلى قرية تابعة " Talbaa "، أين استجوب كل مسؤول لوحده وهم على التوالي: الحاج لخضر لعبيدي والطاهر نويشي، أحمد نواورة، عزوي أحمد وطورش ورعايلي مصطفى وأحمد نواورة وعزوي أحمد وطورش عبد الحفيظ، رعايلي مصطفى تحدثوا عن التنظيم بعد مصطفى بن بولعيد وأكدوا أنهم قد أمضوا الوكالة إلى عمر بن بولعيد لمرافقتهم للقبائل، وذلك بعد أن أكد لهم عدم مغادرته الأوراس إلى القبائل إلا بعد أن يوقعوا على الوكالة وأضاف طورش عبد الحفيظ أن توقيعهم للورقة بناءً على الثقة في عمر بن بولعيد دون العلم بما كتب فيها كذلك تحدث عن كتابة رسائل تهديد بختم ولاية القبائل⁽²⁾، عدا رعايلي مصطفى الذي كان موافقا على سياسة عمر⁽³⁾.

أما بالنسبة لكل الرسائل التي تم ختمها بختم القبائل وهذا تصريح أدلى به الكاتب الخاص بعمر بن بولعيد " دباش عبد الرحمن " وتم اجتماع لكل المسؤولين لمواجهة عمر بن بولعيد 21 أكتوبر 1956 كلف المدعو كبوية إبراهيم، محمد بوعزة لتحرير منشور ثم توجهوا إلى جبل شلية ووصلوا 28 سبتمبر 1956 ووجد هناك أكثر من 150 جنديا من الهاربين من الوحدات التابعة لعجول وعابسي مسعود تحت مسؤولية عمار أمعاش وعمار عيسى المتصلين من تنظيم عائسي مسعود⁽⁴⁾.

اتصل بعد ذلك بعجول بجبل كيمل بالقرب من سيدي علي كان اللقاء إعلاميا إذ بلغ مبعوث (ل.ت.ت) محدثه نتائج مؤتمر الصومام وسلمه الوثائق الصادرة عنه ثم طالبه بمرافقته للناحية الشرقية من الولاية لمقابلة عباس لغرور وسلمه الوثائق الصادرة عن المؤتمر لكن اللقاء اللاحق كان بمثابة

(1) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص: 168.

(2) كتب رسائل تهديد بأسماء بلقاسم وأوعمران وعميروش، ورسالة مبعوثة من طرف الأستاذ معلم الناطق باسم باي Pay مدير عام السياسة الجزائرية الذي قال لسي مصطفى بأن له أن يختار بكل حرية يوم المفاوضات الفرنكوجزائرية، ورسالة أخرى موجهة إلى بن بلة من طرف عمر في شهر ماي من القبائل يطلب فيها تقرير عن كل ما قام به، كل هذه الرسائل تم ختمها بختم القبائل تصريح أدلى به الكاتب الخاص لسي عمر دباش عبد الرحمان. عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص: 150-151، محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 298.

(3) ينظر تقرير عميروش: مسعود عثمان، من إغتيال بن بولعيد، المرجع السابق، ص: 259-262، كذلك: شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، ج: 5، المرجع السابق، ص: 644-645.

(4) حول الموضوع ينظر: عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص: 150، مسعود عثمان، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص: 262..

محاكمة مقننة⁽¹⁾، اتصل عميروش بعد ذلك بعجول وطلب أن يرافقه إلى تونس، فقبل ذلك وفي 3 أكتوبر عقد اجتماع آخر بسيدي علي لاصطحابه رفقة عمر بن بولعيد فرفض هذا الأخير مرافقتهم لوجود عاجل عجول بينهم⁽²⁾.

جاء في التقرير كذلك أنه قبل محاولة الاغتيال منع عجول ومرافقيه من العبور عندما توجهوا إلى جبل " عالي الناس " للاتصال بأفواج اللمامشة عندما وصلوا في 11 أكتوبر 1956، فرجع إلى قطاعه وسلم رخصة للمرور والاتحاق بالقبائل في أقرب وقت لكنه لم يبق على نفس السلوك حسب تقرير عميروش وأكد على: « أنه لن يغادر قط قطاعه كيمل، وإذا حاول أحد التدخل في شؤونه سيقضي عليه » وبعد أيام وصله استدعاء من عميروش لحضور اجتماع هام بولجة النشم ناحية سيدي علي، وتلبية لهذا الاستدعاء تحرك باتجاه المكان المذكور محاطا بنحو 26 من الرجال مسلحين جيدا ومجهزين برشاش⁽³⁾.

وجاء ذلك بعد ما جمع عميروش شمل كل المسؤولين لدراسة وضعية عاجل عجول خلال هذا الاجتماع قررنا تقييد عجول وعينا 06 أشخاص لذلك، وبمجرد أن اقتربوا منه كان مستعدا وقتل شخصين منهم قائد الفوج وأصيب هو ذاته في يده ورغم ذلك تمكن من الفرار⁽⁴⁾ وأكد عجول أنه تعرض لمحاولة إغتيال اقترفت من قبل علي مشيش وأحمد أزروال وهي رواية أكدت من الحاج لخضر والذي وجد نفسه في ملجأ مع عجول فإتهم الحاج لخضر عميروش بأنه السبب في المجزرة⁽⁵⁾ ويؤكد أنه لما فر لم يجد حماية لا من أهله " قبيلة السراحنة " ولا من قيادة الولاية وللأسف لم يجد بدا من اختيار تسليم نفسه للعدو ولكن رغم ذلك لم يلحق أضرارا تمس الثورة ولا بأهلها⁽⁶⁾.

غير أن بن معلم يرى عكس ذلك وأن عجول لم يكن موجودا إلا لغرض واحد هو القيام ليلا بإعدام الجميع بما فيهم عميروش ومرافقيه ومنهم المسؤولين الأوراسيين عندما اتخذوا قرار توقيفه من أجل تسليمه إلى (ل.ت.ت) التي سببت في أمره وأنه لم يكن واردا إعدامه، ولو كان الأمر كذلك لما أفلت عجول من الموت لأن علي مشيش ومرافقيه سيطلقون النار عليه من بعيد دون حاجة إلى الاقتراب

(1) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 345.

(2) تقرير عميروش، مسعود عثمانى، من إغتيال بن بولعيد، المرجع السابق، ص: 259-262، شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، ج: 5، المرجع السابق، ص: 644-645.

(3) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 279.

(4) ينظر: تقرير عميروش، مسعود عثمانى، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص: 263-264.

(5) Ouanassa Siari Tengour, Adjel Ajoul..., Op- cit, P:61.

(6) الطاهر صدراتي، مذكرات...، المرجع السابق، ص: 381-382.

منه⁽¹⁾، إلا أن رواية علي مشيش تؤكد عكس ذلك فبعد هروب عجلو أصبح عميروش يُعْضُّ على أصابعه وهو يصيح لقد هرب الخائن وجمع عميروش بعد ذلك الجميع مخاطبا إياهم: « لقد ابتلى الله الأوراس بطامات تريد السيطرة عليه ولا بد القضاء عليها بكل الوسائل » ويضيف « إن هذا الخائن الذي نجا من بين أيديكم هذه الليلة يجب عليكم ملاحقته إلى أن تقبضوا عليه »⁽²⁾.

إن الحكم على عجلو يكون بالاتفاق مع قادة الأوراس الذين اجتمع بهم وتداول معهم ودرس القضايا والمشاكل، ولا يمكن أن يصدر من عميروش وحده، ويذهب الأستاذ يحي بوعزيز للقول: لو كانت التهمة ضد عجلو لماذا يفر إلى جيش الأعداء، فقد كان من واجبه أن يتقدم إلى عميروش وأعضاء لجنة التحقيق ليبرئ نفسه بأدلة قاطعة أو على الأقل يعتصم ببعض المناطق الجبلية ويسعى بعد ذلك للالتحاق بقيادة الثورة في تونس ويسلم نفسه للتحقيق معه وتبرئته لو كان مظلوما، ولم يكن عميروش منصفا وعادلا معه⁽³⁾، وبعد ذلك وقبل أن يغادر عميروش ومرافقه سيدي علي فقد قدم للمجاهدين مسؤولهم الجديد " علي بن مشيش " ولكنهم رفضوا أن يعترفوا به لأنه من قبيلة مسعود بن عيسى، وفي صباح يوم 23 أكتوبر عين كذلك قادة المناطق والنواحي بحضور كل من الحاج الأخضر، الطاهر نويشي، أحمد نواورة، عبد الحفيظ طورش، علي بن مشيش وعلي النمر، فقد عين أحمد عزوي قائدا للمنطقة عوض الطاهر نويشي، كما عين مصطفى رعايلي مسؤولا عن الاتصال والإخبار ووجه استدعاء للطاهر نويشي ليرافقه إلى منطقة القبائل⁽⁴⁾.

ويمكن أن نفهم من شهادة عجلو بأن مبعوث (ل.ت.ت) وقع منذ البداية تحت تأثير خصومه من مسؤولي غرب الأوراس، لاسيما عمر بن بولعيد والطاهر النويشي ومسعود بن عيسى وقد أدخل هؤلاء في فكره أن عجلو ضالغ في مقتل مصطفى بن بولعيد⁽⁵⁾⁽⁶⁾، وحاد عميروش عن مهمة إقناع المسؤولين في

(1) حسين بن معلم، المرجع السابق، ص: 88، لمعرفة رواية مختلفة قليلا حمدان سعدي، عائلة وثورة...، المرجع السابق، ص: 222.

(2) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج2، المرجع السابق، ص: 279.

(3) يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية...، المرجع السابق، ص: 311.

(4) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 300-302.

(5) بالرغم من استجواب عميروش حول مقتل بن بولعيد أجاب عجلو بأنه لم يعلم بمقتل قائد المنطقة إلا في ماي 1956 بواسطة اثنين من جرحى العملية وهما مصطفى بوستة وعلي بن شايبة اللذين قدما إلى ناحية كيميل للعلاج، فاستغرب عميروش ذلك: « هل من المعقول أن يظل مسؤول ما منقطعاً عن قائده طيلة شهرين كاملين ».

(6) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 353.

هذه الجهات بالعدول عن الانشقاق وقبول العودة إلى النظام وقد أدت وساطته إلى تعرضه لمشاكل ومخاطر كادت أن تفقده حياته مع الكتيبة التي كانت ترافقه والتي كان كل عناصرها من قبيلة الشرفاء، حيث قام المنشقون بتجريدتهم من السلاح⁽¹⁾.

وعلى كل فإن مهمة عميروش التي كانت أساسا من أجل رأب الصدع بين قادة الثورة في الأوراس ومحاولة إصلاح ذات البين ولكنه تحول إلى خصم وهذا أفضل مهمته.

وبعد حادثة عجل أرسل عمر بن بولعيد رسالة إلى عميروش وذلك بتاريخ 27 أكتوبر 1956 اعتبر نفسه المسؤول الشرعي للأوراس حتى انعقاد (م.و.ث.ج) وأكد له على أنه أثنى على مهمته وسهلها لكنه يلومه بعدم تفضله وإخباره بالدور الذي أوكل له عند مجيئه وحمله المسؤولية في النزاعات الجديدة التي ولدت منذ يوم وضع قدمه في منطقة الأوراس⁽²⁾.

وفي 31 أكتوبر 1956 علم عميروش بموت سي ناصر فاضطر لترك المسؤولية عن المنطقتين لمحمد لعموري لمواصلة تنظيم المنطقتين بحضور بن عكشة محمد الشريف، وقورس عبد الحفيظ وكبوا إبراهيم والمكي حيحي ورجع للولاية الثالثة⁽³⁾، وتعود عودته للولاية بعد مشاوره مع ضباط الأوراس فيما يتعلق بمصير المهمة وخاصة بعد استسلام عجل وكان الرأي العودة إلى الولاية الثالثة وإرسال تقرير عما قام به إلى (ل.ت.ت)، وقد استأنف المهمة من الحاج لخضر مع دعم الأوراس⁽⁴⁾، ومن هذه القضية تبدل الوضع وأصبح هناك ما يسمى بصراع الجيش والجمبهة⁽⁵⁾ وفي الحقيقة أن عميروش غادر الولاية بعد أن وصلت الأمور إلى حد اضطر فيه أن يوقف مهمته ويعود إلى ولايته ليقدم تقريرا مفصلا (ل.ت.ت) التي ستأخذ بزمام الأمور وتقوم بتعيين قائد للولاية وبالفعل تم تعيين محمود شريف على رأسه ولاية الأوراس النمامشة⁽⁶⁾، وبذلك انتهت مهمة عميروش إلى ما يشبه الفشل نتيجة انحراف مهمته وتحولها إلى نوع من تصفية الحسابات فكان التصادم مع عجل واستسلام هذا الأخير⁽⁷⁾، بعد أن كان عميروش صارما في

(1) زايد غسكالي، المرجع السابق، ص:175.

(2) ينظر: الملحق رقم (14): رسالة عمر بن بولعيد إلى عميروش.

(3) ينظر: تقرير عميروش، مسعود عثمانى، من إغتيال بن بولعيد، المرجع السابق، ص:259-262، شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، ج:5، المرجع السابق، ص:644-645.

(4) عبد الحفيظ أمقران، المرجع السابق، ص:101.

(5) إبراهيم مشوشة، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

(6) يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية...، المرجع السابق، ص:305.

(7) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج2، المرجع السابق، ص:54.

معاملته لقيادة الأوراس ومنتسرا في إصدار أحكامه فقد حكم بإعدام عجلو كما أن سياسة القوة مع قادة المامشة خلقت انعكاسات كبرى على استقرار المنطقة فاستمرت الأزمة إلى أن أضرت كثيرا بنشاط الثورة⁽¹⁾، وأصبح المقاتلون يلحقون بعشائريهم، وترجمت بعض الأخطاء على أن منطقة القبائل تسعى للاستلاء على منطقة الأوراس مستغلة الفراغ القيادي، وهذا ما ترك الولاية تعاني من الخلافات التي استمرت لمدة طويلة⁽²⁾، ويؤكد يحي بوعزيز أنه وبسبب هذه المهمة غير الناجحة لعميروش برزت الكراهية وتجذرت في نفوس بعض المسؤولين الثانويين والهامشييين الذين لا يقدررون المسؤولين، وتمرد عدد منهم فيما عرف بالمشوشين عن جيش التحرير بزعامة عابسي مسعود⁽³⁾.

ويذهب هلايلي إلى أن عميروش كان بأمر من عبان يبذل مجهودا للسيطرة على الولاية الأولى التي كانت موالية لأحمد بن بلة حتى يتحول ذلك الولاء إلى (ل.ت.ت)، وعند وصول عميروش إلى الأوراس لم يتعامل معهم كمراقب بل كقائد باسم اللجنة، بينما قوانينها تنص على أن أمر العزل والترقية لقيادة المناطق من اختصاص (ل.ت.ت)⁽⁴⁾، ويذهب صالح لغرور إلى أن هناك إرادة لتغيب الولاية الأولى فعينت قيادات لبعض المناطق التي كانت على صلة بالوفد الخارجي⁽⁵⁾ ومنها الأولى لعدم حضورهم وبالأحرى لم يتم الاتصال بهم أصلا للحضور⁽⁶⁾، هكذا تجاوز عميروش مهمته ولعله قد افتقر إلى الدبلوماسية والمهارة، فقد اتخذ موقفا لصالح مجموعة ضد أخرى، في حين كانت مهمته هي تبليغ قرارات اللقاء التي لم يتطرق لها المجاهد بن معلم في مذكراته⁽⁷⁾، بذلك لم يحسن عميروش التبليغ عن مقررات الصومام وتحول إلى طرف في مشاكل الأوراس فانحصرت لطرف على حساب طرف آخر، إذ كان يجب عليه أن يتصل بالقيادة التي تمثل نائبي بن بولعيد أي عاجل عجلو وعباس لغرور، وهما من كانا يمثلان القيادة الشرعية، ولكنه سب عكس التيار وحاول أن يستميل قادة الناحية الغربية لعزل المسؤولين الفعليين ووزع على الآخرين الرتب فأصبحوا عوناً له على القادة الشرعيين⁽⁸⁾، فاقصر عملهم على تغيير

(1) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 74.

(2) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص: 100.

(3) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص: 306.

(4) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص: 220.

(5) هذا الأخير الذي كان على صراع مع عباس رمضان. ينظر: صالح لغرور، المرجع السابق، ص: 198.

(6) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 401-402.

(7) صالح لغرور، المرجع السابق، ص: 202.

(8) عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك...، المرجع السابق، ص: 166-167.

البنية البشرية لكل المسؤولين السابقين المنتمين إلى الرعيل الأول وتسريع تطبيق القرارات التي تعطي الأولوية للسياسيين القيادة على حساب الثوريين وتأمين بسط نفوذ القيادة الجديدة قهرا وإبعاد الممانعين ثم متابعتهم بالتهميش والسجن وحتى التصفية الجسدية⁽¹⁾.

إذن فقد برهن عميروش بالدليل القاطع على أنه لم يقدم للأوراس من أجل إصلاح ذات البين لأنه لو كان ذلك جوهر مهمته لما تجرأ على سفك الدماء كما فعل مع عجول، ومهما يكن فإن الذين سفكوا الدماء بالتحريض أو العمل المباشر هم من الأوراسيين، أيضا وكان عميروش مجرد شاهد رغم تحمله لبعض المسؤوليات، ولعل ذلك ما كان غرض عميروش عندما اصطحب معه في اتجاه جبال اللمامشة لغرض الدخول إلى تونس⁽²⁾، فقد أكد الكثير على أنه جاء من أجل فرض إرادة القبائل على تحقيق رغبة عبان في أن يصبح الرقم واحد في الثورة سياسيا وعسكريا ويمثل بذلك الأوراس أيضا⁽³⁾.

إن اختيار عميروش لهذه المهمة قد زاد تفاقم مشاكل وصراعات الولاية الأولى كونه لا يرقى إلى منزلة ومكانة مفجري الثورة ولا يمكنه مراقبة قادة سبقوه في النضال وفي القيادة رغم أنه موفد من أعلى هيئة (ل.ت.ت) والمنبثقة عن مؤتمر الصومام⁽⁴⁾، إذ أكد محمد الطاهر عزوي تقديره لما قامت به القيادة التي انبثقت عن المؤتمر إلا أنه اعتبر اختيار عميروش غلطة لاعتبارات عديدة ونفس الاعتبارات ذكرها في مؤتمر تاريخي نظمته جمعية أول نوفمبر 1990، إلا أن الأستاذ يحي بوعزيز رأى أنه انتقاد مر وجرح بعيد عن الحقيقة والواقع الذي يبدو أنه نابع من العاطفة الجهوية⁽⁵⁾، وهو نفس التوجه الذي أعطاه عجول في استجواب أجرته جمعية أول نوفمبر بالرغم من تقديره لما جاء به المؤتمر⁽⁶⁾ وقد نقد عمر بن بولعيد مهمة عميروش لعدة أسباب أهمها:

1. لم يتفضل بإعلامه بأي شيء يخص القرارات والقوانين المتخذة من طرف المجلس الثوري.
2. إثارة المنظمة ضد سلطته الشرعية ودفعه للعزلة التامة
3. تحديد عمر بن بولعيد العديد من المواعيد التي لم يحترمها واتخاذها للعديد من الإجراءات القانونية دون حضوره (توزيع المهام، تقسيم المناطق).

(1) شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، ج:5، المرجع السابق، ص:716.

(2) مسعود عثمانى، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص ص:226-228.

(3) مسعود لعروسي، مقابلة شخصية، في بيته في إيشمول، 23 مارس 2017، سا 8:00 ليلا.

(4) مسعود عثمانى، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص:230.

(5) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص:307.

(6) مسعود عثمانى، المرجع السابق، ص:210.

وفي الأخير أكد أن عميروش لا يصلح لتأسيس مثل هذا العمل القانوني لذلك فهو مجبر على توقيف عمله في انتظار قرار المجلس الثوري، لذلك فقد أكد له أنه لن يلتحق به في القبائل نظرا لرسالة الأخ بن طوبال فإنه سينقل إلى تونس لحل نزاعات منطقة الأوراس⁽¹⁾ لكن مما يجدر الإشارة إليه أن المراسلة كتبت باللغة الفرنسية ولم تكتب بالعربية وهذا ما يسهل للعدو الوصول إليها وقراءتها دون عناء ترجمتها وبذلك تسهل عليه عملية اختراق الثورة مع العلم من أن عميروش لم يكن متمكنا من اللغة الفرنسية وهذا ما نتج عنه اختراقات رهيبية وكبيرة داخل جبهة وجيش التحرير وخاصة في الولاية الأولى والثالثة.

وقد نفذ كذلك محمد الطاهر عزوي تعيين عميروش لهذه المهمة مستندا للاعتبارات التالية:

1. كونه ليس عضوا في المنظمة السرية التي تأسست سنة 1947 حتى في بلاد القبائل.
2. لم يشارك في جمع السلاح ولا في توزيعه قبل الثورة ولا في الإعداد لها.
3. ليس له وزن تاريخي لدى المناضلين والمجاهدين الذين أعدوا للثورة.
4. لم يكن من جماعة أول نوفمبر 1954 بل التحق بالثورة بشهور بعد قيامها وهو من الذين كونتهم الثورة.
5. ليس له سابقة بمعرفة الأوراس ويجهل الحساسيات التي كانت بين الأعراس في المنطقة، وكان من المفروض - وتقديرا لجهاد المنطقة - أن يرسل بن طوبال أو عمار بن عودة، لمعرفتهما بظروف الأوراس وملابساته في الماضي بالأخص.
6. مستواه الثقافي دون مستوى مجاهدي الأوراس فكيف يحمل تبليغ القرارات إلى من هم أعلى ثقافة وخبرة سياسية وعسكرية ويحتاجون إلى شخصية تتوفر فيها كل الشروط للإقناع وشرح القرارات المتخذة من المؤتمر.
7. بمجرد وصول عميروش إلى الأوراس استقبله بعض القادة، المتقاعدسين والذين عزلوا في المدة الأخيرة قبل وصوله فأغروا صدره على القادة الجديين وأعطوه عنهم صورة كاذبة ونسبوا موت شيحاني وبن بولعيد إلى عاجل عجول ونسبوا التمرد إلى فرقة المتطوعين بقيادة أحمد عزوي، ويمكننا أن نقول بأن عجول اجتهد فأخطأ وأن أحمد عزوي اعتمد الجهاد أسلوبا فتكر للسياسة وحارب الخصوم من باب التعصب للرأي.

(1) ينظر: الملحق رقم (14).

8. صدق عميروش كل هذه الادعاءات بدون تروٍ ولا بحث عن الحقيقة في عين المكان للاطلاع على جوهر الصراع أو الخلاف بين الفرقاء.
9. إغراء المجاهدين بالترقية ومنح الأوسمة وأحاط نفسه ببطانة منعتة من الاتصال والاجتماع بالقادة الحقيقيين، وإعتمد في حكمه على التقارير المزورة، إضافة إلى جهله بالمنطقة وعدم تقديره لمجهوداتها
10. كلما استُدعي قائد فيما بعد إلى تونس إما أن يسجن أو يحاكم أو يعدم أو يعزل أو يبذل إلى ناحية أخرى وهو ما أشار إليه تقرير عميروش وما انتهت إليه بطانته في الأوراس⁽¹⁾.
- تلك هي الاتهامات التي حاول سي الطاهر عزوي، أن يلصقها بالقائد الشهيد آيت حمودة عميروش، وهي التي اعتبرها في الحقيقة الدكتور يحي بوعزيز خطيرة، وباطلة في نفس الوقت، كونه ليس عضوا في المنظمة الخاصة غير صحيح، لأن أحد رفاقه في الثورة وهو المجاهد عبد العزيز وعلي نكر فيما كتبه عنه بأنه كان عضوا في هذه المنظمة بمدينة غليزان، وكونه ليس له معرفة سابقة بالأوراس ليكلف بتلك المهمة ليس شرطا ولا حجة لأنه سيلتقي بمن يعرفون الأوراس ومنهم المجاهد أحمد بن عبد الرزاق الذي التقى به وحاوره وتعاون معه في إصلاح ذات البين، وقد كان من المقرر أن يذهب معه القادة: زيغوت يوسف وأمر وأعمران، إبراهيم مزهودي، ولكنهم تخلفوا لظروف طارئة لكل منهم، فذهب وحده لينفذ أوامر (ل.ت.ت)⁽²⁾. كذلك يرد الأستاذ يحي بوعزيز حول الزعم أن مستواه الثقافي دون مستوى من أرسل إليهم بالأوراس ادعاء خاطئ يبطله الواقع لأن أغلب قادة الثورة يتساوون في مستوياتهم السياسية والثقافية والتكوينية ويتقاربون على المستوى الوطني ما عدا قلة منهم يعدون على الأصابع ثم أن عميروش من الناحية السياسية كان عضوا في حزب حركة الانتصار وفي المنطقة الخاصة ومحباً لجمعية العلماء وسياستها الدينية والتعليمية والاجتماعية، فهو من هذه الناحية يفضل على كثير من السياسيين في الحركة الوطنية الاستقلالية. كذلك الزعم بأن عميروش صدق ادعاءات القادة المعزولين وبطانة السوء من دون تروٍ، ولا بحث عن الحقيقة في عين المكان وللاطلاع على جوهر الصراع والخلاف بين الفرقاء فيه تجني، عن الحقيقة، وتناقض كذلك لأن عميروش ليس رجلا بسيطا إلى هذه الدرجة حتى يسلم بكل ما قيل له دون تروٍ ودون تحقيق وتمحيص، ثم إنه قام بهذا التحقيق بعين المكان في الأوراس، وليس في

(1) محمد الطاهر عزوي، المرجع السابق، ص: 65-66.

(2) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص: 307-308.

بلاد القبائل. أما عدم تنقله في كل مناطق الأوراس والناماشة، فلكون ذلك أمرا صعبا أمنيا، ولكن الذين التقى بهم، وحاوهم وحقق معهم يمثلون كل مناطق الأوراس والناماشة⁽¹⁾.

بعد فشل مهمة عميروش، قدم من الشرق كل من كمال زعروري ناصر ومحمد سعيد واتصلوا بإبراهيم مزهودي وتحدثوا عن حال الأوراس فارتأى هذا الأخير إرسال لجنة للأوراس لإصلاح الحالة هناك وكان من ضمنهم كاتب التقرير محمد رشاد بوزاهر هذه المهمة التي وضعت لهم لتحقيق النقاط التالية:

1. محاربة دعاية ضباط الشؤون الأهلية.

2. محاربة العصبية.

3. تقرير الحالة الراهنة في الأوراس.

ويؤكد التقرير الحالة التي كانت تتخبط فيها الأوراس بداية من دخولهم إلى طامة من خلاف شديد بين جنود وأهالي المنطقة وبين جنود اللاماشة حتى كادت تراق الدماء بينهم فعالجوا المشكل بشكل مؤقت، إذ أنهم وبوصولهم إلى وستيلي وجدوا عمر بن بولعيد ومصطفى رعايلي وتباحثوا مع كمال ومحمد السعيد لكن عند وصولهم للقبائل وجدوا الحالة متأزمة بين الطرفين المتنازعين بسبب الرسائل الشيطانية لعمر ورعايلي ليذكوا روح العصبية والتمرد على النظام الذي جاء به عميروش لذلك حاولت اللجنة إقناعهم أن النظام هو نظام الجزائر وليس نظام أشخاص في وقت كان فيه الطرف الثاني المقتنع بالنظام يريد فرد منطقته على الآخرين بالقوة في وقت توضح أن الراضين لا يرفضون النظام بل رفضهم نابع لجهلهم الحقيقة بسبب عدم فهمهم لفائدة النظام وهذا ما خلق جواً مكهرباً وامتدت بذلك جذور العصبية في كل الأوراس واتهم كل من تحت قيادة النظام المنبثق عن الصومام بأنهم يخدمون الدعاية للقبائل⁽²⁾.

لقد عقد اجتماع يوم 4 جانفي 1957 بولاية الأوراس اللاماشة جمع كثيرا من مسؤولي الولاية وكذا الموفدين عن مؤتمر الصومام وكانت الجلسة تحت رئاسة الصاغ الثاني السعيد محمدي - الولاية الثالثة - والكاتب الضابط المكي حيحي وقد حضره الصاغ الأول عميروش وحضر من الولاية الأولى:

- من المنطقة - أ - للولاية الأولى: الضابط الثاني محمد لعموري، الضابط الأول عبد الحفيظ طورش، الضابط الأول المكي حيحي، الملازم الثاني الحاج لخضر، الملازم الثاني أحمد قادري، الملازم الثاني السعيد عوفي، الملازم الثاني صالح عبد الصمد ونائب عن الضابط الأول محمد شريف بن عكشة المسمى محمد قادري.

(1) المرجع نفسه، ص: 313.

(2) ينظر: الملحق رقم (17): تقرير محمد رشاد بوزاهر إلى مسؤولي وأعضاء مجلس الولاية الأولى.

- من المنطقة- ب - بالولاية المذكورة: الضابط النويشي، الضابط الأول نواورة أحمد، الضابط الأول إبراهيم كويبا، الملازم الثاني علي النمر، الملازم الثاني علي بن مشيش، الملازم الثاني عمار العقون⁽¹⁾.

وقد درس هذا الاجتماع مجموعة من القضايا ويمكن طرح أهم النقاط: قضية عجل عجل، اللمامشة، المصاليين، حدود الولاية، قضية الأسلحة، المالية⁽²⁾.

قضية عجل عجل:

قدم السادة الطاهر نويشي وأنواورة أحمد والحاج لخضر الجو السائد من بداية الثورة حتى اليوم الذي ظهرت فيه خيانة عجل- حسب الكاتب- ولما كان لهذه المسألة من علاقة بمشكل الأوراس واستعراض إبراهيم كويبا للرسالة الموجهة من مسؤولي الأوراس إلى لجنة التنسيق والتي تلاها على الحاضرين مبررا من خلالها أسباب المشكل الأوراسي والحلول المشرفة، وقد تأجلت المسألة إلى فرصة أخرى.

قضية النمامشة:

أخبر الملازم الثاني علي النمر الحاضرين بالاتصالات مع مسؤولي النمامشة وهنا يظهر اقتراح الصاغ عميروش لعقد اجتماع خارج التراب الجزائري يحضر فيه جميع المسؤولين لتسوية الخلاف الناشب بين الأوراس والنمامشة، وذلك بأن تأتي لجنة عن طريق الشمال القسنطيني لتراقب وتنظم ولاية الأوراس اللمامشة وتوجه مسؤولي الأوراس إلى تونس أين يكون الاجتماع العام وقد وافق الجميع على اقتراحات عميروش بحيث يكون بصحبته الطاهر النويشي ومحمد العموري في رحلته إلى شمال قسنطينة، يتولى الضابط مكي حيحي مسؤولية المنطقة- أ- ويتولى الضابط الأول إبراهيم كويبا منطقة- ب - ويحضر مسؤولو النواحي مؤتمر تونس⁽³⁾.

وقد رفض الحاضرون اقتراح الملازم الثاني علي بن مشيش الرامي إلى تعيين مسؤول المنطقة الثانية ومسؤول الاتصال والإخبار في نفس المنطقة ووافقوا على اقتراح محمد لعموري الذي طلب أن يكون تعيين هذين المسؤولين في الاجتماع الآتي⁽⁴⁾.

(1) عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص: 428.

(2) علي زغود، صفحات في ثورة...، المرجع السابق، ص: 138.

(3) عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص: 136.

(4) نفسه، ص: 137، عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص: 430.

أما فيما يتعلق بحالة عايسي: اتصل عميروش لأول مرة بعائسي مسعود في سيدي علي وذلك بتاريخ 1 أكتوبر 1956 وفي اليوم الموالي حسب عميروش تم عقد اجتماع موسع حضره أغلب القادة ذكرهم التقرير بأسمائهم ومناطق نشاطهم⁽¹⁾، إذ صرح العسكريون الموجودون بهذا الجبل أنهم تخلوا عن عايسي مسعود لأنه يميز بينهم وبين الجنود المنتميين لدواره وأعطى الأمر لكل الملاجئ بعدم تموينهم وأعطى أمرا بمقاتلة عجول وجنوده.

عند وصول اللجنة المعنية عقدت اجتماعا بحضور بن بولعيد وعائسي والطاهر نويشي والحاج لخضر وبن عكشة محمد شريف وسي الحسين، المسؤول السابق على الجنوب ومحمد مسعود مسؤول مشونش، علي بن مشيش ومحمد بوعزة، أمعاش وسي علي النمر⁽²⁾.

وخلال الاجتماع تمت دراسة التقارير المقدمة من طرف سكان يابوس وشلية المتهمين لعائسي بتكوين الفوضى وبث الدعايات المغرضة في غيره من المسؤولين كما درست حالة المجاهدين الذين سجنهم قبل ذلك وتم مواجهته، وأكد التقرير على إعادة تنظيم ناحية شلية التي يقودها عايسي مسعود هذا الأخير كان عاجزا عن القيادة بل وصرح أنه يجهل كل ما وقع في الناحية وتم توقيفه عن القيادة وتعيين علي مشيش كمسؤول عسكري وعلي النمر كمسؤول سياسي وسلمت لهم كل التقارير⁽³⁾.

أما عن مسعود بلعقون فقد اتهم بعدة جرائم قتل وهو حاليا بالقبائل لكن الوقت لم يسمح بالتحري بشأنه، وأما موقف مسعود بن عيسى من عميروش فكان بما وجهه له من كلام في قوله: « أنت انخرطت في جيش التحرير الوطني سنة 1955 وفي الأوراس، هناك من قام بالإعداد للثورة في لجانها السرية منذ 1947 فكيف تأتي للتحكم في المنطقة »، وهكذا وقع الخلاف بين الإخوة ووقع ما يسمى أحداث الجبهة والجيش⁽⁴⁾ فبدأ بذلك عميروش في إصدار قرارات في حق قياديين الأوراس ليعزل البعض ممن كانوا في الطلائع الأولى لجيش التحرير ومن بينهم استبعاد مسعود بن عيسى الذي خرج إلى تونس للتحاور مع

(1) تقرير عميروش، مسعود عثمان، من إغتيال بن بولعيد، المرجع السابق، ص: 259-262، شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، ج: 5، المرجع السابق، ص: 644-645.

(2) عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص: 152-153.

(3) تقرير عميروش، مسعود عثمان، من إغتيال بن بولعيد، المرجع السابق، ص: 259-262، شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، ج: 5، المرجع السابق، ص: 644-645، عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص: 156.

(4) عمار جرمان، المرجع السابق، ص: 78.

(ل.ت.ت) وإعلان رفضه بروز الجبهة وتوليها القيادة على حساب جيش التحرير⁽¹⁾، ومن خلال زيارته إلى تونس رفقة عمر بن بولعيد عاد إلى الأوراس وهو شبه متيقن بالانضمام للجبهة وعاد إلى تونس، إلا أن ما حدث مع رفيقه أحمد عزوي الذي أفلت من الموت بأعجوبة وراودته الشكوك في نية مناوئيه إضافة إلى ما حدث من تصفيات لبعض القيادات التي وصفتها الجبهة بالخارجة عن القانون أجبرته هذه الأحداث للعودة إلى الأوراس⁽²⁾.

ويواصل حسين بن معلم مؤكدا أنه إذا استثنينا عمر بن بولعيد وانفصال العمراني ومسعود بن عيسى استجاب كافة مسؤولي الأوراس، وقد أكد ذلك من خلال ما أورده في شهادة مؤرخة في 6 جانفي 1957 جاء من مسؤولي الولاية الأولى وفي مقتطف منها: « من واجبنا أن نأتي للتتويه بالعمل المنجز من قبل الملازم عميروش في كنف صعوبات جمّة، مجتنباً العوائق، مفككا الدسائس واضعا نصب عينيه هدفا واحدا: إعادة تنظيم المناطق وفق الخط المحدد من قبل (ل.ت.ت) و(م.و.ث.ج) »⁽³⁾.

وتواعد مع مسؤولي الأوراس من أجل اللقاء في اجتماع يعقد بالولاية الثالثة وقد وقع بالفعل في شهر ديسمبر 1956⁽⁴⁾ إذ عقد اجتماع مع إطارات الولاية الأولى ذلك من أجل تقريب وجهات النظر بين مسؤولي الولاية وذلك بالقرب من إغيل علي بالولاية الثالثة⁽⁵⁾، وقد نفذ من طرف عجول قولا وفعلا عندما طلب منه عميروش التنازل على المسؤولية المخولة إليه من طرف مصطفى بن بولعيد ورغم الانتشار فقد تعرض لمحاولة الاغتيال في حضرة عميروش⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للولاية الأولى بعد مؤتمر الصومام

لقد مضت (ل.ت.ت) C.C.E بعيدا في تجسيد مقررات الصومام سواء كانت القرارات التنظيمية العسكرية أو مناهج العمل السياسي وذلك على الرغم من الصعوبات التي واجهت المهمة بسبب معارضة الوفد الخارجي والقادة الموالين له في الداخل والخارج لكن اللجنة استطاعت فرض سلطتها وأعطت لمسيرة الثورة جانبا تنظيميا موحدا واستراتيجية عمل منسقة⁽⁷⁾، وحققت عهد نظام واستقرار ووحدة وتحديد

(1) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 402.

(2) عمار جرمان، المرجع السابق، ص ص: 79-80.

(3) حسين بن معلم، مذكرات...، المرجع السابق، ص ص: 91-100.

(4) حسين بن معلم، المرجع السابق، ص ص: 88-89.

(5) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص: 446.

(6) شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، ج: 5، المرجع السابق، ص: 716.

(7) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 76.

للمسؤوليات وكذا الأهداف⁽¹⁾ وفتح مناطق التدريب وتكثيف الكفاح داخليا ودعمه بالعمل السياسي والدبلوماسي النشط على الساحة الدولية فعلى رغم ما أثاره هذا المؤتمر من جدل فإن مؤتمر بهذا الحجم أعطى نفسا جديدة للثورة خاصة في بعدها المؤسسي والتنظيمي⁽²⁾، إذ أكد عامر رخيلا أن هذا المؤتمر منح الثورة العديد من الأجهزة السياسية والعسكرية⁽³⁾ فجاءت قرارات مؤتمر الصومام لتنظيم الثورة سياسيا وعسكريا واجتماعيا وجغرافيا وبذلك شكلت الولاية والمناطق والنواحي والقسمات واللجان الشعبية وكذا النظام الهرمي⁽⁴⁾، وكان من بين القرارات الهامة التي تمخض عنها مؤتمر الصومام توحيد النظام الثوري من خلال وضع هيكل تنظيمية من القاعدة إلى القمة وذلك من أجل القضاء على المفارقات وتوحيد القيادة والرتب والتحصن من عواقب الاختلاف والارتجال⁽⁵⁾، وهذا التنظيم الذي وصفه أحد الجنرالات الفرنسيين ممن شغلوا منصب قائد الأركان العامة بوزارة الدفاع بالتنظيم المتعدد الأشكال إذ يقول: « لقد أعلن التمرد بشكل قطعي في الأيام الأولى لسنة 1956... وبدأت الانتفاضة بإنشاء تنظيم سياسي وإداري يقوم في التجمعات السكانية الكبرى في الدواوير أيضا بتحصيل الضرائب وتموين المقاتلين بالجناب وتنشيط الدعاية، وكل ذلك يتم ضمن تنظيم خفي »⁽⁶⁾.

إذ أن هذا المؤتمر حدد اتصال الجبهة بال جماهير عبر تنظيم دقيق في كل المستويات إذ أوصى بتأليف هيئات قيادية تتكون من ستة أعضاء على مستوى كل ولاية، الرئيس هو قائد الولاية، المساعد السياسي والمساعد العسكري، وهؤلاء يمثلون السلطة المركزية لجبهة التحرير على مستوى الولاية وكذلك ضابط الاستعلامات والاستخبارات، ضابط الشؤون العسكرية وضابط الشؤون السياسية ويختار الثلاثة الآخرون من بين الضباط الصغار أو الكبار⁽⁷⁾، أما بالنسبة للتقرير عن كيفية التقسيم والهيكل العامة

(1) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:332.

(2) سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص:38.

(3) Aldjeich, N°614, September 2014, P:63.

(4) عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص:181.

(5) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص:339.

(6) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص:230.

(7) ينظر: عامر رخيلا، التطور السياسي والتنظيمي...، المرجع السابق، ص:72، صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين (14 ق.م-1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص:272. بالنسبة للمهام فإن مؤتمر الصومام لم يحدد من المهام الأساسية إلا للقائد السياسي العسكري (برتبة كولونيل) القائد المحافظ السياسي، أما المهام الأخرى فتتضح وتتحدد شيئا فشيئا في إطار العمل المتواصل بالنسبة للفروع الأخرى وتتعدّل بشكل طفيف بالنسبة للمحافظ السياسي. ينظر: محمد تقيّة، المرجع السابق، ص:226.

للجيش ومراكز القيادة فكان التقرير العسكري: عدد المجاهدين والمناضلين والوحدات ونظام تركيبها وكذا الأسلحة أما تقرير المالي: الدخل، المصاريف، المتبقي من الصندوق ويأتي توحيد النظام في تقسيم المناطق تعيين مراكز القيادة المحلية وإجراء تغييرات على القيادات⁽¹⁾.

أول قرار خرج به المؤتمر هو تقسيم البلاد إلى 06 ولايات بدل مناطق وبالتالي قسمت الولاية إلى مناطق، والمنطقة إلى نواحٍ والناحية إلى قسامات⁽²⁾، وحدد لكل ولاية حدودها من جميع الجهات حتى لا يحدث هناك خلاف أو تطاحن بين المسؤولين فحددت الولاية الأولى الأوراس - النمامشة بحدودها كما يلي: شمالا صدراته، القرزي، سطيف، جنوبا: الصحراء، قسنطينة، غربا: برج بوعرييج، المسيلة، بوسعادة، أولاد جلال أما شرقا: الحدود التونسية⁽³⁾.

أما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية وتتكون من قائد وله صفتان عسكرية وسياسية وهو يمثل السلطة المركزية لجهة التحرير الوطني وتوجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسم⁽⁴⁾، وقد أنشأ مؤتمر الصومام حوالي أربع مناطق لكل ولاية باستثناء الولاية الأولى التي أنشئت فيها ستة مناطق نظرا لشساعة مساحتها وأنشئت في كل منطقة أربعة نواح وفي كل ناحية أربع قسامات هذا التقسيم كان في بدايته نظريا ولما جاء إلى تطبيقه على أرض الواقع نشبت عدة خلافات نذكر منها رفض مجاهدي منطقة سوق أهراس رفضا قاطعا أن يكونوا تابعين لكل من الولاية الأولى والثانية⁽⁵⁾ وسرعان ما عرفت سوق أهراس بالانفصال وأصبحت منطقة حرّة مستقلة عن الولاية الثانية والأولى أطلق عليها فيما بعد " القاعدة الشرقية " وأما الجزء المقطع من الولاية الأولى أصبح الولاية السادسة⁽⁶⁾، وتشمل الصحراء أي: الجلفة، الأغواط، غرداية، بوسعادة، بسكرة، حاسي مسعود، ورقلة، تقرت، الوادي كما ألحقت سطيف بالولاية الثالثة⁽⁷⁾.

(1) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:335.

(2) جمال قنان، المرجع السابق، ص:98، كذلك وثيقة محضر اجتماع مؤتمر الصومام.

(3) ينظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص:153 وكذلك: أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص:66.

(4) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص:131-132.

(5) علي مزوز، المرجع السابق، ص:161.

(6) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص:396.

(7) كانت هذه المنطقة الشمالية من الصحراء خاضعة للولاية الأولى أوراس - النمامشة والتي أوفدت لها على مدى سنتين كاملتين فصائل ساهمت في إيقاظ الوعي الوطني لدى السكان وقاومت الاستعمار. ينظر: التقرير الجهوي للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:68.

- وفي الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1956 عاجل عجول يسلم نفسه للعدو وفي هذه الفترة إلى غاية أفريل 1957 أصبحت الولاية تسيير من طرف قادة المناطق والنواحي بإحكام كالتالي:
- **المنطقة الأولى:** على رأسها محمد لعموري ثم المكي حيحي وتشمل: باتنة، عين التوتة، سطيف.
 - **المنطقة الثانية:** على رأسها: محمد عرعار المدعو (بوعزة) وتشمل: آريس، عين القصر، شلية، كيميل، طامزة.
 - **المنطقة الثالثة:** على رأسها أحمد بن عبد الرزاق المدعو (سي الحواس) فتشمل: مشونش، بسكرة، بوسعادة، أولاد جلال.
 - **المنطقة الرابعة:** على رأسها عبد الله بلهوشات وتشمل: عين مليلة، أم البواقي (كاروبير)، عين البيضاء، مسكيانة.
 - **المنطقة الخامسة:** على رأسها محمود قنز وتشمل لكويف، الوزنة، مداوروش، صدراته.
 - **المنطقة السادسة:** على رأسها بشير ورتان ثم لزهو أشريط ثم خوجه بلعيد وتشمل: تبسة، بئر العاتر، الشريعة، ششار⁽¹⁾.

إلى أن تم إعادة تشكيل قيادة الولاية الأولى بتاريخ 1957/04/02 بتونس تحت مسؤولية مندوب (ل.ت.ت) العقيد أوعمران وتعتبر أول قيادة للولاية الأولى وقد تكون مجلس الولاية من الإخوة:

1. محمود الشريف⁽²⁾ صاغ ثاني عقيد قائد الولاية.
2. عبد الله بلهوشات صاغ أول عسكري عضو.
3. محمد لعموري صاغ أول سياسي عضو.
4. أحمد نواورة صاغ أول إخباري واتصال عضو⁽¹⁾.

(1) حول الموضوع ينظر: التقرير نفسه، ص:137، السعيد بلخروش، المرجع السابق، ص:132، زايد غسكالي، المرجع السابق، ص:40.

(2) ولد سنة 1912 بالشريعة بتبسة، تابع دراسته الابتدائية بمسقط رأسه، ثم في تبسة لمتابعة دراسة الإكمالية، دخل الأكاديمية العسكرية الفرنسية وتحصل على رتبة ملازم أول، كان مجندا بالجيش الفرنسي، فقد شارك ب (ح.ع.2)... انخرط بحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان، التحق بمجاهدي جيش التحرير في جوان 1955، وتولى قيادة الكومندو العسكري. في نوفمبر 1956 عين نقيبا على رأس المنطقة السادسة بالولاية الأولى ثم قيادة الولاية الأولى وأصبح عضوا مكلفا بالمالية في (ل.ت.ت)، ثم تولى وزارة التسليح والتموين في التشكيلة (ح.م.ج.ج) الأولى. ينظر: محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحزب...، المرجع السابق، ص:75.

وهنا نلاحظ تأخر تعيين قائد للولاية الأولى بعد فشل مهمة عميروش فيها وبقيت بلا قائد إلى غاية أفريل 1957 وهذا ما أثر على الولاية بشكل سلبي، ويذهب الأستاذ محمد زروال إلى أن حرمان الولاية الأولى من مواجهة العدو تحت قيادة سياسية وعسكرية موحدة وذلك من نهاية عام 1956 إلى غاية شهر أفريل 1957 أي عندما تكونت قيادة موحدة في الأراضي التونسية تحت مسؤولية العقيد محمود شريف⁽²⁾.

وبعد التنظيم الذي أحدث سنة 1957 في الولاية الأولى أصبحت تتكون من أربعة مناطق وهي: المنطقة الأولى، المنطقة الثانية، الرابعة والسادسة أما المنطقة الثالثة أصبحت الولاية السادسة (الصحراء) والمنطقة الخامسة أصبحت منطقة سوق أهراس⁽³⁾.

وبعد ترقية الأخ محمود الشريف إلى عضوية (ل.ت.ت) تكونت قيادة الولاية كالتالي:

1. محمد لعموري عقيد قائد الولاية.
2. عبد الله بلهوشات عسكري عضو الولاية.
3. أحمد نواورة سياسي عضو الولاية.
4. إسماعيل صالح بن علي إخباري واتصال عضو الولاية⁽⁴⁾.

أما فروع مصلحة التسيير الداخلي للولاية فتتكون من فروع حسب وثيقة نشرها عمار ملاح حول التنظيم المادي للولاية الأولى كالتالي:

1. المكلف بالماديات: الصاغ الأول الحاج علي هو المكلف والضامن بصفة عامة بالفروع المختصة، بمصالح الجيش العامة: سلاح وذخيرة، ولباس، مال، تموين، وتنظيم مراكز الحدود... إلخ؛ ويكلفه بمهامه الضابط إبراهيم كوبويا.

(1) عمار ملاح، وقائع وحقائق...، المرجع السابق، ص:112، التقرير الجهوي للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:05 و07، عامر رخيطة، المرجع السابق، ص:50، محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص:156.

(2) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:171.

(3) ينظر: عمار ملاح، وقائع وحقائق...، المرجع السابق، ص:108 وكذلك: عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص:157.

(4) التقرير الجهوي للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:06.

2. **المكلف بالمال:** الضابط زيدون عمارة، هو المسؤول عن قبض الأموال ثم بالمصاريف الخارجية التي يأمره بها مجلس الولاية وبالتالي يقوم بتكوين دفاتر عربية وفرنسية للمحاسبة.
3. **المكلف بالجزئيات:** الضابط محمد الصالح الشريف يستلزم بقبض وشراء وتوزيع الأسلحة والذخيرة واللباس والأثاث الخاص بالجيش، ويكون تحت نظره ضابط الماديات ليقدم له دفاتر المحاسبة على الداخل والخارج.
4. **المختص بالتموين:** الملازم الثاني جديات المكي هو المكلف بتحضير ما يلزم من مؤونة في مقدوره أن يجلبها إما بطريق الشراء أو الإدارة التونسية أو التبرعات وتوزيعها بصفة عادلة.
5. **المكلف بالصحة:** الملازم سي السعيد يستلزم بالجرحي والمرضى القادمين من مناطق الولاية، ويجب عليه تقديمهم إلى الأماكن المعدة لمعالجتهم ويجب حصرهم بصفة مدققة مع مراعاة يوم دخولهم.
6. **المكلف بمراكز الحدود:** الضابط الثاني " ساعي " معين بصفة خاصة التنظيم مراكز الحدود وتكوين بوليسا عسكريا، يكلف بالدفاع فيما إذا كان هناك اعتداء على أحد المراكز وحفظ الأمن ومراقبة كل من يمر بالحدود.
7. **ضابط الإحصاءات:** الملازم الثاني مصطفى بن أبو بكر يجب أن يحصي في الدفاتر الخاصة التي تمكن منها: أسماء مسؤولي وجنود الولاية وكل منطقة على حدة، الدفاتر العسكرية التي تخص كل جندي، وقتما يطبع نوعهم، حصر الشهداء وعائلاتهم.
8. **ضابط الإخبار:** يجب على الضابط بختي أن يسعى بكل وسيلة للأخبار السياسية والعسكرية التي تهم الولاية فيما يخص العدو والدولة المحايدة وليكشف عيون العدو (الجواسيس) وتحضير البطاقات لفقد المشكوك فيهم، والعاملين مع فرنسا.
9. **مكتب الإدارة:** يكون مسيرا تحت الملازم الثاني عبد العزيز.
10. **المجالس العسكرية:** تتركب إما في الولاية أو المناطق أو النواحي لمحاكمة العسكريين والمدنيين الذين يخرقون النظام أو يسمون بشرف المبادئ الإسلامية أو المبادئ الثورية.
11. **المجلس يتركب:** من ضابط رئيس المجلس، عريف أول (كاتب) وثلاثة أمناء من بينهم عريف، وجندي أول، وجندي، ومحاميان: واحد للمتهم والآخر للنظام. الحكم بالإعدام لا يقع إلا بالجرائم الثابتة، والجرائم التي تتعلق بالضابط يتولى محاكمتهم المجلس العسكري التابع للولاية⁽¹⁾.

(1) حسب الوثيقة التي نشرها عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص: 180-181.

وضعت الولاية تحت إشراف مجلس الولاية وقائد الولاية:

1. **الولاية:** تتكون من مناطق بالنسبة لولاية الأوراس قائد برتبة مسؤول عام سياسي وعسكري يساعده في مهامه ثلاثة نواب برتبة صاغ أول ويكلفون بالمهام التالية: سياسي الولاية، عسكري الولاية، مسؤول الاتصال والإخبار، كما أن (ل.ت.ت) بدورها تتكون من سياسي، عسكري، استعلامات مواصلات، ينسق مع قادة الولاية بتفويض من (ل.ت.ت)⁽¹⁾، أما المصالح التابعة للولاية: ممرض (وقد يكون طبيب)، مسؤول نزع الألغام، كاتب الولاية، المكلف بالدعاية، اتصال الولاية⁽²⁾.
2. **المنطقة:** تتكون من ثلاثة إلى 5 نواحي يشرف عليها مسؤول عام سياسي وعسكري برتبة ضابط ثاني يساعده ثلاثة نواب برتبة ضابط أول ويكلفون بالمهام التالية: سياسي المنطقة، عسكري المنطقة، مسؤول الاتصالات والأخبار بالمنطقة، كذلك ضابط التموين، كاتب المنطقة مسؤول التموين، مسؤول نزع الألغام، الممرض، المكلف بالدعاية.
3. **الناحية:** تتكون من أربع قسامات يشرف عليها مسؤول عام سياسي وعسكري برتبة ملازم ثان يساعده ثلاث نواب برتبة ملازم أول يكلفون بالمهام التالي: سياسي الناحية، عسكري الناحية، مسؤول الاتصالات والإخبار بالناحية إلى جانب هؤلاء هناك المكلف بالتموين، كاتب الناحية، مسؤول الألغام، ممرض ممون، اتصالي الناحية.
4. **القسم:** كما جاء في وثيقة الصومام يرأس القسم مسؤول عام سياسي وعسكري برتبة مساعد ويعينه في مهامه ثلاثة نواب برتبة عريف أول يكلفون بالمهام التالية: سياسي القسم، عسكري القسم، مسؤول الاتصالات والإخبار بالقسم⁽³⁾.

المجالس الشعبية: (اللجان الخماسية): تتكون القسم من مجموعة من المجالس الشعبية أو اللجان الخماسية يكون عددها حسب اتساع الساحة وكثافة السكان، ويتكون كل مجلس من رئيس اللجنة يساعده أربعة أعضاء وقد تطلق عليهم الألقاب أمين المال، كاتب اللجنة، ممون، عضو مستشار، وصفة هؤلاء أن يكونوا من المناضلين الدائمين المخلصين. اتبعت الجبهة طريق حكيمة في إنشاء هاته اللجان بالاتصال بسكان المداشر فردا فردا لإعداد القوائم وتكون عادة من 2 أو 3 وتتضمن عددا من المتقنين

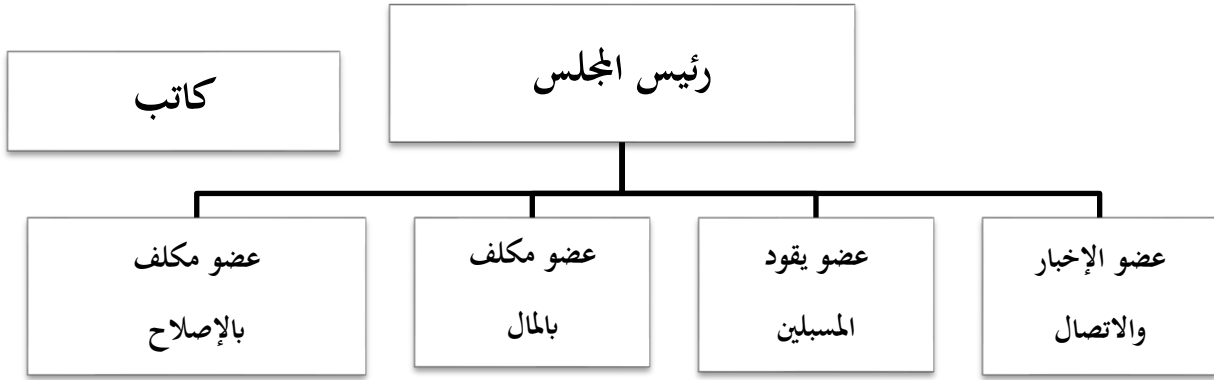
(1) ينظر: التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:95، أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص:66.

(2) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص:226.

(3) للمزيد ينظر: التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:95، كذلك: عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج:1، المرجع السابق، ص:398.

باللغة العربية لتقديمها للانتخابات⁽¹⁾ وهي همزة وصل بين الشعب وجيش التحرير الوطني⁽²⁾، فبعد أن تعزز جيش التحرير الوطني بفضل عمليات 20 أوت 1955 انكبت قيادة المنطقة الأولى على توسيع نظام الجبهة لأحكام تأطير الجماهير الشعبية لهذه المجالس وفيما بعد ظهرت المجالس القضائية وهي مجالس تنتقل عبر الدواوير⁽³⁾، وبالعودة إلى التجمعات السكانية انقسمت هي بدورها إلى 3 أو 4 تجمعات سكانية (دواوير) وكل مجمع سكاني يضم 5 مسؤولين: المسؤول الأول مكلف بالسياسة والمالية، المسؤول الثاني: مكلف بالاتصالات والإخبار، المسؤول الثالث مكلف بالشؤون الاجتماعية: (القضاء...)، المسؤول الرابع: مكلف بالتموين، المسؤول الخامس: مكلف بشؤون الحراسة والمسبلين⁽⁴⁾. وهي حسب المخطط التالي:

شكل رقم (01): اللجان باللجان الخماسية



المصدر: عمار ملاح، المرجع السابق، ص:174.

وقد ظهرت هذه الأخيرة في أواخر عام 1956 إذ تم تكوينها وتنظيمها كنتيجة لقرارات مؤتمر الصومام، وكان ضرورة تشكيلها لتكون ركيزة للعمليات العسكرية ضد العدو، وقد أنشأت هذه اللجان الشعبية خلايا البوليس السري طبقا لتعليمات وأوامر جيش وجبهة التحرير الوطني في كل دوار يتراوح عددهم بين أربعة فما فوق حسب الموقع ومدى تواجد مراكز العدو وقواته وسيرة المواطنين، وتتنحصر أعماله في العمل بكل الوسائل والطرق لكشف الخونة، ومراقبة كل الداخلين والخارجين من وإلى الدوار⁽⁵⁾،

(1) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:200.

(2) عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص:157.

(3) المرجع نفسه، ص:428.

(4) السعيد بلخروش، المرجع السابق، ص:138.

(5) التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:16.

وتشكل هذه المجالس عن طريق الانتخابات في جميع القرى ومدن الوطن لتشرف على سير الحياة اليومية وما يتعلق بالشؤون العدلية والمالية والاقتصادية⁽¹⁾.

فكان من وراء خلق هذه المجالس تدريب الشعب الجزائري على إدارة شؤونه بنفسه، وتمكين جبهة التحرير من تدعيم وتوسيع قواعدها الشعبية، تهدف لتوفير كل احتياجات وحدات جيش التحرير الوطني من ملابس وغذاء ودواء وأسلحة ومعلومات واتصالات⁽²⁾، والفصل في الخصومات، وتكوين المراكز، وانتقاء الفدائيين وتنظيمهم، جمع الأخبار لفائدة الثورة، جمع المال، جمع الزكاة، توزيع المنح العائلية، مساعدة عائلات المساجين والشهداء من الشعب أو من الجنود، ولو معنويا على الأقل⁽³⁾، إقناع الجزائريين بمقاطعة مختلف أشكال التعاطي مع الإدارة الفرنسية من ناحية التوظيف أو التقاضي أو دفع الضرائب أو المشاركة في الانتخابات، تشكيل خلايا استخبارية شعبية مهمتها رصد تحركات العدو وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة به، العمل على تطبيق وتنفيذ أوامر وتوجيهات جبهة وجيش التحرير الوطني في القرى والمدن⁽⁴⁾.

تعتبر هذه المهام هي المهام العامة للجان الخماسية إلا أنه وفي الحقيقة لكل لجنة مهامها الخاصة حسب مسؤولية مسؤوليها الخمس الذين نكرناهم سابقا⁽⁵⁾، فأصبح للولاية الأولى نظام خاص تسييره لجنة البلدة المؤلفة من المسؤولين للقيام بالعمليات داخل البلدة. وخصت السلطات الفرنسية اللواء 25 للمظليين لضمان الاستقرار والأمن في هذه المناطق ولكن دون جدوى، وقد خصت كذلك لجان الأسلاك والتي أنشئت خصيصا داخل التجمعات السكانية في الأسلاك بعد عمليات الترحيل التي قام بها الاستعمار لسكان الجبال لعزلهم عن الثورة⁽⁶⁾.

5. **المحافظون السياسيون:** مهامهم الإشراف على التنظيم السياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني في المدن والأرياف وتوصيل صوت الثورة إلى كل مكان، والإشراف على التجنيد وتنظيم الفدائيين

(1) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:65.

(2) الغالي غربي، المرجع السابق، ص:434.

(3) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص:138.

(4) الغالي غربي، المرجع السابق، ص:461.

(5) للمزيد عن مهام هذه اللجان ومهام كل لجنة على حدة ينظر كلا من: عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص ص:174-175، علي كافي، المرجع السابق، ص ص:110-113، الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص:434-

435، أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص ص:67-68.

(6) التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:20.

والإشراف على التربية السياسية للجيش خاصة على الحدود كما يقوم بالدعاية المضادة لدحض ما تنتشره فرنسا خاصة مكتب لاصاص ويشرف على تحديد مبالغ الاشتراكات وجمعها بالتدرج من مسؤول اللجنة حتى الهيئات العليا كما يشرف على جهاز القضاء ويساعده في حل بعض المشاكل ويرأس المجالس العسكرية التي تعقد بشأنها المحاكمة كل حسب مستواه كما أن سياسيي القسما هم الذين يشرفون على دفع المنح لعائلات المجاهدين والشهداء والعجزة والمعوزين⁽¹⁾، ويضيف الأستاذ غالي غربي مجموعة من المهام:

- الإشراف على التربية السياسية والدعائية والإخبارية للمدنيين والعسكريين.
- الإشراف على الإدارة مثل الحالة المدنية والعدالة والتعليم.
- الإشراف على المالية، مثل جمع الاشتراكات والهبات والضرائب والغرامات وتوزيعها على مختلف المصالح أو نقلها للجهات العليا.
- جمع الأدوية والأدوات الطبية والجراحية لصالح الهلال الأحمر الجزائري.
- العناية بالأقلية الأوروبية وبمساجين الحرب⁽²⁾.

إذن فمهمة هؤلاء هي مهمة سياسية، فهم يساعدون جيش التحرير الوطني، ويقدمون الشورى، وينقلون الأخبار، ويوجهون الشعب ويواجهون الحرب النفسية⁽³⁾، وفي الأخير فإن التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني لا يمكن فصله عن التنظيم السياسي لجهة التحرير الوطني. فهذان التنظيمان ثوريان متقاربان أو متصلان إن لم نقل هما وجهان لعملة واحدة هدفت في الأخير إلى مواجهة الاستعمار وافتكاك الاستقلال.

وقد نظم جيش التحرير قواته منذ سنة 1957 في مجموعة فيالق في مستوى كل ناحية من نواحي المنظمة حيث يتألف من الفيلق ثم الكتائب، فالفرق، فالفوج.

التنظيمات والتحويلات التي شهدتها الثورة من مؤتمر الصومام إلى غاية 1958 من حيث تشكيلات جيش التحرير الوطني وتسمياته ورتبه:

(1) المرجع نفسه، ص:96.

(2) الغالي غربي، المرجع السابق، ص:465.

(3) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:65.

الألفاظ المستخدمة:

فقد كان تنظيم الجناح العسكري للجبهة بالشكل الذي يجعل الشعب برمته مجندا وراءها باستثناء الذين اتخذوا موقفا معينا منها، وكان تنظيمهم حسب المهام المسندة لكل فئة (1) كالتالي:

1. الجنود: وهم الذين يرتدون اللباس العسكري ويؤلفون فرق جيش التحرير الوطني، ويباشرون الحرب ضد العدو في مختلف الجبهات بصفة علنية، وهم عناصر يعتبرون النخبة الرئيسية التي تعتمد عليها في القتال وشن الهجمات وخوض المعارك ضد القوات الاستعمارية في الجبال، ويعد هؤلاء المجاهدين الدعامة الأساسية لجيش التحرير باعتبارهم الفئة الأشد خطورة وأكثر قدرة على تكبيد العدو خسائر وترجيح الكفة لصالح الثورة والشعب.

2. الفدائيون: وهم المناضلون الذين تجندهم جبهة التحرير الوطني للقيام بأعمال في المدن والقرى مهمتهم تتلخص في قتل الخونة والعلماء وغيرهم من المعمرين المعروفين بدسائسهم وظلمهم الشديد للشعب ومناواتهم للثورة.

3. المسبلون: هم عناصر مسلحة وهي قوة احتياطية لجيش التحرير وهم يرتدون الزي المدني للتمويه ومهمتهم ضرب الأهداف العسكرية للعدو وتخريب منشآته المختلفة كالطرقات، نسف الجسور، قطع الأسلاك الهاتفية، تدمير المنشآت الفنية والاقتصادية لإضعاف العدو (2)، وهم الذين يقومون بتموين الجيش، وبحراسته في راحته، والذين يحملون الذخائر والجرحى، ويكشفون جميع المعلومات عن العدو واتجاهاته (3).

أسفر مؤتمر الصومام على تنظيم دقيق لجيش التحرير الوطني سواء من حيث التنظيم أو من حيث القيادات والرتب.

من حيث التنظيم:

▪ الفيلق: يتكون من ثلاث كتائب يشرف عليها مسئول الناحية برتبة ملازم ثاني ونائبه العسكري برتبة ملازم أول وجاء في وثيقة الصومام أن الفيلق يتكون من 350 رجلا من بينهم 20 إطارا.

(1) تم التطرق لهذه المهام في الفصل التمهيدي، وللمزيد ينظر: عامر رخيعة، المرجع السابق، ص: 50.

(2) ينظر: بلقاسم بن محمد برحاييل، المرجع السابق، ص: 137، كذلك: مومن العمري، المرجع السابق، ص: 309.

(3) حول الموضوع ينظر: المقاومة الجزائرية، ع: 2، 15 نوفمبر 1956، ص ص: 6-7، الغالي غربي، المرجع السابق، ص: 429، أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ص: 343-347.

- **الكتيبة:** تتكون من ثلاث فرق يشرف عليها عسكري برتبة ملازم أول ونائبه برتبة مساعد وعدد أفرادها 110 جنود بالإضافة إلى خمس إدارات.
 - **الفرقة (Sections):** تتكون من ثلاثة أفواج يشرف عليها مساعد ونائبه برتبة عريف أول وعدد أفرادها 35 رجلا بالإضافة إلى إدارتين أو ثلاثة.
 - **الفوج:** يتكون من 11 رجلا يرأسها عريف أول بالإضافة إلى جنديين أوليين. ويلاحظ أنّ عدد أفراد التشكيلات يختلف بين منطقة وأخرى اختلافا يسيرا⁽¹⁾.
 - **فرقة الكومندوس:** يتألف الفوج من 10 إلى 15 جنديا يرأسهم قائد برتبة مساعد ونائب له برتبة عريف ويختار أعضاء ممن يتمتعون بصحة جيدة والكفاءة العسكرية والشجاعة النادرة ويمنحون أحدث الأسلحة الأوتوماتيكية، ظهرت في أواخر سنة 1955 كفرقة للمنطقة الثانية بقيادة عزوي أحمد ويختار أفراد هذه الفرق من جنود جيش التحرير الذي لهم خبرة⁽²⁾.
- وقد اقتضت ظروف الثورة وضغط الاستعمار في هذه الفترة أن يتخذ جيش التحرير أسلوبا جديدا لمواجهة المرحلة، حيث توزع إلى وحدات صغيرة ليسهل عليهم الاختفاء والتحرك بسرعة والتمويه والهجمات الخاطفة⁽³⁾. أما عن الرتب العسكرية فقد حددت كالتالي:
- الجندي الأول (كابران) علامة (V) حمراء في الساعد الأيمن - مقلوبة.
 - العريف (سرجان) علامتان على شكل (V) حمروان.
 - العريف الأول (سرجان شاف) 3 علامات على شكل (V) حمراء.
 - المساعد (أجودان) علامة على شكل (V) تحتها خط أبيض.
 - الملازم (أسبيران) نجمة بيضاء.
 - الملازم الثاني (سوليوطنا) نجمة حمراء.
 - الضابط الأول (ليوطنا) نجمة حمراء ونجمة بيضاء.
 - الضابط الثاني (قبطان) نجمتان حمروان.

(1) ينظر: التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص: 347، عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص: 167-168.

(2) ينظر إلى: محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 162، التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص: 347.

(3) أحداث الثورة التحريرية الناحية الرابعة: كيمل، مقتطفات من ملتقى المنظمات بزرية الواد، الجزائر، ملخص محرر سنة 2006، ص: 21.

- الصاغ الأول (كمدان) نجمتان حمروان ونجمة بيضاء .

- الصاغ الثاني (كلونيل) ثلاثة نجوم حمراء⁽¹⁾.

▪ قائد الولاية: هو صاغ ثاني ومساعدوه ثلاث من رتبة صاغ أول.

▪ قائد المنطقة: ضابط ثاني ومساعدوه والثلاثة من رتبة ضابط أول.

▪ قائد الناحية: ملازم ثاني ومساعدوه الثلاثة من رتبة ملازم⁽²⁾.

▪ قائد أو مسؤول القسمة يكون برتبة مساعد ونوابه الثلاثة يكونون برتبة عريف.

أما تعيين الضباط أو نزع الرتب العسكرية من اختصاص (ل.ت.ت) فاقترح من قائد الولاية، أما عن تعيين الضباط أو نزع رتبهم فتكون من صلاحيات قائد الولاية⁽³⁾، لكن ينبغي أن تكون الترقيات والتعيينات لمسؤولين ومنح الرتب كلها بقرارات أو مقترحات المسؤولين المحليين الذين يعرفون أفضل قيمة المجاهدين والسكان محليا. مع الأسف ذلك لم يكن في حالة المنطقة الأولى⁽⁴⁾، هذه الشعارات أثناء الثورة يبدو أنها لم تعلق في الولاية الأولى خاصة وقد أقر المؤتمر ألفاظا خاصة وأوصى باستعمالها في كامل الوطن وهي المجاهد والمسبل والفدائي مما يدل على توحيد التسميات خلال الثورة⁽⁵⁾.

فبالنسبة لمنطقة الأوراس تضم 05 أقسام عسكرية ووضع على كل قسم جماعة من الجنود، والجماعة تضم 03 فروع وكل فرع لا يقل أفراده على ثلاثة عناصر⁽⁶⁾. وعن هذا يكتب المؤرخ الفرنسي "إيف كوريار": « النتائج في منطقة الأوراس كانت جد لافتة للأنظار، كل مجموعة وكل قسمة ذات أهمية كان على رأسها رئيس وكل لجنة على رأسها مسؤول محلي ومسؤول الشرطة الداخلية، وآخر على رأس المالية وآخر للشؤون الإسلامية وآخر على رأس النقابة »⁽⁷⁾. هذا عن التنظيم السياسي أما التنظيم

(1) حول الموضوع ينظر: عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص:123، أحسن بومالي، المرجع السابق، ص:343، عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج:1، المرجع السابق، ص:399-400، أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:342-343.

(2) الغالي غربي، المرجع السابق، ص:428-429.

(3) محضر جلسات مؤتمر الصومام، ص:06.

(4) مجلة أول نوفمبر، ع:03، 01 فيفري 1973، ص:62.

(5) التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:94.

(6) مصطفى هشماوي، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، التنظيم العسكري والسياسي للثورة الجزائرية، الملتقى الأول للثورة الجزائرية في المنظر التاريخي والسياسي والأدبي، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الجزائر، 1989، ص:103.

(7) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:137-138.

الإداري فكان يضم المجالس الشعبية التي كان يدير شؤونها رئيس يشرف على أربعة منتخبين مكلفين؛ الأول بالحالة المدنية والصحية، والثاني بالمسائل الثقافية والعدالة والمحاكم والثالث بالشؤون المالية والاقتصادية وجمع الأموال، والرابع بالأمن والمياه والغابات والدرك الريفي⁽¹⁾.

المطلب الثالث: المشوشون في الولاية الأولى - قضية جيش اللمامشة-

لقد سمح الفراغ في الولاية الأولى من قياداتها الأصلية لظهور زعامات جديدة طفت بينها صراعات وتجاذبات للسيطرة على مقاليد السلطة⁽²⁾، وهو ما أكدته وناسة ساري تنقور إذ تؤكد أن الأزمة تولدت في اليوم الموالي لوفاة بن بولعيد، ولكن مؤتمر الصومام لم يؤدِّ إلا لتفاقم النزعة الإقليمية⁽³⁾ هذا الوضع الذي أصبح غير واضح بالفعل بسبب اتساع الحرب وطموحات البعض وأسبقية وانتشار هاته النزعة. وقد أيقض ذلك الصراع روح الانفصال لدى قادة المنطقة السادسة عندما شعروا بضعف القيادة المركزية وتضعف مكانتها فافتعلوا بدورهم أسبابا حقيقية وأخرى واهية هذه الأخيرة كانت حينما زعموا أن التمثيل لم يكن عادلاً، وأن توزيع مناصب المسؤولية استحوذ عليه الأوراسيون⁽⁴⁾، ويؤكد في هذا الصدد الوردي قتال أن هذا التمرد عن القيادة في الأوراس قد يكون بعد الاتفاق مع مصطفى بن بولعيد، حيث كانت تستهدف تهيئة الجو لوقفهما ومحاكمتهما في قضية إعدام المجاهد بشير شبحاني إلا أن اغتيال بن بولعيد قد ترك الحبل على الغارب⁽⁵⁾، وبدأت الأمور تتجه نحو التصعيد خلال صائفة 1956 وبالتحديد في شهر جويلية منه اعترض لزهري شريط الذي صار يتزعم اللمامشة على قيادة عاجل عجول للمنطقة الأولى ودعا كذلك الوردي قتال للعودة إلى تبسة، بعد أن كان مسؤول ناحية سوق أهراس⁽⁶⁾ وهذا ما أكده العقيد طاهر زبيري حسب ما جاء في مذكراته إذ أكد على أنه في التاريخ نفسه تم الاعتراض على قيادة عجول وأرسل لزهري شريط في طلب قتال الوردي وقاله له: «عجول يريد الفتك بنا»⁽⁷⁾، غير أن لحمزة

(1) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص:298.

(2) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:208.

(3) Ouanassa Siari Tengour, *Histoire Contemporaine...*, Op- cit, P:113.

(4) مسعود عثمانى، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص:196.

(5) للمزيد ينظر: محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر - دراسات ووثائق، دار البلاغ، الجزائر، 2001، ط:1، ص:234، محمد عباس، حقائق جديدة عن جهاد أوراس النمامشة مع المجاهد الوردي قتال، جريدة الشعب، ع:7984، الاثنين 3 جويلية 1989، ص:06، علي كافي، المرجع السابق، ص:212.

(6) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص:304.

(7) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص:151.

أشريط شقيق الشهيد الأزهر شريط رأيا آخر في الموضوع، فهو يرى أن بوادر الشقاق حسب تعبيره قد وقعت عندما رجع جيش اللمامشة من ناحية سوق أهراس، بناءً على أمر صادر من قيادة الثورة في الأوراس بعد أن عثروا على رسالة تدعو إلى قتل جميع قادة اللمامشة، هذا الأمر قد أفجعهم⁽¹⁾ لكن هذا الأخير لم يشر إلى مصدر الرسالة ولا إلى المرسل إليه وأخذ جنود الوردية قتال أحسن الأسلحة التي عند مجاهدي تلك الناحية والتحقوا بصفة جماعية لجانب أشريط الأزهر زعيم اللمامشة في الجبل الأبيض⁽²⁾ وهو نفس ما أكده محمد عباس غير أنه يقول يمكن أنهم قصدوا بها مسؤول فوج في رواية أخرى⁽³⁾.

إثر معركة واد هلال انعقد اجتماع لجماعة اللمامشة في الجبل الأبيض وهم عباد الزين ولزهر شريط وبابا ساعي، العيد بن باهي توج هذا الاجتماع بقرار هام وهو الانتقال إلى تونس للاتصال بأحد زعماء الثورة وهو أحمد بن بلة لطرح مشاكلهم وإيجاد حل للخلافات الكثيرة والمستعصية وخاصة الاعتداءات المتكررة بين اللمامشة وجماعة الأوراس⁽⁴⁾، وكانت نتيجة هذا الاجتماع أيضا الخروج عن طاعة سلطة لغرور بحجة استنكار لتصرفات التيجاني العثماني المنتمي إلى خنشلة والوفي لعجول⁽⁵⁾، وكانت أولى خطوات التمرد هي طرد سيدي حني من تبسة والمحسوب على القيادة بعد عودة الوردية قتال وحاصروا عباس لغرور في جبال النمامشة⁽⁶⁾.

يرجع التمرد على القيادة كونها أصبحت غير مؤهلة ولا قادرة على إدارة شؤونها، فاتفق اللمامشة على الانفصال، وفي هذا الصدد يؤكد الوردية قتال أن ذلك راجع للمشكلات النظامية الخطيرة على مستوى القيادة العليا وخاصة من طرف نائبي عباس، وأكد على هذا الاستياء بقوله: « فقد أرسلنا إلى عباس عندما كان في ناحية الجديدة نعلمه أن القادة في ناحية تبسة يستتكرون التصرفات الشائنة... التي ما إنفك كل من عجول والتيجاني عثماني يقومان بها على مستوى القيادة، لأجل ذلك فإننا لا نعترف بهذه القيادة ما دام هذان الشخصان عضوين بارزين فيها »⁽⁷⁾، وكذلك اتهمت سياسة قيادة الأوراس في تصفية البعض من القادة البارزين في المنطقة الأولى، كما أنهم حملوهم مسؤولية مقتل بشير شيحاني قتلا متعمدا

(1) شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، ج:5، المرجع السابق، ص:426-427.

(2) شهداء منطقة الأوراس...، ج:4، المرجع السابق، ص:426-427.

(3) محمد عباس، حقائق جديدة عن جهاد أوراس النمامشة...، المرجع السابق، ص:6.

(4) عمار جرمان، المرجع السابق، ص:58.

(5) مسعود عثمان، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص:197.

(6) عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك...، المرجع السابق، ص:168.

(7) محمد زروال، اللمامشة في الثورة، ج:1، المرجع السابق، ص:284-286.

وكذا مصطفى بن بولعيد وآخرين، وهذا ما أدى إلى الانفصال عن الإدارة العليا في الأوراس في جوان 1956⁽¹⁾، وقد جعلوا من هذه القضايا ذريعة للخروج عن طاعة القيادة خاصة قضية اغتيال شيحاني بعدما كان له من المجهودات التنظيمية الكبيرة التي قام بها قبل قيادته لمعركة الجرف⁽²⁾، واتهموهم بانتهاج سياسة إبعاد مسؤوليها إلى نواحي كثيرة كناحية سوق أهراس، سدراتة، مسكيانة، عين البيضاء... وغيرها⁽³⁾، إضافة إلى أنهم كانوا يرون أن القيادة العليا أصبحت غير مؤهلة ولا قادرة على إدارة شؤونها وذلك بسبب تصرفاتها الطائشة وقتلها العمدي حتى على شبهة كل من تتوسم فيه الخطر على مركزها وكان هذا في نظرهم حجة قانونية وشرعية للتخلص منها والانفصال.

ومن بين الأسباب التي غدت تلك الخلافات انحياز قادة تلك المنطقة لأحمد بن بلة بعد أن بث في أوساط الولاية فكرة أولوية جيش التحرير الوطني على الجبهة⁽⁴⁾ فظهر بذلك توجهان الأول يدعو للجبهة، والتوجه آخر يدعو للجيش. فكان الفريقان عندما يلتقيان يدخلان في معارك طاحنة بينهما لكنهما يشتركان في محاربة العدو⁽⁵⁾ أما خلاف اللمامشة وعبد الكريم هالي والطالب العربي فراجع لارتباط اللمامشة بالوفد الخارجي وأحمد بن بلة حيث كان الأخيران على خلاف معه فبن بلة أخرج عبد الكريم هالي من القاهرة لضمه لصفوف الثورة، أما الطالب العربي فكان ينتظر منصبا هاما في طرابلس فلم يحصل على ما يريده ف جاء إلى تونس غاضبا متمردا، والتحق الاثنان بعبد الحي، وانظم إليهما لغرور فأخذوا يفكرون في الخروج عن طاعة الداخل والخارج على السواء⁽⁶⁾.

أما السبب الوجيه بالنسبة للبعض فيرجع إلى الآفاق الحقيقية التي مثلها الطموح الذي كان يراود شريط لزهو الهادف إلى تكوين جيش خاص باللمامشة عندما عمد إلى سحب وحدات كانت تدعم ناحيتي سدراتة، وسوق أهراس، وما لبث هذا القائد المغوار أن طرد "سيدي حني" المعين من قبل القيادة

(1) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 379.

(2) حول الموضوع يمكن الاطلاع على: محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر...، المرجع السابق، ص: 234، محمد عباس، حقائق جديدة عن جهاد أوراس النمامشة...، المرجع السابق، ص: 06، علي كافي، المرجع السابق، ص: 212.

(3) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 379.

(4) محمد زروال، اللمامشة في الثورة، ج: 1، المرجع السابق، ص ص: 283-285.

(5) المرجع نفسه، ص: 310.

(6) محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص ص: 234-235.

المركزية⁽¹⁾، إذ أن كل ما ذكره اللمامشة كسبب لإعلان الانفصال لم يكن السبب الحقيقي وراء الانفصال، وأن السبب الحقيقي وراءه هو تطلعهم إلى الرئاسة، والذي يعتبره الكثير تطلعاً مشروعاً على اعتبار أنهم يملكون أفراداً تمثل قيادات مهمة خلال الثورة⁽²⁾.

وبالتالي تمرد ناحية اللمامشة على حليفهم عباس لغرور وإقدامهم على تعيين قيادة مستقلة برئاسة لزهري شريط قائداً عاماً للمنطقة والوردي قتال النائب الأول، والزين عباد عضواً وكان مجاهدو اللمامشة (تبسة) قد حاصروا لغرور قبل ذلك بناحية القلعة مما اضطر حليفه عجول للتوسط لفك الحصار عنه وتسوية الخلاف مؤقتاً⁽³⁾، ولم يكن هذا الحصار في المصلحة العليا للثورة في شيء، والذي لم يرفع إلا بعد أن تدخل عجول لمؤازرته⁽⁴⁾ وجمع لذلك نحو 150 رجلاً ذهب بهم لنجدة لغرور ومن معه، وقادهم بنفسه واقتحم ميدان المعركة التي دامت يومين أو أكثر وغاب عجول عن مركز الولاية أكثر من أسبوعين وتحدث مع عباس حول بعض التمردات التي فجرت المنطقة السادسة، وحول التزويد بالسلاح والاتصال بعبد الحي مندوب الثورة في تونس⁽⁵⁾، وقد انتهت هذه المعركة بطرد سيدي حني وتولى اللمامشة بقيادة لزهري شريط زمام أمورهم⁽⁶⁾.

الأمر الذي جعل عباس لغرور يعرب عن أسفه ويعترف في قرارة نفسه مكرها بهذه القيادة الجديدة لمنطقة تبسة ليصرح لزهري شريط بعدها بأن الجامع المشترك بين القيادة العليا والقيادة في منطقة تبسة منذ اليوم هو محاربة العدو لتتوالى بعض الأحداث ليقوم مندوب عباس عبد الحي بتوجيه رسالة إلى الحكومة التونسية مطالباً منها إلقاء القبض على قادة اللمامشة، لكن الحكومة رفضت الاستجابة لهذا الطلب، فاستاء عبد الحي كثيراً من موقفهم حيث أن قادة اللمامشة كانوا يتصلون بالسلطات التونسية الرسمية وكذا بالوفد الخارجي في القاهرة دون أن ينسقوا هذه الاتصالات معه معتبراً أنهم تحدوا

(1) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 363.

(2) عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك...، المرجع السابق، ص: 172.

(3) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 353.

(4) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 258.

(5) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص: 152.

(6) عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك...، المرجع السابق، ص: 168.

صلاحياته⁽¹⁾ مع العلم أن عبد الحي كان على ارتباط بالثوار التونسيين من أنصار صالح بن يوسف ضد التوجه البورقيبي⁽²⁾.

اجتماع حمام الأنف (منبوبة):

يعد انتقال القائد عباس لغرور ومعه التيجاني عثمانى إلى تونس قصد الاتصال بعبد الحي ممثل الثورة في تونس في محاولة جادة لتسوية الأزمة وتوحيد الصف ولنفس الغرض سافر لزهري شريط والوردي قتال وتم اللقاء في مقر عبد الحي⁽³⁾ لإيجاد حل للمشاكل التنظيمية العالقة فانهقد الاجتماع في سبتمبر في منوبة وكان القادة الذين حضروه من جانب قيادة اللمامشة: الزين عباد، لزهري شريط، الوردي قتال، العيد بلباهي مناعي، الباهي شوشان، صغير زرفاوي وعبد المجيد بلغيث، كما حضره من الجانب الآخر من قيادة الأوراس: عباس لغرور، عبد الحي، عبد الكريم هالي، عبد الحفيظ السوفي وساعي فرحي⁽⁴⁾ وذلك بعد مبادرة لعباس لتنظيم عمليات مصالحة ومشاورة قصد تقليص الخلافات التي كانت تجعل بعض قادة الولاية الأولى على اختلاف⁽⁵⁾ هذا الخلاف الذي أكده المجاهد علاق بعد اتصاله بصالح بن علي سماعلي والذي أكد له فيه ذهابهم لتونس لتسوية الخلافات، لكن في صبيحة الاجتماع لاحظ محمد علاق كلا من عباس لغرور وبابانا ساعي فرحي في نقاش حاد بعث في نفسه ألا تكون نتائج الاجتماع مثلما هو متوقع، إضافة إلى تعبير محمود الشريف للوردي قتال عن مخاوفه بناء على حدة النقاش بين الطرفين لكن الأخير طمأنه سيما وأن الجماعة كانت تنتظر حكما من قادة الجبهة يأتي من القاهرة أو طرابلس⁽⁶⁾ فكانت فحوى المناقشات حول الاغتيالات، كذلك موقف جماعة اللمامشة الذين تمردوا على السلطة الشرعية للأوراس⁽⁷⁾، إضافة إلى قضية المنع من التزويد بالسلح والذخيرة خاصة بعد بلوغ قيادة

(1) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 381-384.

(2) محمد عجرود، المرجع السابق، ص: 73.

(3) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 308-309.

(4) محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 336.

(5) عمار بوجلال، حواجز الموت 1957-1959، الجبهة المنسية، تر: زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات

والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص: 49.

(6) محمد عباس، دروب الإستقلال...، المرجع السابق، ص: 266.

(7) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 382.

الأوراس تمرد جيش اللمامشة⁽¹⁾ إلا أنّ المجتمعين لم يصلوا إلى نتيجة بسبب تعصب كل طرف لرأيه ولهذا الأمر أجل النقاش إلى يوم آخر⁽²⁾.

(1) محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص:234.

(2) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:264.

اجتماع لاكانيا 22 سبتمبر 1956:

انطلق الجميع من منوبة إلى تونس حيث تقرر عقد الاجتماع الثاني في فيلا عبد العزيز بن الهاشمي الشريف بلاكانيا بباردو والتحق الجميع بقاعة الاجتماع والتي كانت تحرسها مجموعة مسلحة⁽¹⁾ وفي الغالب كان قادة اللمامشة يشكون في نوايا عباس لغرور وجماعة السوافة، وهذا ما يؤكد الوردى قتال معبرا عن مخاوفه التي بدأت تظهر في الأفق فيقول: « وعندما خرجت من القاعة التي تنعقد فيها الندوة قلت لأصحابي " رانا رايعين للموت " أي " أننا ذاهبون للموت " وحذرت كل من لزهري شريط وزين عباد من مغبة ما ينتظرنا على أيدي عباس وأنصاره السوافة⁽²⁾ وهذا ما أكد لزهري شريط وهم في الطريق إلى المكان إذ بعد السير توقفت السيارة التي يركبها لزهري شريط فنزل وخاطبهم بقوله: « وأنتم لماذا تتبعوننا؟ ألا تعلمون بأننا ذاهبون إلى الموت⁽³⁾ ».

وقد ذهبت بعض المراجع إلى أن عباس اتفق مع السعيد عبد الحي المتواجد بتونس إلى خطة لاغتيال اللمامشة بعد استدراجهم وإطلاق الرصاص عليهم مما أدى إلى القطيعة بينهم حتى مؤتمر الصومام⁽⁴⁾، إلا أن هناك من يذهب إلى أنه قد أحيكت مؤامرة ضد عباس حيث أنه أراد المصالحة بين اللمامشة والسوافة لكن شخصا متهورا من جماعة السوافة أطلق النار عليهم⁽⁵⁾، وهذا ما يؤكد من ذهب إلى تبرئة عباس تبرئة تامة من دم اللمامشة إذ أكد ذلك كل من الوردى قتال وفرحي ساعي إذ اتهم الوردى قتال عبد الحي بتدبير المؤامرة لهم لأنه تخوف من وجودهم في التراب التونسي إذ أن عباس لغرور وهو في السجن خاطب عبد الكريم هالي: " لقد استعملتموني " ويعني بذلك السوافة ضد قادة اللمامشة لذلك فقد أوصى به ساعي فرحي خيرا عند مسعي أحمد بعد الحادثة وقبل سجنه⁽⁶⁾.

وكانت حصيلة هذه المؤامرة موت الزين عباد وإصابة شريط لزهري في عينه، وفرحي بابانا ساعي في ذراعه أما الوردى قتال فأصيب في بطنه، وأما العيد بن هاني فقد أصيب بكسر، إضافة إلى أن عبد الكريم هالي قد أطلق الرصاص من مسدسه على سائق عباد الزين بشير عيدوني الذي كان ينتظره داخل

(1) عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك...، المرجع السابق، ص:180.

(2) محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:328.

(3) للمزيد حول الموضوع ينظر: نفسه، ص ص:339-340.

(4) ينظر: عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:377، كذلك: عمار جرمان، المرجع السابق، ص:65.

(5) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص:228.

(6) محمد زروال، المرجع السابق، ص ص:342-343.

السيارة خارج الفيلا، ولما سمع المجاهدون والمسكرون والنشطاء اللمامشة المتواجدون بتونس بهذه الواقعة، فروا جميعا إلى منطقة الساحل التونسي (سوسة، نابل)، لأنهم كانوا يجهلون ما وقع بالضبط، ومن جملة الهاربين محمود الشريف الذي كان يعالج في تونس وبعد هذه المأساة عاد الحبيب عباد إلى الفوج بخشم الكلب بالتراب التونسي فأمر بتجريد جماعة عباس من السلاح والدخول إلى الجزائر⁽¹⁾ وبعد الحادثة يؤكد دمينيك فارال أن بورقية اغتاز من العملية فأمر باعتقال القادة الأوراسيين ومنهم عباس لغرور مما تسبب في مواجهة بين التونسيين والشاوية⁽²⁾، أما عن الجرحى فقام إبراهيم مزهودي بعد ذلك بالإجراءات القانونية مع أحمد التليلي الذي ساعده كثيرا في نقل الجرحى إلى مدينة طرابلس حيث نقلوا للعلاج فيها بعد أن تم نقلهم من طرف السلطات التونسية إلى مستشفى فرحات حشاد في بداية الأمر، وتم إلقاء القبض على عبد الحي وجماعته وإدخالهم السجن⁽³⁾، إذ يؤكد عمار جرمان أن (ل.ت.ت) قامت بملاحقة مدبري ومنفذي هذه العملية بمساعدة من السلطات التونسية⁽⁴⁾ ولم تكن المساعدة تقتصر على الحكومة التونسية بل حتى السلطات المحلية بتونس.

المطلب الرابع: اجتماع تونس واختطاف طائرة الوفد الخارجي وموقف حكومة تونس منه

لقد كانت الأمور تسير نحو المزيد من الانشقاقات والخلافات بين القادة الثوريين بعد اعتراض بن بلة على مقررات مؤتمر الصومام كما ذكرنا ذلك سابقا، إذ كان بن بلة ناقما جدا على لقاء مؤتمر الصومام وجل انتقاداته كانت انتقادات سياسية وخاصة بعد وصول القادة الجدد المنحدرين من جمعيات وأحزاب عارضوا بشراسة العمل المسلح⁽⁵⁾، إضافة إلى التطورات التي عرفتتها الحرب خلال السنتين الأوليين من اندلاع الثورة والمحاولات والجهود المختلفة من أجل إيجاد حل لإنهاء الحرب القائمة، ومن بينها ما قامت به الحكومة التونسية من جهود للتوسط بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني لإيجاد مفاوضات مباشرة تؤدي إلى حل عادل للقضية الجزائرية وقد قبلت جبهة التحرير هذه الوساطة

(1) حول الموضوع ينظر: عمار جرمان، المرجع السابق، ص:65، محمد عباس، دروب الاستقلال...، المرجع السابق، ص:267، محمد هنين، المرجع السابق، ص:14.

(2) دومنيك فارال، المرجع السابق، ص:171.

(3) ينظر: عمر تابليت، الأوفياء يتكرونك...، المرجع السابق، ص:182، محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى...، المرجع السابق، ص:23.

(4) عمار جرمان، المرجع السابق، ص:67.

(5) ينظر: صالح لغرور، المرجع السابق، ص:204، عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص:170.

لكن فرنسا رفضتها بحجة أن الوسيطين غير محايدين⁽¹⁾، وعقب عودة خيضر إلى القاهرة تحدث مع السفير التونسي الصادق المقدم فلاحظ تغييرا في موقفه، فقبل لقاء بلغراد كان يعلن اتفاقه مع الوفد الخارجي حول مطالبه الاستقلالية، لكن هذه المرة راح يمتدح سياسة المراحل لبورقيبة وينصح بالاعتداء بها مؤكداً أن لا ضير في ذلك ما دامت الحلول المرحلية تصب في مجرى الاستقلالية، وعرض المقدم بالمناسبة على محدثه فكرة لقاء رباعي (مغربي فرنسي) مفتوح النظر حول منطلق مفاوضات محتملة بعد ذلك، وطرح السفير التونسي الأمر وكأنه من بنات أفكاره وطلب من خيضر التفكير فيه⁽²⁾.

وفي لقاء لاحق بالمغربي أحمد بن المليح، عرف خيضر أن الملك محمد الخامس يفكر في هذا اللقاء الرباعي فعلا منذ فترة وأن المسألة متقدمة بدليل أن الملك أرسل الأمير الحسن إلى باريس لمناقشتها مع المسؤولين الفرنسيين وفي تونس ساهم الوزير " ألان سافاري " Alain Safary بدون أن يدري في تضليل كل من الباهي الأدغم وأحمد التليلي، عندما نقل إليهما رغبة باريس في تنظيم لقاء رباعي مفتوح مثلما جاء ذلك في لقاء خيضر، بكل من الصادق المقدم وبن المليح، وقد انتهى محمد خيضر من هذين اللقاءين إلى الخلاقات التالية:

1. من المؤكد أن تونس والرباط تدارسا المسألة الجزائرية فيما بينها واتفقا على موقف موحد بشأنها.
 2. من الواضح أن باريس تحاول جر الأشقاء بتونس والمغرب إلى لعبتها.
 3. من العاجل بناء على ذلك إعلام أشقائنا بجوهر مطالبنا.
- وحتى نتبين أكثر أجواء هذا اللقاء الثلاثي المرتقب، نذكر جواب عبد الرحمن كيوان في 20 أكتوبر على رسالة خيضر حيث ينصحه بـ:

- قبول الوساطة التونسية المغربية بحذر شديد والدوافع الحقيقية لهذه الوساطة.
- يشير إلى « اتصالات مولاي الحسن بباريس ورغبة شخصيات فرنسية في التوصل إلى حل سلمي للقضية... » ويجمع الثلاثة على طابع السرعة والغموض الذي جرى فيه الإعداد للقاء تونس.

(1) Abd Elhamid Zouzou, Les références historique de l'état Algérien, (instifins et chartes), édition Houma, Alger, (S.D.P), P:30.

(2) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج2، المرجع السابق، ص:271.

في المغرب اجتمع بعض أعضاء الوفد بالأمير الحسن أولا في تيطوان بحضور عبد الرحمن اليوسفي والمناضل التونسي - المقيم بإسبانيا - حافظ إبراهيم، تمهيدا للاجتماع بالملك محمد الخامس في الرباط⁽¹⁾.

ونتيجة لتدخل محمد الخامس ملك المغرب قبلت حكومة " غي موليه " عقد مؤتمر في تونس يحضره مندوبون عن أقطار المغرب العربي الثلاثة ومنهم مندوبون عن جبهة التحرير الجزائرية لبحث الأوضاع في الجزائر وغيرها من أقطاب المغرب العربي⁽²⁾، لكن أحمد بن بلة يؤكد أن هذا اللقاء ترتب إثر محادثات روما مع رسول الحكومة الفرنسية والذي تم فيه الاتفاق على عقد اجتماع⁽³⁾.

ولهذا الغرض وعلى غرار التسارع في الاتصالات للبحث في المفاوضات تبعا لتعاظم الثورة وقوة غليانها قرر قادة شمال إفريقيا لقاء مشترك في العاصمة التونسية من أجل البحث في حل للقضية الجزائرية وإنهاء الحرب، وقد كان غي موليه على علم بذلك⁽⁴⁾ وقد خلص هذا الاجتماع على الأخذ بعين الاعتبار مطالب الجزائريين عند الاجتماع واعتقد من خلالها العاهل المغربي والرئيس التونسي أنها فرصة ثمينة قد تسفر على تقريب وجهات النظر بين فرنسا وجبهة التحرير بوساطة مغربية تونسية فبادر على قبول العرض واستضاف ملك المغرب وفد جبهة التحرير الوطني⁽⁵⁾، وذلك بعد أن كان مقيما في العاصمة الإسبانية إذ قدم لهم رسول من " مولاي الحسن " وأعلمهم فيه بأن السلطان يرغب في رؤيتهم في الرباط وهناك تم اتفاق على الذهاب إلى تونس برفقته لعقد الندوة المغربية⁽⁶⁾ لذلك قصدوا تونس لحضور القمة حول مستقبل المغرب الكبير والتي نظمها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة⁽⁷⁾، بمناسبة أول زيارة يقوم بها الملك محمد الخامس إلى تونس، وطالب الطرفان بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية وتمكين الشعب الجزائري من استقلاله⁽⁸⁾.

(1) نفسه، ص ص: 271-273، 276.

(2) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص: 401.

(3) روبر ميلر، المرجع السابق، ص: 119.

(4) التقرير الجهوي للولاية الأولى، المرجع السابق، ص: 81.

(5) الوفد متكون من: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد والصحفي مصطفى الأشرف. ينظر:

مسعود عثمان، المرجع السابق، ص: 294.

(6) روبر ميلر، المرجع السابق، ص ص: 119-120.

(7) **Aldjeich**, La France face a ses crimes en Algerie, N° 576, Juillet 2011, P:25.

(8) **LE MONDE**, L'Algérie depuis 1945, Octobre 1992.

في هذه الأثناء كانت هناك تحركات أخرى تجري على مستوى آخر من أجل إيجاد حل ملائم للقضية الجزائرية، طرق هذه المساعي هما جلالة الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة اللذان ضاعفا اتصالاتهما بمندوبية الخارج لجبهة التحرير الوطني من جهة وبالرئيس الفرنسي غي مولي من جهة ثانية، وانتهى بعد كثير من التشاور إلى ضرورة عقد ندوة ثلاثية في تونس، وتقرر أن تتعقد تلك الندوة في نهاية شهر أكتوبر وأدى هذا القرار إلى جعل متفاوضي روما يتفقون على استئناف لقاءاتهم بعد القمة المغاربية مباشرة⁽¹⁾.

كان هذا المؤتمر محاولة لترجمة القادة المغاربة في البحث عن صيغة للتضامن المغاربي الذي لم يكن يمكن أن يقدر له النجاح لولا وجود القضية الجزائرية التي أصبحت عاملا من عوامل الوحدة، إضافة إلى أن هذا المؤتمر برز للوجود ترجمة للرجبة التونسية والمغربية للتوسط في قضية الجزائر وإيجاد حل للحرب القائمة فيه وهذا بمباركة فرنسية لحل المشكل⁽²⁾، أما الحقيقة فتبدو أن الدعوة إلى هذه الندوة تهدف إلى توحيد الرؤى السياسية تجاه المشكلة السياسية التي تهدد الاستقرار وإن كان الطرف التونسي والمغربي أعلننا بأن هدف هذه الندوة هو وحدة المغرب العربي⁽³⁾، وكان حضور (ج.ت.و) للمؤتمر يعني الاعتراف بالعلاقة مع الأنظمة السياسية في وقت كانت تجتهد لإخفاء ذلك⁽⁴⁾.

وقد صرح وقتها حسين آيت أحمد أن الموقف يهدف إلى تجسيد الفدرالية الشمالية الإفريقية وإنشاء المغرب العربي لكن لا آيت أحمد ولا بن بلة أوضحا طبيعة هذه الوحدة وآلياتها في المؤتمر الذي يحكم عليه أنه كان مجرد قمة تونسية مغربية، خاصة بعد اختطاف الطائرة المقلدة للقادة⁽⁵⁾ التي ركبها أعضاء الوفد الخارجي ومعهم صحافي الثورة وهي طائرة مغربية في 22 أكتوبر 1956، وكانت متوجهة إلى تونس عبر جزر البليار⁽⁶⁾ للالتقاء بكل من الملك المغربي محمد الخامس والرئيس التونسي لتنسيق العمل النضالي وكان من المفروض أن تمر الطائرة عبر مطار مابوركا بإسبانيا ثم الانتقال إلى تونس، فعندما كانت تحلق في الجو أرسلت قيادة سلاح الطيران الفرنسي مكالمة هاتفية إلى قائد الطائرة الفرنسي تأمره

(1) محمد العربي الزبييري، المرجع السابق، ص: 103-104.

(2) محمد الطيب زروق، النظام البورقيبي والثورة الجزائرية، مجلة المعارف والدراسات التاريخية، ع: 06 جويلية 2016، ص: 203، جريدة العمل التونسية، ع: 16 أكتوبر 1956.

(3) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 80.

(4) المقاومة الجزائرية، ع: 2، المرجع السابق، ص: 12.

(5) نفسه، ص: 82.

(6) عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص: 170.

بالهبوط في مطار الدار البيضاء بالجزائر⁽¹⁾ أي أن المخابرات الفرنسية كانت تتابع حركة الوفد، وتبلغ السلطات الرسمية عن التطورات.

وما سهل من اختطاف الطائرة وجود طاقم فرنسي يقود الطائرة⁽²⁾ إذ يؤكد أحمد بن بلة ذلك ويصل إلى القول: « أن حضور ملك المغرب في الطائرة نفسها بدا لنا أنه يشكل ضمانا كافية، ولكن لسوء الحظ أشعرنا بالخطر بأنه لعدم توفر مقاعد فإننا لم نكن نستطيع أن نصعد في طائرة صاحب الجلالة، وبأن طائرة ثانية ستوضع على ذمتنا⁽³⁾، وحسب رواية الخطيب أن ركوب الوفد الجزائري في الطائرة الملكية لم يكن واردا منذ البداية لأن العاهل المغربي قال لهم أمام الإصرار على السفر إلى تونس « اذهبوا عن طريق أوروبا إذا »، وبناءً على ذلك تقرر أن يسافروا على متن طائرة خاصة، تتجنب عبور الأجواء الجزائرية، لكن بن بلة وآيت أحمد يؤكدان أن السفر في الطائرة الملكية كان واردا في البداية، وبينما يفسر الأول العدول عن ذلك « باصطحاب الملك لحرمة »، يذهب الثاني إلى أنه هو الذي نبه مولاي الحسن إلى خطورة ذلك على نفسه⁽⁴⁾.

لقد اعتبرت هذه العملية عملية إرهابية بائسة نتيجة ما أصاب الفرنسيين من إحباط في الميدان العسكري والسياسي حيث اعتقدت أن من وراء هذا العمل القرصني يمكنها أن تقضي على الثورة، وكذلك حاولت من خلال سعيها في العدوان الثلاثي على مصر يوم 1956/10/30 إلى جانب بريطانيا وإسرائيل تستطيع بذلك ضرب الثورة والقوة العربية المساندة لها⁽⁵⁾.

وفي إطار هذه القمة التي كان من الممكن أن يكون لها نتائج لو حظر الوفد الجزائري لو لا حادثة الاختطاف فإن فتحي الديب يؤكد على أن هذه القضية اعتبرت تأمرا بين أعلى السلطات في المغرب والحكومة الفرنسية في باريس، إذ أكد لأحمد بن بلة هذا الأمر بقوله: « لهذه المناسبة تحذير السيد الرئيس، وأكرر لك أن المعلومات التي لدينا تؤكد وقوع مؤامرة ضدك وضد بقية أعضاء الوفد وأكد علي السيد الرئيس أن أحاول منعكما من المشاركة في هذا المؤتمر الذي أرادته فرنسا مكررا وخداعا »

(1) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر...، ج:2، المرجع السابق، ص:266.

(2) ينظر: بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص:218، وهناك من يذهب إلى أن عملية القرصنة كانت باستعمال سلاح الطيران الفرنسي ويتأمر مع الطيار حيث أرغمت الطائرة على الهبوط، محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص:160.

(3) روبر ميلر، المرجع السابق، ص:120.

(4) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج:2، المرجع السابق، ص:273-274.

(5) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص:274.

وكان رد بن بلة: « لا استطيع رفض ما تقرره قيادة الثورة »⁽¹⁾، ويسند فتحي الديب موقفه هذا إلى معلومات مسبقة لديه على ظروف تغيير مكان الاجتماع من تطوان إلى الرباط بعد اجتماع الأمير الحسين بالإخوة الجزائريين غير أن هذا الاتهام بالتآمر لا أساس له من الصحة ولا بصدفة إلا من كان يجهل تاريخ الحركة الوطنية في شمال إفريقيا حسب تعبير محمد العربي الزبيري ولو كان في نيّة الحبيب بورقيبة أو محمد الخامس التعامل مع السلطات الفرنسية لما سما لها هذه الأخيرة باستعمال أراضيها كقواعد خلفية لجيش التحرير الوطني ومراكز لعبور الأسلحة⁽²⁾.

وبالرغم من طرح محمد العربي الزبيري إلا أن الحقائق تثبت ما أثاره فتحي الديب لما أكده أحمد بن بلة حول الشكوك بخصوص اختطاف الطائرة حيث أكد أن تحويل الطائرة كانت عملية مرتبة بين مصالح المخابرات الفرنسية والمغربية وبتواطؤ من بعض الجزائريين⁽³⁾، إضافة إلى أنه لا يمكن أن نلغي ما لشعبي تونس والمغرب من دور في الضغط على حكومة البلدين من أجل مساندة الحرب القائمة في الجزائر، من خلال المساعدة في تمرير الأسلحة أو جعل أراضيها كقاعدة خلفية لما يحتمه الجوار.

أما عن رد فعل جبهة التحرير الوطني على لسان رئيس جبهة التحرير بالقاهرة الأستاذ توفيق المدني إثر هذه العملية اعتبر قادة الجبهة حياتهم بأعناق العرب في كل مكان وبأعناق الرجال الأحرار في كل أصقاع العالم، فالدفاع عنهم ليس دفاعا عن حرية العرب فحسب بل دفاعا عن قضية إنسانية⁽⁴⁾ وقد وضع فرحات عباس العملية في حجمها الحقيقي إذ اعتبرها محاولة من المسؤولين الاستعماريين المتطرفين نفذت من أجل إجهاض مساعي السلم التي تبلورت بعد جهد في عقد ندوة تونس⁽⁵⁾، أما عبان رمضان عندما التقى فرحات عباس بالصدفة بالناضور في مكتب الجبهة وعند التطرق إلى هذه النقطة قال عبان: « لحسن الحظ أنهم وقعوا في قبضة العدو لأننا كنا نتأهب لإصدار بيان ضد مشاركتهم في لقاء تونس نتهمهم فيه بالخيانة »⁽⁶⁾، وهذا كتب فيه ج ر تورنو ما يلي: « إن

(1) فتحي الديب، المرجع السابق، ص: 265.

(2) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص: 105.

(3) ينظر: صالح لغور، المرجع السابق، ص: 204، مقتطف من تقرير خنشة المقدم في 22 سبتمبر 1984، الملتقى الثالث لكتابة تاريخ الثورة 1956-1958، نسخة غير منشورة موجودة في متحف خنشة، ص: 04.

(4) توفيق المدني، أثر اختطاف القادة الجزائريين: تصريح لجبهة التحرير، المقاومة الجزائرية، ع: 31، ص: 12.

(5) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص: 114.

(6) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج 2، المرجع السابق، ص: 28.

الحقيقة الهامة ليست القبض على أحمد بن بلة ولكن إجهاض لقاء تونس الذي كان على وشك إعلان الوحدة المغاربية»⁽¹⁾.

أما عن الموقف التونسي حكومياً وشعبياً من اختطاف الطائرة فقد قامت مظاهرات في تونس تندد بسياسة فرنسا العدوانية⁽²⁾، وأن هذا العمل عدوان من قبل الاستعمار على سيادة تونس فوقفت موقف الغاضب ونزلت المظاهرات تطالب بالجلء وبمواصلة الكفاح إلى جانب الشعب الجزائري⁽³⁾، وهذا الموقف إلى جانب الثورة الجزائرية يؤكد لنا توفيق المدني إذ رفع الوفد الجزائري شكره العميق وامتنانه للأمة العربية الشريفة إذ ضربوا استفتاءً عربياً أظهر للعالم أجمع مكانة الوحدة العربية وتضامنها مع الشقيقة المجاهدة الجزائر⁽⁴⁾.

أما عن الموقف التونسي الرسمي فقد تأثر أولاً بالموقف الشعبي الغاضب من الاختطاف وقد أصدرت أولاً الحكومة التونسية بياناً مشتركاً في 24 أكتوبر بعد لقاء الرئيس الحبيب بورقيبة ومحمد الخامس أعلننا تضامنهما وتأييدهما لتحرير الجزائر دون إغارة أي اهتمام للقرار الفرنسي الصادر يوم 23 أكتوبر الذي أكد توقيف فرنسا للمفاوضات الفرنسية المغربية⁽⁵⁾، وألقي بورقيبة خطاباً على الشعب التونسي لتوضيح موقفه قائلاً: « حادث مؤلم كدر صفوفنا فقد اعتقل غدرا خمسة من خيرة المناضلين الجزائريين وهم وافدون للتباحث مع المسؤولين التونسيين والمغاربية قصد التوصل إلى حل معقول... إن مدبري الاختطاف اعتقدوا أنه بعملهم سيقضون على الثورة لكن ندوتنا أثبتت أنه لا يمكن التفاهم وإقرار السلم إلا بالتفاوض مع هؤلاء المعتقلين»⁽⁶⁾ وأكد بورقيبة أن هذه الحادثة لن تحبط الندوة وقد استدعى سفير تونس في باريس وطالبت السلطات الاستعمارية بإطلاق سراح المعتقلين⁽⁷⁾ ووصل إلى القول: « الأيدي الأثيمة قد أفسدت بعضاً من البرنامج الذي قررنا إنجازه ولكنها لم تقسد أهم المسائل التي اجتمعنا

(1) صالح لغرور، المرجع السابق، ص: 167.

(2) التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص: 78.

(3) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص: 166.

(4) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج: 3، المرجع السابق، ص: 319-320.

(5) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص: 308.

(6) الحبيب بورقيبة، خطب، لابد من وضع حد للاعتداءات الفرنسية، 23 أكتوبر 1956، ج: 2، ص: 29-30.

(7) المقاومة الجزائرية، ع: 2، المرجع السابق، ص: 12.

من أجلها وقررنا التفاوض من أجلها»⁽¹⁾ وأكد كذلك أن الندوة وحدت الشمال الإفريقي وبادعت بينه وبين فرنسا وقررت بالمشكل الجزائري نحو خطوة أشد وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين⁽²⁾.

وكذلك تقابل وفد من الحزب الشيوعي التونسي مع ممثل رئاسة الحكومة التونسية يوم 25 أكتوبر 1956 وعبر عن مساندته للحكومة التونسية الوطنية للدفاع عن الاستقلال⁽³⁾، وقد احتجت الحكومة التونسية على هذه العملية واعتبرتها موجهة ضد سيادتها وكرامتها ودعتها للنظر في شرعية الاختطاف فتشكلت لجنة دولية من إيطاليا ولبنان والمغرب وبلجيكا للنظر في شرعية تحويل الطائرة واختطاف ركابها، غير أن المباحثات لم تستقر على أية نتيجة بسبب انحياز الدولتين الأوروبيتين إلى جانب فرنسا مما أدى إلى انسحاب المغرب ولبنان من المباحثات واستدعت كل من تونس والمغرب سفيريهما⁽⁴⁾، وقام الرئيس الحبيب بورقيبة باستدعاء السفير الفرنسي بتونس " ألم دي لاس " وأبلغه استنكاره وإدانته لهذا الصنيع، وفي نفس الوقت استقبل سفراء الدول الأجنبية بتونس وطلب منهم لفت أنظار حكوماتهم إلى الحوادث وما ينتج عنها، وتم استدعاء السفير الفرنسي مرة أخرى وأعلمه رئيس الحكومة التونسية بالإجراءات المتخذة والمتمثلة في عودة السفير التونسي " محمد المصمودي " من باريس لحفظ الأمن وتزويد سفيريّ تونس بواشنطن ولندن " المنجي سليم " و" الطيب سليم " بجمع التعليمات والقيام بمساعي حقيقية قصد لفت انتباه هاتين الدولتين⁽⁵⁾.

أورد كذلك فتحي الديب أن حكومتي مراكش وتونس استدعتا انتباه الحكومة الأمريكية والتمسا أن تتدخل بلادهم لإطلاق سراح زعماء جبهة التحرير لكن هذا المسعى لم يجد أي استجابة⁽⁶⁾، ويضيف فرحات عباس أن وصول الرئيس بورقيبة إلى نيويورك يوم 16/11/1956 ووصول الأمير الحسن يوم 23/11/1956 كان دعما كبيرا لنا، إذ دعانا الرئيس بورقيبة لمرافقته إلى واشنطن، حيث ضبط لنا مقابلات مع المسؤولين عن شؤون شمال إفريقيا وهو ما سمح لنا بشرح قضيتنا لحكومة (و.م.أ)⁽⁷⁾.

(1) الحبيب بورقيبة، خطب، ج:2، نفسه، ص:34.

(2) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:88.

(3) حبيب حسين اللولب، أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، وزارة الثقافة، الجزائر، [د.س.ن]، ص:379.

(4) مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص:296.

(5) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:1، المرجع السابق، ص:404.

(6) فتحي الديب، المرجع السابق، ص:276.

(7) عباس فرحات، تشريح الحرب، المرجع السابق، ص:189.

الأنظمة السياسية المغاربية صدمت بالعرقلة الفرنسية لمؤتمر تونس وقضية المعتقلين لتعد ربط علاقاتها مع فرنسا وتعرب من جديد عن أملها في التوسط لحل القضية الجزائرية، سلميا واستعدادها للتوسط لتذليل الصعوبات التي تعترض طريق المفاوضات بين الجانبين، الأمر الذي أكد لجبهة التحرير الوطني أن بورقيبة ومحمد الخامس لم يتعظا بدرس اختطاف الزعماء الجزائريين وعرقلة مؤتمر تونس⁽¹⁾. رغم كل هذه الأحداث إلا أنه قد تعززت قوة صفوف الجبهة بحسب ما ورد في كتاب La Guerre d'Algie وذلك بعد أن عزلت الدبلوماسية الفرنسية، وهذا ما أصبح عاملا مدعما لجبهة التحرير⁽²⁾، ولعل هذا الاختطاف وإن كان مؤلما قد وضع حدا لهذا الخلاف الذي بدأ يتفاقم وقد عزز اختطاف الطائفة موقف الداخل دون أن تشعر بذلك السلطات الاستعمارية⁽³⁾، إذ أن اعتقالهم شكل حلا جذريا لمشكل خطير كان يمكن لو استمر أن يجهض الثورة ولو أنها كانت تدرك ذلك لما أقدمت على فعلتها ولعملت على تنمية الصراع بين الأشقاء وساعدت على تحول الخلاف السياسي إلى حرب مدمرة تكفي وحدها للقضاء على جبهة التحرير⁽⁴⁾، إذ أنه لو اكتشفت فرنسا الإجراءات الإقصائية التي اتخذها المؤتمر ضد المختطفين، وما قد ينجر عن ذلك من صراعات داخلية وانقسام في صفوف الحركة الجهادية بأكملها لما أمرت بتنفيذ عملية الاختطاف⁽⁵⁾، وبذلك أزلت عقبة في طريق وحدة القيادة وانتهى أمر الصراع بين قيادة الداخل والخارج⁽⁶⁾ وقد سهل هذا الإجراء عمل (ل.ت.ت) لكن لفترة وجيزة إذ سرعان ما ظهر أحمد محساس أحد مساندي بن بلة كطرف مضاد للجنة لكن سرعانما تم القضاء على هذه المعارضة⁽⁷⁾، فيذكر الطاهر عبد الله أنه وبعد حادثة اختطاف الزعماء استغلت الحكومة التونسية هذه الحادثة لتصفية العناصر الراضية للاتجاه البورقيبي في الثورة الجزائرية معتبرة إياهم عملاء القاهرة وبدأت عملية مطاردة الثوار الجزائريين واختطافهم بمناطق الرديف وتورز ونقطة بمساعدة الجيش الفرنسي⁽⁸⁾،

(1) نفسه، ص: 91.

(2) Patrick evono, Jean phanchais, **La Guerre d'Algie**, éd: laphonic, Alger, 1990, P:114.

(3) زهير إحدادن، شخصيات ومواقف...، المرجع السابق، ص: 156.

(4) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص: 107.

(5) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص: 118.

(6) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج: 3، المرجع السابق، ص: 394.

(7) عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص: 171.

(8) ينظر: الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص: 167، محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع

السابق، ص: 127.

فبعد أن كان قادة الولاية الأولى ينتظرون الوفد الخارجي للثورة ليتخذوا القرار الجماعي المناسب في موضوع لقاء الصومام لكن اختطاف الطائرة وتوقيف أعضاء الوفد أجهض العملية بما سهل لخصومهم مشروع تصفية المعارضين أو المزعوم أنهم معارضون للقاء الصومام⁽¹⁾ ونتج عن هذه الحادثة كذلك قلة التموين بالسلاح والذخيرة، وكذلك إحباط معنويات بعض المواطنين الذين شككوا في مدى نجاعة الثورة⁽²⁾.

بالنسبة للقاء: هناك من يقول أنه ألغي وأما من الناحية السياسية فالندوة التي كانوا يظنون أنها ستفشل قد تمت رغم هذه المكيدة وزادت في تمتين الوحدة بين شعوب المغرب العربي الكبير وقدمت لائحة تونسية مغربية للسفير الفرنسي تنص على أن: « فرنسا مسؤولة على حياة الزعماء وانعقدت الندوة حيث اجتمعنا بالسلطان المغربي محمد الخامس وبحضور وفد جزائري وقد اتصل السلطان برئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية »⁽³⁾، فرغم غياب الطرف الجزائري فقد التأم المؤتمر وتوج بنشر بلاغ تونسي مغربي جاء فيه اجتماع في قصر السعادة بين ممثلي الحكومتين التونسية والمغربية، ودرسوا القضايا التي تهم القطرين خصوصا الحالة التي تعيشها الجزائر الشقيقة وأعلنوا وجهة نظرهم في هذه المسألة وتضامنهم التام مع الشعب الجزائري من أجل نيل حريته واتفقوا على تنسيق جهودهم في الميادين التي تجعل من التعاون التونسي المغربي واقعة⁽⁴⁾. لكن لم يصادق على القرارات، فلو نجح مؤتمر تونس في المصادقة على قرار تحت تأثير الملك المغربي والرئيس التونسي لما كان ذلك القرار لفائدة الاستقلال التام حتما، ففرنسا لم تكن يومئذ مستعدة لذلك ولوقع من جراء ذلك خلاف مريع في القيادة، كان يضر بمصلحة الثورة⁽⁵⁾.

(1) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:169.

(2) محمد هنين، المرجع السابق، ص:15.

(3) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، المرجع السابق، ص:405.

(4) ينظر: محمد الطيب زروق، النظام البورقيبي...، المرجع السابق، ص:204، جريدة العمل التونسية، ع:25 أكتوبر 1956، ص:201

(5) للمزيد ينظر: أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:394، عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، المرجع السابق، ص:402.

المبحث الثالث: مظاهر العلاقة بين قيادة الولاية الأولى والحكومة التونسية

لقد عرفت العلاقات مع تونس منعرجا حاسما وخاصة بعد استقلالها وظهور جيوب المعارضة اليوسفية التي انحاز إليها الطرف الجزائري بصفة عامة وقادة الولاية الأولى بصفة خاصة أولا لارتباطهما قبل الاستقلال بعلاقات تعاونية إضافة إلى التوجه المغربي المشترك بينهما هذا ما كان له الأثر على تغيير السياسة البورقيبية تجاه الثورة الجزائرية.

المطلب الأول: التحالف بين المعارضة اليوسفية وقيادة الولاية الأولى

اندلعت معارك جيش التحرير التونسي في شهر مارس 1956 والتي وجدت نفسها في مواجهة بورقيبية وأنصاره وكذلك القوات الاستعمارية المستعينة بالمخازنية والقومية⁽¹⁾ وتعود قوة التحالف بين قيادة الولاية الأولى أوراس-المامشة واليوسفيين إلى ما بعد مؤتمر الصومام وانتقاد الأوائل للتوجه السياسي لمقررات الصومام خاصة لارتباطهم بزواوية رؤية التحالف مع العالم العربي، إضافة إلى اعتماد اليوسفيين والحركة الثورية في تونس أساسا على العمق العربي الإسلامي في تحضيرها للمواجهة المصيرية مع نظام الاحتلال الاستيطاني⁽²⁾.

وفي هذا الإطار، وكذا في إطار رفض مقررات مؤتمر الصومام انعقد اجتماع تنسيقي على الحدود الشرقية في 15 ديسمبر 1956 شارك فيه عمار بوقلاز، عبد الله بلهوشات، مسعود بن عيسى، عمر بن بولعيد، الباهي شوشان، الأزهر شريط، ممثلين عن سوق أهراس، سدراته، خنشلة وتبسة لإعادة النظر في التنظيم، وقد توصلوا إلى عدم الاعتراف بمقررات الصومام لنقص تمثيل الولاية والأهم تطهير تونس من العناصر التي تسبب الفوضى، وتجديد الثقة في محساس للقيام بجميع أعمال الجيش وتمثيله سياسيا وعسكريا⁽³⁾، في وقت أرسلت فيه (ل.ت.ت) العقيد عمر أوعمران في نهاية سبتمبر 1956 لضبط الأمور في تونس في هذا الوقت ذاته كانت محاولات المسؤولين الجزائريين في طرابلس ومن بينهم بشير القاضي يبذلون جهودًا كبيرة لرأب الصدع بين صالح بن يوسف والطاهر لسود⁽⁴⁾ اللذين اختلفا في خطة

(1) عمار السوفي، المرجع السابق، ص ص: 67-69.

(2) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 143.

(3) ينظر: فتحي الديب، المرجع السابق، ص: 293 وكذلك النص الكامل، ص ص: 673-674.

(4) من بني زيد ولد بريف حامة قابس سنة 1911 شارك في الحزب الدستوري منذ شبابه، كان من أوائل الذين رفعوا السلاح سنة 1952 وأصبح أبرز قياديين المقاومة، رفض تسليم سلاحه في ديسمبر 1954، التحق بالثورة في الشرق الجزائري عند اندلاع الخلاف البورقيبي اليوسفي اصطف إلى جانب بن يوسف وأصبح القائد الفعلي لها إلى غاية إمضاء

العمل العسكري، وكذا الشكوك التي تبادرت لدى الطاهر لسود حول المسؤول العسكري في قاعدة طرابلس عبد العزيز شوشان ودفعه إلى الاستسلام في 3 جويلية 1956، ودعا بعدها لسود الثوار للاستسلام ومنح أسلحتهم للجزائريين مما دفع صالح بن يوسف للتأكيد على استقلالية الثورة التونسية عن ثورة الجزائر⁽¹⁾. وبالرغم من ذلك فقد دفع التحالف الجزائري المغربي إلى الارتقاء التونسي من جديد في أحضان الثورة المغاربية وربطها بالمشروع المغربي، وعمل على تحقيق التحالف الوثيق مع المجاهدين الجزائريين في تونس وقاعدة ليبيا، وقد سمح هذا التحالف بتدعيم استراتيجية جيش التحرير الجزائري في تمرير الأسلحة وكسب عطف وتعاون الشعب التونسي ولم تَحُدْ جبهة التحرير عن تحالفها المتين هذا إلا بعد انهيار جيش المعارضة وتوطد سلطة الحبيب بورقيبة⁽²⁾ بعد أن نجح في استقطاب ثوار جيش التحرير التونسي ومهد لهم طريق العودة إلى الحياة المدنية، كذلك نجح عام 1957 بتوقيع معاهدة حسن الجوار مع ليبيا فحرم على صالح بن يوسف ممارسة نشاطه ضد الحكومة التونسية في الأراضي الليبية⁽³⁾، وإلى هذا الحين فإن المعارضة اليوسفية بقيت تلقى التأييد العسكري من أحمد بن بلة وعلي محساس في إطار ما يسمى بجيش التحرير المغربي المكون من تونس والمغرب والجزائر⁽⁴⁾.

وحسب محساس فإن بن بلة أكد على هذا الارتباط بالجيش التونسي والاستفادة من خدماته في دعم الثورة الجزائرية فأقام تنسيقاً محكماً في قاعدة طرابلس وقوى ارتباطات الثوار التونسيين بقيادة الأوراس وممثلها في تونس، وكذا الخطة المشتركة الجزائرية التونسية لتمرير السلاح والتي يشرف عليها عبد العزيز شوشان⁽⁵⁾ هذا ما جعل عبد الحي يناصر صالح بن يوسف الخصم الكبير لبورقيبة بالتعاون مع الطالب العربي ضد سياسة بورقيبة التي ينتهجها والمتمثلة في عدم تعميم الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي⁽⁶⁾، وقد أمسى موقف الطالب العربي ورفاقه في نظر السلطات التونسية ومسؤولي (ل.ت.ت)

بروتوكول الاستقلال 1956/03/20 أين أعلن اختلافه مع بن يوسف ليعود ويسلم نفسه للسلطة التونسية 3 جويلية 1956 توفي بالحامة 1996. حول الموضوع ينظر: عميرة عليّة الصغير، المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات انتفاضة المدن: الفلاحة اليوسفية، [د.د.ن.]، سفاقس، 2004، ص: 156-157.

(1) شهادة بشير قاضي، جيش تحرير المغربي 1948-1955، المرجع السابق، ص: 176.

(2) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج: 1، المرجع السابق، ص: 339.

(3) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص: 468.

(4) محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى...، المرجع السابق، ص: 317.

(5) المنصف الشابي، المرجع السابق، ص: 158.

(6) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 383.

تمرداً⁽¹⁾، إذ أن خيار المعارضة استمر التفكير فيه واستمر الخلاف والنقاش طوال عام 1956 حول الخيار الأنجح والذي كان خلافاً بين قادة الداخل والخارج، الأخير الذي كان يؤمن بمغربة الكفاح والذي حسمه مؤتمر الصومام، فظلاً قادة الخارج في موقفهم مساندين معارضة المؤتمر، وقد كانوا حتى اختطاف الطائرة يضمرون خيارهم الأول وتضامنهم مع المعارضة⁽²⁾.

وهذا ما يؤكد إجابة رئيس الوفد الجزائري لجبهة التحرير بمصر محمد خيضر في تصريح للوفد الخارجي على سؤال لأحد الصحفيين الفرنسيين بخصوص موقف الجبهة من حكومة بورقيبة وصالح بن يوسف بالقول: « أن حكومة بورقيبة تضع عراقيل كثيرة في وجه الثورة وأن صالح بن يوسف وأنصاره يقدمون لنا دعمهم »، وهذا ما استغلته الصحف معلنة أن جبهة التحرير الوطني تستنكر مواقف بورقيبة وتعلن تأييدها لصالح بن يوسف⁽³⁾، هذا التأييد بينه محمد خيضر لصالح بن يوسف بقوله: « إن الوفد الجزائري لجبهة التحرير بعبر لكم عن تأييده الأخوي وإعجابه بمواقفكم وحملتكم الموقفة في سبيل كفاح الشعب التونسي ضد الاتجاه الذي لا يعكس رغبات التونسيين فحسب بل رغبات شعوب الشمال الإفريقي»⁽⁴⁾، ورسالة خيضر إلى عبان رمضان بقي محمد خيضر متحفظاً على موضوع فض التحالف مع خصوم بورقيبة إلا أنه أكد إمكانية العمل مع الطرفين لتعم الفائدة⁽⁵⁾ وبذلك الحفاظ على التزاماتهم المغاربية وكذا تقبل السياسة التي فرضها المؤتمر بقراراته وفرضته السياسة الواقعية للعلاقة مع المغاربة، وهو ما أكدته الرسالة من مسؤولي الداخل باسم جبهة التحرير الوطني إلى بورقيبة⁽⁶⁾، وبقيت عملية التعاون بين المعارضة اليوسفية وكذا الولاية الأولى ومعارضتي مؤتمر الصومام في تهريب السلاح الذي يأتي من المعسكرات الليبية في تطور وتكاثر ليوجه إلى الجزائر بمساعدة أتباع المعارضة اليوسفية⁽⁷⁾.

(1) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، المرجع السابق، ص:334.

(2) محمد حربي، المرجع السابق، ص:158، عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص:327.

(3) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:161.

(4) حول الموضوع ينظر: حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، المرجع السابق، ص:20، جريدة الزهرة، برقية الوفد الجزائري لجبهة التحرير الوطني بمصر لصالح بن يوسف، ع:03، 15 نوفمبر 1955، ص:01.

(5) Mabrouk Benlhoucine, Op- cit, P:180

(6) Ibid, PP:107-108.

(7) عبد الله بن شريط، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:88-89.

جاءت رسالة خيضر بتاريخ 15 فيفري 1956 هذا بعد أن عرفت فترة انعقاد المؤتمر توقيف إرسال الأسلحة إلى الأوراس لأسباب يصعب ذكرها⁽¹⁾، إلا أنه وبعد الاجتماع التحسيبي يوم 1 ماي 1956 وخطاب صالح بن يوسف وحديثه عن تكوين مجموعات من المتطوعين التونسيين للانضمام للثورة، وكذا ما تحدثت عنه وأفادته التقارير أن هناك تنسيقا بين الثوار الجزائريين والتونسيين ولاحظت دخول المتطوعين التونسيين في نفزاوة ومدنين ومارث وبن قردان وعددهم يقدر بمائتي ثائر بقيادة " القائد سعيد شيبية"⁽²⁾، وكذا نجد شهادة بشير القاضي تصب في نفس السياق إذ يؤكد أنه وبعد استسلام العديد من أفراد جيش التحرير التونسي إلا أنه بقيت بقايا منه استمروا مع الجيش الجزائري إلى أن حدثت مفاوضات مع بورقيبة لإعادة ترتيب الأوضاع مع بن بلة فتفاوضوا لمدة أربع وعشرون ساعة تقريبا، اشترط فيها أن أتباع صالح بن يوسف يعطي لهم الأمان، ومن أراد أن يبقى في الجيش الجزائري فله ذلك⁽³⁾، فكان هناك يوسفون في جيش الطالب العربي ممن لم يكن استقلال تونس يروق لهم، وكان هؤلاء ينتظرون الإمداد بالرجال والسلاح من ليبيا وقد كان في هذه المجموعة من انفصل مبكرا عنهم وبعد زمن قليل تفككت واطمحت⁽⁴⁾، فالتقارير الفرنسية أكدت أن الزين بن لسود من المقاتلين الذين كان نشاطهم أكبر من العناصر الجزائرية الموجودة في جبهة الرديف والجريد تحت قيادة الطالب العربي⁽⁵⁾، وقد تحدثت التقارير عن الفرقة المتكونة من خمسين ثائرا وهي فرقة مختلطة تونسية جزائرية تتواجد في جنوب جبل منع روجه Monarouho وبنفطة قرب مياه عين طاره، وتتحرك في جهة دومينيس ويساعده العبيدي بن صغير يدعى بابي Babya وهناك مجموعة أخرى متكونة من ثلاثين جنديا وتتواجد بأمر العرائس⁽⁶⁾.

مشاركة التونسيين في الثورة يؤكدها الكاتب: « ومن المؤكد من ناحية أخرى أنه يوجد ألف رجل آخر يتكونون من ثوار جزائريين وتونسيين مرابطين باستمرار في منطقة شط الجريد والرديف »، ولقد أرسل والي مدينة تبسة تقريرا في المدة الأخيرة قال فيه أن قوات الثوار في هذه المناطق لم تعد عصابات منعزلة من الخارجين على القانون ولكنها أصبحت وحدات حقيقية من جيش منظم ومسلح تسليحا متينا

(1) Mabrouk Benlhoucine, Op- cit, P:181.

(2) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:92-93.

(3) شهادة بشير قاضي، جيش تحرير المغاربي 1948-1955، المرجع السابق، ص:176.

(4) نويل فافريار، المرجع السابق، ص:143.

(5) عميرة علية الصغير، تونسيون في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:95.

(6) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:115.

وتقوده إشارات مقتدرة ومن ورائها إمدادات غنية وقريبة ووسائل قوية فعالة⁽¹⁾ وهناك من التونسيين من شارك مع قوات الداخل ولم يرجعوا إلى بلادهم إلا مع استقلال الجزائر وقد منحت لهم الجزائر شهادات ومثال على ذلك من وجد من التونسيين في مجموعة أحمد الوهراني في الأوراس وقد أكد أنه في قائمة المسجلين في العاصمة من التونسيين 42 شخصا شاركوا في آريس مع الجزائريين بالإضافة إلى المغاربة⁽²⁾.

يضاف إلى ذلك وجود مسؤول لانتداب المتطوعين الجدد وهو تونسي الأصل إذ أن هناك من يؤكد أنه تم في عملية واحدة انتداب ستة وسبعين متطوعا تونسيا، وتحدث التقارير على متطوعين تمت مشاهدتهم بين منطقة حيدرة والكويف كانوا متجهين إلى الجزائر للمشاركة إلى جانب الثوار الجزائريين ويحملون أوراقا وهويات جزائرية مزيفة سلمت لهم من طرف علي بوزيان⁽³⁾ وفي مجموعة عباد الزين كان هناك طبيب تونسي وتونسي آخر من زغوان من جماعة صالح بن يوسف⁽⁴⁾، كذلك يذكر اسم بوجمعة وعلي وهما تونسيان في جيش عجول جاء من تونس في قافلة جمال محملة بالأسلحة وكذا الشيخ أحمد مسؤول مركز عبور يقع بعد كيلومترين داخل التراب التونسي⁽⁵⁾، كذلك يؤكد هذه المشاركة حديث المقاوم صالح بوحبيل من أنصار صالح بن يوسف دخل مع فرقة من المقاومين التونسيين تضم نحو خمسين فردا وفيها سبع جزائريين من ليبيا إلى تونس والتي انقسمت إلى قسمين قسم سلم سلاحه في تونس والآخر قرر دخول الجزائر لمساعدة إخوانهم الجزائريين تحت قيادة باك نصر، لهذا اتصلوا بقيادة جبهة التحرير بمنطقة المتلوي والتي ساعدتهم على الدخول إلى الجزائر لتبسة وبئر العاتر لكن الجيش الفرنسي اكتشف أمرهم وأرسل لهم الطائرات تقصفهم ووقعت معركة حامية الوطيس في منطقة مغطاة استشهد فيها الكثير من التونسيين⁽⁶⁾.

(1) عبد الله بن شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، المرجع السابق، ص:33.

(2) مسعود لعروسي، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

(3) حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص:96.

(4) عمار جرمان، المرجع السابق، ص:61.

(5) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص ص:152-158.

(6) حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص:100.

لقد تعاون إذن قادة الولاية الأولى مع اليوسفيين في إطار ما يسمى تعاون جيوش تحرير المغرب العربي⁽¹⁾، ويشيد بشير القاضي بأعمال التنسيق التي تمت في إطار هاته الجيوش خاصة بين بن بلة والهاشمي الطود وعبد العزيز شوشان والتي مست البحث عن الأسلحة وشرائها، وتنظيم شبكات تمريرها إلى الجزائر بواسطة المناضلين التونسيين⁽²⁾، التي مكنت له من إرساء قواعد خلفية هامة ولم يكن استقلال تونس يعني وضع حد لهذا التعاون وخاصة بعد مساندة المعارضة اليوسفية لهذا المخطط⁽³⁾، وبقي جيش صالح بن يوسف يحارب الجيش الفرنسي والتونسي ويقدم المساعدات للجيش الجزائري وخاصة في جلب الأسلحة من ليبيا⁽⁴⁾، وقد أصدرت المندوبية الفرنسية بيانا تحدثت فيه عن اشتباكات بين الفرنسيين والمقاومين التونسيين والجزائريين جاء فيه: « إن معركة دارت أمس بين دورية من المشاة التابعة للجيش الفرنسي وفرقة من المقاومين التونسيين والجزائريين بلغ عددهم مائة شخص بجبال خمير على مقربة من الحدود التونسية الجزائرية »، وفي تقرير آخر وردت معلوماته من تبسة حول وجود فرق تونسية جزائرية في منطقة قفصة وسيدي بوزيد حيث كان يتواجد جيش التحرير الجزائري في المنطقة التونسية، وهي مرتبطة بمنطقة تبسة وقائد المنطقة التونسية الجزائرية سي فريد عثمان أحمد وينحدر أصله من الأوراس ويساعده مفوض أو مندوب سياسي يدعى عنتر إبراهيم بن الحاج وثلاثة قادة عسكريين⁽⁵⁾، وشارك الطاهر المهداوي أيضا في تسربات إلى التراب الجزائري ضمن مجموعة من المناضلين التونسيين والجزائريين للقيام بهجمات على أهداف المستعمر هناك، يعودون على إثرها إلى التراب التونسي⁽⁶⁾.

مع ذلك لم يكن قادة الولاية الأولى الأوراس اللمامشة ووادي سوف يخفون الشعور بالتضامن مع اليوسفيين بالرغم من احترامهم للسلطة القائمة بتونس، ولكن كانوا يرون في نفس الوقت أن من حقهم ومن واجبهم أن يحافظوا على علاقتهم بقدماء السلاح خاصة بعد تقرير هؤلاء تقديم أسلحتهم إلى جيش التحرير الجزائري كما قرر بعضهم الالتحاق بالجزائريين⁽⁷⁾، ويذكر بشير قاضي أن العلاقات بين المعارضة

(1) كان قائدها الطاهر لسود وقد كانت تؤمن بالمعركة المغاربية المشتركة أينما كان ميدانها ومؤطرها وتستمد مرجعيتها من لجنة تحرير المغرب العربي. ينظر: المنصف الشابي، المرجع السابق، ص: 139.

(2) بشير القاضي، جيش التحرير المغاربي، المرجع السابق، ص: 169.

(3) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 254.

(4) عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج: 2، المرجع السابق، ص: 177.

(5) حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص: 109، 113.

(6) عمار السوفي، المرجع السابق، ص: 73.

(7) عمار بوجلال، المرجع السابق، ص: 48.

التونسية والمقاومين الأوراسيين كانت جيدة⁽¹⁾ لدرجة أن الأسلحة كانت تتوجه للمقاومين في الأوراس تقسمها مناصفة تقريبا، دون أن ننسى ما حدث في قبيلة الهمامة وهي قبيلة مشهورة من الجنوب التونسي ساعدت الثورة الجزائرية، وأحد أفرادها علي الهمامي الذي كان مجاهداً في صفوف جيش التحرير التونسي وانضم للجزائريين وكذلك يتحدث عثمان سعدي عن بعض التونسيين الذين شاركوا معه في فوجه وهم عبد الله البوعمراني، الطاهر الأسود⁽²⁾، وكان الكثير من المناضلين التونسيين في الجنوب التونسي يجاهدون ضمن الجيش الجزائري واتصلوا بممثل الثورة في القطر التونسي علي محساس وعرضوا عليه هذه الفكرة التي تعبر بحق عن الإخلاص الذي يجمع الشعبين التونسي والجزائري⁽³⁾ وأكدت التقارير أيضا أن الثوار وحدوا صفوفهم في الجنوب التونسي لتوفير التموين لهم⁽⁴⁾.

واستمرت مسألة التنسيق بين صالح بن يوسف وأحمد بن بلة سياسيا والطاهر لسود وقادة أوراس اللمامشة عسكريا، وقد اكتسى مشروع وحدة الكفاح في المغرب العربي أهمية بالغة في وقت اختارت السلطات الفرنسية التعاون مع حكومة بورقيبة للقضاء على الفلاحة الجدد كما أستمهم⁽⁵⁾، بالإضافة إلى ما تعرض له قادة الثورة من ضغوطات بورقبيبية في تونس للكف عن التعامل مع اليوسفيين مما جعل قادة الثورة يقومون بتوزيع المجموعات الملتحقة ومنها مجموعة " السعيد شيبية " على مختلف المناطق وهو ما لم يرض به المقاومون التونسيون كون ذلك يؤدي إلى ضعفهم وتشتتهم وفضل أغلبهم تسليم أنفسهم⁽⁶⁾.

وتقدر بعض المصادر عدد الشهداء من الوطنيين التونسيين الذين استشهدوا من أجل القضية الجزائرية من عام 1955 إلى عام 1958 بأكثر من خمس مائة شهيد وألف ومائتي مناضل مسجون⁽⁷⁾، وقد كانت أعداد كثيرة من المجاهدين والمناضلين التونسيين ممن ينتمون إلى منطقة الجنوب التونسي يتعاونون مع الثورة الجزائرية، عندها وجدت الحكومة التونسية نفسها مضطرة لأن تضغط على ممثلية الثورة لكي تتخلى عن المقاومين التونسيين وأن تقوم بتسليمهم للسلطات التونسية ولكن تلك الممثلة لم تستجب لهذا الطلب، عندئذ بدأت تلك الحكومة تصطنع الذرائع وتعلل بمختلف العلل والأسباب لتكوين

(1) ينظر: شهادة بشير قاضي، جيش تحرير المغاربي 1948-1955، المرجع السابق، ص: 175-176.

(2) عثمان السعدي، المرجع السابق، ص: 59-60.

(3) محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 400.

(4) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، المرجع السابق، ص: 07.

(5) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، المرجع السابق، ص: 318-319.

(6) نفسه، ص: 332.

(7) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص: 168.

الصعاب والعقاب للمجاهدين الجزائريين⁽¹⁾، في وقت كانت تقدم لمحساس دعمها أملا في قطيعة الجزائريين مع الثوار اليوسفيين واحترامهم للسيادة التونسية، لكن محساس وإن استطاع توحيد كلمة الجزائريين وراءه وأظهر احتكامه لقرارات السلطة التونسية إلا أنه ظل يتعامل مع اليوسفيين كما أن ارتباط بعض المجموعات الجزائرية بالعناصر اليوسفية في الجنوب كان يثير الشكوك حول حقيقة موقفه وعلاقاته مع المعارضة التونسية⁽²⁾، فقد اهتم محساس بمسألة التسليح وتقوية قدرات القاعدة الشرقية والأوراس، ولم تكن علاقاته بحكومة بورقيبة واضحة المعالم، خاصة وأن دعمها ظل دائما مشروطا بمدى الخضوع لمطالبها وخاصة بالقطيعة مع اليوسفيين، وهذا ما تجنبه لذلك فقد اعتمد على الجزائريين المستقرين في تونس وعناصر القاعدة الشرقية في التمويل والتسليح، وفرض صرامته في التعامل مع السلطات التونسية، وأما هذه الأخيرة فلم تطمئن لجانبه وقد دعتنا تجربتها السابقة مع مسؤولي الثورة للحياد وتجنب ما قد يثير حساسية الجزائريين النافذين في تونس⁽³⁾.

ويعود موقف محساس هذا لارتباطه بقيادة الولاية الأولى لأوراس اللمامشة كلغورور عباس، شريط أزهر، عبد الكريم هالي سوفي، عبد الحي، طالب العربي الذين يحثون على الحفاظ على العلاقات مع المجاهدين التونسيين القدامى قصد إشراكهم المحتمل في الكفاح الذي كان يقوده جيش التحرير الوطني وخاصة بعد ظهور مقررات الصومام ورفضها من طرف هؤلاء، وكان سي علي عيادي يتذكر تلك المرحلة ويصفها بالأليمة حيث كانت انفعالات صاحبة تهز صفوف المقاتلين واستحضر صورة هؤلاء الرجال الذين يعملون كل ما في وسعهم من أجل إيجاد مخارج للأزمة الداخلية التي كانت تجتازها الثورة⁽⁴⁾.

ولهذا افتعلت الحكومة التونسية قضية التمثيل لضرب المتعاونين مع المعارضة إذ كان عبد الحي يمثل جبهة التحرير الوطني بتونس وهمزة الوصل بين الداخل والخارج، لكن في مطلع سنة 1956 بدأ المسؤولون في تونس يتبرأون من تعدد المتحدثين باسم الثورة الجزائرية فطلبوا عن طريق اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من مسؤولي الثورة بالداخل إيفاد ممثل لها⁽⁵⁾، وبعد ما حدث من مشاكل في

(1) محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:400.

(2) محمد حربي، المرجع السابق، ص:160.

(3) محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:379-380.

(4) عمار بوجلال، المرجع السابق، ص:48.

(5) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:129.

معارضى الصومام يتبين لنا أن ممثلى (ل.ت.ت) في مدينة تونس كانت صعوبات ثورية كثيرة تعترضهما في أداء مهمتهما، وتتمثل هذه الصعوبات في عدم النفاهم بشأن مؤتمر الصومام وبعض نتائجه التي تنكر لها البعض من التنظيمات الثورية في الحدود الشرقية بصفة خاصة⁽¹⁾.

وعليه اتصل روابحية بالمسؤول العسكري عبد الحى الأوراسى وقدمه للحكومة التونسية على أن يكون المتعامل الرسمي معها، إلا أن هذه الأخيرة اشكت مرارا من استمرار تعاون عبد الحى مع المعارضة ومن إثارته للمشاكل بتونس وطلب عبان رمضان من روابحية وآيت أحسن الالتحاق بتونس كممثلين لجهة التحرير الوطنى، وعند وصولهما إلى تونس في ماي 1956 رفض عبد الحى وجماعة الأوراس الاعتراف بهما بحجة أنهم يأترون بتوجيهات الوفد الخارجى، وإثر خلافات عديدة أقدم عبد الحى على سجن مبعوثى الداخل⁽²⁾.

وإن كان محمد زروال يؤكد أن قادة الولاية الأولى يؤمنون بأفكار محساس وأحمد بن بلة لذلك فإن فرحات عباس كذلك كان على علاقة متينة بين بلة وأنصار صالح بن يوسف وحين وصل إلى تونس متصلا بالثلاثى عبد الحى وهالى والطالب العربى، وكان قد طلب من قائد سوق أهراس الوردي قتال أن ينظم إلى مجموعة من الفدائيين للتسلل إلى التراب التونسى بهدف اغتيال بورقيبة كون هذا الأخير يعارض فكرة انتشار الكفاح المسلح في كافة أقطاب المغرب العربى⁽³⁾. قدم عباس لغرور منشورات وزعت على الشعب التونسى على الحدود، كما بعث بثلاث رسائل واحدة لبورقيبة وأخرى إلى والى قفصة والثالثة إلى صالح بن يوسف وأعلمهم بلغة التهديد ما ملخصه: « إذا لم تكفوا عن تهديداتكم، فإن الجزائر قادرة على تحويل تونس إلى ولاية سابعة »، وكان الجواب سريعا وإيجابيا لصالح الثورة الجزائرية، كان الجزائريون بمثابة وسطاء بين بورقيبة وصالح بن يوسف وبهذا أصبح المقاتلون من أنصار صالح بن يوسف يعودون إلى المدن (بيوتهم) ولا يلقى عليهم القبض، وقد وافق الجزائريون على لعب دور الوساطة لكن بورقيبة خان البعض وبهذه الطريقة تمت تصفية الطيب زلاق وغيرهم⁽⁴⁾.

(1) محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:388.

(2) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربى...، ج:2، المرجع السابق، ص:258.

(3) حول الموضوع ينظر: محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربى...، المرجع السابق، ص:262، محمد زروال، اللمامشة في

الثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:324.

(4) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:170.

المطلب الثاني: موقف الحكومة التونسية من التحالف

أثر التحالف على العلاقات الفرنسية التونسية، واضطرت هذه الأخيرة إلى التواصل مع قيادة الولاية الأولى، وكان ذلك بين قائد الولاية عباس لغرور والحبیب بورقيبة، وتم الاتفاق بين قيادة الثورة بتونس وبورقيبة على تسوية وضعية صالح بن يوسف، وقد تمت هذه العملية بانضمام 50 جندياً من جيشه إلى الثورة الجزائرية وتسليم 200 قطعة سلاح إلى والي قفصة مع منح كل واحد من 200 جندي 100.00 فرنك والعفو العام والسماح لهم بالعودة إلى ديارهم مع جميع الضمانات وبهذه الأعمال السياسية بتونس تحسنت الأحوال وفتحت جميع الأبواب أمام الجيش الجزائري بتونس⁽¹⁾، دون أن ننسى التضامن الشعبي على مستوى الكفاح المشترك ليؤثر على الحكومة التي كانت مضطرة للسماح للجزائريين باعتماد المناطق الحدودية مواقع حيوية لنشاطها⁽²⁾، إذن فقط تساهلت الحكومة التونسية مع قادة الولاية الأولى ومجاهديها إثر ضغط التضامن الشعبي الذي تجاوز المبادرات السياسية التي تظهرها الحكومة لهذه الناحية وذلك من أجل القضاء على التعاون مع المعارضة وكسب التأييد إلى صفوفها.

فيؤكد الطاهر عبد الله أن الكثير من التونسيين وخاصة في الجنوب أكدوا موقفهم إلى جانب محساس وأكدوا معارضة الحكومة التونسية فقالوا له: « نحن نعلم أنّ الحكومة التونسية تحاول عرقلة نضالكم، ونحن على استعداد لنعلن انفصال منطقة الجنوب التونسي ونعتبرها (نعدها) إمداداً لأرض الجزائر»⁽³⁾، وهذا ما رفضه بورقيبة وحكومته التي لم تكن تقدم لمحساس ومسانديه دعمها إلا مقابل القطيعة مع أنصار صالح بن يوسف الذين كانوا يخوضون حرب العصابات في الجنوب التونسي⁽⁴⁾ فهذه المرحلة تعتبر ثاني مرحلة في العلاقات القائمة بين تونس والثورة الجزائرية إذ كانت المساعدات تصب في إطار تكريس الفكرة القطرية التي خدمت مصالح المحتل⁽⁵⁾.

وأمام الخلافات التي كانت قائمة بين فصائل العمل المسلح في المنطقة الأولى (الولاية الأولى) وعلى الحدود وبتونس يذكر محمد حربي أن بورقيبة الوزير الأول وجد نفسه مضطراً إلى البحث عن فريق يتحاور معه، وقد استطاع قائد الحرس القومي التونسي محجوب بن علي أن يجد ذلك في شخص عمار

(1) عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج:2، المرجع السابق، ص:177.

(2) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:137-138.

(3) محمد زروال، المرجع السابق، ص:400.

(4) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص:160.

(5) محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي...، المرجع السابق، ص:181.

بوقلاز المدعو العسكري، حتى وإن كان هذا الأخير معينا من طرف رجل معروف بتأييده لعبد الناصر، ألا وهو أحمد بن بلة⁽¹⁾ وتم تزويده بالأسلحة من قبل الحكومة التونسية مقابل المشاركة في محاربة أنصار صالح بن يوسف⁽²⁾ غير أنه لم يكن متحكما في الأوراسيين ولا السوفيين التابعين لطالب العربي، ومن هنا طرحت مسألة البحث عن كيفية يمكن بها تجاوز العواقب ومنها تحديد طبيعة العلاقات الجزائرية التونسية في ظل الأوضاع المستجدة⁽³⁾.

ومن المؤسف أن زعماء تونس ساروا في المؤامرة الفرنسية وتخلوا على النضال الموحد وتجاوزوا ذلك عندما اندفعوا لمطاردة جيش التحرير التونسي جنبا إلى جنب مع القوات الفرنسية ووصلت إلى مطاردة الجيش الجزائري، وهذا ما أكدته صحيفة لوفيقاروا الفرنسية حيث قالت: « لو فقدت جيوشنا دعم القوات الإضافية التي وضعتها الحكومة التونسية لمعاونة جيشنا لأصبح للجيش الفرنسي يعمل في الظلام، ولفقد أقوى عنصر في مطاردة جيش التحرير الجزائري » لكن ومن الناحية السياسية الداخلية نرى السيد الحبيب بورقيبة بعد أن صرح في المؤتمر الصحفي الذي عقده في تونس في 2 ماي 1956 بأنه لا يمكن أن يتغافل عن الثورة الجزائرية⁽⁴⁾.

في 1956/05/04 كانت المواقف الأولى لرئيس الحكومة التونسية معروفة فهو من ناحية متضامن ومتفق مع الثوار الجزائريين عاطفيا، ومن ناحية أخرى يرغب في تعاون ودي مع فرنسا، وخلافه مع صالح بن يوسف ومغالاة جامعة الدول العربية ومواقف بلدان الشرق الأوسط ضد السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا قد أدت به بسرعة إلى التصلب في سياسته لكي لا يكون متأخرا عن غيره إذ وجد نفسه مضطرا ليعرب بدون تحفظ أو احتشام عن عطفه على الثوار الجزائريين وعن المطالبة في الحال بإحالة الإدارة التونسية إلى أيدي التونسيين الأكفاء ليقوموا مقام الفرنسيين في مسؤولياتهم السابقة⁽⁵⁾.

ولقد كانت أهم محنة عرفتتها المنطقة الحدودية أوراس - اللاماشة والقاعدة الشرقية هي مسألة التموين بالأسلحة وخاصة وأن القيادات السياسية قد سقطت في لعبة الاتجاه البورقيبي الذي غلب من

(1) المرجع نفسه، ص: 259.

(2) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 199.

(3) محمد حربي، مؤامرة العموري، تر: محمد هناد، مجلة نقد، ع: 14 و 15، 2001، ص: 12.

(4) مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار رائد، الجزائر، 2010، ط: 5، ص: 267.

(5) عبد الله بن شريط، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 272-273.

خلال تصفية الاتجاه الوحدوي الذين اتهموا بأنهم عملاء للقاهرة⁽¹⁾، وبذلك كانت الحكومة التونسية وقتها قد وصلت إلى قناعة بالتخلص من بعض الجزائريين كونهم من جماعة عبد الناصر الذي كانت علاقته ببورقيبة متوترة مما جعل هذه الفترة تعرف حالة ضعف⁽²⁾، وذلك لاختلاف توجهاتهم السياسية وهذا ما أكده بن بلة في حديثه عن لقائه ببورقيبة 14 أبريل 1962 عندما قال له مقولته الشهيرة: « نحن عرب... نحن عرب... نحن عرب » إذ كان يرسل له من خلال هذه المقولة فكرة واضحة حول توجهاته العربية عكس الاتجاه البورقيبي ويؤكد بذلك بن بلة: « بورقيبة كان ينتمي للأخريين غير العروبيين »⁽³⁾، وهذا ما جعل الحكومة التونسية تسعى إلى تصفية العناصر الرافضة لاتجاه بورقيبة في الثورة الجزائرية.

وقد كان الموقف المعارض للصومام وتحالفهم مع المعارضة التونسية سببا جعل الأوضاع تسوء بتونس وخاصة بسبب ارتيابهم من علاقات المعارضين مع مصر⁽⁴⁾ إذ سرعان ما وجد محساس نفسه على تناقض عميق مع قناعاته المغربية فكان في الصف المعارض⁽⁵⁾، لقد بدأت الحكومة التونسية في بداية الأمر مساندها التامة لمحساس، وخاصة وقد أيد إدراج هذا الرجل ضمن خط السير العام، واستعملوا كل الوسائل السلمية لإقناعه بتبني، وجهة نظرهم والاعتراف به مسؤولا، ووعده هو بالمقابل التنفيذ الحرفي للتوجيهات، غير أنه استأنف سريا عمله للترقية ومحاولة إبعاد المناطق الحدودية عن خط السير العام الذي نجحنا في إقناعه بكل مبادئه⁽⁶⁾.

مع أن محساس كان مرتبطا ارتباطا وثيقا مع السيد الحبيب بورقيبة وبعض رجال حكومة تونس وبعض المسؤولين من رجال الحزب الدستوري، وكان يحاول التأثير بواسطة مركز تونس على (ل.ت.ت) وما صدر من مقررات مؤتمر الصومام، وعندما أرسل الأمين دباغين لمعالجة الحال في 5 ديسمبر 1956 بقي يتفاوض مع رئيس الحكومة ورجال الديوان السياسي وأفهمهم الوضع، وبقي بذلك التونسيون مترددين بين أحمد محساس ومن معه من رجال وبين المؤتمر ورجاله، بل إنهم ربما كانوا يريدون استعمال الورقتين⁽⁷⁾، وهذا بطبيعة الحال سيستغل من طرف التونسيين من خلال اعتمادهم على الخلافات المحلية

(1) محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص:230.

(2) علي زغود، صفحات في ثورة...، المرجع السابق، ص:173.

(3) أحمد منصور، المرجع السابق، ص:185.

(4) زليخة زيدان، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص:117.

(5) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص:160.

(6) علي زغود، المرجع السابق، ص:143.

(7) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:499.

بتشجيع البعض وتأييب البعض الآخر، ويحرضون جماعة محساس ضد قادة مؤتمر الصومام لمقاطعتهم، وحاول محساس تحريض بورقيبة عن طريق رسالة بعث بها عن طريق زوجة رفيقه التي سلمتها إلى قريبة بورقيبة اسمها سعيدة وضحت الأمر إلى عمها بأن أوعمران يريد قلب النظام والقضاء على بورقيبة، وذلك من أجل تنصيب اليوسفيين الموالين للجزائر وهي أشياء مغلوطة ولا أساس لها من الصحة غير أن أوعمران لم يكن يحاول إلا أن يفهمهم أن (ل.ت.ت) هي الهيئة الرسمية الوحيدة والقادرة لاتخاذ إجراءات والتزامات الحاضر والمستقبل⁽¹⁾، إن هذه الأحداث خلقت وضعية كارثية جعلت الحكومة التونسية منزعة كثيرا وندد بورقيبة بالمخاطر الأمنية التي تهدد استقرار بلده خاصة وأن مجموعة معينة كانت تدعم خصومه، وهذا ما خلق تصادمًا بين المجموعات من مختلف التوجهات كانت مسندة من قبل علي محساس التي استحوذت على التسليح والتجهيز خاصة بعد معارضتها لمقررات الصومام⁽²⁾.

هذا ما جعل (ل.ت.ت) تتحاور مع القادة التونسيين وهذا ما يؤكد أحمد توفيق المدني بقوله: «رجعنا للقاهرة، مع السفير التونسي الصادق لمقدم الذي اقتنع بوجهة نظرنا اقتناعا ما وبعث بتقرير عن ذلك لحكومته، يعلمها بأن رجال المؤتمر هم الذين يمثلون الجزائر وهم الذين يجب التعامل معهم وأن محساس لا يمثل شيئا»، واقتنعت الحكومة التونسية بذلك وأخذت تغيير موقفها وخاصة بعد اضطلاع أوعمران بعملية التسليح⁽³⁾، بعد أن توترت العلاقات فإن السيد فتحي الديب يسمى هذه المرحلة بفترة أحداث التأمير وهي تمتد حسب تقديره لتشمل شهري ديسمبر 1956 وجانفي 1957 كما تميزت بكثير من التقارب بين جبهة التحرير الوطني وبين الحكومة التونسية على حساب المتحالفين مع المعارضة⁽⁴⁾، والذي نتج عنه تعكير الجو السياسي في أحيان كثيرة من الحكومة التونسية التي أصبحت تبحث عن ممثل شرعي للثورة الذي يمكنها أن تتسق معه في مصلحة الطرفين، إذ كانت الثورة في هذه المرحلة تمر بأزمة تنظيمية خانقة خاصة في مستوى علاقتها بالحكومة التونسية وقد كانت هاته الأخيرة تشتكي من بعض المسؤولين الجزائريين الذين يمثلون نظاما داخل نظام دولتها⁽⁵⁾، بعد اقتحام أنصار تعميم الكفاح المسلح على المغرب العربي في الجدل الذي كان جاريا بين بورقيبة الذي كان يدعو إلى الاستقلال

(1) علي زغدود، المرجع السابق، ص: 151.

(2) حسين بن معلم، المرجع السابق، ص: 117.

(3) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص: 451-499.

(4) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص: 164.

(5) ينظر: محمد زروال، اللامشئة في الثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 388-389، محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 289.

التدريجي وإلى تحالف المغرب وصالح بن يوسف الذي كان يدعو إلى الوحدة العربية وتجاوز فكرة الدولة القومية (القطرية)⁽¹⁾.

ضحايا الصراع السياسي داخل تونس نتاج التقاطع الثوري الجزائري مع البعد الوطني والقومي لحركة صالح بن يوسف وهو ما يفسر الدور البورقيبي الخطير لإفراغ الثورة من كوادرها الوطنية ذات الأبعاد القومية والإسلامية التي تذكر القيادة التونسية بعبد العزيز الثعالبي وأمثال عالم القيروان الشيخ جعيط كما أن القيادات الوطنية تذكر النظام البورقيبي الذي خان خط جيش تحرير المغرب العربي بزعامة عبد الكريم الخطابي زعيم ثورة الريف المغربي الشهيرة، وهذا من خلال عُقْدَتِهِ من نظام عبد الناصر الثوري في مصر، فلم يجد إلا التعامل مع عدو الأُمس فرنسا الاستعمارية⁽²⁾.

وما زاد توتر العلاقات بين الحكومة التونسية والمعارضة الجزائرية لمؤتمر الصومام والمتحالفين مع المعارضة التونسية من بينهم قادة الولاية الأولى وحلفائها من الوفد الخارجي التصريح الذي صرح به المسؤولون الجزائريين، في جوان 1956 عندما سأل أحد الصحفيين الأجانب من جريدة الكمبا أحمد توفيق المدني: « مع من يتعامل الوفد الخارجي في تونس مع حكومة السيد الحبيب بورقيبة أم مع حركة السيد صالح بن يوسف؟ » وعندما أحال الجواب إلى السيد محمد خيضر فقال: « إن حكومة بورقيبة تضع أمامنا عددا من العراقيل وكأنها تحاول تجنيب تونس أخطارًا ربما مستها من جراء عملها مع الثورة الجزائرية، لكن الأخ صالح بن يوسف وحركته يعملان عملا صالحا مشكورا وبفضلهم نتمكن من تهريب أسلحتنا إلى الجزائر مهربة عبر الجنوب التونسي»⁽³⁾. وهذا الأمر الأخير أكدته الطاهر عبد الله موضحا انخراط جهود قادة المنطقة الأولى الأوراس النمامشة في عمل مشترك يتجلى في تعدد لقاءات التنسيق بين قادة جبهات القتال ضد الاستعمار الفرنسي، وكان الطاهر قد شكل عدّة فرق لجيش التحرير الوطني ونظم لها قيادات عبر كل التراب التونسي وعبر الحدود التونسية الجزائرية⁽⁴⁾.

إذن هذه التصريحات زادت تقاوم أزمة العلاقات، لذلك كان ما حصل في تصريح محمد خيضر حسب توفيق المدني زلّة منه لا يغتفرها لنفسه إطلاقا وأكد بأنها كانت غلطة ليس لها ما يبررها لأنه فهم منه أن جبهة التحرير تستنكر موقف بورقيبة الذي يقاومها وتعلن تأييدها للأستاذ صالح بن يوسف

(1) محمد حربي، مؤامرة العموري، المرجع السابق، ص: 10-12.

(2) محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص: 248-249.

(3) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاف...، ج: 3، المرجع السابق، ص: 238.

(4) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص: 156.

وجماعته ليصل توفيق المدني أنه يجب الاعتراف أن هذا التصريح كان يعبر عن موقف خيضر والوفد الخارجي الذي كان معارضا لسياسة بورقيبة ومؤيدا لموقف صالح بن يوسف ومتعاوناً معه⁽¹⁾، إذ أنه وبعد تصريحات الناطق الرسمي لـ "F.L.N" بتاريخ 31 أكتوبر 1957 بالأمم المتحدة حول العلاقات مع تونس ظهر واضحا ضعف التناسق أو انعدامه داخل جبهة التحرير⁽²⁾، وهذا ما تَأَكَّدَ بعد فترة إذ تقرر إبعاد محساس من تونس بعد أن استمر بزرع شعارات ضد قادة مؤتمر الصومام، وبأن (ل.ت.ت) ببربرية ومادية، وإعتبر بن بلة مسؤولها الحقيقي والوحيد بعد أن أراد أن يفرض نفسه كقيادة عليا لجيش التحرير الوطني، الأخير استطاع انشاء علاقات مباشرة مع الحكومة التونسية لوقف العداء الذي أظهرته⁽³⁾، ولهذا قامت الحكومة التونسية بعرض مساعدتها على محساس في صراعه مع قادة الداخل مقابل التخلي عن علاقته مع المعارضة اليوسفية لكنه رفض، وبعد فرار محساس استولت على بورقيبة مشاعر الخوف على شخصه وتوقع مضاعفات داخلية، فاتخذ قرارا دون استشارة وزرائه لمهاجمة قادة الداخل محملا إياهم مسؤولية المشاريع التي سبق وأن رسمها مع محساس وعناصر الصحة التونسية، وبطبيعة الحال لم يأبه قادة الداخل لهذه الاتهامات إلا أن الباهي الأدغم من جهته حضر من أجل إجراء تسوية ومصالحة بينهم⁽⁴⁾، وبالتالي سيجمع التعاون بعد ذلك (ل.ت.ت) والحكومة التونسية.

المطلب الثالث: تحالف الحكومة التونسية مع لجنة التنسيق والتنفيذ

جاء هذا التحالف بعد تردد التوجه البورقبي وتأكيد على أنه لا يمكن مساعدة الجزائريين إلا من خلال النموذج التونسي والذي اتبع سياسة المفاوضات حسب تقرير تونسي تحدث كذلك حول مشكلة الحدود، وفي هذا الصدد لم يفت علي البلهوان تحية المحاربين الجزائريين والذي ذهب إلى حد الإعلان بأن التونسيين مستعدون لمعاودة القتال لمساعدة إخوانهم المسلمين وأضاف أن السياسة المتبعة من طرف بورقيبة هي الوحيدة الكفيلة بحل المشكل الجزائري عن طريق المفاوضات الذي يرى بورقيبة أنه يتم من خلال اختيار رجال أكفاء ما دام لا يوجد لديهم ما يضاها العناد الفرنسي⁽⁵⁾.

(1) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص: 238-239.

(2) M. Bourguiba, Exprime sa deception devons rebat l'intransigeance, **Combat**, 01/11/1957.

(3) علي زغود، صفحات في ثورة...، المرجع السابق، ص: 145-147.

(4) نفسه، ص: 152.

(5) ينظر: الملحق رقم (13): صفحته 5 و6.

وفي جانفي 1956 كلف الرئيس بورقيبة "حسن زروق" التعاون مع الجزائريين والتنسيق معهم في جميع المناطق الحدودية وانتقوا على أن تتكفل الحكومة التونسية بتموينهم ومدّهم بالأغذية، وفي فيفري 1956 كلف الديوان السياسي أيضا رئيس جامعة القصرين كي يتصل بالمسؤول العسكري الجزائري وينسق معه ويستجيب لكل طلباته⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار أيضا استقبلت الحكومة التونسية في أفريل 1956 وفدا جزائريا متكونا من الطيب بوحوش وعمر جابر الملقب بالقائد علي، كما استقبلوا من قبل الديوان السياسي والرئيس بورقيبة بحضور المنجي سليم والطيب المهيري وقد طلب بوحوش مساعدة غذائية فتمت الاستجابة لمطلبه فورا، وهو ما يدل على أنه كان هناك تنسيقا وتعاوننا بين الحكومة التونسية، أشارت التقارير الفرنسية أن المواد التموينية والمعيشية واللباس ترسل إلى صفاقس ثم ينقل إلى "قلعة سنان" وفي منطقة تاجروين يتكفل علي صالح الماروي بتهريبها إلى الحدود الجزائرية⁽²⁾.

وبخصوص موقف بورقيبة وأنصاره من نشاط الثوار الجزائريين فقد كانوا غير مرتاحين للتعاون القائم بين الجزائريين والمعارضة اليوسفية ويتبرمون من الفوضى والمشاكل التي يثيرها فوق التراب التونسي⁽³⁾. فمع مطلع 1956 بدأ المسؤولون في تونس يتبرأون من تعدد المتحدثين باسم الثورة الجزائرية فطلبوا عن طريق اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من مسؤولي الداخل إيفاد مسؤول يسوي هذه المسألة بتونس ويبين لهم الطرف الذي يجب التعامل معه⁽⁴⁾، فأرسل عبان رمضان في أواخر مارس 1956 الشيخ حامد روابحية إلى تونس للاستيلاء على مقاليد الأمور هناك واتصل بالباهي الأدغم والطيب لمهيري الوزيرين في حكومة بن عمار⁽⁵⁾ فاشتكى لهم تعامل الجزائريين مع المعارضة التونسية وشرحا لهما ما ينتظر المسؤولون التونسيين من قيادة الثورة وذلك في أمرين أساسيين.

- أن يتخذ الثوار الجزائريون الشريط الحدودي التونسي قاعدة خلفية للاستراحة وألا يحولونه إلى ساحة قتال مع الفرنسيين.

(1) مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 269.

(2) حبيب حسين اللوب، التونسيون والثورة...، المرجع السابق، ص: 6-7.

(3) محمد عباس، شهادة إبراهيم مزهودي، المرجع السابق، ص: 301.

(4) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 129-130.

(5) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 95.

- أن يلتزموا الحياد بخصوص الخلاف الدائر بين أنصار بورقيبة وأنصار بن يوسف⁽¹⁾.

على أن يتعامل مع الحكومة التونسية بصفة رسمية بصفته ممثلاً للثورة، وعلى هذا الأساس قدمه للمسؤولين التونسيين، وقد استحسّن عبد الحّي هذا الموقف من روابحية وعرض عليه البقاء بتونس لتنظيم جبهة التحرير، على اعتبار أن عبد الحّي بمثل جيش التحرير الوطني، غير أن روابحية اعتذر بمبرر أنه جاء إلى تونس في " مهمة " .

عاد روابحية إلى الجزائر العاصمة وقدم تقريراً عن مهمته لعبدان رمضان الذي ما لبث أن طلب منه الالتحاق نهائياً مع آيت الحسين بصفته ممثلاً للجبهة وجيش التحرير الوطني في مكان عبد الحّي، وقد حل روابحية فعلاً بتونس يوم 12 ماي 1956 فاستقبل ببرودة من طرف جماعة عبد الحّي والجدير بالذكر على حد روابحية أن وثيقة الاعتماد كانت قد وصلت إلى عبد الحّي قبل أن تصل إلى روابحية والتي مفادها وجوب التعاون فيما بينهم لكن عبد الحّي كتب تقريراً إلى قيادة الأوراس يعلمهم بوجود نظام جديد حل بتونس⁽²⁾، وقد وصل حامد روابحية إلى حل وهو جعل عبد الحّي مسؤولاً. وهنا بدأ التصادم بين الطرفين ورفض عبد الحّي موافقة الداخل (آيت حسين وروابحية) ورفض مبادرة الصلح بينهم قادة اللمامشة والمقدمة من قبل بعثة عثمانى، على اعتبار أن عبد الحّي عرف بميولاته الجهوية وخدمة أوليائه لغرور وبن بلة والولاء للتحالف مع اليوسفية، وهذه الاضطرابات بين الداخل والخارج تسببت في مشاكل عديدة مع النظام التونسي وهو يباشر سلطته على تونس⁽³⁾.

وعندما أقدم بعدها عبد الحّي على اعتقال مبعوثي الداخل وتدخلت السلطات التونسية لاعتقال عبد الحّي وجماعته⁽⁴⁾، والإفراج عن روابحية وآيت أحسن لكن هذين الأخيرين اعتبرا الأمر تدخلا في الشؤون الجزائرية، وأنه لا يجوز للتونسيين فعل ذلك وطالبا بإطلاق سراح المعتقلين وتشكيل لجنة لتمثيل الثورة في تونس تضم جميع الأطراف المتخاصمة⁽⁵⁾ ومثل هذا الإجراء للسلطات التونسية اعتبره البعض

(1) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:257.

(2) ينظر: محمد عباس، شهادة إبراهيم مزهودي، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص:301، عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:371-372.

(3) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:130.

(4) ينظر: محمد عباس، مع المناضل الشيخ حامد روابحية، مرجع سابق، ص:246، أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص:185.

(5) حول الموضوع ينظر: محمد عباس، مع المناضل الشيخ حامد روابحية، جريدة الشعب، المرجع السابق، ص:246-248، محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:320-321.

تدخل في شؤون الجزائريين، في حين كانت تهدف منه إلى إنهاء الفوضى وفرض الاحترام إثر ظهور الخلاف بين جماعة الداخل والوفد الخارجي بقاعدة تونس⁽¹⁾، وخضعت السلطات التونسية للأمر الواقع لكنها ظلت تشتكي من خروقات الجزائريين وعدم احترامهم للسيادة التونسية خاصة وأن بورقيبة كان منشغلا بما يثيره الجزائريين من مشاكل داخل تونس تتسبب في تعطيل المفاوضات مع فرنسا⁽²⁾.

وكان ممثلا (ل.ت.ت) عمار بن عودة، إبراهيم مزهودي قد تزامن وصولهما إلى مدينة تونس في ظرف ثوري يمتاز بالخلافات الحادة على طول الحدود الشرقية من جهة وعلى تنمر شديد من الحكومة التونسية التي كانت تواجه صعوبات تسبب فيها البعض من هؤلاء المناوئين لمؤتمر الصومام من جهة أخرى، وقد رفعت الحكومة شكوى إلى قيادة الثورة في الداخل وعرفنا نتيجة تلك الشكوى كما ذكرنا ذلك آنفا، على أن نضيف أن كلا من عبد الحي والطالب العربي كانا يتعاونان مع أنصار صالح بن يوسف وكانت هذه هي أكبر مشكلة تقلق بال الحكومة التونسية وهي أن يتعاون ضيف مع خصمها السياسي تعاوننا يصل إلى درجة استعمال السلاح⁽³⁾.

وقد استمر الخلاف والنقاش طوال 1956 حول الخيار الأنجح الذي تسلكه الثورة الجزائرية وهذا الأمر كان خلافا بين قادة الخارج الذين يسعون إلى استراتيجية مغربية الكفاح والتي ظلوا متمسكين بها، وقادة الداخل الذين نظروا إلى الأمر بواقعية وهو ما بقي محل جدل حسم نظريا في مؤتمر الصومام لصالح التوجه الأخير وحسم عمليا لصالحهم بعد اختطاف الطائرة في أكتوبر 1956 والمقلة لقادة الخارج الذين بقوا متمسكين بخيارهم المغربي⁽⁴⁾.

وهكذا تولدت ازدواجية الخطاب في التعامل مع مقاومين متحالفين مع الثورة الجزائرية وسلطات تسعى للعب أدوارهم وفي نفس الوقت الذي كان بوقلاز يمد علاقاته مع بورقيبة كان عباس لغرور يفكر في إرسال فدائيين إلى تونس لاغتياله، بعد أن ارتمى قادة الأوراس في خيار التحالف الاستراتيجي الذي ألح عليه بن بلة والمصريون واتبع الطالب العربي هذا الخط الثوري وفضلت قيادات أخرى الحياد عن النزاع التونسي لحماية لمصلحة الثورة، وخلف الصراع بين البورقيبيين واليوسفيين أثاره الجانبية على الثورة الجزائرية خاصة أمام تزايد نفوذ سلطة بورقيبة إذ حدثت مناوشات بين الفرق الجزائرية والقوات الموالية

(1) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:258.

(2) نفسه، ص:374، عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:370.

(3) محمد زروال، اللامامشة في الثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:386-387.

(4) ينظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص:158، صالح لغرور، المرجع السابق، ص:170.

للسلطة، واتهم الجزائريون بمساندة العناصر اليوسفية، واغتيل بعض المسؤولين الجزائريين خطأً من قبل العناصر اليوسفية في تلك الفتنة، ومنهم نائب الوردى قتال المدعو عبد الحميد زروال⁽¹⁾، غير أن دباغين المقتنع بأن التعامل مع أنصار بن يوسف قضية خاسرة بعد أن سيطرت الحكومة التونسية على الوضع، وكان المسؤولون التونسيون قد عقدوا اجتماعات مع دباغين وتوفيق المدني بالقاهرة، عبروا فيها عن استعداد الحكومة التونسية للتعامل مع الجزائريين وتقديم مساعداتها لتمير الأسلحة بدل الاعتماد على المعارضة، وتقرر خلال اجتماع البعثة الخارجية للجبهة في أوت 1956 تأكيد ضرورة التعامل مع الحكومة التونسية والوصول معها إلى اتفاقية تعاون لتمير الأسلحة، وكلف بن بلة لتعيين مسؤول جديد على قاعدة تونس للتكفل بأمر السلع، فعين أحمد محساس - أحد الموالين له - كمسؤول لجبهة وجيش التحرير الوطني بتونس⁽²⁾.

وأشير بأنه بوصول (ل.ت.ت) واستقرارها بتونس في مارس 1957 قضت نهائياً على جميع الخلافات والنزاعات التي كانت الأراضي التونسية مسرحاً لها، وتصبح قيادة منطقة تبسة كما كانت تابعة لقيادة الولاية الأولى (أوراس - اللمامشة)

لكن بعد حدوث سلسلة من النزاعات وكان السلاح هو الحكم بينهم⁽³⁾، ولم يتوان عبان عن توجيه اللوم للوفد الخارجي وتحمله المسؤولية: "نحرص على أن نقول لكم بأنكم تجاوزتكم صلاحياتكم بما التزمت به مع المغاربة دون استشارتنا وإذا كنتم اليوم في وضع مضطرب، فلا تلوموا إلا أنفسكم لقد التزمت مع مغاربة غير مؤهلين..."⁽⁴⁾ إذ نقرأ في رسالة عبان رمضان بتاريخ 13 مارس 1956 انتقاداً حاداً لسياستهم المغاربية بدلاً من إضاعة وقتكم وصرف طاقتكم في حمل تونس والمغرب على الكفاح، والأغلبية الواسعة في هذين البلدين تسير خلف بورقيبة والسلطان سواء علمتم بذلك أم لا من الأفضل لكم تخصيص كل جهودكم للجزائر، وخلص مساعد عبان محمد لجاوي على ضوء محادثاته مع بوعبيد وبورقيبة في باريس نهاية 1956 إلى صوغ موقف يدعو إلى التعاون مع بورقيبة والسلطان بدل التعويل على المعركة الموحدة مع القوى المسلحة⁽⁵⁾.

(1) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:328.

(2) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:260.

(3) السعيد بلخروش، المرجع السابق، ص:384.

(4) رسالة خيضر بتاريخ 15 فيفري 1956: Mabrouk Benlhucine, Op- cit, P:180.

(5) Mohammed Lbjaoui, Op- cit, PP:96-98.

وقد اجتمعت لجنة السلاح في 27 أبريل 1956 وحضرها: خيضر، أمين دباغين، فرحات عباس، توفيق المدني، أحمد بودة، أحمد فرنسيس، العباس بن الشيخ الحسين، وعيّن لجنة فرعية للأسلحة المؤلفة من توفيق المدني، أمين دباغين وكان ذلك على الصورة التالية:

1. السعي في ربط الصلة حالا مع الحكومة التونسية التي يرأسها الأستاذ الحبيب بورقيبة لكي تسمح بدخول السلاح الجزائري إلى تونس رسمياً وأن يسير به الجزائريون إلى نقط معينة على الحدود الجزائرية⁽¹⁾.

فقرر عبان رمضان إرسال مبعوث إلى تونس لاستطلاع الوضع ميدانيا واختبار موقف بورقيبة بتقديم مجموعة من الطلبات، ويتحدث محمد لجاوي عن هاته المهمة الناجحة بالقول: « اتصلت ببورقيبة الذي كان قد شكل الوزارة بعد تعيينه رئيسا للحكومة، فاستقبلني بحرارة ومن أجل الحصول منه على تأييد علني للثورة الجزائرية قدمت له في عشرين نقطة تقريبا عدد من الطلبات الواضحة، التي كان يمكن أن يشكل الكثير منها في المرحلة الحاسمة من نشاطه السياسي مشكلات حقيقية استجاب الرئيس التونسي لكل مطلب بدون استثناء وبتلقائية وصدق مؤثرين ».

وفي لقاء لجاوي مع بورقيبة توضحت صورة الموقف في نقاش قادة الداخل بحضور بن مهدي المطمع على موضوع التحالف المغربي المشترك، وأقر خلاله إيقاف الحملة المنددة بسياسة بورقيبة وانتهاج سياسة جديدة للتعاون مع البلدين المستقلين اعتمادا على مساعدات السلطة الرسمية، والتأكيد أنه الخيار الأنجح بدل التشبث بمشروع الكفاح المغربي الموحد وانتقاد الأنظمة الرسمية التي عبرت عن دعمها للثورة الجزائرية⁽²⁾.

وعندما انتقل أحمد طالب الابراهيمي إلى تونس بطلب من عبان والهدف من ذلك الحيلولة دون تحول الخلافات بين مناظلينا إلى مواجهة مسلحة، وأن يعمل مختلف المسؤولين معا وفق تعليمات القيادة بالجزائر دون المساس إطلاقا بسلطة الحكومة التونسية ولهذا الأمر إلتقى بالعديد من المسؤولين الجزائريين ومنهم عباس لغرور مرفوقا بمحافظه السياسي محمود منتوري ووعده لغرور أنه سيكون مستعدا لسحب

(1) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:206-207.

(2) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:365.

جنوده من تونس وإعادة عبد الحي إلى جادة الصواب وقد استنتج الكاتب أن الصراع كان نتيجة الصراع المشؤوم حول النفوذ بين قيادة الجزائر وجماعة القاهرة⁽¹⁾.

وقد توصل أحمد طالب في تقريره إلى قيادة الجزائر بالإعلان عن فشل مهمته في تونس مشيراً في الوقت نفسه إلى أخطاء ازدواجية القيادة بين الجزائر والقاهرة، هذه الازدواجية حاول ممثلوا الداخل إلغائها، أو على الأقل التخفيف من أضرارها، بتعيين الدكتور الأمين دباغين رئيساً للوفد الخارجي، وبتدعيم هذا الوفد بإرسال عدة شخصيات⁽²⁾.

قال توفيق المدني أنه اتصل ومعه الدكتور لمين دباغين بالوطنيين التونسيين الكبارين الأستاذ الصادق لمقدم، الأستاذ منجي سليم لاجتماع الوفد 1 ماي 1956 وأنهما تفاوضا معهما مفاوضة مثمرة ومفيدة حول المبادئ التي كنا قررناها من قبل وهي مرور السلاح الجزائري من البلاد التونسية بكل حرية إلى مراكز التسرب في البلاد الجزائرية، وأنهما وعدا بعد اقتناعهما بمخاطبة أولياء الأمر في تونس واتفقنا أن نجتمع من جديد بمدينة طرابلس لعقد الاتفاق النهائي في موعد يحددانها لنا بواسطة السفارة التونسية، فصادق الجميع على هذا وقرروا أن نواصل مساعينا في هذا السبيل⁽³⁾.

جلسة غرة جوان 1956 (اللجنة العسكرية) وحضرها بن بلة، خيضر، توفيق، الدكتور الأمين دباغين، عبد الرحمان كيوان، قرأ فيها رسالة المسؤولين الجزائريين الجديدين بتونس وهما الأخضر الإبراهيمي ومحمد بن يحيي الموفدين من قبل الجبهة وهما يطلبان أن يعملوا مع الحكومة التونسية والرئيس بورقيبة بدل العمل مع جماعة صالح بن يوسف لأن قضيته خاسرة وأنصاره يتضاءلون تحت ضربات الحكومة بعد جدال ومعارضة الأخ محمد خيضر، يقول توفيق المدني: « قررنا مراسلتها فوراً وقبول اقتراحها وخاصة وهو يسير حسب المنهاج الذي اتفق عليه توفيق والدكتور الأمين مع الصادق المقدم والطيب سليم وحررت بنفسني ذلك المكتوب وسلمته لابن بلة من أجل الإرسال به بريدنا الحاضر، قررنا مراسلة الأخ حواس (علي محساس) حالا وهو ممثلنا العسكري بطرابلس لكي لا يغادر مركزه الآن خشية أن يتصادم مع المسؤولين القادمين من الجزائر إلى تونس وأعلمنا بن بلة بأن المسؤولين لم يصلوا إلى مفاهمة مع الأخ عبد الحي إلى الآن بتونس »⁽⁴⁾.

(1) أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص: 107.

(2) أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص: 109.

(3) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاف...، ج: 3، المرجع السابق، ص: 121.

(4) نفسه، ص: 225-226.

بورقيبة قد اتخذ موقفا فيما يخص المشكلة الجزائرية وما دفعه إلى هذا الموقف ليس هو فقط التضامن الأخوي في شمال إفريقيا والذي لا نزاع فيه ولكن الدافع بالخصوص أنه لا يريد عودة حركة الاضطراب في بلده عن طريق العدوى بالثورة الجزائرية، وما يصحب هذه العدوى من تعصب أعمى يوشك أن يعرقل مقدره التونسيين على حكم أنفسهم بأنفسهم، وهكذا فإن الملف الجزائري من الناحية العسكرية قد أصبح في ظرف بضعة أشهر ملف شمال إفريقيا كلها، وفي البلاد التونسية تهدد الوضعية بأن تصبح حربا مدنية⁽¹⁾.

وقد راسل عبان رمضان السيد أحمد التليلي الأمين العام للدستور الجديد بتونس يطلعه من خلالها إلى أنّ السيد أحمد محساس العضو الإضافي بـ (م.و.ث.ج) يقوم بزرع الشكوك بين الأوساط التونسية، فيجب أن يقوموا بإزالته لأنه سيخدمهم في ارتكاب أخطاء... وهذا بناءً على رسالة الدكتور الأمين دباغين رئيس الوفد الخارجي إلى عبان رمضان، والتي جاء فيها: « أن محساس أصبح رجلا صعب المراس وأنه أصبح يحرض بأوامره رجاله من أمثال عمار بوقلاز وطالب العربي الذي يسيطر على جماعة توزر على إيقاف كل الجزائريين في غدوهم وعودتهم من وإلى الجزائر وأن التونسيين واقفون على الحياد وهكذا أصبح العتاد مجمداً⁽²⁾». بعد أن أعلنت السلطات التونسية عن حيادها وفضلت مراقبة الوضع وهي تشتكي باستمرار من مشاكل الجزائريين⁽³⁾، وأن المصلحة التونسية تقتضي عدم تعريض البلاد لنزاع جزائري يمكن أن يجرّ ويلاته على التونسيين، خاصة وأن المجموعات الجزائرية في التراب التونسي مازالت تضم العناصر اليوسفية وبإمكانها إثارة الفوضى⁽⁴⁾.

ويرجع خيار الحياد هذا بعد فشل تجربة تدخلها في الشأن الداخلي للثورة في قضية عبد الحى الأوراسي وتخوفها من اللوم من أي طرف، وبقيت تمسك العصا من الوسط في انتظار معرفة الطرف الراجح في هذا الصراع للتعاون معه.

وكان لهذه الرسالة ولمجيء أوعمران إلى تونس ولقائه مع بورقيبة أثر في تحول موقف السلطات التونسية إلى جانب (ل.ت.ت) وكان محساس في نظرها مازال يحظى بالتمثيل الرسمي والنفوذ الفعلي في

(1) عبد الله بن شريط، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 88-89.

(2) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 135، محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص: 135.

(3) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاف...، ج: 3، المرجع السابق، ص: 336.

(4) محمد زروال، المرجع السابق، ص: 491.

تونس، خاصة وأن مجموعات سوق أهراس وأوراس- اللمامشة تقف إلى جانبه وأنه يتفهم المطالب التونسية، ولكن السلطات التونسية لم تكن تقدم له دعماً إلا مقابل القطيعة التامة لأتباعه من أنصار صالح بن يوسف ووضع حد لتصرفات المجموعات المتمركزة في تونس⁽¹⁾.

إن هذه الوضعية بتونس سببت مشاكل للحكومة التونسية واعتبرتها (ل.ت.ت) خروجاً عن طاعتها وانتقل الأمين دباغين في ديسمبر 1956 إلى تونس ليشرح للمسؤولين التونسيين حقيقة الوضع، ويفند افتراءات محساس وطعنه في قرارات مؤتمر الصومام لكنه وجد التونسيين مترددين في اختيار الموقف ويناورون لكسب الورقة الرابعة، وأرسل أوعمران لمعالجة الوضع المتردي بتونس والاتصال بالحكومة التونسية كمسؤول عن الجبهة فوجد التونسيين مستعدين للقبول به كمحاور قصد إعادة النظام وفض المشاكل التي تسبب فيها محساس وجماعته⁽²⁾، وخاصة بعد مساعدة محمود الشريف إزاحة عبد الحي وبالتالي بدأت اللجنة تفرض سيطرتها⁽³⁾.

عندئذ بعثت (ل.ت.ت) رسالتين إلى ممثليها في مدينة تونس تحيطهما فيهما علماً أنها عينت العقيد عمار أوعمران ممثلاً رسمياً لها لدى الحكومة التونسية وكانت هتان الرسالتان تحملان تاريخاً واحداً (1956/12/10)، وقد جاء في كل منهما معنى واحد هو أن العقيد عمر أوعمران تم تعيينه من طرف (ل.ت.ت) مسؤولاً عاماً عن الإمداد والتمويل في الخارج وأنه يحمل توصيات خاصة تقضي بوجوب تسوية الخلافات الداخلية في تونس سواء ما تعلق منها بالجانب الثوري الداخلي أو الخارجي أو ما له صلة بالحكومة التونسية⁽⁴⁾، وقد وجد التونسيين مترددين في اختيار الموقف ويناورون لكسب الورقة الرابعة، وعندما تأكدت السلطات التونسية من نفوذ (ل.ت.ت) القوي رحبت بأوعمران محاوراً وسهلت مهمته في تونس وبالمقابل سمحت لمحساس بالفرار لنفسها كسياسة بديلة⁽⁵⁾.

عند انتداب (ل.ت.ت) العقيد أوعمران مع وحدة من القوات لفرض اعتراف العصابات الحدودية بها وإعادة توحيد الولاية الأولى حيث أرسل عميروش على جناح السرعة لإعادة النظام وجد التونسيين

(1) ينظر: عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:493، محمد حربي، المرجع السابق، ص:160.

(2) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:261.

(3) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص:167.

(4) حول الموضوع ينظر: محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:389، عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص:95.

(5) محمد حربي، المرجع السابق، ص:160.

مستعدين للقبول كمحاور، منذ ذلك أكدت (ل.ت.ت) نفسها كشريك وحيد لكل حلفاء الجزائر، وبما أن محساس رفض القبول بهذا الواقع فقد أوقف بأمر من أوعمران⁽¹⁾. وبذلك تصدى لهذا الوضع الذي كان حرجا بالنسبة للثورة الجزائرية وللحكومة التونسية واستطاع بكل حزم السيطرة على الموقف وفرض النظام، وقد سهلت السلطات التونسية هروب محساس من سجنه أخذت بيد (ل.ت.ت) في فرض سيطرتها على الموقف بتونس ووفرت بذلك لنفسها سياسة بديلة سادها النظام والتعاون وذلك بعد فترة اضطراب أثرت على مهمة وصول الأسلحة⁽²⁾.

وأن الرئيس التونسي الذي كان في الأصل مؤيدا لبن بلة يتجه تدريجيا نحو كريم باعتبار الرجلين أقرب إلى بعضهما من حيث الرؤى السياسية والقناعات الفكرية⁽³⁾، إضافة إلى ما حرص عليه أعضاء مؤتمر الصومام وذلك بالدعوة لإقامة علاقات سياسية قوية مع تونس وتنسيق الجهود الدبلوماسية بقصد الضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي، ووصل المؤتمر إلى أن القضيتين مندمجتان بحيث أن القضايا الثلاث تكون قضية واحدة، واعتبرت وثيقة المؤتمر استقلال تونس والمغرب بدون الجزائر لغو ولا قيمة له⁽⁴⁾، وهذا ما يؤكد يونس بحري بالقول: "...فإذا لم تحصل الجزائر العربية على استقلالها التام فإن استقلال تونس ومراكش يبقى ناقصا مهما كان من تصوير نجاح فكرة استقلال هذين القطرين⁽⁵⁾

إن فشل مشروع مغربة الحرب خلف انعكاسات بالغة على الثورة الجزائرية وعلاقتها المغاربية وأملى عليها الاعتماد على النفس وانتهاج السياسة التي تخدم المصلحة الوطنية، فكانت مضطرة لتكريس علاقاتها مع السلطات الحكومية والاستفادة مما يقدمه استقلال البلدين الشقيقين تونس والمغرب من مزايا سياسية ولوجستكية، وكان ذلك يعني انقلابا جذريا في العلاقات المغاربية لم يرقُ لبعض قادة الثورة المتحالفين مع أنصار الحل الشمولي والثوري لقضايا المغرب العربي⁽⁶⁾.

(1) نفسه، ص: 160.

(2) عبد الله مقالتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 262.

(3) دومنيك فارال، المرجع السابق، ص: 171.

(4) عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، المرجع السابق، ص: 401.

(5) يونس بحري، دماء في المغرب العربي الجزائر، تونس، مراكش: صفحات خالدة من النضال العربي الدامي من أجل

الحرية والإستقلال، دار النشر للجامعيين، تونس، [د.س.ن]، ص: 6.

(6) عبد الله مقالتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، المرجع السابق، ص: 340.

وذكرت التقارير أيضا أن الحرس الوطني بصفاقس كان ينقل المؤونة التابعة للثوار الجزائريين إلى قابس، وتاجروين كمؤن الولاية الأولى والثانية والرابعة والسادسة، والملاحظ أنه تم تحويل القاعدة اللوجستية من تمغزة إلى قفصة للتموين، النقل والإيواء ومنها إلى بئر العاتر في الجنوب ويأتي التموين من بن قردان وتونس ويتوجه إلى المنطقة الصحراوية من تونس والمنطقة الثانية من قفصة، لقد تكفلت الحكومة التونسية بنقل الجنود الجزائريين والأسلحة بسيارات الجيش التونسي والحرس الوطني والإدارة والأهالي وسيارات الأجرة⁽¹⁾.

لقد تأكد الحضور السياسي لجبهة التحرير الوطني في تونس بعد التحاق (C.C.E) بها، وذلك في ماي 1957 واتصالاتها بالمسؤولين التونسيين لتأمين فعالية الدعم التونسي لنشاطات جبهة التحرير الوطني السياسية والتعبوية والاجتماعية، وقد ركز أول اجتماع لها في تونس على تنظيم شؤون الثورة بهذه القاعدة الاستراتيجية ولكن بعد شهرين فضلت الالتحاق بالقاهرة حيث أن تونس لم تكن مكانا مأمونا نظرا لتحركات القوات الفرنسية بها فاختارت القاهرة مقرا لها لأهمية مصر آنذاك ومحالفتها للقضية الجزائرية، أكثر من نوايا الرئيس بورقيبة وعروضه التفاوضية التي لم تكن تريح أعضاء (ل.ت.ت) ففضلت الانسحاب خشية الاصطدام بالنظام التونسي⁽²⁾.

في بيان (ل.ت.ت) في 29 أكتوبر 1957 تتمنى وتبدي رغبتها الملحة في تنسيق الجهود على مستوى شمال إفريقيا وترغب في تعدد اللقاءات بينها وبين الحكومتين التونسية والمغربية، وتعرب عن أملها في تنظيم مؤتمر بين الأقطار المغربية الثلاثة في بحث خطة موحدة لحصول الجزائر على استقلالها⁽³⁾.

ثم تحدث بورقيبة عن المساعدة التونسية للثورة الجزائرية وقال: « نحن لا يمكن أن نبخل بالإعانة على إخواننا الجزائريين وليست لنا مع ذلك نية استثمار الحرب على فرنسا، وإنه إذا طلب المتطوعون التونسيون خوض غمار الحرب مع الجزائر فإنني لا أقوى على رفض ذلك الطلب، أما مدنا الجيوش

(1) للإطلاع أكثر ينظر: حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:1، المرجع السابق، ص ص:10-12، حبيب

حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص ص:7-8.

(2) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:80.

(3) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:250.

الفرنسية بالمساعدة لوقف الإعانة بالسلاح التي تصل عن طريق التهريب فإنه التزام يستحيل عليّ قبوله لو طلب مني الاختيار بين فرنسا والجزائر لاخترت الانضمام لإخواننا الجزائريين»⁽¹⁾.

وأشارت التقارير إلى المساعدة المقدمة للثوار الجزائريين بموافقة الحكومة التونسية في منطقة الجنوب حيث نظمت حملة لانتداب المتطوعين والذين يخضعون لتربص ثم يرسلون إلى الجزائر والمتطوعون التونسيون للحرب بالجزائر يخضعون لتدريبات عسكرية بحضور القائد عمار أو عمران⁽²⁾.

وقد فسر مسؤول الجبهة في تونس اشتراط الحصول على رخص حكومية على الملتحقين بالثورة وخلال حملة التطوع المؤطرة حكوميا وفي إطار سياسة جديدة فرضت على الجزائريين من قبل حكومة بورقيبة، وقد رفض لغرور والطالب العربي الخضوع لهذا الأمر وعُدوا ذلك خيانة للمبادئ المتفق عليها وتبنى بعض القادة حوللا وسطا وتوسطوا لدى السلطات التونسية لاستسلام بعض الفرق حسب شهادة غرس الله المحضاوي، والذي يؤكد أنها منحت أسلحتها الجيدة للجزائريين⁽³⁾.

وفي يوم 22 يناير 1957 سافر توفيق المدني إلى ليبيا مع الأخ المجاهد الأمين دباغين من أجل مقابلة الأخوين التونسيين الدكتور الصادق مقدم والأستاذ الطيب سليم، وقد كانت المقابلة في جو أخوي حار يدل على اشتراك مخلص في خدمة قضية الجزائر وعلى مقتضى الأسس التي تكلمنا عنها من قبل والتي قبلها وفد جبهة التحرير وقبلتها الحكومة التونسية فقد أمضينا الاتفاق⁽⁴⁾، الذي كان يقتضي:

1. تعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد عليها إلى الحدود من ممثلي جبهة التحرير الوطني وتتعهد بتسليمها على الحدود الجزائرية لمن تعينهم الجبهة لتسلمها.
2. تكون الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائري.
3. تتعهد هذه الهيئة المشتركة بأنه لن يتسرب إلى البلاد التونسية أي قطعة من السلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.
4. لا تتم معاملة النقل هذه إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي دون أي مشاركة خارجية عنهما.

(1) حبيب حسين اللوب، التونسيون والثورة...، المرجع السابق، ص: 305.

(2) نفسه، ص: 99.

(3) عمار السوفي، المرجع السابق، ص: 199.

(4) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج: 3، المرجع السابق، ص: 119-420.

5. المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي، وعضو آخر تعينه جبهة التحرير الوطني.

6. تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الأخ الرئيس بورقيبة على هذا النص النهائي. بعد رجوع الوفد التونسي للعاصمة التونسية، اتخذت الإجراءات لتنفيذ البنود وإنشاء لجنة مشتركة تشرف على التسليح⁽¹⁾، بموجبه تعهدت الحكومة التونسية بنقل أسلحة جبهة التحرير الوطني من الحدود الليبية التونسية إلى الحدود الجزائرية دون أن تتعرض العملية لأي مكروه مهما كان نوعه⁽²⁾.

وواضح أن هذه البنود تتوافق مع البنود التي ذكرها المدني مع إضافة البند الأخير المتعلق بحرية نشاط جيش التحرير الجزائري في الحدود دون مناطق الداخل التونسية، وذكرت الباحثة الأمريكية " غليسي جوان " أن الرواية التونسية بشأن بنود هذا الاتفاق تؤكد على ما يلي:

1. تحترم جبهة التحرير الوطني الجزائرية سيادة تونس ولا تقوم بأية معارك أو اشتباكات على الأراضي التونسية.

2. تقوم جبهة التحرير الوطني بإبلاغ الحرس الوطني التونسي الذي يعد القوافل اللازمة لنقل جميع الأسلحة بقصد تجنب الاشتباك مع القوات الفرنسية المرابطة في تونس⁽³⁾.

إلا أن الأوضاع توترت بسبب تصريحات خيضر حول علاقته بجماعة صالح بن يوسف وطلب بورقيبة تفسيراً لذلك ويذهب توفيق المدني للقول: "وحررت نص برقية مرنة تزيل غم الأخ المجاهد الحبيب بورقيبة دون أن نكذب أنفسنا لكن الأخ محمد خيضر تكلم بحماس غريب ضد هذه البرقية"، وقد ركز كلامه حول ثلاث نقاط وهي:

✓ **أولاً:** أنه قال ما قاله من أجل إنشاء اتفاقنا مع بورقيبة وهو لا يزال في موقف حرج مع فرنسا فالجواب كان معيباً للأخ بورقيبة ولا عبرة بلهجته.

✓ **ثانياً:** إن جماعة الأخ صالح بن يوسف قد أعاننا فعلاً إعانة قوية وفعالة يجب أن تذكر أو يشكر.

✓ **ثالثاً:** هو يعترض اعتراضاً صارماً على إجابة الرئيس الحبيب بورقيبة مطلقاً ويقول: « أننا سنقابله بعد أمد قليل ونسلمه من البيانات ما يقنعه »، يضيف ورغم إلحاحي الشديد في وجوب إرسال برقية

(1) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص:330.

(2) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص:164.

(3) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:500.

تقول: « أقوال الصحيفة مغرضة سنقدم لكم البيان الكافي عما قريب » لكن اعترض خيضر واعترض معه كل الجماعة ولم نجب الرئيس بورقيبة مع مزيد من الأسف بشيء⁽¹⁾.

لكن الوضع التنظيمي العام لجيش التحرير وبين السلطات التونسية المحلية يعرف عدم التحكم الصارم بسبب غياب قيادة عسكرية صارمة وما كان عليه تركيبة الجيش الاجتماعية الخاضعة للعادات والتقاليد والموروثة عن الانتماء القبلي العروشي، وكانت العلاقات على الحدود تخضع للدولة التونسية أكثر ما تخضع للسلطات المحلية. هذه الأخيرة التي لم تكن تقرر أمرا عسكريا أو سياسيا ذا بال إلا إذا رجعت في ذلك إلى السلطة المركزية التونسية، وقد نشأ من هذا الطابع الرسمي للعلاقات التونسية الجزائرية ضعف في علاقات الثورة بالسلطة المحلية التونسية وأن هذه الخلافات تعود إلى سببين هما:

1. الإخلال بالأمن العام التونسي من طرف بعض المجاهدين الجزائريين سواء أكانوا جماعات أو أفرادا.
2. شن بعض الهجومات على بعض المصالح الفرنسية في التراب التونسي⁽²⁾.

وقد زادت العلاقات حدّة في 1957 بعد اشتداد الخناق على الولايات مع تطبيق السلطات الإدارية الاستعمارية لسياسة التطويق الحدودي الأمر الذي صعب من مهمة الولايات⁽³⁾، إلا أن الاتفاقية بين (ل.ت.ت) والحكومة التونسية سهلت بعض الأمور فنصت على تدخل الحكومة التونسية المباشرة في قضايا الثورة الجزائرية سواء في الميدان السياسي أو العسكري، وفي مقابل هذا فإن الحكومة التونسية تعهدت من جانبها بالاعتراف الرسمي بممثل (ل.ت.ت) في أراضيها، وذلك عوضا عن علي محساس الذي تنكرت لتمثيله لديها.

وعملا بهذه الاتفاقية بين الطرفين: الجزائري والتونسي للحد من نشاط المعارضة التونسية المسلحة من جهة والسماح للحكومة التونسية بإمكانية التدخل في الشؤون العسكرية والسياسية للثورة الجزائرية، فقد وجدت الحكومة التونسية نفسها في حل من أمرها في التصدي لمواجهة بعض المواقف التي تحاربها في بعض العناصر المتمردة على سلطة الثورة الجزائرية من جهة أخرى⁽⁴⁾.

لقد حققت هذه الاتفاقية الهامة مكاسب للجانبين فالحكومة التونسية اهتدت إلى بديل سياسي متفهم ويعترف بسيادة الدولة التونسية وهو (ل.ت.ت) ممثلة في شخص أوعمران المسؤول العسكري بتونس

(1) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاف...، ج:3، المرجع السابق، ص:239-240.

(2) محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى...، المرجع السابق، ص:324.

(3) سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص:50.

(4) محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:399.

بعكس المتعامل السابق محساس ومجموعات الأوراس والقاعدة الشرقية الذين تسببوا في مشاكل للحكومة التونسية والفتية ولم يقطعوا صلاتهم بأنصار صالح بن يوسف، أما (ل.ت.ت) فحققت تعاون السلطات التونسية ودعمها في تمرير الأسلحة والذخيرة واعتماد أراضي الحدود التونسية كقواعد خلفية للمجاهدين وإرساء تنظيماتها وقواعدها العسكرية بقاعدة تونس⁽¹⁾.

وقد قضي على التوتر في العلاقات الذي أحدثه تصريح خيضر بعد لقاء بين الباهي الأدغم وتوفيق المدني والبحث عن إتمام الاتفاق الممضى بين الطرفين، وأجاب على ذلك ببساطة وتأثر الأخوان برد المدني بما يلي:

- أولاً: إن الاتفاق مع الأخوين الصادق والطيب سليم يعتبر حجر الزاوية في سياستنا الحاضرة والمقبلة وأن تعاملنا مع الحكومة التونسية الرسمية هو الأمر الذي قرره الجبهة الذي لا محيد لنا عنها.
- ثانياً: إننا قد استعنا فعلاً في فترة من الوقت بأنصار الأخ بن يوسف واضطراباً لأن السلاح كان يجب أن يعبر إلى الجزائر بأي طريقة والحكومة التونسية لم تكن حينئذ قد تمكنت من مراقبة الجنوب، أما الآن فقد تغيرت الحالة.
- ثالثاً: لقد علمت من السفير أن الأخ خيضر هو الذي تكلم في الموضوع ويصل للقول: نعم وما كنا نقصده إلا تسهيل العمل على الأخ بورقيبة وعلى الحكومة التونسية حتى لا يلتطموا وهم بأول عهد الاستقلال بالحكومة الفرنسية واحتجاجاتها الصاخبة لكن محرر الجريدة الماكر، قد ألبس الكلمة المتواضعة ثوباً فضفاضاً وأراد به إفساد ذات البين بيننا وقد كنا مستعدين لإرسال وفد خاص لتونس يتولى شرح القضية للأخ الحبيب بورقيبة لرجال الحكومة التونسية بما لا يمكن شرحه بواسطة برقية⁽²⁾.

(1) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:265.

(2) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:245-246.

لقد اجتمعت إرادة مجموعة من القادة ورؤيتهم السياسية على عقد مؤتمر الصومام الذي اعتبر مرحلة حاسمة في تطور كفاح الشعب الجزائري فبفضله أصبحت جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للثورة الجزائرية واعتبر كل تيار خارجها تيارًا مضافًا أو معاديًا للثورة وبفضله كذلك تمكن القادة من إعطاء تنظيم محكم من خلال تزويد الثورة بالعديد من المؤسسات.

بالرغم من أهمية هذا المؤتمر فإنه لم يلق رواجًا بسبب الغياب أو النقص التمثيلي فيه وتحييد نفوذ العسكريين وقيادة الخارج مما أدى إلى ظهور الخلافات والتنافس بين أفكار كل التيارات فبالرغم من أن الخلافات لم تكن جوهرية إلا أنها أثرت في مسار الثورة التحريرية في الداخل والخارج وكذا في العلاقات التي تربط الثورة بالحكومة التونسية التي عرفت عدم استقرار وتجاذب بسبب التوتر الذي ولده تعدد المتحدثين باسم الثورة الجزائرية والذين فضلوا التعاون والتنسيق مع المعارضة اليوسفية.

واستمر هذا التعاون إلى غاية رجوح الكفة لصالح قادة مؤتمر الصومام بعد أن وجدت الحكومة التونسية نفسها مقحمة في الصراع لتتعاون مع (ل.ت.ت) في تصفية العناصر المعارضة والذي لم يتأت لها إلا بعد اختطاف طائفة القادة الذي سمح بالقضاء على المعارضة وتصفية قاداتها في الجانبين (المعارضة الجزائرية والتونسية).

الفصل الرابع:

توطد العلاقات بين قادة الولاية واليوسفيين

وأثرها على العلاقات الرسمية

تمهيد

المبحث الأول: العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية

المطلب الأول: تصفية القيادات المعارضة للجنة التنسيق والتنفيذ

المطلب الثاني: قيام الحكومة المؤقتة وموقف تونس منه

المطلب الثالث: مظاهر التنسيق بين الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية

المبحث الثاني: تدخل الحكومة التونسية في بعض القضايا الجزائرية- الولاية الأولى

المطلب الأول: قضية إيجلي

المطلب الثاني: قضية لعموري

المطلب الثالث: قضية حنبلي

المبحث الثالث: المساعدات المقدمة من الحكومة التونسية للولاية الأولى

المطلب الأول: تسهيل تمرير السلاح

المطلب الثاني: إنشاء القواعد الخلفية

المطلب الثالث: مدارس ومراكز التدريب والتكوين في تونس

خلاصة الفصل

على الرغم من اهتمام الحكومة التونسية بالشأن الجزائري وتقديم التسهيلات والدعم له فإن الموقف السياسي لم يرق لمستوى أهداف ومبادئ الثورة بسبب التوجهات القطرية لسياسة الحكومة التونسية، في وقت وجدت جماعات جزائرية وتونسية بقية تدعوا إلى التعاون على المستوى المغربي لذلك لم يكن بإمكان الحكومة التونسية الاعتراف بسياسة جبهة التحرير ومبادئ كفاحها من البداية.

وقد كان للخيار الذي انتهجه الكثير كمحساس وقادة الولاية الأولى كعبد الحي وعبد الكريم هالي والطالب العربي ولزهر شريط وعباس لغرور نحو التعاون على المستوى المغربي والاعتماد على التنسيق مع المعارضة اليوسفية دور في توتر العلاقات مع الحكومة التونسية، إذ أن هذا الأمر لم يكن يسمح ببناء علاقة ثقة وتعاون مع تلك الحكومة، ولذلك اجتهدت جبهة التحرير الوطني على ترسيم تلك العلاقات مع النظام التونسي في هذه المرحلة الحرجة من مراحل الثورة التحريرية وخاصة بعد ظهور المعارضة لقرارات مؤتمر الصومام وبروز المحاولات المتكررة للاتفاق الذي تجسد من خلال اتفاقية التعاون المشترك التي ربطت تونس بجبهة التحرير الوطني.

إذن فقد تفاعلت الحكومة مع مطالب دعم القضية الجزائرية ومناصرتها، لكن النظام التونسي كان في الحقيقة مدفوعا لاحتضان الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا وذلك بحكم حتمية التضامن المشترك فاهتم بمسألة تواجد الجزائريين ونشاطهم في الأراضي التونسية، ولم يكن مجديا له التخلص من المعارضة التونسية إلا بالتعاون مع الحكومة الجديدة لذلك فقد أصبح التنسيق معها أمرا واقعا.

المبحث الأول: العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية

واجهت تونس مخاطر عديدة وهي تشيد مشروع بناء الدولة المستقلة خاصة بظهور المعارضة بقيادة صالح بن يوسف وتعاونها مع المجاهدين الجزائريين، فكانت الحاجة ملحة للنظام التونسي لتغيير سياسته باتجاه التعاون مع جبهة التحرير من أجل القضاء على تلك المعارضة في الجبهتين الجزائرية والتونسية، وخاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة وسعيها إلى تحقيق علاقات تعاونية معها.

المطلب الأول: تصفية القيادات المعارضة للجنة التنسيق والتنفيذ

إن المخطط الذي قد تكون أعدته (ل.ت.ت) لتصفية أنصار بن بلة جسديا اعتبر حسب البعض طرحا لا أساس له من الصحة إذا ما تحدثنا عن التطبيق لأن الولايات كلها بدأت تجسد مقرراته على أرض الواقع بعد أن صادقوا عليه⁽¹⁾، لكن على الرغم من ذلك فقد وجدت بعض التجاوزات وهو ما نلمسه في تصفية مسؤولي وقادة الأوراس كون موقفهم هو موقف الوفد الخارجي، فكانت سنوات 1956 و1957 مراحل لتصفية المعارضة وذلك لظهور سياسات وانشقاقات جديدة في صفوف الثورة، وهي تشكل واحدة من المراحل الأكثر مأساوية التي عرفت الثورة خاصة ما تعرضت له الولاية الأولى، فقد شهدت تحييدا تاما من قبل خصوم متعطشين للسلطة⁽²⁾، هذا الانشغال بالتسابق نحو المناصب الحساسة جعل قادة مؤتمر الصومام يقومون بتصفية حساباتهم مع بعض المعارضين لذلك وقع ما يعرف بقضية عقدا الأوراس⁽³⁾ فما كان لهذا الخلاف إلا أن قضى على أقطاب الثورة، واستمر وامتد إلى ما بعد الاستقلال⁽⁴⁾. عند استقرار أعضاء (ل.ت.ت) بتونس قاموا بتتحية محساس من المسؤولية لأنه رفض مسابرة مقررات الصومام وعض بأوعمران⁽⁵⁾ وبطبيعة الحال وقعت عمليات تصفية لكثير من القادة الميدانيين بعد المؤتمر، وعلى وجه الخصوص القادة الكبار الذين كانوا يعارضون هذا الانحراف الذي وقع للثورة⁽⁶⁾ ويذكر عمار بن عودة قائلا عن ظروف وصوله إلى تونس: « منذ وصولي إلى الحدود التونسية وجَدْتُ تناقضات هناك... بدأت عملية تصفية الجو في الحدود التونسية الجزائرية، وبعد شهر أصبحت الأمور

(1) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص: 123.

(2) صالح لغرور، المرجع السابق، ص ص: 203-204.

(3) علي مزوز، المرجع السابق، ص: 201.

(4) محمد الطاهر عزوي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 70.

(5) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 134.

(6) أحمد منصور، المرجع السابق، ص: 130.

صافية، وأدت العملية إلى استشهاد بعض المجاهدين «⁽¹⁾»، وهذا ما تجسد واقعا للأفراد ممن عارضوا سلطة (ل.ت.ت) إذ قام عمر أو عمران بتطهير الوضع، وأرسي سيطرتها وأجبر أحمد محساس على الفرار نحو ألمانيا⁽²⁾، بعد أن أقيّل من منصبه من طرف بن عودة بأمر من أو عمران لكن مجاهدي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية رفضوا تنحيته وأعيد إلى منصبه، وقاموا بتنحية بن عودة لكن محساس تنحى عن منصبه بسبب التهديدات المتكررة⁽³⁾، وخاصة حينما أمر أو عمران باغتياله لكن الحكومة التونسية قامت بحمايته وساعدته على الفرار إلى روما بالرغم من اتصال أو عمران بها، وعقد معها اتفاقا ينص على تنحية علي محساس مقابل السماح لها بالتدخل في الشؤون الخاصة بالثورة⁽⁴⁾.

وقد أشار إلى هذا الأمر أحمد بن بلة في حوار مع التلفزيون عام 1982، ليؤكد أن الثورة بدأت بالانحراف عن مسارها في عام 1956 إذ اتهم منظمي مؤتمر الصومام بالقيام بعمليات اغتيال وتصفية حسابات مع قادة ولاية الأوراس وتواصلت هذه العمليات بعد انعقاد المؤتمر وكان أغلب المعارضين من الأوراس⁽⁵⁾، هذا ما جعل مشاركة الجالية الجزائرية تتعثر شيئا فشيئا بسبب الأوضاع التي كانت تمر بها تونس داخليا آنذاك، ولعل أخطر ما تعرضت له هو عملية تصفية العناصر الراضية للقيادة الجديدة من خلال ملاحقة القادة ومطاردة الثوار واختطافهم⁽⁶⁾، فبمساعدة محمود الشريف تمكن أو عمران من إزاحة عبد الحي مندوب الثورة في تونس والذي كانت تصفه القيادة التونسية بأنه دولة داخل دولة⁽⁷⁾.

ويذكر الكاتب التونسي المعارض الطاهر عبد الله أنه بعد حادثة اختطاف طائرة « الزعماء الجزائريين » سنة 1956 استغلت الحكومة التونسية هذا الحادث في تصفية العناصر الراضية للاتجاه البورقيبي في الثورة الجزائرية معتبرة إياهم « عملاء القاهرة... »⁽⁸⁾، وبذلك بدأت عملية مطاردة الثوار الجزائريين واختطافهم بمناطق الريف وتورز ونفطة بمساعدة الجيش الفرنسي⁽⁹⁾ بتحالف مع تيار انتهازي

(1) أحمد منصور، شاهد على العصر، الحلقة الخامسة، المرجع السابق.

(2) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 64.

(3) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص: 159.

(4) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 134.

(5) محمد زروال، اللامشة في الثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 353.

(6) إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، [د.س.ن.]، ص: 284.

(7) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص: 167.

(8) ينظر: الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص: 186-187، كذلك: Amira Aleya Sghaier, Op-cit,

PP:119-122

(9) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 127.

داخل الثورة الجزائرية، ولم تكن تصفية جل المجاهدين والقيادات الوطنية إلا من خلال اتهامها بانتمائها الحضاري العربي الإسلامي، وكان الاتهام الجاهز هو التعامل مع مصر وجمال عبد الناصر⁽¹⁾، ومن ذلك الخطر الذي تعرض له الطالب العربي عندما شعر قائد المنطقة الصحراوية بالخطر الذي يهدده هو وجنوده فقرر الالتجاء لليبياء، فما كان من الحكومة التونسية إلا أن جندت مجموعات من المسلحين ولاحقتهم إلى منطقة الرمادة قرب الحدود الليبية حيث حاصرتهم وألقت القبض عليه ومساعديه وساقته جنوده وكل التونسيين المتعاونين معهم إلى السجن⁽²⁾، وخاصة بعض أن رفض الطالب على الرغم من الضغوط التونسية أن يتخلى على العناصر المتحالفة معه من جيش التحرير التونسي وأن يسلمهم للحكومة التونسية ولهذا خلقت الأخيرة المتاعب والمشاكل للجانب الجزائري⁽³⁾.

أما بالنسبة لعباس لغرور وحسب ما جاء في رواية محمد الهادي رزايمة فإن قيادة الثورة في مدينة تونس أوفدت إليها محمود الشريف مصحوبا بوحدة من المجاهدين من بينهم علي بن حميدة لإجراء اتصال مباشر بعباس لغرور قصد محاولة إقناعه بعدم ضرب العدو في التراب التونسي، ووجوب التحاقه بالقيادة الثورية الشرعية العليا بهدف تنظيم اجتماع تدرس فيه مختلف المشكلات القائمة التي ما انفكت تعكر صفو الأجواء بين المجاهدين المتناحرين في كل من: جبال الأوراس وجبال اللمامشة، ولكن عباس لغرور أظهر تصلبا وعنادا شديدا ظلت أسبابه مجهولة فهو قد رفض أن يقابل الوفد الذي رجع إلى مدينة تونس خائبا، ولكن هذه الخيبة لم تمنع قيادة الثورة أن ترسل وفدا ثانيا كان هذه المرة برئاسة ساعي فرحي، وقد قدر لهذه المهمة أن تكمل بالنجاح في هذه المرة بعد أن اقتنع عباس لغرور بفكرة التحاقه بالقيادة الثورية عن طواعية فاتصل بمعتمد مدينة " تالة " بالقطر التونسي هو وساعي الذي كان يرافقه في هذه الرحلة إلى أن وصلا إلى مدينة تونس حيث تم اللقاء بين ممثل الثورة فيها من جهة وبين عباس من جهة أخرى⁽⁴⁾.

إلا أن باسطة أرزقي يقول: « وأثناء اشتباك جبل الشعانبي تعرض للإصابة وتم نقله على أثرها إلى أحد المستشفيات بتونس، فاحتجت الحكومة الفرنسية لدى الحبيب بورقيبة الرئيس المرتقب للجمهورية التونسية، وبسبب مخافته من ضياع استقلال بلاده المحصل عليه منذ قليل، قام هذا الأخير بدوره بتقديم

(1) محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص:130.

(2) Amira Aleya Sghaier, Op- cit, PP:119-122.

(3) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص:189.

(4) محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:353.

شكوى لدى الممثلة الخارجية لجهة التحرير الوطني التي قامت على إثر ذلك بإصدار الأمر إلى أحمد محساس فألقى القبض على عباس لغرور... وبعد مثوله للشفاء تم توقيفه فعلا ووضع في السجن من قبل التونسيين إلى حين الوصول المرتقب للممثلة يوم 22 أكتوبر 1956⁽¹⁾، ويقول كذلك أنه لم يهرب من قبضتهم بالرغم من أن هناك إخوة تونسيين من حراس السجن الذين كانوا يريدون تسهيل فراره والذهاب برفقته إلى الأوراس فقال لهم: « لا تفعلوا شيئا فأنا أثق بالثوريين »⁽²⁾.

أما بالنسبة للزهر شريط فالرواية كذلك تتحدث عن أن القيادة لجأت إلى حيلة سياسية بالاستعانة بالوالي قفصة في إلقاء القبض على لزهو شريط، فطلبت من والي قفصة أن يستدعيه بحكم أنه كان مجاهدا في المقاومة التونسية ومعروفا لديها، إذ أجرى الوالي اتصالا به وإثر هذا الاتصال نزل لزهو شريط ضيفا عند الوالي الذي أخبره أن القيادة الثورية تطلبه فأجابته أنه سيسلم نفسه لها، وبعد مغادرته اتجه إلى نواحي الرديف حتى التقى بوحداته المقاتلة، ليخبرهم أنه استدعي من (ل.ت.ت) وبأنه قرر تلبية الدعوى، وهناك من يضيف رواية أخرى عن استسلامه إذ كان بخدعة تم تنفيذها عن طريق الأزهاري الجدي فقد أوحى صالح بن علي سماعلي إلى هذا الأخير أن يقنع لزهو شريط بوصفه ابن عمه بوجود الالتحاق بالقيادة الثورية وأن هذه الأخيرة تتعهد له بأن لن يلمسه سوء⁽³⁾.

لقد اجتمعت مصلحة الطرفين التونسي والجزائري على وضع حد لفوضى نشاط الجزائريين في تونس، واتخذت إجراءات صارمة ضد بعض قياديي جيش التحرير الوطني الذين رفضوا الاحتكام إلى (ل.ت.ت) وتأكيدا على احترام السيادة التونسية تمت ملاحقة بعض القادة واعتقالهم ومحاكمتهم ووضع حد للتجاوزات داخل تونس كحمل السلاح واستعماله في دولة مستقلة، وشن العمليات العسكرية في الأراضي التونسية والتعدي على السكان⁽⁴⁾ وذلك ما استغلته المخابرات الاستعمارية ذاتها لتغذية هذا الخلاف حيث مازالت القوات الفرنسية مرابطة وتستفيد من حرية الحركة استغلالا للخلاف وهذا ما أدى في النهاية إلى تصفية بعض قادة الأوراس⁽⁵⁾.

(1) باسطة أرزقي، مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص: 370-371.

(2) المرجع نفسه، ص ص: 385-399.

(3) محمد زروال، اللامشة في الثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:380.

(4) Mohamed Harbi, Op- cit, P:452.

(5) صالح لغرور، المرجع السابق، ص:206.

لقد عزل مؤتمر الصومام قادة بارزين، كانوا يؤدون مهامهم بالتنسيق مع الداخل والوفد الخارجي وهذا ما أدى إلى رد فعل رافض⁽¹⁾، ونتج عنه قيام (ل.ت.ت) بعزل وسجن وإعدام جل قادة الولاية الأولى الذين لم يعترفوا بدخول الجبهة في القيادة كالتطالب العربي، لزهري شريط، محمد الوهراني، التيجاني، عباس لغرور، العيد البوحديجي، سي لزهاري، حوحة بلعيد... إلخ حيث تم إعدام البعض وسجن البعض الآخر وتعرض الأوراسيون إلى كل أنواع الظلم⁽²⁾ من خلال محاكمتهم وبذلك تم إعدام الكثير منهم، ولما كانت تنتظر مجموعة منهم دورها إذ بعميروش يدخل عليهم ويؤكد لهم حاجتهم للرجال ليحملوا السلاح للداخل حيث كانوا ينقلون الأسلحة واللباس والخرطوش من تونس إلى الولاية الثالثة إذ كُونت قافلة ضمت 300 شخص تحت قيادة سليمان لاصو وحُملوا بما يفوق طاقتهم⁽³⁾، وقد وصفت هذه الأحكام بأنها كانت في منتهى الشدة والقسوة ذهب ضحيتها أبطال غرر بهم فأوذوا وشردوا وسجنوا⁽⁴⁾ وفي المقابل لجأ نظام بورقيبة لاجتثاث خطر المعارضة لذلك أحدث بأمر مؤرخ بتاريخ 28 جانفي 1956 المحكمة الجنائية الخاصة، ولكي تُعطى صورة شرعية لعمليات القمع والتصفيات أطلق عليها اسم المحكمة الشعبية بدأت العمل أواخر سنة 1955، واستمر عملها مدة ثلاث سنوات إلى غاية شهر أكتوبر 1959⁽⁵⁾، فصدر في حق اليوسفيين 53 حكماً بالإعدام نفذت أغلبها وكثير من الأحكام بالأشغال الشاقة وحكم صادر على زعيم المعارضة صالح بن يوسف غيابيا بالإعدام مرتين وقد أُحيل على المحكمة قبل تاريخ حلها حوالي 1200 مناضل أعدم منهم 500 شهيد⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: قيام الحكومة المؤقتة وموقف تونس منه

كان قرار (ل.ت.ت) تكليف (م.و.ث.ج) القاضي بتأسيس (ح.م.ج.ج)⁽⁷⁾ نتاجا لظروف داخلية ودولية، فداخليا عانت الثورة من نقص الأسلحة بسبب توقف عمليات الإمداد والتمويل عبر الحدود بسبب

(1) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص:144.

(2) ينظر: عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج:2، المرجع السابق، ص:179، التقرير الجهوي للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:27.

(3) عمر تابليت، المرجع السابق، ص:194.

(4) محمد الصغير هلايلي، مذكرات الرائد محمد صغير هلايلي شهادة على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، وهران، 2012، ص:349.

(5) محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص:294.

(6) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص:163-167.

(7) Aldjeich, N: 613, Op- cit, P:55.

خط موريس الشائك والمكهرب، مما ولد تراجعاً في معنويات مجاهدي جيش التحرير الوطني وعامة الشعب الجزائري، أما دولياً فالضغوط الفرنسية على نظامي تونس والمغرب الأقصى ولدت ضغطاً على جبهة التحرير الوطني، مما جعل من الضرورة بمكان ترقية مستوى تمثيل الثورة الجزائرية من حزب إلى حكومة مؤقتة⁽¹⁾ وخاصة بعد ممارسة الحكومة التونسية ضغوطات متنامية على مسيري F.L.N لكي لا يستطيع تشكيل (ح.م.ج.ج) ويدخل في حوار مع ديغول وإيجاد حل للقضية الجزائرية عن طريق المفاوضات كما حصل مع القضية التونسية⁽²⁾

ترجع بداية التفكير في إنشائها منذ أن أوصى بذلك مؤتمر الصومام، وكان من المفروض أن يجتمع (م.و.ث.ج) في دورته السنوية العادية إلا أنهم تجاهلوا ذلك على الرغم من أهمية الاجتماع⁽³⁾، إذ ظلت هذه الفكرة تراود قادة الثورة منذ ذلك، وتبلورت مع اختطاف الزعماء الخمس⁽⁴⁾ رداً على العدوان الفرنسي الذي استهدف القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها ضناً منهم أن الثورة ممثلة في الوفد الخارجي وهذا ما أكدّه السيد رضا مالك⁽⁵⁾.

وفي عام 1957 طرحت القضية للنقاش بصورة جدية من خلال جلسات المؤتمر الثاني (م.و.ث.ج) الذي عقد في القاهرة في 27 أوت 1957 وقد فوضت قيادة الثورة الأمر (ل.ت.ت) الثانية بتشكيلها⁽⁶⁾، وذلك لخلق قيادة موحدة لجيش التحرير قادرة على تمرير السلاح إلى الداخل، وذات فعالية في الخارج⁽⁷⁾. ثم إلى مؤتمر طنجة أثناء مناقشة هذه المسألة طرح الوفد الخارجي موضوع تشكيل (ح.م.ج.ج) وعمل على معرفة رأي تونس والمغرب في الموضوع ودعاهم للالتزام بالاعتراف بها فكان على الوفد التونسي الالتزام بتنفيذها وفقاً للإمكانيات تونس هذا في المجال العسكري، أما في المجال السياسي والدبلوماسي فقد وافق على إدانة الغرب في مساندة لفرنسا في حربها على الجزائر⁽⁸⁾ ويؤكد هنا

(1) عمر بوضرية، المرجع السابق، ص: 311.

(2) **France Observateur**, 07/3/1958, Rebat et Tunis auront- ils à choisir entre le FLN et la petrole.

(3) فتحي الديب، المرجع السابق، ص: 390.

(4) الطيب بن نادر، **الجزائر حضارة وتاريخ: الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف**، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص: 159.

(5) محمد العربي الزبييري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص: 105.

(6) نفسه، ص: 106.

(7) الطاهر الزبييري، المرجع السابق، ص: 200.

(8) معمر العايب، مؤتمر طنجة...، المرجع السابق، ص: 146.

السيد عبد الحميد مهري أن جبهة التحرير الوطني لم تطلع حكومة تونس على هذا القرار الذي اتخذته قبل شهرين من انعقاد المؤتمر⁽¹⁾ حيث فضلت اطلاعهم على هذا القرار عن طريق الإيحاء بأن يكون المؤتمر هو الذي يوصي بإنشاء هذه الحكومة، وقد لجأ الوفد الخارجي إلى هذا الإخراج الملتوي حتى يضمن انطلاق الاعترافات بها بمجرد الإعلان عنها⁽²⁾، وقد تم استشارة الحكومة التونسية حسب الإجراء الموثق في طنجة بعد أن تقرر أن CCE حرة في أن تتحول إلى حكومة قريباً⁽³⁾، وذلك من خلال مشاورة الحكومة التونسية والمغربية لإقامة حكومة خارج الجزائر⁽⁴⁾، حيث جاء في لائحة مؤتمر طنجة الختامية: "وأن المؤتمر يوصي بتشكيل حكومة جزائرية بعد استشارة الحكومتين"⁽⁵⁾، وقد اعترفت كل من تونس والمغرب بجبهة التحرير كممثل للشعب الجزائري⁽⁶⁾.

كما يذكر يوسف بن خدة بالنسبة للإعلان عن (ح.م.ج.ج) يرجع إلى الطرح الذي يذهب إلى أنه كان يقتضي أن ترد الجبهة ممثلة في (ل.ت.ت) عن المناورات والاستفزازات الفرنسية برد حاسم وموقف صارم وهو ما حدث فعلاً⁽⁷⁾، وقد سعت الجبهة من خلال تأسيسها تشكيل الإطار الرسمي الملائم لاستيعاب كل الأفكار في الداخل والخارج، ولتكون الواجهة السياسية التي تصنع الأحداث في المستقبل⁽⁸⁾.

وقد دارت نقاشات موسعة بين أعضاء (ل.ت.ت) وقدمت تقارير مشجعة على إنشاء الحكومة منها تقرير كريم بلقاسم في 5 ماي 1958 وكان هذا التقرير بقصد رفع عزيمة الشعب والجيش معا وأبدى بعض أعضاء اللجنة تحفظاتهم ومنهم محمد الأمين دباغين⁽⁹⁾، وأغلب الخلافات كانت حول القيادة وهذا كان واضحاً في اجتماعات (م.و.ث.ج)، والذي نتج عن دورة القاهرة 1957 تشكيل لجنة وبناءً على تقريرها والمشاوورات الواسعة التي دارت حولها في اجتماع (ل.ت.ت) 9 سبتمبر 1958 لتقرير تشكيل

(1) ينظر: الملحق رقم (33): وثيقة تتمثل في دعوة موجهة من قاعدة تونس لحضور لجنة تشكيل الحكومة المؤقتة.

(2) عبد الحميد مهري، من مؤتمر طنجة إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية، مجلة الحوار، مركز دراسات شمال إفريقيا والمعهد الملكي للشؤون الخارجية، مولود قائد، مقرر الوفد الجزائري في مؤتمر طنجة، لندن، 12 ماي 1998، ص: 46.

(3) France Observateur, 07/3/1958, Op- cit.

(4) ينظر: معمر العايب، مؤتمر طنجة...، المرجع السابق، ص: 146، محمد لحسن أرغيدي، المرجع السابق، ص: 170.

(5) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص: 127.

(6) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص: 32.

(7) بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص: 103.

(8) مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 410.

(9) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 115-116.

(ح.م.ج.ج) وتجاوز الخلافات الشخصية بين أعضاء اللجنة، حيث قام فرحات عباس بإقناع كريم بلقاسم بضرورة هذا التشكيل الموسع لتحل محل (ل.ت.ت) لأن هذه الأخيرة فقدت الكثير من مصداقيتها نتيجة عدم قدرة أعضائها على الانسجام في العمل، والأكثر من ذلك تورط بعض الأعضاء في هذه اللجنة في وضع حد لنشاط عبان رمضان⁽¹⁾، وقرر القادة العسكريون تعيين فرحات عباس على رأس (ح.م.ج.ج) وقد أبدى الدكتور لمين دباغين الذي تسلم منصب وزير الخارجية اعتراضه على تعيين غريمه السياسي متأثراً بالصراعات السياسية السابقة بين حزب الشعب وأنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري⁽²⁾.

لهذا يكون تعيين فرحات عباس بعد معارضة كل من قادة الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الثانية، لخضر بن طوبال، إضافة لمطلب كريم بلقاسم برئاسة هذه الحكومة⁽³⁾، وتم اختياره على حساب كريم الذي لم يخف طموحه في تقرير لجنة التنسيق في أوت 1958 حيث عبر عن ذلك قائلاً: « لأن القيادة الجماعية قد تجاوزها الزمن وأن هذا النظام تجاوزه الزمن وأصبح عائقاً في طريق التطور » موضحاً ذلك في قوله: « في غياب الحَكَم الجدي والحكيم الذي برهن في الميدان عن تقانيه في خدمة القضية الوطنية »، وفي ذلك إشارة واضحة إلى نفسه إلا أنه وفي الأخير تنازل على مَصْضٍ لفرحات عباس الذي كان يبدو أنسب للتفاوض في نظر رفاق كريم⁽⁴⁾ خاصة بعد اعتراض الزعماء المعتقلين ترشيح الأمين دباغين لهذا المنصب، وأخيراً توافق الأطراف على تسمية فرحات عباس رئيساً للحكومة وبالتالي شكلت (ح.م.ج.ج) الأولى من جميع التشكيلات السياسية التي كانت موجودة قبل 1954 فكان بداخلها المركزيون محمد يزيد وبن يوسف بن خدة، العلماء ومنهم أحمد توفيق المدني، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فرحات عباس وأحمد فرنسيس، حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية كريم بلقاسم، بن طوبال وبوصوف⁽⁵⁾.

وفي اجتماع (ل.ت.ت) يوم 9 سبتمبر 1958 تمت مناقشة ترتيبات الإعلان عن (ح.م.ج.ج) والتي اطلعت من خلاله على التقارير المقدمة من اللجنة لكنها وبدلاً من استدعاء (م.و.ث.ج)، والذي

(1) محمد شطايبي، العلاقات التونسية الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قيم التاريخ والآثار، 2008-2009، ص: 66.

(2) مريم سيدي علي مبارك، أعلام الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2012، ص: 232.

(3) عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، المرجع السابق، ص: 274.

(4) محمد عباس، نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص: 443-444.

(5) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 116.

يحق له اتخاذ القرار في مثل هذه الحالات⁽¹⁾، وبناءا على صلاحيات (ل.ت.ت) والتي خولت لها قررت أن تتحل وتشكل (ح.م.ج.ج) وتم الإعلان عنها في القاهرة وفي تونس في وقت واحد، أما فيما يتعلق بكيفية تشكيلها، فقد تحول أعضاء (ل.ت.ت) إليها تلقائيا ثم أضيف إليها الأعضاء الباقون⁽²⁾.

يؤكد عمر بوضربة على عدم استشارة قادة الولايات في الداخل حول تأسيس (ح.م.ج.ج) بصفتهم أعضاء في (م.و.ث.ج)، ما اعتبر مفاجأة لهم، لكونها كذلك أداة لسيطرة الخارج على الداخل⁽³⁾، وهذا يؤكد علي كافي ويضيف: « بل إن قيادة الخارج ترسل إليهم برقيات المتكررة ومحتواها انتظروا حدثا هامًا يوم 19 سبتمبر»؛ أي أن هذا الإعلان تم دون إعطاء اعتبار للداخل الذي وضع أمام الأمر الواقع ويقول علي كافي: « قبلناه حتى لا نزيد في شرح الثورة وتكريس فصل الداخل عن الخارج »، وقد عبر قادة الداخل من استيائهم عن عدم استشارتهم في الأمر في اجتماعهم المنعقد بالولاية الثانية ناحية الميلية في 6 إلى 12 ديسمبر 1958 بمبادرة من العقيد عميروش⁽⁴⁾، وكان الاجتماع عبارة عن رسالة تهديد واستتكار للطريقة التي تأسست بها، كما أنهم أعابوا على قادة الخارج تهاونهم في تقديم العون الكافي للداخل وانحرافهم عن المسار الحقيقي للثورة⁽⁵⁾.

على العموم فإن فكرة (ح.م.ج.ج) كما ذهب إلى ذلك الأستاذ جمال قنان نصت وأصبح إنجازها ضروريا لعدة أسباب وخاصة أن هناك تحركات خفية تشترك فيها أطراف عديدة تهدف إلى فرض نوع من الوصاية على الثورة الجزائرية والضغط عليها لإجبارها على الاعتدال في مطالبها⁽⁶⁾، ومع ذلك فقد أثار هذا القرار حفيظة الكثير من الذين اعتبروه انقلابا على مؤسسات الثورة لأنه برأيهم لم يصدر عن (م.و.ث.ج) الذي يمثل الهيئة العليا التي لها حق التقنين والتشريع⁽⁷⁾، وقد همش جزء كبير منه في تنصيب أول حكومة وبالتالي سيطر كريم على جميع هيئات جبهة التحرير الوطني، واستأثرت (ل.ت.ت)

(1) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص: 105.

(2) إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، دار الغرب للنشر والتوزيع، الدولة، [د.س.ن]، ج: 2، ص ص: 268-269.

(3) علي كافي، مذكرات...، المرجع السابق، ص ص: 277-278.

(4) حول موضوع الاجتماع والحاضرين فيه أنظر: مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص ص: 410-423.

(5) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص: 155.

(6) جمال قنان، النقلة في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، ع: 04، الجزائر، 1996، ص: 28.

(7) عمار بن عودة، حوار مع عمار بن عودة، مجلة أول نوفمبر، ع: سبتمبر - أكتوبر 1989، ص: 14.

بالسلطة بعد أن انحلت في (ح.م.ج.ج) وهذا ما شلها إضافة إلى تهميشها الولاية الأولى والثانية كما همشت في مؤتمر الصومام⁽¹⁾.

وكان أول عمل قامت به (ل.ت.ت) هو إخبار الحكومة التونسية في جويلية 1958 بخبر التحضير لإعلان قيام (ح.م.ج.ج) نظراً لأهمية تونس استراتيجياً بالنسبة للثورة⁽²⁾، وخاصة بعد ما عرفته هذه الفترة من تأزم العلاقات مع بعض الدول وخاصة تونس بسبب بعض المشاكل العويصة الناتجة عن مشكلة القيادة وتصرفات الأشخاص⁽³⁾، وقد قام محمود الشريف بتونس بإطلاع رئيسها الحبيب بورقيبة على هذا القرار⁽⁴⁾ وبذلك اعتبرت الحكومة التونسية تشكيلها عملاً غير مناسب تماماً لكن في حالة تشكيلها فإنها مضطرة للاعتراف بها، وهذا ما يحتم عليها القطيعة في علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة الفرنسية⁽⁵⁾.

أما في القاهرة فقد قام فرحات عباس محاطاً بستة من وزرائه في بيان إعلان التأسيس لتولي السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى تحرير الأراضي الوطنية وظهور المؤسسات الثابتة⁽⁶⁾ فلم يطرح اعتراف الدول العربية بـ (ح.م.ج.ج) أي مشكل ذلك أنه بمجرد الإعلان عن تأسيسها تلقت اعتراف خمس دول في نفس اليوم⁽⁷⁾، فبعد أن قررت جبهة التحرير إنشاءها دون الأخذ بنصائح بورقيبة في التريث، كونه كان يخشى ردة الفعل الفرنسية، ويرى من المفيد إعطاء ديقول فسحة من الوقت يسوي فيه مشاكله مع العسكريين⁽⁸⁾ وقد أفصح بورقيبة عن نيته هذه بصفة رسمية وعن عزمه على توقيع اتفاق مع فرنسا حول مد أنبوب يمدّها ببتترول الصحراء الجزائرية وهذا الأمر كان يخالف تماماً تصريحات مؤتمر طنجة، ورغم هذه الضغوطات لم يسهم ذلك كثيراً في تأجيل ظهورها، إضافة إلى سعي الحبيب بورقيبة أن تكون على رأسها شخصية معتدلة تحظى بثقة فرنسا، وتكون قادرة على تأدية دور ضمان جبهة التحرير الوطني كالذي كان قد أداه الطاهر بن عمار بالنسبة للحزب الدستوري التونسي، وبالتالي حمل الجزائر على القبول

(1) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر...، ج:2، المرجع السابق، ص:18.

(2) جريدة المجاهد، ع:27، 22 جويلية 1958.

(3) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:123.

(4) Abbes Ferhat, Autopsie d'une guerre, L'aurore, édition Garnier frères, Paris, 1981, P:244.

(5) France Observateur, 07/3/1958, Op- cit.

(6) Hamam Ghania Sihem, Les etapes cruciales de la guerre..., Op- cit, P:34.

(7) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص:118.

(8) محمد الميل، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، [د.س.ن.]، ص:117.

بالاستقلال الداخلي كمرحلة أولى⁽¹⁾، ذلك لتخوفه وزياد حساسية الخلافات بسبب التوجس البورقيبي من ميولات جبهة التحرير السياسية والأيدولوجية خاصة في ظل الخلاف الناصري البورقيبي الذي تأجج في أكتوبر 1958، وخاصة بعد استقرار الحكومة في القاهرة واحتكار العسكريين الثوريين لقراراتها فتخوف من التحالف المصري مع الثوار الجزائريين ضد نظامه وتشجيع المعارضة في تونس بتأجيج من الثورة الجزائرية لوجود قواتها بالحدود كل هذا يشكل خطرا على النظام التونسي⁽²⁾.

لكن بالرغم من هذا الموقف وجد بورقيبة نفسه في امتحان عسير إذ لم يكن لتونس أن تتأخر عن هذا الموعد الهام فأعلنت في اليوم الأول لتأسيسها الاعتراف بها وأصدرت بلاغا يفيد ذلك وأرسلته وزارة الخارجية التونسية إلى نظيرتها الجزائرية في 22 سبتمبر 1958⁽³⁾، أما كريم بلقاسم فهو من كان بتونس يوم الإعلان حيث تولى إخبار الرئيس بورقيبة بصفة شخصية⁽⁴⁾، وقد كان الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي متيقنا أن الحكومة التونسية ستقوم بمساندتها وستساهم ليس فقط في إحباط مناورات ديغول بل في تمهيد السبيل لإعادة المفاوضات والانتهاج منها بانتصار الشعب الجزائري⁽⁵⁾.

أما محمد الميلي فيذهب إلى أن الاعتراف من الحكومة التونسية كان يوم 20 سبتمبر 1958 بعد يوم فقط من الإعلان عن قيامها في القاهرة رغم تحذير الحكومة الفرنسية من مغبة ذلك على العلاقات التونسية الفرنسية، وتم بعد ذلك فتح مقر قيادة جيش التحرير الوطني بغار الدماء. أصبحت العاصمة التونسية القاعدة المسيرة لشؤون الثورة الجزائرية وكان أعضاء (ح.م.ج.ج) في تونس يعاملون كدبلوماسيين⁽⁶⁾. وإثر الإعلان عن مولد (ح.م.ج.ج) كان رد الحزب الشيوعي: « يحيي الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي بأحر التحية، هذا الحدث التاريخي البعيد المدى لا بالنسبة إلى القضية الجزائرية فحسب بل بالنسبة إلى مصير المغرب العربي كله، عاشت الحكومة الجزائرية الحرة، عاشت وحدة المغرب العربي⁽⁷⁾، إذن فقد استقبلت الجمهورية التونسية الأمر بالفرح والابتهاج هذا الاعتراف الذي ترى فيه

(1) عبد الحميد زوزو، المراجعيات التاريخية للدولة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 39.

(2) محمد الميلي، المرجع السابق، ص: 117.

(3) نفسه، ص: 174.

(4) محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب...، المرجع السابق، ص: 129.

(5) حبيب حسين اللولب، أبحاث ودراسات في تاريخ...، المرجع السابق، ص: 393.

(6) عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص: 74.

(7) حبيب حسين اللولب، أبحاث ودراسات في تاريخ...، المرجع السابق، ص: 387.

الأوساط الرسمية التونسية أنه يطابق مقتضيات التضامن بين أقطاب شمال إفريقيا الثلاثة دون التخلي عن سياستها المألوفة القائمة على الاحترام المتبادل والتعاون الحر بين المغرب الموحد وبين فرنسا⁽¹⁾، وكان مقر الديوان السياسي للحزب الدستوري التونسي مكان إعلان هذا القرار الحاسم، وتجمع المواطنون التونسيون والجزائريون أمام مبنى الديوان السياسي في انتظار قدوم السيد كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة⁽²⁾. وفي برقية له أعرب كذلك الاتحاد العام للشغل التونسي عن فرحته وسروره بتشكيل الحكومة الجزائرية، وتمنى لها التوفيق في مهامها وأن تكمل بالنصر وتعزيز الوحدة المغاربية⁽³⁾.

وقد هنا بورقيبة رئيس (ح.م.ج.ج) إذ يقول: «... يُسْعِدُنِي أَنْ أُبْعَثَ لَكُمْ بِاسْمِي الْخَاصِّ وَبِاسْمِ تُونِسِ حُكُومَةٍ وَشَعْبًا بِأَصْدَقِ التَّهْنِائِي وَأَطْيِبِ الْأَمْنِيَّاتِ سَائِلًا اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْحَدِثَ التَّارِيخِي الْعَظِيمَ فَاتِحَةً عَزَّ وَنَصْرًا لِلشَّعْبِ الْجَزَائِرِيِّ الشَّقِيْقِ الْمَنَاضِلِ وَأَنْ يَعْزِزَ بِهِ الْمَغْرِبَ الْعَرَبِيَّ الْكَبِيرَ دَوْمًا فِي سَبِيلِ الْإِسْتِقْرَارِ وَالْأَمْنِ...»⁽⁴⁾. وأكد بورقيبة في تصريح له لصحيفة لوموند جاء فيه رد على الضغوطات الفرنسية: «وإذا لم تتوصل إلى منع الحكومة الجزائرية من البروز للوجود هل ترون الفرق بين انتصابها في القاهرة، وانتصابها في تونس، وفي هذا الوقت الدقيق تطلبون مني ضرب الجبهة من الخلف بقبول حراسة الحدود، إنكم تطلبون مني إفساد مستقبل العلاقات التونسية الجزائرية، إنني لن أفعل ذلك...»⁽⁵⁾.

وقد استقبل الرئيس بورقيبة أعضاء (ح.م.ج.ج) ممثلة في كل من كريم بلقاسم ومحمود الشريف في ضاحية بني مطير في 23 سبتمبر 1958، ورفرف علم الجزائر إلى جانب تونس والمغرب في هذه البلدة وقد شكر أعضاء الحكومة بورقيبة على عواطفه الصادقة باسم الشعب وجيش التحرير الجزائري⁽⁶⁾.

المطلب الثالث: مظاهر التنسيق بين الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية

تأرجح تعامل الحكومة التونسية مع (ح.م.ج.ج) بين الضغط الجماهيري التونسي لمساندة ودعم الكفاح المسلح، والعامل الثاني الذي يعبر عنه الجانب الرسمي تحت تأثير رأس النظام التونسي الممثل

(1) جريدة صباح، إقرار الجمهورية التونسية تونس تستقبل الحكومة المؤقتة بمزيد من الفرح والإبتهاج، ع: 1898، 20 سبتمبر 1958، ص: 2.

(2) جريدة العمل، إعلان الحكومة التونسية، ع: 903، 20 سبتمبر 1958، ص: 03.

(3) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج: 1، المرجع السابق، ص: 225.

(4) جريدة العمل، برقية بورقيبة للرئيس الحكومة الجزائرية، ع: 906، 21 سبتمبر 1958، ص: 1.

(5) عبد الله بن شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، دار هومة، الجزائر، 2010، ص: 104.

(6) جريدة العمل، الرئيس يستقبل كريم بلقاسم ومحمود الشريف، ع: 907، 24 سبتمبر 1958، ص: 2.

في الرئيس بورقيبة المعروف بسياسته المعتدلة⁽¹⁾، إذ أن إنشاءها والاعتراف الدولي بها يعني في الاستراتيجية المغربية الجديدة محاورة حكومتي تونس الند بالنذ ووضعها أمام الأمر الواقع، وهما اللتين اشتكيتا طويلا من عدم وجود تمثيل سياسي قوي يواجه الخارجين عن القانون، ووجدا نفسيهما في حرج تواجهان حكومة جزائرية قائمة تطالبهما بتنفيذ قرارات طنجة وإقامة وحدة مغربية⁽²⁾.

كانت (ح.م.ج.ج) محرجة أمام موقف سياسي ظاهره التضامن، وواقعه الميداني تصرفات منافية لأبسط مبادئ هذا التضامن، وممارسات تعترض نشاط الثورة في القواعد الخلفية، كما لم يكن بمقدورها مسايرة ظاهرة التصريحات المعلنة وجني نتائج سلبية في الميدان، ولم يكن في وسعها الجهر بالحقائق والدخول في صدام مع الحكومة التونسية⁽³⁾ خاصة ما سببته سياسة ديغول من خلافات مع تونس، فكان مظهر التضامن مع الثورة الجزائرية يخفي الكثير من الاختلافات السياسية والإيديولوجية والمطامح القطرية لذلك فقد عرفت هذه الفترة مرحلة توتر⁽⁴⁾.

يذهب كريم بلقاسم في تقريره إلى التفريق بين الشعوب والحكام فالشعوب متقدمة في تضامنها مع الشعب الجزائري على الحكومات، بل أن بعض الحكومات لا تخفي مناوأتها لقادة الثورة الجزائرية، وكثيرا ما تسلك سياسة أضعف الإيمان خوفا من شعوبها فقط بالرغم من ذلك ينصح كريم بلقاسم كذلك بتطهير علاقات الحكومة بكلا البلدين وتنسيق سياسة الأطراف الثلاثة بما لا يسيء للثورة الجزائرية والسعي (ما أمكن) إلى الحصول على شريكين يؤكدان التزامهما الكامل مع الجزائر، بدل من مسكهم العصا من الوسط بسياسة الجزائر الشقيقة وفرنسا الصديقة⁽⁵⁾.

عند تشكيل (ح.م.ج.ج) التي كلفت وزارة الداخلية بانتداب المتطوعين الجزائريين والتونسيين، أدلى الرئيس بورقيبة بحديث إذاعي لوكالة الشرق الأوسط للأنباء قال فيه: « أنه إذا كانت الثورة في حاجة إلى متطوعين تونسيين فلن أمنع التونسيين من الذهاب إلى الجزائر»⁽⁶⁾، لكن خلق استقرارها بمصر مشكلا مع بورقيبة بسبب سوء علاقتها بالقاهرة مما أدى بقرار الحكومة نقل مقرها إلى تونس بعد اجتماعها مع جمال

(1) عمار بن سلطان وآخرون، مرجع سابق، ص:74.

(2) محمد الميللي، مواقف جزائرية، المرجع السابق، ص:124-126.

(3) المرجع نفسه، ص:121.

(4) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:1، المرجع السابق، ص:7.

(5) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج:2، المرجع السابق، ص:365 و373.

(6) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:103.

عبد الناصر أواخر ماي، ونقلت فعلا في جويلية 1959 مع بقاء وزارة الخارجية بالقاهرة⁽¹⁾ وبعد إقامتها بتونس بصفة رسمية، وفي اتصال لرئيس (ح.م.ج.ج) بالرئيس التونسي لحبيب بورقيبة نصح هذا الأخير قادة الثورة باتباع سياسته المعروفة بالمراحل أو خذ وطالب، وذلك بقبول " حق تقرير المصير " ثم وضع الشروط التي تراها الحكومة ضرورية⁽²⁾.

لكن وبالرغم من أن (ح.م.ج.ج) تقدر تضحيات الحكومة والشعب التونسي جراء حرب الجزائر التي تسببت في نزوح آلاف اللاجئين وإقامة مؤسسات مدنية وعسكرية لجبهة التحرير الوطني على الأراضي التونسية، وتقديم تسهيلات إدارية مما أدى إلى حرمان تونس من المساعدة الفرنسية ابتداءً من 1957، وخاصة بعد أن أصبح تواجد الجيش يسبب إزعاجا بسبب تنامي مظاهر التآمر والصراع بين الجزائريين والمؤامرات والدسائس الفرنسية بالرغم من أنها استقادت من جلاء القوات الفرنسية عن تونس 1958 بعد توجيهها نحو الجزائر⁽³⁾، وبالرغم من النسب التي يأخذها التونسيون من المعونات الموجهة للثوار الجزائريين من مختلف دول العالم المساندة للثورة إلا أن المراكز التونسية أخذت تستولي على الأسلحة الجزائرية فنزعت مئات الأسلحة بطرق شيطانية عندما كان الجزائريون يودعون أسلحتهم لدى المراكز الحدودية التونسية⁽⁴⁾، وهذا ما تحدثت عنه جريدة المجاهد آنذاك بما أسمته الخبز المسموم متحدثة عن استيلاء التونسيين على المعونات الموجهة لثوار الجزائر⁽⁵⁾، إذ أنه وقبل إنشاء (ح.م.ج.ج) كانت عمليات الأسلحة تتم بطريقة فوضوية، ولكن بعد إنشاء وزارة التسليح والعلاقات العامة التي عين على رأسها محمود الشريف أصبحت عملية التسليح أكثر تنظيما⁽⁶⁾.

اعتبرت الحكومة التونسية التواجد العسكري لجيش التحرير الوطني المنظم والمنسجم والمجهز خطرا على أمنها، خصوصا إذا علمنا أن عدد القوات التونسية لا تتجاوز الستة آلاف رجل في حين أن تعداد جيش التحرير تراوح ما بين خمسة عشر وعشرين ألف رجل، وهذا التخوف يزداد في حالة نشوب

(1) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج2، المرجع السابق، ص:584.

(2) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص:99.

(3) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص:201.

(4) عمار جرمان، المرجع السابق، ص:165.

(5) جريدة المجاهد، الخبز المسموم، ع:27، 22/07/1958، ص:1.

(6) إلهام غازي، المرجع السابق، ص:49.

خلافات بين تونس والجمهورية العربية المتحدة، وحتى عند حدوث خلاف جزائري تونسي مثلما حدث حول اتفاق إيجلي⁽¹⁾.

وفي إطار سعي الحكومة الفرنسية لخنق الثورة بكل الوسائل، فقد استطاعت المناورات الديغولية من تحويل سوء التفاهم بين (ح.م.ج.ج) والحكومة التونسية من مجرد علاقات يشوبها الحذر إلى أزمة حادة، لتخوف نظام بورقيبة من توسع الحرب في الشمال الإفريقي، ومن احتمال تحول قوات جيش التحرير إلى أداة في يد النظام المصري للإطاحة ببورقيبة، وهو ما أظهره هذا الأخير من تخوفات تجاه التواجد العسكري المكثف لقوات جيش التحرير الوطني على التراب التونسي، لكن (ح.م.ج.ج) استطاعت أن تقدم تطمينات للرئيس بورقيبة، مما أدى إلى انفراج الأزمة وتعهد بورقيبة بمنح الأسلحة التي يحتاجها جيش التحرير الوطني طبعاً من مخازن الأسلحة الجزائرية⁽²⁾

ونظراً لإدراك قيادة الثورة لأسباب التخوفات التونسية فقد تعاملت بحكمة وهدوء بتقديم التوضيحات اللازمة حول الأسباب الواقعية لتواجد القوات. وفي تقرير بعثة (ح.م.ج.ج) بتونس تحدثت أنه وبفضل هذه السياسة تخطت أزمات خطيرة وحافظت على علاقتها المغاربية، وقد سعت إلى طمأنة النظام التونسي أنها ستقنن نشاطها وتبعده عن الأنظار قدر الإمكان، وأنها ستعمل بتكتم حتى لا تشعر الأنظمة أن نشاطها ومؤسساتها تشكل دولة داخل دولة، وتأكيداً على شرعية تمثيلها ومن أجل تجاوز الخلافات اقترحت (ح.م.ج.ج) على تونس إرساء تنظيم قانوني لعلاقتها، وذلك بالتصديق على عدة اتفاقيات منها المالية الخاصة بدخول الأموال والسلع والعتاد، والمدنية التي تقنن وجود الجالية واللجائين الجزائريين، ومنها العسكرية الخاصة بتنظيم توزع قوات جيش التحرير على الحدود ونقل الأسلحة⁽³⁾

رغم كل محاولات الحد من التوتر بين الطرفين إلا أنه وفي سنة 1959 تأزم الوضع أكثر في صائفة نفس السنة بمناسبة مفاوضات اقتصادية ومالية بين تونس وفرنسا، ما جعل الجانب الجزائري يستخلص الثابتة التالية: « إقبال الأشقاء بتونس على افتعال أزمة مع الجزائريين كلما راودهم الأمل في الحصول على بعض التنازلات من فرنسا وعلى التقرب إليهم كلما تدهورت العلاقات معها»⁽⁴⁾.

(1) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص: 140.

(2) المرجع نفسه، ص ص: 73-74.

(3) Mohamed Harbi, Op- cit, P:450.

(4) محمد عباس، نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص: 580.

هذا إضافة إلى المناوشات التي كانت تقع بين أفراد من جيش التحرير الوطني وتشكيلة من الحرس التونسي على الحدود الجزائرية التونسية ما أثار ثائرة الرئيس الحبيب بورقيبة حيث ألقى خطاباً أدان فيه ما حدث⁽¹⁾ وبسبب هذه العلاقات المتوترة ذهب فرحات عباس إلى تونس واستقبله كريم رفقة بورقيبة في 22 مارس 1959 وأكد فرحات عباس على التجاوزات بالقول: "كان سلوك جنودنا في تونس سيئاً جداً متراوحاً بين التحرش وانعدام المسؤولية" فأمطهم الرئيس التونسي لوما يقول فرحات عباس: « فواجهناه بالصبر والشروح الهادئة »⁽²⁾.

لقد مارس النظام التونسي منذ أبريل 1959 ضغوطاً عسكرية مشددة على قوات جيش التحرير الوطني وهو ما يوضحه تصريح وزير القوات المسلحة في (ح.م.ج.ج) حيث قال: « إن وضعيتنا العسكرية جد متردية، فالضغوط التونسية لم يسبق لها مثيل، فمنذ ستة أشهر لم يعد بمقدورنا إدخال الأسلحة إلى التراب التونسي، إنهم يريدون معرفة معدّاتنا وحتى ما نأكله... التونسيون يريدون لعب دور الوسيط بالضغط علينا بمساعدة الأمريكيين...، إذا أردتم لعب دور الوساطة أعطونا الأسلحة...»⁽³⁾.

كما يؤكد السيد محمود شريف وزير التسليح في (ح.م.ج.ج) على أن السلطات التونسية ممثلة في الحرس الوطني التونسي وضعت أيديها على مخازن أسلحة جيش التحرير الوطني منذ أبريل 1959، بحيث لم يعد بمقدور الجبهة مراقبتها ولا استعمالها، وأصبحت الأخيرة مراقبة بشكل صارم، وأصبحت السلطات التونسية تمنح الرخص وتفرض دفع ثمن الجمركة مثلما يدفعها الخواص، ويفسر كل ذلك برغبة التونسيين في جر الجزائريين إلى تسوية مهما كان شكلها مع الفرنسيين⁽⁴⁾.

التزم ببورقيبة بإعانة الجزائريين وفي الوقت نفسه سعى أن لا تضر تلك الإعانات استقلال بلاده فاشتراط أن يستقبل الأسلحة الموجهة إلى جيش التحرير الوطني ويسلمها بعد ذلك إلى الجزائريين وهذه الطريقة تساعده على مراقبة ما يجري على ترابه حتى لا يترك فرصة مباغتته بأي تصعيد من الجانب الفرنسي أو الجانب الجزائري⁽⁵⁾ ولما عرف قرار (ح.م.ج.ج) تردد في الموافقة على هذا الشرط. فيتحدث محمد الوردي قسباية عن الوضع سنة 1958 لما سافر إلى تونس مع مجموعة من أفراد فوجه أكد على

(1) الشريف براكيتية، **مذكرات مجاهد**، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2013، ص: 119

(2) عباس فرحات، المرجع السابق، ص: 342.

(3) ينظر: **جريدة المجاهد**، بتزول المغرب العربي مشاكله اليوم وغدا، ع: 27، 22 جويلية 1958، عمر بوضربة، المرجع السابق، ص: 141.

(4) عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة...، المرجع السابق، ص: 72.

(5) عمر الشاذلي، المرجع السابق، ص: 130.

أن قرار حكومتهم ينص بأن يعملوا بأي ثائر من الجزائر يتصل بالشعب أو يكتشفوه يتم أسرهم من قبل الحرس التونسي ويجردو من السلاح ثم يقوموا باستجوابه في بحث طويل عريض حول الثورة والثوار خاصة في منطقة الأوراس، وبعد البحث الطويل يتم تسليمه إلى مبعوث جبهة التحرير⁽¹⁾، نفس الأمر أكدته مصادر أخرى، إذ أكدت على استنزافات الحرس التونسي في الاستنطاق بسبب سوء التفاهم مع السلطات المحلية التونسية بعد انفجار قنبلة بقرب من أنبوب البترول المار بالقرب من قفصة باتجاه مرفأ قابس⁽²⁾، كذلك محمد زروال يتحدث في تقرير أوردته في الملحق رقم 15 في الصفحة 545 والمحدد بتاريخ 19 نوفمبر والذي رفعه صالح السوفي مسؤول القطاع الأول في الحدود التونسية إلى علي منجلي قائد منطقة الحدود والمعنون بأحداث 16 نوفمبر⁽³⁾.

وقد كان مشكل نقل الأسلحة من المشاكل التي بقيت عالقة بين (ح.م.ج.ج) والحكومة التونسية لذلك كلف بوصوف عبد الحفيظ كرمان بحل هذه القضية جوان 1961 وذلك بالبحث في قضية الصمت على الأسلحة المكسدة بليبيا والتي كانوا بحاجة إلى رخصة⁽⁴⁾ من الحكومة التونسية لنقل العتاد فاتصل كرمان بوزير الداخلية الطيب لمهيري لكن من خلال أسلوبه فهم أن النتائج غير مضمونة لذلك تذكر سفير تونس السابق في بون المنذر بن عمار شقيق السيدة التونسية الأولى وسيلة بورقيبة، وهذا ما نتج عنه دعوة وزير الداخلية وتأكيد أنه الرئيس بورقيبة وافق على طلبه مقابل جرد وافي بالأسلحة التي تعبر التراب التونسي وعرض الأمر على عبد الحفيظ بوصوف الذي رأى ضرورة الموافقة على الشرط بعد التشاور وتبادل الرأي وتم تجاوز المسألة حتى نهاية الحرب، لكن رغم ذلك فإن كرمان يعترف بجميل تضامن الأشقاء وصبرهم على كثير من المخالفات التي يرتكبها الضيوف باسم الجهاز أو أجهزة الثورة بما فيها الحكومة نفسها⁽⁵⁾.

منحت مراكش وتونس نفسيهما تدريجيا وسائل التدخل سياسيا في شؤون الجزائر، تحت غطاء ضمان سيادتهما ورفض وجود دولة في الدولة، وقد جعل عجز (ح.م.ج.ج) عن توحيد قوى المقاومة،

(1) محمد الوردي قصابية، المرجع السابق، ص ص: 216-223.

(2) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 284.

(3) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص ص: 439-440.

(4) كل شخص يحتاج السفر إلى تونس يجب أن يتحصل على رخصة مرور من مسؤول الناحية الحدودية. ينظر: الملحق رقم (19): وثيقتين للعبور واستيلاء المقص.

(5) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 286.

وعن فرض احترام هذه القوى للسكان الذين تعيش بينهم، جعل ذلك منها ناطقاً رديئاً بلسان الثورة في بلدان المغرب⁽¹⁾.

وكان رئيس الوفد الجزائري قد تناول في حديثه ما جدّ من صعوبات وعراقيل أدت إلى إيجاد جو مكهرب على طول الحدود التونسية، وكانت هذه الصعوبات ناتجة من التدخلات السافرة للبعض من أفراد السلطة التونسية الذين استعانوا بهم الحكومة المؤقتة للقضاء على حركة التمرد التي حاول محمد لعموري أن يقوم بها، وقد أدت هذه التدخلات المفرطة في استعمال السلطة إلى بعض ما يأتي:

1. تجريد الكثير من المجاهدين من أسلحتهم الشخصية.
2. توقيف الرائد عبد الحميد ميرة مدة ثلاثة أيام في مدينة الكاف.
3. توقيف علي منجلي (قائد منطقة الحدود) في المدينة المذكورة على الرغم من أنه كان يحمل جواز سفر تونسي مسلما إليه من طرف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير القوات المسلحة.
4. استيلاء السلطات التونسية على الكثير من الممتلكات التابعة للثورة كالسيارات والأسلحة والذخيرة وأجهزة الاتصال وغيرها⁽²⁾.

لم يكن عزل مسؤولي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية نجاحاً للحكومة المؤقتة لا بل سيكون على العكس مقدمة لإخفاقات خطيرة، فلقد أصيبت مصداقية الحكومة في نظر مقاتلي الحدود، الذين سينظرون إليها منذ ذلك على أنها رهينة لدى الحكومة التونسية كما أصيبت أيضا في نظر حكومة تونس التي لم تعد تثق بمقدرتها على حفظ النظام⁽³⁾.

حاولت (ح.م.ج.ج) ضبط النظام إذ لم تتوقف عن إرسال البلاغات وتوجيه الأوامر لقادة المناطق الحدودية من أجل التحكم في الوضع وتغليب المصلحة العامة للثورة، ومن القرارات المتخذة لقيادة جيش الحدود هناك إعلان وجهه مسؤول القسم الثاني بمنطقة الحدود علي بوحجة لجنوده، وجاء فيه بناءً على حسن الاتفاق الذي يرأس العلاقات الجزائرية التونسية يطلب من أعضاء القيادة والجنود المقيمين بالبلاد التونسية أن يظهروا لطافة واسعة ويتحلوا بالصبر ويسمحوا ببعض الامتيازات للتونسيين ويظهروا الطاعة

(1) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص: 179.

(2) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 441..

(3) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص: 186.

اللازمة حفاظا على المصلحة العامة، ويؤكد البلاغ أن « عقوبات ستتخذ ضد كل إنسان يكون بوسيط أو بلا توسط محرك سوء تفاهم أو خلاف مع السلطات التونسية »⁽¹⁾.

جاء هذا بعد حدوث مناوشات بين أفراد من جيش التحرير والحرس الوطني التونسي، حيث اضطربت الأمور على الحدود ولم يتمكن الرائد إدير من التحكم في الموقف⁽²⁾ وقرر الرئيس لحبيب بورقيبة اتخاذ عدة إجراءات لفرض سلطته كمنع عناصر جيش التحرير من التحرك في المدن التونسية بلباسهم العسكري وبأسلحتهم وبدون رخصة، والضغط على قادة الثورة لوقف تجاوزات بعض أفراد جيش التحرير الذين اعتادوا أخذ بعض المؤمن من المواطنين التونسيين بغير رغبة منهم وهو ما احتج عليه بورقيبة وأدى إلى تحرك محجوب بن علي قائد الحرس الوطني التونسي وتكثيف اتصالاته مع قادة الثورة للحد من هذه التجاوزات، بل وصلت الأمور إلى حد قطع الماء والكهرباء على وحدات جيش التحرير المرابطة على الحدود، كما اتصلت بالمسؤولين التونسيين وعلى رأسهم الرائد عبد الجليل المكلف بالحدود التونسية الجزائرية وطمأنهم بأنني سأضبط⁽³⁾.

وقد شهدت بداية سنة 1959 اشتعال لهب جديد في العلاقات التونسية الفرنسية إذ اكتشفت تونس شبكة تجسس أقام من خلالها موظفون فرنسيون في البريد نظاما للتعصت الهاتفي مرتبط بسفارة فرنسا، هذا النظام حسب قولهم كان يرمي إلى مراقبة نشاط (ح.م.ج.ج)، فلم يتحمل بورقيبة قبول ذلك وأن يسمح بأن يتصرف خبراء فرنسيون انطلاقا من بلاده ضد الجزائريين بهذا الشكل، فأوقف جل هؤلاء الموظفين مثيرا بذلك غضب الحكومة الفرنسية التي لم تتردد بالتشهير بسلاح إلغاء التعاون الاقتصادي والثقافي⁽⁴⁾. هذا وظلت علاقته مع جيش الحدود متدهورة وتؤثر عليها تلك الحزازات والإجراءات التونسية، والتي نذكر من بينها إجراءا كان يثير حفيظة الجنود ويدعوهم للنقمة على النظام التونسي وحتى على مسؤولي

(1) عبد الله مقالتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:291.

(2) لقد رفضت العديد من وحدات جيش التحرير الانصياع لأوامره خاصة وأنه من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بالإضافة إلى إصراره على إجبار مجاهدي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية على دخول المدارس الحربية والاستفادة من التدريب العسكري وهو ما رفضه معظم المجاهدين بعناد.

(3) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص:213.

(4) عمر الشاذلي، المرجع السابق، ص:126.

(ح.م.ج.ج)، يتعلق الأمر بقضية المعتقلين الجزائريين بالسجون التونسية ففي سنة 1960 كان يتواجد بها ما يقرب 300 سجين جزائري هم إطارات وجنود أغلبهم من النمامشة والأوراس والقاعدة الشرقية⁽¹⁾. ويورد أحد الباحثين وثيقة مرسلة من قبل (ح.م.ج.ج) إلى الناحية الخامسة للمنطقة الأولى لجيش الحدود مؤرخة بتونس في 3 أكتوبر 1960 توضح فيها ظروف اعتقال هؤلاء كما يلي: حوالي نصف المعتقلين بعضهم اخترق الحدود التونسية- الليبية دون إذن خلال صيف 1959 والبعض اعتقل بمنطقة الجريد إثر اشتباكهم مع القوات التونسية في بداية 1959 وكان الاشتباك خطأ لأن التونسيين كانوا يرتدون الزي الفرنسي. أما الباقي فستون منهم قد حبسوا نتيجة خرق قوانين الدولة للجوء أو رفض الاستسلام للسلطات التونسية أو استعمال القوة ضدها، وحوالي خمسون تم القبض عليهم خلال الهروب أو تهمة الهروب وطلب حماية التونسيين⁽²⁾، ومثال ذلك ما بلغ فرحات عباس أخبار خطيرة جدا تتمثل في عناصر من جيش التحرير تبادلوا طلقات بالنار مع عناصر من الجيش التونسي: يذكر التقرير بأن هناك موتى. وقد ذهب فرحات عباس مع كريم إلى تونس يوم 6 ماي 1959 يقول: « استقبلنا الرئيس بورقيبة محاطا بوزرائه كان في قمة الغضب، لم يكن يقبل درجة شكران بالمعروف التي بلغها الجزائريون، قال أن بلاده الصغيرة فعلت الشيء الكثير للجزائر وهامم الجزائريون يطلقون الرصاص على عناصر من الجيش التونسي، كانت حيرتي كبيرة جدا تحدثت عن إمكانية كون من فعل هذا هم مسلحون يعملون لصالح فرنسا هدفهم التشويش. هدأ الوضع شيئا ما... وبعد جلسة عمل مع السيدين هادي لدغم والدكتور مقدم كان الجو قد هدأ على العموم »⁽³⁾.

وعلى ما يبدو كان النظام التونسي على علم بوضعية (ح.م.ج.ج) التي كانت تعيش الأزمة بصفة رسمية منذ 1 جويلية 1959، وسعت إلى استغلالها بالضغط عليها، فكان رد الحكومة الجزائرية التظاهر بالقوة والانسجام من خلال التصريحات التي كان يدلي بها القادة، ذلك للحفاظ على التوازن في التعامل مع الدولتين وعدم ترك المجال لبورقيبة ليتصرف بالثورة كما لو كان وصيا عليها، وهو ما يوضحه تدخل وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة السيد لخضر بن طوبال في اجتماع يوم 3 أكتوبر

(1) Farouk Benatia, Les actions humanitaires pendant la lutte de la libération, ed dahleb, Alger, 1999, PP:136-137.

(2) Farouk Benatia, Op- cit, PP:136-137.

(3) عباس فرحات، المرجع السابق، ص:346.

1959، حيث قال في هذا الشأن: يجب أن نكون حذرين، لأننا بصدد مواجهة توجه دولي غربي، وبورقوية يعد فيه مجرد حلقة، بهدف أن يكون الحل غريبا...⁽¹⁾.

فرغم مظاهر استيائها من هذه الحوادث والاضطرابات فقد أظهرت تونس خلال النصف الثاني من سنة 1959 ليونة في موقفها إحساسا منها بقرب انتصار الجزائريين وضرورة دعم القضية الجزائرية على حساب هذه الخلافات، ويتجلى لنا هذا الموقف من خلال تصريحات الرئيس بورقوية أثناء زيارته للمناطق الحدودية المتأثرة بهذه الحوادث فقد عبر بمدينة المتلوي عن دعم تونس للقضية الجزائرية، وذكر « أنه مهما كانت الخلافات التي قد تطرأ بيننا وبين الجزائريين المتناطحين الذين يجب أن يحترموا السيادة التونسية فإن تلك الخلافات تعتبر في نظره أمور ثانوية أما القضية الجزائرية فإنها شيء آخر لأنها قضيتنا نحن أيضا...»⁽²⁾.

وجاء تطبيع علاقات الحكومة بنظيرتها التونسية في غضون الأشهر الأولى من 1960، وقد انعكس ذلك إيجابيا على جيش التحرير الذي أصبح يتحرك بحرية أكبر، ويؤدي مهامه في التكوين والتدريب في ظروف حسنة... وبناءً على ذلك يقترح في التعامل مع تونس تجنب محاولة بورقوية احتواء الثورة الجزائرية، وفرض نفسه وسيطا إجباريا بين فرنسا والجزائر، وحمله على التزام مواقف أكثر إيجابية قدر الإمكان⁽³⁾ وشهدت هذه السنة تحسنا تدريجيا في العلاقات، تجسد في سلسلة من الاتفاقات كان آخرها اتفاق 9 ديسمبر الذي تضمن إعفاء البضائع والمعدات الموجهة إلى الحكومة وجيش التحرير والهلال والأحمر من الرسوم الجمركية⁽⁴⁾.

استمرت محاولة التدخل بشؤون الجزائر من قبل الحزب الدستوري التونسي إلى ما بعد اتفاقية ايفيان وانعقاد المجلس الوطني للثورة " مؤتمر طرابلس " 1961 فاجتمع رئيس الحزب بأعضاء (ح.م.ج.ج) بالملعب البلدي بتونس ووصلوا للقول: « عليكم أن تقضوا على أحمد بن بلة وبومدين وعلي منجلي كما قضينا على صالح بن يوسف وأنصاره »⁽⁵⁾.

(1) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص: 142.

(2) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 292.

(3) محمد عباس، في كواليس التاريخ (3) دوغول... والجزائر (أحداث - قضايا - شهادات)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص: 375-376.

(4) محمد عباس، المرجع السابق، ص: 580.

(5) محمد عباس، من كواليس التاريخ (3)...، المرجع السابق، ص: 365 و 373.

المبحث الثاني: تدخل الحكومة التونسية في بعض القضايا الجزائرية - الولاية الأولى -

لقد أدت المشاكل والصعوبات التي مرت بها الثورة الجزائرية في تونس إلى تدخل هذه السلطات لتعزيز طرف على حساب طرف وذلك من أجل الاستفادة من تلك الصراعات من خلال التعامل مع الطرف الذي يخدم مصالحها.

المطلب الأول: قضية إيجلي

بعد ما أظهر المغاربة من التضامن في مؤتمر طنجة ما هدد المصالح الفرنسية في المنطقة، الأمر الذي جعل ديغول يدعو إلى اشتراك الدولتين " تونس والمغرب " في بعض المشاريع الاقتصادية لضرب التضامن المغربي وخدمة المصالح الفرنسية، فعرضت على تونس الدخول في المنطقة المشتركة⁽¹⁾ لاستغلال الأراضي الصحراوية (O.C.R.S) والتي أنشأت بعد إصدار البرلمان الفرنسي قانون فصل الصحراء وذلك بتاريخ 10 جانفي 1957⁽²⁾، إذ ظل ديغول يعمل بشكل دعوب إلى تسميم العلاقات بين الجارتين وفك عرى النضال المغربي بكل الطرق قصد عزل الثورة الجزائرية عن جيرانها وذلك بعد إدراك ديغول أن الهزيمة لن تلحق بالثورة عسكريا ما لم تفقدها تأييد ودعم جارتها⁽³⁾.

إذ انتهجت الحكومة الفرنسية سياسة إغرائية عن طريق مفاوضة حكومة القطرين المجاورين للجزائر من الناحية الشرقية وتوريطهما في مشروع استثمار بترول الصحراء الجزائرية، يعود بفوائد على اقتصاد البلدين وكانت المحاولة الأولى أواخر سنة 1957 وأوائل 1958 مع ليبيا لكنها فشلت ثم عرضت الصفقة على الحكومة التونسية⁽⁴⁾، سعيا منها للسيطرة على بترول الصحراء الجزائرية كان بهدف حصولها

(1) ومنذ إعلان جريدة أكسيون التونسية في عددها الصادر في 23 ديسمبر 1957 عن خبر إجراء مفاوضات بين شركة C.R.E.P.S وفرعها T.R.A.P.S.A مع الحكومة التونسية، والتي أسفرت عن قبول بمبدأ مرور أنبوب بترول " إيجلي " عبر تراب الجمهورية التونسية وبنقل غاز حاسي مسعود عن طريق تونس أيضا. للمزيد حول الموضوع ينظر: **جريدة المجاهد**، ع:16، 15 جانفي 1958، ص:10.

(2) معمر العايب، المرجع السابق، ص:192.

(3) عمر بوضرية، المرجع السابق، ص:73.

(4) للإطلاع ينظر: محمد ودوع، المرجع السابق، ص ص:239-240، رضا مالك، **الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، تر: فارس غصوب، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2003، ط:1، ص:194.

على مورد يحقق استقلالها في ميدان الطاقة وخاصة بعد النفقات المالية التي كانت تصرفها مما أدى إلى عجز ميزانها التجاري⁽¹⁾.

كل هذا كان يوحي أن مشكلة الجزائر مازالت مؤجلة التفت بورقيبة لخدمة مصالحه القطرية، إذ كان العرض مغريا لتونس إذ شمل كراء بنزرت ونقل بترول إيجلي إلى قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة حتى أن بورقيبة أكد أنه أن الأوان لتشعر تونس بأنها لا تتسول أمام فرنسا⁽²⁾، إضافة إلى ذلك وضع ديغول خطة لإشراك تونس في بعض المشاريع الاقتصادية وكان الغرض من هذا العرض أن تبعدها عن كل تقارب أو تضامن مع الثورة الجزائرية⁽³⁾ وهذا ما لم تقبله كل من ليبيا والمغرب ورفضته جملة وتفصيلا لتعارضه مع وحدة المغرب العربي الذي أقرها مؤتمر طنجة، وكانت (ل.ت.ت) قد فاتحت بورقيبة بقضية الاتفاقية التي سيوقعها وذلك عن طريق مذكرة قامت بإرسالها له⁽⁴⁾ جانفي 1958 وأعقبها بمذكرة أخرى في جوان من نفس السنة وشرحت في هذه المذكرة التبعات الخطيرة المترتبة عن الاتفاقية والمتمثلة في:

1. يعتبر توقيع على هذه الاتفاقية اعترافا بحق فرنسا في استغلال والتصرف في ثورات الجزائر.
2. قبول الحكومة التونسية توقيع هذه الاتفاقية بمثابة خرق فادح لمقررات مؤتمر طنجة.
3. لا يمكن للشعب الجزائري أن يقبل بأن تتغذى الحرب التي تشنها فرنسا ضده من أنبوب بترول يمر عبر بلاد مغربية، خاصة وأن مقابل استثمار هذا البترول هو آلاف الجثث من الجزائريين.
4. إن مد هذا الأنبوب يفقد الشعب الجزائري الفوائد المنجزة عن معركة الصحراء الاستراتيجية.
5. مشروع هذا الأنبوب من شأنه أن يسمح لفرنسا بتعبئة الأموال الأجنبية وراءها، مما يسمح لها في نفس الوقت بتزوير استمرار الحرب أمام الرأي العام الفرنسي.
6. إن حرب الجزائر تجري أيضا في الميدان الاقتصادي إلى جانب الميدان العسكري، ولذلك يجب تحطيم آمال الفرنسيين فيما يتعلق باستغلال الصحراء، كما أن استغلال بترول إيجلي من خلال مد هذا الأنبوب يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يخدم السياسة الاستعمارية.

(1) محمد المبلي، المغرب العربي بين الحسايات الدول ومطامح التسعون، دار الكلمة، بيروت، 1983، ص:75.

(2) ينظر: جريدة المجاهد، ع:27، المرجع السابق، ص:03.

(3) معمر العايب، المرجع السابق، ص:198.

(4) مريم صغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955-1962، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص:89.

7. أن حرب الجزائر أشرفت على نهاية سنتها الرابعة وللتعجيل بنهاية هذه الحرب لا بد أن يظهر المغرب العربي أمام الاستعمار الفرنسي في مظهر كتلة متراصة لا تصدع فيها⁽¹⁾.

لقد أبلغته اللجنة هذه البرقية أسبوعا قبل المصادفة على الاتفاقية وأمام تصلب موقفه وجهت له رسالة ثانية وتحذيرا لهذا الانسياق وراء المخططات الاستعمارية وجهت (ل.ت.ت)، 23 جوان 1958 مذكرة للحكومة التونسية وقدمتها على سبيل الإعلام للحكومة المغربية والليبية⁽²⁾، وأمام عجز الرئيس التونسي تحت الضغوطات الفرنسية سارعت (ل.ت.ت) إلى القيام بمحاولات قصد تعطيل هذه الاتفاقية المشؤومة من خلال الوساطة التي قامت بها مع أطراف عربية، لكن السلطات الاستعمارية الفرنسية قامت بإرغامها على إمضاء الاتفاقية التي حققت لها ما يلي⁽³⁾:

1. ضرب التضامن المغاربي في الصميم وتحقيق انتصار سياسي داخل منطقة المغرب العربي بناءً على سياستها القائمة على مبدأ فرق تسد.
2. عرقلة الكفاح المسلح داخل الأراضي الجزائرية وبالتحديد في الشرق الجزائري.
3. خلق خلاف مصيري بين الشعبين الجزائري والتونسي.
4. التركيز على استغلال منطقة إيجلي الجزائرية بتكاليف ضئيلة جدا، وقد حذرت بورقيبة من التواطؤ مع البارسيين والذي يعتبر اعترافا ضمنيا بسيادتها على الجزائر⁽⁴⁾.

وبعد يومين من توقيع الاتفاق بين الحكومة التونسية وشركة T.R.A.P.S.A وجهت (ل.ت.ت) مذكرة احتجاجية أخرى شديدة اللهجة إلى الحكومة التونسية أوضحت فيها « أن الشعب الجزائري لن يسمح ولن يقبل بحرب تستعر بوقود نطفه الذي ينقل عبر قطر من أقطار المغرب العربي، هذا النفط الذي يتحول إلى الجزائر ليخلف الآلاف من الضحايا... وإن مدّ خط الأنابيب سيتسبب للشعب الجزائري في خسارة الفوائد المنجّرة عن معركة الصحراء الإستراتيجية...»⁽⁵⁾. لكن على الرغم من ذلك فعدم التفات بورقيبة لمطالب جبهة التحرير وإلحاحها على رفض المشروع وعدم إعطاء فرصة لفرنسا يفسر بوضوح المحور الذي يدور فيه هذا الأخير والاتجاه الذي يسعى إلى فرضه على الدول المغاربية آنذاك لإبقائه في

(1) Mohamed Harbi, Les archives de la révolution..., Op- cit, P:428.

ينظر كذلك: جريدة المجاهد، ع:27، المرجع السابق، ص:03، محمد الملي، المرجع السابق، ص:107-108.

(2) Mohamed Harbi, Les archives de la révolution..., Op- cit, P:428.

(3) مريم صغير، المرجع السابق، ص:94.

(4) رضا مالك، المرجع السابق، ص:194.

(5) جريدة المجاهد، ع:27، المرجع السابق، ص:03.

رباط الفرانكفونية، وهو ما أدى إلى إثارة صراع القومية العربية وقيام الاتجاه المؤيد لها ويقوده في تونس محمد بن صالح لِيَتَدَعَمَ فيما بعد على مستوى جبهة التحرير الوطني، الاتجاه الذي يسعى إلى إقامة محور الاندماج والتعاون الثقافي والاقتصادي مع الغرب وفي مقدمته فرنسا والذي يدعو إليه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في منطقة المغرب العربي ويدور في فلكه التيار المضاد لاتجاه " بن بلة "، ويضم كل من بلقاسم كريم ومحمد بوضياف وآيت أحمد ثم الاتجاه المعاكس الذي يقوده " بن بلة " وبتدعيم من قيادة الأركان⁽¹⁾.

إذن تصريحات جبهة التحرير، ومنها ما جاء في بيان يوم 10 جويلية 1958 يؤكد انزعاجها من موقف الحكومة التونسية المتواطئ مع فرنسا من أجل استغلال بترول الصحراء الجزائرية، وأكدت في تصريحاتها أنه رغم التحذيرات التي أعلنتها حول معارضتها لاستثمار النفط الجزائري إلا أن الحكومة التونسية لم تستجب لمطالب الجبهة، وقد ردت جبهة التحرير على الموقف بالشجب والإدانة المعلنة في البيان وأوضحت في رسالة إلى بورقيبة انزعاجها من هذا السلوك التونسي واستغرابها التزام تونس بتأمين حماية الخط النفطي⁽²⁾، كان الإعلان عن الاتفاقية ضربة قوية لمستقبل الثورة الجزائرية، كما اعتبرت جبهة التحرير الوطني أن الحكومة التونسية خرجت عن الاتفاق بين تونس والجزائر، واعتبرت أن هذه الاتفاقية طعن في شرعية الكفاح وأهدافه السامية وتدعيم مباشر للاستعمار الفرنسي⁽³⁾.

لقد أحدثت هذه الاتفاقية شرخا كبيرا في بناء التضامن المغربي الذي سعى ديغول إلى ضربه وذلك باتباع سياسة تقوم على تأكيد اقتطاع وفصل الصحراء الجزائرية عن باقي القطر الجزائري، ومحاولة جر تونس للاعتراف بالسيادة الفرنسية على الصحراء وذلك عن طريق بعض الفوائد الصحراوية، فديغول نجح في توتير العلاقة بين النظام التونسي ذي التوجه القطري والحريص على مصالحه، وبين جبهة التحرير الوطني التي تمثل حركة ثورية متمسكة بمبادئ التضامن والوحدة العربية والمغربية⁽⁴⁾.

كما أنها كشفت عن تناقضات في التصور السياسي للحكومة التونسية تجاه الثورة الجزائرية كما كشف عن تغلب الأطماع الاقتصادية والمصالح القطرية على حساب اتفاقيات ومقررات طنجة

(1) زليخة زيدان، المرجع السابق، ص ص: 124، 144.

(2) Mohamed Harbi, Les archives de la révolution..., Op- cit, P:427.

(3) إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص: 111.

(4) محمد الملي، المرجع السابق، ص: 111.

الوحدوية⁽¹⁾، فحسب جريدة المجاهد فإن بناء خط إيجلي يتناقض بشكل رسمي مع الضرورات الجزائرية بما نص عليه مؤتمر طنجة⁽²⁾ لذلك فإن الإجراء أغضب مسؤولي الثورة لأنه من جهة سهل على المستعمر ابتزاز واستغلال خيرات البلاد الباطنية، ومن جهة أخرى يزود خزينة المستعمر بأموال، إضافة لمواصلة الحرب ويخفف عنها الأعباء المالية التي تعاني منها والتي بلغت أكثر من مليوني فرنك فرنسي يوميا مما أرهق هذه الخزينة واضطرها إلى الاستدانة الخارجية⁽³⁾ فرأى فيه قادة الثورة (التمرد حسب تعبير الجريدة) خيانة للشركات التونسية بعد اتفاق بين تونس من جهة وفرنسا من جهة أخرى حول المشكلة الفرنسية التونسية واعتبر هذا الوفاق قد تم على حسابهم وأنه تمهيد للتخلي عنهم من قبل تونس بالرغم من ارتباطهم معهم بما جاء في مقررات مؤتمر طنجة الذي تم التخلي عنها⁽⁴⁾

وقد كانت لهذه الاتفاقية مجموعة من الانعكاسات على الثورة الجزائرية من بينها:

1. إن هذا الاتفاق تدعيم غير مباشر سياسيا وماديا من طرف الحكومة التونسية للاستعمار الفرنسي وقمع فرنسا المتضاعف للشعب الجزائري.
2. استغلال هذا الاتفاق من طرف فرنسا لمحاولة تغليب الرأي العام العالمي على أن الثورة الجزائرية مرفوضة حتى من طرف جيرانها الذين يتعاملون مع فرنسا بشكل عادي.
3. هذا الاتفاق عبارة عن تدعيم لمشروع فرنسا لفصل الصحراء عن الجزائر.
4. خلق مبرر جديد لتضاعف وتواجد الجيوش الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية من أجل تشديد الحراسة وعرقلة نشاط جيش التحرير الوطني.
5. التأثير السلبي على معنويات أعضاء جيش التحرير الوطني خاصة المتواجدين في الحدود الجزائرية التونسية⁽⁵⁾.

لقد حاولت الصحافة التونسية بكل الطرق تبرير إقدام الحكومة التونسية على توقيع هذه الاتفاقية وذلك بالتذرع بالحجة الاقتصادية، حيث كتبت صحيفة أفريكا كسيون مقالا جاء فيه أن الأمر يتعلق

(1) خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون...، المرجع السابق، ص:439.

(2) France Observateur, 07/3/1958, rabat et Tounise aurent, Op- cit.

(3) بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي: مواقف الدول العربية وجامعة الدول العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962 من خلال الخطاب الرسمي، دار مدني للنشر، الجزائر، 2013، ج:1، ص:30.

(4) France observateur, 07/3/1958, rabat et Tounise aurent, Op- cit.

(5) ينظر: إسماعيل ديش، المرجع السابق، ص:111-112، كذلك: محمد الميلي، مواقف جزائرية، المرجع السابق، ص:107-112، جريدة المجاهد، ع:27، المرجع السابق، ص:03.

بالخبز اليومي للتونسيين بما يحقق الزيادة في دخل تونس ويوفر مناصب عمل للتونسيين وأن أي زيادة في القدرة الاقتصادية لتونس يعتبر مكسبا لشمال إفريقيا بما فيها الجزائر⁽¹⁾، أما جريدة المجاهد فإنها قامت بالرد على هذا التبريرات ونشرت مقالا حمل عنوان " الخبز المسموم " جاء فيه تذكير تونس بالتزاماتها مؤكدة على أن هدف الثورة الجزائرية هو الحرية والأمن قبل تحقيق الخبز اليومي، كما أكدت على أن بترول الصحراء الجزائرية هو ملك المغرب العربي⁽²⁾.

وردا على هذه الانتقادات قررت السلطات التونسية بعد اطلاعها على محتويات العدد الثامن والعشرين في المطبعة حجز العدد قبل نزوله إلى السوق واضطرت حصة صوت الجزائر للتوقف بعد أن أخضعت برامجها للمراقبة⁽³⁾، وأمام كل هذه التطورات، فقد اعتبر بورقيبة جريدة المجاهد عنصر تشويش يزرع الفوضى والبلبل في تونس فقام البوليس التونسي بمداهمة المطبعة وحجز مواد النشر أيضا، فبورقيبة لم يكن يسمح بالمزيدة عليه خاصة وأنه كان صارما في مواجهة التيار الإسلامي وسيكون صارما في مواجهة التيار البعثي⁽⁴⁾، ولن يسمح لأي طرف سواء من الداخل أو الخارج بالتشويش عليه أو زرع الأفكار القومية التي يعتبرها كعنصر مغل بالأمّن والنظام في تونس⁽⁵⁾.

لم تقتصر مضايقات السلطات التونسية على المجال الإعلامي فحسب بل شملت المجال العسكري أيضا فزيادة على تعزيز إجراءات المراقبة على المواطنين الجزائريين، تمادت السلطات التونسية في استفزازها في شكل عراقيل نذكر على سبيل المثال لا الحصر اعتراض سبيل الشاحنات التابعة لجيش التحرير الوطني لتموين الثورة بالداخل كانت على وشك عبور الحدود التونسية الجزائرية، وشددت رقابتها على الأسلحة مثلما ذكر وزير التسليح والتموين محمود الشريف: « إن مخزون الأسلحة في تونس كان تحت رقابة الحرس الوطني التونسي، ومنذ أفريل 1959 لم يجر الكشف على هذه الأسلحة...»⁽⁶⁾.

حيث أوقفت الحكومة التونسية في شهر جوان عملية مرور الأسلحة وحجزت على ما يقارب 5080 بندقية، 2037 بندقية رشاشة، 30 مدفع هاون، 10 ملايين خرطوشة، 2037 مسدسا رشاشا، 20

(1) ينظر: محمد الميلي، المرجع السابق، ص:109، رضا مالك، المرجع السابق، ص:195.

(2) جريدة المجاهد، ع:27، المرجع السابق، ص:1-5.

(3) عبد الله مقلاتي، صالح لميش، تونس والثورة...، المرجع السابق، ص:222-223.

(4) البعث العربي أي بعث أيديولوجية القومية العربية التي تشجع على تطوير وتهيئة الأمة العربية.

(5) محمد الميلي، المرجع السابق، ص:116-119.

(6) رضا مالك، المرجع السابق، ص:195-196.

بازوكا و75 رشاشا⁽¹⁾، وطالت المضايقات النشاط المدني للثورة الجزائرية إذ تم منع دخول السلع الموجهة للهلل الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958⁽²⁾، وكاد هذا التصرف أن يحدث أزمة بين مسؤولي الثورة الجزائرية والحكومة التونسية لو لا الحنكة والرزانة وضبط النفس لمواجهة الأمر وحسن التدبر والتصرف لتحاشي كل إجراء قد يؤدي إلى اصطدام⁽³⁾. وبعد تحسن العلاقات 1960 قدمت الحكومة التونسية التسهيلات اللازمة للنشاط العسكري بأراضيهم وسمحت بمرور قوافل الأسلحة، وفي نفس السنة تم تعيين عبد الحفيظ بوصوف للنشاط العسكري بأراضيها⁽⁴⁾،

ومما زاد هذه الخلافات حساسية توجس بورقيبة من ميول جبهة التحرير الوطني السياسية والإيديولوجية خاصة في ظل الخلاف الناصري البورقيبي الذي تأجج في أكتوبر 1958، ذلك أن استقرار الحكومة في القاهرة واحتكار العسكريين الثوريين لقراراتها وتشدها إزاء العروض الفرنسية كلها عوامل زادت من تخوفه لتحالف المصريين مع ثوار الجزائر ضد نظامه أو تشجيع المعارضة التونسية التي يديرها صالح بن يوسف من القاهرة على الانقلاب عليه⁽⁵⁾. لكن رغم هذه الأحداث (اتفاقية 30 جوان 1958) والتي أثرت تأثيرا مباشرا على العلاقات الجزائرية التونسية وانعكست سلبا على الثورة التحريرية، إلا أن (ل.ت.ت) غضت الطرف وراحت تواصل نضالها السياسي قصد لم الشمل المغربي فكان أول عمل قامت به في هذا الصدد هو إعلان نياً تأسيس (ح.م.ج.ج)⁽⁶⁾.

وبعد شهر اجتمعت إرادة الطرفين لتسوية خلافهما، فقد وقع النظام التونسي في حرج كبير جراء تعالي الأصوات المنددة بموقفه داخل الوطن وخارجه، وأما جبهة التحرير الوطني فكانت خشيتها كبيرة على مصالحتها في تونس، ولم يكن بمقدورها تصعيد الموقف أكثر من هذا الحد خاصة بعد أن أخذت الأزمة أبعادا أخرى مست خدش التضامن الشعبي التونسي، وترتب عنها عدة مصادمات وقطيعة بين الطرفين⁽⁷⁾ غير أن هذه القطيعة لم تدم طويلا ففي أوت 1958 اجتمع وفد عن (ل.ت.ت) بالحكومة التونسية في تونس والتي أكدت في هذا الاجتماع تأييدها المطلق للثورة الجزائرية حتى يتحقق الاستقلال،

(1) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص:178.

(2) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص:178.

(3) بشير سعدوني، المرجع السابق، ص:31.

(4) مراد صديقي، المرجع السابق، ص:178.

(5) محمد الملي، المرجع السابق، ص:117.

(6) سعد دحلب، المهمة منحزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، [د.ب.ن.]، 2007، ص:78.

(7) جوان غليسيبي، الجزائر الثائرة، تر: منيري حماد، منشورات عويدات، بيروت، 1991، ص:215.

كما اتفق الطرفان على فض النزاع القائم بينهما وعلى عودة روابط التضامن الذي تقوم عليها العلاقات فيما بينهما في إطار وحدة المغرب العربي، وصرحت (ل.ت.ت) بأن مكتب المغرب سيجتمع قريباً وسيضبط وفق اختصاصاته شروط التضامن الفعال والعمل المشترك بين أقطار المغرب العربي⁽¹⁾.

وفي إطار المساعي الحميدة لاحتواء هذا الخلاف مكث أعضاء (ل.ت.ت) أسبوعاً في تونس عقدت خلاله عدة اجتماعات مع الحكومة التونسية لمعالجة المسألة، وفي هذا الصدد أدلى عبد الحفيظ بوصوف بتصريح لصحيفة "لوبسرفاتور" فيما يتعلق بالمشكلة التي أثارها اتفاق أنبوب إيجلي: «فموقفنا واضح، فندوة طنجة نصّت على أن القرارات المتعلقة بمستقبل المغرب العربي يجب أن يتفق عليها الجميع، ولهذا نعتبر أن اتفاق الأنبوب مناقض لقرار طنجة، ونحن الآن بصدد محادثات نرجو أن تسفر على حل منطقي...»⁽²⁾. إضافة إلى أن المكتب الدائم للمغرب العربي سيجتمع قريباً لضبط شروط التضامن الفعال والعمل المشترك بين الأقطار الثلاث، وقد أوضح هذا التصريح نقطة الخلاف الرئيسية التي أشار إليها البلاغ المشترك ولكنه لم يذكر الإجراءات المتخذة لحل الخلاف مما يثير أكثر من تساؤل، فهل قبلت جبهة التحرير الوطني بالأمر الواقع حفاظاً على مصالحها وتأكيداً على أهمية التضامن المغربي؟⁽³⁾.

رغم هذه الأحداث والتي أثرت تأثيراً مباشراً على العلاقات الجزائرية التونسية وانعكست سلباً على الثورة التحريرية، إلا أن (ل.ت.ت) غضت الطرف وراحت تواصل نضالها السياسي قصد لم الشمل المغربي فكان أول عمل قامت به في هذا الصدد هو إعلان نياً تأسيس (ح.م.ج.ج) ليأتي اعتراف تونس بها⁽⁴⁾، وأعربت الحكومة التونسية على مواصلة واستمرار دعمها للقضية الجزائرية والثورة التحريرية كما قام بورقيبة لاحقاً بتبرير موقفه في خطاب ألقاه يوم 2 فيفري 1959 حول هذه الأزمة قائلاً: «وقد كنا نعتقد أن اكتشاف الثروات والخيرات في جوف الصحراء سيعجل بنهاية الحرب في الجزائر ولأجل ذلك قبلنا مرور أنابيب البترول عبر بلادنا لإدراك تلك الغاية بالذات»⁽⁵⁾، كما أصدرت جبهة التحرير الوطني بيان يؤكد أن الطرفين قاما بوضع إجراءات تهدف إلى حل الخلاف القائم بين الطرفين حيث قامت الحكومة

(1) جريدة المجاهد، ع:28، 28 أوت 1958، ص:09.

(2) نفسه، ص:15.

(3) El Moudjahid, N°26, 22 Aout 1958, P:02.

(4) سعد دحلب، المهمة منجزة...، المرجع السابق، ص:78.

(5) الحبيب بورقيبة، خطب، منشورات كتاب الدولة للإعلام، تونس، 1977، ج:8، ص:149.

التونسية بجل الخلاف من خلال تأكيدها بأن تونس لن تسمح لسير الزيت في أنابيبها حتى تتال الجزائر استقلالها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: قضية لعموري

تعود جذور القضية إلى تاريخ تعيين محمد لعموري لتمثيل الولاية الأولى في تونس بعد أن قررت (ل.ت.ت) تسيير الولاية الأولى وهذا الأمر الذي لم يوافق عليه⁽²⁾، وبعد الإعلان عن الحكومة المؤقتة حدث سوء تفاهم بينها وبين الولاية الأولى، وكان السبب هو قلة توزيع المال والسلاح⁽³⁾ كذلك وعندما أحدثت في أبريل 1958 (ل.ت.ت) لجنة العمليات العسكرية⁽⁴⁾ فرع الحدود الشرقية وأخرى في الحدود الغربية⁽⁵⁾ إذ وجدت اللجنتان بعض الصعوبات في نشاطهما لوجود خط موريس المكهرب وهذا ما صعب التنسيق مع الداخل ناهيك عن عدم الانسجام في الأفكار بين عناصر لجنة الشرق حيث تمسك كل مسؤول ولاية بنفوذه وسلطته ورفضوا التخلي عن جزء من هذه الصلاحيات لصالح سلطة مركزية⁽⁶⁾.

بدأ نشاط التيار المعادي (ح.م.ج.ج) يظهر في مطلع أكتوبر 1958 عندما وجهت انتقادات لمسؤوليتها عن النقاعس في دعم الولايات الداخلية بالأسلحة المخزنة في ليبيا وتونس، ما أحدث خلافا بين الولاية الأولى من جهة ومحمود شريف وكريم بلقاسم من جهة أخرى واللذين فشلا في إيجاد حلول للمشاكل العويصة التي طرحتها الخطوط المكهربة وخاصة بعد إبعاد الضباط الذين تم تكوينهم وتدريبهم

(1) جوان غليسي، ثورة الجزائر، المرجع السابق، ص: 215.

(2) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 338-339.

(3) عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج: 1، المرجع السابق، ص: 179.

(4) تأسست لجنة العمليات العسكرية (C.O.M) بعد أسبوعين من تأسيس الحكومة المؤقتة وبالتحديد على أثر اجتماع أول أكتوبر كما ذهب إلى ذلك الرئيس علي كافي حيث وصلت برقية إلى الولاية الثانية، مثل غيرها من الولايات من وزارة الدفاع الوطني الجديدة تنص على تأسيس ما يسمى بلجنة جديدة للعمليات العسكرية شرقية وغربية، الأولى متمركزة في غار الدماء على الحدود التونسية الجزائرية وعلى رأسها محمدي السعيد ومعه عمار بوفلاز بن مصطفى بن عودة، محمد لعموري وعواشرية، والغربية متمركزة في الناظور على الحدود الجزائرية المغربية الجزائرية على رأسها هواري بومدين. ينظر: محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص: 240-241.

(5) لجنة العمليات الشرقية بقيادة العقيد محمدي السعيد، قائد الولاية الثالثة ويساعده العقيد محمد لعموري قائد الولاية الأولى والعقيد عمار بوقلازة قائد القاعدة الشرقية والرائد عمار بن عودة عضو مجلس قيادة الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)، ومحمد لعموري قائد الولاية الأولى (هؤلاء الثلاثة كأعضاء) وكذلك لجنة الغرب بقيادة العقيد هواري بومدين قائد الولاية الخامسة (الغرب الجزائري) ويساعده العقيد الصادق دهيليس قائد الولاية الرابعة.

(6) مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 397.

على تدمير تلك الخطوط وتركهم بتونس بدون عمل⁽¹⁾، لذلك سعى كريم بلقاسم في محاولة لتدارك الوضع فأقدم على تطبيق مخطط لإرسال الأسلحة إلى الداخل، وبالتالي ففي 8 أكتوبر 1958 دعا العقيد محمدي السعيد وأحمد نواورة ومحمد الطاهر عواشيرية لحضور اجتماع في تونس في إطار محاولة توفير التسليح والتموين، واتخذ كريم بلقاسم قرارا يطلب فيه من الجيش المتمركز بالحدود التونسية الدخول إلى الجزائر وفك الحصار الذي أقامه خط موريس، وقام بتعيين محمدي السعيد للمرة الثانية قائدا للجنة العمليات العسكرية في الشرق، إلا أن نواورة وعواشيرية رفضا التعامل مع محمدي السعيد وحاولا فرض علي منجلي قائدا للجنة الشرقية فبدأت أول محاولة العصيان والتمرد⁽²⁾.

بعد اجتماع العقيد أحمد نواورة بأركان ولايته بتاجروين (تونس)، في 13 أكتوبر 1958 وأطلعهم على قرارات وزير القوات المسلحة دون أن يتحمس له معترفا بصعوبة تنفيذها وتحول الاجتماع إلى مناسبة للتدبير بكريم بلقاسم ومحمدي السعيد والتعاطف النشط مع محمد لعموري، والاستعدادات لاستقدام محمد لعموري من القاهرة، وفي 21 أكتوبر 1958 اجتمع قائد القاعدة الشرقية ببعض مساعديه ليطلب منهم تفويضا لإبرام اتفاق مع الولاية الأولى⁽³⁾.

لتليها بعد ذلك محاولات أخرى نوفمبر 1958 التي تزعمها محمد العموري وحول بعض الروايات عن قضية لعموري يمكن الرجوع إلى محمد حربي الذي يرجعها إلى اتخاذ كريم بلقاسم قرار الدخول إلى الجزائر، ولكن هذا القرار رفض تطبيقه⁽⁴⁾، إضافة إلى أنه لم يكن راضيا عن تعيين محمود شريف في (ل.ت.ت) بل لم يكن متحمسا حتى لتطبيق قرارات هذه اللجنة⁽⁵⁾، ومنها تعيينه عضوا فيها وإزاحته عن

(1) ينظر: فتحي الديب، المرجع السابق، ص: 293، محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص: 117.

(2) Mohamed Harbi, **Le FLN Mirage et réalité**, édition Jeune Afrique, Paris, 1980, PP:227-228.

(3) على الأسس التالية: الاحتفاظ بالمراكز الحدودية التابعة للقاعدة والولاية الأولى، تحديد المسؤولية بشأن خط موريس الذي أصبح حاجزا جديا أمام إمداد جيش التحرير بالداخل، توحيد فصائل الإمداد والتموين ووضعها تحت إشراف القاعدة الشرقية والولاية الأولى، معرفة أسباب إنشاء قيادة جديدة للعمليات الحربية ثم حلها وإبعاد ثلاثة من أعضائها، المطالبة بعودة الأعضاء الثلاثة ومحاكمتهم من طرف جيش التحرير إذ اقتضى الأمر، المطالبة بتوضيح الأسباب التي أدت إلى تصفية رمضان عبان. أنظر: محمد عجرود، أسرار حرب الحدود...، المرجع السابق، ص: 105.

(4) Mohamed Harbi, « **Le Complot lamouri** » in CHR agren le guerree d'Algérie et les Algines, (S.D.P), PP:151-162, Gilbert Meynier, **Histoire Intérieure du FLN**, Casbah Edition, Alger, 2003, PP:412-417.

(5) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص: 201.

قيادة الولاية فحسب محمد زروال: « عندما تم تعيينه عضوا في لجنة العمليات العسكرية باسم الولاية الأولى فإنه رأى في ذلك انتقاصا من مسؤوليته تمثل في أبعاده المتعمد والمقصود وقد نما فيه هذا الشعور لما كان عمار بن عودة بيثه من دعايات يستهدف منها تحريض كل من محمد لعموري وعمار بوقلاز على عدم القبول برئاسة العقيد محمدي السعيد للجنة »⁽¹⁾.

وزادت الأزمة بعد التأكد من عدم نجاعة الكوم الشرقي، لذلك اعتبرت هذه العملية محاولة من جانب ضباط ولاية الأوراس اللمامشة والقاعدة الشرقية لقب الحكومة المؤقتة وإزاحة كريم ومحمود شريف ولمد النزاع الجزائري الفرنسي إلى تونس. وذهب محمد حربي إلى أمر آخر في سبب المؤامرة فيقول عن العموري: « كأوراسي تحمل على مَضَضٍ تعيين محمود الشريف الآتي من اللمامشة قائدا للولاية الأولى، بالنسبة إليه فتح مؤتمر الصومام الطريق أمامه للوصول إلى المقاومة الجزائرية »⁽²⁾. فهذه المحاولة للانقلاب كانت بهدف القبض على الوزراء العسكريين من أعضاء الحكومة، وإدخالهم إلى الجزائر لمحاكمتهم لارتكابهم جنایات⁽³⁾، وحسب فرحات عباس هدفهم كما يظهر من خلال اتصالاتهم هو الآتي: قلب الحكومة الحالية، ثم اجتثاث العناصر القبائلية من تنظيم البديل الذي كانوا يدعون له الدعم الكامل من الولايتين الأولى والثانية، وقد روجوا إلى أن أحد داعمهم الكولونيل عميروش... موقفهم ضد الحكومة بلا نقاش ولا رجعة⁽⁴⁾، وهذا ما أكده مصطفى هشماوي الذي قابل لعموري في القاهرة بأنه كان ناقما أشد النقمة على كريم خاصة والذي يتهمه بالنزعة الإقليمية، وهناك عدة قرائن تثير الشبهة في سلوكات كريم وفي علاقاته مع بعض الشخصيات⁽⁵⁾.

خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1958 يحل لعموري بطرابلس - ليبيا - رفقة النقيب علي زغداني المعروف في الولاية الرابعة باسم مصطفى لكحل⁽⁶⁾ بعد أن وقع في تونس تحت تأثير التيجاني هدام الذي كسب ولاءه لبن بلة وأصبح بناءً على ذلك من أشد خصوم كريم حسب ما وضحه علي

(1) محمد زروال، المرجع السابق، ص: 442.

(2) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص: 191.

Mohamed Harbi, Le FLN mirage..., Op- cit, P220:.

(3) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص: 339.

(4) عباس فرحات، المرجع السابق، ص: 327.

(5) مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 401.

(6) نفسه.

كافي⁽¹⁾ وذلك بعد فشل لجنة العمليات بالشرق (غار ديماء)⁽²⁾، أما جوهرها الحقيقي فهو أبعد من ذلك إذ أنه يعود إلى المنطق الأساسي للثورة وهو: هل جبهة التحرير الوطني هي القيادة المطلقة؟، أم الجيش الذي يمثل قوتها العسكرية الضاربة⁽³⁾.

وقد اتخذت (ل.ت.ت) قرارات مفاجئة في 9 سبتمبر 1958 وكانت سريعة وقاسية ضد أعضاء هذه اللجنة وتم حلها نهائياً نظراً لعجزها. وتسليط عقوبات مختلفة على قادتها ساهمت في تعكير الجو السياسي في الحدود، وذلك بـ: نزع رتبة عقيد عن عمار العسكري وتوقيفه بصفة غير محدودة ونقله إلى السودان ثم إلى العراق، ونزع رتبة عقيد عن محمد لعموري وتوقيفه عن العمل بصفة نهائية ونقله إلى المملكة العربية السعودية وتوقيف سعيد محمدي لمدة شهر وإرساله إلى القاهرة، وتوقيف عمار بن عودة عن العمل لمدة ثلاثة أشهر وإرساله إلى سوريا، وفي مكان لجنة العمليات العسكرية أنشئت هيئة أركان بالحدود الغربية تحت إشراف هوارى بومدين، وهيئة أركان بالشرق تحت رئاسة سعيد محمدي⁽⁴⁾. وكانت التهم الموجهة إليهم هي الآتية: أما محمد لعموري فبتهمته الجهوية وتفريق الصفوف والتسمية المتحيزة وغير القانونية للضباط على مستوى الولاية، وأما عمار بن عودة فبتهمته السلوك الشخصي المشبوه والأخلاق المنحطة وبأنه غير متلائم مع المهام المسندة إليه، وأما عمارة بوقلاز فبتهمته «تبذير أموال الثورة والجهوية وتفريق الصفوف»⁽⁵⁾.

يذهب البعض إلى أن محمد لعموري رفض العقوبة ورفض تنفيذ الأمر⁽⁶⁾ ولكن بعض المصادر الأخرى تؤكد أنه التحق بالسعودية كسفير فيها للثورة، غير أنه غادرها بعد ذلك إلى القاهرة، بحسب شهادة المجاهد الطيب بغامي الذي يقول: «... محمد لعموري بعد تعيينه عضواً في لجنة العمليات العسكرية، انتقل إلى الحدود حيث صار يعمل ضد جماعة (ح.م.ج.ج) ولذلك تم فصله هو وزملاؤه ونفيهم إلى

(1) محمد عباس، دروب الاستقلال...، المرجع السابق، ص: 471.

(2) حسين بن معلم، المرجع السابق، ص: 163.

(3) محمد جغابة،... وما خطر على بال بشر!، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010، ص: 252.

(4) حول الموضوع ينظر: بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص: 452، مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 397، وكذلك: نجاه بيه، المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني 1954-1962، منشورات الحبر، الجزائر، 2010، ص: 124.

(5) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 417.

(6) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج: 3، المرجع السابق، ص: 405.

الخارج»⁽¹⁾، وعند مرور الثلاثة المعاقبين زاروا فرحات عباس، ويؤكد هذا الأخير أن الأولان قبلا الأمر بسلاسة، أما لعموري فقد أبدى سخطه من قرار كريم مضييفا بأنه لم يعاقب محمدي السعيد بحجة أنه قبائلي مثله، وكانت كرامة لعموري قد جرحت وعبر بحماس عن رفضه للعقوبة على أنه لا يريد الذهاب إلى جدة، تحدثت إليه بالتي هي أحسن شرحت له أن الأمر لن يدوم... وانتهى به الأمر إلى قبول الأمر عن طيب خاطر⁽²⁾ وبعد إقامته لوقت قصير بجدة اتخذ محمد لعموري بصفة فردية قرار رجوعه.

فانتقل إلى القاهرة وطلب من فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية تقديمه للرئيس جمال عبد الناصر وكان له ذلك، إذ استقبله جمال عبد الناصر وقدم لعموري لعبد الناصر تقريرا مفاده أن الثورة الجزائرية في خطر والدليل أن القيادة جلبت ضباطا جزائريين كانوا ضمن الجيش الفرنسي لاستبدال الضباط والقياديين الأوائل أو تصفيتهم⁽³⁾، وهذا ما تؤكد رواية اتصال فتحي الديب بالعموري لإخباره عن استياء عبد الناصر من (ح.م.ج.ج) وبالأخص من كريم بلقاسم الذي ارتاب منه كثيرا كما أعلمه أن الحكومة المصرية مستعدة لمساعدته بالأسلحة والذخيرة للتخلص منه⁽⁴⁾، بعد اللقاء بفتحي الديب انضم مصطفى لكحل⁽⁵⁾ للعموري فكانت الروابط بينهما سياسية حتى أنه كان للاثنتين اعتراضات شخصية على كريم، وفي مشروعهما ضد (ح.م.ج.ج) سوف يحصلان على تشجيع مصر المستاءة من إنشائها، كما سيقدم لهما العون كل من الأمير عبد الكريم وصالح بن يوسف اللذين كانا يتمنيان مد النزاع الجزائري الفرنسي إلى المغرب بأسره. وفي أكتوبر أعلم مصطفى الأكل ومحمد لعموري وبوصوف بمشروعهما

(1) مصطفى مرادة، المرجع السابق، ص:101.

(2) عباس فرحات، المرجع السابق، ص:325.

(3) عمار جرمان، المرجع السابق، ص:149.

(4) عبد القادر حميد، فرحات عباس...، المرجع السابق، ص:197.

(5) اسمه الحقيقي جمعي سعدي، كان طالبا بالقاهرة، انتمى إلى " الكلية العسكرية المصرية " له اتجاه قومي عربي، انتمى إلى الأفواج الفدائية المغاربية في ماي 1954 التي أنشأها الأمير عبد الكريم الخطابي، انتمى إلى صفوف الثورة مع بدايتها في منطقة الجزائر العاصمة، شارك في معارك الولاية الرابعة، ودخل في خصومة مع العقيد دهيليس الذي همشه وأرسله إلى الخارج، وقد تم نقله إلى الجبهة الليبية بقيادة مولود إيدير، والذي دخل معه كذلك في صراع، فوجد مناصرا له في ذلك لخضر الحاج من الولاية الأولى، وكان هذا الأخير كذلك من المتورطين في " قضية العموري " وبعد فشل انطلاق جبهة من ليبيا التحق مصطفى لكحل بالقاهرة حيث كانت له مشاكل مع بوصوف، وقد حاول هذا الأخير اختطافه بواسطة رجاله فأفلت منهم ووضع نفسه تحت حماية مصر. ينظر: منور مريوش، شهادة منور مريوش، جيش التحرير المغاربي 1948-1955، مؤسسة بوضياف، الجزائر، 2004، ص ص:162-163، محمد حربي، مؤامرة العموري، المرجع السابق،

ص:18، وأنظر كذلك: Mohamed Harbi, Le FLN mirage..., Op- cit, PP:226-228

لإدخاله في اللعبة ضد كريم، وقد حبكت المؤامرة في ذلك الشهر بالذات⁽¹⁾ بالتعاون مع أحمد نواورة إلى المؤامرة ثم عمار بوقلاز ومساعدته عواشيرية، وحاول لعموري الاتصال بقيادة الداخل وبالأخص بالعقيد عميروش الذي لم يخف تدمره من (ح.م.ج.ج) بحجة أولوية الداخل على الخارج لكنه لم يفلح فاقتصرت المؤامرة على جماعته⁽²⁾.

تفاصيل هاته القضية تذهب إلى أن المناضل الليبي سالم شلبك الذي كان يحسن البربرية وكان لعموري في ضيافته نقل أن الأخير عندما كلم جماعته بالهاتف في الكاف بتونس في منزله باللهجة الشاوية فهم ما قال لهم، وكان سالم مخلصا للثورة وعندما لاحظ وجود شيء يحضر قد يمس بالثورة تحرك وأبلغ القيادات بما سمع مما جعل القيادة في تونس تتبع اتصالات لعموري وأتاحت له الفرصة ليجتمع بمجموعته وألقت عليهم القبض⁽³⁾ وفي رواية أخرى تمكن محمود الشريف من اكتشاف المؤامرة بطريق الصدفة بعد وصول العموري لتونس وحاول الاستجداد ببوصوف ولكنه وجد منه عدم اكتراث فأسرع محمود الشريف بإبلاغ بلقاسم بالانقلاب، وأهدافه وحين وجد كريم بلقاسم صعوبة قيامه بإلقاء القبض على مدبري الانقلاب بمعرفة أنصاره بجيش التحرير لجأ إلى بورقيبة فوجد كل الترحيب منه والذي وضع تحت تصرف كريم القوة البوليسية اللازمة⁽⁴⁾، بينما نجد رواية أخرى عند العقيد الزبيري الذي يقول: « بأن السائق الذي نقل العموري في الحدود، وكان سائقا قبل لعبد الله بلهوشات هو الذي سارع إلى إبلاغ كريم بالمؤامرة التي تدبر ضدهم فتحدث كريم مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة حول هذا الاجتماع الذي يدبر على الأراضي التونسية»،⁽⁵⁾ وكان يريد إعطاء أوامر إلقاء القبض على قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية المجتمعين بالكاف ويقول محمد عباس في جريدة الخبر ليوم 13 مارس 2008 بأن الحكومة المؤقتة استعانت بالأمن التونسي لاعتقال السائق عمار قرام⁽⁶⁾ فألقى رجال الأمن التونسيين القبض عليه في المكان المسمى " مجاز الباب " فوضعه في القيد ونقل مباشرة إلى مقر المكتب السياسي لحزب

(1) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص:188.

(2) عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص:198.

(3) محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص:243.

(4) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص:340.

(5) ينظر: الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص:202، حسين بن معلم، المرجع السابق، ص:163، مصطفى مرادة، المرجع السابق، ص:103.

(6) ينظر: محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:405، مصطفى مرادة، المرجع السابق، ص:103.

الدستور الجديد، حيث وجد كلا من الباهي الأدغم والطيب لمهيري، بينما كان يحاول الإجابة عن سؤال حول الطريق الذي سلكه في عودته من ليبيا انفتح الباب الجانبي للغرفة فإذا بأعضاء الحكومة المؤقتة⁽¹⁾، وفي مقدمتهم رئيسها فرحات عباس طلبوا منه أن يقر لهم بالحقيقة فقال صراحة إنه كلف بمهمة من نواورة وبلهوشات إلى ليبيا وأراهم رخصة المرور كشاهد على ذلك...، ومع ذلك بقي محجوزا بالمكتب السياسي ثلاثة أيام حتى تتمكن الحكومة التونسية بطلب من الحكومة المؤقتة من القبض على لعموري ورفاقه بالكاف⁽²⁾.

بفضل هذه الوساية أو تلك تمكن السيد كريم بلقاسم رفقة محمود شريف من إفشال العملية في مهدها بالاستعانة بالسلطات التونسية التي تمكنت قواتها من التدخل وإلقاء القبض على المتآمرين⁽³⁾، بعد أن رفض بورقيبة أن يدخل الإخوة الفرقاء في مواجهات مسلحة على أرضه وشدد على أن الحرس الوطني التونسي هو الذي سيقوم بهذه المهمة⁽⁴⁾.

يجتمع العقيد لعموري يوم 12 نوفمبر 1958 مع 28 إطارا من الولاية الأولى والقاعدة الشرقية بمدينة الكاف التونسية، ومن بين الحاضرين العقيد أحمد نواورة والرائد عبد الله بلهوشات والنقيب بن ديدي (صالح السوفي) عن الولاية الأولى والرواد محمد عواشيرية والشويشي العيساني وأحمد دراية والنقيب محمد شريف مساعدية أقطاب القاعدة الشرقية⁽⁵⁾، وقد قصد من الاجتماع إعادة المياه إلى مجاريها لأن تشكيل (ح.م.ج.ج) حسبهم انقلاب على الثورة ومؤسساتها ومؤشر انحراف خطير، وعليه فإن المصلحة تدعو إلى إعادة تأهيل هيئات الثورة، وعلى رأسها (م.و.ث.ج) الذي له وحده الحق في اتخاذ القرارات الحاسمة⁽⁶⁾ وقد تقرر في هذا الاجتماع:

- الإطاحة بالحكومة المؤقتة وعدم الاعتراف بها.
 - إعادة تأهيل (م.و.ث.ج) وحجز الوزراء وسحبهم إلى مكان بعيد.
- وتتمثل الخطة الانقلابية في اعتقال وزراء (ح.م.ج.ج)، والسيطرة على المصالح المدنية والعسكرية الجزائرية المتمركزة بالعاصمة تونس بما فيها مراكز الحدود التونسية وخصوصا قاعدة تونس

(1) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج2، المرجع السابق، ص:80.

(2) عباس فرحات، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف وهدام (التيجاني) وعبد الله (الأخضر بن طوبال).

(3) محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص:114.

(4) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص:202.

(5) ينظر: نفسه، ص:198، الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص:195.

(6) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص:153-154.

ومراكز الاتصالات وإدارتها بصفة مستقلة وهذا بإرسال وحدتين عسكريتين، كما اقترح لعموري في ذات الاجتماع تكوين لجنة متابعة والتي تأخذ على كاهلها الشؤون الخارجية للثورة⁽¹⁾، وقد جرى هذا الاجتماع الحساس دون إخطار الحكومة، وتمخض عنه قرارات خطيرة تمثلت خصوصا في غلق الحدود الشرقية مع تونس خاصة وأن الولاية الأولى والقاعدة الشرقية تمتدان على طول الحدود، ومنع عبور الأسلحة والجنود إلى داخل الجزائر قبل تسوية الأمور وهو ما يعني أن هذا الموقف سيشكل خطورة على الثورة الجزائرية⁽²⁾.

وحسب مصادر الحكومة المؤقتة فإن العقيد لعموري اقترح جدول أعمال في لقاء الكاف يكشف عن نزعة انقلابية واضحة، وقدم كريم وزير القوات المسلحة ملفا ضخما للحكومة حول القضية طالبا من زملائه الإذن بإنشاء « محكمة عسكرية لمحاكمة المتآمرين »⁽³⁾، ويعتقد عمار جرمان أن لعموري كان أكثر المتضررين من هذا التحول وأنه كان ضحية مؤامرة خفية ترمي إلى التخلص منه وإبعاده وإقصائه خصوصا كونه قائدا للولاية الأولى ولا ننسى أنه كان من المعارضين لمؤتمر الصومام⁽⁴⁾.

ويعود فشل العملية إلى عدم التنسيق بين الأوراسيين- واللامامشة في هذه القضية بالذات فإن هؤلاء (اللامامشة) لم يكن لهم أدنى قسط من المشاركة في هذه العملية، بل إنهم كانوا معارضين لها وغير داعمين لأهدافها وعلى رأسهم كل من: محمود الشريف والصاغ الأول صالح بن علي سماعلي بل إن الأوراسيين أنفسهم لم يكونوا يرغبون في التعامل معهم في هذه المسألة⁽⁵⁾. ليصل فرحات عباس للقول: « كان المفروض أن تسقط حكومتنا لتعوضها حكومة جديدة أكثر شرعية وأكثر نجاعة يترأسها العمودي طبعاً، فشلت العملية بفضل فضح أحد المناضلين لها؛ كان مناضلا شابا من أم البواقي اسمه قرام أحمد»⁽⁶⁾، وقد تبين أن بوصوف وبن طوبال كانا على اتصال وثيق بلعموري ومصطفى الأكل وأن الاتصال تم بالقاهرة وبدون علم أعضاء الحكومة، كما تبين أن بوصوف أراد بموقفه ضمان تأمين مستقبله

(1) ينظر: أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص: 405-406، عمر بوضربة، المرجع السابق، ص: 54.

(2) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص: 202.

(3) محمد عباس، نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص: 466-467.

(4) عمار جرمان، المرجع السابق، ص: 149.

(5) محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى...، المرجع السابق، ص: 366.

(6) عباس فرحات، المرجع السابق، ص: 324-325.

إذا ما نجح انقلاب العموري بالإضافة إلى الاستفادة من الفرصة التي أتاحتها له القدر للتخلص من كريم بلقاسم ومحمود الشريف⁽¹⁾.

وكان تدخل بورقيبة في هذه المهمة بعد أن اتصل به كريم والأخضر بن طوبال وكلاهما أخبر الحكومة التونسية بأن مصر أرسلت جاسوسا لقتل بورقيبة، وبما أن العلاقات المصرية التونسية آنذاك كانت متوترة بسبب مواقف الرئيس بورقيبة الداعي للمصالحة مع اليهود⁽²⁾، ولكن للطاهر الزبيري رواية أخرى بشأن إلقاء القبض على أولئك المجتمعين فيقول: « كان عباس فرحات هو الذي اتصل ليلا بالحيب بورقيبة مصحوبا ببعض الوزراء من حكومته وأخبر هذا الأخير أن ما يجري في مدينة الكاف هو مؤامرة دبرها فتحي الديب وخطط لها مع بعض العناصر الجزائرية "غير المسؤولة"، وهي مؤامرة تستهدف كلا من (ح.م.ج.ج) وربما حتى الحبيب بورقيبة نفسه، وأنها عاقدة العزم على أن تلقي القبض عليهم⁽³⁾، لتحالفهم مع جماعة صالح بن يوسف ومصر عبد الناصر من أجل تعميم النزاع الجزائري الفرنسي إلى تونس والوقوف في وجه التحالف الجديد التونسي المغربي الفرنسي في مواجهة التطلعات الوحدوية⁽⁴⁾. ومن أجل ذلك أقحموا الحكومة التونسية في اللعبة بحيث تم إيهامها بأن اجتماع الكاف يستهدفها لأن هؤلاء الضباط الجزائريين متحالفون مع المعارضة التونسية⁽⁵⁾.

ولكن الحبيب رفض طلبه هذا بشدة وقال إنهم مجتمعون في التراب التونسي، وإن من حق الحكومة التونسية وحدها أن تلقي القبض عليهم وفعلا فقد حاصر الحرس الوطني التونسي مكان الاجتماع يوم 16 نوفمبر 1958، واعتقل جميع المشاركين فيه باستثناء ثلاثة منهم تمكنوا من الفرار، وهم الرائدان أحمد دراية وصالح السوفي، وكذا عبد السلام المكلف بالاستخبارات في القاعدة الشرقية⁽⁶⁾، ويلقي القبض على المجتمعين، بحجة وجود جاسوس تونسي مبعوث لاغتيال بورقيبة⁽⁷⁾.

وقد أعطت المساعدة التونسية نتائجها المتوخاة لكنها تسببت في نوع من ردة الفعل بإزعاجات لم يكن كريم ومحمود شريف يتوقعانها، فقد جرى احتلال مقرات رسمية لجيش التحرير الوطني في الكاف

(1) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص: 340.

(2) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص: 197.

(3) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 426.

(4) محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص: 245.

(5) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص: 155.

(6) مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 404.

(7) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص: 197.

ومصادرة المحفوظات، ولاسيما تلك الخاصة بدوائر بوصوف وأوقف ضابطان كبيران لا علاقة لهما بالقضية هما الرائدان ميرا ومنجلي، ومن جديد جرى وقف قوافل السلاح وحجز التموين⁽¹⁾.

واستفاد بورقيبة من قيامه بدور المنقذ لكريم بلقاسم وزملائه وظهر نوع من السيطرة السياسية التونسية المعنوية على بعض المسؤولين الجزائريين الفاعلين كبلقاسم كريم الذي أصبح لا يكاد يخالف عن أمر الحبيب بورقيبة للوقوف سلبيًا من اتهامه للقاهرة بإثارة الفتنة داخل الثورة الجزائرية، وممارسته الضغط عليهم ليقفوا مواقف اللامبالاة بمعونة ودعم مصر للثورة الجزائرية الأمر الذي دفع محمود الشريف ليقول للحكومة المصرية أنهم أصبحوا في غير حاجة لمعونة مصر، وقول بوضياف أن ما لديهم من أسلحة يكفيهم لمواصلة الكفاح لسنين طويلة⁽²⁾.

أوقفت السلطات التونسية ما لا يقل عن الألف مجاهد تم تجريدهم من أسلحتهم، كما أوقفت الكثير من المدنيين الجزائريين، عندئذ كانت سلطات القيادة في الثورة تلقي القبض على كل من تشك فيهم من الجزائريين الذي ينتمون إلى الولاية الأولى أو القاعدة الشرقية خاصة منهم الذين يدخلون من الأراضي المصرية إلى الأراضي التونسية⁽³⁾ والاستيلاء من طرف السلطات التونسية على الكثير من الممتلكات التابعة للثورة كالسيارات والأسلحة والذخيرة وأجهزة الاتصال وغيرها⁽⁴⁾.

لقد أثارت حادثة الكاف انعكاسات سلبية على جنود القاعدة الشرقية والولاية الأولى، كما سببت المساعدة التونسية أثناء الحادثة إزعاجا لجيش التحرير، كونها بالإضافة إلى التجاوزات المذكورة امتدت إلى حضر التجول وحجز قوافل الأسلحة وإيقاف التموين، وأثارت هذه الإجراءات استياء وحدات جيش الحدود ضد سياسة (ح.م.ج.ج) واتهموا عناصرها بموالاتهم لنظام بورقيبة⁽⁵⁾، وباستعمال الجيش التونسي. فقدت الحكومة المؤقتة مصداقيتها وأصبحت تعتمد على جيش دولة أجنبية للتغلب على الخلافات التي تحصل بين المسؤولين⁽⁶⁾، وقد فتح الأمر السابق بابًا آخر لروح " الانشقاق " و " التمرد "

(1) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص: 189.

(2) حمدان سعدي، عائلة وثورة...، المرجع السابق، ص: 341.

(3) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 437-438.

(4) نفسه، ص: 441.

(5) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 287.

(6) عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، المرجع السابق، ص: 478.

لدى كثير من ضباط وبعض وحدات جيش التحرير الوطني نتيجة تدخل الحرس القومي التونسي في شؤون الثورة⁽¹⁾.

اقترحت (ح.م.ج.ج) على السلطات التونسية بعد وقوع حادثة لعموري العمل معا ضد المتمردين لكن التونسيين تجاوزوا إطار التعاون هذا وعمدوا إلى اتخاذ إجراءات من طرف واحد ضد الجزائريين (اعتقالات، مراقبة، حجز الأسلحة)، وقد عقدت عدة اجتماعات جزائرية تونسية بين فيفري وجوان 1959 في محاولة لإيجاد حلول لهذه الصعوبات إلا أن الأزمة ازدادت حدة في شهري جويلية وأوت من نفس السنة أثناء الشروع في المفاوضات الاقتصادية والمالية بين التونسيين والفرنسيين⁽²⁾.

ازدادت التوقيفات والتنكيلات واتخذ النظام التونسي تدابير لخلق صعوبات لجيش التحرير الوطني، ولعل ردود الفعل على هذه التصرفات ولدت لدى العسكريين قليلي التسييس الاعتقاد بأن الخلافات مع الحكومة التونسية ينبغي حسمها بالسلح دون تقدير للعواقب وما قد يتهدد مصالح الثورة بتونس، وهو الأمر الذي لم تغفله (ح.م.ج.ج) في تعاملها مع النظام التونسي⁽³⁾.

هذه الوضعية تسببت في تفكيك وحدات جيش الحدود وأثارت مشاكل للسلطات التونسية وانعكس على النشاط العسكري بتونس وعلى العلاقات التونسية، وأدى إلى عدم الانضباط والاستجابة لقرارات القيادة وإلى فقدان السيطرة وكثرة الحوادث بين المجاهدين والقوات المسلحة التونسية، ومورست بعض التصرفات والأعمال الرعناء تجاه السكان من طرف جنود لا رقابة عليهم، وهذا ما كان يثير غضب السكان ويسمح للرئيس بورقيبة وبعض الدستوريين لتأليبهم ضد جيش التحرير الوطني وقطع تضامنهم مع الجزائريين⁽⁴⁾.

وأثناء التحقيق اكتشف الأمين التونسي أن الأمر يتعلق بمسألة داخلية بعيدة كل البعد عن رواية الحكومة المؤقتة التي قدمت رواية مخالفة، في إطار مؤامرة تستهدف الحكومة المؤقتة ونظام بورقيبة. لذلك عرّض الرئيس بورقيبة على العموري حمايته حتى استقلال الجزائر لأنه لم تكن له أية علاقة

(1) ينظر: محمد حربي، مؤامرة العموري، المرجع السابق، ص ص: 22-23، محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي...، المرجع السابق، ص: 290.

(2) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 201.

(3) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 290.

(4) عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص: 289.

بخصمه صالح بن يوسف⁽¹⁾، وهذا ما أكده العربي الزبيري بأن بورقيبة عرض على المحكوم عليهم وهم في السجن التدخل بواسطة قوات من الجيش التونسي لإخراجهم ونقلهم إلى سويسرا حيث يقيمون لدى السفارة التونسية إلى استرجاع الجزائر استقلالها غير أنهم رفضوا ذلك⁽²⁾، وكان ردهم للمحجوب بن علي أن قالوا له: « اذهب إلى الرئيس التونسي وأبلغه تشكراتنا على موقفه تجاهنا، لكننا لا نريد الحماية من تونس، وإذا أراد هؤلاء قتلنا فليفعلوا ذلك ». رجع محجوب إلى بورقيبة وأخبره بما حصل⁽³⁾ وبذلك كان لعموري مفضلا الموت على اللجوء السياسي أو السماح لتدخل أي دولة خارجية في قضية مطالبه ولا في تخليصه من السجن.

طلبت (ح.م.ج.ج) من نظيرتها التونسية تسليم العموري ورفاقه فاشترطت ذلك بمحاكمتهم⁽⁴⁾، فسلمتهم لها وشكلت محكمة عسكرية في بلدة " قنبلات " التونسية لهذا الغرض أشرف عليها العقيد هواري بومدين كرئيس وعلي منجلي كمقرر وسليمان دهيليس كهيئة دفاع⁽⁵⁾ وذلك بتاريخ 20 جانفي 1959 عين كل من علي ميثيش وعبد العزيز زرداني من الولاية الأولى⁽⁶⁾، وأصدرت هذه المحكمة عقوبات متفاوتة يقول عنها فرحات عباس: « وحوكمت الجماعة محاكمة عادلة انتهت بالحكم بالإعدام للعموري والسجن لكل الأعضاء المتأمرين الآخرين »⁽⁷⁾.

كان من المفروض أن تكون المحكمة عادلة كما ذهب إلى ذلك توفيق المدني وأمرنا أن يجري التحقيق عادلاً نزيهاً وأن يتمكن المتهمون من كل وسائل الدفاع، وأن تستمع المحكمة إلى كل شهود الإثبات والنفي، ثم تصدر حكمها وتقدمه لمجلس الوزراء للمصادقة عليه ويختتم المرحوم أحمد توفيق المدني كلامه عما سماه بمؤامرة لعموري: « واعترف أنني لا أعلم كيف وقعت المحاكمة التي تولى أمرها وزير الحرب كريم بلقاسم خاصة »⁽⁸⁾. ونفس الأمر أكده بن معلم إذ يذهب إلى أنه وفي يوم من أيام خريف 1958 جمعنا كريم بلقاسم ليطلعنا على " الأسباب والمقاصد " مما دعا وقتها بـ " مؤامرة العقداء "

(1) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج2، المرجع السابق، ص: 235-238-239.

(2) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 407.

(3) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص: 198.

(4) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج2، المرجع السابق، ص: 239.

(5) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص: 155.

(6) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 403.

(7) عباس فرحات، المرجع السابق، ص: 330.

(8) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص: 406.

الذي أوضح لنا بأن لعموري وبعض الضباط الآخرين قد اتهموا فرحات عباس وحكومته بكونها واقعة تحت التأثير الغربي، وبمعارضة القومية العربية، التي شكلت وقتها العناصر الأساسية في إيديولوجية الرئيس جمال عبد الناصر والذي أمرهم إذن « بقلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لصالح قيادة أكثر انفتاحا لأفكار مصر»⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد يؤكد محمد جغابة أنّ قضية التخابر مع جهات خارجية أمر لا أساس له من الحقيقة بقوله أن: « الحقيقة أن هذه الإشاعة ما هي في أصلها إلا ذريعة لتوقيف نشاط الشهيد والزج به في الزنزانة، وأن مجريات محاكمة " قضية العقداء " لازالت غامضة للكثير من جيلنا »⁽²⁾. لكن محمد زروال يؤكد عكس ما جاء به الأخير ويدعم ما جاءت به (ح.م.ج.ج) من تهم وذلك حسب ما جاء في كتابه ولكنني أصرح بهذه الحقيقة التاريخية أما الوردى قتال فكان قد قال: إن فتحي الديب كان يشجع محمد لعموري حقيقة على الالتحاق بالوحدات المقاتلة في الأراضي التونسية للقيام بأي عمل يستهدف النيل من الحكومة المؤقتة ولكنه كان يحذره كثيرا في أن يتسبب ذلك في سفك أي قطرة من الدم بين المجاهدين الجزائريين⁽³⁾، وهذا ما يؤكد محمد عباس إذ يقول أنه بعد أن بلغ الشيخ دردوري أن العموري يجتمع بفتحي الديب فنصح به بعدم التعامل مع المخابرات لأن مصر تتاصر الجبهة في نهاية المطاف⁽⁴⁾. وبعكس ما جاء به هؤلاء فإن بوعلام يفند قصة التآمر مع دولة أجنبية، ويؤكد في هذا الصدد محاولة المصريين أن يفهموا أهداف حركة لعموري لكن هذا الأخير كان رافضا لأي تدخل، فقام التونسيون بتحقيقهم فاكشفوا أن حركة لعموري ليست لها صلة بالمعارضة التونسية، ويشير صالح قوجيل إلى أن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وعد محمد لعموري بالحياة لو رضي البقاء تحت حماية التونسيين حتى الاستقلال فرفض محمد لعموري⁽⁵⁾.

عندما سألوه عن الموقف في مصر تجاه مشروعهم أجاب العموري بأن المواقف متضاربة طبعا، قال العموري أن المصريين شديد والانتقاد إزاء الحكومة الحالية التي يرون أنها لا تمثل الشعب الجزائري حق التمثيل، وبلهجة خطابية قال العموري: « أن عدونا اللدود هو محمود الشريف الذي ينوي اقتلاع كل

(1) حسين بن معلم، المرجع السابق، ص:163.

(2) محمد جغابة، المرجع السابق، ص:251.

(3) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:420.

(4) محمد عباس، دروب الاستقلال...، المرجع السابق، ص:515.

(5) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص:460.

عناصرنا ورمينا خارج الميدان لإعطاء حكم منطقتنا للقبائل... اعلما كذلك أنني عبرت في القاهرة عن سخطي الشديد على تقرير قتل عبان رمضان دون محاكمة عادلة»⁽¹⁾. بعد المحاكمة أرسلت الحكومة المؤقتة مبعوثين إلى القاهرة للاحتجاج على تدخل مصالح الحكومة المصرية في شؤون الثورة إلا أن فتحي الديب نفى في كتابه أي تدخل للنظام المصري⁽²⁾.

وحول المحاكمة يروي زبيري: « واصطحبت معي خمسة محامين آخرين وهم: محمد شبيلة، ومحمد أو شارف (طبيب أسنان)، عبد المالك (أصبح رئيس دائرة بعد الاستقلال)، يوسف الصيد (أصبح عقيد في الجيش بعد الاستقلال). رافعت بشدة من أجل إنقاذ العموري ومن معه من حكم الإعدام رغم علمي أن الأحكام قد اتخذت مسبقا في حق العموري بالأخص، ولكني مع ذلك سعيت لإقناع هيئة المحكمة لتخفيف الأحكام ضد موكلي ». ليصل للقول: " وامتدت الجلسات والمرافعات على طول خمسة عشر يوما وفي آخر جلسة أعلن رئيس المحكمة العقيد هواري بومدين انتهاء المحاكمة ورفع الجلسة دون إصدار الحكم غير أن الذي حدث أن الأحكام صدرت ولم تعلم بها هيئة الدفاع إلا من خلال إحدى النشريات التابعة لجهة التحرير الوطني"⁽³⁾.

وتم تنفيذ حكم الإعدام في اليوم التالي فقد توجت بمعاينة ستة وخمسين إطارا كان المتهمون من الولاية الأولى إلى جانب العموري العقيد أحمد أناوره قائد الولاية، ونائبه العسكري الرائد عبد الله بلهوشات فضلا عن النقيبين صالح قوجيل ومحمد ملوح وكان نصيب قوجيل وملوح خفيفا جدا قياسا بمن اعتبروهم " رؤوس المؤامرة " سنة سجننا⁽⁴⁾، وقد تم تنفيذ حكم الإعدام في 17/03/1959، وقد رفض بعض أعضاء (ل.ت.ت) طريقة معالجة الأزمة وعلى رأسهم الأمين دباغين الذي طالب في اجتماع اللجنة بضرورة استدعاء (م.و.ث.ج) من أجل إعادة الأمور إلى نصابها لأن العقداء زرعو الفوضى⁽⁵⁾، بالحكم بالإعدام على كل من: محمد لعموري، أحمد ناوره، سعيد الجموعي، عواشيرة محمد⁽⁶⁾.

هذه المحاكمات أدت إلى خلق حالة من التوتر الشديد في وحدات جيش التحرير في الحدود وحالة من العصيان غير المعلن، لم تتمكن القيادة من وضع حد للفوضى الناشئة سوى بعد عام لما تشكلت

(1) عباس فرحات، المرجع السابق، ص ص: 227-229.

(2) فتحي الديب، المرجع السابق، ص: 293.

(3) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص ص: 203-204.

(4) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج2، المرجع السابق، ص: 239.

(5) محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص: 90.

(6) عمار جرمان، المرجع السابق، ص: 153.

قيادة الأركان العامة بقيادة الهواري بومدين⁽¹⁾، لذلك جمع إطارات الولاية الأولى وقادة فيالقها وكان عددهم ستين وصدر الأمر بإدخالهم إلى مدرسة الإطارات بالكاف، في فترة تدريبية تدوم ستة أشهر⁽²⁾، فحدثت الفوضى داخل صفوف المجاهدين وتقلصت المعارك⁽³⁾. إذ أن ما حدث كان نتيجة طبيعية ومنتوقعة لسخط جيش التحرير على الحكومة ووضوح تلاعب وانحراف الوزراء العسكريين عن خط مبادئ الثورة⁽⁴⁾.

إذن هناك من وصفها بمحاولة التصحيح لاعتقاده بوجود انحراف عن المسار الثوري في الهيئة العليا، كما عبر عن ذلك الدكتور محمد العربي الزبيري، وهناك من يرى أن ما قام به العقيد لعموري هو خيانة عظمى للثورة، وإن لم يثبت ذلك بالدليل ويعطيه صفة المؤامرة، وقد جاء ذلك في مداخلة للعقيد بن طوبال⁽⁵⁾، وهناك من اعتبرها قضية تصفية حساب كما يقول بوقلاز بين محمود الشريف ولعموري وأنوار⁽⁶⁾. لكن بالرغم مما قيل حول هذه الحادثة إلا أن ما ختم به الأستاذ محمد جغابة مقاله بفقرة ملخصاً بها الموضوع بإيجاز: «المهم أن العقداء رفقاء لعموري كل ما كانوا يريدونه أو بالأحرى كل اقتراحاتهم تمثل وجهة نظر ثوار مَعْنِيَيْنَ بمصير الثورة كغيرهم من أعضاء المجلس الوطني للثورة»⁽⁷⁾، إلا أن الأستاذ ملح يؤكد أن الخلاف يتجاوز وجهة نظر فردية، فالقضية أعمق وأعد من التحليل السطحي لمجريات الأحداث⁽⁸⁾، وعلى كل فإن التهم التي وجهت فيها لأولئك الإطارات المتدمرة من بعض التصرفات على أنها محاولة انقلاب أو تمرد أو خيانة عظمى (حسب التهمة الرسمية) فإنها تهمة مبالغ فيها⁽⁹⁾ فالقضية ما تزال إلى الآن مثار كثير من الجدل والنقاش، ففي الحين الذي يؤكد البعض أنها مفتعلة وتدخل في إطار تصفية الحسابات الخاصة، على اعتبار أن هؤلاء محسوبون على التيار الوطني الراديكالي الذي ينادي بالعودة بالثورة إلى بيان أول نوفمبر، غير أن هناك من يتهمه بالعمل لصالح

(1) محمد عجرود، أسرار حرب الحدود...، المرجع السابق، ص:111.

(2) مسعود عثمانى، المرجع السابق، ص:131.

(3) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص:202.

(4) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص:341.

(5) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص:396.

(6) عمر تابليت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص:106.

(7) محمد جغابة... وما خطر على بال بشر!، المرجع السابق، ص:247.

(8) محمد جغابة، الشهيد محمد لعموري معانات الثائر، المجاهد الأسبوعي، معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة،

ع:1919، من 13 إلى 20 ماي 1997.

(9) مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954...، المرجع السابق، ص:116.

المخابرات المصرية ومنهم السيد عمار بن عودة وعلي كافي، إلا أن الطاهر زبيري يؤكد على ضرورة تحري الحقائق حول التصريحات الأخيرة لأن ثقافة وشخصية العموري لا تسمح له بهذه السهولة أن يكون لعبة في أيدي أطراف خارج الثورة⁽¹⁾، وبالعكس من ذلك كما ذكرنا سابقا فإن لعموري رفض تدخل الأطراف الخارجية في هذه القضية سواء الطرف المصري أو الطرف التونسي على العكس من ذلك تؤكد تورط قادة (ح.م.ج.ج) في هذا الأمر لعدة اعتبارات أهمها: أنهم قاموا بجل هيئة شرعية والتي هي (ل.ت.ت)، دون الرجوع لقرار (م.و.ث.ج)، كما أنهم تعاملوا مع قوات أجنبية للانتصار على زملائهم، وأباحوا المجال لها لاقتحام مراكز الثورة بالحدود والاطلاع على أسرارها إلى غير ذلك من المخالفات دون أن يقال لهم أي شيء...⁽²⁾؛ إضافة إلى زعم فتحي الديب أن أعضاء الحكومة أقدموا، في ظرف ذلك الشهر الأول من تعيينهم على الإطاحة ببعض قادة الولايات المتمسكين بمبادئ ثورة أول نوفمبر 1954، واستبدالهم بقيادة جدد من الموالين لكريم بلقاسم ومن الضباط الذين خدموا بالجيش الفرنسي⁽³⁾، إلا أن محمد العربي يفند هذا الزعم وأنه محض افتراء لا أساس له من الصحة إذ كيف يتصور من العقل أن يُؤدّم قادة الثورة على الإطاحة بقيادة الولاية المتمسكين بمبادئ تلك الثورة⁽⁴⁾ في وقت يرى فيها محمد حربي أنّ عزل مسؤولي الولاية الأولى ليس نجاحاً (ح.م.ج.ج) بل إنه مقدمة لإخفاقات خطيرة وأصبحت في نظر الجنود رهينة لدى الحكومة التونسية، وفي نظر هذه الأخيرة لم تعد تثق بمقدرتها على حفظ النظام⁽⁵⁾.

والحقيقة أن إعدام العقلاء يدخل في إطار استراتيجية هواري بومدين التي تهدف إلى السيطرة على مقدرات الثورة بعد الاستقلال وتصفية الخصوم الذين يمكن لهم أن يكونوا حجر عثرة في طريقهم، يضاف إلى ذلك الخلافات الأيديولوجية بين العقلاء وبومدين، حيث أن العقلاء كانوا باديسييين لذلك تخوف من منافستهم بعد الاستقلال، وهذا ما قيس عليه كل الصراعات التي حدثت منذ اندلاع الثورة التي جعلت تخوف بعض القادة من منافسة الآخرين كما حدث ذلك في العديد من قضايا الولاية الأولى من تصفيات جسدية واستبعاد، وصولاً إلى مرحلة الاستقلال كما رأينا ذلك مع العقيد محمد شعباني... وغيره من الذين

(1) ينظر: عمار بن عودة، حوار مع عمار بن عودة، المرجع السابق، ص:14، علي كافي، المرجع السابق، ص:268.

(2) مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954...، المرجع السابق، ص:117.

(3) فتحي الديب، المرجع السابق، ص:297.

(4) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص:151.

(5) Mohamed Harbi, Le FLN mirage..., Op- cit, P:272.

تم اغتيالهم بقلب بارد في محاكمات صورية لما كان يمثل هؤلاء من خطر على المستحوزين الجدد على الثورة - انتهازية مكاسب الإستقلال - وعلى مصيرهم السياسي.

المطلب الثالث: قضية حنبلي

علي حنبلي كان يعمل برتبة نقيب تحت قيادة عبد الله بلهوشات في الولاية الأولى⁽¹⁾ تمرد على القيادة بعد انضمام عبد الله بلهوشات لمجلس القيادة⁽²⁾ بعد أن رفض الاستجابة لأوامر كريم بلقاسم، ودخل في انشقاق لجأ بعده عام 1958 مع فيلقه إلى جبال حراية وسيدي حامد في أقصى الحدود الجزائرية التونسية⁽³⁾ على رأس 600 مجاهد لكن بعض الروايات تذهب إلى أبعد ما يكون من فرضية رفضه لأوامر كريم وأنها وصلت إلى حد ما توترت العلاقات بينه وبين قيادة الثورة، فأوقفته لجنة العمليات العسكرية من شهر أفريل إلى شهر أكتوبر 1958 ثم أطلق سراحه بعد ذلك بهدف إعلان تأييده للقيادة⁽⁴⁾. إذن فالرواية تذهب إلى أن الرائد صالح بن علي والنقيب محمود قنز كانا قد ضمناه فأطلق سراحه، فصدر إليه الأمر من جديد باختراق الخط المكهرب والدخول إلى أرض الجزائر ولكنه تماطل كذلك، وكان قد اتهم في محاولة محمد لعموري الانقلابية فأدخل السجن مدة أسابيع بعد ذلك ولكنه فر من السجن فتجمع حوله زهاء أربع كتائب، عندئذ أعلن استقلاله عن قيادة الجيش بالحدود وقد تعززت قواته ببعض الجنود الذين كانوا يفرون إليه مخافة أن يجبروا على إدخال السلاح إلى أرض الجزائر⁽⁵⁾. لكنه تمرد مرة أخرى ففي مؤامرة العقداء كان المتهمون بقلب نظام الحكومة المؤقتة والذي كان على رأسهم محمد لعموري، ولكنه رفض هذا العرض وأعلن أن له حسابات يجب عليه أن يصفها مع البعض من المسؤولين دون بعضهم الآخر⁽⁶⁾.

(1) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص: 461.

(2) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص: 209.

(3) عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصبية، الجزائر، 2007، ص: 155.

(4) عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوي، تق: زهور ونيسي، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2005، ص: 212.

(5) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 400.

Redha Malek, L'Algérie à Evian histoire de négociation secrètes 1956-1962, Dehleb, Alger, 1995, P:150

(6) عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوي، تق: زهور ونيسي، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2005، ص: 212.

إلا أن البعض منهم كرضا مالك يؤكد على أنه اختلف مع سي ناصر وهدده بالاستسلام للفرنسيين وما زاد المشكلة تعاقماً بعد ذلك المواجهة مع الجيش الفرنسي، إذ تعود وقائع قضية تمرد علي حنبلي إلى استمرار تدهور الأوضاع على الحدود الشرقية التي لم تعد قيادة العمليات العسكرية قادرة على فرض سيطرتها على جيش الحدود وأصبحت مصدراً لكثير من القلق، انسحب علي حنبلي رفقة معاونه علي بن إبراهيم إلى جبل سيدي أحمد بن عويثق - وسط الحدود الجزائرية التونسية - مع مجموعة من الجنود وكان عددهم 156 رجلاً وقد حملوا معهم أسلحة حربية أخرى⁽¹⁾.

أي أن القضية هي مسألة سوء تسيير أدت إلى تدهور الأوضاع في الحدود الشرقية التونسية بعد أن أصبحت القيادة غير قادرة على فرض سلطتها على قوات الحدود وأصبحت الفوضى سائدة ومصدراً من مصادر القلق، فبعد أن كان لحنبلي سوابق في الانضباط سجن بسببها من قبل مسؤولي القيادة الحربية⁽²⁾ خاصة بعد إلزامه بعبور الخط لدعم الكفاح المسلح بالداخل وكان حنبلي يرى أن حظوظ النجاح ضئيلة وأن عملية العبور هي انتحار فرفض المجازفة، فلما ألح عليه رفض وبسرعة تحول الرفض إلى تمرد أعلن فتحصن بالجبل ضمن المنطقة الثالثة من القاعدة الشرقية، وحول المحاولات لحل مشكل هذا التمرد يقول العقيد الطاهر الزبيري: « حاولت الاتصال بالحنبلي قصد إقناعه بالانضمام إلى صفوف القاعدة الشرقية أو العودة إلى الولاية الأولى، وذكّرتَه بصدقتنا أيام الصغر لكن بدون جدوى، حيث استطاع تجميع عدد من المجاهدين المتمردين والغازبيين على قادتهم حتى كاد عددهم يبلغ فيلقاً كاملاً (600 جندي) »⁽³⁾.

كذلك انتقل إليه سي ناصر وأمره بالنزول من الجبل بواسطة مكبرات الصوت ولكنه تمسك بهاءاته الثلاثة: " موسى لا "، " يحيى لا "، " كارتشو لا "، معناها لا للماشة، لا لأولاد سيدي يحيى، لا للقبائل، وحاول إقناعه للعودة للانضباط لكن بدون جدوى⁽⁴⁾.

وحاول العقيد محمدي السعيد الاتصال بعلي الحنبلي وكان يعطيهم المئونة والألبسة وحتى منحاً للجنود بغية استمالاته وإعادته إلى نظام الثورة، ولكن جيش الحنبلي دخل في اشتباكات مسلحة مع جيش التحرير وحتى مع الحرس الوطني التونسي، واشتكت السلطات التونسية من تجاوزات جيش الحنبلي الذي

(1) عبد الرزاق بوحارة، المرجع السابق، ص: 77.

(2) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 529.

(3) نفسه، ص: 530.

(4) عمار جرمان، مذكرات عن الثورة...، المرجع السابق، ص: 148.

كان يبتز المواطنين التونسيين ويستولي على بعض المؤن والأموال والمواشي، وكذا المعاملة السيئة للمدنيين التونسيين. وفي 15 و16 جانفي قامت السلطات التونسية بشن هجوم على رجال علي حنبلي في جبل عرابة وكان هذا الهجوم مكونا من 300 عسكري تدعمهم الدبابة والمدفعية وكانت نتيجة هذه العملية قتل 17 عسكريا تونسيا وجرح عدد كبير منهم عندما انسحب التونسيون تاركين علي حنبلي سيد الموقف⁽¹⁾، فلم يتمكن الهجوم الذي قام به سي ناصر في جانفي 1959 بدعم من الجنود التونسيين أن يخرجهم من المنطقة التي كان يتحصن بها⁽²⁾، فأعلن العقيد سي ناصر في يوم 8 مارس أن علي حنبلي ورجاله خارجون عن القانون⁽³⁾.

فشكل العقيد محمدي السعيد المدعو " سي ناصر " وحدات مسلحة من مدارس التدريب في تونس (قرن الحفاوية، ملاق، ومدرسة التلغيم) معززة بالأسلحة الثقيلة (المدفعية) في 17 مارس 1959 كانت 8 كتائب من الولاية الرابعة والثانية على وجه الخصوص بعدما ينس من إمكانية إعادة دمج هذا الفيلق في نظام الجيش بعد عدة محاولات فاشلة⁽⁴⁾، وأعطى سعيد محمدي أمرا بمحاصرتهم، وقامت هذه الوحدات بدك معاقله، وشتت جنوده فسلم بعضهم أنفسهم لجيش التحرير ورجع بعض المنشقين إلى جيش التحرير النظامي في حين استسلم 156 منهم للعدو تحت قيادة علي حنبلي (مارس 1959) للفرقة الثالثة للخيالة، وشرح علي حنبلي قصته في ندوة صحفية وركز على انتقاداته ضد الحكومة المؤقتة ثم قام بمحاولة للفرار من الجيش الفرنسي والرجوع إلى جيش التحرير إلا أن رفاقه قتلوه وأعلموا السلطات الفرنسية بمشروعه الفراري⁽⁵⁾.

وفي هذا الإطار وجدت قضية أثارت ضجة كبرى في حينها ثم سرعان ما خبت نارها وعادت إلى النسيان، لكن علي حنبلي أعطى فرنسا فرصة سانحة لتثير ضجة دعائية كبيرة حول الخوف المزعوم الذي يحس به رجال جيش التحرير وأنهم تمكنوا من اختراق الحاجز المنيع حسبهم. لقد انتهى هذا الرجل بالاستسلام متبوعا بجملة من رفاقه وكان ذلك يوم الواحد والعشرين من مارس 1959 هذا هو " سلم الأبطال " بالنسبة إلى العسكريين الفرنسيين أي وضع السلاح وتسليم المقاتلين للعدو، وباستثناء هذا المثال

(1) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:401.

(2) مسعود عثمانى، المرجع السابق، ص:531.

(3) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:402، جيلبار مينييه، التاريخ الداخلي لجبهة

التحرير، دار القصة للنشر، [د.ب.ن.]، [د.س.ن.]، ص:412.

(4) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص:210.

(5) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص:461.

الدقيق الذي لم يتحقق إلا بوجود عدة عوامل تضافرت فإننا لم نسجل أي حالة استسلام أخرى نستحق الذكر والاهتمام⁽¹⁾.

بعد أن كان حنبلي مجاهدا من جيش التحرير الوطني أصبح خائنا في جيش الاحتلال في نظر الكثير، فقرر التوبة والعودة مع مجموعة ظناً منه أنه استطاع إقناعهم بالالتحاق بالمجاهدين، وفي الليلة التي قرروا فيها الهرب إلى الجبال قام الحركي بقتله وإبلاغ الفرنسيين عن محاولته للرجوع مجددا للثورة، غير أن للرائد عز الدين رأيا آخر فهو يصرح بأن فرنسا أرادت أن تستغل هذا الانضمام فراح جنودها يتجولون بالحنبلي في الأسواق وفي التجمعات (السكانية) ويقولون له تكلم مع الشعب قل له لماذا تركت جيش التحرير؟⁽²⁾.

وقد كانت ورقة استسلام علي حنبلي ورقة مربحة لديغول في الترويج لمشروعه وأعطى الدليل لبورقيبة على عدم وحدة جيش التحرير⁽³⁾، ولهذا فإن بورقيبة استغل الحادثة كما استغل كل المؤامرات والأزمات التي تعرضت لها (ح.م.ج.ج) وخاصة عندما استقبل أعضائها في أكتوبر 1959 مؤكدا تحفظاته بالقول: « لا أستطيع أن أسمح لنفسني أن أترك على الأراضي التونسية جبهة عرضها مائتي كيلومتر، وجيشا من 15000 رجل... وأنتم لا تستطيعون على جيشهم »⁽⁴⁾، بعد هذه التجاوزات والظروف الصعبة التي أدت بالرائد قاسي تقديم تقرير بتاريخ 5 أفريل 1960 أرسله إلى وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة متضمنا عدة قضايا تخص العلاقات الجزائرية التونسية بين فيه مسؤولية الجانب الجزائري فيها قائلا: « لقد تعدينا كثيرا على السيادة التونسية وهيجنا حساسية التونسيين عوضا أن نراعيها » وذلك ب:

- تصرف الجزائريين كأنهم في بلدهم مما أعطاهم انطباع وجود دولة في دولة.
- تصفية حسابات وتعدد المؤامرات.
- عدم احترام بعض الاتفاقيات الممضاة مع تونس.
- لقد كانت طريقة تعامل الجزائريين وكأن كل ما يأتي من التونسيين فهو حق لهم⁽⁵⁾.

(1) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص: 566.

(2) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 533.

(3) عبد الله مقلاتي، صالح لميش، تونس والثورة...، المرجع السابق، ص: 246.

(4) Redha Malek, Op- cit, P:150.

(5) Mohamed Harbi, Les archives de la révolution..., Op- cit, PP:447-458.

وهذا ما جعل بعثة الحكومة تؤكد أن السلطات التونسية أصبحت تتدخل باستمرار لمضايقة نشاطات الثورة وهذا ما أثار استياء قادة الثورة خاصة وأن خلايا الحزب الدستوري الحر كانت تتدخل لمراقبة كل شيء، لكن كل هذه التغيرات لم تجعل (ح.م.ج.ج) تحيد عن سياستها في تلك الفترة والمهادنة للحكومة التونسية حفاظا على نفوذها في تونس وقواعدها، والذي كان يؤرق كاهل الحكومة التونسية إذ أكدت عن انشغالها بهذه المسألة خاصة وأن هذا الحضور كان يتعاضم⁽¹⁾، وهذا ما جعل أزمة 1959 تجعل من الحكومة التونسية تضايق الجزائريين إذ أكد كريم بلقاسم أن الضغط التونسي لم يسبق له مثيل فمذ سنة وأشهر لم يدخل السلاح إلى تونس، يريدون أن يعرفوا إمكانياتنا. وأكد محمود شريف أن مخزون الأسلحة في تونس يوجد تحت إشراف الحرس الوطني التونسي⁽²⁾.

كانت الطائرات الفرنسية تحوم فوق المنطقتين الأولى والثانية وترمي مناشير مقدمة استسلام حمبلي على أنه إنجاز من إنجازات شعار ديغول " سلم الشجعان " ومناشير أخرى تحذر الباءات الثلاثة وأخرى 03 صور للأمين دباغين في شكل نسر كاسح⁽³⁾، رغم هذا الالتحاق الذي استغله التونسيون والفرنسيون إلا أن هاته الأخيرة وبالرغم من التجول به في الأسواق والتجمعات واستغلاله من أجل التكلم مع الشعب والحديث عن سبب تخليه عن جيش التحرير الوطني، إلا أنه كان شجاعا فرغم أخطائه راح يصيح بالعربية أمام الجميع: « أنا قرد، لا تسمعوني، أنا خائن الثورة الفرنسيون يستغلونني ويستهنئون بكم » وعندما رأى الفرنسيون أنه لن يفيدهم قتلوه⁽⁴⁾.

(1) Ibid, PP:450-451.

(2) Redha Malek, Op- cit, P:149.

(3) الشاذلي بن جديد، مذكرات الرئيس الشاذلي بن جديد 1979/1929، دار القصبية للنشر، الجزائر، ج:1، ص:133.

(4) عاشور شرفي، المرجع السابق، ص:156.

المبحث الثالث: المساعدات المقدمة من الحكومة التونسية للولاية الأولى

لقد أدى نزول قادة الثورة عند تعليمات السلطات التونسية لضبط العلاقات بين مسؤولي الثورة وتونس من خلال اتفاقيات تضبط مسألة مرور السلاح بإدارة منظمة من طرف السلطات التونسية، وقد سهلت كذلك للجزائريين الاستقرار في أراضيها من خلال إنشاء قواعد خلفية للثورة وكذا إنشاء مدارس ومراكز لتدريب المجاهدين الجزائريين على التقنيات الحديثة من أجل بناء جيش نظامي يواجه قوات العدو.

المطلب الأول: تسهيل تمرير السلاح

إذا أردنا الحديث عن الفترة 1957-1958 يجب الحديث أولا عن التحول الذي عرفته عملية الإمداد بالسلاح والدخول الحقيقي له بداية من سنة 1956 وهي الفترة التي عرفت استقلال تونس، إذ أنه في أواخر هذه السنة بدأت الأسلحة المتوسطة تدخل بمجموعات كبيرة بالرغم من عدم قدرة هذه المجموعة على تسليح جيش التحرير وإنما مجموعات وزعت على جيش التحرير بنسبة 20% تقريبا على حاجته⁽¹⁾، فبالرغم من الرقابة التونسية التي كان يعززها أنصار بورقيبة على الحدود الليبية التونسية إلى جانب السلطات الفرنسية التي عملت كل ما في وسعها للحد من تهريب الأسلحة إلا أن عملية التهريب كانت تتم بنجاح⁽²⁾، وتتشط باستمرار وقد نقلت كميات كبيرة من السلاح والذخيرة بعد تعديل في الأسلوب المستخدم لإيصال السلاح لكل من منطقة سوق أهراس والأوراس - النمامشة، وكذلك كان يتم تزويد جيش التحرير التونسي المعارض للمفاوضات الفرنسية في خضم الصراع اليوسفي البورقيبي⁽³⁾.

وفي وثيقة تتحدث عن تهريب السلاح عبر الجنوب التونسي (من كتاب عثمانى مسعود) صدرت بقرصة في 13 فيفري 1956 في موضوع المتاجرة بالأسلحة تحدثت حول: الاحتياجات المتكررة من أجل إعادة تنشيط نوع جديد من العلاقات مع الفلقة اليوسفيين في أسلحة سواء كانت عابرة أو مرسله إلى هذه المنطقة⁽⁴⁾.

(1) خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج:1، المرجع السابق، ص:281.

(2) محمد ودوع، المرجع السابق، ص:285.

(3) فقد وصلت دفعتين ما بين 22 مارس و28 مارس 1956: من أنواع الأسلحة بندقية 303 كمية 65 بطلقة 9 ملم، رشاش و10 فيكرز متوسط بخزنة ورشاش لاكنستر 30 خزنة و216 قنبلة يدوي. ينظر: مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسليح...، المرجع السابق، ص:51-52.

(4) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص:354.

وقد صرح الزعيم صالح بن يوسف لأحدى وكالات الأنباء « بأنه أعطى أوامر بقتل حسين بوزيان لأنه يتعرض لقوافل التسليح الجزائرية »، رفض بن يوسف المساومة على السلاح الجزائري وأعطى أوامر بقتل كل من تسول له نفسه اعتراض قوافل تهريب الأسلحة الجزائرية حتى يكون عبرة لمن يعتبر.

ويقول بلقاسم المرزوقي في استجواب له بأنه « كان يعمل مع الثوار الجزائريين مثل صالح القبائلي ومحمد الجزائري اللذين كانا يعملان ضمن فرقة الطالب العربي السوفي »، وقال كذلك: « كنت أهرب الأسلحة بين مدين وقابس وتوزر والمتلوي وذلك لإعانة الإخوة الجزائريين »⁽¹⁾.

فهناك من تكفل بنقل الأسلحة للولاية الأولى الثانية والثالثة هذا بالنسبة إلى الجبهة الشرقية التي تعتمد على الطريق البري ليبيا تونس كطريق رئيسي، فقد وضعت في الحدود في غار ديماء بالذات يعني في الثكنة التي تسلمها التونسيون بعد استقلالهم مباشرة من الفرنسيين فكانت هذه الأسلحة، وإن كان عددها قليلا هذا في الجهة الشمالية كذا في الجهة الوسطى التي تتوفر على مسالك دخل منها السلاح عن طريق تبسة⁽²⁾. فلم تكن عمليات نقل الأسلحة سهلة رغم وجود خط بحري، يربط بين طرابلس وبين قردان بتونس والذي كان يبدو خطأ مناسباً جداً لشحن الأسلحة لكن هذا الخط لم يعد مناسباً، خاصة إذا علمنا أن الأسلحة سوف تعبر التراب التونسي ذلك أن السلطات الفرنسية كانت قد تمكنت بواسطة أجهزة مخابراتها للكشف عن أغلب طرق سير القوافل المحملة بالأسلحة المشحونة⁽³⁾.

إضافة إلى ما عرفته هاته الفترة من صراعات بين قادتها فكانت الولاية الأولى التي لم تحضر مؤتمر الصومام تشمل على مناطق أين يختلط فيها الشقاق والجهوية والقبيلية والعشائرية مع مطامح بعض المسؤولين هذه المناطق، وقد تضررت الولايتان الثالثة والرابعة كثيرا من هذا كله فالأسلحة التي كانت توجه إليهما آتية من المخازن المنشأة في تونس يتم الاستيلاء عليها من قبل الوحدات المنشقة لمنطقة الأوراس، التي بلغ بها الحد أحيانا إلى قتل الجنود حاملي وناقلي هذه الأسلحة وهو الأمر الذي أقلق منظمي مؤتمر الصومام الذين أرسلوا بن عودة من الولاية الثانية لمعاينة الموضوع في تونس⁽⁴⁾.

عقد اجتماع لجنة السلاح في 27 أبريل 1956 وانعقد اجتماع هيئة الوفد وحضرها: خيضر، أمين دباغين، فرحات عباس، توفيق المدني، أحمد بودة، أحمد فرنسيس، العباس بن الشيخ الحسين؛ وعين

(1) حبيب حسين اللوب، التونسيون والثورة...، المرجع السابق، ص: 65-66.

(2) خليفة الجنيد وآخرون، حوار حول الثورة، ج: 1، المرجع السابق، ص: 281.

(3) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص: 172-173.

(4) محمد تقي، المرجع السابق، ص: 464.

لجنة فرعية للأسلحة المؤلفة من توفيق المدني، أمين دباغين وكان ذلك من خلال السعي لربط الصلة حالاً مع الحكومة التونسية التي يرأسها الأستاذ الحبيب بورقيبة لكي تسمح بدخول السلاح الجزائري إلى تونس رسمياً وأن يسير به الجزائريون إلى نقط معينة على الحدود الجزائرية⁽¹⁾.

وفي 1 جوان 1956 عقدت اللجنة العسكرية لقاء آخر بحضور كل من بن بلة ومحمد خيضر وتوفيق المدني والأمين دباغين وعبد الرحمان كيوان، ومن أهم النقاط التي درستها اللجنة رسالة للمسؤولين الجزائريين الجدد بتونس الموفدين من طرف الجبهة وهما يؤكدان على ضرورة التعامل مع حكومة بورقيبة بدلاً من جماعة صالح بن يوسف⁽²⁾.

ولتجاوز هذه المشكلات الطارئة داخل تراب ليبيا تدخل محمد الأمين دباغين مسؤول الوفد الخارجي لدى الملك الليبي شخصياً ثم لدى السلطات التونسية بعدها لتنظيم عملية نقل الأسلحة عبر تراب البلدين، بشكل لا يثير قلق السلطات الأمنية التي تراقب حركة تنقل الأشخاص والبضائع في كل بلد بما يتماشى والقوانين المعمول بها⁽³⁾. وبهذا تم إنشاء محطات على طول المسلك: مرسى مطروح، بن غازي، طرابلس، تونس، الحدود الشرقية غار ديمار (غار الدماء)، ويذكر المجاهد عمراني أن بن عودة والعقيد أوعمران المكلف بالشؤون العسكرية والسياسية، قد وزعا الأسلحة التي تم إدخالها إلى تونس في يوم 20 نوفمبر 1956 وفق حصص وكانت حصة الولاية الأولى 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent. وكانت (ل.ت.ت) قد قررت إنشاء مهام جديدة منها مصلحة التسليح والتموين العام (DARG) مهمتها إيصال السلاح من مختلف القواعد الخلفية إلى الحدود وإدخالها إلى رجال الثورة وأسندت المصلحة إلى العقيد أوعمران وكانت لها مديرية بتونس⁽⁴⁾.

وأفادت المعلومات أن الحرس الوطني التونسي نقل شحنة مكونة من مائة وخمسين قطعة حربية إلى تلابت عبر السيارات، وأن والي مدنين بعث يوم 7 ديسمبر 1956 بحمولة أسلحة في شاحنة تابعة للحرس الوطني إلى تونس وتنقل الأسلحة كذلك إلى صفاقس ومنها إلى سببلة بسيارات تابعة للحرس الوطني بصفاقس وإلى فريانة بسيارة تابعة لمحمد بوعصيدة⁽⁵⁾.

(1) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص: 206-207.

(2) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 240.

(3) مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 355.

(4) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 64.

(5) حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص: 48.

كتبت جريدة التايمز تحت عنوان تهريب الأسلحة على الحدود الليبية، فذكرت أن الطريق الرابط بين مصر وشمال إفريقيا أضحى بؤرة توتر وصراع، وأن كثيراً من الأسلحة تعبر الأراضي الليبية نحو تونس لتتجه بعد ذلك إلى الجزائر وأشارت الجريدة أن مراقبة ذلك هو ضرب من المستحيل وتحت عنوان « بنغازي، طرابلس، غدامس وتونس خط تهريب الأسلحة الموجهة إلى جبهة التحرير الوطني » كتبت جريدة (Le Monde) الفرنسية أن الحدود الليبية الجزائرية أضحى منطقة عبور سهلة لإدخال الأسلحة إلى الجزائر⁽¹⁾.

وبعد الاتصالات المكثفة بين (ل.ت.ت) والحكومة التونسية وبتاريخ 23 أوت 1956 صدر أمر خاص من المكتب التابع لهيئة الأركان حول عمليات تهريب السلاح نحو الجزائر وحتى تسرب الأشخاص يؤكد تكاثره وازدياد منذ بداية شهر أوت 1956 بدعم من السلطات التونسية⁽²⁾، فقد كلفت أعضاء من الحزب الدستوري وعددا من المسؤولين الإداريين للقيام بمهمة التنسيق مع الثوار الجزائريين والالتزام بالاتفاقية المبرمة معهم في هذا الشأن، فقد كانت الأسلحة تسلم في منطقة بن قردان إلى لجان الحرس التونسي ل يتم نقلها إلى الحدود التونسية الجزائرية وكان والي مدنين محمد الأمين يتدخل باستمرار للتستر على الأسلحة المهربة بمراوغة قواد الثكنات، ليواصلوا العملية بعيدا عن أعين القوات الفرنسية، حيث مخازن جيش التحرير الوطني بالكاف ونقرين تسلم إلى ثوار القاعدة الشرقية، وبتالة حيث تسلم إلى ثوار أوراس - النمامشة⁽³⁾، وفي إطار سياسة التنسيق يمكننا الحديث على معتمد تالة علي المرزوقي الذي كان محل ثقة قادة الأوراس فيما يخص الأسرار التنظيمية والتكفل بتسليم الأسلحة والذخيرة، كما تدل على ذلك المراسلات والاتصالات مع المنطقة السادسة للولاية والتي نشرها محمد قنتاري⁽⁴⁾ هاته الاتصالات حققت مكاسب للثورة وهذا ما يؤكد التنسيق بين المسؤولين التونسيين بمركزي الكاف ونقرين لتزويد الداخل بالسلاح وكذا تاجروين باعتبارها مركز للولاية الأولى ومثال عن الوثائق المتوفرة كالثيقة المؤرخة 28 ماي 1957 وهي عبارة عن وصل تسليم قائمة خرطوش وقنابل وأسلحة وبنادق التي سلمها المرزوقي لصالح الجزائريين⁽⁵⁾ إضافة إلى الرسالة المؤرخة بتاريخ 20 جويلية 1958 من أركان الولاية الأولى إلى

(1) محمد ودوع، المرجع السابق، ص:293.

(2) بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح...، المرجع السابق، ص:259.

(3) عبد الله مقلاتي، ج:2، المرجع السابق، ص:268-270.

(4) Mohamed Gentari, Organisation politico, administrateur..., Op- cit, PP:835-844.

(5) عبد الله مقلاتي، محمود شريف...، المرجع السابق، ص:89-90.

معتمد تالة تقدم فيها الشكر على إرشاداته الثمينة ردا على رسالته التي أرسلها للولاية بتاريخ 18 جويلية من نفس السنة وعلى أعماله الجليلة التي قدمها في سبيل القضية الجزائرية⁽¹⁾

أما المرحلة الثانية 1957 وحتى الاستقلال وهي مرحلة المجاهدين عمار بن عودة وأوعمران ومحمد الهادي عرار ومحمد الشريف وبوصوف وغيرهم، فانطلقت هذه المرحلة باهتمام الجزائريين بشأنهم لوجودهم بقضيتهم في عملية تهريب السلاح، وذلك لظهور معطيات جديدة على ساحة المغرب العربي، منها ظهور الفكرة القطرية إذ استقلت كل من تونس ومراكش وبقيت المقاومة مستمرة بالجزائر، مع ذلك بقي البلدان المستقلان قاعدتين للثورة الجزائرية بحكم تعاطف شعبيهما مع الشعب الجزائري وعملية تهريب السلاح⁽²⁾.

بقي أوعمران هو المسؤول عن قضايا التسليح وتزويد جيش التحرير بالأسلحة منذ خريف 1956 إلى غاية 19 سبتمبر 1958⁽³⁾، بمساعدة الرائد عمار بن عودة الذي سبقه إلى تونس وساهم في ترتيب الأمور على هذا الصعيد لفائدة القيادة التي انبثقت عن أرضية مؤتمر الصومام⁽⁴⁾، في إطار الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني برئاسة الدكتور محمد الأمين الدباغين الذي آلت إليه الأمور بعد اختطاف طائرة الأربعاء في 22 أكتوبر 1956⁽⁵⁾.

وبالتحاق أوعمران ببن عودة لينجح هذا الأخير جزئيا في تذليل الصعوبات لأنه أصبح لكل ولاية " مكتب " بالخارج لاسيما بتونس للتكفل بنقل وتوصيل الأسلحة، وقد كان للولايتين الأولى والثانية قدم بالداخل وأخرى بالخارج هكذا تعقد الوضع أكثر مما كان عليه إذ تجب الملاحظة أن تموين جيش التحرير الوطني بالأسلحة كان دائما ما دون الحاجيات المطلوبة وحتى في الوقت الذي كان الطريق فيه سهلا للعبور، فما كان لتوقف توصيل الأسلحة لبعض الأشهر إلا أن عقد من الوضع مما أدى إلى انخفاض وتيرة عملياتنا العسكرية⁽⁶⁾.

منذ أن سُلِّمت مهمة التسليح والإمداد العقيد عمر أوعمران أنشأت (ل.ت.ت) لمواجهة حاجات جيش التحرير المختلفة شركة النجاح بتونس، وأسندت إدارتها إلى عباس التركي وتتمثل مهمة أوعمران

(1) ينظر: الملحق رقم (38): رسالة من أركان حرب الولاية الأولى إلى معتمد تالة.

(2) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 39.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 497.

(4) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 221.

(5) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج2، المرجع السابق، ص: 92.

(6) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص ص: 464-465.

ومساعدية في البحث عن مصادر الأسلحة وشرائها ونقلها حتى الحدود الشرقية وكانت مهمة نقل الأسلحة إلى ميادين القتال داخل الجزائر من صلاحيات قسم شؤون الحرب الذي يشرف عليه كريم بلقاسم⁽¹⁾، هذه الأقسام ما لبثت أن تحولت إلى وزارة بعد تأسيس (ح.م.ج.ج) في 19 سبتمبر 1958 وهكذا ظهرت وزارة التسليح والتموين العام التي عين على رأسها العقيد محمود الشريف وقسمت إلى وحدات هي مديرية إمداد الغرب، ومديرية إمداد الشرق وقسمت كل مديرية إلى فرعين: التسليح، والتموين العام⁽²⁾.

وبفضل أوعمران وفي الفترة الممتدة من 14 نوفمبر 1956 إلى 13 جانفي 1957 وخلال شهرين تم تهريب ثلاث مائة وأربعة وتسعين سلاحا في أكياس كبيرة وتحويل مائتي كيس إلى تلابت ثم توزع على الفرق العسكرية المتواجدة في الأوراس - اللمامشة، ويعتبر نشاط قاعدة سوق الأربعاء وتاجروين نشاطا متشابها ولها ارتباط ضعيف مع قلعة سنان والكاف وعين دراهم وطبرقة فأصبح هنالك ألف سلاح يهرب عبر الحدود التونسية الجزائرية ثم إلى الجزائر من المنطقة الشمالية⁽³⁾.

وفي هذه الفترة بالتحديد كانت الأسلحة تصل من تونس لكن لم تسمح الوضعية الداخلية للأوراس بدخول الأسلحة، وستسمح إعادة التنظيم مستقبلا باستقبال هذه الأسلحة⁽⁴⁾، وفيما يتعلق بالتسليح وموقف الحكومة التونسية نذكر أن شراءه كان يتم من الدول الصديقة في العالم ويأتي من ميناء الإسكندرية عن طريق البواخر ثم يرحل عن طريق الشاحنات إلى ليبيا ليدخل بعدها إلى تونس، وحسب اتفاقية أمضيت مع تونس فإن هذه الأخيرة تأخذ 10% من السلاح والعتاد الذي يمر على أراضيها، وبأمر من كريم بلقاسم أو بن طوبال يدخل هذا السلاح إلى الحدود الجزائرية، عن طريق جيش التحرير الوطني، بعد أن استقرت اللجنة العسكرية المكلفة بمهمة التسليح على قرار التعامل مع حكومة بورقيبة بدلا من جماعة صالح بن يوسف بعد تراجع حركتهم، رغم معارضة محمد خيضر فإن أحمد بن بلة وافق على مقترحات اللجنة، وفي نفس الإطار طلب من محساس التوجه نحو تونس⁽⁵⁾ خصوصا وأن المسؤولين الجدد عن عملية التسليح لم يتوصلا إلى اتفاق مع عبد الحي بتونس وتطورت الخلافات داخل اللجنة المكلفة

(1) من الناحية الشرقية أسندت المديرية إلى عمار بن عودة بمساعدة كل من عبد المجيد بوزيد مسؤول التموين العام، ومصطفى شلوفي مسؤول التسليح. ينظر: محمد عباس، المرجع السابق، ص: 96-97.

(2) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج2، المرجع السابق، ص: 96.

(3) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، المرجع السابق، ص: 60.

(4) علي زغدود، صفحات في ثورة...، المرجع السابق، ص: 140.

(5) لمحات حول التسليح في الثورة 1954 (بشرية)، مديرية التسليح الشرقية، وزارة التسليح والمعاملات العامة، المركز الوطني للأرشيف، الجزائر، جويلية 1996، ص: 06.

بالتسليح، خاصة بعد قضية الصراع بين عبد الحي وحامد روابحية مما دفع بالسلطات التونسية إلى التدخل وحسم الخلاف، الأمر الذي دفع بن بلة إلى البحث عن مسؤول آخر يتولى مهام التسليح في تونس بدلا من عبد الحي⁽¹⁾.

وقد تغيرت طريقة مرور السلاح إذ أنه في الفترة الممتدة من أول نوفمبر 1954 إلى غاية مؤتمر الصومام كانت مصادر التموين بالأسلحة والذخيرة من الخارج تأتي من تونس، هذه العملية بدأت في سنة 1957 بمناضلين وجنود سبلوا أنفسهم من أجل الوطن للتنقل إلى تونس في إطار دوريات بعد قطع مسافات طويلة ذهابا وإيابا وكلها مخاطر ومشاق لجلب قطع الأسلحة من مختلف الأحجام والنوع وذلك على أكتافهم أو الجمال والبغال⁽²⁾. لكن في بداية عام 1957 حدث تطور في نقل السلاح من مصر إلى ليبيا إذ جرى التقاهم مع بعض التجار الليبيين للاستفادة من شاحناتهم التي تنتقل بانتظام بين مصر وليبيا لنقل البضائع، وأصبحت بعض هذه الشاحنات تحمل بالأسلحة والذخائر في طريقها إلى الحدود التونسية، وفي شهر فيفري 1957 جرى تسليم الأخ أحمد محساس دفعة من الأسلحة والذخيرة ليتم تأمينها إلى الولايات الشرقية وهي كالتالي: 25 هاون 2 و12 هاون 3 و20 رشاش هوتشكيس مع قاعدة 204 رشاش 9 ملم ايطالي، 496 بندقية 7.5 فرنسية و460 مدفع A.T.F ضد الدروع و1392 قنبلة يدوية كذلك قنابل وطلقات لكل الأنواع⁽³⁾.

وفي هذه المرحلة قدمت تونس ما أمكنها ذلك بالمساعدة على تمرير السلاح الموجه، وإن كان المجاهدون الجزائريون يتولون بأنفسهم عملية نقل السلاح فقد قامت تونس في العديد من المرات بالإشراف بنفسها على مثل هذه العمليات ومن ذلك إشراف أحمد التليلي على عملية تمرير كمية من الأسلحة موجهة إلى الثورة في شاحنات للحرس الوطني التونسي دون شك⁽⁴⁾.

ويعتبر هذا الاتفاق أول عمل أنجزه أوعمران وذلك من خلال التفاوض مع الحكومة التونسية بهدف الاستفادة من مساعداتها وإيجاد آليات محكمة لإنجاح مهمة تمرير الأسلحة، وقد كان المسؤولون التونسيون قد تباحثوا مع الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة حول مشروع اتفاقية لتمرير

(1) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:243.

(2) محمد تمشاس، بحوث في أعمال الثورة التحريرية 1954، إشراف جمعية أول نوفمبر لتقليد وحماية مآثر التاريخية لولاية بسكرة، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، 2013، ص ص:97-98.

(3) مراد صديقي، المرجع السابق، ص:52.

(4) محمد الطيب زروق، النظام البورقيبي...، المرجع السابق، ص:200.

الأسلحة عبر تونس، لكن الظروف لم تسمح بتوقيعها، في جانفي 1957 قام دباغين والمدني بعقد اتفاقية مع ممثلي الحكومة التونسية تتعلق أساسا بالتنسيق الجهود لضمان تمرير الأسلحة والذخيرة⁽¹⁾.

ووفقا للاتفاق المبرم في بداية عام 1957 والذي تم التطرق إليه سابقا أنشأت لجنة مشتركة جزائرية تونسية مهمتها التنسيق من أجل تمرير السلاح منذ سنة 1957 وتؤكد شهادة أوعمران أن تونس قدمت مساعدات كبيرة لإنجاح مهمة تمرير الأسلحة، إذ كانت تنقل من طرابلس وتسلم في مناطق الحدود التونسية إلى لجان الحرس الوطني التونسي المكلفة بالنقل لتوصلها إلى الحدود التونسية الجزائرية وتسلمها إلى مسؤولي جيش التحرير الجزائري⁽²⁾.

وكانت عملية النقل هناك تخضع لاتفاق مسبق بين الوفد الخارجي للجبهة والحكومة التونسية وتتم بالتنسيق مع العقيد بن محجوب قائد الحرس الوطني التونسي، أحيانا كان جيش التحرير يغامر بتمرير كميات من الأسلحة عبر نقاط الحدود العادية مثل بن قردان، مع مراعاة ضرورة التمويه لأن هذه النقطة بالذات كانت تقع على مرأى ومسمع تكنة هامة للجيش الفرنسي، ويذكر الشاهد من بين أبطال هذه المغامرة " عبد الرشيد يونس وعلاوة عثمانة"⁽³⁾. ومن هنا استفادت الثورة الجزائرية من مساعدة عتادية ومن تسهيل عمليات تمرير الأسلحة الحربية عبر الجنوب التونسي وعينت الثورة شبه قيادة أركان مشتركة في الشمال التونسي " جزائرية تونسية " بمساعدة السلطات التونسية، وتمثل عملها في تسهيل عمليات تموين جيش التحرير الوطني في جميع الميادين وتوسعت مهام هذه الهيئة لتشمل الاهتمام بمعالجة الجرحى في المستشفيات التونسية وجعلت القطر التونسي مركز راحة للمجاهدين الجزائريين، واستمر هذا النشاط بانتظام وتميز خاصة بتكوين وحدات من جيش التحرير الوطني على الأرض التونسية ثم توجيهها إلى تدعيم صفوف الثورة خاصة في الولاية الأولى⁽⁴⁾.

(1) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:201.

(2) ينظر: محمد عباس، رواد الوطنية..، المرجع السابق، ص:87، محمد زروال، اللامشقة في الثورة، المرجع السابق، ص:511-512.

(3) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج:2، المرجع السابق، ص:94-95.

(4) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص:289.

وعمل أحمد التليلي بدبلوماسيته المعهودة وإيمانه الصادق بضرورة دعم المقاومة الجزائرية بكل عديد الخلافات بين الطرفين التونسي والجزائري، وتأمين الدعم الضروري للثورة بالأسلحة والتسهيلات المختلفة لتنظيم التواجد الجزائري بتونس (جوازات، تأشيرات، تحويل أموال، دعم دولي...) (1). وقد وردت معلومات إلى السلطات الفرنسية تفيد أن هناك نوعين من عمليات التهريب، الأولى يشرف عليها الجزائريون التابعون لجيش التحرير الجزائري بالخارج وتتطلق من طرابلس الغرب إلى الأوراس النمامشة، وتحظى بدعم الحكومة التونسية والجهات الرسمية التي تقدم لها كل الدعم والمساندة والثانية يشرف عليها اليوسفيون وتجار الأسلحة وهي غير مدفوعة من الحكومة التونسية، علما أن العملية الأولى يشرف عليها محمد الهادي وهو مسؤول جزائري مدعوم من الحكومة التونسية حيث تيسر له الدخول إلى ليبيا وهو مرتبط بالأوراس النمامشة، وتهريب الأسلحة يقوم به جزائريون بمساعدة أدلة ومرشدين تونسيين (2).

حسب محمد عباس تذكر التقارير وجود مخزن للأسلحة هام بمنوبة تحت حراسة مشتركة، وأشار التقرير أيضا إلى وجود مخزن للأسلحة بقفصة وغيرها من المخازن الأخرى التي تتولى مهمة تخزين السلاح إلى غاية نقله وإيصاله إلى الحدود، وقد تواصلت مهمة تمرير السلاح بالتنسيق مع المسؤولين التونسيين طوال سنة 1957 وقدمت الحكومة التونسية مساعدات لتسهيل عملية نقل السلاح وكلفت أعضاء الحزب الدستوري وعددا من المسؤولين الإداريين للقيام بمهمة التنسيق مع الثوار الجزائريين والالتزام بالاتفاقية المبرمة، والجدير بالذكر أن عملية شراء الأسلحة ونقلها كانت تستدعي التنقل ما بين القاهرة وطرابلس وتونس كما تستدعي السفر إلى أوروبا في بعض الأحيان وكانت تعقد صفقات الأسلحة باسم البلدان العربية لاسيما السعودية والعراق (3) وخاصة بعد تطويق الحدود، وكذا ما أصدرته محافظة تبسة في 19 جوان 1957 بناء على قرار 2 جوان 1956 رقم 4650 الذي فوض المحافظ الصلاحيات لإصدار جوازات السفر والتأشيرات من خلال إثبات هوية مقدم الطلب وكذا جنسيته لإنجاز بطاقة الهوية وجواز السفر المنتهي الصلاحية وهذا ما جعل الأمر أصعب في قضية اجتياز الحدود على المجاهدين (4) حتى من ناحية التنقل من منطقة إلى أخرى لا يتم إلا من خلال وثيقة مرور والتي تحدثت عنها وثيقة

(1) عميرة علية الصغير، تونسيون في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 83.

(2) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 33.

(3) محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص: 224.

(4) ينظر: الملحق رقم (34): إصدار جوازات السفر والتأشيرات.

صدرت بنقرين 4 أبريل 1959 عن المعاون المساعد غيوم قائد الدرك بتبسة من طرف القيادة الإقليمية للفيلق 10 إذ صدرت تعليمات حسب ما جاء في الوثيقة حول حركة الأشخاص التي أصدرت تعليمات في 3 جوان 1958 لتوطين المجموعات البشرية بتصريح مؤقت مدته 3 أشهر هذه الخاصة التي يحرم منها المتنقلون وهذا من أجل أن تسهل لهم عملية مراقبة المناطق خاصة الحدودية وتصبح أكثر من عملية تنقل المجاهدين⁽¹⁾.

وهذا ما نتج عنه جلب كميات كبيرة من الأسلحة كانت تأتي عن طريق ليبيا، بعد زوال المراقبة الفرنسية من الموانئ التونسية وأصبح النقل منتظما من طرف لجنة جبهة التحرير في تونس، وهذا بالتنسيق مع ممثل بورقيبة أحمد التليلي، فقد قدم هذا الأخير لأوعمران وسائل النقل المتمثلة في شاحنات الحرس القومي التونسي لشحن الأسلحة العابرة للحدود الليبية وحمايتها ونقلها إلى مراكز التخزين بتونس⁽²⁾.

تتعلق الشحنة من ميناء الإسكندرية (مركز تفريغ الأسلحة) بعد نقل الأسلحة بواسطة القطار بعربات السكة الحديد إلى مرسى مطروح بالقرب من الحدود الليبية إلى غاية الحدود التونسية على مسافة 3000 كلم، وتقطع قوافل الشاحنات المسافة المذكورة حسب المراحل التالية: الأولى: من مرسى مطروح إلى مساعد في ليبيا، الثانية: من مساعد إلى الجبل الأخضر، الثالثة: من الجبل الأخضر إلى طرابلس، الرابعة: من طرابلس إلى القيروان وأحيانا الكاف وغار ديماء بتونس⁽³⁾ حيث يتم تفريغها بأكملها في المخازن المخصصة لتخصيص أسلحة الثورة الجزائرية، ومن هنا تتولى شاحنات يؤمنها مندوب الثورة نقل السلاح والذخيرة عبر الأراضي الليبية إلى الحدود التونسية حيث تفرغ في مخازن سرية مخصصة لحفظ السلاح⁽⁴⁾. ولجيش التحرير بتونس العاصمة عدد من المستودعات مثل تلك الواقعة في بوقرين وجبل الجلود، وفي القيروان كان أحيانا يستعين بمستودعات الجيش التونسي كنقاط عبور باتجاه الحدود ونقل الأسلحة إلى الحدود الجزائرية عبر تونس يتم قبل انسحاب الجيش الفرنسي، عبر مرفأ جرجيس أو الجنوب التونسي:

(1) ينظر: الملحق رقم (35): مراسلة من الدرك الفرنسي للمنطقة الحدودية "نقرين" تتعلق بتنقل الأشخاص.

(2) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 139.

(3) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 93.

(4) مراد صديقي، المرجع السابق، ص: 56.

- عبر مرفأ جرجيس (قابس) انطلاقا من مرفأ زوارة الليبي، وكان الصيادون الليبيون يشاركون بحماس في هذه العملية.

- عبر الجنوب التونسي بواسطة قوافل الإبل التي تنقل الأسلحة عادة إلى ناحية تبسة (الجرف تحديدا حسب الكاتب)⁽¹⁾.

والجدير بالذكر أن السلاح القادم إلى الشرق الجزائري كان يمر من ثلاثة مسارب وهي:

1. مسرب جزيرة جربة على السواحل التونسية وكانت تستعمل في هذا المسرب زوارق صغيرة.
2. مسرب زوارة في ليبيا ومن هناك ينقل السلاح بواسطة الشاحنات عن طريق بن قردان ثم يمر عبر الأراضي التونسية في اتجاهين:

أ. بوسائل مختلفة إلى بلدة سوق أهراس (ولاية الشمال القسنطيني).

ب. بواسطة الجمال عبر ممر الجرف في أقصى الجنوب باتجاه ولاية الأوراس.

3. بواسطة الشاحنات الضخمة مباشرة من مصر عبر ليبيا وتونس بعد الاستقلال ومن هناك يهرب بواسطة الجمال عبر الصحراء بعد أن أغلق ممر سوق أهراس⁽²⁾.

وأشار تقرير فرنسي إلى أن المنطقة الحدودية بين سوق الأربعاء وجنوب غرب فريانة تستعمل كطريق لتهرب الأسلحة إلى الجزائر، وقد كشف الجيش الفرنسي قافلة أسلحة وجرت اشتباكات بجبل كبرشي توزر وأسفرت عن استشهاد تسعة أشخاص وجرح اثنين في صفوف مسيري القافلة، وقد حددت المصادر الفرنسية أن خمسة قتلى هم جزائريون وأربعة تونسيين⁽³⁾.

وحسب المعلومات من جيش التحرير توجد في منطقة بن قردان أربعون محطة لتهرب الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر وعشر محطات ما بين بن قردان ومدنين، اعتمادا على معلومات تقيد أن قفصة هي أول محطة يسلمها المكي السوفي وبأم العرائس أحمد زمررة وصالح العربي ومحمد صالح زورندي وأما خطوط سير شبكة التهريب القادمة من ليبيا فتتمثل في:

1. الرديف: الرديف وعين الرطام - والشبيكة - وأم الكماكم.

(1) نفسه، ص: 94.

(2) مراد صديقي، المرجع السابق، ص: 49.

(3) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، المرجع السابق، ص: 23.

2. تلابت: تلابت ولو كتب بين أم علي وجبال الشمال جبل فواه Foua - ودرمون Darmoun - وأم الكماكم. وتذكر الأخبار أن سيارة تابعة لمركز المخزن التونسي بسبببلة كانت تنقل الأسلحة إلى جيش التحرير الجزائري عند الحدود⁽¹⁾.

وذكرت التقارير أن التهريب ازداد في منطقة القصرين ويتبع خط السير التالي للقلعة الجرداء- حيدرة- وهو خط هام وخط تلابت بوشبكة عين بودس، وتم تعويض خط تلابت بأم علي، وأفادت التقارير وجود حركة كبيرة لتهريب الأسلحة بين مكثر وتونس والوطن القبلي وسوسة في اتجاه الكاف والقلعة الجرداء وحيدرة وإلى سبببلة- القصرين وبالنسبة إلى الأسلحة القادمة إلى الكاف كانت هناك نقاط توقف في جهة قرن الحفاوية جنوب غرب الكاف بجانب الحدود وتاجروين⁽²⁾.

وبالإضافة إلى ذلك نشرت الجريدة الفرنسية " لفيغارو Le Figaro " مقالا حول الطرق التي كانت تتبعها قوافل البدو الرحل لتهريب الأسلحة والذخائر، جاء فيه إن الطريق الأول الممتد طول الساحل يخترق الكثير من المستشفيات التي يبلغ فيها الماء إلى فوق حزام الرجل ويوصل إلى واحة بن قردان، وأما الثاني في الناحية الجنوبية إلى تطاوين، والثالث طريق ضيق وهو الأكثر استعمالا من غيره الذي يمر حذو التلال الحجرية لجبال مطماطة، وهو عبارة عن مسالك ضيقة. وتوجد فيه الصخور والمنعرجات الجبلية التي لا تترك آثار خفاف الإبل، والرابعة تسلك طريق أقصى جنوب غدامس⁽³⁾.

يوجه السلاح المستورد من الخارج لقاء ثمن، أو في إطار مساعدة إلى داخل الوطن عبر الدوريات المنظمة من طرف الولايات، والطريقة بالنسبة لولاية الأوراس النمامشة أن تتجه من داخل الولاية إلى الحدود الشرقية دورية تتألف من 75 إلى 150 مجاهدا، يسلمون بأسلحة قديمة للتعويض بأخرى جديدة أو أكثر مفعولا وعصرية وتأخذ طريقها غالبا على جبل الفجوة (جهة الشمرة) فجبل الطارف (ناحية أم البواقي) فجبل بوعمامة (بين عين البيضة وخنشلة) فجبل قرن الحمار (ناحية مسكانة) فجبل أمزوزية (جهة تبسة) وتقطع أسلاك السد المقام من طرف الاستعمار قرب بوخضرة ثم تلتحق الدورية بقلعة السنان فتالة في تونس، ويتولى مندوب الولاية محليا تزويد الدورية بالسلاح لتعود محملة على الخصوص بالذخيرة وبعض الأسلحة الثقيلة هكذا حتى نهاية 1958⁽⁴⁾.

(1) حبيب حسين اللوب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:37.

(2) نفسه، ص:46.

(3) جريدة الزهرة، تهريب الأسلحة، ع:15241، 09 مارس 1956، ص:1-2.

(4) التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:56.

ومن خلال طرق عبور الأسلحة تدعم جيش التحرير بأسلحة متطورة وحديثة شبه آلية وآلية تأتي عبر الحدود الشرقية وقد قل دخولها بسبب خط موريس الذي أصبح يحصد مئات الأرواح⁽¹⁾، بالرغم من ذلك استمرت عمليات التنقل لجلب السلاح ففي سرد لعبد القادر بخليلي (من ناحية مشونش) حول محاولة لدورية من المنطقة الثالثة للولاية الأولى بداية عام 1957، وكانت هذه الدورية حوالي 70 رجلا انتقلوا إلى محل النمامشة ثم إلى تبسة وآخر مرحلة في التراب الجزائري كانت نواحي (بحيرة لرنب) ثم يروي الوصول إلى الحدود التونسية التي كانت مليئة بالصعوبات من طائرات للعدو وكذلك ما أقيم عليها من الخطوط المكهربة وبعد وصولهم وجدوا جيش الولاية في تلابت⁽²⁾.

وقد أنشئت قنوات لعبور ونقل الأسلحة وكانت الأسلحة أكثر كمية في تونس منها في المغرب وذلك لأسباب جغرافية مثلما كان يصعب جدا على العدو الوقوف دون هذه العملية، إذ يستخدم كل الوسائل من أجل منع وصول كميات السلاح إلى المجاهدين في الجبال كما هو معلوم تقوم السلطات الاستعمارية بتفتيش السفن والبواخر على عرض مياه البحر هكذا بالتعدي على القوانين الدولية، وما كان يصل أكثر عن طريق البر عبورا من ليبيا⁽³⁾ ومن ليبيا إلى ساحل الوطن القبلي وتونس منها إلى سوق الأربعاء ومكثر إلى الجزائر.

علما أن الحكومة التونسية والديوان كانتا تأمران بإنزال المواد الحربية في كل الموانئ التونسية دون تفقد ثم يتم إرسالها إلى الجزائر وتنقل الأسلحة الموجودة في المخازن بالسيارات المدنية والإدارية وفي بعض الأحيان في سيارات الحزب الحر الدستوري، والنقاط التي يتم سلكها عبر وادي ملاق⁽⁴⁾ وجبل بوجابر شرق قلعة سنان ثم تسلك طرقا ومسالك غير معبدة قرب حلفاوي الإيبار وغربا غار الدماء وجنوبها وعبر واد كحول وعديلة ووادي بيدور ومسلك دوار بني زايد، وهناك أربعة فروع وقد تم تكليف محجوب جميلي بمناطق خمير والكاف والوسط وسوق الأربعاء بنقل الأسلحة وتخزينها وتوزيعها وإرسالها

(1) أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص ص: 131-132.

(2) عبد القادر بخليلي، مذكرات...، المرجع السابق، ص ص: 34-35.

(3) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص: 462.

(4) ينظر: الملحق رقم (44): صورة تضم الإطارات بمركز ملاق " بالحدود التونسية الجزائرية.

وهناك شحنة صغيرة تحمل بالليل في كل الاتجاهات، وتوزع وتسلم إلى فرق عسكرية جزائرية عندما تأتي للراحة في الأراضي التونسية، وكانت الجهات التونسية الرسمية تتكفل بالأسلحة⁽¹⁾.

وقد تم شحن أول دفعة للسلاح بتاريخ 1957/02/07 تحت إشراف محمد محساس، وقد كانت معظم هذه الشحنة عبارة عن ذخيرة خاصة بالأسلحة الرشاشة ومدافع الهاون، بالإضافة إلى مدافع من نوع (A.T.F) المضادة للعربات المدرعة، وقد تم نقلها إلى المناطق الشرقية لطبيعة العمل العسكري الذي تميزت به الجهة الشرقية عموماً⁽²⁾، وقد حددها مراد صديقي بالكمية التالية: 25 هاون 2، و 12 هاون، 3 و 20 رشاش هوتشكيس مع قاعدة 204 رشاش 9 ملم ايطالي، و 496 بندقية 7.5 فرنسية، و 460 مدافع (A.T.F) ضد الدروع، و 1392 قنبلة يدوية، كذلك قنابل وطلقات لكل الأنواع، ومن ليبيا نقلت هذه الأسلحة إلى المخازن المعدة قرب الحدود التونسية. كما تسلم الأمين دباغين دفعة ثانية من الأسلحة بتاريخ 07 أفريل 1957 تم نقلها مباشرة بالسيارات إلى الحدود التونسية ووجهت إلى الأوراس والشمال القسنطيني والولاية الرابعة، وتلتها دفعة ثالثة تسلمها محمد الهادي عرار يوم 20 ماي 1957، أما بالنسبة للدفعة الرابعة فقد نقلت من الإسكندرية إلى ليبيا على متن المركب الإسباني " خوان إيلوكاس " تحت إشراف الأمين دباغين⁽³⁾.

وقد تجسد نظام سير عمليات الإمداد بالسلاح من خلال قرار (ل.ت.ت) القاضي بإنشاء تنظيمات جديدة منها دائرة التسليح والتموين (DARG) في مارس 1957 مهمتها التكفل بعمليات إيصال الأسلحة من مختلف القواعد الخلفية إلى الحدود وإدخالها إلى الولايات الداخلية، وقد أسندت هذه المصلحة بإسنادها أو عمران وكان للمصلحة مكتب عسكري بالقاهرة يشرف على ثلاث قواعد إمداد رئيسية هي قاعدة جبهة التحرير الوطني في تونس، وقاعدة طرابلس، وقاعدة جبهة التحرير الوطني في المغرب⁽⁴⁾.

كما ازدادت أزمة التسليح حدة جراء إقامة خط موريس المكهرب والملغم على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية⁽⁵⁾، وبذلك شهدت عملية إرسال الأسلحة عبر الحدود الشرقية تضاملاً ملحوظاً وأصبحت الكتائب والقوافل المكلفة بنقل السلاح إلى الثوار المقاتلين في الداخل تعاني جراء شدة

(1) حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص: 32.

(2) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 247.

(3) مراد صديقي، المرجع السابق، ص: 53.

(4) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 305.

(5) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص: 94.

المراقبة وبالرغم من استعمال البنجالور والقنابل بمدافع الهاون من طرف كتائب جيش الحدود، فإن ذلك لم يمكن من فتح ثغرات كافية وسليمة في السدود أو الخطوط المكهربة تمكن بدورها من مرور الحد الأدنى من الأسلحة والذخيرة لقوات جيش التحرير المنتشرة في الولايات الداخلية⁽¹⁾. ففي أوائل شهر مارس 1957 وحسب هنين محمد: « لم نقم بأي نشاط ثوري بسبب تعب المجاهدين وقلة الذخيرة واضطررنا الدخول إلى الحدود التونسية لجلب الأسلحة »⁽²⁾.

مع ذلك بقي دور الحكومة التونسية ممثلة في الحرس الوطني ينقل الأسلحة في شاحنة من مدينين إلى تونس، وأشارت المصادر أيضا إلى أنه تم نقل أكثر من ألف سلاح خلال شهر مارس 1957 وأكدت المعلومات الواردة أن التهريب يتم من تونس والقواعد الخلفية مثل سوق الأربعاء وتاجروين وتلابت⁽³⁾. ونشير هنا أنه في الوقت الذي كانت بعض دول شمال إفريقيا تضغط على الثورة الجزائرية وهذا ما توضحه رسائل بعثها الهادي المشيرقي إلى السيد الإبراهيمي في 12 أبريل 1957 يوم كان هذا الأخير بالباكستان، وهذا لتزويده وإطلاعه بتطورات القضية الجزائرية بحيث ذكر له أن سياسة شمال إفريقيا قد أخذت اتجاهها جديدا فسياسة لحبيب بورقيبة أصبحت تضغط على المجاهدين الجزائريين طالبة منهم قبول سياسة الأمر الواقع وهي السياسة التي لفتته إياها فرنسا، إن تونس أصبحت اليوم حجرة عثرة للنضال الجزائري، وأن قسما من إخواننا الجزائريين المتصلين بتونس أصبحوا يستسيغون هذه اللغة ألا وهي خذ وطالب⁽⁴⁾.

وبداية من النصف الثاني من شهر ماي 1957 تم إمداد الجبهة الشرقية بالسلاح عبر التراب التونسي حيث تم تهريب الصنف التشيكية وهي تحتوي على ثلاث مائة وخمسين طنا تم إيصالها إلى الجهة الشرقية، وفي الآن نفسه تم أيضا تهريب الكمية المخزونة بمطروح حيث عبرت الأراضي التونسية⁽⁵⁾.

(1) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:245.

(2) محمد هنين، المرجع السابق، ص:16.

(3) حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص:60.

(4) محمد ودوع، المرجع السابق، ص:308.

(5) حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص:61.

تم خلال شهر ماي 1957 تسلّم الأخ محمد الهادي في مصر نيابة عن الدكتور الأمين دباغين كمية من السلاح نقلت فوراً إلى الداخل⁽¹⁾. وأوضحت التقارير بأن ازدياد وتيرة تهريب السلاح بدأت مع منتصف شهر ماي 1957 إذ أصبح معدل عبور قوافل السلاح يومياً تقريبا وأن أكبر كميات الأسلحة كانت تأتي عن طريق ليبيا بعد رفع الرقابة الفرنسية عن الموانئ التونسية، وأصبح النقل منتظماً من طرف لجنة جبهة التحرير في تونس بالتنسيق مع ممثل بورقيبة أحمد التليلي⁽²⁾، فقد قدم هذا الأخير لعمر أوعمران وسائل النقل المتمثلة في شاحنات الحرس القومي التونسي لشحن الأسلحة العابرة للحدود الليبية وحمايتها ونقلها إلى مراكز التخزين بتونس في مقرات رسمية وتوزيعها، فيما بعد بنفس الشاحنات على قواعد الثورة على الحدود الشرقية لإدخالها إلى الجزائر (الأوراس، القاعدة الشرقية، والشمال القسنطيني) بواسطة البهائم أو الشاحنات أو الأفراد. كما أكدت نفس المصادر أن 80% من حركة تهريب الأسلحة إلى الجزائر عن طريق الخطوط البرية بين ليبيا وتونس قائمة أن عملية المرور سرية ورسمية ومنسقة مع حاكم مدينين⁽³⁾.

وأشار كذلك أحد المؤرخين الفرنسيين إلى أن قطع الأسلحة التي نقلت من تونس إلى الجزائر في النصف الأول من سنة 1957 قدرت بأكثر من ثمانية آلاف قطعة سلاح⁽⁴⁾. عندما توترت العلاقات بين فرنسا وتونس في بداية النصف الثاني من العام 1957 أظهرت السلطات التونسية تهاجراً عن مرور السلاح المهرب إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية، وكانت في السابق تشدد وتحاول منع مرور الإمدادات وقد استغلت قيادة الثورة هذا الظرف وشرعت بالاتفاق مع المسؤولين المصريين في نقل باقي الصنفقة التشيكية المقدرة بحوالي 350 طناً من السلاح والذخيرة، وقد تم بالفعل نقل وتهريب الكمية على أربع دفعات ابتداءً من 1957/03/17 وانتهاءً في 21 أكتوبر 1957. وبتاريخ 4 جوان سنة 1957 استلم الدكتور الأمين دباغين كميات كبيرة من السلاح وصلت ليبيا على ظهر المركب خواني لوكاس، وجدير بالذكر أن السيد عابد كان مقرباً من الملك إدريس السنوسي ويتمتع بحظوة لديه مما سهل عمل النقل وقد

(1) مراد صديقي، المرجع السابق، ص: 53.

(2) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 65-66.

(3) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 246.

(4) حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص: 61.

وصلت الشاحنات دون أي اعتراض إلى مخازن التجميع على الحدود الليبية التونسية، ومن هناك سربت كالمعتاد على مجموعات عبر تونس إلى أهدافها في الجزائر وتضمنت الشحنة الأسلحة والذخيرة⁽¹⁾.

في مرحلة من مراحل الثورة كانت الدوريات المتجهة إلى تونس لجلب السلام من أهم المصادر التي اعتمدت عليها الثورة لمواجهة مشكلة التسليح التي ظلت من أكبر التحديات التي عانت منها الثورة، وكانت أول دورية للمنطقة الثالثة للولاية الأولى قد وصلت محملة بالأسلحة من تونس في شهر جوان 1957 بقيادة " محمد رويينة " المدعو " غنتار"، بعدها توالى دوريات المنطقة الثالثة وكان أغلب العناصر المكلفين بالذهاب في هذه الدوريات من المجندين الجدد الذين كان ينقصهم السلاح⁽²⁾.

بينما نجد مؤرخا فرنسيا يكتب قائلا: « يقدر عدد الأسلحة المنقولة من تونس إلى الجزائر في الفترة الممتدة من جانفي إلى جوان 1957 بأكثر من 8.000 قطعة ». أما المعلومات والأخبار الأخرى فتؤكد أن عدة السلاح تعززت بشكل كبير بمساعدة الخارج خلال سنة 1957، ترى الناحية العسكرية العاشرة في الجزائر أن العدة في السلاح قد تضاعفت ثلاث مرات، هكذا يتم في شهر جوان وضع 1.200 قطعة سلاح حربي من بينها كمية كبيرة من " النوع الثقيل " تحت تصرف الولايات⁽³⁾. وقد قدرت التقارير الفرنسية كمية الأسلحة التي يمتلكها جيش التحرير الوطني إلى غاية 15/08/1957 بحوالي 12768 قطعة وتطورت هذه الكمية لتصل إلى غاية 15/01/1958 حوالي 15122 قطعة، أما عن مصدر هذه الأسلحة فإن هذه التقارير تعترف أن 36% منها مصدرها الجيش الفرنسي والباقي أي 64% تحصل عليها عن طريق التهريب⁽⁴⁾.

وإلى جانب ذلك استمرت عمليات نقل الأسلحة عبر الخط البري الشمالي، ففي الفترة ما بين الخامس عشر والثاني والعشرين جويلية 1957، كانت حوالي 1500 قطعة سلاح قد عبرت ليبيا نحو مدينين بتونس أما في العشرين من نفس الشهر فقد عبرت حوالي ست شاحنات كانت تحمل حوالي 900 قطعة سلاح وخمسة أيام بعد ذلك كانت حوالي 800 قطعة سلاح⁽⁵⁾.

(1) للمزيد حول الكمية أنظر: مراد صديقي، المرجع السابق، ص: 54-56.

(2) محمد الشريف عبد السلام، المرجع السابق، ص: 105.

(3) مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 354.

(4) الغالي غربي، المرجع السابق، ص: 401.

(5) محمد ودوع، المرجع السابق، ص: 299.

وفي الندوة الصحفية للجنرال صالان في جويلية 1957 أكد: « ما يقارب 1500 قطعة سلاح حربية تدخل سرىا إلى الجزائر كل شهر، ثلاثة أرباع من هذه الكمية تأتي من تونس والربع الآخر من المغرب، لكن ثلثي هذه الكمية يتم استرجاعه من قبل الفرق العسكرية الفرنسية قبل أن يصل إلى الفلقة»⁽¹⁾، وهذا ما تؤكدته العديد من المصادر إذ أن التسليح كان ممكنا حتى آخر سنة 1957 وبداية 1958 ولكن المهمة أصبحت شبه مستحيلة بعد أن أنشأت القوات الفرنسية الحواجز على الحدود الجزائرية التونسية وكذا المغربية⁽²⁾.

ففي شهر سبتمبر كذلك كثرت عمليات نقل شحنات السلاح، ففي هذه الفترة يتحدث عبد السلام العيفي في حوار مع المجاهد محمد دينار عن قافلة جلبت من تونس تتكون من سبع بغال محملة بالأسلحة والذخيرة وكمية من النقود علم فيما بعد أنها تقدر بـ 75 مليون فرنك⁽³⁾، وكذلك دورية شارك فيها سنايحي علي وتمكنت من الوصول إلى تونس والرجوع بالسلاح⁽⁴⁾ وكذلك مجموعة علي بلقاسم مزوزي المدعو " المراقب " في شهر نوفمبر 1957 واجتازوا الخط وتم النجاح⁽⁵⁾.

على صعيد الإمداد يحدثنا الكاتب عن كتيبة انطلقت من الحدود الشرقية في سبتمبر 1957 بهدف نقل كميات من الأسلحة إلى ناحية سرج الغول بجمال البابور موجهة إلى الولاية الثالثة، كانت الكتيبة المدعمة تضم 210 جنديا يحمل كل واحد منهم: بندقيتين و100 خرطوشة بالإضافة إلى قذيفتين... وكلف بمراقبة هذه الكتيبة " كومندو" من 60 جنديا على رأسهم سليمان " لاصو"⁽⁶⁾.

تمر الشاحنات الدولية في الليل من الساعة 19:00 إلى 22:00 من الديوانة التونسية ويرافقها الحرس الوطني إلى مدنين ومن 13 إلى 21 أكتوبر 1957 دخلت ثلاث عشرة شاحنة مملوءة بالأسلحة. وفي مدنين شحنت الأسلحة عبر سيارات الجيش التونسية والحرس الوطني إلى الحدود التونسية الجزائرية⁽⁷⁾.

(1) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص:354.

(2) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص:159.

(3) عبد السلام العيفي، حوار مع المجاهد محمد دينار، المرجع السابق، ص:52.

(4) شهداء منطقة الأوراس...، ج:4، المرجع السابق، ص:355.

(5) علي مزوز، مذكرات المجاهد علي مزوز...، المرجع السابق، ص:192-193.

(6) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص:336.

(7) حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص:63.

ويروي علي مزوز عن دورية سار فيها في نوفمبر كانت برئاسة علي بن بلقاسم مزوز الملقب بالمراقب وحاولوا القطع على جبل مزوزية لكن واجهتهم صعوبات الخط المكهرب، واستشهاد من عين لقطع الخط، وكثرة الأمطار، مرض الشخص الذي ذهب للعلاج(علي بن بلقاسم مزوز) والذي رجع إلى شلية، وأساس تلك الصعوبات هي قلة الخبرة فلم يستطيعوا العبور من تلك الجهة فذهبوا على جهة الماء الأبيض جهة أم علي -تبسة- التي لم يكن قد وصل إليها الخط وتمكنوا من الدخول من هذه الجهة⁽¹⁾ نفس الرواية نجدها عند مسعود لعروسي في نفس السنة حول أخذ مريض للعلاج وهو محند أولخير، ونجد نماذج كثيرة حول العلاج⁽²⁾ التي ذهب فيها إلى تونس مرورا على جبل بوجلال في 35 جندي وبالفعل تمكنوا من الوصول إلى مركز تلابت واستلموا السلاح واللباس ويؤكد على مساعدة السلطات التونسية لمرور السلاح من خلال إيصاله بشاحناتهم للمجاهدين من خلال وضعه في مراكز الجزائريين⁽³⁾.

أما القائمة رقم 19 التي وصلت زوارة في 19 ديسمبر سنة 1957 عن طريق البر فقد خزنت في المخزن رقم 01، وكانت الحمولة تقدر بـ 200 طن عبوة 08 سيارات كبيرة وكانت محتويات العملية عبارة عن تموين وأدوية وملابس، وقد أشرف على العملية العقيد مولود يحي مدير الشرطة لمقاطعة الغرب، إضافة إلى ذلك كانت الحمولة رفقة ستة (06) سيارات إسعاف جديدة جلبت للجيش الجزائري⁽⁴⁾.

في عام 1957 كان يصل إلى الجزائر بين 700 و800 قطعة سلاح حديث شهريا بفضل البنية التحتية للإمداد التي أقامتها جبهة التحرير الوطني على طول الحدود الجزائرية التونسية، كما شهد النصف الثاني من سنة 1957 تهريب كميات هائلة من الأسلحة إلى الداخل عبر الحدود الشرقية حيث استغل عامل توتر العلاقات الفرنسية التونسية التي غصَّ الطرف عن مراقبتها لنقاط عبور السلاح من طرف قيادة الثورة، وشرعت في البحث عن سبل مع المسؤولين المصريين لنقل بقية الصفقة التشيكية التي قدرت بحوالي 350 طنا من الأسلحة والذخيرة وانتهى الأمر بنقل وتهريب الكمية على أربعة مراحل

(1) علي مزوز، المرجع السابق.

(2) ينظر: الملحق رقم (39): رخصة للعلاج في القطر التونسي محررة من الضابط الكامل نصر الله.

(3) مسعود لعروسي، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

(4) محمد ودوع، المرجع السابق، ص:302.

(دفعات)، وذلك بين الفترة الممتدة بين 1957/03/17 إلى غاية 21 أكتوبر 1957 وقد وقع على استلام الشحنات أحمد سليم نيابة عن ممثل الثورة لدى السلطات المصرية⁽¹⁾.

وكانت قواعد جيش التحرير الوطني المذكورة قد تحصلت بين 20 ديسمبر 1957 و 15 جانفي 1958 على أسلحة حربية من ممثلي جبهة التحرير الوطني في المشرق العربي، قادمة من مصر مرورا بليبيا وقدرت بـ: 18 مورتى 81 مم، و196 رشاش (FM)، و60 رشاش (MITR) ونوع (WICKERS)⁽²⁾.

المطلب الثاني: إنشاء القواعد الخلفية

قد شجع استقلال تونس الوطنيين الجزائريين الذين تمركزوا في القاهرة منذ سنة 1952 لاتخاذ تونس قاعدة لنشاط قيادة الثورة خاصة في التدريب أو تمرير الأسلحة إلى الجزائر وهذا بحكم الموقع الاستراتيجي المجاور لتونس كحلقة وصل دائمة بين الجزائر والمشرق العربي، لذلك أقام بعض قادة جبهة التحرير الوطني وثوارها وكذلك بعض الممثلين بالداخل من أجل الاتصال بزعماء الثورة في القاهرة والاتصال بالبلدان العربية للدعم وشراء الأسلحة ومع تطور الثورة أصبحت تونس شيئاً فشيئاً قاعدة خلفية للثورة الجزائرية⁽³⁾.

وقد سعت قيادة الثورة 1954 في بداية الأمر إلى إقامة قواعد للتسليح العسكري والقريبة من الحدود الشرقية الجزائرية لاسيما غار الدماء بالإضافة إلى المواقع العسكرية داخل التراب الوطني من الناحيتين الشرقية والغربية⁽⁴⁾.

بعد الشروع في هيكلة شبكة الإمداد الحربي خارج الوطن التي أنشئت بقرار من مؤتمر الصومام تحت قيادة العقيد أوعمران أنجزت في كل من المغرب وتونس قواعد إمداد ومنشآت أساسية جديدة داخل الشريط الحدودي للبلدين الشقيقتين تونس والمغرب، ففي تونس إلى جانب عمليات جمع وشراء مختلف أنواع الأسلحة وتخزينها في أماكن معينة على الحدود الشرقية تم تدعيم الهياكل وتطوير أمن المنشآت والقواعد والمواقع الصناعية والقوافل المعنية بنقل العتاد الحربي إلى الداخل⁽⁵⁾.

(1) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:248.

(2) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص:289.

(3) عامر رخيلا، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، المصاحف، ع:04، السنة الأولى، الجزائر، 1999، ص:142.

(4) عبد الوهاب بن خليفة، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار دزير انفو، الجزائر، 2013، ص:224.

(5) محمد تمشباس، المرجع السابق، ص:103.

تعتبر تونس القاعدة الأساسية لتموين (LOGISTIQUE) جيش التحرير الوطني، فكان فيها مركز القيادة والتخزين ومراكز التدريب⁽¹⁾ ومراكز الإشارة ووسائلها والمراكز الصحية، ففي تونس كان يمر التيار التمويني القادم من الشرق الأوسط عن طريق مصر وليبيا اللتين كانتا منطقتي عبور هامتين بمخازنهما وقواعدهما للعبور ومجموعتهما الخاصة بالنقل⁽²⁾.

قد استطاع المقاومون الجزائريون من الاعتماد على تونس في العمل التمويني والتسليحي وذلك بعد أن تهيأت الظروف لاحتضان الثورة، ومرت عملية تأسيس قاعدة تونس حسب المصادر التاريخية المتوفرة بمرحلتين أساسيتين: الأولى مرحلة الفصائل المشتركة (تونسية- جزائرية) وفي هذا الإطار اتخذت إجراءات للتنسيق على المستوى التنظيمي وفي مجال إمداد الجزائر بالسلح والذخيرة، وتمكين المعارضة التونسية من تحرير البلاد، أما الثانية فمرحلة العمل الفردي انطلاقا من المهام التي تكلف بها قادة الثورة في المنطقة الأولى على التوالي بن بولعيد، وشيخاني بشير وعباس لغرور، والجيلالي بن عمر والطالب العربي والسعيد عبد الحي⁽³⁾.

إن استقلال الدولتين كان في صالح الثورة الجزائرية حيث تحولت أراضيها وبصفة خاصة الحدودية منها إلى قواعد خلفية لتمرکز وحدات جيش التحرير الوطني، ومنافذ لتسريب السلاح إلى داخل الجزائر واحتضنت المدن التونسية العديد من الهيئات والمكاتب التابعة لجبهة التحرير الوطني زيادة إلى هذا كله، فتحت الدولة وسائل إعلامها المختلفة أمام ممثلي جبهة التحرير الوطني لإذاعة بياناتهم السياسية والعسكرية وشرح مواقفهم والتعبير عن طموحاتهم السياسية والوطنية والقومية في العديد من الصحف⁽⁴⁾.

بعد أن وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها إزاء مأزق إما ضمان قواعد خلفية بالاعتماد على شعبي هذين البلدين عن طريق إدخال التحالف مع خصوم أي تسوية مع الامبريالية في استراتيجيتها، أو القبول بالحكومتين القائميتين كمحاورتين⁽⁵⁾ وذلك بعد ما فرضه الجانب الفرنسي من عراقيل على الجزائريين في الجانب السياسي والعسكري، وهذا بغرض تجاوز العراقيل التي وضعها الاستعمار أمام الثورة بهدف خنقها وإجهاضها قبل أن يحين إنشاء في البلدان الشقيقة المجاورة، ولاسيما تونس قواعد

(1) ينظر: الملحق رقم (45): صور بالحدود داخل مراكز التدريب.

(2) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص: 293.

(3) فتحي الديب، المرجع السابق، ص: 132-134.

(4) الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 479.

(5) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص: 176.

خلفية ومراكز اتصال بالبلدان الأخرى شقيقة وصديقة وأسندت بعد ذلك لجيش التحرير مهمة شاقة وصعبة، هي تنظيم قوافل نقل الأسلحة إلى الداخل وأسست مصالح لشحن الأسلحة وتفريغها من المراكز الخلفية، وشكلت كتائب لإيصالها إلى الداخل⁽¹⁾. خاصة بعد أن اشتدت قبضة القوات الفرنسية على الثوار في الداخل إلا ووجد المجاهدون الملجأ الآمن في التراب التونسي، لأخذ أنفاسهم استعدادا لإعادة مواصلة الكفاح والجهاد وإلحاق الخسائر والهزائم بالعدو رغم القوات الهائلة التي وظفها لذلك⁽²⁾.

فكونت قواعد عسكرية خلفية للتدريب وأنشئت مستشفيات وقواعد الهجوم، وفي البداية تم تنفيذ استراتيجية هجومية سواء في القطر الجزائري أو التونسي فحيث وجد العدو كان لا بد من محاربتة غير أن الأمور تغيرت بعد استقلال تونس، فبإمضاء اتفاقيات فيما يخص التنظيم داخل القطر التونسي أهم ما نصت عليه عدم مجابهة الجيش الفرنسي المتواجد على الأراضي التونسية كما تنص الاتفاقية على عدم إقدام الجيش الفرنسي على مواجهتنا⁽³⁾.

وبالتالي فقد سمحت تونس منذ استقلالها للثوار الجزائريين باتخاذ الشريط الحدودي كقاعدة خلفية مشرطة فقط مراعاة الاحتياطات الأمنية باعتبار أن تونس كانت تباشر استكمال سيادتها وتواجه تهديد القوات الفرنسية لاستقلالها الفتي، كما أن قضية وجوب تأييد الثورة الجزائرية كانت تدفع التونسيين لمواصلة دعمهم ومؤازرتهم لنضال الشعب الجزائري وكان النظام التونسي يعلن عن تأييده للكفاح الجزائري ويأمل في إيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية⁽⁴⁾.

كانت عمليات تأسيس قواعد خلفية لحشد الدعم المعنوي وإثبات الحضور السياسي للقضية الجزائرية غالبا ما يترافق مع الرغبة في توفير الظروف بعد فتح مكاتب ومقرات لجهة التحرير الوطني، في التمهيد لتأسيس قواعد ومعسكرات وشبكات تسليح ومخازن سلاح، بالإضافة إلى الدعم المادي إذ شكلت مراكز لتدريب المجاهدين ومقرا لتخزين السلاح وإقامة عدة مصانع للأسلحة كما اعتبرت أراضيها طرق عبور لقوافل التسليح، من أهم هاته القواعد الخلفية تونس⁽⁵⁾.

(1) عمر تابليت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص: 114.

(2) إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص: 285.

(3) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص: 168.

(4) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 280-281.

(5) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 314.

ومما يلاحظ على مستوى التموين والمصالح اللوجستية هو تركز المنشآت بشكل خاص بتونس العاصمة ومدن الشريط الحدودي أين تنتشر القواعد العسكرية لجيش التحرير بمدن الكاف وسوق الأربعاء وتالة وتاجروين وغيرها، من المواقع التي يتصدرها مقر القيادة بغار الدماء ومركز التدريب والتكوين بمولاق، أما مخازن الأسلحة فكانت الأساسية منها بمدينة الكاف التونسية (السلاح والذخيرة) وتاجروين وتوزو ومخازن الراديو والاتصالات فكانت بجبل الجلود بالعاصمة التونسية⁽¹⁾.

ولعل هذه الظروف كانت قد هيأت الأجواء لجيش التحرير الجزائري من أجل استخدام الحدود الشرقية فيما بعد كقواعد خلفية للتمركز والانطلاق للقيام بهجمات ضد القواعد والمراكز الفرنسية، كما سيساهم هذا الوضع في تمرير كميات معتبرة من السلاح سواء بالتعاون مع الحركة اليوسفية أو الحكومة التونسية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المجاهدين الجزائريين كانوا قد توغلوا في التراب التونسي المطل على الحدود الشرقية الجزائرية وقد وجهوا نداءات إلى الأخوة التونسيين الذين يجمعها معهم وحدة اللغة والدين والتاريخ تحثهم على تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية⁽²⁾.

منذ 1956 بدأت الحكومة التونسية أيضا تحتج على الاشتباكات التي جرت بين المجاهدين الجزائريين والجيش الفرنسي بأمر العرائس حيث وقع تبادل النار وأسفرت المعركة عن جرحى وقتلى، ولهذا تم تسليم السفير الفرنسي مذكرة احتجاج تعلم فيها الحكومة الفرنسية « بأن تونس لا تقبل بهذا السلوك وأن الجزائريين ضيوف عند إخوانهم التونسيين وإن الحكومة التونسية لا يمكنها السكوت على هذه التعديات وترفض حق المطاردة »⁽³⁾، وكان على الجانب الجزائري تقديم تنازلات من أجل سماح تونس ببقائهم على أراضيها والتمركز على أراضيها⁽⁴⁾.

تركز الدعم المادي للحكومة التونسية تجاه الثورة الجزائرية على فتح حدودها للمجاهدين وتقديم تسهيلات مهمة بخصوص عبور الأسلحة وتخزينها، كما سمحت باتخاذ المناطق الحدودية كقواعد خلفية ومراكز حيوية لنشاط جيش التحرير الوطني في حين لم تقدم الحكومة التونسية دعما عسكريا ملموسا عدا ذلك، إذ لا تشير المصادر والشهادات المعتمدة أنها قدمت أسلحة أو أموالا أو تجهيزات عسكرية كما هو

(1) نفسه، ص: 309.

(2) نفسه، ص: 364.

(3) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، المرجع السابق، ص: 395.

(4) بلقاسم منكور، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

الحال بالنسبة للمغرب ومصر مثلاً⁽¹⁾، إذن لم تجعل تونس حكومة وشعباً فرقاً بين ترابها والتراب الجزائري حتى أنشأت القاعدة العسكرية⁽²⁾، وبدورها قيادة جيش التحرير الوطني كانت تربطها علاقات مع هذه الحكومة تسهل لها من خلالها عمل الجيش المرابط بالحدود لتسهيل مهمته بالأراضي التونسية⁽³⁾.

بعد الشروع في هيكلة شبكة الإمداد الحربي خارج الوطن الذي أنشئت بقرار من مؤتمر الصومام تحت قيادة العقيد أوعمران أنجزت في كل من المغرب وتونس قواعد إمداد ومنشآت أساسية جديدة داخل الشريط الحدودي للبلدين الشقيقتين تونس والمغرب، ففي تونس إلى جانب عمليات جمع وشراء مختلف أنواع الأسلحة وتخزينها في أماكن معينة على الحدود الشرقية تم تدعيم الهياكل وتطوير أمن المنشآت والقواعد والمواقع الصناعية والقوافل المعنية بنقل العتاد الحربي إلى الداخل⁽⁴⁾.

تعد القواعد الخلفية للإمداد والتموين والتدريب والعلاج للثورة الشريان الاستراتيجي الحيوي لأي ثورة وحرب مهما كان نوعها ومستواها، وبحصرها وقطعها النهائي يؤدي إلى خنق القوات المسلحة العاملة والمساعدة وعليه يكون مصيرها الانهزام أو النصر وهو الشيء الذي حاولت فرنسا تطبيقه على ثورة التحرير الوطني⁽⁵⁾.

لاشك أن القواعد الخلفية للثورة حتى وإن أظهرت مسانقتها للثورة تكون قد أذهلتها الحشود التي تعرف لها مثيلاً، وظهر على بعضها نوع من الفتور والتردد، نتيجة القمع المسلط من قبل القوات الاستعمارية على السكان والتهجير القسري لسكان الأرياف والبوادي⁽⁶⁾.

إذن واصل الشعب الجزائري اعتماد تونس قاعدة خلفية وساعدهم للمساندة الشعبية من طرف الجيش التونسي، ومن هنا قدمت تونس تسهيلات هامة لنشاط القواعد الخلفية التي اعتمدها جيش التحرير الوطني في التمركز والتموين والتدريب وإعادة تشكيل الوحدات، وقد مثل التواجد العسكري للجزائريين بتونس قوة ضاربة أعطت الاستمرارية للكفاح المسلح كما أثارت مع مرور الزمن صعوبات للنظام التونسي بفعل ثقل التواجد العسكري وانعكاساته على التونسيين.

(1) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:279-280.

(2) وهيبة سعدي، المرجع السابق، ص:77.

(3) ينظر: الملحق رقم (36): شهادة تتضمن نشاط مسؤول ناحية قفصة.

(4) محمد تمشباس، المرجع السابق، ص:103.

(5) محمد قنطاري، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة الجزائر، **مجلة**

الذاكرة، ع:03، 1995، ص:66.

(6) مسعود عثمانى، من اغتيال بن بولعيد...، المرجع السابق، ص:82.

إن هذه المراكز والمصالح المختلفة كانت تنشط بالقواعد الخلفية وتتلقى التسهيلات الإدارية والدعم للاستمرار في نشاطها، وتم إنشاء العديد من المدارس لتكوين الإطارات العسكرية مثل: المدرسة العسكرية بالكاف ومدرسة تكوين خبرات المتفجرات وغيرها في المدارس العسكرية التي كان لها دور هام في تكوين الإطارات وتدريب وحدات جيش التحرير الوطني على التخصصات العسكرية الحديثة، فكانت بالتالي تونس قاعدة خلفية ملتزمة للثورة الجزائرية بكل ما تقدمه من دعم في الجانب العسكري كغيره من الجوانب الأخرى⁽¹⁾.

وأصبحت قاعدة تونس خلفية فعالة للثورة الجزائرية خاصة منذ سنة 1957 وحتى الاستقلال عام 1962، حين أنشئت قواعد عسكرية ومخازن الأسلحة لجيش التحرير قرب الحدود مع الجزائر، وفي العاصمة تونس أقيم مركز لقادة الثورة وزعمائها السياسيين والعسكريين⁽²⁾.

ففيما يخص جانب صناعة القنابل تم إنشاء وحدة صنع البانجالونات المقامة في كنف السرية في أحد الأحياء الراقية في تونس العاصمة، وبالضبط في فيلا ذات مساحة تقدر بـ 100 متر مربع مغطاة وكانت مؤجرة بعقد يحمل عبارة محل إيواء سكني وكان المحل في حالة استنفار 24/24 ساعة خوفا من اكتشافه من طرف العدو الفرنسي وقبيلته⁽³⁾.

أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية الاستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسية تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية، وتحول هذه المناطق كقواعد خلفية تموين وتدعيم العمل المسلح داخل الجزائر ولهذا راحت هذه السلطات تفكر في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وقطع أي اتصال للثورة مع الخارج، فاهتدت إلى فكرة إنشاء الخطوط والسدود المكهربة والشائكة فكان خط موريس الذي تدعم فيما بعد بخط ثاني مماثل هو خط شال⁽⁴⁾.

دون الاستطراد في خلفيات المشاكل التي وقعت في تونس والتي انتهت بتعيين محساس على مهام التسليح بتونس بعد عودته من قاعدة طرابلس، يمكن القول أنه بعد الهيكلة العسكرية التي قامت بها

(1) بجاوي المدني بن العربي، نكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي 1957-

1958، دار هومة، الجزائر، 2010، ص:15.

(2) عامر رخيلة، المرجع السابق، ص:142.

(3) محمد تمشباس، المرجع السابق، ص:103.

(4) محمد قنطاري، المرجع السابق، ص:124.

قيادة الثورة بدأت عمليات الإمداد اللوجيستكية من خلال المهام التي أشرفت عليها مصلحة التسليح والتموين العام (DARG)⁽¹⁾.

اتخذت (ل.ت.ت) في أواخر سنة 1957 وبالتحديد في شهر أكتوبر منها قرار تأسيس قاعدة تونس كقاعدة خلفية لاستقبال وإمداد الولايات الداخلية بالأسلحة ويسمح بتمركز وحدات جيش التحرير الوطني بالشريط الحدودي التونسي الجزائري والمغربي الجزائري تقاديا للخسائر الكبيرة ومحافظة على القوة الأساسية لجيش التحرير الوطني، وكذلك لغرض التدريب والتكوين والرفع من المستوى القتالي لوحدات جيش التحرير الوطني بما يتماشى وتطورات الحرب ومتطلباتها، إضافة إلى هذا فقد أنيطت إلى عهدها تزويد الولايات داخل الجزائر بالأسلحة والذخيرة وهي مهمة صعبة كما سنعرفها بعد وخصوصا بعد أن تم غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة وتمركز قوات فرنسية ضخمة على طول الحدود الشرقية⁽²⁾.

وبهدف تأمين وصول الأسلحة والرجال إلى الثورة أصبحت تونس قاعدة للتخزين والتموين والإمداد الحربي بشتى أنواعه وأشكاله، وكذلك مركز عبور للضباط والجنود الجزائريين ذهابا وإيابا إلى الدول العربية انطلاقا من عدة قواعد سرية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا في التراب التونسي تنقل الإمدادات إلى الجزائر برا وبحرا تحت نظام محكم⁽³⁾.

ومع نهاية 1957 أصبحت الثورة الجزائرية تملك قاعدتين على الحدود الشرقية، الأولى في غار الدماء والثانية في تاجروين على الأرض التونسية، وكان عدد المجاهدين في هاتين القاعدتين باستثناء جيش الولاية الأولى قد بلغ 2300 مجاهد حتى تاريخ 20 ديسمبر 1957 ثم ارتفع إلى حوالي 3300 مجاهد في 15 جانفي 1958.

وقد استئنيت الولاية الأولى هنا لأن جيشها كان موزعا على عدة مهام، أولها الجهاد على مستوى الولاية، وثانيها التنقلات⁽⁴⁾، وحماية الوحدات المحلية المتنقلة والعبارة إلى تونس من الولايات الثالثة والرابعة والثانية، وثالثها أن المجاهدين في هذه الولاية كانوا ينشطون في عمليات قتالية على المناطق

(1) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:309.

(2) عبد العزيز سراير ونوارة بلقاسم، دور مناطق الحدودية...، المرجع السابق، ص:83.

(3) محمد نمشباس، المرجع السابق، ص:154.

(4) ينظر: الملحق رقم (21): رخصة تسهيل مهمة بالقطر التونسي.

الحدودية الشرقية والجنوبية الشرقية⁽¹⁾، والتي كان عليها تكوين جيوش تابعة لها على الحدود والتي أصبحت يريد أن يكون لها جيش تستعمله كأداة ضغط ليفرض به رأيها على الحكومة م.ج.ج بعد ذلك⁽²⁾ وقد تمّ تنظيم قواعد الإمداد وتحديثها بناء على تطور الأمور، وخاصة الأمنية منها، ونوعية الأسلحة المتطورة التي يقنتيها جيش التحرير الوطني أصبح من اللازم إعادة النظر في تنظيم قواعد الإمداد وتكييفها مع التطورات والوسائل التي يتم اقتناؤها، ففي تونس مثلاً أسندت قاعدة الإمداد تبعاً إلى الإخوة محمود قنز ثم علي بوهزيلة وأسندت عملية التموين للسيد صالح قوجيل والإمداد المالي إلى السيد مصطفى بوعكاز، كما تم تزويد كل من القواعد بوسائل نقل حديثة كشاحنات نصف مقصورة ووسائل مراقبة متطورة إلى جانب التركيز على العنصر البشري من حيث التكوين والاختصاص في جميع المجالات، ولضمان عنصر الثقة يختارون من صفوف جيش التحرير الوطني وفي بعض الأحيان يأتون من اتحادية فرنسا لخبرتهم⁽³⁾.

وبالتالي كونت القيادة الأركان بقيادة شرقية وأخرى غربية، وقيادة شرقية قاعدتها تونس، مكلفة بالولاية الأولى والثانية والثالثة، وتتألف من: محمدي السعيد وعمار بوقلاز، مصطفى بن عودة، العموري محمد، عواشيرية محمد. الملاحظة هنا أن القيادة الغربية تحتوي على عضوين فقط، بينما القيادة الشرقية تضم خمسة أعضاء⁽⁴⁾.

وعند هذا المقام لا مناص بعد هذا العرض من الاعتراف بمساهمة تلك الجهود والمسااعي الرائدة لعدة إطارات المنطقة الأولى من أجل البحث عن مصادر خارجية للسلاح وإقامة مراكز عبور وإمداد لوجستية على الجهة الشرقية، في وضع حجر الأساس لمشروع تأسيس قاعدة تونس⁽⁵⁾. وحسب حسين بن معلم أن الرئيس بورقيبة، أفضله لا تُعد ولو لا وجوده على رأس تونس لما استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تحولها إلى قلعة منيعة تأوي، علناً آلاف المجاهدين الجزائريين

(1) عبد العزيز سراير ونوارة بلقاسم، دور مناطق الحدودية...، المرجع السابق، ص: 289.

(2) محمد يحيى، الأسلاك الشائكة المكهربة - الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبّة للنشر، الجزائر، 2009، ص: 247.

(3) محمد تمشباس، المرجع السابق، ص: 103.

(4) إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 257.

(5) فتحي الديب، المرجع السابق، ص ص: 132-133.

ومئات آلاف اللاجئين، ومنها تنطلق جحافل المقاتلين في اتجاه مختلف مناطق الجزائر محملين بما يحتاجه إخوانهم من سلاح وذخيرة⁽¹⁾.

تذكر بعض المصادر بأن التفكير في البحث عن قواعد الإمداد تعود إلى مرحلة المنظمة الخاصة عندما أكد الحاضرون من نشطاء المنظمة الخاصة في مؤتمر زدين سنة 1948 على ضرورة إقامة قواعد للإمداد تحسباً للحركة الثورية التي يتم التحضير لها.

وفي نفس السياق يذكر أحمد محساس أحد المسؤولين الأوائل المكلفين بجلب الأسلحة من الخارج أن دور الخارج في دعم الثورة كان ذا أهمية قصوى⁽²⁾. والواقع أن القاعدة الخلفية لأية ثورة، هي التي تمدها بالإمداد والإسناد بالسلاح والمؤونة أو ما يعرف اصطلاحاً " باللوجستيك " وتعدُّ القلب النابض الدافع لأية ثورة الذي به ضمان النجاح إن توقف انحصرت الثورة وماتت، ومن ثمة فقيادة الثورة الجزائرية اهتموا بهذا الجانب من بداية الثورة إلى نهايتها مستفيدين من تجربة المنظمة الخاصة (1947-1950)، التي كانت قد بدأت في اقتناء السلاح وشرائه وتهريبه وتخزينه في مناطق عدة بالجزائر استعداداً لخوض غمار الكفاح المسلح⁽³⁾.

وفي هذا الإطار توجه مصطفى بن بولعيد إلى ليبيا حيث التقى للمرة الأولى في ليبيا بين بلة في طرابلس يوم 15 أوت 1954، وتم الاتفاق على ضرورة هيكلة وتشكيل أول شبكة للدعم اللوجستي انطلاقاً من مصر مروراً بليبيا، وتؤكد شهادة المجاهد قاضي بشير أن قرار إنشاء قاعدة طرابلس يعود إلى تاريخ 20 أوت 1954، خلال الاجتماع الذي جمع بين بن بلة وبن بولعيد واستمر حوالي عشرين يوماً قام على إثرها أحمد بن بلة بتعيين قاضي بشير مشرفاً على قاعدة طرابلس وتدريباً لهذه الجهود تم تأسيس قاعدة خلفية لدعم الثورة في ليبيا⁽⁴⁾.

عند اندلاع الثورة مباشرة كلف الطالب العربي من طرف بن بولعيد بمهمة تموين الثورة بالسلاح عبر الحدود الليبية التونسية ثم كلف بحماية الشرايين التي تمد الثورة بالسلاح من الشرق إلى أن استشهد سنة 1957، وفي نفس الوقت عينت قيادة الأوراس السعيد عبد الحي وكلفته بإنشاء قاعدة تنظيمية بتونس

(1) حسين بن معلم، المرجع السابق، ص: 117.

(2) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 303.

(3) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 09.

(4) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 503-505.

العاصمة رفقة عبد الكريم هالي الذي كلف بدوره مع بداية سنة 1955 بالاتصال مع الخارج لجلب السلاح عبر ليبيا⁽¹⁾.

يعود الفضل في وضع الأسس الأولى لقاعدة تونس إلى قادة المنطقة الأولى (الأوراس) خصوصا المرحلة الأولى من الثورة (1954-1956) من خلال الجهود الرائدة التي قام بها كل من: الطالب العربي وسعيد عبد الحي ولزهر شريط وعباس لغرور وشيخاني بشير إلى جانب مشاركتهم في المقاومة التونسية⁽²⁾ ولقد لعب هؤلاء دورا بارزا في جمع الأسلحة في تونس لصالح الثورة في مرحلة الفصائل المشتركة (1954-1957)⁽³⁾.

كانت قواعد الثورة الخلفية في البداية صغيرة في شكل (أجنحة) على الحدود في كل من تونس وليبيا والمغرب الأقصى، وقد استفادت الثورة الجزائرية من وجود أعضاء لها مناضلين بمكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي بمصر العربية⁽⁴⁾. وكان " بابانا ساعي " مسؤولا عن القواعد الحدودية، وتتمثل مهمته في إنشاء القواعد الخلفية الحدودية وتنظيمها وذلك من جبل " سيدي أحمد " إلى مدينتي " نفطة " و " توزر " في التراب التونسي. والمجاهدون الذين يتبعون هذه القواعد يقومون بأداء بعض الأعمال ذات الصبغة الإدارية كمراقبة العدو وأنشطته واستقبال الأشخاص الذين يدخلون إلى الجزائر أو يخرجون منها. كما كان من مهامها كذلك إنشاء لجان بهدف جمع التبرعات والإعانات من المحسنين جزائريين كانوا أو تونسيين⁽⁵⁾. اتخذ من تونس قاعدة للتموين والتدريب فأصبح لها قوات على طول الحدود ومنها قوات الولاية الأولى التي كانت تتزود منها خمس ولايات ثم أنها مركز لقوات، هذه الولاية وأخيرا تكون طريقا لعبور قوافل الطلبة للمشرق العربي للدراسة وتحصيل العلم مما جعل الاستعمار يدرك هذه الأهمية ويفكر في وسيلة لقطع هذا الاتصال فأنشأ خط موريس ثم دعم بخط آخر هو خط شال⁽⁶⁾.

(1) نفسه، ص: 308.

(2) الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح...، المرجع السابق، ص: 307.

(3) تكونت في خضم أحداث تونس وفترة حصولها على الاستقلال الذاتي والاستقلال التام في إطار التكافل مع فرنسا، وحدات مشتركة جزائرية تونسية لمحاربة الاستعمار وأعدائه واتخذت عدة تدابير للتنسيق على المستوى التنظيمي.

(4) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 35.

(5) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 343.

(6) التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص: 64.

المطلب الثالث: مدارس ومراكز التدريب والتكوين في تونس

كان لدى المجاهدين قواعد لقيادتهم وللتدريب وتزويدهم بالأسلحة والذخائر من المغرب وتونس وأراد الجيش الفرنسي غلق تلك الطريق من خلال بناء الأسلاك على طول الحدود⁽¹⁾ لقد أدى إغلاق الحدود الجزائرية التونسية إلى تركيز جيش التحرير الوطني على طول الشريط الحدودي وازدادت أعداد الجنود نتيجة هذا الاستقرار من وحدات الداخل بتونس وانضمام الآلاف من الجزائريين القادمين للتجنيد من فرنسا خاصة، وكذا أبناء الجالية بتونس⁽²⁾، إذ أنه وما أن استقرت (ل.ت.ت) في الأراضي التونسية حتى أصدرت قرارا أواخر عام 1957 يقضي بتمركز بعض الوحدات المقاتلة على الشريط الحدودي⁽³⁾، بعد أن كانت هناك مراكز في هذه الحدود في الفترة التي تفصل بين 1954-1956 والتي كان الهدف منها أساسا هو إيواء الجرحى وكذلك للراحة بالنسبة للوحدات العسكرية، ومع بداية تدفق الأسلحة كانت هذه المراكز تستقبلها من الخارج⁽⁴⁾، وفي نفس الوقت تستقبل القوافل من الولايات لكي تحمل السلاح إلى المراكز الداخلية⁽⁵⁾ وذلك لمحاولة توفير الأسلحة في وقت كانت حاجة جيش التحرير الوطني متزايدة لهاته الأسلحة جعلت إنشاء مراكز الأسلحة عبر الحدود وتدريب الجنود ضرورة ملحة، وهذا على طول الحدود الجزائرية خاصة الحدود التونسية منها⁽⁶⁾، وإضافة إلى هذه الأهداف كان هناك محاولة من قيادة الثورة لتقليل من الخسائر في صفوف جيش التحرير والسماح له بأخذ دورات تدريبية على فنون القتال وتكوين أفراده تكوينا سياسيا ثوريا يتماشى مع أساليب حرب العصابات، كما يرمي تمركز جيش الحدود إلى تزويد الولايات بالداخل بما يحتاج عليه من سلاح ومعدات قتالية⁽⁷⁾.

إذن فقد جاءت هذه المدارس والمراكز لضمان تكوين جيد للوحدات المنتظرة من إعادة تنظيم وتدريب الوحدات لتكوين إطارات كفأة فأنشئت مدارس للضباط (قادة الفصائل)، ضباط الصف ولمختلف تخصصات الجيش، ملاغ للإشارة والهندسة العسكرية، غار حلفاية، واد مليز، براتو (بالقرب من تبسة)،

(1) Aldjeich, N° 576, Op- cit, P:25.

(2) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:284.

(3) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص:405.

(4) خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ج:2، ص:469.

(5) محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص:203.

(6) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص:138.

(7) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص:405.

مدرسة تكوين الإطارات العسكرية بالكاف، مدرسة تكوين خبراء المتفجرات⁽¹⁾، وتوجد في ميتبال فيل في تونس مدرسة لتكوين الفدائيين الجزائريين ويدرس فيها ضباط تونسيون⁽²⁾.

إذ وافقت ضمناً على إنشائه إذ يوجد بهذا المركز طلاب يعملون على آلات كاتبة عربية أوروبية يكتبون بمختلف اللغات⁽³⁾، إضافة إلى سماحهم لوجود منازل تابعة لمنظمة التحرير الوطني الجزائرية وفي مراكز أخرى أقيمت مستودعات للأسلحة ونظمت أبنية يمكن للجنود والجرحى والمرضى أن يجدوا فيها جميع وسائل الراحة والعلاج⁽⁴⁾، وقد كانت أغلب تلك المراكز أنشئت على أراضي ملك مواطنين جزائريين تبرعوا بها للثورة⁽⁵⁾ خاصة أن إنشاء هذه المدارس يمس أبناء اللاجئين (أشبال الثورة) باعتبارهم خزان يغذي الثورة بالرجال والإطارات⁽⁶⁾، دون أن ننسى مراكز تدريب الثوار التونسيين وهي مراكز استقاد منها الجزائريون مثل مزرعتي زنور على بعد 14 كلم من طرابلس وبن غشير والقاعدة الأساسية في العسي على بعد 12 كلم على الحدود التونسية مدارس الثورة الجزائرية بشأن تأسيس قاعدة ليبيا ثم تونس لإمداد الثورة بالسلح⁽⁷⁾.

وتذكر بعض الروايات أن الأزهر شريط حضر اجتماعاً في مدينة تونس لدراسة كيفية تنظيم الحدود وذلك بهدف إقامة مراكز لراحة الجنود وتدريبهم قصد تشكيل وحدات قتالية منظمة تنظيمياً حديثاً يؤهلها لخوض المعارك بأساليب وأسلحة أكثر تطوراً. وقد كان التركيز في هذا الاجتماع على نقطة خاصة هي عدم القيام بهجمات أو الدخول في اشتباكات مع العدو في التراب التونسي لكي يتسنى لقيادة الثورة أن تقوم بهيكله الحدود وإقامة مراكز فيها⁽⁸⁾.

(1) ينظر: إبراهيم لحرش، الجزائر أرض الأبطال 1954، دار هومة، الجزائر، [د.س.ن.]، ص: 297، عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص: 284-285.

(2) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 127.

(3) بسام العسلي، المجاهدون الجزائريون، دار النفائس، بيروت، 2010، ص: 29.

(4) بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، دار النفائس، بيروت، 2010، ص: 20.

(5) مصطفى ه شماوي، المرجع السابق، ص: 121.

(6) عمر تابليت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص: 41.

(7) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 41.

(8) محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 377.

وقد أنشئت العديد من المدارس كآلاتي: مدرسة الإطارات⁽¹⁾، مدرسة ضباط الصف متخصصين في المتفجرات، مدرسة المحافظين السياسيين، مدرسة المدفعية لكل العيارات، مدرسة مركز تكوين الجنود، تكوين كتيبات جيش التحرير الوطني⁽²⁾.

وقد تم إنشاء أول مدرسة عسكرية للتدريب والتكوين بباجة التونسية أسندت مسؤوليتها إلى رابع إيدير⁽³⁾ دار خل مزرعة كانت ملكا لأحد المجاهدين الجزائريين الذين هاجروا إلى تونس اسمه حمة ويظهر أن أصوله ترجع إلى الجنوب الجزائري وكانت تلك المزرعة واسعة وبها مباني لإيواء أكثر من 200 جندي. يظهر أن مدرسة الإطارات هاته لم تعمر طويلا إذ لم تكد تتخرج منها الدفعة الأولى حتى أغلقت أبوابها بعد ثلاث أشهر أو أربعة ويعود ذلك إلى ما كان يعانيه من نقص الوسائل والإمكانيات الضرورية لأداء مهامه⁽⁴⁾، ثم فتح بعد ذلك مركز ثاني في مزرعة لمهاجر آخر قرب مدينة الكاف وهاته الأخيرة خصصت لتكوين الإطارات الصغيرة والمتوسطة⁽⁵⁾.

غرب مدينة الكاف والتي افتتحها محمد لعموري⁽⁶⁾ وكان افتتاح هذه المدرسة في شهر سبتمبر 1957⁽⁷⁾ بعثت من طرف قيادة الولاية الأولى، وقد تواجد فيها مجموعة من الضباط والكفاء العالية في ميدان التدريب وكان يديرها عباس عزيل⁽⁸⁾ الفار من الجيش الفرنسي وما إن حل عام 1958 حتى التحق تدريجيا بجيش التحرير الوطني ما بين 30 إلى 40 ضابطا جزائريا فأرّ من الجيش الفرنسي، إذ تم توجيههم للتدريب في هذه المدرسة⁽⁹⁾ إذ كانت تتولى التكوين السياسي والعسكري لإطارات جيش

(1) ينظر: الملحق رقم (31): إعلان تعيين بعولج محمد الصغير كمدرّب عسكري في المنطقة.

(2) عمار بوجلال، المرجع السابق، ص: 69.

(3) من الضباط الموجودين في تونس، كان ملازما في الجيش الفرنسي، كلف بالتموين في إحدى نواحي الأوراس، بعد انضمامه إلى صفوف الثورة، ثم تحول إلى تونس، وبها جند حوالي 150 مناضلا من مناضلي اتحادية فرنسا، الذين ينتمون إلى الولاية الثالثة، ودرّبهم تدريبا عاليا وسلّحهم بأحسن الأسلحة العسكرية، وأراد الدخول بهم إلى الولاية الثالثة، غير أن عمارة بوقلاز أقتعه بالعدول عن فكرته، وتسلم مسؤولية المدرسة العسكرية بباجة. عمر تابليت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص: 43.

(4) محمد زروال، المرجع السابق، ص: 127.

(5) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص: 121.

(6) محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى...، المرجع السابق، ص: 417.

(7) نفسه، ص: 392.

(8) حبيب حسين اللوب، المرجع السابق، ص: 127، المدني بجاوي بن العربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش

التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي 1957-1958، دار هومة، الجزائر، 2010، ص: 70.

(9) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص: 214.

التحرير، إذ تولى عزيل تدريس الفنون القتالية العسكرية وفيها بعض المجاهدين الذين تلقوا تكرينهم في الكليات الحربية في المشرق العربي⁽¹⁾.

وكان هدف هذه المدرسة التكوين السياسي. والتربص للتكوين العام يدوم ثلاثة أشهر بدار بن يخلف متبوعاً بتربص في التكوين العسكري⁽²⁾، هذا التربص العسكري الذي يتمثل في التعود على كل أنواع السلاح، وفي معرفة كل قواعد المعركة في حرب العصابات بالمدن وبالمناطق الريفية⁽³⁾.

ويذهب زروال حول موضوع التدريب في هذه المدرسة إلى مدير مدرسة الإطارات الذي كان قد درّب مجموعة من الشبان الذين قدموا من مختلف أنحاء أوروبا الغربية ومن الجالية الجزائرية في تونس تدريباً خفيفاً وأوهمهم أنهم قد تفوّقوا في هذا الميدان تفوقاً يمكنهم من تدريب غيرهم من هذه الإطارات الثورية التي غصت بها مدرجات تلك المدرسة، بل إنه أشعرهم أنهم أصبحوا بفضل تكوينهم العسكري كاف لذلك⁽⁴⁾.

ويمكننا في هذا الشأن قراءة ما جاء في محضر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ لسبتمبر 1958 مايلى: إنشاء مدارس للإطارات التابعين في تونس والمغرب، تسند إدارة هذه المدارس إلى ضباط أكفاء في جيش التحرير الوطني، يسند تكوين الإطارات إلى ضباط وإطارات الأكثر أهلية بعد التأكد من إخلاصهم، كما يجب أيضاً العمل على الوصول إلى جعل بعض الضباط ممن يتم اختيارهم يقتنعون بالفرار من الجيش الفرنسي للاستفادة منهم⁽⁵⁾.

وقد تحدث عن هذا الموضوع فرحات عباس في ندواته الصحفية الإعلامية في سنة 1958 فيما نظنّ فيما معناه: « إن الجزائر كونت في وقت قصير من الإطارات الوطنية الكفأة ما لم تقسم به فرنسا المستعمرة المتحضرة لفائدة الجزائريين في أزيد من قرن »، وكانت هذه الإطارات الشابة المتحمسة للثورة خير معين وزاد للثورة في عملها العسكري والسياسي والدبلوماسي في الداخل والخارج. وتولى كذلك هذه

(1) التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص: 107.

(2) المالك، عبد الحفيظ بوصوف أو الإستراتيجية في خدمة الثورة، تر: قندوز عبد فوزية، دار هومة، الجزائر، 2014، ط: 2، ص: 94، 97.

(3) محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى...، المرجع السابق، ص: 297.

(4) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص: 469.

(5) التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص: 38.

المدرسة إطار يدعى عبد المؤمن مسؤولية التدريب في هذه المدرسة وبعد التخرج يرسل الطلبة المتخرجون إلى وحداتهم لتأطيرهم⁽¹⁾.

وكذا مدرسة المهندسين قريبة من مدينة ساقية سيدي يوسف والتي تتمثل مهمتها الأساسية في تكوين خبراء في المواد المتفجرة، فكان التدريب العسكري للمجاهدين في الحدود الشرقية بإنشاء القيادة مراكز خاصة تستقبل المجاهدين لتلقي التدريبات الضرورية، وكانت هذه المراكز تابعة لجزائريين مقيمين بتونس تقوم بمساعدة تمركز جيش التحرير للتدريب بالأراضي التونسية، فتعددت مراكز التدريب إلى غاية الاستقلال⁽²⁾.

مراكز التدريب:

وفي هذا الإطار تقيم فرق عسكرية جزائرية في معسكرات مهياة في الجبال، وفي جنوب شرق باجة وجبل سودان وجبل سادين وجبل الشعابني، وكذلك في معسكرات قريبة من الحدود للانطلاق إلى الجزائر مثل بني مازن حيث تنطلق منه فرقة العلاوة. وتم إحداث أيضا معسكر جديد في سوق الأربعاء في ضيعة على بعد 12 كلم جنوب شرق باجة وفي جبال الشعابني وفي بئر الباي بحمام الأنف⁽³⁾. كما أقامت قيادة الحدود خمسة مراكز لتدريب أكثر من ثلاثة آلاف مسلح على أحدث التقنيات وعلى هذا الأساس تم في شهر جوان 1959 وضع نظام سري جديد، لدرجة أنه بعد بضعة شهور تمكنت هيئة المراقبة من مراقبة كامل الحدود⁽⁴⁾. وهي التالي:

✓ **مركز ملاق⁽⁵⁾**: ويعتبر من أهم مراكز جيش التحرير الوطني في تونس وهو خاص بالتدريب العسكري وتخزين الأسلحة وتموين الجنود وجمع المساعدات التي يتحصل عليها جيش التحرير من الدول الصديقة والشقيقة.

✓ **مركز قرن الحلفاوية**: (بالقرب من الكاف) طور فيما بعد وأصبح من أهم مدارس تكوين الإطارات.

✓ **مركز وادي ميلز**: شرق غار الدماء وهو خاص بتخزين الأسلحة.

(1) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص:214.

(2) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص ص:359-360.

(3) حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص ص:120-121.

(4) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص:468.

(5) ينظر: الملحق رقم (18): جواز مرور.

✓ مركز حمام سيالة: قرب باجة وقد خصص للتدريب العسكري وتمركز وحدات جيش التحرير الوطني ثم حول سنة 1958 إلى مركز لراحة الوحدات المهيأة للدخول إلى الولايات الداخلية.

✓ مركز زيتون1، وزيتون2، وزيتون3: للتدريب العسكري وقد كانت هذه المراكز قريبة من مركز القيادة العامة بغار الدماء⁽¹⁾.

وأما في منطقة تاجروين ومكثر والتي يتواجد فيها قرابة ألفي عسكري من الولاية الأولى والثانية والرابعة والسادسة فيوجد معسكرات للتدريب⁽²⁾، الأول في معسكر سوق الجمعة وآخر يوجد في الغارية وببشون بالقيروان وهناك قواعد على الحدود بتاجروين وربيه Rebiba قرن حلفاية، وعلى طول الحدود حتى إلى الجنوب في قفصة وتمغزة. ويتم استقبال المتطوعين من الجنوب الجزائري⁽³⁾ كذلك مركز تلابت للولاية الأولى الذي كان مركزا للتخزين كذلك والذي وصلته الأسلحة من يوغسلافيا⁽⁴⁾

بالإضافة إلى هذه المراكز نذكر كذلك مركز بيرينو نواحي تالة ومرز جروين ومركز شعانبي التي كانت متقلبة في معظم الأحوال، وقد اتخذت وحدات جيش التحرير من هذه المراكز منطلقا لهجوماتها على العدو، كما شكلت في نفس الوقت مكاتب القيادة لجيش التحرير أو مستشفيات عسكرية⁽⁵⁾.

مراكز التدريب وتضم 3350 مجاهدا موزعين على المعسكرات الستة، ومدرسة الأشبال وتفصيل ذلك كالآتي: معسكر ملاق 1000 مجاهد، مدرسة الأشبال في ضيعة بني (BENI) 600 مجاهد معسكر برينو (BERINO) 250 مجاهداً معسكر صانعي المتفجرات والمشتغلين بها 200 مجاهد، معسكر بئر الحفرة 400 مجاهد.

مراكز الفرز والعبور، وكانت تضم 1700 مجاهد موزعين على ثلاثة أماكن هي: معسكر بلاد الزيتون 1000 مجاهد، ضيعة كاييو (CAPIEUX) 300 مجاهد، برج المقراني 400 مجاهد⁽⁶⁾.

إذ أنه وحسب وثيقة عسكرية فرنسية حول توزيع وانتشار الثوار الموجودين بالتراب التونسي بالمدن التونسية المحاذية للحدود التونسية الجزائرية؛ أن بالولاية الأولى تاجروين ثلاثة آلاف جندي، والقصرين خمسة مائة جندي، والرديف بها ألف وخمسمائة جندي، وقفصة ألف جندي، وتنقسم إلى القاعدة الأولى

(1) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:310.

(2) ينظر: الملحق رقم (46): التحضير لعملية عسكرية في معسكر داخل تونسي.

(3) حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص:124-125.

(4) مسعود لعروسي، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

(5) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:311.

(6) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص:296.

تاجروين وربية (Ribia)، والقاعدة الثانية قلعة سنان، والقاعدة الثالثة تالة، والقاعدة الرابعة تلابت والقاعدة الخامسة الرديف، القاعدة السادسة قفصة، القاعدة السابعة توزر والقاعدة الثامنة القصرين أي بمجموع خمسة آلاف جندي للولاية الأولى⁽¹⁾.

جبل الشعانبي الذي كانت قيادة المنطقة السادسة قد أعدته إعدادا خاصا ليكون قاعدة خلفية لكل المجاهدين، الذين يدخلون إلى الحدود التونسية قادمين إليها من أرض الجزائر بهدف العلاج والتسليح والتدريب، وكان تحويل ذلك الجبل إلى قاعدة قد تم في شهر مارس سنة 1957⁽²⁾، وهي المركز الخلفي لمجاهدي المنطقتين الخامسة والسادسة وبعض الأفواج الأخرى التي تتبع الولاية الأولى⁽³⁾.

بعد فشل تنظيم الجبهة الشرقية بسبب ظهور الصراعات القبلية والولاءات الشخصية الأمر الذي ضاعف الصراعات بالمنطقة وحذا بقيادة الثورة إلى وضع حد لهذه الفوضى ومعاينة مسؤولي التنظيم⁽⁴⁾، ومباشرة بعد فشل مؤامرة محمد لعموري فقد قدمت تلك الخطة إلى وزير القوات المسلحة ليوافق عليها. وقد كان من بين أهدافها ما يأتي:

1. تجهيز مراكز خاصة بتدريب الإطارات والجنود في الحدود التونسية.
2. فتح سجون إلى جانب هذه المراكز تكون خاصة بالذين يرفضون التدريب.
3. تكوين محكمة عسكرية لكل من تشتم منه رائحة التمرد على نظام الثورة.
4. إسناد مهمة تدريب الإطارات والجنود إلى بعض الضباط القادمين من الجيش الفرنسي أي الموالين لمدير الديوان المذكور⁽⁵⁾.

في هذا الإطار كلف النقيب زرقيني بفتح مركز تدريب بالشعانبي⁽⁶⁾ ناحية القصرين حتى تتمركز وحدات من الولاية الأولى، وقد صادف هناك ضباطا تخرجوا من المشرق العربي أمثال عبد الرزاق بوحارة وكمال وراتسي ولكحل عياط... كان بالشعانبي حوالي 500 إطار وجندي في حالة معنوية ومادية سيئة

(1) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:310.

(2) كان هذا الجبل ارتفاعه شاهقا يبلغ 1544 م عن سطح البحر وهو في الجنوب التونسي ويبعد زهاء عشرين كيلومترا إلى الجنوب من مدينة القصرين بزهاء عشرين كيلومترا عن الحدود الجزائرية التونسية. محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى...، المرجع السابق، ص:227.

(3) محمد زروال، المرجع نفسه، ص:412.

(4) سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص:112.

(5) محمد زروال، المرجع السابق، ص:391.

(6) ينظر: الملحق رقم (18).

ما جعلهم يتمردون عليه ويطالبون برحيله ولقيّ نفس المصير بعده النقيب محمد بوتلة وحتى الرائد عز الدين من ثوار الولاية الرابعة، ومن هذه المجموعة تكونت النواة الأولى للفيلق 39 الذي أصبح يضم ثلاثة كتائب خفيفة بقيادة بوحارة وبراكيتية وكتيبة ثقيلة بقيادة لكحل عياط⁽¹⁾.

وجهت التهمة إلى المنطقة السادسة بأنها تباطأت في تنفيذ الأمر الذي كان قد صدر إليها (مارس 1959) بوجوب الدخول إلى أرض الجزائر، عندئذ قررت تلك القيادة أن تجمع مجاهدي هذه المنطقة كلهم في جبل الشعانبي، وفعلا فقد تجمعوا كلهم لكي تفرض عليهم فترة تدريبية يتلقون خلالها بعض المعلومات العسكرية والمهارات الفنية التي تنقصهم والتي لم يتعلموا منها إلا ما اكتسبوه من خلال تجاربهم الحربية في ميادين القتال⁽²⁾.

فالقضية هي محاولة من قبل بعض ضباط ولاية أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية للانقلاب على الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية وإزالة كريم بلقاسم ومحمود الشريف وتوسيع رقعة الصراع الجزائري-الفرنسي إلى تونس⁽³⁾.

سبب هذه الثورة يعود إلى تكاثر العقوبات ضد إطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية وإلى بطء التعيينات في القيادات، ثارت الفياق ضد تصرفات وزارة القوات المسلحة. ففي سنة 1959 تمرد ألف مجاهد تقريبا في جبل شعامبي بالقرب من قسرين (20 كيلومترا شرق الحدود الجزائرية التونسية) وكان على رأسهم عثمان جيلالي واغلبهم من الولاية الأولى، وقد كان المتمردون يلومون قيادة الجيش وبعض أعضاء الحكومة المؤقتة على صبّ عقوباتهم على مجاهدي الولاية الأولى وعلى نقص تقديم وسائل الكفاح لتلك الجهة⁽⁴⁾.

وتذهب بعض المصادر إلى أن أهداف القيادة آنذاك (كريم، عبد الله بن طوبال وعبد الله بوصوف) تصفية جيش الشعانبي بعد تصفية قادة الولاية، وفي هذا أنشئ مركز للتدريب وهمي بالشعانبي وعينت على رأسه الكومندان ولكن لهؤلاء أهداف أخرى غير التدريب، وهي تشتيت جنود المركز بتشجيعهم على الفرار وذلك لتفتيت وتجزئة هذه الكتلة أو النواة التي تضم الرعيل الأول من الجنود الذين انخرطوا في

(1) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 326.

(2) محمد زروال، المرجع السابق، ص: 213.

(3) Mohamed Harbi, Le FLN mirage..., Op- cit, P:226.

(4) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص: 462.

صفوف الثورة⁽¹⁾، وحسب رأي كريم بلقاسم فإن الذي أوعز لمجموعة الشعانبي بالتمرد هو الحبيب بورقيبة قصد الضغط على الثورة واحتوائها وجعلها تتضبط وتحترم القواعد العسكرية، كما قامت بتنظيم الوحدات اللوجستكية للجيش وطورتها وأعدت تنظيم الكتائب وتم تجهيزها بالأسلحة الحديثة وهي بذلك استفادت من المغامرات الفاشلة التي خاضها كريم بلقاسم، إشارة إلى مشروع الرائد مولود إيدير حيث ارتكزت في عملها على تأسيس جيش مدعم بالاعتماد على العناصر المتخرجة من المدارس العسكرية العربية والتي نهلت من الحركة الوطنية، كما طالبت بعودة الإطارات والتحاقها بصفوف الجيش وقامت بإفراغ السجون: دندن، باجة، تاجروين⁽²⁾.

وقد حاول البعض إيجاد حل لتمرد هذا الجيش بداية بمحمد زروقي لكنه أخفق في أداء مهمته وخاصة لمعرفة هؤلاء عمله إلى جانب الجيش الفرنسي، وكذا بسبب الموقف المتصلب الذي وقفته (ح.م.ج.ج) من هذه القضية بسبب محاولاتها فرض سلطتها، ويعود ذلك إلى التقارير السطحية التي ما انفكت تصل إلى الحكومة من مراسليها⁽³⁾، وبعد الموقف المتأزم الذي يؤذن بالخطر المحدق أصبحوا يفكرون في الهجوم على التونسيين المدنيين منهم والعسكريين للتزويد بالمواد الغذائية⁽⁴⁾، بعد أن أصدر بوتلة في أكتوبر 1959 أمرا شخصيا بقطع المواد التونسية على المعسكر وعدم السماح لأي سيارة بالدخول لهذا المعسكر، فلما أحست الحكومة بالخطر أوفدت كل من العقيدين محمدي السعيد وحاج لخضر للتفاوض مع مسؤولي جبل الشعانبي بهدف إقناعهم بقبول تعليمات القيادة، وحسب شهادة عبد الرواق بوحارة أنه كلف من قبل الحاج لخضر بمهام تسهيل عملية خلق جو من الثقة والانضباط في صفوف المتمردين وجعلهم يستفيدون من التكوين العسكري.

وأخذت جيوش الشعانبي عدة مآخذ على الحكومة المؤقتة منها أن مدة التدريب المحددة ستة أشهر ومرت أكثر منها⁽⁵⁾، ثم أن المعاملات تدل على أن الهدف هو قتل هاته الفئات وليس التدريب بعد المطالبة بالدخول إلى الجزائر إضافة إلى تعيين قادة منهم: زرقين، بوتلة وسجن قادة المجاهدين مما أدى

(1) عمار جرمان، المرجع السابق، ص: 161.

(2) سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص: 114.

(3) محمد زروال، المرجع السابق، ص: 233-234.

(4) عبد الواحد بوجبار، المرجع السابق، ص: 193، محمد زروال، مرجع السابق، ص: 263.

(5) عثمان السعدي، المرجع السابق، ص: 132.

بالثوار الثورة على سحبهم منهم: صالح بن علي ومقداد جدي ومحمد ناصر مشري⁽¹⁾، ويؤكد علي مزوز أن العقوبات شملت قادة الولاية الأولى خاصة المنطقة الأولى والثانية التابعين للولاية الأولى وكان بذلك التمييز حتى في السلاح الذي يزودون به لا يشابه ما يزود به مجاهدو الولاية الثالثة⁽²⁾.

وكمحاولة أخيرة قام بها الرائد عز الدين مبعوثا من طرف الحكومة المؤقتة وكان وصول هذا المسؤول إلى جبل الشعانبي مصحوبا بالرائد عمر أوصديق، وقد أدخل الطمأنينة إلى نفوس المجاهدين وترك فيهم انطبعا حسنا في بادئ الأمر⁽³⁾. ويصعب بعضهم النشاط الذي قام به عز الدين في الأيام الأولى عندما تعين في جبل الشعانبي بأنه نشاط حقق بعض النتائج المشجعة على المزيد منها، فقد استمال إليه قلوب البعض من المجاهدين بل وكسب ثقتهم ولكن الشكوك ظلت تسيطر على الجو العام في جبل الشعانبي.

وكانت مغادرة عز الدين ناتجة من وقوع بعض الحوادث وسوء التفاهم، وبذلك فقد أصبح المجاهدون في جبل الشعانبي من غير قائد ولو كان غير معترف بقيادته عليهم. ضيعت ثلاثة أشهر في هذه المنطقة القاحلة كنت وأنا في حالة استقالة من الجمهرة الفرعية أنتظر بتونس اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية⁽⁴⁾. بعدهما الرائد عز الدين إلا أنه أخفق كذلك بالرغم من زيارة كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال للمخيم وبالرغم من بقاءه ثلاثة أشهر بالمكان. الحقيقة أن الأمور ما عادت إلى مجراها الطبيعي إلا بعد تأسيس هيئة أركان جيش التحرير في يناير 1960 فهذه الهيئة هي التي أعادت نظام الجيش في الحدود الشرقية⁽⁵⁾.

وقد تحدث عثمان السعدي عن الخطاب كان فحواه نطق به... قائلا: « ما وقع في الماضي ننزل عليه ستارا من النسيان، ونبدأ صفحة جديدة ». وكان عند وعده رحمه الله. فأعيد تنظيم الفيلق من جديد: تأسس الفيلق 71 بقيادة حفناوي حشيشي والفيلق 72 بقيادة عمار الزغلامي، والفيلق 68 بقيادة عبد الرحمن بن الأطرش، والفيلق 45 بقيادة العربي بلخير، والفيلق 53 بقيادة سعد قسطل، وقائدهم محمد الناصر مشري وكلفت هذه الفيلق بالقيام بالمهمة الأولى المتمثلة في تدمير خط موريس. وهكذا عادت

(1) محمد زروال، المرجع السابق، ص: 336.

(2) علي مزوز، المرجع السابق، ص ص: 197-198.

(3) محمد زروال، المرجع السابق، ص: 236.

(4) نفسه، ص ص: 239-240.

(5) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص: 462.

الثقة للمجاهدين في القيادة بفضل القائد بومدين البعيد عن الجهوية، وعن محاباة ولاية على ولاية أخرى⁽¹⁾.

أصبحت لهذه المراكز والمدارس أهمية إذ إنه ما إن وصل منتصف جويلية 1959 حتى أصبح التدريب عاما يشمل الوحدات المقاتلة بدءًا بالجندي البسيط وانتهاءً بقائد الوحدة، وهذا ما أدى إلى توسع المراكز لكثرة الوحدات التي كان عليها أن تتلقى التدريب أو التي تأتي للتزويد بالتسليح والتموين⁽²⁾، وهكذا استمرت عمليات التدريب على مستوى هذه المراكز التي بدأت بأشباه المتعلمين وانتهت بتدريب الوحدات القتالية كلها على أيدي مجاهدين تكونوا تكوينا عسكريا في البلدان العربية أهلهم لكي ينهضوا بهذه المهمة⁽³⁾، فكانت تقوم بإجراء دوريات يتخرج منها خبراء في استعمال الأجهزة اللاسلكية. فعلى سبيل المثال فقد تخرج من مدرسة وادي ملاق يوم 10 سبتمبر 1960 أربع مائة وخمسون (450) جنديا متخصصون في استعمال الأسلحة الثقيلة⁽⁴⁾.

وأنه منذ جوان 1959 وضع نظام سري جديد لدرجة أنه بعد بضعة شهور تمكنت هيئة المراقبة من مراقبة كامل الحدود، فكانت هذه القواعد باتم معنى الكلمة التي تذهب إلى أنه لم تكن سوى شبه مراكز⁽⁵⁾، إلا أنها حققت أهدافها إذ سارت بجانب قوافل السلاح مجموعة من الكوادر التي تم تدريبها في المراكز العسكرية للقاعدة الخلفية واستطاعت أن تمرر العديد من القوافل⁽⁶⁾، وذلك بعد أن أصبح المجاهدون يتدربون على كافة أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة الثقيلة ويتقنون استعمالها بطريقة صحيحة وكيفية دقيقة أذهلت العدو، إضافة إلى مهمة الحفاظ على السلاح على مستوى المسؤولين بعد مهمة جمعه وتخزينه إذ كان يشرف على مركز تونس عبد المجيد بوزيد وغيره⁽⁷⁾.

(1) عثمان السعدي، المرجع السابق، ص ص: 133-134.

(2) محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى...، المرجع السابق، ص: 417.

(3) السعيد بلخرشوش، مرجع سابق، ص: 360.

(4) حبيب حسين اللولب، المرجع السابق، ص ص: 127-128.

(5) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص: 469.

(6) صالح قرفي، المرجع السابق، ص: 75.

(7) علي زغود، ذاكرة الثورة...، المرجع السابق، ص ص: 118، 123.

إضافة إلى أن بعض المعسكرات والمراكز أقيمت على طول الحدود الجزائرية التونسية بهدف ربط حركة جيش التحرير في كل من غار دماء، الكاف، فريانة، تالة، عين دراهم، سوق الأربعاء، الرديف، تاجروين، ساقية سيدي يوسف، قفصة، القصرين، قابس ونفطة وفريانة⁽¹⁾.

▪ 62-64 نهج باب الجديد: شركة نقل (Goubi Nad) نقل المجندين والأسلحة.

▪ خلية الحزب الحر الدستوري باب الجديد: مخزن الأسلحة.

▪ ثكنة فوجمول (رأس الطابية): ممر للأسلحة الخاصة بجيش التحرير.

▪ باب سعدون: مقر خلية الحزب الدستوري الجديد (مخزن للأسلحة).

▪ نزل العياشي: مستودع لسيارات جيش التحرير.

▪ جامع شمال مقبرة سيدي يحي: مخبأ للأسلحة.

▪ 37 نهج الحلفاوين: مكتب جبهة التحرير برئاسة بوتليس (استقبال الأسلحة والتبرعات)⁽²⁾.

وتوجد مخازن للأسلحة بمنطقة (متيال قيل)، كما ذكرت أن هناك مخزنا للأسلحة بجزيرة يتم فيه تخزين الأسلحة من طرف البحارة بجرجيس كما توجد خمسة مخازن سلاح أخرى في منطقة رقدالين Regadalin وتحدثت التقارير عن وجود مخزن للأسلحة بمغقيق Mghiguig، حيث اكتشفت السلطات الفرنسية في 12 أوت 1956 مخزناً هاماً للأسلحة بمدينة منوبة تحت حماية وحراسة متطوعين تونسيين وجزائريين وجدت فيه أسلحة وسيارات رونو ذات لوحات جزائرية، بالإضافة إلى هذه المناطق التي وردت في تقارير الشرطة الفرنسية تشير إلى مخازن للسلاح في مناطق أخرى مثل: المنوية، سوق الأربعاء، غار الدماء وجزر كريتاس ورأس الدماس، قبلي، سوق الأحد وقفصة وخنقة سيدي بوزيد وبيرات الكرشاوا بالقرب من بن غردان وتاجروين وبرج حمام والقنطرة والزارات وتوزر ومدين والقيروان... وغيرها⁽³⁾.

(1) حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص:121.

(2) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:312.

(3) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص ص:327-328.

كان تحقيق الالتحام والتعاون مع الحكومة التونسية ضرورة ملحة بحكم الروابط المتينة التي تجمع شعوب المنطقة، وخاصة في إطار تدويل القضية الجزائرية وتحقيق وحدة الشمال الإفريقي داخل إطاره الطبيعي في وقت لا يخفى على الباحث أن قيادة تونس عرفت مشكل المعارضة ومحاولة تصفية فلولها. والقيادة في الولاية الأولى عاشت مشكلة الزعامة، وكان التحدي الذي عرفته الثورة في غياب القيادات الرائدة في الأوراس اللمامشة بعد بن بولعيد يكمن في الجانب العسكري خاصة في مسألة التحكم في توزيع السلاح الذي أفرز صراعا عنيفا في أقصى الحدود الشرقية فغدت الخلافات على القيادة واضحة وجلية للعيان.

نتج عن هذا الخلاف قتل هؤلاء القادة في فترة تعتبر من أخطر الفترات التاريخية في تاريخ الثورة وهي فترة بناء خط شارل وموريس في إطار مؤامرة فرنسية نفذتها لجنة التنسيق والتنفيذ التي تحكمها نوايا الجهوية عملت على تصفية الولاية الأولى وتغليب المصلحة الجهوية على حساب المصلحة الوطنية. لاشك أن تونس وجدت نفسها في خضم صراع حرب الجزائر متأثرة بصراع في النزاع، متهمة بخدمة طرف على حساب آخر وإن كانت النظرة البورقيبية تركز كثيرا على خدمة المصالح القطرية إلا أن استراتيجية الثورة عرفت كيف تعزز أهدافها وتتعايش مع هذه السياسة.

فقد ساهمت عدة عوامل في هاته المرحلة لصياغة موقف تونسي متضامن مع الثورة الجزائرية وبذلك أرسيت علاقات وطيدة بين النظام البورقيبى و(ل.ت.ت) وقد سمحت سياسة التضامن هذه، والعلاقات الوطيدة برعاية نشاط الثورة مقابل بعض التنازلات الجزائرية من خلال الموافقة على بعض الشروط لبناء اتفاقية تعاونية بعد التجاوزات التي عرفتها المرحلة من الطرفين التونسي والجزائري والتي كانت ستجعل الثورة الجزائرية في خطر كذلك تجعل استقلال تونس والحفاظ على سيادتها الوطنية في محك الهاوية.

الفصل الخامس:

انعكاسات العلاقات بين قيادة الولاية الأولى

والحكومة التونسية

تمهيد

المبحث الأول: انعكاسات العلاقة على الولاية الأولى

المطلب الأول: بناء السدود المكهربة

المطلب الثاني: استراتيجية الثورة في مواجهة الأسلاك الشائكة المكهربة

المطلب الثالث: دور القواعد الخلفية بتونس في تخفيف الضغط على الداخل

المبحث الثاني: انعكاس العلاقات على تونس

المطلب الأول: استقلال تونس وظهور مبدأ حق التتبع

المطلب الثاني: العدوان على ساقية سيدي يوسف وبعض المناطق الأخرى

المطلب الثالث: اللاجئين الجزائريون

المطلب الرابع: قضية بنزرت ومشكل الحدود (الخلاف الحدودي)

المبحث الثالث: انعكاس العلاقات على التوجهات المغاربية

المطلب الأول: تطور العلاقات بين القيادات ضمن محاولات الوحدة

المطلب الثاني: ندوة طنجة

المطلب الثالث: ندوة المهديّة

خلاصة الفصل

بالرغم من المحاولات المتكررة للسلطة الفرنسية للقضاء على العلاقات التي تربط المناطق الحدودية وخاصة الولاية الأولى وقادتها بالحكومة التونسية إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، وقد كان لتواصل الدعم التونسي للثورة الجزائرية خاصة في شقه السياسي والعسكري تبعات على النظام التونسي والجهة الجزائرية كذلك.

إذ وجدت تونس نفسها منذ الاستقلال تواجه خطر التبعات المختلفة للثورة الجزائرية وبالتالي كانت مضطرة إلى تقديم خيار الدعم والتضامن مع القضية الجزائرية، خاصة بسبب الدعم الشعبي للثوار الجزائريين الذين لقنوا السياسة الاستعمارية ضربات موجعة على الحدود التونسية الجزائرية، وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية وجيشها يمارسون ضغوطات على الجانب الجزائري والتونسي.

هذا الأخير الذي انتهجت معه سياسة مختلفة تارة اعتمدت على اتفاقيات تعاونية مع الحكومة التونسية ومهادنتها وتارة أخرى استعملت القوة عن طريق العدوان المتكرر على الأراضي التونسية، وهذا ما كان له انعكاس على الجانب الجزائري بسبب إنشاء الخطوط المكهربة التي سعت استراتيجية الثورة لمواجهة من خلال ما لعبته القواعد الخلفية وجيش الحدود بصفة خاصة بعد أن أنشأت له الثورة مدارس ومراكز من أجل التدريب.

المبحث الأول: انعكاسات العلاقة على الولاية الأولى

لقد عرفت علاقات قيادة الثورة بالحكومة التونسية انعكاسات كبيرة على الثورة التحريرية وخاصة على الولاية الأولى بعد أن اشتد عليها الخناق من طرف السلطات الاستعمارية، خاصة بإنشاء الخطوط المكهربة مما اضطر القيادة في الولاية الأولى إلى وضع استراتيجية لمواجهة هاته الخطوط والتي ساعدت على إذكاء دور القواعد الخلفية وبناء مدارس التدريب الخاصة في تونس.

المطلب الأول: بناء السدود المكهربة

كان الشغل الشاغل لقوات العدو هي إغلاق الحدود والسيطرة على المنطقتين الدفاعيتين على طول الخطين شارل وموريس من أجل عدم مرور قوافل السلاح ولا سيما في المناطق الحدودية الجنوبية في بئر العاتر في الشرق⁽¹⁾ بالرغم من انتباه قادة الثورة لخطورة هذا المشروع وتنبههم القادة في تونس وذلك من أجل ضرورة التصدي لهذا الخط والعمل على إفشال المشروع، إلا أن القيادة لم تصدر أمرا واضحا حوله وإنما تركت الحرية المطلقة في قضية التعامل مع الوضع بالكيفية الأنسب والتي تخدم الثورة مما سمح للقوات الفرنسية بمد الخطوط المكهربة.

خلال السنتين الأوليين من اندلاع الثورة المسلحة أي إلى غاية 1956 كانت المناطق على طول الخط الحدودي أهلة بالسكان والتي كانت الدرغ الوافي لجيش التحرير الوطني في الإقامة والتمركز والتموين والاتصالات، وكان في بداية الأمر لسنة 1955-1956 إقامة أو تسييج الأسلاك الشائكة وزرع الألغام والتي لا تتعدى خط أو خطين وفي ليلة واحدة تم زرع هذه الأسلاك على طول خطوطه من طرف مناضلين ومسبلين بمرافقة أفواج من جيش التحرير الوطني⁽²⁾، مما دفع بالإدارة الفرنسية إلى اعتماد استراتيجية عسكرية جديدة للحيلولة دون تدفق الأسلحة والذخيرة من الحدود الجزائرية الشرقية من خلال بناء الخطوط المكهربة وإحكام غلق الحدود⁽³⁾.

(1) Salah guerfi, Les Origines historiques de la strategie militaire Algérienne, **Aldjeich**, N° 615, Octobre 2014, P:60.

(2) محمد قنطاري، الأسلاك الشائكة المكهربة- سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية دورها وتأثيرها في الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصب، الجزائر، 2009، ص:61

(3) عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص:225.

بعد تزايد العمليات العسكرية لوحدة جيش التحرير وتزويد المجاهدين بالسلاح عن طريق الحدود الشرقية، ولعزل الثورة عن تونس سعت فرنسا إلى غلق الحدود ببناء خطين مكهربين من الأسلاك الشائكة يمثلان حاجزا على الحدود لمنع دخول المجاهدين من المغرب وتونس، ولهذا الأمر بالذات جاءت فكرة إنشاء خطي شارل وموريس⁽¹⁾.

ترجع فكرة إنشاء الخطوط إلى الجنرال فانكسيام⁽²⁾ قائد منطقة الشرق القسنطيني الذي حاول تطبيقها أثناء حرب الهند الصينية وتم تجسيدها في الجزائر على يد أندري موريس⁽³⁾، وهذا بعد ما استنتجه من خلال قراءته لنتائج مؤتمر الصومام التي أكدت أن القيادة تتكون من شقين شق يعيش في الداخل وآخر في الخارج⁽⁴⁾، وهذا ما يؤكد أن الجنرال فهم أن الثورة الجزائرية تعاني من مشكلة المركزية في قيادتها العليا لأجل ذلك فإنه تحمس كثيرا لفكرة الفصل بين قيادة الداخل والوفد الخارجي إذ كان يرى أن هذا الفصل يتم عن طريق العزل بينهما، وبذلك تتمكن القوات الفرنسية من القضاء على الثورة وقيادتها⁽⁵⁾ هذا جعل الحكومة الفرنسية توافق على إقامته بعد تقديمه للبرلمان الذي صادق عليه فأصبح المشروع يحمل اسم صاحبه "خط موريس" كما عرف بـ "سد الموت" أو "السد القاتل" وكان ذلك نهاية عام 1956 وبداية عام 1957⁽⁶⁾، إذ يؤكد أندري موريس على دوره في إنجاز هذا الخط بالعبارات التالية: «مباشرة عند استلامي مهام كوزير للدفاع الوطني أصدرت إلى القادة العسكريين تعليمات لبناء حاجز على امتداد الحدود الجزائرية- التونسية»⁽⁷⁾، وذلك في حكومة بورجيس موني وتم إنجاز الخط الشائك المكهرب في 26 جوان 1957 وذلك ظنا منهم أنه سيساهم في حماية السكك الحديدية والطريق التي تربط بين ميناء عنابة للتصدير ومناجم الفوسفات بمنطقة لكويف ضواحي مدينة تبسة⁽⁸⁾، وعن هذه الخطوط يقول الجنرال ديغول: «وقد أقيمت الحواجز على طول الحدود مع تونس والمغرب وقوامها منشآت دفاعية

(1) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص:432.

(2) Aldjeich, N° 576, Op- cit, P:25.

(3) حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص:91.

(4) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:44.

(5) محمد زروال، اللاممثلة في الثورة، المرجع السابق، ص:426.

(6) محمد ياحي، المرجع السابق، ص ص:279-280.

(7) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص:385.

(8) بناء السد الشائك المكهرب الملغم: الأسلاك الشائكة وحلول الألغام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، مطبعة الديوان،

الجزائر، [د.س.ن.]، ص ص:23-24.

محمولة بشكل دائم ومغطاة بمعوقات من الألغام والشريط الشائك، وبفضل هذه التدابير، لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ إلى البلاد المجاورة من الدخول إلى الجزائر قبل عقد الصلح ما لم نقم على فتح الطريق لها بملء إرادتنا»⁽¹⁾.

بعد اسناد قيادة الجيش الفرنسي إلى الجنرال شارل عين على رأس قيادة القوات العسكرية بالجزائر شال موريس Moulice Challe في 19 ديسمبر 1958⁽²⁾ لأنه كان مقتنعا بأنه لا يمكن القضاء على المقاومة الجزائرية بالداخل إلا وفق الخطط العسكرية للجنرال شال⁽³⁾، الذي بدأ في تطبيق مخطط حرب جديد باسمه⁽⁴⁾ والذي سعى من خلاله إلى تشديد الرقابة على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية وتطويقها عن طريق إقامة خط موريس المكهرب عام 1957 على الحدود الشرقية، وبعد ذلك خط شال على الحدود الغربية لمنع تسرب الثوار والأسلحة⁽⁵⁾ وقد أنشأ الجيش الفرنسي عدة مراكز على طول تلك الخطوط وجند لها عدة قوات كوحدات المشاة (GMS) ووحدات الطائرات العمودية (الملاحظة العمودية PIPER) وذلك لمحاصرة أية وحدة أو قافلة للمجاهدين وهي تعبر تلك الخطوط⁽⁶⁾. وبذلك بنت تلك الخطوط سجنا استعماريًا كبيرًا سعت من خلاله لعزل الثورة عن تونس والمغرب وبالتالي منع تغلغل المجاهدين⁽⁷⁾ وتطويق الحدود لمنع وصول الأسلحة للثوار الجزائريين عن طريق تونس إذ كان الفرنسيون يدعون أن هذه الطريق هي الطريق التي تمر منها الأسلحة⁽⁸⁾.

(1) محمد لحسن أزغدي، المرجع السابق، ص: 183.

(2) عمار ملاح، محطات حاسمة...، المرجع السابق، ص: 229.

(3) Mahfoud khaddache, **L'agérie selibrérce 1954-1962**, Archive d'imprimer sur les presse, ANAG, reghaia, Algérie, P:252.

(4) وهو مخطط جهنمي عسكري يتمثل في القيام بعمليات تمشيطية برية وبحرية في محاولة لتطهير المناطق من المجاهدين لكن عملياته باءت بالفشل كعملية المرابطون على الحدود الشرقية. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص: 275.

(5) نفسه، ص: 274.

(6) وهيبة سعدي، المرجع السابق، ص: 108.

(7) Aldjeich, N° 576, Op- cit, P:25.

(8) **جريدة المجاهد**، ع: 12-15 نوفمبر 1957، ص: 03 وأنظر كذلك: عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 09.

(8) **Le petit matin**, La Controverse entre la Tunisie et la France provient du conflit Algerien qui a internationalise, Paris, 06/03/1958.

1- بناء خط موريس:

بدأ الجيش الفرنسي يباشر عملية إقامة هذا السد على طول الحدود الشرقية للوطن في إطار مخطط موريس في 4 جويلية 1957⁽¹⁾ أقيم قرب الحدود التونسية وهو خط باسم أندري موريس الذي أشرف على إقامته في الشرق بـ 7000 فولت⁽²⁾، وقد أنشئ بموازاة خط حديد عنابة- منجم الوزنة- إلى غرب الحدود مع تونس بما يتراوح بين 10 و50 كلم تقريبا وطوله 450 كلم بين الساحل ونقرين الواقعة بين تبسة ووادي سوف⁽³⁾، واكتملت أشغاله في عام 1957 ويمتد بذلك الخط من الساحل الشرقي لمدينة عنابة إلى جنوب مدينة تبسة مروراً ببئر العاتر، الشيحاني، الدرعان حتى نقرين جنوب مدينة تبسة. وكان طول الخط 380 كلم⁽⁴⁾ ويمتد حتى بوقموزه بوشقوف إلى تبسة باتجاه لكويف بئر العاتر فسوق أهراس ليمتد نحو السحاري بواسطة أجهزة الرادار⁽⁵⁾، ويفصل جمال قنان هذا فيؤكد أن الخط من نقطة شيحاني يتفرع قسماً من الخط يحميان طريق السكة الحديدية ثم ينزل باتجاه سوق أهراس، مداوروش، العينات حتى تبسة ليصعد باتجاه الكويف ثم ينزل نحو بكارية، الماء الأبيض، أم علي، بئر السبايخية، بئر العاتر ثم نقرين، ليتجه نحو شط الغرسة على مسافة يبعد طولها أربع مائة وثمانين كيلومتراً طولاً⁽⁶⁾ أما العرض فإنه يختلف تبعاً لطبيعة وتضاريس كل منطقة حيث يتراوح بين ستة واثنا عشر متراً⁽⁷⁾ إلى غاية 60 متراً. وقد وجد جيش التحرير الوطني في البداية صعوبة في اختراق خط موريس والتعامل معه، ولكن بالاقتراب منه نال الجيش الخبرة والتجربة وأصبح يخترق لكن بعد سقوط العشرات من القتلى والجرحى،

(1) عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج:2، المرجع السابق، ص:72.

(2) إلا أن هناك من يؤكد أن قوة التيار بلغت 5000 فولط. ينظر: لخضر شريط وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص:186.

(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص:64.

(4) ينظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص:277، مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصرة: واقع ورؤى، دار هومة، الجزائر، 2011، ص:63، محمد قنطاري، الثورة الجزائرية وقواعد الخلفية...، المرجع السابق، ص:124.

(5) السعيد بلخروش، المرجع السابق، ص:433.

(6) جمال قنديل، خط موريس بين الانتصار والانكسار، مذكرة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1992-1993، ص ص:50-51.

(7) ينظر: الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص:132، محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:145.

ولذا اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ⁽¹⁾ في أواخر سنة 1957 قرارا يسمح بتمركز وحدات جيش التحرير الوطني بالشريطيين. وعن وصف خط موريس يقول المجاهد السنوي حسين: « وقبل الخط حقل من الألغام ثم أسلاك شائكة ثم الخط الكهربائي به 1500 فولط بمجرد قطعه، يهْبُ جهاز إنذار لمراكز المراقبة على طول الحدود تشير إلى مكان قطع الخط، ثم أسلاك شائكة ثم ألغام وما بين الأسلاك الشائكة والألغام ممر تمر فيه الدبابات والمدرعات، ثم مسافة على طول داخل الحدود الجزائرية المهجرة من الأهالي وكانت تسمى بالأرض المهجرة»⁽²⁾، وهذا الدعم بالحواجز الغرض منه منع تدفق السلاح إلى الداخل وبالتالي خنق الثورة ومن ثم القضاء عليها، لكن الأمر كان على عكس ذلك بحيث استمر المجاهدون في أداء مهامهم رغم كل الأخطار، من هنا رأى المستعمر أنه لابد من إنشاء خط ثان خلف خط موريس في فيفري 1959⁽³⁾ وإلى إنشاء هذا الخط بقيت عملية تسلل الأفراد بصعوبة وخطورة هي الوسيلة الوحيدة للاتصال بالمقاتلين⁽⁴⁾.

خاصة بعد أن تم إنجاز خط موريس الشرقي بين تبسة وعنابة في بداية يناير 1958 واستكمل بخط غربي ممتد من مرسى بن مهدي إلى بشار تم إنجازه سنة 1959 إذ أنشئ خط موريس الشرقي بداية جانفي 1958، وأردف بقرار إجلاء السكان من المنطقة الممتدة بين الخط المكهرب والحدود الشرقية. أما خط موريس الغربي فممتد من مرسى بن مهدي إلى بشار وقد تم إنجازه سنة 1959⁽⁵⁾ وكان يمر بالمشربية وفقيق وبني ونيف والعبادلة ومغنية والعريشة وعين الصفراء ويقدر طوله بـ 750 كلم⁽⁶⁾، وقد جاء هذا الخط نتيجة ومواجهة لنتائج مؤتمر الصومام والهدف منه عزل الثورة الجزائرية عن شقيقتها المغرب وتونس وبذلك عزل الثورة الجزائرية عن محيطها الخارجي العربي الإسلامي والعالمي، وكذلك

(1) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 147.

(2) محمد لحسن أرغيدي، المرجع السابق، ص: 183.

(3) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج: 1، المرجع السابق، ص: 67.

(4) مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسليح...، المرجع السابق، ص: 60.

(5) عبد الحميد خالدي، الأسلاك الشائكة المكهربة - كتابات عن "الأسلاك الشائكة في الجزائر" باللغة الوطنية، دراسات

وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصب لل نشر، الجزائر، 2009، ص: 166.

(6) محمد زروال، المرجع السابق، ص: 226.

الحفاظ على أكبر مناجم الحديد والتي تعتبر مصدرا أساسيا للاقتصاد الفرنسي⁽¹⁾ من خلال حماية السكك الحديدية التي تحدد الحدود في بعض الأماكن والتي تستعمل طريقا في نقل المعادن والعتاد الحربي⁽²⁾. وقد شكل بناء هذا السد مادة لجدل لم ينته حول موقف قيادة الثورة في تونس (ل.ت.ت) من مشروع بناء خط موريس وعدم قيامها بشيء يذكر في هذا الشأن لمحاربة ومنع إقامته، وقد تفتنت قيادة المناطق الحدودية للمخاطر المحتملة التي سيشكلها هذا الخط⁽³⁾، ويبدو أن (ل.ت.ت) كانت تجهل الأهمية الاستراتيجية الدفاعية لخط موريس في وقف عمليات تمرير الأسلحة إلى داخل الجزائر عبر قوافل المجاهدين المتطوعين للقيام بهذه المهمة بعد إقامة هذا الخط، وقد يفسر هذا على أنه استهانة بل وجهل بالقيمة الحربية الدفاعية التي ينقلها ذلك الخط على سير الثورة في المستقبل⁽⁴⁾ وفي الحقيقة لم يكن له مفعول كبير لأن المجاهدين كانوا يتسربون دائما منه ويدخلون إلى الحدود الشرقية من أجل الإتيان بالأسلحة لذلك حاولت فرنسا أن تعززه بخط ثان ابتداءً من سنة 1958⁽⁵⁾، وقد أكدت الدراسات على أن محمد قنز طلب من محمود الشريف أن يسعى للحصول على كمية كبيرة من المقصاة الخاصة بقطع الأسلاك الشائكة من السوق التونسية ولكنه لم يتدبر له إلا ثلاث مقصاة فقد، وأكد على أن السلطات الاستعمارية فكرت جيدا في أمر بناء خط موريس فهيات الأمور الملائمة والمساعدة كذلك فأفرغت السوق الوطنية التونسية حتى من المقصاة ويزيد على ذلك بالقول أنها أخلت حتى السوق الأوروبية لكي لا يتحصل عليها الجزائريون⁽⁶⁾.

2- إنشاء خط شال:

هو خط مماثل لخط موريس على الحدود الجزائرية المغربية يمتد من مرسى بورسي العربي بن مهدي قرب سعيذة إلى بشار جنوبا على مسافة 700 كلم⁽⁷⁾ أي يمتد من بورساي أحمى (تلمسان)،

(1) محمد يحيى، الأسلاك الشائكة المكهربة...، المرجع السابق، ص: 242.

(2) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص: 386.

(3) خضراء بوزايد، معركة سوق أهراس الكبرى أم المعارك والشهداء بين الوثائق والرواية- معركة سوق أهراس الكبرى 26 أبريل 1958، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص: 75.

(4) محمد زروال، اللامشة في الثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 426-427.

(5) خليفة الجنيدي وآخرون، ج: 2، المرجع السابق، ص: 444.

(6) محمد زروال، اللامشة في الثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 432.

(7) الغالي غربي، المرجع السابق، ص: 277.

مشرية (عين الصفراء)، القصور ليصل إلى إيجلي جنوب بشار⁽¹⁾، ويفصل الطاهر سعيداني فيؤكد أنه يمتد خلف خط موريس من (باب بحر) شرق (أم الطبول) مارا (بالعيون) فشرق القالة، فرمل السوق ثم (عين العسل)، (الطارف) ليصل في الجنوب بـ "الزيتونة" و(بوحجار) إلى (سوق أهراس) وقبلها بحوالي 2 كلم عن (وادي ماجورة) ينطلق باتجاه حمام تاسة ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين "تاورة" و"سوق أهراس" وعند الكيلومتر 28 يتحول نحو سيدي أحمد مارا بـ "المريخ" و"نقرين" عابرا السد المحاذي لجبال النمامشة القريب جدا من الحدود حتى يصل إلى نهاية وادي سوف مارا بتبسة⁽²⁾.

وقد تمت إقامة هذا الخط بين مارس وأكتوبر 1959 ويلتقي هذا الخط بالخط الأول موريس في مشارف نقرين، هذه الخطوط تحمل اسم خط شال⁽³⁾ فهو اسم الجنرال شال قائد القوات الفرنسية في الجزائر الذي أكد في فيفري 1959 أمام هيئة الدفاع بقوله: «أنا لا أستطيع ضمان حصيلة انتصار كهذه للحكومة...» وذلك بسبب ما كان يحصل في الحدود إذ أكد: «ما دام نشاط الحدود قائما فإن الثقل كبير جدا على الجبهة الداخلية، ولا يمكن أن نحلم بالتخلص النهائي من التمرد مادام العدو قائما نشطا على الأبواب الحدودية»⁽⁴⁾، خاصة بعد استقاداته من تجربة موريس أندري إذ ذهب إلى القول: «أن السود تشتغل على نحو جيد وتلعب دورا هاما كما يجب، خاصة وأن الثوار لم يتمكنوا من تعويض الخسائر في الداخل...»⁽⁵⁾. وهذا ما سمح لشال ببناء الخط قريبا من الحدود التونسية بالشمال وتمتد هذه المنطقة العازلة المكونة بهذا الشكل بناحيتي الشرق والغرب إلى عشرات الآلاف من الكيلومترات المربعة بعد تهجير مئات الآلاف من الفلاحين من مساكنهم الذين يتوجهون نازحين ولاجئين إلى المغرب وتونس أو إلى المدن أما الآخرين فيبقون ماكنين في المحتشدات⁽⁶⁾.

(1) السعيد بلخروش، المرجع السابق، ص:344، فهو يمتد من القالة شمالا حتى نقرين جنوبا عبر النمامشة وغيرها أكثر مقربة من الحدود التونسية. سيدي موسى محمد الشريف، الأسلاك الشائكة المكهربة - الأسلاك الشائكة دراسة وعرض من خلال المصادر والمراجع باللغة الفرنسية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص:178.

(2) حول هذا الموضوع ينظر كل من: محمد قنطاري، المرجع السابق، ص:12، الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص:132، عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج:1، المرجع السابق، ص:67، محمد يحيى، الأسلاك الشائكة المكهربة...، المرجع السابق، ص:245 أو 281.

(3) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص:204.

(4) عباس فرحات، المرجع السابق، ص:333.

(5) جمال قنان، المرجع السابق، ص:57-84.

(6) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص:386.

علما أنه يربط بالخط الحدودي حوالي أربعة وثمانون ألف جندي مدججين بأحدث الأسلحة والمعدات للدفاع ولمنع أي تسرب للذخيرة الحربية للمجاهدين⁽¹⁾ وبأشر شال عملياته الكبرى التي تحمل اسمه، لقد كان مخطط شال العسكري أخطر خطة تصنعها فرنسا في محاولة منها إلحاق أكبر الضرر والخسائر بجيش التحرير الوطني، هذا الأخير الذي وجد نفسه في وضع حرج نتيجة هذا المخطط وهو ما فرض عليه وضع استراتيجية مضادة يستطيع من خلالها التأقلم مع الوضع الجديد⁽²⁾.

وفي هذا السياق يقول الأخضر بن طوبال أن خط شال جعل اجتياز الحدود مستحيلا تقريبا وجمد قوات جيش التحرير بالخارج على الحدود فعادت أقل مقدرة على إمداد الداخل بالأسلحة⁽³⁾، إذ أنه وبالإضافة إلى هذه الخطوط هناك حزامات أخرى محاذية لخط شال يعني أن كل منطقة تشكل خطورة وخاصة إذا كانت منطقة جبلية تلجأ فرنسا إلى وضع سدود أخرى فيها غير مكهربة ولكنها ملغمة تضع حزاما من الأسلاك الشائكة⁽⁴⁾، وبالرغم من كل هذه التجهيزات الضخمة التي جهز بها الخط وكذا المجهودات العسكرية المبذولة به فإن جنرالات فرنسا لم يكونوا شاعرين بالاطمئنان⁽⁵⁾ رغم أن هذا المشروع كاد أن يقضي على الثورة بشكل نهائي لضخامته وضخامة تجهيزاته⁽⁶⁾، إذا أردنا معرفة ماهية هذه الخطوط يمكننا الرجوع إلى ما جاء في مذكرات الجنرال ديغول يؤكد «... وقد أقيمت حواجز على الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب قوامها منشآت دفاعية محمية بشكل دائم ومغطاة بمعوقات من الألغام والشريط الشائك، وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ إلى البلاد من الدخول إلى الجزائر قبل عقد الصلح ما لم نقدم على فتح الطريق لها بملء إرادتنا»⁽⁷⁾.

ومع بداية عام 1958 تم إغلاق المنافذ على طول الحدود الجزائرية التونسية من طبرقة حتى غدامس بالأسلاك الشائكة والمكهربة والمجهزة بأجهزة الإنذار الآلي حيث قلت حركة القوافل الناقلة للسلاح، وقد واجهت الثورة ومجاهدوها هذه الخطة الجهنمية بتكتيك ثوري جديد تصدت به لهذه

(1) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص: 389.

(2) محمد العربي الزبييري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص: 142.

(3) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 92.

(4) خليفة الجنيدي وآخرون، ج: 2، مرجع سابق، ص: 446.

(5) سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962، أبرز قادة ثورة نوفمبر 1954، دار الأمل، الجزائر، 2004، ج: 3، ط: 2، ص: 28.

(6) نجاة بيه، المرجع السابق، ص: 154.

(7) الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص: 59-60.

الأسلاك⁽¹⁾ ورغم التصدي لهذه الخطوط إلا أنها توجت السياسة الفرنسية الجديدة بتطويق الجزائر ومحاصرتها حتى لا يتسرب المجاهدون عبر الحدود، إذ كانت هذه الخطوط والأسلاك الشائكة المكهربة قمة ما توصلت إليه العبقريّة الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية⁽²⁾، إذ وقفت دون وصول السلاح القومي الكافي والذخيرة الوفيرة إلى جيش التحرير، وقام هذا الأخير في مجمله بحل الكتائب والفيالق إلى فرق وأفواج قد تصل إلى 5 جنود لتوفير سرعة التحرك وتفويت فرصة الضرب الكاسح على العدو⁽³⁾، بالرغم من ذلك سهلت على العدو محاولة خنق هذه الولايات التاريخية من خلال الآلة الحربية الجهنمية التي سهرت على تنفيذ " مخطط شال " بالعمل من الحدود الغربية بالاتجاه العام نحو الحدود الشرقية مستخدما قوات ضخمة لم يسبق لها التدخل بهذه الطريقة.

وقد جاء هذا الخط الدفاعي الثاني أساسا لملء الفراغ الذي نشأ بين خط موريس والحدود الجزائرية التونسية لتصبح كافة المنطقة الواقعة بين الخطين " منطقة محرمة "⁽⁴⁾، وفي الأخير يمكن تحديد بعض ما سعت إليه السلطات الاستعمارية من خلال بناء السد المكهرب؛

1. خنق الثورة الجزائرية وإبعادها عن الدعم الشعبي.
2. عزل الثورة عن العالم الخارجي والخوف من اتساعها وتدويلها.
3. توقيف الإمداد المغربي والتونسي للثورة ومراقبة العبور.
4. إفشال أي لقاء بين قادة الثورة في الداخل والخارج خصوصا بعد تأسيس (ح.م.ج.ج)⁽⁵⁾.
5. حماية طرق السكك الحديدية التي توازي الحدود إذ غالبا ما تكون القاطرات محملة بمختلف المعادن والعتاد الحربي " خط مشرية بشار "⁽⁶⁾.

(1) محمد ياحي، الأسلاك الشائكة المكهربة...، المرجع السابق، ص:25.

(2) الغالي غربي، الأسلاك الشائكة المكهربة- نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية، دراسات

وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2009، ص:31.

(3) التقرير الجهوي للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:35.

(4) صالح قرفي، المرجع السابق، ص:58.

(5) أحمد مريوش، الأسلاك الشائكة المكهربة- الأسلاك الشائكة في الجزائر هل هي إستراتيجية جديدة لخنق الثورة أم هي

اعتراف رسمي بنجاحها؟، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبه للنشر،

الجزائر، 2009، ص:150.

(6) سيدي موسى محمد الشريف، المرجع السابق، ص:179.

أما أكبر عنصر يمكن الحديث عنه في القصد من بناء السودان هو منع الإمداد الآتي من ليبيا وتونس ومصر وصولاً للولاية الأولى والقاعدة الشرقية حتى لا تصل إلى الولايات الثانية والثالثة والرابعة وكذا مناطق الولاية الأولى⁽¹⁾ التي لم تكن لها انفتاح على الحدود التونسية⁽²⁾. ودعمت ذلك بتعزيز الوجود العسكري عند الحدود وذلك بإرسال قوات إضافية على الحدود وكذلك إرسال أحدث المعدات وإنشاء محطات رادار جديدة أين يصعب مراقبة الثوار⁽³⁾. ولمعرفة الأمر أكثر نطرح السؤال الآتي كيف واجهت القيادة الثورية أو قيادة الحدود بصفة خاصة القوات الفرنسية منذ إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة؟.

المطلب الثاني: استراتيجية الثورة في مواجهة الأسلاك الشائكة المكهربة

قد واجهت وحدات جيش التحرير الوطني المتواجدة في المنطقة الممتدة بين الحدود التونسية الجزائرية صعوبات جمة في اختراق الحاجز وتخريبه خاصة في بداية تعاملها معه وقبل أن تعود عليه وتكتسب الخبرة والتجربة وتتوفر لديها وسائل قطعه وتخريبه ونتج عن ذلك سقوط عشرات القتلى والجرحى في صفوفها⁽⁴⁾، إذ اعتبر الخطان من بين المشاريع التي كادت تقضي على الثورة بشكل نهائي لضخامتها وضرب الخطين الشائكين المكهربين والملغمين على طول الحدود الغربية والشرقية للجزائر الأمر الذي حول البلاد إلى سجن كبير، يهدف الاستعمال الفرنسي من خلاله خنق الثورة من كل النواحي خاصة قطع طرق التموين والتسليح عن الثورة بعد تزايد العمليات العسكرية لوحدة جيش التحرير الوطني⁽⁵⁾، إلا أنه تم إدخال كميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة إلى الجزائر خاصة بعد إنجاز خط موريس وبعد تعزيزه بالخط الثاني تبين لقيادة الثورة أنه تم فصل جزء كبير مما استدعى تعبئة القوات من أجل تأمين قوافل الأسلحة وهو الأمر الذي مكن من اكتشافها من طرف العدو⁽⁶⁾.

ففي البداية كانت محاولات جنود جيش التحرير اجتياز الخط ناجحة في 1957 فحسب السلطات العسكرية الفرنسية، فقد تم رصد عبور بين 1000 و1200 قطعة سلاح وأكثر من 2000 شخص كل

(1) ينظر: الملحق رقم (47): مناطق الولاية الأولى.

(2) محمد ياحي، الأسلاك الشائكة المكهربة...، المرجع السابق، ص:243.

(3) Salah guerfi, Aldjeich, N° 615, Op- cit, P:61.

(4) محمد العربي براهيم، معركة أم وعود وشبكة بالمنطقة السادسة، مجلة أول نوفمبر، المنطقة الوطنية للمجاهدين، ع:176، [د.س.ن.]، ص:88.

(5) نجاة بيه، المرجع السابق، ص:154.

(6) لامية بن دادة، الثورة المسلحة...، ع:616، المرجع السابق، ص:54.

شهر حتى سنة 1958 أين تقلص الرقم إلى 400 قطعة سلاح فقد⁽¹⁾، فمن وجهة نظر بحتة بعيدة عن النظرة العسكرية فإن إغلاق الحدود لا يمكن أن يحرم الثوار من جميع المصادر لكن على الأكثر يمكن أن يقلل من المعروض لأن الحدود الجزائرية التونسية طويلة لا يمكن السيطرة عليها على طول مئات الكيلومترات⁽²⁾ إذن فبالرغم من الترسانة العسكرية الضخمة لم تستطع القوات الفرنسية إيقاف زحف الثورة فقد تكيف الثوار مع هذا الوضع وبقيت الأسلحة تمر إلى الجزائر بفضل وسائل الاختراق التي ابتدعها المجاهدون في ظل استراتيجية اجتياز أو اختراق الخطوط المكهربة، وهذا باعتراف الفرنسيين أنفسهم على الرغم من التضحيات الجسيمة وكذا إرادة فرنسا القوية لغلق الحدود حسب ما أكده روبر لاكوست Robert la Coste في أمرية عامة تحمل رقم 05 موجهة بتاريخ 12 أوت 1957 يؤكد فيها: « يجب ربح المعركة بالحدود لأن رهانها سيكون حاسما بالنسبة لمصير الجزائر »⁽³⁾.

إذن فقد ارتكزت الثورة أساسا على معرفة الخط المكهرب معرفة شاملة من حيث تحديد درجة الخطر الذي يمثله بمختلف شبكاته، والتالي دراسة الوسائل الملائمة لعبور الخطوط والخروج بأقل الخسائر وتطوير الوسائل المستخدمة بالموازاة بما تتحصل عليه الثورة من تعزيزات وإمداد وهذا ما جعلها تمر بمراحل وتطور شيئا فشيئا:

الطريقة الأولى: جمع المعلومات حول الخط المكهرب والتقنيات التي استعملت في بنائه ودراستها من خلال إرسال دواب محملين بمختلف أنواع الحديد نحو مناطق معينة قصد مغالطة العدو من جهة وإدراك ومعرفة المناطق الاستراتيجية لهذه الخطوط لتقوم بتوفير وسائل لتخريبه ولهذا عمدت الثورة إلى تشكيل فرق متخصصة في نزع الألغام وزرعها والتعامل مع الأسلاك المكهربة⁽⁴⁾، وتجنب المرور عبر المناطق التي تنتشر فيها الألغام بالمرور عبر الشعاب والوديان ثم جاءت فكرة حفر الأنفاق تحت الخطين ورفع الأسلاك المكهربة بواسطة الأخشاب⁽⁵⁾، باعتبارها مادة عازلة والتنقل عبر حقل الألغام عن طريق وضع الحجارة وهي عملية مليئة بالمخاطر إذ تتم ليلا وأي خطأ فيها قد يعرض الجنود إلى الموت⁽⁶⁾، إذ

(1) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 204.

(2) Le petit matin, 06/03/1958, Op- cit.

(3) مسعود كواتي، الأسلاك الشائكة المكهربة - المقارنة بين خطي ماجينو وموريس، دراسات وبحوث الملتقى الوطني

الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص: 104.

(4) محمد ياحي، الأسلاك الشائكة المكهربة...، المرجع السابق، ص: 292.

(5) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 436.

(6) محمد ياحي، الأسلاك الشائكة المكهربة...، المرجع السابق، ص: 293.

تمثلت البداية الأولى لتعامل المجاهدين مع الخطين في فترة عرفت بانعدام معرفة طبيعة الخط والأخطار التي يمكن أن يسببها لذلك نجد أن المجاهدين كانوا يعملون على اجتتاب الأسلاك الشائكة خاصة بعد أن لغمت الأرض وكهربت الخطوط حيث كانت عملية المرور تتم عبر الجنوب⁽¹⁾، وكانت قوات جيش التحرير تجتاز السد المكهرب عنوة وكذا عن طريق قطع المسافات الطويلة عبر الصحراء الشاسعة والعبور ما وراء منطقة نقرين وعبر طريق منطقة الرباعي وفزان والأجر واستطاعت هذه الوحدات أن تدخل السلاح الحربي الذي أحصته التقارير بـ 900 قطعة سلاح حربي و250.000 خرطوشة⁽²⁾.

هذا بعد أن عهدت التحضيرات لجهاز أنشئ خصيصا لمتابعة عمليات الهجوم والتخريب والعبور سمّي بلجنة العمليات الحربية لها فرع بالحدود الشرقية مقره غار دماء بتونس واستحدثت مراكز للتدريب والتكوين⁽³⁾، وبدأت التخريب للخط منذ أواخر ديسمبر 1957 فكانت محاولات التخريب للمنطقتين الخامسة والسادسة من الولاية الأولى أوراس النمامشة فأول هجوم قامتا به على مستوى مرسط وبولحاف بالنسبة للمنطقة الخامسة وتبسة والماء الأبيض بالنسبة للمنطقة السادسة، وفي هذا الهجوم تم تخريب ما يزيد عن 12 كلم⁽⁴⁾، وذلك بعد أن اعتقدت (ل.ت.ت) أن عند اتخاذها هذا القرار حول القيام بعمليات هجومية على المراكز العسكرية الفرنسية المتواجدة على الحدود سيرغم القيادة الفرنسية على جلب قوات إضافية في داخل الجزائر إلى المناطق الحدودية لحراسة السد المكهرب الذي يخفف الضغط على فرق جيش التحرير بالداخل⁽⁵⁾.

كان استكمال بناء خطي موريس وشال إيذانا للمنطقة السادسة وغيرها من المناطق بالتمركز في الحدود التونسية خاصة بعد جوان 1957 إذ كان المجاهدون قبل هذا التاريخ يدخلون إلى الجزائر ويخرجون منها إلى الأراضي التونسية في ظروف آمنة⁽⁶⁾، ولم يتوقف تمرير وتدفق الأسلحة حسب بعض

(1) جمال قندل، المرجع السابق، ص: 112-113.

(2) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص: 291.

(3) مركز غار ديماء، مراكز ملاق، قرن الحفاية بالقرب من الكاف، مراكز برينو بنواحي يالة وأخرى في تاجروين، مركز الشعانبي. ينظر: محمد تقيّة، المرجع السابق، ص: 468.

(4) ينظر: عبد العزيز سراير ونوار بلقاسم، دور مناطق الحدودية...، المرجع السابق، ص: 85، حمدان سعدي، المرجع السابق، ص: 273.

(5) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص: 272.

(6) محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى...، المرجع السابق، ص: 313.

المجاهدين في نوع من التحدي للأسلاك الشائكة طيلة عام 1957 مما اكسب القوافل قوة حربية معتبرة⁽¹⁾. وقد جاء العائق الميداني عن خط موريس نقاط عجز كثيرة على الحدود الشرقية بدأت (ل.ت.ت) إعطاء فعالية أكثر للعمل الثوري في المناطق الحدودية برفع مستوى القدرات القتالية للأفراد، بعد أن أوكلت مهمة تأطيرهم إلى مجموعات الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي أواخر سنة 1957 والذين استطاعوا إعادة هيكلة فرق جيش التحرير مع الواقع الصعب الذي فرضته العمليات العسكرية الفرنسية⁽²⁾.

الطريقة الثانية: لجأ خلالها المجاهدون إلى أسلوب آخر من خلال دراسة الخط بوضع خرائط جغرافية وطبوغرافية حسب المناطق التي يمر عليها⁽³⁾، ويؤكد الرائد سنوسي ذلك ويقول في ذلك الصدد: « إن الثورة تدرس الخط وعملت الخرائط حسب المناطق وبدءوا يحضرون جماعة خاصة⁽⁴⁾، ليعمل المجاهدون على حفر تحت الأسلاك الشائكة باستعمال خناجر البنادق بمقدار ما يمكن لرجل أن يمر تحته تجنباً لقص الأسلاك حتى لا يكتشف العدو اختراق الخط، غير أن هذه العملية صعبة هي الأخرى ذلك أنها تتطلب وقتاً لإنجازها كما تكون صعبة في المناطق الصخرية أو الصلبة⁽⁵⁾، ويتم الحفر تحت السلك الذي يمر فيه التيار الكهربائي بعد قطع الأسلاك الشائكة والزحف تحت السلك بعد رفعه إلى فوق بخطاف من المطاط مخصص لذلك بشكل لا يمر فيه التيار الكهربائي أو بالزحف كذلك تحت السلك الكهربائي لاجتيازه⁽⁶⁾، وعملية حفر الخنادق تحت الأسلاك الكهربائية عندما يكون الهدف هو العبور وكثيراً ما تنقلب هذه العمليات إلى معارك ليلية دامية يستخدم فيها جميع أسلحة العدو من مدفعية ودبابات وصواريخ وإضاءة وطيران إضافة لحقول الألغام والشراك الخادعة المزروعة على جانبي السد المكهرب⁽⁷⁾. وهي من أخطر الطرق للعبور وقد أدت إلى فقدان الكثير من الأرواح وكنموذج لهذه الحوادث ما حدث مع المجاهد بعطوش الذي استشهد في خط موريس عندما كان يمر تحت الخط المكهرب حيث

(1) خضراء بوزايد، المرجع السابق، ص: 79.

(2) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 252.

(3) الغالي غربي، المرجع السابق، ص: 279.

(4) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج: 1، المرجع السابق، ص: 67.

(5) ينظر: الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص: 275، عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج: 1، المرجع السابق، ص: 70.

(6) علي زغود، ذاكرة الثورة...، المرجع السابق، ص: 167.

(7) عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج: 2، المرجع السابق، ص: 72.

التصق ظهره بالخط⁽¹⁾، ويؤكد على صعوبة هذه العملية أحمد زياد الذي عايش هذه الطريقة بأنها تتطلب فنيات وأناس خبراء في الميدان ليتعرفوا على نوع التربة ومن ثم ميول الأرض، إلا أن هذه الطريقة صعبة لسهولة اكتشاف المجاهدين عن طريق الرادار الذي كانت أمواجه تستخدم عن طريق الصوت أو الذبذبات الأرضية عن طريق الحفر⁽²⁾.

الطريقة الثالثة: وبالتطور الحاصل في استراتيجية مواجهة الخطين حاول قادة الثورة استغلال الوسائل الناجعة في عملية العبور والكفيلة بإحداث فجوات كبيرة في الخط المكهرب ليتم استخدام المقصاة⁽³⁾ في هذه المرحلة وهي مقصاة مغطاة بالمطاط العازل جيء بها من ألمانيا⁽⁴⁾، حيث بإمكانها قطع خطوط مكهربة يصل ضغطها إلى عشرين ألف فولط⁽⁵⁾ وكذا مقصاة ذات مقابض خشبية كما يسميها المجاهدون بالسيزاي⁽⁶⁾، إذن فهي نوعان: المغطى بالمطاط والمقص الذي يستخدمه الحداد لقطع صفائح الحديد بعد تغليف زراعية بالخشب وكذلك الحبال المغطاة بالمطاط⁽⁷⁾.

وقد استعملت على نطاق أوسع⁽⁸⁾ وقد استمرت هذه الطريقة من سنة 1957 إلى غاية الاستقلال وهي طريقة مشهورة تتطلب من صاحبها ارتداء قفازات خاصة تساعده في مسك السلك وقصه، وكذا إزالته⁽⁹⁾ وقد استخدمت هذه الطريقة في عمليات العبور وكذا التخريب لسهولة حمل المقص وكذا استخدامه، فضلا عن سرعة إحداث فجوات على مستوى الأسلاك⁽¹⁰⁾ كما استخدم الثوار المتفجرات لنسق خط موريس من عدة جهات لتعطيل فعاليته ولو لمدة محددة حتى يتمكن الثوار من العبور⁽¹¹⁾.

(1) علي كافي، المرجع السابق، ص: 275.

(2) خليفة الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ص: 472.

(3) ينظر: الملحق رقم (19).

(4) شرائها من الألماني بوخرت مهرب الأسلحة. ينظر: وهيبة سعدي، المرجع السابق، ص: 109.

(5) ينظر: جمال قندل، المرجع السابق، ص: 114، كذلك: عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج: 1، المرجع السابق، ص: 70.

(6) ينظر: محمود الواعي، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، متحف المجاهد، عمار قرفي، الجزائر، 1995، ص: 205، ابن العربي عبد القادر بوطبل، منكرات، صراع مع الأقدار واللالي، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص: 91.

(7) محمد ياحي، الأسلاك الشائكة المكهربة...، المرجع السابق، ص: 293.

(8) وهي طريقة صاحبت المجاهدين حتى بعد استخدام البنغالور.

(9) خليفة الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ص: 472.

(10) جمال قندل، المرجع السابق، ص: 114.

(11) مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسليح...، المرجع السابق، ص: 60.

الطريقة الرابعة: اخترع جيش التحرير الوطني سلاحا خاصا يسمى البنغالور وهو عبارة عن أنبوب معدني محشو بالمتفجرات يستخدم لإحداث فجوات في الأسلاك الشائكة بعرض 3 إلى 5 أمتار⁽¹⁾ يسمى " T.N.T " والبنغالور نوعان: نوع طوله 1.40م أو 1.52م ونوع آخر 1.80م إلى 2م وكان يستورد فارغا ليتم حشوه من طرف أشخاص متخصصين لأن طريقة حشوه صعبة تتطلب الضغط على البارود، أما الطريقة الثانية فتتم بواسطة المفجر والسلك الكهربائي وبطارية لكنها خطيرة جدا لأن المناطق المجاورة للخط المكهرب ملغمة فعند إشعاله يجب على من أشعله أن يكون سريعا في الابتعاد دون وضع أقدامه فوق الألغام⁽²⁾، إذ أنها تتلق خلال انفجارها 5 إلى 6 أمتار للأسلاك الكهربائية وتسبب في إتلاف الألغام المزروعة ضمن هذه الدائرة⁽³⁾.

وكان على مجتازي الخط تخريب منظومة خط شال وموريس الدفاعية أثناء فتح الثغرات في حقول الألغام بواسطة أنابيب البنغالور للعبور ومواجهة العدو⁽⁴⁾ بمساعدة الآلة الكاشفة للألغام وقاذفة اللهب (ب) 21 (7) والهندسة العسكرية لزرع ونزع الألغام⁽⁵⁾، إزالة الألغام على الحدود الجزائرية الشرقية كانت مهمة حرب، فرق من المتخصصين في نزع الألغام يؤطّروهم ضباط وضباط صف من المتكويين في هذا المجال مزودين بوسائل خاصة للقيام بمهمة إزالة الألغام على الحدود الملغمة⁽⁶⁾، وكانت تفتح الثغرات التي يمر من خلالها المجاهدون بعد أن تتحطم الأسلاك والأعمدة وتتفجر الألغام⁽⁷⁾، لكن مما يجب الإشارة إليه أن استعمال البنغالور لا يخلو من السلبيات خاصة إذا استعمل أثناء العبور لأنه يكشف جنود جيش التحرير، ما يضطر للدخول في اشتباكات مع العدو وقد يتسبب في خسائر بشرية كبيرة في صفوف المجاهدين نتيجة التدخل الفوري والسريع للطيران عكس ما إذا استخدم في التخريب فقط⁽⁸⁾، وقد تسلم مندوبو الثورة كميات كبيرة من مصر بغرض استخدامها في عملية الاختراق وقد سلمت الدفعة الأولى

(1) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص:436.

(2) ينظر: خليفة الجنيدى وآخرون، المرجع السابق، ص:473، محمد يحيى، الأسلاك الشائكة المكهربة...، المرجع السابق، ص:293.

(3) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص:336.

(4) صالح قرفي، المرجع السابق، ص:66.

(5) التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:76.

(6) عمار بوجلال، المرجع السابق، ص:78.

(7) عمار قليل، المرجع السابق، ص:70.

(8) جمال قندل، المرجع السابق، ص:116-117.

بتاريخ 1957/12/05⁽¹⁾ ودفعة ثانية طلبتها قيادة جيش التحرير في الجبهة الشرقية بتاريخ 2 جانفي 1958، ودفعة ثالثة بتاريخ 19 فيفري 1958 ونقلت هذه الشحنات إلى تونس لاستخدامها في عمليات الاختراق⁽²⁾ وقد نجحت هذه العملية⁽³⁾ في أحيان كثيرة وقد استخدم المجاهدون هذه العملية خاصة بتركيز الهجومات على جهة معينة يحطم فيها السد لإبعاد انتباه العدو عن جهة أخرى⁽⁴⁾.

وتؤكد المصادر الأجنبية إلى أنهم قد أقاموا الحواجز 1957 وتوسعت لتعزز الحدود الجزائرية التونسية وجعلت النصر لها خاصة بعد معركة الجزائر، وتمكنت في سنة 1958 من إحكام إغلاق الحدود سواء تعلق الأمر بالحدود الأرضية، البحرية والجوية⁽⁵⁾، وهذا ما خلق بداية لمعركة- السد المكهرب- والتي هي نفسها معركة السلاح والعبور، والتي ستصبح من أصعب المعارك وأكثرها دموية وهي المهمة التي أسندت إلى وحدات جيش التحرير المرابط على الحدود التونسية الجزائرية انطلاقا من مناطق محددة داخل الأراضي التونسية وقريبة من الحدود⁽⁶⁾.

بعد تدارك (ل.ت.ت) للوضع في أبريل 1958 بإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني بإنشاء لجنة العمليات العسكرية بالجبهة الشرقية بقيادة محمدي السعيد لتتكيف مع الأوضاع الجديدة لتسهيل عملية الإمداد بالسلاح⁽⁷⁾، وقبلها تم إنشاء مراكز للتدريب العسكري ليصبح دور هذه الأخيرة استقبال قوافل العبور القادمة من الخارج وتدريب القوافل العسكرية القادمة من الولايات⁽⁸⁾.

(1) تمثلت في 54 طوربيد بنغلور 150 مم و108 كبسولة طرفي ماركة و162م من فتيل مامون. ينظر: فتحي الديب، المرجع السابق، ص:371.

(2) للمزيد حول كمية الشحنات ينظر: الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:255.

(3) يؤكد الطاهر جبلي أن وصول الكميات الهائلة من المعدات والوسائل الموجهة لاختراق الخط المكهرب تبدو كافية لتنفيذ خطة للتدمير ثم العبور، وعلى الرغم من ذلك لم تنفذ إلا في حدود ضيقة وبصورة محدودة على الحدود الشرقية ويمكن تفسير ذلك بالفشل الكبير في استخدام البنغلور أمام الحصانة التي يتميز بها خط موريس. ينظر: الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:257.

(4) التقرير الجهوي للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:65.

(5) ينظر: ميشال فورجي، المرجع السابق، ص:194-197، عبد الحميد خالدي، الأسلاك الشائكة...، المرجع السابق، ص:169.

(6) عبد العزيز سراير ونوار بلقاسم، دور مناطق الحدودية...، المرجع السابق، ص:86.

(7) سيدي علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص:79.

(8) نفسه، ص:111.

وبما أن نشاط الثورة بالمناطق الحدودية التي يشملها هذا الخط أو تدفق السلاح نحو الولايات الداخلية لم يتوقف عنفوانه، بل ازداد حسب بعض المجاهدين في نوع من التحدي للأسلاك الشائكة طيلة عام 1957 مما أتاح لهاته الوحدات الثلاث الفيالق الهامة كسب قوة حربية معتبرة، فالمناوشات المحتشمة والكمائن المترددة تحولت إلى عمليات بتنسيق وفعالية كبيرتين: هجومات على الحصون الصغيرة، محاصرة عدد من الفرق في الميدان والقبض على الأسرى، قنبلة ثكنات بالهاون⁽¹⁾، إضافة إلى توسيع الفيالق الثلاث ليتكون الفيالق الرابع والفيالق الخامس، ثم شكلت وحدات خاصة مدربة لإزالة وقطع الأسلاك للعبور والتزويد الولايات بالأسلحة والعتاد والذخيرة لتسهيل مهمة الإخوة المجاهدين للدخول إلى تونس من الولايات⁽²⁾، ثم تسهيلها أكثر بتقديم الأمر بمهمة أو رخصة تسهيل المهمة في القطر التونسي لإتمام المهمة دون عائق والعودة بنفس الاستراتيجية⁽³⁾ لكن الأمر بالمهمة يصاحبه إجراءات روتينية لكل مسؤول تقتضي تقديم أمر بمهمة للشخص وتعتبر ورقة عبور وتسهيل مهمة ثم نسخة لمسؤوله مثل نموذج أحمد بن خربوش الذي تحصل على أمر بمهمة وهي مهمة العبور للحدود ثم وثيقة مرسله لرئيس لجنة الشعب لإحاطته بالمهمة الموكلة إليه بالخارج ووثيقة أخرى لأمر بتحويل المخازن لمعرفة الدورية المتوجهة إلى تونس بهذه المواقع وقد ثبت هذا الأمر من خلال الوثائق⁽⁴⁾ حتى أن من يرسل إلى الخارج يحتاج إلى رخصة تصريح باستيلاء سلاح بتفويض من قادة الثورة أو شهادة ترخيص بحمل سلاح في القطر التونسي ليتساهل معه القادة هناك سواء من قادة الجيش أو قادة تونس لإتمام مهمته⁽⁵⁾

(1) خضراء بوزايد، المرجع السابق، ص: 79.

(2) ينظر: محمد يحيى، الأسلاك الشائكة المكهربة...، المرجع السابق، ص: 243، التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص: 35.

(3) ينظر: الملحق رقم (37): تصريح للنائب العام لتبسة لتسهيل مهمة حامل الوثيقة من الحكومة التونسية والنظام الثوري هناك.

(4) ينظر: الملحق رقم (22): أمر بتحويل المخازن لمعرفة الدورية المتوجهة إلى تونس بهاته المواقع، الملحق رقم (23): أمر بمهمة لأحمد خربوش رسالة مرسله إلى السيد رئيس لجنة الشعب رقم 1 للإعلام، الملحق رقم (24): أمر بمهمة لأحمد خربوش وهي مهمة عبور الحدود إلى تونس.

(5) ينظر: الملحق رقم (25): تصريح بتسليم سلاح بتفويض من قادة الثورة، الملحق رقم (26): شهادة ترخيص بحمل سلاح.

فأصبحت الوحدات المختصة بعمليات الاختراق في تونس مدربة تدريباً قويا وخاصة بسرعة فائقة ليتسنى لها العبور لإفلاتها من تطويق العربات الفرنسية وهي خارج الخط⁽¹⁾، وقد تمكنت وحدات جيش التحرير من أحداث ثغرات في الخط المكهرب الممتد على طول الحدود الجزائرية التونسية من خلال استراتيجية الكمان المركز عليه، لكن فرنسا أحجمت على الاعتراف بهذه المحاولات وشرعت في تجديد وبناء أقسام منه⁽²⁾، وكلما ابتكر المستعمر أساليب دفاعية متطورة كلما ارتقت الثورة إلى خطط أكثر فعالية فقد كانت الخطط بدائية وغير كافية تتمثل في تجنب حقول الألغام والأسلاك المكهربة ثم تطورت عبر المراحل⁽³⁾؛ ووجدت أماكن العبور منها:

1. معبر منقار البطة باتجاه الذرعان شمالا وسوق أهراس جنوبا.

2. معبر ما بين مرسط وتبسة باتجاه النمامشة والأوراس⁽⁴⁾.

إذ تلتزم هدفها نحو العبور في المناطق الصعبة التضاريس في نواحي الوزنة وسوقياس وأم الكماك باتجاه العمق، وقد كان الهجوم على مراكز العدو الحدودية يوميا، وكذا تبادل القصف بين الطرفين يستمر أحيانا لعدة أيام وقد تنتهي أحيانا أخرى بالاستلاء على مركز العدو مثلما حدث قرب القنيط بناحية لكويف قرب تبسة⁽⁵⁾. بالرغم من ذلك فإن قوات العدو تمكنت من مواجهة هذه الحملات وتم إيقاف العديد من القوافل منها القافلة القادمة من تونس وموجهة للمجاهدين-المتمردين حسبهم- إذ تم التصادم في ناحية مرسط وتم حجز كمية من العتاد والذخيرة⁽⁶⁾.

(1) عبد العزيز بركنة، الأسلاك الشائكة المكهربة- الإستراتيجية العسكرية الفرنسية 1954-1957 من منظور بعض الكتابات الأنجلو-أمريكية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصب للنشر، الجزائر، 2009، ص: 194-195.

(2) ينظر: محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص: 167، صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1963، ص: 85.

(3) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج: 1، المرجع السابق، ص: 70.

(4) محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص: 324.

(5) صالح قرفي، المرجع السابق، ص: 65.

(6) Algeria guer le pasisien, 29/10/1958, les forces de sécurité interceptent près de morsottun convoi rebelle en provenance de tunisie.

وقد تمكن الكثير من الجزائريين المرور منهم عبد الصمد ومجموعته أواخر 1959 مزودين بالأسلحة⁽¹⁾، وذلك بعد الخبرة التي اكتسبها الجيش من الهجومات المتكررة على الخطوط المكهربة كمثال على ذلك الهجوم الذي شنته أواخر سبتمبر 1958⁽²⁾ بعد إعلان تشكيل (ح.م.ج.ج) بالهجوم المكثف على خط موريس والمراكز القريبة منه، والذي تمكن خلاله الجيش من تخریب أجزاء كبيرة وتعطيل عمل الدوريات الفرنسية وكذا هجوم 12 فيفري 1959، إذ قامت وحدات جيش الحدود بشن هجوم على سد شال ثم تجاوزه إلى سد موريس وأوقعت فيه خسائر فادحة أرغمت القوات الفرنسية الاعتراف هذه المرة بأن الثوار استطاعوا أن يخربوا أجزاء عديدة وكثيرة وأن يفتحوا ثغرات عديدة في شبكة الأسلاك المكهربة⁽³⁾، وخلال هذه المحاولات عرفت قوات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في الأرواح سواء في المعارك والاشتباكات في داخل الوطن، وكذا على الحدود المكهربة فخلال سنتي 1958-1959 كان 80% من عناصر جيش التحرير الوطني يستشهدون وسط هاته الأسلاك خلال اختراق خط موريس⁽⁴⁾.

وقد تمكن الفيلق الخامس بقيادة الطيب جبار من العبور ووقعت معركة بوخنف في المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية والتي استشهد فيها قائد الفيلق الخامس، وكذا قائد كتيبة يقودها صالح محفوظية المدعو صالح العايدي باجتياز الخط المكهرب ناحية جبل بوصول حيث تم حصارها بين الخطين وفقدت الكتيبة 105 من جنودها من مجموع 130 مجاهدا⁽⁵⁾، وكذلك في سنة 1959 عملية عبور بالهجوم على خطي شارل وموريس بشرق مدينة تبسة وكانت الخطة أن تنقسم الفرقة إلى ثلاثة أفواج: فوجان للحماية وفوج في الوسط لاقتحام الخطوط⁽⁶⁾، دون أن ننكر المحاولات الفاشلة أو التي خلفت خسائر بشرية كمحاولة الرائد راجعي ورفاقه رغم تمكنهم من اجتياز خط شال إلا أن العدو تفتن للأمر وحاول تطويقهم، وكانت محاولة العبور الأولى ما بين الوزرة وجبل بوخضرة والمحاولة الثانية من ناحية بكارية جنوب تبسة

(1) محمد صغير عبد الصمد، من شهدائنا الشهيد عبد الصمد المدعو أسد شليا، مجلة أول نوفمبر، ع: 181-182، 2016/01/01-2016/06/30، ص: 103.

(2) تحددتها المجاهد على أن تخريب الخط بدأ بالتحديد في نوفمبر 1958 وتواصل لعدة أيام. جريدة المجاهد، طبعة وزارة المجاهدين، ع: 39، الخميس 02 أبريل 1959، ج: 2، ص: 49.

(3) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص: 281-284.

(4) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص: 92-93.

(5) جمال ورتي، معركة سوق أهراس الكبرى بين الوثائق والرواية، معركة سوق أهراس الكبرى 26 أبريل 1958، المركز

الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص: 51.

(6) عبد السلام العيفي، المرجع السابق، ص: 52.

بالقرب من ملتقى خطيّ شال وموريس والمحاولة الثالثة قرروا فيها الالتفاف عبر الصحراء جنوب نقرين، والمحاولة الأخيرة على جبل بوجابر، قلعة أسنان وجبل بوخضرة، كان ذلك في يونيو 1960 وقد لامس عمار راجعي الخط بثيابه المبللة عرقا فصعق فوراً⁽¹⁾.

إذن فقد تجاوز الخط الكثير من مسؤولي الثورة منهم الزبيري وسواعي وابن شريف وآخرون خلال سنتي 1959-1960 وهما سنتان أول ما يقال فيهما أنهما مستحيلة التجاوز⁽²⁾، وأصبح من الصعب اختراق ذلك الحاجز وكانت الفرق تتكبد هناك خسائر فادحة. ولتقريب صورة تلك الخسائر، نشير إلى أنه في سنة 1959⁽³⁾ لم ينجح سوى 30 من أصل 900 مقاتل أثناء إحدى الهجمات⁽⁴⁾ وبدأ الفرنسيون ينشرون دعاية ضخمة واسعة النطاق حول فعاليته في خنق الثورة والحيلولة دون نقل فرق جيش التحرير⁽⁵⁾، وسارعت قيادة جبهة التحرير الوطني لدحض الدعاية الفرنسية بشن عمليات اجتياز هذه الخطوط رغم ما تكبدته الثورة الجزائرية من خسائر وقابلت القيادة الفرنسية هذه الهجمات بقلق واضطراب إذ كذبتها في أول الأمر ثم اعترفت صراحة بوقوع الهجمات⁽⁶⁾.

بعد ذلك سلمت المواجهة إلى هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين فكانت المهمة الموكلة لهذه الهيئة هو فك حصار خط موريس، إذ أعادت تنظيم وحدات جيش التحرير في فيالق وتشكيل الكتائب الثقيلة وبدأت الهجمات المتكررة على خط موريس فكان الهجوم ثقيلاً⁽⁷⁾، وقد سعت الأركان العامة ابتداءً من شهر فيفري 1961 إلى إحداث هياكل قوافل الأسلحة فيما بين الحواجز أي فيما بين خطي شارل وموريس وذلك لربط الاتصال وتسهيل حركة التموين للولايات، ومن أجل تحقيق هذا العبور كان على

(1) جمال قندل، المرجع السابق.

(2) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 148.

(3) بالرغم من ذلك نظمت فرق جيش التحرير حسب المجاهد الصادرة بتاريخ 1959/04/02 هجومات موفقة على خط موريس خصوصا في نواحي النمامشة، الماء الأبيض، سوق أهراس وقد تمكن خلالها المجاهدون من اجتياز الخط والالتحاق بالتراب الوطني بعد أن أحدثت في الخط فجوة فسيحة هامة. جريدة المجاهد، ع: 39، ج: 2، المرجع السابق، ص: 88.

(4) دومنيك فارال، المرجع السابق، ص: 209.

(5) جريدة المجاهد، ع: 39، ج: 2، المرجع السابق، ص: 49.

(6) محمد ياحي، الأسلاك الشائكة المكهربة...، المرجع السابق، ص: 38-39.

(7) السعيد بلخرشوش، المرجع السابق، ص: 449.

الأركان العامة خوض العديد من الاشتباكات الحدودية من أشهرها اشتباك جبل غسول يوم 03 فيفري 1961 ضد الكومندوس الاستعماري المسمى تريبل أين استعمل الثوار بعض القطع الرشاشة⁽¹⁾.

بداية من سنة 1960 استطاعت الهيئة أن تحطم رفقة 2000 جندي من جيش التحرير الوطني مركز عين زانة الواقع على بعد ثلاث كيلومترات من طريق سوق أهراس وغار ديماو، وفي مارس 1961 تكثفت العمليات الهجومية على طول الخطوط المكهربة قصد العبور، ففي ليلة 3 و4 من نفس الشهر عبر 150 جندي وذلك باستعمال طرق حديثة للاختراق مثل سلاح البنغالور والذي تخصص فيه الملازم محمد طنطانو⁽²⁾. في أبريل 1960 بدأت الهجمات العامة على طول الحدود الشرقية والغربية حسب برنامج مسطر ومدروس لإحباط مشروع شارل وتحطيم ما أقيم من السد المكهرب الذي أنفقت عليه الحكومة الفرنسية عشرات المليارات بعد أن تبين لجنرالاتها أن سد موريس أصبح لا قيمة له وأن جيش التحرير في تدفق مستمر ويواصل نشاطه بطرق منتظمة في كلا الاتجاهين⁽³⁾.

تمكن فيلق آخر من المنطقة الجنوبية من اختراق سد شال وموريس وعبر إلى الجزائر بالقوة بين بئر العاتر ونقرين، وبالذات بناحية بوموسى بعد أن خاض معركة ليلية مع دبابات الحراسة الفرنسية لخطي شال وموريس وفي الصباح تواصلت المعركة واتسع نطاقها إلى أن وصل إلى الجبل الأبيض ودامت إلى ما بعد المغرب وقد أسفرت عن خسائر كبيرة في صفوف الجانبين وتم أسر بعض المجاهدين⁽⁴⁾.

ففي شهر جوان 1960 بدأ الجيش بالهجوم على خط موريس وعلى طول حدوده بهجومات من القالة إلى غاية بئر العاتر دامت 21 يوماً، وكنت خلال هذه الهجومات دائماً في الخط الأول. يقول زبيري: " وكانت هذه الهجومات مستمرة طيلة سنة 1960 على مركز الماء الأبيض ومركز الماء الأسود ومركز بن جبلين وأحجار الصفر ودامت إلى غاية 1961 من شهر فيفري"⁽⁵⁾.

في شهر جويلية 1960 أعطي أول أمر عملي للهجوم على الحواجز: أعمال مناوشة وهجومات من طرف كومندوس جيش التحرير الوطني وكمائن خلال كل شهر جويلية سنة 1960 بلا هوادة. ثلاثون

(1) صالح قرفي، المرجع السابق، ص: 65.

(2) سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص: 117.

(3) بلقاسم بن محمد برحاييل، المرجع السابق، ص: 126.

(4) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص: 290.

(5) ينظر: الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص: 220، كذلك: عبد العزيز سراير ونوار بلقاسم، دور مناطق الحدودية...، المرجع السابق، ص: 115.

يوما من القتال حيث كان على وحدات جيش التحرير أن تقبض على أسرى أعداء وتسترجع أسلحة وذخيرة وتجهيزات عسكرية كالمناظير والراديوهات... إلخ. وإن لم تتمكن من جلي أوتاد وأعمدة شائكة تسلم إلى قادة مناطق العمليات الثلاث كدليل عن سير القتال على الحواجز الملغمة المكهربة⁽¹⁾.

أما الهجومات الأخرى التي قامت بها وحدات جيش التحرير الوطني على الخطوط المكهربة شال وموريس بالحدود الشرقية بداية من جوان 1960، والتي استمرت لعدة شهور تدخل في إطار الرد على تصرفات ديغول إزاء وفد (ح.م.ج.ج) الذي كان يتكون من بومنجل ومحمد الصديق بن يحي، وقد سقط في هذه الهجومات ما يزيد عن 650 شهيد عدا الجرحى⁽²⁾.

وقد استطاعت هيئة الأركان إيصال السلاح للولاية الأولى الذي كان من المستحيل إيصاله إذ تم تعزيز الدعم قصد دعم باقي الولايات، هذا ولقد ظل هدف الهيئة شل قوي للجيش الاستعماري على طول الحدود، وذلك عن طريق تنظيم عمليات كبرى ما بين 1960-1961 ضمن منطقة العمليات للجبهة الشمالية ومنطقة العمليات بالجبهة الجنوبية، توازيا مع محاولات التوغل عبر الصحراء الكبرى وهو ما ساعد على دخول 500 مجاهد للولاية الأولى بقيادة العقيد الطاهر الزبيري والفقيد سواحي - ورجاي⁽³⁾. فمن محاولة اختراق السد في 1960:

- الرائد: علي سواحي تمكن من العودة إلى الولاية الأولى خلال ربيع سنة 1960.
- الرائدان: الطاهر الزبيري وعمار راجعي حاولا اجتياز الخطين خلال صائفة 1960 فنجا الزبيري وسقط راجعي شهيدا.

ومن مشاهير القادة الذين أجبرهم الخطان على البقاء خارج الحدود ومنعهم من العودة إلى ولايتهم، بعد مشاركتهم في مؤتمر طرابلس 16-12-1959/18-01-1960 نذكر العقيد الحاج لخضر، قائد الولاية الأولى، أخفقت محاولاته خلال صائفة 1960⁽⁴⁾.

قيادة الأركان العامة التزمت بتقديم وحدات كبيرة لتدمير قطاعات معينة من خط شارل وموريس، خاصة وأن الثورة كسبت مدفعية ثقيلة وقذائف هاون ثقيلة تستخدم عادة لضرب النقاط القوية للعدو

(1) خليفة الجنيدى وآخرون، المرجع السابق، ص: 460.

(2) حمدان سعدي، المرجع السابق، ص: 290.

(3) سيدي علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص: 118-119.

(4) مسعود عثمانى، الثورة التحريرية أمام الرهان...، المرجع السابق، ص: 373.

والمتحصنة داخل التحصينات والقسمات⁽¹⁾ واعتبارا من مطلع جانفي 1961 إلى إعطاء الأوامر بضرب مواقع ومراكز تجمع وحدات العدو داخل نطاق تحصيناته ومواقعه الدفاعية على طول المسافة الحدودية الرابطة بين القالة على البحر إلى نقرين في جنوب الشريط الحدودي الشرقي⁽²⁾. وقد أمست الهجومات على الدبابات القائمة بالحراسة والتدخل أكثر فعالية بحكم العتاد المستعمل، وأصبح واضحا أن الخط المكهرب لا يلعب دوره عندما يكون متقدما (نحو الشرق) ذلك أن الهجومات الكثيفة تخترقه بسهولة⁽³⁾. واتخذت القيادة ترتيبات لتدمير أجزاء مهمة من خط الدفاع والتي سمحت بعدة عمليات عبور ناجحة⁽⁴⁾ ومن محاولات الاختراق سالم جوليانو والذي كانت نقطة العبور المفتوحة هي أسفل الجسر، لذا تم إعداد خطة لإحداث ثغرة به⁽⁵⁾.

المطلب الثالث: دور القواعد الخلفية بتونس في تخفيف الضغط على الداخل

الموقع الاستراتيجي لتونس كحلقة وصل دائمة بين الجزائر والمشرق العربي، شجع وبعد استقلالها الوطنيين الجزائريين الذين تمركزوا في القاهرة منذ سنة 1952، لاتخاذ تونس قاعدة لنشاط قيادة الثورة خاصة في التدريب وتمير السلاح إلى الجزائر⁽⁶⁾، لذلك سعت قيادة الثورة 1954 في بداية الأمر إلى إقامة قواعد للتسليح العسكري والقريبة من الحدود الشرقية الجزائرية والمناطق القريبة من الحدود لاسيما غار دماء بالإضافة إلى المواقع العسكرية داخل التراب الوطني⁽⁷⁾، وبالتالي اعتبرت تونس القاعدة الأساسية للتموين (Logistique) لجيش التحرير الوطني الجزائري.

فكان فيه مركز القيادة ومراكز التدريب ومراكز الإشارة ووسائلها دون أن ننسى المراكز الصحية إذ تعتبر تونس ممرا للتموين القادم من الشرق الأوسط عن طريق مصر وليبيا باعتبارهما منطقتي عبور هامتين بمخازنهما وقواعدهما⁽⁸⁾، فأنشئت هاته القواعد على طول الطريق الذي تسلكه القوافل الحاملة للعتاد الحربي إلى غاية مصر وهذا ما شرع فيه عمارة بوغلاز الذي أكد أن هدفنا من الذهاب إلى تونس

(1) Aljeich, N° 614, Op- cit, P: 63

(2) صالح قرفي، الجذور التاريخية للإستراتيجية العسكرية...، المرجع السابق، ص:64.

(3) عبد الحميد خالدي، الأسلاك الشائكة...، المرجع السابق، ص:166.

(4) Aljeich, N° 614, Op- cit, P:65.

(5) عمر تابليت، مذكرات الضابط سالم جيليانو 1930-1962، دار الألفية، الجزائر، 2012، ص:236.

(6) عامر رخيلا، الثورة الجزائرية...، المصادر، ع:04، المرجع السابق، ص:142.

(7) عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص:224.

(8) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص:293.

هو الحصول على السلاح وإقامة سلسلة من القواعد الخلفية على طول الحدود من عين الدراهم إلى الحدود الليبية، وتم بالفعل تكوين هذه المراكز من القادة⁽¹⁾ على اعتبار أن الثورة ستطول فأنشئت هذه القواعد من أجل التدريب والتموين فأنشئت مستشفيات⁽²⁾ وقواعد للهجوم في القطر التونسي لهذا الغرض. وبعد استقلال تونس تم إمضاء اتفاقية فيما يخص التنظيم داخل القطر التونسي⁽³⁾، لذلك ربطت العلاقات بين الحكومة التونسية ومسؤولي الولاية الأولى من أجل تسهيل مهمة المجاهدين في الحدود وخاصة المسؤولين منهم⁽⁴⁾.

لقد اعتبرت القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر التضامن الشعبي على الحدود الجزائرية التونسية مؤشرا واضحا على وجود قاعدة خلفية لجيش التحرير الوطني للدعم اللوجستيكي ومنطقة عبور للأسلحة والإيواء والتمركز لفرق جيش التحرير الوطني⁽⁵⁾، وقد كانت القواعد الخلفية في البداية صغيرة في شكل أجنحة على الحدود في كل من تونس وليبيا والمغرب الأقصى، وقد استفادت الثورة الجزائرية من وجود أعضاء لها مناضلين بمكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي بمصر العربية⁽⁶⁾.

وقد وقف الشعب التونسي مع الجزائر في خندق واحد خلال المواجهة ضد الاحتلال وكذا الثورة، إذ فتحت البلاد حدودها وقدمت التسهيلات فيما يتعلق بمرور الأسلحة أو الالتحاق بمراكز التكوين أو إيواء اللاجئين الجزائريين، فأصبحت أراضيها وبخاصة الشريط الحدودي الامتداد الطبيعي التي وجدت فيها الثورة منذ انطلاقها السند القوي والمرتكز الثابت والملجأ الآمن. إذا كانت هناك قواعد خلفية متقدمة⁽⁷⁾ وظلت أهميتها تبرز يوما بعد يوم، إذ شكلت تهديدا للوجود الاستعماري في الجزائر، في حين تشكل حركات التحرر شرطا أساسيا لنجاحها وبقائها لتلبية حاجاتها في مختلف الجوانب⁽⁸⁾ وشملت القيادة

(1) عمر تابليت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص: 21.

(2) ينظر: الملحق رقم (39)، وكذلك الملحق رقم (30): وثيقة للعلاج بالقطر التونسي وكذا طلب عدم التعرض له من التونسيين والجزائريين.

(3) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص: 168.

(4) ينظر: الملحق رقم (32): بيان بإعطاء الصلاحية التجول بكامل الحدود لمسؤول في المصلحة العامة، والملحق رقم (21).

(5) عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة...، المرجع السابق، ص: 72.

(6) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 35.

(7) نفسه، ص: 179.

(8) رشيد الحواني، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة الحيش، منشورات المؤسسة العسكرية، ع: 571، فيفري 2011، ص: 54.

الشرقية للقاعدة في تونس مكلفة بالولايات الأولى والثانية والثالثة من محمدي السعيد وعمار بوقلاز، مصطفى بن عودة، العموري محمد، عواشيرية محمد⁽¹⁾.

وقد كانت إرهابات نشأة القاعدة في تونس عند اندلاع الثورة عندما كلف الطالب العربي بحماية الشرايين التي تمد الثورة بالسلاح من الشرق إلى أن استشهد، وفي نفس الوقت كلفت قيادة الأوراس بإنشاء قاعدة تنظيمية في تونس العاصمة رفقة عبد الكريم هالي⁽²⁾ وأصبحت تونس شيئا فشيئا قاعدة خلفية فعالة للثورة.

ومما لاشك فيه أنه قد اتخذت من تونس قاعدة للتموين والتدريب فأصبح لها قوات على طول الحدود ومنها قوات الولاية الأولى التي كانت تزود منها خمس ولايات، وأصبحت مركزا لقوات هذه الولاية وأصبحت طريقا لعبور قوافل الطلبة للمشرق العربي⁽³⁾ إضافة إلى إقامة مركز لقيادة الثورة وزعمائها السياسيين والعسكريين⁽⁴⁾، وأصبحت بذلك قرية الكاف جسرا ومحطة قوافل الأسلحة الآتية من مصر عبر ليبيا وبذلك خلقت القيادة العامة لجيش التحرير الوطني بغار الدماء⁽⁵⁾، وبذلك كانت تونس الشبكة المضيفة لحماية المقاومة على طول الحدود، لذلك سعت فرنسا لإعاقة هذه العملية، وهذا بعد أن تقطن إليها السيد موريس الذي عمل على قطع الاتصال بإنشائه خطأ باسمه والذي دعم بعد ذلك بخطط شال⁽⁶⁾

ولم يقتصر الدعم المادي للحكومة التونسية تجاه الثورة بفتح حدودها للمجاهدين بل جعلت من المناطق الحدودية قواعد خلفية ومراكز حيوية لجيش التحرير الوطني، وقد شكل التونسيون بهذه المناطق دعما أساسيا لجيش التحرير في المساندة والإيواء والمؤونة⁽⁷⁾، إذ كانت هذه القواعد مبنية على موقف صالح بن يوسف التونسي الذي كان له نفوذ قوي في الجنوب التونسي، والذي أكد ضرورة مساعدة ومساندة الثورة الجزائرية⁽⁸⁾، لذلك سمحت الحكومة التونسية منذ الاستقلال للثوار الجزائريين التمركز،

(1) إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر...، ج:2، المرجع السابق، ص:257.

(2) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:308.

(3) التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:64.

(4) عامر رخيلة، الثورة الجزائرية...، المصادر، ع:04، المرجع السابق، ص:142.

(5) قرية تونسية قريبة من الحدود على بعد 12 كيلو متر. ينظر: إبراهيم لحرش، المرجع السابق، ص:105.

(6) Algeria guer le pasisien, 29/10/1958, Op- cit.

(7) إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص:113-114.

(8) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص:290.

وخاصة لمواجهة المعارضة. وكان النظام التونسي يعلن عن تأييده للكفاح⁽¹⁾، فالزعيم التونسي الحبيب بورقيبة كان يؤكد ضرورة مساعدة الثورة الجزائرية على تحقيق استقلالها، وبالتالي كانت رافضة للأطروحات الفرنسية التي تدعي أن القضية الجزائرية قضية داخلية من صلاحيات فرنسا وحدها⁽²⁾.

وفتحت بذلك الدولة وسائل إعلامها المختلفة أمام ممثلي جبهة التحرير الوطني لإذاعة بياناتهم السياسية والعسكرية، وشرح مواقفهم، والتعبير عن طموحاتهم السياسية والوطنية والقومية⁽³⁾، وقدمت الكثير من التسهيلات الهامة لنشاطهم في التمركز وأصبح بذلك التواجد العسكري للجزائريين بتونس قوة ضاربة أعطت الاستمرارية للكفاح المسلح منذ اندلاع الثورة الجزائرية⁽⁴⁾، وعبر الضباط والجنود الجزائريون ذهابا وإيابا إلى الدول العربية انطلاقا من عدة قواعد سرية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا في التراب التونسي تنقل الإمدادات إلى الجزائر برا وبحرا تحت نظام محكم⁽⁵⁾.

وابتداءً من هنا استفادت الثورة الجزائرية من مساعدة عتادية ومن تسهيل عمليات تمرير الأسلحة الحربية عبر الجنوب التونسي، وعينت الثورة شبه قيادة أركان مشتركة في الشمال التونسي، جزائرية تونسية بمساعدة السلطات التونسية، وتمثل عملها في تسهيل عمليات تموين جيش التحرير الوطني في جميع الميادين، وتوسعت مهام هذه الهيئة لتشمل الاهتمام بمعالجة الجرحى في المستشفيات التونسية، وجعلت القطر التونسي مركز راحة للمجاهدين الجزائريين، واستمر هذا النشاط بانتظام وتميز، خاصة بتكوين وحدات من جيش التحرير الوطني على الأرض التونسية ثم توجيهها إلى تدعيم صفوف الثورة خاصة في المنطقة الأولى، وكانت هذه الوحدات تتكون أساسا من الجزائريين المقيمين بالقطر التونسي⁽⁶⁾، والذي ذكرت المصادر أن عددهم كان حوالي 80.000 جزائري والكثير منهم كانوا قادرين على حمل السلاح⁽⁷⁾ لذلك اعتبرت تونس:

(1) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:280-281.

(2) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص:290.

(3) الغالي غربي، المرجع السابق، ص:479.

(4) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:280-281.

(5) محمد تمشباش، بحوث في أعمال الثورة التحريرية...، المرجع السابق، ص:154.

(6) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص:293.

(7) المرجع نفسه، ص:288.

1- قاعدة للإمداد:

استخدمت تونس طيلة سنوات منطقة عبور بين الداخل والخارج وأصبحت معظم القواعد الخلفية للثورة الجزائرية في تونس واعتبرت نقطة للإمداد بالأسلحة والذخيرة وطريقا لتأمين وصولها⁽¹⁾، وتحولت بذلك مدن الكاف وغار الديماو تونس إلى قواعد إمداد أساسية فضلا عن وحدات القاعدة الشرقية وقادة الولاية الأولى المكلفة بتموين الأسلحة، فإن ولايات الداخل أرسلت بوحدات للمساهمة في أداء هذه المهمة وأدت عمليات الحصار وإغلاق الحدود إلى تمركز هذه الوحدات بالحدود التونسية⁽²⁾، وقد أسندت قاعدة الإمداد تباعا إلى الإخوة محمود قنز ثم علي هزيمة وأسندت عملية التموين للسيد صالح قوجيل والإمداد المالي إلى السيد مصطفى بوعكاز، كما تم تزويد كل القواعد بوسائل نقل حديثة كشاحنات نصف مقصورة ووسائل مراقبة متطورة⁽³⁾.

بالتالي اتخذت تونس قاعدة للتموين والتدريب لوقوعها على حدود الولاية الأولى وقد كانت تتزود منها خمس ولايات واعتبرت طريقا لمرور قوافل الطلبة للدراسة⁽⁴⁾، وكذا مهام الإمداد باعتبارها همزة وصل بين مصادر السلاح على طول الحدود البرية، ويتم ذلك عن طريق الإمداد بواسطة القوافل، فكانت المحطة الأساسية لنقل الأسلحة والتي كانت تتدفق من مصر عبر مرسى مطروح لتنتقل إلى ليبيا ومنها إلى الحدود التونسية عبر طرق مختلفة⁽⁵⁾، خاصة خلال 1956-1958، وهذا ما أدى بالعدو إنشاء حواجز متنوعة على الحدود الجزائرية الشرقية، وهذا ما أثر سلبا على الإمداد للداخل بداية سنة 1959⁽⁶⁾، بالرغم من أن الهدف الأساسي للقواعد الخلفية التي تنطلق من الأراضي الجزائرية هو تزويد الداخل بالسلاح والذخيرة الحربية وغير ذلك مما تقتضيه طبيعة الحرب التي لا تعرف حدا للمتطلبات اليومية المختلفة⁽⁷⁾، لهذا الغرض فتحت البلدان حدودها وقدمت تسهيلات فيما يتعلق بمرور الأسلحة أو تنقل

(1) فريد نصر الله، التطورات السياسية والعسكرية...، المرجع السابق، ص:101.

(2) Mohammed Lbjaoui, Op- cit, P:109.

(3) محمد تمشباش، بحوث في أعمال الثورة التحريرية...، المرجع السابق، ص:159.

(4) التقرير الجهوي للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:64.

(5) عمر تابليت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص:113.

(6) عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج:2، المرجع السابق، ص:108.

(7) محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى...، المرجع السابق، ص:309.

المجاهدين عبر الحدود وبذلك أصبحت هذه الأراضي وبخاصة الأشرطة الحدودية الامتداد الطبيعي للقواعد الخلفية المتقدمة⁽¹⁾.

ولهذا السبب تشكل قواعد الإمداد بالنسبة لحركات التحرر شرطا أساسيا لنجاحها، ولا يمكن الاستغناء عنها للبقاء كونها ضرورية لتلبية حاجاتها في مختلف الجوانب وبالتالي أصبحت تشكل تهديدا للوجود الاستعماري في الجزائر⁽²⁾، فمن تلك النقاط كانت تنطلق كتائب السلاح التي تكفلت بنقل الأسلحة والذخيرة إلى الولايات بالداخل، وهي مهمة من أصعب المهمات، ومسؤولة من أثقل المسؤوليات التي أنيطت بعهدة وحدات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود التونسية طوال حرب التحرير⁽³⁾.

وفي هذا السياق شكل موطن الحامة بلد الطاهر الأسود الواقع غرب قابس على بعد 40 كلم مركزا مهما لتخزين الأسلحة الآتية من ليبيا، وفيها كانت توزع من طرف مجاهدين تونسيين على مختلف الفصائل في تونس والجزائر، ومن أهم الفصائل فصيلة الطيب الزلاق التي تكونت من 17 جنديا في بداية الأمر في شهر فيفري 1956 بمنطقة منقار البط Bec de Canard بغار الدماء، وهي فصيلة مشتركة بين الجزائريين والتونسيين، وقد كان أكبر مركز للمقاتلين الجزائريين والتونسيين بجبال منطقة قفصة والجريد والظهر وشريط المناجم حيث وجد هناك عمل منسق مع مجاهدين منطقة وادي سوف⁽⁴⁾.

وقد عمل قادة الثورة وخاصة في الولاية الأولى على بناء القواعد الخلفية وذلك بهدف تأمين وصول الأسلحة والرجال إلى الثورة، وبذلك أصبحت تونس قاعدة للتخزين والتموين والإمداد الحربي بشتى أنواعه وأشكاله، وكذلك مكان عبور للضباط والجنود الجزائريين ذهابا وإيابا إلى الدول العربية انطلاقا من عدة قواعد سرية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا في التراب التونسي، تنقل الإمدادات إلى الجزائر برا وبحرا تحت نظام محكم⁽⁵⁾. وكان إنشاء قواعد خلفية على الحدود التونسية، وعلى طول الطريق الذي تسلكه القوافل الحاملة للعتاد الحربي إلى غاية مصر، وهذا ما شرع فيه عمار بوغلاز منذ أن كان عضوا في فوج كاف الشهبه إلى غاية تعيينه مسؤولا على القاعدة الشرقية، وهاهو يقول: « لقد كان هدفنا من الذهاب

(1) محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي...، المرجع السابق، ص: 179.

(2) رشيد الحواني، المرجع السابق، ص: 54.

(3) عبد العزيز سراير ونوار بلقاسم، دور مناطق الحدودية...، المرجع السابق، ص: 86.

(4) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص: 308.

(5) محمد تمشباش، بحوث في أعمال الثورة التحريرية...، المرجع السابق، ص: 154.

إلى تونس هو الحصول على السلاح وإقامة سلسلة من القواعد الخفية على طول الحدود من عين الدراهم إلى الحدود الليبية، وقد كونا هذه المراكز فعلا»⁽¹⁾.

قيادة الثورة عملت منذ الوهلة الأولى على تسخير كل إمكانات الجالية بتونس لخدمة الكفاح المسلح، وهذا بتجنيد الشباب في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطنيين حتى تكون منهم ما أطلق عليهم في ذلك الوقت (جيش السوافة) و(جيش النمامشة) و(جيش الحراكطة) وانضم إليهم قسم كبير من جيش التحرير التونسي⁽²⁾.

ومن هذه القواعد الخفية أخذت الثورة تشن هجمات مركزة على العدو في أرض الجزائر حتى أفسدت عليه خططه الحربية وألجأته إلى تغيير سياسته الدفاعية والهجومية غير ما مرة، وقد استنجد الاستعمار بالحلف الأطلسي للقضاء على الثورة فوجده مؤيدا ومؤازرا له، لكن الثورة صدمته وبقيت واقفة في وجه هذا الحلف حتى أيأسنهُ من النصر واضطرته إلى أن يعترف لها بالسيطرة على الميدان⁽³⁾.

ومن القواعد الخفية جاء هجوم الثوار عند مركز بوشبكة في شرق تبسة خلال شهر فيفري 1958 ليمطره بوابل من الأسلحة الآلية والهاون قبل أن ينسحب الثوار إلى قواعدهم الخفية، ولقد تزامن عمل القاعدة الشرقية مع نفس النشاطات الاستنزافية التي نفذها الثوار بالقاعدة الخفية الغربية، وكانت عمليات التمشيط والتفتيش تتناول مناطق واسعة من تراب الولايات متخذة من مناطق التماس فيها وخطوط تحرك دوريات جلب الأسلحة، محاور للعمليات العسكرية الكبرى التي توفر لها دعما لوجستيكا بريا قويا⁽⁴⁾.

فقد تطورت الأسلحة الحربية من أسلحة تقليدية إلى أسلحة متطورة كالرشاش الآلي ومدفع الهاون، هذا التطور العسكري للثورة خلال العامين الأولين دفع بالإدارة الفرنسية إلى اعتماد استراتيجية عسكرية جديدة للحيلولة دون تدفق الأسلحة والذخيرة من الحدود الجزائرية الشرقية من خلال بناء الخطوط المكهربة⁽⁵⁾. بعد أن أصبحت المراكز تمتلك مخزونا كبيرا من الأسلحة والذخيرة وتنوعت مصادر السلاح وكذلك تطورت وسائل النقل البرية والبحرية وأصبح جيش التحرير يمتلك بتونس 25 شاحنة لنقل السلاح، وقد نقلت هذه الشاحنات ما بين 1960-1962 ما يزيد عن 13000 طن من السلاح والذخائر إلى

(1) عمر تابليت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص: 21.

(2) إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص: 283.

(3) محمد زروال، اللمامشة في الثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 493.

(4) صالح قرفي، المرجع السابق، ص: 88.

(5) عبد الوهاب بن خليفة، المرجع سابق، ص: 225.

المراكز المتواجدة على الحدود الجزائرية التونسية، وعلى الرغم من تدفق كميات كبيرة من السلاح الموجهة للثورة الجزائرية عبر الأراضي التونسية فقد طرأت مشاكل أثرت على تدفق السلاح وعملية التموين مثل أزمة إيجلي والكاف⁽¹⁾، السيطرة على الشريط الحدودي، وتغطيته أمنيا لضمان دخول وخروج القوافل المكلفة بإمداد الداخل بالسلاح، سواء كانت من تسيير القاعدة أو من تسيير الولايات الداخلية⁽²⁾.

وبعد أن استقرت لجنة التنسيق والتنفيذ في الخارج سنة 1957 قررت استغلال تلك القواعد الخلفية لتدريب حوالي 20 ألف جندي من الولايات الداخلية ورفع المستوى التقني للجيش، كما شرعت في تجهيزها بالأسلحة وتزويدها بالإطارات التي تلقت تكوينا جيدا في المدارس العسكرية، وتجلى ذلك المسعى في حث الضباط الجزائريين من الفرار بأحدث وحدات الجيش الفرنسي المتمركزة في ألمانيا⁽³⁾.

وتوسعت هذه القواعد الاستراتيجية منذ 1958 إثر جلاء القوات الفرنسية عن التراب التونسي ويؤكد عمر أو عمران أن السلطات التونسية وضعت عددا من ثكنات الجيش الفرنسي تحت تصرف جيش التحرير الوطني، وأصبح الشريط الحدودي يشكل قواعد هامة لدعم قدرات الثورة التحريرية، فكانت تونس تمثل قاعدة استراتيجية حيوية لجيش التحرير الوطني من حيث التمركز والراحة والعلاج والتدريب والتخطيط للعمليات العسكرية والهجمات، حيث كان حوالي 20 ألف جندي يقيمون بها، ويقومون بعمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية لتخريب الأسلاك الشائكة المكهربة، وكانت معظم هذه العمليات العسكرية تنطلق من الأراضي التونسية التي منحت امتيازات كبيرة لجيش التحرير من حيث الإقامة والتأطير والتدريب، وفيما يتعلق بالتموين قدمت تونس كل التسهيلات الممكنة وجميع المستلزمات التي يحتاجها جيش التحرير من أسلحة وعتاد وتجهيزات، وكانت هذه التجهيزات التي تصل إلى جيش التحرير في الداخل معفية من كل الضرائب الجمركية⁽⁴⁾.

إن مراكز تموين وإسناد جيش التحرير الوطني امتدت عبر المناطق الداخلية بتونس، في حين تركزت قواعده الأساسية بالحدود، ويمكننا أن نعطي لمحة مختصرة على توزيع هذه القواعد الخلفية واختصاصاتها فيما يلي:

(1) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:2، المرجع السابق، ص:265.

(2) عمر تابليت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص:22.

(3) Mohamed Harbi, Le FLN mirage..., Op- cit, P:230.

(4) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:2، المرجع السابق، ص:182.

- مراكز قيادة وحدات جيش التحرير الوطني وكانت تتوزع على طول المناطق الحدودية التي تتجمع بها الوحدات والكتائب المقاتلة ونذكر منها الكاف، تالة، عين دراهم، غار دماء، الساقية، تاجروين، قلعة السنان وفريانة.
- مراكز تدريب الجيش وكان التدريب على استعمال الأسلحة وإعداد الجنود يتم في المناطق الجبلية بعيدا عن السكان، وبعدها أنشأت قيادة الثورة العديد من المراكز للتدريب ومراكز تكوين الإطارات تتكفل بالتكوين العسكري والسياسي للمجاهدين الذين يلتحقون بالداخل، وكان تكويننا سريعا ينصب على تغطية احتياجات الثورة بمختلف الاختصاصات الحديثة وبعد غلق الحدود أصبح التكوين والتدريب موجها للمجاهدين من أبناء اللاجئين والجالية الجزائرية بفرنسا.
- الوحدات العسكرية المستقلة عبارة عن وحدات عسكرية وكتائب تم تحويلها إلى الفيلق تقوم بمهاجمة مراكز العدو على الحدود وتتخذ من المراكز الحدودية مراكز للتجمع ومن هذه المراكز: قرن الحلفاية، زيتون، واد معينة، واد ملاق، عين دراهم والساقية.
- مخازن الأسلحة والذخيرة التي تصل إلى الحدود الشرقية حيث أقيمت لها مراكز خاصة وسرية لتخزينها قبل أن يتم توزيعها لضمان احتياجات جيش الحدود، ومن هذه المخازن نذكر: سوق أربعاء، نفطة، تالة، الكاف، مدنين، الرديف، حيدرة، غار الدماء، حمام الأنف وتاجروين⁽¹⁾.
- وتحولت مدن الكاف وغار الديماو تونس إلى قواعد إمداد أساسية لجيش التحرير الوطني، فضلا عن وحدات القاعدة الشرقية المكلفة بتمرير الأسلحة فإن ولايات الداخل أرسلت بوحداتها للمساهمة في أداء هذه المهمة وأدت عمليات الحصار وإغلاق الحدود إلى تمركز هذه الوحدات على الحدود التونسية، وهذا يجعلنا نؤكد أنه رغم بعض الخلافات التي لا مفر منها فإن النجاحات المحققة دلت على سلامة السياسة المنتهجة مع تونس في هذه المرحلة المتقدمة⁽²⁾.
- ونظرا لقوة الجيش على الحدود الشرقية التي أصبحت قوة ضاربة ودعامة أساسية للدبلوماسية الجزائرية وضمنت بذلك حرية التحرك الدبلوماسي (ح.م.ج.ج). وقوة الجيش وصفها أحمد يزيد وصفا دبلوماسيا بقوله: « إنها قوة مساومة حين قيام المفاوضات »، وذلك باعتبار العتاد المخزن على الحدود الذي يساهم في تدعيم الثورة في القطر الجزائري وكذا القوات المتمركزة على الحدود⁽³⁾.

(1) المدني بجاوي بن العربي، المرجع السابق، ص:15.

(2) Mohammed Lbjaoui, Op- cit, P:9109.

(3) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص:294.

2- جيش الحدود

تمركزت على الحدود الجزائرية التونسية قوة هائلة من جيش التحرير الذي يملك تنظيمًا مماثلاً للجيش العصرية، وأصبح له مسؤولون يمثلونه التعيينات⁽¹⁾ واستخراج البطاقات⁽²⁾ وبذلك أصبح جيشاً نظامياً يملك السلاح والذخيرة⁽³⁾ بعد أن كان فكرة اقتراحها الرائد إيدير رئيس الديوان العسكري لكريم بلقاسم لإنشاء جيش عصري على الحدود الشرقية وخاصة بعد أن أنشئ خط موريس وشال⁽⁴⁾، فكانت النواة الأولى لهذا الجيش رجال⁽⁵⁾ عملوا على جلب السلاح ثم تطور بعد إنشاء الخطوط المكهربة فجاء الأمر للتدريب والانتظام لمواجهة القوات الفرنسية⁽⁶⁾، فقد تكونت الوحدات التي تعمل على الحدود أنيطت بهم مهمة مراقبة قوافل العبور المحملة بالسلاح واستقبالها من الخارج، وبداية من سنة 1957 وعلى إثر إقدام السلطات الاستعمارية تطبيق سياسة التطويق الحدودي، اضطرت وحدات جيش الحدود على إعادة تنظيم نفسها حيث تم إنشاء مراكز للتدريب العسكري⁽⁷⁾ ولتدريب القوافل العسكرية⁽⁸⁾، وأصبح لحركة التحرير في تونس مركز وافقت الحكومة التونسية ضمناً على إنشائه⁽⁹⁾ وأصبح في قرية بتونس بالقرب من الحدود الجزائرية منازل تابعة لمنظمة التحرير الوطني، وأقيمت مراكز أخرى كمستودعات للأسلحة ونظمت أبنية للجنود والجرحى والمرضى ليجدوا فيها جميع وسائل الراحة والعلاج⁽¹⁰⁾.

وبهذا تم إنشاء مراكز لإيواء المرضى والجرحى والسهر على علاجهم وراحتهم واستقبال دوريات جيش التحرير الذاهبة إلى تونس من الولاية الثالثة والرابعة والسادسة، وأطلقت على بعض المراكز العسكرية داخل الجبال أسماء بعض المدن أو الجبال الجزائرية مثل: الجزائر، قسنطينة، عنابة، شلية،

(1) ينظر: الملحق رقم (27): نموذج عن تعيين قائد في الحدود.

(2) ينظر: الملحق رقم (29): بطاقة شخصية للمجاهد بشير مزار.

(3) ينظر: التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص: 68، أحداث الثورة التحريرية الناحية الرابعة: كيميل، المرجع السابق، ص: 21.

(4) عبد الواحد بوجبار، المرجع السابق، ص ص: 192 و 196.

(5) ينظر: الملحق رقم (29).

(6) خليفة الجنيدي وآخرون، ج: 2، المرجع السابق، ص: 507.

(7) ينظر: الملحق رقم (31).

(8) سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص ص: 110-111.

(9) بسام العسلي، المجاهدون الجزائريون، المرجع السابق، ص: 19.

(10) بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص: 20.

أوسنتلي، طامزة لفجوج، رفاعة، تجروين... إلخ⁽¹⁾، وهذا ما جعل فرنسا تغير سياستها إذ يذهب أبو شيبية إلا أنه: « بعد سنة 1956 ركزت فرنسا قوات كبيرة في الحدود وهكذا أصبحت الوحدات الموجودة في الحدود الشرقية والغربية مضطرة لإعادة تنظيم نفسها، وفي نفس الوقت لتدعم من طرف الولايات وتعزز لكي تؤدي واجبها العسكري، وهو طبعاً إدخال السلاح إلى الولايات »⁽²⁾.

وقد تحدثت " المقاومة الجزائرية " عن الحوادث التي تجري في الحدود الجزائرية التونسية في 28/27/26 ماي 1957 والتي لعب فيها جيش الحدود دوراً خاصة في غرب سوق الأربعاء، وأصبحت هذه الحوادث تقع على طول الحدود الجزائرية التونسية في عين بيوش شمالاً إلى قفصة جنوباً وهي حوادث تستعمل فيها القوات الفرنسية الاستعمارية مدافعها ودباباتها وطائراتها⁽³⁾، وقد أكد الأستاذ عبد الحميد عوادي أن المعركة الأساسية للاستعمار حسب تصور الجنرال فانيسكام اعتبر الحروب والمعارك لا تهدف فقط إلى القضاء على المتمردين في الداخل وإنما يجب أن تقف أيضاً في وجه المساعدات والدعم الذي تتلقاه في الخارج⁽⁴⁾. لذلك وبسبب الهجمات الفرنسية فقد ضاعفت قوات جيش التحرير على الحدود عمليات صغرى منذ جانفي 1958 ضد القوات العسكرية الفرنسية وبذلك بدأت معركة الحدود والتي انتهت في أواخر شهر ماي من نفس السنة، وقد تكبدت وحدات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في هجماتها ضد خط الموت موريس⁽⁵⁾ فمثلاً استشهد يوم 26 فيفري 1958 حوالي 225 جندياً مقابل مقتل 19 جندياً فرنسياً فقط، وفي 27 فيفري 1958 استشهد 100 جندياً مقابل جندي فرنسي واحد فقط، وستكلف المعركة ضد خط موريس جيش التحرير بمنطقة سوق أهراس ما بين 23 أفريل 1958 إلى 03 ماي 1958 استشهد 620 جندياً جزائرياً، واستلاء الجيش الفرنسي على 546 قطعة سلاح، وستختتم هذه المعركة بحصيلة ثقيلة قدرتها السلطات العسكرية الفرنسية بستة آلاف (6000) شهيداً وأربع آلاف (4000) قطعة سلاح، وبذلك أصبحت مهمة اختراق خط موريس غير مضمونة العواقب إطلاقاً بالنسبة

(1) أحداث الثورة التحريرية الناحية الرابعة: كيمل، المرجع السابق، ص: 31.

(2) خليفة الجندي وآخرون، ج: 2، المرجع السابق، ص: 469.

(3) جريدة المجاهد، ع: 39، ج: 2، المرجع السابق، ص: 49.

(4) لامية بن دادة، المرجع السابق، ص: 54-55.

(5) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص: 27.

إلى جنود جيش التحرير، مما أدى إلى انحطاط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني، فكان لزاما على (ل.ت.ت) إيجاد مخرج لهذا المأزق⁽¹⁾.

ومن ثمة عملت على الإشراف على تنظيم جيش الحدود في السنوات الأولى من تكوينه في الحدود الشرقية والغربية إلى أن أنشئت الحكومة المؤقتة والتي كونت وزارة القوات المسلحة⁽²⁾، وأصبح الجيش المتمركز على الحدود التونسية بحوالي 15000⁽³⁾ مجاهد كانوا تابعين للولاية الداخلية، إذ كان للولاية الأولى وحدها ما بين 1200 و1400 مجاهد تمركزوا كلهم في منطقة العمليات الجنوبية، أما عبد الواحد جبار فحدها بـ 16000 رجل منضمين لـ 23 فيلق و5 كتائب ثقيلة⁽⁴⁾، كان يملك في وحداته 12000 و14000 قطعة سلاح وكان لهم في الصيانة بتونس حوالي 20.000 قطعة سلاح⁽⁵⁾.

شهدت المناطق الحدودية للجزائر خاصة الشرقية منها تركيزا عسكريا للجيش الفرنسي محاولا خنق الثورة ومنع عمليات العبور لوحدة جيش التحرير الوطني لإمداد الولايات الداخلية بالسلاح والذخيرة⁽⁶⁾. وشهد جانفي 1956 هجومات كاسحة على طول الحدود التونسية ففي الثامن من شهر فيفري وقع الاعتداء الغادر على قرية سيدي يوسف الحدودية في محاولة لضرب الثورة الجزائرية في عمقها داخل التراب التونسية⁽⁷⁾.

وما تجدر الإشارة إليه هو تصاعد الهجومات التي يشنها جيش التحرير الوطني على مستوى الحواجز والمناطق العازلة الواقعة ما بين الحواجز في الوقت الذي كانت تجري فيه العمليات العسكرية الكبرى لشال، وهذا ما أدى بالقيادة العسكرية الاستعمارية إلى تثبيت بمحاذاة الحواجز فرق للقناصة. يقم جيش الحدود في 14 جويلية 1959 العديد من الفياق بجهة الشرق للقيام بعمليات عسكرية ضد جهاز العدو بينما تتعرض العديد من المراكز إلى هجومات مباغطة بمناطق كوييف ولامي ومونبي وتوسانت⁽⁸⁾.

(1) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص: 92.

(2) خليفة الجنيدي وآخرون، ج: 2، المرجع السابق، ص: 509.

(3) وفي إحصائيات أخرى بلغ عددهم 8000 عام 1958 وعدد الثوار بالمعسكرات حوالي 4000. حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 157.

(4) عبد الواحد بوجبار، المرجع السابق، ص: 235.

(5) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص: 297.

(6) جمال ورتي، المرجع السابق، ص: 39.

(7) جمال يحيوي، الظروف العامة لمعركة سوق أهراس الكبرى، معركة سوق أهراس الكبرى 26 أبريل 1958، المركز

الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2010، ص: 27.

(8) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص: 470.

فقام الجيش المتمركز على الحدود بهجمات متكررة على خط موريس وكان الرائد إيدير هو الذي يشرف على هذه العمليات في هذه الفترة، وفي 20 جويلية 1959 عندما كان الجيش الفرنسي يواصل عملية جوميل في الولاية الثالثة قام الرائد إيدير بهجوم ناجح على عين الزانة هي مركز عسكري في التراب الجزائري قرب الحدود التونسية وتم تدمير مركز عين زانة عن كامله⁽¹⁾.

وفي 9 أفريل 1958 اقترح كريم بلقاسم تشكيل قيادة للعمليات العسكرية التي كلفت بمهام رئيسية تمثلت في تحطيم خط موريس⁽²⁾، ويلاحظ بأن قيادة الثورة قد تقطعت لخطورة هذه السدود والحواجز الدفاعية كما ورد في تقرير كريم بلقاسم إلى قيادة الثورة (05 أوت 1958) حيث اعتبر هذا الخط « مانعا جديا يشكل خطرا على الثورة ويستوجب حلا ملائما لتمير السلاح »⁽³⁾ وقد قسمت الحدود الشرقية إلى منطقتين:

- **منطقة العمليات في الشمال:** وأسندت قيادتها لعبد الرحمان بن سالم، محمد بن أحمد عبد الغني والشاذلي بن جديد وعبد القادر شابو.
- **منطقة العمليات الجنوبية:** وتم إسناد قيادتها لصالح السوفي مع نائبين وهما سعيد عبيد ومحمد علاق.

وكان الدعم اللوجستيكي للوحدات وتمويلها تتكفل بهما هيئة متخصصة تسمى قيادة الحدود يوجد مقرها في الكاف⁽⁴⁾.

ولكن هذه اللجنة لم يقدر لها أن تعمر طويلا فقد وقع حلها من طرف وزير القوات المسلحة بعد أربعة أشهر من إنشائها⁽⁵⁾. بعد أن أثبت فشلها بسبب ظهور الصراعات القبلية والولاءات الشخصية الأمر الذي ضاعف من حدة الصراعات بالمنطقة وحدًا بقيادة الثورة إلى وضع حد إلى هذه الفوضى⁽⁶⁾ ومعاينة

(1) زهير إحدادن، المرجع السابق، ص:61.

(2) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص:253.

(3) Mohamed Harbi, Les archives de la révolution..., Op- cit, PP:201-209.

(4) عبد الواحد بوجبار، المرجع السابق، ص:231.

(5) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص:405.

(6) سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص:112.

مسؤولي التنظيم⁽¹⁾. وبما أن تجربة إحداهما لجنتين لم تتجح جزئياً، قرر (م.و.ث.ج) في اجتماعه بطرابلس بين 16 ديسمبر 1959 و18 يناير 1960 أن يؤسس هيئة أركان عامة لجيش التحرير الوطني⁽²⁾. وبعد تنظيم قيادة أركان الجيش قامت بهجمات متكررة على الخط من الجبهة الشرقية وكان هذا الهجوم قويا من حيث السلاح الثقيل المستعمل، ومن حيث عدد الجنود المجندين، وقد توالى هذا الهجوم حتى سنة 1962⁽³⁾. إذ أن جيش التحرير كان يملك في تونس مع نهاية سنة 1959 احتياطيا لوجستيا بلغ 20.000 قطعة سلاح حربية⁽⁴⁾، وقد كانت المعارك كثيرة ومتنوعة منها معركة في الحدود التونسية بالمنطقة الخامسة بقيادة جديات عمر، معركة الشبكة المزوزية في 20 أكتوبر 1959 في المنطقة الخامسة وكذا معركة في المنطقة الخامسة بالحدود التونسية بناحية المريخصي في شهر نوفمبر 1959⁽⁵⁾. حيث انتظم جيش التحرير تحت قيادة عامة في فيالق وكتائب وفصائل وتمركز في منطقتين، منطقة الجنوب، ومنطقة الشمال الحدوديتين⁽⁶⁾، فالوحدات معززة بأسلحة شبيهة بالأسلحة التي توجد عند الجيوش المنظمة، فكل فصيلة تنقسم إلى ثلاثة أفواج: فوجان للمشاة وفوج يحمل الرشاشات، كذلك بالنسبة للكتيبة في إطار الفيلق نجد كل فيلق فيه ثلاث كتائب مشاة أسلحة ثقيلة، هذه الأسلحة منها مدفع عيار 57، وفيها كذلك عيار 75، وتستعمل هذه الأسلحة في الهجمات ضد المعسكرات التي تحمي السدود المكهربة، وتأسست وحدات يطلق عليها اسم الوحدات الثقيلة، هذه الوحدات تملك المدفعية 105 وكذلك مدفع عيار 85 ملم ثم مدافع هاون 120 ملم⁽⁷⁾.

وكانت الفيالق التي تكونت في منطقة الجنوب كما يأتي:

1. الفيلق 71 برئاسة إبراهيم الدبيلي الذي كان متمركزا في بوقافر.
2. الفيلق 72 برئاسة عمار زعلامي الذي كان متمركزا في عين لغرم.
3. الفيلق 68 برئاسة صالح لندوشين الذي كان متمركزا في الحازة.
4. الفيلق 45 برئاسة العربي بلخير الذي كان متمركزا في بوربعية.

(1) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص: 293.

(2) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص: 311.

(3) نفسه، ص: 69.

(4) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص: 293.

(5) حول المعارك ينظر: التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص: 32-58-88-89-100-223.

(6) نفسه، ص: 68.

(7) خليفة الجنيدي وآخرون، ج: 2، المرجع السابق، ص: 505.

5. الفيلق 43 بقيادة خليل حبيب الذي كان متمركزا في جبل سيدي أحمد.
 6. الفيلق 53 بقيادة سعد قسطل الذي كان متمركزا في عين عناق.
 7. الفيلق 75.

ولكن بعض المصادر تختلف في عدد الفيالق التي كانت مرابطة في الحدود الشرقية من شمالها إلى جنوبها، إذ ترى بعض هذه المصادر أنها خمسة وعشرون فيلقا هي: الفيلق 10 و11 و12 و13 و14 و15 و17 و19 و21 و23 و24 و25 و27 و29 و41 و42 و43 و45 و56 و65 و68 و71 و72 وأخيرا الفيلق 75⁽¹⁾.

وبذلك تتواصل معركة الحدود، وتصبح أكثر حدة عام 1960، وقد أكدت قيادة الأركان الفرنسية أنه قد وقعت 20 مناوشة بالسلاح ضد مراكز عسكرية على طول الحدود في شهر أبريل 1960، وقد قامت وحدات جيش التحرير الوطني ليلة 27 إلى 28 نوفمبر 1960 بهجومات على مستوى الحاجز الشرقي على جبهة تقارب الـ 200 كلم⁽²⁾.

ومن جهة أخرى بدأت العلاقات تسوء مع السلطات التونسية، وصلت إلى حد قطع الماء والكهرباء على وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود، فقرر الرئيس التونسي على إثرها اتخاذ سلسلة من الإجراءات لفرض سلطة الدولة منها:

- يمنع عناصر جيش التحرير الوطني من التحرك داخل المدن التونسية بلباسهم العسكري وبأسلحتهم وبدون رخصة.
- الضغط على قادة الثورة لوقف تجاوزات بعض أفراد جيش التحرير الوطني الذين اعتادوا أخذ المؤن من المواطنين التونسيين قسرا...⁽³⁾.

(1) محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى...، المرجع السابق، ص ص: 416 و419.

(2) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص ص: 474-476.

(3) مسعود عثمانى، المرجع السابق، ص: 486.

المبحث الثاني: انعكاس العلاقات على تونس

ومن خلال إبراز الدور اللافت الذي قامت به الحكومة التونسية خلال فترة اندلاع الثورة حتى إنشاء الحكومة المؤقتة والعلاقات التي ربطت حكومة تونس بالثوار الجزائريين والتي ترتب عنها تأثير كبير على الدولة المستقلة حديثا خاصة في المجال السياسي والعسكري، وذلك بحكم موقعها الذي فرض عليها الارتباط بالثوار خاصة في المنطقة الشرقية وأثر ذلك على العلاقات الفرنسية التونسية وترتبت عنه تبعات كثيرة بالولاية الأولى بالخصوص.

المطلب الأول: استقلال تونس وظهور مبدأ حق التتبع

اعترفت فرنسا باستقلال تونس التام يوم 20 مارس 1956 مع إبقائها على حضور عسكري بعدة مناطق من البلاد أهمها مدينة بنزرت⁽¹⁾، والملاحظ أن الجانب الفرنسي ساهم بتعجيل الاستقلال التونسي حيث استخدمته تونس كورقة ضغط ومساومة في المفاوضات التونسية الفرنسية واستفادت منه الجزائر ووفر لها غطاء سياسيا وإعلاميا تتحرك من خلاله⁽²⁾، وخاصة بعد البروتوكول الجديد الذي اعترفت فرنسا من خلاله بتولي تونس لمسؤولياتها في مجالات العلاقات الخارجية والأمن والدفاع وتكوين الجيش الوطني أدى ذلك إلى انتقال السلطات الفعلية إلى أيدي رئيس الحكومة⁽³⁾.

تميز موقف النظام التونسي من الثورة بالليونة مع فرنسا طوال سنوات 1956-1958 وهذا راجع لارتباطهما باتفاقيات في مجال الدفاع والخارجية، فضاعفت تونس اهتمامها بتوطيد وضعها وتحاشي امتداد النزاع إلى مجمل المغرب، فمارست ضغوطات على الثورة الجزائرية، وأقامت تدريجيا رقابة دقيقة وصارمة على القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني في كل البلدان⁽⁴⁾.

وقد أثرت العلاقات بين الجزائر وتونس بشكل كبير على هذه الأخيرة خاصة فيما يخص علاقتها بفرنسا فكان هذا التعاون والتنسيق انعكاسا سلبيا على العلاقات مع فرنسا، حيث نددت به الحكومة الفرنسية وحاربتة على جبهتين خاصة فيما يخص السياسة والمالية إن لم نضف المجال الاقتصادي وأخرى عسكرية وأمنية، وهدفت من خلال ذلك إلى ترويب الجانب التونسي وإقناعه على أن مواصلة

(1) الشاطر خليفة وآخرون، المرجع السابق، ص: 179-180.

(2) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج: 1، المرجع السابق، ص: 59.

(3) عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارة العربية...، المرجع السابق، ص: 77.

(4) معمر العايب، المرجع السابق، ص: 176.

تعاونه مع الجزائر يعتبر إفراغا للاستقلال التونسي من محتواه⁽¹⁾، وخاصة بعد المعارك التي كانت تجري على الحدود، منها معركة الكوشة التي خاضها رجال جيش التحرير على الحدود مما أثار مشكلة حراسة الحدود الجزائرية التونسية، إما عن طريق تأليف وحدات تونسية فرنسية وهو ما اقترحه النائب الفرنسي موريس شومان أو عن طريق وضع قوات دولية كالقوات التي تحرس الحدود العربية الإسرائيلية، وقد بعثت هذه الفكرة من جديد بعد حادثة ساقية سيدي يوسف والتي فرضت وجود القوات الفرنسية المدعومة بحلفائها الأطلسيين لغلق الحدود كنتيجة حتمية للعمليات البطولية لجيش التحرير الجزائري⁽²⁾.

ولما لاحظت القوات الفرنسية أن هناك تنسيقا وتعاوناً بين المقاومين التونسيين والجزائريين دعت إلى عقد اجتماع بتبسة بين الجنرال دي لاتور المقيم العام لفرنسا بتونس، وجاك سوستيل الحاكم العام على الجزائر وتمت دراسة الوضع واتخاذ عدة إجراءات لمراقبة الحدود التونسية الجزائرية ثم نشرها في جريدة الرائد الرسمي التونسي: « لقد وجب اتخاذ بعض التدابير بخصوص اجتياز الحدود »⁽³⁾.

وتعرضت مناطق الجنوب والمناطق الحدودية مع الجزائر إلى مضايقات واعتداءات هدفت إلى ترهيب السكان وإرغامهم على قطع تعاونهم مع الثوار الجزائريين، وأمام الاحتجاجات التونسية لإفراغ مناطق الحدود التي يؤمنها الثوار والمدنيون الجزائريون من سكانها تجنباً للحوادث⁽⁴⁾ وهذا ما جعل بورقيبة يوجه رسالة إلى الجيش الجزائري يُحْمَلُهُ فيه مسؤولية توتر العلاقات بين تونس وفرنسا، وأكد فيه كذلك أن ملاحقة الثوار الجزائريين داخل التراب التونسي يضع استقلال تونس في مهب الريح⁽⁵⁾ وهذا ما جعل حكومة بورقيبة تتفاوض مع الثوار (القادة المتمردين) لتجنب المزيد من الحوادث الخطيرة ممّا خلق توتراً بين هذه الحكومة وجبهة التحرير دفعت بها إلى الانسحاب أو الانتقال من تونس إلى القاهرة⁽⁶⁾ خاصة بعد إعلان فرنسا لحق المتابعة للمجاهدين الجزائريين داخل الأراضي التونسية منذ 1 سبتمبر 1957⁽⁷⁾، وذلك درس في محاضر اجتماع مجلس الشيوخ يوم الأربعاء 3 جوان وذلك يخول للقادة العسكريين في كل من

(1) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:175.

(2) عمار قليل، المرجع السابق، ص:77.

(3) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:187.

(4) عبد الله مقلاتي، صالح لميش، تونس والثورة...، المرجع السابق، ص:150.

(5) جريدة الصباح، خطاب بورقيبة، 12 جويلية 1957.

(6) Le Guide de la France، le droit de suite، 20/09/1957.

(7) عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج:2، المرجع السابق، ص:73.

تونس والمغرب لممارسة حق التتبع لمحاربة الإمدادات غير القانونية لجيش التحرير الجزائري⁽¹⁾ هذا القرار يقول عنه الجندي: « الكلمة المعروفة بحق المتابعة وهو حق استعماري...هو الذي جعل الجيش الفرنسي يلاحق ما يظنه جيش التحرير ويطارده داخل تراب تونس أو المغرب، وعلى أية حال فهو في الحقيقة يستحق من الندوة شيئاً من العناية لأن إخواننا في تونس والمغرب ذلك الوقت عانوا لاشك من احتكاك الجيش الفرنسي بهذه القوة الوطنية»⁽²⁾ خاصة وأن حق التتبع غير مرفوض قانونياً إذا ثبت أن الدولة الغازية غير قادرة على توفير شرطة على حدودها⁽³⁾ إذ أن الاستعمار الفرنسي كان يتابع تحركات الجزائريين والتونسيين على الحدود ويعرف أهمية هذه المواقع الاستراتيجية للثورة، وهو الأمر الذي أدى بوزير الدفاع الفرنسي أندري موريس إلى اتخاذ هذا القرار ليأمر قواته العسكرية باجتياز الحدود التونسية في إطار ما أطلق عليه حينئذ حق المتابعة، وبناءً على تلك الأوامر تعرضت قرية عين دراهم يوم 1957/09/06 إلى اعتداء فرنسي، والذي تم فيه حسب بعض الجرائد اختطاف أربعة مواطنين تونسيين وقتل آخر ثم وقع اعتداء آخر في ناحية قرية فريانة وجرح خمسة مواطنين تونسيين وطفل⁽⁴⁾ وتحدثت جريدة الصباح عن هذه الاعتداءات التي ارتكبتها الجيش الفرنسي في تونس المستقلة إذ أكدوا على أنه قد شهدت مناطق عين الدراهم وسوق الأربعاء اعتداءات متكررة في سبتمبر 1956⁽⁵⁾، وكذا ما ذكرته جريدة le petit matin توغلت القوات الفرنسية في الأراضي التونسية على بعد ثلاثمائة متر من الحدود مما جعل القوات الوطنية التونسية تقترب من تلك المنطقة فتراجع الجيش الفرنسي إلى الأراضي الجزائرية مغطى بنيران المدفعية فأطلق خمس قذائف في الأراضي التونسية لمنع القوات الوطنية التونسية من ملاحقة العدو في إطار حق التتبع لم يبلغ فيها عن وقوع أضرار⁽⁶⁾.

ويرجع هذه السياسة بحجة أنه لا توجد قاعدة قانونية تحيز لدولة ذات سيادة السماح بوجود عصابات مسلحة حسب تعبيرهم على ترابها تتوغل على حساب أو داخل أراضي مجاورة لذلك في حالة

(1) Le Gide DE LE France, 20/09/1957, Op- cit.

(2) خليفة الجندي وآخرون، المرجع السابق، ص:485.

(3) Le Gide DE LE France, 20-9-1957, Op- cit.

(4) ينظر: يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص:352، مجلة الجيش، القواعد الخلفية فكرة إستراتيجية، منشورات عسكرية، ع:584، مارس 2012، ص:86.

(5) جريدة الصباح، ع:9 سبتمبر 1956.

(6) Le petit matin, des militaire venus de lacroix perquisitionnent dansun douar de la Region d'Ain Drahim: cinq obus, tombent en territoire tunisien, 14-09-1958.

هجوم تلك المجموعات على الحدود التونسية يجب أن تتمتع الجيوش الفرنسية بحرية المناورة الكافية لفك الحصار والدفاع عن نفسها⁽¹⁾ تتبع الثوار الجزائريين وقطع صلات هذا التضامن، وتزايدت حدة هذه الاعتداءات خلال النصف الثاني من سنة 1957 وبداية 1958، فتضررت مناطق الحدود التونسية من هذه الاعتداءات خاصة مناطق عين الدراهم، فريانة، أولاد مسلم، تجروين، بوشبك، وكانت الاعتداءات الفرنسية تدمر المساكن وتتلغ المزارع وترهب السكان، وفي 8 فيفري 1958 قامت القوات الفرنسية المرابطة بالجزائر بقصف ساقية سيدي يوسف على الحدود التونسية⁽²⁾، وذلك بحجة أنه وبعد استقلال تونس ربطت رسميا مستقبلها بمستقبل الكفاح في القطر الجزائري، وأعلنت علمها أنه لا استقلال لها بصفة حقيقية إلا متى تحررت الجزائر من قيود الاستعمار⁽³⁾. فبالرغم من أن العلاقات مع فرنسا عرفت الاستقرار والهدوء في السنتين الأوليين بعد الاستقلال هذا راجع لكون الحكومة التونسية قد ارتبطت مع فرنسا باتفاقيات حولت لها تسيير شؤونها الخارجية، لكن العلاقات التونسية الفرنسية عرفت تبادلات وتغييرات منذ عام 1957 نظرا لتداخل عوامل أخرى طرأت في مجال العلاقات الدولية منها تغير موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية⁽⁴⁾.

وتناول الرئيس بورقيبة مسألة المساعدة المالية والقروض الفرنسية والتي ربطتها فرنسا بالتخلي عن مساندة الجزائريين في خطابه قائلا: « إن الاتفاقية المالية التي تمد فرنسا بمقتضاها تونس بقروض مالية والتي لم يقع توقيعها ولا إتمامها حتى الآن والحال أن السنة الجبائية 1956-1957، قد انتهت ويقع الربط بين هذا التردد وبين التصريحات التي صدرت عن الوزير الفرنسي والتي مفادها أن الحكومة الفرنسية غير مستعدة لإبرام هذه الاتفاقية ولا تنفيذها مادامت تؤيد الثورة الجزائرية » وهذه التصريحات صدرت بجريدة " لاديش " يوم 23 مارس 1957 وهي ضرب من ضروب الضغط...⁽⁵⁾. فالعمل الذي قامت به حكومة " غي مولي " هو أن قطعت الإعانة الموجهة إلى الحكومة التونسية، بالرغم من أن هذه الإعانة صادق عليها البرلمان بتجهيز البلاد التونسية، وقد أوقفها الحكومة لأجل غير مسمى⁽⁶⁾، والتي قدرت بـ 14 مليار فرنك وأعلن سفير فرنسا في تونس أن الإجراءات اتخذت بسبب موقف بورقيبة من

(1) Le petit matin, 14-09-1958, Op- cit.

(2) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:138.

(3) أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2010، م:8، ص:189.

(4) معمر العايب، المرجع السابق، ص:89.

(5) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:180.

(6) عبد الله بن شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، المرجع السابق، ص:523.

المشكلة الجزائرية⁽¹⁾ والاتصالات بين تونس والجزائر، وهذا ما أكده رئيس الحكومة الفرنسية أمام مجلس البرلمان بقوله: « ستعمل الحكومة الفرنسية جميع الوسائل اللازمة لإنهاء الإعانة التي تمنحها تونس (للجزائريين) يجب أن يفهم السيد بورقيبة بأنه يعرض الصداقة التونسية الفرنسية إلى الخطر»⁽²⁾.

لقد حاولت السلطات الفرنسية بمختلف الأشكال تهديد تونس للحد من تزايد هذا التأييد والدعم المستمر للثوار الجزائريين، وطالبت من السلطات التونسية توقيف إعاناتها كسبيل لإنجاح الوساطة السلمية لحل مشكل الجزائر، وقد تصدت صحيفة المجاهد للتأكيد على ارتباط قضية الجزائر بقضايا شعوب المغرب العربي كلها، وأن تضامن الشعبين التونسي والمغربي مع الجزائر حقيقة فعالة فهذا أمر طبيعي وواجب وليست في العالم أي قوة تقدر على أن تقطعه أو تنقص منه وأن هذا التضامن سيزداد التحاماً ليفتك بالاستعمار الفرنسي⁽³⁾، وأكد على ذلك ما قاله الرئيس بورقيبة فإن الفرنسيين ماداموا مصرين على مواصلة حرب الإبادة في الجزائر فإن تونس والمغرب يجب أن يمتعا كلياً من التعاون مع الغرب وإن كانا يحرضان على أن يكون هذا التعاون مخلصاً⁽⁴⁾.

تدهورت العلاقات التونسية الفرنسية بعد تعليق الدعم المالي الذي كان يسدّد إلى تونس منذ سنة 1955 ومنعت الإعانة طالما واصلت الحكومة التونسية تقديم الإعانة إلى الانتفاضة الجزائرية، عندئذ قرر بورقيبة في سبتمبر 1957 أن يلمس الإعانة من أمريكا فاستجاب الرئيس إيزنهاور Dwight Eisenhower ووزير الخارجية جون فستر دلس John Foster Dulles إلى مطالبه بتوفير أسلحة وكذلك إعانة مالية وغذائية، باسم معركة الشعوب المضطهدة من أجل الحرية والدفاع عن العالم المتحرر، وكانا كلاهما مدركين أن بلاداً تونسية قوية ومستقرة تشكل سورا منيعاً ضد التوسع الشيوعي في إفريقيا الشمالية⁽⁵⁾. بعد تأكد فرنسا أن هذا التضامن الشعبي سيشكل خطراً على مستقبل وجودها في الجزائر راحت توجه موجة من الانتقادات للنظام التونسي، وتمارس عليه مختلف الضغوط حتى يراقب ويتردد فرق

⁽¹⁾ Le petit matin, du 24/05/1957.

⁽²⁾ عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:85.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص:136.

⁽⁴⁾ عبد الله بن شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، المرجع السابق، ص:326.

⁽⁵⁾ عمر الشاذلي، المرجع السابق، ص:123.

جيش تحرير الوطني من الأراضي التونسية، وحتى يجد الرئيس بورقيبة مخرجا لهذه الأزمة طالب بأن توضع المنطقة الحدودية تحت مراقبة هيئة الأمم المتحدة بهذا أراد بورقيبة أن يدول القضية الجزائرية⁽¹⁾. وهكذا خيّمَت تبعات حرب الجزائر بثقلها على العلاقات التونسية الفرنسية فعاشت منطقة الحدود الحرب بكل ويلاتها، وتعرض سكانها للقتل والاضطهاد والتهجير، واضطر الجزائريون القاطنون في الحدود الشرقية للجوء إلى التراب التونسي فكان لمبدأ حق التنّيع زيادة في تردي العلاقات مع فرنسا⁽²⁾، ونتج عنها كذلك المطالبة بإقامة منطقة حدودية محايدة تفصل الجزائر عن تونس تراقبها القوات الأممية أو قوات مشتركة تونسية فرنسية، وذلك بهدف منع نشاط الثوار بهذه المناطق، ووضع حد للمساعدات التونسية للثورة وعدت تونس هذا المطلب إضافة إلى الاعتداءات المتكررة انتهاكا لسيادتها، فلا يمكن لها أن تقبل منطقة حدودية معزولة ومحروسة بأي شكل من الأشكال⁽³⁾، مما أدى بالسلطات الاستعمارية للاستمرار في الاعتداءات كاعتداء 30 جانفي 1958 بعد ما تعرضت طائرة فرنسية لنيران جيش التحرير الوطني، ليختم عملياته بغارة 8 فيفري 1958 بعد يوم واحد من زيارة لاكوست للشرق الجزائري⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: العدوان على ساقية سيدي يوسف وبعض المناطق الأخرى

في 19 سبتمبر 1957 يؤكد الجنرال لوث قائد بالجيش القطاع القسنطيني عبر إعلامه ثانية بشكل لا يسمح بأي شك في الشروع في الاستعدادات لضرب تونس: « ولقد منحها الجنرال سالان كامل الصلاحيات للرد بعنف في تونس... الإمكانات التي سنستخدمها يجب أن تلحق بالعدو هزيمة مؤكدة ودموية »⁽⁵⁾.

بعد أن أصرت الحكومة التونسية على ربط الخلاف مع فرنسا بالمشكل الجزائري وقبلت الاحتكام إلى القرارات الدولية وذلك لفرض ضغوطات على الحكومة الفرنسية وخوفا من التدخل السوفياتي في قضايا الشمال الإفريقي سارت و.م.أ وبريطانيا لعرض وساطتها، هذا الأمر الذي عولت عليه حكومة

(1) معمر العايب، المرجع السابق، ص: 95.

(2) عبد الله مقلاتي، صالح لميش، المرجع السابق، ص: 154.

(3) جريدة المجاهد، ع: 17، 01 فيفري 1958، ص: 02.

(4) مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع: 623، مارس 2016، ص: 63.

(5) محمد عجرود، المرجع السابق، ص: 31.

تونس لوضع حد للقوات الفرنسية في البلاد باعتبار حل المشكلة الجزائرية الضمان الوحيد للحفاظ على السلم في المنطقة⁽¹⁾.

إن تأثر الاستعمار الفرنسي من هذا التضامن أدى بفرنسا للقيام باعتداءات متكررة على تونس بحجة تمركز المقاتلين الجزائريين بها⁽²⁾، وبعد تأكد القوات الفرنسية أن التضامن الشعبي سيشكل خطراً على مستقبل وجودها في الجزائر راحت توجه موجة من الانتقادات للسلطة التونسية وتمارس عليها شتى الضغوط لتضييق الخناق على فرق جيش التحرير الوطني المتمركزة في الأراضي التونسية⁽³⁾، وكانت حادثة القصف رداً فرنسياً على الضربات العديدة التي تتلقاها الجيوش الفرنسية حيث استطاعت الكتيبة الثالثة لجيش التحرير الجزائري يوم 20 أكتوبر 1957 بالمنطقة الشرقية شن هجومات متلاحقة على ثلاثة قواعد عسكرية فرنسية وحطمتها نهائياً⁽⁴⁾ مما جعل الجيش الفرنسي يرد على تلك الإعتداءات المتكررة باعتراض المواطنين أثناء تسوقهم في مدينة الساقية ونهب كل ما لديهم، هذه الأعمال بلغت الطاهر زبيري من طرف موسى حواسنية قائد الفيلق الثالث لذلك اعترضت فصيلة من جبهة التحرير الوطني هذه القوات الفرنسية سرية مشاة بما يسمى بمعركة واسطة⁽⁵⁾ فوقع بينهم اشتباكات⁽⁶⁾، وسميت بمعركة كوشة يوم 11 جانفي 1958 حيث هاجم 300 من جنود الجيش الجزائري الفرقة 23 للجيش الفرنسي⁽⁷⁾ وكانت نتائجها أن قتل من الفرنسيين 14 أو 15 في مصادر أخرى عسكرياً وأسر 04 اقتيدوا إلى الأراضي

(1) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص: 100.

(2) إسماعيل ديش، المرجع السابق، ص: 115.

(3) عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص: 72.

(4) المنصف بن فرج، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، تق: الهادي بكوش، [د.س.ن.]، تونس، 2006، ص: 22.

(5) وكان رد فعل جيش التحرير الوطني الجزائري قد تمثل في تنظيم هجوم عام مكثف على طول الحدود الجزائرية التونسية، وخطط لعملية ناجحة بين 1 و14 جانفي 1958 تكبد فيها العدو خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، وقد تمت بالقطر الجزائري، وقتل منها 15 جندياً فرنسياً وأسر أربعة منهم وأرسلوا إلى قيادة الثورة الجزائرية بتونس، أد ذلك إلى تأزم العلاقات الدبلوماسية بين تونس وفرنسا بسبب المنهجية الفرنسية والتي حملت تونس مسؤولية الهجمات في 15/01/1958 وطالبتها بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين الأربعة، ثم قامت فرنسا يوم 17/01/1958 باستدعاء سفيرها في تونس وأوقفت المفاوضات الفرنسية التونسية. ينظر: يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص: 353، جريدة المجاهد، ع: 18، 26 فيفري 1958، ص: 02.

(6) الشريف براكتية، المرجع السابق، ص: 107.

(7) المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص: 44.

التونسية⁽¹⁾، بعد ذلك الهجوم مباشرة بعثت لجنة الوفاق لقدماء المحاربين الفرنسيين إلى المنظمة العسكرية الفرنسية تدعوها إلى القيام بهجوم معاكس ضد تونس لكونها تأوي الثوار الجزائريين⁽²⁾ خاصة وأنه وفي نهاية شهر جانفي تمكنت المدافع التي نصبها جيش التحرير الوطني في الساقية من إسقاط طائرة حربية فرنسية كانت تراقب المنطقة الحدودية، ثم أعطبوا طائرة أخرى في نهاية شهر فيفري وأجبرت على الهبوط الاضطراري في تبسة وارتفع عدد الجرحى إلى ما فوق 100، وبعد هذه الجريمة قررت حكومة فرنسا إجلاء كافة السكان الجزائريين من المناطق الحدودية التونسية وجعلها مناطق محرمة⁽³⁾ خاصة مع اعتبار تونس قاعدة خلفية وكذا على اعتبار القرية تأوي اللاجئين الجزائريين وبذلك تضع حدا للتلاحم والتضامن الذي يربط الشعبين⁽⁴⁾ خاصة وأنه بعد معركة واسطة ركب 300 جندي على متن سيارات الحرس الوطني التونيب انطلقا من قرية ساقية سيدي يوسف ذهابا وإيابا قبل الهجوم وبعده وهو ما جعل فيليكس قايار Felix Gaillard في 16 جانفي 1958 يبعث برسالة إلى الرئيس الحبيب بورقيبة احتجاجا على مساعدة تونس للثوار الجزائريين⁽⁵⁾

أما عمار قليل فيذهب إلى أن القصف جاء بعد معركة البساس⁽⁶⁾ كرد فعل المستعمر الذي صب غضبه على المواطنين العزل نتيجة لاشتداد هجمات جيش التحرير ضد العدو وتساعد العمليات العسكرية على الحدود، وكعادة فرنسا دائما الانتقام من المدنيين العزل⁽⁷⁾ وخاصة أنه وبعد توجيه الضربات للجيش الفرنسي يلوذ المجاهدون بالفرار نحو التراب التونسي⁽⁸⁾، ما أحدث توترا للعلاقات الفرنسية التونسية هذه الأخيرة التي كان نظامها واعيا أن فرنسا لن تترك الجزائر بالطرق السلمية على اعتبار أن الجزائر بالنسبة لفرنسا جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، لذلك سخرت من أجل ذلك كل الإمكانيات البشرية والمعنوية بعد أن وافقت على مطالب حركات التحرر للاستقلال بما فيهم تونس

(1) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:207.

(2) المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص:23.

(3) ينظر: بلقاسم بن محمد برحاييل، المرجع السابق، ص:123، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص:108.

(4) المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص:25.

(5) المرجع نفسه، ص:44.

(6) هي معركة عبور سالم جيليانو إلى تونس على السفر عن طريق منطقة الدرعان وكان مكان المعركة عند سفح الجبال بني صالح قرب الدرعان وحدثت معركة بين القوات الفرنسية وقوات سالم جيليانو. عمر تابلت، القاعدة الشرقية...، المرجع السابق، ص:256.

(7) عمار قليل، المرجع السابق، ص:75.

(8) جمال يحيوي، معركة سوق أهراس الكبرى...، المرجع السابق، ص:256.

للتفرغ للمشكل الجزائري⁽¹⁾، إذ سعى العدو في محاولة يائسة وغير قانونية كونها تتنافى مع القوانين الدولية لإجهاض الفكرة الثورية⁽²⁾ من خلال ما يذيعه من تهديدات، وبملاحقة الثوار حتى داخل التراب التونسي الذي سمح بجعل أراضيه قواعد خلفية ينسحبون إليه بعد كل هجوم، وقد رفعت فرنسا هاته التهديدات أواخر جانفي 1958⁽³⁾ وأصبح هذا واضحا أكثر بتاريخ 7 فيفري 1958 إذ قام الوزير الفرنسي المنتدب (R. Lacost) بزيارة عمل إلى الولايات الشرقية الجزائرية وهي: قالمة، سوق أهراس، عين البيضاء، تبسة، وأعلن عزمه على مواجهة الظروف الجديدة في الحرب عددا وعدة على الحدود الجزائرية التونسية، وأثار تنفيذ حق المتابعة فعليا وحضر صورا ومخططات للهجوم برا وجوا⁽⁴⁾.

وبذلك أعلن لاقوست في قسنطينة أن فرنسا ستنتصر في معركة الحدود⁽⁵⁾ من جهة أخرى وبعد معركة واسطة وبعد أسر المجموعة ولأن الجيش على دراية بقانون حق التتبع والتخوف من الرد العنيف للعدو، داخل التراب التونسي، ففكر الطاهر زبيري أن أقرب نقطة للحدود هي قرية ساقية سيدي يوسف مما جعله يطالب من جميع الجنود الجزائريين مغادرة تلك المناطق والتوغل داخل التراب التونسي، حتى لا يترك أي حجة للعدو بأن الجنود الجزائريين متواجدون هناك⁽⁶⁾، خاصة وأنه قبل أشهر محدودة من هذه الحادثة عملت القوات الفرنسية على إحباط عدة عمليات للعبور ولم يبق لدى هذه القوات حلا سوى قصفهم داخل حدود أجنبية في تونس⁽⁷⁾، ويؤكد على مزور قضية الترحيل من هاته المناطق إذ تم ترحيلهم من الربيبة إلى مكثر وسوق الأربعاء في وقت كان الوضع غير مستقر حتى داخل القيادة يكفي أن القيادة لم تستقبلهم عند وصولهم في وقت كان المسؤول العسكري هو عبد الله بلهوشات⁽⁸⁾.

بل إن القيادة الفرنسية فكرت بضرب جيش التحرير في كل من تونس والمغرب، وقامت في 8 فبراير 1958 بقصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية المحاذية للحدود بواسطة 25 طائرة حربية ودام

(1) إسماعيل دنش، المرجع السابق، ص: 116.

(2) صالح قرفي، المرجع السابق، ص: 86.

(3) علي مزور، المرجع السابق، ص: 196.

(4) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص: 355.

(5) التقرير الجمهوري للولاية الأولى، المرجع السابق، ص: 81.

(6) حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص: 27.

(7) عبد العزيز بركنة، الأسلاك الشائكة...، المرجع السابق، ص: 198.

(8) علي مزور، مقابلة خاصة، المرجع السابق

القصف ساعة وعشرين دقيقة⁽¹⁾، بحجة أن القرية قد أصبحت قاعدة لجيش التحرير الوطني الجزائري، وأن قوات هذا الجيش تنصب كمائن متكررة لدوريات الجيش الفرنسي في الجزائر⁽²⁾، إذ قامت فرنسا في سنة 1958 قبل أن تقصف ساقية سيدي يوسف طلبت من مجلس الأمن، وكذلك من الجمعية العامة أن تعترف لها بهذا الحق الذي طالبت به فرنسا وطبقته فعلا، رغم أن الأمم المتحدة لم تقبل به⁽³⁾، وتكاثرت الاعتداءات الفرنسية على القرى التونسية الحدودية واختلطت الدماء الجزائرية والتونسية وازدادت لحمة الشعبين والحكومتين⁽⁴⁾، وتكونت كتائب لمتابعة الثوار الذين دخلوا من القطر التونسي نحو القطر الجزائري وتمركزوا في جبال النمامشة⁽⁵⁾.

وبعد شروع القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة جاءت أوامر للطيران الحربي بمهاجمة ساقية سيدي يوسف⁽⁶⁾، وكان ذلك في 8 فيفري 1958 إذ قامت هذه السلطات بقنبلة القرية بإشراف وزير الدفاع جاك شبان دلماس⁽⁷⁾، وجاء هذا الاعتداء بعد 28 يوما من أسر الجنود الفرنسيين وعجز المسؤولين الفرنسيين والتونسيين على تحريرهم والذي تم القبض عليهم في معركة واسطة⁽⁸⁾، أي أن الرد على هذه المعركة كان بشن غارات جوية بواسطة تسع طائرات حربية على القرية فدمروها عن آخرها⁽⁹⁾، فكان الهجوم انتقاميا قصف أثناءه القاعدة التي أقامتها جبهة التحرير في الساقية وسط السكان المدنيين التونسيين واللاجئين الجزائريين فأسفر الهجوم على سقوط عدد من القتلى في صفوف المدنيين⁽¹⁰⁾، فقتل المئات من النساء والأطفال والشيوخ وبذلك ارتكب العدو اعتداء صارخا على سيادة وحرمة التراب التونسي⁽¹¹⁾، إذ أسفر عن سقوط 79 شهيدا⁽¹⁾ من بينهم 11 امرأة و20 طفلا وأكثر من

(1) Aldjeich, N° 576, Op- cit, P:88.

(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص:65.

(3) خليفة الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ص:486.

(4) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص:352.

(5) المرجع نفسه، ص:94.

(6) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص:94.

(7) عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج:2، المرجع السابق، ص:76.

(8) الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص:191.

(9) جمال يحيوي، معركة سوق أهراس الكبرى...، المرجع السابق، ص:256.

(10) ينظر: دومنيك فارال، المرجع السابق، ص:202-203، كذلك: محفوظ قداش، المرجع السابق، ص:108.

(11) التقرير الجهوي للولاية الأولى، المرجع السابق، ص:81.

130 جريحا⁽²⁾ وذلك على مرأى لأكوست، وفي محاولة لرفع معنويات القوات الفرنسية بالمنطقة الحدودية ووقوفها على وضعية الوحدات العامة ومعاينة غطاها الفوج الثالث المظلي⁽³⁾، إضافة إلى تهديم مركز الجيش الوطني التونسي وإدارة الغابات وإدارة المنجم وستة وتسعين مسكنا وألحقت أضرارا بتسع مساكن وتحطمت سيارة واحدة من نوع جيب والثانية تابعة للحرس الوطني التونسي⁽⁴⁾، وهذا ما اعتبر انتهاكا للسيادة التونسية، مع العلم أنها المرة 27 لهذه الانتهاكات⁽⁵⁾، وقررت فرنسا بعد هذه الجريمة إجلاء كل السكان الجزائريين عن المناطق القريبة من الحدود التونسية وجعلها مناطق محرمة⁽⁶⁾.

على اعتبار أن هذه المنطقة يتواجد بها اللاجئين بكثرة إلى جانب السكان المحليين والهلال الأحمر إضافة إلى اندماج الشعب التونسي مع الجزائريين⁽⁷⁾، وقدمت فرنسا أسباب واهية لهذا القصف منها:

1. اعتبار هذه المنطقة مركزا لإيواء المجاهدين الجزائريين بعد تنفيذ العمليات ضد قواتها⁽⁸⁾، إذ أصدرت قيادة الجيش الفرنسي بلاغا تقول فيه أن الطائرات الفرنسية دمرت مراكز الثوار الجزائريين على بعد كيلو ونصف من قرية ساقية سيدي يوسف، وأنها دمرتها بنسبة 50%⁽⁹⁾.
2. الاعتداءات التي يتعرض لها الطيران الفرنسي هذا حسب ما أدلت به القيادة العليا للقوات الفرنسية بالجزائر ونلمس ذلك من خلال البيان الذي وزعه الكولنيال جويل مدير ديوان الجنرال راوول سالان على الصحافة وكان نصه: « أطلقت النار على طائرة فرنسية من نوع " ت-6 " في يوم 30 جانفي

(1) تتحدث بعض المصادر إلى أن عدد القتلى الذين استشهدوا في معركة الساقية من الجزائريين والتونسيين قدر بتسعة وستين (69) شهيدا ينظر: عمر بوضرية، المرجع السابق، ص: 29.

(2) مجلة الحيش، الذكرى 58 لمجزرة ساقية سيدي يوسف، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع: 632، مارس 2010، ص: 63.

(3) صالح قرفي، المرجع السابق، ص: 86.

(4) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 210.

(5) نفسه، ص: 214.

(6) بلقاسم بن محمد برحاييل، المرجع السابق، ص: 123.

(7) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص: 164.

(8) خضراء بوزايد، المرجع السابق، ص: 89.

(9) ينظر: زهير إحدادن، المرجع السابق، ص: 54، عمار قليل، المرجع السابق، ص: 76.

سنة 1958 من طرف سلاح كان موجودا على الحدود التونسية على مسافة خمسة كيلومترات شمالي ساقية سيدي يوسف، عندما كانت تقوم بمهمة داخل قافلة عسكرية⁽¹⁾.

3. كذلك المساعدة المقدمة من تونس للثوار الجزائريين ومنها مساعدة التي يقدمها سكان هذه المنطقة.

وفي هذا السياق تحدث رئيس الحكومة الفرنسية غيار عن المساعدات التونسية المقدمة لجهة التحرير الوطني الجزائرية قال: « إن هذه المساعدات سائرة نحو التضاعف فكم عثرنا على أعوان جبهة التحرير منتقلين بين مختلف طرقات العالم حاملين جوازات سفر تونسية⁽²⁾».

بالرغم من الحجج التي قدمتها فرنسا لتغطية الجريمة إلا أن هنالك أهداف أخرى تتوخاها من هذه العملية وتتخلص في تنفيذ ضربات جوية خاطفة ومركزة على مراكز جيش التحرير الوطني الجزائري الموزعة على المدن والقرى وهي: غار الدماء، الكاف، الساقية، تالا، تاجروين، تلبت، القصرين من خلال التركيز النقاط الحساسة لجيش التحرير الوطني والاعتماد على العدة المحمولة جوا⁽³⁾.

وهذه الحملة قد أثارت ردود استنكار محلية ودولية لهذه الجرائم الوحشية ولم تحقق السلطات الفرنسية أهدافها الكاملة في عزل الجزائر أو إجبار تونس على التخلي عن تضامنها مع الجزائر⁽⁴⁾، هذا الاستنكار والسخط الذي أثاره العدوان خاصة من الدول العربية والدول المحبة للأمن والسلام على اعتبار أنه وقع على دولة ذات سيادة وعلى شعب أعزل آمن في بلده⁽⁵⁾، ففي المغرب العربي وعلى إثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 حدث تعاطف كبير بين الشعبين التونسي والجزائري⁽⁶⁾.

أما بالنسبة للجزائر عبر الجيش الجزائري بأن أصدر لإحدى القوات المتواجدة بإحدى المغارات بالجبال أوامر للإستعداد لصد الهجوم الفرنسي والدفاع عن اللاجئين الجزائريين المتواجدين بالمنطقة لأن فرنسا تحضر لقصفها⁽⁷⁾ وقد رد الجيش الجزائري كما أكد لنا ذلك مسعود لعروسي إذ أن دوريتهم التي سافرت إلى تونس لجلب السلاح شاركت في ضرب الجيوش الفرنسية في تونس حتى أن الفرنسيين أكدوا

(1) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:210.

(2) المرجع نفسه، ص:114.

(3) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص:355.

(4) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:86.

(5) إدريس خيضر، ج:2، المرجع السابق، ص:243.

(6) محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص:101.

(7) المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص:24.

أن هذه الضربات لم تكن من التونسيين فحسب بل هذه الضربات تتضح أنها حملات جزائرية⁽¹⁾ وعبرت جبهة التحرير عن تضامنها مع الشعب التونسي وذلك من خلال البلاغ الذي صدر في جريدة المجاهد التي عبرت فيه باسم الشعب الجزائري للرئيس بورقيبة عن تضامنها الفعال مع تونس في حزنها الوطني الذي تسببت فيه فرنسا⁽²⁾، في السياق نفسه أرسلت (ل.ت.ت) برقية عبرت فيها عن مدى تضامن الشعب الجزائري مع الشعب التونسي وحكومته، كما صرحت لتونس عن استعدادها أن تضع قواتها (جيش التحرير) إلى جانب القوات التونسية وذلك من أجل الاستقلال التونسي⁽³⁾، بعد أن قصدت فرنسا بهذا العمل النيل من الشعب التونسي لأنه ما انفك يصرح بتضامنه مع الشعب الجزائري⁽⁴⁾.

ففي 12 فيفري 1958 وكرد فعل على قنبلة ساقية سيدي يوسف قام جيش التحرير الوطني المرابط بالحدود التونسية بتنفيذ عدة عمليات هجومية على السد المكهرب (موريس)، وكان من المفترض في مسار تلك العمليات أن يتم إحداث خسائر كبيرة في الحواجز والتحصينات وقد شارك في هذه العمليات أكثر من 3500 جندي حسب بعض المصادر⁽⁵⁾، وهذا ما يؤكد علي مزور حول التحضيرات بعد هذه العملية إذ يذهب للقول: « بعد هذه العملية الإجرامية تم تسليحنا خوفا من الهجوم علينا، وأصبحنا في حالة استنفار قصوى، وكنا نخرج نهارا إلى غابة لمريج قرب الحدود التونسية الجزائرية ونعود ليلا إلى مركزنا بالريبية ودام الحال حوالي 15 يوما ثم بعدها هدأت الأوضاع »⁽⁶⁾. مما اضطر الجيش الفرنسي على التزام الحذر والترقب بعد أن أصدر قائد قوات جبهة التحرير الوطني أمرا إلى الآلاف من رجاله المدججين بالسلاح مهاجمة المواقع الفرنسية الواقعة بين سوق أهراس وساحل البحر، وهكذا تحرك خط المعارك شمالا أي إلى المناطق التي تتوفر فيها غابات كثيفة ملائمة جدا لشن الهجمات⁽⁷⁾. ومن ردود فعل جيش التحرير القيام بهجوم على مركز القوارد داخل الملاجئ تحت الأرض ولم يتصدى الفرنسيون لهم، وفي نهاية المطاف اضطروا إلى مغادرة هذا المركز وإخلاءه نهائيا. كذلك جاءت معركة

(1) مسعود لعروسي، مقابلة خاصة، المرجع السابق.

(2) جريدة المجاهد، ع: 18، 15 فيفري 1957، ص: 04.

(3) مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص: 98.

(4) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص: 360.

(5) حمدان سعدي، عائلة وثورة...، المرجع السابق، ص: 277.

(6) علي مزور، مرجع سابق، ص: 196.

(7) دومنيك فارال، مرجع سابق، ص: 203.

جبل بوحلوة الذي يبعد عن الكاف بحوالي 2 كلم⁽¹⁾، وقد استشهد في هذه الواقعة ما يناهز الثمانين مجاهدا من بينهم القائد السبتي بومعروف (معارفية) وذلك في شهر فيفري 1958 والتي جاءت كرد فعل على عملية القصف الوحشية، وقد حضر مجريات هذه المعركة الحاسمة الطاهر زبيري⁽²⁾.

وقد استغل بورقبيبة هذه الواقعة فتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي، وتمكن من خلالها من تدويل القضية الجزائرية، وخلال محادثاته مع فرنسا طالب بمنح الجزائر استقلالها كشرط لتحسين العلاقات بين البلدين⁽³⁾، ولقد تمكن بورقبيبة بعد هذا العدوان من التحرر نسبيا من الضغوط الفرنسية وقامت تونس باستغلال الموقف واستثماره سياسيا لصالحها، فتهاطلت عليها المساعدات الأمريكية خاصة بين سنوات 1957 و1961، حيث بلغت قيمتها 239,2 مليون دينار تونسي، منها 80% في شكل هبات، و20% في شكل قروض، وقد أدى هذا الابتعاد التونسي عن فرنسا وتحررها النسبي عن ضغوطاتها إلى المطالبة الصريحة بتصفية القواعد الفرنسية الموجودة على الأراضي التونسية، وإيجاد حل عاجل للقضية الجزائرية⁽⁴⁾.

وبعد العدوان طالبت الحكومة التونسية بجلاء الجيوش الفرنسية عن أراضيها ولقد تمسك الفرنسيون بقاعدة بنزرت ورفضوا الجلاء ودخلوا في مفاوضات، ونلمس ذلك من خلال تبادل الرسائل في 17 جوان 1958 بعد أحداث ساقية سيدي يوسف والتي تنص على جلاء القوات الفرنسية عن التراب التونسي باستثناء بنزرت⁽⁵⁾.

وبعد وقوع المجزرة تدخل نائب وزير الخارجية الأمريكي " ميرفي " الذي مازال على قيد الحياة إلى جانب المسؤول الدبلوماسي البريطاني " بيلي " للوساطة بين تونس وفرنسا وقابلوا بورقبيبة والمسؤولين الفرنسيين لتهدئة الأمور، ورافق هذه التحركات الدبلوماسية ضجة إعلامية عالمية أربكت السلطات الفرنسية ووضعتها في قفص ضيق، وأخذت القضية أبعادا دولية، وكان ذلك في صالح الثورة الجزائرية⁽⁶⁾.

(1) جمال يحيوي، معركة سوق أهراس الكبرى...، المرجع السابق، ص:256.

(2) المرجع نفسه، ص ص:298-299.

(3) ينظر: عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص:59، عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني، ج:1، المرجع السابق، ص:76.

(4) عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص:76.

(5) حبيب حسين اللولب، أبحاث ودراسات في تاريخ...، المرجع السابق، ص:413.

(6) حول الموضوع ينظر: الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص ص:191-192، حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص:24.

حيث نتج عن هذه الجريمة أزمة سياسية حادة بين تونس وفرنسا وسرعان ما انتقلت إلى أروقة الأمم المتحدة، وانتهت بانتصار دبلوماسي تونسي، وتحول إلى الإعلان عن مطلب شجاع من الحكومة التونسية لإجلاء القوات الفرنسية عن الأراضي التونسية⁽¹⁾.

وفي إطار التضامن التونسي الجزائري، أدى أحمد توفيق المدني زيارة إلى الصادق المقدم كاتب الدولة للخارجية التونسية بعد العدوان الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف للتعبير عن تضامن الجزائر مع تونس، وقد صرح له الصادق المقدم بأن « أحداث الساقية لا تؤثر إطلاقا في اتفاقنا مع الجزائر وأن الدّم التونسي والجزائري اللذين قد سالا معا واختلطا في ميدان الشرف لا يمكن أن ينفصلا إطلاقا »⁽²⁾.

العدوان على مناطق أخرى:

وتواصل العدوان الفرنسي على الشعب التونسي من خلال اختراق الحدود التونسية من قبل وحدة فرنسية يوم 9 فيفري 1958 بهنشير زرداب بمشيخة بودرياس مندوبية فريانة، حيث قام الجنود الفرنسيون بتفتيش المساكن والدكاكين ثم اغتالوا شخصين واختطفوا واحدا ورجعوا إلى الجزائر⁽³⁾.

وفي هذا السياق أيضا زرعت فرنسا الألغام بالتراب التونسي حيث انفجر يوم 25 فيفري 1958، وتواصلت اختراقات الجيش الفرنسي للتراب التونسي حيث اجتازت الحدود يوم 12 ماي 1958 وبعدها حدثت اشتباكات بين الجيش التونسي والقوات الفرنسية وتبادلت خلالها طلقات السلاح الأوتوماتيكي يوم 22 ماي 1958، كما دارت معركة حامية بمنطقة رمادة في 24 ماي وردت القوات التونسية برد الفعل والاشتباك وحدثت معركة حامية الوطيس واستخدم فيها سلاح الجو القادم من الجزائر إلى تبسة⁽⁴⁾، كذلك في ليلة جويلية 1959 انتشرت معلومات عن عبور الجيش الفرنسي الأراضي التونسية، فنتشرت الحكومة التونسية بيانا أكدت فيه أن تلك الليلة عبرت عناصر من الجيش الفرنسي المتمركزة في الجزائر الحدود التونسية وصولا لمنطقة ساقية سيدي يوسف ولكن مواجهة التوغل العسكري للجيش الفرنسي فحدث أو جرت اشتباكات وارتفعت ميزانية الأخبار الأولى على أنباء مقتل سبع جزائريين وخطف 12 شخصا (7)

(1) عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص: 59.

(2) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص: 539.

(3) حبيب حسين اللولب، التونسيين والثورة...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 214.

(4) المرجع نفسه، ص ص: 223-228.

تونسيون و5 جزائريين) وهذا ما دفع وزير الشؤون الخارجية مع سفير فرنسا في تونس احتجاجا قويا ضد هذا الهجوم والانتهاك الجديد على وحدة وسلامة الأراضي التونسية⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن العدوان المتكرر على هذه المناطق لم يكن إلا محاولة من الجانب الفرنسي لكبح جماح التعاون والتنسيق في إطار العلاقات التونسية الجزائرية وضربه من الجذور، ولكن هذه المحاولات لم تتجح في ذلك لأن الشعب التونسي كان دائما إلى جانب الجزائريين ومقتنعا بأن تحرره لن يكون إلا إذا نالت الجزائر استقلالها.

المطلب الثالث: اللاجئين الجزائريون

بدأت مأساة اللاجئين منذ 1955، عندما بدأت مناطق الشمال الشرقي تقذف بأموج اللاجئين الذين تضاعفت أعدادهم وخاصة بعد إنشاء المناطق المحرمة حتى بلغ عددهم حوالي 500 ألف لاجئ موزعين بين تونس والمغرب⁽²⁾، خاصة بعد تعرض سكان الجهة الشرقية إلى مضايقات الجيش الفرنسي الذي سعى لتطهير المنطقة الشرقية بعد أن شرعت في إقامة وبناء السد المكهرب وأصبح سكان المنطقة الممتدة من القالة شمالا إلى الصحراء جنوبا مهددا بالمطاردة والقتل⁽³⁾، إذ أصبح اللاجئين هم أولئك الذين يصلون إلى تونس من أرض غير مأهولة أنشأها الفرنسيون على طول الحدود⁽⁴⁾.

أما عن عدد اللاجئين في تونس فقد ذكر في تقرير الجيش الفرنسي أن إحصائيات عدد الجزائريين المقيمين بتونس سنة 1955 بلغ 140 ألف لاجئ⁽⁵⁾، وقد بدأت تتكاثر الأعداد بعد الإفراط في استخدام القوة خاصة في المنطقة الأولى ومحاولتهم فصل الشعب عن الثوار وإقناعهم بعدم جدوى العمل العسكري في محاولة لخنق الثورة⁽⁶⁾.

(1) **Le monde**, Le Gouvernement tunisien proteste contre une incursion militaire Francaise pres De sakhiet-Sidi- Youssef, 10/7/1959.

(2) حول الموضوع ينظر: **جريدة المجاهد**، ع:20 مارس 1958 وكذلك: **جريدة المجاهد**، ع:55، نوفمبر 1959، عواطف عبد الرحمان، **الصحافة العربية في الجزائر - دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار المؤمن، القاهرة، 1978، ص:113، حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:2، المرجع السابق، ص:499.

(3) ينظر: **جريدة المجاهد**، ع:12-15، المرجع السابق، ص:03. كذلك: عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:09.

(4) **Le petit matin**, 6-3-1958, Op- cit.

(5) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:1، المرجع السابق، ص:513.

(6) لمياء بوقريوة، اللاجئين الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962): دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، **دورية كان التاريخية**، ع:16، الجزائر، جوان 2016، ص ص:89-90.

لكن الرئيس لحبيب بورقيبة منذ حصول تونس على استقلالها سنة 1956 كان يؤيد الثورة الجزائرية وينتقد الحكومة الفرنسية على سياسة العصا الغليظة التي اتبعتها مع السكان المدنيين الجزائريين في عمالة قسنطينة بوجه الخصوص وهي العمالة المتاخمة للحدود التونسية⁽¹⁾، ففي الفترة بين سنتي 1956-1958 على سبيل المثال منحت تونس بعض التسهيلات لجيش التحرير الوطني رغم الظروف الصعبة التي تمر بها، كما قامت السلطات التونسية بالسماح لإيواء اللاجئين الجزائريين الذين تدفقوا على تونس بعشرات الآلاف⁽²⁾، فقد تضاعف عدد اللاجئين حسب أحمد بومنجل خلال 1954-1958 إلى حوالي 200 ألف لاجئ، وقدرت تونس تواجد 40 ألف في ولاية سوق الأربعاء والكاف وسببيلة إلى أن بلغ في سنة 1957 بـ 60 ألف، أما في أكتوبر 1958 فبلغ حوالي 70 ألف لاجئ ليصل في أكتوبر 1959 لحوالي 150 ألف لاجئ⁽³⁾.

أما تقديرات لجنة التنسيق فقدرت أعدادهم حتى سنة 1957 بـ 100 ألف لاجئ جزائري في تونس غير أن الهلال الأحمر التونسي يقلل من عددهم فيحدد عددهم بـ 85 ألف⁽⁴⁾، وتؤكد صحيفة " Laction " " قد تضاعف ووصل إلى 123,620 لاجئ حسب معلومات استقتها من جريدة العمل التونسية استخرجت من مصلحة الشؤون الاجتماعية التابعة لجبهة التحرير الوطني بتاريخ 1957/12/13؛ من خلال دراسة ميدانية أعدتها حول اللاجئين الموزعين كالتالي:⁽⁵⁾

جدول رقم(03): عدد اللاجئين ومناطق تواجدهم في تونس

المنطقة	عدد اللاجئين	المنطقة	عدد اللاجئين
تونس	11.682	باجة	2.895
الكاف	50.616	المناطق الجنوبية	23.885
سوق الأربعاء	32.860	المناطق الشمالية	1.682

المرجع: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات المراجع

(1) جريدة العمل، نداء إلى الضمير العالمي، ع:731، 20 فيفري 1958، ص:01.

(2) عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة...، المرجع السابق، ص:70.

(3) Mohamed Harbi, Les archives de la révolution..., Op- cit, P252:.

(4) محمد شطايبي، المرجع السابق، ص:131.

(5) Laction, 24/02/1958.

في حين تذكر جريدة " Le Monde " أن عددهم وصل سنة 1958 إلى 150 ألف لاجئ⁽¹⁾ إذ كان الجزائريون يختارون أول محطاتهم بالقرب من المراكز الحضارية القريبة من الحدود الجزائرية، حتى يسهل عليهم إدخال بعض مواشيهم وأمتعتهم مثل القصرين وتالة وفريانة وعين بودة، إذ أن سببها قد استقبلت 1600 لاجئ⁽²⁾ علاوة على 7000 نسمة كانت موجودة بها من قبل، وقد حاولت الحكومة التونسية جمع بعضهم في مخيم " عين حمورة " وقدمت لهم المساعدات من طرف الهلال الأحمر التونسي⁽³⁾ إضافة إلى تضامن الشعب التونسي.⁽⁴⁾

وهو ما جعل عدد الجزائريين بها يتضاعف باستمرار حيث تراوح عددهم سنة 1959 ما بين مائتي ألف (200.000) نسمة ومائتي وخمسة وثلاثين ألفا (235.000)، ينقسمون إلى قسمين: عسكريون ويتراوح عددهم بين 15 و20 ألف مقاتل والبقية هي من المدنيين، مما جعل من الضروري تأسيس خلايا لجهة التحرير الوطني بغرض تأطير هذا العدد الهائل وتلبية احتياجاتهم، ويرجع تزايد عددهم إلى حرب الإبادة وقساوة ظروف المعيشة على الحدود وإنشاء خطي مورييس وشال⁽⁵⁾.

استطاع تنظيم فدرالية جبهة التحرير الوطني في تونس هيكله اللاجئين والمقيمين الجزائريين إلى غاية أوت 1961 ضمن سبعة مناطق، قسمت بدورها إلى نواح على الشكل التالي:⁽⁶⁾

- **المنطقة الأولى:** وتحتوي على ست نواح، تونس وما جاورها.
- **المنطقة الثانية:** تحتوي على خمس نواح، باردو، المرسى، حمام نيف، المنزل، بوزلقة.
- **المنطقة الثالثة:** تحتوي على ست نواح، بنزرت، ماطرة، بورقيبة، سمنج، جسر فحص، توبروية.
- **المنطقة الرابعة:** تحتوي على سبع عشرة ناحية.

⁽¹⁾ **Le Monde**, 18 Janvier 1958.

هذه الأعداد غير ثابتة وتختلف من مصدر إلى آخر، ومن مصدر تونسي إلى مصدر جزائري. للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: عمار قليل، المرجع السابق، ص:20، كذلك: **جريدة المجاهد**، ع:19، 1 مارس 1958، ص:10.

⁽²⁾ وكانت أماكن مرور اللاجئين بالنسبة للجهة الشرقية: القالة، سوق أهراس، تبسة وهي الأماكن الرئيسية وهناك أماكن أخرى لأكروبابوس، غار الدماء، ساقية سيدي يوسف، تالة، حيدرة، بئر العاتر، الكويف. ينظر: محمد الواعي، مسعود مزهودي، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962**، إنتاج جمعية أول نوفمبر 54 لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الجزائر، [د.س.ن.]، ص:105.

⁽³⁾ ينظر: **الملحق رقم (40)**: وثيقة تمثل نموذج لمساعدات الهلال الأحمر التونسي للاجئين الجزائريين.

⁽⁴⁾ **جريدة المجاهد**، ع:101، 31 جويلية 1961.

⁽⁵⁾ عمر بوضربة، المرجع السابق، ص:219.

⁽⁶⁾ محمد العربي الزبييري، المرجع السابق، ص:247.

- المنطقة الخامسة: تحتوي على ست عشرة ناحية.
- المنطقة السابعة: تحتوي على تسع نواح.

وهذه المناطق حددت بعد أن تم تأسيس لجنة سمية بلجنة الشؤون الاجتماعية سنة 1957 والتي قامت بإحصاء عدد اللاجئين الوافدين من الداخل والشروع في تحديد وتعيين المناطق التي يتم استقرارهم فيها على التراب التونسي لتسهيل عملية التزويد بالخيم والمواد الغذائية والملابس⁽¹⁾، هذا بعد تحمل الشعب التونسي قبل الحكومة الأعباء الجسيمة في استقبال اللاجئين الجزائريين، ولكن الموقف الرسمي للرئيس بورقيبة قد أعطى الدعم الجماهيري بعدًا عميقًا في العلاقات الجزائرية التونسية⁽²⁾. فالموقف الرسمي كان متذبذبًا وهلاميًا إذ طرحت مشكلة اللاجئين قضيتين أولهما سياسي يتعلق بالاعتراف القانوني للاجئين والدفاع عن قضيتهم أمام المنظمات والهيئات الدولية للصليب الأحمر، والثانية ترتبط بمسألة الإغاثة والرعاية⁽³⁾.

وبذلك حددت الحكومة التونسية موقفها من اللاجئين الجزائريين باعتبار أنها مشكلة سياسية لا تعالج إلا بحصول الجزائر على استقلالها وعودة اللاجئين إلى بلادهم، وفي هذا الإطار كانت الحكومة التونسية تتدد باستمرار بتواصل الحرب وتجاهل الطرف الفرنسي لعواقب المشكلة الجزائرية⁽⁴⁾، ولهذا الأمر بذلت الحكومة التونسية والهلال الأحمر التونسي بالتعاون مع مصلحة الشؤون الاجتماعية⁽⁵⁾ لجهة التحرير الوطني قسارى جهدها لإسعاف المنكوبين وإيواء المتشردين، فأقيمت لهم المراكز على طول الحدود التونسية وكانت أوضاع اللاجئين جد صعبة من حيث الإيواء والأغذية والعلاج لأن إمكانيات

(1) الطاهر جبلي، مأساة اللاجئين على الحدود الشرقية خلال الثورة التحريرية 1954-1962، جريدة الصباح، ع:20، 2009.

(2) جريدة العمل، نداء إلى الضمير العالمي، ع:731، المرجع السابق، ص:01.

(3) جريدة المجاهد، ع:101، المرجع السابق.

(4) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:20.

(5) تتألف اللجنة من جيش وجبهة التحرير الوطني وتمثل مهامها فيما يلي:

1. منح بطاقة لكل لاجئ تسمى ببطاقة لاجئ.
2. توزيع المواد الغذائية والخيم على اللاجئين.
3. تفقد الحالة الصحية للاجئين الجزائريين، وإحالة المرضى منهم إلى العلاج.
4. القيام بإحصاء جميع اللاجئين الجزائريين المتواجدين على الأراضي التونسية.
5. تحديد المناطق التي يسكنها اللاجئون على الحدود التونسية الجزائرية. ينظر: الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص:114.

تونس وجبهة التحرير كانت ضعيفة⁽¹⁾ بمساعدة النخبة التونسية⁽²⁾، وبالرغم من ذلك قام جيش التحرير ببناء قرى تحتوي على مساكن كوخية بعد أن توسعت مهام لجنة الشؤون الاجتماعية وأصبحت تعمل بالتعاون مع الصليب الأحمر التونسي والدولي⁽³⁾، ونتج ذلك مقاومة من الحكومة التونسية على طول الحدود الجزائرية التونسية بعد أن كانت مأساة هؤلاء كبيرة بعد وصولهم إلى تونس⁽⁴⁾. إن السلطات التونسية تكفلت بشؤون اللاجئين الاجتماعية وإيوائهم في مراكز أقيمت داخل الحدود التونسية بمناطق الكاف وغار الدماء وتبرقة وساقية سيدي يوسف وتوزر وقفصة ومدنين ومنزل بورقيبة وباجة وجندوبة ومجاز الباب وسيطلة وتونس العاصمة وعين دراهم، فمن اللاجئين الجزائريين من اشترى مسكنه أو إستأجره من العلاقات التونسية أو أقام عند بعض العائلات القاطنة بتونس ولها ممتلكات قديمة هناك⁽⁵⁾.

وتحدث الرئيس بورقيبة عن اللاجئين الجزائريين قائلا: « إن مسألة اللاجئين وما تسببت فيه من مضاعفات تزداد كل يوم تعقدا، فنقول لإخواننا اللاجئين على الرحب والسعة ونفي بحاجياتهم من أكل وشرب ولباس وسكن ونتولى حمايتهم من القوات الفرنسية... ونحن قدمنا احتجاجنا ضد تتطع العسكريين الفرنسيين في ملاحقتهم للاجئين الجزائريين بتونس...»⁽⁶⁾.

وفي هذا المجال سافر وفد من وزارة الخارجية التونسية إلى الخارج لتحسيس العالم بالقضية الجزائرية وبالإعمال الإجرامية الوحشية التي يقترفها الجيش الفرنسي في حق السكان الجزائريين، ويتشكل الوفد من نجيب البوزيري والباقي قائد السبسي ومهمته كانت الاتصال بالمنظمة الدولية للاجئين لسيط قضية اللاجئين الجزائريين، علما أنه تم الاتصال بالمستر لاند رئيس المنظمة الدولية للاجئين وكذلك بالمنطقة الأممية للصليب الأحمر⁽⁷⁾. وتوجت هذه المساعي بمشاركة الحكومة التونسية في اجتماع المؤتمر

(1) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:10.

(2) وقد تكونت لجنة وتخصصت في متابعة موضوع اللاجئين يرأسها وزير الداخلية الطيب لمهيري الذي كلف بمتابعة هذا الملف وتقديم كل الإعانات الضرورية للاجئين وأكد لمهيري وقوف تونس شعبا وحكومة.

Mohamed Harbi, Les archives de la révolution..., Op- cit, P416:.

(3) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص:114-115.

(4) جريدة المجاهد، ع:12-15، المرجع السابق، ص:03.

(5) جريدة المجاهد، ع:36، 6 فيفري 1959، ص:02.

(6) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:1، المرجع السابق، ص:501.

(7) جريدة العمل، الوفد التونسي واللاجئين الجزائريين، ع:508، 11 جوان 1957، ص:06، المنصف الشابي، المرجع السابق، ص:58-59.

الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في دورته التاسعة عشرة، المنعقد في نيودلهي بالهند ولتفعيل مشاركته اجتمع الوفد التونسي مع عدة وفود وشرح لهم وضعية اللاجئين، وقدم تقريرا إثر هذه الاجتماعات وعرض نداء لفائدة اللاجئين الجزائريين على أنظار المؤتمر⁽¹⁾، وقررت الحكومة التونسية التكفل والإشراف على حملة التضامن والمساعدات الدولية بواسطة الهلال الأحمر التونسي، وكانت تصر على أن تسلم له المعونات الدولية ولا تسمح إلا لهيئة الصليب الأحمر الدولي بالتوزيع، بينما مساعدات الدول الأخرى كان يتوجب تسليمها للسلطات التونسية باعتبارها الوسطة في التوزيع والتعامل⁽²⁾. كذا سعى بورقيبة بالتحرك والقيام بمساعي لدى رؤساء العالم ومطالبتهم بالتدخل لوضع حد للحرب والاعتداءات، وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره⁽³⁾.

وأمام هذه الظروف الصعبة التي كان يعيشها اللاجئين بتونس سعت الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني لمناشدة المحافظة السامية للاجئين لهيئة الأمم المتحدة بالتدخل السريع لتقديم مساعداتها وضمان وصول المساعدات الإنسانية بانتظام، وقد أقرت هيئة الأمم المتحدة في 6 نوفمبر 1958 مشروع قرار تقدم به المنجي سليم والفيلاي ممثلا تونس والمغرب يضمن المندوب السامي لشؤون اللاجئين على الإسراع بمساعدة اللاجئين الجزائريين بكيفية ناجحة⁽⁴⁾. وبعدها وفي مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة حمل فرنسا المسؤولية في هروب اللاجئين الجزائريين إلى الحدود الشرقية والمقدر عددهم بـ 250 ألف لاجئ⁽⁵⁾. وبتصال المنجي سليم بالأمين العام للأمم المتحدة همرشولد طلب منه أن يصدر نداء الكاتب العام لمنظمة اللاجئين الدولية حيث تهتم عمليا بما هم في حاجة إليه⁽⁶⁾، بعد الاتصال بمحمد يزيد مندوب جبهة التحرير الوطني⁽⁷⁾.

(1) جريدة العمل، الاتحاد العام للطلبة، ع:680، 10 نوفمبر 1957، ص:03.

(2) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:14.

(3) جريدة العمل، الاتحاد العام التونسي ينظم ندوة على المنظمة الدولية للنقابات، ع:757، 29 مارس 1958، ص:1-2.

(4) محمد شطايب، المرجع السابق، ص:140.

(5) Le petit matin, 28/02/1958.

(6) جريدة الصباح، اللاجئين الجزائريون، ع:1675، 1 جوان 1957، ص:02.

(7) المقاومة الجزائرية، ع:16، 3 جوان 1957، ص:12.

ولتحسيس العالم بجرائم فرنسا في حق الجزائريين وجه الرئيس بورقيبة رسالة إلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور يلفت فيها نظره إلى حرب الإبادة التي تشنها فرنسا في منطقة الحدود الجزائرية التونسية ونتائجها الإنسانية بالنسبة إلى عشرات الآلاف من البشر طردوا من مضاجعهم واقبلوا آلافاً على تونس⁽¹⁾.

وإثر مساعي وجهود قام بها المنجي سليم لدى وزارة الخارجية بالولايات المتحدة وحثها على تقديم المساعدة للاجئين الجزائريين أعلنت مصلحة اللاجئين في وزارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية أنها وضعت على ذلك مدير مصالح اللاجئين مائة ألف دولار لإغاثة اللاجئين الجزائريين بتونس⁽²⁾، ووافقت على برنامج إغاثة حيث أفرغت يوم 2 ديسمبر 1958 الباخرة الأمريكية " صندر هرلم " شحنة من الجبن الأمريكي التي تقدر بمائتي وعشرين طناً وذلك لإغاثة اللاجئين الجزائريين الذين يعيشون بتونس وبدئ بتنفيذ برنامج إغاثة اللاجئين الجزائريين في شهر أبريل 1958⁽³⁾. ولهذا تسلم صباح الجمعة الموافق لـ 8 جانفي 1960 مساعدة من الحكومة الأمريكية تحتوي على 108000 طناً من القمح و1800 طناً من الأرز هدية من الشعب الأمريكي إلى اللاجئين الجزائريين بتونس⁽⁴⁾،

وإثر تدخلات قامت بها الحكومة التونسية والمملكة المغربية لدى جامعة الصليب الأحمر التي طالبت الأمم المتحدة والدول الغربية بزيادة الإعانة للاجئين الجزائريين، الذين بلغ عددهم مائتين وخمسين ألف لاجئ نسبة الأطفال منهم 50% ونسبة النساء 35% ونسبة الشيوخ 15% وتتبرع جامعة الصليب الأحمر شهريا بخمس مائة ألف دولار شهريا إلى اللاجئين وهذا المبلغ لا يكفي للإنفاق لذلك تدهورت حالة اللاجئين الصحية⁽⁵⁾.

وقد وصلت المساعدات التونسية وتعاطف بورقيبة مع الجالية الجزائرية إلى مساواتها في الحقوق والواجبات واعتبارهم مثل التونسيين وذلك لكسب دعمهم وعدم إثارتهن للاضطرابات وإبعادهم عن التحالف مع اليوسفيين⁽⁶⁾، ومن هنا فقد تحملت الحكومة التونسية عبء العناية بهؤلاء المشردين باعتبار أن ذلك يعد واجبا إنسانيا وأخويا وسعت للتعريف بمأساتهم أمام الرأي العام الدولي، إذ قامت كتابة الدولة التونسية

(1) جريدة العمل، بورقيبة يوجه رسالة إلى رؤساء الدول، ع:733، 1 مارس 1958، ص:01.

(2) ينظر: جريدة العمل، تبرع وزارة الخارجية الأمريكية، ع:1012، 1 جانفي 1959، ص:01، جريدة الزهرة، ع:55، 2 فيفري 1959، ص:03.

(3) جريدة الزهرة، وصول المساعدات الأمريكية، ع:09، 10 ديسمبر 1958، ص:01.

(4) جريدة العمل، مساعدة أمريكية للاجئين الجزائريين بتونس، ع:1311، 9 جانفي 1960، ص:01.

(5) جريدة العمل، جامعة الصليب الأحمر، ع:1256، 18 نوفمبر 1959، ص:09.

(6) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:1، المرجع السابق، ص:376.

للأخبار باستضافة جموع من الصحفيين الأجانب ودعوتهم للاطلاع بأنفسهم على أوضاع اللاجئين المأسوية⁽¹⁾.

إثر نداءات تقدمت بها الحكومة التونسية إلى العالم والرأي العام لإغاثة للاجئين الجزائريين وافقت الحكومة اليوغسلافية على التبرع للاجئين الجزائريين بتونس والمغرب بستة أطنان من السكر وثلاثة أطنان من الصابون تقدر قيمتها 1.500.000 دينار يوغسلافي⁽²⁾.

وقد تجندت الصحافة التونسية لفضح جرائم الجيش الفرنسي وغلاة المعمرين ولتحسيس المواطنين التونسيين بمأساة إخوانهم الجزائريين وضرورة الهب لمساعدتهم وأجرت " جريدة العمل " حديثا مع اللاجئين الجزائريين أوضحوا خلاله مأساتهم وأعمال الإرهاب والإجرام التي يرتكبها الجيش الفرنسي⁽³⁾.

ولعل ما أوجد صعوبات جمة أمام الحكومة التونسية لتوزيع المعونات على هؤلاء اللاجئين هو تنقلهم بشكل واسع في مختلف البلاد التونسية وعدم القدرة على وضع إحصاء دقيق لإعدادهم الكثيرة، ومما يدل على ذلك هو التعارض الموجود بين إحصاء جبهة التحرير الوطني وإحصاء الحكومة التونسية في سنة 1957⁽⁴⁾، ويبدو أن الحكومة التونسية الناشئة قد أسست بأهمية الموقف وخطورته بسبب الحرب التحريرية، فما كان منها إلا أن تستقبل جموع المهاجرين وتقدم لهم كل أشكال المساعدة والدعم، ومن خلال ما ذكرناه عن تقديمها تقريرا للأمم المتحدة بواسطة وفد منها⁽⁵⁾.

وهذا ما جعل فرنسا تحس بالخطر الناتج عن هذه العلاقة خاصة مع محاولتهم لتحقيق فكرة الكفاح المشترك للشمال الإفريقي، خاصة بعد التعاون الذي حدث بين المجاهدين الجزائريين والعناصر الراضية للاستقلال - الاستقلال الذاتي - من أنصار صالح بن يوسف⁽⁶⁾، فاتهمت الحكومة الفرنسية من خلال وسائل إعلامها تونس على التدخل في مشكل الجزائر من خلال التحاق حوالي 500 تونسي قاموا بالالتحاق بجبال الأوراس لتنظيم وحدات القتال وتدريب الجزائريين⁽⁷⁾، ووصلت باتهاماتها إلى اتهام تونس

(1) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:10.

(2) ينظر: جريدة العمل، تبرع وزارة الخارجية الأمريكية، ع:1012، مرجع سابق، ص:02، جريدة الزهرة، ع:55، مرجع سابق، ص:03.

(3) جريدة العمل، بلدية تونس واللاجئون الجزائريون، ع:501، 2 جوان 1957، ص:05.

(4) جريدة المجاهد، ع:33، 8 ديسمبر 1958، ص:13.

(5) المقاومة الجزائرية، ع:3 ديسمبر 1956، ص:03.

(6) فتحي الديب، المرجع السابق، ص:132.

(7) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص:99.

رسمياً على لسان روني Rene Mayer أمام الجمعية الفرنسية وذلك بتحميل الرئيس بورقيبة مسؤولية ما يحدث في الجزائر⁽¹⁾، وفي خطوة تصعيدية أخرى اتخذت شكل العقاب، قامت السلطات الفرنسية بمنع وصول أية شحنة من السلاح إلى الجيش التونسي مبررة ذلك بأن جزءاً منه كان يتسرب لجيش التحرير الجزائري⁽²⁾، هكذا وقد أصبحت القوات الفرنسية تطوق المناطق وتطلق عليها الطائرات قنابلها وتضرم فيها النار مثل ما حدث في مشتة عين الحوت، والحقيقة أن مثل هذه الحوادث كانت تقع على طول الحدود الجزائرية التونسية وقد نتج عن هذه الأعمال تشريد عشرات الآلاف من النساء والأطفال والشيوخ⁽³⁾.

وقد تواصلت انتهاكات الجيش الفرنسي للمجال التونسي بحجة ملاحقة الثوار الجزائريين كما حصل كذلك مع شيختي مسلم والحضارية في 31 ماي 1957 والتي أسفرت عن مقتل 10 تونسيين من بينهم خميس الحجري والكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية، إضافة إلى الاشتباك الذي حصل في منطقة لكويف قرب الحدود 1 سبتمبر 1957 الذي أدى إلى مقتل أربعة جنود تونسيين والاعتداء على منطقة فم الخنقة في 2 جانفي 1958 والذي أسفر عن مقتل 03 شهداء⁽⁴⁾، ولم يقتصر الأمر على التهديدات فقط أو الانتهاكات بل خططت لإشراك المعمرين المتعصبين لبث الفوضى وإثارة الاضطرابات ونسب ما حصل إلى الجزائريين المعارضين للتوجه البورقبي، دون أن ننسى ما قامت به السلطات الفرنسية بتشديدها الخناق على تونس من خلال قطعها للمعونات الاقتصادية المالية- والتقنية⁽⁵⁾.

وبذلك كانت المساعدات التونسية للجزائريين كبيرة، وهذا ما أكده بورقيبة في هذا الصدد بقوله: «إننا تحملنا بكل صبر وجلد القذف والاعتداءات المتوالية والضائقة الاقتصادية وصمدنا بلا تردد... وكنا معرضين للأخطار دون سوانا وكان تراب بلادنا محتلاً، ناهيك بأن القوات الفرنسية كانت مرابطة ببعض مدننا»⁽⁶⁾، وإذا رجعنا إلى تأثير اللاجئين على تونس نجد أن خطورة الأحداث وتأزمها بين الاستعمار الفرنسي والحكومة التونسية بسبب المواقف المتباينة حول القضية الجزائرية والمساعدات التي كانت تونس تقدمها للجزائر، دفعت الحكومة الفرنسية الاستعمارية إلى الاعتداء المتكرر على السيادة التونسية بضرب

(1) أنظر: *La Dépêche de Constantine*, 03/11/1954

(2) السعيد الصافي، *بورقيبة سيرة شبه محرمة*، رياض الريسي، لبنان، 2000، ص: 231.

(3) المقاومة الجزائرية، ع: 16، المرجع السابق، ص: 12.

(4) *المجلة التونسية التاريخية*، ع: 14، جامعة الجزائر، ص ص: 48-49.

(5) عباس محمد حسين، حول اتجاهات السياسة التونسية، *مجلة العلوم السياسية*، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ع: 03، القاهرة، ديسمبر 1957، ص ص: 31-32.

(6) الحبيب بورقيبة، *خطة تونسية*، كتاب الدولة للإعلام، تونس، [د.س.ن.]، ج: 13، ص ص: 203-205.

أراضيها وهذا ما تعرضت له المناطق الحدودية من هجوم وأكبر نموذج على ذلك الهجوم على قرية ساقية سيدي يوسف⁽¹⁾، إذ يؤكد بورقيبة في خطاب له عن احتجاج تونس على حق المتابعة الذي سنه القانون الفرنسي إذ يقول: « نحن قدمنا احتجاجا ضد تنطع العسكريين الفرنسيين في ملاحقتهم للاجئين الجزائريين بتونس... ولأنه من واجبنا أن نلفت أنظار هيئة الأمم المتحدة واللجنة المتفرعة عنها والمهتمة بشؤون اللاجئين للوضع الذي عليه لأن الشعب الجزائري حيث يقاسي آلام التشتت وضياع مكاسبه وأهله...»⁽²⁾.
دون أن ننسى المشاكل الاقتصادية إذ وجدت الحكومة التونسية نفسها ملزمة بتقديم المساعدات الغذائية وتوفير الرعاية الصحية خاصة إذا علمنا أن أغلبية اللاجئين يصلون إلى تونس في حالة مزرية جراء الإصابات والأمراض في وقت مازال فيه الاقتصاد التونسي في حالة حرجة⁽³⁾، مع ذلك فقد تعاونت الحكومة التونسية مع جبهة التحرير الوطني حيث فتحت لها مستشفيات ومستوصفات لإسعاف ومداوة الجرحى الجزائريين من الثوار واللاجئين إذ كلف بورقيبة لحسن زرون رئيس الجامعة الدستورية بالقصرين بالتعاون والتنسيق⁽⁴⁾، وكان الجرحى ينقلون بسيارة إسعاف تابعة للحرس الوطني التونسي لمغالطة الجيش الفرنسي ومثال على المستشفيات توجد في كل من قفصة وصفاقص وكذا الكاف وباجة، ولم يكتفوا بذلك بل حتى أن هناك ممرضين قد وجدوا بالأوراس في أحد الاشتباكات، صرحوا بأنهم متطوعون من تونس ويقطنون في منطقة تالة وحيدرة وجبل بورية وجبل الدير وأنهم جاؤوا لإسعاف الجرحى الجزائريين وعلاجهم⁽⁵⁾، ويضيف مقلاتي عبد الله أن مستشفيات أخرى كانت تعمل لعلاج اللاجئين كمستشفى⁽⁶⁾ لحبيب ثامر وشارل فوكو ببنزرت، مدنين، سوسة، عزيرة، عثمانى، الرازي، عبد الرحمان المكي، قاس وسوق الأربعاء⁽⁷⁾.

(1) مريم صغير، القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظيمةتين 1954-1962، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع:10، 2004، ص:182.

(2) الحبيب بورقيبة، خطة تونسية، كتاب الدولة للإعلام، تونس، [د.س.ن.]، ج:4، ص:204-207.

(3) ينظر: محمد كراغل، الهجرة القسرية إلى تونس أثناء الثورة 1955-1962 اللاجئين الجزائريون - أنموذجا، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج:5، ع:11 سبتمبر 2017، ص:303، الطاهر جبلي، مأساة اللاجئين...، مرجع سابق، ص:03.

(4) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:1، المرجع السابق، ص:550.

(5) نفسه، ص:558-561.

(6) ينظر: الملحق رقم (41): صورة عبد المجيد بوزبيد بمستشفى حبيب ثامر بتونس رفقة بعض الجنود.

(7) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:48.

المطلب الرابع: قضية بنزرت ومشكل الحدود (الخلاف الحدودي)

من خلال دراستنا للعلاقات الجزائرية التونسية نجد أن هاته العلاقات عرفت مراحل من الأزمات من بينها المشكل الحدودي وأزمة إيجلي⁽¹⁾، إذ أنه وبعد تزايد الأهمية الاستراتيجية للصحراء على إثر الاكتشافات البترولية الفرنسية ساءت العلاقات بينهما مجدداً، التي أصبحت تطالب بإعادة رسم حدودها مع الجزائر طمعا منها في نصيب من البترول وثروات الصحراء، وهو ما شكل عقبة أخرى في طريق الكفاح المشترك لبلدان المغرب العربي⁽²⁾، إذ أن هذا التصرف الذي اتخذه بورقيبة أثار مشاعر الجزائريين، وكاد يحدث أزمة جديدة بين المسؤولين الجزائريين والتونسيين ممثلين في رأس الحكومة بورقيبة⁽³⁾، إذ توضح انسياق الأخير وراء إجراءات ديغول خاصة بعد المطالب المغربية التي فاتح بها علال الفاسي منذ مارس 1957 وأن بورقيبة كان يشعر بأن تونس دولة صغيرة مقارنة بجيرانها وليس لها امتداد صحراوي⁽⁴⁾ وزاد ذلك بعد 7 أكتوبر 1957 أين تم الفصل النهائي للصحراء عن بقية الجزائر بموجب ذلك تم إنشاء وزارة الصحراء وهي ليست سوى الجزء التمهيدي من مشروع التقسيم الخفي للجزائر عن طريق بتر معظم الأراضي التي تشكلها الصحراء⁽⁵⁾، وهذا ما أكده فرحات عباس وأكد أن بورقيبة أصر على حل المسألة قبل الاستقلال⁽⁶⁾.

فبورقيبة لم تظهر مطالبه الحدودية، إلا في وقت حرج إذ استغل الرئيس التونسي الظروف التي تمر بها الثورة وراح يطالب بتعديل حدوده مع الجزائر محاولاً ضم أراضي واسعة من الصحراء الجزائرية⁽⁷⁾، ففي ديسمبر 1958 ولأن بورقيبة بعد جولته للجنوب أدرك أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة ويتوجب على الفرنسيين أن يسلموا كامل " حصن سان " للتونسيين، وأن ترسيم الحدود على حد النقطة 233 بدل النقطة 220 كما نصت على ذلك الاتفاقية الفرنسية التركية عام

(1) عبد الله مقلاتي، صالح لميش، المرجع السابق، ص:126.

(2) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص:145.

(3) بشير سعدوني، المرجع السابق، ص:31.

(4) علال الفاسي، كي لا ننسى، مطبعة الرسالة، الرباط، 1973، ص:148.

(5) Aldjeich, N° 576, Op- cit, P:87.

(6) للمزيد ينظر: عباس فرحات، تشريح الحرب، المرجع السابق، ص:417.

(7) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، ج:2، المرجع السابق، ص:261.

1910⁽¹⁾، معتبرا بذلك الصحراء بحرا داخليا مشترك بين دول شمال إفريقيا وهو ما اعتبرته (ح.م.ج.ج) تراجعاً عن مؤتمر طنجة الذي أكد التضامن المغربي⁽³⁾، وخاصة أن بورقيبة أراد بمطالبه هذه أخذ مساحة لا تتجاوز عشرين كلم، وذلك بغرض فتح ثغرة يستطيع توسيعها فيما بعد بمطالب سياسية لإلغاء الحدود الصحراوية وجعل المنطقة الخلفية بما فيها إيجلي بحرا داخليا لتونس⁽⁴⁾.

هذا إضافة إلى ما أكده طاهر سعيداني على ما ميز مواقف وتصريحات الحبيب بورقيبة بمعادة الثورة الجزائرية، مما أدى بكريم بلقاسم إلى عقد اجتماع سري مع بعض قادة القاعدة الشرقية فاتخذ قرار اغتياله ولم يتراجع عن هذا القرار إلا بعد يومين منه بسبب تراجع بورقيبة عن مواقفه المعادية للثورة⁽⁵⁾، إذ يؤكد أحمد توفيق المدني هذه القضية بقوله: « لست أدري ولا بأي مناسبة خلق الزعيم الكبير والأستاذ الحبيب بورقيبة سنة 1959، قضية مراجعة الحدود التونسية مع الجزائر وليبيا، بدعوى أن حقوق تونس قد هضمت، وأن الفرنسيين قد اعتدوا على شيء من أرض تونس والحقيقة أنه افتعل تلك القضية لعله يفوز ببعض آبار البترول في الجنوب »⁽⁶⁾.

وقد أكد الرئيس التونسي مطلبه أمام المجلس الوطني التونسي في فيفري 1959 معتبرا الصحراء الجزائرية بحرا داخليا وهدد إن لم يقبل الاقتراح سوف يرفع القضية إلى محكمة العدل الدولية لتأخذ لتونس حقها⁽⁷⁾، وهذا التتكر من طرف بورقيبة للنضال المغربي لمجرد أطماع الرئيس بسبب افتقار تونس للمواد الطبيعية، كما أن مساحتها الجغرافية صغيرة خاصة إذا ما قورنت بجيرانها دون أن ننسى أطماع تونس

(1) Boualame Bougetaia, Les frontières méridionales de l'Algérie, SNED, Alger, 1981, P:239

كذلك: الحبيب بورقيبة، خطب، ج:8، المرجع السابق، ص:70-86.

(2) هي اتفاقية فرنسية تركية 9 ماي 1910 أوصلت حدودها مع ليبيا إلى حد 233، وبالضبط حتى غار الحامل على مسافة 15 كلم جنوبي غدامس بينما الاتفاقية التونسية الفرنسية في عام 1955 التي منحتها الاستقلال الداخلي، رسمت الحدود إلى حد 220 ليس بعيدا على فورسانت. رضا مالك، المرجع السابق، ص:94.

(3) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص:146.

(4) Redha Malek, Op- cit, P:148.

(5) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص:171.

(6) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح...، ج:3، المرجع السابق، ص:734.

(7) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:262.

La Dépêche quotidienne d'Algérie, 28/02/1961.

في قسنطينة والتي تعتبرها أرضا تابعة لتونس وذلك من خلال التحجج بأن قسنطينة في بعض الفترات كانت تابعة لتونس⁽¹⁾.

وقد واصل بورقيبة احتجاجه ومطالبه برسم الحدود حيث أدارت الحكومة التونسية عدة مباحثات مع نظيرتها الفرنسية بشأن هذه المسألة، وخاطبت وزارة الخارجية التونسية السفير الفرنسي في أمر تسليم النقطة الحدودية المسماة بئر الرمان، وقام بورقيبة بإلقاء خطاب في 05 فيفري 1959 شرح فيه للحكومة الفرنسية مشروعية مطالبه وأوضح حدود المطالب التونسية، وطالب بحل المشكلة وبضرورة ضمان جزء من القضاء الصحراوي لفائدة تونس، أو جعل الصحراء مجالاّ مشاعا تشترك فيه جميع الدول المطلة عليها ولم يتوقف بورقيبة عند هذا بل هدد برفع مطالبه إلى محكمة العدل الدولية، كما صرح الأمين العام للحزب الدستوري الحر في المؤتمر السادس للحزب أن تونس ستقتل النفط من منطقة تابعة للتراب التونسي، وقد استغل ديغول هذه المطالبات من أجل إنجاز مشروعه ومخططه الذي يدعو إلى الاستغلال المشترك لخيرات الصحراء⁽²⁾.

وقد اندفع الرئيس التونسي بالتوغل في الأراضي الجزائرية إلا أن هذا الأخير اصطدم بالجيش الفرنسي من جهة وبالقدر الشديد لجيش التحرير الوطني الذي كان متواجدا على الحدود الليبية إذ واجه المحاولات التونسية بكل صمود⁽³⁾، غير أن الذي لم يكن في الحسبان هو الذي حدث، فالجيش الفرنسي هو الذي واجه التونسيين وهم في طريقهم للجزائر فقتلهم على بكرة أبيهم⁽⁴⁾، وإضافة إلى ذلك هاجم بورقيبة فرحات عباس شخصيا في المجلس الوطني التونسي فرفض فرحات عباس الجدل لأن تونس دفعت الكثير من أجل الثورة الجزائرية⁽⁵⁾، وهذا ما أتبع جميع قيادات الثورة، أما الموقف العام لجبهة التحرير الوطني فقد عبرت عن استيائها من هذه المواقف واعتبرت موقف بورقيبة بالفاضح والمسيء لنضالها واعترافا تونسيا بحق فرنسا بالهيمنة على الجزائر وخذشا للتضامن المغربي، وقد شعر بها الجزائريون طعنة في الظهر في الوقت الذي يسقط فيه الآلاف يوميا من أجل إنهاء سيادة فرنسا للجزائر⁽⁶⁾، إذ استهجن المسؤولون الجزائريون هذا الموقف الذي اعتبروه لا يقل فداحة عن أزمة إيجلي مؤكداً استنكارهم

(1) رضا مالك، المرجع السابق، ص:194.

(2) الحبيب بورقيبة، خطب، ج:8، المرجع السابق، ص:139-151.

(3) عباس فرحات، المرجع السابق، ص:417-418.

(4) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص:172.

(5) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص:490.

(6) Mohamed Harbi, Les archives de la révolution..., Op- cit, PP:452-453.

لهذه المواقف، وفي الوقت الذي يسقط فيه آلاف الجزائريين يومياً⁽¹⁾، ومع ذلك بقيت قيادة الثورة تتعامل مع جيرانها بخصوص المسائل الحدودية بمنطق الحكمة والتعقل فأولوية النضال كانت تتطلب المصلحة المشتركة لتعبئة الجماهير المغاربية ضد العدو المشترك⁽²⁾.

أما أحمد توفيق المدني كرد على المطالب فيقول: « أن كل تأييد لمطالب تونس في صيغته الحالية إنما هو وقوف علني ضد الثورة الجزائرية، وضد أهدافها وضد مجاهديها والجزائر لا تتسامح أبدا لأي معتد عليها وعلى ترابها ولو كان شقيقا أو صديقا... فأرجو من الوفد التونسي أن يعدلوا صيغة طلبهم، وأن يحذفوا كلمة وجنوبها كما أحرز السادة الفضلاء أعضاء المجلس المحترم من الوقوع في فخ سيكون له أكبر الأثر على مواقف الجزائر المقبلة، إذ أنها تعتبر بكل صراحة ووضوح أن التصويت على هذا المشروع بصيغته الحالية إنما هو عملية عدوانية ضدها. تأثر الأعضاء بصفة ظاهرة وأسقط في يد الوفد التونسي واشتعلت مناقشة حامية بين توفيق المدني والأخ السحباني فاضطر عبد الخالق حسونة لرفع الجلسة، ريثما يجد الوفدان التونسي والجزائري وسيلة للتفاهم، وبعد اجتماع طويل بين توفيق وبين الإخوان التونسيين أقرتهم بقول المدني بأن المجلس لن يصادق بعد المعلومات التي أدليت بها على مشروعهم كما هو، وأنه لا يرضى أن يعود التونسيون وهم أهلهم وعشيرته خاسرين، فاقترحت عليهم أن يستعملوا عبارة استرجاع كل البلاد التونسية فقبلوا هذا كارهين، لأن مهمتهم الأصلية كانت إقحام كلمة وجنوبها في النص وصادقت الجامعة بإجماع على هذا النص المنفتح وانتهى أمر هذه القضية بسلام⁽³⁾.

ولم يكتف بورقيبة بالتصريحات بل سعى إلى تحقيق ذلك بكل الوسائل ليأخذ نصيبه من هذه الغنيمة فاتصل بالجنرال ديغول وعقد الرئيسان اجتماعا يوم 27 فيفري 1961 أثار من خلاله الرئيس بورقيبة قضية بنزرت، ثم تطرق إلى الموضوع الرئيسي الذي جاء من أجله وهو إعطاءه جزءا من الصحراء خاصة بعد اكتشاف البترول في المنطقة الحدودية الشرقية المحاذية لتونس⁽⁴⁾، وقد أكد الجنرال ديغول هذه الحقائق في مذكراته فأوضح: « أن بورقيبة أثار معه في البداية قضية بنزرت إلا أن همه كان منصرفا بشكل خاص إلى توسيع حدوده بضم جزء من الصحراء إليها، وأن وجود النفط أثار في نفسه هذه

(1) Ibid, P:453.

(2) Hocin Ail Ahmed, **La Guerre et la prés guerre**, Eminit, Paris, 1964, P:61.

(3) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاف...، ج:3، المرجع السابق، ص:735-736.

(4) بشير سعدوني، مرجع سابق، ص:33.

الرغبة بعد أن اكتشف البترول في الصحراء الجزائرية، ولم يتم اكتشافه في تونس مبررا مسعاه ذلك بأن الحدود بين الجزائر وتونس قد تم تخطيطها قديما بشكل مبهم وقد رفضت تلبية طلبه ذلك»⁽¹⁾.

وقد تفتنت (ح.م.ج.ج) لما يمكن أن تضرر في ثنايا أزمة بنزرت خاصة بعد سلسلة اللقاءات التي جمعت بين الرئيس بورقيبة والرئيس الفرنسي ديغول في لقاء رامبوي، من طرح مشكلة الصحراء بين الطرفين لإيجاد حل بعيدا عن مطالب الوحدة الترابية والتي تمسكت بها قيادة الثورة الجزائرية⁽²⁾، بعد مطامع بورقيبة غداة محادثاتها بشأن إخلاء قاعدة بنزرت فكان رد الحكومة المؤقتة بمذكرة دبلوماسية أرسلت إلى الدول الإفريقية منبهة إلى أن هدف الثورة وكفاح الجزائريين من أجل استرجاع ترابهم ضمن حدود 1954⁽³⁾، انعقد اجتماع ضمن وزراء تونس وجزائريين: فرحات عباس، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، أحمد يزيد وعن تونس الباهي الدغم، طيب لمهيدي، المصمودي والصادق لمقدم.

عند فشل الحكومة التونسية في توسيع حدودها للنقطة 233 تحرك الشعب التونسي في بنزرت فطالبوا الفرنسيين بإخلاء المنطقة إخلالا بالاتفاقية التي أمضاها الطرفان فحدثت مواجهات بين الطرفين، حدثت فيها اغتيالات كثيرة ووفاة عدد كبير من التونسيين⁽⁴⁾، وذلك في 20 جوان 1961 حيث أصبح الموقف الرسمي متقارب مع الرأي العام التونسي ومسايرا له في كثير من الأحيان فأعلن عن المواقف على تحويل نشاطات (ح.م.ج.ج) من القاهرة إلى تونس⁽⁵⁾، خاصة بعد التأكد أن السبب معاقبة الجمهورية التونسية المستقلة هو الدعم المادي والسياسي والدبلوماسي للقضية الجزائرية ولثورتها التحريرية، وهذا ما تأكد في نص نشرته جريدة المجاهد بقولها: «إن المفاوضات الجزائرية قد انقطعت مرة أخرى... وليس من الغريب أن تنقطع هذه المفاوضات بعد ما حدث في بنزرت... هذه القاعدة لها أهمية بالغة في الحروب الصغيرة كالحرب الاستعمارية التي تخوضها فرنسا بالجزائر منذ سبع سنوات»⁽⁶⁾، إذ تزامنت هذه الأزمة مع صعود قضية الصحراء كسبب لتعثر هذه المفاوضات وتوقفها بين الجزائر وفرنسا وأكثر من هذا تحديد يوم 5 جويلية كيوم للوقوف ضد التقسيم للتراب الجزائري، وكان في 4 جويلية من نفس السنة

(1) شارل ديغول، مذكرات الأمل 1958-1962، تر: سموي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص: 114.

(2) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص: 486.

(3) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 274-275.

(4) الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص: 172.

(5) عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص: 74.

(6) جريدة المجاهد، من العدوان من بنزرت إلى توقف المفاوضات، ع: 101، 31 جويلية 1961، ص: 01.

بعد إعلان عبد المجيد شاعر قرار الحزب الدستوري تطهير البلاد من الوجود الأجنبي وانطلاق عمليات التعبئة لتحقيق الجلاء عن بنزرت⁽¹⁾، وبذلك وحسب جريدة المجاهد فإن التشبث ببنزرت يحقق لفرنسا هدفين الأول الحفاظ على قاعدتها العسكرية، وثانيها حتى تكون مرتكزا في الوصول إلى الجزائر وقت الحاجة لمدد من الجيش سواء كانت البحرية أو الطيران.

وقد أصبحت مشكلة الجلاء أمرا مطروحا بالرغم من الاتفاق المؤقت الذي وقع في شهر جويلية 1961، وذلك بعد أن ساند الشعب الجزائري هذا المطلب بكل قوّة الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب التونسي، إضافة إلى أن احتلال هذه المنطقة يشكل خطرا ليس فقط ضد الشعب التونسي بل وكذلك ضد الشعب الجزائري الذي هو في حالة حرب⁽²⁾. وأمام إصرار الحكومة الفرنسية بالتمسك بقاعدة بنزرت وحدة التهم التي وجهت من قبل المعارضة اليوسفية والمقاومين الجزائريين لهذه القوات المتواجدة بالقاعدة واعتمادها كنقطة انطلاق لتنفيذ العمليات العسكرية الفرنسية في عمق التراب الجزائري، وأمام هذه الموازنة الصعبة وتعمق تأثير الدعاية المناهضة في أوساط الرأي العام المحلي عمد الرئيس بورقيبة إلى الإفصاح عن مشروعه لحل قضيتي بنزرت والجزائر وهو التنازل عن بنزرت في شكل كراء مقابل الاعتراف باستقلال الجزائر وقد وجدت الحكومة الفرنسية نفسها في مأزق⁽³⁾، تقدم بورقيبة بهذه المطالب دون أن يستثنى من الشرط الأساسي وهو أن تقبل الحكومة الفرنسية بحل قضية الجزائر على أساس الاستقلال، ليصل بورقيبة للقول: « فإذا كنا نستطيع إعانة إخواننا الجزائريين بفضل بنزرت فنحن مستعدون لقبول الحل الوسط الذي يكون من نتائجه وضع حد للحرب الجزائرية من جهة والتعجيل بتحقيق وحدة شمال إفريقيا وإن هذا العرض يبقى قائما حتى يوم 17 جوان 1959 »⁽⁴⁾.

لقد كان الرئيس بورقيبة يهدف من خلال هذا الموقف المفاجئ لإرباك الحكومة الفرنسية بمقايضة بنزرت رغم أهميتها الاستراتيجية باستقبال الجزائر، وهو يعلم بديها باستحالة قبول السلطات الفرنسية لهذا المقترح من جهة، كما يستهدف تحييد المعارضة اليوسفية وبعض القيادات الجزائرية بجهة التحرير الوطني بالتمسك ظاهريا بالنهج التحرري والداعي لاستقلال الجزائر، وضمان سيادتها ووضع أسس وحدة

(1) السعيد عقيب، الثورة الجزائرية وأزمة (تونس) جويلية 1961، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج:07، ع:02، 2014، ص:12.

(2) جريدة المجاهد، ع:109، 11 ديسمبر 1961، ص:02.

(3) ينظر: حبيب حسين اللولب، أبحاث ودراسات في تاريخ...، المرجع السابق، ص:114، كذلك: جريدة العمل، تنازل على بنزرت لحل القضية الجزائرية، ع:1035، 18 فيفري 1959، ص:01.

(4) جريدة العمل، تنازل على بنزرت لحل القضية الجزائرية، ع:1035، المرجع السابق، ص:01.

شمال إفريقيا مثلما نصت عليه ندوة طنجة في أبريل 1958⁽¹⁾. كما تقدم الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية آنذاك بمطالب إلى الحكومة الفرنسية في هذا الشأن تخص فتح باب التفاوض حول الجلاء، ومن بين ما قدمه في هذا الشأن البيان المؤرخ في 7 أبريل 1960 حيث قال: « إن الجانب الفرنسي يؤكد أنه باق في بنزرت ما لم يتم الاتفاق »، وبالإضافة إلى ذلك فإن إحدى الرسائل المتبادلة والصادرة من الطرف الفرنسي أكدت أن فرنسا لا تنوي إبقاء أي جندي من جنودها مرابطاً بتراب الجمهورية التونسية بدون موافقة الحكومة التونسية، ولذلك فإن لي أن أتساءل ما الذي يبرر الآن بقاء جيوش فرنسا وسلطتها وبدلتها العسكرية في بنزرت؟، غير القوة الغاشمة التي استخدمت المهمة الملتوية لمدلول الكلمات⁽²⁾. وبسبب هذه المطالب جهزت الحكومة الفرنسية قواتها المرابطة في تونس لمواجهة أي احتمال « فمنذ شهر فيفري 1960 بدأت السلطة الفرنسية تستعد لكل حالات تؤثر في علاقاتها مع الحكومة التونسية، وتتخذ كل الإجراءات العملية ضد كل هجوم محتمل وأتت التعليمات من الوزارة الأولى الفرنسية، في شكل سيناريوهات لكل شكل من أشكال تعرض قواتها في بنزرت لخطر ما »⁽³⁾.

في هذا السياق أيضا نفذت الطائرات الفرنسية غارة على بنزرت حيث أمطرتها بوابل قنابلها المدمرة والحارقة ضد المدنيين الأبرياء والقرى المجاورة لها، والبواخر الحربية تقذف بمدفيعيتها سواحل البلاد وجنود من فيلق المظلات تحت حماية الدبابات والمصفحات يصوبون نار أسلحتهم الفتاكة نحو المتظاهرين العزل، والمتطوعين المرابطين بالسدود والحواجز تلك هي الصورة الشنيعة للعدوان الفرنسي⁽⁴⁾. حوادث بنزرت سنة 1961 جاءت لتحي من جديد تلك الدعوة وتحاول بواسطة استثمار دماء شهداء بنزرت لإحراز تأييد الجامعة العربية بصفة خفية، هاته الحوادث التي ترك فيها رجال تونس الأحرار نحو ستة آلاف قتيل عزل، قد جعلت تونس تقف أمام مجلس الجامعة العربية ويطالب مندوبها السيد الطيب السحباني بأن تقرر الجامعة تأييد تونس في مطالبتها باسترجاع أراضيها⁽⁵⁾، هذه الأحداث في ذلك الوقت كان من شأنها أن تزيد تقاوم الوضع السياسي لفرنسا على الصعيدين الإقليمي والدولي⁽⁶⁾.

(1) حبيب حسين اللولب، أبحاث ودراسات في تاريخ...، المرجع السابق، ص:03.

(2) جريدة العمل، خطاب الرئيس بورقيبة، ع:1787، 22 جويلية 1961، ص:20.

(3) المجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، أزمة بنزرت التونسية 1961 من خلال جريدة المجاهد الجزائرية، م:08، ع:01، جوان 2017.

(4) جريدة الطليعة، اعتداءات فرنسية على بنزرت، عدد خاص، 23 جويلية 1961، ص:01.

(5) أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاف...، ج:3، المرجع السابق، ص:734.

(6) Salah guerfi, Aldjeich, N° 615, Op- cit, P:61.

وفي مقابل الدعم والتضامن التونسي مع الثورة الجزائرية فإن قيادة الثورة بدورها استغلت حادثة العدوان الفرنسي الغاشم على قاعدة بنزرت، وأكدت للحكومة التونسية عن استعدادها التام للمقاومة بجانب الشعب التونسي وشعوب المغرب العربي ككل، وقررت وضع كل إمكانياتها المتواجدة على الأراضي التونسية لمساندة ومؤازرة الأشقاء التونسيين، ووقف المفاوضات بينها وبين فرنسا مؤكدة أن مسألة تحرير كل أراضي المغرب العربي غير قابلة للتفاوض، ولا يمكن التنازل عن أي شبر أو قاعدة ولو أدى ذلك إلى إحياء المعارك المشتركة من جديد⁽¹⁾.

وقد تعاطفت (ح.م.ج.ج) مع الشعب التونسي، ونلمس ذلك من خلال برقية تأييد ومساندة، أرسلها فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة إلى الرئيس بورقيبة من نصها: «... أمام الاعتداء السافر الذي كان ضحيته الشعب التونسي ببنزرت نؤكد لكم تضامننا معكم وأنا نستنكر مرة أخرى هذه الجريمة الاستعمارية الجديدة، كما أننا متيقنون من أن الشعب التونسي الشقيق سيخرج من هذه المحنة منتصرا»⁽²⁾، وفي الوقت نفسه تندد (ح.م.ج.ج) بالعدوان الفظيع الذي ذهب ضحيته الشعب التونسي الشقيق والذي نعرب له مرة أخرى عن تضامننا الأخوي معه، ومساندتنا له في كفاحه من أجل تحرير بنزرت، ولإشارة فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصدرت تعليمات للجزائريين المقيمين في البلاد التونسية حتى يرسموا أسماءهم في قوائم المتطوعين للقيام بالأعمال المقررة من طرف الحكومة التونسية ببنزرت⁽³⁾، كما ساندت أجهزة الحكومة المؤقتة ومنها وزارة الأخبار بنزرت الجريحة ببيان جاء فيه: «إن العدوان الموجه ضد الشعب التونسي في بنزرت، يعد عدوانا ضد كل الشعوب التي تكافح من أجل تحرير بلادها تحريراً كاملاً من الاستعمار ومخلفاته، إن الشعب الجزائري وحكومته ما انفكا يؤيدان اليوم أكثر من أي وقت مضى الكفاح الذي يقوده الشعب التونسي من أجل تحرير بنزرت»، كما وضّح البيان فحوى المحادثات التي جرت بين الحكومتين الجزائرية والتونسية⁽⁴⁾.

وعبر الرئيس بورقيبة: «عن شكره وامتنانه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ورئيسها فرحات عباس الذي عرض علينا قبول المتطوعين، وأنا مستعدون لقبولهم خاصة أن الإخوة الجزائريين مدربين

(1) عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص: 75.

(2) ينظر: حبيب حسين اللولب، أبحاث ودراسات في تاريخ...، المرجع السابق، ص: 419، مجلة متون، م: 10، ع: 01 ديسمبر 2018، ص: 174 (هذا العدد متوفر في بوابة المجلات العلمية).

(3) المرجع نفسه، ص: 175.

(4) جريدة المجاهد، ع: 101، المرجع السابق، ص: 10.

على حرب العصابات، ولهم خبرة برجال المظلات وحربهم، ويريدون أن يتعاونوا مع الشعب التونسي في نطاق تضامن المغرب العربي، فتكونت هذه خطوة عملية حساسة في طريق تكوين هذا المغرب الكبير وتدعيمه وإخراجه من حيز الفكر إلى حيز الوجود»⁽¹⁾.

في هذا الإطار اتصل مندوب الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري بالقصرين صباح يوم 24 جويلية 1961، بممثل جبهة التحرير الجزائرية برسالة أعرب فيها اللاجئون والمتطوعون الجزائريون بالقصرين عن تأييدهم الكامل لإخوانهم التونسيين في معركة الجلاء، وتضمنت هذه الرسالة قائمة للمتطوعين الجزائريين وتلقى ممثل مندوب الحزب بتالة أيضا رسالة ممثلة مصحوبة بقائمة المتطوعين الجزائريين بهذه المدينة، وفي صفاقص اتصل وفد من جبهة التحرير الجزائرية بمندوب الحزب وعبر له عن التضامن الجزائري مع تونس في كفاحها من أجل تخليص التراب التونسي من الاحتلال الأجنبي⁽²⁾.

وفي إطار تضامن الشعب الجزائري الشقيق مع الشعب التونسي في محنته حيث قام وفد من (ح.م.ج.ج) بزيارة المنذر بن عمار كاتب الدولة للصحة من الأستاذ عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية والأستاذ بوزيد مساعد رئيس البعثة الجزائرية بتونس، والأستاذ أحمد برنا رئيس الهلال الأحمر الجزائري، وقدم الوفد لكاتب الدولة للصحة تبرعات الشعب الجزائري، وتمثلت في تقديم الأدوية والمواد الغذائية والألبسة الموجهة لجرحى ولاجئي بنزرت وأدى الوفد الجزائري أيضا زيارة مماثلة إلى كاتب الدولة للصحة الفرجاني بالحاج عمار، وقد هبت الحكومة الجزائرية لتقديم المساعدات والإسعافات للتونسيين بعد العدوان الفرنسي على بنزرت للتعبير عن تضامنها مع الشعب التونسي⁽³⁾.

أما في جويلية 1961 فكانت هناك مظاهرات في تونس وبالتحديد في بنزرت وأمرت القيادة بتحريك الفيلق 72 إلى هناك للمشاركة مع تونس لنجدتهم في تلك المظاهرات، ولدى وصولهم إلى الكاف توقفت مظاهرات تونس ثم رجع الفيلق المذكور إلى الحدود⁽⁴⁾.

(1) جريدة العمل، خطاب الرئيس بورقيبة، ع:1787، المرجع السابق، ص:03.

(2) جريدة العمل، المتطوعون الجزائريين، ع:1790، 25 جويلية 1961، ص:02.

(3) حبيب حسين اللولب، أبحاث ودراسات في تاريخ...، المرجع السابق، ص:423.

(4) محمد هنين، المرجع السابق، ص:42.

المبحث الثالث: انعكاس العلاقات على التوجهات المغربية

لقد عرفت العلاقات المغربية وخاصة منها التونسية الجزائرية محطات بارزة للنضال التحرري المغربي المشترك، وذلك من خلال السعي إلى مشروع للوحدة من خلال محاولة الأحزاب والقادة وضع خطة مشتركة للتضامن مع الجزائر التي بقيت تحت نيران الاستعمار، خاصة بعد الوضع السياسي الذي يوحى بعدم استقرار هذه الدول المستقلة والسياسة الاستعمارية وأطماعها في المنطقة، وبروز مجموعة من الدوافع أدت لتعدد الاجتماعات الداعية للوحدة والمساندة لمطالب الثورة الجزائرية، وتأكيد التضامن الوثيق بين الدول المغربية.

المطلب الأول: تطور العلاقات بين القيادات ضمن محاولات الوحدة

من أهم هذه المحاولات التي حاولت من خلالها الدول المغربية تحقيق الوحدة يمكن دراسة:

أولاً: مؤتمر المغرب العربي 15-22 فيفري 1947 (مؤتمر الحركات الوطنية)

في هذه المرحلة خرج التضامن المغربي من مرحلة التعاطف السياسي إلى مرحلة التنظيم المهيكّل وذلك بفضل مساعي التنسيق والتوحيد التي بذلها مناضلو المغرب العربي⁽¹⁾، إذ بدأت القوى الاجتماعية القاعدة في الأحزاب الوطنية القائدة "الحزب الحر الدستوري الجديد، حزب الشعب الجزائري، حزب الاستقلال المغربي" تؤكد على ضرورة تغيير أسلوب النضال لدفع الحكومة الفرنسية إلى الرضوخ للمطالب الوطنية في الحرية والاستقلال⁽²⁾، ولعل هذا ما عكّسته عريضة 11 جانفي 1944 والتي طالبت بالتدرج في الاستقلال مع دول الاحتلال، وبالتالي تغيير مسيرة الحركات الوطنية في الأقطاب المغربية⁽³⁾، وعليه فقد انعقد المؤتمر بالقاهرة في 15 إلى 22 فيفري 1947 برئاسة الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمان عزام باشا⁽⁴⁾.

وقد اضطلع الحزب الدستوري الجديد بدور أساسي في الإعداد للمؤتمر وتنظيمه بحيث كان مكتب الحزب الدستوري الجديد في شارع ضريح سعد رقم 10 بالقاهرة الذي أعد جلسات المؤتمر الذي

(1) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص:31.

(2) محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوجدانية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب المغرب، دمشق، 2004، ص:174.

(3) Roger le Tourneau, Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane 1920-1961, Acolin, Paris, 1962, PP:207, 214.

(4) للمزيد ينظر: إدريس الرشيد، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية لكتاب ليبيا، تونس، 1981، ص ص:44-45، أحمد المالكي، المرجع السابق، ص ص:450-455.

استمر أسبوعاً كاملاً⁽¹⁾، وخاصة بفضل أحد قياديين الحزب وهو المناضل يوسف الروسي والذي سعى في ربط تنسيق الحركات الوطنية المغربية⁽²⁾.

قرارات المؤتمر:

كان أهم موضوع تناوله المؤتمر، هو قضية الاستعمار الفرنسي والإسباني في المغرب العربي واتخذت فيه القرارات التالية:

- ✓ بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر.
- ✓ مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد.
- ✓ المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها.
- ✓ رفض الانضمام للاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله.
- ✓ اعتبار أيام احتلال الجزائر 05 ماي، وفرض الحماية على تونس 12 ماي وفرض الحماية على مراكش في 30 مارس، أيام حداد في جميع أقطار المغرب⁽³⁾.
- ✓ تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء⁽⁴⁾.

هذا على مستوى المطالب المشتركة للمؤتمرين، كما تعرض المؤتمر بعد ذلك إلى مسألة تنسيق الحركات الوطنية المغربية وما هو مطلوب منها في المرحلة القادمة وقرر ما يأتي:

➤ ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر.

➤ إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة.

وبعد ذلك تناول المؤتمر موضوع المغرب العربي والجامعة العربية لتحقيق ذلك واتخذت القرارات

الآتية:

- الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء.
- تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية المغربية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك.

(1) شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، المرجع السابق، ص: 354.

(2) إدريس الرشيد، المرجع السابق، ص: 70.

(3) ينظر: علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي للطباعة، تطوان، ط: 6، ص 376-377، مومن العمري، شعار الوحدة ومضامينها في المغرب العربي...، المرجع السابق.

(4) إدريس الرشيد، المرجع السابق، ص: 81-82.

- العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيهها قوميا.
- ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها⁽¹⁾.
- الجامعة العربية: أما عن الجامعة العربية فتقوم بما يلي:
 - ✓ عرض القضية المغربية على الهيئات الدولية واستعمال كل ما لدى الجامعة من وسائل لمساعدة القطر المغربية على تحقيق الاستقلال الكامل.
 - ✓ إرسال لجان تحقيق إلى أقطار المغرب العربي.
 - ✓ تعيين ممثلين في أقطار المغرب العربي للدول العربية المشتركة في الجامعة
- عرض الحالة الثقافية بالمغرب العربي على الجامعة العربية ومطالبتها بالعمل على نشر الثقافة العربية في كامل بلاد المغرب العربي، وحل مشكلة الطلاب المغاربة الذين يلجأون إلى المشرق بقصد إتمام الدراسة في المعاهد العربية تذليل الصعوبات التي يلاقونها، وقد تلقى المؤتمر برقيات التضامن والتأييد من كل القادة والهيئات في الدول العربية وفي المغرب العربي⁽²⁾.
- وفي الجلسة الرابعة تناول المؤتمر موضوع عرض القضية المغربية على الهيئات الدولية، وقد اتخذت القرارات الآتية:
 - رفع مذكرة لإحدى الدول العربية يوضح فيها بالمستندات الصحيحة كيف أن فرنسا وإسبانيا خالفتا سياستها الاستعمارية كل قرارات الأمم المتحدة من مقاصد ومثل عليا وحقوق الأمم للشعوب.
 - أن ترفع الهيئات السياسية المغربية مذكرة إلى الأمم المتحدة لتشرح فيها اعتداء فرنسا وإسبانيا على 1- حقوق الأمم والشعوب. 2- حقوق الشعب المغربي وحرياته.
 - إرسال مذكرات من الهيئات السياسية المغربية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحقوق الإنسان، تشرح فيها كيف اعتدت فرنسا وإسبانيا على كيان المغرب الاقتصادي والاجتماعي⁽³⁾.

(1) حول الموضوع ينظر: محمد عبد المنعم الشرقاوي، محمد محمود الصياد، ملاح المغرب العربي، دار المعارف، الإسكندرية، 1959، ص: 239، إدريس الرشيد، المرجع السابق، ص: 87، مومن العمري، المرجع السابق، ص: 173-174.

(2) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص: 33.

(3) علال الفاسي، المرجع السابق، ص: 378.

إصدار عدة لوائح ركزت أغلبها على المطالبة بالاستقلال ولاء القوات الأجنبية كما تكونت لجنة ممثلة لكل الأحزاب المغربية (حزب الاستقلال، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الحزب الدستوري الجديد)، تهدف إلى رسم خطة نضالية مشتركة إضافة إلى ذلك قرر المؤتمر توحيد مكاتب الدعاية المغربية وإنشاء مكتب المغرب العربي⁽¹⁾، وقد انبثق عن هذا المؤتمر لجنة سميت بلجنة تحرير المغرب العربي أسندت رئاستها إلى الأمير محمد عبد الكريم الخطابي وأمانتها العامة للحبيب بورقيبة، وقد درس مؤتمر القاهرة الوضع العربي والدولي واتخذ مقررات في غاية الأهمية وهي:

- أن تلتزم كل الأحزاب بميثاق عمل وطني تحريري مشترك.
- لا يجوز لأي حزب ولا لأي حركة أن تتفرد بمفاوضة مع الاستعمار الفرنسي أو تبحث عن حل انفرادي لقضيتها⁽²⁾.

مكتب المغرب العربي:

بعد أن تدارس المؤتمر موضوعا حساسا يتعلق بمسألة تنسيق الأعمال التي تقوم بها مختلف المكاتب المغربية في مصر، وتوحيد نشاطها وكذلك هيئاتها لتشكل هيئة واحدة تمثل الأقطار المغربية الثلاثة. وفي هذا الصدد اتخذ المؤتمر القرار الآتي: « تكوين رابطة الدفاع عن مراكش في مصر والوفد المراكشي لدى الجامعة العربية ومكتب حزب الشعب الجزائري ومكتب الحزب الحر الدستوري التونسي تكون مكتبا متحدا يسمى " مكتب المغرب العربي " »⁽³⁾.

وعلى إثر انتهاء أشغال مؤتمر المغرب العربي بدأ ممثلو الحركات الوطنية المغربية تنفيذ قرارات المؤتمر، وكان أهم قرار توج به المؤتمر هو قيام ممثلي الأحزاب بفتح دار لتوحيد مكاتبهم في القاهرة، طبقا لتوصيات المؤتمر أطلقوا عليها اسم " مكتب المغرب العربي " ⁽⁴⁾.

وقد اشتمل نظام المكتب على ثلاثة أقسام:

1. القسم المراكشي: يضم كل من حزب الاستقلال وحزب الإصلاح المغربيين يرأسه علال الفاسي.
2. القسم التونسي: ضم الحزب الحر الدستوري الجديد برئاسة صالح بن يوسف.

(1) خليفة الشاطر آخرون، المرجع السابق، ص ص: 120-121.

(2) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص: 72.

(3) محمد بن عودة، مكتب المغرب العربي في القاهرة أول نواة للوحدة السياسية المغربية، المجلة التاريخية المغربية، ع: 41-42، جوان 1986، ص ص: 33-58.

(4) علال الفاسي، المرجع السابق، ص: 379.

3. القسم الجزائري: وضم حزب الشعب الجزائري برئاسة محمد خيضر⁽¹⁾.

وقد انبثق في 16 فيفري 1947 أثناء انعقاد المؤتمر بعد أن أسس قبل في أوروبا⁽²⁾ في جوان 1943 ببرلين بألمانيا خلال (ح.ع.2) من طرف وطنيين تونسيين، كانوا يؤمنون بفكرة وحدة المغرب العربي وهم يوسف الروسي، الحبيب ثامر، الرشيد إدريس، طيب سليم، حسين التركي وكان له فرعان آخران بروما وباريس⁽³⁾.

أهداف المكتب:

حدد عمله في مجالين: العناية بالعمال والأسرى من المغرب العربي، وإصدار جريدة المغرب العربي ومن أهدافه أيضا إنشاء محطة إذاعية عربية تهتم بانشغالات الأمة المغربية والسعي إلى استقلال المغرب العربي ووحدته في نطاق الوحدة العربية⁽⁴⁾.

لم يتوان صالح بن يوسف في الدفاع عن مشروعه المغربي الداعم لحركات التحرر المغاربية وعلى رأسها مساندة القضية الجزائرية، ففي شهر أفريل من سنة 1956 وبمكتب المغرب العربي بالقاهرة عقد صالح بن يوسف ندوة صحفية حضرتها وسائل الإعلام المحلية والدولية، أكد في هذه الندوة الصحفية على الترابط التاريخي والأخوي بين تونس والجزائر وبأن الكفاح المشترك الذي يخوضه الأشقاء جنبا إلى جنب، هو في إطار تحرير كامل الشمال الإفريقي كما أثنى على المقاومة التونسية (اليوسفية) التي تقف إلى جانب إخوانهم الجزائريين وحذرهم من الدسائس التي تحاك ضدهم من أجل إجهاض ثورتهم وتضامنهم مع إخوانهم الجزائريين⁽⁵⁾.

أعماله ونشاطاته:

ويمكن تلخيصها في الآتي:

- عمل المكتب على إصدار نشرات بمعدل ثلاث مرات في الأسبوع، وقد ساعدت في معرفة النضال المستمر للعالم العربي.

(1) فتحي الديب، المرجع السابق، ص: 29.

(2) يوسف الروسي، نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق: دور مكتب المغرب العربي في انعقاد مؤتمر المغرب العربي في القاهرة، المجلة التاريخية المغربية، ع: 15-16، جويلية 1979.

(3) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 23.

(4) المرجع نفسه، نفس الصفحة

(5) جريدة الصباح، مؤتمر صحفي لصالح بن يوسف في القاهرة، ع: 1339، 29 أفريل 1956، ص: 01.

- شارك في الكثير من المؤتمرات العربية والدولية، من بينها المؤتمر الثقافي العربي الذي انعقد في بيروت سنة 1947.
 - إرسال وفود إلى البلدان العربية للقيام بالدعاية للقضية المغاربية.
 - تدويل قضية المغرب العربي عن طريق إرسال عدة برقيات إلى هيئة الأمم المتحدة.
 - فتح عدّة فروع في بلدان عربية، ومنها مكتب دمشق 1946 من طرف يوسف الرويسي⁽¹⁾.
- فعلا لقد أصبح المكتب محطة هامة لتمثيل المغرب العربي وقضاياها في القاهرة التي كانت آنذاك مركز الإشعاع السياسي والفكري والإعلامي، خاصة بعد أن أصبح مركز النشاط السياسي للحركات الوطنية المغاربية بعد انتقال هذا المركز من أنقرة إلى باريس ثم القاهرة⁽²⁾. ولقد أتاح مكتب المغرب العربي في أعقاب عقد مؤتمر المغرب العربي فرصة لتداول فكرة الوحدة على نطاق المغرب العربي، والنظر إليها من حيث أنها تشكل الإطار المستقبلي الطبيعي لحياة شعوب المنطقة⁽³⁾.
- وقد قام المكتب بمجهودات عديدة للتعريف بقضية الاستعمار في المغرب العربي وكذلك التعبئة من أجل استقلال أقطاره، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن الفصل في الحقيقة بين مؤتمر المغرب العربي ومكتب المغرب العربي الذي كان في النهاية إحدى قرارات المؤتمر⁽⁴⁾، ومن خلال هذا المنظور عمل "مكتب المغرب العربي" على إنضاج الوعي السياسي والقومي لدى الحركات الوطنية المغربية ورجالها، خاصة مع عودة الأمير عبد الكريم الخطابي من منفاه إلى مصر في 3 ماي 1947 حيث أعطى نفسا جديدا لمكتب المغرب العربي ودفعا وطنيا قويا لتوجيهاته، كما عبر عن ذلك المناضل علال الفاسي بقوله: « لم يكن احتقان 21 عاما في جو البلاد الحارة وفي دائرة الضغط الاستعماري العظيم بالذي يضعف من عزيمة بطل المغرب، بل لقد خرجا من هذا المنفى وهما أشد ما يكونان عزيمة واستعدادا للعمل، ولقد وجدا من تجمع ممثلي الحركات الاستقلالية في المغرب العربي مشجعا على العمل وعلى التوحيد »⁽⁵⁾.

(1) محمد بن عودة، مكتب المغرب العربي في القاهرة...، المرجع السابق، ص:10.

(2) علال الفاسي، المرجع السابق، ص:392.

(3) المرجع نفسه، ص:408.

(4) محمد بلقاسم، الاتجاه الوجودي في المغرب العربي 1910-1954، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 1993-1994، ص:347.

(5) علال الفاسي، المرجع السابق، ص:407.

وقد شارك ممثلو مكتب المغرب العربي في عدة مؤتمرات، كالمؤتمر الثقافي العربي الأول الذي انعقد في بيروت في سبتمبر 1947، حيث قدم أحمد بن عبود تدخلا حول أوضاع المغرب وأكد على ضرورة دعم استقلالها، كما شارك وفد من مكتب المغرب العربي في المؤتمر الإسلامي الاقتصادي الأول في باكستان شهر ديسمبر 1948⁽¹⁾.

لكن سرعان ما اصطدمت المحاولة بحدّة الخلافات وتطور الأوضاع ذلك لأن النضال المغربي المسلح والتوجهات الوحدوية عندما شرع بتطبيقها على الميدان خاصة في جانبها الثوري لم تقبلها بعض القيادات واصطدمت بالحل الثوري الذي دعا له الخطابى، ومنه فإنّ خلافات الأعضاء بالمكتب والتي عرقلت مسار الوحدة ووجهت عدة تهم من طرف التونسيين (الرشيد إدريس والطيب سليم) إلى المراكشيين بدعوى " هضمهم لحق تونس داخل المكتب "، وازداد هذا الخلاف تعمقا بين الحبيب بورقيبة والأمير الخطابى، حيث اتهم بورقيبة باستلام أموال باسم اللجنة وتصرفه فيها⁽²⁾، وقد كان أيضا مشكل الخلاف بين التونسيين أنفسهم داخل المكتب بين بورقيبة والحبيب ثامر، بسبب تصرفاته التي لم ترق للحبيب ثامر خاصة وأن بورقيبة كان يريد إدارة شؤون الحزب دون رقابة وتوجيه ودون محاسب⁽³⁾.

لجنة تحرير المغرب العربي 1947:

بعد انتهاء المؤتمر من أعماله قام ممثلو أحزاب المغرب بفتح مكتب أو مقر لتوحيد مكاتبتهم في القاهرة وفق ما تم عليه في مؤتمر المغرب العربي⁽⁴⁾، وقد تأسست بعده اللجنة يوم 5 جانفي 1948 على يد عبد الكريم الخطابى وهذا بناءً على توصيات المؤتمر كذلك⁽⁵⁾، ففي ميثاق المؤتمر نصت الفقرة (ب) في فصل التنسيق بين الحركات الوطنية المغربية على: « تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية المغربية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل والكفاح المشترك » ولتطبيق هذه الرغبة على أرض الواقع تم اجتماع يوم 9 ديسمبر 1947، تمت المصادقة على القانون الأساسي للجنة وشكل مكتبها من الرئيس

(1) محمد بن عودة، المرجع السابق، ص: 11.

(2) محمد بلقاسم، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي...، المرجع السابق، ص: 399.

(3) عمار السوفى، مرجع سابق، ص ص: 25-29.

(4) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص: 33.

(5) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص: 63.

عبد الكريم الخطابي ووكيل الرئيس محمد بن عبد الكريم، الأمين العام، الحبيب بورقيبة (الدستور)، أمين الصندوق أمحمد عبد عبود لحزب الإصلاح⁽¹⁾.

وعن ظروف تأسيس هذه اللجنة يقول عبد الكريم الخطابي: "وإني لمسرور جدا أن اتصالي برؤساء الشركات في القاهرة قد أتت أكلها حيث أنهم كلهم تجاوبوا برغبة لندائي، وفي هذا الصدد باتصالي بزعماء أحزاب المغرب العربي بشأن إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي تضم كل الأحزاب التي تطالب بالاستقلال في تونس والجزائر"⁽²⁾. وكانت تضم أحزاب القوى المغاربية في المغرب العربي وهي: الحزب الليبرالي التأسيسي التونسي (الحزب الدستوري القديم) ممثلا في محي الدين القليبي والثعالبي، الحزب الليبرالي التونسي (الحزب الدستوري الجديد) مثله الحبيب بورقيبة والحبيب ثامر، حزب الشعب الجزائري ممثلا في الشاذلي المكي والشيخ الورتلاني، كذلك الوحدة المغاربية (الوحدة) محمد اليمين الناصري وعبد الحميد العراقي، حزب الإصلاح الوطني (الإصلاح المغاربي)، الحزب الديمقراطي المغربي (حزب الشورى)، حزب الاستقلال (المغرب) علال الفاسي التي أسسها الأمير عبد الكريم الخطابي بالقاهرة⁽³⁾.

وقد حدد هذا الأخير أهداف تكوين هذه اللجنة ومبادئها بالقول « منذ أن من الله علينا بإطلاق سراحنا ونحن نواصل السعي لجمع كلمات الزعماء، وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب الاستقلالية في كل من مراكش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من ربة الاستعمار، فأصبح المأمول للمغرب العربي الاستقلال التام لكافة أقطابه⁽⁴⁾، ولقد كانت الفترة التي قطعناها في الدعوة للإتلاف خيرا وبركة على البلاد فانفتحت مع الرؤساء ومندوبي الأحزاب الذين أجبرتهم على تكوين لجنة تحرير المغرب العربي...⁽⁵⁾، وهنا نلامس لأول مرة الطرح المتقدم لقضية التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية المغاربية وعندنا فكرة المغرب العربي أرضية لمواجهة الاستعمار⁽⁶⁾.

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص: 186.

(2) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص: 63.

(3) ينظر: بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المرجع السابق، ص: 366، محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص: 194.

(4) حياة بوشقيف، مرجعيات جريدة العمل الوندوي المغاربي المشترك من فترة ما بعد (ح.ع.2) إلى غاية انعقاد مؤتمر الوحدة 1945-1958، مجلة أول نوفمبر، ع: 180، نوفمبر 2015، ص: 32.

(5) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص: 34.

(6) أحمد المالكي، المرجع السابق، ص: 453-454.

أما عن ميثاق اللجنة فقد اتخذت المقررات المنبثقة عن مؤتمر القاهرة سنة 1947 وأرفقها عبد الكريم الخطابي ببيان سياسي ونضالي⁽¹⁾، وأكد ميثاق اللجنة الذي وقع عليه جميع الزعماء المغاربة الممثلين للحركات الوطنية على ما يأتي:⁽²⁾

1. المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.
2. المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.
3. الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره.
4. لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.

ومما جاء في ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة 1948: « إن ممثلي الأحزاب والبعثات السياسية في الشرق العربي تحذوهم الرغبة الصادقة في جمع شملهم وتوحيد جهودهم وتوجيهها إلى ما فيه خير بلادهم قاطبة »⁽³⁾.

وقد كلف الخطابي اثنين من المتخرجين هما عبد السلام الهامشي الطود وحمادي العزيز بمهمة محددة: التوجه إلى كل من تونس والجزائر والمغرب لبحث آفاق العمل المسلح والتشجيع عليه ومحاولة التنسيق بين مسؤولي هذا العمل في الأقطار الثلاثة. وكان بوضياف أحسن من يعبر عن ذلك بتريدي سؤال يطرح نفسه عليه بالباح « كيف تمكن التونسيون من بدء الكفاح قبلنا ونحن الذين كنا ندعوهم إلى ذلك؟! »⁽⁴⁾ هذا بالنسبة للمساعي لتحقيق التلاحم بين أقطاب المغرب أما عن أعمال اللجنة، وفي ديسمبر 1946 سافر بورقيبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية موفداً من لجنة تحرير المغرب العربي، وبعد موافقة الحزب الدستوري الجديد، وذلك للاتصال بممثلي الدول في منظمة الأمم المتحدة وشرح قضية تونس وقضايا دول شمال إفريقيا عامة لهم. استطاع أن يثير الاهتمام العالمي بالقضية التونسية وقضايا

(1) للمزيد ينظر: الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص: 237-238، محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص: 22.

Abd Elmadjid Benjeloun, **approche du colonialisme espagnol ET le mouvement national marocain dans la zone khalifienne**, edit oflad, Rabat, 1988, P:350.

(2) محمد علي داهش، المرجع السابق، ص: 177.

(3) مومن العمري، شعار الوحدة ومضامينها في المغرب العربي...، المرجع السابق، ص: 184.

(4) محمد عباس، من كواليس التاريخ...، ج2، المرجع السابق، ص: 433.

دول الشمال الإفريقي عامة، وقد عاد بورقيبة إلى القاهرة من الولايات المتحدة الأمريكية في 30 يناير 1947⁽¹⁾.

وتتمينا لهذا المسعى كلفت اللجنة أمينها العام الحبيب بورقيبة للقيام بجولة بداية من شهر مارس 1948 إلى مختلف العواصم العربية، لطلب الدعم والتأييد للجنة، وقد أبدى المسؤولون العرب اهتمامهم وتعاطفهم الواضح، إذ كان الأمير يرى حسب قناعته أن مواجهة العدو تقتضي تعبئة الجماهير في الداخل وتوعيتهم للقيام بالكفاح المسلح الذي هو السبيل الوحيد للحصول على الاستقلال⁽²⁾.

بشهادة يوسف الرويسي وضح أن اللجنة لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي سطرته لنفسها، ومرد ذلك للخلافات الشخصية والتباينات السياسية العميقة الموجودة بين أعضائها⁽³⁾. وبالرغم مما يقال عن التجربتين السابقتين فإن هاتين الهيئتين اعتبرتتا محطة هامة في مجال التنسيق السياسي التعبوي والإعلامي من حيث فعاليتهما النضالية وخصوصية تجربتهما السياسية، إلى حد نظر إليهما على أنهما مرحلة متطورة في مسيرة نضال الحركات الوطنية والمغربية⁽⁴⁾. لكن بالرغم من المحاولات التي قامت بها الحركات الوطنية المغربية لتوحيد العمل الوطني المغربي إلا أنها لم تصل إلى بلورة مشروع وحدوي واضح، ولا إلى بناء إطار موحد وراسخ للكفاح المشترك بل ولم ترق إلى وعي التفاوت بين قضاياها القطرية من جهة وبين القضية المركزية، كقضية النضال المغربي المشترك من جهة أخرى⁽⁵⁾.

حصول قطر من الأقطار الثلاث على استقلاله التام لا يسقط على اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية، ومهما يكن من أمر فإن هذه الحماسة المغربية في العمل المغربي المشترك تغلبت عليها النزعة القطرية التي ظلت حاضرة بقوة، وأدت الخلافات السياسية بين الشخصيات والاختلافات في تأويل الأهداف والمبادئ إلى ظهور التنازع والتصدع بين زعامات الحركة الوطنية المغربية⁽⁶⁾. فسرعان ما تباينت وجهات النظر بين بعضهم بعضا وبينهم من كان يرى الثورة المسلحة فورا ومنهم من يعترف

(1) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص: 424.

(2) محمد أمزيان، محمد عبد لكريم الخطابي آراء ومواقف 1926-1963، منشورات إختلاف، [د.س.ن.]، 2002، ص: 41-142.

(3) محمد بلقاسم، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي...، المرجع السابق، ص: 30-35.

(4) إدريس الرشيد، المرجع السابق، ص: 75.

(5) عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ط: 2، ص: 182.

(6) حياة بوشقيف، المرجع السابق، ص: 32.

بأهمية الدعاية والاتصالات الخارجية، ومنهم من يرى التريث والاستعداد، ورأى الأمير أن يتحدوا كلهم على رأيه وهو الثورة العامة الشاملة في وقت واحد وكان ذلك مستحيلاً⁽¹⁾، خاصة وأن مفهوم الاستقلال لم يلق إجماعاً من قبل الحركات الوطنية المغربية الثلاثة من حيث مضمونه وطبيعته وكذلك من حيث إمكاناته ووسائله، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى طبيعة التجربة السياسية لكل قطر ومسار تطور نضاله الوطني من جهة ومن جهة أخرى إلى طبيعة الاستعمار وحجمه وعمق تأثيره من قطر إلى آخر⁽²⁾، وظهرت الأفكار القطرية واقتنع بورقيبة بها نتيجة خلافه مع الأمير عبد الكريم الخطابي فأتت جولة بورقيبة بالبلدان العربية عين عبد الكريم مكانه علال الفاسي أمينا عاما للجنة، ويقول بورقيبة: « إنه تلقى برقية من الأمير عبد الكريم وهو بعمان يدعو من خلالها بالرجوع إلى القاهرة، وعندما عاد وجد الجو قد ساد التوتر " وأنه أصبح محل اتهامات أنه تسلم أموالاً عن الملوك والرؤساء العرب...»⁽³⁾.

وقد نشأت بين الخطابي وبورقيبة خلافات وصلت إلى حد القطيعة بينهما بسبب الاتصالات التي كان يجريها مع أعضاء السفارة الفرنسية بالقاهرة، ولما عرفوا اتصالاته بالسفارة الفرنسية بالقاهرة فصلوه من الأمانة العامة للجنة تحرير المغرب العربي وعينوا بدلاً منه المرحوم علال الفاسي⁽⁴⁾، ودرست اللجنة في اجتماع عقده وضم جميع وفود المغرب العربي الاتفاقيات الفرنسية التونسية، فاتهمت السيد بورقيبة والديوان السياسي بالتواطؤ مع الاستعمار بعقدتهم اتفاقيات تختلف في معناها ومبناها عن المبادئ التي قام عليها الحزب الحر الدستوري والتي انضم بمقتضاها إلى (ل.ت.م.ع)⁽⁵⁾. كذلك أدان عبد الكريم الخطابي ويوسف الرويسي مشاركة الحزب الدستوري الجديد في الحكومة المزدوجة واعتبارها خيانة للأهداف الاستقلالية للمغرب العربي، وقد اعتبر هؤلاء المعارضون أن الدخول في مفاوضات مع الفرنسيين تنكر لميثاق اللجنة، وفصل الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري ورئيسه بورقيبة عن

(1) إدريس الرشيد، المرجع السابق، ص: 18-19.

(2) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 132.

(3) ينظر: محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي...، المرجع السابق، ص: 580-581، الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص: 79.

(4) من المؤكد أن أبعاده كان من جماعة تونسية اشتبهت في أمره وهي جماعة الحبيب ثامر، يوسف الروسي، إدريس الرشيد، حسين الشريكي، ذو الطموحات المغربية بأبعاد قومية. حول الموضوع ينظر: محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي...، المرجع السابق، ص: 581.

(5) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص: 122.

العضوية، ثم انتقال السلطات للسيد صالح بن يوسف، لهذا فقد استتروا مشاركة الحزب في هذه التجربة⁽¹⁾.

نظرا لطبيعة تكوين الرئيس الحبيب بورقيبة فإنه لم يقتنع بفكرة الوحدة العربية لذلك ابتعد عن هذه الفكرة وعن المشرق العربي، وأصبح ينادي بفكرة المغرب الكبير والذي يعني حسب رأيه عدم التخلي عن الكيانات السياسية الأربعة الواقعة بشمال إفريقيا، ومن هذا التصور يتبين أن منطلق الحبيب بورقيبة كان إقليميا أكثر منه مغاربي⁽²⁾.

وكان لتبني صالح بن يوسف استراتيجية مؤتمر باندونغ وربطه كفاح تونس بكفاح الجزائر والمغرب الأقصى أثر على موقفه إذ عبر عن رفضه وانتقاده لبعض السلوكات التي مست بجوهر ميثاق اللجنة، وكان له تأثير فعال على نفوس الجماهير العربية في تونس، وقد ساند تيار صالح بن يوسف أغلب مناضلي المغرب العربي في صراعه ضد الحزب الدستوري وكان كل الناس يطالبون ويلحون بأن يستمر هذا الكفاح الذي توفرت شروطه وأن يكون شعاره لا مفاوضة مع الاستعمار إلا بعد جلاء آخر جندي عن تراب المغرب العربي⁽³⁾. وأكد صالح بن يوسف أن الاستقلال يكون لدول شمال إفريقيا قاطبة وعدم تفرد أي دولة بالاستقلال⁽⁴⁾.

كتب عبد المجيد جلول ممثل مراكش في هيئة تحرير المغرب العربي بالقاهرة في جريدة العلم لسان حال حزب الاستقلال المراكشي: "أن الشيء القليل الذي حققناه في سبيل تحرير مراكش وتونس إذ لم ندعمه بتحرير الجزائر سيبقىنا منعزلين عن تونس وباقي أقطاب المشرق العربي"⁽⁵⁾.

وقد أدركت فرنسا خطورة هذا المشروع فعملت جاهدة على تفتيت التحالف القائم بين جيش التحرير الجزائري وحركة المقاومة المغربية⁽⁶⁾، ودعمت في تونس توجه بورقيبة معنويا وعسكريا لمواجهة التوجه الثوري القومي لصالح بن يوسف، ووجدت جبهة التحرير الوطني نفسها أمام تحديات كبرى، فهل

(1) المرجع نفسه، ص ص: 77-94.

(2) صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، [د.ب.ن.]، 1977، ص: 144.

(3) الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص: 129.

(4) حنان لطرش، المرجع السابق، ص ص: 212-213.

(5) يونس بحري، المرجع السابق، ص: 25.

(6) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، المرجع السابق، ص: 58.

تقول على مشروع مغربة الحرب والتحالف مع القوى الثورية المعارضة داخل تونس والمغرب، أم تتخلى عن هذا المشروع وعن أحلافها لأجل إقامة علاقة مع السلطات التونسية والمغربية؟.

وانطلاقا من كسب الدعم السياسي لجهة التحرير الوطني وانتهاء بتبني مواقف مشتركة حقق التوجه الوحدوي للكفاح المشترك نتائج مهمة في مؤتمر باندونغ، إذ كللت الجهود كما خططت جبهة التحرير الوطني بإرسال وفد موحد من أقطار الشمال الإفريقي الثلاثة⁽¹⁾، والذي عبر فيه صالح بن يوسف معارضته للبروتوكول الذي تم توقيعه بين الجانب الفرنسي والتونسي 22 أبريل 1955 هذا الموقف الذي ضمنه في رسالة بعث بها من روما إلى الحكومة التونسية ومن فحواها: « وفي هذه الساعة الحرجة من تاريخنا القومي، فإنني أوجه نداء أخيرا إلى حكومتنا التونسية وإلى مفاوضينا حتى يتحملوا مسؤوليتهم... وأنه لا يتبغى بحال على مفاوضينا إمضاء اتفاقيات شبيهة بالاتفاقيات التي نشرت السفارة العامة بتونس نصوصها في 8 و 9 ماي الجاري »⁽²⁾.

واستمر الخلاف والنقاش طوال عام 1956 حول الخيار الأنجح الذي تسلكه الثورة الجزائرية وكان محل خلاف بين قادة الخارج الذين خططوا لاستراتيجية مغربة الكفاح وظلوا متمسكين بها، وبين قادة الداخل الذين نظروا بواقعية وبوطنية ضيقة لهذه الاستراتيجية، وحسمت نظريا في مؤتمر الصومام لصالح هذا التوجه الأخير لكن قادة الخارج وإلى غاية اختطافهم في أكتوبر 1956 كانوا ما يزالون يضمرون خيارهم الأول ويظهرون تعاوننا مع الأنظمة السياسية⁽³⁾.

إذن فإن نشاط المغاربة بالقاهرة اعترضته عدّة صعوبات ولعل الأمر الذي أعاق تحقيق أهدافهم هو الاختلاف الإيديولوجي وحدث الانشقاق في توجهات كل قطر، فتعرضت اللجنة لانقسام حاد تمثل في بروز التوجه القطري منذ سنة 1949 في تونس إذ توجه بعدها بورقيبة نحو المفاوضات مع فرنسا⁽⁴⁾، إذ هناك من يعتبر 1949 هي سنة الموت الفعلي لمكتب المغرب العربي ولجانها ومنها لجنة تحرير المغرب العربي، بعد أن انقسمت إلى المتمسكين بالتزامات المغرب العربي والآخر يميل إلى الاستقلال القطري، وبالتالي دخل نشاط مكتب المغرب العربي وأعمال لجنته مرحلة الفتور على أواخر الأربعينات

(1) محمد حربي، المرجع السابق، ص: 71.

(2) محمد ضيف الله، صالح بن يوسف خطب ووثائق أخرى 1955-1956، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، [د.س.ن.]، ص: 193.

(3) محمد حربي، المرجع السابق، ص: 158.

(4) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص: 36-37.

وبداية الخمسينات بعد أن تمكنت فرنسا من تفويت الفرصة على العناصر الثورية التي تؤمن بالعمل المسلح بالمفاوضات مع تونس ومنحها الاستقلال⁽¹⁾.

الملاحظ أن ميثاق اللجنة لا يختلف كثيراً عن مواضيع وقرارات مؤتمر المغرب العربي غير أن ميثاقها أضاف عنصر الإسلام وركز على المفهوم القومي العربي، فيمكن اعتبارها صورة موسعة لمكتب المغرب العربي نظراً لأنها ضمت ممثلي الأحزاب المكونة للمكتب إضافة لمعظم الأحزاب والشخصيات السياسية التي لم تشارك في المؤتمر، إذن فعلى الرغم مما عرفه هذا النشاط وما اعترضه من صعوبات فقد كانت له مساهمة إيجابية في تأييده للقضية الجزائرية بفضل مشاركة ممثلي الجزائر في اللجنة.

المطلب الثاني: ندوة طنجة⁽²⁾

بالرغم من المحاولات المتكررة للسياسة الفرنسية لعزل الثورة الجزائرية عن بعدها المغربي بمنح تونس والمغرب استقلالهما إلا أن قادة الثورة واجهوا هذه السياسة، وأكبر دليل هي تلك العلاقات التي بقيت تربطها بهاته الدول المغاربية، الأخيرة التي بقيت معنية دائماً بالمشكل الجزائري خاصة في ظل دعوات التضامن الشعبي لمؤازرة الكفاح الجزائري.

لذلك كان بورقيبة متيقناً بإمكانية إيجاد اتفاق مع الدول المغاربية بعد تأكيده أنه سيقوم قريباً بالاتصال بالحكومات المغاربية بداية بالرسالة الشخصية التي سيرسلها لصاحب الجلالة الملك محمد الخامس⁽³⁾، لتتوج الاتصالات المختلفة بعقد المؤتمر وقد كانت الدعوة له من طرف حزب الاستقلال المغربي الذي جاء في مقررات لجنته إثر اجتماعاتها في مدينة طنجة يوم 2 مارس 1958 توصية بدراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي، وذلك بتأسيس حقيقي وفقاً لمطامح جميع شعوب

(1) حياة بوشقيف، المرجع السابق، ص:33.

(2) مدينة مغربية تقع في أقصى الشمال المغربي للمملكة المغربية، وهي نقطة وصل بين المملكة وأوروبا الغربية كانت خلال القرن 18 عاصمة المغرب الدبلوماسية ففيها كان يقيم ممثلو الدول الأجنبية، أول اعتراف رسمي بوضع مدينة طنجة الخاصة كمدينة دولية جاء في معاهدة بين فرنسا وإسبانيا سنة 1920 إذ أعلنت الدولتان على قبول حياد المدينة نهائياً، لقد ظلت طنجة إلى العقد السادس من القرن 20 موطناً لكثير من الحركات السياسية، واسترد المغرب طنجة عام 1957 بعدما كانت مسيرة من طرف إحدى عشرة دولة أجنبية. لمزيد من المعلومات ينظر: سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص:129.

(3) Combat, 1/11/1957.

المغرب⁽¹⁾، إذ أكدت على أن حل المشكلة الجزائرية هو الشرط الذي لا بد من توفره للقيام بالتعاون حقيقي بين بلدان شمال إفريقيا الثلاث وفرنسا، كما ترى أنه من الضروري الشروع في البحث عن الوسائل الكفيلة لتعزيز التضامن والوحدة المغاربية⁽²⁾، وقد ساعد موقف بورقيبة المشجع في قضية الجزائر إلى بداية المبادرة لعقد هذا المؤتمر إذ أن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة أكد في هذا الإطار أن العقبة الوحيدة هي الاستعمار في الجزائر، لذا اعتقد أن عملنا مع تونس والمغرب وليبيا، لتوفير أسباب تحرير الجزائر يسهل في نفس الوقت الوحدة، لأن تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق الوحدة وحين تتحرر الجزائر لن تبقى أمام وحدة شمال إفريقيا أسباب معقولة يمكن أن تعطلها⁽³⁾.

أما بالنسبة لتونس الحكومة وعلى قاعدة الحثيات نفسها تناول رئيس وفد الحزب الحر الدستوري، السيد باهي الأدغم كلمته معللاً ومناقشاً ظرفية انعقاد المؤتمر والأهداف المتوخاة منه، ليقول: «... نعم إننا نجتمع اليوم في ظرف جد دقيق فمن جهة يعيش شمال إفريقيا في تمخض كاد يجتاز حدود الاستطاعة، وهذا التيار التحريري الذي يكتسح المغرب من أدناه إلى أقصاه قد قوض أركان الاستعمار حتى أشرفه على الهلاك... ومن جهة أخرى يسوي الظرف الدولي اهتماما بالحرب في الجزائر، بين مؤيد للحق ومناهض له سواء أكان ذلك بتأييد القوات الغاشمة أو بالسكوت عن الإجراء...»⁽⁴⁾.

ويمكن القول أن حرص النظامين التونسي والمغربي على عقد المؤتمر في هذا الظرف وتأمين مشاركة جبهة التحرير الوطني فيه ضمن محاولة الالتفاف حول " التيار الوحدوي " ومحاصرة التيار المتنامي للنظام الناصري على جبهة التحرير الوطنية الجزائرية وقيادتها إذ كان تأكيد الصفة المغاربية للقضية الجزائرية موجها ضد فرنسا قدر ما كان موجها ضد بقية الأطراف خارج الإقليم⁽⁵⁾.

إن المنتبغ لما رافق الدعوة إلى عقد مؤتمر ثلاثي مغاربي من ملابسات داخلية وإقليمية ودولية يقف عند الخلفيات والأبعاد التي كانت وراء انعقاده، فالمحلل لتصريحات وخطب قادة النظامين التونسي

(1) للمزيد حول الموضوع ينظر: مجلة الراصد، مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار الفرنسي من المغرب العربي، ع:02، مارس - أبريل 2002، ص:40.

Roger le tourneau, Tendances unitaires du Maghreb jusqu' en 1962, in (l'unité maghrébine) centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranées, Paris, (S.D.P), P:12.

(2) جريدة العمل، بيان اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي، ع:734، 4 مارس 1958، ص:02.

(3) جريدة المجاهد، حرب الجزائر في حرب المغرب العربي، ع:20، 15 مارس 1958، ص:01-12.

(4) أحمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمار...، المرجع السابق، ص:459.

(5) محمد الطيب زروق، المرجع السابق، ص:206.

والمغربي، يلاحظ إلاحهم على توحيد المعركة من أجل تصفية الاستعمار من الجزائر وبقاياه في الدول المغاربية الأخرى، كشرط أساسي لقيام وحدة المغرب العربي وحسب هؤلاء القادة فإن حرب الجزائر هي العائق الوحيد أمام تحقيق هذه الوحدة⁽¹⁾ كما سبق وأن تحدثنا عن خطاب بورقيبة وموقفه.

فكرة عقد مؤتمر ثلاثي يجمع الأحزاب الثلاثة لم تكن وليدة عام 1958، إنما كانت فكرة راودت قادة تونس والمغرب منذ قمة تونس في أكتوبر 1956 والتي لم تشارك فيها جبهة التحرير الوطني بعد القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة الخمسة، وهذا الحادث لم يقض على الفكرة وإنما بقيت حية ليعاد السعي إليها من جديد بعد عام من ذلك، ففي 20 نوفمبر 1957 عقد اجتماع ثنائي في الرباط بين الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة للتشاور وإيجاد حل للقضية الجزائرية داخل إطار التقارب الفرنسي المغاربي⁽²⁾، الذي كان يدعو إليه الحبيب بورقيبة أثناء هذه الفترة. فبالرغم من تعثر هذه اللقاءات المغاربية فإن قادة تونس والمغرب أوصوا باستمرار عقد دورات ثلاثية لمعالجة قضايا المغرب العربي⁽³⁾.

وعلى إثر صدور بيان اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي الذي وجدت دعوته صداها في تونس، ووجه الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي البرقية التالية إلى السيد المهدي بن بركة مدير حزب الاستقلال المغاربي « إن الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي بعد اطلاعه على البلاغ الصادر عن اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الشقيق يسجل بارتياح الانسجام الكامل بين حزبنا في الاتجاه والمواقف إزاء الوضع القائم في الشمال الإفريقي ويقترح الديوان السياسي على اللجنة التنفيذية وفق الاتفاق الذي حصل بين حزبنا عقد ندوة جلاء القوات الأجنبية وتحرير الجزائر وبحث المغرب العربي الكبير»⁽⁴⁾.

وتنفيذا لما أوصت به اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال سافر كل من أبو بكر القادري والدكتور بناني إلى تونس لدراسة الموضوع مع قادة الحزب الدستوري من أجل إعداد برنامج عمل لعقد مؤتمر، وتم بتونس عقد عدة اجتماعات بين الطرفين من 19 إلى 22 مارس وتقرر من خلالها عقد المؤتمر في طنجة بمشاركة جبهة التحرير الوطني الجزائري، ولأجل ذلك سافر المحجوب بن الصديق وعبد الرحمان اليوسفي

(1) جريدة المجاهد، ع:20، المرجع السابق، ص:1-2.

(2) جريدة المجاهد، بلاغ الرباط، ع:13، 01 ديسمبر 1957، ص:07.

(3) المجاهد الأسبوعي، وقائع مؤتمر طنجة أبريل 1958، ع:1186، 29 أبريل 1983، ص:29.

(4) جريدة العمل، برقية الديوان السياسي إلى اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي، ع:735، 5 مارس 1958، ص:01.

إلى القاهرة للاتصال بأعضاء جبهة التحرير الوطني الجزائري⁽¹⁾. إذن فقد وجدت الدعوة لمشروع الوحدة المغربية صداها في تونس إذ استجاب حزب الدستور التونسي مباشرة وبحماسة لنداء حزب الاستقلال المغربي، وأصدر بلاغا رحب فيه بالفكرة واقترح مؤتمرا في تونس أو الرباط لضبط الخطط والوسائل الكفيلة بتحقيق جلاء القوات الأجنبية وتحرير الجزائر وبعث المغرب العربي الكبير⁽²⁾.

فبعد الاتصالات والمحادثات تم الاتفاق على عقد مؤتمر ثلاثي بمدينة طنجة وحدد تاريخ انعقاده بشهر أبريل سنة 1958 وبعد تحديد التاريخ والمكان، صدر بيان مشترك جاء فيه ما يلي: « إن ممثلي الحزبين نظروا في وحدة المغرب العربي من طور الفكرة النظرية إلى الطور الواقعي التطبيقي وسجلوا وجهة نظرهم في المشاكل القائمة بالشمال الإفريقي وعلى رأسها ضرورة استقلال الجزائر⁽³⁾، وقد يكون هذا الموقف الذي سعى من خلاله قادة الأحزاب التونسية والمغربية لهذه المبادرة راجع إلى موقف جبهة التحرير الوطني من نبذ مشروع فيدرالية شمال إفريقيا متعاونة مع فرنسا والغرب عام 1957 وذلك بتشجيع من مصر، وأعلنت تونس والمغرب تخوفها من استمرارية التدخل الناصري في شؤون المغرب العربي وأدى نجاح مشروع الوحدة المصرية السورية إلى ازدياد المخاوف من انتقال عدوى الأفكار القومية الناصرية إلى المغرب العربي، خاصة إذا علمنا أن الخلافات المصرية البورقيبية بلغت أوجها⁽⁴⁾.

إن دعوة جبهة التحرير الوطني إلى المشاركة في مؤتمر طنجة فجر رأيين مختلفين داخل قيادة جبهة التحرير الوطني، فالرأي الأول عارض حضور الجبهة في المؤتمر على أساس أنه مؤتمر انفصالي وأن الثورة التحريرية ذات العمق العربي، لا يجب عليها أن تركز على انفضالية وهي إشارة إلى انفصال المغرب العربي عن المشرق العربي ومن ذلك حساسية النظام البورقيبى في تونس والملكى فى المغرب من الثورة المصرية ومشروع الوحدة العربية⁽⁵⁾، وقد يكون ترجيح كفة قبول جبهة التحرير الوطنى لهذا المؤتمر راجع إلى تزايد أهمية تونس بدءاً من عام 1957 بفعل التطورات السياسية والعسكرية للثورة، خاصة وأنهما تقدمان تسهيلات مهمة لنشاط جبهة وجيش التحرير، وتعتمدان قاعدة الإمداد والتمركز قريبة من جبهة

(1) عامر رخيلى، المرجع السابق، ص:160.

(2) عبد الله مقلاتى، مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة وتضامن مع الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، ع:20، سداسى الثانى، 2009، ص:16.

(3) جريدة المجاهد، طريق الوحدة المغربية، ع:21، 01 أبريل 1958.

(4) مصطفى الفيلالى، مفهوم المغرب العربى، تطوره تصورا وممارسة وعلاقته بالوعى القومى وتطور الوعى القومى فى

المغرب العربى، مركز الدراسات والبحث العلمى، بيروت، 1986، ص:13.

(5) محمد الميلى، المرجع السابق، ص:53.

الكفاح، وأن حضور المؤتمر يتيح الفرصة لتوجيهه لصالح الكفاح المسلح في الجزائر، ويسمح بتحقيق مكاسب مهمة منها المطالبة بجلاء القوات الأجنبية، ودعم الثورة الجزائرية، وحشد التضامن الشعبي لصالح وحدة المعركة المسلحة⁽¹⁾. خاصة بعد أزمة 30 جوان 1958 والتي أثرت على العلاقات، وانعكست سلبا على الثورة، لكن (ل.ت.ت) غضت الطرف وراحت تواصل نضالها السياسي قصد لم الشمل المغاربي⁽²⁾.

إن التوجه الجديد للسياسة الخارجية التونسية جعل النظام البورقيبي يتحرر تدريجيا من فرنسا ومن ضغوطاتها مستغلا الظرف « فتهاطلت عليهم المعونة الأمريكية خاصة بين 1957-1962، حيث بلغ مجموع ما قيمته 2.239 مليون دينار، منها حوالي 80% في شكل هبات و20% في شكل قروض»⁽³⁾. والملاحظ أن مؤتمر طنجة تحصل على تزكية ودعم من قبل الرئيس بورقيبة الذي صرح بموافقه التامة للمبادئ التي أعلنها مدير حزب الاستقلال المهدي بن بركة والذي أكد على وحدة المغرب العربي الكبير⁽⁴⁾. والظاهر أن ابتعاد النظام التونسي عن فرنسا جعله يظهر بعض المواقف الإيجابية تجاه القضية الجزائرية خاصة بعدما أصبحت له علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذه التغيرات زادت بروزا بعد أزمة ساقية سيدي يوسف سنة 1958، ومن المواقف التي أبداهها النظام التونسي مطالبته بتصفية القواعد العسكرية المتواجدة على أراضيه وإيجاد حل للقضية الجزائرية⁽⁵⁾. فتغير موقف البلدان المغاربية بعد فشل سياسة التقارب مع فرنسا لذلك كتبت المجاهد عن المؤتمر قائلة: « إن هذه الندوة لشمال إفريقيا ليست الأولى وإنما هي الندوة الثالثة في غضون عامين، لكن الندوتين السابقتين بتونس أكتوبر 1956 والرباط نوفمبر 1957 وجهت أساسا في خط التقارب الفرنسي الجزائري لوضع نهاية لحرب الجزائر، فإن ندوة طنجة لها معنى آخر فهي بالنسبة للمغرب وتونس محاولة لإيجاد وسائل لتوحيد السياسة في شمال إفريقيا وإيجاد كتلة موحدة كانشغال وحيد والحرب ضد فرنسا الاستعمارية»⁽⁶⁾.

(1) حول الموضوع ينظر: عبد الله مقلاتي، مؤتمر طنجة...، المرجع السابق، ص:15، محمد الميلي، المغرب العربي بين الحسابات...، المرجع السابق، ص:51-53.

(2) سعد دحلب، المرجع السابق، ص:78.

(3) عدنان المنصر، الخلافات الحزبية النقابية في تونس المستقلة صراع قيادات أم صراع برامج، الكراسات التونسية مجلة العلوم الإنسانية، ع:164، الثالث أشهر الثانية، جامعة تونس، 1993، ص:11-16.

(4) جريدة العمل، تصريحات بورقيبة، ع:757، 25 مارس 1958، ص:02.

(5) Roger le tourneau, Op- cit, P:159.

(6) El Moudjahid, Unite et indépendance du Maghreb, N°22, 16/04/1958.

انطلقت أشغال المؤتمر يوم 27 أفريل 1958 واستمرت طيلة أربعة أيام بقصر المارشال الملكي بمدينة طنجة المغربية⁽¹⁾، تحت رئاسة علال الفاسي وجمعت إلى جانب حزب الاستقلال المغربي كل من حزب الدستور الجديد التونسي وجبهة التحرير الوطني، وقد بلغ عدد أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر حوالي 19 عضوا⁽²⁾، وكان جدول الأعمال هو: حرب استقلال الجزائر، انعكاسات الحرب على المستوى المغربي، تدخل الغرب وتوطؤه مع فرنسا، الوسائل العملية للتعجيل باستقلال الجزائر، الإجراءات التطبيقية المترتبة على هذه الوسائل⁽³⁾. والتي احتوت على النقاط التالية:

أ. حرب استقلال الجزائر: دراسة انعكاسات الحرب على مستوى المغرب العربي، تدخل الغرب وتوطؤه مع فرنسا، الوسائل العملية للتعجيل باستقلال الجزائر، الإجراءات التطبيقية المترتبة على هذه الوسائل.

ب. تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في أقطار المغرب العربي: المناطق التي ما تزال تحت الإشراف الفرنسي في المغرب، انسحاب القوات الأجنبية، الوجود الفرنسي في الإدارة والاقتصاد، المشاكل الحدودية.

ج. وحدة المغرب العربي: شكلها، قواعدها، المرحلة الانتقالية لهذه الوحدة.

د. إنشاء منظمة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر: لقد ساعد تجاوب الأنظمة الرسمية وحضور عدد كبير من المسؤولين الرسميين على إثراء النقاش واتخاذ مواقف شجاعة وأعلن المؤتمر قرارات تاريخية يمكن إجمالها في: دعم الثورة الجزائرية، تصفية بقايا الاستعمار، وحدة المغرب العربي⁽⁴⁾.

علقت جريدة " المجاهد " الجزائرية على المؤتمر والدور الذي قام به لخدمة القضية الجزائرية من الناحية الدعائية « وأن مؤتمر طنجة أعلن حق الشعب الجزائري الذي لا يرقى إليه الشك في السيادة

(1) ينظر: أحمد سعيود، جريدة العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958، دار الشروق، الجزائر، 2008، ص:114، كذلك: مريم صغير، مواقف الدول العربية...، المرجع السابق، ص:162.

(2) الوفد الجزائري: عباس فرحات، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري، أحمد فرنانسيس، أحمد بومنجل، مولود قايد (المدعو رشيد)، الوفد التونسي: الباهي الأدغم، الطيب مهيري، عبد الله فرحات، أحمد التليلي، علي البلهوان، عبد المجيد شاكور، الوفد المغربي: علال الفاسي، أحمد بلافريج، المهدي بن بركة، عبد الرحيم بوعبيد، الفقيه البصري، محجوب بن صديق، أبو بكر القادري. حول الموضوع ينظر: جريدة المجاهد، نص بيان مؤتمر طنجة، ع:23، 7 ماي 1958، ص:08.

(3) للمزيد حول الأعضاء الحاضرين وجذور الأعمال ينظر: جريدة المجاهد، طريق الوحدة المغربية، ع:21، المرجع السابق.

(4) محمد خير الدين، مذكرات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، [د.س.ن.]، ج:2، ص:187.

والاستقلال وذلك كشرط أساسي لإنهاء النزاع الجزائري الفرنسي وأوصى كذلك بتشكيل حكومة جزائرية، وفي نفس الوقت طالب بجلاء القوات الاستعمارية الفرنسية وبأن تتوقف فوراً عن استخدام الأراضي التونسية والمغربية كقواعد انطلاق للعوان على الشعب الجزائري، وفي الآن ذاته وجه نداء إلى الدول الغربية طالبا منها بالتوقف عن تزويد فرنسا بالمعونات المالية والعسكرية والسياسية»⁽¹⁾.

إذن فقد سعى إلى تصفية قواعد الاستعمار بالمغرب العربي ووحدة شكلها وقواعدها والمرحلة الانتقالية لهذه الوحدة، وكذا إنشاء منظمة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر⁽²⁾ فعلى المستوى المغربي جسد هذا المؤتمر فكرة تضامن وتلاحم الشعوب المغربية ضد فكرة استمرار التواجد الفرنسي في المنطقة، ووقوفها إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ونضاله⁽³⁾، إذ وافق على مبدأ تقديم مساعدات للجزائر وصولاً لإرساء مؤسسات مشتركة⁽⁴⁾، وأكدت الأحزاب المغربية الثلاث على حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة والاستقلال وكذا طالب المؤتمر بتوحيد الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية⁽⁵⁾، من خلال الدعم السياسي المشترك الواجب اتخاذه في الأمم المتحدة ورفض سياسة ديغول الإدماجية وخاصة بعد موقف جبهة التحرير الحازم حولها⁽⁶⁾.

وقد طرحت كذلك فكرة إنشاء (ح.م.ج.ج) على الصعيد المغربي وتم الإتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي تونس والمغرب، من أجل إقامتها في المنفى⁽⁷⁾ وهذا ما كان قد اقترحه بن بلة في رسالة موجهة إلى أعضاء (ل.ت.ت)⁽⁸⁾، اقترح المؤتمر في إطار وحدة المغرب العربي الاتحاد الفيدرالي⁽⁹⁾

(1) جريدة المجاهد، مؤتمر طنجة، ع:26، مارس 1958، ص:01.

(2) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص:122.

(3) الغالي غربي، المرجع السابق، ص:492.

(4) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص:177.

(5) عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:91.

(6) المرجع نفسه، ص:95.

(7) حول الموضوع ينظر: محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص:106، شارل أنري فافرو، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلبي، الجزائر، 2010، ص:378.

(8) Mohamed Harbi, Les archives de la révolution..., Op- cit, P:184.

(9) هو نظام سياسي يقوم نتيجة ترابط بين دولتين أو أكثر بقصد التقارب والتوحيد وينتج عنه إذابة الشخصية القانونية الدولية المستقلة عند الأطراف المعنية لتقوم مكانها شخصية دولية قانونية جديدة، تحتكر السيادة في الدولة المعنية الجديدة داخليا وخارجيا، وينشأ عن هذا قيام حكومة مركزية تناط بها مهام محددة، تشمل جميع أراضي ومواطني الدولة الاتحادية. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المرجع السابق، ص:53.

هو الشكل الأكثر ملاءمة لهذه الوحدة، ومن أجل ذلك اقترح أن يتم تشكيل مجلس استشاري (جمعية استشارية) للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب، وعن (م.و.ث.ج) على أن تكون مهمته دراسة القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية، كما يوصي المؤتمرين أيضا بضرورة الاتصالات الدورية كلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاث، كما قرر المؤتمر أيضا إنشاء أمانة دائمة للمؤتمر أمانة عامة أو سكرتاريا تتكون من ستة أعضاء، عضوين من كل طرف على أن يكون لهذه الأمانة مكتبان أحدهما بالرباط والآخر بتونس وأن يجتمعا دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب⁽¹⁾، وفي إطار توحيد السياسات الخارجية والدفاع يوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا يربط منفردا مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية⁽²⁾.

إذ أن هذا المؤتمر رأى أن الشكل الفيدرالي هو الشكل المستجيب أكثر من غيره لواقع البلدان المشاركة، وتتمثل صلاحيات المجلس في دراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك وصياغة التوصيات للأجهزة التنفيذية الوطنية⁽³⁾. لكن في الحقيقة لم ير هذا المجلس النور إلا بعد الاستقلال، بالرغم من تكليف الأمانة الدائمة لمتابعة تطبيق القرارات إلا أن هذه الأمانة لم تجتمع إلا مرتين: مرة أولى في تونس (من 30 أوت 1958 إلى 1 سبتمبر 1958) ومرة ثانية في الرباط (من يوم 15 إلى يوم 17 أكتوبر 1958)⁽⁴⁾.

أما عن قضية مساعدة تونس للثورة الجزائرية فتحدث الطيب لمهيري ممثل الوفد التونسي مؤكدا على الإمكانيات المحدودة لحكومته بقوله: « إن عدد اللاجئين الجزائريين في تونس يناهز 130 ألف شخص متمركزين في المناطق الحدودية وهي من أشد مناطق تونس فقرا، وسكانها يعيشون وضعاً مزرياً

(1) حول الموضوع ينظر كل من: محمد عباس، نصر بلا ثمن...، المرجع السابق، ص:577، عامر رخيطة، مرجع سابق، ص:ص:161-163، جريدة المجاهد، نص بيان مؤتمر طنجة، ع:23، المرجع السابق، ص:11.

(2) إسماعيل ديش، المرجع السابق، ص:239.

(3) ينظر: معمر العايب، مؤتمر طنجة...، المرجع السابق، ص:153، عبد الله مقلاتي، مؤتمر طنجة...، المرجع السابق، ص:20.

(4) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص:488.

وعليه فالحكومة التونسية مطالبة ليس فقط بتلبية احتياجات اللاجئين بل كذلك احتياجات كل من يتواجد في هذه المناطق جزائريون كانوا أم تونسيون»⁽¹⁾.

واستغلت الحكومة التونسية الظرف لحسم المواجهة مع فرنسا التي تأتي لجلاء قوتها عن تونس بعد أن توصلت جبهة التحرير من خلال تصريح (ل.ت.ت)، بأن نتائج المؤتمر حاسمة في تأكيد مكانة الجزائر ضمن المجموعة المغاربية وصرحت المجاهد بقولها: « إن المغرب العربي بأجمعه من أغادير إلى السلم ينهض اليوم بكامل قواه ويوجه إلى فرنسا الاستعمارية إنذارا نهائيا وقع تأجيله في الماضي، وهو إما أن تعترف للجزائر باستقلالها وإما أن تعم حرب المغرب العربي بأجمعه... على الفرنسيين أن يفتتوا أن التضامن المغربي ليس كلمة ولكنها حقيقة سيكون لها تأثير قوي على سير الحرب»⁽²⁾. وهذا ما يؤكد عبد الحميد مهري ممثل جبهة التحرير: « إن وحدة المغرب العربي تعد حدا فاصلا بين المرحلة التي كان الاستعمار الفرنسي يواجه فيها كل قطر من أقطار المغرب العربي على حدة والمرحلة التي سيواجه فيها المغرب العربي الموحد للكتلة المتراسة التي تمثل ثلاثين مليونا من المكافحين الذين يريدون الحرية لأنفسهم...»، مضيفا « إن لوحدة المغرب العربي ضرورة ملحة لاتخاذ الوسائل الناجعة لتخلص الجزائر من الاستعمار الفرنسي وهي أيضا ضرورة للقضاء على ما تبقى من مظاهر السيطرة الاستعمارية في الأقطار الشقيقة»⁽³⁾.

وأما جريدة "الطليلة" التونسية فاعتبرت المؤتمر: « مرحلة جديدة حاسمة في تاريخ المغرب العربي الكبير وفي نضال شعوبه ضد الاستعمار، ومن أجل استقلال كامل للشمال الإفريقي استقلالا كاملا، فقد حقق ما كنا نطالب به دائما جبهة مغاربية موحدة تجابه كالرجل الواحد الاستعمار... واستنكار استمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية»⁽⁴⁾.

لقد فجر مؤتمر طنجة آمالا عريضة لدى شعوب المنطقة نتيجة الدعاية الإعلامية التي حظي بها ونتيجة " ولادة " قراراته التي ظهرت معقولة ومقبولة، كانت صادرة على ممثلي أحزاب كانت تسيطر على دواليب الحكم بأقطارها، لكن عند لقاء تنفيذها بالمهدية في شهر جوان 1958 وجدت " مية

(1) محمد عابد الجابري، ضرورة بناء المغرب العربي في ندوة المغرب العربي الكبير عباد الماضي ومقتضيات العصر، مجلة أطروحات، ع:15، 1989، ص:20.

(2) جريدة المجاهد، نص بيان مؤتمر طنجة، ع:23، المرجع السابق، ص:06.

(3) عامر رخيلة، المرجع السابق، ص:163.

(4) جريدة الطليعة، مؤتمر طنجة، ع:101، 7 ماي 1958، ص:01-04.

"(1). بالرغم من أن آفاقا هامة أرادت الدول المشاركة تحقيقها في هذا الشأن فبقي بلا متابعة في الميدان ثم بدأت تونس والمغرب بصفة أكثر إلحاحا يطرحان مسألة الحدود في تخوم الصحراء، فقد خلق أزمة حقيقية حين وافق على تمرير البترول الجزائري لمنطقة قديل عبر ميناء صخيرة التونسي(2).

أما مسألة توحيد المعركة بالنسبة لجهة التحرير الوطني فإنها كانت تدرك استحالة إقامتها وهذا نظرا لتجربة المراحل السابقة للعمل المشترك، الذي لم تلتزم به تونس والمغرب وأدى إلى بقاء الجزائر بمفردها في مواجهة الاستعمار الفرنسي، واستسلما لقبول الاستقلال المشروط عام 1956، لذلك لم تحاول جبهة التحرير الوطني طرح الموضوع بنفس الصيغة التي كانت مطروحة من قبل، واتجهت إلى محاولة توجيه واقع البلدين نحو شكل من التضامن مع الثورة الجزائرية، يحقق هدفين اثنين في آن واحد خدمة للكفاح المسلح في الجزائر وتجنب الدخول في صراع سياسي مع الحزبين الحاكمين(3).

إلا أن الحكومة المغربية والتونسية تخليا عن التزاماتهما فيما يتعلق بالاتفاق القائم على التعاون المشترك في الكفاح إلى أن تستقل كل أجزاء المغرب العربي، وتركا جبهة التحرير وحدها في الميدان خوفا من تهديدات فرنسا وضغطها عليهما، لم تكتفيا بذلك بل عمدتا إلى تضيق الخناق على الثورة الجزائرية باعتقال عدة ضباط ومسؤولين في جيش التحرير الوطني، وأخذتا تتدخلان في شؤونه وهو المقيم على حدودهما وأحيانا حاولتا منعه من الحركة أو اعتراضه في الطريق(4).

بالنسبة للنقطة الثانية والمتعلقة بالمؤسسات الاتحادية فإنه وبالنظر إلى ما جاء في محضر الاجتماع يبدو وأنها لم تلق الاهتمام الكافي، حيث اكتفى المجتمعون بتعيين أعضاء الأمانة العامة واختيار تونس لاحتضان أول اجتماع لها، إضافة إلى تحديد عدد أعضاء المجلس الاستشاري بثلاثين عضوا أي بمعدل عشرة أعضاء عن كل دولة بعد هذا دخلت الأمانة ومعها المجلس الاستشاري طي النسيان(5).

مما سبق يبدو وأن المؤتمر قد حمل في طياته بوادر فئائه، فقراراته جاءت سابقة بكثير للوضع القائم آنذاك، حيث أنه وعلى الرغم من عدم استقلال الجزائر وعدم وجود برلمان في المغرب الأقصى، إلا

(1) محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي...، المرجع السابق، ص: 412.

(2) محمد تقيّة، المرجع السابق، ص: 513.

(3) محمد ميلي، المرجع السابق، ص: 53-54.

(4) إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر...، ج: 2، المرجع السابق، ص: 322.

(5) محمد عابد الجابري، ضرورة بناء المغرب العربي...، المرجع السابق، ص: 13.

أن المؤتمر أوصى بتأسيس مجلس استشاري ينبثق من البرلمانات الثلاثة، أي أنهم اتخذوا قرارا غير قابل للتحقيق مع معرفتهم المسبقة بذلك⁽¹⁾.

المطلب الثالث: ندوة المهديّة

وهكذا وبعد شهرين فقط من انعقاد مؤتمر طنجة جاءت ندوة المهديّة لتكشف عن التراجع المسجل من قبل ممثلي تونس في التعامل مع قرارات طنجة، ما يعني أن التخوف الذي أبداه الوفد الجزائري من عدم إمكانية تطبيق قرارات المؤتمر كان في محله⁽²⁾.

خاصة بعد المحاولات الفرنسية عن طريق السياسة والإعلام إفشال مقررات مؤتمر طنجة والتي من بينها عقد ندوة المهديّة حيث قامت الصحافة الفرنسية وبأمر من سلطات باريس الرسمية بشن حملة إعلامية لتقسيم الصف المغربي مركزة على عدم مشاركة الطرف الجزائري فيها، وأن الندوة التي مقرر عقدها بتونس ستعقد على المستوى الحزبي وبدون مشاركة جبهة التحرير الوطني⁽³⁾، إلى جانب المحاولات الديغولية إذ وجه رسالتين مختلفتي اللهجة والمحتوى إلى رئيسي الدولتين المستقلتين تونس والمغرب، الأولى تعبر عن لين واحترام ولهجة ثانية تعبر عن الترفع ولكن سرعان ما جاء الجواب على فشل هذه المحاولة⁽⁴⁾.

التأم شمل الأقطاب الثلاثة على مستوى الهيئات التنفيذية بعد التغييرات التي عرفتها فرنسا بعد أقل من شهرين من انعقاد مؤتمر طنجة، بحضور كل من حكومتي تونس والمغرب و(ل.ت.ت) من أجل الخروج بقرارات عملية بعد أن نقل النقاش من الإطار الحزبي إلى الإطار الرسمي⁽⁵⁾، وذلك أيام 17-20 جوان 1958 بالمهديّة بتونس⁽⁶⁾ ولقد تزامن انعقاد مؤتمر المهديّة مع حدوث تغييرات على الساحة السياسية في فرنسا على اثر انقلاب 13 ماي 1958، ووصول ديغول إلى السلطة لكن هذه الأحداث لم تقف عائقا أمام الزعماء المغاربة ممثلين في الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني، من تنظيم هذا اللقاء رغم محاولة السلطات الفرنسية من خلال صحافتها الاستعمارية شن حملة

(1) المرجع نفسه، ص:20.

(2) معمر العايب، مرجع سابق، ص:194-199.

(3) نفسه، ص:170.

(4) **جريدة المجاهد**، مؤتمر تونس كيف بدأ وكيف انتهى، ع:26، 1958/7/2، ص:01-03.

(5) المرجع نفسه، ص:01-08.

(6) عامر رخيّة، المرجع السابق، ص:168.

إعلامية لتقسيم الصف المغربي مركزة على عدم مشاركة الطرف الجزائري في هذا المؤتمر، وحاولت زرع الشك بين الأطراف الثلاثة من أجل ضرب الوحدة المغاربية، التي جسدها مؤتمر طنجة وقد جاء مؤتمر المهديّة تطبيقاً للتوصيات التي أقرها مؤتمر طنجة بالمغرب في أفريل 1958⁽¹⁾. وقد كانت الوفود المشاركة فيه حسب مريم صغير كالآتي:

- وفد جبهة التحرير الوطني: فرحات عباس، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف.
- وفد الحزب الدستوري التونسي: الباهي الأدغم، الصادق المقدم، الطيب المهيري
- وفد حزب الاستقلال المغربي: أحمد بلفريج، عبد الرحيم بوعبيد⁽²⁾.

ونظراً لكون الثورة الجزائرية كانت النقطة الأساسية والمحور الأساسي للقاءات المغاربية فقد أعطيت رئاسة هذا المؤتمر إلى فرحات عباس عن الوفد الجزائري المشارك مع عضوين هما أحمد التليلي وآيت حسن، وقد بادر بافتتاح الجلسة حيث أعطى مباشرة الكلمة إلى السيد الباهي لدغم من الوفد التونسي راعي المؤتمر⁽³⁾. وقد جاء هذا المؤتمر عكس مؤتمر طنجة الموجه من قبل الأحزاب بتوجيه حكومي صارم يمكنه أن يدجن قرارات طنجة ويعطيها صبغة تضامنية غير إلزامية، وقد سجل وفد (ل.ت.ت) كامل احتياطاته لمواجهة مؤامرة اغتيال قرارات طنجة، والتصدي لحكومي تونس والمغرب المتأثرتين بتوجهات السياسة الديغولية.

انعقد الاجتماع في المهديّة أيام 17-20 جوان 1958 وذلك للنظر في تطبيق قرارات طنجة وترسيمها، وقد تقرر أن تشمل جدول أعماله على النقاط الآتية:⁽⁴⁾

1. تطبيق مقررات طنجة (مساعدة الجزائر، جلاء قوات الاحتلال، إدانة سياسة الجنرال ديغول، الموقف المشترك في الأمم المتحدة، الحكومة الجزائرية).
 2. دراسة مسألة إقامة الهيئات التي تنص عليها قرارات طنجة (الأمانة الدائمة، المجلس الاستشاري).
- فقد كان الهدف الأساسي لانعقاد هذه الندوة النظر في تطبيق قرارات مؤتمر طنجة وترسيمها⁽⁵⁾، وهذا ما أكدته جريدة المجاهد في تعليق لها عن مؤتمر المهديّة بالقول أنها جاءت للبحث في تنفيذ

(1) أحمد نبيل بلاسين، المرجع السابق، ص: 185.

(2) مريم صغير، المرجع السابق، ص: 89.

(3) المرجع نفسه، ص: 140.

(4) جريدة المجاهد، مؤتمر طنجة، ع: 26، المرجع السابق، ص: 01-08.

(5) أحمد نبيل بلاسين، المرجع السابق، ص: 183.

توصيات مؤتمر طنجة وبحث وسائل التعاون السياسي والدبلوماسي لخدمة القضية الجزائرية في الخارج⁽¹⁾، وتحقيق المؤسسات المقرر من طرف مؤتمر طنجة وعقدت الكتابة الدائمة لمؤتمر المغرب الموحد اجتماعا ثانيا درست فيه النقطة الأولى من جدول أعمالها، حيث انطلق الاجتماع على الساعة الثامنة حتى الحادية عشر مساء ودرست ترتيب هذه النقطة من اعتبار تطور قضية الجلاء في المغرب وتونس، وموقف فرنسا منها حيث سجلت الاتفاق الحاصل بين تونس وفرنسا وبحثت كذلك الوضعية التي يعيش فيها اللاجئين الجزائريون في تونس والمغرب⁽²⁾.

ويكشف عنها تقرير سري نشره محمد حربي عن مناقشات المؤتمر ويوضح مسعى ممثلي الحكومة التونسية والمغربية للتوصل عن التزامات طنجة، وعمق الخلافات التي أثارها نقاش المؤتمرين. وخلال الجلسة الأولى تم بحث مسألة إعانة الجزائر واستعلم الوفد الجزائري عن الإجراءات المتخذة لتقديم أشكال المساعدات المتفق عليها في طنجة⁽³⁾.

كما تم في هذه الجلسة مناقشة قضية جلاء القوات الأجنبية حيث أشاد الباهي لدغم باتفاقية الجلاء التي عقدها تونس مع الحكومة الفرنسية، أما بوعبيد فقد أوضح بأن الوضع لم يتغير كثيرا في المغرب رغم جلاء القوات عن شرق المغرب، وقد أوضح بوصوف أن معركة الجلاء لم تنته بعد ويجب متابعة هذه العمليات حتى نهايتها، وطلب من التونسيين الكشف عن الاتفاقية الخاصة بالجلاء وسأله فرحات عباس في طلبه هذا معتبرا إياه طلبا مشروعاً ويستند إلى ما تم إقراره من التزامات في مؤتمر طنجة والتي تنص على عدم إبرام أي اتفاقية تتعلق بالعلاقات الخارجية دون إبلاغ الأطراف الأخرى، غير أن الباهي لدغم قد رفض الكشف عن هذه الاتفاقية هذا الرفض جعل الشكوك تحوم حول نصها⁽⁴⁾. انتقل النقاش في اليوم التالي للنظر في موضوع إدانة سياسة ديغول في الجزائر فطالب الوفد الجزائري بإدانة صريحة وتأييد وجهة نظره في مطلب الاستقلال التام، فرد بوعبيد على ذلك قائلاً: « نحن وهنا كمسؤولين سياسيين مطالبون بالنظر إلى الأبعد، وعلى صعيد السياسة يجب دائما ترك هامش انطباع وليس من الضروري أن يكون المرء بالغ الوضوح والدقة »⁽⁵⁾.

(1) ينظر: جريدة المجاهد، ندوة المهدية، ع:28، جويلية 1958، ص:01.

(2) ينظر: Mohamed Harbi, Op- cit, P:414 وكذلك: جريدة المجاهد، ع:28، المرجع السابق، ص:01.

(3) Mohamed Harbi, Op- cit, P418:.

(4) مريم صغير، البعد الإفريقي للقضية...، المرجع السابق، ص:70-71.

(5) جريدة المجاهد، مؤتمر طنجة، ع:26، المرجع السابق، ص:02.

وبحث اهتمام السياسة المسماة بسياسة الاندماج التي قررتها حوادث 13 ماي 1958 ويعتبر المؤتمر أن في انتهاج هذه السياسة تراجعاً حتى بالنسبة إلى المواقف السياسية التي تقدمت بها الحكومات السابقة، ويرى أن هذه السياسة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مضاعفة الحرب الضروس المشينة ضد شعب صمم على المقاومة والكفاح، ومنتشبت بالجنسية الجزائرية دون سواها عاقدا العزم على الحياة أن يحيا في كنف الحرية والسلم، لذلك فإن المؤتمر يرفض كل خطة تهدف إلى الإدماج طالما شهدت به شعوب شمال إفريقيا والمؤتمر متمسك بمبادئ ومقررات طنجة، يعلن حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة والاستقلال وهو الشرط الوحيد لتسوية النزاع الفرنسي الجزائري⁽¹⁾.

وبعد انقطاع متوالي لجلسة النقاش بسبب إثارة الفقرة الرابعة من البيان لمسألة تشجيع الوساطة التونسية والمغربية انفتحت الوفود الثلاث على إدراج الفقرة الرابعة ضمن بند توحيد الموقف في الأمم المتحدة، وشددت على درس الوسائل الكفيلة بتبني موقف مشترك في الأمم المتحدة وتنسيق العمل الدبلوماسي لصالح القضية الجزائرية، وأوضح الباهي لدغم أن الظروف توجه الأحداث وأنه يمكن تجاوز موقف موحد في الأمم المتحدة والاتفاق على مبادئ مشتركة تركز على البحث عن حلول سلمية، وفي هذا تهرب من الارتباط بمواقف جبهة التحرير الوطني ومبادئها التي ستعرضها في الأمم المتحدة.

وخصص اليوم الأخير لإتمام دراسة جدول الأعمال المتضمن ثلاث مسائل رئيسية: مسألة إقامة مؤسسات الوحدة التي أقرها مؤتمر طنجة وقضية إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة، وكذا المصادقة على البيان الختامي ويتبين أن مسألة إنشاء مؤسسات الوحدة لم تأخذ مناقشتها الوقت الكافي رغم أنها تمثل القسم الثاني من جدول الأعمال، ويبدو أنها لم تحظ بالجدية المطلوبة وأن الخلاف حول مسألة القسم الأول استغرقت أيام المؤتمر الأربعة⁽²⁾.

أما اللجنة الاستشارية المكلفة ببحث القضايا ذات المصلحة المشتركة فإنها تتكون مؤقتاً من ثلاثين عضواً إذ يتم اقتسام الحصص بين البلدان الثلاث بالتساوي، وفور الانتهاء من تعيين الأعضاء تعقد أولى جلساتها في تونس ثم تعقد الجلسات الأخرى بالتناوب بين الرباط وتونس⁽³⁾، ورغم أن المؤتمر قد أقر مساندته للثورة الجزائرية فإن موضوع إنشاء الحكومة المؤقتة أرجئ البت فيه إلى وقت لاحق.

(1) Mohamed Harbi, Op- cit, PP:424-425.

(2) Ibid, PP:117-119.

(3) جريدة العمل، اجتماع الكتابة الدائمة لمؤتمر المغرب الموحد، ع:825، 19 جوان 1958، ص:01.

وبخصوص إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة اهتم الوفدان التونسي والمغربي بمناقشة كثير من القضايا التي طرحتها كلمة الاستشارة الواردة في مقررات طنجة، فمن وجهة نظر بوعبيد هي تعنى «... دراسة مشتركة لبعض الضوابط قبل الإعلان: الملاءمة السياسية للإعلان (الظرف)، اختيار المقر، نتائج سبر الآراء الذي أجري لدى مختلف الحكومات، اختيار الرجال الذين سيشكلون هذه الحكومة لا يعنينا، لكن تحديد تاريخ الإعلان يجب أن يناقش لأن الاستشارة لا تعني فقط الإعلام المسبق بتاريخ الإعلان عن رأينا»، وأما وجهة النظر التونسية فكانت الاستشارة تأخذ معنى أبعد تصل حتى لتشكيلة الحكومة كما أوضح الباهي الأدغم: «... علينا أن ننبه (ل.ت.ت) حول مسألة تشكيلة الحكومة لأننا نعرف أن الدول الأجنبية تعلق أهمية كبيرة حول هذه التشكيلة والتي هي في الغالب مؤشر للتوجه الإيديولوجي، إن الأشخاص يعنون الكثير بالنسبة للخارج، وفي كل ما بقي أؤيد وأدعم السيد بوعبيد»، ورد كريم بانفعال أحمل الحكومتين عواقب مسؤولية عدم اعترافهما بالحكومة الجزائرية التي ستولد بقرار جزائري، وحاول عباس تلطيف الأجواء بوعد الحكومتين تقديم ملف كامل عن الاستشارات التي تلتمسها لجنة التنسيق والتنفيذ، وتمت المصادقة على البيان الختامي⁽¹⁾.

افترض في مؤتمر تونس تتويج الوحدة المغاربية عن طريق تبني الحكومات المعنية للقرارات المتخذة في مؤتمر طنجة، لكن الوضع السياسي آنذاك والمتمثل في مجيء ديغول وظهوره على الساحة السياسية الفرنسية، أدى بمسيري الدول المجاورة إلى تجنب إمكانية امتداد النزاع الجزائري إلى البلدان المغاربية ومن ثم الاصطدام المباشر بفرنسا⁽²⁾. وبالتالي فإن مؤتمر المهديّة قد مهد لضرب مقررات طنجة فإن الحكومة التونسية أبانت سلوكات ومواقف قطرية مناقضة لروح التضامن المغاربية ومضرة بمصالح الثورة الجزائرية، فلم تمض أيام معدودة حتى أعلن بباريس وتونس في 30 جوان 1958 عن توقيع اتفاقية مشتركة تسمح تونس بموجبها للشركة الفرنسية (STRAPSA) بتمرير أنبوب غاز " إيجلي " عبر التراب التونسي إلى ميناء قابس، وكان الإعلان عن هذه الاتفاقية سببا كافيا لتأزم الموقف بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية، كون هذه الاتفاقية سلوكا مخالفا لتعهدات تونس، وتشكل خطرا جسيما على

(1) المرجع نفسه، ص: 02.

(2) الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 - دراسة وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، ط: 2، الجزائر، 1998، ص: 146.

الكفاح الجزائري، فهي ليست مجرد اتفاقية اقتصادية بل طعنا في شرعية الكفاح الجزائري وأهدافه السامية وتدعيما مباشرا للاستعمار الفرنسي⁽¹⁾.

إذ كانت أهمية المؤتمر تتمثل في مشاركة الوفد الجزائري غير أنه انتهى دون تحقيق توصيات مؤتمر طنجة بالمغرب الأقصى، خاصة قضية تشكيل المجلس الاستشاري المغربي المحدد بثلاثين عضوا وكذلك تشكيل المكتب الدائم، كما أن المؤتمر في حد ذاته لم يتطرق إلى المساعدات المقدمة للثورة الجزائرية والمقررة في مؤتمر طنجة واقتصر الأمر على مساعدة اللاجئين بدعوى عدم وجود موارد مالية كافية للمساهمة في الميزانية التي تتطلبها الثورة الجزائرية⁽²⁾، فمن خلال جلسات المؤتمر يتضح لنا أمران على الأقل الأول التهرب من اتخاذ موقف واضح بشأن المساعدة التي يمكن تقديمها إلى الثورة وحجمها والالتزام برقم معين لدعمها، أما الثاني فهو محاولة جر النقاش حول هذه النقطة إلى المساعدة الإنسانية التي ينبغي أن تبذل إلى اللاجئين الجزائريين، الذين يعيشون في مناطق الحدود الآهلة بسكان يعانون الفقر والفاقة⁽³⁾. وفي ظل هذا التوجه، وأمام هذه الحقائق كانت صحافة جبهة التحرير الوطني محرجة بين أن تعلن الحقيقة فتصطدم بالحكومة التونسية وبين أن تخفي الحقيقة وتساهم في مغالطة القواعد النضالية، وتصطدم مع بورقيبة ورأت (ل.ت.ت) أن تأخذ بوسطية، وتحدثت عن أجواء المؤتمر بصورة مهذبة ونبهت إلى بعض المخاطر التي جددت والتي تهدد المغرب العربي⁽⁴⁾ ويرجع هذا الموقف حول العلاقات باعتبارها ضرورة فرضتها الشعوب وهذا ما أكدته تصريحات صدرت في جريدة المجاهد والتي ذهبت إلى: « إن شمال إفريقيا طائر جبار جسمه هو الجزائر وجناحاه القويان هما تونس والمغرب، إن السياسيين الفرنسيين الذين نسوا هذه الصورة أقاموا الدليل على أنهم عمي، وأن أفكارهم لا تستطيع تفهم مطامح الشعوب »⁽⁵⁾.

ورغم مظاهر التضامن المغربي التي بدت في مؤتمري طنجة والمهدية إلا أن الضغوط الفرنسية العسكرية وإغراءاتها الاقتصادية ضمن اتفاقية إيجلي في جوان 1958 إضافة إلى تخوف نظامي تونس

(1) ينظر كل من: إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص:111، عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي...، ج:2، المرجع السابق، ص:97.

(2) ينظر: حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة...، ج:1، المرجع السابق، ص:430، محمد الميلي، المرجع السابق، ص:106.

(3) Mohamed Harbi, Op- cit, P:119.

(4) محمد الميلي، المرجع السابق، ص:105-106.

(5) جريدة المجاهد، مؤتمر طنجة، ع:26، المرجع السابق، ص:01.

والمغرب من النفوذ الناصري على ثورة التحرير الجزائرية، لأجل ذلك وسعيا لاحتواء الثورة والضغط على قياداتها لتسوية سريعة مهما كان شكلها من أجل حل القضايا الحدودية وفق ما يخدم مصالحها⁽¹⁾. وبالتالي فقد أبرز المؤتمر التداولي في جوان 1958 إرادة شركاء الجزائر المغاربية تطويع موافقة جبهة التحرير الوطني السياسية، سوف يتضح ذلك برد بوعبيد على بوصوف الذي أدان سياسة الدمج التي صاغها الجنرال ديغول وطالب بتجديد القادة المغاربية تأكيدهم الواضح جدا لمطلب الاستقلال، قائلا: « ينبغي أن نترك دائما هامشا للتقدير، على صعيد السياسية، وليس من الضروري أن يكون المرء بالغ الوضوح والدقة... زد على ذلك أنه يعيد تأكيد المبادئ، ينبغي اختيار اللحظة المناسبة... إن مجيء ديغول إلى السلطة حدث عالمي، فإذا كان موقف فرنسا بالغ الضعف على المستوى الدولي قبل ديغول، فمنذ مجيئه تبدلت الأمور»، لذلك أعادت جبهة التحرير الوطني تأكيد حريتها السياسية، وقد أدانت في 11 يوليو 1958 بشكل علني الاتفاق الفرنسي التونسي الذي انعقد في 3 جوان، والذي صاحبه امتياز بئر إيجلي، وقد ردت السلطات التونسية بالتضييق على الجزائريين فصادرت المجاهد، وتزايدت التوقيفات والتكيدات على الحدود واتخذت تدابير في البلدان المجاورة لخلق صعوبات لجيش التحرير الوطني⁽²⁾ كما سبق وذكرنا في الفصل السابق.

إن فشل مؤتمر المهدية ودخول العلاقات منعرجا خطيرا إثر أزمة إيجلي أثارت حفيظة التضامن التونسي مع القضية الجزائرية، وقد عبر عن استيائه لما لحق العلاقات التونسية الجزائرية من توتر وخلافات، وأبدى استيائه من السياسية التي تنتهجها الحكومة التونسية باعتبارها تمثل طعنا للتضامن المغاربي المشترك، وقد برزت أصوات منددة بسياسة تعاون بورقيبة مع فرنسا، وكان للتضامن الشعبي دورا فعلا على الحكومة التونسية لتراجع موقفها بشأن القضايا التي تخدم التضامن وتبين للنظام التونسي أن تضامن التونسيين مع الثورة الجزائرية بدأ يأخذ أبعادا إيديولوجية تتماشى مع الأفكار التحريرية لجبهة التحرير مما يستوجب ضرورة تأطير هذا التضامن وإخضاعه لرقابة الحزب الدستوري الحر⁽³⁾.

ويظهر لنا من خلال قرارات المؤتمر التراجع الواضح عن مؤتمر طنجة فقرارات المهدية لم تنفذ توصيات طنجة، إذ تم المصادقة على البيان الختامي للمؤتمر في جو يسوده التوتر وعدم ارتياح الجزائريين لموقف كل من تونس والمغرب، الذي يبدو أنهما يريدان التملص من التزاماتهما ويحاولان

(1) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص: 139.

(2) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص: 177-178.

(3) محمد حربي، المرجع نفسه، ص: 142.

تقصير مدة الحرب وجر الثورة إلى المفاوضات، كما أن الطرفين يفضلان الحل السلمي على الحل العسكري ويسعيان بكل الطرق إلى إبعاد الثورة عن أراضيها، وهذا ما أدى بالحزب الدستوري الحاكم في تونس أن يربط مسألة الوحدة بمسألة استقلال الجزائر، وأعطى لها الرئيس بورقيبة تصورات ضحلة وغير واضحة مما يؤكد أن الوحدة المغاربية أصبحت في نظره مجرد شعارات لخدمة الأهداف القطرية⁽¹⁾. وبالتالي فشل مؤتمر المهدية دليل واضح على تملص تونس من التزامات مؤتمر طنجة، وساعد الحكومة الفرنسية على مواصلة مخططاتها السرية لفك التضامن المغاربي، فبعد عشرة أيام من انفضاض المؤتمر جرت تونس للتوقيع على اتفاقية تمرير بترول إيجلي. إلا أن هذا الفشل لم يبلغ محاولات للتحضير لمؤتمر يجمع رؤساء الحكومات المغربية لإعداد السياسة المشتركة وهذا ما وضعه بورقيبة في برقية تونس في 18 سبتمبر 1959⁽²⁾.

(1) ابن العربي عبد القادر بوطبل، المرجع السابق، ص ص: 263-264.

(2) **Louore**, 19/9/1959, Bourguiba consulte par FLN manoeuvrev avec le moroc pour passer le question maghrebine.

إن علاقة التضامن والتآزر التي تجمع البلدين الشقيقين كانت تهدف باستمرار إلى خدمة المشروع المغربي إذ استثمرت علاقات التنسيق السياسي والجوار الجغرافي في خدمة مطامح حركة المقاومة والثورة، وقدمت أشكالاً مختلفة للدعم خاصة في مجال التسليح واعتماد القواعد الخلفية فاتسمت العلاقات بالتلقائية ثم اتخذت شكلاً منسقاً ومنظماً وخدمت الثورة بشكل إيجابي.

دون أن ننسى ما كان من انعكاسات سلبية على الدولة التونسية التي خرجت من الاستعمار لتواجه الضغوطات الفرنسية التي استغلّت الفرصة للضغط على تونس من خلال التدخل في شؤونها والتطاول على سيادتها وما ترتب عن ذلك من مشاكل وعراقيل.

غير أن جبهة التحرير والحكومة التونسية استطاعا تخطي هذه العراقيل وبالتالي ضمان تواصل الدعم التونسي للثورة هذا الدعم الذي لم يقتصر على الجانب السياسي والعسكري، ليتعداه إلى جوانب أخرى إيماناً منهم بوحدة قضايا المغرب العربي وبالمصير المشترك للشعوب التي كانت تؤيد الثورة الجزائرية بشكل تلقائي وعفوي في ظل ما تمخضت عنه الأوضاع السياسية لكل من المغرب وتونس هذه الأخيرة التي وضعت المطامح القطرية نصب عينها.

استتاج

يتضح لنا من خلال دراسة أي فصل من فصول الثورة الجزائرية على المستوى الداخلي والخارجي ما حققته من نتائج رغم ما عرفته من صعوبات على هذين المستويين، وخاصة فيما يخص العلاقات الجزائرية- التونسية، وبشكل خاص تلك التي كانت تربط بين قيادة الولاية الأولى بالحكومة التونسية الممثلة في الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في وقت كان فيه البحث عن إطار رسمي للعلاقات بين الطرفين يضمن للثورة الجزائرية استمرارها وفعاليتها. وانطلاقاً من الدراسة لإشكاليات الموضوع ضمن فصول البحث استخلصت جملة من النتائج استناداً إلى المادة التاريخية المعتمدة:

1. إن القرب الجغرافي وامتداد الحدود بين تونس والولاية الأولى وكذا صلة الترابط الاجتماعي جعلت منها ذات أهمية فعالة للثورة بحكم سهولة الانتقال بين البلدين، إضافة إلى الوحدة الجغرافية نجد العمق العربي بما يشمل من وحدة العقيدة والعادات والتقاليد والتاريخ والمصير المشترك الذي فرض الدعم والتضامن الذي قدمته تونس للثورة الجزائرية وبالخصوص للولاية الأولى، إذ أنه كان للموقع استراتيجية مهمة في تماسك القطرين ووحدتهما شأنه في ذلك شأن الروابط الأخرى والذي شكل قاعدة العمل المشترك خلال المرحلة الاستعمارية التي كانت الأساس في أي مشروع وحدوي مستقبلي.

2. عند اندلاع حركة المقاومة في تونس سجل تنسيق وتوافق على وحدة المعركة في المغرب العربي وهذا ما حتم على الجزائريين الانخراط في حركة المقاومة التونسية عام 1952 وهو ما أملى على التونسيين بعد ذلك تقديم تضامنهم اللامحدود مع ثورة التحرير الجزائرية، وخاصة أن مطالب الحركات الوطنية في تلك الفترة التي كانت تدعو إلى الاستقلال قبل كل شيء كحل لا رجعة فيه سواء أكان على صعيد مطالب كل حركة على حدة، أو على مستوى أجهزة التنسيق والعمل المشترك إذ واجهت الظاهرة الاستعمارية في محيطها القومي أو الإقليمي على صعيد التعاطف أو الدعم المادي.

3. لقد كانت المنطقة الأولى والولاية الأولى الأوراس اللامامشة فيما بعد منطقة حدودية مفتوحة على الدول العربية ومجاورة لتونس عبر حدودها، وبذلك وظفت الثورة هذه المنطقة وما يميزها من تضاريس وعرة خاصة على المناطق الحدودية على الجهة الشرقية لتخوض العديد من المعارك ضد الاستعمار الفرنسي، وألحقت به هزائم كبرى، وهذا ما حدث في معركة الجرف والتي تزامن وقوعها مع وصول قافلة للسلاح خاصة بجيش التحرير الوطني والتي توغلت إلى داخل التراب الوطني عبر الحدود الشرقية.

4. تباينت مواقف الدول العربية بشأن الثورة الجزائرية وعلينا أن نميز بين الموقف الشعبي الجماهيري الذي كان طاغيا ومتعاطفا إلى أقصى الحدود مع الشعب الجزائري في الثورة التحريرية، وبين الموقف

الرسمي للأنظمة الحاكمة والتي كان بعضها متحفظا في بعض الفترات وأحيانا وقف موقفا سلبيا تجاه الثورة لخدمة مصالحها أولا، لولا الضغط الشعبي الذي دفع هذه الأنظمة إلى التظاهر بدعم القضية الجزائرية دون أن نعم الحكم على النظام التونسي في كل الفترات.

5. ظهور المعارضة التونسية ورفضها للحل البورقيبي والمفاوضات مع فرنسا وتأكيدها للالتحام العسكري والسياسي المغربي، والذي تجسد في المرحلة الأولى من اندلاع الثورة وبعد إعلان اتفاقية الاستقلال الذاتي التي أفضت إلى خلق نوع من الانشقاق في صف الحزب الدستوري بتمسك اليوسفيين بمطلب الاستقلال التام مما دفع قيادتهم إلى تنسيق جهود النضال مع قادة الثورة الجزائرية، إذ تم التنسيق سياسيا من خلال مجموعة من اللقاءات والاتفاقات بهدف التعاون من أجل إعادة إحياء جبهة الكفاح المسلح بتونس، وقد أثمرت في التضامن الميداني للمقاومة مع الثورة الجزائرية على الصعيد العسكري من خلال التحاقهم بصفوفها ومشاركتهم في عمليات نقل وتهريب السلاح وتشكيل عدة فرق عسكرية مشتركة، والتي خاضت عدة عمليات عسكرية ناجحة على المناطق الحدودية، وساهمت بالفعل في إخضاع فرنسا لمطالب التونسيين المتمثلة في تحقيق الاستقلال التام، إلا أن بورقيبة قد تمكن بتحالفه مع فرنسا من هزيمة اليوسفيين والتخلص نهائيا منهم بعد وقوف النظام البورقيبي فعليا وعمليا مع الثورة الجزائرية وبذلك سحب البساط من تحت أقدام خصومه برفعه شعارات التضامن المغربي.

6. مؤتمر الصومام ورغم ما أثاره من جدل ما بين مسؤولي الثورة ذاتهم تمثيلي ومقررات فإن مؤتمرا بهذا الحجم وفي ذلك الظرف أعطى نفسا جديدا للثورة الجزائرية خاصة في بعده المؤسسي والتنظيمي، إضافة إلى أن هذا المؤتمر دعا إلى ضرورة تمكين جبهة الشمال الإفريقي كضرورة إستراتيجية حاضرا ومستقبلا وبدأت العلاقات مع الحكومة تصبح أكثر وضوحا بعد إنشاء المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وإيجاد متحدث أو ممثل لجبهة التحرير بعد أن عرفت تونس في فترة من الفترات ازدواجية المتحدثين داخل الثورة التحريرية بعد الصراع الذي نتج عن مؤتمر الصومام وانحياز بورقيبة إلى ممثلي مؤتمر الصومام بعد ذلك.

7. تأكيد تونس اهتمامها بالقضية الجزائرية من خلال تقديمها المساعدات في المجال السياسي والعسكري وسعيها للتعريف بالقضية الجزائرية في المنابر الدولية وعرض وساطتها لإيجاد حل سلمي بين طرفي الحرب بعد أن وجدت تونس نفسها منذ الاستقلال تواجه خطر الثورة الجزائرية وتبعاتها المؤثرة في المنطقة وارتباطها بضرورة تقديم الدعم والتضامن للقضية الجزائرية، فكان لهذا الدعم أثره وانعكاسه السلبى على السياسة الاستعمارية الفرنسية التي تلقت ضربات موجعة على الحدود، وبالتالي حاولت

ممارسة ضغوطات على النظام التونسي من خلال انتهاجها لسياسة عقد اتفاقيات معه رغبة منها في ضرب الثورة الجزائرية وبالتالي خلق التوتر في العلاقات الثنائية بين جبهة التحرير والنظام التونسي كقضية إيجلي، الكاف، مشكل الحدود... إلخ، وقد أثرت تلك المشكلات والمصاعب سلبا على العلاقات بالرغم من استمرار الدعم الشعبي التونسي إلا أن المواقف الرسمية بدأت تتأثر بالسياسة الفرنسية التقسيمية وتظهر طموحاتها القطرية على حساب مبادئ التضامن المشترك، إلا أن جبهة التحرير وجهت سياستها وفق ما يخدم الهدف الأسمى للقضية الجزائرية متجاوزة بذلك كل الخلافات واستطاعت التأقلم مع المخططات الفرنسية والحفاظ على العلاقات خدمة لمبادئها ومصالح الثورة الجزائرية المتواجدة بتونس هكذا كانت إذن أرض تونس فعلا هي " همزة الوصل " بين المشرق العربي والبلدان الصديقة.

8. لقد فرضت قضية دعم الثورة الجزائرية نفسها كحتمية لا يمكن تجاهلها على الساحة التونسية وخاصة في شقه الرسمي بحكم عدة عوامل، على الرغم من محاولة تجاهلها من طرف السلطات الرسمية التونسية كمحاولة تجاوز مقررات طنجة الداعية إلى مساندة الثورة الجزائرية ووضع شروط لهذا الدعم في أحيان أخرى، إلا أن ممثلي الثورة لم يرضخوا لهذا الأمر في الكثير من الأحيان خاصة بوجود الدعم والتضامن الشعبي إذ شكلت التعبئة الجماهيرية سندا قويا للثورة الجزائرية.

9. إن المنتبغ لمواقف الحكومة التونسية وهي مواقف سياسية فكرية يلاحظ أنها تبنت الثورة الجزائرية وعملت على مساعدتها ودعمها على المستوى الداخلي والخارجي عبر البيانات والاجتماعات والمظاهرات والإضرابات، والدعاية لها بالصحف الصادرة باللغتين العربية والفرنسية، أما الخارجي في المجال الدبلوماسي وإصدار أعداد خاصة بها وعلى المستوى الخارجي من التعريف بالقضية الجزائرية لدى الأحزاب والدول الشقيقة وجلب أنصار لها وعطف وتأييد عالميين.

10. لقد كشفت هذه الدراسة عن الجهد الذي بذلته مجموعة كبيرة من قادة الثورة في مختلف المراحل، إذ حاولت في مراحل متقدمة تشكيل قواعد إمداد الثورة بالأسلحة التي حاولت مواجهة الصعوبات والتغلب عليها بإيجاد مصادر لتسليح خارجية ساهمت فيما بعد في تخفيف الضغط على جيش التحرير بالداخل بعد الصعوبات التي خلفتها المحاولات الفرنسية لمنع عبور السلاح لإضعاف موقف الثورة، من خلال بناء خط موريس وشال وتشديد الرقابة في تونس وليس قصورا في أداء شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة وبقيت قضية نقص السلاح معضلة مزمنة حتى نهاية حرب التحرير.

11. عملت الثورة التحريرية إلى المزوجة بين العمل العسكري والعمل السياسي والدبلوماسي الهادف إلى تنظيم شبكات التسليح إذ سمحت لها العلاقات بالحكومة التونسية إلى إنشاء قواعد خلفية لحشد الدعم المعنوي وإثبات الحضور السياسي للقضية الجزائرية، وهذا ما ساعد كذلك على فتح مكاتب ومقرات لجهة التحرير الوطني وتأسيس معسكرات التدريب وشبكات مخازن التسليح بالإضافة إلى ما كانت تحصل عليه من دعم مادي الذي سمح لها بإقامة مصانع لصنع الأسلحة، واعتبرت تونس مركزا لهذا الأمر، وكذا اعتبار أراضيها طريقا لعبور قوافل التسليح. لعبت تونس أدوارا مهمة في تسيير عمليات تسليح الثورة وتنظيم شبكات تموينها في الخارج.

12. بالرغم من إنشاء فرنسا لخط شارل وموريس لمنع تسرب السلاح والمجاهدين عبر تونس إلى الجزائر إلا أن مجاهدي جيش التحرير تمكنوا من عبور وخرق هذا السد المكهرب في مرات عدّة مواجهين بذلك أكبر قوة استعمارية، وقد استندوا في ذلك على تونس كقاعدة خلفية لضرب الخط إذ ساندت الحكومة التونسية وصول السلاح وتخزينه وحتى توصيله إلى غاية الحدود، وسمحت باستقرار هيئة الأركان التي اعتمدت على استراتيجية استطاعت من خلالها بعض الفيلق اختراق الخط والقيام بالعمليات التخريبية ومهاجمة الجيش الفرنسي بالحدود وجعلته يعيش حالة استنفار قصوى.

13. لا يمكن إنكار الدعم التونسي للثورة والتضامن العربي اللامحدود مع القضية الجزائرية والتي كانت لها ردود فعل عكسية من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية على الشعب التونسي كقصف ساقية سيدي يوسف والرمادة وبنزرت وغيرها، من المناطق التونسية من أجل عزل الثورة عن محيطها المغربي والقضاء عليها لكن المحيط الشعبي وتضامنه مع الثورة الجزائرية ساهم بشكل كبير في دعم الثورة وتأييدها المادي والمعنوي حيث أكدت وعبرت عن استعدادها التام الموقوف جنبا إلى جنب مع الكفاح الجزائري وذلك عن طريق مساعدة اللاجئيين والمجاهدين.

14. إن العلاقات ليست وليدة سنوات العمل المسلح فحسب وإنما هي علاقة عميقة، إن مغربة الكفاح المسلح هو الهدف الذي سعى إليه الوطنيون الأوائل، وعملوا كل ما في وسعهم وجهدهم من أجل تحقيقه وكانوا يطمحون بعد تحقيق بلدانهم استقلالها إلى بناء مغرب عربي قوي يجمع شعوبهم ويقوي مكانتهم الدولية ويكون حاجزا في وجه أطماع أعدائهم. إن العلاقات السياسية بين لبلدين كانت تزهر وتفتت باستمرار تبعا لظروف البلدين في كل حقبة من حقبة التاريخ، ولا زال المجال الجغرافي مفتوحا بينها على امتداد التاريخ فكان موقف أبناء البلدين موقفا واحدا وأصبحت القيادة الجزائرية والتونسية تعربان عن موقف واحد إزاء مستقبل البلدين ومطامح الشعبين حتى استرجاع الاستقلال وبذلك فشلت

سياسة فرنسا في عزل الثورة التحريرية عن المغرب العربي، قد استطاعت البلدان الشقيقة أن تبقى على وحدة المغرب العربي رغم إقامة مناطق محرمة والأسلاك الشائكة واضطهاد الشعب الجزائري، والتحرش بسيادة هذه البلدان لكن هذا كله زاد من مظاهر التلاحم الشعبي والحكومي مع الثورة.

15. إن معركة الكفاح المسلح هو الذي يسعى إليه الوطنيون الأوائل، وعملوا كل ما في وسعهم وجهدهم من أجل تحقيق جيل كامل من الوطنيين المغاربة وكانوا يطمحون بعد تحقيق بلدانهم الاستقلال بناء مغرب عربي قوي يجمع شعوبهم ويقوي مكانتهم الدولية، وقد أوقد مؤتمر طنجة من جديد روح الحماس والتلاحم بين شعوب المغرب العربي في القرارات التاريخية التي صبت في بعضها لصالح دعم الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي، لكن سرعان ما تبدد في مؤتمر المهدية بتونس وأظهرت السلطات الرسمية في البلدين تهربا واضحا من تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة وخاصة بسبب السياسة الديغولية التي وضعت على رأس اهتماماتها القضاء على طموحات مؤتمر طنجة للقضاء على الثورة الجزائرية لكن الجبهة الجزائرية بقيت صامدة في وجه المحاولات الفرنسية حتى قبلت هذه الأخيرة الجلوس على طاولة المفاوضات.

16. رغم توتر الذي يعكر صفو العلاقات بين الحكومتين المؤقتة الجزائرية والتونسية وهذا في مرحلة هامة وخطيرة على الثورة الجزائرية، لكن جبهة التحرير حاولت تجاوز هذه المشاكل في مرحلة المفاوضات وفي هذه المرحلة بالتحديد استطاعت (ح.م.ج.ج) أن تدير علاقاتها مع تونس وفوتت بذلك الفرصة على الحكومة الفرنسية بتمسكها بالصحراء الجزائرية، من خلال تتبع العلاقات الجزائرية خاصة المناطق الحدودية الشرقية منها الولاية الأولى من خلال الحديث عن الدور الكبير الذي لعبته هذه المناطق الحدودية في الثورة الجزائرية.

17. ويتضح لنا كذلك أن الموقف التونسي ارتبط بحجم الضغوطات الداخلية- الشعبية- والخارجية - والاتفاقات مع فرنسا- المسلطة عليه ومدى التزام الجزائريين باحترام سيادة تونس.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): ممثلو المستعمرة الفرنسية بتونس يدعون حكومتهم لتجاوز التطورات فيها

MEMORANDUM AU SUJET DE LA TUNISIE

présenté à Monsieur le Président Robert SCHUMAN
Ministre des Affaires Etrangères

par la délégation de la Colonie Française de la Régence
présente à Paris, le 25 Mai 1950, délégation comprenant :

MM. Antoine COLONNA et Louis BRUNET, Sénateurs des Français de Tunisie ,

M. Marcel CASABLANCA, Président de la Section Française du Grand Conseil
de la Tunisie ,

M. Fernand RINEREAU, Président de la Commission des Finances du
Grand Conseil de la Tunisie ,

M. Jules PEIGNON, Président de la Commission des Affaires Culturelles
du Grand Conseil de la Tunisie ,

M. Antoine BARSOTTI, Président du Groupe du Rassemblement Français
du Grand Conseil de la Tunisie ,

M. Léon GIANNESINI, Président de la Commission des Affaires Economiques
du Grand Conseil de la Tunisie ,

M. Jean BRIOL, Secrétaire du Grand Conseil de la Tunisie ,

M. Emile MARY, Grand Conseiller de la Tunisie ,

M. Victor MICHEL, Vice-Président f.f. de Président de la Chambre Française
d'Agriculture, mandaté à cet effet par soixante quinze associations de
colons français de Tunisie ,

M. Emile LENAIN, Président de la Confédération Générale du Patronat
français de Tunisie.

AVANT - PROPOS

Les soussignés, représentants de la colonie française de Tunisie,
ont la mission d'appeler solennellement l'attention du Gouvernement de la
République sur la situation actuelle en Tunisie, situation extrêmement ~~grave~~
inquiétante et dont la persistance ne peut s'envisager qu'avec la prévision
certaine de très graves développements.

- 2 -

C'est en faisant abstraction de toutes considérations idéologiques ou partisans que les signataires de cette note alertent sur la situation tunisienne les hauts responsables de la politique nationale. Ils leur rappellent que dans sa diversité, d'Agadir à Gabès, l'Afrique du Nord - ou le Maghreb - forme dans le patrimoine français, un tout qui ne peut être dissocié. En effet, si chacun des territoires du Maghreb garde nécessairement son caractère propre, si en particulier, le Maroc et la Tunisie conservent et doivent conserver leur statut d'états placés sous le protectorat français, il serait criminel d'admettre, de laisser préparer des solutions de sécession qui isoleraient entre elles les populations françaises des trois territoires considérés.

En fonction de la situation créée aujourd'hui dans la Régence, il est impossible, sur le plan national, de séparer la position des Français d'Algérie et la position des Français du Maroc de celle des Français de Tunisie. Il n'y a pas ici trois problèmes, il n'y en a qu'un, il s'agit bien du sort d'un million et demi de Français, fixés définitivement dans toute l'Afrique du Nord, et qui entendent que leur établissement y soit à jamais le prolongement de leur mère-patrie.

Ces quinze cent mille Français d'Afrique du Nord comptent bien avoir leur place dans les préoccupations du Gouvernement. Ils espèrent aussi que, le cas échéant, le Gouvernement français ~~soit~~, avec indépendance et fermeté, rappelle leur existence aux instances internationales et aux nations étrangères qui seraient tentées de s'immiscer abusivement dans les affaires françaises d'Algérie, du Maroc et de Tunisie.

En attendant, les Français d'Afrique du Nord n'ont jamais eu autant conscience des dangers qui les menacent solidairement. Ils se rappellent notamment que dans l'affaire indochinoise le destin de la vieille terre française de Cochinchine a suivi le destin des Protectorats de l'Annam et du Tonkin. De même, l'unité islamique du Maghreb et les avertissements du passé ne leur permettent pas d'ignorer les répercussions qu'auraient à coup sûr en Algérie et au Maroc toutes les atteintes subies par l'autorité française et par les positions françaises en Tunisie. C'est pourquoi, leurs représentants ont décidé d'aller ensemble devant le Gouvernement exprimer leurs inquiétudes, et même leurs angoisses, malheureusement trop fondées (audience accordée par M. le Président Bidault, le 17 Mai 1950).

LE MAL DE LA TUNISIE

Il a deux noms. Il s'appelle le Né-Destour et inertie de l'autorité française.

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي

S: MN, C58, D1, N11, D 1950-1954

الملحق رقم (02): وثيقة حول الأحزاب في تونس وأثره على الوجود الإستعماري

- 3 -

Sous ne parlerons que pour mémoire du Vieux Destour, le plus ancien des deux partis nationalistes tunisiens, fondé par le Cheikh Ferhi, parti qui n'a qu'un nombre infime d'adeptes.

Bien que le Vieux Destour affiche un programme nationaliste outrancier basé sur l'indépendance intégrale, sur l'éviction absolue de la culture française et sur la rupture de tout lien avec la France, son action et son influence sont quasiment nulles. On peut dire qu'il souffrait, du moins pour l'instant.

C'est le Néo-Destour qui est devenu l'adversaire redoutable de la présence française en Tunisie.

Parti dissous en 1937 par le Résident Général Guillon au lendemain des événements sanglants qu'il provoqua le 9 Avril 1937, le Néo Destour s'est reconstitué sous l'occupation germano-italienne en 1943. Il mena pendant cette période une propagande ardente en faveur de l'Axe et contre la France, notamment par la radio et par le journal en langue arabe Ifrikia-el-Fetah.

Le Néo Destour, ainsi reconstitué sous les auspices de l'ennemi, était alors dirigé par le Docteur ~~Ham~~ Thameur qui, à la libération, s'enfuit en Allemagne avec trois de ses collaborateurs. Après la défaite allemande, tous quatre regagnèrent l'Egypte et ils furent condamnés à mort par contumace par le Tribunal Militaire de Tunis pour intelligences avec l'ennemi.

Pendant l'occupation, et avant d'être rapatrié en Tunisie par les soins des autorités allemandes, Habib Bourguiba, lui, n'était contenté de faire quelques causeries anti-Françaises à Radio-Cart. Revenu à Tunis quelques jours avant la défaite des armées de Von Arnim, il lui fut facile de prévoir le dénouement de la campagne de Tunisie et il décida en conséquence de rester personnellement sur la réserve. Ce qui lui valut à la libération de ne pas être inquiété par les autorités françaises. Il devait ensuite s'enfuir au Caire.

Après avoir commis la faute de laisser le Néo Destour, parti légalement dissous, reprendre publiquement son activité, on a depuis commis la non moins lourde faute d'autoriser en Septembre 1949 le retour de Bourguiba dans la Régence.

Et cette faute s'est aggravée de l'incroyable faiblesse qui a permis au leader destourien de parcourir dès lors la Tunisie en tous sens pour y prêcher impunément la guerre sainte.

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي

S: MN, C14, D58, N30, D 1954-1955

الملحق رقم (03): اعتداء المجاهدين التونسيين - الفلاقة - على منجم جبل ازيرد بالقصرين

Kasserine le 5 Juillet 1954

CONTROLE CIVIL DE KASSERINE
n° 2/3/C.d.

(2)

le Contrôleur Civil de Kasserine,
à Monsieur le Résidence Général de France
à Tunis,

CONFIDENTIEL

Objet : Attaque de la mine du Djebel Azered.
Référence : Votre lettre n° 5599 Del.SP. du 1er
Juillet 1954.

Par votre lettre citée en référence, vous avez bien voulu me demander de vous faire parvenir un rapport concernant les conditions dans lesquelles les installations et le matériel de la mine de zinc du Djebel Azered ont été incendiés et partiellement détruits par des fellagas le 28 juin 1954.

J'ai l'honneur de vous exposer ci-après les éléments de la situation de cette exploitation durant les 2 derniers mois en regard de l'insécurité régnant dans la région.

La mine est installée sur le versant est du Djebel Azered à 20 kms environ au Sud Ouest de Thala, entre ce massif et le Djebel Biréno. Un poste forestier existe à environ 200 mètres.

Le 9 mai 1954 une bande de fellagas effectuait une incursion au poste forestier, menaçant le chef de poste et lui enlevant plusieurs armes de guerre. Peu après, la même bande se dirigeait vers la mine où elle détruisait 350 kilogs d'explosifs et déroba 300 détonateurs.

Acette date la sécurité de la région était assurée par le groupement opérationnel des forces de police de Kasserine sous le commandement du Colonel MAULET. Cet Officier m'avait fait connaitre qu'il lui était impossible d'opérer le moindre prélèvement sur ses effectifs pour les employer à des missions statiques.

.../...

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي

S: M.N, C14, D8, N15, N2, D1954-1955

الملحق رقم (04): نسخة من بيان الإعتداء على جبل أزراد

RÉSIDENCE GÉNÉRALE
DE FRANCE
A TUNIS

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Tunis, le 23 AOU 1954 (1)

CABINET CIVIL

Section des affaires sociales

N° 2631 AS/VS.

Les indications ci-dessus doivent être rappelées dans le rapport

RESERVE "

Le Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale de France à Tunis,

à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien

TUNIS.-

Ag. C.A.S. 24.8.54
N° 1641 a - M. Couquet.

l.s. attaque de la Mine du Djebel Azered.-

2 p.j.

J'ai l'honneur de vous transmettre :

1°) la copie ci-jointe d'un rapport en date du 5 juillet 1954 de M. le Contrôleur Civil de Kasserine au sujet des événements survenus dans le périmètre de l'exploitation de la Société des Mines du Djebel Azeréd.

2°) la copie d'une note établie sur le même sujet par cette Société.

Je vous serais obligé de bien vouloir faire verser ces documents au dossier concernant la réparation des dommages causés par les troubles à l'ordre public, dans l'éventualité où, en application de la législation à intervenir en l'objet, cette Société demanderait une indemnité au Gouvernement Tunisien./.

Secrétariat Général du Gouvernement Tunisien
BUREAU CENTRAL
ARRIVÉE N° 3792
le 26 AOU 1954

R de Brinney

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي

S: MN, C14, D8, N15, N3, D 1954-1955

الملحق رقم (05): ممثلو القيادة في تونس بقيادة الجلاي بن عمر

- 6 -

- ZONE DE TUNISIE -

Chef : BEN AMOR DJILANI
 assisté de : ABELMANIE ABGED
 et de : ABDEERRAHMANE le Kabyle, ex Moudarés à BOUIRA

Région de :

<u>GAFSA</u>	<u>LE KEF</u>	<u>KASSERINE</u>	<u>DI. BOURAMLI</u>
DJILANI BEN AMOR	HAFFIFI ALI (Algérie et Tunisie)	FARHI SAI (Algérie et Tunisie)	sous contrôle de DJILANI

Effectif des éléments fixes en Tunisie (dirigés par des algériens) :
 50 % de tunisiens + 80 éléments à cheval sur la frontière.

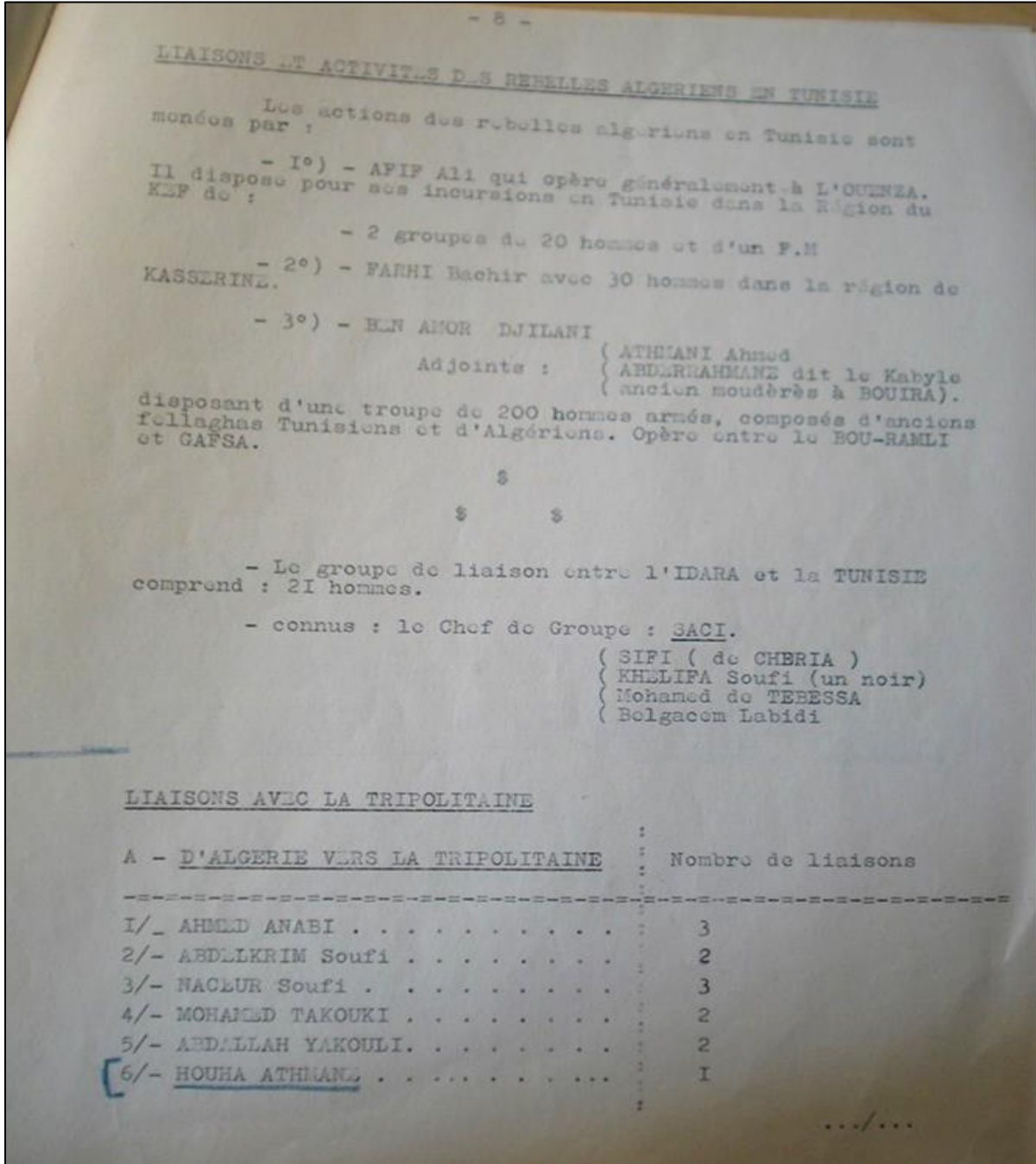
But : Créer un climat d'insécurité en Tunisie. Récupérer de l'armement. Faire du Recrutement. Constituer un front commun Algérie-tunisien (FRONT MAGHREBIEN).

-o-o-o-o-o-

المصدر : Archives aix- enprovence outre- mer

مقدمة من الأستاذ هواري مختار

الملحق رقم (06): المجاهدون في تونس تقسيمهم ونشاطهم



المصدر: Archives aix- enprovence outre- mer

مقدمة من الأستاذ هواري مختار

الملحق رقم (07): تقرير الرائد الأعلى يوضح وضع الفلاقة وبعض ضوابط إبرام اتفاق نزع السلاح

RÉSIDENCE GÉNÉRALE
DE FRANCE
A TUNIS
AT-MAJOR MIXTE SUPERIEUR
-:-
N° 256 /C.R.O.D.
Les indications ci-dessus doivent être rappelées dans la réponse

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
Tunis, le 18 MARS 1955

30

Le Général de Corps d'Armée de LATOUR
Résident Général de France en Tunisie
Commandant Supérieur des Troupes
à Monsieur le Premier Ministre
Président du Conseil

RESERVE

Monsieur le Président du Conseil,

Dans votre lettre du 16 Février, vous voulez bien m'entretenir du cas de l'ex fellaga ALI Ben MAHJOUB qui se trouve à l'heure actuelle sous mandat de dépôt à la disposition du Tribunal Militaire.

Au cours des conversations échangées avant la conclusion de l'accord sur le désarmement des fellaga, la situation particulière des déserteurs de l'Armée Française se trouvant dans leurs rangs avait été évoquée.

Il avait été convenu qu'il était impossible en égard à la Discipline Militaire de ne pas les poursuivre par la suite devant la Juridiction Militaire. Vous aviez bien voulu vous rendre à ces arguments étant entendu, qu'une action aurait lieu auprès du Tribunal Militaire pour qu'il fasse preuve de mansuétude.

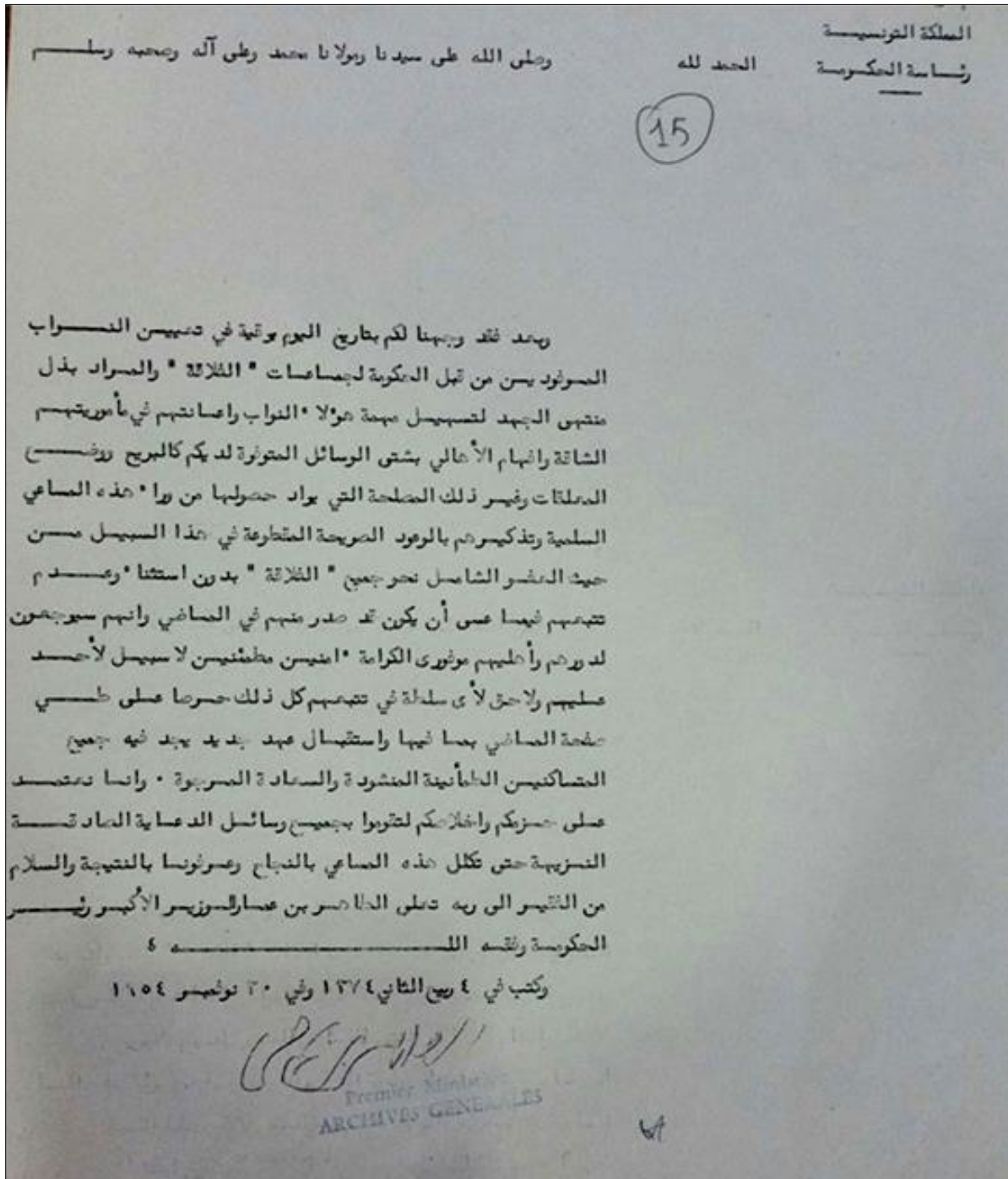
B. de Latour

Premier Ministre
ARCHIVES GÉNÉRALES

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي

S: M.N, C14, D8, N30, D1954-1955

الملحق رقم (08): وثيقة من الطاهر بن عمار تتضمن طريقة عودة الفلاحة للحياة المدنية



المصدر: الأرشيف الوطني التونسي

S: M.N, C14, D8, N15, D1954-1955

الملحق رقم (09): بيان توضيحي حول تعامل الحكومة مع الرافضين لتسليم أسلحتهم

ويستعملون في الليل اشارات ضوئية ، فظنوا انهم جاؤوا للتجسس ، او انهم من الارهابيين الفرنسيين جماعة اليد الحمراء الفارين ، خصوصا وان الظروف التي نحياما ملائمة لهذا الالتباس ، وعرض ان يبلغوا ذلك الى السلطة المحلية راوا انه من واجبه المنطوق للدفاع عن دولتهم فحاصروهم ، والقوا عليهم القبض ، ثم اوثقوا كتابهم ، وهذا دليل على انهم لا يبيتون امر قتلهم ولكنه بدت حركة مريبة لرد الفعل من طرف احد القبوش عليهم دفعت بهم الى اطلاق الرصاص عليهم ، فقتل اثنان منهم ، وقد ظهر بعد ذلك ان هؤلاء الاربعة من الجنود الفرنسيين ، وانهم مكلفون بمهمة مراقبة تهريب الاسلحة بطريق البحر ، اضف الى ذلك انهم غير مرتدين للزي العسكري ، كما ان الدستوريين الذين قاموا بهذه العملية لم تكن لهم ازياء رسمية وعملهم هذا من قبيل الفضول فهم غير مكلفين بالامن بحيث هذا التصارب والتصادم وقع لان كل واحد منهم يظن ان الاخر عنو الد يرمى الى الاخلال بامن الدولة .

الوعظ والارشاد

لذلك كله اردت ان اليهم الى ان هناك المرادا عديدين يريدون حفظ امن الدولة من تلقاء انفسهم دون ان يقع تكليفهم بذلك اخلاصا منهم لها ورغبة منهم في تدعيم اركانها دون ان يشعروا السلطة بما يعتزمون عمله ويدون ان يوجهوا النذارا او يكونون مدفوعين الى عملهم هذا يدافع الفضول وحده فيكونوا بذلك متسببين في الاضرار بامن الدولة بدل حفظه الذي يهدفون اليه .

وحنا يأتي دور الوعظ والارشاد حيث ان اردت بهذه المناسبة ان اليه الشعب التونسي والمسؤولين الدستوريين ، وجميع المناهضين الذين يغارون على امن هذه الدولة ومستقبلها حتى لا يتورطون او يورطون دولتهم في هذه المواقف في الوقت الذي يريدون النفع لها والذين يسريدون الاضرار بالحكومة ليس بيننا وبينهم الا القوة كما قلت لكم سابقا .

والامر الذي اردت ان احدثكم عنه اليوم هو الغلطات التي يرتكبها الناس يعتبرون تابعين للدولة مخلصين لها صادقين في رغبتهم على تدعيم اركانها ، فتكون غلطاتهم سببا في الحاق الضرر بها في الوقت الذي يظنون نفعها ، والمؤمل الا ترتكب تلك الغلطات مرة اخرى .

محق واستسلام المعاييات المتردة

وهذه المعاييات الفرنسية والتونسية قد كشف عنها الغطاء وهي في طريقها الى المحاكمة ، وهؤلاء المتردون نزلوا من الجبال واستسلموا الى السلطة التونسية ورجع المغرورون منهم الى حضيرة الشعب ، وسيتم قريبا محق بقية المتردين ويرجع الامن الى نصابه .

هذا وقد اتخذنا كل الاحتياطات اللازمة حتى لا تتكرر هذه الهفوات ويقضى على جميع اسباب الغلط الذي يسفر عنه ازهاق ارواح بشرية ، ويجب على المسؤولين الحاملين للأسلحة الا يستعملوا اسلحتهم الا بعد تلقي الاوامر والاحتياطات اللازم لان الغلطات في مثل هذا الظرف تمرقنا عن السير الى الامام ، وندعو الله ان تتطافر الجهود في اعمالنا واخلاصنا واحتياطنا من الوقوع في الغلط حتى تزول اسباب الاخلال بالامن التي ظهرت في المدة الاخيرة .

واتمنى ان تكون الاتصالات بيني وبينكم في المستقبل مستمرة بواسطة الاذاعة التونسية حيث اني اشعر بضرورة التحدث الى اخواني التونسيين لاجنبهم الغلطات والعثرات حتى لا يفسدوا من حيث يريدون الاصلاح .
واسأل الله ان يوفق الجميع ويأخذ بأيدينا ويحقق نجاح هذه الامة ويرشدنا الى سواء السبيل .

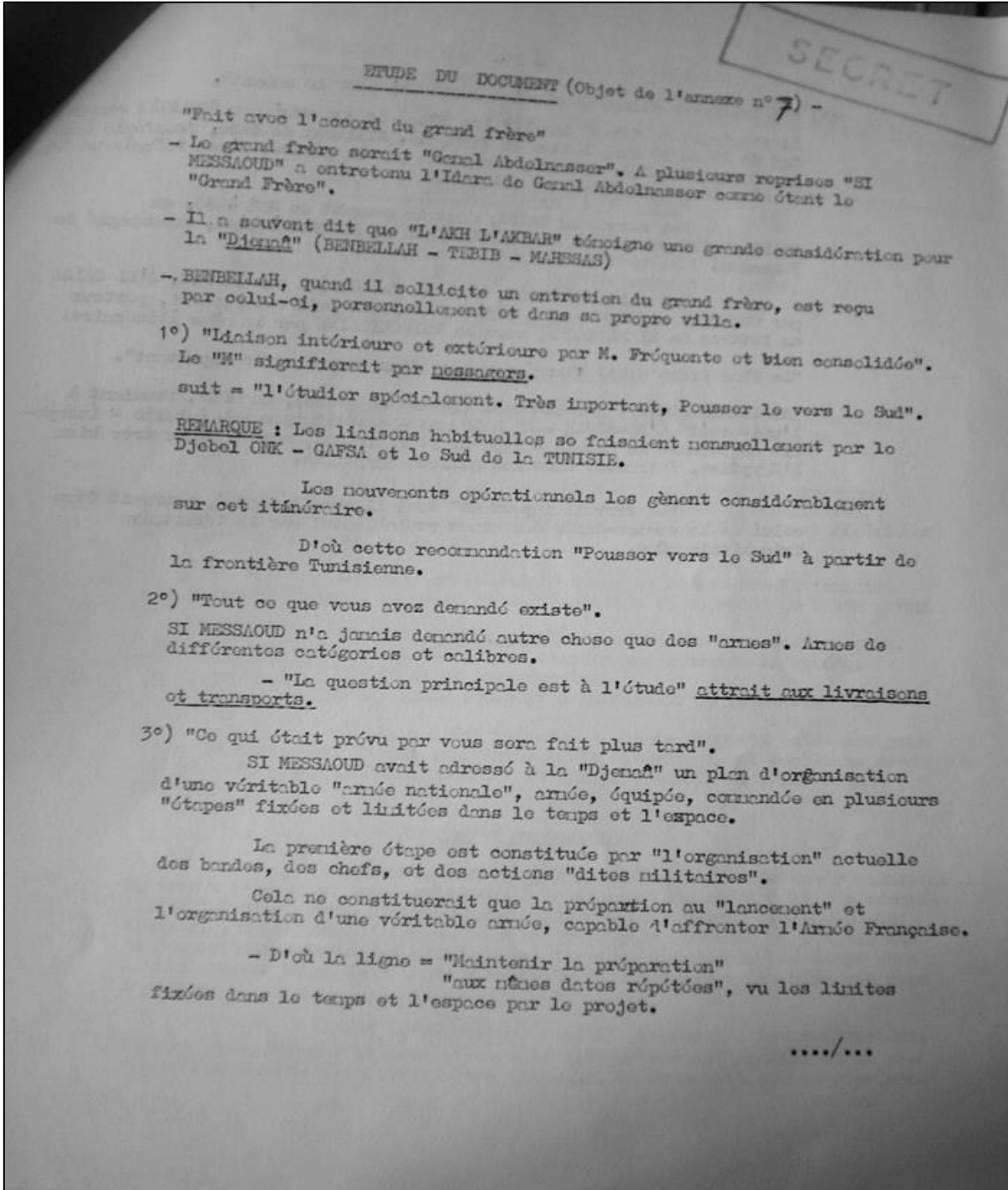
٢٤ ماي ١٩٥٦

الحكومة التونسية
كتابة الدولة للاخبار والارشاد

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي

S: M.N, C68, D1, D1956

الملحق رقم (10): الاتصالات مع جمال عبد الناصر لتوفير طريق مرور السلاح



المصدر: Archives aix- enprovence outre- mer

مقدمة من الأستاذ هواري مختار

الملحق رقم (11): زيارة بورقيبة إلى منطقة الشرطة بقفصة

GAFSA, le 5 Janvier 1956

(8)

36001

CFET

NOTE DE RENSEIGNEMENTS

13
déplacement

VALEUR: B/I

OBJET : a/s arrivée BOURGUIBA dans le District de Police de Gafsa.

Suivant programme officiel reçu ce matin à la Fédération néo-destaurienne de Gafsa, l'arrivée de BOURGUIBA donnera lieu aux manifestations suivantes dans le District :

- Samedi 7/I/56 - Sidi Bou Zid
- Dimanche 8/I/56 - Regueb -

Bourguiba dormira le 7 et le 8/I/56 à Sidi Bou

- Lundi 9/I/56 - Gafsa - arrivée vers 9h. - Visite, dès arrivée, des tombes des "martyrs" du Ksar. - Réunion à la Grande Place Ben Daar sise à Doualy - Réception à 16 h 17 h au Caidat. -
- Mardi 10/I/56 - MAKNASSY -
- Mercredi 11/I/56 - MOULARES - REDEYEF -
- Jeudi 12/I/56 - METLAOUI -
- Vendredi 13/I/56 - El Guettar - Borj El Haffey. -
- Samedi 14/I/56 - El Ksar de Gafsa - Mdilla. -
- Dimanche 15/I/56 - Zannouch - Senned -
- Lundi 16/I/56 - Départ pour le Djérid.

Selon renseignements recueillis auprès de la Fédération Néo-festourienne de GAFSA du 9 au 15/I/56, BOURGUIBA couchera à Gafsa à la villa GLEY RACHDI, route de l'Hôpital à Doualy. -

La Commission de réception de Bourguiba est composée comme suit :

- KAMEL M'LAIEL (Jeunesses Destouriennes, barrages)
- AHMED ZITOUNI et MOHAMED dit " BRAHIM " (Eclaireurs)

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي

S: M.N, C68, D1, N8, D1956

الملحق رقم (12): زيارة السيد بورقيبة إلى الجنوب الغربي التونسي

DIRECTION DES SERVICES
 DE SÉCURITÉ,
 DISTRICT DE GAFSA

GAFSA le 17 JANVIER 1956

36001

n° 36/3.07

SECRET

NOTE DE RENSEIGNEMENTS

HB / déplacement

OBJET: Voyage de Me HANIB BOURGUIRA dans le Sud-Ouest tunisien.

(13)

La tournée effectuée dans les centres du Sud-Ouest tunisien par Me HANIB BOURGUIRA, président du Néo-Destour, a été interrompue par son état de santé. Grippé et souffrant de la gorge, le leader, malgré les soins prodigués à Gafsa par le docteur NASRA, médecin de la Santé Publique chez qui il logeait, a dû rejoindre Tunis avec sa suite sans se rendre ni à El Guettar ni dans le Djerid comme il était prévu. Il a promis de reprendre sa tournée dans quelque temps.

Entouré d'une garde du corps importante, composée en presque totalité d'ex-fellaghas armés, HANIB BOURGUIRA était accompagné de ALI BELHOUCHE et de LAMLLAH CHRAÏFI qui dirigeait ostensiblement le service de protection personnelle du leader. Par la suite AHMED BEN SALAH, secrétaire général de l'UOFT, a rejoint BOURGUIRA et a visité en sa compagnie les centres miniers.

Particulièrement éméché et paraissant visiblement fatigué, le leader semblait assez désappointé du manque d'enthousiasme qu'il a bien été obligé de constater, surtout dans la région des Hammama et à Gafsa même.

En effet, à Sidi Bou Zid, la réunion s'est tenue un jour de marché et sur la place du marché. Le chiffre maximum de 27500 personnes peut être retenu mais il faut tenir compte d'une part de la suite nombreuse qui l'accompagnait et des personnes venues d'autres centres qui le suivaient depuis le Faïd et d'autre part, du fait qu'un marché normal à Sidi Bou Zid réunit plus de 3.500 personnes.

A Regueb, BOURGUIRA a parlé devant un auditoire de 2.000 personnes environ. Les mêmes remarques faites sur Sidi Bou Zid sont valables pour Regueb dont le marché se tenait également ce jour-là.

A Sidi Ali Ben Aoun et à Bir el Hafey, peu de monde. Plus d'un tiers des habitants de ce dernier centre n'assistait même pas à la réunion qui se tenait sur la place du village.

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي

S: M.N, C68, D1, N13, D1956

الملحق رقم (13): تقرير حول الوضع في تونس فترة الاستقلال

- 2 -

Mêmes constatations à Maknassy où il s'est également rendu un jour de marché. 2.500 personnes étaient présentes à la réunion, ce qui représente l'effectif du marché hebdomadaire.

A Zannouch, 150 personnes et à Sened 1.500 environ, chiffre toujours très bas par rapport à la population.

A Gafsa, la réunion s'est tenue sur une place publique à proximité du local du néo-destour. 4.000 personnes au maximum dont 500 femmes y assistaient. Ce chiffre est très maigre si l'on tient compte de l'importance de la ville et des villages rattachés comme le Ksar ou Lalla. Encore faut-il noter qu'une partie de l'assistance a quitté les lieux avant la fin du discours pendant une panne de micro.

Au Ksar de Gafsa où BOURGUIBA s'était rendu pour saluer les tombes des "martyrs tombés pour la cause tunisienne", il était à prévoir que cette cérémonie assez spectaculaire et propre à toucher particulièrement la foule, serait l'occasion d'un grand rassemblement. Là encore, il faut noter que les chiffres prévus étaient nettement surestimés.

Dans les centres miniers de Metlaoui, Moularés, Redeyef et M'Dilla où il a poursuivi sa tournée, l'accueil qui a été réservé à BOURGUIBA a été meilleur sans toutefois que l'on puisse parler d'enthousiasme.

Il est à noter qu'il était accompagné dans les mines par AHMED BEN SALAH, secrétaire général de l'UGTT.

A Moularés, on notait 3.000 personnes et à Redeyef, 4.000 dont 500 Algériens. C'est d'ailleurs dans ce dernier centre que la réception a été la plus chaleureuse.

A Metlaoui, le chiffre de 3.000 auditeurs a été difficilement atteint et enfin à M'Dilla, la foule composée en majeure partie des Akermi groupait 2.500 personnes, tenu compte des gens venus de Gafsa et des environs.

Les causes qui expliquent le manque d'empressement des populations à se rendre à ces manifestations sont multiples. Tout d'abord les retards successifs apportés par BOURGUIBA à son voyage ont éteint l'enthousiasme de ceux qui, en décembre dernier, avaient assisté aux réunions publiques préparatoires qui s'étaient tenues dans les divers centres. Il semble bien que les dirigeants locaux n'ont pas fait l'effort de propagande suffisant à la dernière heure.

Une autre cause - celle-là plus grave - est la propagande yousséfiste qui, jusqu'à présent, n'a pas encore recueilli beaucoup d'adhésions mais qui use lentement mais sûrement le prestige de BOURGUIBA. Il ne s'agit d'ailleurs pas, tout au moins jusqu'à présent, d'une propagande ouverte avec réunions publiques, racolage d'adhérents ou méthodes de force, mais plutôt de palabres, de discussions, de critiques qui finissent par créer une atmosphère hostile à BOURGUIBA. Dans des régions déshéritées où une population en presque totalité inculte et très besogneuse se figurait que les conventions donneraient à chacun le bien-être du jour au lendemain, il est facile de faire de la surenchère et de démontrer que rien n'est changé.

- 1 -

Enfin, et surtout dans un centre comme Gafsa, il faut aussi tenir compte de la crainte et de l'appréhension de beaucoup qui ne tiennent nullement à être mêlés aux luttes politiques et qui préfèrent garder une neutralité qui leur permettrait - du moins ils l'espèrent - de se soustraire aux vengeances en cas de troubles possible si les Yousséfiens obtenaient un jour la majorité.

Ces mêmes causes sont valables pour expliquer le manque d'enthousiasme des auditeurs. En effet, aussi bien à Sidi Bou Zid qu'à Gafsa et même que dans les centres miniers, il n'a pas été constaté cette fièvre qui caractérise les réunions de ce genre. Une foule amorphe au début des discours qui finissait aux applaudissements des supporteurs et aussi - il faut le noter - à l'art oratoire de BOURGUIRA qui ménageait soigneusement ses chutes de phrases avec certains silences prolongés qui appelaient les approbations de l'assistance. Également, le fait qu'il sait adapter le thème de ses discours à son auditoire et que, prenant la parole avant lui, ALI BELHOUANES et AHMED BEN SALAH, ce dernier dans les centres miniers, créaient l'atmosphère la plus propice.

Quelles que soient les causes de cette désaffection, elle existe et a pu être constatée à chaque déplacement du leader. Très souvent, et surtout dans des centres comme Gafsa et Sidi Bou Zid, on pouvait voir à quelque vingt mètres du lieu de réunion où tonitruaient les haut-parleurs, des Tunisiens qui venaient tranquillement à leurs occupations ou qui devenaient placidement à une terrasse de café maure.

Il n'est pas facile de résumer les thèmes des différents discours qui ont été prononcés tant par BOURGUIRA que par ALI BELHOUANES et AHMED BEN SALAH. En effet, il faut tenir compte du fait que ces discours variaient suivant l'auditoire et les centres visités, et que d'autre part, le seul point commun de toutes les harangues était la justification des conventions franco-tunisiennes.

En ce qui concerne ce dernier point, BOURGUIRA a constamment établi un parallèle entre la situation qui existait en Tunisie avant les conventions et actuellement. C'est ainsi qu'à Metlaoui, il a déclaré qu'il jouissait maintenant d'une entière liberté d'expression alors qu'auparavant il lui aurait été impossible d'exposer de telles idées sans être immédiatement arrêté. A Sidi Bou Zid, il a également déclaré que le peuple pouvait constater par lui-même que ni les policiers ni les gendarmes n'intervenaient dans les meetings. Faisant également allusion aux nouveaux pouvoirs des Caïds, il a précisé partout où il est passé qu'ils ne dépendaient plus, en aucune façon, des Contrôleurs civils mais qu'ils étaient seuls responsables de la sécurité, de l'économique et du social. Faisant état du différend qui l'oppose à SALAH BEN YOUSSEF, il a tenu à démontrer que ce dernier faisait uniquement de la démagogie en voulant démolir les résultats acquis sans toutefois apporter de solution de rechange. "La France, a-t-il répété à diverses reprises, est encore une nation forte et nous ne pouvons rien contre les avions, les canons, les tanks et la force armée. Seules les négociations et la diplomatie ont pu amener un résultat. La situation acquise n'est pas définitive, beaucoup de points des conventions pourront être à nouveau discutés au fur et à mesure et nous finirons par obtenir l'indépendance complète dans un délai plus ou moins rapproché."

- 4 -

AHMED BEN SALAH, partout où il a pris la parole, a approuvé l'adhésion complète de l'UGTT à l'action du Néo-Destour. "Si, au Congrès de Sfax, l'UGTT a pris nettement position, il ne s'agit pas là d'une décision irréfléchie. Nous avons estimé que les Conventions étaient un pas en avant et que même si la création d'une Assemblée constituante était le seul résultat acquis, les Conventions vaudraient la peine d'être approuvées."

ALI BELHAOUANE a également affirmé partout son identité de vues avec BOURGUIBA disant notamment que les Conventions sont le prélude de l'indépendance totale et que tous doivent suivre BOURGUIBA et le Néo-Destour dans l'œuvre de longue haleine qui a été entreprise. Parlant du problème algérien, tout en déclarant que les Tunisiens étaient prêts à se battre le cas échéant à côté de leurs frères musulmans, il a ajouté que les négociations entre interlocuteurs valables étaient certainement la meilleure des solutions.

Un autre thème général qui a été constamment exposé par les trois orateurs est l'attitude que doivent observer les Tunisiens vis-à-vis des Français de Tunisie. Après avoir rappelé les longues années de lutte contre le colonialisme et les méfaits d'une politique de peuplement et d'assimilation qui risquait de faire perdre à la Tunisie sa personnalité, chaque orateur, sous une forme différente, a préconisé l'entente, les Tunisiens étant maintenant les seuls maîtres et la Tunisie n'ayant pas encore les techniciens et l'outillage suffisant. A diverses reprises, BOURGUIBA s'est honoré d'apercevoir des Français dans l'assistance et, au cours de plusieurs entretiens ou de réceptions où se trouvaient des Français, a publiquement déclaré qu'il voulait les associer eux aussi à l'œuvre qu'il avait entreprise. C'est ainsi qu'au cours de l'allocution qu'il a prononcée à la Municipalité de Gafsa en présence des conseillers français et tunisiens, il a dit: "Nous avons accepté que des Français soient élus aux Municipalités. Evidemment le Bey peut ne pas homologuer les nominations de certains Français extrémistes qui ont joué une carte et qui ont perdu. Ceux-là ont intérêt à se faire oublier. D'ailleurs, je l'ai dit dans mon discours de Mabeul à l'une de ces personnes qui est un collègue à moi et pour qui j'ai de l'estime sur le plan professionnel: les KARILA et les COLONNA, dans l'intérêt même de la population française, doivent se faire oublier. J'insiste sur le fait que les Français ont le droit de défendre leurs intérêts et il faut que les Tunisiens le comprennent." A Metlaoui, au cours de l'entretien qu'il a eu avec M. OUVEL, directeur général de la Compagnie des Phosphates, BOURGUIBA, assistant sur la formation de techniciens et d'ouvriers spécialisés, tâche qui doit être celle des Français, a indiqué que la présence française en Tunisie serait ainsi beaucoup plus assurée que par une politique de peuplement qui ne laissait aux Tunisiens que des travaux de force.

Si BOURGUIBA, BELHAOUANE et AHMED BEN SALAH ont exposé dans tous leurs discours les idées générales qui viennent d'être mentionnées, il n'en est pas moins vrai que dans chaque centre, et suivant l'auditoire devant lequel ils prenaient la parole, ils ont traité de problèmes différents avec plus ou moins de véhémence.

Dans le Caidat des Hammamas, BOURGUIBA s'adressant à des foules où se trouvaient de nombreux ex-fellaghas, a insisté sur

- 5 -

le fait que les Français n'étaient plus que des "étrangers invités" qu'il importait certes de ménager mais qui devront comprendre d'eux même qu'il leur faudra quitter la Tunisie un jour. "Les soldats français n'ont plus à rester dans un pays qui n'est pas le leur et où ils n'ont plus rien à faire". S'adressant plus particulièrement aux fellaghas, il a encore dit: "Vous avez été l'action cependant que le Néo-Destour a été le cerveau, l'un ne pouvant se passer de l'autre. Qui aurait pu croire, moi le premier, qu'avec le matériel dénuet dont nous disposons, nous ayons pu faire baisser le front à une puissance comme la France ?". Répondant plus particulièrement à un chef de bande qui reprochait au Gouvernement actuel de ne pas s'occuper du sort des ex-fellaghas, BOURGUIBA a avoué qu'il ne devait plus compter sur les gens du Sud (Beni-Zid, Ouerghemma etc..) mais qu'il comptait fermement sur les Hammamas, espérant les trouver près de lui au moment opportun, le cas échéant. "Les ex-fellaghas doivent se rendre compte qu'ils touchent une mensualité de 8 à 10.000 francs, ce que n'ont pas les anciens combattants qui ont fait 10, 15 ou 25 années de service et ont combattu au milieu de toutes les difficultés. L'argent rendu disponible par le départ des fonctionnaires français permettra d'aider les Tunisiens en général et les ex-fellaghas en priorité". BOURGUIBA a fait part également à l'assistance que le Gouvernement avait pu "arracher" les cinquante mille quintaux de céréales destinés primitivement aux anciens combattants pour les donner aux fellaghas.

A Gafsa, le ton a changé. Tout en rendant hommage aux "martyrs tombés pour la cause tunisienne", il a toutefois eu le courage de dire à l'assistance que les trente Tunisiens fusillés au moment de la Libération pour pillage ne pouvaient être considérés comme des "martyrs". Ceux-là avaient cru, a-t-il ajouté, que la France était à genoux alors qu'elle reste encore actuellement une nation forte. S'adressant à un auditoire moins frustré que celui des Hammamas, il a davantage précisé les résultats acquis sur le plan politique, économique et social et, évoquant son différend avec BEN YOUSSEF, a affirmé que le peuple tunisien était sûr pour comprendre la politique du Néo-Destour. "Ceux qui veulent nuire à la prospérité du pays doivent être punis". Quant à l'Algérie elle ne peut être aidée que par l'exemple de la Tunisie qui poursuit une politique de négociations.

Dans les centres miniers, les trois orateurs ont surtout traité de la question sociale, et dans les régions frontalière, de la situation en Algérie.

AHMED BEN SALAH, reprenant les attaques habituelles contre le grand patronat, s'est attaché à démontrer que les Compagnies devraient maintenant tenir compte de la politique suivie par le Gouvernement tunisien dans les réalisations sociales. Il a exposé le plan de travail de l'UGTT pour arriver à une indépendance complète surtout dans le domaine économique en formant des cadres et des techniciens.

ALI BELMAOUANE dont le ton était en général très violent, a surtout parlé de l'Algérie. Il n'a pas manqué de saluer les combattants algériens. Il a même été jusqu'à déclarer que les Tunisiens étaient prêts à reprendre le combat pour aider leurs frères musulmans mais il a aussitôt ajouté que seule la politique suivie par BOURGUIBA était la bonne et que le problème algérien

- 6 -

A'obtiendrait une solution que par la voie des négociations, avec des hommes politiques capables comme BOURGUIBA. Il a également fait menti du fait que déjà des Tunisiens combattaient en Algérie "par le fer et par le feu" et que fatalement, l'Algérie obtiendrait un jour son indépendance.

BOURGUIBA a aussi constamment insisté d'une part sur la nécessité de former des cadres, des techniciens et des ouvriers spécialisés en affirmant que le Néo-Destour approuvait et appuyait sans réserve l'action de l'UGTT, et d'autre part, traitant du problème algérien s'est déclaré partisan du seul moyen possible d'obtenir des résultats qui est celui des négociations: "la lutte pourra durer 5, 10 et même 20 ans sans résultat. On ne peut rien faire sans tanks, sans avions et sans canons. Il faudra bien arriver aux négociations avec des hommes capables".

Enfin, et ce point est à noter, dans toutes ses conversations particulières avec des Français, BOURGUIBA s'est constamment montré très cordial mais a modifié nettement son attitude chaque fois que AHMED BEN SALAH s'approchait et se mêlait à la conversation. Pendant tout son périple, BOURGUIBA a sans cesse ménagé l'UGTT et son secrétaire général AHMED BEN SALAH, flattant visiblement l'action syndicale de cette Centrale et se montrant très réservé en présence de ce dernier.

Quant à l'impression qu'il a pu faire sur chaque élément de la population, BOURGUIBA lui-même a déclaré à Redeyef: "Je finis par être plus populaire chez les Français que chez les Tunisiens".

Dans chaque centre, avant les discours des leaders, de nombreux orateurs ont pris la parole. Les représentants de l'UGTT, du Néo-Destour, de l'UPTAC, de l'UGET, des Jeunesses musulmanes, des Scouts des ex-fellaghas ont affirmé leur volonté de suivre la politique de BOURGUIBA et du Néo-Destour. Tous ont protesté de leur fidélité au Gouvernement actuel, rejoignant ainsi les déclarations de BOURGUIBA: "En suivant la politique du gouvernement actuel, vous suivez la mienne et celle du Néo-Destour. Il y a entière identité de vues". A noter que dans les centres miniers, des représentants des Algériens et des Tripolitains ont apporté à la tribune leur approbation à la politique du néo-destour.

Sauf dans le Caidat des Hammamas, où des chefs fellaghas ont critiqué la politique gouvernementale quant au recasement et au sort des ex-fellaghas, aucune note discordante n'a été entendue au cours des diverses réunions.

Il semble également utile de mentionner que le service d'ordre intérieur du néo-destour de même que le service de protection du leader a fonctionné avec une discipline et une régularité qui indiquent un certain entraînement. Cette discipline a joué non seulement envers la foule mais même vis-à-vis du service d'ordre de la police qui a pu fonctionner sans aucun incident et sans aucune entrave. A noter aussi que LAHJAR CHRAITI avait la haute direction du service de protection personnelle composé surtout d'ex-fellaghas, tous armés et répartis en petits groupes sous les ordres d'un chef responsable. Il faut d'ailleurs dire que leurs interventions étaient brutales.

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي

S: M.N, C68, D1, D1956

الملحق رقم (14): رسالة عمر بن بولعيد إلى عميروش

DOCUMENTS "F"

LETTRE DE BEN BOULAID OMAR

Copie de la lettre envoyée au frère AMIROUCHE

Le 27 OCTOBRE 1956

A.L.N. - F.L.N.
Zone des Aurès
ALGERIE

Cher frère,

Constatant l'état actuel de l'organisation dans les AURES qu'au lieu de s'améliorer s'est plutôt empiré. Je me vois dans l'obligation de porter à votre connaissance l'analyse des faits suivants qu'à mon humble avis auraient des repercussions facheuses et nuisibles à la bonne marche de l'organisation dans la zone Aurès ou je me considère être toujours le responsable légitime, jusqu'au jour où le Conseil de la révolution y statuera.

Le jour de votre arrivée j'étais très content de recevoir en vous non seulement un frère de lutte mais aussi l'envoyé du Conseil de la révolution en sorte le Messenger de l'espérance, de l'unité et de la fraternité je vous ai donné facilité votre mission en mettant à votre disposition tout ce qui était nécessaire pour l'accomplissement de votre tâche mais hélas vous m'avez déçu car vous n'avez nullement daigné à mon sens respecter le rôle qui vous était attribué et je vous tiens donc responsable de tout ce qui peut porter préjudice à notre organisation, c'est à dire vous êtes consciencieusement responsable de tous les différends né depuis le jour où vous avez mis les pieds dans la zone Aurès Je ne citerai que les quelques faits suivants parmi tant d'autres.

- 1/ Vous avez commencé par soulever l'organisation contre mon autorité légitimement reconnue et vous m'avez poussé à l'isolement le plus complet.
- 2/ Vous n'avez nullement daigné porter à ma connaissance les décisions et statuts pris par le conseil de la révolution.
- 3/ Je tiens à ma disposition des documents (lettres) qui seront remis à qui de droit et où vous tenez un langage provocateur.
- 4/ Vous m'avez fixé des rendez-vous de réunion et vous n'avez pas daigné m'attendre, et à mon arrivée je constate que vous avez procédé sans ma présence à la distribution de fonctions et à la division de zone en deux et en plusieurs secteurs. Loin de m'élever contre la nouvelle structure si elle émane du conseil de la révolution mais je vous fait savoir que vous n'êtes pas habilité juridiquement à l'entreprise d'un tel travail.

Donc et c'est avec un amer regret que je me vois acculé à prendre la décision suivante :

- 1/ étant donné qu'un problème d'une importance pareille ne peut se résoudre par une seule personne, ceci demande une commission importante qui, seule évitera la partialité et ne pourra être influencé de quiconque.
Je demande donc une contre enquête qui sera faite par une commission importante et imposante.
- 2/ Je vous prie de dire à tous les responsables anciennement ou nouvellement installés de rejoindre leurs postes effectifs antérieure à votre arrivée.
- 3/ De ce fait je vous serai obligé de cesser votre mission en attendant

- 2 -

la décision du conseil de la révolution et tout travail entrepris dorénavant sera considéré antiorganique et fractionnel.

4/ Conformément à la dite décision je ne pourrais vous rejoindre en Kabylie et comme suite à une lettre du frère BENTOBAL je vais me rendre en Tunisie pour résoudre avec les frères les différends de la zone Aurès.

5/ Le frère BOUDIAF ABDELHAMID ainsi que toute sa suite demeureront à ma disposition jusqu'au règlement du différent.

Recevez cher frère AIT HAMOUDA HAMIROUCHE l'expression de mes sentiments les plus respectueux et profondément algérien.

Bien patriotiquement,

BENBOULAID OMAR

P.S. - Plusieurs copies de cette lettre seront adressées à tous les responsables des Aurès qui soient nouveaux ou anciens ainsi que les membres du Conseil de la révolution résidant en ALGERIE et en TUNISIE.

BENBOULAID OMAR

Copie D.S. BEN BOULAID OMAR /
D.S. Dissensions chefs rebelles (A 33)

المصدر: مصلحة أرشيف الجيش الفرنسي - باريس -

SHD, 1H1631, DOCF

الملحق رقم (15): المقابلة بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف للوصول إلى اتفاق

ROYAUME DE TUNISIE

DIRECTION DES SERVICES DE SECURITE

CIRCONSCRIPTION DU KEF

N° 24 D.-

LE KEF, le 7 Janvier 1956

NOTES DE RENSEIGNEMENTS

36001

OBJET: A/S. d'une entrevue entre HABIB BOURGUIBA et SALAH BEN YOUSSEF en vue d'une entente.

VALEUR : X/6.-

2

4

+ à Tunis

Selon un rumeur circulant au KEF dans un cercle restreint de Tunisiens, les leaders SALAH BEN YOUSSEF et HABIB BOURGUIBA se rencontreraient le Dimanche 15 Janvier 1956 en vue de se réconcilier. Si la réconciliation n'avait pas lieu, les "Youssefistes" organiseraient une grande manifestation à Tunis.

DESTINATAIRES:

Le Directeur des Services de Sécurité à Tunis
Le Délégué du Haut Commissaire de France au KEF
Le Commissaire Principal, Chef du District du KEF

n° 116 A

Le Kef le 7 Janvier 1956

TRANSMIS A MONSIEUR LE DIRECTEUR DES SERVICES DE SECURITE A TUNIS

Le Commissaire Principal
Chef du District de Police du KEF

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي

S: M.N, C68, D1, N36001, D1956

الملحق رقم (16): محضر اجتماع المناطق لمناقشة قرارات مؤتمر الصومام

MMT/D/0535

- ٢ -

٥ - الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي ، الذي هو جزء من العالم العربي الكبير .
وان اجتماعها الى المروية ، وتعاونها مع الشعوب والحكومات ، والجامعة
العربية - أيرطيمس .

٦ - الايمان بوجوب توحيد الكفاح بين انصار المغرب العربي الثلاثة : تونس ، الجزائر ،
مراكش .

٧ - جبهة تحرير الجزائر مستعدة من الآن لتندمج في هيئة اجمع وأمثل للاتطاسار
المنشوية الثلاثة بنظام يوضع ، وستوليها تعدد ، وتجب بالفهمين على الحركات
التحريرية في كل من تونس ومراكش ان يضعوا ايديهم في يدنا ، وان يمتطوا معها
على تأسيس هيئة تنتظم الجميع .

٨ - تتهنز الجبهة هذه الفرصة لتبعت بتعباتها الاغوية الى سائر الكانحين في الجزائر
سوا ، منهم من حمل السلاح ، ام من كان عاملا روا ، السيدان ، والى المساجين
والمتقلون السياسيين ضحايا التسع والارباب مرخصة على الشهدا .

٩ - وتجب جبهة تحرير الجزائر في الناصرة باخوانها في العالمين العربي والاسلامي ،
وبأحرار الدنيا جميعهم - ليناصروا الجزائر في كفاحها من اجل حريتها واستقلالها ؛
فهم بذلك ينصرون الديمقراطية الحققة ، والانسانية المعذبة ، والبيادي
السلمية .

٢٤ جمادى الثانية ١٣٧٤ }
١٧ غبراب ١٩٥٥ } الناصرة في

ايضا ، ات الاعضا ، المؤسسين

محمد اجير
القباعي
محمد فير
محمد بن زيد
احمد بن بده
مس لادن
احمد بن بده

المصدر: المتحف الجهوي لولاية تبسة


الملحق رقم (17): تقرير محمد رشاد بوزاهر إلى مسئولي وأعضاء مجلس الولاية الأولى

بسم الله والنصر لنا بإذن الله والعهدة للجزائر والعرف
 جيش وجهته التحرير الوطني الجزائري
 تقرير للجندي محمد رشاد : إلى الأخوان المحترمين مسؤولي وأعضاء الولاية رقم (17)
 سيدما رغبة عسكريه وطنيه
 وبعد : أرجو من سماحتكم أن تنظروا في قضيتي بعد ما أحببكم عليها .
 كنت أزدل التعليم بتونس حتى تان الأضراب العام للطلبة الجزائريين فاندفعت عن
 الدراسة وانخرطت في سلك العمل بتونس ، وكنا نجمع بين محدود البورصة عمل عشية جمعة
 يعطينا فيها دوينا نظائره وما هو العمل الذي نقوم به مدة الأسبوع .
 حتى قدم الأخوان من الشرق - شمال زغوردي ناصر - محمد السعيد فاذلوا بي ابراهيم مزهور
 ثم ارتأى أن يرسل لجنة إلى الأوراس للأصلاح الحالة هناك
 وأكد واعلم الأخوان لا تكون في ضمنهم فاحتمنا بي ابراهيم مزهورى وشرح لنا المهمة
 التي يجب أن نقوم بها وهم تنحصر في ثلاثة عناصر : معارضة دعايات جبهة الشؤون الأهلية
 « معارضة العصبية » ، إعطاء تقرير عن الحالة الراهنة في الأوراس ،
 وتنا في ستة اشخاص فخصي اربعة بالشورة في الشاغل الفاضلة ومنهم رئيس اللجنة وهم :
 زغوردي - محمد السعيد - ناصر - جمال .
 دخلنا إلى الأوراس في أوائل يناير ولما وصلنا ناحية تامزه وجدنا أخلاقات شديدين
 جنودا وأهالي هذه الناحية وبين جنود الماشية حتى تبادت تراق الدماء بينها . فعالجنا
 الشكك ووقع التفاهم بينهما مبدئيا . وتخلف زغوردي بمنطقة خنشلة على نية أن يلبثه
 بنا سريعا ومن ذلك الوقت انقطعت اتصالاته بنا ولم نعرف من أمره شيئا .
 ثم اذلنا بالأخوان بنا حيد لمل ، بوغزة - عالم جميل - علي النمر - الحاج ابراهيم بابوياء - الشيم بود
 مزهورنا بالحقيقة وكشفوا لنا القناع عن عدة امور كنا نجهلها . فاقترحت على الأخوان أن
 نتوقف عن السير حتى نخبرنا ابراهيم مزهورى بحقيقة الحال إلا أن الأخوان رأوا أن
 نواصل السير ونخبرنا ابراهيم من بعد . ويذهب ناصر إلى ولاية القبائل ليصل
 بعضي المسؤولين هناك ، ثم توجهنا إلى وسنيلي حيث وجدنا عماد بن بلعيد وعضو
 فتاحت معم الأخوين محمد السعيد وجمال ومن الغد طليعنا من الأخوان أن اذهب إلى ناحية
 لأقطرنا المسؤولين هناك وأحمل لهم رسالة ثم أقدم لهم تقرير عن الحالة هناك ، لأن الأخ
 نظرنا مسلمات هناك عند مرورنا لولاية القبائل بأن الحالة متازمة وأن الطرفين المتنازعين
 طلبوا منه أن يزورهم أحد أفراد اللجنة
 دخلت ناحية سطيف في 11 / فوجدت ذوها معقولا من الطرفين المتنازعين وأدنت تيار
 فتنة تبادت تشتعل بين الطرفين ، فالطرف الأول

هو يطلب منه الموقوف على النظام الذي جاء به عمر بن الخطاب وأن لا يعترضوا به وأن يقضوا على آثره بما سأل
 وإنما هم، وما كنت أفتابهم بأن هذا النظام ليس بنظام شخصي أو شخصي إنما هو النظام
 العام للجزائر ومن خرج منه فقد خرج عن الجزائر بأجمعها وطلبت منهم ليلة الاستماع إلى حصة
 الجزائر الرطابزجة حيث تنشر في النظام ذاته، فاقترحوا ولأن موقفهم شينا ما .
 والطرف الثاني مقتنع بالنظام ومثبعا بروحه فيريد فرضه على الآخرين بالقوة والذكراه
 قبل أن يهد له السيد ليدخل في العقول حتى يفرضه لأن غالبهم ليس متمسكين به وهم
 عناد عن النظام، إنما هو ادخل بالحقيقة فلم يؤمنوا فائدة النظام ولم يستسيغوا التطور
 معه فيحتاج إلى الشرح والتفصيل الكثير
 ومقارنت وجهه النظر بغيرها وعقد وأعدة اجتماعات حفرتها اتفقتوا فيها واعترف مسؤولي
 الأشواخ منهم بأن يدفعوا التقارير الشهرية عن سير الأعمال بعد أجل معين وعاهدوا بأن
 يسروا على النظام العام ثم لم يعرف ماذا حدث هل وفوا بعهدهم أم لا .
 وفي تلك الأونة جاءتني رسالة من الأخوان بثلية رطلين مني الالتحاق بهم سريعا .
 ورجع المسؤولين من ولاية القبايل بعد اجتماع فعلت بأن نصرته على شمال قنيطرة إلى تونس
 واجتمعت بسى الحكى حيحي ثبنا حثنا في مسائل ثم رجعت معي حتى وصلت إلى برمتي فمكثت
 هناك وسلم إلى رساله لأبلغها إلى السيد عوفي ليحصل إلى اتصال إلى ناحية سي احمد نوادو
 ولما وصلت إلى مركز سي محمد الشريف لم أجد سي سعيد ولا من يوجهني إلى تلك الناحية
 وسعدت اتصالا إلى وسيلي ثم إلى ثليليه حيث سرت عمار معاش وعمار عشت فعلت بأن
 الأخوان توجهوا إلى تونس ويرغبون في الالتحاق بهم سريعا، ولاحظت بأن الجو قد تكهت وأن
 العصبية امتدت عفو وزها حتى في الطريق فطلبت من الأخوين عمار معاش وعمار عشت أن يعطوني
 سريعا وأن أسير على طريقهم ادخاصي وكوثوا معي دورية تترك من أشخاصي وزودوني
 رسالة إلى الحاج علي وسرياني الطريق حتى اصعد منا مع كيميت الراشة بين تافرت وجيرونية
 وقعت مشادة بيننا ثم قادونا إلى مسؤولهم الأحمدرزيان وطالنا تسليم أملا حثنا وتلنا حمله
 ن رسائل وتقارير فسلنا له الأملحة أما التقارير فامتنعت من تسليمهم ثم طلب منا الرخصة
 لم تزيبه ونعت صاحب الأمطار بأنه مجرم وخارج عن النظام . وبعثنا نحن كذلك وقال لنا الم نا تقوا
 لأمطار رئيس الولاية أو ناكبه عزوي فتكلمت الأمر فطلبت من هورسي الولاية فقال كين لا تعرفوا
 بهار بن بلعيد . وبعد جدا أطويب أعلنا بأنه أعطى لهم امر من رئيس الولاية بما برغم ما لا يتعدى
 احدى أفراد اللجنة ومنهم يحمل امطار عزوي . ثم طلب منا الذهاب إلى الإدارة وقادتنا دورية
 تحت الحراسة إلى المجهل بل إلى الإدارة فوجدناه صالح الثاني وطلب منا تسليم الرسائل والتقارير
 فطلبت امطاره فأمرتني بأن يسلم إلى الأمطار ثم امتنعوا وفي تلك اللحظة تخلفت من
 الب التقارير بالمزيب والحريق بعية الأخوان لتلا صلحوا على ما لا يتعدى
 سلت له بعض الرسائل


المصدر: نسختين متحصل عليهما من طاهر بوزاهر وحامدي محمد الطيب

الملحق رقم (18): جواز مرور



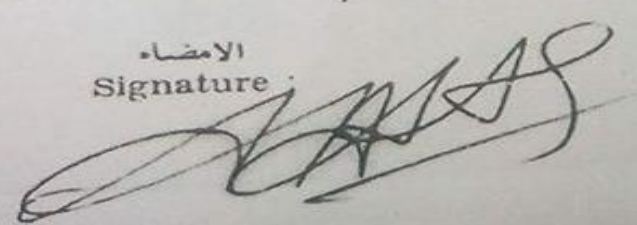
ARMÉE ET FRONT DE LIBÉRATION
NATIONALE ALGÉRIENNE
Wilaya N°1 AURES - NEMEMCHAS

جيش وجهب التحرير
الوطني الجزائري
ولاية رقم (١) أورلس السامسة

ZONE de :  منطقة
جواز مرور

LAISSER-PASSER

Laissez-passer accordé à : جواز مسلم الى حمه هنين
Par ordre de : من طرف مسئول معسكر الشعبين
Pour se rendre à : قاصدا ملافاف لفضاء مهمنة
Valable du : ١٩ ٧٠ / ١١ / ١٦ يدرم من يوم
au : ١٩ ٧٠ / ١١ / ١٩ الى يوم
Date : ١٩ ٧٠ / ١١ / ١٦ سرد في

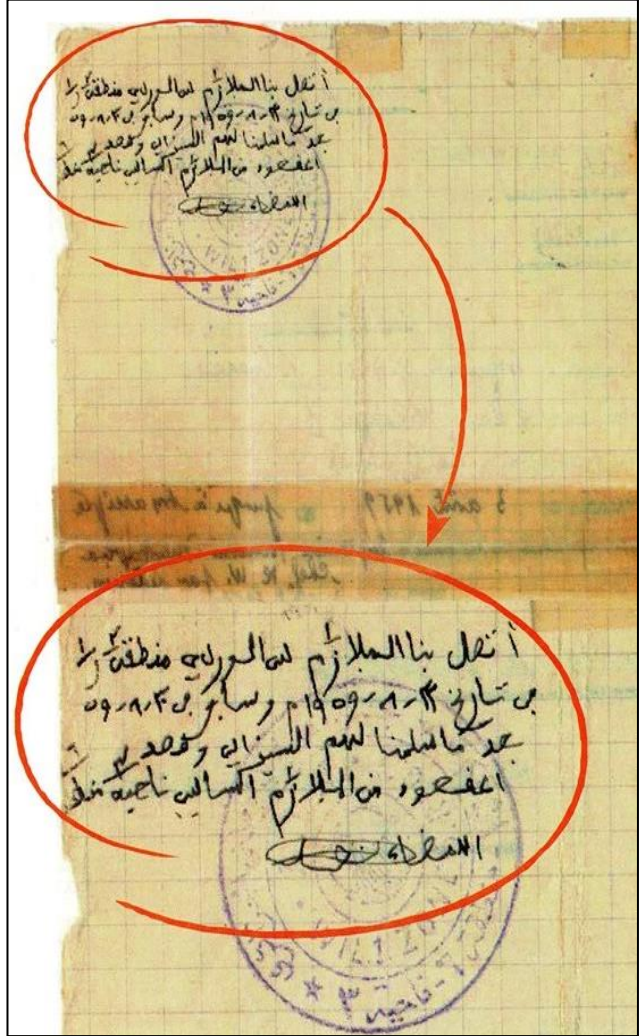
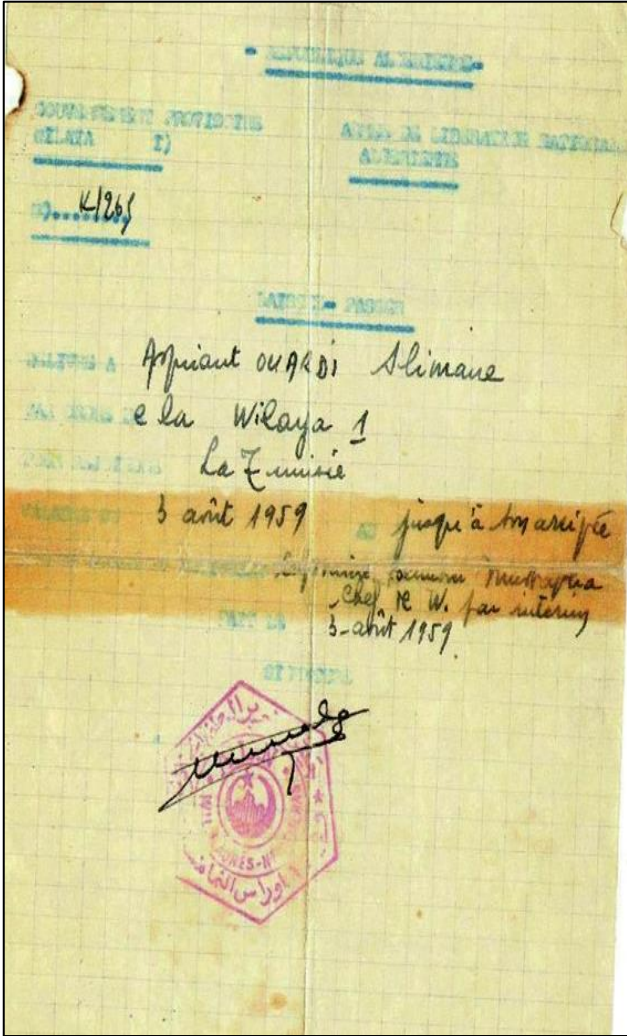
NOM et Grade : اسم ورتبة المجوز المصطفى محمد الكناص
الامضاء
Signature : 

المصدر: حمه هنين، المرجع السابق.

الملحق رقم (19): وثيقتين للعبور واستيلاء المقص

رخصة المرور إلى تونس بإمضاء مسؤول الناحية الحدودية

تسليم السيزاي للملازم 1 سي الوردى منطقة 2 ولاية 1



المصدر: مذكرات قصابية الوردى، المرجع السابق، ص ص: 262-263

الملحق رقم (20): أمر بمهمة في الكاف



ARMÉE ET FRONT DE LIBÉRATION
NATIONALE ALGÉRIENNE
Wilaya N° 1 AURES - NEMEMCHAS

جيش و جبهة التحرير
الوطنية الجزائرية
ولاية رقم (1) أوراس النمامشة

ZONE de : L'Ora El Nemcha منطقة
أمر للقيام بمهمة

ORDRE DE MISSION

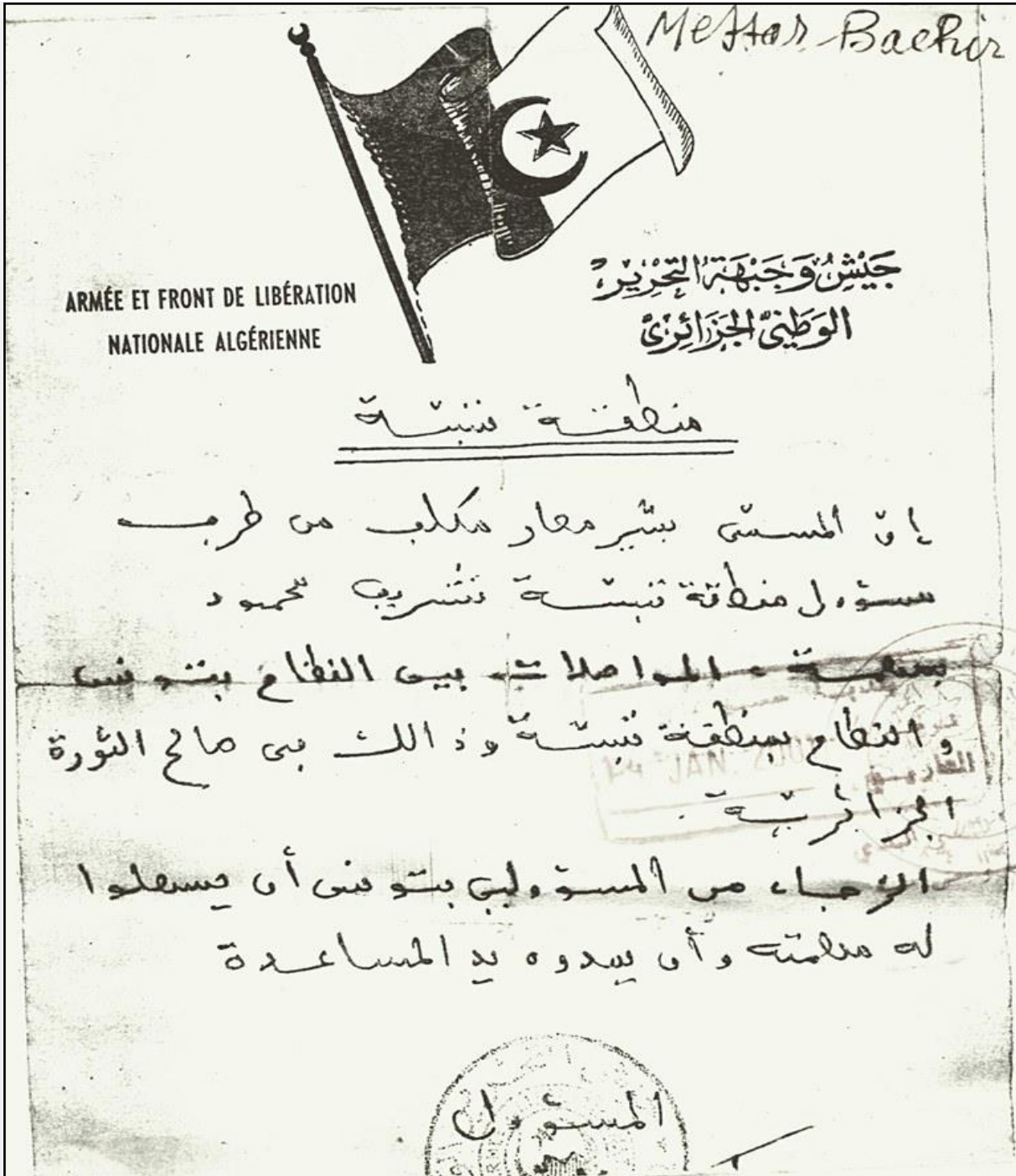
Le : Hamidane Lakdar ان السيد
est chargé par ordre de : Salah El Saadi مامور من طرف
Capitaine - El Saadi
de se rendre à : Au Chef des frontières لينصب الى
El Kel - à l'entrée en Algérie
du : 3 juillet من يوم
pour : affaire le amercement à la في مهمة

Date : 3 juillet 1957 حدد في

NOM et grade : Hamidane Lakdar اسم ورتبة الأمر
asdoubaime
الامضاء
Signature :
Salah El Saadi

المصدر: المتحف الجهوي لولاية تنسة

الملحق رقم (21): رخصة تسهيل مهمة بالقطر التونسي



المصدر: المتحف الجهوي لولاية تبسة

الملحق رقم (23): أمر بمهمة لأحمد خربوش رسالة
مرسلة إلى السيد رئيس لجنة الشعب رقم 1 للإعلام

الملحق رقم (22): أمر بتحويل المخازن لمعرفة
الدورية المتجهة إلى تونس بهته المواقع

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
جيش و جهات التحرير الوطني
ولاية لا مطلقاً ناصية قسماً

الى السيد: رئيس لجنة الشعب رقم 1
سلاماً و قبة و بعد اخبركم بان الاتصال المدين
احمد بن خربوش تم تجنيده من ضمن جيش التحرير
الوطني وامره بان يحضر نفسه لعبور الحدود
الى تونس رفقة من يلائم في الايام القليلة
القادمة الحاملين يدور بالمهمة الرسمية الى
القيادة هناك بالخارج .
وفي خصوص من يختلف في العمل معكم ارجوكم
ان تبحثوا على من تتوفر فيه النية والقيام
بالعمل مثل من سبقه ودون اخطاره في انتظار
قدوم السياسي فوكم والمشاورة ويتم بعد ذلك
تعيينه ان شاء الله .
والسلام عليكم جميعاً من جيش التحرير الوطني
اجباري القسم الى بن المسعود
الامضاء
حدر في 20/05/1971م

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
جيش و جهات التحرير الوطني
ولاية لا مطلقاً ناصية قسماً

الى السيد رئيس لجنة الشعب رقم 1 سلاماً
واحتراماً و قبة و بعد اخبركم بان نأخذوا
خذ ركمء وامرهم بان تغيير اماكن تسربكم المعروف
سابقاً وقبول كل مخزون ومودع التابع للثورة الى
اماكن أخرى احتياطية حيث الدورية التي توجهت
الى تونس يوم 20/05/1971 من بلدكم وافرادها يعرفوا
كل صغيرة وكبيرة على الجبهة انهم قعدوا في قبضة
العدو على مقرية من الحدود التونسية بالطيط
بالتكان المسمى (شوشة الياهودى) بالمجرى
يوم 05/06/1971م ان العدو مكابده شديدة
وعذابه من الالب من اللدان يردقهم الصبر والبناء
ويوسك السننهم على ما يعرفوا
ارجوكم مرة أخرى اخذ الخيط والحذر
والسلام عليكم من كل الجيش والشعب
اجوكم اجباري القسم الامضاء
حدر في 20/05/1971م

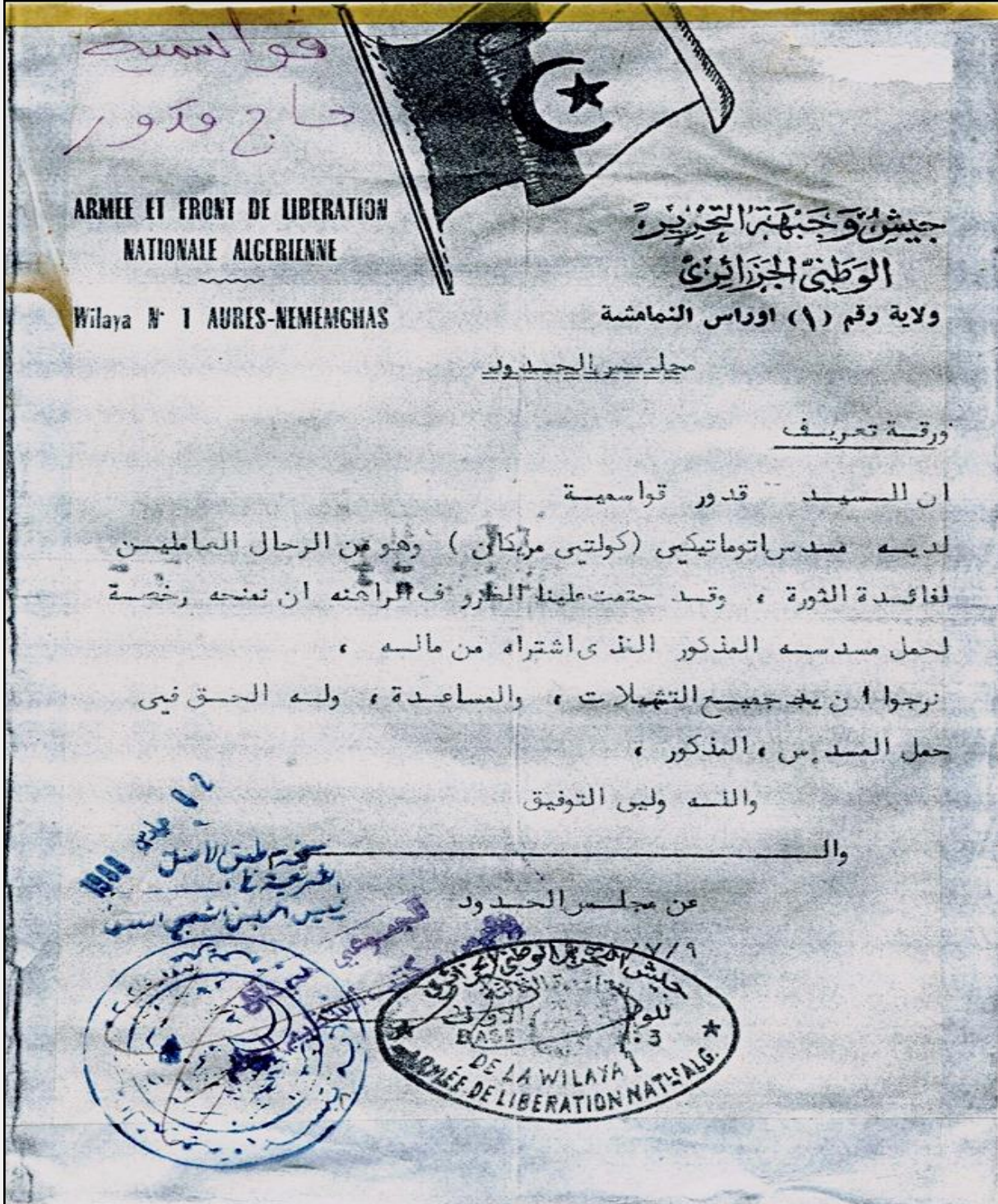
الملحق رقم (24): أمر بمهمة لأحمد خربوش وهي مهمة عبور الحدود إلى تونس

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
جيش و جهات التحرير الوطني
ولاية لا مطلقاً ناصية قسماً

الى الشباب العبور على وطنيه احمد
خربوش (المورطبي) احيوكم بتحية الثورة والجهاد
وبعد خيروك بانه تم تجنيده في صفوف جيش
التحرير الوطني ويا مروقك التضام ان تراقف من
يلتحق ببيكم في الايام القادمة من الجبل لتوجه
الى تونس عبر صحراء سوف لا يزال مهمراً الى
القيادة هناك واني بلغت مسؤول لجنة بعد الخبر
ليعيين فيما بعد من يخلقك بالعمل .
ارجوكم ايها الشباب ان تحضر نفسك -
لسفرتي اى وقت يتصلوا بك . ودمت في خدمة
الوطن ومخربره من قبضة العدو الخاطوب
الوجاهة . تقديم الطولات ضد قوة الشن
والسلام عليكم مؤتمل المجاهدين
والسلام من اجباري القسم
الامضاء
حدر في 20/05/1971م

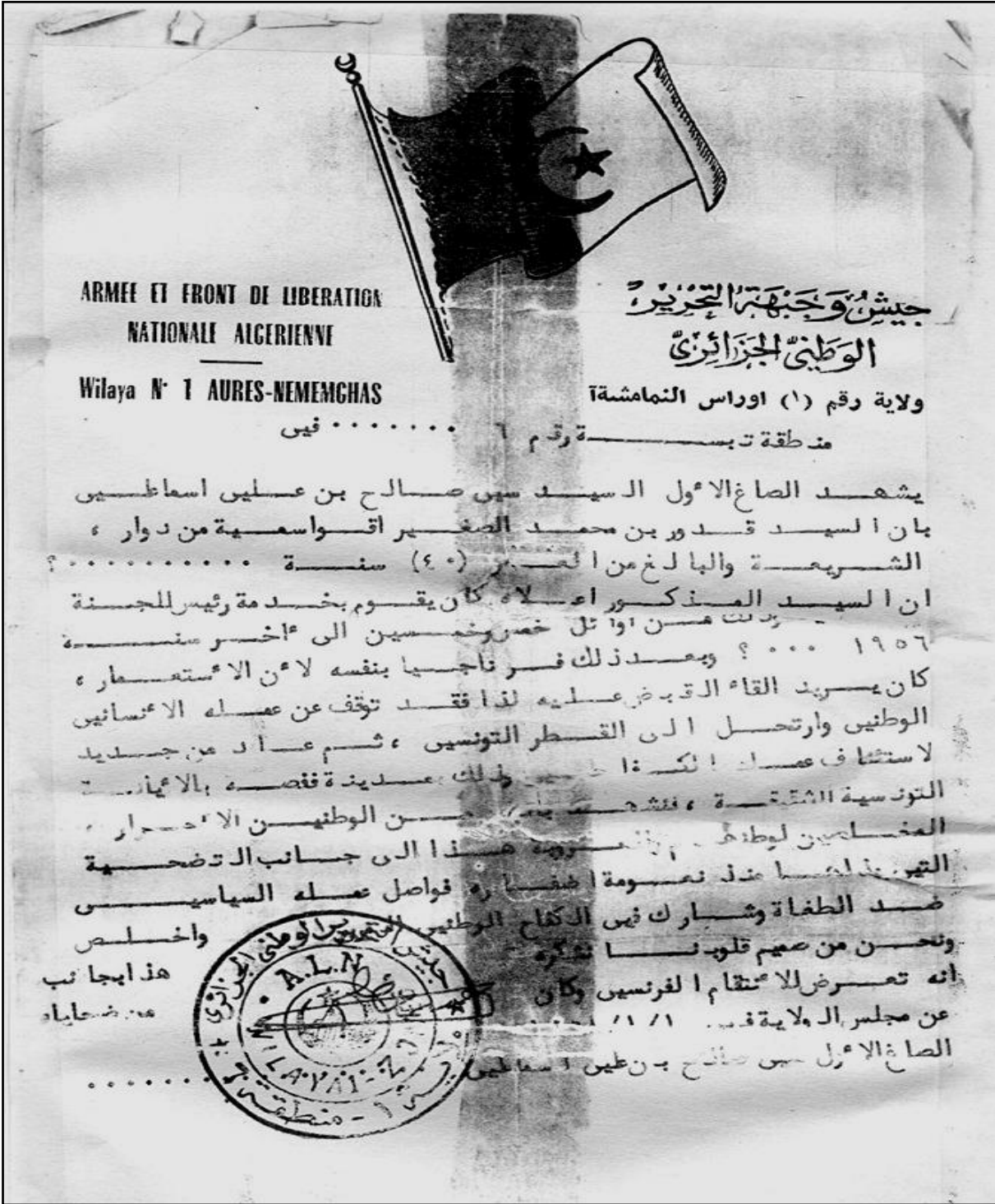
المصدر: المتحف الجهوي لولاية بسكرة

الملحق رقم (25): تصريح بتسليم سلاح بتفويض من قادة الثورة



المصدر: المتحف الجهوي لولاية تبسة

الملحق رقم (26): شهادة ترخيص بحمل سلاح



المصدر: المتحف الجهوي لولاية تبسة

الملحق رقم (27): نموذج عن تعيين قائد في الحدود



المصدر: المتحف الجهوي لولاية تبسة

الملحق رقم (28): نموذج على قائد يجاهد في الحدود

بطاقة قائد

قررت القيادة العامة للكشافة
الجزائرية بمجلسها المنعقد
23 مارس 1961

تسمية محمد بن محمد بن محمد بن محمد
بصفة ملزم زمرة
بفوج فريان صعبة الفصوي
للسنة الكشفية 1960-61

عنوانه فريان صعبة
مهنته تدريس

تاريخ ولادته 23 8 48

امضاء القائد العام
الامضاء
1961
عدد البطاقة

القيادة الوطنية
1961

المصدر: متحف ولاية تبسة

الملحق رقم (29): بطاقة شخصية للمجاهد بشير مصار

MESSAR Bachir
A. L. N. & F. L. N.
Carte Individuelle

اسم العضو ولقبه مصار بشير

المقر المنطقة 6 (تبسة)
الصفة مسؤل الإقتصلا ت
الممالة الولاية I
الدائرة المنطقة 6 (تبسة)
الفرع المنطقة 6
الحدود الجزائرية
الثورة
القيادة العليا للجيش
وجبهة التحرير

رج: 5260

Nom MESSAR
Prenom BACHIR
Qualité RESPONSABLE DES LIAISONS
Département WILAYA I
Commune ZONE 6 (TEBESSA)
Séction FRONTIÈRE:
ALGÉRO-TUNISIENNE

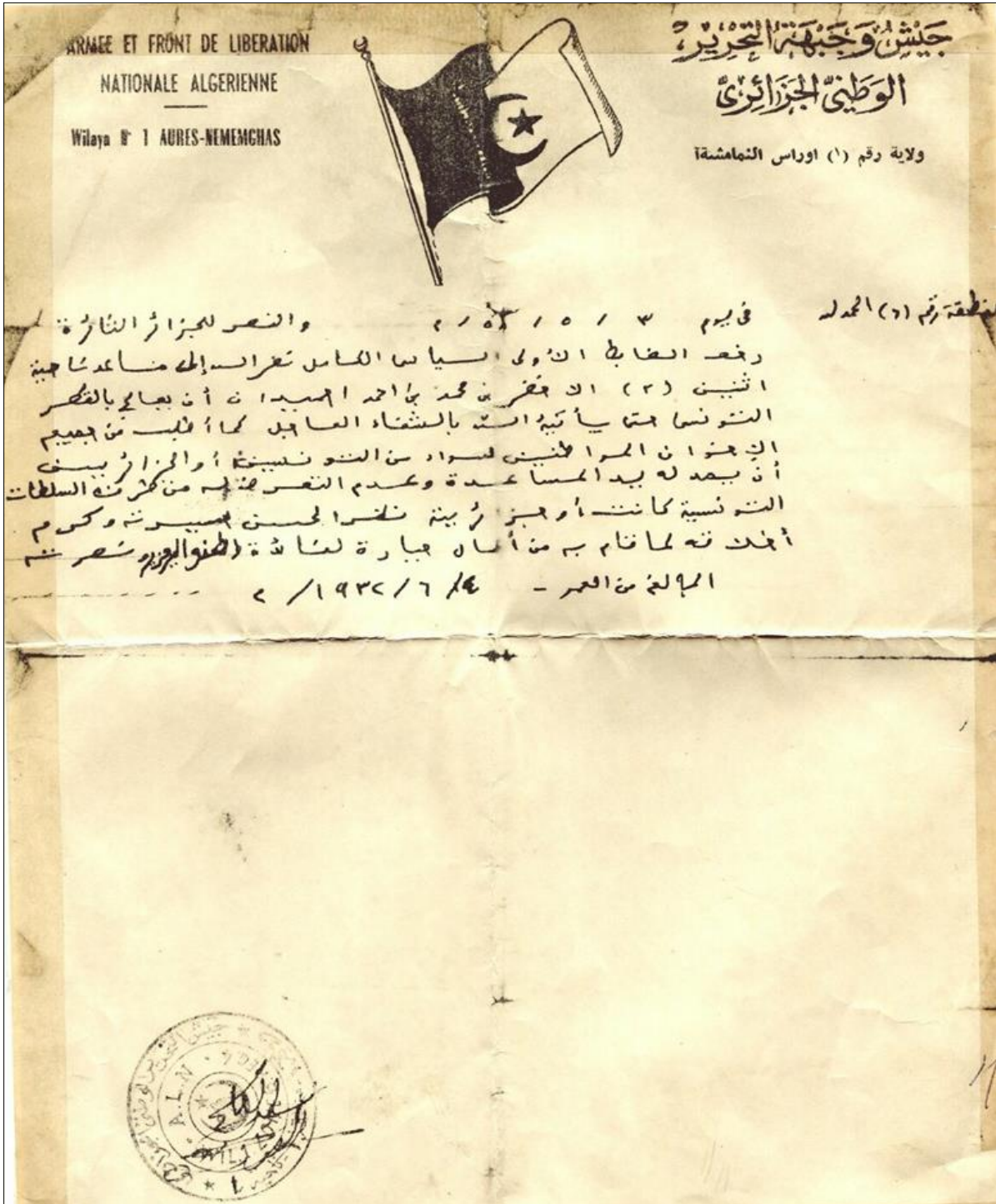
Commandement Supérieur
de l'Armée de la libération Nationale
SIGNATURE

بطاقة شخصية للمجاهد بشير مصار
مدة صلاية من طرفه بتاريخ 2009/05/30



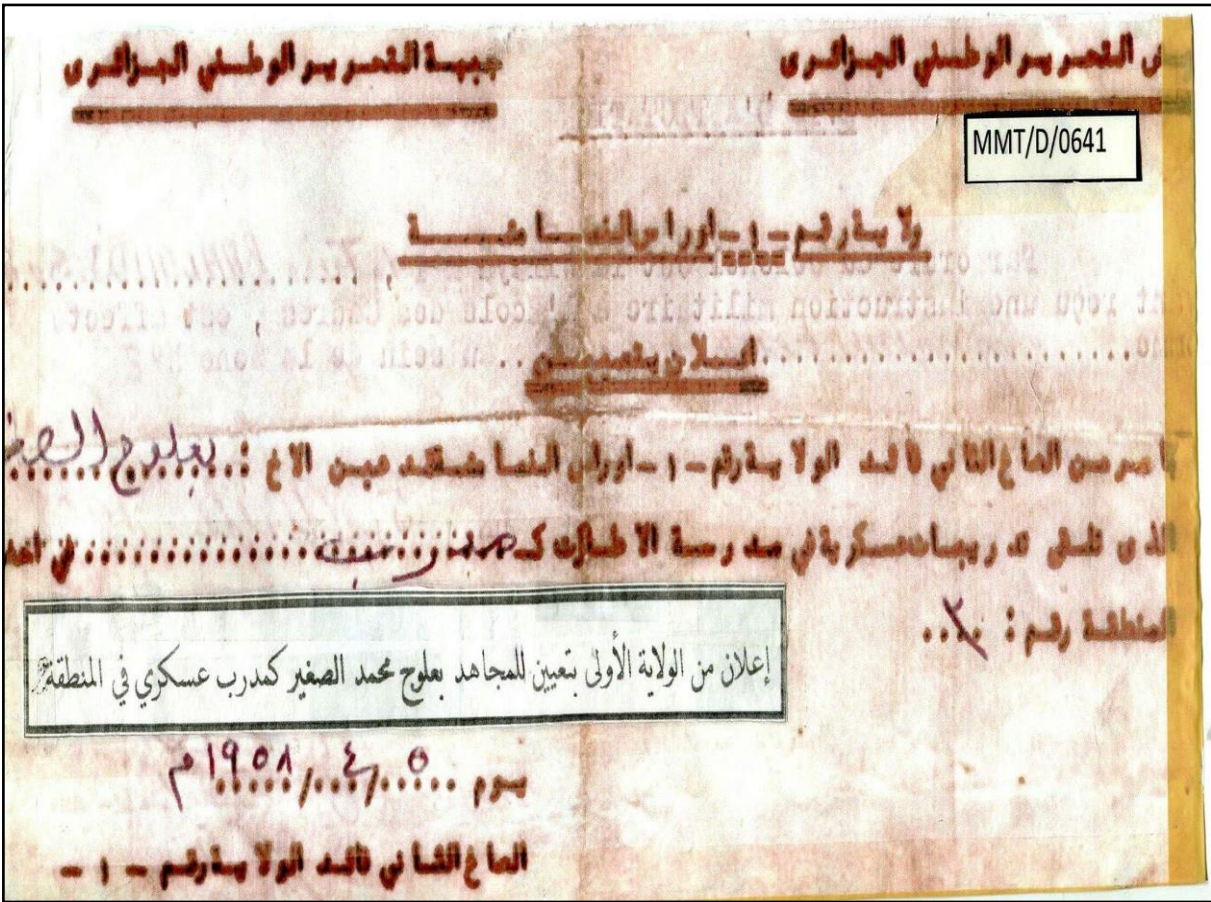
المصدر: المتحف الجهوي لولاية تبسة

الملحق رقم (30): وثيقة للعلاج بالقطر التونسي وكذا طلب عدم التعرض له من التونسيين والجزائريين



المصدر: المتحف الجهوي لولاية تنسة

الملحق رقم (31): إعلان من الولاية الأولى بتعيين بعلوج محمد الصغير
كمدرّب عسكري في المنطقة



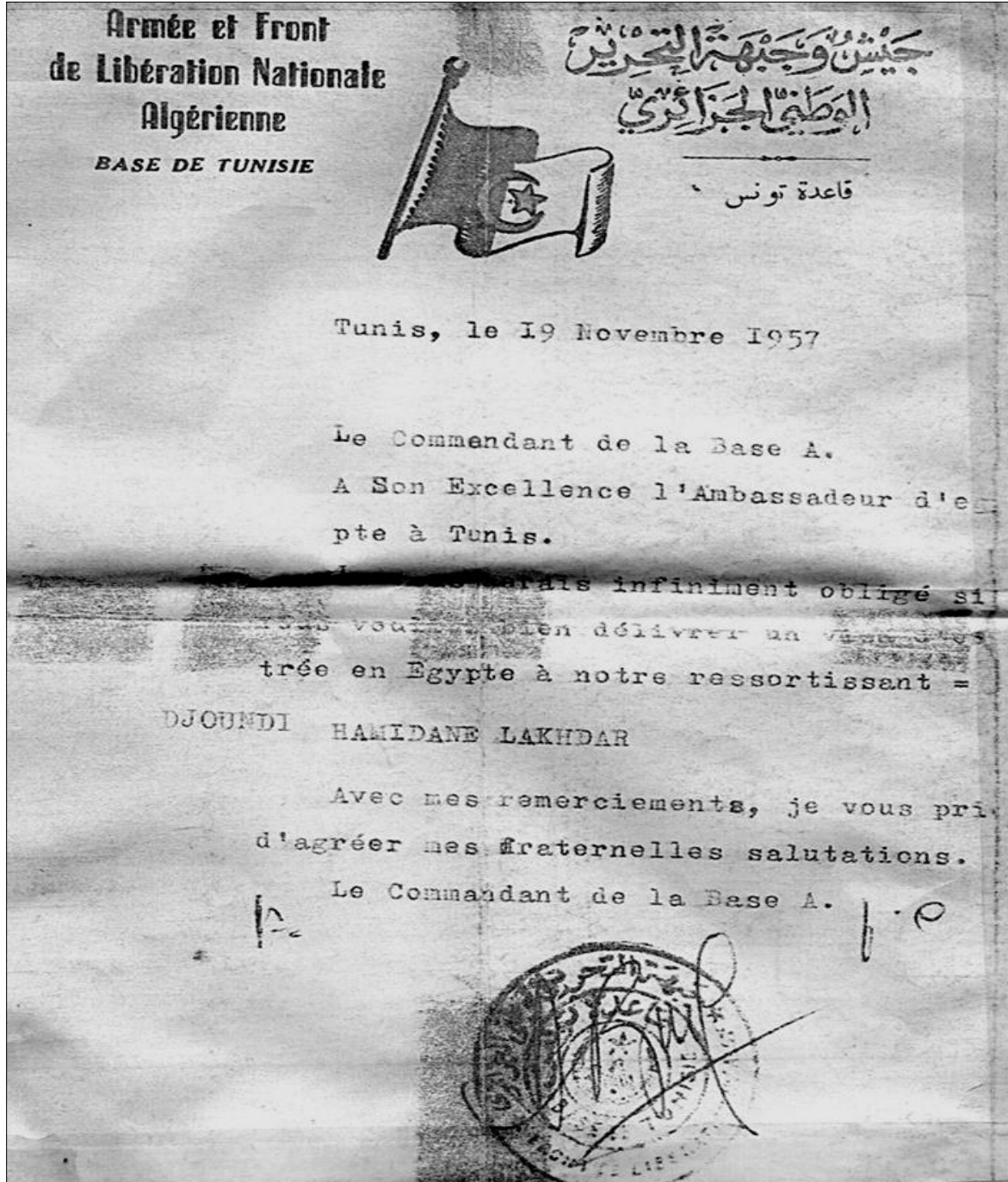
المصدر: المتحف الجهوي لولاية تبسة

الملحق رقم (32): بيان بإعطاء الصلاحية التجول بكامل الحدود لمسؤول في المصلحة العامة



المصدر: المتحف الجهوي لولاية تبسة

الملحق رقم (33): وثيقة تتمثل في دعوة موجهة من قاعدة تونس
لحضور لجنة تشكيل الحكومة المؤقتة



المصدر: المتحف الجهوي لولاية تنسة

الملحق رقم (34): إصدار جوازات السفر والتأشيرات

R.B.
SOUS-PREFECTURE DE TEBESSA

REPUBLIQUE FRANCAISE

Tébessa, le 19 Août 1957

no 6169

Le Sous-Préfet de l'Arrondissement de Tébessa,
à Messieurs les Délégués Spéciaux
et Présidents de Délégations Spéciales de l'Arrondissement El Mezeraa
S/C de Messieurs les Officiers, Chefs
de S.A.S. CHERIA

OBJET : Délivrance des passeports et visas. -

J'ai l'honneur de vous faire connaître, que par décision du 2 Juin 1956 n° 7650, M. LE PREFET m'a délégué ses pouvoirs en matière de délivrance de passeports et visas.

Aussi, je vous rappellerai brièvement, les règles essentielles qui président à la constitution des dossiers de l'espèce, règles qui vous ont été notifiées en leur temps et plus récemment encore par circulaire préfectorale du 1er Septembre 1950 n° 8.358 CIR/3.

I°/ PREUVE DE L'IDENTITE DU REQUERANT -

Je vous confirme que vous devez, à la réception de toute demande de passeport ou de visa, exiger des requérants la justification :

a) - de leur identité
b) - de leur nationalité

sur production de documents officiels (carte d'identité, passeport périmé établi postérieurement au 1er Octobre 1944, livret de famille, acte de naissance, de mariage, de décès, de divorce délivrés depuis moins de 90 jours. A défaut des deux premières pièces, un certificat de nationalité établi par le Juge de Paix).

D'autre part, les demandes doivent être souscrites sur des imprimés spéciaux mis gratuitement à la disposition

...///...

المصدر: المتحف الجهوي لولاية تنسة

الملحق رقم (35): مراسلة من الدرك الفرنسي للمنطقة الحدودية " نقرين " تتعلق بتنقل الأشخاص

NEGRINE, le 4 Avril 1959

L'Adjudant GUILLAUME Commandant le Poste Permanent de Gendarmerie de NEGRINE

à

M.le Lieutenant Commandant la Compagnie de Gendarmerie à TEBESSA

GENDARMERIE NATIONALE

 COMMANDEMENT REGIONAL DE LA GENDARMERIE DE LA X^e REGION MILITAIRE.

 10^e LEGION TER DE GENDARMERIE

 GROUPEMENT DE BONE

 COMPAGNIE DE TEBESSA

 POSTE PERMANENT DE NEGRINE

 n° 45/4.-

O B J E T : - Circulation des personnes

REFERENCE : - Arrêté 102 - 2° D.I.M. & Z.E.C. en date du 3 Juin 1958
 - Instruction n° 503/5 2° D.I.M. & Z.E.C. du 3 Juin 1958.

De nombreux transhumants en provenance des communes de STAII - GOURIGUEUR-BEDJEN-TROUBIA-TLIDJEN-EL MEZERAA sont installés sur le territoire des communes NEGRINE et FERKANE.

Ces personnes venant d'un autre groupe de communes, devraient être suivies les prescriptions de l'Arrêté 102 et l'Instruction n° 503/5 du 3 Juin 1958, en possession d'un laissez-passer temporaire d'une durée maximum de trois mois. Hors la majorité des transhumants contrôlés sont démunis de cette pièce et ne possèdent pour justifier de leur déplacement qu'un certificat de transhumant délivré par leur commune d'origine. Les recherches effectuées dans les archives du Poste ne m'ont pas permis de trouver une documentation traitant de cette question.

En conséquence, compte tenu des errements antérieurs, j'ai l'honneur de demander si l'application des textes en vigueur peut être envisagée.

signé: . . .

-§- COPIE CONFORME TRANSMISE -§-

à

- M.l'Officier Supérieur AA - S/Préfecture de TEBESSA (12 ex.)

en lui rappelant les prescriptions des Notes de Service 8421/GST/3 en date du 24.10.58 et 289/GST/5 en date du 10.1.59 et 2559/3, 2960/5 du 14.4.59.

En raison de l'achèvement prochain de la transhumance, il ne paraît pas possible de régulariser la situation des personnes mises en cause par la lettre du Commandant du poste permanent de Gendarmerie de NEGRINE selon les modalités prévues par la Note de Service 289/GST/5; mais les S.A.S. intéressées devront après entente avec les représentants locaux et la gendarmerie, détacher un élément de contrôle qui validera les certificats de transhumants délivrés par les communes d'origine.

- Gendarmerie (12 ex.) - B/2
 - S/S

JV/LB

CORPS D'ARMEE DE CONSTANTINE

 ZONE EST CONSTANTINOIS

 25° D.P. & S.T.

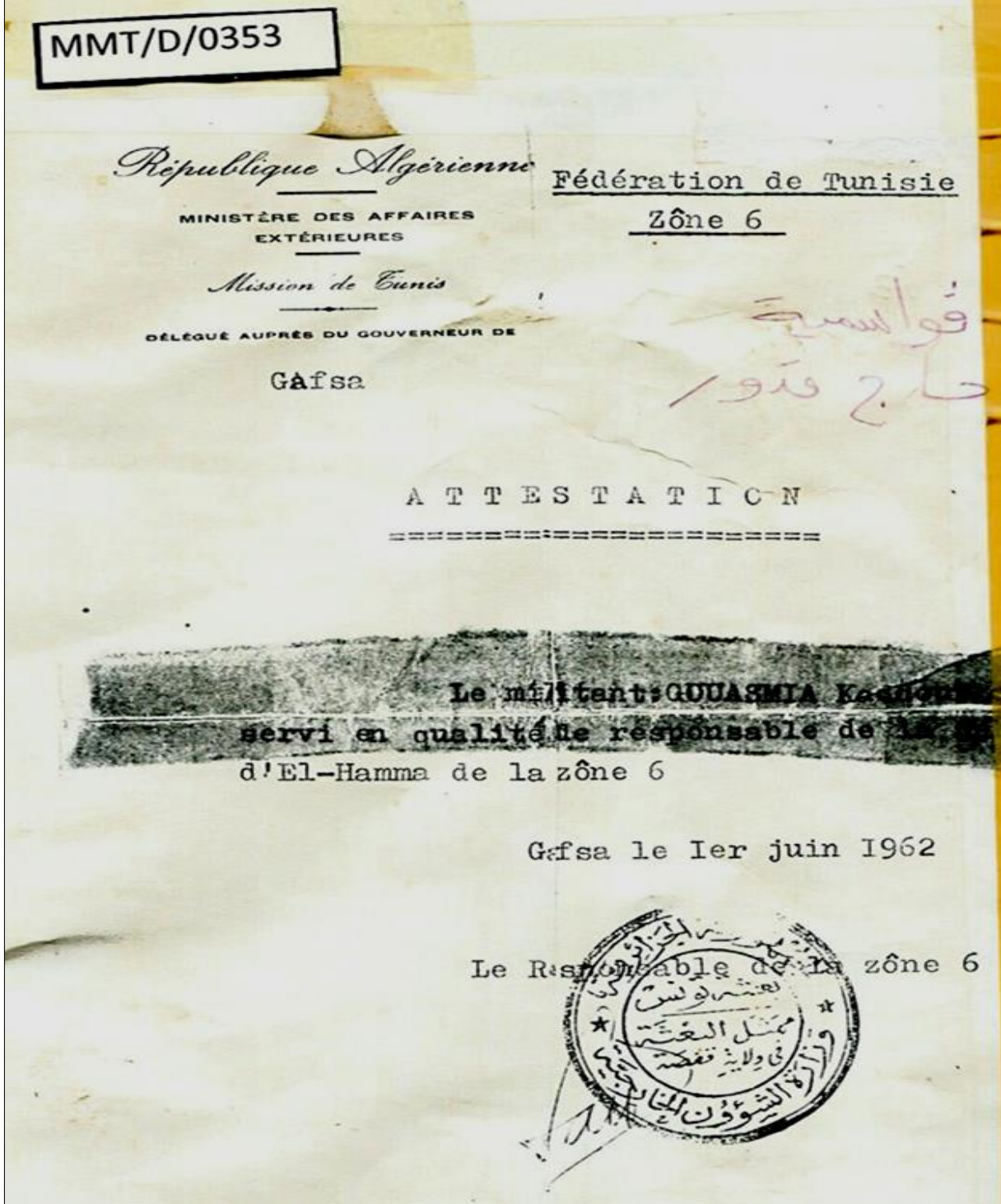
 ETAT MAJOR - 5° BUREAU

 N° 3104 /ST/5
 Cit.

مراسلة من الدرك الوطني الفرنسي من المنطقة الحدودية ' نقرين ' بتاريخ 1959/04/04 تتعلق بتنقل الأشخاص

المصدر: المتحف الجهوي لولاية تبسة

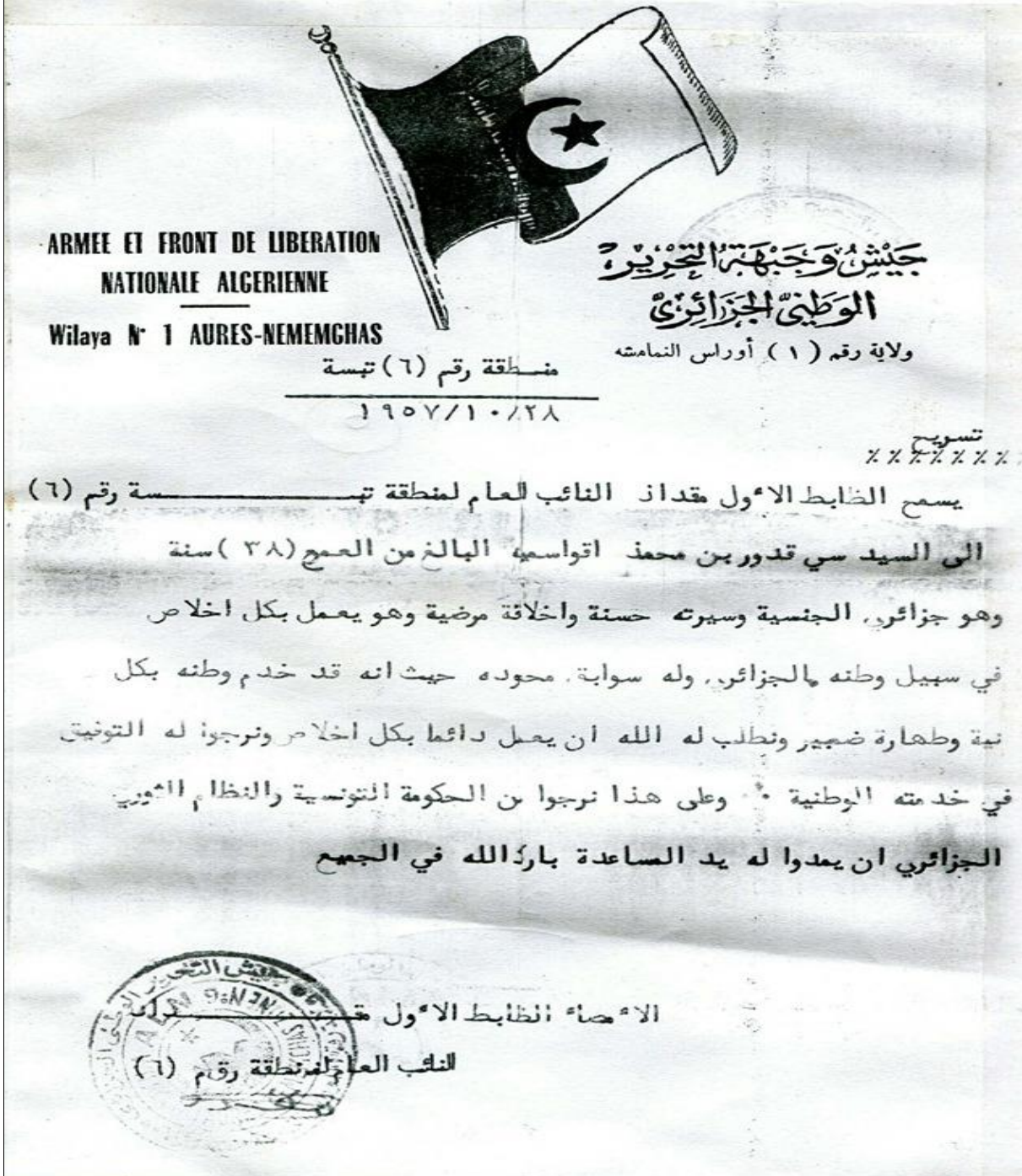
الملحق رقم (36): شهادة تتضمن نشاط مسؤول ناحية قفصة



المصدر: المتحف الجهوي لولاية تبسة

الملحق رقم (37): تصريح للنائب العام لمنطقة تبسة يطلب مساندة حامل الوثيقة

من الحكومة التونسية والنظام الثوري هناك



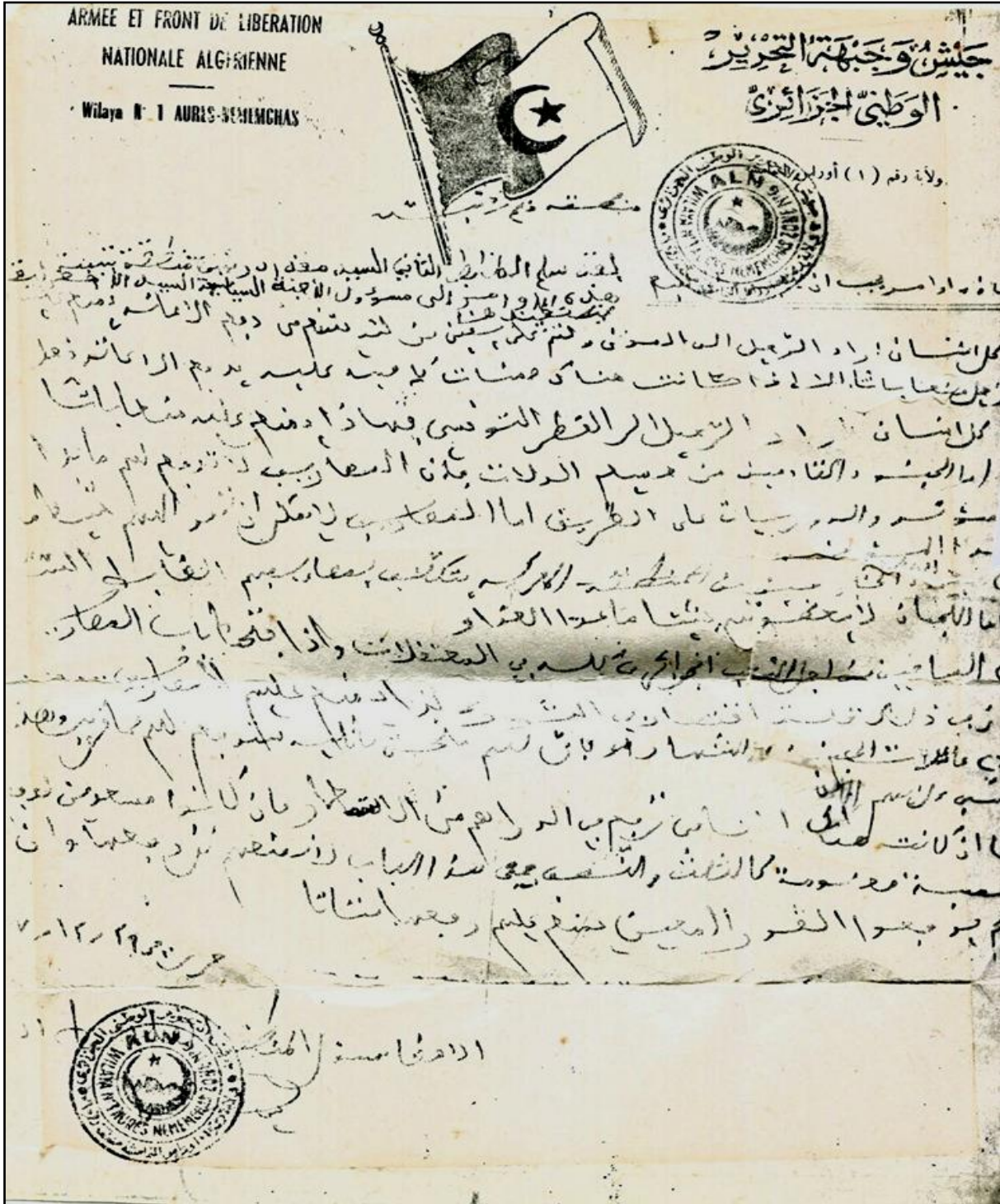
المصدر: المتحف الجهوي لولاية تبسة

الملحق رقم (38): رسالة من أركان حرب الولاية الأولى إلى معتمد تالة



المصدر: منظمة المجاهدين قسمة زربية الوادي

الملحق رقم (39): رخصة للعلاج في القطر التونسي محررة من الضابط الكامل نصر الله



المصدر: المتحف الجهوي لولاية تبسة

الملحق رقم (40): وثيقة تمثل نموذج لمساعدات الهلال الأحمر التونسي للاجئين الجزائريين



المصدر: المتحف الجهوي لولاية تبسة

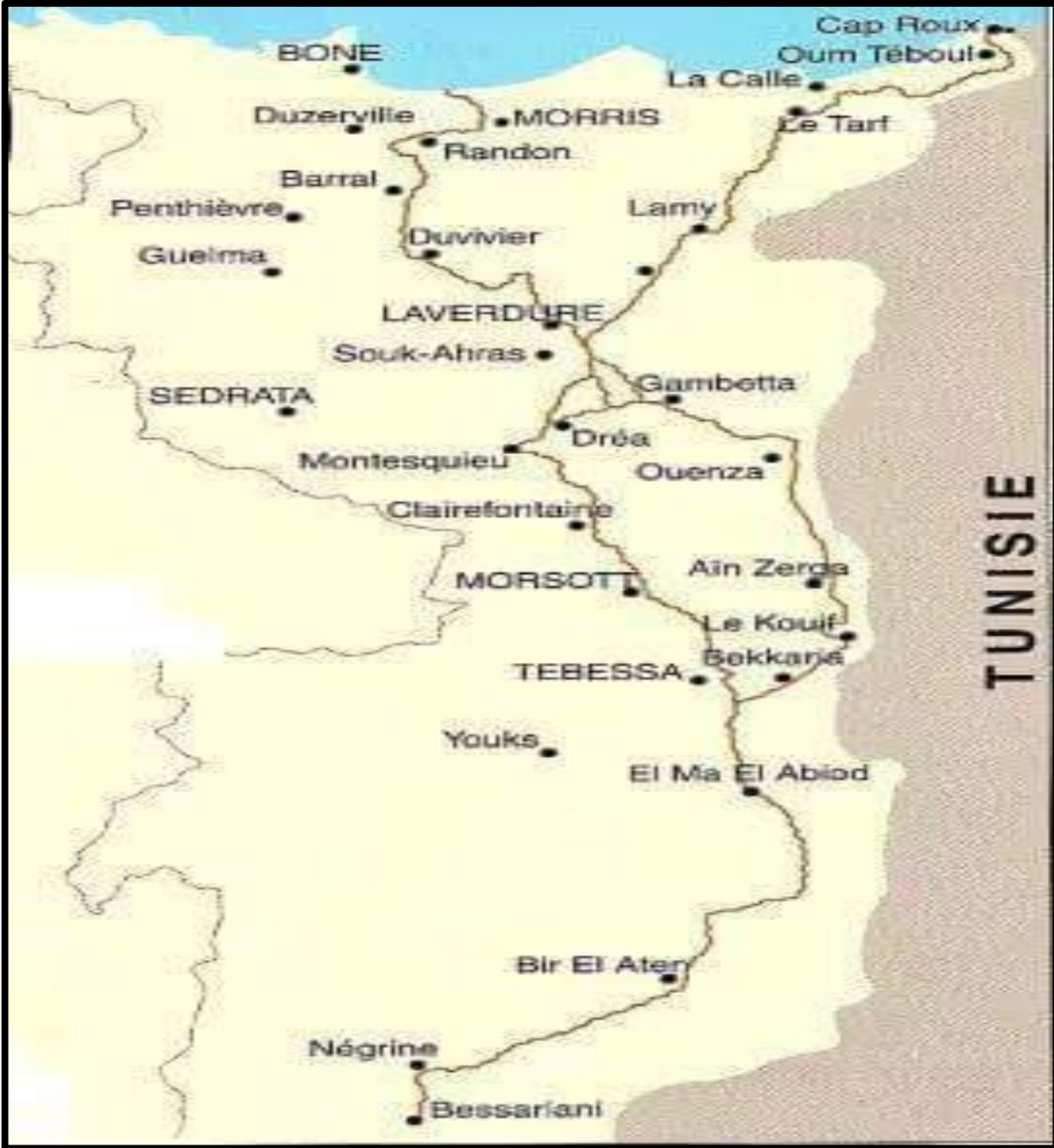
الملحق رقم (41):

صورة للسيد بوزيد عبد المجيد بوزيد بمستشفى حبيب ثامر بتونس جوان 1957 رفقة بعض الجنود



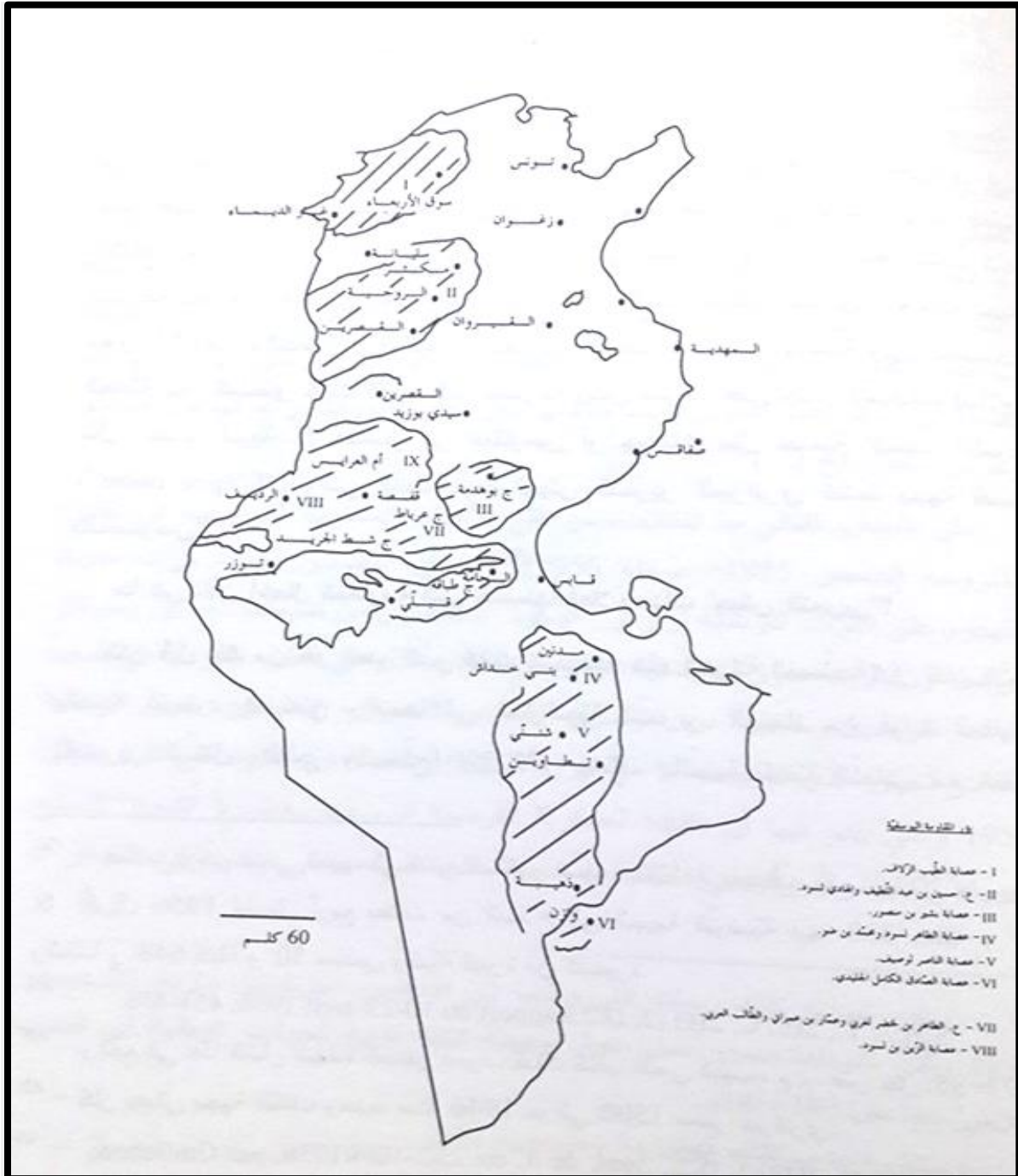
المصدر: مركز الشرطة

الملحق رقم (42): خريطة الولاية الأولى



المصدر: عبد الواحد بوجابر، المرجع السابق، ص: 319

الملحق رقم (43): بؤر المقاومة اليوسفية (ديسمبر 1955 - صائفة 1956)



المصدر: عميرة عليّة، المقاومة الشعبية...، المرجع السابق، ص: 163

الملحق رقم (44):

صورة تضم الإطارات بمركز ملاق " بالحدود التونسية الجزائرية "



المرتكزين من اليمين إلى اليسار:

- حشيشي الحفناوي: قائد الفيلق " 71 " .

- حشيشي عمار: قائد فوج بالفيلق .

الواقفون من اليمين إلى اليسار:

- العيد بنت الفلاح: قائد فصيلة فيلق " 71 " .

- أحمد شرفي: نائب قائد الكتيبة الثالثة فيلق " 71 " .

- عبد السلام شريط: قائد الكتيبة الأولى فيلق " 71 " .

- بلقاسم جدي: نائب قائد الكتيبة الرابعة فيلق " 71 " .

المصدر: متحف تبسة

الملحق رقم (45): صور بالحدود داخل مراكز التدريب

صورة المجاهد محمود قنز خلال التدريبات



صورة المجاهد بعلوج محمد الصغير



المصدر: متحف تبسة

الملحق رقم (46):

التحضير لعملية عسكرية في معسكر داخل تونسي



المصدر: مركز التوثيق التونسي

الملحق رقم (47): مناطق الولاية الأولى



مناطق الولاية الأولى

المنطقة الثالثة : جبال الزاب أصبحت تابعة للولاية السادسة

المنطقة الرابعة : أم البواقي، عين مليلة

المنطقة الخامسة : سدراثة، مداوروش، العوينات، مرسط

المنطقة السادسة : جبال النمامشة، تبسة، خنشلة، بئر العاتر

المنطقة الأولى : جبال الحضنة، سطيف، المسيلة، بركة

المنطقة الثانية : وفيها يقع مركز الولاية بجبل كيمل بقلب الأوراس

المرجع: الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين، المرجع السابق، ص:332.

الملحق 48: أما عن تقسيم الأفواج المجتمعين عند قرية الحجاج تم اختيارهم للقيادة:

1. حسين برحاييل..... قيادة المغاوير في بسكرة.
2. بلقاسم قرين..... قيادة المغاوير في باتنة ومروانة.
3. لغرور عباس..... قيادة المغاوير في خنشلة.
4. أحمد نواورة..... قيادة المغاوير في آريس.
5. الطاهر النويشي..... قيادة المغاوير في عين لقصر⁽¹⁾.

في ليلة نوفمبر اجتمع أفواج ناحية آريس بدشرة ولاد موسى، وأفواج ناحية باتنة في خنقة لحدادة وقد أشرف سي مصطفى رفقة شيحاني بشير على توزيع الأسلحة والمهام بالمكانين⁽²⁾.

أما مصطفى بن بولعيد فقد حدد قيادة المناطق الأخرى إلى:

- الفوج 01: عبيدي الحاج لخضر..... مدينة باتنة.
- الفوج 02: عمر العايب..... باتنة.
- الفوج 04: ناجي نجاوي..... فم الطوب.
- الفوج 05: قرين بلقاسم..... باتنة ثم سريانة.
- الفوج 06:..... تيمقاد
- الفوج 07: كاوخة محمد بن بلقاسم.
- الفوج 08: كاوخة لخضر..... منجم إيشمول⁽³⁾.

(1) بلقاسم بن محمد برحاييل، المرجع السابق، ص: 132.

(2) محمد عباس، ثوار عظماء...، المرجع السابق، ص: 512.

(3) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص: 512.

جدول رقم (04): القيادات المعينة لنشر الثورة في الولاية الأولى⁽¹⁾

اسم القائد	اسم الناحية
أحمد نواورة	ناحية آريس
محمد الشريف بن عكشة	ناحية عين التوتة
الطاهر نويشي ⁽²⁾	ناحية فم الطوب وعين لقصر
الحاج لخضر عبيدي	ناحية باتنة
مصطفى رعايلي	ناحية سطيف
عبد الحفيظ طورش	ناحية المسيلة
مسعود عايسي	ناحية خنقة بني بوسليمان
عاجل عجول	ناحية السراحنة
عمار أمعاش	ناحية يابوس
عباس لغرور	ناحية خنشلة وتبرقة
الباهي	ناحية ششار
لزهر أشريط	ناحية تبسة
العربي طالب	ناحية وادي سوف
الحاج علي الحركاتي	ناحية عين البيضاء

المرجع: عمار ملاح، من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح...، المرجع السابق، ص:106.

(1) ينظر: الملحق رقم (42): خريطة الولاية الأولى.

(2) هو الطاهر غمراس سنة 1915 بكميل، أسندت إليه قيادة ناحية بوعريف في المنطقة الأولى.

جدول رقم (05): أهم نتائج انطلاق الثورة في المنطقة الأولى

المنطقة وعدد المشاركين	المدينة	عدد الهجمات	عدد الجرحى الفرنسيين	عدد الموتى الفرنسيين	نتائج الهجمات
المنطقة الأولى الأوراس المشاركون 400 مجاهد	خنشلة	6	2	2	- جرحى شرطي - 2 موتى - استرجاع 4 مسدسات - جرح حارس - حرق عدة مكاتب - تخريب المحول الكهربائي الذي يزود كل المدينة - تخريب الخطوط الهاتفية
	دوار يابوس	1	0	0	- حجز بندقية
	دوار الولجة	4	0	0	- حرق مركب الخشب - تخريب الخطوط الهاتفية - تخريب شبكة الطرقات
	باتنة	4	0	2	- عزل مركز آريس - استرجاع مسدس - تخريب جسور بتكوت، عفرة، مروانة وشيلية - حرق مطحنة ومطمورة حبوب ملك لفرنسي
	آريس	16	1	2	- قطع الخطوط الهاتفية
	بسكرة	16	0	0	- تخريب مركز كهربائي - جرح حارس - هجوم الثكنة خلف 2 جرحى
	بريكة	2	0	0	- تخريب شبكة الطرقات بين بريكة وسطيف - تخريب أعمدة الهواتف بين بريكة وسطيف
	الخروب	4	0	0	- تخريب الخطوط الهاتفية

المرجع: لامية بن دادة، المرجع السابق، ص:50.

جدول رقم (06): التشكيلة الأولى لجيش التحرير الوطني في الفترة 1954-1956

التشكيلة	عدد أفرادها	القيادة
نصف الفوج	5 مجاهدين	جندي أول
الفوج	13-11 مجاهدا	عريف ونائبان برتبة جندي أول
الفصيلة أو الفرقة	3 أفواج 45-35 مجاهدا	يرأسها 06 مجاهدين برتبة جندي أول و 03 برتبة عريف وعلى رأس الفرقة عريف أول يساعده كاتب
الكتيبة		يرأسها مساعد عسكري وسياسي

المرجع: الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص: 55.

القائمة السيلوغرافية

أولاً: الوثائق الأرشيفية:

1/ الأرشيف الوطني التونسي:

- S: M.N, C58, D1, N°11, D 1950-1954.
- S: M.N, C14, D58, N°30, D 1954-1955.
- S: M.N, C14, D8, N°15, N°3, D 1954-1955.
- S: M.N, C14, D8, N°30, D 1954-1955.
- S: M.N, C14, D8, N°15, D 1954-1955.
- S: M.N, C68, D1, N°6, D 1956
- S: M.N, C68, D1, N°8, D 1956.
- S: M.N, C68, D1, N°13, D 1956.
- S: M.N, C68, D1, D 1956.
- S: M.N, C68, D1, N°36001, D 1956.

2/ مركز التوثيق القومي التونسي:

- علبة رقم: 10 (تونس - الجزائر 1957-1981).

3/ مصلحة أرشيف الجيش الفرنسي - باريس:

- SHD, 1H1631, DOCF

4/ محفوظات المتاحف الجهوية للمجاهد:

1- المتحف الجهوي لولاية تبسة:

- محضر اجتماع المناطق لمناقشة قرارات وادي الصومام.
- أمر بمهمة في الكاف.
- رخصة تسهيل مهمة بالقطر التونسي.
- تصريح بتسليم سلاح بتقويض من قادة الثورة.
- شهادة ترخيص بحمل سلاح.
- نموذج عن تعيين قائد في الحدود.
- نموذج على قائد بالحدود.
- بطاقة شخصية للمجاهد بشير مزار.

- وثيقة للعلاج بالقطر التونسي وكذا طلب عدم التعرض له من التونسيين والجزائريين.
- إعلان تعيين بعلاج محمد الصغير كمدرّب عسكري في المنطقة.
- بيان بإعطاء الصلاحية التجول بكامل الحدود لمسؤول في المصلحة العامة.
- وثيقة تتمثل دعوة موجهة من قاعدة تونس لحضور لجنة تشكيل الحكومة المؤقتة.
- إصدار جوازات السفر والتأشيرات.
- مراسلة من الدرك الفرنسي للمنطقة الحدودية " نقرين " تتعلق بتنقل الأشخاص.
- شهادة تتضمن نشاط مسؤول ناحية قفصة، الرديف، الحامة ولاية توزر بتونس.
- تصريح للنائب العام لتبسة لتسهيل مهمة حامل الوثيقة من الحكومة التونسية والنظام الثوري هناك.
- رخصة للعلاج في القطر التونسي محررة من الضابط الكامل نصر الله.
- وثيقة تمثل نموذج لمساعدات الهلال الأحمر التونسي للاجئين الجزائريين.
- صورة تضم الإطارات بمركز " ملاق " بالحدود التونسية الجزائرية.
- صور بالحدود داخل مراكز التدريب.

2- المتحف الجهوي لولاية بسكرة:

- أمر بتحويل المخازن لمعرفة الدورية المتجهة إلى تونس بهته المواقع.
- أمر بمهمة لأحمد خربوش رسالة إلى السيد رئيس لجنة الشعب رقم 1 للإعلام.
- أمر بمهمة لأحمد خربوش وهي مهمة عبور الحدود إلى تونس.

5/ محفوظات منظمة المجاهدين: قسمة المزربية الوادي:

- رسالة من أركان حرب الولاية الأولى إلى معتمد تالة.

6/ محفوظات مركز الشرطة:

- صورة عبد المجيد بوزبيد بمستشفى حبيب ثامر بتونس رفقة بعض الجنود.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

1/ الوثائق المنشورة

1. بورقيبة، الحبيب، خطب تونسية، كتاب الدولة للإعلام، تونس، [د.س.ن.]، ج:13.

2. _____، _____، خطب تونسية، كتاب الدولة للإعلام، تونس، [د.س.ن]، ج:4.
3. _____، _____، خطب، منشورات كتاب الدولة للإعلام، تونس، 1977، ج:8.
4. ضيف الله، محمد، صالح بن يوسف خطب ووثائق أخرى 1955-1956، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، [د.س.ن].
5. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

2/ المقابلات الشخصية:

6. بزة، عائشة، مقابلة خاصة مع زوجة مصطفى بوستة في بيتها في ولاية بسكرة، بتاريخ: 2017/04/24، سا 13:30.
7. مزوز، علي، مقابلة خاصة معه، في منظمة المجاهدين ولاية باتنة، بتاريخ: 2017/11/21.
8. بن شايبة، العلمي، مقابلة خاصة، في محل...، بتاريخ: 2017/03/22.
9. بن عكشة، مبارك، مقابلة خاصة، في محل...، بتاريخ: 2017/03/22.
10. مذكور، بلقاسم، مقابلة خاصة، بتاريخ 22 مارس 2017، بيته بالمدينة في آريس - باتنة، الساعة 13:30.
11. مشوشة، ابراهيم، مقابلة خاصة، في محل...، بتاريخ: 2017/03/22.
12. لعروسي، مسعود، مقابلة شخصية، في بيته في إيشمول، 23 مارس 2017، سا 08:30 ليلا.

3/ المذكرات الشخصية:

13. الإبراهيمي، أحمد طالب، مذكرات جزائرية: أحلام ومحن 1932-1965، دار القصة، الجزائر، 2006، ج:1.
14. أتومي، جودي، العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، دار ريمة، الجزائر، 2008.
15. إدريس، الرشيد، الطريق إلى الجمهورية، دار الغرب الإسلامي، [د.ب.ن]، 2001.
16. أرزقي، باسطة، مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 2009.
17. أمزيان، محمد، محمد عبد لكريم الخطابي آراء ومواقف 1926-1963، منشورات إختلاف، [د.ب.ن]، 2002.
18. أمقران، عبد الحفيظ، مذكرات في مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 1997.

19. آيت أحمد، حسين، روح الاستقلال: مذكرات مكافح 1952-1962، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، [د.ب.ن.]، 2000.
20. بجاوي، المدني، ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي 1957-1958، دار هومة، الجزائر، 2010.
21. —، —، حقائق عن الثورة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
22. بخليلي، عبد القادر، مذكرات المجاهد عبد القادر بخليلي، [د.د.ن.]، الجزائر، 2012.
23. براكتية، الشريف، مذكرات مجاهد، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2013.
24. برحايل، بلقاسم بن محمد، أبطال الأوراس الشهيد حسين برحايل: نبذة عن حياته وأثار كفاحه وتضحياته، مطبعة البدر، الجزائر، 2000.
25. بلخرشوش، السعيد، مذكرات الضابط بلخرشوش السعيد من قلب الثورة، دار الهدى، الجزائر، 2016.
26. بن العقون، عبد الرحمان بن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر: 1945-1954، منشورات السائحي، الجزائر، 2010، ج:3.
27. بن جديد، الشاذلي، مذكرات الرئيس الشاذلي بن جديد 1929/1979، دار القصبية للنشر، الجزائر، [د.س.ن.]، ج:1.
28. بن حمودة، بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان، الجزائر، 2012.
29. بن خدة، بن يوسف، حذور أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2010.
30. —، —، شهادات ومواقف، دار الأمة، الجزائر، 2007.
31. بن فرج، المنصف، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، تق: الهادي بكوش، [د.د.ن.]، تونس، 2006.
32. بن معلم، حسين، مذكرات اللواء حسين بن معلم، حزب التحرير الوطني، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2014، ج:1.
33. بوجبار، عبد الواحد، الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة للولاية الأولى التاريخية في المجالس المنتخبة، [د.د.ن.]، [د.ب.ن.]، [د.س.ن.] .
34. بوجبار، عبد الواحد، الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة للولاية الأولى التاريخية في المجالس المنتخبة، [د.د.ن.]، [د.ب.ن.]، [د.س.ن.] .

35. بوجلال، عمار، حواجز الموت 1957-1959، الجبهة المنسية، تر: زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
36. بوحارة، عبد الرزاق، منايع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوي، تق: زهور ونيسي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005.
37. بوداود، عمر، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصة، الجزائر، 2007.
38. بوضياف، محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان، الجزائر، 2011، ط: 2.
39. بوطبل، ابن العربي عبد القادر، مذكرات صراع مع الأقدار والليالي، دار الأمة، الجزائر، 2010.
40. التركي، عروسية، فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة، دار نهى، صفاقس، 2005.
41. جرمان، عمار، الحقيقة: مذكرات عن الثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، الجزائر، 2007.
42. جغابة، محمد،... وما خطر على بال بشر!، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010.
43. حربي، محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد، صالح المثولي، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
44. حربي، محمد، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع (1954-1962)، تر: كيميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983.
45. حليس، الطاهر، قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها الحاد لخضر قائد الولاية الأولى، شركة الشهاب، الجزائر، [د.س.ن.].
46. خير الدين، محمد، مذكرات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، [د.س.ن.]، ج: 2.
47. دحلب، سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، [د.ب.ن.]، 2007.
48. الديب، فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.
49. ديغول، شارل، مذكرات الأمل 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

50. الرشيد، إدريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية لكتاب ليبيا، تونس، 1981.
51. الزبيري، الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
52. السعدي، عثمان، مذكرات الرائد عثمان السعدي بن الحاج، دار الأمة، الجزائر، 2010.
53. سعيداني، الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2001.
54. السوفي، عمار، عواصف الاستقلال رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي، مطبعة الرشيد، تونس، 2006.
55. —، —، يوميات بطل ولد ثلاث مرات: الطاهر المهداوي، [د.د.ن.]، تونس، 2004.
56. الشابي، المنصف، صالح بن يوسف حياة وكفاح، دار الأوقاس للنشر، تونس، 1990.
57. الشاذلي، عمر، بورقبيبة كما عرفته، تر: علي حمريت وآخرون، إنجاز وطبع Simfact، تونس، 2013.
58. الصافي، السعيد، بورقبيبة سيرة شبه محرمة، رياض الريسي، لبنان، 2000.
59. صديقي، مراد، الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.
60. عبد السلام، محمد الشريف، قيسات من الثورة التحريرية بالأوراس - ناحية جبل أحمر خدر، دار الأوراسية للنشر، الجزائر، 2015.
61. عبد الله، الطاهر، الحركة الوطنية التونسية - رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1990، ط:2.
62. عجرود، محمد، أسرار حرب الحدود 1957-1958، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014.
63. عزوي، محمد الطاهر، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الجزائر، 1994.
64. غسكالي، زايد، كامل والتاريخ، دار الهدى، الجزائر، [د.س.ن.] .
65. فارال، دومنيك، معركة جبال النمامشة (1954-1962): مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصة، الجزائر، 2008.

66. الفاسي، علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي للطباعة، تطوان، ط:6.
67. —، —، كي لاننسي، مطبعة الرسالة، الرباط، 1973.
68. فافرود، شارل أنري، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.
69. فرحات، عباس، تشريح حرب، تر: أحمد منصور، المسك، [د.ب.ن.]، 2010.
70. فرحات، عباس، ليل الإستعمار، تر: أبو بكر رحال، تنقيح: عبد العزيز بوباكير، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2005.
71. فورجي، ميشال، الحرب الباردة وحرب الجزائر 1954-1964، تر: مختار عالم، تق: بيار مسمير، دار القصبه، الجزائر، 2008.
72. كافي، علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2011، ط:2.
73. كشيدة، عيسى، مهندسو الثورة، تق: عبد الحميد مهري، تر: موسى أشرشور، زينب القبلي، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ط:2.
74. مالك، رضا، الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2003.
75. المالكي، أحمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1993.
76. المحجوبي، علي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934، تر: عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، تونس، 1999.
77. محساس، أحمد، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
78. مداسي، محمد العربي، مغربلو الرمال: أوراس النمامشة 1954-1959، تر: صلاح الدين الأخضر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
79. المدني، أحمد توفيق، مذكرات حياة كفاح: مع ركب الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ط:2، ج:3.
80. —، —، هذه هي الجزائر، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2010، م:8.

81. مرادة، مصطفى، مذكرات الرائد مصطفى مرادة " ابن النوي "، شهادات ومواقف عن مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2003.
82. مزوز، علي، مذكرات المجاهد علي مزوز - الثورة التحريرية في منطقة الأوراس (بلدية يابوس أنموذجاً)، مطبعة عمار قرفي، الجزائر، 2014.
83. مزياني، لخضر، عصارة من أيام الثورة التحريرية، عمار قرفي وشركائه، الجزائر، [د.س.ن.].
84. ملاح، عمار، قادة جيش التحرير الوطني، دار الهدى، الجزائر، 2012، ج:1.
85. —، —، قادة جيش التحرير الوطني، دار الهدى، الجزائر، 2012، ج:2.
86. —، —، محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2007.
87. —، —، من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، الناحية (3) بوعريف، دار الهدى، الجزائر، 2003.
88. ميلر، روبير، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، 1979، ط:2.
89. الملي، محمد، المغرب العربي بين الحسابات الدول ومطامح التسعون، دار الكلمة، بيروت، 1983.
90. —، —، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، [د.س.ن.].
91. ناي بلقاسم، مولود قاسم، ريود لفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر نوفمبر، دار البعث، الجزائر، 1983.
92. هشماوي، مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010.
93. هلايلي، محمد الصغير، مذكرات الرائد محمد صغير هلايلي شهادة على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، وهران، 2012.
94. هنين، حمة، مذكرات من نار ونور، الوطنية للإشهار المتقدم وطباعة، الجزائر، [د.س.ن.].
95. الواعي، محمود، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، متحف المجاهد، عمار قرفي، الجزائر، 1995.
96. ودوع، محمد، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012.
97. يوسف، محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية: المنظمة الخاصة، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات شالة، الجزائر، 2010، ط:2.

4/ الكتب باللغة العربية:

98. أزغدي، محمد لحسن، بومالي، لحسن، التحضيرات جريدة العملية للثورة الجزائرية 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012.
99. _____، _____، معراج جديد، نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954، دار الهدى، الجزائر، 2012.
100. _____، _____، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2004.
101. بجاوي، محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.
102. بحري، يونس، دماء في المغرب العربي الجزائر، تونس، مراکش: صفحات خالدة من النضال العربي الدامي من أجل الحرية والإستقلال، دار النشر للجامعيين، تونس، [د.س.ن.].
103. بديدة، لزه، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، دار السبيل، الجزائر، 2009.
104. بلاح، بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج:2.
105. بلاسين، أحمد نبيل، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.
106. بلحاج، صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
107. _____، _____، تاريخ الثورة صانعو أول نوفمبر 1954- المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.
108. بلغيث، محمد الأمين، تاريخ الجزائر المعاصر - دراسات ووثائق، دار البلاغ، الجزائر، 2001.
109. بلقاسم، محمد، آخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية- الجهة الشرقية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر، [د.س.ن.].
110. _____، _____، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.
111. بن خليفة، عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013.

112. بن سلطان، عمار، آخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
113. بن شريط، عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2010.
114. —، —، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، دار هومة، الجزائر، 2010.
115. —، —، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، دار هومة، الجزائر، 2010.
116. بن فرج، المنصف، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، تق: الهادي بكوش، [د.د.ن.]، تونس، 2006.
117. بن نادر، الطيب، الجزائر حضارة وتاريخ: الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف، دار الهدى، الجزائر، 2008.
118. بن نعمان، أحمد، جهاد الجزائر: حقائق التاريخ ومغالطات الأيديولوجية، دار الأمة، الجزائر، 1998، ط:2.
119. بناء السد الشائك المكهرب الملغم: الأسلاك الشائكة وحلول الألغام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، مطبعة الديوان، الجزائر، [د.س.ن.]
120. بوحوش، عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.
121. بورنان، سعيد، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962، أبرز قادة ثورة نوفمبر 1954، دار الأمل، الجزائر، 2004، ط:2، ج:3.
122. بوضربة، عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958 - جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
123. بوعزيز، يحيى، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير 1946-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.
124. —، —، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية: أول نوفمبر 1954 - 19 مارس 1962، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2009.
125. —، —، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البصائر، الجزائر، 2009.

126. بولحروف، خليفة، الطلائع الأولى لحيش التحرير الوطني وتدايعات جريدة العمل الثوري بمناطق الحدود الشرقية: دور منطقة الحدود إبان الثورة التحريرية، جمعية الجبل الأبيض، [د.ب.ن]، [د.س.ن].
127. بومالي، أحسن، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
128. _____، _____، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، [د.س.ن].
129. بية، نجاة، المصالح الخاصة والتقنية لجهة وجيش التحرير الوطني 1954-1962، منشورات الحبر، الجزائر، 2010.
130. تابلت، عمر، الأوفياء بذكرونك يا عباس لغرور، مطبعة قرفي وشركائه، الجزائر، 2011، ط:2.
131. _____، _____، القاعدة الشرقية: نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، دار الألمعية، الجزائر، 2011.
132. _____، _____، مذكرات الضابط سالم جيليانو 1930-1962، دار الألمعية، الجزائر، 2012.
133. تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والإدارية في أثناء فترة الاحتلال الفرنسي من 1837- 1954، إنتاج جمعية أول نوفمبر في الأوراس، دار الشهاب، باتنة، [د.س.ن].
134. تقية، محمد، الثورة الجزائرية- المصدر، الرموز والمآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصة، الجزائر، 2010.
135. تمشباش، محمد، بحوث في أعمال الثورة التحريرية 1954، إشراف جمعية أول نوفمبر لتقليد وحماية مآثر التاريخية لولاية بسكرة، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، 2013.
136. التميمي، الهادي، تاريخ تونس الاجتماعي 1881-1956، دار محمد علي الحامي، 1997.
137. جبلي، الطاهر، الإمداد بالأسلحة خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2013.
138. الجمل، شوقي، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب الأقصى (مراكش)، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2007.
139. الجنيدي، خليفة، آخرون، حوار حول الثورة، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ج:1.
140. _____، _____، آخرون، حوار حول الثورة، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ج:2.
141. _____، _____، آخرون، حوار حول الثورة، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ج:3.

142. جوليان، شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير، تر: محمد مزالي وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.
143. جوهر، حسن محمد، تونس، دار المعارف، مصر، 1961.
144. الجيلاني، حسان، قصة العودة: مذكرات عائد من الرديف بتونس إلى وادي سوف الجزائر في صائفة الاستقلال، دار هومة، [د.ب.ن.]، [د.س.ن.]، ج:1.
145. حفظ الله، بوبكر، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.
146. —، —، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.
147. حميد، عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
148. خليفة، الشاطر، آخرون، تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودول الاستقلال، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ج:3.
149. خيضر، إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، دار الغرب للنشر والتوزيع، الدولة، [د.س.ن.]، ج:2.
150. داهش، محمد علي، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوجدانية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب المغرب، دمشق، 2004.
151. دبش، إسماعيل، السياسية العربية المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962: مرجعية لترشيد حاضر ومستقل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، دار هومة، الجزائر، 2009.
152. الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 - دراسة وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 1998، ط:2.
153. رخيعة، عامر، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
154. —، —، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [د.س.ن.] .

155. الزبيري، محمد العربي، آخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
156. _____، _____، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.
157. _____، _____، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ج:2.
158. _____، _____، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.
159. زروال، محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية- الولاية الأولى نموذجاً، دار هومة، الجزائر، 2010.
160. _____، _____، اللمامشة في الثورة- دراسة، دار هومة، الجزائر، 2003، ج:2.
161. _____، _____، اللمامشة في الثورة، دار هومة، الجزائر، 2003، ج:1.
162. _____، _____، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة الجزائرية- مع دراسة تحليلية للقيادات العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، دار هومة، الجزائر، 2011.
163. زغدود، علي، ذاكرة ثورة التحرير الجزائري، منشورات ANEP، الجزائر، 2004.
164. _____، _____، صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، متيجة للطباعة، الجزائر، 2006.
165. زهير، إحدادن، شخصيات مواقف تاريخية، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2010.
166. زوزو، عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي- التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ج:2.
167. _____، _____، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديث: مؤسسات وموثيق، دار هومة، الجزائر، 2009.
168. _____، _____، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ط:2.
169. _____، _____، محطات في تاريخ الجزائر: دراسة في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.
170. زيدان، زليخة، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة (FLN)، دار الهدى، الجزائر، 2009.

171. سراير، عبد العزيز وبلقاسم، نوار، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة- تبسة، مطبعة عمار قرفي، الجزائر، 1999.
172. السرجاني، راغب، قصة تونس: من البداية إلى ثورة 2011، دار أقلام للنشر، القاهرة، 2011.
173. سداوي، مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، متيجة للطباعة، الجزائر، 2009.
174. سعدوني، بشير، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي: مواقف الدول العربية وجامعة الدول العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962 من خلال الخطاب الرسمي، دار مدني للنشر، الجزائر، 2013، ج:1.
175. سعدي، حمدان، عائلة وثورة، من قصص أولاد (تبسة) سعد نوفمبر 54، الرحلة للنشر والترجمة، الجزائر، 2015.
176. السعدي، عثمان، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013.
177. سعيدوني، ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
178. سعدي، وهيب، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
179. سعيود، أحمد، جريدة العمل الدبلوماسية لجهة التحرير الوطني 1954-1958، دار الشروق، الجزائر، 2008.
180. الشاطر، خليفة، آخرون، تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودول الاستقلال، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ج:3.
181. الشراوي، محمد عبد المنعم والصيد، محمد محمود، ملاحم المغرب العربي، دار المعارف، الإسكندرية، 1959.
182. شريط، لخضر، آخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
183. شريف، محمد الهادي، ما يجب أن تعرفه عن تاريخ تونس: من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر: الشاوش محمد محينة، سراس للنشر، تونس، 1993، ط:3.
184. شلالي، عبد الوهاب، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة دراسة تاريخية موثقة، البدر الساطع، الجزائر، 2016.

185. شهداء منطقة الأوراس 1954-1962م، جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس، دار الهدى، الجزائر، 2016، ج:5.
186. شهداء منطقة الأوراس: جوانب من حياتهم منذ 1374-1954، جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس، دار الهدى، الجزائر، 2005.
187. الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد، سلسلة رموز الثورة التحريرية، الجزائر، 2001.
188. الصافي، السعيد، بورقنية سيرة شبه محرمة، رياض الريسي، لبنان، 2000.
189. الصغير، عميرة علية، المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات انتفاضة المدن: الفلاحة اليوسفية، [د.د.ن.]، صفاقس، 2004.
190. _____، _____، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، [د.د.ن.]، تونس، 2011، ط:2.
191. صغير، مريم، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955-1962، دار السبيل، الجزائر، 2009.
192. _____، _____، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
193. طلاس، مصطفى، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار رائد، الجزائر، 2010، ط:5.
194. العايب، معمر، مؤتمر طنجة- دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
195. عباس، محمد، ثوار عظماء: شهادة 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2012.
196. _____، _____، خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2010.
197. _____، _____، دروب الاستقلال: فصول في ملحمة التحرير، دار هومة، الجزائر، 2012.
198. _____، _____، رواد الوطنية: شخصيات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2004.
199. _____، _____، في كواليس التاريخ(3): دوغول... والجزائر (أحداث - قضايا - شهادات)، دار هومة، الجزائر، 2007.
200. _____، _____، في كواليس التاريخ: ... مرافعة... في سبيل الاستقلال، دار المعرفة، الجزائر، 2015.
201. _____، _____، من كواليس التاريخ: مثقفون في ركاب الثورة، دار هومة، الجزائر، [د.س.ن.]، ج:2.

202. —، —، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
203. عبد الرحمان، عواطف، الصحافة العربية في الجزائر - دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، دار المؤمن، القاهرة، 1978.
204. عبد الكريم، شوقي، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة، الجزائر، 2003.
205. عثمانى، مسعود، الأوراس مهد الثورة، دار الهدى، الجزائر، 2017.
206. —، —، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، [د.س.ن.].
207. —، —، مصطفى بن بولعيد - مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر، 2009.
208. —، —، من اغتيال بن بولعيد - مضاعفات وانعكاسات خطيرة أعقبت موته، دار الهدى، الجزائر، 2015.
209. العسلي، بسام، المجاهدون الجزائريون، دار النفائس، بيروت، 2010.
210. —، —، جيش التحرير الوطني الجزائري، دار النفائس، بيروت، 2010.
211. العقاد، صالح، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، [د.ب.ن.]، 1977.
212. —، —، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1963.
213. —، —، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ط:6.
214. العلوي، محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، المؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر، [د.س.ن.]، ط:2.
215. علي أحمد، مسعود سيد، التطور السياسي في الثورة الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
216. العامرة، سعد بن البشير، بن الطاهر منصوري، أحمد، شهداء من بلادي الجزائر، مطبعة زروال، الجزائر، 2006.
217. العمري، مومن، الحركة الثورية في الجزائر: من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة، الجزائر، 2003.
218. عوادي، عبد الحميد، القاعدة الشرقية، دار الهدى، الجزائر، 1993.

219. عوادي، عبد القادر، معارك الثورة التحريرية بمنطقة وادي سوف 1948-1956، دار هومة، الجزائر، 2016.
220. عيد، عاطف، قصة وتاريخ الحضارة العربية 21- 22 تاريخ- جغرافية- حضارية وأدبية: تونس والجزائر، كراب، بيروت، 1999، ط:2.
221. غربي، الغالي، الأسلاك الشائكة المكهربة- نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2009.
222. _____، _____، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
223. غليسيبي، جوان، الجزائر الثائرة، تر: منيري حماد، منشورات عويدات، بيروت، 1991.
224. فارال دومنيك، معركة جبال النمامشة (1954-1962): مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبه، الجزائر، 2008.
225. فافرود، شارل أنري، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.
226. فركوس، صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (14 ق.م- 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، 2003.
227. الفيلاي، مصطفى، مفهوم المغرب العربي، تطوره تصورا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي وتطور الوعي القومي في المغرب العربي، م د و ع، بيروت، 1986.
228. قداش، محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951)، تر: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2012.
229. _____، _____، وتحررت الجزائر، تر: العربي بينور، دار الأمة، الجزائر، 2011.
230. قليل، عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، دار الطبع للنشر، قسنطينة، 2003، ج:1.
231. قنان، جمال، قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، [د.س.ن.] .

232. —، —، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954 الرجال والحدث: دور الشهيد مصطفى بن بولعيد في الإعداد لغرة نوفمبر 1954، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الجزائر، 1989.
233. كواتي، مسعود، تاريخ الجزائر المعاصرة: واقع ورؤى، دار هومة، الجزائر، 2011.
234. لحرش، إبراهيم، الجزائر أرض الأبطال 1954، دار هومة، الجزائر، [د.س.ن.].
235. لعماري، هجيرة، بخوش عبد الناصر، مجموعة الـ 22 التاريخية المخططة لتفجير ثورة أول نوفمبر 1954، الزيبان للفنون المطبعية والمكتبية، بسكرة، 2004.
236. لغرور، صالح، عباس لغرور من النضال إلى قلب المعركة - الولاية الأولى (الأوراس - النمامشة)، منشورات الشهاب، الجزائر، 2016.
237. لمحات حول التسليح في الثورة 1954 (بشرية)، مديرية التسليح الشرقية، وزارة التسليح والمعاملات العامة، المركز الوطني للأرشيف، الجزائر، جويلية 1996.
238. لونيبي، رابح، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2013.
239. —، —، وداودة، نبيل وحמיד، عبد القادر، رجال لهم تاريخ متبوع بنساء لهم تاريخ، دار المعرفة، دار هومة، الجزائر، 2010.
240. المالق، عبد الحفيظ بوصوف أو الإستراتيجية في خدمة الثورة، تر: قندوز عبد فوزية، دار هومة، الجزائر، 2014، ط:2.
241. مبارك، مريم سيدي علي، المثقفون خلال الثورة، دار المعرفة، الجزائر، 2012.
242. مجموعة من المؤلفين، تاريخ أقطاب العربية المعاصرة، دار التقدم، موسكو، 1975، ج:2.
243. مريوش، منور، شهادة منور مريوش، جيش التحرير المغربي 1948-1955، مؤسسة بوضياف، الجزائر، 2004.
244. مشاطي، محمد، مسار مناضل، تر: زينب القبي، منشورات الشهاب، باتنة، 2010.
245. مقلاتي، عبد الله، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، [د.س.ن.]، ج:1.
246. —، —، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، [د.س.ن.]، ج:2.

247. _____، _____، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
248. _____، _____، دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2009، ج:2.
249. _____، _____، صالح لميش، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.
250. مناصرية، يوسف، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2013.
251. _____، _____، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، دار هومة، الجزائر، 2013.
252. _____، _____، واقع الثورة العسكري في خلال السنة الأولى 1954-1955، من كتاب مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى، الجزائر، 1999.
253. مياسي، ابراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، [د.س.ن.].
254. مينييه، جيلبار، التاريخ الداخلي لجبهة التحرير، دار القصة للنشر، [د.ب.ن.]، [د.س.ن.].
255. هشماوي، مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010.
256. هلال، عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
257. ورتي، جمال، معركة سوق أهراس الكبرى بين الوثائق والرواية، معركة سوق أهراس الكبرى 26 أبريل 1958، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
258. ولد الحسين، محمد الشريف، عناصر الذاكرة حتى لا أحد ينسى من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر 1962/7/5، دار القصة، الجزائر، 2009.
259. _____، _____، من المقاومة إلى الحزب من أجل الاستقلال 1930-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، [د.س.ن.].

260. ياحي، محمد، الأسلاك الشائكة المكهربة- الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2009.
261. يحي، جلال، المغرب الكبير: الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ج:1.
262. يحيوي، جمال، الظروف العامة لمعركة سوق أهراس الكبرى، معركة سوق أهراس الكبرى 26 أفريل 1958، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2010.
263. يزيد، محمد، ندوة الدبلوماسية الجزائرية جوان 1996، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1996.

5/ الرسائل والأطروحات الجامعية:

264. بلقاسم، محمد، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 1994/1993.
265. بودرهم، فاطمة، حزب جبهة التحرير الوطني: دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة 1954-1962، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995/1994.
266. شتوان، حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.
267. شطايبي، محمد، العلاقات التونسية الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قيم التاريخ والآثار، 2009/2008.
268. العمرى، مومن، شعار الوحدة ومضامينها في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.
269. قندل، جمال، خط موريس بين الانتصار والانكسار، مذكرة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1993/1992.

270. مختار، هواري، نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني 1871-1916، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة1، كلية الإنسانية والاجتماعية، قسم الآثار والتاريخ، 2017/2016.
271. مقالاتي، عبد الله، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.
272. ودوع، محمد، ليبيا والثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001/2000.

6/ المجالات والدوريات العلمية:

1- المجالات:

273. أزغدي، محمد لحسن، التحضيرات السرية للثورة التحريرية، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ع:01، 1994.
274. براهيم، محمد العربي، معركة أم وعود وشيكة بالمنطقة السادسة، مجلة أول نوفمبر، المنطقة الوطنية للمجاهدين، ع:176، [د.س.ن.].
275. بن دادة، لامية، الثورة المسلحة: ملحمة الشعب، مجلة الجيش، المنشورات العسكرية، ع:616، نوفمبر 2014.
276. بن عودة، عمار، حوار مع عمار بن عودة، مجلة أول نوفمبر، ع: سبتمبر - أكتوبر 1989.
277. بن عودة، محمد، مكتب المغرب العربي في القاهرة أول نواة للوحدة السياسية المغربية، المجلة التاريخية المغربية، ع:41-42، جوان 1986.
278. بوشقيف، حياة، مرجعيات جريدة العمل الوحدوي المغربي المشترك من فترة ما بعد (ح.ع.2) إلى غاية انعقاد مؤتمر الوحدة 1945-1958، مجلة أول نوفمبر، ع:180، نوفمبر 2015.
279. بوشوبة، علي، محطات خالدة في مسيرة الكفاح المسلح: ركائز الثورة التحريرية، مجلة الجيش، المنشورات العسكرية، ع:617، ديسمبر 2014.
280. بوقريوة، لمياء، اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962): دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، دورية كان التاريخية، ع:16، الجزائر، جوان 2016.

281. التميمي، عبد الجليل، القناعات والثوابت في مسيرة المناضل الكبير يوسف الروسي ودوره في إنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة، المجلة التاريخية المغربية، ع:107/108، جوان 2002.
282. التميمي، عبد الجليل، مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة ودوره في بلورة السياسة المغربية لحركات التحرر، المجلة التاريخية المغربية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ع:89، تونس، 1998.
283. ثابت، سليمة، دور محمد بوضياف للتحضير للثورة، مجلة أول نوفمبر، ع:176، ديسمبر 2011.
284. الجابري، محمد عابد، ضرورة بناء المغرب العربي في ندوة المغرب العربي الكبير عباد الماضي ومقتضيات العصر، مجلة أطروحات، ع:15، 1989.
285. حربي، محمد، مؤامرة العموري، تر: محمد هناد، مجلة نقد، ع:14 و 15، 2001.
286. الحواني، رشيد، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة الجيش، منشورات المؤسسة العسكرية، ع:571، فيفري 2011.
287. رخيطة، عامر، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، المصادر، ع:04، السنة الأولى، الجزائر، 1999.
288. الرويسي، يوسف، نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق: دور مكتب المغرب العربي في انعقاد مؤتمر المغرب العربي في القاهرة، المجلة التاريخية المغربية، ع:15-16، جويلية 1979.
289. زروق، محمد الطيب، النظام البورقيبي والثورة الجزائرية، مجلة المعارف والدراسات التاريخية، ع:06، جويلية 2016.
290. ساعد، لطفى، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956: واقع وآفاق في ذاكرة الجزائر، حروف للدراسات التاريخية، ع:01 أوت 2014.
291. سعودي، مراد، جيش التحرير الوطني النشأة والتطور 1954-1962، مجلة فصيلة لمخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للأساتذة، جامعة بوزيعة، الجزائر، ع:01 أبريل 2016.
292. سيدي موسى، محمد الشريف، المنظمة الخاصة بين التأصيل السياسي والعمل العسكري، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع:168، جويلية 2006.
293. صغير، مريم، القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظيمةتين 1954-1962، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع:10، 2004.

294. العايشي، علي، لقاء مع المجاهد عمار بوقلاز، مجلة أول نوفمبر، ع:212-213، جانفي- فيفري 1996.
295. عباس، محمد حسين، حول اتجاهات السياسة التونسية، مجلة العلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ع:03، القاهرة، ديسمبر 1957.
296. عبد الصمد، محمد صغير، من شهدائنا الشهيد عبد الصمد المدعو أسد شليا، مجلة أول نوفمبر، ع:181-182، 2016/06/30-2016/01/01.
297. عقيب، السعيد، الثورة الجزائرية وأزمة (تونس) جويلية 1961، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج:07، ع:02، 2014.
298. عياشي، علي، الشهيد باجي مختار، مجلة أول نوفمبر، ع:79، نوفمبر 1986.
299. العياشي، علي، الشهيد مصطفى بن بولعيد، مجلة أول نوفمبر، ع:77، 1986.
300. العيفي، عبد السلام، حوار مع المجاهد على بوغزالة، مجلة أول نوفمبر، ع:181-182، 1 جانفي 2016- 30 جوان 2016.
301. غازي، إلهام، الإمداد خلال ثورة التحرير: تحدي الرجال، مجلة الجيش، المنشورات العسكرية، ع:618، جانفي 2015.
302. قرفي، صالح، الجذور التاريخية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية 1954-1962، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع:588، جويلية 2012.
303. قنان، جمال، النقلة في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، ع:04، الجزائر، 1996.
304. قنطاري، محمد، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة الجزائر، مجلة الذاكرة، ع:03، 1995.
305. كراغل، محمد، الهجرة القسرية إلى تونس أثناء الثورة 1955-1962 اللاجئين الجزائريون - أنموذجا، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج:5، ع:11 سبتمبر 2017.
306. لونيبي، إبراهيم، المنظمة الخاصة المخ المدبر لثورة نوفمبر 1954، المصادر، ع:6، مارس 2002.
307. لونيبي، رابح، الصراعات الداخلية للثورة في الخطاب التاريخي الجزائري، مجلة إنسانية في الأنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، جويلية- ديسمبر 2004.
308. المجلة التاريخية المغربية، ملف الخلاف البورقيبي اليوسفي، ع:114، 2004.

309. المجلة التونسية التاريخية، ع:14، جامعة الجزائر، 2005.
310. مجلة الجيش، الذكرى 58 لمجزرة ساقية سيدي يوسف، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع:632، مارس 2010.
311. مجلة الجيش، القواعد الخلفية لفكرة إستراتيجية، منشورات عسكرية، ع:584، مارس 2012.
312. مجلة الجيش، المنعرج الحاسم، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع:592، نوفمبر 2012.
313. مجلة الجيش، أول رئيس للجزائر المستقلة: نبذة عن حياة الفقيه، ع:585، أبريل 2012.
314. مجلة الجيش، مهندسو الثورة، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع:592، نوفمبر 2012.
315. مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، ع:623، مارس 2016.
316. مجلة الراصد، مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار الفرنسي من المغرب العربي، ع:02، مارس - أبريل 2002.
317. المجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، أزمة بنزرت التونسية 1961 من خلال جريدة المجاهد الجزائرية، م:08، ع:01، جوان 2017.
318. مجلة أول نوفمبر، الشهيد مصطفى بن بولعيد (1917-1956)، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع:177، 1 جانفي 2013 - 30 جوان 2013.
319. مجلة أول نوفمبر، ع:03، 01 فيفري 1973.
320. مجلة أول نوفمبر، ع:1961، الجزائر، 1983.
321. مجلة متون، م:10، ع:01 ديسمبر 2018، هذا العدد متوفر في بوابة المجالات العلمية.
322. مشري، عمر، مؤتمر الصومام: منعرج تاريخي للثورة، مجلة أول نوفمبر، ع:176، ديسمبر 2011.
323. مقالاتي، عبد الله، مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة وتضامن مع الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، ع:20، سداسي الثاني، 2009.
324. مناصرية، يوسف، نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية التونسية في (ح.ع.2) إلى 1948، مجلة التراث، ع:10، جويلية 1999.
325. المنصر، عدنان، الخلافات الحزينة النقابية في تونس المستقلة صراع قيادات أم صراع برامج، الكراسات التونسية مجلة العلوم الإنسانية، ع:164، الثلاث أشهر الثانية، جامعة تونس، 1993.

326. مهري، عبد الحميد، من مؤتمر طنجة إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية، مجلة الحوار، مركز دراسات شمال إفريقيا والمعهد الملكي للشؤون الخارجية، مولود قائد، مقرر الوفد الجزائري في مؤتمر طنجة، لندن، 12 ماي 1998.

2- الجرائد:

327. جريدة الاتحاد الاشتراكي، محمد بوضياف، ع:01 نوفمبر 1984.
328. جريدة الزهرة، برقية الوفد الجزائري لجبهة التحرير الوطني بمصر لصالح بن يوسف، ع:03، 15 نوفمبر 1955.
329. جريدة الزهرة، تهريب الأسلحة، ع:15241، 09 مارس 1956.
330. جريدة الزهرة، ع:55، 2 فيفري 1959.
331. جريدة الزهرة، وصول المساعدات الأمريكية، ع:09، 10 ديسمبر 1958.
332. جريدة الشروق، حسين بن معلم، الذين يتحدثون عن خلاف بين عميروش وعبان يريدون تشويه التاريخ، ع:2861، الأحد 28 فيفري 2010.
333. جريدة الشعب، محمد عباس، حقائق جديدة عن جهاد أوراس النمامشة مع المجاهد الوردية قتال، ع:7984، الاثنين 3 جويلية 1989.
334. جريدة الشعب، محمد عباس، شهادات حول العقيد مصطفى بن بولعيد 3، ع:29، أبريل 1986.
335. جريدة الشعب، محمد عباس، مع المناضل الشيخ حامد روابحية، ع:19، جانفي 1987، ج:2.
336. جريدة الصباح، إعراف الجمهورية التونسية تونس تستقبل الحكومة المؤقتة بمزيد من الفرح والإبتهاج، ع:1898، 20 سبتمبر 1958.
337. جريدة الصباح، الطاهر جبلي، مأساة اللاجئين على الحدود الشرقية خلال الثورة التحريرية 1954-1962، ع:20، 2009.
338. جريدة الصباح، العمليات العسكرية بتونس، ع:1290، 4 مارس 1956.
339. جريدة الصباح، اللاجئين الجزائريون، ع:1675، 1 جوان 1957.
340. جريدة الصباح، خطاب بورقيبة، 12 جويلية 1957.
341. جريدة الصباح، ع:26 نوفمبر 1954.
342. جريدة الصباح، ع:9 سبتمبر 1956.
343. جريدة الصباح، مؤتمر صحفي لصالح بن يوسف في القاهرة، ع:1339، 29 أبريل 1956.

344. جريدة الطبيعة، اعتداءات فرنسية على بنزرت، عدد خاص، 23 جويلية 1961.
345. جريدة الطبيعة، مؤتمر طنجة، ع:101، 7 ماي 1958.
346. جريدة العمل التونسية، ع:16 أكتوبر 1956.
347. جريدة العمل التونسية، ع:25 أكتوبر 1956.
348. جريدة العمل، اجتماع الكتابة الدائمة لمؤتمر المغرب الموحد، ع:825، 19 جوان 1958.
349. جريدة العمل، إعلان الحكومة التونسية، 20 سبتمبر 1958، ع:903.
350. جريدة العمل، الاتحاد العام التونسي ينظم ندوة على المنظمة الدولية للانتخابات، ع:757، 29 مارس 1958.
351. جريدة العمل، الاتحاد العام للطلبة، ع:680، 10 نوفمبر 1957.
352. جريدة العمل، الرئيس يستقبل كريم بلقاسم ومحمود الشريف، ع:907، 24 سبتمبر 1958.
353. جريدة العمل، المتطوعون الجزائريين، ع:1790، 25 جويلية 1961.
354. جريدة العمل، الوفد التونسي واللاجئين الجزائريين، ع:508، 11 جوان 1957.
355. جريدة العمل، برقية الديوان السياسي إلى اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي، ع:735، 5 مارس 1958.
356. جريدة العمل، برقية بورقيبة للرئيس الحكومة الجزائرية، ع:906، 21 سبتمبر 1958.
357. جريدة العمل، بلدية تونس واللاجئون الجزائريون، ع:501، 2 جوان 1957.
358. جريدة العمل، بورقيبة يوجه رسالة إلى رؤساء الدول، ع:733، 1 مارس 1958.
359. جريدة العمل، بيان اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي، ع:734، 4 مارس 1958.
360. جريدة العمل، تبرع وزارة الخارجية الأمريكية، ع:1021، 1 جانفي 1959.
361. جريدة العمل، تصريحات بورقيبة، ع:757، 25 مارس 1958.
362. جريدة العمل، تنازل على بنزرت لحل القضية الجزائرية، ع:1035، 18 فيفري 1959.
363. جريدة العمل، جامعة الصليب الأحمر، ع:1256، 18 نوفمبر 1959.
364. جريدة العمل، خطاب الرئيس بورقيبة، ع:1787، 22 جويلية 1961.
365. جريدة العمل، مساعدة أمريكية للاجئين الجزائريين بتونس، ع:1311، 9 جانفي 1960.
366. جريدة العمل، نداء إلى الضمير العالمي، ع:731، 20 فيفري 1958.
367. جريدة المجاهد، الخبز المسموم، ع:27، 22/07/1958.

368. جريدة المجاهد، بترول المغرب العربي مشاكله اليوم وغدا، ع:27، 22 جويلية 1958.
369. جريدة المجاهد، بلاغ الرباط، ع:13، 01 ديسمبر 1957.
370. جريدة المجاهد، حرب الجزائر في حرب المغرب العربي، ع:20، 15 مارس 1958.
371. جريدة المجاهد، طبعة وزارة المجاهدين، ع:39، الخميس 02 أبريل 1959، ج:2.
372. جريدة المجاهد، طريق الوحدة المغربية، ع:21، 01 أبريل 1958.
373. جريدة المجاهد، ع:101، 31 جويلية 1961.
374. جريدة المجاهد، ع:109، 11 ديسمبر 1961.
375. جريدة المجاهد، ع:12-15 نوفمبر 1957.
376. جريدة المجاهد، ع:16، 15 جانفي 1958.
377. جريدة المجاهد، ع:17، 01 فيفري 1958.
378. جريدة المجاهد، ع:18، 15 فيفري 1957.
379. جريدة المجاهد، ع:18، 26 فيفري 1958.
380. جريدة المجاهد، ع:19، 1 مارس 1958.
381. جريدة المجاهد، ع:20 مارس 1958.
382. جريدة المجاهد، ع:27، 22 جويلية 1958.
383. جريدة المجاهد، ع:28، 28 أوت 1958.
384. جريدة المجاهد، ع:33، 8 ديسمبر 1958.
385. جريدة المجاهد، ع:36، 6 فيفري 1959.
386. جريدة المجاهد، ع:55، نوفمبر 1959.
387. جريدة المجاهد، ع:9، 20 أوت 1957.
388. جريدة المجاهد، من العدوان من بنزرت إلى توقف المفاوضات، ع:101، 31 جويلية 1961.
389. جريدة المجاهد، مؤتمر تونس كيف بدأ وكيف انتهى، ع:26، 2/7/1958.
390. جريدة المجاهد، مؤتمر طنجة، ع:26، مارس 1958.
391. جريدة المجاهد، ندوة المهدية، ع:28، جويلية 1958.
392. جريدة المجاهد، نص بيان مؤتمر طنجة، ع:23، 7 ماي 1958.

393. المجاهد الأسبوعي، محمد جغابة، الشهيد محمد لعموري معانات الثائر، معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة، ع:1919، من 13 إلى 20 ماي 1997.
394. المجاهد الأسبوعي، وقائع مؤتمر طنجة أفريل 1958، ع:1186، 29 أفريل 1983.
395. المقاومة الجزائرية، توفيق المدني، أثر اختطاف القادة الجزائريين: تصريح لجبهة التحرير، ع:31. [د.س.ن.]
396. المقاومة الجزائرية، ع:16، 3 جوان 1957.
397. المقاومة الجزائرية، ع:2، 15 نوفمبر 1956.
398. المقاومة الجزائرية، ع:3 ديسمبر 1956.

7 / الملتقيات والندوات

399. أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، مركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 27-28 أكتوبر 2007، مداخلات كل من:
- أ. نصر الله، فريد، التطورات السياسية والعسكرية بالناحية الشرقية للمنطقة الأولى (الأوراس) بين 1954-1955.
- ب. صغير، عميرة عليّة، تونسيون في الثورة الجزائرية (1954-1957).
400. بوزايد، خضراء، معركة سوق أهراس الكبرى أم المعارك والشهداء بين الوثائق والرواية - معركة سوق أهراس الكبرى 26 أفريل 1958، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
401. جربال، دحو، جيش التحرير المغربي 1948-1955، تر: عفاف زقور وآخرون، أعمال ملتقى 11-12 ماي 2001، مؤسسة محمد بوضياف، 2004.
402. حماني، أحمد، تدخله في الملتقى الوطني الثالث لتاريخ الثورة، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين بحزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، [د.س.ن.]، م:02، ج:3.
403. دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2009، مداخلات كل من:
- أ. بركنة، عبد العزيز، الأسلاك الشائكة المكهربة - الإستراتيجية العسكرية الفرنسية 1954-1957 من منظور بعض الكتابات الأنجلو - أمريكية.

ب. خالدي، عبد الحميد، الأسلاك الشائكة المكهربة- كتابات عن " الأسلاك الشائكة في الجزائر "
باللغة الوطنية.

ج. الشريف، سيدي موسى محمد، الأسلاك الشائكة المكهربة- الأسلاك الشائكة دراسة وعرض من
خلال المصادر والمراجع باللغة الفرنسية.

د. مريوش، أحمد، الأسلاك الشائكة المكهربة- الأسلاك الشائكة في الجزائر هل هي إستراتيجية
جديدة لخنق الثورة أم هي اعتراف رسمي بنجاحها ؟.

404. رداح، موسى، شهادة المجاهد مصطفى رداح، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، حزب جبهة
التحرير الوطني، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، الجزائر، [د.س.ن]، ج:2.

405. شيخي، عبد المجيد، الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الإستقلال، مجموعة أعمال الملتقى الوطني
الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة
أول نوفمبر 1954، الجزائر، [د.س.ن] .

406. فركوس، صالح، الثورة الجزائرية في الكتابات التاريخية المعاصرة- الشهيد باجي مختار، أعمال
الملتقى الوطني، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم
الإسلامية- قسنطينة، البحوث والدراسات المقدمة في الملتقى يومي 08-09 جانفي 2014، 2013-
2014.

407. لطرش، حنان، الثورة الجزائرية في الكتابات التاريخية المعاصرة: الثورة التحريرية من خلال مذكرة
أحمد بن بلة، أعمال الملتقى الوطني، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد
القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، [د.س.ن] .

408. لطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، أشغال الملتقى الأول لتاريخ الثورة، منشورات جبهة
التحرير الوطني، الجزائر، 1981، ج:3.

409. الملتقى الأول بباتنة، منشورات جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الجزائر،
1989، مداخلات التالية:

أ. عزوي، محمد الطاهر، أشهر معارك الحرف في السنة الثانية للثورة الجزائرية.

ب. عزوي، محمد الطاهر، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، لرجال والحدث: دور الشهيد
مصطفى بن بولعيد في الإعداد لغرة نوفمبر 1954.

410. الملتقى الأول للثورة الجزائرية في المنظور التاريخي والسياسي والأدبي، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، باتنة، الجزائر، 1989، المداخلات التالية:
أ. الرجال والحدث: دور الشهيد مصطفى بن بولعيد في الإعداد لغرة نوفمبر 1954.
ب. عزوي، محمد الطاهر، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954.
411. مؤسسة محمد بوضياف، جيش التحرير المغربي 1948-1955، تر: عفاف زقور وآخرون، أعمال ملتقى 11-12 ماي 2001، الجزائر، 2004.
412. هشماوي، مصطفى، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، التنظيم العسكري والسياسي للثورة الجزائرية، الملتقى الأول للثورة الجزائرية في المنظور التاريخي والسياسي والأدبي، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الجزائر، 1989.
413. التسليح خلال الثورة التحريرية 1954-1958، سلسلة مشاريع البحث، المركز الوطني للدراسات والبحث، الأمل للطباعة والنشر، 2016.

8/ القواميس والموسوعات:

1- القواميس:

414. شرفي، عاشور، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصبية، الجزائر، 2007.
415. شرفي، عاشور، معلمة الجزائر: القاموس الموسوعي تاريخ ثقافة، أحداث، أعلام ومعالم، تر: عبد الكريم أوزغلة وآخرون، دار القصبية، الجزائر، 2009.
416. مبارك، مريم سيدي علي، أعلام الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2012.
417. محفوظ، محمد، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، [د.ب.ن.]، 1982.

2- الموسوعات:

418. الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية معالم، وثائق، موضوعات، دار رواد النهضة، بيروت، [د.س.ن.]، ج:7.
419. الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، [د.س.ن.]، ج:3.
420. مقلاتي، عبد الله، موسوعة أعلام وأبطال الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، [د.س.ن.]

9/ الدراسات الغير منشورة

421. أحداث الثورة التحريرية الناحية الرابعة: كيمل، مقتطفات من ملتقى المنظمات بزرية الواد، ملخص
 محرر سنة الجزائر، 2006.
422. بوسنة، مصطفى، مذكرات غير منشورة.
423. صدراتي، الطاهر، من مذكرات المجاهد الطاهر صدراتي، مذكرات غير منشورة، قسمة المجاهدين
 بزرية الوادي، بسكرة.
424. مصلحة التراث التاريخي والثقافي، اليوم الوطني للمجاهد الذكرى المزدوجة 20 أوت 1956/1955:
20 أوت صمود وتحدي، بسكرة، 2007/08/08.
425. مصلحة التراث التاريخي والثقافي، تفاصيل ليلة أول نوفمبر 1954 على المستوى المحلي والوطني،
وزارة المجاهدين، مديرية المجاهدين لولاية بسكرة، أكتوبر 2005.
426. ملفات 24 وثائقية نصوص أساسية لجهة التحرير الوطني 1954-1962، نشر وزارة الإعلام
 والثقافة، الجزائر، جانفي 1976.
427. المهرات، محمد الصالح، الشهيد الرمز عباس لغور قائد الولاية التاريخية، ملحقة المجاهد، مديرية
 المجاهدين بخنشلة: متحف المجاهد، الجزائر، [د.س.ن].

10/ التقارير الجهوية:

428. التقرير الجهوي للولاية الأولى، المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية،
 المنظمة الوطنية للمجاهدين، أيام: من 20 أوت إلى 31 ديسمبر 1956، باتنة، الجزائر.
429. التقرير الجهوي للولاية الثالثة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تيزي وزو، الجزائر، 7-8 فيفري،
 1985.
430. التقرير الجهوي لولاية سيدي بلعباس، ملتقى تاريخ الثورة، وهران، 8-10 ماي، 1983.
431. التقرير الولائي لولاية سوق أهراس، حول قوافل نقل الأسلحة للولايات، المكتب الولائي للمجاهدين، 4
 جوان، 1998.
432. الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الإستقلال 1881-1956، أعمال الندوة الدولية الثانية عشر،
 المنعقد بجامعة منوبة بالمعهد الأعلى لتاريخ للحركة الوطنية، بتونس، 6-7 و 8 ماي تونس، 2005.

11/ الشهادات المسجلة:

433. منصور، أحمد، شاهد على العصر، الحلقة الخامسة، قناة الجزيرة، متوفر في اليوتيوب.
434. أوعمران، عمر، تدخل في ندوة الإذاعة، على هامش انعقاد الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم بالجزائر العاصمة من 28-31 أكتوبر 1981.

ثانيا: المراجع اللّغة الأجنبية:

1\ Les livres:

435. Abbes, Ferhat, Autopsie d'une guerre, L'aurore, édition Garnier frères, Paris, 1981.
436. Ait Ahmed, Hocin, La Guerre et la prés guerre, Eminit, Paris, 1964.
437. Belhoucine, Mabrouk, Le Courrier Alger- Le Caire 1954-1956, édition Casbah, Alger, 2000.
438. ben khedda, Ben youcef, Les origies de 1^{er} novembre 1954, éd: dahlab, Alger, 1989.
439. Benatia, Farouk, Les actions humanitaires pendant la lutte de la libération, ed dahleb, Alger, 1999.
440. Benjeloun, Abd Elmadjid, approche du colonialism espanisl ET le mouvement national marocain dans la zone khalifienne, edit oflad, Rabat, 1988.
441. Boudiaf, Mohamed, La préparation de premier novembre 1954, Laid: Aissa Boudiaf, 2^{eme} édition, dar Elnoamane, Alger, 2011.
442. Bougetaia, Boualame, Les frontières méridionales de Algérie, SNED, Alger, 1981.
443. Courrière, Yves, Les Fils de la Toussaint, Rahma, Alger, 1992.
444. Couviere, Yves, Le gure d'Algerie (les fils da la tousaint), Prèface de josepk kassel de l'codeine francaice, ed: ralima riyad el-fatah niveau 112.
445. Evono, Patrick, Jean phanchais, La Guerre d'Algie, éd: laphonic, Alger, 1990.
446. Farale, Dominique, Lagrour abbés 1926-1957 colonel de le wilaya de aurés-némemtcha, éd: bouchéne, France, 2016.
447. Gaudrey, Mathea, Le femme chaoua de l'aures, ed: librairie orientatiste, paul gutmer, Paris, 1929.

448. Gentari, Mohamed, **Organisation politico, administrateur, et militaire de la révolution Algérienne de 1954 a 1962**, office des publications universitaires, Alger, 2000, Tome2.
449. Harbi, Mohamed, « **Le Complot lamouri** » in CHR agren le guerree d'Algérie et les Algines, (S.D.P), PP:151-162, Gilbert Meynier, **Histoire Intérieure di FLN**, Casbah Edition, Alger, 2003.
450. Harbi, Mohamed, **Le FLN Mirage et réalité**, édition Jeune Afrique, Paris, 1980.
451. Harbi, Mohamed, **Les archives de la révolution algérienne**, ed: jenne Afrique, Paris, 1980.
452. Julien, Charles Andre, **Histoire de l'Algeria contemporaine: la coquette et les debuts de la colonisation (1827-1871)**, presse universities de France, ed: 2^{ème}, Paris, 1979.
453. Kaddache, Mahfoud, **Histoire du Nationalisme Algérien, Question nationale politique Algérienne**, T.II.S.N.P, ed Alger, 1980.
454. Kaddache, Mahfoud, **L'Algerie des Algerians, Hestoire de l'algerie 1930-1959**, ed: rocher noir, Alger, 1998.
455. Khaddache, Mahfoud, **L'agrie selibrerce 1954-1962**, Archive d'imprimer sur les presse, ANAG, reghaia, Algérie.
456. Lacouture, Jean, **Cinq houmme France**, ed, seuil, Paris, 1961.
457. Lbjaoui, Mohammed, **Vérité sur le révolutions Algérienne**, ed: Gallimar, Paris, 1970.
458. le Tourneau, Roger, **évolution politique de l'Afrique du nord musulmane 1920-1961**, Acolin, Paris, 1962.
459. le tourneau, Roger, **Tendance unitaires du Maghreb jusqu' en 1962**, in (l'unité maghrébine) centre de recheres et d'études sur les sociétés méditerranées, Paris, (S.D.P).
460. Lhamattan, Raymond nart, **histoire interieure de la rébellion dans les aurés: Ajdjoul**, Paris, 2015.
461. Malek, Redha, **L'Algérie à Evian histoire de negouations secrètes 1956-1962**, Dehleb, Alger, 1995.
462. Mameri, Khalifa, **Aben Ramdane: le feaux proces**, meldi, Alger, 2007, éd: 3.
463. Mehsas, Ahmed, **Le mouvement revolutionnaire en de la 1^{ere} guère mondiale a 1954-1979**, l'harmattan, paris, 1979.
464. Montagnon, Pierre, **La Guerre d'Algérie**, Genèse et Engrenage d'une Tragédie, Pygmalion, Paris, 1988.

465. Nouschi, André, **La Naissance du Nationalisme Algérien 1914-1954**, Ed de Minuit, Paris, 1962.
466. Simon, Jacques, **Mostefa ben Boulaïd le promoteur de la révolution algérienne**, l'harmattan, Paris, 2016.
467. Stora, Ben Jamin, **dictionnaires biographique de militants nationalisier algérien S.E.W.A, P.P.A, M.T.L.D (1926-1954)**, ed: l'hamattan, Paris.
468. Tengour, Ouanassa Siari, **Histoïr Contemporaine de L'Algérie**, pr: René Gallisset, centre national de la recherche en anthropologie sociale et culturelle, 2010.
469. Voisin, André Roger, **Intosc et coups fouves pendank la guerre d'Algérie**, chements, Bron, France, 2008.
470. Yousfi, Mohammed, **L'Algérie en Marche**, ENAL, Alger, 1985.
471. Zouzou, Abd Elhamid, **Les références historique de l'état Algérien, (instifins et chartes)**, édition Houma, Alger, (S.D.P).

2\ les journaux et revues scientifique:

1- Les revues scientifique:

472. **Elgeich**, N°614, September 2014.
473. **Eljeich**, N: 613, Aout 2014.
474. Guerfi, Salah, Les Origins historique de la strategie militaire algérienne, **Aldjeich**, N° 615, October 2014.
475. Hamam ghania, sihem, Les etapes cruciales de la guerre de liberation les fondements, **Aljeich**, n: 617, Decembre 2014.
476. La France face a ses crimes en Algerie, **Aldjeich**, N° 576, Juillet 2011.
477. Tengour, Ouanassa Siari, Adjel Ajoul (1922-1993): combat inachevé, **Insanuyat**, centre de recherche en enthropologie sociale et culturelle, Oran, algerie, 8 année, N°25-26, juillet- December.

2- les Journaux:

478. **Algeria guer le pasisien**, 29/10/1958, les forces de sécurité interceptent prés de morsottun convoi rebelle en provenance de tunisie.
479. **Combat**, M. Bourguiba, Exprime sa deception devons rebat l'intransigeance, 01/11/1957.
480. **El Moudjahid**, N°26, 22 Aout 1958.
481. **El Moudjahid**, Unite et indépendance du Maghreb, N°22, 16/04/1958.
482. **France observateur**, 07/3/1958, rebat et Tounise auront- ils à choisir entre le FLN et la petrole.
483. **La Dépêche de Constantine**, 03/11/1954.

484. **La Dépêche**, quotidienne d'Algérie, 28/02/1961.
485. **Laction**, 24/02/1958.
486. **Le Gide DE LE France**, le droit de suite, 20/09/1957.
487. **Le Monde**, 18 Janvier 1958.
488. **LE MONDE**, L'Algérie depuis 1945, Octobre 1992.
489. **Le monde**, Le Gouvernement tunisien proteste contre une incursion militaire Francaise pres De sakhiet-Sidi- Youssef, 10/7/1959.
490. **Le petit matin**, 28/02/1958.
491. **Le petit matin**, des militaire venus de lacroix perquisitionnent dansun douar de la Rigion d'Ain Drahim: cinq obus, tombent en territoire tunisien, 14-09-1958.
492. **Le petit matin**, du 24/05/1957.
493. **Le petit matin**, La Controverse entre la Tunisie et la France provient du conflit Algerien que a internationalise, Paris, 06/03/1958.
494. **Louore**, 19/9/1959, Bourguiba consulte par FLN manoeuvre avec le moroc pour paser le question maghrebine.

3\ Conferences scientifique:

495. Sghaier, Amira Aleya, **La Tunisie et la révolution algérienne**, in Actes du 1^{er} congres du forum d'histoire contemporaine sur méthodologie, de l'histoire des mouvements nationaux au Maghreb, Fondation Temimi, Septembre 1998.

4\ Dictionnaires et encyclopédies:

496. Le Petit Robert, **Dictionnaire de culture general**, Paris, France, 1993.

فهرس الأعلام

رتبت حسب الحروف الهجائية دون اعتبار « ال » التعريف؛

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
- أ -			
إبراهيم الدبيلي	403	إبراهيم جيماي	96
إبراهيم عثمانى التيجاني	95	إبراهيم عجامي	19
إبراهيم كبويا	203	أبو بكر القادري	458، 455
إبراهيم مزهودي	19، 168، 189، 191، 195، 196، 208، 209، 230، 256، 257، 258، 422		
أحمد التليلي	53، 230، 262، 330، 332، 333، 339، 458، 464		
أحمد الخليلي	162	أحمد السطايفي	181
أحمد الصافي	45	أحمد الوهراني	245
أحمد بلفريج	464	أحمد بن المليح	231
أحمد بن بلة	17، 20، 22، 23، 27، 33، 35، 62، 63، 64، 111، 129، 130، 131، 132، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 148، 149، 153، 154، 155، 158، 162، 163، 165، 167، 171، 176، 179، 183، 184، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 193، 195، 199، 204، 225، 226، 230، 232، 233، 234، 235، 236، 238، 242، 244، 246، 247، 249، 251، 252، 255، 259، 261، 262، 274، 275، 294، 298، 326، 329، 330، 351، 459		
أحمد بن خربوش	384	أحمد بن صلاح	153
أحمد بن عبد الرزاق	120، 207، 214	أحمد بن عبود	153، 445
أحمد بودة	260، 325	أحمد بولقواس	85، 86
أحمد بومنجل	388، 421، 458	أحمد دراية	309، 312
أحمد راشدي	168	أحمد زمررة	334
أحمد زياد	385	أحمد سليم	342
أحمد صلاح	146	أحمد طالب الابراهيمى	164، 261
أحمد عزوي	126، 127، 181، 198، 202، 206، 207، 211		
أحمد غزالي	18	أحمد فرنسيس	260، 325، 458
أحمد قادة	96، 181	أحمد قادري	209

80، 92، 93، 98، 121، 125، 198، 199، 201، 215، 216، 304، 308، 317، 309	أحمد نواورة
16، 88، 91	الأخضر الإبراهيمي الأخضر بعزي (لخضر بعزي)
136، 339	الأخضر قربازي إدريس السنوسي
15	إدغارفور أزراري اسمائحي
54، 112، 192، 224، 241، 354	الأزهاري الجدري الأزهر الشرايطي
92	إسماعيل غبروري إسماعيل كشرود
231، 232، 237	ألان سافاري الأمير الحسن
260، 281، 325، 326	أمين الحسيني أمين دباغين
163، 169، 170، 171، 249، 256، 257، 258، 330	آيت أحمد آيت حسين روابحية (حامد روابحية)
	إيزنهاور 426، 409
- ب -	
13، 57، 65، 75، 90، 104، 129	الباجي قائد السبسي الباجي مختار
231، 255، 269، 309، 458، 464، 465، 466، 746	الباهي الأدغم (الباهي لدغم)
192، 193، 228، 241	باك نصر الباهي شوشان
289، 360، 411	بختي براكتية
154	برغووث علي البشير السبعي
92	بشير الصباح بشير حاجي
229	بشير عويسا بشير عيدوني
92، 104	البشير ورتلان سيدي حني بعزي علي
380	بعزي لخضر بعطوش

325	بلقاسم المرزوقي	193، 192	بلعيد حوحة
188	بلقاسم زبيري	72	بلقاسم بن خليفة بن علي العبيدي
64	بلقاسم محمد مرزوق	93	بلقاسم قرين
92	بلقاسم مزياني	341	بلقاسم مزوزي
181، 67، 24	بن شايبة العلمي	93	بلقاسمي سماحي
25	بن يحي فارس	153	بن عبد الله المساعدي
73	بوجمعة شوشان	69	بناي واعلي
57	بوزنادة بلقاسم	369	بورجيس مونري
92	بولعراس	71	بوسيدة
- ت -			
و، 146، 157، 159، 164، 165، 166، 169، 170، 171، 178، 212، 213، 223، 235، 236، 238، 239، 243، 253، 254، 255، 258، 260، 261، 262، 266، 267، 268، 270، 281، 307، 310، 314، 315، 325، 326، 408، 419، 431، 432، 433، 434، 437			توفيق المدني
114	تيفورغي (أحمد الأوراسي)	228، 106	التيجاني عثمانى
- ج -			
406	جاك سوستيل	235	ج ر تورنو
143، 97، 89	جاك شوفالي	417	جاك شبان دلماس
72، 65، 57	جبار عمر	97	جان دولابلانك
216	جديات المكي	203	جبايلي محمد أعراب
45	جوليان	403	جديات عمر
489، 315، 307، 287، 188، 154، 153، 148، 130، 110			جمال عبد الناصر
415	الجنرال راوول سالان	407، 371، 369	الجنرال أندري موريس
369، 323، 298، 296، 295، 286، 284، 283، 279، 55، 375، 388، 430، 432، 434، 459، 463، 464، 465، 467، 469، 581			الجنرال ديغول
97	الجنرال روني مايبى	378	الجنرال روبير لاکوست

340	الجنرال سالان	97، 74	الجنرال سبيلمان	
410	الجنرال لوث	369	الجنرال فانكسيام	
412	جون فستر دلس	75	جورج بيدو	
152، 149، 133، 132، 105، 58			الجيلاني بن عمر	
- ح -				
1، 11، 23، 80، 91، 93، 94، 98، 126، 198، 199، 200، 202، 203، 389، 361، 209			الحاج لخضر (عبيدي محمد الطاهر)	
47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 60، 62، 64، 139، 141، 143، 144، 145، 146، 149، 150، 151، 153، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 174، 183، 230، 232، 233، 235، 236، 237، 238، 241، 242، 243، 244، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 276، 278، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 292، 293، 294، 296، 297، 298، 300، 301، 302، 303، 308، 309، 311، 312، 313، 314، 316، 322، 324، 326، 329، 333، 338، 339، 350، 361، 392، 406، 408، 409، 412، 417، 418، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 443، 446، 447، 448، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 457، 468، 469، 470، 473، 474، 490، 491، 499			الحبيب بورقيبة	
157	الحاج النوي البعسوسي	22	الحاج أزراري اسمائحي	
57، 98، 188، 190، 216	الحاج علي	193	الحاج علي حمدي	
48	الحبيب بوقطينة	236	حافظ إبراهيم	
82، 90، 112	حجاج بشير	145، 444، 450	الحبيب ثامر	
52	حسن قلاتي	256	حسن زروق	
16، 93، 95، 96، 109	حسين برحاييل	150، 444، 446	حسين التريكي	
132، 325	حسين بوزيان	19	حسين بن زعيم	

362	حفناوي حشيشي	129	حسين معارفي
315، 308، 306، 253، 212، 211، 201، 197، 191، 185، 183، 182			حسين بن معلم
351، 350			
90، 66	حمة لخضر	105	حمة بن عثمان
		278	حوحة بلعيد
- خ -			
28	خنطرة	403	خليل حبيب
- د -			
97	دبوش	199	دباش عبد الرحمن
73، 71، 32، 26، 19	ديدوش مراد	455	الدكتور بناني
90			
- ذ -			
		74	ذويب قرايدية
- ر -			
130، 32، 26	رابح بيطاط	355	رابح إيدير
322	الرائد قاسي	362، 360	الرائد عز الدين
446، 444	الرشيد إدريس	95	الرائد لابلاس
15	رولا،	81	رشيد بوشامة
432، 431، 300، 297، 295، 279			رضا مالك
- ز -			
216	زيدون عمارة	359	زرقيني
244	الزين بن لسود	196، 195، 184، 81	زيغود يوسف
- س -			
276، 229، 228	ساعي فرحي	171، 155، 152، 60	الساسبي لسود (الساسبي الأسود)
390	سالم جوليانوا	95	سالم بوبكر
417، 130	السبتي بومعروف	308	سالم شلبك
184	سعيد سعدي	403، 362	سعد قسطل

402	سعيد عبيد	244	سعيد شيبه
175	سعيد محمد أمقران	209	السعيد عوفي
318	سليمان دهيليس	321، 306، 209	سعيد محمدي
278	سليمان لاصو	95	سليمان لاجودان
389	سوايحي	341	سنايحي علي
321، 320، 319، 203	سي ناصر	278	سي لزهاري
389، 383، 281، 210، 201، 200، 197، 153، 18			سيدي علي
- ش -			
56	الشاذلي بالقاضي	447، 60، 56	الشاذلي المكّي
49	الشاذلي خلادي	402، 323	الشاذلي بن جديد
430	شارل فوكو	47	الشاذلي خير الله
118	شايب علي	370	شارل موريس
229، 226، 57	شريط لزهري	43	شيشوب الصادق
64	شنتوف	106	شعبان لغرور
245	الشيخ أحمد	309	شويشي العيساني
،143، 123، 116، 114، 109، 101، 93، 92، 91، 90، 86، 83، 81، 28 180، 179، 171، 150، 149، 148			شيجاني بشير
254	الشيخ جعيط	325، 260	الشيخ الحسين
428	شيختي مسلم	315	الشيخ دردوري
- ص -			
261، 253	الصادق لمقدم	92	الصادق بن دايدة
334	صالح العربي	402، 309، 290	صالح السوفي
،117، 116، 115، 114، 97، 92، 88، 44، 43، 41، 30، 28، 15، 13، 3 ،224، 218، 204، 199، 182، 180، 170، 149، 142، 125، 119، 118 277، 274، 259، 250، 239، 236، 235، 230، 228			صالح لغرور
310، 277، 228	صالح بن علي سماعلي	325	صالح القبائلي
،152، 151، 150، 149، 148، 146، 143، 140، 138، 135، 50، 49، د ،174، 172، 171، 170، 169، 167، 165، 159، 158، 157، 155، 154			صالح بن يوسف

،254 ،251 ،250 ،249 ،247 ،246 ،245 ،244 ،243 ،242 ،241 ،227 ،311 ،301 ،294 ،278 ،274 ،269 ،268 ،267 ،263 ،261 ،258 ،255 452 ،451 ،450 ،444 ،443 ،428 ،392 ،329 ،326 ،325 ،314			
209 ،181	صالح عبد الصمد	245	صالح بوحبيل
،350 ،316 ،315 ،191 394	صالح قوجيل	45	صالح فرحات
386	صالح محفوظية	403	صالح لندوشين
		228	صغير زرفاوي
- ط -			
،248 ،244 ،243 ،242 ،226 ،190 ،163 ،162 ،159 ،156 ،147 ،105 ،58 391 ،352 ،351 ،325 ،278 ،276 ،259			الطالب العربي
161	الطاهر بن الأخضر الغريبي	246 ،160	الطاهر المهداوي
،180 ،125 ،112 ،104 ،98 ،94 ،93 ،92 ،91 ،90 ،87 ،86 ،85 ،83 ،82 210 209 ،202 ،201 ،199			الطاهر النويشي
،122 ،94 ،91 ،42 ،24 123	الطاهر حليس	،169 ،161 ،144 ،50 487 ،283	الطاهر بن عمار
201 ،93 ،86 ،83 ،23	الطاهر صدراتي	،411 ،318 ،183 ،121 530 ،418 ،413	الطاهر زبيري
،165 ،156 ،148 ،136 395	الطيب الزلاق	188	طاهر غروطة
،155 ،154 ،153 ،151 ،150 ،148 ،147 ،145 ،142 ،140 ،135 ،134 ،55 395 ،247 ،246 ،242 ،162			الطاهر لسود (الطاهر الأسود)
307	الطيب بغامي	437	الطيب السحباني
386	الطيب جبار	256	طيب بوحوش
،294 ،261 ،260 ،173 467 ،463 ،313	الطيب لمهيري	444	طيب سليم
- ع -			
،104 ،101 ،98 ،95 ،94 ،92 ،90 ،85 ،84 ،83 ،82 ،66 ،31 ،28 ،13			عباس لغرور

،141، 133، 132، 127، 119، 118، 116، 115، 114، 112، 110، 109، ،229، 228، 227، 225، 200، 180، 171، 168، 163، 154، 148، 142 277، 276، 261، 259، 250، 249، 230			
،260، 256، 249، 243، 235، 189، 186، 183، 179، 177، 176، 169، 20، 316، 281، 262	عبان رمضان		
،115، 114، 109، 107، 98، 94، 91، 86، 85، 84، 83، 82، 80، 67، 28، ،198، 180، 168، 150، 127، 126، 125، 124، 122، 118، 117، 116 224، 214، 207، 206، 204، 202، 200	عاجل عجول		
16	عائسي المكي	60	العادي شاكرا
328	عباس التركي	245، 229، 225	عباد الزين
19	عبد الباقي بكوش	355	عباس عزيل
،202، 198، 197، 196 203	عبد الحفيظ أمقران	228، 92	عبد الحفيظ السوفي
209، 201، 98	عبد الحفيظ طورش	،302، 301، 290، 281 464، 458، 356، 309	عبد الحفيظ بوصوف
447	عبد الحميد العراقي	290	عبد الحفيظ كرمان
291	عبد الحميد نميرة	137	عبد الحميد درنة
،280، 279، 76، 22 461، 458، 439	عبد الحميد مهري	318، 40، 20، 14	عبد الحميد بن باديس
455، 232	عبد الرحمان اليوسفي	433	عبد الخالق حسونة
351، 344، 267، 253، 229، 176، 172، 164، 163، 151، 58			عبد الحي الأوراسي (السعيد عبد الحي)
362	عبد الرحمن بن الأطرش	23	عبد الرحمان بلكوان
231	عبد الرحمن كيوان	402	عبد الرحمن بن سالم
359، 320، 319	عبد الرزاق بوحارة	464، 458	عبد الرحيم بوعبيد
31	عبد السلام حباشي	331	عبد الرشيد يونس
229	عبد العزيز بن الهاشمي الشريف	47، 45	عبد العزيز الثعالبي
152	عبد القادر السوفي	،155، 148، 136، 53	عبد العزيز شوشان

		242	
19	عبد القادر خياري	336، 119	عبد القادر بخليلي
96	عبد القادر عبد السلام	402	عبد القادر شابو
247، 147	عبد الله البوعمراني	40، 18	عبد القادر العمودي
450، 447، 446، 445، 443، 307، 254، 149، 134، 63، 62			عبد الكريم الخطابي
392، 352، 248، 229، 228، 226، 171، 132، 58			عبد الكريم هالي
75، 65	عبد الله بن زعيم	57	عبد الله النقريني
413، 319، 316، 309، 241، 216، 215، 193، 192، 190			عبد الله بلهوشات
96	عبد الله عقوني	83	عبد الله بن مسعود
228	عبد المجيد بلغيث	60	عبد الله مبارك الفيلاي
451	عبد المجيد جلول	525، 367، 143، 14	عبد المجيد بوزبيد
112، 110، 92	عبد الوهاب عثمانى	357	عبد المؤمن
244	العبيدي بن صغير	105	عبدلي محمد بن أحمد
364	عثمان جيلالي	199	عثمان الزحاف
363، 361، 247، 191، 190، 185، 147، 40			عثمان السعدي
172، 118، 116، 98	عثماني عبد الوهاب	148	عثمان حوحة
168	عثماني محمد العيفة	67	عثماني كعباشي
63	عز الدين عزوز	403، 362	العربي بلخير
15، 19، 22، 26، 30، 31، 32، 40، 68، 73، 76، 153، 176، 177، 179، 184، 186، 187، 260، 372، 373			العربي بن مهيدي
72، 67	عزوي مدور	144	عزوز الرباحي
97، 74	العقيد بلانش	139	عفيفي علي
40	علالي زعموم	56	العقيد رولين
458، 457، 450، 447، 445، 443، 442، 441، 430			علال الفاسي
124	علي الألماني	331	علاوة عثمانة
53	علي الزليطني	255، 165، 153، 145، 458	علي البلهوان
327	علي المرزوقي	66	علي العبيدي

19، 20، 21، 38، 41، 134، 140، 153، 163، 167، 183، 187، 188، 190، 191، 192، 195، 238، 241، 242، 247، 248، 249، 250، 252، 253، 255، 259، 262، 263، 264، 269، 274، 275، 277، 329، 330	علي محساس
147، 247	علي النمر
201، 209، 210	علي بن إبراهيم
320	علي بن حميدة
276	علي بن مشيش
201، 209، 210	علي بوزيان
245	علي صالح الماروي
256	علي كافي
178، 179، 181، 190، 220، 224، 226، 282، 303، 306، 318، 380	علي كرابادو
106	علي مشيش
125، 181، 190، 198، 199، 200، 201، 211، 314	علي منجلي
290، 291، 304	علي مزوز
22، 23، 24، 27، 81، 82، 84، 85، 89، 94، 95، 100، 114، 120، 127، 160، 180، 181، 197، 214، 274، 341، 362، 413، 417	عمار العقون
209	عمار بن محمد
71	عمار بوقلاز (بوغلاز)
126، 133، 139، 140، 147، 163، 188، 192، 241، 251، 259، 262، 305، 306، 308، 317، 350، 355، 391، 393	عمار جرمان
16، 59، 68، 104، 111، 112، 118، 123، 126، 127، 179، 194، 195، 211، 225، 229، 230، 245، 287، 307، 310، 317، 320، 361	عمار زعلامي
403	عمار قرام
309	عمار معاش
43، 81، 85، 88، 90، 92، 94، 115، 121، 181	عمر أوعمران
22، 32، 89، 191، 196، 208، 215، 241، 253، 263، 264، 266، 269، 275، 326، 328، 329، 331، 337، 339، 343، 347، 397	عمر البوقصي
106	عمر السعدي
95	

366، 362	عمر أوصديق	112	عمر المستيري
،127، 126، 125، 120، 119، 118، 116، 115، 114، 112، 111، 109، ،202، 200، 199، 198، 193، 192، 191، 190، 189، 182، 181، 180 497، 241، 211، 208، 206، 205، 203			عمر بن بولعيد
291	عنتر إبراهيم بلحاج	256	عمر جابر
،200، 199، 198، 197، 196، 195، 192، 183، 181، 180، 175، 173، ،212، 211، 210، 209، 208، 207، 206، 205، 204، 203، 202، 201 578، 497، 308، 305، 282، 264، 215			عميروش
228 ، 522	العيد بلباهي مناعي	278	العيد البوحديجي
229	العيد بن هاني	129، 75، 63، 26، 22	عيسى كشيدة
- غ -			
57	غلاب بشير	71	غزيل
		232	غي موليه
- ف -			
و، 27، 135، 148، 149، 155، 158، 162، 192، 193، 234، 235، 237، ،382، 350، 344، 318، 316، 315، 311، 307، 304، 279، 253، 241 444، 428			فتحي الديب
46	فرحات بن عياد	439	الفرجاني بالحاج عمار
118، 72، 58	فرحي ساعي	230، 52	فرحات حشاد
،283، 281، 280، 260، 249، 237، 235، 176، 111، 90، 39، 29، 20، ،433، 430، 356، 325، 315، 314، 311، 309، 307، 305، 293، 289 465، 464، 438، 437، 434			فرحات عباس
246	فريد عثمان أحمد	55	فرنسوا ميتران
،93، 92، 85، 74، 16 98	فم الطوب	181	فضاوي عمر
		419	فيلكس غايار
- ق -			
93، 43، 16	قرين بلقاسم	351	قاضي بشير

- ك -			
93	كاوخة محمد بن بلقاسم	93	كاوخة لخضر
72	كعباشي عثمان	17	كروتوف
،304، 286، 285، 284، 281، 280، 186، 182، 179، 75، 32، 26، 22، 402، 362، 361، 360، 329، 323، 319، 315، 311، 309، 308، 307		كريم بلقاسم	
464، 434			
415	الكولنيال جويل	359	كمال وراتسي
		92	كيلاني
- ل -			
95	لرقت	429	لحسن زرون
،329، 317، 311، 309، 298، 293، 286، 281، 206، 184، 176، 31، 24، 434، 438، 375، 366، 362، 360		لخضر بن طوبال	
278، 277، 229، 228، 227، 224، 190، 188، 160، 115، 105، 104، 58		لزهر شريط	
360، 359	لكحل عياط	188، 116، 93	لغور عباس
124	لمبارك عكاف	124	لمبارك بلالة
47	لوسيان سان	94	لمبارك غبروري
- م -			
71	مجندي	73	محمد بن رجب
292، 251، 156	محبوب بن علي	455	المحبوب بن الصديق
99	محمد اسمايحي	336	محبوب جميلي
،67، 64، 41، 32، 31، 30، 28، 27، 26، 25، 24، 23، 22، 16، 15، 11، 11، 69، 92، 91، 90، 88، 87، 86، 85، 84، 83، 82، 81، 80، 78، 73، 72، 93، 114، 113، 112، 111، 110، 109، 106، 101، 100، 97، 96، 94، 93، 115، 117، 118، 121، 122، 123، 124، 125، 127، 129، 130، 131، 132، 137، 141، 142، 150، 168، 178، 179، 180، 182، 184، 185، 577، 351، 225، 224، 212، 202، 199، 198، 196، 189		مصطفى بن بولعيد	
،210، 201، 192، 190، 180، 179، 127، 126، 125، 123، 115، 112، 16، 241، 211		مسعود بن عيسى	

62	محمد البشير الإبراهيمي	164	محمد البجاوي
325	محمد الجزائري	92	محمد البشير رداح
،101 ،84 ،75 ،73 ،68 ،65 ،63 ،35 ،34 ،32 ،31 ،30 ،29 ،26 ،21 ،20 232 ،153 ،149			محمد بوضياف
73	محمد الحبال	197	محمد الحوران
،235 ،233 ،232 ،231 455 ،453 ،239	محمد الخامس	98	محمد الشريف سليماني
16	محمد الصالح مختاري	216	محمد الصالح الشريف
211 ،134 ،90	محمد الطاهر عزوي	180	محمد الطاهر بوزغوب
92	محمد العابد	304	محمد الطاهر عواشيرية
237 ،168 ،54	محمد المصمودي	162 ،156	محمد العربي بن عمر
278	محمد الوهراني	276	محمد الهادي رزايمة
449 ،190	محمد أمزيان	450	محمد اليمين الناصري
402	محمد بن أحمد عبد الغني	69 ،68	محمد بلحاج
446	محمد بن عبد الكريم	297	محمد بن صالح
360	محمد بوتلة	122	محمد بن مسعود بلقاسمي
199 ،198 ،126 ،84	محمد بوعزة	94	محمد بوخولوف
63	محمد حمادي	318 ،317 ،315 ،306	محمد جغابة
،252 ،251 ،250 ،248 ،243 ،194 ،190 ،187 ،89 ،66 ،32 ،17 ،14 ،313 ،312 ،308 ،305 ،304 ،301 ،291 ،278 ،264 ،263 ،259 ،254 469 ،465 ،459 ،452 ،451 ،344 ،318			محمد حربي
61	محمد دحماني	82	محمد خنتري
،329 ،268 ،262 ،255 ،254 ،244 ،243 ،232 ،231 ،193 ،171 ،131 444			محمد خيضر
341	محمد دينار	29	محمد دخلي
361	محمد زروقي	340	محمد رويينة

309	محمد شريف مساعدية	316	محمد شبيلة
209، 203، 191، 181، 125، 111، 105، 104، 99، 98، 92، 88، 80، 24			محمد شريف بن عكشة
	217، 216، 210		
16، 19، 21، 23، 28، 29، 90، 91، 92، 95، 96، 98، 136، 156، 182،			محمد الشريف
191، 192، 203، 215، 216، 228، 230، 263، 275، 276، 283، 287،			
300، 305، 308، 310، 312، 316، 317، 329، 340، 373، 374، 376			
54	محمد شنيق	137	محمد شلوف
395	محمد صديق بن يحي	334	محمد صالح زورندي
181، 214	محمد عرعار	387	محمد طنطانو
145	محمد قرفة	402، 228	محمد علاق
61، 64، 175، 191، 193، 196، 215، 233، 235، 238، 253، 267، 274،			محمد العربي الزبيري
279، 280، 281، 282، 283، 284، 304، 309، 310، 311، 314، 317،			
318، 337، 375، 386، 400، 410، 414، 416، 422، 428، 459			
	308، 312، 313، 320، 354، 394		محمد عواشيرة
105	محمد لخضر	164، 165، 260	محمد لجاوي
181، 191، 209، 210، 214، 215، 216، 291، 303، 304، 305، 306،			محمد لعموري
307، 315، 316، 317، 318، 319، 355، 359			
210	محمد مسعود،	48، 54	محمد مزالي
21، 73، 90، 101، 103، 104، 105، 107، 120، 121، 123، 124، 129،			محمد زروال
132، 143، 148، 150، 152، 160، 166، 167، 168، 178، 181، 182،			
185، 188، 189، 190، 199، 202، 210، 215، 216، 225، 226، 228،			
229، 230، 242، 247، 248، 249، 250، 254، 258، 263، 264، 268،			
269، 275، 276، 277، 290، 291، 303، 305، 306، 309، 311، 312،			
315، 319، 321، 331، 352، 354، 355، 356، 359، 360، 361، 362،			
363، 369، 372، 373، 379، 394، 396، 402، 404			
362	محمد ناصر مشري	31	محمد مشاطي
	17، 142، 153، 193، 281، 426		محمد يزيد
130	محمود الواعي	48	محمود الماطري

528، 394، 350، 319، 215، 188			محمود قنز
45	محي الدين التليلي	261	محمود منتوري
15	محي الدين بكوش العنابي	447	محي الدين القليبي
53	مراد بوخريص	130	مختار بوشيبة
169	مزيان آيت أحسن	71	مزوز بن عمر
424	المستر لاند	124	مزياني لخضر
211، 191، 126، 116، 115، 82، 80، 41، 28			مسعود بلعقون
342، 341، 245، 205 416، 358	مسعود لعروسي	192، 98	مسعود عايسي
229	مسعي أحمد	180، 117، 16	مسعود معاش
394، 350	مصطفى بوغكاز	70، 62، 37، 36، 29 121	مصالي الحاج
350، 332، 322، 310، 309، 303، 278، 262، 211، 201، 194، 195، 19 391			مصطفى بن عودة (عمار بن عودة)
202، 126، 122، 116، 112، 111، 105، 104، 89، 86، 24			مصطفى بوسته
99	مصطفى غوقالي	202، 181، 105، 98	مصطفى رعالي
355، 354، 318، 305، 203، 197، 194، 175، 137، 136، 130، 89، 43			مصطفى هشماوي
362	مقداد جدي	125	معمر معافي
214، 209، 203	المكي حيحي	334	المكي السوفي
95	الملازم دارنو	92	مكي عشوري
55	منديس فرانس	256، 237، 61، 50 426، 425	المنجي سليم
99	منصور غوقالي	439، 290	المنذر بن عمار
405	موريس شومان	458، 457، 455	المهدي بن بركة
411	موسى حواسنية	92، 82	موسى حاجي
234، 232، 231	مولاي الحسن	142، 95، 92	موسى رداح
159، 147	مياطة الصالح	361، 307	مولود إيدير

- ن -			
137	ناصر عشين	93	ناجي نجاوي
		341	نجيب البوزيدي
- ه -			
62	الهاشمي طود	345	الهادي المشيرقي
،314 ،306 ،303 ،32 387 ،316	هوارى بومدين	54	هلال الفرشيشي
- و -			
،105 ،90 ،57 ،20 ،224 ،189 ،150 ،106 ،249 ،229 ،228 ،225 315 ،259	الوردي قتال	290	وسيلة بورقبة
- ي -			
450 ،444 ،441 ،48	يوسف الروسي	151	اليقوبي
181	يوسف اليعلاوي	316	يوسف الصيد
		23	يوسف بن خدة

فهرس الأماكن والبلدان

رتبت حسب الحروف الهجائية دون اعتبار « ال » التعريف؛

المكان	الصفحة	المكان	الصفحة
- أ -			
أريس	12، 15، 16، 23، 24، 28، 38، 69، 76، 82، 84، 85، 86، 90، 91، 92، 93، 98، 99، 100، 104، 112، 121، 198، 214، 245		
أزراع الطير	112	ازيرد	482
اسبانيا	232	إسرائيل	234
الإسكندرية	139، 151، 329، 333، 337، 442	أسمندو	81
الأغواط	12، 214	أفرنغال	88
أكفادو	175	ألمانيا	49، 275، 381، 397
أم البواقي	215، 311، 335	أم الطبول	374
أم العرائش	65، 149، 155، 162	أم علي	341، 347
أم الكماكم	334	أنقرة	445
انوغيسين	92، 110	أوزلاقن	175
أوسنتلي	399	أولاد جلال	112، 214
أولاد رحمون	13	ايشمول	24، 85، 87، 88، 93، 205
إيجلي	272، 288، 295، 296، 297، 298، 302، 374، 396، 430، 431، 433، 467، 468، 469، 470، 475، 579		
ايطاليا	185، 237	ايفري	175
- ب -			
باب بحر	374	باجة	355، 357، 358، 361، 421
باتنة	1، 12، 23، 24، 25، 28، 35، 74، 80، 81، 82، 86، 89، 91، 92، 93، 94، 96، 98، 99، 104، 111، 114، 121، 122، 180، 181، 198، 214		
باردوا	74	باكستان	446
باريس	14، 15، 28، 47، 62، 80، 125، 231، 234، 236، 237، 260، 445، 463، 498		
باندونغ	56، 135، 148، 451	بحيرة لرنب	336

214، 28، 12	برج بوعريريج	368	برج الحمام
234	بريطانيا	444	برلين
376، 374، 373، 372	بشار	13، 28، 82، 83، 86، 88، 92، 99، 105، 198	بريكة
13، 19، 23، 24، 40، 68، 69، 73، 83، 84، 86، 88، 93، 95، 96، 99، 105، 109، 110، 112، 141، 214، 330، 507			بسكرة
320	بن عويتق	237	بلجيكا
155	بن غاشير	326	بن غازي
579، 439، 438، 437، 436، 435، 434، 430، 418، 405، 366، 296، 68			بنزرت
285	بني مطير	125، 104	بني فرح
372	بني ونيف	115	بني ملول
374، 121	بوحجار	88	بنيان
386، 335	بوخضرة	104	بوحمامة
373	بورساي أخمى	403	بوربعية
214، 148، 105، 57، 12	بوسعادة	133	بورملي
333	بوقرين	376، 111	بوشقوف
376	بوقموزه	13	بوقشة
92، 83	بولفرايس	379	بولحاف
13	بونقار	290	بون
371	بئر السبايخية	432	بئر الرمان
388، 371، 368، 265، 215، 71			بئر العاتر
376	بئر سبايخية	153	بئر حفاوي
13	بيطام	64	بيرم
- ت -			
416، 397، 379، 364، 361، 359، 358، 349، 327، 256			تاجروين
105، 57	تازينت	88، 16	تاجموت
92	تاغيت	87، 92، 94، 109	تازولت
199	تالبعة	24، 94، 100، 110	تافرنت

55، 64، 133، 166، 276، 327، 328، 358، 359، 364، 397، 398، 399			تالة
521، 430، 422، 408			
111، 94	تاوليليت	374، 91، 87	تاوره
214، 131، 105، 73، 13	تقرت	142، 92	تبرقه
1، 4، 12، 13، 18، 19، 20، 21، 57، 59، 63، 64، 67، 70، 71، 72، 73، 74، 90، 98، 105، 112، 115، 129، 130، 137، 138، 142، 149، 152، 172، 191، 193، 195، 215، 224، 225، 227، 244، 246، 259، 325، 332، 334، 335، 336، 341، 353، 369، 371، 372، 385، 386، 396، 412، 413، 419، 422، 500، 505، 506، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 523، 527، 528			تبسه
342، 336، 335، 329، 326	تلايت	24، 74، 86، 92، 100	تكوت
359، 358		104، 111، 121	
265، 163، 104	تمقرة (تمغزة)	373	تلمسان
334، 262، 162، 73، 52	توزر	422	توبورية
424، 359، 352			
101، 93، 92	تبيكاوين	92	توفانه
أ، ب، ج، هـ، ز، ح، 9، 19، 23، 24، 27، 39، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 70، 71، 72، 73، 74، 79، 80، 97، 112، 121، 129، 130، 131، 132، 133، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 178، 183، 185، 187، 188، 189، 191، 192، 193، 194، 196، 200، 201، 205، 206، 207، 210، 211، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 269، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305			تونس

،328 ،327 ،326 ،325 ،324 ،323 ،322 ،321 ،314 ،311 ،310 ،308 ،306 ،342 ،341 ،340 ،339 ،338 ،337 ،336 ،335 ،334 ،333 ،331 ،330 ،329 ،357 ،356 ،355 ،354 ،352 ،350 ،349 ،348 ،347 ،346 ،345 ،344 ،343 ،384 ،383 ،375 ،373 ،371 ،370 ،369 ،368 ،367 ،366 ،365 ،363 ،360 ،405 ،404 ،403 ،399 ،398 ،397 ،395 ،394 ،393 ،392 ،391 ،390 ،385 ،420 ،419 ،418 ،417 ،416 ،413 ،412 ،411 ،410 ،409 ،408 ،407 ،406 ،434 ،433 ،432 ،431 ،430 ،429 ،428 ،427 ،426 ،425 ،424 ،422 ،421 ،453 ،452 ،451 ،448 ،447 ،446 ،444 ،441 ،440 ،439 ،437 ،436 ،435 ،467 ،466 ،465 ،464 ،463 ،462 ،461 ،460 ،459 ،457 ،456 ،455 ،454 ،485 ،484 ،481 ،479 ،477 ،476 ،475 ،474 ،473 ،471 ،470 ،469 ،468 579 ،578 ،576 ،572 ،516 ،507 ،504 ،492			
162	تيطاوين	141	تيجي
103	تيغانيمين	232	تيطوان
23 ،13	تيلاطو	24	تيفرطاسين
		93 ،92	تيمقاد
- ج -			
،281 ،256 ،251 ،187 ،177 ،175 ،105 ،74 ،64 ،56 ،47 ،33 ،13 ،11 ،4 457 ،445 ،434 ،428 ،426 ،371			جامعة
،178 ،97 ،66 ،16 ،12 276 ،197 ،190	جبال الأوراس	146 ،58	جامع الزيتونة
414 ،225 ،205 ،59 ،12	جبال النمامشة	12	جبال الحضنة
197 ،179	جبال بوطالب	12	جبال بني صالح
246	جبال خمير	175	جبال جرجرة
،149 ،105 ،73 ،59 ،57 388 ،225 ،156	الجبل الأبيض	13	جبل أحمر خدو
333	جبل الجلود	112 ،13	جبل الأزرق
362 ،361 ،360 ،359 ،276	جبل الشعانبي	188	جبل لارباع
111	جبل اللشعة	94	جبل الظهري

335	جبل أموزية	101	جبل الهارة
335	جبل بوعمامة	386	جبل بوصالح
341	جبل فواه	13	جبل سيدي صالح
307	جدة	335	جبل قرن الحمار
334، 136، 52	جرجيس	334، 137، 67، 45	جربة
473، 334، 226، 137، 116، 110، 107، 105، 63، 57، 20			الجرف
364	جزر كريتاس	395، 293، 244	الجريد
<p>أ، ج، د، و، ز، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 27، 28، 29، 31، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 45، 46، 48، 50، 51، 52، 55، 56، 57، 58، 60، 61، 62، 63، 65، 66، 67، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 79، 81، 83، 84، 89، 90، 91، 92، 95، 97، 98، 102، 103، 110، 111، 113، 114، 115، 119، 122، 123، 124، 127، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 136، 137، 138، 139، 142، 143، 146، 147، 148، 152، 153، 154، 158، 159، 160، 161، 163، 164، 165، 167، 168، 170، 172، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 182، 183، 184، 186، 187، 188، 191، 193، 196، 197، 198، 209، 210، 212، 213، 214، 215، 218، 222، 223، 224، 226، 228، 230، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 239، 242، 243، 245، 246، 249، 250، 251، 253، 254، 257، 261، 262، 264، 265، 266، 269، 275، 277، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 289، 290، 294، 295، 296، 297، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 310، 314، 319، 322، 323، 325، 327، 329، 334، 336، 339، 340، 342، 343، 344، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 359، 360، 361، 365، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 383، 384، 385، 386، 388، 390، 391، 393، 394، 395، 396، 399، 401، 405، 406، 408، 409، 410، 411، 412، 414، 416، 417، 418، 419، 420، 422، 423، 428، 430، 431، 433، 434، 435، 436، 440، 441، 445، 449، 451، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 461، 462، 464، 465، 467، 468</p>			الجزائر

476، 470، 469			
214، 24	الجلفة	422	جسر فحص
424	جندوبة	288	الجمهورية العربية المتحدة
15	جيجل	141	جوش
- ح -			
295، 214	حاسي مسعود	403	الحازة
398، 228	حمام الأنف	519، 395، 347، 166	الحامة
358	حمام سيالة	374	حمام تاسة
422، 398، 335، 245	حيدرة	104	حوش سيدي محمد
- خ -			
230	خشم الكلب	99، 92، 88، 83، 28	الخروب
،112، 109، 106، 99، 98، 95، 93، 92، 90، 86، 85، 84، 82، 28، 16، 12		خنشلة	
241، 235، 225، 193، 127، 121، 119، 118، 114			
98، 13	خنقة بني بوسليمان	160	خنقة الصفصاف
92، 13	خنقة سيدي ناجي	364	خنقة سيدي بوزيد
91، 87	خنقة معاش	93، 86، 85	خنقة لحدادة
- د -			
412، 371	الدرعان	234	الدار البيضاء
91، 86، 85	دشرة أولاد موسى	99	درمون
445، 440، 175	دمشق	93	دشرة ولاد موسى
336	دوار بني زايد	361	دندن
		99	دوفانة (توفانة)
- ر -			
،455، 454، 430، 235، 232	الرباط	364	رأس الدماس

466، 460			
413	الربيبية	379، 231	الرباعي
347، 334، 277، 275، 244، 238، 162، 156، 155، 131، 65، 57، 54			الرديف
519، 398، 364، 359			
399	رفاعة	141	رغدالين
476، 276، 58	الرمادة	364	رقدالين
233، 232، 183، 139	روما	374	رمل السوق
444، 275			
- ز -			
74، 67	زربية الواد	51	زرمدين
245	زغوان	69، 67	زربية حامد
80	زمالة	95، 92، 88، 85، 31، 20	زلاطو (تيلاطو)
		111، 104	
		342، 334، 140، 137	زورة
- س -			
417، 416، 415، 414، 413، 412، 411، 410، 408، 405، 366، 364، 357			ساقية سيدي
579، 476، 457، 429، 422، 419، 418			يوسف
125	ستيلي	422، 421، 335، 326	سبيطلة
214، 198، 182، 104، 98، 28، 21، 13، 12			سطيف
373	السعيدة	332، 306	السعودية
306	سوريا	422	سمنج
364	سوق الأحد	430، 335، 230	سوسة
421، 400، 364، 357، 338، 336، 334، 329، 156، 136			سوق الأربعاء
121، 114، 112، 106، 104، 91، 74، 73، 72، 69، 65، 59، 20، 13، 12			سوق أهراس
214، 195، 193، 192، 190، 188، 168، 166، 139، 138، 137، 129، 126			
387، 386، 374، 373، 371، 334، 324، 263، 249، 241، 226، 224، 216			
422، 417، 414، 413، 412، 401، 400			
314، 131، 130، 35	سويسرا	390	سوقياس

13	سيدي خليل	403، 374، 352، 320	سيدي أحمد
217، 208، 207، 204، 160	سيدي علي	105، 69، 13	سيدي عقبة
- ش -			
215، 152	الشريعة	334	الشبيكة
13	شط الحزنة	215، 127، 106، 98	ششار
95	شعبة الغولة	371	شط الغرسة
399، 385، 341، 214، 211، 199، 197، 192، 181، 180، 127، 112، 104			شلية (شليا)
335، 92، 90، 88، 67، 24			الشمرة
- ص -			
326، 256، 165، 53، 52	صفاقس	215، 214، 13	صدراته
- ط -			
375، 329	طبرقة	374، 335	الطارف
404، 399، 221، 215، 214، 208، 134، 127، 121، 111، 104، 97، 91			طامزة (تامزة)
، 226، 155، 154، 148، 138، 136، 135، 131، 110، 73، 63، 58، 53، 35، 337، 333، 332، 331، 327، 326، 325، 294، 261، 242، 241، 230، 228			طرابلس
389، 354، 351، 348			
، 327، 265، 162، 137، 113	طريق بن قردان	86	طريق أفرار
335، 334، 331			
، 366، 302، 299، 298، 296، 295، 286، 283، 280، 279، 159، 64، 61، 465، 464، 463، 461، 460، 459، 458، 457، 456، 455، 453، 436، 431			طنجة
580، 477، 475، 470، 469، 468، 467، 466			
- ع -			
336	عديلة	372	العبادلة
332، 306	العراق	321	عرابة
59، 58	العقلة	372	العريشة
371	العوينات	13	العلمة
، 215، 104، 98، 81	عين البيضاء	، 90، 24، 21، 20، 19، 12	عناية
413، 226		399، 371، 369، 213	

334	عين الرطام	214، 104، 98، 92، 80، 23	عين التوتة
88	عين السيلان	402	عين الزانة
374	عين العسل	374، 372	عين الصفراء
104، 13	عين الناقة	94	عين المفرط
335	عين بودس	92	عين الياقوت
248	عين طاره	407، 398، 397، 364	عين دراهم
104	عين فكرون	403	عين عناق
2019، 203، 106، 98، 96	عين لقصر	403	عين لغرم
98	عين ياقوت	215، 92، 90	عين مليلة
		374	العيون
- غ -			
379، 325، 306، 188	غار ديماو	141	غات
422، 416، 398، 364، 357، 349، 343، 336، 326، 303، 156			غار الدماء
214	غرداية	335، 327، 141، 68، 66 431، 375	غدامس
207	غليزان	88	غسيرة
- ف -			
64، 62، 60، 58، 55، 54، 52، 51، 49، 47، 46، 45، 29، 23، 20، 17، 14، 145، 144، 143، 136، 125، 123، 122، 121، 113، 97، 80، 73، 70، 68، 231، 220، 217، 178، 168، 167، 166، 164، 162، 161، 159، 158، 157، 285، 283، 268، 266، 258، 254، 251، 239، 238، 237، 236، 234، 232، 344، 339، 338، 322، 321، 299، 298، 297، 296، 294، 293، 292، 288، 399، 392، 384، 378، 375، 373، 368، 356، 355، 353، 352، 350، 347، 418، 417، 416، 415، 414، 413، 412، 411، 410، 409، 408، 406، 405، 453، 452، 451، 442، 437، 436، 435، 433، 427، 426، 425، 420، 419، 477، 476، 474، 469، 465، 463، 462، 461، 459، 458، 457، 456، 454			فرنسا
379	فزان	334، 326، 160، 70، 58 419، 408، 407، 364	فريانة

372	فقيق	13	فسيقوس
،100 ،99 ،92 ،81 ،23 ،116 ،105	فم الطوب	428	فم الخنقة
- ق -			
467 ،395 ،364 ،334 ،296 ،290 ،265 ،241 ،135 ،131 ،65 ،52			قابس
،303 ،248 ،214 ،191 ،163 ،140 ،139 ،133 ،122 ،103 ،90 ،20 ،13 ،394 ،393 ،390 ،355 ،354 ،344 ،339 ،327 ،320 ،317 ،312 ،309 ،304 431 ،412 ،398 ،396 ،395			القاعدة الشرقية
92 ،90	قايس	،420 ،389 ،388 ،374 ،90 422	القالة
،183 ،162 ،159 ،154 ،153 ،148 ،145 ،140 ،64 ،50 ،49 ،47 ،46 ،27 ،275 ،265 ،261 ،238 ،231 ،228 ،227 ،226 ،193 ،189 ،188 ،187 ،184 ،316 ،307 ،306 ،305 ،304 ،301 ،285 ،284 ،283 ،282 ،280 ،279 ،446 ،445 ،444 ،443 ،440 ،435 ،428 ،420 ،406 ،390 ،385 ،343 ،332 455 ،450 ،448 ،447			القاهرة
462	قديل	336 ،335 ،268 ،51	القبلي
398 ،379 ،357 ،335 ،321	قرن الحلفاوية	214	القرزي
13	قصر الصبيحي	93 ،88 ،87 ،86 ،69 ،16	قرية الحجاج
،68 ،64 ،40 ،34 ،32 ،31 ،28 ،24 ،23 ،22 ،21 ،19 ،18 ،14 ،13 ،12 ،11 ،432 ،428 ،421 ،413 ،399 ،281 ،214 ،210 ،187 ،176 ،140 ،123 ،69 434			قسنطينة
374	القصور	،359 ،335 ،256 ،152 ،133 422 ،416 ،364	القصرين
،249 ،246 ،166 ،165 ،162 ،156 ،154 ،151 ،133 ،132 ،131 ،113 ،52 519 ،429 ،400 ،395 ،364 ،359 ،358 ،347 ،334 ،290 ،277 ،265 ،250			قفصة
397 ،335	قلعة السنان	335	القلعة الجرداء
59 ،20	قنتيس	314	قنبلات
149	قنيشة	385	القنقيط
		333 ،254	القيروان

- ك -			
228	لاكانيا	215 ، 112	كاروبيير
،335 ،333 ،327 ،312 ،311 ،310 ،309 ،308 ،291 ،153 ،152 ،133 ،59 ،417 ،416 ،402 ،398 ،397 ،393 ،392 ،379 ،364 ،357 ،355 ،346 ،345 ،505 ،475 ،439 ،429 ،424 ،421			الكاف
،122 ،114 ،105 ،104 ،103 ،94 ،92 ،88 ،87 ،85 ،66 ،40 ،28 ،23 ،16 ،399 ،222 ،214 ،202 ،200 ،197 ،180 ،123			كيمل
- ل -			
24	لحريق	428 ،237 ،66 ،50 ،34	لبنان
399	لفجوج	112 ،106 ،82 ،12	لخروب
85 ،83	لقرين	96	لقراف
428 ،385 ،371 ،369 ،215	لكويف	،100 ،98 ،93 ،92 ،90 ،198 ،112	لقصر
417	لمريج	371 ،141 ،94 ،24 ،16	لمدينة
،134 ،133 ،131 ،113 ،111 ،110 ،90 ،79 ،74 ،71 ،69 ،68 ،46 ،18 ،15 ،246 ،245 ،244 ،242 ،172 ،155 ،151 ،148 ،142 ،138 ،137 ،136 ،135 ،333 ،332 ،330 ،329 ،326 ،325 ،309 ،307 ،306 ،304 ،296 ،295 ،266 ،395 ،394 ،392 ،377 ،354 ،352 ،351 ،340 ،339 ،338 ،337 ،336 ،334 ،440 ،431			ليبيا
		280 ،237	لندن
- م -			
422	ماطرة	244	مارث
424 ،309	مجاز الباب	245 ،65	المتلوي
385 ،379	مرسط	371 ،215 ،65 ،13	مداوروش
430 ،398 ،341 ،340 ،339 ،338 ،327 ،326 ،325 ،133 ،113 ،112 ،52			مدنين
373	مرسى بورسي	،441 ،290 ،265 ،237 ،46 ،451 ،447 ،443	مراكش
13	المريج	394 ،333 ،326	مرسى مطروح

403	المريخسي	374	المريخ
336، 141	مسلك	335	مسكانة
372	المشربية	214، 98، 12	المسيلة
210، 122، 88، 74، 16 336، 214	مشونش	376، 374	مشربية
234، 188، 186، 184، 139، 137، 130، 97، 79، 48، 45، 40، 35، 27 334، 330، 327، 316، 315، 312، 311، 308، 307، 276، 265، 254، 252 572، 456، 445، 443، 395، 394، 392، 390، 382، 351، 343، 342، 338			مصر
134، 127، 95، 88، 20، 13	معافه (معافة)	335، 147	مطماطة
245	مغطة	92	المعذر
أ، ب، 27، 39، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 54، 55، 56، 60، 61، 63، 64، 130، 135، 139، 140، 141، 142، 143، 145، 148، 149، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 162، 168، 169، 170، 172، 178، 192، 193، 232، 233، 234، 237، 239، 241، 242، 246، 247، 249، 250، 254، 257، 258، 259، 263، 264، 265، 269، 284، 285، 289، 291، 292، 294، 296، 297، 299، 300، 302، 308، 313، 328، 331، 336، 337، 340، 343، 345، 346، 347، 352، 353، 369، 370، 372، 374، 388، 391، 392، 393، 394، 395، 399، 405، 406، 408، 409، 416، 420، 423، 424، 425، 427، 430، 432، 437، 438، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 465، 466، 468، 471، 473، 476، 477			المغرب
413، 335	مكثر	372	مغنية
364، 332، 229، 228، 160	منوبة	385، 156، 136	منقار البطة
139، 136	ميناء زاوة	464، 463، 366، 74، 54 477، 470، 469، 467، 465 580	المهدية
		462	ميناء صخيرة
- ن -			
141	نالوت	230	نابل

،352 ،298 ،162 ،156 ،52 398	نفطة	244 ،147 ،73	نفزاوة
425	نيودلهي	،371 ،333 ،105 ،74 ،13 518 ،389 ،386 ،379 ،374	نقرين
- ه -			
12	الهضاب العليا	115 ،100 ،94	الهارة
419	هنشير	425 ،369	الهند
- و -			
12	واد عبيد	410 ،237 ،5	و.م.أ
398	واد معينة	336	واد كحول
353	واد مليز	398	واد ملاق
336	وادي بيدور	500 ،193 ،175 ،165	وادي الصومام
374	وادي ماجورة	105	وادي ريغ
،105 ،104 ،98 ،92 ،90 ،84 ،69 ،68 ،67 ،66 ،58 ،57 ،40 ،23 ،13 ،12 521 ،395 ،374 ،214 ،180 ،156 ،141 ،136 ،131 ،113 ،112 ،111 ،110			وادي سوف (الوادي)
214 ،131 ،13	ورقلة	237	واشنطن
200	ولجة النشم	115 ،39	الوسطية
،105 ،70 ،65 ،57 ،13 ،371 ،215 ،152 ،130 ،121 386 ،385	الونزة	99 ،92 ،86	الولجة
- ي -			
،88 ،86 ،85 ،84 ،23 ،22 211 ،121 ،99 ،98 ،92	يابوس	155	يقظة
		358	يوغزلافيا

فهرس المجد اول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
127	مسؤولو المناطق الجزائرية في تونس في عهد الجلالي بن عمر	01
134	كمية الشحنات المرسله من مصر عبر اليخت الحظ السعيد	02
412	عدد اللاجئين ومناطق تواجدهم في تونس	03
522	القيادات المعينة لنشر الثورة في الولاية الأولى	04
523	أهم نتائج انطلاق الثورة في المنطقة الأولى	05
524	التشكيلة الأولى لجيش التحرير الوطني في الفترة 1954-1956	06

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
211	اللجان باللجان الخماسية	01

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
.....	إهداء
.....	شكر وعرهان
.....	قائمة المختصرات باللغة العربية
.....	قائمة المختصرات باللغة الأجنبية
أ - ح	مقدمة
77 - 9	الفصل الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية في منطقة الجنوب القسنطيني وتونس قبل اندلاع الثورة الجزائرية
10	تمهيد الفصل
11	المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية في الجنوب القسنطيني قبيل الثورة
11	المطلب الأول: جغرافية منطقة جنوب القسنطيني قبل 1954
14	المطلب الثاني: الأوضاع السياسية للمنطقة
42	المطلب الثالث: الملمح التنظيمي العسكري قبل الثورة
45	المبحث الثاني: الأوضاع السياسية والعسكرية في تونس قبل 1954
45	المطلب الأول: الموقع الجغرافي لتونس
45	المطلب الثاني: الأوضاع السياسية في تونس
51	المطلب الثالث: الأوضاع الأمنية في تونس
56	المبحث الثالث: مظاهر العلاقات بين الجنوب القسنطيني وتونس قبل اندلاع الثورة الجزائرية
56	المطلب الأول: مشاركة أو مساهمة الجزائريين في الثورة التونسية
59	المطلب الثاني: بواذر نشوء العلاقات بين الجنوب القسنطيني وتونس
66	المطلب الثالث: تسليح الجنوب القسنطيني عبر تونس
77	خلاصة الفصل

166 - 78	الفصل الثاني: مظاهر العلاقة بين المنطقة الأولى وتونس 1954-1956
79	تمهيد الفصل
80	المبحث الأول: انطلاق الثورة في المنطقة الأولى
80	المطلب الأول: اجتماعات التحضير للانطلاق
87	المطلب الثاني: العمليات الأولى في الأوراس
98	المبحث الثاني: التطور الهيكلي للمنطقة الأولى إلى غاية 1956
98	المطلب الأول: التنظيم السياسي والإداري
102	المطلب الثاني: التنظيم العسكري
104	المبحث الثالث: القيادة في الولاية الأولى
104	المطلب الأول: قيادة مصطفى بن بولعيد
108	المطلب الثاني: القيادة بالنيابة والصراع في الأوراس
116	المطلب الثالث: عودة مصطفى بن بولعيد واستشهاده
123	المبحث الرابع: طبيعة العلاقات بين قادة المنطقة الأولى والقيادات التونسية
123	المطلب الأول: تمرير السلاح والمتاجرة به
136	المطلب الثاني: التعاون بين قادة الولاية الأولى والمعارضة التونسية
151	المطلب الثالث: تنسيق مسؤولي الداخل مع الحكومة التونسية
166	خلاص الفصل
262 - 167	الفصل الثالث: مؤتمر الصومام ودوره في تدعيم العلاقات بين الولاية الأولى والحكومة التونسية 1956-1957
168	تمهيد الفصل
169	المبحث الأول: انعقاد مؤتمر الصومام وغياب الولاية الأولى

169	المطلب الأول: انعقاد مؤتمر الصومام
172	المطلب الثاني: غياب المنطقة الأولى عن المؤتمر الصومام
179	المطلب الثالث: إفرزات غياب المنطقة الأولى
189	المبحث الثاني: تأثيرات مؤتمر الصومام على الولاية الأولى
189	المطلب الأول: مهمة عميروش في الولاية الأولى
204	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للولاية الأولى بعد مؤتمر الصومام
217	المطلب الثالث: المشوشون في الولاية الأولى - قضية جيش النمامشة-
223	المطلب الرابع: اجتماع تونس واختطاف طائرة الوفد الخارجي وموقف حكومة تونس منه
233	المبحث الثالث: مظاهر العلاقة بين قيادة الولاية الأولى والحكومة التونسية
233	المطلب الأول: التحالف بين المعارضة اليوسفية وقيادة الولاية الأولى
242	المطلب الثاني: موقف الحكومة التونسية من التحالف
247	المطلب الثالث: تحالف الحكومة التونسية مع لجنة التنسيق والتنفيذ
262	خلاصة الفصل
356 - 263	الفصل الرابع: توطد العلاقات بين قادة الولاية واليوسفيين وأثرها على العلاقات الرسمية
264	تمهيد الفصل
265	المبحث الأول: العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية
265	المطلب الأول: تصفية القيادات المعارضة للجنة التنسيق والتنفيذ
269	المطلب الثاني: قيام الحكومة المؤقتة وموقف تونس منه
276	المطلب الثالث: مظاهر التنسيق بين الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية
286	المبحث الثاني: تدخل الحكومة التونسية في بعض القضايا الجزائرية - الولاية الأولى
286	المطلب الأول: قضية إيجلي
294	المطلب الثاني: قضية لعموري

310	المطلب الثالث: قضية حنبلي
315	المبحث الثالث: المساعدات المقدمة من الحكومة التونسية للولاية الأولى
315	المطلب الأول: تسهيل تمرير السلاح
334	المطلب الثاني: إنشاء القواعد الخلفية
344	المطلب الثالث: مدارس ومراكز التدريب والتكوين في تونس
356	خلاصة الفصل
461 - 357	الفصل الخامس: انعكاسات العلاقات بين قيادة الولاية الأولى والحكومة التونسية
358	تمهيد
359	المبحث الأول: انعكاسات العلاقة على الولاية الأولى
359	المطلب الأول: بناء الخطوط المكهربة
368	المطلب الثاني: إستراتيجية الثورة في مواجهة الأسلاك الشائكة المكهربة
381	المطلب الثالث: دور القواعد الخلفية بتونس في تخفيف الضغط على الداخل
396	المبحث الثاني: انعكاس العلاقات على تونس
396	المطلب الأول: استقلال تونس وظهور مبدأ حق التتبع
401	المطلب الثاني: العدوان على ساقية سيدي يوسف وبعض المناطق الأخرى
411	المطلب الثالث: اللاجئين الجزائريون
421	المطلب الرابع: قضية بنزرت ومشكل الحدود (الخلاف الحدودي)
430	المبحث الثالث: انعكاس العلاقات على التوجهات المغاربية
430	المطلب الأول: تطور العلاقات بين القيادات ضمن محاولات الوحدة
443	المطلب الثاني: ندوة طنجة
453	المطلب الثالث: ندوة المهديّة
461	خلاصة الفصل

467-462	استنتاج
524 -468	قائمة ملاحق
560 -525	القائمة البيبلوغرافية
577 -561	فهرس الأعلام
591 -578	فهرس الأماكن والبلدان
593 -592	فهرس الجداول
595 -594	فهرس الأشكال
601 -596	فهرس المحتويات

الملخص:

من خلال دراستنا لموضوع القيادة في الولاية الأولى وعلاقتها بالحكومة التونسية توصلنا إلى أن تلك العلاقات عرفت تغيرا من فترة إلى أخرى لكنها استمرت بأشكال مختلفة إذ أن الدعم فرض نفسه كحتمية لا يمكن تجاهلها على الساحة التونسية بشقيها الرسمي والشعبي في ظرف كانت تعاني فيه الولاية الأولى الصراعات التي أصابت حتى قواعد الإمداد بعد أن وصل الخلاف إلى القمة بانعقاد مؤتمر الصومام وصدور قراراته التي لم تخدم طموحات البعض منهم خاصة فيما يخص سعيهم لتحقيق فكرة العمل المشترك على المستوى المغربي الذي تحقق بالنسبة لهم بالتحالف مع المعارضة التونسية مما جعل الوضع في الحدود يتأثر ويغرق في الفوضى والتمردات، فعرفت العلاقات تراجعاً لكن بالرغم من مراحل التراجع الذي دعمته سياسة ديغول الترغيبية من خلال اتفاقيات التعاون مع النظام التونسي الذي سعى لخدمة مصالحه القطرية، إلا أن جبهة التحرير واجهته بما يخدم الهدف الأسمى للقضية الجزائرية وذلك بالمحافظة على العلاقات مع الحكومة التونسية مستندة إلى التضامن الشعبي التونسي اللامحدود.

LE RESUME:

A travers notre étude de la question du leadership dans le premier wilaya des relations avec le gouvernement tunisien, nous sommes arrivés à la conclusion que ces relations ont connu un changement d'une période à l'autre, mais elles se sont poursuivies sous des formes diverses alors que le soutien s'imposait comme une fatalité incontournable sur la scène tunisienne, à la fois officielle et populaire, dans des circonstances où le premier wilaya vivait les conflits qui ont même touché les bases d'approvisionnement après que le différend ait atteint le sommet avec la tenue de la conférence de Soummam et la publication de ses décisions qui n'ont pas servi les aspirations de certains d'entre eux, notamment en ce qui concerne leur poursuite de l'idée d'une action conjointe au niveau maghrébin, qui a été réalisée pour eux en alliance avec l'opposition tunisienne, qui a rendu la situation aux frontières affectée et plongée dans le chaos et les rébellions. Les relations ont connu un ralentissement, mais malgré les étapes de recul que la politique de séduction De Gaulle a soutenue par accords de coopération avec le régime tunisien, qui cherchaient à servir les intérêts du pays, mais le front de libération a fait face d'une manière qui sert l'objectif suprême du cas algérien, en préservant les relations avec le gouvernement tunisien.

ABSTRACT:

Through our study of the subject of leadership in the first state and its relationship with the Tunisian government, we concluded that these relations were changed from one period to another but continued in different forms, as the support imposed itself as inevitable that we cannot ignore on the Tunisian scene the formal and the popular one in a situation where the first state was suffering from conflicts even the supply bases after the dispute reached the summit by the convening of the Soummam conference and the issuance of decisions that did not serve the aspirations of some of them, especially in their quest to achieve the idea of joint action at the level of the Maghreb, which was achieved for them in alliance with the Tunisian opposition making the situation in the border affected and drowning in chaos and rebellions. However, despite the stages of retreat supported by De Gaulle's voluntary policy through cooperation agreements with the Tunisian regime, which sought to serve his country's interests, the Liberation Front confronted him to serve the ultimate goal of the Algerian cause by maintaining relations with The Tunisian government based on Tunisia's unlimited popular solidarity.